

(فصل في اليمين المؤقتة)

التسوية مرة يكون بالفاط
التوقيت مرة يكون بالتقسيم
بالوقت * والفاط التوقيت ما
دام وما دمت * وما لم والى وحسنى
وقبل * رجل قال ان فعلت كذا
ما دمت يضار فاسرأته طالق
نخرج من بخارا ثم عاد وفعل ذلك
لا يحنث في يمينه لان يمينه كانت
مؤقتة الى غاية فلا تبقى بعد الغاية
وكذا لو قال ان تزوجت امرأ فقام
دست بالكوفة فحسنى طالق ففارق
الكوفة ثم عاد اليها وتزوج لا
تطلق لانه تزوج بعد انتهاء اليمين
* ولو حلف لا يشرب البيرة ما دام
ببخارا ففارق بخارا ثم عاد وشرب
قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن
الفضل رحمه الله تعالى ان فارق
بخارا بنفسه لا غير ثم عاد وشرب لا
يحنث الا ان يسوي لا يشرب ما دام
ببخارا وطنه فان فارق ثم فارق
ببخارا ثم عاد وشرب حنث لبقاء
وطنه بها * رجل قال لا يويه
تزوجت امرأة ما دمت ما حنين
فحسنى طالق فتزوج امرأة في
حياتها طلق فان تزوج أخرى
في حياتها لا تطلق لان كلمة ان
لا توجب التكرار * ولو قال كل
امرأة أتزوج ما دمت ما حنين أو
قال بالعارسية هرزنى كه تجواهرهم
تآن يشان زنده اند تطلق كل
امرأة يتزوجها في حياتها لان
كلمة كل توجب تعميم النساء
* وان مات أحد أبويه فتزوج
امرأة تسكن موافقه * وعن محمد

ما شاء الله

بسم الله الرحمن الرحيم

(كتاب العتاق وفيه سبعة أبواب)

(الباب الاول في تفسيره شرعا وركنه وحكمه وأقواعه وشرطه وسببه
والفاط وفي العتق بالملك وغيره)

(أما تفسيره شرعا) فهو أنه قوة حكمية تحدث في المحل من المالكية وأهلية الولايات والشهادات
هكذا في محيط السرخسى حتى يصير به قادر على التصرف في الاغيار وعلى دفع تصرف الاغيار
في نفسه هكذا في التبيين (وأما ركنه) فاللفظ الذي جعل دلالة على العتق في الجملة أو ما يقوم
مقامه كذا في البدائع (وأما حكمه) فهو زوال الملك والرق عن الرقيق في الدنيا ونيل المثوبة
في الآخرة اذا اعتق لوجه الله تعالى كذا في محيط السرخسى (وأما أنواعه) فأربعة واجب ومنذوب
ومباح ومحظور أما الواجب فالاعتاق في كفارة القتل والظهار واليمين والافطار الا أنه في باد
القتل والظهار والافطار واجب مع التعيين عند القدرة عليه وفي باب اليمين واجب مع التقييد
وأما المندوب فالاعتاق لوجه الله تعالى من غير ايجاب وأما المباح فهو الاعتاق من غير نية وأما
المحظور فهو الاعتاق لوجه الشيطان كذا في البصر الرائق * فن اعتق عبده للشيطان أو للصنم
عتق الا أنه يكفر هكذا في السراج الوهاج (وأما شرطه) فهو أن يكون المعتق حرا بالغاعاقلا
مالك اليمين هكذا في النهاية * الصبي والمجنون ليسا من الادل ولهذا لو أضافاه الى تلك الحالة
بأن قال أعتقته وأصبي أو مجنون وجنونه معهود لم يعتق وكذا اذا قال في حال صباه أو جنونه
اذا بلغت أو أفتت فهو حر لم يعتق كذا في التبيين * الاصل أنه اذا أضاف الاعتاق الى حال معلوم

الكون

وجه الله تعالى أنهم لا تطلق وتسقط اليمين بموت أحدهما وبه أخذ الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى لان

شرط الحنث التزوج في حياتهما ولم يوجد ولو قال لامرأته والله لا أكلمك ما دام أبو الحسين فكما بها بعدامات أحدهما لا يحنث
قلنا * ولو قال كل امرأة أتزوجها حتى يموت فتزوج امرأة بعدامات أحدهما طلق لان شرط الحنث ههنا التزوج قبل موتهما *
وجل حلف أن لا يصطاد ما دام فلان في هذه البلدة وفلان أمير هذه البلدة نخرج الامير الى بلدة أخرى لا يمر ثم اصطاد الحالف قبل عود

فصل من تلك الحجرة ووطئها في حجرة أخرى أو تحول من تلك الحجرة ولم يطأها حتى ينادي تلك الحجرة ووطئها فيها لا يعتق لأن الجين لا يعتق
 الفصل من تلك الحجرة * رجل حلف أن لا يدخل هذه الدار مادام فلان في تلك الدار فخرج فلان بأهله ثم عاد ودخل الحائط لا يعتق
 كذا لو قال لا أمر أنه ان دخلت دار فلان مادام فلان فيها فانت طالق ففصل فلان (٣) من تلك الدار زمانا ثم عاد ودخلت تلك الدار

لا يعتق * وفي النوازل رجل قال لعبد الله لا أكلمك مادام متقي هذه الدار فالحسين على الكلام ما دام ساكنا فيها ولا يبطل الممين الا بانتقال يبطل به السكنى لان معنى قوله مادام متقي هذه الدار ما سكنت في هذه الدار وما بقي في الدار من قصب أو تديكون ساكنا في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى قول صاحبيه لا يكون ساكنا بذلك والفتوى على قولهما والمسئلة تأتي بعده في موضعها ان شاء الله تعالى هذا اذا كان فلان ممن ينسب اليه الدار بالسكنى وان لم يكن بان كان فلان في عيال غيره أو كان ابنا كبيرا يسكن مع آيمه او كانت امرأه تسكن في بيت زوجها فخرجت بنفسها وبقيت أقشمتا في ذلك الدار لا تبقى ساكنة * وهذا اذا كان الممين بالعربية * وان كانت بالفارسية فخرج بنفسه على عزم أن لا يعود لا يبقى ساكنا بقاء الامتعة على كل حال * رجل حلف أن لا يأكل من هذا الطعام مادام في ملك فلان فباع فلان بعضه ثم أكل الخائف ما بقي لا يحنت لان شرط الحنف الاكل حال بقاء السك في ملك فلان ولم يوجد * رجل حلف أن لا ينام على الفراش مادام في العربية فتزوج امرأة في بلد ونام على

السكون وهو ليس من أهل الاعتاق فيها يصدق ولو قال أعنتقه وأنا مجنون ولم يعلم جنونه لا يصدق كذا في البدائع * والذي يجزى ورفيق فهو في حال افاقة عاقل وفي حال جنونه مجنون كذا في البحر الرائق * وعنتق المكره والسكران واقع كذا في الهداية * ومن شرط المعتق أن لا يكون معتوها ولا مدهوشا ولا مبرمسا ولا مغشى عليه ولا ناعسا حتى لا يصح الاعتاق من هؤلاء * ولو قال الرجل أعنتق عبدي أو أمانا ثم كان القول قوله * ولو قال أعنتقه قبل ان أخلق أو قبل أن يخلق لا يعتق وأما كونه طائفا فليس بشرط عندنا وكونه جادا ليس بشرط بالإجماع حتى يصح اعتاق الهازل وكذا كونه عامدا حتى يصح اعتاق الخاطي وكذا الخلو من شرط الخيار ليس بشرط في الاعتاق بعوض وغير عوض اذا كان الخيار للمولى حتى يقع العتق ويبطل الشرط وان كان الخيار للعبد فله عن خياره شرط لصحته حتى لو رد العبد العتق في هذه الحالة ينفسخ العتق وكذا السلام المعتق ليس بشرط فيصح الاعتاق من الكافر الا أن اعتاق المرتد لا ينفذ في الحال في قول أبي حنيفة رحمه الله بل هو موقوف وعندهما نافذ واعتاق المرتدة نافذ بخلاف وكذا صحة المعتق فيصح اعتاق المريض مرض الموت الا أن الاعتاق من المريض يعتبر من الثلث وكذا التكلم باللسان ليس بشرط فيصح الاعتاق بالكتابة المستبينة والاشارة المفهمة هكذا في البدائع * ولو قال العبد لولاه وهو مريض آخر أنا فترك رأسه أي نعم لا يعتق كذا في السراج الوهاج * رجل له عبد في يده قيل له أعنتق هذا العبد فامارأسه نعم لا يعتق لانه قادر على العبارة كذا في فتاوى قاضيان * ولا يشترط أن يكون عالما بانه مملوكه حتى لو قال العاصب للمالك أعنتق هذا العبد فاعتقه وهو لا يعلم انه عبده عتق ولا يرجع على العاصب بشئ * وكذا لو قال البائع للمشتري أعنتق هذا وأشار الى المبيع فاعتقه المشتري ولم يعلم انه عبده صح اعتاقه ويجعل قبضه يلزمه الثمن كافي الكشف الكبير كذا في البحر الرائق * قال أبو بكر لو قال لرجل قل كل عبيدي أحرار فقال وهو لا يحسن العربية عتق عبيده قال الفقيه وعندي انهم لا يعتقون ولو قال له قل أنت حر وهو لا يعلم بان هذا عتق عتق في القضاء ولا يعتق فيما بينه وبين الله تعالى كذا في الينابيع * ومن شرطه النية في أحد نوعي الاعتاق وهو الكناية دون الصريح كذا في البدائع (وأما سببه) المثبت له فقد يكون دعوى النسب وقد يكون نفس الملك في القريب وقد يكون الاقرار بحرية انسان حتى لو ملكه عتق وقد يكون بالدخول في دار الحرب بان كان الحربى اشترى عبدا مسلما فدخل به الى دار الحرب ولم يشعر به عتق عند أبي حنيفة رحمه الله وكذا زال يده عنه بان هرب من مولاه الحربى الى دار الاسلام كذا في فتح القدير * وان أسلم عبد الحربى ولم يخرج اليه لا يعتق فان أسلم مولاه ثم طهر المسلمون على دارهم فعبدته يكون عبدا له ولو أسلم عبد الحربى فباعه مولاه من مسلم في دار الحرب عتق العبد قبل أن يقبضه المشتري في قول أبي حنيفة رحمه الله خلافا لصاحبيه وكذا لو باعه من ذمى ولو عاد الحربى الى دار الحرب وخلف أم ولده أو مدبره في دار الاسلام حكم بعتقه كما في فتاوى قاضيان (وأما ألفاظه فثلاثة أنواع) صريح وملحق به وكناية (الصريح) كلفظ الحرية والعتق والولاء وما اشتق منها وان لا يفتقر الى

الغراش قال الفقيه أبو بكر البخاري رحمه الله تعالى ان تزوج على عزم أن يطلقها أو يذهب بها فهو في العربية وان لم يكن من عزمه ذلك فليس بحريه * رجل حلف أن لا يعمل عملا ما بان فلان فاليمين على العمل الذي كان يعمل في سائر الايام لا على مطلق العمل من صلاة ووطهارة أو أكل أو نحو ذلك * رجل قال ان أكلت من خبز والدي ما لم أتزوج فاطمة فكل امرأة أتزوج بها فهي طالق فكل من خبز والده شيئا فيسل أن يتزوج فاطمة ثم تزوج فاطمة طلقت لانه علق بالاكل قبل نكاح فاطمة طلاق كل امرأة تزوج فاذا أكل من خبزها لا كل امرأة

أزوجه فلهي طالق ينشئ في اليمين فاطمة وغيره * ولو قال كل جارية أشترى بها مالاً أشتري فلانة فهي حرة ثم غابت المحلوف عليها أو ماتت فاشتري جارياً أخرى في النجاسة تعتق لوجود الشرط حال بقاء اليمين * وفي الموت لا تعتق في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى لأن عندهما قوالب المحلوف عليه يبطل اليمين * مدون قال لصاحب دينه والله لا قضين دينك إلى يوم الخميس فلم يقض حتى طلع الفجر من يوم الخميس خفت في يمينه لأنه جعل يوم (٤) الخميس غاية وللغاية لا تدخل تحت المضروب له الغاية إذا لم تكن غاية أخراج * ولو قال

لاقضين دينك إلى خمسة أيام لا يحنث مالم تغرب الشمس من اليوم الخامس لأنه وقت اليمين بخمسة أيام وبدون اليوم الخامس لا تكون خمسة أيام فصار كأنه قال لاقضين دينك قبل مضي خمسة أيام * وكذا لو حلف أن لا يكلم فلاناً إلى عشرة أيام كان اليوم العاشر داخل في اليمين وكذا لو قال لغيره لا يجيشك إلى عشرة أيام يدخل فيه اليوم العاشر * وكذا لو قال ان تزوجت امرأة إلى خمس سنين فهي طالق فتزوج امرأة في السنة الخامسة طلقت لان السنة الخامسة داخل في اليمين * وكذا لو أجرداه إلى خمس سنين تدخل السنة الخامسة في الإجارة * ولو قال أكرمن أسبال زن خواهم كانت اليمين على بقية السنة إلى انسلاخ ذي الحجة كقول الصوم هذه السنة كان عليه صوم بقية السنة التي هو فيها * رجل قال كل عبد أشتريه فهو حر إلى سنة فاشتري عبداً قبل السنة لا يعتق حتى يمضي عليه سنة بعد الشراء لانه ذكر السنة بعد العتق فلا يعتق قبل السنة كقول امرأة أنه أنت طالق إلى سنة عندنا يقع الطلاق بعد السنة * رجل قال كل عبد أشتريه إلى سنة فهو حر فاشتري عبداً قبل السنة عتق من ساعته

النية وصفه به أو أخبراً أو نادى كقوله لعبدك أو أمته أنت حر أو معتق أو عتيق أو خيراً أو قد حررتك أو اعتقتك أو يا حر أو يا عتيق أو يا مولى أو هذا مولاي ولو نوى بهذه اللفاظ غير العتق لا يصدق قضاء كذا في الحاوي القدسي ولو نوى أنه كان حراً كان حراً كان مسيباً يصدق ديانة لا قضاء وان كان مولداً لا يصدق أصلاً ولو قال أنت حر من هذا العمل أو قال أنت حر اليوم من هذا العمل عتق العبد في القضاء كذا في محيط السرخسي * رجل قال لعبدك أنت حر البتة فمات العبد قبل أن يقول البتة فإنه يموت عبداً كذا في فتاوى قاضخان * رجل أمهد أن اسم عبده حر ثم دعاه يا حر لا يعتق كذا في الفتاوى الكبرى * فان أراد به الانشاء يعتق هكذا في الاختيار وشرح المختار * ولو دعاه بالفارسية يا آراد يعتق ولو سماه آراد ثم دعاه يا آراد لم يعتق ولو دعاه بالعربية يا حر يعتق كذا في الفتاوى الكبرى * رجل بعث غلامه إلى بلدة وقال له إذا استقبلك أحد فقل أنا حر فاستقبله رجل فقال العبد أنا حر كان المولى قال له حين بعثه سميتك حراً فإذا استقبلك أحد فقل أنا حر لا يعتق وإن لم يكن المولى قال له سميتك حراً وانما قال له إذا استقبلك أحد فقل أنا حر فقال العبد لمن استقبله أنا حر يعتق قضاء ومالم يقل العبد أنا حر لا يعتق كقولنا لعبدك قل أنا حر لا يعتق مالم يقل أنا حر ولو قال لغيره قل لغلامي أنك حر أو قال انه حر عتق للعالم ولو قال للمأمور قل لغلامي أنت حر لا يعتق مالم يقل المأمور له ذلك هكذا في فتاوى قاضخان * ولو دعاه عبده سالماً فقال يا سالم فأجابته مرزوق فقال أنت حر ولانية له عتق الذي أجابه ولو قال عتيت سالماً عتق في القضاء وأما بينه وبين الله تعالى فأغما يعتق الذي عناه خاصة ولو قال يا سالم أنت حر فإذا هو عبداً حره أو لغيره عتق سالم كذا في البدائع * رجل قال لغيره ألبس هذا حر أو أشار إلى عبده نفسه عتق في القضاء كذا في الطهيري * وفي فتاوى أبي الليث إذا قال لعبدك أنت حر أو أمته أنت حر عتق كذا في المحيط والفتاوى الكبرى * ولو قال لعبدك العتاق عليك يعتق كذا في الفتاوى الكبرى ولو قال عتقتك على واجب لا يعتق كذا في فتاوى قاضخان * قال لعبدك عتقتك واجب لا يعتق كذا في الفتاوى الكبرى * ولو قال أنت عتق يعتق وإن لم ينو كذا في محيط السرخسي * ان قال لعبدك أنت حر ولا لا يعتق اجاباً كذا في السراج الوهاج وإذا قال لعبدك أنت عتق من فلان يعني به عبداً آخر وعنى به أنت أقدم في ملكي دين فيما بينه وبين الله تعالى ولم يدين في القضاء ويعتق وقال أنت عتق من هذا في ملكي أو قال في السن لم يعتق أصلاً وكذا إذا قال أنت عتق السن كذا في المحيط * ولو قال أنت حر يعني في الحسن لا يدين في القضاء ولو قال أنت عتق ولو قال عتيت به في الملك لا يدين في القضاء * رجل قال لعبدك عتقتك الله عتق وإن لم ينو هو المختار كذا في فتاوى قاضخان * ولو قال أنت حر السن أو حر الحسن أو حر الوجه جالاً وحسناً لم يعتق ولو قال أنت حر النفس يعني في أخلاقك لم يعتق كذا في محيط السرخسي * قال في الأجnas لو قال يا حر النفس عتق في القضاء كذا في غاية البيان * في المنتقى رجل له عبد قد حل دمه بالقصاص فقال له قد أعنتك ثم قال عتيت العتق عن الدم فإنه في القضاء على الرق ويلزمه العفو باقراره لانه

١ قوله يا آراد بعث الهمة مع المدمعناها يا حر

عناه

لانه ذكر السنة قبل العتق فكانت السنة غاية اليمين * رجل قال ان رزقني الله تعالى امرأة موافقة

قبل وقوع الثلج فعلى أن أصوم كل خميس ان أراد به وقت وقوع الثلج لانفس الوقوع فهو عليه وقت وقوع الثلج وكذا إذا لم يكن له نية ووقت وقوع الثلج هو أول الشهر الذي يقال بالفارسية أدر * وان أراد به حقيقة الوقوع فهو على حقيقة الوقوع وذلك بان يقع على الارض من الثلج ما يحتاج الناس الى كبسه وإن طار في الهواء ولم يستقر على الارض أو استبان على الحشيش أو على رأس الجسد وإن ذلك لا يعتبر

والمرأة الموافقة هي العفيفة الراضية بما ينفق عليها زوجها باذنه نفسها إذا أراد الزوج التمتع بها فان تزوجت على هذه قبل وقوع النكاح
قبل وقت الوقوع يلزمه الوفاء بما التزم * ولو قال بالغارسية بافلات مخنن نكحكم تبارك برزمين نيايدونوي الوقوع حقيقة لا وقت الوقوع
فوقع النكاح في بلد آخر فتكلم الخائف بعت لان مراد الناس من هذا وقوع النكاح في البلد الذي فيه الخائف حتى لو كان في بلاد لا يقع فيه النكاح
يتباد اليمن * ولو حلف لا يكلم فلانا الى الصيف أو الى الشتاء أو الى الربيع (هـ) ان كان الخائف من بلد لهم حساب به فقول

الصيف والشتاء بالحساب ينصرف
اليمن الى ذلك وان لم يكن لهم
حساب اختلف الناس في معرفة
هذه الاوقات قال محمد رحمه الله
تعالى الصيف ما يشتد فيه الحر
على الدوام والشتاء ما يشتد
فيه البرد على الدوام والربيع ما
ينكسر فيه البرد على الدوام
والخريف ما ينكسر فيه الحر على
الدوام وقال بعضهم الصيف ما
يكون على الانحجار غماراً وأوراق
والشتاء ما لا يكون على الانحجار
غماراً وأوراق والخريف ما لا يبقى
فيه الغمار ويبقى الاوراق
والربيع ما يخرج فيه الاوراق
ولا يخرج الغمار وهذا أقرب
الاقاويل الى الضبط والاحاطة
وقلما يختلف باختلاف البلدان
الا أنه يتقدم في بعض ويتأخر في
بعض * ولو حلف لا يدخل فلانا
الى النيروز فهو على نيروز المسلمين
لا على نيروز الجوس * ولو حلف
لا يفعل كذا الى قدوم الحاج او الى
الحصاد والدياس ولم ينو شيئاً فهو
على أول الحصاد والدياس وعلى
أول حاج يقدم اذا وجد بنتى به
اليمن لان اليمن بنتى باول جزء
من الغاية * ولو حلف ليقضين
دين فلان اذا صلى الاولى ولم ينو
شيئاً فله وقت الظهر الى آخره لان
صلاة الاولى صلاة الظهر فصار

عناؤه ولو لم يقل عتقت العتق عن القتل لم يلزمه العفو ولو قال اعتقته لوجه الله عن القصاص بالمم
كان كذا كذا في المحيط * رجل قال لعبدك حرأ وقال أصلك حران علم أنه سبي لا يعتق وان لم يعلم
أنه سبي فهو حر ولو قال أبوالحران لا يعتق لاحتمال انهم معا عتقا بعد ما ولد * رجل له عبد ولعبد
ابن فقال المولى لعبدك ٢ ابنك ابن حرعتق الابن ولا يعتق الاب * ولو قال ابنك ابن حرعتق الاب
ولا يعتق الابن كذا في فتاوى قاضخان * ولو أضاف العتق الى جزء يعبر به عن جميع البدن كقوله
رأسك أو رقبته أو لسانك حرعتق * ولو أضافه الى جزء معين لا يعبر به عن جميع البدن لم يعتق كذا
في محيط السرخسي ولو قال فرجك حر قال للعبد واللامعة عتق بخلاف الذي ذكر في ظاهر الرواية ولو قال
لامته فرجك حر من الجماع عن أبي يوسف رحمه الله انها تعتق في القضاء كذا في فتاوى قاضخان
* والاصح في الدبر والاستاء أنه يعتق كذا في النهر الفائق وقيل لا يعتق وهو الاصح ولو قال عتقتك
حر قيل يعتق كافي الرقبة وقيل لا يعتق فانه لم يستعمل ذكر العتق عبارة عن البدن كافي الدبر كذا في
محيط السرخسي * ولو قال رأسك رأس حر أو وجهك وجه حر أو بدنك بدن حر بالاضافة لا يعتق
وكذا اذا قال له مثل رأس حر أو مثل وجه حر أو مثل بدن حر بالاضافة لا يعتق وان قال رأسك رأس
حر أو وجهك وجه حر أو بدنك بدن حر بالتنوين عتق وكذا اذا قال فرجك فرج حر بالتنوين
عتقت كذا في السراج الوهاج * ولو قال أنت مثل الحر لم يعتق بل لامة كذا في المجموع وهكذا في
الكافي * رجل قال عبداً أهلك أحرار أو قال عبداً أهلك بعدد أحرار ولم ينو عبده وهو من أهل
بغداد أو قال كل عبد أهلك أحرار أو قال كل عبد أهلك بعدد أحرار أو قال كل عبد في
الدنيا قال أبو يوسف رحمه الله لا يعتق عبده وقال محمد رحمه الله يعتق والفتوى على قول أبي يوسف
رحمه الله ولو قال كل عبد في هذه السكة حر وعبده فيها أو قال كل عبد في المسجد الجامع حر فهو على
هذا الخلاف ولو قال كل عبد في هذه الدار حر وعبده فيها عتق عبده في قوله ولو قال ولد آدم كاهم
أحرار لا يعتق عبده في قوله كذا في فتاوى قاضخان * ولو قال لعبدك ما أنت الا حرعتق كذا في
الهداية * ولو قال لامرأة حر أنت حر مثل هذه وأراد بقوله هذه أمته فان أمته تعتق ولو قال لم أرد
العتاق لم يصدق في القضاء * قال لامته أنت حر مثل هذه لامة الغير تعتق كذا في التتارخانية ناقلاً
عن جامع الجوامع * رجل قال لامته أنت مثل هذه لامرأة حر لا تعتق أمته الآن ينوي العتق
وكذا لو قال لحر أنت مثل هذه لامته لا تعتق أمته الآن ينوي العتق كذا في فتاوى قاضخان * قال
أبو يوسف رحمه الله رجل قال لثو خاطه مملوك هذه خياطة حرأ وقال لثو مملوك هذه دابة حرأ
قال ثشي عبده هذه مشية حرأ وكلامه هذا كلام حر لم يعتق الا بالدية كذا في محيط السرخسي *
رجل قال حر قبل له ما عتيت فقال عبدي عتق عبده كذا في فتاوى قاضخان (المحقق بالصرح)
كقوله وهبت لك نفسك أو وهبت نفسك منك أو بعث نفسك منك عتق به قبل العبد أو لا نوي
أو لم ينو كذا في الحاوي القدسي * وكذلك اذا قال وهبت لك رقبته فقال لا أريد عتق كذا في المحيط

٢ قوله ابنك ابن حر الخ بتنوين لفظ ابن في الاول وعدمه في الثاني اهـ بحر اوى

كانه قال اذا صلى الظهر ولو قال ذلك كان له وقت الظهر الى آخره ولو قال الى ليلة القدر فان كان الخائف عاميلاً لا يعرف اختلاف العلماء
فيه فيمينه ينصرف الى ليلة السابع والعشرين من شهر رمضان يكون بعد اليوم لان ليلة القدر عند العامة هي ليلة السابع والعشرين
من رمضان * وان كان الخائف فقيهاً فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان كانت عينة في النصف من رمضان لا يفعل شرط الحنف ما لم يعض
كل رمضان من السنة الثانية لان عنده ليلة القدر تنقدم وتتأخر فعسى يكرر ليلة القدر في السنة الاولى في النصف الاول من رمضان وفي

السنة الثانية تكون في النصف الآخر من رمضان فلا ينتهي العيدين حتى يحضى كل يوم من رمضان من السنة الثانية وهو المختار للفقهاء
 رجل قال لغيره لا تخرج من البلد حتى أريك نفسي فأراه نفسه في مكان بعيد فان عرفه فلان لا يحسن الخلف وكذا الوار من فوق حائط وقال
 أما فلان لا يحسن وان كان لا يصل اليه فلان لأنه قد أراه * رجل قال لامرأته ان وضعت جنينك الليلة حتى أضربك فانت طالق فلم يقدر على
 خنبرها في تلك الليلة وناسبها لسهة ولم تضع (٦) جنبها لا يحسن الخالف لانهم لم تضع جنبها * رجل حلف لا ينام حتى يقرأ كذا وكذا

فنام بها لسان غير قصد لا يحسن لان
 هذا مما لا يمكن الاحتراز عنه فيكون
 مستثنى عن اليمين * رجل قال
 لا تخرج من البيت حتى يمشي بك
 فمولاك في فهو حلف الخالف ولم
 يضرب لم يعتق * ما ليك لانه حنث
 بعد الموت * رجل حلف لا يدخل
 هذه الدار حتى يدخلها فلان
 قد احتلها عالم يحسن الخالف وكذا
 لو حلف لا يشترى أمة حتى يشترى
 عبدا فاشترى عبدا وأمة في عقد
 واحد لا يحسن * وكذا لو قال
 لا أكلمك حتى تكلمني فوقع
 كلامهما معا * وكذا لو حلف لا
 يصلي حتى يصلي فلان فافتتح في
 الصلاة معه معار وكما ومجدا
 لم يحسن في قول أبي يوسف رحمه
 الله تعالى وكذلك جميع الأفعال
 وقال محمد رحمه الله تعالى يحسن في
 جميع ذلك * ولو قال ان كلمتك
 الآن تكلمني فكذلك ولو قال
 ان ابتدأتك بكلام فعبدي حر
 فالتقيا وسلم كل واحد منهما على
 صاحبه معا لا يحسن عندهما *
 وكذا لو قال ان كلمتك قبل أن
 تكلمني فوقع كلامهما معا
 لا يحسن في قولهما * رجل قال ان
 خرجت من هذه الدار حتى أكلم
 الذي هو فيها فأمرأته طالق وليس
 في الدار رجل فخرج لا يحسن في
 قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى *

وهو الامح هكذا في شرح أبي المكارم للنقابة * واذا قال بعث نفسك بكذا فانه ينو قف على القبول
 كذا في فتح القدير * ولو قال تصدقت عليك بنفسك عتق نوى العتق أو لم ينو قبل العبد أو لم يقبل
 ولو قال وهبت لك عتقك وقال عتبت به الأعراض عن العتق في إحدى الروايتين عن أبي حنيفة وجه
 الله تعالى لا يعتق ولو قال أنت مولى فلان أو قال أنت عتقك فلان عتق قطعه ولو قال أعتقك فلان
 عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا يعتق كذا في فتاوى قاضيان (وأما كتابات العتق) فكقوله
 لا ملك لي عليك ولا سبيل لي عليك أو قد خرجت عن ملكي أو خلعت سبيلك ان نوى به الحرية عتق
 وان لم ينو لم يعتق كذا في الحاوي القدسي * واذا قال لا سبيل لي عليك الا سبيل الولاء يعتق في
 القضاء ولا يصدق أنه أراد به غير العتق ولو قال لا سبيل الموالاته دين في القضاء كذا في البدائع *
 رجل قال لعبده لا رقي عليك ان نوى العتق عتق والا فلا هكذا في فتاوى قاضيان * قال للغلام
 انت لله لا يعتق في قول الامام إمام نوى هو المختار كذا في جواهر الاخلاط * ولو قال جعلتك لله
 خالصا روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يعتق وان نوى وعنهما انه يعتق كذا في فتح القدير *
 رجل قال لعبده في مرضه أنت لوجه الله تعالى فهو باطل ولو قال جعلتك لله تعالى في صحته أو في مرضه
 أو في وصيته وقال لم أنو العتق أو لم يقبل شيئا حتى مات فانه يباع وان نوى العتق فهو حر كذا في
 فتاوى قاضيان * ولو قال أنت عبد الله لا يعتق بالاخلاق كذا في الغياثية * ولو قال لعبده أو أمته
 أنا عبدك يعتق اذا نوى كذا في الوجيز للكردي * روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه قال اذا
 قال لامته أطلقك يريده العتق تعتق ولو قال أطلقك يريده العتق لا تعتق عندنا كذا في البدائع
 ولو قال لها فخرجك على حرام ونوى العتق لا تعتق ولو قال لعبده بالهجرة أنت حر ان نوى العتق
 عتق والا فلا ولو قال لعبده لا سلطان لي عليك أو قال اذهب حيث شئت أو قال توجه أين شئت لا يعتق
 وان نوى ولو قال لامته أنت طالق أو أنت بائن أو بنت مني أو حرمتك أو أنت خطيبة أو برئت أو اختاري
 فاختارت أو قال اخرجي أو استبرحي ففعلت ذلك لا تعتق عندنا وان نوى العتق وكذا لو قال لست بامة
 لي أو قال لاحق لي عليك لا تعتق وان نوى كذا في فتاوى قاضيان * ولا يعتق بصرح الطلاق
 وكتاباته وان فواه كذا في محيط السرحتي * ولو قال له أمرك بيدك أو قال له اختر وقف على
 النية ولو قال له أمر عتقك بيدك أو جعلت عتقك بيدك أو قال له اختر العتق أو خسر ترك في عتقك
 أو في العتق لا يحتاج في ذلك كله الى النية لانه صريح لكن لا بد من اختيار العبد العتق ويقف على
 المجلس كذا في البدائع * رجل عاتبته امرأته في جارية له فقال لامرأته أمرها بيدك فاعتقتها المرأة
 فان نوى المولى العتق عتقت والا فلا فان هذا يكون على البيع ولو قال لها أمرك فيها جاز فلهذا
 على العتق وغيره كذا في فتاوى قاضيان * ان قال لامته أعتق نفسك فقالت قد اخترت نفسي
 كان باطلا كذا في المبسوط * رجل قال لعبده اقل في نفسك ما شئت فان أعتق نفسه قبل أن
 يقوم عن مجلسه عتق ولو قام قبل أن يعتق نفسه لم يكن له أن يعتق نفسه بعد قيامه عن المجلس وله
 أن يهب نفسه وان يبيع نفسه وأن يتصدق بنفسه على من يشاء كذا في فتاوى قاضيان * رجل

رجل قال لا آخر والله لا أعطيك مالا حتى يقضي على قاض فوكل وكيلان فاصمه الى القاضي فحضى على
 وكيل الخالف فهو قضاء على الخالف ولا يحسن بعد ذلك * رجل قال لغيره والله لا أفرقك حتى آستوفي منك حتى ثم انه اشتري من مديونه
 عبدا بذلك الدين قبل أن يغاوزه ولم يقبض دينه حتى فارق قال محمد رحمه الله تعالى على قول من لا يجزئ له حاشا اذا هو بالدين منه قبل الفارق
 وقبل المديون ثم فارق لا يحسن وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لانه فارقه وليس عليه شيء فلهذا ينبغي أن لا يحسن لان المديون حين باع العبد

بالنكاح ثم حلف أن لا يزوجه فتزوج الوكيل حنت الحالف ولو لم يقبضه وكيهه ولكن أقال العريب الدين عليه وجلاله على المحيل دين قبل
 الدين فأخذ المحتال من الغريم لا يحنث الحالف ولو أخذ الحالف من مدونه وهتبا بالدين فذلك الرهن في يده لا يحنث * رجل حلف أن يؤخر
 عن فلان ماله عليه شهر فاسكت عن التقاضي حتى مضى شهر لا يحنث وهو كالحالف أن لا يسلم الشفعة فلم يخاصم حتى بطلت شفعته
 لا يحنث * وكذا لو أداره كل شهر ثم حلف (٨) أن لا يؤخر هذه الدار فتركهها عند المستأجر شهر ولا يحنث وإن كان يتقاضى أجرة

كل شهر بأجرة ماضى وإن ساه
 أجرة شهر لم يسكنه المستأجر فأعطاه
 المستأجر حنت لأنه إذا طاب الأجر
 وأعطاه يصير أجرا * وكذا لو أخذ
 الرجل ثوب امرأته وذهب به إلى
 الصباغ وأمره أن يصبغ فأنهمنه
 امرأته في ذلك فقال الرجل إن
 صبغته فأنت طالق ثم صبغه
 الصباغ لا يحنث لأنه لم يأمر الصباغ
 بعد الدين أن يصبغ * رجل
 حلف أن لا يقبض دينه من غريمه
 اليوم فقبض من وكيله حنت وإن
 قبض من متبرع لا يحنث وكذا
 لو قبض من وكيله حنت إذا كانت
 الكفالة بأمره وكذا لو أحله الغريم
 على رجل فأخذ الطالب من المحتال
 عليه حنت * وكذا لو أحل
 الطالب بعد الدين رجلا ليس له
 على المحيل دين فقبض المحتال له
 حنت الحالف لأن المحتال وكيل
 ولو اشترى الطالب من الغريم شيئا
 في يومه وقبض المبيع اليوم حنت
 وإن قبض المبيع غدا لا يحنث ولو
 حط الطالب بعض حقه وقبض
 البعض اليوم لا يحنث لأنه لم
 يقبض جميع ما عليه في اليوم ولو
 اشترى شيئا منه بعد الدين في يومه
 شراء فاسدا وقبضه فإن كانت
 قيمته مثل الدين أو أكثر حنت
 * وإن كانت قيمته أقل من الدين
 لا يحنث لأنه لم يقبض جميع حقه

لها ١ يا كذا نوى من ٢ أو يا كذا لو نوى العتق في هذه المسائل ثبت العتق بالاختلاف
 وإن لم ينو العتق اختلف المشايخ فيه واختار الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى أنه لا يعتق ولو قال
 لغلامي يا آدم ردني دون الألف لا يعتق وإن نوى العتق هكذا حتى عن الفقيه أبي بكر كذا في المحيط
 * قال بخلافه ٣ يا مولى زاده لا تعتق كذا في الفتاوى الكبرى * رجل قال لعبد ٤ يا نبيم آزاد
 قالوا هذا بمنزلة ما لو قال لعبد نصفك حر * رجل قال لعبد ٥ نا تو بنده بودى بعد ذات تو اندر بودم
 ١ كنون كه نيتى بعد ذات تو اندر دم قالوا هذا أفرامنه بعته فيعتق في القضاء * رجل قال لعبد
 ٦ تو آزاد تر از منى * إن نوى العتق عتق والأفلا * عبد قال لمولاه ٧ آزادى من پيدا كن فقال المولى
 ٨ آزادى تو پيدا كردم ولم ينو العتق لا يعتق كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال له يا مالسى لا يعتق
 بلانية كذا في الكافي * رجل له عبد واحد فقال أعتقت عبدى يعتق كذا في محيط السرخسى * رجل
 قال لا تحرا أنا مولى أبيتك أعتق أبوك أبى وأمى لم يكن القائل عبدا للمقره وكذا لو قال أنا مولى
 أبيتك ولم يقل أعتقنى أبوك فإنه يكون حرا ولو قال أنا مولى أبيتك أعتقنى فهو مملوك إذا جحد الوارث
 اعتناق الأب الآن يأتى المقر ببيته * رجل أعتق عبده وله مال فساه للمولاه الأثواب أو أرى العبد أرى
 ثوب شاءه المولى كذا في فتاوى قاضيخان * قال لثلاثة أعبده أتم أحرار الأملانا وفلا ناعنتقوا
 جميعا كذا في الفتاوى الكبرى * رجل له خمسة عبيد فقال عشرة من ممالئى الأواحد أحرار
 عتقوا جميعا ولو قال ممالئى العشرة أحرار الأواحد عتق أربعة كذا في فتاوى قاضيخان *
 ويستحب أن يعتق الرجل العبد والمرأة الأمة ليحقق مقابلة الأعضاء بالأعضاء كذا في الظهيرية
 ويستحب للرجل إذا استخدم عبده سبع سنين أن يعتقه أو يبيعه من غيره لعنه يعتقه كذا في
 التتارخانية ناقلا عن الحجة * ويستحب للمعتق أن يكتب للعبد كتابا بشهده عليه شهودا وثقا
 وصبارا عن التجاهد والتنازع فيه كذا في محيط السرخسى * والله أعلم بالصواب

(فصل في العتق بالملك وغيره) من ملك ذارحم محرم منه عتق عليه صعبا كان المالك أو كبيرا
 صحيح العقل أو مجنونا كذا في غاية البيان * وصفة ذى الرحم المحرم أن يكون قريبا حرم نكاحه أبدا
 فالرحم عبارة عن القرابة والمحرم عبارة عن حرمة التناكح والمحرم بالرحم نحو أن يملك زوجة
 ابنه أو أخته أو بنت عمه وهي أخته وضاع لا يعتق وكذا الرحم بالمحرم كبنى الأعمام والأخوال
 لا يعتق كذا في الكافي * ولو ملك محرما له رضاع أو مصاهرة لم يعتق عليه ولو ملك أحد الزوجين
 صاحبه لم يعتق عليه كذا في المبسوط * ولا فرق بين ما إذا كان المالك مسلما أو كافرا في دار الإسلام
 وكذا لا فرق إذا كان المملوك مسلما أو كافرا كذا في غاية البيان * فإذا ملك الحر بي ذارحم محرم
 منه في دار الحرب لم يعتق كذا في الجوهرية النيرة * ولو ملك الحر بي قريبا ودخل البينا بامان عتق

١ يا سيدة بنى ٢ أو يا سيدة البيت ٣ يا نبي المولى ٤ يا نصف حر ٥ لما كنت عبدا كنت
 في عذابك والآن معك كوني لست عبدا أنى عذابك ٦ أنت أعتق منى ٧ أظهر عتق
 ٨ أظهرت عتقتك

عليه

وكلمة ماله ميم * وإن استهلك شيئا من ماله اليوم فإن كان المستهلك شيئا مثليا لا يحنث الحالف لأنه

يجب عليه مثله لا قيمته فلا يبرق فساد دينه وإن لم يكن مثليا فإن كانت قيمته مثل الدين أو أكثر حنت لأنه صار قابضا بطريق المقاصة الكبر
 بشرط أن يغصب أولا ثم يستهلكه فإن استهلكه ولم يغصبه بان أحرقه أو ما أشبه ذلك لا يحنث الحالف لأن شرط الحنت القبض وإذا غصب
 أولا وجد القبض الموجب للضمان فيصير قابضا دينه بذلك أما إذا استهلكه من غير غصب لم يوجد القبض حقيقة فلا يصير قابضا دينه

القاضي * رجل حلف أن لا يفارق
شريكة ففارق شريكه لا يحنث
* رجل حلف أن لا يفارق شريكه
حتى يستوفى ماله عليه ففقد بحيث
براهو يحفظه فهو غير مفارق وكذا
لو حال بينهما ستر أو اسطوانة من
أساطين المسجد لا يكون مفارقا
وكذا لو قعد أحدهما داخل المسجد
والآخر خارج المسجد والباب
بينهما مفتوح بحيث راهوا
توارى عنه بحائط المسجد والآخر
خارج المسجد فقد فارق وكذا لو
كان بينهما باب مغلق الآن يكون
المفتاح بيد الحالف إذا أدخله
بيتا وأغلق عليه وقعد على الباب
فهذا لم يفارقه * وإن كان المحبوس
هو الحالف والمحبوف عليه هو
الذي أغلق الباب وأخذ المفتاح
فقد حنث الحالف إذا كان الحالف
هو الذي فارقه * مدون قال لرب
الدين إن لم أدفع اليك حقل قبل
الجمعة فعبدي حرق الذي له
الدين قبل الجمعة لا يحنث الحالف
في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى
* وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى
إن دفع الوريثة أو وصيه برهان
لم يدفع حتى مضى يوم الجمعة حنث
* رجل لزم مدونه خلف المزموم
ليأتينه غدا فاتاه في الموضع الذي
لزمه فيه لا يبرح حتى ياتي منزله فإن
كان لزمه في منزله خلف لباتنه

(٣ - (المتاوى) - ثانى)
 غدا افتحول الطالب الى منزل آخر فاقى الحالف المنزل الذى كان فيه الطالب فلم يجد له ابيرا حتى ياتى منزله الذى تحول اليه * فلو قال لغريمه والله لا افارقك حتى تعطبنى حتى اليوم ونوى أن لا يترك لزومه حتى يعطى حقه فغضى اليوم ولم يمارقه ولم يعط حقه لا يحنث فان فارقه بعدما مضى اليوم حنث ولو قال والله لا افارقك اليوم حتى تعطبنى حتى اليوم وهو ينوى أن لا يترك لزومه فغضى اليوم ثم فارقه لا يحنث ولو قال لغريمه والله لا افارقك حتى آخذنى الى عليك فغرمه العريم

لا يحنث * ولو كان قال لا تغار قتي حنث ولو قال والله لا آخذ مالي عليك الا من ربه وله عليه عشرة دراهم بفعل من درهمين درهمين يعصيه
 هذا ان يكون في وزنها لا يحنث * وان اخذ في عمل آخر في ذلك المجلس فهو حانت ولو قال ان قبضت مالي على فلان شيئا فهو في
 المساكين يعني ماله على فلان فقبض منه تسعة فوهبها لرجل فاقبض الدراهم الباقية فانه لما قبض التسعة حنث ووجب عليه التصديق
 بها فاذا وهبها يضمن مثلهما ويلزمه التصديق (١٠) بالدراهم الباقية أيضا اذا قبض * ولو قال والله لا اؤثره يخرج من هذه الدراهم فطلب

اليه فقال قد تم كذا ثم أي أن
 يخرج فانه يحنث اذا قال تركتك
 ولو قال لغريمه ان لم أأزمك حتى
 تقضى حتى فامر أنه طالق فاستنع
 عن الملازمة قبل قضاء الدين حنث
 * وكذا لو قال ان لم أضربك حتى
 يدخل الليل أو يشفع لي فلان أو
 حتى تبكي أو حتى تصبح فاستنع عن
 الضرب قبل ذلك كان حانثا *
 وكذا لو قال حتى تبول أو حتى
 تنعوط أو حتى تستغيث ولو
 قال ان لم أضربك بالسياط حتى
 تموت أو لم يقل بالسياط فهو على
 المبالغة في الضرب ولو قال ان لم
 أضربك بالسيف ضربة حتى تموت
 أو حتى أقتلك فهو على القتل ولو
 قال ان لم أؤخر فلانا بما صنعت حتى
 يضربك فامر أنه طالق فاخبره
 برفي عيونه وان لم يضربه وكذا لو
 قال ان لم أضربك حتى تضربني أو
 ان لم آتاك حتى تغديني أو ان لم
 تأتني حتى أغدبك * اذا ذكر
 فعلين كلاهما من واحد والاول
 مما لا يمتد به علق البر وجودهما
 جميعا * ولو قال ان لم آتاك اليوم
 حتى آتغدي عندك فاماه ولم يتعد
 عنده ثم تغدي عنده في يوم آخر من
 غير أن أمه برفي عيونه

(فصل فيما يكون على الفور أو
 على الابد) رجل قال لغيره ان
 فعلت كذا فلم أفعل كذا قال أبو
 حنيفة رحمه الله تعالى اذا لم يفعل

قال في الجنين غرة حرة ويعتق نصف الامية وتسمى في نصف قيمتها ولا سعاية على الجنين كذا في محيط
 السرخسي * ولو أعتق الحربي عبده الحربي في دار الحرب لا ينغذا اعتقاؤه في قول أبي حنيفة رحمه
 الله تعالى خلافا لصاحبيه ولو أعتق عبده المسلم في دار الحرب صح اعتقاؤه في قولهم جميعا ويكون
 الولاء للحربي * اذا مات الحربي أو قتل أو أسرا لا يعتق مكاتبه ويكون بدل الكتابة لورثته اذا مات
 المولى * وجل دخل دار الهند ثم خرج الى دار الاسلام ومعه هندي يقول أنا عبده ثم أسلم الهندي قالوا
 ان خرج الهندي من دار الحرب مع المسلم غير مكره يكون حرا وقول الهندي أنا عبدك يكون باطلا
 وان أخرجه مكرها كان عبدا له كذا في فتاوى قاضخان * الحربي لو عرض عبده المسلم على البيع
 يعتق وان لم يبعه قال بعض مشايخنا هذا هو الصحيح كذا في شرح المجمع والله أعلم بالصواب

(الباب الثاني في العبد الذي يعتق بعضه)

من أعتق بعض عبده سواء كان ذلك البعض معيناً كركبك حراً ولا كبعضك أو جزء منك أو شقص
 غيرانه يؤمر بالبيان لم يعتق كله عند الامام وقال لا يعتق كله ويسعى فيما بقي من قيمته لمولاه عنده كذا
 في النهر القاتق والصحيح قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى هكذا في المضمرات * وأما سهمك خرافا لصدس
 عنده وكذا الشيء كذا في العتائية * ومعتق البعض كالمكاتب في توقف عتق كله على أداء البدل
 وكونه أحق بحكاسبه ولا يدول استخدام وكون الرق كاملا هكذا في النهر القاتق * ولا يرث ولا يرث
 ولا تجوز شهادته ولا يزوج الا اثنتين كذا في التارخانية * ولا يجوز له التزوج الا باذن المولى ولا
 يهب ولا يصدق الا الشيء اليسير ولا يتكفل ولا يقرض الا أنه اذا عجز لا يرث الرق كذا في غاية
 البيان * ويجب ازالة الملك من الباقي بالاستسعاء أو الاعتاق واذا زال كل ملكه يعتق حينئذ كله
 كذا في الكافي * واذا كان العبد بين شريكين فاعتق أحدهما نصيبه عتق فان كان موسرا
 فشريكة بالخيار ان شاء أعتق وان شاء ضمن شريكه وان شاء استسعى العبد كذا في الهداية
 * واذا أعتق أحد الشريكين نصيبه من العبد لم يكن للآخر أن يبيعه نصيبه ولا يهبه ولا يجهره
 لانه صار بمنزلة المكاتب كذا في الميسوط للامام السرخسي * وفي الخففة للشريك فيه خمس خيارات
 ان كان المعتق موسرا ان شاء أعتق نصيبه وان شاء دبره وان شاء كاتمه وان شاء استسعاء وان شاء
 ضمن شريكه المعتق غير أنه اذا دبره يصير نصيبه مدبره او يجب عليه السعاية للأعمال فيعتق ولا يجوز
 له أن يؤخر عتقه الى ما بعد الموت كذا في غاية السروجي * وان كان معسرا فكذلك الا أنه
 لا يضمن كذا في خزائن المفتين * وليس للشريك الساكن خيار الترك على حاله كذا في البدائع
 * واختياره أن يقول اخترت ان أضمنك أو يقول أعطني حتى أما اذا اختاره بالقلب فذلك ليس
 بشيء كذا في النهاية * والولاء بينهما في الاعتاق والكتابة والتدبير والسعاية من شريكه وفي
 التضمنين الولاء كله للمعتق كذا في محيط السرخسي * ولا يرجع المستسعى على المعتق بما أدى
 بالاجماع كذا في الجوهرة النيرة * واذا ضمن الذي أعتق فاعتق بالخيار ان شاء أعتق ما بقي وان شاء
 دبره وان شاء كاتبه وان شاء استسعى كذا في البدائع * وان أبرأ الشريك عن الضمان فله أن يرجع

على ما قال على أثر الفعل المخوف عليه حنث في عيونه ولو قال ان فعلت كذا ثم لم أفعل كذا
 فهو على الابد * وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى هو على الفور أيضا * رجل قال لعبده ان فقت ولم أضربك فشرط البر الضرب قبل
 القيام ان قام قبل أن يضربه حنث ولو قال ان فقت فان لم أضربك فقام ولم يضربه لا يحنث حتى يموت أحدهما ولو قال ان فقت فلم أضربك
 فهذا على فور القيام * امرأة قالت لزوجها ان لم تحرم جاريتك على نفسك فامكنتك من نفسي فالي صدقة فمكنت قبل الحريم قال

عند وجه الله تعالى لا تحت حتى يموت الرجل أو الجارية قبل التعزيم فهو على الأبد * وجعل قال أن رأيت فلانا فلم أضربه فرائس قدر رجل أو أكثر قال محمد وجه الله تعالى لا تحت لأنه لم يره * رجل قال لنفسيره أن لقبك فلم أسلم عليك يا بني أن يكون السلام ساعة يلقاه فإن لم يفعل حنت * وكذا الوقال أن استعرتك ذابك فلم تعرفني يا بني أن يكون مع الفعل فإن فوي غير ذلك لا دين في القضاء * وكذا الوقال أن دخلت هذه الدار فلم أفعل كذا يا بني أن يفعل مع الدخول وعن أبي يوسف (١١) رحمه الله تعالى إذا قال الجارية إن لم تحبيني

الليلة حتى أجامعك مرتين فانت
 حرة بخيائه من ساعتك بغامها
 مرتين في موضعهين لاتعتق وقال
 محمد رحمه الله تعالى اذا قال الحارث
 ان لم تاتيني الليسة حتى أغشاك
 فانت حرة فانت في ذلك الليسة فلم
 يغشها لايحنت وكذا في الضرب
 وغيره وهو نظير ما ذكر في الزيادة
 اذا ذكر فغلبن أحدهما منه
 والاخر من غيره وبينهما كلمة
 حتى وأخرهما لا يصلح غاية للدول
 ويصلح جزاءه لا يشترط للبر وجود
 الثاني * رجل قال لغيره ان
 بعث اليك فلم تاتي فعبدي حر
 فبعث اليه فاما ثم بعث اليه ثانيا
 فلم يات فحنت ولا يبطل العين بالبر
 حتى يحنت مرة فينشد بطل
 العين * وكذا لو قال ان بعثت لي
 فلم آتك ولو قال ان آتيتني فلم آتك
 أو قال ان زرتني فلم أرك فهو
 على الابد * رجل قال لامرأته ان لم
 تطلق نفسك فعبدي حر قال أبو
 يوسف رحمه الله تعالى هو على
 المجلس وهو اذن لها في الطلاق اذا
 طلقت نفسها في المجلس طلقت
 * وكذا لو قال لغيره ان لم تبسح
 عبدي هذا فعبدي الاخر هذا حر
 فهو اذن له في البسح وهو على الابد
 * ولو قال لغيره ان دخلت دارك
 فلم أجلس فهو على الفور ولو قال
 ان دخلت الكوفة ولم أزوج

على العبد والولاء للمعتق وبطل استسعاء الساكت على العبد كذا في العتابة * ولو باع الساكت
نصيبه من المعتق أو وهب على عوض فالقياس أنه يجوز كالتضمين وفي الاستحسان لا كذا في
النهاية * وإذا اختار الساكت ضمان المعتق إذا كان المعتق موسرا ثم أراد أن يرجع عن ذلك
ويستسعي العبد فله ذلك ما لم يقبل المعتق الضمان أو يحكم به الحاكم وهذره وإية ابن سماعة عن
محمد رحمه الله تعالى * ذكر في الأصل إذا اختار التضمين لم يكن له اختيار السعاية من غير تفصيل
* ولو اختار استسعاء العبد لم يكن له اختيار التضمين بعد ذلك رضي العبد بالسعاية أو لم يرض
بالتفاق الروايات كذا في المحيط إذا ذمات العبد كذا في العتابة * والخيار في هذا عند السلطان
وغیره سواء كذا في المبسوط لشمس الأئمة السرخسي * ولو أن المعتق رجع على العبد بالزمنه من
الضمان ثم أحال الساكت عليه ووكاه بقبض السعاية منه اقتضاء من حقه كان حائزا والولاء كله
للمعتق وإن لم يتختر شيئا حتى جرحه كان الأرض عليه للعبد ولا تسكون خفايته اختيارا منه للسعاية
وكذلك لو اغتصب منه مالا فيه وفاء بنصف قيمته أو أقرضه العبد أو بايعه كان ذلك عليه للعبد كذا
في المبسوط لشمس الأئمة السرخسي * المعتق في البسار كونه مالا كامقا رقيمة نصيب شريكه عند
الشيء في وهو الصحيح كذا في جواهر الإخلاط * وذكر في العيون والمختار أن الموسر في زمان العتق
من ذلك ما يساوي نصف المعتق سوى المنزل والخدام ومتاع البيت وثياب الجسد كذا في الكافي * ولو
كان بين اثنين عبدان قيمة أحدهما ألف وقيمة الآخر ألفان عتق أحدهما نصيبه وعند المعتق
ألف درهم فهو معسر واه ابن رستم عن محمد رحمه الله تعالى * ولو كان عنده أقل من ألف ضمن
أقلهما قيمة ولو كان بين اثنين غلام قيمة ألف وبين الآخر غلام قيمة خمسة جسمائة أعتقهما
وله جسمائة فهو معسر ولو كان له أقل من جسمائة فهو موسر صاحب خمس المائة كذا في
الظاهرية * ويعتبر قيمة العبد في الضمان والسعاية يوم الاعتناق حتى لو علمت قيمته يوم أعتقه ثم
ازدادت أو انتقصت أو كانت أمة فولدت لم يلتفت إلى ذلك كذا في البدائع * ولو كان في يوم الاعتناق
بعضهما عبيا يجب نصف قيمته بعضها ولو كان أعبي يوم العتق فأنجلي بيباض عينه يجب نصف قيمته
أعبي كذا في فتح القدير * وكذلك يعتبر بسار المعتق وأعساره يوم الاعتناق حتى لو أعتق وهو موسر
ثم أعسر لا يبطل حق التضمين ولو أعتق وهو معسر ثم أسر لا يثبت لشريكه حق التضمين ولو اختلفا
في قيمة العبد يوم العتق فإن كان العبد قاعا بمقومة البدل للعمال وإن كان العبد هالكا فالقول قول
المعتق وإن اتفقا على أن الاعتناق سابق على الاختلاف فالقول قول المعتق سواء كان العبد قاعا أو
هالكا وإن اختلفا في الوقت والقيمة فقال المعتق أعتقته يوم كذا وقيمه مائة وقال الساكت أعتقته
للمال وقيمه مائتان يحكم بالعتق للمال وكذلك على هذا التفصيل لو اختلف الساكت والعبد في
قيمه كذا في محيط السرخسي والجواب فيما إذا وقع الاختلاف بين ورثة الساكت والمعتق
في قيمة العبد نظير الجواب فيما إذا وقع الاختلاف بين الساكت والمعتق في قيمة العبد كذا في
المحيط * ولو اختلفا في البسار والأعسار فإن كانا اختلافهما في حال الاعتناق فالقول قول

فعبدي هو فهو على أن يتزوج قبل الدخول * وان قال فلم أتزوج فهذا على أن يتزوج حين يدخل ولو قال ثم لم أتزوج فهو على الإبقاء
الدخول * رجل قيل له تزوج فلانة فقال ان تزوجت أبدا فعبدي حرقه فزوج غيره فلانه حنت * رجل قال ان تركت أن أمس السماء
فعبدي حرقه لا يحنت أبدا * رجل قال عبدي حرق ان لم أمس السماء حنت من ساعته ولو قال ان لم أمس السماء حنت فامرأته طالق طلقت غدا
في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى طالق الساعة * رجل أفطر يوما ثم قال والله لا أصوم هذا اليوم

بلغوا النكاح إلا أنه لم يرض بحكمه والرضا ليس بشرط لصحة النكاح فيحتمل في غيره * ولو عطف إلى رجل أن لا يتزوج عبده فزوجه فجاز المولى بالقول حنث ولو حلف أن لا يتزوج ابنته الصغيرة أو أخته عن محمد رحمه الله تعالى في إحدى الروايتين لا يحنث بالتوكيد ولا بالاجازة وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يحنث بها * وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه لا يحنث بالتوكيد في الصغيرة خاصة ولو حلف أن لا يتزوج ابنته الكبيرة (١٤) أو ابنته الكبيرة لا يحنث إلا أن يبأسر العقد بنفسه ولو حلف أن لا يتزوج ابنته

أخيه أو ابنته فوكلت المرأة وكبلا بالنكاح فزوجه الوكيل ثم قبض المولى الخالف مهرها أو طالب الزوج بذلك صح النكاح ولا يحنث الخالف وان حلفت امرأة أن لا تتزوج فوكلت وكبلا بالنكاح ففعل الوكيل حنثت والمرأة بمنزلة الرجل في جميع ما ذكرنا * رجل حلف أن لا يتزوج من أهل هذه الدار وليس للدار أهل ثم سكنها قوم فتزوج منهم أو قال لا يتزوج من بني فلان وليس لفلان بنت ثم ولدت له بنت فتزوجها الخالف لا يحنث في عينه * إذا حلف أن لا يتزوج من أهل الكوفة فتزوج امرأة من أهل الكوفة لم تكن ولدت قبل المين حنث الخالف في عينه وإذا حلف أن لا يتزوج بالكوفة ثم أراد أن يتزوج ذكر الخفاف رحمه الله تعالى في الحيل وقال يוכל الرجل وكبلا والمرأة وكبلا ثم يخرج الوكيلان من الكوفة ويعقدان النكاح خارج الكوفة فلا يحنث الخالف لان المعتبر مكان العقد ومكان العقد مكان العقد * رجل حلف أن لا يتزوج امرأة على أربعة دراهم فتزوج امرأة على أربعة وأكمل القاضي عشرة فلا يحنث الخالف وكذا لو زاد الزوج بعد العقد على مهرها لا يحنث * رجل حلف أن لا يتزوج امرأة كات ولدت بالبصرة ونشأت بالكوفة يحنث الخالف في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان بعده وطنت بالكوفة لان عنده المعتبر في هذا الولادة وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يحنث وهو على الوطن * رجل حلف أن لا يتزوج امرأة كلن لها زوج قبله فطلق امرأته تطليقة بائنة ثم تزوجها قال محمد رحمه الله تعالى لا يحنث في عينه لان يمينه يتصرف إلى غيرها * ولو حلف أن لا يتزوج امرأة بالكوفة فتزوج امرأة بالكوفة هي في البصرة فزوجهام فيه فضولي بغير أمرها فجازت هي في البصرة حنث الخالف

فان اختار تضمين الاول فالاول أن يعتق وان شاء دبر وان شاء كاتب وان شاء استسعى وليس له أن يضمن المعتق الثاني كذا في البدائع * وان أعنتق أحدهم وكاتب الآخر ودبر الثالث معافليس لواحد الرجوع وإذا دبر أحدهم أولا ثم أعنتق الثاني ثم كاتب الآخر ثبت للمدبر الرجوع على المعتق بقيمة نصيبه ولا يرجع المكاتب على أحد فان دبر ثم كاتب ثم أعنتق فحكم المدبر والمعتق ما ذكرنا وأما المكاتبان عجز العبد يرجع على المعتق بقيمة نصيبه وان كاتب أولا ثم دبر ثم أعنتق فان لم يعجز العبد عتق عليه ولا ضمان عليه وان عجز يرجع على المدبر بثل قيمته لا على المعتق كذا في محيط السرخسي * وان كان العبد بين ثلاثة نفر فدبره أحدهم ثم أعنتقه الثاني وهما موسران عند أبي حنيفة رحمه الله تدبر المدبر يقتصر على نصيبه والاعتاق من الثاني صحيح ثم السالك أن يضمن المدبر ثلث قيمته وليس له أن يضمن المعتق وان شاء استسعى العبد في ثلث قيمته وان شاء أعنتقه وإذا ضمن المدبر فلا مدبر أن يرجع بذلك على العبد فيسعى له فيه كذا في المبسوط لشمس الأئمة السرخسي * إذا كان المدبر معسرا فساكت الاستسعاء دون التضمن ثم الساكت إذا اختار تضمين المدبر كان ثلثا لولاء المدبر والثلث للمعتق وان اختار سعاية العبد كان الولاء بينهما أثلاثا كذا في غاية البيان * وللمدبر أيضا أن يضمن الذي أعنتق ثلث قيمته مدبر أو ليس له أن يضمن المعتق ما أدى إلى الساكت من قيمة نصيبه ويكون الولاء بين المدبر والمعتق أثلاثا لثلاثة المدبر وثلثه للمعتق كذا في المبسوط لشمس الأئمة السرخسي * وان شاء المدبر أعنتق نصيبه الذي دبره وان شاء استسعى العبد فان اختار الضمان كان للمعتق أن يستسعى العبد كذا في البدائع * أما إذا كان المعتق معسرا فلا مدبر استسعاء العبد دون التضمن كذا في غاية البيان * ولو ضمن الساكت المدبر نصيبه ثم أعنتقه كان للمدبر أن يضمن المعتق ثلثي قيمته ثلثه مدبرا وثلثه قنا كذا في النهاية ناقلا عن الثمرتاشي * وقيمة المدبر ثلثا قيمته لو كان قنا وقيل نصفه لو كان قنا واليه مال الصدر الشهيد وعليه الفتوى كذا في الكافي * إذا كان العبد بين ثلاثة رهط فاعتق أحدهم نصيبه ودبر الآخر وكاتب الآخر ولا يعلم أيهم أول فنقول على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى عتق المعتق في نصيبه نافذ ولا ضمان على أحد وتدبر المدبر في نصيبه أيضا نافذ وهو مخير ان شاء استسعى العبد في ثلث قيمته مدبرا أو يرجع على المعتق بسدس قيمته ويستسعى العبد في سدس قيمته استحسانا فأما المكاتب فان مضى العبد على كتابته يؤدي إليه مال الكتابة والولاء بينهما أثلاثا وان عجز كان للمكاتب أن يضمن المعتق والمدبر قيمة نصيبه نصفين إذا كانا موسرين ويرجعان على العبد بما ضمنا ويكون ولأيه بينهما نصفين كذا في المبسوط * وان شاء أعنتقه وان شاء استسعاء كذا في الينابيع * وان كان العبد بين خمسة رهط فاعتق أحدهم ودبر الآخر وكاتب الثالث نصيبه وباع الرابع نصيبه وقبض الثمن وتزوج الخامس على نصيبه ولم يعلم أيهم أول فنقول على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى حكم العتق والتدبير على ما بينا في الفصل الاول الآن التضمن والاستسعاء هناك في الثلث وهناك في الجنس فإما في البيع فان تصدق أنه كان بعد العتق والتدبير أو قال البائع كان قبل العتق والعبد في يده وقال المشتري كان

أهل البصرة فتزوج امرأة كات ولدت بالبصرة ونشأت بالكوفة يحنث الخالف في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان بعده وطنت بالكوفة لان عنده المعتبر في هذا الولادة وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يحنث وهو على الوطن * رجل حلف أن لا يتزوج امرأة كلن لها زوج قبله فطلق امرأته تطليقة بائنة ثم تزوجها قال محمد رحمه الله تعالى لا يحنث في عينه لان يمينه يتصرف إلى غيرها * ولو حلف أن لا يتزوج امرأة بالكوفة فتزوج امرأة بالكوفة هي في البصرة فزوجهام فيه فضولي بغير أمرها فجازت هي في البصرة حنث الخالف

ويقتدر في هذا المكان القدر وناله لا يمكن الا بارة وتوهم ان لا يتزوج امرأته فتزوج صغيره تحت قيمته وعن محمد بن جعفر
 تعالى في رواية لا يحنث والمرأة في النكاح لا تتناول الصغيرة * رجل حلف أن لا يتزوج امرأة على وجه الأرض ونوى امرأة بعينها دين فيما
 بينه وبين الله تعالى في القضاء ونوى كوفية أو بصريه لا دين أصلاً * وكذا لو نوى امرأة عوراء أو امرأة كان أبوها يعمل كذا ولو نوى
 عربية أو حبشية دين فيما بينه وبين الله تعالى لأنه نوى جنساً دون جنس والطلاق (١٥) بمنزلة النكاح في جميع ما ذكرناه إذا حلف

لا يطاق فوكل بذلك فطلق الوكيل
 حنث * وكذا لو طلقها فعول أو
 خلعهما فاجاز بالقول حنث * وكذا
 لو قال لها أنت طالق ان شئت
 فشاءت أو قال لها اختاري فاختارت
 أو قال لها ان دخلت الدار فانت
 طالق فدخلت أو ألى منها فحنث
 مدة الإيلاء عندنا يحنث في عيने
 وقال زفر رجه الله تعالى لا يحنث
 ولو كان الحالف عينا ففرق
 القاضي بينهما بعد الاجل على
 قول زفر رجه الله تعالى لا يحنث
 في عيने وعن أبي يوسف رجه الله
 تعالى روايتان ولو جن الحالف
 فطلق امرأته لا يحنث ولو قال لها
 طلق نفسك ان شئت أو قال اذا
 شئت أو قال لعبد أعنتك نفسك
 ان شئت ثم حلف أن لا يطلق ولا
 يعتق فطلقت نفسها أو أعنت
 العبد نفسه حنث الحالف وعن
 محمد رجه الله تعالى لا يحنث ثم رجع
 * ولو قال لها أنت طالق ان شئت
 أو قال لعبدك أنت حر ان شئت ثم
 حلف أن لا يطلق ولا يعتق فشاءت
 المرأة طلاقها أو شاء العبد عتقه وقع
 الطلاق والعناق ولا يحنث في عيने
 وهو كولو قال لها ان دخلت الدار
 فانت طالق ثم حلف أن لا يطلق
 فدخلت الدار يقع الطلاق ولا
 يحنث الحالف * رجل حلف
 ليطلقن فلانة اليوم وفلانة

بعده فالبيع باطل وان تصادق أنه كان قبل العتق والتدبير فالمشترى بالخيار ان شاء نقض البيع
 وان شاء أمضاه وأعتق نصيبه أو استسعه فيكون ولاؤه وان شاء ضمن المعتق والمذمومة نصيبه ان
 كانا موسرين ويرجعان به على العبد أو المرأة فان تصادقا أن الزوج كان بعد العتق أو التدبير
 فالنكاح صحيح ولها خمس قيمته على الزوج وان تصادقا أن الزوج كان قبل العتق والتدبير فلها الخيار
 ان شاءت تركت المسمى وقضت الزوج خمس قيمته وان شاءت أجازت وأعتقت أو استسعت العبد في
 خمس قيمته أو لا أخسسه لها وان شاءت ضمن المعتق والمذمومة خمس قيمته نصفين ثم لا تصدق هي
 بالزيادة ان كانت بخلاف المشتري فاما نصيب المكاتب فهو على ما ذكرنا ان أدى البدل اليه عتق من
 قبله وان عجز كان له أن يضمن المعتق والمذمومة نصيبه نصفين اذا كانا موسرين ولو كان في العبد
 شريك سادس وهب نصيبه لابن له صغير لا يعلم قبل العتق كان أو بعده فالقول فيه قول الاب فان قال
 الهبة بعد العتق فهو باطل وان قال الهبة قبل العتق فالهبة جائزة ثم يقوم الاب في نصيب الابن مقام
 الابن ان لو كان بالغاً في التضمة أو الاستسعاء وليس له حق الاعتاق فان كان المعتق والمذمومة موسرين
 ضمنهما سدس قيمته للابن بينهما نصفين وان شاء استسعى العبد في سدس قيمته للابن كذا في المبسوط
 لشمس الأئمة السرخسي * هشام عن محمد رجه الله تعالى اذا كان المالك بين ثلاثة لأحدهم نصفه
 وللآخر ثلثه وللآخر سدسه فاعتق صاحب النصف والثلث ضمنا نصيب صاحب السدس نصفين
 ولصاحب النصف نصف الولاء بنصيبه ونصف سدس الولاء بما ضمن ولصاحب الثلث ثلث الولاء
 بنصيبه ونصف سدس الولاء بما ضمن كذا في محيط السرخسي * ولو ملك رجل ابنه مع رجل آخر
 بالشر أو الهبة أو الصدقة أو الوصية أو الامهار أو الارث عتق نصيب الاب ولا فرق في ذلك بين أن
 يعلم الآخر أنه ابن شريكه أو لم يعلم ولم يضمن الاب نصيب شريكه كذا في العيني شرح الكفر *
 موسرا كان الاب أو معسرا كذا في التناوخانية ناقلا عن الينابيع * ولشريكه أن يعتق نصيبه ان
 شاء أو يستسعى العبد في قيمة نصيبه وليس له غير ذلك هذا عند أبي حنيفة رجه الله تعالى وقال يضمن
 الاب في غير الارث ان كان موسرا وان كان معسرا استسعى الابن في نصيبه كذا في العيني شرح الكفر
 * وأجمعوا على أنه لو ورثناه لا يضمن وكذا في كل قريب يعتق كذا في فتح القدير * وان بدأ الاجنبي
 فاشترى نصفه ثم اشترى الاب نصفه الآخر وهو موسر فالاجنبي بالخيار ان شاء ضمن الاب وان شاء
 استسعى الابن في نصف قيمته وهذا عند أبي حنيفة رجه الله تعالى كذا في الهداية * وان شاء أعتقه
 كذا في غايه البيان * ولو باع رجل نصف عبده أو وهبه من قريب لم يضمن من عتق عليه لشريكه
 علم شريكه بذلك أو لم يعلم وسعى العبد في نصيبه عند أبي حنيفة رجه الله تعالى كذا في محيط السرخسي
 * أجمع أصحابنا على أن أحد الشرى يكون لو باع نصيبه من قريب العبد كان لشريكه أن يضمن المشتري
 اذا كان موسرا وليس له تضمين البائع كذا في غايه السرخسي * وسعى العبدان كان معسرا بالاجماع
 كذا في الينابيع * أخوان ورثا عبدا من أبيهما فقال أحدهما هو أخي لابي وبجد الآخر لم يضمن
 المقر وسعى العبد في نصيبه وان قال هو أخي لامي وليس أخوه معروفا لأمه ضمن نصيبه كذا في

أجنبية أو مطابقة ثلاثاً ومن لا يحل نكاحها فالبر في ذلك أن يطلقها بلسانه وان كان لا يقع وفي النكاح الفاسد يقع على المشاركة وجلة
 المسائل التي يحنث الحالف فيها بالباشرة والنوكيل ثمانية عشر النكاح والطلاق والعتاق بمال أو بغيره ولوالكتابة والابداع
 والاستبداد والاعارة والاستعارة والهبة والصدقة والاقرار والاستقراض والضرب في العبد والخطابة والذبح والهند والقضاء والاقضاء
 * رجل حلف أن لا يصالح فلاناً من حق بدعيه فوكل الحالف رجلاً فصالح الوكيل يحنث عند محمد رجه الله تعالى لانه لا عهد في الصلح وعن

أبي يوسف رحمه الله تعالى فيه روايتان وفي الصحيحين ثم العمد بحث الحالف بفتح الواو كحل * ولو حلف أن لا يخاصم فلان فوكل بمخصومته
وكيف لا يحنث * ولو حلف لا يقضي فلان أدب فامر غيره فقتضاه حنث وكذا لو حلف لا يقضي من فلان شيئا فوكل بفعل الواو كحل حنث * ولو
حلف لا يهب لفلان هبة فهو هب ولم يقبل أو قبل ولم يقبض حنث عندنا خلافا لفرج الله تعالى * وكذا لو هب هبة غير مقسومة حنث عندنا
* وكذا لو عمره أو نخله أو بعث بها إليه (١٦) مع رسوله أو أمر غيره حتى وهب حنث الحالف ولا يحنث بالصدقة في عين الهبة عندنا ولو

حلف لا يهب فاعار لا يحنث ولو
حلف أن لا يتصدق أو لا يقرض
فلان فمتصدق أو اقترض ولم يقبل
فلان حنث في عينه وعن أبي يوسف
رحم الله تعالى في القرض لا يحنث
إذا لم يقبل * وقال في القرض إذا
قال اقترضني فلان فلم أقبل أو قال
ولم أقبل صدق وفي الهبة لا يصدق
وعلى قول محمد رحمه الله تعالى كالا
يصدق في الهبة لا يصدق في القرض
ولو حلف لا يستقرض فاستقرض
وم * يقرضه حنث في عينه ولو حلف
أن لا يهب عبده لفلان فهو هبة غيره
يغبر أمره فاجاز الحالف حنث في
عينه كما يحنث إذا وكل غيره بالهبة
ولو حلف لا يهب لفلان فهو هبة على
عوض حنث في عينه * رجل قال
ان وهب لي فلان هذا العبد فهو حر
فقال فلان وهبته لك فقال الحالف
قبلت وقبضه قال أبو يوسف رحمه
الله تعالى لا يعتق العبد لان الهبة
قبل القبول * رجل حلف أن لا
يكاتب عبده فكاتبه غيره بغير
أمره فاجاز الحالف حنث في عينه كما
يحنث بالتوكيل * رجل حلف أن
لا يعتق عبده فادى العبد مكاتبته
يعتق فان كانت الكتابة بعد اليمين
حنث الحالف وان كان قبل اليمين
لا يحنث ولو حلف لا يسلم الشفعة
فسكت ولم يخاصم حتى بطلت
سمعته لا يحنث في عينه * وان

يحيط السرخصي * وإذا أعتق أمة يئسه وبين آخر ثم ولدت فالشريك أن يضمن المعتق قيمة
نصيبه يوم أعتق ولا يضمنه شيئا من قيمة الولد كذا في المبسوط * ولو أعتق أحد شريكي الأمانة ما في
بطنها فولدت ثوبا ما يتالاضمان عليه ولو ولدت ثوبا ما يضمن كذا في البحر الرائق * وإذا أعتق
أحد الشريكين الجارية وهي حامل ثم أعتق الآخر ما في بطنها ثم أراد أن يضمن شريكه نصف قيمة
الأم لم يكن له ذلك وهو اختيار من له السعاية ولو أعتقا جميعا ما في بطنها ثم أعتق أحدهما الأم وهو
موسر كان لصاحبه أن يضمنه نصف قيمتها إن شاء والحبل نقصان في ثبات آدم فاعلمنا يضمنه نصف
قيمتها محاملا كذا في المبسوط * ولو علق أحد الشريكين عتق العبد المشترك بينهما بفعل فلان غدا
بان قال ان دخل زيد الدار غدا فانت حر وعكس الآخر بان قال ان لم يدخل زيد الدار فانت حر ومضى
الغد ولم يدر أحد من زيد الدار أم لا علق نصف العبد ويسعى العبد في نصف قيمته للشريكين وهذا عند
أبي حنيفة رحمه الله تعالى سواء كانا موسرين أو معسرين أو أحدهما موسر والاخر معسر أو كذا
عند أبي يوسف رحمه الله تعالى ان كانا معسرين كذا في المعنى شرح الكنتز * قال أبو يوسف رحمه الله
تعالى في عبيدين بين رجلين قال أحدهما لا أحد العبدان أنت حر ان لم يدخل فلان هذه الدار اليوم
وقال الآخر العبد الآخر ان دخل فلان هذه الدار اليوم فانت حر فمضى اليوم وتصادقا أنهم
يعلمان دخل أولم يدخل فان هذين العبدان يعتق من كل واحد منهما أربعة وسبعين في ثلاثة أرباع
قيمتهم بين الموائين نصفين وقال محمد رحمه الله تعالى قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن يسعى
كل واحد في جميع قيمته بينهما نصفين كذا في البدائع * اذا قال أحد الشريكين للعبدان دخلت
الدار اليوم فانت حر وقال الآخر ان لم تدخل فانت حر فمضى اليوم ولا يدرى أحد من دخل أم لا علق نصفه
ويسعى في النصف بينهما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى موسرين كانا أو معسرين كذا في محيط
السرخصي * ولو أن عبيدا بين رجلين حلف أحدهما بعته أنه قد دخل الدار وحلف الآخر أنه لم
يدخل فقد عتق نصف العبد ويسعى العبد في نصف قيمته بينهما موسرين كانا أو معسرين في قول أبي
حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الايضاح * عبيدين رجلين قال أحدهما لصاحبه ان كنت اشتريت
منك نصيبك أمس فهو حر وقال الآخر ان لم أكن بعثك نصيبك أمس فهو حر فان العبد يعتق لان
كل واحد يزعم أن صاحبه حانث فيقال للمدعي اليسم أقسم البينة فان أقام قضى بالبيع واليمن
وعتق العبد على المشتري بغير سعاية وان لم يكن له بينة وأراد أن يحلف المشتري فله ذلك فان نكل
المشتري فكذلك وان حلف لا يترك رقيقا ثم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يسعى العبد في نصف قيمته
للمنكر سواء كانا موسرين أو معسرين أو كان المدعي للبيع موسرا أو معسرا وعندهما ان كانا
معسرين أو كان مدعي البيع معسرا فكذلك وان كانا موسرين أو كان مدعي البيع موسرا لا يسعى
وأما مدعي البيع فقد ذكر في رواية أبي حفص أن العبد لا يسعى له سواء كانا موسرين أو معسرين
أو أحدهما موسر والاخر معسر أو كذا في الايضاح * وهو الصحيح ثم اذا حلف منكر الشراء كان له أن يحلف
البائع اذا كان موسرا فان نكل لزمه وان حلف كان الجواب كالسعاية على ما ذكرنا وليس للقاضي

ان

وكل وكيل بالتسليم حنث في عينه * وكذا لو حلف أن لا يأذن لعبده في التجارة

فراه يبيع ويشترى فسكت لا يحنث * وكذا البكر اذا حلفت أن لا تأذن في تزويجها فسكت عند الاستئجار لا يحنث * رجل حلف
ليضر بن عبده فامر غيره فضر به بر الحالف * ولو حلف على حر لضر بنه فامر غيره فضر به لا يبرأ الا اذا كان الحالف سلطانا أو قاضيا لان في
العبد صم الامر حتى سقط الضمان عن الضارب * وفي الحر لا يبرأ لان لا يبرأ له ضربه فلا يملك التفويض الى غيره * رجل حلف

لا يخطئ هذا القول أو لا يثبت هذه الآثار فاعلم فيه بذلك فاعلم حيث الحالف يتوهم أن الحالف يحسن ذلك أو لا يحسن فان نوى أن لا يلبى ذلك بنفسه دين في القضاء * وفيما اذا حلف أن لا يطلق فامر غيره وقال نويت أن لا أطلق بنفسى لا بد من في القضاء وهو في الصحيح * ولو حلف الاب أن لا يضرب ولده الصغير فامر غيره فضر به ينفي أن يحسن الحالف لان الاب حلف ضرب ولده الصغير فملك التفويض الى غيره ويكون بمنزلة القاضى والسلطان ذكر في الجامع الصغير أنه لا يحسن ولم يفصل بين (١٧) الصغير والكبير * ولو حلف أن لا يجد دلامته ثوبا

أن يحلفه إلا بطلب منك الشراء وإذا قال البائع إن كنت بعثك نصيبى من هذا العبد فهو حر وقال المشتري إن لم تكن بعثت نصيبك فهو حر يؤمر مدعى الشراء بإقامة البيعة فإن أقام فالعبد وقيق وإن لم يكن له بيعة حتى عن الغيبة أبى الحق أنه لا يجبر على الحلف لكن لو حلف لا نفعه وإذا حلف المدعى عليه لم يثبت البيع فيسبى العبد في كل القيمة بينهما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى مؤسرين كما أو مؤسرين وعندهما كانا مؤسرين يسهى لهما وإن كانا مؤسرين أو مدعى الشراء مؤسرا يسهى في نصف قيمته مدعى الشراء وإن قال أحدهما اشتريت نصيبك إن لم أكن اشتريته فهو حر والأصح ما بعث نصيبك وإنما اشتريت منك نصيبك إن كنت بعته فهو حر يأمرهما القاضي بالبيعة فإن أقاما البيعة طهران كل واحد منهما بأمره وبقي العبد رقيقا بينهما وإن أقام أحدهما البيعة فالعبد كله وقيق له وإن لم يقيم البيعة لا يحلفهما القاضي لكن لو حلف جازا فلا يبق العبد رقيقا بينهما كما لو أقاما البيعة وأيهما نكل لزمه دعوى صاحبه فيقضى بالعبد للذى حلف وإن حلفا جعلا يخرج العبد عن السعاية بالعق كذا في شرح الجامع الكبير للعصيري * وفي الجامع الكبير أن أحدا للشرى بكن إذا قال لصاحبه إن ضربت العبد الذى بيننا فهو حر فضر به حتى عتق على الخالف نصيبه ضمن الخالف إن كان مؤسرا نصيب الضارب كذا في غاية البيان * عبد بينهما قال أحدهما لصاحبه إن ضربته فهو حر وقال الآخر إن لم أضربه اليوم فهو حر فضر به فإن الخالف الأول ضمن نصيب الضارب كذا في التمر ناشى * وإذا قال كل مملوك أم لك فبما استقبل فهو حر فلك مملوك كامع غيره لا يعتق فإن اشتري نصيب شرى بكنه عتق وإن باع نصيبه أو لأم اشتري نصيب شرى بكنه لم يعتق ولو قال للمملوك بعينه إذا ملكتك فانت حر فاشترى نصفه ثم باع ثم اشتري النصف الباقي عتق كذا في المبسوط ذكر ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في عبد بين رجلين زعم أحدهما أن صاحبه أعتقه منذ سنة وأنه هو أعتقه اليوم وقال شرى بكنه لم أعتقه وقد أعتقت أنت اليوم فاضمن لى نصف القيمة بعثتك فلا ضمان على الذى زعم أن صاحبه أعتقه منذ سنة وكذا لو قال أنا أعتقته أمس وأعتقه صاحبه منذ سنة وإن لم يقر باعتاق نفسه لم يكن قامت عليه بيعة أنه أعتقه أمس فهو ضمان لشرى بكنه كذا في البدائع * ولو قال أعتقه شرى بكنه منذ شهرا أو ما منذ يومين لم يضمن لانه لم يقر على نفسه بالضمن كذا في الظهيرية * أمه بين اثنين زعم أحدهما أنها أم ولد لصاحبه وهو أنكر ذلك صاحبه فهي موقوفة يوما وتخدم المنكر يوما ولا سعاية عليها المنكر ولا سبيل للمقر عليها كذا في السكافي * ونصف ولائها ونصف كسبها للمسكر ونصفه موقوف ونفقة نفى كسبها لم يكن فدية منه على المسكر ولا يضمن للمقر ولو مات المنكر عتقت عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لزعم المقر وتسعى في نصيب المنكر لو رثته ولو أقر كل واحد على صاحبه بالاستيلاء وصاحبه ينكر فإنها توقف ولا سبيل لو أجد منهما على صاحبه ولا على الأمة فإن مات أحدهما عتقت ولو أهما موقوف كذا في التمر ناشى * ولو قال أعتقت هذا العبد أنا وأنت أو عكسه وقال أعتقنا فإلى صدقة عتق منهما أو أن كذبه فى الأول كذا في التتارخانية ناقل عن جامع الجوامع * وإذا شهد أحد الشرى بكنه على الآخر باعتاق

(۳ - (الفتاوی) - ثانی)

(٣ - (القتاوى) - ثانى) كذلك * وجل حلف أن لا يشارك فلانا ثم ان الحالف دفع الى رجل مالا بضاعة وأمره أن يعمل فيدبرأه فشارك المدفوع اليه المال الرجل الذى حلف رب المال أن لا يشاركه بحيث الحالف لاه صار شريكا للمحلف عليه لان المضع لاحقه له فى الربح وكان العامل شريكا لرب المال أما المضارب فله حق فى الربح وكان المحلف عليه شريكا للمضارب فان كان المضع حلف أن لا يشارك أحد اذ دفع المال لشركة لا يحنث فى يمينه * وجل حلف أن لا يعمل مع فلان شيئا فى قصارة ونحوها فعمل مع

شريك فلان حنت ولو جعل مع عبده المأذون لا يحنت لان كل واحد من الشر يكتفي برجع بالعهد على صاحبه فيصير الخالف عاملا مع الخلو في عليه حكما فيحنت * وأما العبد المأذون لا يرجع بالعهد على المولى فلا يصير الخالف شر بكماله ولا يوجب له الحلف ان لا يشارك فلانا في هذه البلدة وعقد عقد آخر خارجا عن البلدة وعقد عقد الشركة ثم دخلا البلدة وعملان كان الخالف قوي في عينه أن لا قد عقد الشركة في البلدة لا يحنت * وان نوى أن (١٨) لا يعمل بشركة فلان حنت * وان دفع أحدهما الى صاحبه مضاربة فهذا الاول

بأن كان العبد بين رجلين فشهد أحدهما على صاحبه بجور أو اقراه على نفسه ولم يجز على صاحبه ولا يعتق نصيب الشاهد ولا يضمن لصاحبه وبسعى العبد في قيمته بينهما موسرين كانا أو موسرين في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فان أعتق كل واحد منهما بعد ذلك نصيبه قبل الاستيعاء جازي قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان نصيب المنكر على ملكه وكذلك نصيب الشاهد عنده لان الاعتراف يجزأ اذا أعتق فقد جاز عتقهما والولاء بينهما وكذلك ان استسعى وأدى السعاية فالولاء لهما كذا في البدائع * واذا وجبت السعاية لهما ولو شهد أحدهما على صاحبه أنه استوفى السعاية من العبد لا تقبل شهادته وكذلك اذا استوفى أحدهما نصيبه من السعاية ثم شهد على صاحبه باستيفاء نصيبه لا تقبل كذا في المحيط * ولو شهد أحدهما على الآخر على شريكه باستيفاء السعاية لم تجز شهادته عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذلك لو شهد عليه بنصيب أو جراحة أو شيء يجب له عليه مال فشهادته مردودة كذا في المبسوط * وان شهد كل واحد منهما على صاحبه وأنكر الآخر يحلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه واذا انحالف سعى العبد لكل واحد منهما في نصف قيمته في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا فرق عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى بين حال اليسار والاعسار كذا في البدائع * وهو الصحيح كذا في المضمرات * والولاء لهما كذا في الهداية * ولو اعترفان سعى أحدهما معاً وعلى التعاقب وجب أن لا يضمن كل للآخر ان كانا موسرين ولا يستسعى العبد ولو اعترف أحدهما وأنكر الآخر فان المنكر يجب أن يحلف كذا في فتح القدير * واذا كان العبد بين ثلاثة نفر شهد اثنان منهم على صاحبه أنه أعتق نصيبه وأنكر المشهود عليه فالعبد يسعي بينهم أثلاثا واذا استوفى أحدهم شيأ من السعاية كان للآخرين أن يأخذوا منه ثلثي ما أخذ كذا في المحيط * ولو كان الشركاء ثلاثة فشهد كل اثنين أنه أعتق لم تقبل كذا في فتح القدير * واذا شهد أحدهما على الآخر شريكه أنه أعتق نصيبه وشهد الشريك الآخر على الشاهد الاول أنه أعتق نصيبه فالقاضي لا يقضي على واحد منهما بالعق كذا في المحيط * وان شهد اثنان منهم على الآخر أنه استوفى منه حصته لم تجز شهادتهما وكذلك ان شهدانه استوفى المال كله بوكالة منهما لم تجز شهادتهما عليه وري العبد من حصتهما ويستوفى المشهود عليه حصته من العبد ولا يشركه في ذلك الشاهدان كذا في المبسوط * أمة بين رجلين شهد رجلان على أحدهما بعينه أنه أعتقها وكذبته الامة وادعت على الآخر العتق وحدهم الآخر وحلف عند القاضي أنه ما أعتقها فانها عتقت بشهادة الشهود وان لم يوجد منها الدعوى كذا في الذخيرة * واذا كانت أمة بين رجلين فشهدا بنأ أحدهما على الشريك أنه أعتقها فشهادتهما باطلة ولو شهدا على أبيهما أنه أعتقها جاز ذلك فان كان الاب موسرا ثم ماتت الخادمة وتركت مالاً وقد ولت بعد العتق ولدا فأراد الشريك أن يستسعى الولد فليس له ذلك كفا في حياة الام لم يكن له سبيل على استيعاء الولد كذلك بعد موتها اذا خلفت مالا ولا يمكن له أن يضمن الشريك كما كان يضمنه في حياتها ثم يرجع الشريك بما يضمن في تركتها كما كان يرجع عليها

سواء لان المضاربة شركة في عرفنا ولو حلف أن لا يشارك فلانا فآخر جا البراهم واشتر كاحنت في عينه قبل خلط المال * رجل حلف أن لا يشارك فلانا فشاركه بجال ابنه الصغير لا يحنت في عينه لانه ليس بشريك للمعاوض عليه انما الشريك هو الابن * رجل حلف رجلا أن يطيعه في كل ما يأمره وينها عنه ثم نهى عن جماع المرأة فجامع لا يحنت لانه لا يراد به هذه اليمين ذلك * رجل حلف أن لا يخدم فلانا فغاط فلان قيصا باجر لا يكون حائثا لان الحياطة بأجر لا تعد خدمة * وان غاطه بغير أجر قالوا يخاف أن يكون حائثا * قال المصنف رحمه الله تعالى ويقتضى أن لا يحنت لان الحياطة الثوب عند الناس لا تعد خدمة * رجل حلف أن لا يعمل يوم الجمعة وعنده كرباس يريد أن يجعله قيصا فحمله الى الحياطة يوم الجمعة وأمره أن يخططه فوالا يكون حائثا لان يمينه هذا يقع على ما كان يعمل في سائر الايام * رجل قال ان عمرت في هذا البيت عمارة فامر أنه طالق فغرب حائط بينه وبين جاره في هذا البيت فبني الحائط وقصد عمارة بيت الجار كان حائثا في يمينه لان شرط الحنت العمارة في هذا البيت وقد وجد * رجل حلف أن لا

لو

يستعير من فلان شيأ فاستعار منه حائطاً لم يضع عليه جذوعاً كان حائثا وان استسقى

من بئر أو دخل عليه فاضاؤه لا يكون حائثا * رجل حلف أن لا يعمل فلانا في شيء فندفع اليه مالا مضاربة لا يكون حائثا لان المعاملة على مباشرة ذلك الفعل بنفسه * رجل قال والله لا أشارك فلانا ثم انهم ما ورنا داراً أو عبداً لا يكون حائثا لانه لم يشاركه وانما لزمه ذلك بغير اختياره * رجلان وناما لأورقية فقال أحدهما والله ما بيني وبين فلان شركة في شيء كان حائثا ولو قال والله ما بيني وبين فلان شركة

ولم يقل في شيء لا يكون حائشا * رجل حلف أن لا يكثر فلا فاعطى فلانا درهم يشتري بها كسوة لا يكون حائشا ولو حلف أن لا يكسو فلانا
فارسا إليه فالكسوة أو نخلين أو نخلين يكون حائشا الآن بنوى أن لا يعطيه بيده * رجل حلف أن لا يستدين ديني لا يحث بالشكاح ويحث
بالقرض والسلم ولو حلف أن لا يكون من أكره فلا وهو من أكره أو حلف أن لا يكون من أكره فلا وهو من أكره أو حلف أن لا يكون من أكره فلا وهو من أكره
لا يمكنه نقض ما بينهما من ساعته يصير حائشا في يمينه لو جرد شرط الحنث وهو كونه (١٩) من أكره فلا وهو من أكره

وب الأرض وناقضه لا يكون حائشا
لأن ذلك القدر مستثنى عن اليمين
عادة وإن كان وب الأرض خارج
المصر فقام للخروج إليه فإدام
مشتغلا بالخروج من طلب الدابة
ونحو ذلك لا يكون حائشا وإن اشتغل
بعمل آخر يصير حائشا وهو كمالو
حلف لا يسكن هذه الدار فقام
للخروج فإدام في طلب المقتاح
لا يكون حائشا وإن اشتغل بعمل
آخر حث ولو منع انسان عن
الخروج إلى وب الأرض لا يحث
في يمينه * وكذا لو كان صاحب
الأرض في المصر فنه انسان عن
طلب صاحب الأرض لا يحث ولو
أن هذا المزاع حلف وقال إن لم
أترك المزاعة يميني وبين فلان
فنه انسان عن الخروج إلى وب
الأرض حث في يمينه لأن شرط
الحنث في هذا عدم ترك المزاعة
والعدم يحصل بدون الاختيار وهو
كلو قال إن لم أخرج من هذه الدار
اليوم فامرأته طالق فقيده ومنع
عن الخروج حث * وكذا لو قال
الرجل لامرأته وهي في منزل
والدها إن لم تحضري الليلة منزلي
فانت طالق فنه الوالد عن الحضور
قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن
الفضل رحمه الله تعالى يحث في يمينه
وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى
لا يحث ولو حلف أن لا يسكن هذه

لو كانت حية فمابقي فهو ميراث للابن وإن لم تدع ما لا يرجع بذلك على الابن وإذا لم تمت فاختار
الشريك أن يستسهلها في منزلة المكاتب في تلك السعاية كذا في المبسوط * وإذا كان العبد بين
رجلين شهد شاهدان على أحدهما أنه أقر أنه أعتق وهو موسر القاضي يقضي بعتقه وكان
لشريكه أن يضمنه كذا في المحيط * ويرجع به على الغلام والولاء وإن كان أحدهما أعتق كذا
في المبسوط * ولو شهدوا عليه أنه أقر أنه حر الأصل فالحق يقضي بحريته ولا ولاء له عليه وليس
لشريكه أن يضمنه ولو شهدوا على أقراره أن الذي باعه قد كان أعتقه قبل أن يبيعه عتق من مال
المشهود عليه كذا في المحيط * ولاؤه موقوف لأن كل واحد منهما يمينه عن نفسه فإن البائع يقول
أنا ما أعتقته وإنما عتق بأقرار المشتري فله ولاؤه والمشتري يقول بل أعتقه البائع فالولاء له فلهذا
توقف ولاؤه على أن يرجع أحدهما إلى تصديق صاحبه فيكون الولاء له وإن شهدوا على أقراره
بأن البائع كان دبره أو كانت أمة وأقر أن البائع كان استولدها قبل البيع فانه يخرج كل واحد
منهما من ملكه ولا يرجع على البائع بالثمن ولا يعتقان حتى يموت البائع فإذا مات عتقا إذا كان
المدير يخرج من ثلث مال البائع والجناية عليهما كالجناية على مملوكين قبل موت البائع وتوقف
جنايتهما في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المبسوط * وإذا أقر أحد الشريكين أن صاحبه
أقر عليه بعتق نافذ فانه يحرم عليه استرقاق العبد كذا في محيط السرخسي * إذا كان العبد بين
ثلاثة غاب أحدهم فشهدا الحاضران على الغائب أنه أعتق حصته من هذا العبد فانه يحال بين العبد
وبين الحاضرين وإذا حضر الغائب يقال للعبد أعتق البينة وإذا أعتق البينة عليه يقضي بعتق نصيبه
كذا في المحيط * وإذا شهد شاهدان على أحدهما أن شريكه الغائب أعتق نصيبه من هذا
العبد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا تقبل هذه الشهادة كذا في الظهيرية * ولكن يحال بينه
وبين هذا الحاضر أن يسرقه أو يوقف حتى يقدم الغائب استخسانا وإذا حضر الغائب فلا بد من
إعادة البينة عليه للحكم بعتقه فان كانا غائبين فقامت البينة على أحدهما بيمينه أنه أعتق العبد لم تقبل
هذه الشهادة إلا بخصوصة تقع من قبل قذف أو جناية أو وجه من الوجوه فيثبت تقبل البينة إذا
قامت على أن المولى أعتقه أو أن أحدهما أعتقه واستوفى الآخر السعاية منه كذا في المبسوط
* إذا كان العبد بين ثلاثة نفر ادعى أحدهم أنه أعتق نصيبه على كذا وقال العبد أعتقني بغير شيء
وشهد الشريك أن أعتقه على كذا فشهدا بيمينهما جازة وكذلك ان شهد أبو الشريك أن أعتقه أو ابناهما
بذلك وإذا أعتق بعض الشركاء العبد وفي يد العبد أموال اكتسبها ولا يدري متى اكتسبها واختلف
فيه الشركاء والعبد قال الشركاء اكتسبها قبل العتق وقال العبد اكتسبها بعد العتق فالقول قوله
كذا في المحيط والله أعلم بالصواب

(الباب الثالث في عتق أحد العبدین)

العتق إذا أضيف إلى المجهول صح وثبت للمولى اختيار التعيين سواء قال أحدا كحرا أو قال هذا حر
أو هذا أومنى فقال سالم حر أو بزيغ كذا في الإصباح * ولو قال هذا حر والادعاء فكل قوله أحدا كحرا

الدار فقام للخروج فإذا الباب مغلق فلم يقدر على الخروج أو قيد ولم يقدر على الخروج ثم نكاه وفيه قال بعضهم يحث في الباب المغلق ولا
حث في القيد والصحيح أنه لا يحث فيهما والفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى سوى بين ما إذا حلف أن لا يسكن هذه الدار وبين ما إذا حلف أن لم
أخرج من هذه الدار وقال إذا منعه مانع لا يحث في المستثنين والشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى فرق وقال في قوله إن لم
أخرج إذا منعه مانع حث وفي قوله لا أسكن إذا منعه مانع عن الخروج لا يحث والفتوى على قوله لأن في قوله لا أسكن شرط الحنث السكنى

والفعل لا يتحقق بدون الاختيار وفي قوله ان لم يخرج شرط الحنف عديم الخروج والعديم يتحقق بدون الاختيار * رجل قال لا امرأته ان
تسكن لي بحال فان طالق فقالت اشهدوا في كفالت فلان بما له على زوجي قال أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى الضمان باطل واليمين باقية
وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى الكفالة جائزة واليمين منتهية لان عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى شرط صحة الضمان اجازة المكفول له في
المجلس فاذا لم يوجد لم يصح الضمان فيبقى (٢٠) اليمين وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ذلك ليس بشرط فلا يبقى اليمين * رجل

حر كذا في خزانة المعتقين * واذا تخاصم العبدان الى الخلاكم أجبره على البيان كذا في محيط السرخسي
* وان لم يخاصمها واختارا يقع العتق على أحدهما وقع عليه حين اختار وهما قبل ذلك
بمنزلة العبدان مادام خيار المولى باقيا وهذا على أصل أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله هكذا في
السراج الوهاج * والمولى أن يستقدمهما قبل الاختيار وله أن يستغلهما ويستكسبهما
وتكون الغلة والكسب للمولى ولو جنى عليهما قبل الاختيار فان كانت الجناية من المولى فان
كانت على مآدون النفس بأن قطع يدي العبدان فلا شيء عليه سواء قطعهما معا وعلى التعاقب
وان كانت جناية على النفس فان قتلها معا على التعاقب فالاول عبد والثاني حر فاذا قتله قتل حرا فعليه
الدية وتكون لورثته ولا يكون للمولى من ذلك شيء وان قتلها معا بريبة واحدة فعليه نصف
دية كل واحد منهما ولو رثته وان كانت الجناية من الاجنبي فان كانت في مآدون النفس بان قطع
انسان يدي العبدين فعليه أرش العبد وذلك نصف قيمة كل واحد منهما لكن يكون أرشهما
للمولى سواء قطعهما معا وعلى التعاقب وان كانت في النفس فالقاتل لا يتخاوما أن يكون واحدا
واما أن يكون اثنين فان كان واحدا فان قتلها معا فعلى القاتل نصف قيمة كل واحد منهما
وتكون للمولى وعليه نصف دية كل واحد منهما وتكون لورثتهما وان قتلها معا على التعاقب
يجب على القاتل قيمة الاول للمولى ودية الثاني لورثته وان كان القاتل اثنين فقتل كل واحد منهما
رجلا فان وقع قتل كل واحد منهما معا فعلى كل واحد من القاتلين العيمة نصفها للورثة ونصفها للمولى
وان وقع قتل كل واحد منهما على التعاقب فعلى قاتل الاول القيمة للمولى وعلى قاتل الثاني الدية
للورثة كذا في البدائع * ولو قال لامتي احدا كجرحه فوالت كل واحدة منهما مولى او ولد
احداهما فانه يعتق ولدا التي اختار المولى ايقاع العتق عليها ولو مات الامتان معا وقتلتهما معا
المولى في أن يقع العتق على أي الولدين شاء ولا يرث الابن المعتق شيئا يريد به أن الابن الذي عينه
المعتق بعد قتل الامتين معا لا يرث من بدل الام شيئا كذا في الظهيرية * فان مات أحد الولدين حال
حياة الامتين لم يلتصق الى ذلك بخلاف ما اذا مات أحد الولدين بعد موت الامتين كذا في المحيط * ولو
وطئت الامتان بشبهة قبل اختيار المولى يجب عقرا متين ويكون للمولى كذا في البدائع * ولو جنت
احدهما مجنونة قبل أن يختار المولى ثم اختار ايقاع العتق عليها بعد علمه بالجناية كان مختارا
للمجنونة وان مات المولى قبل البيان عتق من كل واحدة منهما نصفها وسعت كل واحدة منهما في
نصف قيمتها ولورثة المولى * وكان على المولى قيمة التي جنت في ماله كالأعتق الجانية قبل أن يعلم
بالجناية كذا في المبسوط * ولو باعها صفقة واحدة بطل البيع فيهما كذا في الايضاح * ولو
باعهما من رجل صفقة واحدة وسلمهما اليه فاعتقهما المشتري أجبر البائع على البيان فاذا عين
البائع العتق في أحدهما تعين الملك للعاسدي الآخر وعتق الآخر على المشتري بالقيمة فاذا مات
البائع قبل البيان يقال للورثة بينوا فاذا بينوا عتق الآخر على المشتري بالقيمة ولا يشيع
العتق فيهما كذا في المحيط * فان لم يعتق المشتري حتى مات البائع لم ينقسم العتق فيهما حتى ينسخ

قال ان كفالت رجل بعديلة أو
بنصف عديلة فأمر أنه طالق ثم
كفل بعشرة دراهم غطر بنية لا
يجت في يمينه لان في الايمان يعتبر
الله فلا يجت كالأجاف أن لا يهب
لفلان دونهما فوهبه دينارا لا
يكون حاشا * رجل حلف أن لا
يعمل لفلان وهو حر فاشترى
من صاحب الدكان آلان الحرز
ونحر ثم باعه من المحلوف عليه لا
يجت في يمينه * رجل له مستعلات
في أيدي الناس بالغلة فقال لزن
ازوي بسه طلاقا كريس وي
أن غله خانه را بغله دهن فاحدث
المرأة الغلات من الناس وأنفقت
بعضها وأعطت بعضها الزوج لا
يجت في يمينه لانه حلف على العقد
ولم يعقد فكذا لو تركها في أيديهم
واستوفى غلته كل مدة عند انقضاءها
* رجل قال اكريش وي وكيلى
فلان كنديا كدخدائي فلان كد
فأمر أنه كذا اما اكركارى
فمر ما يدش نكند فينصب الموكل
وكيلا آخر وجعل غيره كدخدائي
ثم أمر الخالف أن يعمل له عملا
فعمل حنث الخالف لانه عقد اليمين
على أن لا يكون وكيلا ومن عمل
لغيره بأمره يكون وكيلا فيكون
حاشا الا اذا حلف أن لا يكون
وكيلا له في الاشياء التي كان وكيلا
فيها قبل ذلك

القاضي

(مسائل اليمين على الترك) رجل أحر داره سنة ثم قال للمستأجر والله لا أتركك

في دارى ثم قال له اخرج من دارى يصير بارا * رجل حلف أن لا يدع فلانا يدخل هذه الدار فان كانت الدار للحالف فنبعه بالقول ولم ينعسه
بالفعل حتى دخل جنت في يمينه فيكون شرط بره المبيع بالقول والفعل بقدر ما يطيق وان لم تكن الدار للحالف فنبعه بالقول دون الفعل حتى
لودخل لا يكون حاشا * رجل حلف بطلاق امرأته أن لا يدع فلانا يجر على هذه القنطرة فنبعه بالقول يكون بارا لانه لا يملك المنع بالفعل * رجل

قال لا بد أن تزنيك لعلى تنزع فلان فامرأته كذا فان كان الابن بالغ لا يمسد على منعة بالفعل فغيبه بالقول بكون باواولن كين الامر صغيره كان شرط بره المنع بالقول والفعل جميعا * وجعل عاتبه امرأته في شرب الشراب فقال الزوج ان تركت شربهم ابد فافترس طلقا وفي عزمه أن لا يترك شربها ابد الا يكون حاشوا ان كان لا يشرب في بعض الاوقات لان العادة فيهم الشرب في بعض الاوقات لا ان يشرب على الدوام فلا يراد باليمين ذلك وانما يراد باليمين الترك من حيث العزم (٢١) * رجل ادعى أوصاف يدصهره وقال ان تركت هذه الدعوى حتى آخذها فامرأته

كذا قالوا ان خاصه في كل شيء مرة ولم يترك الخصومة شهرا كاملا لا يكون حاشوا وجعلوا هذه المسئلة فرعا لمسئلة معروفه * رجل حلف ليقضين حق فلان عاجبا فقضاء فيما دون الشهر بر في عزمه * رجل لازم غريمه وقال والله لا أدعك تذهب حتى تعطيني حق ثم نام فذهب العريم لا يحنث اذ اتبعه وتبعه حتى أعطاه حقه وار اتبعه ولم يتبعه وتركه الا ان يصير حاشا * رجل قال لعريمه والله لا أدع مالي عليك اليوم فقدمه الى القاضي وحلفه خلف بر في عزمه وكذا لو أقر فبسه بر في عزمه وان لم يجسه بل ازمه الى الليل وان كان الدين مؤجلا لم يحل بقوله أعطو مالي فاذا قال ذلك يصير بارا ولو قال والله لا أدع به يخرج من الكوفه فخرج وهو لا يعلم ذلك لا يحنث وان رآه يخرج فتركه يحنث وان لازمه فلم يقدر عليه حتى ذهب لا يحنث ولو قال ان تركت فلانا يدخل بيتي فامرأته كذا فدخل فلان ولم يعا به الخالف لا يحنث وان علم ولم يعا حنث ولو قال ان أدخلت فلانا بيتي فامرأته كذا فشرط الحنث أن يدخل فلان بأمره * رجل قال لامرأته ان تركت هذا الصبي يخرج من باب الدار فانت طالق

القاضي البيع فاذا فسخته انقسم وعق من كل واحد منهما نصفه ولو وهبهما قبل الاختيار أو تصدق بهما أو تزوج عليهما يجبر فيعتار العتق في أيهما شاء ويجوز الهبة والصدقة والامهارة الا نحو ان مات المولى قبل أن يعين العتق في أحدهما بطلت الهبة والصدقة فيهما وبطل امهارة كذا في البدائع * ولو أسرهما أهل الحرب كان للمولى أن يوقع العتق على أحدهما ويكون الا نحو لأهل الحرب فان لم يعين المولى حتى مات بطل ما أت أهل الحرب فيهما لان الحرية قد شاعت فيهما ولو اشتراهما رجل من أهل الحرب فلامولى أن يوقع العتق على أيهما شاء ويأخذ الآخر بحصته من الثمن فان اشترى رجل أحدهما من أهل الحرب فاختار المولى عتقه عتق وبطل الشراء فان أخذه بالثمن الذي اشتراه به عتق الا نحو ولو أسر أهل الحرب أحدهما لم يعتق كذا في الظهيرية * وان اشترى المولى أحدهما من الكافر فلا نحو كذا في خزانة المفتين * رجل قال في صحته أحدكمي حر ثم مرض مرض الموت فصرف ذلك الى أحدهما عتق ذلك من جميع المال وان كانت قيمته أكثر من الثلث كذا في شرح الطحاوي * (البيان أنواع ثلثة نص ودلالة وضروية) * (أما النص) * فتحو أن يقول المولى لأحدهما عينا بالعتق أو فويت أو ردت بذلك اللغز الذي ذكرت أو أحده ثرت أو تكون حرا باللفظ الذي فات أو بذلك اللفظ الذي قلت أو بذلك الاعتراف أو أعتقتك بالعتق السابق وغير ذلك من الالفاظ فلو قال أنت حرأ وأعتقتك ولم يقل بذلك اللفظ أو بالعتق السابق فان أراد به عتقا مستأنفا عتقا جعلا هذا بالاعتناق المستأنف وذلك باللفظ السابق وان قال عتبت به الذي لم يبق لي بقولي أحدكمي تصدق في القضاء ويحمل قوله أعتقتك على اختيار العتق أي اخترت عتقتك * (وأما لدلالة) * فهو أن يخرج المولى أحدهما من ملكه بالمبيع أو رهن أحدهما أو بواجر أو يكاتب أو يدبر أو يستوليان كانت أمة كذا في البدائع * واذا باع أحدهما أو باع بشرط الخيار لنفسه أو للمشتري أو باع بيعا فاسدا ولم يسلم أو سلم أو سارم أو وصى به أو زوج أحدهما أو حلف على أحدهما بالحرية ان فعل شيئا فهذا كله اختيار للعتق في الا نحو كذا في المحيط * ولو قال لامتيه احدا كجاجة ثم جامع احداهما ولم تعلق لم تعلق الاخرى عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى أما لو علق عتقت الاخرى تنافا كذا في فتح القدير وحل وطو هما على مذهبه الا انه لا يفتي به كذا في الهداية * ولو قال لامتيه احدا كجاجة فاستخدم احداهما لم يكن اختيارا في قولهم جميعا كذا في الظهيرية * (واما الضروية) * فتحو أن يموت أحد العبدین قبل الاختيار فيعتق الآخر وكذا اذا قتل أحدهما سواء قتله المولى أو أجنبي غير أن القتل ان كان من المولى فلا شيء عليه وان كان من الاجنبي فعليه قيمة العبد المقتول للمولى واذا اختار المولى عتق المقتول لا يرتفع العتق عن الحي ولكن قيمة المقتول تكون لو رثته فان قطعت يدا أحدهما لا يعتق الا نحو سواء كان القطة من المولى أو من أجنبي فان قطع أجنبي يدا أحدهما ثم بين المولى العتق فان بينه في غير الجني عليه فالأرض للمولى بلا شبهة وان بينه في الجني عليه ذكر القدر في شرحه أن الأرض للمولى أيضا ولا شيء للمجني عليه من الأرض وذكر القاضي في شرح مختصر الطحاوي أن الأرض

يهرب منها أو قامت لتصلي فخرج الصبي لا يحنث في عزمه * رجل قال لعيره والله لا أرافقك فان كان معه في حمل أو كان كرههما واحدا قطارهما واحدا فهو مرافق وان كان كرههما مختلفا فلا يسبج رافق (مسائل في السرقة والاخذ والعصب) رجل حلف أن لا يأخذ من فلان ثوبا هروا ياخذ منه حرا بامروا وفيه ثوب هروى دسه المحلوف عليه ولم يعلم به الخالف يحنث في عزمه فقضاء لو جود الاخذ وكذا لو حلف أن لا يأخذ من فلان درهما فاخذ منه فالوصافي كيس جعل فيه المحلوف عليه درهما ولم يعلم بذلك الخالف يحنث في عزمه ولو قبض الخالف

منه فقير دقيق فيهم درهم ولم يعلم به لا يحنت أصلان الدرهم قد يحصل في الفلوس عادة وتؤخذ منه فكان أخذ الفلوس أخذ الدرهم وأما الدرهم لا يجعل في الدقيق عادة ولا يؤخذ فيه فلم يكن أخذ الدقيق أخذ الدرهم * وكذا لو أخذوا باقية دراهم مصر ورقه ولم يعلم به الخالف لا يحنت كما في الدقيق وان علم الخالف بذلك يحنت في هذه المسائل لأنه لم يعلم فقد قصد أخذه * ولو خاف أن لا يأخذ من فلان درهمين لا يحنت في جميع ذلك علم الدرهم أو لم يعلم (٢٣) لأن شرط الحنت الأخذ بجهة الهبة والدافع لم يهب منه الدرهم فلا يحنت ولو خاف أن

لا يأخذ منه درهمين فأنفذ درهمين فيهما قلنا فهو بمنزلة الهبة وكذا الصدقة * ولو خلف أن لا يشرب ماء فلان والماء كان يحبس في حانوت المحلوف عليه فاشترى كوزا ووضع في ذلك الحانوت فاستقى أجيرا لوفى عليه بذلك الكوز ماء من النهر فوضعه في الحانوت لبس فلما أصبح الخالف دعا بالكوز فشرب الماء قالوا ان كان الخالف اشترى الكوز فوضعه في الحانوت ليستقي له الاجير بذلك الكوز ماء مرجح أن لا يكون حائشا لأنه صار شاربا ماء نفسه * رجل أخذ من مال والده شيئا فغضب الاب وقال ان كنت ترت من مالي غير ما أخذت فعلي كذا ثم مات الاب فورث منه الابن لا يحنت الخالف لأنه لو كان حائشا يكون حائشا بعد الموت * رجل قال لو اديته والله لا آكل من مالكم فمات فورث الخالف منهم مالا لا يحنت لأنه آكل من مال نفسه ولو قال من مالكم بعد موتكم كان حائشا وكان يمينه على آكل مالهما بطريق الارث * امرأه قالت لو اديته في صحتي بعث منك كل شيء لي بدوهم فقبلت ما مات المرأة خلف الاب أن ابنته لم تترك مالا قال أبو بكر البلخي وجه الله تعالى بيعها باطل فان سلمت جميع ما

يكون للمجنى عليه وهكذا ذكر القاضي فيما اذا قطع المولى ثم بين العتق أنه ان بينه في المجنى عليه يجب أرش الاحرار ويكون للعبد وان بينه في غير المجنى عليه فلا تنجلي المولى كذا في البدائع * روى ابن سماعة عن محمد بن جرحه الله تعالى فيمن قال أحد هذين ابني أو إحدى هاتين أم ولدي فمات أحدهما لم يتعين القائم للحرية والاستيلاء كذا في الإيضاح * ولو قال عبدى حر وليس له الا عبد واحد عتق فان قال لى عبد آخر أو اياه عتقت لم يصدق في القضاء الابينة تقوم على أن له عبدا آخر ويصدق في ما بينه وبين الله تعالى كذا في البدائع * ولو قال أحد عبدى حر أو أحد عبدى حر وليس له الا عبد واحد عتق ذلك العبد كذا في المبسوط * ولو قال لعبدى أحد كذا حرف قيل له أيهما نويت فقال لم أعن هذا عتق الاخر فان قال بعد ذلك لم أعن هذا عتق الاول أيضا كذا في الاختيار شرح المختار * ولو كان لرجل ثلاثة أعبد فقال هذا حر وهذا عتق الثالث ويؤمر بالبيان في الاولين * ولو قال هذا حر وهذا أو هذا عتق الاول ويؤمر بالبيان في الآخرين ولو اختلف حر بعد كرجل له عبد فاختلط بحرث كل واحد منهما يقول أنا حر والمولى يقول أحدك عبدى كان لكل واحد منهما أن يحلفه بالله تعالى ما يعلم أنه حر فان حلف لاحدهما ونكل للاخر فالذى نكل له حر دون الآخر وان نكل لهما فهما حران وان حلف لهما فقد اختلط الامر فالقاضي يقضى بالاحتياط ويعتق من كل واحد منهما نصفه بغير شرط ونصفه بنصف القيمة وكذلك لو كانوا ثلاثة يعتق من كل واحد منهم ثلثه ويسعى في ثلث قيمته وكذلك لو كانوا عشرة فهو على هذا الاعتبار كذا في البدائع * واذا جتمع بين عبده وبين ماله لا يقع عليه العتق كالمهيمه والخائض وقال عبدى حر وهذا أو قال أحدك حر عتق عبده عند أبي حنيفة وجهه الله تعالى كذا في المحيط * نوى أو لم ينو كذا في البدائع * ولو قال لعبدى وعبد غيره أحدك حر لم يعتق عبدا - اجزاء الابالية وكذا اذا جتمع بين أمة حية وأمة ميتة فقال أنت حر أو هذه أو احدا كحر أو لم تعتق أمتهم ولو جتمع بين عبده وحر فقال أحدك حر لا يعتق عبده الابالية كذا في السراج الوهاج * في فتاوى أهل سمرقند رجعهم الله اذا قال أمة وعبد من رقيق حران ولم يبين حتى مات وله عبدان وأمة عتقت الامة ومن كل واحد من العبدين نصفه ويسعى كل واحد في نصفه ولو كان له ثلاثة أعبد وأمة عتقت الامة ومن كل واحد من العبيد ثلثه ويسعى كل واحد منهم في ثلثه ولو كان له ثلاثة أعبد وثلاث اماء عتق من كل واحد من العبيد والاماء الثلث ويسعون في الباقي ولو كان له ثلاثة أعبد وأمة عتق من كل أمة نصفها وسعت في النصف وعتق من كل عبد ثلثه ويسعى في الثلث وعلى هذا القياس يخرج جنس هذه المسائل كذا في المحيط * واذا قال لعبدى أحدك حر لا ينوى أحدهما بعينه ثم مات قبل البيان يعتق من كل واحد نصفه ويسعى كل واحد منهما في نصف قيمته كذا في البدائع * ولا يقوم الوارث مقامه في البيان كذا في محيط السرخسي * رجل له ثلاثة أعبد دخل عليه اثنتان فقال أحدك حر ثم خرج أحدهما ودخل عليه الثالث فقال أحدك حر فمات حيا يؤمر بالبيان فان عني بالكلام الاول الثابت عتق الثابت وبطل الكلام الثاني وان عني بالكلام الاول الخارج عتق الخارج بالكلام الاول ويؤمر ببيان الكلام الثاني هذا اذا بدأ بالكلام الاول

فان

كان لها الى أبو جهنم بحيث لم يبق في يديهما شيء لا يحنت الاب والاب يكون حائشا * رجل دفن ماله في منزله ثم طلبه فلم يجده خلف أنه ذهب ماله ثم وجد بعد ذلك قال محمد بن جرحه الله تعالى ان لم يكن أخذ انسان ذلك المال ثم أعاده أخاف أن يكون حائشا الا أن ينوى بذلك أنه طلبه فلم يجده * قصار ذهب من حانوته ثوب فقال لاجيره تؤمر ازيان كرده فقال الاجير اكر ترازيان كرده أم فعلى كذا فتبين أن الاجير رفعه قال الفقيه أبو القاسم رجه الله تعالى أخاف أن يكون حائشا لان يمينه يقع على ما في يد القصار دون ملكه * رجل حلف أنه لم

يسرق من فلان شيئا ولم يرقه قد كان الخالص آية قبل ذلك عند صاحب النخبة قال محمد بن سلمة رحمه الله تعالى لا يحنث في عينة لان عينة يقع على النظر وقت السرقة * أكارأوكيل حلف أن لا يسرق وهو يحمل العنبر والغواكه المشتركة بينه وبين صاحب الكرم الى بيته قالوا ما يحمل الا كرا والوكيل لا كل لا يكون سرقة فأما ما كان من الجواب اذا أخذ شيئا لينفرد به لا يحفظ فهو سرقة وغيره الا كرا والوكيل اذا أخذ شيئا على وجه الخفية فهو سرقة وأما الا كرا والوكيل اذا أخذ شيئا لورآه (٢٣) صاحبه لا يظن بذلك قال لولده ان سرقت من مالي

شيئا فامك طالق فسرق من داره آخرة روى عن محمد بن سلمة رحمه الله تعالى أنه سئل عن هذا فلم يجد شيئا فمسل أبو يوسف رحمه الله تعالى بعد ذلك فقال ان كان الخالف يحنث بذلك القدر يحنث فأخبر محمد بن سلمة رحمه الله تعالى بذلك الجواب فقال ومن يحسن مثل هذا الجواب الا أبو يوسف رحمه الله تعالى رجل غاب قرسه عن خان فقال اكرأين اسب من برده باسند فوالله لا أسكن هنا قالوا يرجع الى الخالف ان نوى بقوله ان يجانبنا شيم الحجر والخان أو البلدة فهو على ما نوى وان لم ينوش شيئا ينصرف عينة الى الخان * امرأه لها ابن يسكن مع أجنبي فقال لها زوجه ان لم يأت ابنك فلان بيتنا ويسكن معنا فتي أعطيته شيئا قليلا من مالي فانت كذا فقام الابن فسكن معهم ما سنة ثم غاب فقالت المرأة اني كنت أعطيت ابني شيئا من مالي وحنثت في عيني ان كذبها الزوج كان القول قوله وان صدقها الزوج فان كانت أعطته قبل أن يجي الابن ويسكن معهما طلق * سكران صحاف قال لصاحبه كان في جيسي خمسة وأربعون درهما فاخذ نحوها مني فانكروا الخلف وقال اكرأمرود رجيب من جهل وبخج درهم بنوه است جهل غطريفي وبخج

فان بدأ بالكلام الثاني وقال عني به الثابت عتق الخارج بالكلام الاول ولا يبطل الايجاب الاول وان قال عني بالكلام الثاني الداخل عتق الداخل ويؤمري بيان الكلام الاول وان لم يبين المولى شيئا ومات أحدهم فالموت بيان أيضا فان مات الخارج يعتق الثابت بالايجاب الاول وبطل الايجاب الثاني وان مات الثابت يعتق الخارج بالايجاب الاول والدخل بالايجاب الثاني وان مات الداخل خیر في الايجاب الاول فان عني به الخارج يعتق الثابت بالايجاب الثاني وان عني به الثابت بطل الايجاب الثاني وان لم يمت واحد منهم ولكن مات المولى قبل البيان شاع العتق بينهم على اعتبار الاحوال فيعتق من الخارج نصفه ومن الداخل نصفه ومن الثابت ثلاثة أرباعه وان كان القول منه في المرض فان كان له مال يخرج قدر العتق من الثلث وذلك رقة وثلاثة أرباع رقة عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى أولم يخرج ولو لكن أجازت الورثة فالجواب كما ذكرنا وان لم يكن له مال سوى العبيد لم يجز الورثة قسم الثلث بينهم كما وصفتنا ويأمنه أن يقال حق الخارج في النصف وحق الثابت في ثلاثة الأرباع وحق الداخل في النصف أيضا فاحتاج الى مخرج له نصف وربع وأقله أربعة حق الخارج في سهمين وحق الثابت في ثلاثة وحق الداخل في سهمين فبلغت سهام العتق سبعة فيجعل ثلث المال سبعة واذا صار ثلث المال سبعة صار ثلثا المال أربعة عشر وهي سهام السعاية وصار جميع المال أحد عشر ومن ماله ثلاثة أعبد فيصير كل عبد سبعة فيعتق من الخارج سهمان ويسعى في خمسة وبعث من الداخل سهمان ويسعى في خمسة وبعث من الثابت ثلاثة ويسعى في أربعة فبلغت سهام الوصايا سبعة وسهام السعاية أربعة عشر فاستقام الثلث والثلثان كذا في الكافي * رجل له ثلاثة أعبد سالم وبرزخ ومبارك فقال في صحته سالم حراً وسالم وبرزخ حراً وسالم وبرزخ ومبارك أحرار خير فان أوقع على سالم عتق وحده وان أوقع على بربخ عتق سالم معه وان أوقع على مبارك عتقوا وكذا لو قال اخترت الكلام الاول والثاني أو الثالث وان لم يبين حتى مات لا يخبر الوارث فنقول عتق كل سالم ونصف بربخ وثلث مبارك لان أحوال الاصابة حالة واحدة وأحوال الحرمان أحوال وان كان القول في المرض ان كان له مال غيرهم حتى يخرج رقة وخمسة اسداس رقة من ثلثه فكذلك الجواب وان لم يميزوا ضربوا بقدر حقوقهم في الثلث وطريقه أن يجعل ثلث مال الميت على ستة لحاجتنا الى النصف والثلث فيضرب سالم في خمسة وبرزخ في نصفه ثلاثة ومبارك في ثلثه اثنان فيصير أحد عشر فيجعل ثلث المال أحد عشر وثلثا المال ضعف ذلك اثنان وعشرون فيصير جميع المال ثلاثة وثلاثين ومالنا ثلاثة أعبد فصار كل عبد أحد عشر يعتق من سالم ستة ويسعى في خمسة ومن بربخ ثلاثة ويسعى في ثمانية ومن مبارك سهمان ويسعى في تسعة فبلغ سهام الوصايا أحد عشر وسهام السعاية ضعف ذلك اثنان وعشرون فاستقام الثلث والثلثان ولو قال سالم حراً وبرزخ وسالم حراً أو مبارك وسالم حراً بخير وقيل له أوقع على أيهم شئت فعلى أيهم أوقع عتق من تناوله ذلك الايجاب وان مات قبل البيان عتق كل سالم وثلث كل واحد من الآخرين وان كان القول في

عدلى فامرأته كذا وقد كان في جيبه في ذلك اليوم أو بعون عدلية وخمس غطارفة قاصاب في الاجال وأخطأ في التفسير قالوا ان وصل التفسير حنث لان الكل كلام واحد فاذا كان كاذبا في عينة كان حائشا وان فصل التفسير لا يحنث لان التفسير اذا لم يتصل باول الكلام صار كانه لم يفسر وان كانت في جيبه غطارفة وعدليات لو ضمت قيمة العدليات الى الغطارفة تصير أربعين غطارفا فجمع وقال اكرد وجيب من جهل غطريفي وسوده است چندین غطريفي و چندین عدلی فصدق في المبلغ وأخطأ في التفسير قالوا ان عني غطارفة كان حائشا أصاب

في التفسير وأخطأ وصل أو فصل لانه قال أو بعون فطر بغير ما لم يكن ذلك فصار سائما * رجل حلف ان لا يعصب حرا ولا يبيع حرا
الحالف على المحلوف عليه ليلافسرق متاعه ولم يعلم المحلوف عليه أو جاءه الحالف في حجره أو سرق رداءه من تحت رأسه ولم يعلم المحلوف عليه
أو صرصة دراهم في كفه أو دخل عليه ليلافسكاره وضربه وأخرج متاعه وذهب به فانه لا يكون غاصبا بل يكون سارقا يقطع به * ولو
قطع عليه الطريق فأنه متاعه كرهه يكون (٢٤) حاشا في عين الغصب ولو كان حلفا أيضا أن لا يقطع عليه الطريق يكون حاشا في

عين القطع وهو حاشا في عين
الغصب أيضا لان قاطع الطريق
قاطع وغاصب * رجل قال ان
وهب لي فلان عبده فامر أنه طالق
فوهب فلان - فلم يقبل الحالف
أنعت الحالف * رجل عليه دين
خلف أن لا يدفع الى فلان ماله أولا
يقضى اياه دينه أولا ينقده اياه ثم
أمر رجلا حتى ضمن عنه ونقده
الضمن بضمه حنت الحالف لان
الضمن اذا كان بامر له كان له أن
يرجع عليه فكان فعله كفعل
الامر * وكذا لو أقال الحالف
صاحب دينه على رجل فاعطاه
المحتال عليه حنت وان كانت
الكفالة والحوالة بغير أمر الحالف
لا يحن الحالف كما لو تبرع رجل
بالاداء * وأما العقود التي تتعلق
حقوقها بالعقد فمسة البيع
والشراء والاجارة والاستجار
والصلح عن المال * ورجل حلف
أن لا يشتري من فلان شيئا فاسلم
الحالف اليه في ثوب كان حاشا لان
السلم بيع وكان الاسلام شراء
* رجل حلف أن لا يشتري عبدا
فلان فاسترداه من فلان بعده
لا يحن لان الاجارة ليست ببيع
مطلق * ولهذا لو أجرداره بدار
لا يستحق الشفعة في الدار *
رجل حلفه السلطان أن
لا يشتري طعاما للبيع فاشترى

المرض ويخرج رقبته وثلاث رقبته من ثلث ماله أو لم يخرج وأجازت الورثة فكذلك وان لم يحسروا
يضاربوا بحقوقهم في الثلث فحق سالم في كل الرقبته وحق بزيع في ثلثه وكذا حق مبارك وأقل
حسابه ثلث ثلاثة فصار حق سالم في ثلاثة وحق كل واحد منهما في سهم فبلغت سهام العتق خمسة
فهى ثلث المال والمال كله خمسة عشر كل رقبته خمسة يعتق من سالم ثلاثة ويسعى في سهمين ومن
بزيع سهم ويسعى في أربعة وكذا مبارك فبلغت سهام العتق خمسة وسهام السعاية عشرة هكذا في
شرح الجامع الكبير للحصري * ولو قال سالم حراً أو بزيع وسالم أو مبارك وسالم قدرا لخير معاد بعد
اسم أو وهو بزيع ومبارك وكانت ايجابات مختلفة وكلمة أو في الايجابات المختلفة توجب التخيير
فسالم يعتق على كل حال وكل واحد من بزيع ومبارك يعتق في حال ولا يعتق في حالين فيعتق سالم وثلث
الاخرين وقيل سالم نائما مبتدأ وآخر ما عطوف عليه فيعتق هو به والاخران بالتعيين لكن
جواز العتق قبل العطف يمنع العتق به ولو قال سالم حراً وسالم وبزيع أو سالم ومبارك عتقوا لان
أولغت الاتحاد الاسم والخبر لكنه كالمسكوت لا يمنع العطف ومنهم من قال ان المذكور ههنا قولهما
أما عنده فلا يعتق بزيع ومبارك والاصح الاول ولو قال سالم وبزيع أحد كحراً وسالم عتق ثلاثة
أو باع سالم وبزيع بزيع ولو قال سالم حراً وبزيع أو سالم عتق نصفهما لان الثالث عين الاول فلما
كذا في شرح تخيص الجامع الكبير * رجل له أربعة عبيد سالم وبزيع وفرقد ومبارك وثوب قيمتهم
على السواء فقال في صحتهم سالم وبزيع حراً أو بزيع وفرقد حراً أو وفرقد ومبارك حراً صح
الايجابات الثلاث فيخير المولى فأي ايجاب اختار يعتق من تناوله ذلك الايجاب وبطل الباقي وان مات
قبل البيان عتق من سالم ثلثه ويسعى في ثلثه وكذلك مبارك وأما بزيع فيعتق في حالين لانه داخل
تحت الايجابين الاول والثاني فيعتق ثلثا ويسعى في ثلثه وكذلك فرقد لانه داخل تحت الايجاب
الثاني والثالث وأحوال الاصابة أحوال في رواية هذا الكتاب وان كان القول في المرض وخرجوا
من الثلث أو لم يخرجوا وأجازت الورثة فكذلك الجواب وأما اذا لم يخرجوا ولم يجز الو رثة قسم
الثلث على قدر سهامهم فحق سالم في سهم وكذلك حق مبارك وحق بزيع وفرقد كل واحد منهم ما في
سهمين ولو قال لثلاثة أعبد قيمتهم على السواء سالم حراً وبزيع حراً أو بزيع ومبارك حراً بخير
فأي ايجاب اختار عتق من تناوله ذلك الايجاب وان مات قبل البيان عتق من سالم ثلثه وكذلك مبارك
ويعتق من بزيع ثلثه وان لم يكن له مال سواهم ولم يجز الو رثة قسم الثلث على قدر سهامهم ولو قال
لاثنين سالم حراً وبزيع حراً وهما حراً ومات قبل البيان عتق من كل واحد ثلاثة أرباعه وان لم
يكن له مال سواهما فالثلث بينهما نصفان ولو قال لثلاثة منهم سالم حراً وبزيع حراً أو مبارك وبزيع
وسالم أحرار بخير فأي ايجاب اختار عتق من تناوله ذلك الايجاب وان مات قبل البيان عتق من مبارك
ثلثه وعتق من سالم وبزيع من كل واحد ثلثه وان لم يكن له مال آخر سواهم ولم يجز الو رثة قسم
الثلث على قدر سهامهم كذا في شرح اريادات للعتابي ولو كان له عبدان فقال سالم حراً وسالم وبزيع
حراً ثم مات من غير بيان عتق كل سالم ونصف بزيع وان كان القول في المرض ولا مال له غيرهما

طعاما لبيته ثم بدله فباعه لا يحن لانه ما اشترى للبيع * هذا كالحالفت المرأة أن لا تخرج
الى بيت والدها فخرجت للمحاس ثم ذهبت الى بيت والدها لا يحن * رجل قال ان اشتريت بهذه الدراهم شيئا فهذه الدراهم صدقة
فاشترى بها شيئا منه التصديق لانه اشترى به ما بعد السراء بقيت على ملكه لانها لا تتعين بالبيع وكان له أن يدفع غيرها مكانها * رجل
حلف أن لا يشتري لامته ثوبا جديدا فالجديد في العرف ما لا يكون غسبلا * رجل حلف أن لا يشتري امراة فاشترى جارية صغيرة

لا يكون حائنا * بخلاف ما لو حلف أن لا يتزوج امرأة فتزوج صغيرة كان حائنا لأن التكاح لا يكون إلا في المرأة فلا يفيده ذكر المرأة وكان ذكرها وعدم ذكرها سواء ولا كذلك الشراء لأنه لا يختص بالمرأة فاعتبر ذكر المرأة * ولو حلف أن لا يشتري جارية فاشترى ربيعة أو عبدة كان حائنا * وحل - الحلف أن لا يشتري بقبلا فاشترى أرضا بما فيها من الزرع والزرع بقل كان حائنا لأن الزرع لا يدخل في بيع الأرض من غير ذكره فيصير مبيعا مقصودا بالذکر فيكون حائنا كما لو حلف (٢٥) أن لا يشتري رطبا فاشترى نخلا عليها وطب

ضرر باقي الثلث بقدر حقه ما وحق سالم في كل الرقبة وحق بزيع في نصفه فصار حق سالم في سهمين وحق بزيع في سهم فصار ثلاثة فهو ثلث المال وجميع المال تسعة كل رقبة أربع وأربعة ونصف عتق من سالم سهمان ويسعى في سهمين ونصف ومن بزيع سهم ويسعى في ثلاثة ونصف كذا في شرح الجامع الكبير للعصيري * وان قال لثلاثة أعبد أنت حراً أو أحدكم لغيره أو أحدكم وما قبل البيان عتق أربعة أتباع الاول وتسعة ونصف من الآخرين ان قال أنت حراً أو أحدكم وهو منهما أو أحدكم عتق خمسة أتباع الاول ونصف تسعة وتسعة والثاني ونصف تسعة وتسعة الثالث وان قال أنت حراً وانت لغيره أو أحدكم عتق أربعة أتباع كل وتسعة الثالث كذا في الكافي * وان قال أنت يا سالم حراً وانت يا بزيع حراً أو أنت يا مبارك حراً بخير فان جمع بين سالم وبزيع وقال أحدكم عتق حراً أو أحدكم عتق من البين واتي العتق دائراً بين مبارك وبين أحدهما بين في أيهما شاء وان مات قبل البيان عتق من مبارك نصفه والنصف الآخر بين سالم وبزيع لكل واحد الربع لاستوائهما * وذكر في الجامع أن قوله أحدكم عتق لغو وان لم يقل أحدكم عتق ولكن قال أحدكم مديراً أحدهما مديراً والعتق البات يكون دائراً بين أحدهما وبين مبارك فان مات قبل البيان عتق نصف مبارك ويسعى في نصف قيمته ومن سالم وبزيع من كل واحد الربع بالايجاب البات وصار نصف كل واحد مديراً أيضاً ويعتبر من الثلث وان كان له مال آخر يخرج رقبة من الثلث عتق من كل واحد ثلاثة أو باعه الربع بالعق البات والنصف بالتدبير ويسعى كل واحد في ربه وان لم يكن له مال آخر كان الثلث بينهما نصفين ومال الميت عند الموت رقبتان فثلثه ثلثا الرقبة بينهما السك والثلث فيحتاج الى حساب له ثلث وربع وأقله اثنا عشر جعلنا كل عبد اثني عشر عتق من مبارك نصفه ستة بالايجاب البات ويسعى في نصف قيمته وهو ستة ومن سالم وبزيع من كل واحد الربع بالايجاب البات ثلاثة والثلث بالتدبير أربعة ويسعى كل واحد في خمسة فبلغت سهام الوصايا انما هي وسهام السعاية ستة عشر فاستقام التخرج فان جمع بين سالم وبزيع فقال اخترت أن يكون أحدكم عبداً ثم جمع بين بزيع ومبارك فقال اخترت أن يكون أحدكم عبداً ومات بطل اختياره الاول فكان العتق دائراً بين سالم وأحدهما فاصاب سالم النصف والنصف الآخر بينهما كذا في شرح الزيارات للعتابي * وان قال لأربعة أحدكم حراً ثم قال لسالم وبزيع أحدكم عبداً ثم قال لبزيع وفرق أحدكم عبداً ثم قال لمبارك أحدكم عبداً ومات قبل البيان فلاختياره الاخير ناسخ لما قبله وخروج من فرق ومبارك أحدكم عتق من البين وداو العتق بين سالم وبزيع وأحد الآخر بين عتق ثلث سالم وثلث بزيع وسدس فرق وسدس مبارك وصار كل عبد ستة ولو قال في صحته لأمرأته وعبدته أنت طالق أو هو حر وهي غير مدخول بها ومات بلا بيان عتق نصف العبد ويسعى في نصف قيمته ولها كل المهر والارث وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الكافي * ولو قال لسالم وبزيع أحدكم حراً أو لسالم حراً فقال له أو وقع فان اختار الايجاب الاول يؤمر بالبيان ثانياً فان مات قبل البيان عتق ثلاثة أو باع سالم وربع بزيع وان مات قبل البيان ولا مال له غيرهما اضر باحدهما في الثلث وحق أحدهما في ثلاثة الأرباع وحق الآخر في

(٤ - (العتاوی) - ثانی)

الفاصل فاجتبت اليين لا الى خزانة لمسلم المال فلا يثبت بالشراء الثاني مرة اخرى * ورجل قال يفتقر بقواي لم يملك الى شهر فاستحق
ثم ظهر من منتهى رجله ان يطأها في الشهر ثم يطل اليين في قول أبي حنيفة ومحمد وجه الله تعالى اذا جازت بالولد لاقول من سبعة
أشهر ويحل له وطؤها بعد ذلك وعلى قول أبي يوسف وجه الله تعالى يحسب ولا يحل له وطؤها لانها صارت حرة * ولو قال لامته ان لم أبعك
فانتهت حرة فذبحها أو وليت منه قال أبو (٢٦) حنيفة رحمه الله تعالى تعتق * وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا تعتق ثم يرجع الى قول

الرابع فاجل كل ربع سهمها فصار حق أحدهما في ثلاثة وحق الآخر في يسهم فيه صبرا أو بعتهم
ثلث المال وجب جميع المال اثنا عشر كل رقة ستة فعتق من سالم ثلثه ويسعى في ثلثيه ومن يربح سهم
ويسعى في خمسة كذا في شرح الجامع الكبير للصغيري * وان أضاف صيغة الاعتاق الى أحدهما
بعينه ثم نسيه فلا خلاف في أن أحدهما حر قبل البيان * (والاحكام المتعلقة به ضربان) * ضرب
يتعلق به في حال حياة المولى وضرب يتعلق به بعد موته * أما الاول ففيه قولان إذا اعتق أحدي طار يتيه
بعينه ثم نسيها أو اعتق أحدي جواريه العشر بعينه ثم نسي المعتقة فإنه يمنع من وطئهن واستقل لهن
ولا يجوز أن يطأ واحدة منهن بالحرى والحيلة في أن يباح له وطؤها أن يعقد عليهن عقد النكاح
فحل له الحرة منهن بالنكاح والريقة تلك اليين ولو خاصم العبدان المولى الى القاضي وطلب ابانه
البيان أمره القاضي بالبيان ولو امتنع حبسه ليبين كذا ذكر الكرخي * ولو ادعى كل واحد منهما
أنه هو الحر ولا يثبت له ويحسد المولى وطلب ابانه استخلفه القاضي لكل واحد منهما بالله عز وجل
ما اعتقته ثم ان نكل لهما اعتقا وان حلف لهما يؤمر بالبيان وكذا القاضي في شرح مختصر الطحاوي
أن المولى لا يجبر على البيان في الجهالة الطارئة اذا لم يذ كر ثم البيان في هذه الجهالة نوعان نص ودلالة
أو ضرورة أما النص فهو أن يقول المولى لأحدهما عينا هذا الذي كنت أعتقه ونسيت وأما
الدلالة أو الضرورة فهي أن يفعل أو يقول ما يدل على البيان نحو أن يتصرف في أحدهما تصرفا
لاصحته بدون الملك من البيع والهبة والصدقة والوصية والاعتاق والجارة والرهن والكتابة
والتدبير والاستيلاء اذا كانتا جاريين وان كن عشر افوطى أحدها نعتبت الموطوءة للرق
وتعينت الباقيات لكون المعتقة فحين دالة أو ضرورة فتعسين بالبيان نصا أو دلالة وكذا لو وطئ
الثانية والثالثة الى التاسعة فتعسين الباقية وهي العاشرة للعتق والاحسن أن لا يطأ واحدة منهن
فلو أنه وطئ فحكمه ما ذكرنا ولو ماتت واحدة منهن قبل البيان فلا حسن أن لا يطأ الباقيات قبيل
البيان فلو أنه وطئهن قبل البيان جاز ولو كانتا اثنتين فماتت واحدة منهما لا تعين الباقية للعتق
وتوقف تعينها للعتق على البيان نصا أو دلالة ولو قال المولى هذا مملوكي وأشار الى أحدهما فاعتعن
الاخر للعتق دلالة أو ضرورة ولو كانوا عشرة فباعهم صفقة واحدة يفسخ البيع في الكل ولو
باعهم على الانفراد جاز البيع في التسعة وتعين العاشر للعتق * عشرة نفر لسل واحد منهم جارية
فاعتق واحد منهم جاريته ولا يعرف العين فسل واحد منهم أن يطأ جاريته وان يتصرف فيها
تصرف الملاك ولو دخل الكل في ملك أحدهم صار كأن الكل كن في ملكه فاعتق واحد منهم ثم
جهلها وأما الثاني فهو أن المولى اذا مات قبل البيان يعتق من كل واحد منهما نصفه بمجانبة غير شيء
ونصفه بالقيمة ويسعى كل واحد منهما في نصف قيمته للورثة قلنا ذكرنا في الجهالة الأصلية كذا في
البدائع * رجل أعتق العبد الذي هو قديم الصحة تكلموا فيه والمختار أن تكون محبته سنة كذا في
التجنيس والمزيد في باب التدبير ولو قال أنت حرة أو حالك فمات المولى بعد الولادة فالولد حر وعتق
نصف الام كذا في خزانة المفتين * رجل قال لامته ان كان أول ولد تلدينه غلاما فانت حرة فوالت غلاما

أبي حنيفة رحمه الله تعالى * رجل
قال والله لا يبعن أم ولد فلان أو قال
والله لا يبعن هذا الرجل الحر قال
أبو حنيفة رحمه الله تعالى هو على
البيع الفاسد ان باعه ببيع فاسدا
برق بعينه * وقال أبو يوسف رحمه
الله تعالى في الرجل كذا أماني
المرأة الحرة وأم الولد فليبيع جائز
متصور بعد الردة والسبي فلا يخرج
عن اليين بالبيع الفاسد * رجل
باع عبدا من رجل ومله الى المشتري
ثم خلف البائع ان لا يشتريه من
فلان ثم ان للمشتري أقال البيع
وقبل البائع لا يحسب ولو كان الثمن
ألف درهم فاقاله المشتري بمائة
دينار حنث * وكذا لو أقاله باكثر
من الثمن الاول أو باقل حنث هكذا
ذكر في المنتقى قال مولانا رحمه الله
تعالى وينبغي أن يكون هذا
الجواب قول أبي يوسف ومحمد
رحمهما الله تعالى أما على قول أبي
حنيفة رحمه الله تعالى فلا قاله
تكون بالثمن الاول على كل حال
ويطل ذكر الثمن الثاني * رجل
قال لامته ان بعت منك شيئا فانت
حرة ثم باع نصفها من زوجها الذي
وليت منه أو باع نصفها من أبيها
لا يقع عتق المولى عليها بحكم اليين
لان الولادة من الزوج والنسب
من الاب مقدم فلا يقع عتق المولى
* وكذا لو قال ان اشتريت شيئا من
هذه الجارية فهي مسدرة ثم

اشتراها هو وزوجها الذي ولدت منه فهي أم ولد لا يقع عليها تدبير المشتري كرجلين بينهما عبدة أحدهما وجارية
وأعتقه الاخر كان العتق أولى * وكذا لو حلف أحد الرجلين بتدبيره ان اشتراه وحلف الاخر بعتقه ان اشتراه ثم اشترياه فاعتق
أولى * رجل حلف أن لا يشتري اليوم شيئا فاشتري عبدا بخمرا أو خنزير أو قبض أولم يقبض حنث في عينه لوجود البيع والشراء وهو
تأملك المال بالمال فان اشتري عينة أو بدم لا يحسب ولو اشتري عينة من فضولي يحسب في عينة ولو اشتري مكائبا أو مدبرا أو أم ولد لا يحسب

في عينه * ولو حلف بالبيع اليوم فباع الغلام اليوم أو قال أو قال أو قال لا يفتق بغيره ولو قضى القاضي ببيع الغلام فباعه
ويكون ذلك منسحباً للتدبير ولو باع على أنه بالخيار كان حائشاً في عينه في قول محمد رحمه الله تعالى ولا يكون حائشاً في قول أبي يوسف رحمه الله
تعالى ولو قضى القاضي ببيع أم الولد لا يفتق بغيره في ظاهر الرواية والمكاتب إذا أجزبعه لا يفتق بغيره من الرواية
وعليه عامة المشايخ وأن يبيع المكاتب بغيره ما يبيع ويكفون ذلك فسحنا (٢٧) للكتابة * رجل حلف أن لا يشتري لامرأته
فاشتري خماراً فاعطى النصف

جارية ولم يدبر أيهما أول مع تصادقهما به عتق نصف الام ونصف الجارية والغلام عسود وان ادعت
الام ان الغلام أول والبنت صغيرة فانكر المولى ذلك وقال البنت هي الاولى فالقول للمولى مع عينه
ويحلف على علم فان حلف لم تعتق واحدة منهما الا ان تقيم الام البينة بعد ذلك على أنها ولدت الغلام
أولاً وان نكل عتقت الام والبنت وان وجد التصديق بأولية الغلام لعنتق الام والبنت ويرق الغلام
وان وجد التصديق بأولية البنت لم تعتق احد وان ادعت الام أولية الغلام ولم تدع البنت شيئاً وهي
كبيرة يحلف المولى فان حلف لم يثبت شيء وان نكل عتقت الام دون البنت وان ادعت البنت وهي
كبيرة أولية الغلام دون الام لعنتق البنت دون الام هكذا في الكافي * ولو قال لها ان كان أول ولد
تلد به غلاماً فهو حر ولو كانت بارية فانت حرة فولدت غلامين وجارية يتين فان علم ان الغلام أول
ما ولدت فهو حر والبارقون أرقاء وان علم ان الجارية أول ما ولدت فهي عسود كقول الباقر مع الام
احرار وان لم يعلم أيهم أول يعتق من الام نصفها ويعتق ثلاثة أرباع كل واحد من العلامين ويسعى
في ربع قيمته ويعتق من كل واحدة من الجارية يتين ربعها وتسعى كل واحدة في ثلاثة أرباع القيمة
وان تصادق الام والمولى على أن هذا الغلام أول عتق ما تصادق عليه والبارقون أرقاء وان اختلفا فيه
فالقول قول المولى مع عينه وانما يحلف على العلم بالله ما يعلم أنها ولدت الجارية أولاً * وإذا قال لها
ان كان حلفت غلاماً فانت حرة فان كان جارية فهي حرة وكان حلفها غلاماً وجارية لم يعتق أحد
وكذلك قوله ان كان ماقى بطنك ولو قال في الكلامين ان كان في بطنك عتق الجارية والغلام وإذا قال
ان كان أول ولد تلد به غلاماً فانت حرة وان كان جارية فهي حرة فولدت جميعاً فانت عسود ان
الغلام أول عتقت هي مع ابنتها والغلام رقيق وان علم ان الجارية ولدت أولاً عتقت الجارية
والام مع الغلام رقيقان وان لم يعلم وانفق الام والمولى على شيء فكذلك وان قال لا تدري فالغلام
رقيق والابنة حرة ويعتق نصف الام كذا في المبسوط * وان ادعت الام سبق الغلام فالقول للمولى
مع البين كذا في التمراني * ولو قال لامته ان ولدت غلاماً ثم جارية فانت حرة وان ولدت جارية ثم
غلاماً فالغلام حر فولدت غلاماً وجارية فان كان الغلام أول عتقت الام والغلام والجارية رقيقان
وان كانت الجارية أول عتق الغلام والام والجارية رقيقان وان لم يعلم أيهما أول وانفقاً على
أنهما لا يعلمان ذلك فالجارية رقيقة وأما الغلام والام فانه يعتق من كل واحد منهما نصفه ويسعى
في نصف قيمته وان اختلفا فالقول قول المولى مع عينه على علمه هذا اذا ولدت غلاماً وجارية قاعاً
اذا ولدت غلامين وجارية يتين والمسئلة بحالها فان ولدت غلامين ثم جارية يتين عتقت الام وعتقت
الجارية الثانية بعنتقها وبقي الغلامان والجارية الاولى أرقاء وان ولدت غلاماً ثم جارية
عتقت الام والجارية الثانية والغلام الثاني يعتق الام وان ولدت غلاماً ثم جارية ثم غلاماً جارية
عتقت الام والغلام الثاني والجارية الثانية يعتق الام وبقي الغلام الاول والجارية الاولى أرقاء وان
ولدت جارية يتين ثم غلامين عتق الغلام الاول لا غير وبقي من سواه رقيقا وكذلك اذا ولدت جارية ثم
غلامين ثم جارية عتق الغلام الاول لا غير وكذلك اذا ولدت جارية ثم غلاماً ثم جارية ثم غلاماً عتق

فاشتري خماراً فاعطى النصف جاريته والنصف امرأته لا يكون حائشاً قال الشيخ الامام أبو بكر محمد ابن الفضل رحمه الله تعالى الخمار في عرفنا لا يسمى ثوباً ولو حلف بالغارسية وقال اكرم من رزق واجاهه خرم فعلى كذا فاشترى لها خماراً قال القاضي الامام أبو علي النسفي رحمه الله تعالى لا يكون حائشاً رجل قال لامرأته ان اشتريت شيئاً فانت طالق فاشترت الماء قالوا ان اشترت قربة أو أنيسة طلقت وان دفعت الجرة الى السقاء وخبزاً حتى يحمل لها الماء لا يقع الطلاق * رجل قال والله لا يبيع لفلان ثوباً فباع الخائف ثوباً للمخوف عليه لم يجز صاحب الثوب حنت الخائف أجاز المخوف عليه أو لم يجز * ولو باعه الخائف وهو لا يريد بذلك أن يكون البيع للمخوف عليه وانما يريد بيعه لنفسه لا يكون حائشاً * رجل قال لغيره ان بعثك ثوباً فبعدي حر فهذا على أن يبيع ثوباً بأمر المخوف عليه كان الثوب للمخوف عليه أو لم يكن * ولو قال ان بعث ثوباً لك فهو على أن يبيع ثوباً بمالك للمخوف عليه * رجل قال ان اشتريت اليوم شيئاً فهو صدقة فاشترى غلاماً بجارية فزعمه التصديق * رجل قال والله لا أنشئ لفلان شيئاً فاشترى لابنه الصغير أو لعبده

بأمره لا يحنث * رجل قال ان بعث غلاماً أحداً من الناس فباعه من رجلين لا يحنث * ولو قال والله لا أنشئ بهذه الدراهم الا لجماع فاشترى ببعضها لحوا ببعضها غير لحم لا يكون حائشاً حتى يشتري كلها غير لحم * ولو قال والله لا أنشئ بهذه الدراهم غير لحم فاشترى ببعضها لحوا ببعضها غير لحم في القياس لا يكون حائشاً في الاستحسان يكون حائشاً * رجل حلف أن لا يأكل من رمان اشتراه فلان فاشترى فلان مع غيره رماناً أو أكل الخائف حنت ولو قال والله لا أكل من رمانة

اشترأها فلان والمسألة بحالها لا يكون حائثا * رجل حلف أن لا يشتري الذهب والفضة يدخل فيه التبر والمصوغ والتمرأهم والله لا يخرى في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى * وقال محمد رحمه الله تعالى لا يدخل فيه التبرأهم والدنانير وأبو يوسف رحمه الله تعالى يعتبر الحقيقة في جنس هذه المسائل ومحمد رحمه الله تعالى يعتبر فيه الشائع * ولو اشترى خاتم فضة حنث وكذا لو اشترى سيفاً على بغضة ولا يشبه الذهب والفضة ما سواهما إذا كان الذهب والفضة في سيف أو منطقة (٢٨) وقد اشترى مع السيف أن كان الثمن ذهباً أو فضة وأن كان الثمن حنطة أو غير ذلك

الغلام الأول لا خير وإن لم يعلم فإن اتفقوا على أنه لم يعلم الأول يعتق من الأولاد من كل واحد ربعه وأما الأم فيعتق منها نصفها وتسعى في نصف قيمتها وإن اختلفوا فالقول قول المولى مع يمينه على علمه كذا في البدائع * ولو قال أول ولد تلدينه فهو حر فولدت ميتاً ثم حيا عتق الحى ولو قال فانت حر مع ذلك عتقت بالميتة كذا في خزائن المفتين * وإذا قال الرجل لأمّتين له ما في بطن أحدا كما حلفه أن يوقع العتق على أيهما شاء فإن ضرب بطن أحدهما بطن رجل فالتقت جنتان ميتتان لا أقل من ستة أشهر منذ تكلم بالعتق فهو ورقيق ويتعين الاسترخاء للعتق ولو ضرب رجلاً من كل واحد منهما بطن أحدهما أو ألفت كل واحدة جنتين لا أقل من ستة أشهر منذ تكلم بالعتق كان في كل واحد منهما مثل ما في جنتين الأمة كذا في المحيط * ولو قال لثلاث أمم ما في بطن هذه حر وما في بطن هذه أو ما في بطن هذه عتق ما في بطن الأولى وهو مخير في الباقيين كذا في الظهيرية * ولو قال إن كان ما في بطن جارية غلاماً ما عتقوه وإن كانت جارية فاعتقوها ثم مات وكان في بطنها غلام وجارية فعلى الوصي أن يعتقهما من ثلثه وإن قال إن كان أول ولد تلدينه غلاماً مات حر وإن كان جارية ثم غلاماً فمأحران فولدت غلاماً وجارية بطن لا يعلم أيهما أول عتق نصف الأم ونصف الغلام أيضاً يعتق من كل واحدة من الجاريتين ربعها وتسعى في ثلاثة أرباع قيمتها قال أبو عصمة رحمه الله تعالى وهذا غلط بل الصحيح أنه يعتق من كل واحدة منهما ثلثاً أو باعها وتسعى في الربيع ومن أعجب ما رحمه الله تعالى من تكلف لصحيح جواب الكتاب وقال إحدى الجاريتين مقصودة بالعتق في حالة فلا يعتق مع هذا جانب التبعية فيها وإذا سقط اعتبار التبعية فاحداهما تعتق في حال دون حال فيعتق نصفها ثم هذا النصف بينهما واسكن هذا بكور مخالفاً في الخرج للمسائل المقدمة فالأصح مقال أبو عصمة رحمه الله تعالى كذا في المبسوط * وإذا شهد رجلان على رجل أنه اعتق أحد عبديه فأشهادة بأمله عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو شهد أنه اعتق إحدى أمّتيه لا تقبل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وإن لم تكن الدعوى شرطاً فيه وهذا كله إذا شهد في صحته أنه اعتق أحد عبديه وأما إذا شهد أنه اعتق أحد عبديه في مرض موته أو شهد على تدبيره في صحته أو في مرضه وأداء الشهادة في مرض موته أو بعد الوفاة تقبل استحساناً ولو شهد بعد موته أنه قال في صحته أحد كما حر قد قبل لا تقبل وقيل تقبل كذا في الهداية * والأصح أن تقبل كذا في الكافي * ولو شهد أنه اعتق أحدهما بعينه إلا أناسيناهم تقبل ولو شهد أن أحد هذين الرجلين اعتق عبده لم تقبل كذا في التمرأشي * ولو شهد أنه اعتق عبده سالماً ولا يعرفون سالماً له عبداً واحداً سالماً عتق ولو كان له عبداً كل واحد اسمه سالم والمولى يجهل لم يعتق واحد منهما في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتح القدير * ولو شهدا بعتقه وحكم بشهادتهما ثم رجعا عنه فضمننا قيمته ثم شهد آخر أن المولى كان عتقه بعد شهادتهما لم يسقط عنهما الضمان اتفاقاً وإن شهدا أنه عتقه قبل شهادتهما لم تقبل أيضاً ولم يرجعاً بما ضمننا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الكافي * في الجامع إذا قال الرجل لعبدين له إذا جاء غدا فاحدكما حر ثم مات أحدهما اليوم أو عتقه أو باعه أو وهبه وقبضه الموهوب له ثم جاء الغدي عتق الثاني فإن قال المولى قبل بحبي والغدي

لا يكون حائثا * رجل حلف أن لا يشتري حديد يدخل فيه المعمول وغير المعمول والسلاح في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى * وقال محمد رحمه الله تعالى لا يدخل فيه ما يسمى بآتعه حداداً ولا يدخل فيه السلاح كالسيف والسكين والبيضة والدروع ولا تدخل فيه الأبرو والمسالك قالوا في عرف ديارنا لا يحنث في المسامير والاقفال والاه سفر والشبه بمنزلة الحديد * إذا حلف لا يشتري صفراً يدخل فيه المعمول وغيره والمالوس وغيرها في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى قال محمد رحمه الله تعالى لا يدخل فيه المالوس * ولو حلف أن لا يشتري حديداً فاشترى باباً محديداً قل مما فيه ذكر في السواد أنه لا يجوز وإن شاء ما كثر مما فيه جاز البيع ويكون حائثاً في يمينه * رجل حلف أن لا يشتري قصافاً فاشترى خاتماً فيه فص كان حائثاً وإن كان ثمنه قل من ثمن الحلقة * رجل حلف أن لا يشتري ياقوتة فاشترى خاتماً فيه ياقوتة كان حائثاً * ولو حلف أن لا يشتري زجاجاً فاشترى خاتماً فيه من زجاج إن كان القص لا يزيد على ثمن الحلقة لا يكون حائثاً وإن كان يزيد عليه كان حائثاً * ولو حلف أن لا يشتري لبناً أو آجراً أو طيناً فاشترى داراً مبنية بذلك لا يكون حائثاً * ولو حلف أن لا يشتري حائطاً

فاشترى داراً مبنية كان حائثاً استحساناً فاشترى الدار يكون مشترى للأحاطة ولا يكون مشترى بالحصص اخترت والطين * رجل حلف أن لا يشتري نخلاً فاشترى حائطاً فيه نخل حنث * وكذا لو حلف أن لا يشتري شجراً فاشترى أرضاً فيها شجر كان حائثاً لأن الشجر هكذا يشتري * ولو حلف أن لا يشتري صوفاً فاشترى شاة على طهرها صوف لا يكون حائثاً وكذا لو اشترأها بصوف بخر وزفي ظاهر الرواية * وكذا لو حلف أن لا يشتري لبناً فاشترى شاة في ضرعها لبن لا يكون حائثاً وكذا لو اشترأها بلبن من جنسه في ظاهر الرواية

هذا * وبيع الشاة بالعم سوا في قول أبي حنيفة وأبي يوسف وبه هما الله تعالى يجوز على كل حال ولا يكون حائشا في عين أبي يوسف ولا يشترى لبنا * ولو حلف أن لا يشتري قصباً أو خوصاً فهو على غير المعول حتى لا يحنث بشرائه البوارى والزبيل ولو حلف أن لا يشتري لحماً تشتري شاة حية لا يحنث في عينه وكذا لو حلف أن لا يشتري جدياً تشتري شاة حاملاً يجدي لا يكون حائشاً * ولو حلف أن لا يشتري صوفاً أو شعرافه فهو على غير المعول ولا يحنث بشرائه المسح والجوارب * رجل حلف أن لا يشتري (٢٩) كذا فهو في عرفنا على ثوبها الكتان * ولو حلف

أن لا يشتري آنية فاشتري شاة مذبوحة كان حائشاً * وكذا لو حلف أن لا يشتري رأساً ولو حلف أن لا يشتري شعيراً فاشتري حنطة قصبها حبات شعير لا يحنث * ولو حلف أن لا يشتري بنفسجاً أو خطمياً ذكر في الكتاب أنه على الدهن دون الورق قالوا في عرفنا لا يحنث بشرائه دهن البنسج * ولو حلف أن لا يشتري صوفاً تشتري أهاليا حنث في عينه ولو أشار إلى شاة وقال لا أبيع هذا الصوف فباعها بدها حنث في عينه * ولو حلف أن لا يشتري بزراً قالوا في عرفنا إذا اشتري دهن البر ولا يحنث وإنما يحنث بشرائه البر وجواب الكتاب على العكس بناء على عرفهم * رجل حلف أن لا يتوضأ بكون فلان ولم يتوضأ فبأن عليه الماهمن كوزة فتوضأ حنث في عينه * رجل أراد أن يشتري ثوباً فقال البائع والله لا أبيعك بعشرة ثم باعه بتسعة لا يكون حائشاً ولو قال المشتري والله لا أشتريه بعشرة فاشتراه بأحد عشر كان حائشاً ولو قال البائع والله لا أبيعك إلا بعشرة فباعه بتسعة كان حائشاً وكذا لو باعه بدينار وخمسة دراهم ولو باعه بدينار وعشرة دراهم لا يكون حائشاً ولو قال والله لا أبيعك بعشرة حتى تزيد فباعه بتسعة لا يكون حائشاً قياساً

أخبرت أن يقع العتق إذا جاء غداً على هذا العبد بعينه كان يطلا * وفي الجامع أيضاً إذا قال الرجل لعبد له إذا جاء غداً فاحدكهما ثم باع أحدهما ثم اشتراه قبل مجيء الغد ثم جاء الغد عتق أحدهما والبيان إليه ولو باع - أحدهما ثم اشتراه قبل مجيء الغد ثم باع الآخر ولم يشتريه حتى جاء الغد عتق الذي في ملكه عند مجيء الغد ولا يبطل اليمين بالبيع ولو باع نصف أحدهما ثم جاء الغد عتق الكامل ولو باع نصف كل واحد منهما ثم جاء الغد عتق أحدهما والبيان إليه كذا في المحيط * رجل له أربعة أعبد أسودان وأبيضان فقال هذان الأبيضان حران وهذان الأسودان وكذا لو أضافه إلى الوقت بأن قال هذان الأبيضان حران وهذان الأسودان إذا جاء غداً ففان أحد الأبيضين أو باعه ثم جاء غداً عتق الأسودان ولا خيار له ولو مات أحد الأبيضين وأحد الأسودين ثبت له الخيار ولو مات الأبيضان عتق الأسودان كذا في شرح الجامع الكبير للعصيري * ولو قال هذا حر وهذا عتقاً ولو قال هذا حر عتق الثاني ولو قال هذا حر هذا ان دخل الدار عتق الأول في الحال والثاني عند الشرط كذا في الظهيرية * ولو قال أحدهما إذا جاء غداً فاحدكهما فعتقوا ولو مات أحدهما أو باعه ثم جاء غداً عتق الباقي وكذا لو باع بعض أحدهما كذا في خزانة المفتين * ولو جمع بين عبيدين وحر فقال اثنان منكم حران يصرف أحدهما إلى الحر والآخر إلى العبد فعتق أحدهما عتق الآخر كما أنه يقول أحد العبيدين حر فيؤمر بالبيان فان مات قبل البيان عتق من كل واحد منهما نصفه كذا في شرح الطحاوي (الباب الرابع في الحلف بالعتق)

رجل قال إذا دخلت الدار فكل مملوك لي يومئذ فهو حر وليس له مملوك فاشتري مملوكاً ثم دخل عتق ولو كان في ملكه يوم حلف عتق مملوكاً على ملكه حتى دخل عتق سواء دخلها ليلاً أو نهاراً ولو لم يقل يومئذ لا يعتق الذي ملكه بعد اليمين كذا في الكافي * ولو قال لعبد ان دخلت الدار فانت حر فباعه قبل دخول الدار يبطل اليمين ولو لم يدخل حتى اشتراه ما ينافي دخول الدار عتق لان اليمين لا يبطل بزوال المالك كذا في البدائع * وروى خالد بن صبيح عن أبي يوسف رحمه الله في رجل قال كلما دخلت هذه الدار فعتق حرة فبطل عتقها أربع مرات وجب عليه الكل دخله عتق بوقعه على أيهم شاء واحداً بعد واحد كذا في المحيط * ولو قال لا متني ان دخلت الدار فانت حرة فاعتقها ثم ارتدت ولحقت بدار الحرب فسبيت ومملكتها ودخلت الدار لم تعتق عندنا كذا في المتابع * قال لعبد ان دخلت الدار اليوم فانت حر فقال بعده في اليوم دخلت فانت حر المولى بالقول قول المولى وإذا قال ادخل الدار فانت حر فهو بمنزلة قوله إذا دخلت الدار فانت حر كذا في السراجية * ولو قال لعبد ان دخلت هاتين الدارين فانت حر فباعه قبل دخول الدارين فدخل إحدى الدارين ثم اشتراه فدخل الدار الأخرى عتق عندنا * ولو قال لعبد ان دخلت الدار فانت حران كامت فلاناً فاعتبر قيام المالك في الدار عتق أيضاً كذا في البدائع * قال محمد رحمه الله تعالى في الأصل إذا قال أول عبد يدخل علي فهو حر فدخل عليه عبد ميت ثم حر عتق الحى ولم يذكروا فيه خلافاً منهم من قال هذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ومنهم من قال هذا قولهم وهو الصحيح كذا في شرح الجامع الكبير للعصيري في باب الحلف بعتق مافي البطن

ويحنث استحساناً * رجل حلف أن لا يشتري الخبز تشتري القطائف لا يكون حائشاً * رجل قال ان اشتريت بهذا الثوب شيئاً فهذا الثوب صدقة لا يلزمه شيء لانه صار حائشاً بعد خروج الثوب عن ملكه * رجل حلف أن لا يشتري بيضا فهو على بيع الدجاج في الشراء وفي الاكل على بيع الطير والرأس في الاكل والشراء على ما يباع في الاسواق عادة * ولو حلف أن لا يشتري قميصاً تشتري قميصاً مقلوعاً غير مخيط لا يكون حائشاً (فصل في الاكل) رجل حلف أن لا يأكل من هذا اللبن فشر به لا يحنث وإنما يحنث إذا أتد فيه وأكل ولو حلف أن

لا يشرب فأخذه فبسته وأكله لا يكون حاشا على هذا أكل الدونجق وغير ذلك مما يؤكل ويشرب فقالوا هذا إذا كانت اليمين بالطهيرة ناز
كانت بالفارسية فأكل أو شرب كان حاشا وعليه الفتوى * ولو حلف أن لا يدنو اللبن فأكل أو شرب كان حاشا في يمينه * ورجل حلف أن لا
لا يأكل طعاما فهو على كل كل مضموم وهذا الخلف التوكيل بشرائه الطعام * ورجل حلف أن لا يأكل خبزاً فأكل خبزاً حنطة أو شعيراً كان
حاشا وإن أكل خبزاً ذرة أو أرزاً كان حاشا ولا فلا * ولو أكل قرساً وهو الذي

يقال بالفارسية كخيه أو سوز
ينجأ أو حيسرا وهو الذي يقال
بالفارسية نواله قال محمد بن سلمة رحمه
الله تعالى لا يحنث في جميع ذلك
* وقال الفقيه أبو الليث سوجه الله
تعالى لا يحنث في الجوز ينج لأنه
لا يسمى خبزاً مطاوعاً يحنث فيما
سوى ذلك من القصرص والميسر
والرقاق لأنه كل ما هو خبز مطلقاً
وشبهاً آخره مع ولا يحنث بأكل
ما يقال له نان زرد الو * رجل حلف
أن لا يأكل هذه الرمانة فصها
مصالاً يكون حاشا لأنه لم يأكل * رجل
حلف أن لا يأكل هذا الرغيف فاكل
وبقي منه شيء يسير حنث في يمينه
فإن نوى كله صحت نيته فحاشا يمينه
وبين الله تعالى ولا يصدق قضاء
في إحدى الروايتين * رجل حلف
أن لا يأكل حراماً فاضطر إلى ميتة
فأكلاها تكلموا فيه قال بعضهم
لا يكون حاشا لأنه مستثنى من
الحرام وقال بعضهم يكون حاشا
لأنه حرام إلا أنه رخص في أكلها
* ولو حلف أن لا يأكل من مال
فلان فاعتصب منه حنطة وطحنها
وخبزها وأكلها أو اغتصب منه
دقيقاً وخبزها وأكله حنث في يمينه
وقيل بأنه لا يحنث * ولو قال والله
لا آكل من طعام فلان واغتصبه
منه والمستلثة بها كان حاشا
* رجل حلف أن لا يأكل لحم شاة
فاكل لحم غنم كان حاشا في جواب الجامع لأن الشاة اسم للجنس وفي الفتاوى لا يكون حاشا سواء
كان الحالف مصرياً أو قروياً وعليه الفتوى لأن جميع الناس يفرقون بينهما * رجل حلف أن لا يأكل هذا اللحم فأكله غير مطبوخ
اختلقوا فيه قال أبو بكر الاسكافي لا يحنث في يمينه لأن اليمين بنص صرف إلى الأكل المعتاد فلا يحنث كمن حلف أن لا يأكل هذا الدقيق فاكل
يمينه فإنه لا يكون حاشا * وقال الفقيه أبو الليث سوجه الله تعالى يحنث بأكل اللحم وإن لم يكن مطبوخاً لأن اللحم قديم وكل بدون الطبخ إلا أنه

* وإن أدخل عليه عبدان عيمان جميعاً عالم يعتق واحداً منهما فإن أدخل بهما عبداً خولم يعتق
كذافي المبسوط * ولو قال لعبد أنت حر إن دخلت الدار لابل فلان لعبدك أنت حر لا يعتق الثاني إلا بعد
دخول الدار كذا في شرح الجامع الكبير للعصيري في باب الحنث الذي يقع به الطلاق على الأولى ثم
الأخرى * ولو قال كل امرأَةٍ تدخل هذه الدار فهي طالق وعبد من عبيدي حُر فدخلت امرأتان
طلقتا ولا يعتق إلا بعد واحد أو إليه خيار التعيين * ولو قال كلما دخلت امرأتان في الدار فهي طالق
وعبد من عبيدي حُر فدخلت امرأتان أو واحدة مرتين طلقا وعتق عبدان * رجل له جوار ولهن
أولاده عبيد فقال كل جارية تدر هذه الدار فهي حرة وابتهوا عبد من عبيدي حُر فدخلن عتقن
وأولادهن وعبد واحد لم يعتق لكل جارية الأولاد واحد ولو كان العبيد أزواجاً لأماء فقال كل
جارية تدخل هذه الدار فهي حرة وزوجها أولادها فدخلن عتقن وأزواجهن وأولادهن ولو
قال كلما دخلت جارية في هذه الدار فهي حرة وزوجها وأولادها وعبد من عبيدي حُر فدخلن عتقن
وأزواجهن وأولادهن وعتق بعد كل جارية عبد * وفي شرح الكرخي لو قال كلما دخلت هذه الدار
وكلمت فلاناً أو تكلمت مع فلان فعتق عبد من عبيدي حُر فدخل الدار دخلت وكلم مرة لا يعتق إلا واحد
كذا في شرح الجامع الكبير للعصيري في باب الحنث في اليمين ما يقع على مرة أو مرتين * وإن قال
لعبد أنت حر إن دخلت هذه الدار أو هذه الدار فإيهما دخل عتق ولو قال هذه الدار وهذه الدار لم
يعتق حتى يدخلهما جميعاً وإن قال أنت حر اليوم إن دخلت هذه الدار لا يعتق حتى يدخل الدار كذا في
الحاوي القدسي * ولو قال كل مملوك أشتريته إذا دخلت الدار فهو حر فهذا على ما يشترى بعد
الدخول كذا في الإيضاح * رجل قال إن دخلت هذه الدار فعتق حُر وإن كلمت فلاناً فامرأتان طالق
فإن دخل الدار ولا عتق عبده ولم ينتظر كلام فلان وإن كلم فلاناً ولا طلق امرأَةً ولم ينتظر الدخول
فاذا نزل أحدهما بطل الآخر ولو وجد الشيطان معانزل أحدهما أو التعيين اليه كذا في شرح
الجامع الكبير للعصيري * رجل له جارية فقال إن دخلت واحدة منك هذه الدار فهي حرة فباع
واحدة منهما فدخلت الدار ثم دخلت التي بقيت عنده لم تعتق وإن دخلت التي عنده قبل المبيعة عتقت
كذا في الظهيرية * رجل قال إن دخلت الدار فامرأته طالق وعبد حُر إن كلمت فلاناً فإيهما عيمان
أيهما وجد شرطه نزل حراً ولو ذكر في آخره أن شاء الله فالاستثناء عليهما وكذا إذا علق بيمينه
فلان بنصرف إلى اليمينين أضافان قال فلان لا شاء بطلت اليمينان وكذا إن لم يشأ أحدهما وإن شاء
في المجلس مع اليمينان فبعد ذلك إن دخل الدار طلق المرأة وإن كلم عتق العبد * ورجل قال إن
دخلت الدار فامرأتان طالق وعبد حُر لم يقع شيء إلا بدخول الدار فإذا دخل وقعا وكذا لو قدم الجزاء
بأن قال امرأته طالق وعبد حُر إن دخلت الدار أو وسط الشرط بأن قال امرأته طالق إن دخلت
الدار وعبد حُر ولو قال إن دخلت الدار فامرأته طالق وعليه المشي إلى بيت الله وعبد حُر إن كلمت
فلاناً ولا نية فالمشي والطلاق على الدخول والعناق على كلام فلان * ولو قال امرأته طالق إن دخلت
الدار وعبد حُر إن شاء الله كان عيمناً واحدة والاستثناء عليهما وكذا لو قال إن شاء فلان * رجل قال إن

دخلت

دخلت

دخلت
كان الحالف مصرياً أو قروياً وعليه الفتوى لأن جميع الناس يفرقون بينهما * رجل حلف أن لا يأكل هذا اللحم فأكله غير مطبوخ
اختلقوا فيه قال أبو بكر الاسكافي لا يحنث في يمينه لأن اليمين بنص صرف إلى الأكل المعتاد فلا يحنث كمن حلف أن لا يأكل هذا الدقيق فاكل
يمينه فإنه لا يكون حاشا * وقال الفقيه أبو الليث سوجه الله تعالى يحنث بأكل اللحم وإن لم يكن مطبوخاً لأن اللحم قديم وكل بدون الطبخ إلا أنه

بعد طوارق الفجر إلى زوال الشمس
بما يتعدى به عادة وغداه كل ليلة
ما تعارفه أهل تلك البلدة * ورجل
حلف أن لا يأكل طعاما إلا كل
دواء ليس له طعم أو كان من الألبان
حاشا لأنه لا يسمى طعاما وإن أكل
دواءه حلاوة مثل الخبز بين حنث
في عينه لأنه طعام * ويصلح غذاء
* ورجل حلف أن لا يأكل من طعام
فلان إلا كل من خبأه بطعام نفسه
أو زينة أو مله * كان حاشا لأنه
أكل من طعامه * ورجل حلف
أن لا يأكل طعاما إلا كل طعاما لم
يكن مالها لا يكون حاشا وإن كان
مالها كان حاشا كما لو حلف أن لا
يأكل اللحم فكل طعاما فيه
فلفل أو وجد طعمه حنث والافلا
* وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله
تعالى لا يحنث ما لم يأكل عين الملح
مع الخبز أو مع شيء آخر لأن عينه
ما كوله بخلاف الفلفل وعليه
الفتوى فإن كان في عينه ما يدل
على أنه أراد به الطعام المالح فهو
على ذلك * حلف أن لا يأكل خلا
فا كل سكباجة لا يكون حاشا لأنه
لا يسمى خلا * حلف أن لا يأكل
الحلوا فكل البطيخ لا يكون حاشا
* ورجل حلف أن لا يأكل كل عنب
فا كله ورعى بقشره وجبه واستلح
ماءه لا يكون حاشا وإن رعى بقشره
واستلح ماءه وجبه كان حاشا لأنه
أكل إلا كثر منه * ولو حلف

ن لا يا كل شهدا فا كل العسل لا يكون حائثا لان العسل اسم للصاف والشهد اسم للمختلط ولو حلف أن لا يا كل بطلا لا يكون مانثا الا اذا فوا * وجعل حلف في رمضان أن لا يتعنى الليلة فا كل بعدمضى نصف الليل لا يكون حائثا لانه لم يتعش بل تسحر فلا يكون مانثا ولا حلف أن لا يتعدى اليوم فا كل بعد انتصاف النهار لا يكون مانثا * رجل قال لامرأته ان لم تتعنى الليلة فبعدى حرف لم يا كل الائمة واحدة كان حائثا لان الائمة الواحدة لا تكون عشاء * وجعل حلف أن لا يا كل حراما فا كل لحما وخيرا اغتصمه حلف

في عينه فان باع الغصب بشئ وكل ذلك الشئ لا يحنث لان الثاني ليس بحرام مطلقا وان غصب حنطة قطعها ان اعطاه مثلها قبل أن يأكل لا يحنث في عينه لانه ملكه اباداء الضمان وان اكلمها قبل اداء الضمان وقبل قضاء القاضي عليه حث في عينه لان الحرمة باقية ما لم يؤد الضمان وقالوا فحين غصب طعاما كاه وقد كان حلف أن لا يأكل ٣ لا يحنث في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لانه استهلك بالمضغ فصار آكل مال نفسه ولا اعتماد على هذا لان (٣٢) بالاستهلاك لا يملك المغصوب خصوصاً على أصل أبي حنيفة رحمه الله تعالى فان عند

المغصوب بعد الهلاك باق على ملك المالك حتى لو صالح على أضعاف قيمته جاز ويكون ذلك صلحا عن الغصب لاعن القيمة اذ لو كان صلحا عن القيمة لا يجوز كإلصاح بعد قضاء القاضي على أكثر من قيمته ولا لو صار مالكا بالمضغ لا يتصور أكل مال الغير وقد قال الله تعالى ان الدين بأكلون أموال اليتامى ظلما انما يأكلون في بطونهم نارا وقال عليه السلام كل لحم نبت من الحرام فالناول أولى به * رجل معه دراهم خلف أن لا يأكلها فاشترى بهادنا بئر أو فلوسا ثم اشترى بالدنا بئر أو بالفلوس طعاما فأكله قال محمد رحمه الله تعالى يكون حاشا في عينه وان حلف أن لا يأكل هذه الدراهم أو الدنا بئر فاشترى بها عرضا ثم باع العرض بطعام فأكله لا يكون حاشا وكذا لو اشترى بالدراهم شعيرا ثم اشترى بالشعير طعاما فأكله لا يكون حاشا * قال اذا حلف على ما لا يؤول كل أن لا يأكله فاشترى به شيا مما يؤول كل وأكاه حث وان حلف على ما يؤول كل أن لا يأكله فاشترى ما لا يؤول كل فأكله لا يكون حاشا * رجل حلف أن لا يأكل من مال فلان ثم تناهدها فأكل الخلف لا يحنث في عينه لانه بعد آكل مال نفسه عرفا * رجل حلف أن لا يأكل من

أملكه فهو حوله مملوك فاشترى مملوكا عتق من كان في ملكه ولا يعتق من ملكه بعد اليقين الا اذا عني فيعتق كلاهما ولا يصدق في صرف العتق عما كان في ملكه وقت اليقين كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيان * ولو قال كل مملوك أملكه الساعة فهو على ما كان في ملكه ولا يعتق ما له ستغاد من ساعته فاعتق به الساعة الزمانية التي يذكرها النخمون يصدق في ادخال ما يستعبد به بعد الكلام ولا يصدق في صرف العتق عما كان في ملكه كذا في فتاوى قاضيان * وان قال كل مملوك أملكه رأس الشهر فهو حرك فكل مملوك حاه رأس الشهر وهو ملكه في ليلة رأس الشهر ويومها فهو حرك في قول محمد رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى هو على ما يستعبد به في ذلك الليلة ويومها كذا في المحيط * ولو قال كل مملوك أملكه غدا فهو حرك ولم ينو شيئا قال محمد رحمه الله تعالى يعتق من كان في ملكه للحال ومن ملكه لى العدو غدا وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يعتق ما يستعبد في الغدا لغير ولو قال كل مملوك أملكه يوم الجمعة فهو حرك يعتق من ملكه يوم الجمعة في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ولو قال كل مملوك لى فهو حرك يوم الجمعة يدخل فيه من كان في ملكه للحال ويعتق يوم الجمعة ولو قال كل مملوك أملكه فهو حرك اذا جاء غدا فهو على ما كان في ملكه للحال في قولهم ولو قال كل مملوك أملكه الى ثلاثين سنة فهو حرك يدخل فيه ما يستعبد في الثلاثين من حين حلف ولا يدخل فيه من كان في ملكه وقت الحلف وعلى هذا اذا قال الى سنة أو أبدا أو الى أن أموت يدخل ما يستعبد في تلك المدة دون ما كان في ملكه ولو قال أردت بقولى سنة من يبقى في ملكي سنة لا يدين في القضاء ويدين فيما بينه وبين الله تعالى كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال كل مملوك أملكه حرك بعد غد أو قال كل مملوك لى فهو حرك بعد غد وله مملوك ذلك آخر ثم جاء بعد غد عتق من كان في ملكه منذ حلف لامن ملكه بعد الحلف كذا في الكافي * ولو قال كل مملوك أملكه أو قال كل مملوك لى فهو حرك بعد موتى وله مملوك فاشترى آخر فالذى كان عنده وقت اليقين مدبر والاخر ليس بمدبر فان عتق من الثالث كذا في الهداية * هذا اذا لم يكن له نية وأما اذا نوى فيما يؤول الكل لانه نوى التشديد على نفسه فيصدق كذا في التبيين * رجل قال كل عبد اشتريته فهو حرك الى سنة فاشترى عبد لا يعتق حتى ياتي عليه سنة من وقت الشراء كذا في فتاوى قاضيان * وان قال لبعده أنت حر اليوم أو غدا لا يعتق ما لم يجزى الغدا الا اذا نوى مولاه العتق عليه اليوم بقوله أنت حر اليوم أو غدا يعتق اليوم ولو قال أنت حر اليوم غدا يعتق اليوم ولو قال أنت حر غدا اليوم يعتق غدا كذا في التتارخانية * ولو قال تصبغ غدا حرا أو تصبغ غدا تشرب الماء حرا يعتق غدا وان لم يشرب وكذا تقوم حرا أو تنقعد حرا يعتق للحال ولو قال أنت حر أمس وأمام ملكه اليوم عتق وكذا قوله أنت حر قبل أن أشترى بك عتق ولو قال كلما مضى يوم فاحد كما حرضي يوما عتقا كذا في العتابية * ولو قال عبد حرا لم يكن فلان دخل هذه الدار أمس وامرأته طالق ان كان دخل ولا يدري أنه دخل أم لا وقع العتق الطلاق لانه في اليقين الاولى أقر بدخول الدار وأكده باليمين فيكون اقرارا منه بالطلاق وفي الثانية أنكر الدخول وأكده بها فيكون اقرارا بالعتق كذا في

هذا الطعام مادام في ملكه فباع بعضه ثم أكل ما بقي ذكر نصير عن الحسن بن زياد رحمه الله تعالى لا يحنث في عينه * قال المصنف رحمه الله تعالى وهذا انما يصح اذا حلف أن لا يأكل هذا الطعام وأما اذا حلف أن لا يأكل من هذا الطعام ينبغي أن يحنث * رجل حلف أن لا يأكل من مال فلان مات المولى عليه فوريته الخلف وأكل قال نصير رحمه الله تعالى يحنث في عينه وقال غيره لا يكون حاشا لانه لم يكن له وارث سواء أوقف سوا الميراث لانه كل مال نفسه * رجل حلف أن لا يأكل من مال

انه وينهاجبت من مثل قال عصام رجه الله تعالى ان كان الابن كبير ايقاسمه ثم يا كل لصيب نفسه وان كان صغيرا يبيع نصيبه لمن يشاء
ثم يقامه ويشرى نصيب الابن فنيا كل قال المصنف رجه الله تعالى وينبغي أن لا يحتاج الى هذا التكليف وله أن يأكل قدر نصيب نفسه
ويكون ذلك منزلة القسمة وأخذ الشر يكين في المكيل والموزون منقرد بالقسمة اذا كان أجنبيا فالأول * رجل حلف أن لا يأكل
هذا الشيء فكل بعضه قال أبو بكر الاسكافي رجه الله تعالى ان كان الشيء (٣٣) يمكنه أن يأكله في مرة لا يحنت باكل بعضه * وقال

بعضهم اذا أكل بعض ما لا يمكن
أكل كله في مجلسه يحنت في عينه
وهو الصحيح * حلف أن لا يأكل
الخبز فطبخه أرزافا كله قال أبو
بكر البلخي رجه الله تعالى لا يحنت
في عينه وان لم يجعل فيه ماء وان
كان يرى عينه كالحلف أن لا يأكل
هذا الخبز فأتخذه سكباجة وأكلها
لا يحنت في عينه * رجل حلف أن
لا يأكل هذا الخبز فطبخه جبناء وأكله
لا يحنت في عينه إلا أن ينوي أكل
ما يتخذه وهو كالحلف أن لا
يأكل من هذه الخبطة فكل خبزها
أو سويها لا يحنت في قول أبي
حنيفة رجه الله تعالى وانما يحنت
بأكل الخبز في قول صاحبيه رجهما
الله تعالى لان عين الخبطة لا يؤكل
عادة فانصرف اليمين الى خبزها
* رجل حلف أن لا يأكل السم
فاكل سويقا ملتوبا بالسمن ذكر
في الاصل ان كان السمن مستيينا
بحيث يجد طعمه كان حاشا في عينه
لانه ليس بمستهلاك وذكر الخاك
في المختصر ان كان السمن مستيينا
بحيث لو عصر يسيل منه السم
حنت وان لم يكن كذلك لا يحنت
وان وجد طعمه * قال المصنف
رجه الله تعالى وينبغي أن يكون
الخبز في مسألة الارز على هذا
التفصيل * ولو حلف أن لا
يتناول هذا الخبز فطبخه بالماء أو

شرح لميخ الجامع الكبير في باب اليمين تنقض صاحبها * ولو قال لعبد أنت حر قبل موت فلان
وفلان بشهر فمات أحدهما التمام شهر من وقت هذه المقالة عتق العبد كذا في المحيط * رجل قال
لعبد أنت حر قبل الفطر والأضحى بشهر يعتق في أول رمضان كذا في فتاوى قاضخان * في الجامع
اذا قال العبد المأذون أو المكاتب كل مملوك أملكه فيما يستقبل فهو حر ذلك مملوكا بعد ما عتق
لا يعتق عند أبي حنيفة رجه الله تعالى وعندهما يعتق وعلى هذا الخلاف اذا قال كل مملوك أشتريه
فهو حر واشترى مملوكا بعد ما عتق وأجمعوا على أنه اذا قال اذا أعتق فكل مملوك أملكه فهو حر أو
قال اذا أعتقت فكل مملوك أشتريه فهو حر فكل مملوكا بعد العتق أو واشترى مملوكا بعد العتق يعتق
وأجمعوا على أنه اذا قال كل مملوك لي فهو حر أو قال كل مملوك أملكه فهو حر فكل مملوكا بعد العتق
لا يعتق كذا في المحيط * واذا قال الحر بي كل مملوك أملكه فيما يستقبل فهو حر فخرج البينا وسلم
واشترى عبد لم يعتق عند أبي حنيفة رجه الله تعالى وعندهما يعتق ولو قال ان أسلمت فكل مملوك
أملكه فهو حر ثم أسلم واشترى مملوكا عتق بالاجماع كذا في شرح الجامع الكبير للحصيري في باب
الحنت في مالك العبد والمكاتب * ولو قال رجل لحره اذا مملكتك فانت حره فارتدت ولحمت ثم سببت
فاشترها لا تعتق عند أبي حنيفة رجه الله تعالى وان قال اذا ارتدت وسببت فاشترى منك فانت حره
فكان ذلك عتقا اجماعا كذا في السراج الوهاج * ولو قال انت حر ان شئت تعلق بمشيئته في المجلس
وان قال ان شاء فلان تعلق بمشيئته في المجلس ان كان حاضرا ويجلس عليه ان كان غائبا كذا في
الينابيع * ولو قال انت حر ان لم يشأ فلان فان قال فلان شئت في مجلس علمه لا يعتق وان قال لا أشاء
يعتق لك لانه لا يقول لأشياء لان له أن يشاء في المجلس بل سلطان المجلس باعراضه واشتعاله بشيء آخر
كذا في البدائع * ولو علق عشيته نفسه فقال انت حر ان شئت فان لم يشأ في عهده لا يعتق ولا يقتصر
على المجلس ولو قال ان لم أشأ فان قال شئت لا يقع وان قال لأشياء لا يقع أيضا لان له أن يشاء بعد ذلك
حتى يموت كذا في السراج الوهاج * فاذا مات تحقق عدم فيعتق قبل موته بلا فصل ويعتبر من ثلث
المال كذا في البدائع * ولو قال لامة من امائه انت حره وفلاية ان شئت فقالت قد شئت عتقت نفسها
لا تعتق قال محمد رجه الله تعالى في الجامع اذا قال الرجل لغيره من شئت عتقه من عبيدي فاعتقه
فشاء المخاطبة عتقهم جميعا مع عتقوا جميعا الا واحدا منهم عند أبي حنيفة رجه الله تعالى والحدار الى
المولى وعندهما يعتقون جميعا هكذا ذكر المسئلة في رواية أبي سليمان وذكر في رواية أبي حفص
فاعتقهم الماء ورجعوا مع عتقوا الا واحدا منهم عند أبي حنيفة رجه الله تعالى والصحيح رواية أبي
حفص رجه الله تعالى لان المعلق بمشيئة المأمور الاعتراف دون العتق وعلى هذا الاختلاف اذا قال
من شئت عتقه من عبيدي فهو حر فشاء عتقهم جميعا عتقوا عندهما وعند أبي حنيفة رجه الله
تعالى يعتق السك الا واحدا منهم وأجمعوا على أنه لو قال من شئت عتقه من عبيدي فاعتقه فاعتقهم
جميعا عتقوا جميعا ولو قال لامتن له أن يحرر ان شئت فشاءت احداهما فهو باطل ولو قال لهما
أبشركا شئت العتق فهي حره فشاءت جميعا عتقوا ولو شاءت احداهما عتقت التي شاءت ولو شاءت

(٥ -) (الفتاوى) - (ثانی)

بالجران كان المحلوف عليه غايبا حنت في عينه وان كان مغلوا لا يحنت
لان المعلوب في مقابلة الغائب كالمستهلك وان استويا حنت استحسانا ثم ذكر محمد رجه الله تعالى في الاصل ما يدل على أنه يعتبر الغلبة من
حيث الاجزاء لا من حيث اللون والطعم جميعا وعن أبي يوسف رجه الله تعالى يعتبر الغلبة من حيث اللون والطعم جميعا غالبا أو مغلوا بوقيام
أحدهما لا يكفي ولا يعتبر الغلبة من حيث الاجزاء * ولو حلف أن لا يشترى لبن هذه البقرة وخلطه بلبن بقرة أخرى فعند أبي يوسف رجه

الله تعالى هذا وما لو خطه بالماء سواء * وعند محمد رجه الله تعالى الجنس لا يغلب الجنس فيحنت على كل حال * رجل حلف أن لا يأكل اللحم فأكله حراما كان أو حلالا نيا كان أو مطبوعا ومشويا حنت في عينه إلا الله بك وعن محمد رجه الله تعالى كل ما يسكن الماء لا يحنت بأكله والكبد والطحال وجع ما كان في البطن كالكرش ونحوه لحم قيل هذا في بلد يباع ذلك مع اللحم وإن كان في بلد لا يباع مع اللحم كالكرش والأمعاء ونحو ذلك لا يكون لحما (٣٤) والرأس والا كارع لحم في عين الأكل وليس للحم في عين الشراء وشحم البطن ليس

لحم والالبسة ليست بلحم ولا شحم وشحم الظهر لحم إذا حلف أن لا يأكل شحما فكل شحم الظهر وهو اللحم السمين لا يحنت في قول أبي يوسف رجه الله تعالى ويحنت عندهما * رجل حلف أن لا يشرب من دار فلان فكل منها شيا قال محمد بن سلمة رجه الله تعالى يحنت في عينه لأن المقصود من هذه اليمين الامتناع عن جميع المأكولات والمشروبات وقال غيره لا يحنت في عينه إلا أن ينوي جميع المأكولات والمشروبات قال المصنف رجه الله هذا إذا كانت اليمين بالعربية فإن قال بالفارسية أن خان فلان هج جبر نخورم يتناول المأكول والمشروب * رجل وضع لقمته في فمه فقال رجل أن أكلتها فامرأته طالق فقال له آخر أن أخرجتها فعبدى حرقوا بلقي بعضها وياكل بعضها ولا يحنت أحدهما * رجل حلف أن لا يأكل هذه البيضة لا يحنت ما لم يأكل كلها * ولو حلف أن لا يأكل الخلل الذي في هذه الخابية فكل بعضها حنت لأنه لا يمكن أكل كلها في مجلسه * رجل حلف أن لا يأكل من لبن هذه البقرة فكل من مخيضها حنت وإن أكل مرقعة اتخذت من مخيضها لا يحنت * رجل حلف أن لا يأكل أو حلف أن لا يشرب

فقال المولى أودت أحداهما صدق ديانة لإقضاء كذا في المحيط * رجل قال لغيره جعلت عتق عبدى اليك فليس له أن ينهيه وهو إليه في مجلسه وكذلك إذا قال أعتق أي عبدى هذين شئت قال وكذلك العتاق يجعل ولو قال لرجل في صحة أو مرض إذا مت فاعتق عبدى هذا إن شئت أو قال إذا مت فامر عبدى هذا في العتق بيدك أو قال جعلت عتق عبدى هذا بيدك بعد موتى فلم يقبل الذي جعل إليه ذلك في مجلسه حتى قام منه كان له أن يعتقه بعد ذلك من ثلثه وكذلك لو قال عبدى هذا حر بعد موتى إن شئت كان حرا بعد موته إن شاء ذلك الذي جعل إليه بعد الموت فإن قام من مجلسه بعد موت المولى قبل أن يقول شيئا ثم قال بعد ذلك قد شئت وجبت الوصية ولا يعتق العبد حتى يعتقه الوارثة أو الوصى أو القاضي ولو نهاه عنه قبل موته جازئ به كذا في الذخيرة * ولو قال إذا جاء غدا فأت حران شئت كانت المشيئة إليه بعد طلوع الفجر من الغد كذا في فتاوى قاضيان * فإن شاء في الحال لا يعتق ما لم يشأ في الغد ولو قال أنت حران شئت غدا فالمشيئة إليه في الحال فإشاء في الحال عتق غدا كذا في البدائع * في الأصل إذا قال لعبد أنت حر متى ما شئت أو إذا شئت أو كما ما شئت فقال العبد لا أشاء ثم باعه ثم اشتراه ثم شاء العتق فهو حر ولو قال له أنت حر حيث شئت فقام من ذلك المجلس بطل العتق ولو قال له أنت حر كيف شئت فعلى قول أبي حنيفة رجه الله تعالى يعتق من غير مشيئة وعلى قولهما لا يعتق من غير مشيئة كذا في المحيط * والله أعلم بالصواب

(الباب الخامس في العتق على جعل)

حر عبده على مال فقبل عتق مثل أن يقول أنت حر على ألف درهم أو ألف درهم أو على أن تعطيني ألفا وعلى أن تؤدى إلى ألفا أو على أن تجهني بألفا وعلى أن لي عليك ألفا وعلى أن تؤدى إلي ألفا أو قال بعث نفسك منك على كذا أو وهبت لك نفسك على أن تعوضني كذا وما شرط دين عليه حتى تصح الكفالة له به وكما تصح به الكفالة جاز أن يستبدل به ما شاء أيدأ بيد ولا خير فيه نسيئة ولا بد من القبول فإن كان حاضرا اعتبر مجلس الإيجاب وإن كان غائبا اعتبر مجلس علمه ولا بد أن يقبل في الكل * ولو قال لعبد أنت حر بألف فقال قبلت في النصف فإنه لا يجوز عند أبي حنيفة رجه الله تعالى وعنده ما يجوز ويعتق كله بجميع المال كذا في البحر الرائق * ولأوله يكون للمولى كذا في البدائع * وبإلزامه الوسطي تهمة الحيوان والثوب بعد يمان جنسه ما من الفرس والحصان والثوب الهر وى فلواته بالقيمة أجبر المولى على القبول كفى المشهور * ولولم يسم الجنس بان قال على ثوب أو حيوان أو دابة فقبل عتق ولزمه قيمة نفسه ولو أدى إليه العبد العرض فاستحق أن كان به غير عينه في العقد فعلى العبد مثله وإن كان معيناً بان قال أعتقتك على هذا العبد أو الثوب أو بعثك نفسك بهذه الجارية فقبل وعتق وسله فاستحق رجوع غلى العبد بقيمة نفسه عند أبي حنيفة وأبي يوسف إرجعها الله تعالى ولو اختلفا في المال جنسه أو مقداره بان قال المولى أعتقتك على عبد أو قال العبد على كرحنطة أو على ألف وقال العبد على مائة فالقول للعبد مع عينه وكذا لو أنكر أصل المال كان القول له والبيئة بينة المولى كذا في فتح القدير * ولو قال المولى أعتقتك أمس بألف درهم فلم

تقبل

فذاق شيئا بلسانه ولم يدخله جوفه لا يحنت في عينه * رجل حلف أن لا يأكل

طبخا نوى جميع المطبوعات فهو على ما نوى وإن لم ينوشها فهو على اللحم المطبوع استحسانا قالوا هذا إذا طبخ اللحم بالماء أما العليقة اليابسة فلا تسمى طبخا وإن طبخ اللحم بالماء فكل المرققة مع الحسب ولم يأكل اللحم كان حائشا * رجل حلف أن لا يأكل من هذه الحنطة إن نوى بأكلها جافا فهو على ما نوى وإن لم ينوشها فكل من خبزها لا يحنت عند أبي حنيفة رجه الله تعالى وعند صاحبيه وجهه ما الله تعالى يحنت

وان أكل عين الخنطة هل يحنث عندهم فالصحيح أنه يحنث واليه أشار في الجامع الصغير وان أكل من سويقه لا يحنث عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وهو الظاهر من قول محمد رحمه الله تعالى وان حلف أن لا يأكل من هذا الدقيق فأكل من خبزته حنث عندهم وان أكل عين الدقيق اختلفوا فيه والصحيح أنه لا يحنث ولو حلف أن لا يأكل طعاما فأكل خبزا أو فاكهة أو غير ذلك مما يؤكل على وجه التطعم كان حاشا وان أكل ماله طعم لكن لا يؤكل على وجه التطعم كالسقمونيا (٣٥) ونحو ذلك لا يحنث في يمينه * ولو حلف لياكلن

هذا الطعام ان لم يؤقته بوقته فهل ان ذلك الطعام أو كاه غيره أو مات الخالف حنث في يمينه وان وقته بوقت فقال لياكلن هذا الطعام اليوم فبات الخالف قبل مضي اليوم لا يحنث بالاجماع وان هلك ذلك الطعام قبل مضي اليوم لا يحنث فيه بل مضي اليوم بالاجماع حتى لا يلزمه الكفارة ولو عجلها لا يجوز واذ مضى اليوم اختلفوا فيه قال أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى لا يلزمه الكفارة وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يلزمه الكفارة وعلى هذا الخلاف اذا قال والله لا قضين دين فلان غدا فقضاه اليوم أو وهبه منه أو أبرأه عندهما لا يحنث وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يحنث ولومات المطلوب لا يحنث بالاجماع وعلى هذا الخلاف لو كانت اليمين بطلاق أو عتق * رجل ألف أن لا يأكل كل الشواء فهو على اللحم الآن ينوي كل مشوي فان أكل بيضة مشوية كان حاشا * رجل حلف أن لا يأكل من طعام فلان ولا يئله فاشترى الخالف منه الطعام أو وهبه فلان من غيره فاشترى الخالف من ذلك وأكل لا يحنث في يمينه ولو حلف أن يأكل من خبز فلان الخبز ما كل من خبزه بعدما اشترى كان حاشا في يمينه * رجل حلف أن لا يأكل من

تقبل فقال العبد قبلت فالقول قول المولى مع يمينه كذا في البدائع * ولو قال لمولاه اعتقني على ألف فاعتق نصفه يعتق نصفه بغير شيء ولو قال أعتقني بالغ فاعتق نصفه يعتق نصفه بخمسة مائة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى * عبد بين رجلين قال أحدهما انت حر بالغ فقبل عتق نصفه بخمسة مائة الا اذا أجاز الآخر فيجب الإلف بينهما عبد أبي حنيفة رحمه الله تعالى * ولو قال اعتقت نصيبي بالغ فقبل العبد لزمه الإلف للمعتق لا يشاركه الساكت ولو قال أحدهما اذا أدبت الى ألفا فانت حر فاكتسب وأدى عتق نصيبه ولا يشاركه الآخر أن يشاركه فيه لانه اكتسب في حاله وقته ثم لا يرجع المعتق على العبد لانه سلم له شرطه ولو قال اذا أدبت الى ألفا فنصيبى حر يرجع المعتق على العبد بما أخذ منه الشريك كذا في محيط السر حسي * ولو قال لعبد انت حر على الف درهم فقبل أن يقبل قال أنت حر بمائة دينار فقال قبلت بالمائة عتق ويلزمه المئالان جميعا هذا اذا قال قبلت بالمائة أو قال قبلت على الأبرام ولو قال قبلت أحد المئالين المراهم أو الدنانير لا يعتق كذا في شرح الطحاوى * ولو قال لعبد انت حر وأدالى ألف درهم فالعبد حر من غير شيء كذا في الظهيرية * واذا قال لعبد أدالى ألف درهم وانت حر ذكره بالواو فانه لا يعتق مالم يؤد الألف ولو قال أدالى الف درهم فانت حر ذكره بالغاء فانه يعتق في الحال كذا في الذخيرة * ولو قال أدالى الفان ت حر يعتق للحال أدى أو لم يؤد كذا في البدائع * ولو قال أنت حر وعليك ألف درهم عتق في الحال ولم يلزمه الإلف قبل أو لم يقبل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقالان قبل عتق ولزمه الإلف وان لم يقبل لم يعتق كذا في الينابيع * ولو قال لعبد أعتق عني عبدا وانت حر أو لم يقل عني أو قال اذا أعتقت عني عبدا فانت حر صح فينصرف الى الوسط وصار العبد مأذونا في التجارة فلو أعتق عبدا رديشا أو مرتفعا لا يجوز فان أعتق عبدا أو سطا عتقا بلا سعاية ان قاله في صحته وان قاله في مرضه ولا مال له غيرهما قسم الثلث بينهما على قدر سهامهما فان كانت قيمة المأمور ستين دينارا وقيمة الوسط أربعين دينارا عتق ثلثا المأمور بلا سعاية لانه يعوض فلا يكون وصية ويبقى ثلثه بلا عوض وكان مال الميت جميع البذل وثلث المأمور بثلثه ستة وستون دينارا فثلثه وهو عشرين دينارا يقسم بينهما على قدر حقهما ثلثه للمأمور وذلك ستة وثلثان فيعتق بلا سعاية ويسعى في ثلاثة عشر وثلث وعتق من البذل ثلاثة عشر وثلث ويسعى في الباقي وهو ستة وعشرون وثلثان فبلغت سهام الوصية عشرين وسهام السعاية أربعين باستقام الثلث والثلثان ولو كانت قيمة البذل مثل قيمة سهام المأمور أو أكثر عتق كل المأمور بلا سعاية والبذل يعتق من الثلث وان قال أعتق عني عبدا بعد موتى وأنت حر فهذا أو ما تقدم سواء لانه اذا أعتق عبدا أو سطا هنا لا يعتق المأمور الا باعتاق الوارث أو الوصى أو القاضى وفيما تقدم يعتق المأمور من غير اعتاق اذا أعتق عنه عبدا أو سطا فان قالت الورثة للعبد المأمور بعبد الموت عتق عبدا ولا يعتق لم يكن لهم ذلك لكن القاضى يؤجله ثلاثة أيام أو أكثر بحسب رأيه كذا في السكافي * فان أعتق المأمور عبدا أو سطا في المدة التي أمهله القاضى أعتقه والارادة الى الورثة أمرهم ببيع وقضى بإبطال وصيته ولو كان المولى قال لورثته اذا أعتق عني عبدا بعد موتى فاعتقوه

سب فلان فاشترى شيئا من فلان أو وهبه له فلان فأكل لا يحنث في يمينه ولو ورثه الخالف من الخالف عليه فأكل كان حاشا في يمينه * ولو بلغ أن لا يأكل من مال أبيه فبات الاب فورثه الخالف وأكل لا يحنث الخالف وهو الصحيح قد ذكرنا * ولو حلف أن لا يأكل من ثمن غزله ذنة فاشترى غرل فلانة أو وهبته فباعه وأكل ثمنه لا يكون حاشا ولو باعته فلانة غزله أو دفعته اليه الثمن فأكل الخالف حنث في يمينه ورجل حلف أن لا يأكل شيئا من أشياء والده فتناول في بيت والده كسر خبز فلقاه قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى

لا يتحدث في عينة وقال القاضي الامام أبو علي النسفي رحمه الله تعالى يكون حائشاً في عينة وقال الفقيه أبو بكر البطنجي رحمه الله تعالى ان كانت
الكسرة بمجال يعطى لها الفقير كان حائشاً والا فلا وجعل حلف أن لا يأكل من كسب فلان فشرّب من ماء الجذ الذي وضعه على الطريق
قال أبو بكر البطنجي رحمه الله تعالى أخاف أن يكون حائشاً * رجل حلف أن لا يأكل من كسب فلان ففتناول من ماء جده قالوا لا يكون حائشاً في عينة
قبل هذا في الشتاء أما في الصيف يحنت (٣٦) * رجل حلف أن لا يأكل شيئاً مما جمل فلان يعني أو رده فلان فأكل من حمله فلان

فهذا وما لو قال لعبدته أعتقني عبداً بعد موتي وأنت حر سواء كذا في المحيط * ابن سماعة عن محمد
رحمه الله تعالى لو قال لعبدته قد بعثت نفسك وهذه الألف التي في يدك بألف درهم قال هو حر ويأخذ
المولى ما في يد العبد وليس عليه شيء آخر وكذلك لو قال له عبده يعني نفسي وهذه الألف بما تدرهم
أخذ المولى جميع الألف وعق العبد بغير شيء ولو قال لعبدته بعثت نفسك وهذه المائة الدينار بألف
درهم فقبله العبد وقيمة العبد بمئة الدينار سواء خسمائة منها بالعبد وخسمائة بالدينار
(١) فان نقد العبد الألف قبل أن يفترقا كانت الدينار للعبد وعق وان افترقا قبل أن يقبضها بطل
من الألف حصّة الدينار فكانت الدينار للمولى والخسمائة التي عتق بها دين على العبد * هشام عن
محمد رحمه الله تعالى لو قال العبد لمولاه يعني نفسي وقال قد فعلت - تق وسعي في قيمته كذا في محيط
السرخسي * ولو أعتق عبده بمال على أجنبي وقبل الأجنبي ذلك لا يلزمه المال كذا في المبسوط في
باب عتق ما في البطن * وإذا قال الرجل لغيره أعتق عبدك عن نفسك بألف على فاعتق فانه لا يلزم
الأمر بالمال وإذا أدى كان له استرداده كذا في الذخيرة * ذي اعتق عبده على خيراً وخزير يعتق
بالقبول ويلزمه قيمة المسمى فان أسلم أحدهما قبل قبض الخمر فعندهما على العبد قيمته وعند
محمد رحمه الله تعالى قيمة الخمر كذا في محيط السرخسي * ولو قال إذا أدبت إلى العافات حرأ وإذا
مأدبت أو متي أدبت فهو صحيح ولا يقتصر على الجاس ولو قال ان أدبت إلى العافات حر يقتصر على
الجلس وبصر العبد ما ذونا في هذه الوجوه كلها وإذا أدى المال عتق ثم ينظر ان كان ذلك من مال
اكتسبه قبل هذا الكلام فهو حر والمال كله لمولاه وعليه ألف أخرى في ذمته وان كان من مال
اكتسبه بعد ذلك عتق والكسب كله الى حين ما عتق لمولاه وليس عليه شيء من الألف كذا في
النيامع والمولى يبعه قبل الاداء ولو أدى البعض بحسب المولى على القبول الا انه لا يعتق ما لم يؤد
الكل فان أبرأه المولى عن البعض او عن الكل لا يبرأ ولا يعتق كذا في السراج الوهاج * العبد
إذا أحضر المال بحيث يتمكن المولى من قبضه وخلي بينه وبين المال أجبره الخا كونه قابضاً
لذلك وحكم بعتق العبد قبضاً أولاً كذا في التبيين * ولو قال لأجنبي إذا أدبت إلى العافات عبدي هذا
حر فباء الأجنبي بالألف ووضعها بين يديه لا يجبر المولى على القبول ولا يعتق العبد ولو حلف المولى انه
لم يقبض من فلان ألفاً لا يحنت كذا في فتاوى قاضيهان * وإذا قال لعبدته ان أدبت إلى العافات حر
فقال العبد للمولى خذ مني مائة دينار فاخذها المولى لا يعتق الا أن يقول للعبد عند طلبه ذلك
ان أدبت إلى هذا فان حر فحينئذ يعتق باليمين الثانية كذا لو قال له ان أدبت إلى ألف درهم فانت حر ثم
قال له ان أدبت إلى خمسمائة فانت حر فأدى اليه خمسمائة يعتق باليمين الثانية كذا في المحيط * ولو
مات المولى فهو رقيق يورث عنه مع أ كسائه أو العبد فان تركه لمولاه ولا يؤدي منه عنه كذا في النهر
الفائق * ولو قال ان أدبت إلى العافات حر ثم باعه ثم استراه أو رده عليه بعب أو خياري أو شرط
ثم أتى بألف لا يجبر المولى على القبول ولو قبل يعتق كذا في شرح الزيادات للعتابي * وإذا قال لعبدته

(١) قوله بالدينار الاولى بالدينار وكذا يقال فيما بعده اه بحرأوى

قالوا يكون حائشاً * رجل حلف
طائعا أو مكرها أن لا يأكل كذا
أو لا يشرب كذا ثم أكره في أكله
حنث * وكذلك أكله بعدما أعفى
عليه أو جن وان أو حر أو صبي في
حلقة مكرها لا يحنت في عين الشرب
* رجل قال والله لا أذوق طعاما
ولا شرابا فذاق أحدهما كان حائشاً
ولو قال والله لا أذوق طعاما وشرابا
فذاق أحدهما لا يحنت وقال أبو
القاسم الصغار رحمه الله تعالى
يحنت في عينة لان المراد من مثل
هذا الكلام في العرف نقي كل
واحد منهما وقال الشيخ الامام أبو
بكر محمد بن الهضل رحمه الله تعالى
ينوي في ذلك فان لم ينو شيئاً لا يحنت
بأحدهما وعليه الفتوى * رجل
حلف أن لا يأكل لحم البقر فأكل
لحم الجاموس أو حلف أن لا يأكل
لحم الجاموس فأكل لحم البقر قال
بعضهم يكون حائشاً وقال بعضهم ان
حلف أن لا يأكل لحم البقر فأكل
لحم الجاموس حنت وان حلف أن
لا يأكل لحم الجاموس فأكل لحم
البقر لا يحنت وهذا أصح من
الاول قال المصنف رحمه الله تعالى
ينبغي أن لا يحنت في الفصلين جميعاً
لان الناس يفرقون بينهما وهو
كلو حلف أن لا يأكل لحم الشاة
فأكل لحم المعز * رجل قال
كلما أكلت اللحم فله على أن

أصدق بدرهم عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن عليه في كل لقمة درهمين أو كذا لو قال كلما شربت الماء فعلى دهرهم يلزمه إذا
بكل نفس درهم * رجل حلف أن لا يذوق الخمر فأكل خبزا عجن بخمر قال شدد رحمه الله تعالى لا يحنت في عينة كلو حلف أن لا يذوق الزيت
فأكل خبزا عجن بزيت لا يحنت * رجل قال ان أكلت من خبز الذي مالم أزوج فاطمة فكل امرأة أزوج فهي طالق ثم تزوج امرأة
يقال لها فاطمة قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الهضل رحمه الله تعالى طلق التي تزوجها لانها لم تصر معرفة فانه لم يسل باطمة هدم ولم

يسمى بها الى الابن ويجوز في الاول ذلك لا يحصل التعريف فثبت بكثرة الاداء كانت قبل ذلك لتبادل على التعريف * رجل حلف ان لا يبيع
خبراً فكل ثوب لا يحنث في يمينه لانه لا يسمى خبراً مطلقاً وكذا لو كل لا كسبه لا يحنث في يمينه * رجل حلف ان لا ياكل حرقه فاكل
سبوس أب أو لطفه لا يكون حائثاً * رجل حلف ان لا ياكل من شئ فلان فعل فلان في قدر طيخت امرأته أو كل الحالف قال الشيخ
الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى حنث في يمينه لان الغافل هكذا يؤكل (٣٧) فيحنث الا اذا كان بينهما سبب يدل على غير

هذا * رجل حلف ان لا ياكل
البطيخ فاكل من حذجه قالوا لا
يحنث في يمينه منهم الشيخ الامام
أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى
وهذا اذا كان بحال لا يسمى بطيخاً
* رجل حلف ان لا ياكل من كرم
فلان شيا هذه السنة قالوا يقع يمينه
على اثني عشر شهراً قال المصنف
رحمه الله تعالى وينبغي ان يكون
على بقية السنة التي هو فيها كولو
حلف ان لا يكلم فلان هذه السنة
أو قال لله على ان أصوم هذه السنة
الا ان ينوي اثني عشر شهراً *
رجل حلف ان لا ياكل رباها كل
عصيدة جعل فيها الرب قالوا لا
يكون حائثاً في يمينه لانه مغلوب
مستهلك الا ان يكون الرب قائماً
بعينه على العصيدة * رجل حلف
ان لا ياكل من هذا الدقيق فأتخذ
منه مخيضاً قالوا يخاف ان يكون
حائثاً وخبر القطائف كذلك
* رجل قال ان أكلت هذا
الريغيف اليوم فامرأته طالق وان
لم ياكله اليوم فامته حرة فاكل نصفه
اليوم لا يحنث في الطلاق ولا في
العناق لان الريغيف مما يؤكل في
مجلس واحد فكان شرط الحنث
أكل الكل أو ترك الكل ولم يوجد
* رجل قال هذا الريغيف على
حرام فاكل بعضه ذكر في المجردين
أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان عليه

اذا أدبت الى الفاقان حرقا ستقرض العبد من رجل الفاقا ودفعها الى مولاه عتق العبد ورجع
عبر العبد على المولى فيأخذ منه الالف كذا في الذخيرة * ولو قال لعبده اذا أدبت الى كذا من
العروض فانت حر فاداه اليه عتق الا انه ان كان ذلك شياً يصلح ان يكون عوضاً في الكتابة يجبر المولى
على قبوله بمنزلة الالف وان كان لا يصلح عوضاً في الكتابة لا يجبر على قبوله ولكن ان قبله يعتق كذا
في المبسوط * ولو قال ان أدبت الى ثوباقان حرقا قال ان أدبت الى دراهم فانت حر فاني بنوب او
بثلاثة دراهم أو أكثر لا يجبر على القبول ولو قبل المؤدى عتق لوجود الشرط كذا في الكافي * ولو
قال اذا قدم فلان فاديت الى الفاقان حرقا قدم فلان فادى اليه ألفاً يجبر على القبول ثم ينظر ان كان
المؤدى من مال اكتسبه قبل القدوم عتق العبد ولكن يرجع المولى عليه بالف آخر كذا في شرح
الزيادات للعتابي * واذا قال له اذا أدبت الى عبد فانت حر ولم يصف العبد الى قيمته ولا الى جنس
فهو حائر واذا وجد القبول ثبت العبد ديناً في الزمة فان أتى العبد بعد ذلك بعبد وسط يجبر المولى
على القبول وكذلك ان أتى العبد بما هو أرفع يجبر على القبول وان أتى بعبد ردي لا يجبر على القبول
ولكن ان قبل يعتق ولو جاء العبد بقيمة عبد وسط لا يجبر المولى على القبول واذا وضى بها وقبلها
لا يعتق ولو قال له اذا أدبت الى عبد او سوطاً أو قال اذا أدبت كرحضة وسطا فانت حر فاء بعبد مر تفع
أو بكر مر تفع لا يجبر المولى على القبول واذا قبل لا يعتق كذا في المحيط * ولو قال اذا أدبت الى ألفا
في كبس أيض فانت حر فادى اليه في غير كبس أيض لم يعتق كذا في السراجية * ولو قال لامة
اذا أدبت الى ألفا كل شهر مائة فانت حرة فقبلت ذلك فليس هذا بكاتبة وله ان يبيعها ما لم تؤد وان
كسرت شهر الم تؤد اليه ثم أدت له في غير ذلك الشهر لم تعتق كذا ذكر في رواية أبي حفص والدليل
على ان الصحيح هذه الرواية اذا قال لها اذا أدبت الى ألفا في هذا الشهر فانت حرة فلم تؤد هاهنا في ذلك
الشهر وأدتها في غيره لم تعتق كذا في البدائع * واذا قال أعتقتك على ما في هذا الصندوق من الدراهم
فقبل العبد عتق وعليه القيمة كذا في السراجية * ولو قال اخذ مني وولدي سنة ثم أنت حر واذا
خدمتني وياها سنة فانت حر فأت المولى قبل مضي السنة لم يعتق به وكذلك ان مات الولد فقد فانت شرط
العتق بموته فلا يعتق بعد ذلك كذا في المبسوط * وان قال لعبدته أنت حر على ان تخدمني أربع سنين
فقبل عتق وعليه ان يخدمه أربع سنين فان مات المولى قبل الخدمة بطلت الخدمة وعلى العبد قيمة
نفسه عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وان كان قد خدمه سنة ثم مات فعندهما عليه ثلاثة
أوباع قيمة نفسه وكذا لو مات العبد وترك مالا يقضى في ماله بقيمة نفسه أو لاه عندهما كذا في
السراج الوهاج * ولو قال ان خدمتني سنة فانت حر فقدمه أقل من سنة أو اعطاه مالا عوض خدمته
لم يعتق ولو قال ان خدمتني وأولادي سنة فانت حر فبعض أولاده لم يعتق كذا في غاية السروجي *
واذا قال لامة عند وصيته اذا خدمت ابني وابنتي حتى استغنيا فانت حرة فان كانا صغيرين تخدمهما
حتى يدركا وان ادرك أحدهما دون الآخر تخدمهما جميعاً فان كانا كبيرين تخدم البنت حتى
تزوج والابن حتى يحصل لابن ثمن جارية واذا زوجه الابنة وبقي الابن تخدمهما جميعاً وان مات

كفارة اليمين قال مشايخنا رحمهم الله تعالى الصحيح انه لا يكون حائثاً لان قوله هذا الريغيف على حرام بمنزلة قوله والله لا آكل هذا الريغيف ولو
قال هكذا لا يحنث باكل البعض * رجل حلف ان لا ياكل من كسب فلان فامضى انسان لعنان بشئ فاكل الحالف منه حنث لان الموصى له
ملك الوصية بالقبول فكانت الوصية كسباً له وان ورث فلان مالا فاكل الحالف منه لا يحنث لانه ملكه بغير صنعه فلا يكون كسباً ولو وهب
لغيره عليه الحالف طعاماً قبل وقبض ثم أكل لا يحنث لان الحالف أكل كل كسب نفسه * وكذا الوصى له الحالف عليه لا يحنث لما قلنا وان

ورث الخالف من المحلوف عليه وأكله حنث لأن كسب المحلوف عليه انتقل إلى الخالف لا يصنعه في كسب المحلوف عليه * حلف أن لا يأكل مما زرع فلان فباع فلان زرعاً فأكل الخالف حنث * رجل حلف أن لا يأكل مما يجي إليه فلان يعني من الطعام وغيره فدفع الخالف إلى المحلوف عليه لحالها فباعه فالحلوف عليه في قدر وألقى فيه قطعة من كرش فطبخ انقدر فأكل الخالف من المرققة قال محمد رحمه الله تعالى لا أراه حائثاً إذا ألقى فيه المحلوف عليه ما لا يطبخ (٣٨) وحده وان كان مثله يطبخ وحده ويكون له مرققة فأكل الخالف يكون حائثاً * رجل

حلف أن لا يأكل لحم هذا الخيل فأكل بعدما صار كبشاً حنث في الظاهر وذكري المتقي ما يدل على أنه لا يحنث * ولو حلف أن لا يأكل هذه الخديجة فأكلها بعدما تبطخت اختلفوا فيه والصحيح أنه لا يكون حائثاً * وكذا لو حلف أن لا يأكل هذا العنب فأكله بعدما صار ربيبا أو حلف أن لا يأكل هذا الرطب أو البسرفاً أكله بعدما صار تمرألا يحنث في يمينه * وكذا لو حلف أن لا يأكل هذا الخبز فأكله بعدما نقت لا يحنث لأنه لا يسمى خبزاً * حلف أن لا يأكل من هذا الكرم فأكل من عصيره أو خله أو ربه أو فلاتجه أو ما أشبه ذلك لا يكون حائثاً ولو أكل من عنبه أو زبيبيه أو خوخه أو كثرا ما يابس أو غير يابس كان حائثاً لأن عين هذه الأشياء يخرج من الكرم من غير أن يتعلق حصوله بصنع العبد فأما القسم الأول لا يخرج من الكرم من غير صنع * حلف أن لا يأكل من هذه المبطخة فأكل منها خديجة أو بطيخة كان حائثاً ولو حلف أن لا يأكل من هذه الشجرة فأكل مما يخرج منها * حلف أن لا يأكل من طعام اشتراه فلان فأكل من طعام اشتراه فلان مع غيره كان حائثاً * ولو حلف أن لا يلبس ثوباً اشتراه فلان أو لا يدخل داراً

أحدهما أوهما كبيران أو صغيران بطلت الوصية كذا في المحيط * وإذا قال لامته إذا أدبت إلى القافنت حرة فولدت ولداً ثم أدت لم يعتق ولدها معها وان أدت الألف من مال مولاه اعتقت ولو جود الشرط والمولى أن يرجع عليها بمثله ولو كان المولى مريضاً حين قال لها إذا أدبت إلى القافنت حرة فأكدسبت وأدت ثم مات المولى من مرضه فإنها تعتق من ثلثه في القياس وفي الاستحسان تعتق من جميع ماله وإذا قال متى أدبت إلى القافنت حرة فمات المولى قبل الأداء بطل هذا القول كذا في المبسوط * رجل قال لا آخذك أعتق أمك هذه على ألف درهم على أن تزوجنيها فاعتقها فابت أن تزوجه فالتق واقع من المالك ولا شيء على الأمر ولو قال أعتق أمك عني على ألف درهم والمسئلة بمحالها قسم الألف على قيمتها ومهر مثلها فأصاب قيمتها فعلى الأمر وما أصاب مهر المثل بطل عنه فلوزوجت نفسها منه فأصاب قيمتها سقط في الوجه الأول وهي للمولى في الوجه الثاني وما أصاب مهر المثل كان مهر الهاني الوجهين كذا في الكافي * ولو أعتق أم ولده على أن تزوج نفسها منه فقبلت عتقت فان ابت أن تزوج نفسها منه لاسعاية عليه ولو أعتق أمته على أن تزوج نفسها منه فابت أن تزوج نفسها منه كان عليها السعاية في قيمتها كذا في فتاوى قاضيهان * امرأة قالت لعبد لها أعتقك على ألف على أن تزوجني على عشرة فقبل ذلك ثم أبى أن يتزوجها فعليه الألف فان كانت قيمته أكثر من الألف سعى في تمام القيمة وان قالت أعتقك على أن تزوجني وتغفرني القاف قبل ثم أبى ذلك عتق وعليه أن يسعي في قيمته ولو تزوجها على مائة ورضيت بذلك فلا سعاية عليه ولو دعاها العبد على أن تزوجها على ألف فابت المرأة فلا سعاية عليه كذا في محيط السرخسي * وإذا قال لعبد له إذا أدبت إلى ألف درهم فانتحران يعتبر أداؤه ولو أداها أحدهما من عند نفسه بأن قال خمسمائة عني وخمسمائة أتبرع بهان صاحبي لا يعتقان إلا أن يقول خمسمائة من عندى وخمسمائة بعث بها صاحبي فينثذ يعتقان ولو أداها أحدهما أجني لم يعتقا إلا أن يقول أودى الألف بعثتهما أو قال على أنهما حران فإذا قبل عتقا وكان للمودى أن يأخذ المال من المولى كذا في المحيط * من قال لعبد له أحدكم بألف درهم لا يعتق واحدهما حتى يقبلا في المجلس فان لم يقبلا حتى قاما عن المجلس بطل وان قبل أحدهما ولم يقبل الآخر لا يعتق فان قبلا وقال كل واحد منهما قبلت بخمسمائة درهم لا يعتق واحدهما وان قال كل واحد منهما قبلت بالألف أو لم يقبل بالألف أو قال أحدهما قبلت بألف درهم يقال للمولى بين فاذا أوقع العتق على أحدهما عتق ولزمه الألف وان مات قبل البيان انقسمت تلك الرقبة بينهما نصفين فيعتق من كل واحد نصفه بخمسمائة ويسعى في نصف قيمته كذا في شرح الطحاوي * رجل قال لعبد له أحدكم بألف فقال قبلنا ثم قال أحدكم بخمسمائة فقبل الصلح الايجاب الأول وبطل الثاني وإذا صح الكلام الأول فساداً م حياً يرجع في بيانه إليه فان مات قبل البيان شاع العتق فيهما وشاع المال تبع الشيوخ انعتق فيعتق نصف كل واحد بخمسمائة ويسعى كل واحد في نصف قيمته وان قال أحدكم بألف درهم فلم يقبلا حتى قال أحدكم بألف درهم بخمسمائة دينار ثم قبل الصلح الايجابان وإذا صح فاذا قبل الصلح

قبولهما

أشتراه فلان أو لا يسكن داراً أو لا يشترى فلان مع غيره داراً أو ثوباً فلبس الخالف أو دخل أو سكن لا يكون حائثاً لأن نصف الثوب لا يسمى ثوباً ونصف الدار كذلك بخلاف بعض الطعام * رجل قال ليأكل هذه الرمانة فأكلها لا حبة أو نحوها كان باراً وان ترك ثلاث حبات كان حائثاً * وكذا لو حلف أن لا يأكل كسرة كان باراً الآن ينوي أن لا يترك شيئاً من الرمانة ولا شيئاً من الرغيف * رجل قال لأمرأتين له أيتكما أكلت هذه الرمانة فهى طالق فأكلتاها جميعاً لم تطلق واحدة

مهما لان شرط الحنث أن تأكل الواحدة جرع الروانة * رجل حلف أن لا يأكل من خبز فلان فأكـل من خبز بينه وبين غيره حنث ولو قال من رغيف فلان لا يحنث * رجل حلف أن لا يأكل جوزاً أو لوزاً أو فستقاً فأكـل منه الرطب واليابس كان حاشاً * وكذا لو حلف أن لا يأكل خبيصاً يحنث بأكل اليابس والرطب * ولو حلف أن لا يأكل تمرافاً فأكـل قسباً لا يكون حاشاً لان القسب هو اليابس من البشر ولو حلف أن لا يأكل تمرافاً فأكـل حبساً كان حاشاً لان الحبس تمر يجعل في اللبن حتى (٣٩) ينتفخ فيؤكل * وكذا لو أكل عصيدة تمر كان حاشاً لبقاء اسم التمر ولو حلف أن لا يأكل من هذا السمسم فأكـل من دهنه لا يكون حاشاً * وكذا لو حلف أن لا يأكل من هذا اللبن فأكـل من أقطه أو مصله لا يكون حاشاً * وكذا لو حلف أن لا يأكل من هذه البجاجة فأكـل بيضها أو فرحها لا يكون حاشاً * وكذا لو حلف أن لا يأكل من هذه البيضة فأكـل من فرحها لا يكون حاشاً * ولو حلف أن لا يأكل غلة أرضه فأكـل من ثمن الغلة كان حاشاً فان نوى أن لا يأكل عين ما يخرج من الأرض كان مدينياً في القضاء * رجل حلف أن لا يأكل الحنطة فأكـل شعيراً فيها حبات حنطة حبة حبة كان حاشاً وان أكلها حقة حقة قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لا يكون حاشاً إلا أن يكون الغلبة للحنطة * رجل حلف أن لا يأكل من طبيع فلانة فحنث له قدراً طبخها غيرها فأكـل الحالف لا يكون حاشاً * حلف أن لا يأكل فاكهة فأكـل من ثمار الأشجار كالنخاع والاباص والحوخ والمشمش ونحوها كان حاشاً * وكذا التوت والبطيخ وأما العنب والرمان والرطب فليست من الفواكه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحباه فاكهة * والزبيب

قبولهما إلى الكلامين ونحو المولى أن شاء أو وقع العتق عليهما بالمالين وإن شاء أو وقع العتق على أحدهما بالمالين وإن مات قبل البيان عتق ثلاثة أرباع كل واحد بنصف المالين وسعي كل واحد منهم في ربع قيمته كذا في الكافي * ولو قال لعبد له بعينه أنت حر على ألف درهم فقبل أن يقبل جمع بين عبده آخر وبينه فقال أحدهما حر بمائة دينار فقال قبلنا بخير المولى فان شاء صرف اللغظين إلى المعين وعتق بالمالين جميعاً وإن شاء صرف أحد اللغظين إلى الآخر وعتق المعين بألف درهم وغير المعين بمائة دينار فان مات قبل البيان عتق المعين كله وأما غير المعين فإنه يعتق نصفه بنصف المائة هذا إذا عرف المعين من غير المعين فان لم يعرف وقال كل واحد منهما أنا المعين يعتق من كل واحد منهما ثلاثمائة أرباعه بنصف المالين وهو نصف الألف ونصف المائة الذي نرى سعي في ربع قيمته ولو قال لعبد له أحدكما حر على ألف والآخر على خمسمائة فان قال قبلنا جميعاً وقال كل واحد منهما قبلت أنا بالمالين أو قال كل واحد منهما قبلت أكثر المالين عتق جميعاً فيسقط كل واحد منهما خمسمائة ولو قبل أحدهما بالمالين والآخر بأكثر المالين عتق الذي قبل العتق بأكثر المالين فيلزمه خمسمائة كذا في البدائع * ولو قبل كل واحد بالمالين لا يعتقان كذا في شرح الطحاوي * أن قال أحدكما حر بألف درهم والآخر بالفين فقال أحدهما ما قبلت مطلقاً وقال قبلت بالفين عتق وإن قال قبلت بالألف لا يعتق وإن كان المالان مختلفين جنساً بان قال أحدكما حر بألف درهم والآخر بمائة دينار فقال أحدهما قبلت العتق بألف درهم لا يعتق وإن قال قبلت مطلقاً أو قال قبلت بالإيجابين عتق ويخبر العبد في التزام أيهما شاء كذا في شرح الزيارات للعتابي ولو قال أحدكما حر بألف والآخر بخير شيء فان قبلنا جميعاً عتقوا لشيء عليهما وإن قبل أحدهما بألف ولم يقبل الآخر يقال للمولى أصرف اللفظ الذي هو اعتاق بغير بدل إلى أحدهما فان صرفه إلى غير القابل عتق غير القابل بغير شيء وعتق القابل بألف وإن صرفه إلى القابل عتق القابل بغير شيء وبعث الآخر بالإيجاب الذي هو ببدل إذا قبل في المجلس وكذا لو لم يقبل واحد منهما حتى صرف الإيجاب الذي هو بغير بدل إلى أحدهما بعتق هو وبعث الآخر أن قبل البديل في المجلس والأفلاوان مات المولى قبل البيان عتق القابل كله وعليه خمسمائة وعتق نصف الذي لم يقبل ويسعى في نصف قيمته كذا في البدائع * ولو قال أحدكما حر بألف والآخر بمائة دينار فقبلنا لشيء عليهما وإن قال أحدكما حر بغير شيء أحدكما حر بألف دينار فقبلنا عتق أحدهما بجاناً ونحوها والتعيين إليه وبطل الإيجاب الثاني وكذا لو قال أحدكما حر بألف فقيل لا ثم قال أحدكما حر بغير شيء صبح الأول وخبر فيه وبطل الثاني وإن قال أحدكما حر بألف أحدكما بغير شيء فقبلنا عتقوا لشيء عليهما إلا أن عليه البديل مجهول كذا في الكافي * ولو قال لعبد له يا ميمون أنت حر يا مبارك على ألف فالسالك على الأخير ولو قال يا مبارك قد كاتبك على ألف يا ميمون كان على الأول لانه تم الكلام قبل أن يدعو بالآخر * رجل له ثلاثة أعبد فقال أحدكم حر على مائة درهم والآخر على مائتين والآخر على ثلثمائة فقبلوا ذلك في المائة ومات قبل البيان وكان ذلك في الصحة عتقوا وسعي كل واحد منهم في ثلثي قيمته

والتمر وحب الرمان إذا يبس لا يكون فاكهة وقيل الزبيب والتمر من الفواكه اليابسة وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى اللوز والعنب فاكهة وكذا الجوز وعن محمد رحمه الله تعالى اليابس من الجوز لا يكون فاكهة والقناء والخيار والجوز ونحو ذلك ليست بفاكهة وإن حلف أن لا يأكل فاكهة يابسة فأكـل اللوز والجوز كره في الأصل أنه يكون حاشاً قالوا هذا في عرفهم أما في عرفنا لا يكون حاشاً * وعن محمد إذا حلف أن لا يأكل من فاكهة العام فان كان في أيام الفاكهة الرطبة فهو على الرطب ولا يحنث بأكل اليابس وإن كانت اليمين في غير

وقت الرطب فهو على اليابس استحسننا وبه أخذ الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الف: دل وجه الله تعالى ولو حلف أن لا يأكل إذا ما ولم يشوشياً فكل
 الخلل واللبن والزيت أو الثريد وما أشبه ذلك مما يلحق بالخبز ويصطبغ به يحث عند الكل وأما اللبن والبيض والسمك واللحم المطبوخ
 وأشياء ذلك ليس بأدام في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى وهو رواية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في
 الأمانى هي أدام وبه أخذ الفقيه أبو الليث (٤٠) رحمه الله تعالى واختلف المتأخرون في البطيخ والعنب قال بعضهم هو على الاختلاف

وفي ثلث المائة ولو قبلوا ذلك في المائتين سعى كل واحد منهم في ثلث قيمته وثلث المائتين ولو قبلوا
 في ثلثمائة لا غير عتق من كل واحد ثلثه وسعى في ثلثي قيمته وفي مائة درهم ولو قال لأحد العبدین أنت
 حر على حسنتك من ألف إذا قسمت عليك وعلى قيمة الآخر فقبل يعتق وعليه جميع قيمته
 عندهما وعند محمد رحمه الله تعالى لا يجاوز ألف كذا في محيط السرخسي * ولو قال أنت حر بعد موتي
 بالف فالقبول بعدموته وإذا قبل بعدموت المولى لم يعتق في الأصح إلا باعتاق الوصي أو الوارث أو
 القاضي عند امتناع الوارث والولد للميت ولو أعتقه الوارث عن كراهة الميت لا يصح عن الكفارة
 بل عن الميت كذا في النهر القاتق * ثم الوصي مالك عتقه تحقيقاً لا تعليقاً حتى أنه لو قال أنت حر إذا
 دخلت الدار فإنه لا يعتق والوارث مالك عتقه تحقيقاً وتعليقاً حتى أنه لو علقه بدخول الدار عتق
 بدخولها كذا في غاية البيان * ولو قال إذا مت فأنت حر على ألف وكذا إذا أدت إلى ألفاً بعد موتي
 فأنت حر فإدى إلى وراثته استحق الاعتاق كذا في التمر ناشئ * ولو قال لعبد جعني حجة بعد موتي وأنت
 حر ولا مال له سواء يحج عنه حجة وسطاً ثم يعتقه الورثة ويسعى في ثلثي قيمته فإن أوصى الميت مع هذا
 الرجل بثلث ماله قسم الثلث بين العبد والموصى له على أربعة ثلاثة أو باعه منها للعبد ويسعى
 للموصى له في ثلثي ربع رقبته وللورثة في ثلثي رقبته كذا في محيط السرخسي * وإن قال لعبد ادفع
 إلى وصي بعدموتي قيمة حجة يحج بها عني وأنت حر أنصرف إلى قيمة الحجة الوسط وإذا أدى قيمة
 الحجة الوسط وجب اعتاقه ولا يتوقف تنفيذ العتق على أداء الحج وإذا عتق بنظر أن كان قيمة الوسط
 مثل قيمته أو أكثر فلا سعاية عليه ثم الوصي يحج عن الميت بثلث المؤدى من حيب يبلغ وإن كان
 أوصى لرجل بثلث ماله مع ذلك فثلثا قيمة الحجة للورثة والثلث يقسم بين الموصى له بالثلث وبين
 الحجة أو باعاً فثلاثة أو باعه للحجة وربع الثلث للموصى له فإن كان قيمة الحجة الوسط مثل ثلثي قيمة
 العبد صار ثلث العبد وصية للعبد أيضاً فيقسم الثلث بين العبد وبين الموصى له بالثلث والحجة أو باعاً
 سهم للعبد وسهم للموصى له وسهمان للحجة يحج بذلك من حيث يدانج كذا في شرح الزيادات للعتابي
 * إن قال لعبد ادفع إلى وصي قيمة حج فاذا دفعها إليه وحج بها عني فانت حر فهنا لا ينفع العتق إلا بعد
 الحج ولو أتى بقيمة حج وسط لا يجبر الوصي على القبول فاذا أدى وحج بوجوب تنفيذ العتق وإذا عتق سعى
 في ثلث قيمته للورثة قلت قيمة الحج أو كثر ولا يأخذ الوارث شيئاً مما أداء العبد إلى الوصي ولا
 يستسعون العبد قبل الحج وإن أوصى مع ذلك لرجل بثلث ماله يحج الوصي بكل ما أدى العبد ثم يعتق
 العبد ويسعى للورثة في ثلثي قيمته ويسعى للموصى له في ربع الثلث كذا في الكافي * ولو قال لعبد
 جعني بعد موتي حجة وأنت حر فانت المولى في شوال فأراد العبد أن يخرج إلى الحج وللورثة أن
 يمنعه في هذه السنة بل يؤخر الحج إلى السنة القابلة فيوفي حقهم في ثلثي الخدمة ثم يحج ثلثه حتى
 لو مات المولى قبل وقت الذهاب للحج بأربعة أشهر ومساءة الحج في الذهاب والرجوع شهران يخدم
 الورثة أربعة أشهر ويصرف إلى نفسه شهرين للحج ليستقيم الثلث والثلثان فاذا مات المولى في
 شوال فقالت الورثة للعبد اخرج والابنك فلم يخرج لا تبطل وصيته الإبرضاء وإن قال المولى حج

أيضاً وقال الشيخ الإمام شمس الأئمة
 السرخسي رحمه الله تعالى هو ليس
 بأدام عند الكل هو الصحيح * رجل
 حلف أن لا يأكل اليوم الأريغفا
 فأكل رغيفاً مع الخسل أو الزبيب
 أو الملاحخ الرطب اللين لا يكون
 حائلاً إلا سنة يفتنى الحائسة
 في المعنى المطلوب وهذه الأشياء لا
 تجانس الرغيف في المعنى المطلوب
 وهو الأكل * رجل حلف أن لا
 يأكل من طعام فلان فأكل من
 تـله أو ملحه أو كائنه أو بصله أو
 زيتته مع طعام نفسه كان حائثاً في
 قول محمد رحمه الله تعالى * وكذلك
 في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى
 * رجل قال إن أكلت من مال
 خنتي شيئاً فأمر أنه طالق فدفع
 إليه من عجين خنته فجعله في عجين
 آخر وخبزه وأكله لا يكون حائثاً
 * رجل حلف أن لا يأكل من ملح
 فلان أو حلف أن لا يشرب من
 شرابه أو خذما أو ملحاً للمعلوف عليه
 وجعلها في عجين وأكل من ذلك
 الخبز لا يحث لانه صار مستهكاً
 * رجل حلف أن لا يأكل من لبن
 هاتين الشاتين فأكل من أحدهما
 أو قال لا آكل من لبن هذا الغنم
 فأكل من لبن شاة واحدة كان حائثاً
 * وكذا لو قال والله لا أشرب من
 ماء هذه الأنهار فشرب من ماء نهر
 واحد كان حائثاً ولو حلف أن لا

يا كرهاتين البيصتين لا يحث حتى يأكلهما * وكذا لو حلف أن لا يأكل هذه البيضة لا يحث حتى يأكلها قال
 محمد رحمه الله تعالى كل شيء يأكله الرجل في مجلس واحد أو يسربه شربة واحدة فالخلف على جميعها لا يحث يأكل البعض وكل شيء إذا حلف
 على الواحد منه يحث في قايه فإذا جع بين اثنين أو أكثر فإنه يحث في قايه * رجل قال لا أمراًتين له أن أكلتهما هذين الرغيفين فبعدهن
 فأكث كل واحد منهما رغيفاً أو أكلت أحدهما الرغيفين الأشياء أو أكلت الأخرى الباقي عتق عبده * رجل حلف أن لا يأكل أرواً خسا

من الأرض حسوا لا يكون حائلاً ذلك أبس باكل * قال إذا حلف على أن كل ما يؤكل لا يحنث بالشرب وكذلك لو كانت اليمين على العكس هذا إذا كان بالغربية وان كان بالغربية كان حائلاً لما قلنا * رجل حلف ليغدين امرأته اليوم بالنفوسهم فاشترى غنماً بالنفوسهم وبعدها كان باراً * رجل قال لغيره والله لا أكل من طعامك شيئاً فان كانت منه شيئاً فهو على حرام فاكل من طعامه لقمة حنث في اليمين الاولى فان عادوا كل حنث في قوله فهو على حرام ويلزمه كفارتان * رجل أكل شيئاً بيرا (٤١) فقال له رجل آخر تريت فقال عبده حران

كان تغدي قالوا لا يكون حائلاً حتى يأكل أ كـ ثم من نصف الشبع * حلف أن لا يذوق في منزل فلان طعاماً ولا شراً ما ذاق فيه شيئاً أدخله في فمه ولم يصل إلى جوفه كان حائلاً وهو على الذوق وان كان قال له رجل تغد عني اليوم فافان لا يذوق في منزله طعاماً ولا شراً فان هذا يكون على الاكل لا على الذوق * رجل قال الخمر على حرام والخمر على حرام اختافوا فيه والصحيح أنه يكون عينا وذكر الناطق أنه إذا أكل من الخمر بر لقمة وشرب من الخمر شربة يلزمه الكفارتان * رجل حلف أن لا يأكل حراماً فاشترى بدرهم الغصب طعاماً وأكل لا يكون حائلاً قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى الحرام المطلق في اليمين ما هو حرام عند الكل بدليل لا شبهة فيه (فصل في اليمين على الشرب) رجل حلف أن لا يشرب نبيذاً زيب فشرب نبيذ المشمش كان حائلاً لأنه زيب * رجل حلف أن لا يشرب هذا الماء فاشرب ماء فاكاه لا يكون حائلاً فان ذاب وعاد ماء فشرب كان حائلاً * رجل حلف أن يشرب من قدح فلان فصب من قدح فلان على يده وشرب لا يكون حائلاً ان الشرب من القدح أن يضع فيه على القدح * رجل حلف يشرب من وسط الدجالة فشرب من موضع

عني في هذه السنة وأنت حرفات الاولى في شوال فلو رثته ان منعوه في هذه السنة لحقهم في ثاني الخدمة فإذا منعوه بطلت وصيته لغوات شرط العتق وهو أداء الحج في هذه السنة ولو قال لعبده ج عني بعد موتي بخمس سنين وأنت حرفانه يخدم الورثة الى أن تنجي تلك السنة فإذا جاءت تلك السنة يخرج ويحج فإذا حج بعباقرة ويسعى للورثة في ثلثي قيمته وان قال أدنى ألفاً حج بها فأنث حر يتعلق العتق بأداء الألف دون الحج بخلاف قوله إذا أديت الى ألفاً حج بها فأنث حر لا يعتق مالم يحج كذا في شرح الزيارات للعتابي * سئل الفقيه أبو جعفر عن الرجل قال لعبده صم عني يوماً وأنت حر أو قال صم عني ركعتين وأنت حر قال عتق العبد صام أو لم يصم صلي أو لم يصل كذا في الذخيرة * ولو قال لورثته إذا أدى اليكم عبدي فلان بعد موتي كره فهو حر وأقال فاعتقه فأنى بالردى وقبل الوارث لا يعتق ولو أدى الوسط لا يعتق إلا بعتق الورثة أو الوصي أو القاضي كذا في الكافي والله أعلم بالصواب

(الباب السادس في التدبير)

التدبير على نوعين مطلق ومقيد (المطلق) ما علق عتقه بموته من غير انضمام شيء آخر اليه كذا في الينابيع * (وله ألفاظ) قد يكون صريح اللفظ مثل أن يقر أن يمد يدك أو يدركك وقد يكون بلفظ التحريم أو اعتاق نحو أن يقول أنت حر بعد موتي أو حررتك بعد موتي أو أنت معتق أو عتيق بعد موتي وقد يكون بلفظ اليمين بان يقول ان مت فأنث حر أو يقول اذا مت أو متى مت أو متى مات أو ان حدث لي حدث أو متى حدث لي وكذا اذا ذكر في هذه الألفاظ مكان الموت الوفاة أو الهلاك وقد يكون بلفظ الوصية وهو أن يوصي لعبده بنفسه أو بقربته أو بعتقه أو بوصية يستحق من جملته رقبته أو بعضها نحو أن يقول أوصيتك بنفسك أو رقبتك أو بعتقك أو كل ما يعبر به عن جميع البدن وكذا لو قال أوصيتك بثلث مالي كذا في البدائع * ولو أوصي لعبده بسهم من ماله عتق بموته ولو أوصي له بجزء من ماله لم يعتق كذا في السراج الوهاج * ولو قال لعبده أنت مدبر بعد موتي بصير مدبر الحال وكذلك لو قال أعتقتك فأنث حر بعد موتي أو عن دبر موتي أو أنت حرفي موتي أو مع موتي كذا في محيط السرخسي * وحكم المطلق اذا كان حياً لا يجوز بيعه ولا هبته ولا التزوج عليه ولا التصديق به ولا رهقه وله اعتاقه وكتابته كذا في السراج الوهاج * فان باعه وقضى القاضي بجواز بيعه فمذقواؤه ويكون فسحاً للتدبير حتى لو عاد اليه يوماً من الدهر بوجه من الوجوه ثم مات لا يعتق كذا في الظهيرية * والمولى أن يستخدمه ويؤجره وان كانت أمة وطناً وله أن يزوجها كذا في الكافي * وأكسابه ومهر المدبرة وأرشها للمولى كذا في الينابيع * فان مات المولى عتق المدبر من ثلث ماله حتى لو لم يكن له مال غيره سعى في ثلثيه كذا في الكافي اذا كان على المولى دين مستغرق لرقبة المدبر سعى في جميع قيمته لعمره المولى كذا في غاية البيان * وولاء المدبر لمدبره ولا ينتقل عنه وان عتق من جهة غيره صورته المدبرة اذا كانت بين اثنين جاءت بولد فادعاه أحد هما ثبت نسبه وغرم شريكه والولاء بينهما وكذا المدبر بين شريكين أعتقه أحدهما وهو موسر فضمن عتق ولم يتغير الولاء كذا في الإيضاح (أما المقيد) فهو أن يعلق عتق عبده بموته موصوفاً

(٦ - (الفتاوى) - ثاني) لا يقع عليه اسم الشط وذلك مقدار الثلث أو الربع كان باراً * رجل حلف أن لا يشرب في ضيافة فلان أكثر من مرة فشرب في داره مرة وفي بستانه مرة قالوا ان كانت الضيافة واحدة كان حائلاً * رجل حلف أن لا يشرب ماء فشرب ماء القلية لا يكون حائلاً لأنه ليس بماء مطلق بمنزلة ماء القضايب * رجل حلف أن لا يشرب الخمر في هذه القرية فشرب في كرومها وفي ضياعها قالوا ان شرب في عمران القرية أو في كروم متصله بالقرية كان حائلاً وان شرب فيما لا يكون متصلاً بال عمران لا يكون حائلاً * رجل حلف

بطلاق امرأته أن لا يشرب المسكر فصب في حلقه فدخل جوفه قالوا ان دخل جوفه بغير فعله لا يكون حاشا فان شرب بعد ذلك كان حاشا ولو
صب في فيه فامسكه ثم شربه بعد ذلك حنث * ورجل عاتبه امرأته في شرب المسكر فقال ان تركت شربه فعلى كذا فادام يعزم أن لا يشرب
شربة الا أنه لم يشرب لا يكون حاشا * ورجل حلف أن لا يشرب شرابا يسكر منه فصب شرابا يسكر في شراب لا يسكر فشرب منه ان كان
المختلط بحال لو شرب منه يسكر كان حاشا (٤٢) * ورجل حلف بطلاق امرأته أن لا يشرب الخمر مادام بخارا فخرج الى قصر الجحوش ثم

عاد وشرب قال الشيخ الامام أبو بكر
محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان
نوى بقوله مادام بخارا اقامة
السكنى وكان سكناه بخارا كان
حاشا وان نوى اقامته ببذنه فاذا
خرج الى قصر الجحوش لا يبيح اليمن
وان لم يكن له نية فخرج بنفسه
كفاه * ورجل حلف اكر من نبيذ
خورم قال الشيخ الامام هذارجه
الله تعالى هو على النى لان شارب
الخمر عند الفسقة يسمى نبيذ خوار
* ولو قال اكرى خورم قال رجه
الله تعالى هذا يقع على كل مسكر
نيا كان أو لم يكن وقال القاضي
الامام أبو على النسفي رجه الله تعالى
في عرفنا اسم النبيذ يقع على كل
مسكر من ماء العنب نيا كان أو
مطبوخا وامم في يقع على الخمر
خاصة وسبكي يقع على كل مسكر
من العنب أيضا وعليه الفتوى
* ورجل حلف أن لا يشرب خرا
ولا مثلا ولا كذا وكذا من
الاشربة فشرب واحدا منها كان
حاشا كقولنا والله لا آكل خبز ولا
لحافا كل أحدهما كان حاشا *
ولو عطف ولم يعد حرف النفي كما
لو قال لا أشرب خرا ومثلا وكذا
فكذلك الجواب * ورجل حلف
أن لا يأكل من اللحم الذي يجيء
به فلان فجاء فلان باللحم فشواه
ووضع تحته خبزا أو جعله جوذا

بصفة أو بموته وشرط آخر نحو أن يقول ان مت من مرضي هذا أو من سفري هذا فان حو ونحو
ذلك مما يحتمل أن يكون موته على ذلك الصفة ويحتمل أن لا يكون وكذا اذا كرم موته شرطا
آخر يحتمل الوجود والعدم فهو مدبر مقيد كذا في البدائع * وحكمه اذا مات على تلك الصفة كذا في
المطلق وفي الحياة للمولى أن يتصرف فيه بجميع التصرفات من البيع والتخليك وغيرها كذا في
السراج الوهاج * وروى الحسن عن أبي حنيفة رجه الله تعالى اذا قال ان مت ودفنت أو غسلت
أو كفنت فانك حليف بمدبر وان مات وهو في ملكه استحب له أن يعتق من الثلث كذا في الينابيع
* ومن المقيد أن يقول ان مت الى سنة أو الى عشرين سنة كذا في الهداية * ولو وقته بوقت لا يعيش
مثله اليه بان قال ان مت الى مائة سنة فانك حو ومثله لا يعيش الى مائة سنة فهو مدبر مطلق عند الحسن
ابن زياد وهو المختار كذا في التبيين * واذا قال لعبسده أنت حو يوم أموت ولم ينو النهاو كان مدبرا
مطلقا وان نوى النهار دون الليل كان مدبرا مقيدا كذا في الظهيرية * وان قال أنت حو قبل موتي
بشهر فضى شهر فان يعتق بالاجماع لكن من الثلث عند أبي بكر الاسكاف وقال أبو القاسم من
جميع المال وهو قول أبي حنيفة رجه الله تعالى قال أبو الليث وهو الصحيح كذا في الغياثية * وان
مات قبله في الشهر لا يعتق كذا في شرح الطحاوي * ولو قال أنت حو بعد موتي بيوم لا يكون
مدبرا وله أن يبيعه ولو مات المولى وهو في ملكه يعتق من الثلث اذا مضى يوم بعد موته ولا يعتق الا
باعتناق الوارث كذا في فتاوى قاضيان * ويؤمر الوارث باعتناقه استحسانا كذا في التهذيب * ولو
قال أنت حو بعد موتي وموت فلان أو قال بعد موت فلان وموتى فهذا لا يكون مدبرا مطلقا في الحال
فان مات فلان أولا والغلام في ملك المولى الا أن يصير مدبرا مطلقا وان مات المولى قبل موت فلان
لا يصير مدبرا وكان للورثة أن يبيعه كذا في المحيط * ولو قال أنت حو الساعة بعد موتي يعتق بعد
الموت كذا في الظهيرية * ورجل قال اعبده لا سبيل لاحد عليك بعد موتي قالوا يصير مدبرا كذا في
فتاوى قاضيان * وروى الحسن عن أبي يوسف رجه الله تعالى لو قال أنت مدبر عن فلان فهو مدبر عن
نفسه كذا في محيط السرخسي * ولو قال أو صيت برقيتك لك فقال لا أقبل فهو مدبر وليس رده بشئ
كذا في خزائن المفتين * ورجل قال لعبدين له أحدكما حو بعد موتي وله وصية مائة ثم مات عتقا ولهما
وصية مائة درهم بينهما ولو قال لكل واحد منكما مائة درهم بطلت احدي المائتين لان أحدهما
عبد فلا يصح الوصية له كذا في الظهيرية * ولو قال ان ملكتك فانت مدبر فلك بعضه لم يصير مدبرا
كذا في العتبية * ولو قال لامة لا ملكها اذا اشتريتك فانت حرة بعد موتي أو قال ان اشتريتك ومات
فانت حرة فاشترها تصير مدبرة فان أعتقها ثم ارتدت ولحققت بدار الحرب ثم سببت فاشترها لم تكن
مدبرة حتى لو مات لا تعتق كذا في شرح الجامع الكبير للحصري * ولو قال لامة ان ملكتك فانت حرة
بعد موتي فولدت ثم اشترها تصير الام مدبرة دون الولد ولو قال المولى ولدت قبل التدبير وقالت بل بعده
فالقول للمولى مع عيئه على علمه والبيئة لها ولو قال لامتنين ان ملكتك كما فانت ماخرتان بعد موتي
بشهرين فذلك احداهما ولدت عنده ثم ملك الاخرى عتقتا عن دبره وولد الاولى رقيق كذا في محيط

السرخسي

وأكل الخائف من الجوزاب الذي أصابه دسم اللحم كان حاشا * وكذا لو حلف أن لا يأكل مما يجيء به

فلان فجاءه فلان بمحصر فطبخه وأكل الخائف من ذلك المرقعة وفيه طعم الحصى كان حاشا * ورجل خاصمته امرأته من جهة شرب الخمر فحلف
أن لا يشرب حراما من هذا الجنس ثم جاءه فأكلى قبيح لا يكون حاشا * ورجل قال بالفارسية اكر كسى راني بعد ذلك فامرأته كذا فاليمين على
ما نوى ان نوى السقي لا يحنث بالاهداء وان نوى الاهداء لا يحنث بالسقي وان لم ينو شيئا فان دفع وسقى كان حاشا في عيئه * ورجل قال اعبده ان

سحب الخمر فانت حر والعبادة بخمار الى الساعدين ينسب اليه العبد به سماع وان لم يشرب * وحلف ان لا يشرب من هذا الماء العذب فصب
في ماء ملح فقلب الماء فشربه لا يحنث * وكذا لو حلف على الماء الملح فصبه على العذب * ولو حلف ان لا يشرب ابن المعز وأخذ ابن المعز
ونخله بلبن الضأن ولبن الضأن غالب فشربه لا يحنث * ولو حلف على معز بعينه ان لا يشرب لبنها فطلى لبن بلبن ضأن ولبن الضأن غالب ثم
شربه كان حائثا بخلاف غير المعين * ولو حلف ان لا يشرب اللبن فطلى لبن النعم (١٣) بالماء ان ظهر لون اللبن وطعمه كان حائثا * ولو

حلف ان لا يشرب من هذا الحب
فأخذ الماء من الحب بأناه وشربه
لا يحنث في قول أبي حنيفة رحمه
الله تعالى ما لم يضع فاه على الحب
قبل هذا اذا كان الحب ملائ
فان لم يكن فاعترف منه وشرب
يحنث في قولهم * وكذا لو حلف
ان لا يشرب من هذه البئر أو الجرة
فان كانت ملائنة فعند أبي حنيفة
رحمه الله تعالى لا يكون حائثا ما لم
يضع فاه عليها * وكذا لو حلف ان
لا يشرب ماء زمزم فشرب ماء زمزم
بأي وجه شرب كان حائثا وان صب
ماء زمزم في ماء آخر يعتبر فيه
العالم * ولو حلف ان لا يشرب
ماء السماء فاجتمع المطر في مكان
فشرب كان حائثا بأي وجه شرب
ولو حلف ان لا يشرب من الفرات
فشرب منه كرا كرا كان حائثا
في قولهم وان أخذ الماء بآنية أو
اغترف أو سقاء غيره لا يحنث في
قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو
شرب من نهر ياخذ الماء من الفرات
لا يحنث في قولهم ولو حلف ان لا
يشرب من ماء الفرات فشرب من
ماء الفرات بآنية أو بالاغتراف
أو كرا أو شرب من نهر ياخذ الماء
من الفرات كان حائثا وان شرب
من نهر لا ياخذ الماء من الفرات
وانما ياخذ من واد آخر كالدجلة
ونحوها لا يكون حائثا * ولو حلف

السرخسي * ولو قال أنت حر بعد كلامك فلانا أو بعد موتي فمكلم فلانا كان مدبرا وكذا قوله اذا
كلمت فلانا فانت حر بعد موتي فكما صار مدبرا كذا في البدائع * رجل قال لعبد أنت حر بعد
موتي ان لم تشرب الخمر فقام أشهر بعد موت المولى ولم يشرب الخمر ثم شرب الخمر قبل ان يعترف بطل
عاقبه فان رفع الامر الى القاضي بعد موت المولى قبل ان يشرب الخمر فامضى فيه العتق ثم شرب الخمر
بعد ذلك لم يرد الى الرق كذا في الظهيرية * قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل اذا قال أنت حر بعد موتي
ان شئت الساعة فشاء العبد من ساعته فهو حر من الثلث بعد موت المولى فان نوى بالمشيئة بعد الموت
فليس للعبد مشيئة حتى يموت المولى فان مات فشاء عند موته عتق من الثلث بغير تدبير كذا في
النيابيع * وكان الشيخ أبو بكر الرازي يقول الصحيح أنه لا يعتق الا باعتراف من الورثة أو الوصي
وبه جزم الخا كفي مختصره كذا في النهر الفائق * ثم في ظاهر الجواب تعتبر المشيئة بعد موت
المولى في المجلس كذا في غاية السروجي * ولو قال لعبد أنت حر ان شئت بعد موتي فمات المولى
وقام العبد من مجلسه الذي علم فيه بموت المولى أو أخذ في عمل آخر فان ذلك لا يبطل شيئا مما جعله
اليه كذا في البدائع * واذا قال غيره دبر عبدي فاعتقه المأمور لا يصح واذا جعل الرجل أمر
عبد له الى صبي فقال دبره ان شئت فدبره فهو حائز سواء كان الصبي يعقل أو لا يعقل كذا في المحيط * قال
لرجلين دبر عبدي فدبره أحدهما جاز ولو جعل أمره في التدبير لهما بان قال جعلت أمره اليكما في
التدبير فدبره أحدهما لا يجوز كذا في فتح القدير * رجل قال في مرضه أعتقوا عني فلانا بعد موتي
ان شاء الله تعالى أو قال هو حر بعد موتي ان شاء الله تعالى في الاستحسان يصح الاستثناء في قوله هو
حر ان شاء الله ولا يصح في الامر بالاعتاق كذا في فتاوى قاضيان * ذكر في الزيادات ومن دبر عبده
على ألف فقبل فهو مدبر ولا شيء عليه كذا في محيط السرخسي * عبد بين رجلين دبر أحدهما فعلى
قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يقتصر التدبير على نصيب المدبر وللشريك الساكن في نصيبه
خيارات خمسة ان كان المدبر موسرا ان شاء دبر نصيبه كما دبر وكان مدبرا بينهما فاذا مات أحدهما
عتق نصيبه من الثلث ويسمى في نصف قيمته للثاني الا اذا مات الاخر قبل أخذ السعاية بطلت
السعاية وان شاء أعتق فاذا أعتق صح عتقه والمدبر ان يرجع على المعتق نصف القيمة مدبرا
والولاء بينهما والمعتق ان يرجع على العبد بما ضمن وان شاء المدبر أعتق وان شاء استسعى العبد
وان شاء استسعى فاعتق اذا أدى ذلك النصف والمدبر ان يرجع على العبد فيستسعيه فاذا أدى
عتق كله وان مات المدبر قبل أن ياخذ السعاية بطلت السعاية وعتق ذلك النصف من ثلث ماله وان
شاء تركه كذلك فاذا مات يكون نصيبه موروثا عنه للورثة فيكون الخيار للورثة في العتق والسعاية
ونحوه وان مات المدبر عتق ذلك النصف من الثلث ونحو المدبر ان يستسعى العبد في نصف قيمته
والولاء بينهما وان شاء ضمن المدبر قيمة نصيبه اذا كان موسرا فالولاء كله للمدبر والمدبر ان يرجع
بما ضمن على العبد وان لم يرجع حتى مات عتق نصيبه من ثلث المال وسعى للنصف الاخر كاملا
للورثة وخيارات أربعة ان كان المدبر معسرا وليس له حق نصيب المدبر كذا في التتارخانية * عبد

ان لا يشرب ماء فرائا أو من ماء فرائ فشرب ماء عبدا من دجلة أو نحوها كان حائثا * رجل حلف ان لا يشرب عصيرا فعصر حبة عنب أو
عنقودا في حلقه لا يكون حائثا ولو عصره في كفه ثم حساه كان حائثا ولو قال لا يدخل العصير في حلقى كان حائثا في الوجهين قال رضي الله
تعالى عنه هذا في عرفهم أما في عرفنا ينبغي أن لا يكون حائثا لان ماء العنب لا يسمى عصيرا في أول ما يعصر * رجل حلف ان لا يشرب الشراب
ولم ينوشيا كان اليمين على الخمر قال رضي الله تعالى عنه في عرفنا يقع اليمين على كل مسكر * رجل قال لا مرآة وفي يدها قدح من ماء ان شربت

هذا الماء أو وضعته أو صببته أو أعطته انسأنا فانت طالق قالوا أرسل فيه ثوباً أو ثياباً حتى تاشف الماء قال رضي الله تعالى عنه وهذا إذا قال في عيئته أو شيئاً منه فان لم يقل أو شيئاً منه فشرى البعض وصب البعض لا يكون حائناً * رجل عوتب على شرب الخمر خلف أن لا يشرب مما يخرج من هذا الكرم فهو على شرب الخمر اعتبار المعاني كلام الناس * (فصل في اللبس والكسوة والخياطة) * رجل حلف أن لا يلبس ثوباً غزل فلانة فلبس ثوباً (٤١) من غزلها أن نوى عن الغزل لا يكون حائناً لأنه نوى حقيقة كلامه فصحت نيته كالحلف

أن لا يشرب الماء ونوى جميع المياه تصح نيته وإن نوى ما لا يمكن * ولو حلف أن لا يلبس ثوباً من غزلها فلبس ثوباً من غزلها وغزل غيرها لا يكون حائناً وإن كان غزل غيرها خراً من مائة شاة سواء كان غزلها مختلطاً أو كان غزل كل واحد منهما في طرف وهذا كالحلف أن لا يلبس ثوب فلان فلبس ثوباً بين فلان وبين غيره لا يكون حائناً ولو حلف أن لا يلبس من نسج فلان فلبس ثوباً نسجه فلان مع غيره كان حائناً ولو قال ثوباً من نسج فلان فلبس ثوباً بنسجه فلان مع غيره إن كان نسجه واحداً فنسجه اثنان لا يكون حائناً وإن كان ثوباً لا ينسجه إلا اثنان فلبس كان حائناً ولو حلف أن لا يلبس ثوباً من غزل فلانة فلبس ثوباً من غزل فلانة وغزل غيرها كان حائناً وإن كان غزل فلانة مختلطاً واحداً ولو حلف أن لا يلبس من نسج فلان فلبس ثوباً نسجه غلمان فلان إن كان فلان نسج بنفسه لا يكون حائناً وإن كان لا ينسج بنفسه يكون حائناً ولو حلف أن لا يلبس من غزل فلانة فلبس ثوباً خيط بغزل فلانة لا يكون حائناً * وكذا لو لبس ثوباً نيه سلكة من غزلها ولو لبس نسكة من غزلها حنث في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ولا يحنث في قول

بين شريكين دبراه معاً فقال كل واحد قد دبرتك أو قال كل واحد نصيب منك مدبر أو قال كل واحد إذا مت فانت حر أو قال كل واحد إذا مت فانت حر بعد موتي أو قال كل واحد أنت حر بعد موتي وخرج الكلام منهما معاصراً مدبراً لهما كذا في شرح الطحاوي * فإذا مات أحدهما اعتق نصيبه من الثلث والاخر بالخيار إن شاء أعتق وإن شاء كاتب وإن شاء استسبى وليس له أن يتركه على حاله فإذا مات الباقي منهما قبل أخذ السعاية بطلت السعاية وعق أن كان يخرج من الثلث وإن قال إذا ماتت فانت حر أو أنت حر بعد موتنا وخرج كلامهما معاً لا يصير مدبراً إلا إذا مات أحدهما يصير نصيب الباقي منهما مدبراً وصار نصيب الميت ميراثاً لورثته ولهم الخيار إن شاءوا أعتقوا وإن شاءوا دبروا وإن شاءوا كاتبوا وإن شاءوا استسبعوا وإن شاءوا ضمنوا الشرية إن كان موثقاً وإذا مات الآخر عتق نصيبه من الثلث * مدبرة بين رجلين جاءت بولد ولم يدعه أحدهما فهو مدبر بينهما كامه فان ادعاه أحدهما في الاختسان ثبت نسبه وصار نصف الجارية أم ولد له ونصفها مدبراً على حالها للشرية ولا يغرم المدعي نصف العقر لشرية ونصف قيمة الولد مدبراً ولا يضمن نصف قيمة الام فان مات المدعي أو لاعتق نصيبه بغير نية ولا يضمن للساكت شيئاً وتسمى في نصيب الآخر في قولهم جميعاً فان مات الآخر قبل أن يأخذ السعاية عتق كلها إن خرجت من ثلث ماله وبطلت السعاية عنها في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وإن مات الذي لم يدع أو لاعتق نصيبه من الثلث ولا تسعي في نصيب الآخر في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في البدائع * ولو لم يمت واحد منهما حتى ولدت ولداً آخر فادعاه الثاني ثبت النسب استحساناً ولا يضمن لشرية شيئاً من الولد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأنه ولد للشرية وولد أم الولد لا قيمة له عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافاً لهما ويضمن نصف العقر وإن ادعى الأول الثاني أيضاً يضمن نصف قيمته مدبراً وعليه نصف العقر بالوطء الثاني كذا في محيط السرْحسي * المدبرة بين رجلين إن جاءت بولد ادعياه جميعاً ما ثبتت نسبه منهما جميعاً وصارت الجارية أم ولد لهما جميعاً وبطل التدبير كذا في البدائع * رجل كتب في كتاب الوصية أن عبده فلان حر بعد موته ولم يسمع منه أحد ثم مات وبجئت الورثة لما وجد في كتاب الوصية فهو مملوك لأنهم أنكروا اعتاقه وإن ادعى العبد علم الورثة فالقول قول الورثة مع أيمانهم على علمهم كذا في الفتاوى الكبرى * إذا دبر الرجل مائة بطن جارية فهو جارية وإن ولدت بعد ذلك لأقر من ستة أشهر فهو مدبر وإن ولدت لأقر من ذلك لا يكون مدبراً كذا في الظهيرية * دبر مائة بطن أمته لا يبيعه ولا يهبها ولا يهبها حتى تضع حملها كذا في محيط السرْحسي * ولو ولدت ولدين أحدهما لأقل من ستة أشهر والثاني لأكثر منها يوم فلهما مدبران كذا في المنيب مع ولو دبر مائة بطن أمته ثم كاتب الامة يجوز فان وضعت بعدها القول ولداً لأقل من ستة أشهر فهو مدبر مئة مصداً للتدبير من جهة المولى ومكاتب تبعا للام فان أدت الام بدل الكتابة إلى المولى عتقا بالكتابة وإن لم تؤد حتى مات المولى عتق الولد بالتدبير وتبقى الام مكاتبة على حالها وإن لم يمت المولى لكن ماتت الام سعى الولد فيما على الام على نجوم الام فان مات المولى بعد ذلك فان كان الولد يخرج

من محمد رحمه الله تعالى والفتوى على قول محمد رحمه الله تعالى ويكره لبس النسكة من الحر في قولهما جميعاً لأنه مستعمل للحرير وإن لم يكن لبساً ولو كانت العروة أو الزر من غزلها لا يكون حائناً في لبس ولا يكره * وكذا لو كانت اللبنة من غزلها لا يكون حائناً * وكذا الرقيق عند البعض والرقعة التي يقال لها بالفارسية سبان إذا كان من غزلها روى عن محمد رحمه الله تعالى أنه يكون حائناً وإذا كان حائناً في الرقعة كان حائناً في اللبنة والزقي أيضاً لأنه لا يسمى لبساً * وكذا الرقعة التي تكون على الجيب ولو أخذ

الخالف خرقه من غزلها قد رثى برز ووضع على عورته لا يكون حائشا لأنه لا يسمى لا بسا ولوليس من غزلها قلنسوة أو شبهة يقال له لا يكونه
كان حائشا * وكذا الجور بولوا حلف أن لا يلبس ثوبا من غزل فلانة فلبس من غزلها عمامة لا يكون حائشا لأنها ليست بثوب حتى لا تجوز في
الكفاوة وان لم يقل ثوبا فاعتهم بغزلها كان حائشا وقال بعض الناس إذا رقع قميصه بخرقه من غزلها لا يكون حائشا وقال لا يلبس من غزلها
أو قال لا ألبس ثوبا من غزلها ولو حلف أن لا يلبس ثوبا من غزلها فلما بلغ الثوب (٤٥) السرة ولم يدخل يديه في كه ورجلاه بعد تحت

الغلاف كان حائشا لأنه لا بس ولوليس
حلف لا يلبس السراويل أو الخفين
فادخل إحدى رجله في السراويل
أو لبس إحدى خفيه لا يكون حائشا
ولو حلف أن لا يلبس هذا الثوب
فالقي عليه وهو نائم ثم رفع عنه وهو
نائم قال البخاري رحمه الله تعالى لا
يكون حائشا وقال الفقيه أبو الليث
رحمه الله تعالى وعن عيسى بن أبيان
ومحمد وجهما الله تعالى أنه يكون
حائشا قال الفقيه القياس ما قاله
البخاري وبه نأخذون ألقى عليه
وهو نائم فلما انبأ اللقاء من نفسه
لا يكون حائشا وان تركه حتى استقر
عليه كان حائشا * ولو ألقى عليه
وهو مثبته حنت علم بذلك أو لم يعلم
كذا قاله أبو نصر رحمه الله تعالى
* ولو حلف أن لا يلبس ثوبا من
غزلها فلبس كسا من غزلها كان
حائشا لأنه ثوب * ولو قال أكرشته
توبتن من اندر آيد فانت طالق
فوضع يده على غزلها أو خاطبه
قيصا لا يكون حائشا حتى عن أبي
مطيع رحمه الله تعالى أنه سئل عن
هذا في آخر عمره فأشار برأسه أنه لا
يقع الطلاق قال الفقيه أبو الليث
رحمه الله تعالى هذا دليل على أن
المفتي إذا سئل عن مسألة فركه
رأسه بالجواب بلا أو نعم يؤخذ
بذلك بخلاف الوصية فإنه لا يؤخذ
فيها بالاشارة وكذلك في الشهادة

من ثلثه يعتق بحكم التدبير وتبقى الام مكاتبة على حالها وان لم يمت المولى لكن ماتت الام
سعى الولد فيما على الام على نجوم الام فان مات المولى بعد ذلك فان كان الولد يخرج من ثلث ماله
يعتق بحكم التدبير وبرأ عن بدل الكتابة وان كان لا يخرج من ثلث ماله يعتق بقدر ما يخرج من
ثلث ماله بغير سعاية بجهة التدبير ويلزم السعاية في الباقي من رقبته بجهة التدبير وبعد هذا
يخبر ان شاء مضي في الكتابة وان شاء مضي في السعاية بجهة التدبير وان كان بدل الكتابة أكثر
وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى واذا كانت الام بين اثنين دبرا أحدهما في بطنها فهو جائز فان
ولدت بعد هذا الاقل من ستة أشهر صار نصيبه مدبرا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويكون
للساكت في نصيبه خيارات خمسة ان كان المدبر موسرا ان جاءت بالولد لاكثر من ستة أشهر
لا يصير نصيبه مدبرا واذا كانت الام بين اثنين قال أحدهما ما في بطنك حر بعد موتي وقال الآخر
لا لامة أنت حر بعد موتي فولدت بعد هذه المقالة الاقل من ستة أشهر فالولد كله يصير مدبرا بينهما
ولا ضمان لواحد منهما على صاحبه في الولد وأما في الام فلا ذي مدبر الام في نصيبه خيارات خمسة
عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان كان المدبر موسرا وان ولدت لاكثر من ستة أشهر من وقت
هذه المقالة فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يصير نصف الجارية مدبرا للذي دبرها ويصير نصف
الولد مدبرا تبعاً لجارية فان اختار الساكت بعد ذلك نصيب المدبر قيمة نصيبه من الجارية
فلا ضمان له على المدبر بسبب الولد وان اختار الساكت استسعاء الجارية في نصف قيمتها ليس
له أن يستسعي الولد بعد ذلك وان صار نصف الولد مدبرا لأنه صار مدبرا تبعاً واذا كان تبعاً في التدبير
يكون تبعاً في السعاية أيضا كذا في المحيط * ولو أن جارية بيزر جالين وهي حامل فدبر أحدهما
ما في بطنها وأعتق الآخر الام فلا ذي مدبر له أن يضمن المعتق نصف قيمة الام وليس للمدبر نصيب الجال
كذا في الينابيع * تدبر الصبي عبده لا يصح ويستوى فيه التخيير والتعليق بباؤه حتى اذا
قال الصبي لعبده اذا أدركت فانت حر بعد موتي لا يصح وكذلك المجنون والمعتوه الغالب لا يصح
تدبيرهما ولا يصح تدبير السكران وكذلك المكروه على التدبير اذا دبر يصح تدبيره والمكاتب اذا دبر
مملوكا من كسبه لا يصح وكذا العبد المأذون له في التجارة اذا دبر لا يصح تدبيره كذا في المحيط * وجل
دبر عبده ثم ذهب عقله فالتدبير على حاله بخلاف ما اذا أوصى برقبته لانسان ثم جن ثم مات حيث تبطل
الوصية كذا في خزانة المفتين * دبر الذي عبده ثم أسلم يعتق بالسعاية فان مات المولى قبل الفراغ من
السعاية عتق وبطلت السعاية فلوصالحه المولى من غير حكم على أكثر من قيمته وعجز ينتقض الصلح
في حق الفضل ويسعى في مقدار قيمته * حر بي دخل دارا بامان فدبر عبده ثم أسرا الحر بي يعتق المدبر
ولو دبر عبده في دار الحرب ونحو ج الينا فاسلم العبد يجبر على بيعه * ارتد العبد المدبر ولحق بدار الحرب
أو أسره أهل الحرب ثم أخذه المسلمون فاسلم ودعى مولاه ويكون مدبرا كذا في محيط السرخسي
* من قال لعبده أنت حر أو مدبر فانه يؤمر بالبيان فان قال عبت به الحرية يعتق وان قال عبت
التدبير صار مدبرا وان مات قبل البيان والقول في الصفة فانه يعتق نصفه بجانا من جميع المال

لان ذلك أمر يتعلق باللفظ * رجل حلف أن لا يلبس ثوبا من غزل فلانة فلبس ثوبا من غزلها وعلمه من غزلها غيره كان حائشا لان العلم تبع
محض لا يعتبر * وكذا لو حلف أن لا يلبس من غزل فلانة فلبس ثوبا بعلمه من غزل فلانة لا يكون حائشا وان كان في الثوب شيء يسير غير العلم من
غزلها كان حائشا * وكذا لو لبس ثوبا بعلمه من الحر ير لا يكره ذكر في النوادر ولم يقدر العلم بشيء وعلم فقال لان العلم تبع محض * وكذا
ذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى في شرح السير لانه لا بأس بالعلم من الحر ير ولم يقدر العلم بشيء وعلم فقال لان العلم تبع * ولو

لبس ثوباً بالبنش من الحر بركره في ظاهر الرواية وقرئ في ظاهر الرواية بين البنش وبين العلم في حكم السكراته ووجهه هو أن ما هو المقتضود من ليس الثوب وهو دفع الحر والبرد يتعلق تمامه بالبنش فلا تكون البنش تبعاً بخلاف العلم * ولو خلف أن لا يلبس ثوباً من غزل ثلاثة فليس ثوب من غزلها وغزل غيرها الآن غزل غيرها في آخر الثوب أو في أوله فقطع من الثوب ما هو من غزلها ولبسه فإن كان يبلغ أزاراً أو رداءً كان حائشاً وإن لم يبلغ ذلك لا يكون حائشاً * ولو (٤٦) ليس ذلك الثوب قبل أن يقطع منه ما هو من غزل غيرها لا يكون حائشاً * ولو خلقت

امرأة أن لا تلبس من غزل نفسها ثوباً فلبست خماراً أو مئذنة لا تحنت في عينيها * وكذا العمامة لأن ذلك ليس ثوباً ولهذا يجوز في الكفارة الآن تكون عمامة لو تلفت بها كانت أزاراً أو رداءً أو يقطع من مثلهما قص أو سراويل فيمنع ذلك لأن ذلك يجوز في الكفارة * حلف الرجل أن لا يدخل ثوباً في غزلها في سودزيانه فباع الخالف ثوباً من امرأته واشترى بثمن الثوب بكسوة لولده الصغير قال الغيبة أبو جعفر رحمه الله تعالى إن اشترى بثمن الثوب لولده الصغير ثوباً يقضي بثلث ذلك الثوب حق الولد عليه كان حائشاً سواء اشترى ثوباً لولده باذنها أو بغير اذنها لأنه قضى بثمن الثوب حقاً على نفسه وصار كأنه اشترى الثوب لنفسه فبعت * وإن اشترى لولده أفضل مما يستحق عليه فإن اشترى باذنها لا يكون حائشاً لأنه لما اشترى باذنها صار مشترى بها فان اشترى بغير اذنها كان حائشاً لأنه صار مشترى بنفسه * ولو قال لامرأته اكروا بسمان ثوباً بكار أيديا بسودوزيان من درآيد فكذا فباعته غزلها فاشترت بثمنه نعاماً وسقت زوجها لا يكون حائشاً في عينه لأنه لم يدخل عين الغزل ولا منه في سودزيانه لأن الدخول في سود

واضقه بالتدبير أن خرج عتق وان لم يكن له مال غيره عتق النصف بمجانا ويسعى في ثلث الكل ولو كان عتق فقال أحدكم مدبراً أو حر ومات قبل البيان ولا مال له غيرهما والقول في الصحة عتق ربع كل واحد منهما بمجانا من جميع المال وربع كل واحد بالتدبير من الثلث ويسعى كل واحد في نصف قيمته على كل حال ولو قال أعتق أحداً أو مدبراً والمسئلة بماله عتق نصف كل واحد بالعتق البات ونصف كل واحد بالتدبير إذا كان القول في الصحة وإن كان القول في المرض يعتبر ذلك من الثلث كذا في شرح الطحاوي * ولو قال في صحته لعتقه ومدبره أحدكم مدبراً والاخر حر ولا مال له غيرهما ومات قبل البيان عتق المقتن من كل المال والمدبر من الثلث ولو عكس فقال أحدكم حر والاخر مدبر فكذلك عند أبي يوسف رحمه الله تعالى لأنه أخبر تقدم أو تأخر وعند محمد رحمه الله تعالى يعتق نصف كل واحد من كل المال والنصف بالتدبير من الثلث وكذا لو قال أحدكم حر والاخر مدبر يعتق المقتن والمدبر مدبر بحاله وهذا قولهم كذا في الكافي * ولو قال مدبرين له أحدكم حر فخرج من عنده فرد من هذين المدبرين ودخل عليه عبد فقال للمدبر الثابت وللعبد له داخل أحدكم مدبر يعتق المدبر الذي خرج بعد قوله أحدكم حر والعبد الداخل على حاله لا يعتق شيء منه وبقي المدبر الثابت مدبراً وإن قال المدبرين ولقن له في صحته أحدكم مدبراً وأحد الباقيين حر ومات قبل البيان كان للقن نصف العتق البات فيعتق من العبد نصفه ويسعى في النصف الباقي ونصف العتق بين المدبرين فيعتق من كل واحد منهما ربعه من جميع المال بالعتق البات وثلاثة الأرباع من الثلث بالتدبير وكذا لو عكس المسئلة بأن قدم الحرية وقال أحدكم حر وأحد الآخر مدبر يكون نصف العتق البات للقن ونصفه للمدبر لكل واحد الربع وهي رواية الزيادة وقد ذكر الإمام قاضيان الصحيح ما ذكره في الزيادات كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير * ولو قال أحدكم مدبراً والباقيان حران عتق القن ونصف كل مدبر بالاعتاق ولو قدم العتق فقال أحدكم حر والباقيان مدبران عتق ثلث كل واحد بالاعتاق * ولو قال المدبر وقنين أحدكم مدبراً والباقيان حران عتق القنان من كل المال والأول خبر * ولو قال أحدكم حر والباقيان مدبران عتق ثلث كل واحد بالاعتاق وثلثا كل واحد منهم من الثلث بالتدبير وكذا لو كانوا عبيداً فقال أحدكم حر والباقيان مدبران عتق ثلث كل واحد من كل المال والباقي بالتدبير ولو عكس فقال أحدكم مدبراً والباقيان حران عتق من كل واحد ثلثاه من كل المال وما بقي من الثلث كذا في الكافي * ولو قال لثلاثة أعبد أحدهم مدبراً ثلثان منهم حران أو مدبران ومات قبل البيان وكان القول منه في حاله الصحة عتق من كل واحد ثلثه بالإيجاب البات وبقي ثلثا المدبر مدبراً كما كان وصار ربع كل واحد من العبدين مدبراً أيضاً بالتدبير فإن كان له مال يخرج رقة وسدس من الثلث عتق المدبر المعروف كله وعتق من كل واحد من العبدين ثلاثة أسداس ونصف سدس الثلث بالعتق البات والربع بالتدبير وإن لم يكن له مال قسم الثلث على قدر سهامهم وحق المدبر المعروف في الثلثين وحق العبد في النصف وأقل حساب له ثلث ونصف ستة وحق المدبر المعروف في أربعة وحق العبد في ثلاثة فبلغ سهام الوصية

سبعة

ولو قال أكرار دشته ثوباً بكار كرهه ثوباً بسودوزيان من

درآيد فكذا فغرت وألبست نفسها وصبياتها لا يحتمل الزوج لأنه لم يدخل في ملكه شيء * وكذا لو قضت ديناً على زوجها بغير اذنه أو علمت في البيت من الخبز والعجوة ونحو ذلك * ر - سل حلف أن لا ياكل ثوباً غزلها أو وهب البن لابناتها وهب الابن للمعالي فاشترى الخالف به شيء براء كل لا يحتمل في عينه وإن اشترى قبل أن تهيبها كل الخالف حنث لأن في هذا الوجه أكل عوض ما سكتها كان كلاً عن غزلها أم

اذلوهبت لابنها ثم وهبها لابن العالف فقد اختلف المالك واختلف في الملك كاختلاف العيين فلا يبحث * امرأة حلفت ان لا تأكل من هذه
المتعة فاعتقها علم الغزاة ثم نقض وردها فاعتقت حنت في عينها لانها عادت متعة لا بصنة حادثة فحنت * كل لو حلف الرجل ان لا
يجلس على هذا البساط فخطب جانيها وجعل ترحام نقض وعاد ساطا فجلس عليه كان حاشا * رجل قال لامرأته ان تحت علي ثوبك فانت
طالق فأتكا على وسادتها وجلس عليها لا يكون حاشا وان اضطجع على فراشها (٤٧) أو وضع جنبه أو أكثر يدينه على ثوب من
ثيابها كان حاشا * ولو قال لها

اكر من ثوبك فانت طالق ثم اكر من ثوبك فانت طالق ثم اكر من ثوبك فانت طالق ثم اكر من ثوبك فانت طالق ثم اكر من ثوبك فانت طالق
نحويس فانت طالق ثم ان المرأة
دفعته الى زوجها كبريا لم ينسج
لها باخر فاعتق الاخر ونسج فلبست
لا يبحث لان هذا مكسوب المرأة
لامكسوب الزوج وان كان القطن
من الزوج كذلك لان شرط
الحث الالباس ولم يوجد وكذا لو
كان الثوب للرجل فلبست بغير
أمره لا يكون حاشا لعدم الالباس
* رجل سأل مجذراجه انه تعالى
فقال اني حلفت بالطلاق ان لا
ألبس من غزل امرأتى وكنت نائما
على مسلاة فجاءت المرأة وأاقت
على قبصها وهو من غزلها وبسطت
القميص على قال مجذرجه الله
تعالى أخاف أن تكون حاشا قالوا
والصحيح أنه لا يكون حاشا لانهم
يلبس * رجل قال كرر شقة فلانة
مرابكار أيد فامرأته كذا فباع
كرباسها واشترى به ثوبا آخر
فلبسه قالوا لا يكون حاشا لان المراد
من هذا لبس الثوب الا اذا قوى أن
لا يصرف الى حاجته وان اتخذ منه
شبكة واصطاد بها الصحيح أنه يكون
حاشا لانه استعمله فيما يليق به
* رجل حلف أن لا يلبس من غزل
امرأته فلبس قباء طهارته من غزلها
وبطانت من غزل غيرها كان حاشا
* وكذا لو لبس جورباً من غزلها

سبعة وهو ثلث المال والكل أحد وعشرون وصار ثلثا كل عبد سبعة لان الباقي بعد العتق البات
من كل عبد ثلثاه واذا صار ثلثا العبد سبعة فكان العبد التام عشرة ونصفا فأنكسر فضعه فصار
كل عبد أحد وعشرين فقول عتق من المدبر المعروف بالايجاب البات الثلث سبعة وعتق منه
بالتدبير بعد التضعيف ثمانية ويسعى في ستة وهو قدر سبعه وعتق من كل واحد من العبدین
بالعتق البات الثلث سبعة والتدبير بعد التضعيف من كل واحد ثلاثة ويسعى كل واحد في أحد
عشر وهو قدر ثلاثة أسباعه وثلاثي سبعة فبلغ سهام الوصايا أربعة عشر وسهام السعاية ثمانية
وعشرين فاستقام التخرج فان مات المولى قبل البيان ثم مات واحد من العبيد ينظر ان مات المدبر
المعروف صار مستوفيا وصيته ثمانية وتوى ما عليه من السعاية ستة فيكون التوى على الورثة
وعلى الموصى لهم على الشركة وانما يكون هكذا أن لو قسم الباقي على السهام التي كانت قبل التوى
فقول حق الورثة في ثمانية وعشرين وحق العبدین في ستة فبطلت أربعة وثلاثون فصار ثلثا كل
رقبة من العبدین الباقيين سبعة عشر عتق من كل واحد بالتدبير ثلاثة ويسعى كل واحد في أربعة
عشر وقد صار المدبر المعروف مستوفيا وصيته ثمانية فبلغ سهام الوصايا أربعة عشر وسهام
السعاية ثمانية وعشرين فاستقام الثلث والثلثان فان لم يميت المدبر ولكن مات أحد العبدین صار
مستوفيا وصيته ثلاثة وتوى ما عليه من السعاية فيكون التوى على الكل وذلك بان يقسم الباقي
على قدر حق الورثة ثمانية وعشرين وعلى قدر حق المدبر ثمانية وعلى قدر حق العبد الباقي ثلاثة
فيكون جلة السهام تسعة وثلاثين فصار ثلثا كل رغبة من المدبر والعبد الباقي تسعة عشر ونصفا عتق
من المدبر ثمانية ويسعى في أحد عشر ونصف وعتق من العبد الباقي ثلاثة ويسعى في ستة عشر
ونصف والعبد صار مستوفيا وصيته ثلاثة فبلغ سهام الوصايا أربعة عشر وسهام السعاية ثمانية
وعشرين فاستقام التخرج فان مات العبدان وبقي المدبر صار مستوفيا وصيته مائة وتسعة وتسعين
ما عليه من السعاية فيكون التوى على الكل وذلك بان يقسم الباقي على قدر سهام الورثة
ثمانية وعشرين وعلى قدر حق المدبر ثمانية فتكون الجلة تسعة وثلاثين فصار ثلثا رغبة المدبر ستة
وثلاثين عتق منه ثمانية ويسعى في ثمانية وعشرين والعبدان الميتان صار مستوفيا وصيتهما
سبعة فبلغ سهام الوصايا أربعة عشر وسهام السعاية ثمانية وعشرين فاستقام التخرج فان لم يميت
المولى حتى مات أحد العبيد ثم مات المولى بعده فقول اذا مات المدبر قبل موت المولى زالت مرضاجته
في العتق البات وبقي العتق البات بين العبدین فاذا مات المولى شاع فيهما وعتق من كل واحد
نصفه بالايجاب البات وصار ربع كل واحد مدبرا بالتدبير فان كان له مال يخرج نصف الرقبة
من الثلث عتق من كل واحد ثلاثة أو باعه النصف بالعتق البات والربع بالتدبير ويسعى
كل واحد في ربع قيمته وان لم يكن له مال قسم الثلث بينهما نصفين وماله عند الموت رغبة
واحدة فثلثه ثلث الرقبة بينهما عتق من كل واحد ثلثاه النصف بالعتق البات والسادس بالتدبير
ويسعى كل واحد في ثلث قيمته وان لم يميت المدبر ولكن مات أحد العبدین ثم مات المولى زالت

* ولو لبس ثوبا سدا من غزلها أو لجمته من غزلها أو الباقى من غزلها كان حاشا وان كانت عينه
على أن لا يلبس ثوبا من غزلها لا يكون حاشا * رجل حلف أن لا يكسوعبده أو يجعل لعلامة ثوبا فاعاره ثوبا عشرين سنين أو أعاره للسعر لا يكون
حاشا لان الثوب لم يصرمه كالاعلام ألا ترى أنه لو كاتبه كانت الثياب للمولى ولو كان للغلام لا يعود الى المولى لاكتسابه * رجل حلف كه زن
نحويس زاجاه نخر دفاشترى لها خمارا لا يكون حاشا لان الخمار لا يسمى جامه * ولو قال اكر ترايكي شرنجيزى حرم فانت طالق كذا فافترى

لها بالهرم لا تطلق * امرأة تريد أن تقطع زوجها بقية فقل الزوج بالفارسية اكراين بقية كه تو مرائي بوي اكنون من يوشم فانت طالق
فقطعت بعد ذلك بسنة فلبس خلقت لاه ليس للغور * وجعل قال لامرأته ان بعث غزلك فانت طالق فباع غزالا من وفيه غزلها كان حائنا
وان لم يعلم بذلك * وجعل حلف أن لا يلبس ثوب فلان فوضع قباه على كتفه كان حائنا لان الرداء هكذا لبس وان قال لا لبس قباه فلان
فوضع قباه على كتفه ولم يدخل يديه في (٤٨) كه ذكر في المناسك اذا فعل المحرم ذلك لا يكون لابسا للخصيط فعلى هذا لا يكون حائنا
وان قال لا لبس هذا القباه فوضعه

على كتفه ولم يدخل يديه في كيه
كان حائنا في عينه لان في المنكر يعتبر
اللبس المعتاد في القباه أما في المعين
لا يعتبر اللبس المعتاد لان الاوصاف
في المعين لغو فعلى هذا اذا حلف
أن لا يلبس هذا الثوب فأزربه
أو ارتدى كان حائنا * ولو حلف
أن لا يلبس قميصا فأزربه بقميص أو
ارتدى أو نعم لا يكون حائنا * ولو
قال هذا القميص فأزربه أو
ارتدى أو نعم كان حائنا * ولو
حلف أن لا يلبس ثوبا فوضع على
عاتقه للحمل لا يكون حائنا لانه
ليس بلبس بل هو حامل * ولو
حلف أن لا يلبس هذه العمامة
فطرحها على عاتقه جئت ولو قال
عمامة لا يجئت * رجل حلف أن
لا يلبس خراف لبس ثوبا خالصا من خز
أو كان سدا من القطن أو الابر يس
ولجته من الخز كان حائنا وكذا
لو حلف أن لا يلبس كتانا فلبس
ثوبا خالصا من كتان أو من قطن
وكتان كان حائنا سواء كان الكتان
سدا أو لجته * ولو حلف أن لا
يلبس حريرا أو ابريسما فلبس
ثوبا سدا حريرا أو ابريسما لا يكون
حائنا وان كان لجته حريرا كان
حائنا لان السدي اذا كان من
الابر يس أو الحرير واللحمة من
الخز أو القطن يصير السدي

مراجه وصار العتق البات بين العبد الباقي وبين المديرة عتق من كل واحد نصفه بالعتق البات
وصار نصف كل واحد منهما مديرا وان كان له مال يخرج رقبة واحدة من الثلث عتقا وان لم يكن
قسم الثلث بينهما نصفين عتق من كل واحد ثلثا ويسعى كل واحد في ثلث قيمته على ما مروا وقال
اثنان منكم حران أو مديران وكان القول في المرض فهنا يعتبر كلاهما من الثلث وقسم الثلث على
قدوسهما هم فحق المديرة المعروف في جميع الرقبة وذلك ستة وحق العبد في بحكم التدبير في النصف
ثلاثة وبحكم العتق البات في الثلثين أربعة فبلغ سهام وصية العبدين سبعة وسهام وصية المديرة ستة
فبلغ سهام الوصية ثلاثة عشر فهو ثلث المال والكل تسعة وثلاثون وصار كل عبد ثلاثة عشر فنقول
عتق من المديرة ستة ويسعى في سبعة وعتق من العبدين سبعة من كل واحد ثلاثة ونصف ويسعى
كل واحد في تسعة ونصف فبلغ سهام الوصية ثلاثة عشر وسهام السعاية ستة وعشرين فاستقام
التخريج وان مات المديرة بعد موت المولى توى ما عليه من السعاية فيكون التوى على الكل وذلك
بأن يقسم الباقي على قدر سهام العبدين سبعة وعلى قدر سهام الورثة ستة وعشرين فتكون الجلة
ثلاثة وثلاثين وصار كل عبد ستة عشر ونصف فاعتق من كل واحد ثلاثة ونصف ويسعى كل واحد في
ثلاثة عشر وقد صار المديرة مستوفيا وصيته ستة فبلغ سهام الوصية ثلاثة عشر وسهام السعاية ستة
وعشرين فاستقام التخريج فان مات أحد العبدين توى ما عليه من السعاية والتوى على الكل
وذلك بان يقسم الباقي على قدر حق الورثة ستة وعشرين وعلى حق العبد الباقي ثلاثة ونصف وحق
المديرة ستة فتكون الجلة تسعة وثلاثين ونصف فصار كل عبد سبعة عشر وثلاثة أربع سهم عتق من
المديرة ستة ويسعى في أحد عشر وثلاثة أربع سهم عتق من العبد الباقي ثلاثة ونصف ويسعى في
أربعة عشر وربع سهم وقد صار العبد الميت مستوفيا وصيته ثلاثة ونصف فبلغ سهام الوصية ثلاثة
عشر وسهام السعاية ستة وعشرين فاستقام التخريج وان مات العبدان وبقي المديرة توى ما عليها
من السعاية فيقسم الباقي على قدر سهام الورثة ستة وعشرين وعلى سهام المديرة ستة فتكون الجلة
اثنين وثلاثين عتق من المديرة ستة ويسعى في ستة وعشرين والعبدان الميتان صارا مستوفيين وصيتهما
سبعة فبلغ سهام الوصية ثلاثة عشر وسهام السعاية ستة وعشرين فاستقام التخريج فان مات المديرة
مع أحد العبدين توى ما عليها من السعاية فيقسم الباقي على قدر حق الورثة ستة وعشرين وعلى
قدر حق العبد الباقي ثلاثة ونصف فتكون الجلة تسعة وعشرين ونصف فاعتق منه ثلاثة ونصف
ويسعى في ستة وعشرين والمديرة والعبد الميت استوفيا وصيتهما تسعة ونصف فبلغ سهام الوصية
ثلاثة عشر وسهام السعاية ستة وعشرين فاستقام التخريج فان مات المديرة قبل موت المولى زالت
مراجه في الإيجاب البات وصار عتق رقبة ونصف بين العبدين فان كان له مال يخرج رقبة ونصف
عتق من كل واحد ثلاثة أربع ويسعى في أربعة وان لم يكن له مال آخر صار ثلث المال وهو ثلثا
رقبة بينهما عتق من كل واحد ثلثه ويسعى كل واحد في ثلثيه فان مات أحد العبدين قبل موت المولى
زالت مراجه وبقي الإيجاب البات بين العبد الباقي وبين المديرة لكل واحد النصف وصار نصف

العبد

مستهلكا باللحمة لا يرى فلا يعتبر بخلاف القطن والكتان فان السدي في القطن والكتان لا يصير

مستهلكا باللحمة لان كل واحد منهما رقيق فيصير مستورا باللحمة لا يرى ولو حلف أن لا يلبس ثوب كتان فلبس ثوبا من قطن وكتان
لا يجئت كانت اللحمة من الكتان أو القطن * ولو حلف أن لا يلبس ثوبا ابريسما فلبس ثوبا من ابريسم وقطن ان كانت اللحمة من الابر يس
يجزى والا فلا * ولو حلف أن لا يلبس ثوبا من خز من غزلها فلبس ثوبا سدا ابريسم ولجته خز من غزلها كان حائنا * ولو حلف أن لا يلبس

مقدار ولبنه كان حاشا لان هذا القدر يسير فلا يعتبر كالحلف أن لا يأكل هذه الرمانة فأكلها الاحبة أو حبتين كان حاشا

(فصل في تعيين المحلوف عليه)

وجل حلف أن لا يلبس هذه الجبة ففتقت ثم خيطت وجعل فيها حشو أو خولبها كان حاشا لانها عين الاولى * ولو حلف أن لا يلبس هذا القميص فنقضه ثم استأنف خياطته ولبسه ذكر القدوري رحمه الله تعالى أنه يحنث في يمينه وهكذا ذكر في النوادر وكذا القباء والجبة لان اسم القميص والقباء والجبة لا يزول بنقض الخياطة يقال قميص مفتوق * وكذا لو حلف أن لا يركب هذه السفينة فنقضت وصارت خشباً أعيدت سفينة فركبها ذكر في النوادر أنه يكون حاشا وذكر في الجامع أنه لا يحنث لانه لا يعود قميصاً ولا قباء ولا سفينة إلا بصنعة حادثة * ولو حلف أن لا يلبس هذه الجبة وهي محشوة فنزع حشوها وجعل لها حشواً آخر ولبس كان حاشا وكذا لو كانت الجبة مبطنة فنزع بطانتها وجعل لها بطانة أخرى ولبس كان حاشا لان اسم الجبة لا يزول عنها بنزع الحشو والبطانة بخلاف ما إذا نقضت خياطتها * رجل حلف أن لا ينام على هذا

هذا الثوب قميصاً وسراويل فقطع منه قميصاً ثم قطعه سراويل برقي عيذه لان شرط الجرائد قطع الثوب قميصاً وسراويل فقطع الثوب لا يزال بجملة قميصاً ولو حلف أن لا يلبس هذا القميص قباء وسراويل على الترتيب كان حاشا لان اسم القميص يزول بجملة قباء * رجل حلف أن لا يلبس هذا الثوب فقطع سراويله ولبسه ما على التعاقب لا يحنث لان اسم الثوب مطلقاً لا يتناول السراويل فلا يحنث كالأخذ جوارب أو قلنسوة وليس (٥٠) فانه لا يكون حاشا ولو اتخذ منه قميصاً ولبس حنث وكذا لو اتخذ منه قميصاً وفضل منه

* فان كان له مال يخرج ثلثاً رقبه من الثلث عتق من كل واحد ثلثان ويسعى في ثلثه وان لم يكن صار ثلث ماله عند الموت بينهما نصفين وماله عند الموت رقبه وثلثاً رقبه فثلثه خمسة أئسار عرقبة بينهما لكل واحد تسعان ونصف فعتق من كل واحد منهما بالعتق البات ثلاثة أئسار وبالتدبير تسعان ونصف ويسعى كل واحد منهما في ثلاثة أئسار ونصف وسعاية المفرد في ثلثه فبلغ سهام الوصايا خمسة وسهام السعاية عشرة واستقام الفخريج كذا في شرح الزيادات للعتابي وانه أعلم بالصواب

(الباب السابع في الاستيلاء)

إذا ولدت الامة من مولاها فقد صارت أم ولد له سواء كان الولد حياً أو ميتاً أو سقطاً قد استبان خلقه أو بعض خلقه إذا أقر به فهو بمنزلة الولد الحى الكامل الخلق في كون الامة أم ولد له وأما إذا لم يستبين شيء من خلقه بان ألفت مضغة أو علقة أو قطعة فادعاء المولى فانها لا تكون أم ولد له كذا في السراج الوهاج * ولا يجوز بيع أم الولد وكذلك كل تصرف يوجب بطلان حق الحرية الثابت بالاستيلاء لا يجوز كالهبة والصدقة والوصية والرهن وما لا يوجب بطلان هذا الحق فهو جائز كالاجارة والاستخدام والاستكساب والاستغلال والاستمتاع والوطء والاجرة والكسب والغلة والعقر والمهر للمولى كذا في البدائع * ولو قضى القاضى بحوار بيعه لانه قد قضاؤه بل يتوقف على قضاء قاض آخر أمضاء بطلا كذا في الذخيرة * وللمولى أن يزوجهما حتى يستبرئها بحضرة كذا في البدائع * وان زوجهما قبل الاستبراء فولدت لاقول من ستة أشهر فهو من المولى والنكاح فاسد وان ولدت لاكثر من ستة أشهر فالنسب ثابت من الزوج فان ادعاء المولى عتق باقراره ونسبه ثابت من الزوج كذا في المبسوط * وان زوجهما فجاءت بولد فهو في حكم أمه لا يجوز للسيد بيعه ولا هبته ولا رهنه ولا يسقى لاحد ويعتق بعونه من كل المال وله استخدام واجارته الا أنه اذا كان جاربه لا يستمتع بها وهذه اجماعية فان كان النكاح فاسداً فانه يلحق بالصحيح في حق الاحكام كذا في فتح القدير * زوج أمته من عبده فولدت فادعى المولى لا يثبت النسب الا من العبد ويعتق باقراره بالحرية ونصير الجارية أم ولد واذا مات مولى أم الولد عتقت سواء تزوجهما ولاهما من رجل أو لم يزوجهما لكن عتقها يتبر من جميع المال سواء خرجت من الثلث أو لم تخرج ولم تلزم السعاية عليها لا لغريم ولا لوارث كذا في غاية البيان * ويستوى فيه الموت الحقيقي والحكمي بالردة واللعوق بدار الحرب وكذا الحرب المستأمن اذا اشترى جارية في دار الاسلام واستولدها ثم رجع الى دار الحرب فاسترق الحربى عتقت الجارية كذا في البدائع * واذا عتقت بموته يكون ما في يدها من المال للمولى الا اذا أوصى لها به كذا في البحر الرائق ناقلاً عن فتاوى قاضخان * عتق أم الولد يتكر ويتكرر الملك كعتق المحارم وتفصيله أم الولد اذا أعقها مولاها وولدت ولحققت بدار الحرب ثم سببت واشترى المولى فانها تعود أم ولد وكذا لو ملك ذات رحم محرمة وعتقت عليها ثم ارادت ولحققت بدار الحرب ثم سببت فاشترىها عتقت وكذلك نانيان والاشا وكذلك أم الولد كذا في فتاوى قاضخان * واذا أسلمت أم ولد النكراني فعرض الاسلام على مولاها فانها يخرجها العمدى عن

الهراش فاخرج منه الحشو ونام عليه فالو لا يكون حاشا لان الفرائض الذي ينام عليه لا يكون بدون الحشو ولا يئنه ولو أخرج ما فيه من الصوف أو القطن ونام على ذلك الصوف أو السالج لا يحنث في يمينه لان مجرد الحشواً يسمى فراشا وانما قاله بالفارسية جغت * رجل حلف على فسقاط مضر وب أن لا يدخل في هذا الفسقاط فقلع من ذلك الموضع وضرب في موضع آخر ود له كان حاشا * رجل حلف أن لا يأخذ شمر فلان فلق فلان رأسه ثم نبت فأن دشعره كان حاشا * وكذا لو حلف أن لا يكسر منه فسقاطه

سنة ثم زينت فبكسر الثاني حنت في عيونه لان المقصد منع تلبسه من الخلق الضرر لصاحب السن والشعر فلا يتقيد بالسن والقائم والشعر القائم وقت البين * رجل حلف أن لا يعطى فلان ينصلي هذا السكنى أو يزوج هذا الزوج ثم نزع ذلك النصل أو ذلك الزوج وجعله فصلاً آخر وزجاً آخر فطعنه بالشأنى لا يحنت في عيونه لانه لم يعطه بذلك النصل والزوج * رجل حلف أن لا يكتب به هذا القلم فكسره ثم براه فكتب به لا يحنت في عيونه لانه لا يبقى قلباً بعد الكسر وانما صار قلباً بصنعة حادثة فكان الثاني (٥١) غير الاول * رجل حلف أن لا يلبس هذا النعل

فقطع شراً كه وشركه بشراً آخر وليس حنت في عيونه لانه يبقى نعلاً بدون الشرأ * حلف أن لا يعطى على هذا الماء وعلى هذا الماء طاحونة فقول الماء من ذلك النهر الى نهر آخر وعلى النهر الثاني طاحونة أخرى فطعن به ان كان الماء الذي حلف عليه أقل من الماء الذي في النهر الثاني لا يحنت في عيونه لان العبرة للغائب * حلف أن لا يأكل من هذا الدقيق فاتخذ منه خبزاً صافاً وقطائفاً كل منه يكون حاشاً لان عين الدقيق لا يؤكل فكانت العين على ما يتخذ منه وقدم قبل هذا * رجل حلف أن لا يجلس الى هذه الاسطوانة وهى من آجرة أو من جص أو حجارة فنقضت ثم بنيت ثانياً بحجارتها فجلس اليها لا يحنت وكذا الحائط * رجل حلف ان لا يأكل من هذه الكعري فصار بשרاً أو من هذا البسر فصار رطباً أو من هذا الرطب فصار تمرأ أو من هذا اللبن فجعل جبناً فأكله لا يكون حاشاً * ولو حلف أن لا يكلم هذا الشاب فكلمه بعد ما شاخ كان حاشاً * ولو حلف أن لا يأكل تمرأاً كل قسباً أو بسراً مطبوخاً أو رطباً لا يكون حاشاً الا أن ينوى ما يكون من ذلك * ولو حلف أن لا يأكل رطباً ما كل بسراً مذنباً أو حلف

ولا يته بان بقدر قيمتها فيجملها عليها وتصبح مكاتبة الاثم الا ترد الى الرق ولو عجزت نفسها فان أسلم عند العرض فهي على حالها بالاتفاق بخلاف ما لو أسلم بعدها واذا مات مولاهما النصراني عتقت وسقطت عنها السعاية كذا في فقه القدير * واذا قضى القاضي عليها بالقيمة ثم ماتت ولها ولد ولدت في السعاية سقى الولد فمما عليها كذا في محيط السرخسي * الجارية اذا ولدت ولداً من غير المولى بنسكاح أو وطء بشبهة ثم ملكها يثبت نسب ولدها منه وتصير أم ولده كذا في فتاوى قاضخان * ثم عندنا تصير أم ولده من وقت ملكها لانه من وقت العلق كذا في النهر الفائق * ولو استولدها بملك اليمين فاستحققت ثم ملكها تصير أم ولده عندنا كذا في الكافي * واذا استولدها بالزنا ثم ملكها في الاستحسان لا تصير أم ولده وهو قول علمائنا الثلاثة كذا في الذخيرة * ويعتق الولد ويجوز له بيع الامه كذا في الاختيار مخرج المختار * ولو قال تزوجت بهذه الجارية وتولدت مني ولا يعلم ذلك الا بقوله وأنكر ذلك المولى الذي هو له فاذا ملكها الذي أقر به ساقاها تصير أم ولده عند علمائنا الثلاثة واذا أقر في صحته أن أمته قد ولدت منه فانها تصير أم ولده عند علمائنا الثلاثة ويكون عتقها من جميع المال سواء كان معها ولداً أو لم يكن كذا في الذخيرة * ولو قال لامته في مرضه ولدت مني فان كان هالكاً ولداً وحمل تعتق من جميع المال والا فبن الثلث كذا في محيط السرخسي * جارية حبلى أقر مولاهما أن جملها منه فانها تكون أم ولده وكذلك اذا قال ان كانت حبلى فهو مني فولدت ولداً أو أسقطت سقطت استبان خلقه أو بعض خلقه وأقر بها فانها تصير أم ولده اذا جاءت به لاقل من ستة أشهر فاذا أنكر المولى الولادة فشهدت عليها امرأة بجاز ذلك وثبت النسب وتصير الجارية أم ولده كذا في الظهيرية * فان جاءت به لستة أشهر فصاعد لم يلزم ولم تصر الجارية أم ولده كذا في البدائع * ولو قال جل هذه الجارية مني أو قال ما في بطنها من ولد فهو مني ثم قال بعد ذلك كان ريحاً ولم يكن ولداً فصدقته الامة في ذلك أو كذبت كانت أم ولده ولو قال ما في بطنها مني ولم يقل من حمل أو ولد ثم قال كان ريحاً فصدقته الامة لم تكن أم ولده كذا في فتاوى قاضخان * وان كذبت وادعت انه كان حملاً وقد أسقطت سقطت مستبين الخلق فالقول قولها وهى أم ولده كذا في محيط السرخسي * رجل أقر أن أمته حبلى منه ثم جاءت بولد لاكثر من سنتين وشهدت امرأة على الولادة وقالت الامة هذا الولد ذلك الحبل وجمد المولى أن يكون هذا ذلك الحبل فالامة أم ولده ولا يثبت نسبته منه وان أقر المولى أنه ذلك الحبل وأنه منه وقد جاءت به بعد ذلك بعشرين سنين فهو ابنه وقوله من ذلك الحبل باطل ولو شهد عليه شاهدان في أمته فشهدا أحدهما أنه قال قد ولدت مني وشهد الآخر أنه قال هي حبلى مني فهى أم ولده فقد أجمع عليه وكذلك لو شهدا أحدهما أنه أقر أنها ولدت غلاماً وشهد الآخر أنها ولدت جارية كذا في المحيط * رجل قال لجارية ان كان في بطنك غلام فهو مني وان كان جارية فليس مني ثبت نسب الولد منه غلاماً كان أو جارية ولو قال ان كان في بطنك ولد فهو مني الى سنتين فولدت لاقل من ستة أشهر ثبت نسب الولد منه وان ولدت لاكثر من ستة أشهر لا يثبت والتوقيت باطل كذا في فتاوى قاضخان * واذا اشترى أمة لها ثلاثة أولاد فدعى أحدهم فان كانوا

أن لا يأكل بسراً كل رطباً فيه بسراً كان حاشاً في قول أبي حنيفة ومحمد وجهما الله تعالى * امرأة حلفت أن لا تلبس هذه المخففة فخطب جالساًها فصار درعاً لم يلبس لا تكون حاشة ولو فتقت فعدت لمخففة ولا يثبت حنت * حلف أن لا يقرأ في هذا المعحف ففارق الأوراق وخلع التاليف ثم أنفسه ونحر زديته فقرأ حنت في عيونه * حلف أن لا يدخل هذه الدار فهدمت وجعلت بستاناً أو جاماً أو مسجداً أو كانت صغيرة فحطت بية ما واحد أو جعل بابه الى الطريق الاعظم ودخل لا يكون حاشاً والامم الدار والله أعلم بالصواب (فصل في الدخول) حلف

أن لا يدخل هذه الدار فدخلها أو كتب أو ماشيا أو محمولا بامر حنن في عينه * وكذا الوترل من سطحها أو صعد شجرة أغصانها في الدار فقام على غصن أو سقط بسقط في الدار حنن وكذا الوقام على حائط منها وقال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان كانت الحائط مشتركا بينه وبين جاره لا يكون حاشا هذا اذا كانت اليمين بالعربية فان كانت بالفارسية فارتقى شجرة أغصانها في الدار وقام على حائط منها أو صعد السطح لا يحنن في عينه وهو المختار لان (٥٢) هذا لا يعد دخولا في العجم ولو قام على كنيف شريعة أو ظلة شريعة ان كان معص السكيف

أوالظلة في الدار كان حاشا وان قام
على أسكفة بابها تحت الطاق ان
كانت الاسكفة بحيث لو أغلق
الباب كانت الاسكفة خارجة لا
يكون حاشا وان كانت داخلية
كان حاشا * ولو أدخل احدي
رجليه لا يكون حاشا قيل هذا اذا
كان الداخل والخارج متساويين
فان كان داخل الدار مهمطة فادخل
احدي رجليه كان حاشا لان
أكثره يكون داخلا وقال الشيخ
الامام شمس الأئمة السرخسي رحمه
الله تعالى الصحيح أنه لا يكون حاشا
* ولو حلف أن لا يخرج من هذه
الدار فارقي غصن شجرة لو سقط
يسقط في الطريق لا يحنت اذا كانت
الشجرة في الدار ولو حلف أن
لا يدخل فادخل رأسه ولم يدخل
قدميه لا يكون حاشا * وكذا لو
أدخل يده في الدار وأخذ من متاع
الدار * ولو أدخل رأسه واحدي
قدميه كان حاشا وان احتمله انسان
أدخله فيها فان كان الخائف لا
تدبر على الامتناع لا يحنت في
نواصم وان كان يتدبر ولم يمتنع
يهوراض قلده اختلافه فيه
الصحيح أنه لا يحنت مرور ذلك
بن أبي حنيفة رحمه الله تعالى * ولو
حلف أن لا يدخل هذه الدار فجاء
لى بابها وهو يستد في المشى فتعثر
بحله أو زلق رجلاه ووقع في الدار

(۱) قوله آوردای بسبب عیب او اختیار شرط ملاه بحراری

سلفه فيه الصحيح انه لا يجب وان رفعه الرجح وادفعته في الدار اختفاؤه فيه والصحيح انه لا يجب
 اذا كان لا يقدر على الاستماع ولو كان على دابة فادخلته في الداران كان يقدر على منعها وامساكها حنف والافلاوان ادخله انسان مكرها
 فخرج منها ثم دخل بعد ذلك محتارا اختلفوا فيه والصحيح انه يجب * ولو حلف ان لا يدخل من باب هذه الدار ولم ينو شيئا فغيب للدار باب
 يدخل فيه وان فوي الباب الذي كان صدق ديانته لاقضاء ولو حلف ان لا يدخل من هذا الباب لا يمتنع في الوجوه كلها اذا لم يدخل من ذلك

الباب * ولو حلف أن لا يدخل دار فلان فحرق سر دار فلان أو حفر سر باب أو طريقاً لا يحنت * وكذا لو حفر تحت الدار قنطرة فلان كان للقنطرة موضع مكشوف في الدار ان كان كبيراً يستحق منه أهل تلك الدار حنت إذا بلغ الخالف الموضع المكشوف لأن أهل الدار إذا كان ينتفع به كانت القنطرة من الدار وان كان الانكشاف بسير الاليتفع به أهل تلك الدار فلانما كان لضوء القنطرة لا يحنت في يمينه * وجل حلف أن لا يدخل دار فلان ورجل آخر في داره حلف أن لا يخرج منها فقام على سطح هذه (٥٣) الدار لا يحنت أحدهما أما الذي حلف

أن لا يخرج فظاهر وأما الذي حلف أن لا يدخل فلان العجم لا يعدونه دخولا هذا كما لو حلف أحدهما أن لا يدخل وحلف الآخر أن لا يخرج فوضع الذي حلف أن لا يدخل إحدى قدميه في الدار والآخر إحدى قدميه خارج الدار لا يحنت أحدهما في يمينه * رجل حلف أن لا يضع قدمه في دار فلان فوضع إحدى قدميه فيها لا يحنت في يمينه لأن هذا الكلام صار مجازاً عن الدخول صار كما لو حلف أن لا يدخل فوضع إحدى قدميه * وجل حلف أن لا يدخل في هذه السكة فدخل داراً من تلك السكة لأم السكة بل من السطح أو غيره اختلفوا فيه والصحيح أنه لا يحنت إذا لم يخرج إلى السكة * ولو حلف أن لا يدخل سكة فلان فدخل مسجد في تلك السكة ولم يدخل السكة لا يحنت لأن هذا لا يعد دخولا في السكة * وجل حلف أن يدخل هذا البيت فدخل فيه وهو قائم لا يكون حائثاً * ولو حلف لا يدخل دار فلان ولم ينوشها فدخل داراً يسكنها فلان بأجرة أو أمانة ذكر الناطق في رحمه الله تعالى أنه يحنت في يمينه فان دخل داراً بملاوكة فلان وفلان لا يسكنها حنت أيضاً وكذا لو حلف لا يدخل بيتاً لفلان فدخل بيتاً وفلان فيه ساكن

لاقل من ستة أشهر من افاقته في القياس لا يصح لعدم ولايته عند العلوق وفي الاستحسان يصح لأن العتة لا يبطل الحق والولاية بل يجوز عن العمل كذا في فتح القدير * ولو أن الابن زوجه من الاب فولد منه لم تصراًم والولاية عليه وعليه المهر ولدها حر كذا في الاختيار شرح المختار * ولو كانت الجارية مديرة أو أم ولد الابن بحيث لا تنتقل إلى الاب بالقية فدعوتها باطلة كذا في الكفاية * أبو الاب إذا لو طئ جارية ابن ابنه فادعى بذلك ثبت النسب إذا كان الاب حياً ولو لا ولاية منقطعة مع وجود الاب فإذا مات الاب فادعى بعد ذلك ثبت النسب وكذا إذا كان الاب حياً ولو لا ولاية له ل أن يكون عبداً أو كافراً أو مجنوناً فالولاية للجد فتصح دعوتها فان عادت ولاية الاب بان أسلم أو اعتق أو أفاق قبل الدعوة لم تبطل دعوة الجد بعد ذلك ولو كان الاب مرداف عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى دعوتها موقوفة فان أسلم الاب لم تصح دعوة الجد وان مات على الردة أو لحق وقضى بطلانها تصح ولو باع المولى الجارية وهي حامل ثم عادت اليه بشراء أو بالرد بغير أو بغير شرط أو فساد في البيع وولدت لقل من ستة أشهر منذ باعها لم تصح دعوة الجد ودعوة الاب إذا صادقه الابن فحينئذ يثبت النسب وصارت الجارية أم ولده بالقية ويعتق الولد مجازاً هكذا في غاية البيان * ولو وطئ جارية امرأته أو جارية والده أو جده فولدت وادعاه لا يثبت النسب ويندرج عنه الجد فان قال أحلها لي المولى لا يثبت النسب إلا أن يصدق المولى في الاحلال وفي أن الولد منه فان صدقه في الأمر بن جميعاً يثبت النسب والافلاوان كذب المولى ثم ملك الجارية يومان الدهر يثبت النسب كذا في فتاوى قاضيخان * وإذا وطئ المولى جارية مكاتبه فجاءت فولدت فادعاه فان صدقه المكاتب يثبت نسب الولد منه وعليه عقرها وقيمة ولدها ولا تصير الجارية أم ولده وان كذب المكاتب في النسب لم يثبت كذا في الهداية * ولو ملك المولى يوماً جارية المكاتب الذي ادعاه وكان لم يثبت نسبه عند الدعوة بسبب تكذيب المكاتب يثبت نسبه عند ملكه أياً هو ذكر في المبسوط وإذا ملك المولى الجارية في صورة التصديق يومان الدهر صارت أم ولده كذا في النهاية * وإذا كاتب الرجل أمتة فجاءت فولدت له نسب معترف فادعاه المولى يثبت نسبه منه صدقته أم كذبته وسواء جاءت فولدت ستة أشهر أم لا كثر أم لا قل فان نسب الولد يثبت على كل حال إذا ادعاه واعتق الولد ولا ضمان عليه فيه ثم ان جاءت بالولد لا كثر من ستة أشهر فعليه العقر والمكاتب بالخييار ان شاءت مضت على كتابتها وان شاءت عجزت كذا في البدائع * وذكر في المأذون أن العبد المأذون إذا اشترى جارية فولدت فادعى الولد يثبت نسبه ولو كان محجوراً لم يصح الآن بدعي شبهة كذا في العتابة * ولو اشترى جارية فولدت منه مع ابنة له من غيره تصير الجارية أم ولده وليس له أن يبيعها وله أن يبيع البنت فان زوج الجارية رجلاً فولدت بنتاً من الزوج ليس له أن يبيع هذه البنت فان اعتقهن ثم اشترى من بعد السبي والارتداد عدن كما كن في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يحرم عليه بيع الام والبنت الثانية ولا يحرم بيع البنت الاولى وقال محمد رحمه الله تعالى يحرم بيع الام ولا يحرم بيع البنتين كذا في الظهيرية * ولو أن جارية بين اثنين علق في ملكهما فجاءت فولدت

بأجرة أو أمانة * ولو حلف أن لا يدخل دار فلان فدخل دار ابن فلان وغيره لكن فلان يسكنها حنت وان لم يكن فلان يسكنها لا يحنت * ولو حلف أن لا يزرع أرض فلان فزرع أرضاً من فلان وغيره كان حائثاً * رجل حلف أن لا يدخل دار أخته فباع أخته الدار منه فدخل الخالف لا يحنت * رجل حلف أن لا يدخل دار زيد ثم حلف أن لا يدخل دار عمرو فباع داره من عمرو وسلمها اليه فدخل الخالف حنت في اليمين الثانية في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأن عدله المستحدث بعد اليمين يدخل في اليمين الاولى

لزال الاضافة الى زيد * رجل حلف أن لا يدخل دار فلان فأمر فلان داره فدخلها الخالف هل يكون حائثا فيه رايان قالوا ما ذكره
لا يثبت ذلك في قول أبي حنيفة وأبي يوسف وجهما الله تعالى لأن عندهما كما تبطل الاضافة بالبيع تبطل بالاجارة والتسليم ومالك اليد المعبر
أصل المسئلة اذا حلف أن لا يرتكب دابة فلان فركب دابة عبده على قول أبي حنيفة وأبي يوسف وجهما الله تعالى لا يثبت في عبده الآن
ينوي دابة العبد لان مالك اليد والتصرف (٥٤) للعبد ومالك الرقبة للمولى ومالك اليد للعبد يحصل بالاضافة الى المولى فلا يثبت في

فادعاه أحدهما ثبتت نسبه منه وصارت الجارية كلها أم لولده بالضمنان وهو نصف قيمة الجارية
ويستوي في هذا الضمان اليسار والاعشار ويغرم نصف العقر لشر يكة ولا يضمن من قيمة الولد
شيأ وان ادعى جميعا فهو بينهما والجارية أم ولدها، اتخذ لم لها يوما وذلك يوما ولا يضمن واحد
منهما من قيمة الام لصاحبه شيأ ويضمن كل واحد منهما نصف العقر فيكون قصاصا كذا في البدائع
* ويرث الابن من كل واحد منهما ميراث ابن كامل و يرثان منه ميراث أب واحد كذا في الهداية
* وان أعتقها أحدهما أو مات عنها عتق كلها في قولهم ولا سعاية عليها ولا ضمان على المعتق
في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيان * أمة بين اثنين لاحدهما عشرها ولا آخر
تسعة أعشارها جاءت بولد فادعيا معا فانه بينهما ابن هذا كله وابن ذلكا فان مات وورثاه نصفين وان
جنى عقل عواقلهما نصفين وان جنت الامة فعلى صاحب العشر عشر موجب الجناية وعلى الآخر
تسعة أعشار موجبها وكذا ولاؤه والهما كذا في الظهيرية * ولو كانت الجارية بين ثلاثة أو أربعة
أو خمسة فادعوه جميعا ثبتت نسبه منهم ونصير الجارية أم ولدهم في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى
وان كانت الانصبا مختلفة بان كان لاحدهم السدس ولا آخر الربع ولا آخر الثلث وما بقي لا آخر
ثبتت نسبه منهم ويصير نصيب كل واحد منهم من الجارية أم ولده ولا يتعدى الى نصيب صاحبه
حتى تكون الخدمة والكسب والعلة على قدر انصباهم كذا في البدائع * أمة بين رجلين جاءت
بولد في بطن واحد فادعى أحدهما الاكبر والاخر الا صغر فهما ولد مدعى الاكبر وان كانا من
بطنين فالاكبر لدميه وصارت الجارية أم ولده ويضمن نصف قيمتها ونصف عقرها لشر يكة ولا
يضمن من قيمة الولد شيأ لانه علق حوا ويثبت نسب الولد الا صغر لمن يدعيه استخسانا ويضمن جميع
قيمة الولد الاول كذا في العتابة * واذا كانت الامة بين رجلين فقال أحدهما ان كان مافي بطنها
غلاما فهو مني وان كان جارية فليست مني وقال الآخر ان كان مافي بطنها جارية فهو مني وان كان
غلاما فليس مني فهذا على وجهين الاول أن يخرج الكلامان منهما معا وفي هذا الوجه ما ولدت من
واحد في ذلك البطن فهو لهما جميعا سواء ولدت جارية أو غلاما فان سبق أحدهما بمقالتة ثم ولدت غلاما
أو جارية لاقل من ستة أشهر من وقت المقالتين جميعا فهو ولده الذي سبق بهذه المقالة غلاما كان أو
جارية وان جاءت بالولد لسته أشهر من وقت المقالة الاولى ولاقل من ستة أشهر من وقت المقالة الثانية
فهو ولد الثاني وان جاءت به لسته أشهر من وقت المقالتين لم يثبت نسبه من واحد منهما الا أن يحدد
الدعوى كذا في المحيط * ولدت جارية مشتركة بين الشريكين لسته أشهر مذكها فادعى أحد
الشريكين الام وادعى الشريك الآخر الولد ويولد لكل واحد مثل الذي ادعاه وخروج الكلامان
معا فدعوة الولد أولى لانهما سبق على دعوة الام تقدر الانه دعوة استيلا ودعوة الام دعوة تحرير
ودعوة الاستيلا تستند ودعوة التحرير تقتصر وعلى مدعى الولد نصف قيمة الام ونصف عقرها ولا يبرأ
مدعى الولد عن ضمان نصيب الشريك بزعمه حيث كان في زعمه أنها بنته وان ولدت لاقل من ستة
أشهر مذكها كها حجت دعوة كل من الشريكين لعدم المرجح لان دعوة كل منهما دعوة تحرير فلم يكن

عينه من غيرنية سواء كان على
العبد دين أو لم يكن الآن عند أبي
حنيفة رحمه الله تعالى اذا كان على
العبد دين يحيط برقبته لا يثبت
وان نوى وعلى قول أبي يوسف رحمه
الله تعالى يثبت ادانوى وهذا بناء
على ذلك * رجل حلف أن لا يدخل
هذا البيت فانهم دم سقفه وبقى
حيطانه ودخل حنث * وان
انهم دم سقفه وحيطانه فدخل
الرصعة لم يحنث * وكذا لو بنى بيتا
بعده ذلك فدخله لا يحنث * ولو
حلف أن لا يدخل بيتا فدخل بيتا
انهم دم سقفه وبقى حيطانه لا يحنث
* ولو حلف لا يدخل مسجدا فدخل
مسجدا انهم دم سقفه وحيطانه
حنث وكذا لو بنى مسجدا آخر
بعده الانهدام فدخل حنث لان
الثاني عين الاول بخلاف البيت *
رجل جالس في بيت من منزل فحلف
أن لا يدخل هذا البيت فاليمين على
ذلك البيت الذي كان جالسا فيه
لان ما وراء ذلك يسمى منزلا ودارا
هذا اذا كانت اليمين بالعربية وان
كانت بالفارسية فاليمين على الدخول
في ذلك المنزل وتلك الدار فان قال
عيت دخول ذلك البيت الذي
كنت جالسا فيه صدق ديانة لا قضاء
لان في الفارسية خانه اسم لكل
والبيت اسم خاص كقوله يا بخانه
وكاخانه ونستأنى هذا اذا لم يشر

لاحداهما

الى بيت بعينه فان أشار الى بيت بعينه فالعبرة للاشارة * امرأة حلفت أن لا يدخل زوجها دارها فباعث

دارها فدخل الزوج ان كانت نوت أن يدخل دار انسكتها المرأة لا يبطل اليمين بالبيع وان لم تكن لها نية فاليمين على دار مملوكة لها فاذا باعت
لا يبقى اليمين في قول أبي حنيفة وأبي يوسف وجهما الله تعالى وقال بعضهم ينظر الى سبب اليمين ان كانت اليمين لعينه من صاحب الدار
يبطل اليمين بالبيع وان لم يكن لعينه صاحب الدار وانما كانت بضر الجيران ونحو ذلك لا يبطل اليمين في مثل ذلك بالبيع * رجل حلف

أن لا يدخل دار فلان ولا أن يسكن في دار امرأته قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى إن لم يكن لفلان دار مملوكة فليس عليه
 عليه سوى هذه الدار بحيث * رجل حلف أن لا يدخل دار فلانة ويدخل دارها وزوجها ساكن فيها ولم يذوت تلك الدار لا يحنث لأن النكاح
 انضاف الى الزوج لا الى المرأة * ولو حلف أن لا يدخل دار فلان وباع فلان نصف الدار وهو فيها فدخل الحالف كان حاشاوان فحول فلان
 من الدار لا يحنث في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى ويحنث في قول (٥٥) محمد رحمه الله تعالى وكذا لو حلف أن لا يدخل دار

لأحدهما سبق على الأخرى وثبت نسب الوالد من مدعى الوالد وثبت نسب الجارية من مدعيها ثم
 مدعى الوالد لا يغرم لشرى بكمه شيئا في الوالد بالاتفاق ولا غرم على مدعى الجارية في أم الوالد عند أبي
 حنيفة رحمه الله تعالى لأنه بدعوة الجارية صار كأنه أعتق أم ولد الشريك ورق أم الوالد غير متقوم
 عنده ولا عقر على مدعى الوالد ولو كانت لستة أشهر من ذلك كانا بنتا وابن بنتا أخرى فادعى كل
 واحد من الشريكين بنتا صححت الدعوات وعلى مدعى الأولى نصف قيمة الجارية المشتركة وهي أم
 الأولى وجدة الثانية إلا إذا قتلت الجدة قبل الدعوة وأخذت القيمة من القاتل فإن مدعى الأولى
 لا يضمن حينئذ لشرى بكمه شيئا من قيمة الجدة ولا يجب عليه قيمة الأولى التي ادعاها أيضا عند أبي حنيفة
 رحمه الله تعالى والأولى العقر على مدعى الثانية بتمه وإن وادعت لقل من ستة أشهر من ذلك كانا
 بنتا ثم وادعت هذه البنت بنتا أخرى والمسئلة بحالها فالدعوة دعوة البنت الثانية ولا تصح دعوة
 البنت لأنها سبق للاستئذان دعوة الثانية دعوة استيلاء ودعوة الأولى دعوة تحرير لأن علوقها لم
 يكن في ملكها ولا يغرم مدعى الثانية لمدعى الأولى نصف قيمة الأولى ونصف عقرها ولا غرم على مدعى
 الأولى في الجدة إن كانت ميتة للشريك كما يغرم في المسئلة الأولى كذا في شرح تلخيص الجامع
 الكبير في باب دعوى أحد الشريكين * أمة بين رجلين وادعت من آخر فقال المستولد زوجته ماني
 وصدقه أحدهما وقال الآخر بعنا كهاف نصفها أم ولد موقوفة ولا تستخدم لاحد ونصفها رقيق للمقر
 بالتزويج ولا يحل للمستولد وطؤها لأن المقر بالتكاح والمستولد قد تصادقا على النكاح في النصف
 وذلك لا يفيد الحل ويعتق نصف الوالد حصه المقر بالبيع ويسعى الوالد في نصفه الآخر وليس للمقر
 بالنكاح تضمين المستولد ولا تضمين المقر بالبيع وعلى الواطئ العقر لهما فبأخذ المقر بالبيع
 نصفه ثمنا وبأخذ المقر بالنكاح نصفه مهرا ويقال للمقر بالبيع خذه من الوجه الذي تدعيه فإن مات
 المستولد سعت الجارية في نصف قيمتها للمقر بالنكاح ولو قال المولى إن بعنا كهافا للمستولد لا يضمن
 قيمتها ويضمن العقر لهما ولو كانت الجارية بمجهولة لا يعرف مولاهما فقال المستولد لا يضمن
 وقالابعا كهافه هي أم ولدوا بنهارا ويلزمه القيمة ولا يضمن قيمة الولد وهل يضمن العقر لهما
 لم يذكره في الكتاب واختلاف المشايخ فيه قيل يضمن وقيل لا يضمن فإن ادعى الواطئ الهبة وهما
 ادعى البيع وهي بمجهولة أو قال اغصبتهما فقال صدقتهما هي أم ولد وعليه قيمتهما لهما جميعا وإن
 صدقتهما الأمة صدقت في حقهما حتى ردت وقيمة لهما ولو ادعى المستولد الشراء والمولى التزويج
 يثبت النسب ولا يعتق الوالد وهذا إذا علم أنها للمقر وإن لم يعلم يعتق الوالد كذا في محيط السرخسي
 * أمة بين رجلين فجاءت بولدين في طن واحد - لهما حي والآخر ميت فادعى أحدهما الميث ونفي
 الحي لزمه الحي ولا يمكن نفيه بعد ذلك وكذلك لو ادعى كل واحد منهما الميث أو ادعى كل واحد منهما
 الولدين يثبت النسب منهما جميعا كذا في المبسوط * وإن كانت الجارية بين رجل وابنه وجده
 فجاءت بولد أو دعوه كلهم فالجد أولى كذا في الظهيرية * ولو كانت الجارية مشتركة بين الابن
 والابن فادعيهما معًا فالابن أولى استحسانا ويضمن نصف قيمتها ونصف عقرها ويضمن الابن نصف

من جهة ما أحاطت به حدود الدار ودائرته الآن هذا بشكل عام من مسئله القناة إذا حفر الحالف قناة تحت الدار قال ان لم يكن للقناة موضع مكشوف في الدار قال لا يبحث الحالف في جمل حلف أن لا يدخل الحمام أو بهر سرشفت فدخل الحمام لا لأجل ذلك بل ليسلم على الجماي ثم غسل رأسه في الحمام لا يبحث أن دخوله ما كان للغسل وعن بعض المشايخ وجههم الله تعالى إذا حلف الرجل أن لا يدخل الحمام فدخل بيت المسلخ لا يبحث لأنه لا يريد دخول الحمام ذلك * وجمل حلف وقال لا شيء أنه طاق أن تدخل داره لأن فلت صاحب الدار فدخل أن لم يكن على الميت

دين مستغرق لا يحنث لانها انتقلت الى الورثة وان كان عليه دين مستغرق قال محمد بن سلمة رحمه الله تعالى يحنث في يمينه لانها بقيت على حكم ملك الميت وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى لا يحنث في يمينه وعليه الفتوى لان التركة لا يملكها الوارثة لقيام الدين فلا تبقى على ملك الميت حقيقة لان الميت ليس من أهل الملك وانما بقيت على حكم ملك الميت فلم تكن مملوكة للميت من كل وجه * وجعل حلفاً لا يدخل داراً اشترى فلان فاشترى فلان داراً وباعها من الخالف فدخل الخالف لا يحنث ولو اشترى فلان داراً فاشترى فلان داراً (٥٦)

عقرها فيلحقها بغيرها كذا في السراج الوهاج * واذا كان أحد الشرى بيمين مسلمة والاخوف من فادعيه معاقب المسلم أولى هذا اذا لم يسلم الذي قبيل الدعوة أما اذا أسلم الذي ثم ولدت الامة فادعيه معاقبته بنسبه منهم بالاستواء حالهما ولو كانت الدعوى بين ذي ومرد فالولد للمرد وغرم كل واحد لصاحبه نصف العقر كذا في غاية البيان * ولو كانت بين كتابي ومجوسي فالكتابي أولى ولو كانت بين عبد ومكاتب فالكتابي أولى ولو كانت بين عبد مسلم وبين حر كافر فالحر أولى ولو سبق أحدهما في الدعوة فالسابق أولى كأنما كان كذا في السراج الوهاج * عن محمد بن عيسى رحمه الله تعالى في وجدين اشترى أزوجة أحدهما فجاءت بولد بعد شهر يثبت النسب من الزوج ولا يضمن قيمة الولد ولو اشترى اخوان أمة حاملين فجاءت بولد فادعيه أحدهما فعليه نصف قيمة الولد ولا يعتق على العم بالقربة لان الدعوة قد تقدمت فيضاف الحكم الى الدعوة دون القرابة كذا في الظهيرية * واذا ولدت الامة من الرجل ثم اشترى اها هو وأخوه في أم ولده ويضمن لصاحبه نصف قيمتها ومساكنها كان أو معسراً وكذلك ان ورثها فان ورثها معها الولد وكان الشرى ذارحم محرم من الولد اعتق عليهما جميعاً وان كان الشرى بك أجنيباً اعتق نصيب الأب وسعى للشرى بك في نصيبه وكذلك ان اشترى أمة بين أو وهب لها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى عرف الاجنبي أن شرى بكمه أو له ولم يعرف * أمة بين رجلين فولدت من زوج فاشترى الزوج حصه أحدهما من الأم والولد وهو مومس فهو مومس لنصيب شرى بكمه من الأم وشرى بكمه في الولد بالخيار ان شاء ضمنه وان شاء استسعه وان شاء أعته في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المبسوط * أمة بين رجلين قال في صحتهما هي أم ولدهما أحدهما ثم مات أحدهما يقوم الحى بالبيان دون الورثة قال هي أم ولدى فهي أم ولده ويضمن نصف قيمتها ولم يغرم من العقر شيئاً له ما أقر بوطئها به بملكه فاعله استواء له بان كاح قبل ملكها وان قال هي أم ولده الميت اعتقت صدقته الورثة ولا ولا سعيه للحي كذا في الورثة وان كان ذلك في المرض وقالت الورثة عنك لم تسمع فان بالواغنى أو بانفسه ولكن لا لصدقه فالحي نصف قيمتها في التركة وهي تعتق من الثلث كذا في الكافي * وان ولدت الجارية في ملكها ما أقر كل واحد منهما أنه ولد أحدهما ثم مات أحدهما فالولد الحى والبيان الى الحى فان قال هو ولدى يثبت النسب ونصيب الجارية أم ولده ويضمن نصف قيمة الأم ونصف العقر للشرى وسواء في هذا الصحة والمرض فان قال في الصحة هو ولدى شرى بكمه لم يثبت نسب الولد من واحد منهما واعتق الولد بلائى وكذلك اعتقت الأم بلائى وان كان القول منهما في مرض الشرى بك الميت فان قالت الورثة هي أم ولده الحى عتقوا ولا سعيه ولا ضمان وان قالوا أقر أو أنه ولده ولكن نحن لا نصدقه فالجارية والولد حران وعلى الورثة نصف قيمتها ونصف عقرها للحي في التركة ولا سعيه عليها لادخول يثبت نسب الولد من الميت استحسننا كذا في محيط السرخسي

(كتاب الايمان وفيه اثنا عشر باباً)

(باب الاول في تفسيرها شرعاً وكنها وشرطها وحكمها)

(أما تفسيرها شرعاً) فاليمين في الشرع عبارة عن عقد قوي به عزم الخالف على الفعل أو الترك

فدخل الخالف حنث لان حكم شراء الاول يرتفع بالشراء الثاني ولا يرتفع بالهبة * وجعل حلفاً لا يدخل حلفاً على المصدرون القرى وكذا الواستأجر دابة الى بلخ كانت الاجارة الى المصدرو هذا استحسن في الاجارة ولو حلف لا يدخل مدينة بلخ فاليمين على المدينة ورخصه لان الرض يعد من المدينة وان أراد الخالف مدينة خاصة فهو على ما نوى * ولو حلف لا يدخل قرية كذا فدخل أو اضى القرية لا يحنث ويكون اليمين على عمرانها وكذا لو حلف أن لا يشرب الخمر في قرية كذا فشرى في كرومها وضياعها لا يحنث الا ان يكون الكروم والضياع في العمران وكذا لو حلف لا يدخل بلدة كذا يكون اليمين على العمران لان البلدة اسم لما هو داخل الرض * ولو حلف لا أدخل كورة كذا أو رستاق كذا فدخل الاراضي حنث * ولو حلف أن لا يدخل بغداد في أي الجانبين دخل حنث ولو حلف لا يدخل مدينة السلام لا يحنث ما لم يدخل من ناحية الكوفة لان اسم بغداد يتناول الجانبين ومدينة السلام * ولو حلف لا يدخل الري ذكر خمس الائمة السرخسي رحمه الله تعالى في شرح الاجارات ان الري في ظاهر الرواية يتناول المدينة والنواحي * وروى هشام عن محمد بن عيسى رحمه الله تعالى أنه اسم مدينة خاصة حتى لو استأجر دابة الى الري ولم يمين المدينة ولا رستاق بعينه في ظاهر الرواية يعسدا جاريته وفي رواية هشام رحمه الله تعالى لا يفسد اجارته قال رضي الله تعالى عنه أما من قند وأوز وجند اسم للمدينة خاصة في سفره فماله وفاء راسه لا مصادره والشرى هو بخاراً ثم لا بد من ائمة شراحيها أول حنثها وده بخاراً كرمينية وأخرها قزوین

والنواحي * وروى هشام عن محمد بن عيسى رحمه الله تعالى أنه اسم مدينة خاصة حتى لو استأجر دابة الى الري ولم يمين المدينة ولا رستاق بعينه في ظاهر الرواية يعسدا جاريته وفي رواية هشام رحمه الله تعالى لا يفسد اجارته قال رضي الله تعالى عنه أما من قند وأوز وجند اسم للمدينة خاصة في سفره فماله وفاء راسه لا مصادره والشرى هو بخاراً ثم لا بد من ائمة شراحيها أول حنثها وده بخاراً كرمينية وأخرها قزوین

ما لم يخرج الى الجبلوا اليمين ينصرف الى الجبل وهذا اختلاف الصلاة فان البغدادى اذا جامع الموصلى في السفينة قد دخل بغداد أو تركته الصلاة وهو في السفينة يلزمه صلاة الإقامة * رجل حلف أن لا يدخل الفرات فركب سفينة في الفرات أو كان على الفرات جسر فرعى الجسر لا يحنت ما لم يدخل الماء لانه لا يسمى داخل في الفرات ما لم يدخل الماء * رجل حلف أن لا يدخل هذا المسجد فز يدفيسه طائفة من دار يجنب المسجد فدخل الزيادة لا يحنت ولو حلف أن لا يدخل المسجد فدخل المسجد (٥٧) بحالها يحنت * وكذا لو حلف أن لا يدخل هذه

الدار فز يدفيسها فدخل الزيادة لا يحنت ولو قال دار فلان فدخل الزيادة حنت * رجل حلف أن لا يدخل على فلان ولم يسم بيتا ولم ينو شيئا فدخل عليه في بيت رجل آخر حنت * ولو حلف أن لا يدخل بيتا وفلان فيه فدخل المسجد وفلان في المسجد لا يحنت وكذا لو دخل الكعبة * ولو حلف أن لا يدخل على فلان بيتا فدخل بيتا وفلان فيه ولم ينو الدخول عليه لا يحنت * ولو حلف أن لا يدخل على فلان فدخل منزله وهو ينوي بالدخول الدخول على رجل آخر يكون مع المحلوف عليه أو دخل يريد أخذ الامتعة التي تكون في المنزل لا يحنت لانه لم يدخل عليه * رجلان حلف كل واحد منهما أن لا يدخل على صاحبه فدخل أحدهما في المنزل مع الآخر لا يحنت لانه لم يدخل أحدهما على صاحبه * رجل قال لا تمنع فلانا من دخول دارى فمنعه مرة برى يمينه فان رآه مرة ثانية ولم يمنعه لاشئ عليه * رجل حلف أن لا يدخل دار فلان فدخل دار فلان ساكن فيها مع امرأته والدار لا حنت * وكذا لو قال لا أدخل دار فلانة وهي في دار زوجها تسكن معه كان حنت * رجل حلف أن لا يدخل على فلان فدخل عليه في حمام أو مسجد أو طهارة أو دهن دار لا يحنت وكذا الفسقاط

كذا في الكفاية * وهي نوعان عيين بالله تعالى أو صفة ويعين بغيره وهي تعليق الجزاء بالشرط كذا في الكافي (أما اليمين بغير الله فسوان) أحدهما اليمين بالأبواء والانباء والملائكة والصوم والصلاة وسائر الشرائع والكعبة والحرم وزمزم ونحو ذلك ولا يجوز الحلف بشئ من ذلك * والثاني الشرط والجزاء وهذا النوع ينقسم الى قسمين عيين بالقرب ويعين بغير القرب فاما اليمين بالقرب فهو أن يقول ان فعلت كذا فعلى صوم أو صلاة أو حجة أو عمرة أو بدنة أو هدى أو عتق رقبة أو صدقة أو نحو ذلك وأما اليمين بغير القرب فهي الحلف بالطلاق والعتاق كذا في البدائع (وأما ركن اليمين بالله) فذكر اسم الله أو صفة وأما ركن اليمين بغيره فذكر شرط صالح وجزاء صالح كذا في الكافي * والشرط الصالح ما يكون معدوما على خطر الوجود والجزاء الصالح ما يكون متيقنا الوجود أو غالب الوجود معدوم وجود الشرط وذلك بان يكون مضافا الى الملك أو الى سببه وان يكون الجزاء مما يحلف به حتى لو لم يكن كذلك لا يكون يمينا كالأكل والاذن في التجارة فانه اذا قال ان فعلت كذا فقد وكلت أو أذنت لك في التجارة لا يكون يمينا كذا ذكره الامام خواهر زاده هكذا في شرح تلخيص الجامع الكبير (وأما شرائطها في اليمين بالله تعالى) ففي الحالف أن يكون عاقلا بالغلا يصح عيين المجنون والصبي وان كان عاقلا ومنها أن يكون مسلما فلا يصح عيين الكافر حتى لو حلف الكافر على عيين ثم أسلم حنت لا كفارة عليه عندنا كذا في البدائع * ويبطل اليمين بالردة فلا أسلم بعدها يلزمه حكمه كذا في الاختيار شرح المختار * وأما الحرية فليست بشرط فتصح عيين المملوك إلا أنه لا يجب عليه الحال الكفارة بالمال لانه لا مال له وانما يجب عليه التكفير بالصوم والمولى أن يمنعه من الصوم وكذا كل صوم وجب لمباشرة سبب الوجوب من العبد كالصوم المنذور به ولو أعتق قبل أن يصوم يجب عليه التكفير بالمال وكذا الطواغية ليست بشرط عندنا فتصح من المكره وكذا الجدد والعمد فتصح من الخاطي والهازل عندنا * وأما الذي يرجع الى المحلوف عليه فهو أن يكون متصورا لوجود حقيقة عند الحلف وهو شرط انعقاد اليمين فلا تنعقد على ما هو مستحيل الوجود حقيقة ولا تبقى اذا صار بحال يستحيل وجوده وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وأما كونه متصورا لوجود عادة بعد ان كان لا يستحيل وجوده حقيقة فقد قال أصحابنا الثلاثة ليس بشرط حتى تنعقد على ما يستحيل وجوده عادة بعد أن كان لا يستحيل وجوده حقيقة * وأما في نفس الركن فلو علم عن الاستثناء نحو أن يقول ان شاء الله أو الا ب شاء الله أو ما شاء الله أو الا أن يبدولى غير هذا أو الا أن أرى أو الا أن أحب غير هذا أو قال ان اعانني الله أو يسر الله أو قال بمعونة الله أو تيسيره ونحو ذلك فان قال شيئا من ذلك موصولا لم ينعقد اليمين وان كان مفصولا انعقد * وأما في اليمين بغير الله ففي الحالف كل ما هو شرط جواز الطلاق والعتاق فهو شرط انعقاد اليمين بما والا فلا * وفي المحلوف عليه أن يكون أمرا في المستقبل فلا يكون التعليق بما ركان بيننا بل نخير حتى لو قال لامرأته أنت طالق ان كانت السماء فوقنا يمع الطلاق في الحال وفي المحلوف بطلاقة وعتاقه قيام الملك أو الاضافة الى الملك أو سبب

(٨ -) (القتاوى) - (ثانی) وبيت الشعر الا أن يكون المحلوف عليه من أهل البادية وعن محمد رحمه الله تعالى في المسطاط يحنت والظاهر هو الاول قيل في زماننا يحنت اذا دخل عليه في المسجد لان الناس يتزاوون في المساجد * ولو دخل على قوم والمحلوف عليه فيهم ولم يعلم الحالف به فعن محمد رحمه الله تعالى أنه يحنت والظاهر يعتبر العلم فان علم ونواهم بالدخول دونه دين فيما بينه وبين الله تعالى * ولو قال لا أدخل عليه هذه القرية لا يحنت بالدخول القرية * رجل حلف بطلاق امرأته أنه لم يدخل هذه الدار اليوم ثم قال أو همت

وحلف بطلاق امرأته الأخرى أنه قد دخلها اليوم يلزمه طلاق الأولى ولا يلزم طلاق الثانية لأنه يقول اليمين الأولى كذب والثانية صدق فلا يحث في الثانية * رجل حلف بعق عبده أنه دخل هذه الدار اليوم ثم قال لم أدخل وحلف بعق عبداً آخر أنه لم يدخلها اليوم ثم رجح وقال قد دخلتها اليوم وتحلف بعق عبداً آخر عتق العبد الثلاثة جميعاً لأن الأول عتق بالكلام الثاني والأوسط عتق بالكلام الثالث وعتق الثالث بالكلام الأول لأن الخالف زعم (٥٨) أنه كاذب في الكل فيلزمه عتق الكل * رجل له دار فيم بستان حلف أن لا يدخل هذه

الدار فدخل بستانه أو باب البستان إلى بيوت هذه الدار وليس للبستان باب آخر وعلى الدار والبستان حائط واحد محيط بهما قال محمد رحمه الله تعالى لا يحث الخالف بدخول البستان سواء كان البستان أصغر من الدار أو أكبر منها وإن كان البستان وسط الدار وحول البستان بيوت الدار حث الخالف بدخول البستان وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى فيه رواية في رواية كمال محمد رحمه الله تعالى لا يحث إلا أن يكون البستان في وسط الدار وفي رواية يحث وإن لم يكن البستان في وسط الدار ثم قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لو ماغ الدار ولم يسم البستان بدخل البستان في البيع في هذه الرواية وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لو كان للبستان بابان أحدهما في الدار والآخر خارج الدار فإن البستان يكون من الدار أيضاً * رجل حلف أن لا يدخل هذه الدار فاشترى صاحبها بجنب الدار بيتاً وفتح باب البيت إلى هذه الدار وجعل طريقه فيها فسد الباب الذي كان للبيت قبل ذلك فدخل الخالف هذا البيت من غير أن يدخل هذه الدار قال محمد رحمه الله تعالى يكون حاشاً لأن البيت صار من الدار * رجل قال لغيره ان تدخل مسجد بن عبد الله

الملك وفي نفس الركن ما ذكر في اليمين بالله تعالى ولو قال ان أعاني الله أو بمعونة الله وأراد به الاستثناء يكون مستثناً فيما بينه وبين الله تعالى ولا يصدق في القضاء * ومنها أن لا يدخل بين الشرط والجزاء حتى إذا دخل لم يكن يميناً وتعليقاً بل تحبيراً هكذا في البدائع (اليمين بالله ثلاثة أنواع) غموس وهو الحلف على إثبات شيء أو نفيه في الماضي أو الحال بتعمد الكذب فيه فهذه اليمين يأنم فيها صاحبها وعليه فيها الاستغفار والتوبة دون الكفارة * ولغو وهو أن يحلف على أمر في الماضي أو في الحال وهو يظن أنه كاذب أو لا يفعل أو لا يفعل ما فعل أو رأى شخصاً من بعيد فقال والله انه لم يذو ظن زيدا وهو عجمي وأوطأ فقال والله انه لغراب وطنه غراباً وهو حدة فهذه اليمين ترجو أن لا يؤخذ به صاحبها أو أيمين في الماضي إذا كان لاعتقاده لا حكم له في الدنيا والآخرة عندنا * ومنعقدة وهو أن يحلف على أمر في المستقبل أن يفعله أو لا يفعله وحكمها لزوم الكفارة عندنا * كذا في الكافي * (والمنعقدة في وجوب الحفظ أربعة أنواع) نوع منها يجب اتحماً البر فيها وهو أن يعقد على فعل طاعة أمر به أو امتناع عن معصية وذلك فرض عليه قبل اليمين وباليمين يزداد وكادة ونوع لا يتصور حفظها وهو أن يحلف على ترك طاعة أو فعل معصية ونوع يتخير فيه بين البر والحنث والحنث خير من البر فيتبدل فيه إلى الحنث ونوع يستوى فيه البر والحنث في الإباحة فيخبر بينهما ما حفظ اليمين أولى كذا في المبسوط لشمس الأئمة السرخسي * وأما الحلف بالطلاق والعناق وما أشبه ذلك فما يكون على أمر في المستقبل فهو كاليمين المعقودة وما يكون على أمر في الماضي فلا يتحقق اللغو والغموس ولكن إذا كان يعلم خلاف ذلك ولا يعلم فالطلاق واقع وكذلك الحلف بسفر لان هذا تحقيق وتخيير كذا في الإيضاح * ولو قال ان لم يكن هذا فلان فاعلى حجة ولم يكن وكان لا يشك أنه فلان لزمه ذلك كذا في الخلاصة * ومن فعل المحلوف عليه عامداً أو ناسياً أو مكرها فهو سواء كذا من فعله وهو مغمى عليه أو مجنون كذا في السراج الوهاج * ولا يبرع بيمين النائم كذا في الاختيار شرح المختار * اليمين بالله تعالى لا تكسر ولكن تقليله أولى من تكثيره واليمين بخير الله مكرهة عند البعض وعند عامة العلماء لا تكسر لأنه يحصل بها الوثيقة في العهود ونصوصا في زماننا كذا في الكافي

(الباب الثاني فيما يكون يميناً وما لا يكون يميناً وفيه فصلان)

(الفصل الأول في تحليف الظالة وفيما ينوي الخالف غير ما ينوي المستحلف)

اليمين بالله تعالى أو باسم آخر من أسماء الله كالرحمن والرحيم جميعاً أسامى الله تعالى في ذلك سواء تعارف الناس الحلف به أو لم يتعارفوا هو الظاهر من مذهب أصحابنا وهو الصحيح أو بصفة من صفاته التي يحلف بها عرفاً كعزة الله وجلاله وكبريائه وهو اختيار مشايخ ما وراء النهر كذا في الكافي * والأصح أن المعتبر في ذكر الصفات هو العرف كذا في شرح النقاية للبرجندي * ولو قال وربى أو ورب العرش أو ورب العالمين كان حالها كذا في البدائع * لا خلاف أنه لو قال والحق

هذه الدار فأمرأة محمد بن عبد الله الذي يدخل في الدار طالق فقال محمد بن عبد الله اشهدوا على بذلك

فدخل الدار قالوا يلزمه الطلاق * رجل قال والله لا أدخل هذه الدار وهذه الحجره ثم خرج من الدار ثم دخل الدار ولم يدخل الحجره فانه لا يحث حتى يدخل الحجره ويكون اليمين عليهما جميعاً * رجل حلف أن لا يدخل داراً بنته وابنته تسكن في بيت زوجها أو حلف لا يدخل دار أمه وأمه تسكن في دار زوجها فدخل الخالف حث وهو نظير ما ذكرنا * رجل حلف أن لا يدخل دار فلان فدخل داراً يسكنها فلان بإجارة أو أجرة حث عندنا

ولودخل دارا جرها فلان وهي عمارة لا تخرج من البيت قبل هذا قول محمد بن جرير رحمه الله تعالى أما على قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى لا يحنث وقد مرّت المسئلة قبل هذا * رجل قال لغيره دخلت دار فلان أمس فقال لا فقال بالله ما دخلتها قال لا ذكر في الكتاب أنه يكون حائطا وهذا جواب لكلام السائل وكذا لو قال لرجل دخلت دار فلان أمس فقال الخاطب لا فقال السائل فعبدا حرات كنت دخلتها فقال لا قال يعق عبده وان لم يكن له نية وان كان نوى بقوله لا أي ليس عبدي حرا لا يعق (٥٩) عبده * رجل حلف أن لا يسكن حائطا فلان

فسكن حائطا آخره فلان ان كان فلان ممن يسكن الحائط لا يحنث الخالف في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى ويحنث في قول محمد بن جرير رحمه الله تعالى * وان كان فلان ممن لا يسكن حائطا حائثا عند الكل * رجل قال ان دخلت الكوفة ولم أتزوج فعبدي حرفان دخل قبل التزوج حنث ولو قال فلم أتزوج فهو هذا على أن يكون التزوج بعد الدخول حين يدخل ولو قال لم أتزوج فهو أن يتزوج بعد الدخول على الابد * رجل قال والله لا أقعد في هذه الدار ولم يذو شيئا قال ان كان ساكنا فيها فهو على السكنى وان لم يكن ساكنا فيها فهو على القعود * رجل قال لغيره ادخل هذه الدار اليوم فقال ان دخلت هذا اليوم فعبدي حرفه على تلك الدار في ذلك اليوم * رجل حلف أن لا يدخل دار فلان فباع فلان داره فدخل الخالف لا يحنث في قولهم وكذا العبد والداية وكل شيء يكون مضافا بحكم الملك * ولو قال لا أدخل دار فلان هذه فباع فلان داره فدخل الخالف لا يحنث في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى واحمد بن الرواسين عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى في رواية يحنث في قوله دار فلان هذه * وقال

لا أفعل كذا انه يمين كذا في المبسوط * ولو قال بالحق لا أفعل كذا يكون يمينا ولو قال حقا لا أفعل كذا فالصحيح أنه ان أراد به اسم الله تعالى يكون يمينا ولو قال بحق الله لا أفعل كذا يكون يمينا كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال بحق الله لا يكون يمينا عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وهو اتحدى الرايتين عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو الصحيح * وحرمة الله قال شمس الأئمة الحلواني هذا بمنزلة قوله بحق الله كذا في الخلاصة * ولو قال وعظمة الله أو قال وملكوته وقدرته ونوى اليمين أو لم ينو يكون يمينا كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال وجبروت الله فهو يمين كذا في السراج الوهاج * ولو قال وقوة الله ووارثته ومشيتته ومحبيته وكلامه يكون حائفا كذا في البدائع * ولو قال وأمانة الله يكون يمينا وذكر الطحاوي أنه لا يكون يمينا وهو رواية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ولو قال وعهد الله أو قال وذمة الله يكون يمينا ولو قال أشهد أن لا أفعل كذا أو أشهد بالله أو قال احلف أو أحلف بالله أو أقسم بالله أو أعزم بالله أو قال عليه عهد أو عليه عهد الله أن لا يفعل كذا أو قال عليه ذمة الله أن لا يفعل كذا يكون يمينا وكذا لو قال عليه يمين أو قال نعم الله أو قال عليه نذر أو قال عليه نذر الله أن لا يفعل كذا يكون يمينا كذا في فتاوى قاضيان * بسم الله لا أفعل كذا في المختار أنه لا يكون يمينا الا اذا نوى كذا في الفتاوى العتبية * ولو قال بسم الله يكون يمينا كذا في الخلاصة * ولو قال وايم الله لا أفعل كذا يكون يمينا وكذا ايم الله رايه الله بكسر الهمزة ومن الله ومن الله وبهم واحدة في الاعراب الثلاث كذا في الظهيرية * ولو قال وميثاقه يكون يمينا كذا في الكافي * وكذلك اذا قال على يمين الله وكذلك اذا قال على ميثاقه كذا في الايضاح * ولو قال الطالب (١) والعالم لا أفعل كذا فهو يمين وهو متعارف أهل بغداد كذا في المحيط * ولو قال بالله لا أفعل كذا وسكن الهاء أو نصبا أو رفعها يكون يمينا ولو قال الله لا أفعل كذا وسكن الهاء أو نصبا لا يكون يمينا لان عدم حرف القسم الا أن يعربها بالكسر فيكون يمينا لان الكسر يقتضي سبق حرف الحافض وهو حرف القسم ولو قال بالله لا أفعل كذا قالوا لا يكون يمينا لانه لم يذكر اسم الله الا اذا أعربها بالكسر وقعد اليمين كذا في فتاوى قاضيان * وقوله الله الله عين كذا في العتبية * ولو قال لله يكون يمينا * في الاجناس اذا قال والله ان دخلت الدار كان يمينا كذا في المحيط * ولو قال أنا من المحوس ان فعلت كذا فهو يمين وكذا لو قال أنا شريك اليهود أو شريك الكفار ان فعلت كذا كذا في الخلاصة * روى عن محمد بن جرير رحمه الله تعالى أنه اذا قال (٢) اذا آليت كذا وعزمت لا أفعل كذا فهو يمين كذا في الايضاح * في التجريد قال محمد بن جرير رحمه الله تعالى حلف لا يحلف فقله ان قلت أو قعدت فانت طالق عين كذا في الخلاصة * من حلف بغير الله لم يكن حائفا كالنبي عليه السلام والكعبة كذا في الهداية * والبراءة عنه يمين

- (١) قوله والعالم كذا في جميع النسخ ومثله في البحر والذخيرة والولوالجية وغيرهما عدم ذكر العاطف قاله ابن عابد بن تأمل اه بجرأوى
(٢) قوله انه اذا قال اذا الخ كذا في الاصل وتأمل وجه ذكر اذا الثانية اه صحيحه

محمد بن جرير رحمه الله تعالى يحنث كما قال أبو يوسف رحمه الله تعالى في رواية روى هشام بن محمد رحمه الله تعالى أنه رجوع الى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * وان لم يكن لفلان دار يوم اليمين فذلك دارا بعد اليمين فدخل الخالف يحنث في قول أبي حنيفة ومحمد بن جرير رحمه الله تعالى ولا يحنث في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى والله أعلم (فصل في الخروج) * رجل قال لامرأته ان خرجت من هذه الدار الا لامرأته فانت طالق ولامرأته حق على رجل أن تدعى ذلك وتخرج لاجله قالوا ان كانت تدعى أن تخرجي كل ذلك فخرجت حنثا الخالف سوا ذلك فقد عصى أن يخرج

تفريجت لا يحنث * رجل حلف بطلاق امرأته أن لا يخرج امرأته إلا بعلمه تفريجت وهو يراها فنعها لم يحنث ولو أذن لها بالخروج تفريجت
بغير علمه لا يحنث وإن لم يأذن لها تفريجت وهو يراها لا يحنث أيضا * ولو قال لها إن خرجت من هذه الدار بغير إذني فانت طالق فأذن لها
بالعربية وهي لا تعرف العربية تفريجت حنث كما لو أذن لها وهي نائمة أو غائبة لم تسمع تفريجت حنث ولو قال لها إن خرجت من هذه الدار
بغير إذني فانت كذا فاستأذنت للخروج (٦٠) إلى بغض أهلها فأذن لها ولم يخرج في ذلك لم تكنها كانت تكس البيت تفريجت إلى

باب الدار تكس الباب جنت لانها
خرجت بغير إذنه وإن أذن لها
بالخروج إلى بعض أهلها ولم يخرج
ثم خرجت في وقت آخر إلى بعض
أهلها قال الفقيه أبو الليث رحمه
الله تعالى أخاف أن يكون حائشا *
رجل اتهم امرأته بجارله فقال إن
خرجت من المنزل بغير إذني فانت
كذا ثم قال لها أذنت لك فجايبه
لك إلا بامر باطل تفريجت ودخلت
منزل الجار الذي اتهمه أن لم تكن
فوت عند الخروج دخول ذلك
المنزل ولا أمر باطلا سواء لا يحنث
وإن وجد منها بعد الخروج أمر
باطل وإن كانت فوت عند الخروج
دخول ذلك المنزل فإن كان دخول
ذلك المنزل عند الزوج من الأمر
الباطل حنث لانها خرجت لأمر
باطل عند الزوج * رجل حلف
أن لا يخرج امرأته إلا بأذنه فقال
لها أذنت لك بالخروج كلما أردت
تفريجت مرة بعد أخرى لا يحنث
فإنها ما خرجت من الخروج بعد ذلك
الأذن العام صح نهي في قول محمد
رحمه الله تعالى وبه أخذ الشيخ
الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه
الله تعالى حتى لو خرجت بعد ذلك
حنث * ولو أذن لها بالخروج ثم
قال لها كلما نهيتهك فقد أذنت لك
فنهاها لا يصح نهيها * ولو قال لها لا
تخرجي إلا بأذني تحتاج إلى الأذن

كذا في الاختيار شرح المختار * قال محمد رحمه الله تعالى في الأصل ولو قال والقرآن لا يكون عينا
ذكره مطلقا والمعنى فيه وهو أن الحلف به ليس بمتعارف فصار كقوله وعلم الله وقد قيل هذا في زمانهم
أما في زماننا فيه يكون عينا وبه نأخذونأمر ونعتقدونعتقد وقال محمد بن مقاتل الرازي لو حلف
بالقرآن قال يكون عينا وبه أخذ جهود ومشايعنا خرجهم الله تعالى كذا في المضمهرات * ولو قال
أنا بريء من النبي والقرآن فإنه يكون عينا كذا في الكافي * سئل لعبد الكريم بن محمد عن قال
أنا بريء من الشفاعة ان فعلت كذا قال يكون عينا وقال غيره لا يكون عينا وهو الصحيح كذا في
الظهرية * ولو قال ان فعلت كذا أنا بريء من القرآن أو القبلة أو الصلاة أو الصوم رمضان
فالحكم عينا هو المختار * وكذا البراءة عن الكتب الأربعة وكذا كل ما يكون البراءة عنه كفرا
كذا في الخلاصة * ولو قال أنا بريء من المحنث لا يكون عينا ولو قال أنا بريء مما في المحنث
يكون عينا كذا في الكافي * ولو وقع كتاب الغفلة أو دفتر الحساب فيه مكتوب بسم الله الرحمن
الرحيم وقال أنا بريء مما فيه ان فعلت كذا ففعل كان عليه الكفارة كما لو قال أنا بريء من بسم الله
الرحمن الرحيم كذا في فتاوى قاضيهان * ولو قال أنا بريء من المغالطة أو مما في المغالطة ليس بيمين
الأذا عرف ان فيها بسم الله الرحمن الرحيم وعني به البراءة عنها كذا في الخلاصة * ولو قال أنا بريء من
المؤمنين قالوا يكون عينا كذا في فتاوى قاضيهان * ولو قال أنا بريء من هذه الثلاثين يوم ما يعني
شهر رمضان ان فعلت كذا ان نوى البراءة عن فرضيتها يكون عينا كما لو قال أنا بريء من الإيمان
ان فعلت كذا وان نوى البراءة عن آخرها لا يكون عينا لانه غيب وان لم تكن له يمين لا يكون عينا في
الحكم لمكان الشك وفي الاحتياط كفرا وان قال ان فعلت كذا أنا بريء من حجتى التي حججت فهذا
لا يكون عينا بخلاف ما اذا قال ان فعلت كذا أنا بريء من القرآن الذي تعلمت حبيب يكون عينا ولو
قال أنا بريء من الحجعة وعن الصلاة كان عينا كذا في المحيط * ولو قال أنا بريء من صومى وصلاتي
أو مما صليت وصمت لا يكون عينا كذا في العتبية * ولو قال ان فعلت كذا فهو يهودى أو نصرانى
أو مجوسى أو برىء من الاسلام أو كافرا أو يعبد من دون الله أو يعبد الصليب أو نحو ذلك مما يكون
اعتقاده كفرا فهو عينا استحسننا كذا في البدائع * حتى لو فعل ذلك الفعل يلزمه الكفارة وهل
يصير كافرا اختلف المشايخ فيه قال شمس الأئمة السرخسى رحمه الله تعالى والمختار للفتوى أنه ان كان
عنده أنه يكفر متى أتى بهذا الشرط ومع هذا أتى بصير كافرا لرضاه بالكفر وكفارته أن يقول لا اله
إلا الله محمد رسول الله وان كان عنده أنه اذا أتى بهذا الشرط لا يصير كافرا لا يكفر وهذا اذا حلف
به هذه اللفاظ على أمر في المستقبل أما اذا حلف بهذه اللفاظ على أمر في الماضي بان قال هو
يهودى أو نصرانى أو مجوسى ان كان فعل كذا أمس وهو يعلم أنه قد كان فعل لا شك أنه لا يلزمه
الكفارة عندنا لانه عينا مجوس وهل يصير كافرا اختلف المشايخ فيه قال شمس الأئمة السرخسى
رحمه الله تعالى والمختار للفتوى انه ان كان عنده أنه اذا عينا ولا يكفر متى حلف به لا يكفر وان كان
عنده أنه يكفر متى حلف به يكفر لرضاه بالكفر وأما اذا قال يعلم الله أنه قد فعل كذا وهو يعلم أنه لم

في كل خروج فان قال عنت الأذن مرة واحدة قال أبو يوسف رحمه الله تعالى انه لا يدين في
القضاء وعليه الفتوى * ولو قال لها الآن أذن لك أو حتى أذن لك تحتاج إلى الأذن مرة واحدة * ولو قال ان خرجت من الدار إلا بأذني ثم
سمح سائلا يسأل شيئا فقال لامرأته ادفعي هذه الكسرة إلى السائل فان كان السائل بحيث لا تقدر المرأة على أن تدفع الكسرة إليه إلا
بالخروج تفريجت لا يحنث وإن كانت تقدر تفريجت يحنث وإن كان السائل حين قال لها ادفعي إليه الكسرة بحيث تقدر المرأة على دفع

الكسرة بغسهم خروجه ثم ذهب السائل الى الطريق فخرجت المرأة اليه حنث ولو حلف أن لا يخرج امرأته في غير حق فخرجت في جنازة الوالدين أو عيادتهما أو ذي رحم محرم منها أو عرس لا يحنث * ولو حلف أن لا يخرج وهي في بيت من الدار فخرجت الى الدار لا يحنث * ولو قال لها ان خرجت من هذه الدار بغير اذني فالت طالق فقالت المرأة له تريد أن أخرج حتى أصير مطلقة فقال الزوج نعم فخرجت طلقت لان كلام الزوج هذا يكون للتهديد لا للاذن وان قامت على أسكفة الباب وبعض (٦١) قدمها خارج من الباب بحيث لو أغلق الباب

يكون ذلك البعض خارجا فان كان اعتمادها على البعض الخارج حنث والا فلا * ولو قال ان خرجت من البيت فالت طالق وهو قاعد فخرج قدميه وبذنه في البيت لا يحنث لان الخروج من البيت لا يكون الا بالقيام على القدمين خروج البيت فان قام على قدميه حنث لانه خرج من البيت * اذا حلف وهو قاعد فان كان مستقيما على ظهره أو على بطنه أو جنبه فخرج الاكثر من جسده حنث لان المستقي والمضطجع يعدن خارجا من الدار بخروج أكثر الاعضاء * ولو قال لها ان خرجت من هذه الدار الا بذني فالت طالق ثلاثا فطلقها باثنا فخرجت بغير اذنه لا يحنث لان يمينه تثبت بحال قيام ولاية المنع عن الخروج وولاية المنع تزول بالطلاق البائن وهو كالسلطان اذا حلف رجلا أن لا يخرج من البلدة الا باذنه أو الكفيل بالنفس اذا حلف الاصيل أن لا يخرج من البلدة الا باذنه فعزل السلطان وقض الاصيل دين الطالب ثم خرج الخالف بعد ذلك لا يحنث ولو أن الخالف تزوج المرأة بعد ما بانها فخرجت بغير اذنه لا تطلق لان اليمين بطلت بالابانة فلا تعود بعد ذلك وذكروا في السير أهل الحرب اذا حلفوا

يفعل أو قال يعلم الله أنه لم يفعل كذا وقد علم أنه فعل اختلف المشايخ فيه عامتهم على أنه يصير كافرا كذا في الذخيرة * ولو قال بصفة الله لا أفعل كذا لا يكون عينا ولو قال وعلم الله لا أفعل كذا عندنا لا يكون عينا ولو قال ووجه الله لا أفعل كذا لا يكون عينا في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى * ولو قال وعذاب الله أو محطه أو غضبه أو قال ورضا الله وثوابه أو قال وعبادة الله لا يكون عينا كذا في فتاوى قاضي خان * ولو قال شهد الله أنه لا اله الا هو لا يكون عينا كذا في الخلاصة * فان قال ووجه الله على قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى لا يكون عينا قال ابن شجاع في حكاية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى هو من أيمان السفلة يعني الجهلة الذين يذكرونه بمعنى الجارحة (١) وهذا دليل على أنه لم يجعله عينا كذا في المبسوط * ولو قال عليه لعنة الله ان فعل كذا أو قال عليه عذاب الله أو قال أمانة الله ان فعل كذا لا يكون عينا كذا في فتاوى قاضي خان * وان قال ان فعلت كذا فعلى غضب الله أو مضط الله فليس بحالف كذا في الهداية * واذا قال وسلطان الله لا أفعل كذا فالصح من الجواب في هذا الفصل أنه اذا أراد بالسلطان القدرة فهو يمين كقولهم وقدرة الله كذا في المبسوط * ولو قال ودين الله لا يكون عينا وكذا اذا قال وطاعته وشريعته أو حلف بعمره وحدوده لم يكن حالفا وكذا اذا قال وبيت الله أو بالبحر الأسود أو بالمشعر الحرام أو بالصفا أو بالمروة أو بالمنبر أو بالقبر أو بالروضة أو بالصلاة أو بالصيام أو بالحج لم يكن حالفا في جميع ذلك وكذا اذا قال وجد الله وعبادة الله فليس يمين وكذا لو حلف بالسموات والارض والشمس والقمر والنجوم لم يكن حالفا كذا في السراج الوهاج * ولو قال بحق الرسول أو بحق الايمان أو بحق المرآة أو بحق المساجد أو بحق الصوم أو بحق الصلاة لا يكون عينا كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال بحق محمد عليه السلام لا يكون عينا لكن حقه عظيم كذا في الخلاصة * ولو قال عذبه بالنار أو حرم عليه الجنة ان فعل كذا نشئ من هذا لا يكون عينا كذا في المبسوط * ولو قال لا اله الا الله لا أعلن كذا فليس بيمين الا أن ينوي عينا وكذلك سبحانه الله والله أكبر لا أعلن كذا كذا في السراج الوهاج * ولو قال عصيت الله ان فعلت كذا أو عصيته في كل ما افترض على فليس بيمين كذا في الايضاح * ولو قال ان فعلت كذا فانا زان أو سارق أو شارب خمر أو آكل ربا فليس بحالف هكذا في الكافي * عن ابن سلام أنه قال لو قال ان فعلت كذا فهو يعقد الزمان على نفسه كما يعقد النصارى أنه يكون عينا كذا في الظهيرية * ولو قال عبده حنثا حلف بطلاق امرأته ثم قال لا امرأته أنت طالق ان شئت لم يعتق عبده وليس هذا بيمين وكذلك اذا قال اذا حضت حضة لم يعتق عبده كذا في المبسوط * ولو قال ان فعلت كذا فلا اله في السماء هو يمين ولا يكفر كذا في العتبية * ولو قال ما قال الله كذب ان فعلت كذا يكون عينا ولو قال الله تعالى كذب ان فعلت كذا يكون عينا ولو قال ان فعلت كذا فاشهدوا على النصرانية يكون عينا ولو قال ما فعلت من صوم وصلاة لم يكن حقا ان فعلت كذا يكون عينا كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال اللهم أنا عبدك أشهدك وأشهد ملائكتك ان لا أفعل كذا ثم فعل لا كفارة

(١) قوله وهذا دليل الحمله اذ لم يقصد بالوجه الذات والا كان عينا باجماع اهـ بحراوى

الاسير أن لا يخرج الا باذن ملكهم فعزل الملك ثم عاد ملكا فخرج الاسير بغير اذنه لا يحنث * وكذا لو قال الرجل لعبده ان خرجت بعير اذني فالت حرقه ثم اشتراه فخرج بغير اذنه لا يعتق * رجل خرج مع الوالى خلف أن لا يرجع الا باذن الوالى فسقط عن الخالف شئ فرجع لاجله لا يحنث لان هذا الرجوع مستثنى عن اليمين عادة امرأة قالت لزوجها ان تذلني بالخروج الى منزل أخى فقال الزوج ان أذنت فعبدى حرم ثم قال لها أذنت لك بالخروج لا يحنث الرجل * ولو اسأله عبده في نكاح أمة لرجل فقال له المولى ان أذنت لك بتزويجها أنت حر

فقال أذنت لك في تزويج النساء أو قال أذنت لك في التزويج حث المولى أما في قوله أذنت لك في تزويج النساء فلا بد منه بشكك . جميع النساء فيدخل فيه نكاح تلك الأمة وأما في قوله أذنت لك في التزويج فلا بد منه بالنكاح مطاقا والنكاح لا يكون إلا بالمرأة . فكان اطلاق النكاح اطلاقا للنساء بخلاف المسئلة الأولى * رجل قال لاسر أنه ان خرجت بغير إذن فانت طالق فخرجت بغير إذنه مرة حثت ثم لا يحث بعد ذلك * ولو حلف أن لا يخرج امرأته من (٢) هذه الدار فارتقت في الدار شجرة أغصانها خارج الدار فصارت بحال لو سقطت تسقط

على الطريق لا يحث كالودعات كنيها مشرعا من الدار وبابها في الدار لا يحث * وكذا لو وسعت السطح لا يحث سواء كانت البين بالعربية أو بالفارسية * رجل قال والله لا أخرج من بلد كذا فهو على أن يخرج بيده ولو قال لا أخرج من هذه الدار فهو على النقلة منها إياه ان كان ساكن فيها إلا إذا دل عليه على أنه أراد به الخروج بسدنه * رجل حلف وهو في منزله أن لا يخرج إلى بغداد اليوم فخرج من باب منزله اليوم وهو يريد بغداد ثم بدله فرجع لا يحث إلا أن يجاوز آيات المصر على نية الخروج إلى بغداد * رجل حلف أن لا يخرج من داره فخرج من ابداه ثم رجع حث وان كان منزله في دار فخرج من منزله ثم جمع قبل أن يخرج من باب الدار يحث * حلف أن لا يخرج إلى مكة ماشيا فخرج من آيات المصر اشيا يريد مكة ثم ركب حث * لو خرج راكبا ثم نزل فشى لا يحث * حلف أن لا يركب سعيمة في بغداد فركب السفينة حتى صار إلى فرسخ ثم خرج منها لا يحث * ولو حلف أن لا يركب إلى مكة فشى بعض الطريق ثم ركب لا يحث ولو حلف أن لا يأتي بغداد ماشيا فركب حتى دنا منها فدخلها

وبستغفر الله كذا في الخلاصة * رجل قال لا أخرو الله لأجى إلى ضيافتك فقال رجل الحالف ولا تجى إلى ضيافتي أيضا قال نعم يصير الحالف يثق الثاني بقوله نعم حتى لو ذهب إلى ضيافة الأول أو إلى ضيافة الثاني حث في عينه كذا في المحيط * تحريم الحلال عين كذا في الخلاصة * فمن حرم على نفسه شيئا مما علمه لم يصح حراما إذا فعل مما حرمه قلبه لا أو كثيرا حث ووجبت الكفارة كذا في الهداية * ان كان في يده دراهم فقال هذه الدراهم حرام على ينظر ان اشترى بها شيئا يحث في عينه وان وهبها أو تصدق بها لا يحث في عينه * وفي البعالي لو حرم طعاما ونحوه فهو بمن على ما تناوله المعتاد كذا في المأكل وكول وليد في الملبوس الآن بعنى غيره قال وكذلك سائر التصرفات في الاشياء قال ولا يعتبر استيعاب الطعام بالاكل ولو قال لا يحل لي أن أفعل كذا فان نوى تحريمه عليه فهو بمن ولو قال هذا الثوب على حرام ان لبسته فلبسه ولم يزرعه حث في عينه * امرأة قالت لزوجها أنت على حرام أو قالت حرمتك على نفسي فهذه ذابن حتى لو طوعته في الجماع كان عليها الكفارة وكذلك لو أكرهها على الجماع يلزمها الكفارة ولو قال هو بأكل الميتة ان فعل كذا لا يكون عينا وكذلك اذا قال هو يستحل الميتة أو يستحل الحر والخير لا يكون عينا وكان يجب أن يكون عينا لان استحلال الحرام كفر والحاصل أن كل شيء هو حرام حرمة مؤبدة بحيث لا تسقط حرمة بحال من الاحوال كالكفر وأشباه ذلك فاستحلاله معايا بالشرط يكون عينا وكل شيء هو حرام بحيث تسقط حرمة بحال كالميتة والحر وأشباه ذلك فاستحلاله معايا بالشرط لا يكون عينا كذا في المحيط * ولو قال كل حل على حرام فهو على الطعام والشراب الآن بنوى غير ذلك والقباس أن يحث كافر غي لا يتناول المرأة إلا بالنية واذا نواها كان ايلاء ولا يخرج عن البين الطعام والشراب وهذا كله جواب ظاهر الرواية والفتوى على أنه يقع به الطلاق بلانية لغلبة الاستعمال في ارادة الطلاق وكذا في قوله ١ حلال بروي حرام أو حلال الله أو حلال المسلمين وان قال لم أفو الطلاق لم يصدق قضاء وفي قوله ٢ هر چه بدست كبرم بروي حرام قيل يجعل طلاقا بلانية وهو اختيار مشايخ سمرقند وقال بعض مشايخنا رجه الله تعالى لم يتضح لي عرف الناس في هذا فالصحيح أن نقيذ الجواب ونقول ان نوى الطلاق يكون طلاقا وأما من غير دلالة فالاحتياط أن يتوقف المرء فيه ولا يخالف المتقدمين ولو قال ٣ هر چه بدست جب كبرم بروي حرام لا يكون طلاقا إلا بالنية ولو قال ٤ هر چه بدست كبرم قيل لا يكون طلاقا إلا بالنية وقيل لا يشترط النية * ولو قال حلال الله على حرام وله امرأان يقع الطلاق على واحدة واليه البيان في الاظهر كذا في الكافي * سئل أبو بكر عن قال هذه الخمر على حرام ثم شربها قال في هذا خلاف بين أبي حنيفة وأبي يوسف رجهما الله تعالى قال أحدهما يحث وقال الآخر لا يحث والمختار للفتوى أنه ان أراد به التحريم تجب الكفارة وان أراد الاخبار أو لم تكن له نية لا تجب الكفارة كذا اختاره الصدر

١ الحلال عليه حرام ٢ كل ما أمسكه يدي البني عليه حرام ٣ كل ما أمسكه يدي البسرى عليه حرام ٤ كل ما أمسكه يدي

الشهيد

ماشيا حث لانه آياها ماشيا * ولو حلف لا يمشي إلى بغداد فشى بعض الطريق وركب البعض لا يحث

ولو حلف أن لا يخرج من الرى إلى الكوفة فخرج إلى مكة فركب بالكوفة قال محمد رجه الله تعالى ان كان نوى حث من الرى أن لا يخرج بالكوفة ثم بدله بعدم الخروج فركب بالكوفة لا يحث * حلف أن لا يخرج من باب داره وهو بنوى باب الخشب فذفع الباب ثم خرج لا يحث * وان لم يفر باب الخشب فخرج من موضع الباب حث * ثلاثة حله وارجلان لا يخرج من بخارا إلا بغيرهم فخرج أحدهم وحده الحالف

بأن لا يخرج من البيت ما أتى أحدكم فخرج لا يبحث لأن اليمين تثبت بأذنه ثم وثبات أذنه ثم وثبات يمينه فلا يبقى اليمين وفي الوجه الأول لم يقع اليأس عن أذنه * وجعل قال لا مراة أن خرجت إلى بيت أبيك فأنت كذا فخرجت ناسية ثم تذكرت فرجعت فهدت هذه ثلاث مسائل الخروج والأتين والذهب قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى في الأتيان لا يبحث اذا لم تصل إلى دار أبيها وفي الخروج يبحث واختلاف في الذهاب والرجوع أن الذهاب كالأتين قال رضي الله تعالى عنه (٦٣) وينبغي أن ينوي في ذلك أن ينوي بالذهب الوصول فهو على ما نوى وان نوى

به الخروج فهو على ما نوى وان لم ينو شيئا يحمل على الأتيان لان الناس يريدون به الأتيان والوصول * ولو قال لها ان خرجت إلى منزل أبيك فأنت كذا أو قال ان ذهبت فهو على الخروج عن قصد ولو قال ان أتيت فهو على الوصول قصدت الخروج إلى منزله أو لم تفصد وعن الشيخ الامام أبي بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لو قال لها يا القاسية (١) كرتوخانه فبدروى فخرجت ثم ندمت في الطريق فعادت يبحث الزوج * وجعل قال لا مراة ان خرجت من باب هذه الدار فأنت طالق فصعدت السطح ونزلت في دار الجار ذكر في الكتاب أنه لا يبحث وقيل بأنه يبحث لان الناس يريدون به الخروج عن الدار لا التقييد بالباب ولان باب السطح من أبواب الدار وان عين الباب وقال ان خرجت من هذا الباب بتقييد ذلك الباب * امرأه كانت تخرج من دارها إلى سطح دار جارها فغضب الزوج وقال لها ان خرجت من هذه الدار إلى سطح الجار أو إلى الباب فأنت طالق فخرجت إلى سطح الجار لا إلى سطح الدار لا إلى سطح الجار لأن يمينه تثبت بدلت الجار دلالة فان لم يكن هنالك مقدمة حث لعنوم اللفظ

الشهيد كذا في الظهيرية * اليمين بالله مما يحتمل التعليق نحو أن يقول اذا جاء غد فوالله لا أدخل هذه الدار ويحتمل التأقيت أيضا كاليمين بغير الله نحو أن يقول والله لا أدخل هذه الدار إلى سنة ينتهي اليمين بمضى السنة * رجل قال لغيره لا أكلمك يوما ويوما فهو كقوله والله لا أكلمك يومين ينتهي اليمين بي يومين كذا في فتاوى قاضخان * ويدخل فيها الليسلة المختلطة كذا في المحيط * ولو قال والله لا أكلمك يوما ويومين فهو كقوله لا أكلمك ثلاثة أيام ولو قال والله لا أكلمك فلانا اليوم وغدا ولا بعد غد كان له أن يكلمه في الليالي لانها أيمان ثلاث ولو قال والله لا أكلم فلانا اليوم وغدا وبعد غد لا يكلمه في الليل لانها يمين واحدة بمنزلة قوله لا أكلمك ثلاثة أيام فيدخل فيه الليالي كذا في المبسوط * اذا قال الرجل والله والرجل لا أفعل كان يمينين حتى اذا حنث بان فعل ذلك الفعل كان عليه كفارتان في ظاهر الرواية * والاصل في جنس هذه المسائل أن الخالف بالله اذا ذكر اسمي وبني عليهما الحلف فان كان الاسم الثاني نعتا للاسم الاول ولم يذكر بينهما حرف العطف كانا يمينين واحدة باتفاق الروايات كلها كقوله والله والرجل لا أفعل كذا وان كان الاسم الثاني يصلح نعتا للاسم الاول وذكر بينهما حرف العطف كانا يمينين في ظاهر الرواية بانه في قوله والله والرجل لا أفعل كذا كذا في المحيط * وأكثر المشايخ على ظاهر الرواية كذا في فتاوى قاضخان * واذا كان الاسم الثاني لا يصلح نعتا للاسم الاول فان ذكر بينهما حرف العطف كقوله والله والله لا أفعل كذا كانا يمينين في ظاهر الرواية وهو الصحيح وان لم يذكر بينهما حرف العطف كانا يمينين واحدة باتفاق الروايات هكذا ذكر شيخ الاسلام كذا في المحيط * وان نوى به يمينين يكون يمينين وبصير قوله الله ابتداء يمين بحذف حرف القسم وانه قسم صحيح هكذا في البدائع * ولو قال والله والرجل لا أفعل كذا ففعل فعلية الكفارتان في قولهم كذا في فتاوى قاضخان * اذا حلف الرجل على أمر لا يفعله أبدا ثم حلف في ذلك المجلس أو مجلس آخر لا يفعله أبدا ثم فعله كانت عليه كفارة يمينين وهذا اذا نوى يمينين أخرى أو نوى التغليظ أو لم يكن له نية واذا نوى بالكلام الثاني اليمين الاولى عليه كفارة واحدة وروى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال هذا اذا كانت يمينه بحجة أو عجرة أو صوم أو صدقة قام اذا كانت يمينه بالله فلا يصح نيته وعليه كفارتان قال أبو يوسف رحمه الله تعالى هذا أحسن ما سمعناه منه واذا كان احدي اليمينين بحجة والاخرى بالله فعلية كفارة وحجة كذا في المبسوط * في النوازل رجل قال لا آخرو والله لا أكلمه يوما والله لا أكلمه شهر والله لا أكلمه سنة ان أكلمه بعد ساعة فعلية ثلاثة أيمان وان أكلمه بعد الغد فعلية يمينان وان أكلمه بعد الشهر فعلية يمين واحد وان أكلمه بعد سنة فلا شيء عليه كذا في الخلاصة * ولو قال أنا بريء من الله تعالى ان كنت فعلت أمس وقد كان فعل وهو يعلم به اختلف المشايخ فيه والمختار للمتنوى أنه ان كان في زعمه أنه كفر يكفر ولو قال ان كنت فعلت أمس فانه بريء من القرآن وقد كان فعل وعلم به بالجواب المختار فيه كالجواب فيما اذا قال فهو بريء من الله هكذا في المحيط * ولو قال ان فعلت كذا فهو بريء من الله ورسوله وحنث فهو يمين واحد يلزمه كفارة

* امرأه حلف أن لا تخرج إلى أهلها فخرجت إلى ذي رحم محرم منه قالوا ان كان لها الابوان لا يجب اذا خرجت إلى غيرهما وان لم يكن لها ابوان فاهلها المحارم من ذوى أرحامها وان كان لها أب وأم لكل واحد منهما منزل على حدة وزوج أمها غير أبيها فالاهل منزل الأب * رجل حلف وهو في منزل من دياره أن لا يخرج إلى الجنازة فخرج من المنزل إلى الدار للجنازة ثم رجع لا يبحث وان خرج من الدار ثم رجع حنث (١) المعنى اذا رحت بيت أبيك فأنت كذا

رجل قال لامرأته ان خرجت من هذه الدار فانت كذا فخرجت الى البستان فان كان البستان من الدار بحيث لو ذكرت الدار فيهم البستان بذكر الدار ولو خرجت المرأة الى البستان لا يكره الزوج لا يحنث وذكر في النوادر انه قال اذا قال لامرأته ان خرجت من هذه الدار فانت طالق فدخلت كرماني الدار ان كان الكرم يعدم من الدار ان كان يفهم (٦٤) الكرم بذكر الدار لا يحنث وان كان لا يفهم ولا يعد يحنث وانما يعدم من الدار ويفهم

واحدة ولو قال ان فعلت كذا فهو بريء من الله تعالى وبريء من رسوله فهما عيinan ان حنث يلزمه كفارتان ولو قال ان فعلت كذا فهو بريء من الله تعالى وبريء من رسوله والله ورسوله بريتان منه ففعل يلزمه أربع كفارات وعن محمد بن حمران قال لو قال هو يهودي ان فعلت كذا فهو نصراني ان فعلت كذا فهو عيinan ولو قال هو يهودي هو نصراني ان فعل كذا فهو عيinan واحدة كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال ان فعلت كذا فانا بريء من الكتب الاربعه فهو عيinan واحدة وكذلك اذا قال ان فعلت كذا فانا بريء من القرآن والزبور والتوراة والانجيل فحنث يلزمه كفارة واحدة لانها عيinan واحدة ولو قال انا بريء من القرآن وبريء من الزبور وبريء من التوراة وبريء من الانجيل فهو أربع كفارات اذ حنث يلزمه أربع كفارات كذا في المحيط * ولو قال انا بريء مما في المصحف فهو عيinan واحدة وكذا لو قال هو بريء من كل آية في المصحف فهو عيinan واحدة كذا في فتاوى قاضيان * سئل شمس الاسلام عن قال والله ١ اكر ابن كاركم قال اختيار استاذي انه لا يكون عيinanم رجع وقال يكون عيinan كذا في الخلاصة * رجل قال ٢ سو كند خورم كه اينكار نكنم قال بعضهم لا يكون عيinan وقال بعضهم يكون عيinan ولو قال ٣ سو كند ميخورم كه اينكار نكنم يكون عيinan هذا الكلام يذكر لتحقيق دين الوعد كقول الرجل ٤ كواهي ميدهم ولو قال ٥ سو كند خورم بطلاق كه اين كار نكنم لا يكون عيinan له وعد وتخييف ولو قال ٦ سو كند خوري يكون عيinan بمثله قوله ٧ سو كند ميخورم كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال ٨ مرا سو كند بطلاق آست كه شراب نخورم فشرط طلق امرأته وان لم يكن حلف ولكن قال قلت ذلك لدفع تعرضهم لا يصدق قضاء كذا في الكافي * وان قال ٩ سو كند خورده ام ان كان صادقا كان عيinan وان كان كاذبا فلا نهي عليه كذا في المحيط * ولو قال ١٠ بر من سو كند است كه اينكار نكنم فهو اعتبار ان اقتصر على هذا فهو اقرا باليمين وان زاد على هذا فقال ١١ بر من سو كند است بطلاق يلزمه ذلك فان قال قلت ذلك كذا بدفع تعرض المجلس او غير ذلك لا يصدق قضاء ولو قال ١٢ بالله العظيم كه بز كتر از بنامي نيست كه اينكار نكنم يكون عيinan كذا لو قال بالله العظيم الاعظم وهذه الزيادة تكون للتأكد فلا يصير فاصلا كذا في فتاوى قاضيان * في الفتاوى لو قال ١٣ سو كند ميخورم بطلاق ليس بتطليق لان الناس لم يتعارفوه عيinan بطلاق * وفي الخبر يدلو ولو قال ١٤ مرا سو كند خطبه است تطلق امرأته ولم يشترط فيه نية المرأة وهو الاصح * في الفتاوى ولو قال ١٥ بالله كه بزر كتر از بنامي نيست او بزر كتر از بنامي نيست سو كند نيست او بزر كتر از بنامي نيست كه افعول اول افعول عيinan وقوله بزر كتر از بنامي لا يجعل فاصلا * وفي مجموع النوازل سئل شيخ الاسلام عن

بذكر الدار اذا لم يكن كبيرا ولم يكن مفتقها الى غير الدار * رجل قال لامرأته انت طالق ما لم اخرج الى الكوفة فغض في وجهه الى المسكاري فحنث ساعة بما كس المسكاري فتمكاري وذهب لا تطلق امرأته لان اليمين كانت على الفور وبهذا القدر لا ينقطع الفور وان اشتغل بالوضوء لصلاة مكتوبة أو بصلاة مكتوبة لا ينقطع الفور ويكون ذلك مستثنى عن اليمين عادة وان اشتغل بصلاة التطوع أو بالوضوء للتطوع أو بالاكل أو بالشرب أو ما أشبه ساعة في غير طلب الكراء انقطع الفور وتطلق امرأته * رجل خرج من بخارا الى سمرقند وطلب من امرأته ان تخرج معه الى سمرقند فانتقلت فقال لها بالفارسية اكرهيس من بيرون نيائي يا فلانة يا امرأته طالق فلم تخرج معه حتى رجع الزوج من سمرقند الى بخارا ثم خرج الزوج الى سمرقند مرة أخرى قالوا ان لم تكن فلانة خرجت الى سمرقند لا يحنث الحالف وبطلت يمينه ولا يحنث أبدا لانه جعل شرط حنثه أن لا تخرج مع فلانة كأنه قال لها اذا خرجت فلانة ولم تخرجي معها فانت طالق فاذا لم تخرج فلانة فلم يوجد شرط الحنث فلا يحنث وبطل اليمين لغوات شرط الحنث وهو عدم

شر وجها مع فلانة في ذلك الخروج لاني خرجت آخر فان كانت فلانة خرجت الى سمرقند قبل رجوع الزوج من سمرقند ولم تخرج معها امرأته حنث ويقع الطلاق لوجود شرط الحنث هذا اذا نوى الزوج أن يعلق نفاقها بعدم خروجها اذا خرجت فلانة قال نوي أن يكون الطلاق معاقبة لعدم خروجها وخروجها فخرجت فلانة ولم تخرج فلانة حنثي رجع الزوج من سمرقند حنث في يمينه رجل قال لامرأته ان خرجت من ههنا اليوم فان رجعت الى سمرقند فانت طالق ثلاثا فخرجت

يقول

سمر وجها مع فلانة في ذلك الخروج لاني خرجت آخر فان كانت فلانة خرجت

اليوم الى الصلاة أو الى غيرهما من حاجة ثم رجعت فان كان بمسبب العيى عروج الانتعالي أو السفر لا طلاق رجل قال لا سمح الله قد خرج المرأة من المنزل ان رجعت الى منزل طالق فجلست ولم تخرج زماناً ثم خرجت ورجعت الى منزل الرجل بقول نويت الفراق وقال بعضهم لا يصدق وقال بعضهم يصدق وهو الصحيح * رجل قال لا سمح الله ان صعدت هذا السلم فانت كذا فارتقت بعض السلم لا يحنث وهو الصحيح ولو قال لها ان ارتقت هذا السلم أو قال ان وضعت رجلك على هذا السلم فانت كذا (٦٥) فوضعت إحدى رجلتيهما ورجعت كان حائثاً

في الوضع وفي الارتقاء كذلك قال مولانا رضي الله تعالى عنه وينبغي أن لا يحنث في الارتقاء بوضع إحدى القدمين لأن ذلك لا يعد ارتقاء ولو قال ان وضعت قدمي في دار فلان فوضع إحدى قدميه لا يحنث لأن هذا الكلام صار مجازاً عن الدخول ولو قال لها ان خرجت من هذه الدار ووضع رجلك في السكة فانت طالق فوضعت إحدى قدميها في السكة حنث في عيئه لأنه لما قصد المبالغة صار حائثاً بوضع القدم * رجل قال لا سمح الله ان خرجت الارضاي أو حي أو بارادني فهو كقوله الاباذني تحتاج الى الاذن في كل مرة ولو قال لها الآن أرضي أو أريد فهو كقوله الآن آذن اذا آذن مرة واحدة تبطل البين ولو قال الابامري لا بد من الامر في كل مرة ولو قال الآن أمر فهو على الامر مرة واحدة ولو قال ان خرجت بغير رضاي أو لا رضاي فاذن لها بالخروج فلم تسمع أو سمعت فلم تفهم بان كان الاذن بلسان لا تعرفه المرأة لا يحنث في قولهم اذا خرجت لان الرضا يتحقق بدون علم المرأة ولو قال لها الاباذني فاذن لها وهي نائمة أو لم تسمع لم يكن ذلك اذناً قال بعضهم هذا قول أبي حنيفة ومحمد رجهما الله تعالى أما على قول أبي يوسف وذر رجهما والله تعالى يكون

يقول ما حلفت أن لا أفعل بل حلفت أن هذا أعظم الايمان وأنه لا أعظم من هذه البين على قال لا يصدق لأنه وصل به نفي الفعل وما ذكر من الاقتصاص على الكلام الأول خلاف الظاهر كذا في الخلاصة * ولو قال ١ مصحف خد ابست وي سوخته اكر اينكار كننك لا يكون عينا ولو قال ٢ هرا ميدي كه بخدا دارم نا آميدم اكر اينكار كننكم يكون عينا ولو قال ٣ مسلمانى نكرده أم خدای را اكر اينكار كننك ففعل قال اله قيه أبو الليث ان أراد بذلك أن الذي فعل من العبادات لم يكن حقاً يكون عينا والافلا ولو قال ٤ هر چه مسلمانى كرده أم بكافران دادم اكر اينكار كننك ففعل لا يصير كافراً ولا يلزمه الكفارة * ولو قال ٥ والله كه فلان سخن نگويم نه بگورونه دور و زفهو عين واحدة فتتسمى بعضي اليومين كذا في فتاوى قاضخان ولو قال ٦ حرام است باتو سخن كفتم يكون عينا كذا في الظهيرية * سئل الشيخ القاضي الامام علي بن حسين السعدي عن قال ٧ پذيرتم كه چنين كننك ولم ينوشياً قال يكون عينا كذا في الخلاصة * رجل قال ٨ پذيرتم خدای را كه فلان كار كننكم يكون عينا كذا لو قال نذرت أن لا أفعل كذا ولو قال ٩ خدای را ويغمبر را پذيرتم كه فلان كار كننك لا يكون عينا لان قوله بغمبر را پذيرتم لا يكون عينا فاذا تخلل بين ذكر الله تعالى وبين الشرط ما لا يكون عينا بصير فاصلاً فلا يكون عينا كذا في فتاوى قاضخان * سئل نجم الدين عن قال ١٠ اكر فلان كار كننك بد تراست فقال هو عين موجبة للكفارة اذا حنث فيها ولو قال ١١ از سيصد و شصت آية قرآن بيزار است ١٢ اكر اينكار كننك ففعل لا يلزمه شيء ولو قال ١٣ هر چه مغان مني كرده اند و جهودان جهودي كرده اند در كردن وي كه اينكار نكرده است وقد فعل ذلك لا يلزمه شيء ولو قال ١٤ اكر وي اين كار كننك كافر بروي شرف دار ولا يكون عينا كذا في الظهيرية * ولو قال ١٥ از هر اموغ و تر سابد تر من ان فعلت كذا فهو عين كذا في المحيط * امرأة قالت لزوجهها اترك اللعب بالشرط فقلت نعم فقالت أنا منك طالق ان اسم أعظم منه أو هو أعظم اسم اني أفعل أو لا أفعل كذا ١ كتاب الله محروق بيده ان كان يفعل كذا ٢ كل أمسلى في الله أكون أبسامته ان فعلت كذا ٣ لم أفعل لله فعل الاسلام ان فعلت كذا ٤ كل ما فعلته من أفعال الاسلام أعطيت له الكفار ان فعلت كذا ٥ والله لا أقول الكلام الفلاني لا يوم ولا يومين ٦ الكلام معك حرام ٧ قبلت أن لا أفعل كذا ٨ قبلت اني لا أفعل كذا لله تعالى ٩ قبلت اني لا أفعل الشيء الفلاني لله تعالى والرسول ١٠ ان فعل كذا فهو أقبح من الجحوس ١١ هو بري من ثلثمائة وستين آية قرآنية أنه لم يفعل كذا ١٢ ان فعل كذا فادعوه كافر او ادعوه يهودي او ارجوه بالحجارة ١٣ كل ما فعلته الجحوس من الجحوسية وفعلته اليهود من اليهودية فهو في عنقه ان لم يفعل كذا ١٤ ان فعل كذا يكون للكافر شرف عليه ١٥ أنا أقبح من ألف مجوسي ونصراني

(٩ - (الفتاوى) - ثاني)

الحلاف بينهم في الامر على قول أبي حنيفة ومحمد رجهما الله تعالى لا يثبت الامر بدون العلم والسمع أو الصحيح أن على قولهما الاذن لا يكون الا بالسمع وأجمعوا على أن اذن العبد في التجارة لا يكون اذناً بدون السماع وكذلك التوكيل * رجل قال لعبد ان خرجت الاباذني فانت حر ثم قال لغيره ائذن له بالخروج فاذن له المأمور بالخروج فخرج العبد حنث المولى وكذا لو قال المأمور للعبد ان مولا قد آذن لك ولو قال

المولى أذنت له بالخروج فاختبزه انسان بذلك فخرج لا يحنت المولى قبل هذا اذا كان الخبر ماموراً بالتبليغ فان لم يكن لا يعتبر ذلك ولو قال لعبد ان خرجت بغير اذنى فانت خرجت قال له ان فعلت كذا فقد اذنت لك لم يكن ذلك اذنان الاذن لا يصح تعليقه بالخطر ولو قال المولى لهذا العبد اطع فلان في جميع ما امرتك به ثم اذن له فلان بالخروج فخرج حنت المولى * وكذا لو قال المولى لعبد بعد اليمين ما امرتك به فلان فقد امرتك به فاذن له فلان بالخروج فخرج حنت (٦٦) المولى * حلف أن لا يخرج امرأته من بيته يعني من هذا البيت فخرجت الى الدار حنت

قالوا هدا في عرفهم لان الدار لا يسمى بيتا في عرفهم اما في عرفنا يسمى السكك بيتا فلا يحنت وعليه الفتوى وكذا لو حلف أن لا يدخل فلان بيته فدخل فلان داره لا يحنت في عرفهم وفي عرفنا يحنت وعليه الفتوى * حلف أن لا يخرج امرأته الا في كذا فخرجت في ذلك مرة ثم خرجت في غير ذلك يحنت الا أن يعين عينه بالمرأة الاولى فيدين فيما بينه وبين الله تعالى * حلف أن لا يخرج امرأته مع فلان فخرجت مع غيره ثم لحقها فلان لا يحنت لانها لم تخرج مع فلان * حلف أن لا يخرج امرأته الا باذنه وقال عنت الاذن مرة واخذته ذكر الناطقي وجه الله تعالى أنه يدين في القضاء * حلف أن لا يخرج امرأته الا باذنه ثم قال لها اذنت لك شهرا أو في كل مرة مع ذلك وكذا لو قالت ائذن لي اليوم في الخروج فقال اذنت فخرجت مرة في ذلك اليوم لا يحنت وكذا لو قال لها اخرجي كلما شئت كان ذلك اذنا في كل مرة ولو قال ان خرجت الا باذنى أو قال الآن اذن لك ثم قال لها اخرجي أما والله ان فعلت كذا الجزى بك الله تعالى ونحو ذلك قال محمد رحمه الله تعالى لا يكون اذنا وكذا لو غضبت المرأة ونهيات للخروج فقال الزوج دعوها حتى لم يكن اذنا الا أن ينوى الاذن وكذا لو قال الزوج

كنت تلعب بالشطرنج فقال الزوج ان كنت ألعب بالشطرنج فقالت ايش هذا فقال الزوج ا همان كه توميكوي ثم لعب بعد ذلك لا يقع الطلاق كذا في الخلاصة * سئل نجم الدين عمر النسفي عن قال ٢ هر چه بدست راست گرفت بروى حرام كه فلان كار نکند وكره لا يحنت لان العرف في قوله ٣ هر چه بدست راست كبرد ولا عرف في قوله ٤ هر چه بدست راست گرفت كذا في الظهيرية * واذا قال بر بدقم با خدا كه از خيزد * تو كه بيارى نخورم فقد قيل انه يكون عينا اذا نوى اليمين والاصح أنه عين بدون النية كذا في الذخيرة

(فصل في تحليف الظلمة وفيما ينوى الخالف غير ما ينوى المستخلف) ذكر في فتاوى أهل سمرقندى سلطان أخذ رجلا خلفه ٥ باز د فقال الرجل مثل ذلك ثم قال ٦ كه روز آ ذين بياي فقال الرجل مثل ذلك فلم يأت هذا الرجل يوم الجمعة لا يلزمه شيء لانه لما قال باز دوسكت ولم يقل قل باز دان لم يفعل كذا لم ينعقد اليمين * ذكر عن ابراهيم الخفي أنه قال اليمين على نية الخالف اذا كان مظلوما وان كان ظالما فعلى نية المستخلف وبه أخذ أصحابنا مثال الاول اذا أكره الرجل على بيع عين في يده فحلف المسكره بالله أ دفع هذا الشيء الى فلان يعني به بائعه حتى يقع عند المسكره أن ما في يده ملك غيره فلا يكرهه على بيعه يكون كإلوى ولا يكون ما حلف عين غموس لاحقيقة ولا معنى ومثال الثاني اذا ادعى عينا في يدي رجل انى اشريت منك هذا الا ين بكذا وأنكر الذى في يديه الشراء وأراد المدعى أن يحلف المدعى عليه بالله ما وجب عليك تسليم هذا العين الى هذا المدعى فحلف المدعى عليه على هذا الوجه ويعنى التسليم في هذا المدعى بالهبة والصدقة لا بالبيع فهذا وان كان صادقا فبما حلف ولم يكن ما حلف عين غموس حقيقة لانه نوى ما يحتمله لفظه فهو عين غموس معنى لانه قطع بهذه اليمين حق امرئ مسلم فلا تعتبر نيته * قال الشيخ الامام الزاهد شيخ الاسلام المعروف بجواهر زاده وهذا الذى ذكرنا في اليمين بالله فاما اذا استخلف بالطلاق أو العتاق وهو ظالم أو مظلوم فنوى خلاف الظاهر بان نوى الطلاق عن الوفاق أو نوى العتاق عن عمل كذا أو نوى الاخبار فيه كاذبا فانه يصدق فيما بينه وبين الله تعالى حتى لا يقع الطلاق ولا العتاق فيما بينه وبين الله تعالى الا أنه ان كان مظلوما لا بأثم اثم الغموس واذا كان ظالما لا بأثم اثم الغموس وان كان مانوى صادقا حقيقة قال القدوري في كتابه ما نقل عن ابراهيم أن اليمين على نية المستخلف ان كان الخالف ظالما فهو صحيح في الاستخلاف على الماضى لان الواجب باليمين كافر بالاثم ومتى كان ظالما فهو آثم في عينه وان نوى ما يحتمله لفظه لانه توصل بهذه اليمين الى ظلم غيره وهذا المعنى لا يتأتى في اليمين على أمر في المستقبل فيعتبر نية الخالف على كل حال كذا في المحيط في الفتاوى رجل مر على رجل فاراد الرجل أن يقوم فقال المار ٧ والله كه نخيزى فقام لا يلزم المار شيء * في نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى قال لغيره دخلت دار فلان أمس فقال نعم فقال له السائل والله هو مات فتوليه ٢ كل ما أمسكه بيده اليمين عليه حرام ان لم يفعل كذا وفعله ٣ كل ما أمسكه بيده اليمين ٤ قبلت بالله انى لا آكل مما تشترى به وتأتى به ٥ بالله ٦ انك تانى يوم الجمعة ٧ والله لا تقم

في غضب اخرجى ينوى التهديد يعنى اخرجى حتى تطلقى لم يكن ذلك اذنا * رجل قال لامرأته ان خرجت من هذه الدار لقد فانت طالق فخرجت قبل أن يقول الزوج أنت طالق لم يحنت حتى تخرج مرة أخرى بعد ذلك الا أن يكون ابتداء اليمين لمنازعة كانت بينهما على الخروج فاذا كان كذلك لا يحنت وان خرجت بعد ذلك لان اليمين كانت على الخروج الاول وقد خرجت قبل أن يتم عينه * رجل قال لامرأته والله لا أكلمك حتى اخرج من بغداد قال الخروج من الامصار يكون بيده فاذا اخرج بنفسه بر وان لم يخرج بعينه * رجل قال لا يخرج

مع فلان العام الى مكة اذا خرج معه وجاوز البيوت وجب عليه قصر الصلاة فعد برون بداله أن يرجع ورجع * ولو قال والله لا أخرج من بغداد فخرج مع جنازة والمقابر خارج من بغداد فهو حائث * رجل قال لجاريته ان خرجت الاباذني فانت حرة وهي تشتري ملواها حواشي من السوق فقال لها المولى اشتري به هذه الدراهم لحافها واذن لها بالخروج ولا يحنت * رجل قال لامرأته ان خرجت الاباذني فانت طالق فاستاذنته بالخروج الى أبيها فاذن لها فخرجت الى بيت أختها قال محمد رحمه الله (٦٧) تعالى لا تطلق من قبل أنه أذن لها بالخروج فلا

أبالي أذهبت الى الذي أمره به أو لم تذهب ولو قال لها ان خرجت الى أحد الاباذني فانت طالق فاستاذنته بالخروج الى أبيها فاذن لها فخرجت الى أختها اطلقت * رجل قال لغيره ان كلمت فلانا فعبدك حرق قال مخاطب الاباذنيك قال أبو يوسف رحمه الله تعالى هذا جواب اذا كلمه بغير اذنه حنت * رجل حلف بطلاق امرأته أن لا يخرج من بغداد الاباذني ثم خرج فقال له أذن لك وقال الزوج قد أذنت لي كان القول قوله * ولو قال لامرأته ان كنت تعرفين فلانا وتعلمين منزل فلان فانت طالق فقالت أنا أعلم وأعرف لا تصدق في شيء من ذلك لان هذا أمر ظاهر يقف عليه غيرها بخلاف الحب والبغض والله أعلم بالصواب

(فصل في المساكنة والسكنى والكف) * رجل حلف ان لا يسكن هذه الدار فخرج بنفسه وترك أهله وممتلكاته فيها ان كان الخائف في عيال غيره كالابن الكبير يسكن في دار الاب والمرأة تسكن في دار زوجها ونحوهما لا يحنت في يمينه وان لم يكن الخائف في عيال غيره لا يبرأ الا أن يدخل في النقلة من ساعته لان الدوام على السكنى سكنى ثم ان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يشترط للبر نقل الاهل

لقد دخلتها فقال نعم فهذا حلف وكذا لو قال والله ما دخلت فقال نعم * روى بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى قال لا آخر ان كلمت فلانا فعبدك حرق قال الآخر الاباذنيك فهو محجب ان كلمه بغير اذنه يحنت كذا في الخلاصة * رجل قال لآخر والله لتفعلن كذا وكذا ولم ينو استحلاف المخاطب ولا مباشرة اليمين على نفسه فلا شيء على واحد منهما اذا لم يفعل المخاطب ذلك وان نوى القائل الحلف بذلك يكون حالفا وكذا لو قال بالله لتفعلن كذا وكذا ولو قال والله لتفعلن كذا وكذا ولم ينو شيء فهو الحالف وان أراد الاستحلاف فهو استحلاف ولا شيء على واحد منهما ما كذا في فتاوى قاضيان * رجل قال لآخر والله لتفعلن كذا والله لتفعلن كذا فقال الآخر نعم ان أراد المبتدئ الحلف وأراد المجيب الحلف يكون كل واحد منهما حالفا وان نوى المبتدئ الاستحلاف ونوى المجيب الحلف والمجيب حالف وان لم ينو كل واحد شيئا في قوله الله الحالف هو المجيب وفي قوله والله مع الواو الحالف هو المبتدئ وان أراد المبتدئ أن يكون مستحلفا وأراد المجيب أن لا يكون عليه يمين ويكون قوله نعم على معاد من غير يمين فهو كقوى ولا يمين على واحد منهما كذا في الخلاصة وهكذا في الوحي لا كدرى ومحيط السرخسي * ولو قال الرجل لغيره أقسمت لتفعلن كذا أو قال أقسمت بالله أو قال أشهد بالله أو قال أحلف بالله لتفعلن كذا أو قال في جميع ذلك أقسمت عليك أو أشهد عليك أو لم يقل عليك فالحالف في هذه الفصول الثلاثة هو المبتدئ ولا يمين على المجيب وان نوى جميعا أن يكون المجيب هو الحالف الا أن يكون المبتدئ أراد الاستحلاف بقوله أحلف ونحو ذلك فان أراد ذلك فلا يكون يميناً على المبتدئ * رجل قال لآخر عليك عهد الله ان فعلت كذا فقال الآخر نعم فلا شيء على القائل وان نوى به اليمين ويكون هذا على استحلاف المجيب * رجل قال لامرأته انك فعلت كذا وكذا فقالت لم أفعل فقال ان كنت فعلت أنت فانت طالق فقالت المرأة ان كنت فعلت فانت طالق قالوا ان أراد به يمين المرأة لا تطلق المرأة * جماعة من الفساق اجتمعوا وكان يصقع بعضهم بعضاً فقال واحد منهم من صفع بعد هذا صاحبه فامرأته طالق ثلاثاً فقال واحد منهم بالفارسية بعد ذلك هلا صفعه رجل بعد قوله هلا ثم صفع هو صاحبه قالوا لا تطلق امرأة القائل هلالاً هذا كلام فاسد ليس بيمين * رجل قال على المشي الى بيت الله تعالى وكل مملوك لي حرة وكل امرأة لي طالق ان دخلت هذه الدار فقال رجل آخر وعلى مثل ما جعلت على نفسك ان دخلت هذه الدار فدخل الثاني الدار يلزمه المشي الى بيت الله ولا يقع الطلاق والعتاق كذا في فتاوى قاضيان * رجل حلفه أعوان السلطان أن لا يعمل غداً عملاً ما لم يأت فلان فأصبح الحالف ولبس خفيه فدخل على ميت وحول رأسه عن مكانه قبـ أن ياتي فلان قال محمد ابن سلة أرجو أن لا يحنت فيمينه تكون على غير هذا العمل * رجل خرج مع الأمير في السفر فحلفه الأمير ان لا يرجع الاباذني فسبق ثوبه أو كيسه فرجع لذلك لا يحنت لان يمينه لم تقع على هذا الرجوع * رجل ساع يضرب الناس بالسعايات والجبائيات فحلف وقال ان سعت أحد في الزيادة على عشرة دراهم فامرأته طالق فسعى امرأته في الزيادة على العشرة ذكر الشيخ الامام نجم الدين

وكل المتاع حتى لو بقي فيها وتداً ومكنسة كان حائثاً وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا نقل الاهل أو أكثر المتاع في يمينه والفتوى على قوله وعلى قول محمد رحمه الله تعالى اذا نقل الاهل وما يقوم به السكنى دائمة صار باراً وتفقوا على أن نقل الاهل والخدم شرط للبرفان نقل الكل الى السكنى أو الى المسجد ولم يسلم الدار الى غيره اختلفوا فيه والصحيح أنه يكون حائثاً ما لم يتخذ مسكناً آخر وان سلم الدار الى غيره بان آخر داره المملوكة أو كان ساكناً في الدار بالاجارة أو بالاعارة فردها على مالكها ولم يتخذ منزلاً آخر لا يكون حائثاً * رجل حلف أن لا يسكن

هذه الدار فاراد نقل الأهل والمتاع فأت المرأة أن تخرج كان عليه أن يجتهد في إخراجها فإذا صار ثغالبه وبهر من إخراجها فخرج الخائف
وسكن داراً أخرى لا يحنث في عيने * ولو وجد الخائف الباب مغلقاً ولم يقدر على فقهه لا يحنث الخائف وكذا إذا قيد ومنع من الخروج وكذا لو
قدر على الخروج بطرح بعض الحائط لا يحنث وليس عليه ذلك إنما يعتبر القدرة على الخروج من الوجه المعهود وعند الناس * ولو قال إن لم
يخرج من هذه الدار اليوم فأمرته طالق (٦٨) فقيد ومنع من الخروج أياماً قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى

يحنث الخائف وهو الصحيح وهذا
بخلاف ما لو حلف أن لا يسكن هذه
الدار فقيد ومنع من الخروج فإنه
لا يحنث والفرق ما ذكرنا قبل هذا
أن في قوله إن لم أخرج شرط الحث
عدم الخروج وقد تحقق أما في
مسألة السكنى شرط الحث السكنى
وأنه فعل والفعل إذا كان مكرها
في الفعل لا يضاف الفعل إليه فلا
يحنث في عيने * رجل حلف أن لا
يسكن هذه الدار فخرج بنفسه
واشتغل بطلب دار أخرى لينقل
إليها الأهل والمتاع فلم يجد داراً
أخرى أياماً ولكنه أن يضع المتاع
خارج الدار لا يكون حائثاً وكذا لو
خرج واشتغل بطلب دابة لينقل
عليها الأمتعة ولم يجد وأكث اليمين
في جوف الليل فلم يمكنه أن يخرج
حتى أصبح أو كانت الأمتعة كثيرة
فخرج وهو ينقل الأمتعة بنفسه
ويمكنه أن يستكري دواب فلم
يستكر لا يحنث في جميع ذلك
وهذا إذا نزل الأمتعة بنفسه كما
ينقل الناس فإن نقل لا كما ينقل
الناس يكون حائثاً قالوا هذا إذا
كانت اليمين بالعربية فإن حلف
بالفارسية وقال من يدين خانه
أندو بناشم فخرج بنفسه على قصد
أن لا يعود لا يحنث في عيने وإن
خرج على قصد أن يعود يكون
حائثاً * إذا قال لامرأته إن سكنت
هذه الدار فأت طالق وكانت

النسب رحمه الله تعالى أ. لا تطلق امرأته كذا في الظهيرة * السلطان إذا قال لرجل مال فلان
أمير (١) بنزدك نيت فأنكر خلفه بالطلاق ليس عندك مال فلان خلفه وكان عند الخائف
أموال بعثتها امرأة فلان الأمير إليه والذي جاء بالمال زعم أن المال مال امرأة فلان ويحوز أن
يكون مثل تلك الأموال لتلك المرأة ثم زعمت امرأة الأمير أن المال كان مال زوجها لا تطلق امرأة
الخائف حتى يقر الخالف بذلك أو يقضى القاضي باليمين بعد دعوى صحبة فيصير الخالف حائثاً
* رجل جلب عشرين شاة من بلاد إلى بلاد أدخل جملة الغنم في بلد غدير أنه أظهر عشرة في حانوته
خلفه أميراً خطيرة أنه ما جاءه إلا بعشرة وما ترك خارج البلد شيئاً خلفه ونوى ما جاءه إلا بعشرة أي في
السوق وما ترك شيئاً في الخارج أي خارج السوق قالوا لا يحنث في عيने لأنه نوى ما يحتمله لفظه ولكن
لا يصدق قضاء * رجل مات وخلف وارثاً ودنيا على رجل فخاصم الوارث الغريم في الدين فخاف
الغريم أنه ليس للمدعى عليه شيء قالوا إن كان لا يعلم الغريم بموت المورث ترجو أن لا يكون حائثاً
وإن علم بموت المورث فالصحيح أنه يحنث في عيने * رجل قال لعبيره كم أكلت من تمرى فقال أكلت
خمساً وحلف وقد كان أكل من تمره عشرة لا يكون حائثاً وكذا لو كانت عيने بطلاق أو عتاق
لا يقع شيء وكذا لو قال لرجل إنك اشتريت هذا العبد فقال بما توفد كان اشتراهما بمائتين لا يكون
كاذباً ولو حلف على ذلك بطلاق أو عتاق لا يلزمه شيء وهو نظير ما قال في الجامع إذا حلف أن لا يشتري
هذا الثوب بعشرة فاشترى بمائتي عشر حث في عيने * رجل هرب في دار رجل خلف صاحب
الدار لا يدري أين هو وأراد ما لا يدري في أي مكان هو من دارة لا يحنث في عيने * السلطان إذا
حلف رجلاً أن لا يعلم بامر كذا خلف ثم ذكر أنه كان علم بذلك الآية نسى وقت اليمين قالوا ترجو
أن لا يكون حائثاً لأنه ما كان عالماً وقت اليمين * رجل حلف بطلاق امرأته أنه ليس في منزله الليلة
مرفقة وقد كان في منزله مرفقة قالوا إن كانت المرفقة قليلة بحيث لو علم بذلك لا يقول عندنا مرفقة لا يحنث
في عيने وإن كانت كثيرة إلا أنها فاسدة بحيث لا يتناولها أحد لا يحنث أيضاً في عيने لأنه لا يراد باليمين
هذه المرفقة وإن كانت بحال يأكلها البعض دون البعض حث في عيने * رجل زرع أرضاً امرأته
قطناً قال حلال (٢) بروي حرام أكرأه غله من زمين بخانه وي در آيد ثم إن امرأته رفعت
من ذلك القطن على رأسها لتذهب إلى الحلاج ودخلت البيت والقطن على رأسها ثم خرجت
حنث الخالف كذا في فتاوى قاضيان * رجل طلبه السلطان ليأخذ به بتهمة فأنكر رجلاً وأراد
استخلافه بانك لا تعلم من غرمانه وأقربائه ليأخذ منهم شيئاً بغير حق وفيه ضرر كثير بالمسلمين لا يسعه
أن يحلف وهو يعلم ولكن الحيلة أن يذكر اسم الرجل الذي يطلبه السلطان وينوي غيره وهذا
صحيح عند الخصاص وإن لم يصح في ظاهر الروايات فإن كان الخالف مظلوماً بقسنى بقول الخصاص
* وفي طلاق الفتاوى رجل ادعى على إنسان مالا خلفه القاضي ماله عليك كذا بعدما أنكر
خلف وأشار بأصبعه في كفه إلى رجل آخر أنه ليس له عليه شيء صدق ديانة لأقضاء كذا في الخلاصة

(١) مال الأمير فلان عندك (٢) الحلال عليه حرام إن كان يجيء إلى بيته من غلة هذه الأرض

اليمين في الليل فهي معذورة إلى أن أصبح لائم بالخلف الخروج في الليل فاعتبرت عاجزة * رجل حلف أن لا
يسكن هذا المصر فخرج بنفسه وترك أهله ومتاعه فيه لا يحنث وإن كانت اليمين على سكنى القرية اختلفوا فيه قال بعضهم هي بمنزلة الدار
وقال بعضهم هي بمنزلة المصر وهو الصحيح ذكره الكرخي في مختصره والسكينة والمنزلة بمنزلة الدار * رجل حلف أن لا يسكن فلان في هذه
القرية فهو على أن يسكن في دار منها * رجل حلف وقال درين ديه نباشم فخرج بأهله ومتاعه ثم عاد وسكن كان حائثاً وكذلك كل فعل يمتد

وكذا الوفوى بالخروج الخروج على
المورأ وذل الدليل على الفور ولم
يخرج على الفور حنت في نفسه
وكذا لو قال بالفارسية اكر از من
خانه نروم فسكن بعد اليمين حنت
اذا فوى الفور ولو قال ان سكنت
هذه الدار مكرآ يند مور وند فعلى
حجة وهو على الايمان للضيافة
والزيارة فاذا انتقل باهله ومتاعه
من ساعته ثم جاء زائرا أو ضيفا لا
يحت لانه استثناء عن اليمين * رجل
حلف أن لا يساكن فلانا فترك
الحالف وهو مسافر فنزل فلان
منزله فسكنا يوما أو يومين لا يحنث
ولا يكون مساكن فلان حتى يقيم
معه في منزله خمسة عشر يوما وهو
كلوا حلف أن لا يسكن الكوفة ففر
بهم مسافر أو فوى الإقامة بها أربعة
عشر يوما لا يحنث * وان فوى خمسة
عشر يوما كان حائنا ولو سكننا جميعا
في حانوت في السوق يبيعان لا يحنث
ويكون اليمين على المنازل التي
اليها الماوى وفيه الاهل والعيال
لان السكنى عادة تكون في الماوى
* ولو حلف أن لا يساكن فلانا
فدخل فلان دار الحالف غصبا فقام
الحالف معه حنت علم الحالف بذلك
أو لم يعلم وان خرج الحالف باهله
وأخذ في القلة حين نزل الغاصب
لم يحنث ولو سافر الحالف فسكن
فلان مع أهل الحالف قال أنو

(الفصل الثاني في الكفارة) وهي أحد ثلاثة أشياء ان قدر عتق رقبة يجزئ فيها ما يجزئ في
 الظهار أو كسوة عشرة مساكين لكل واحد ثوب غزاز أو أدناه ما يجزئ فيه الصلاة أو اطعامهم
 والاطعام فيها كالاطعام في كفارة الظهار هكذا في الحادى للقدسى * وعن أبي حنيفة وأبي
 يوسف وجه ما لله تعالى ان أدنى الكسوة ما يستر عامة بدنه حتى لا يجوز السر او يل وهو الصبيح
 كذا في الهداية * فان لم يقدر على أحد هذه الاشياء الثلاثة صام ثلاثة أيام متتابعات وهذه كفارة
 المعسر والاولى كفارة الموسر وحده اليسار في كفارة اليمين أن يكون له فضل على كفافه مقدار
 ما يكثر عن يمينه وهذا اذا لم يكن في ملكه عين المنصوص عليه أما اذا كان في ملكه عين المنصوص
 عليه وهو أن يكون في ملكه عبداً أو كسوة أو طعام عشرة لا يجوز أن يصوم سواء كان عليه دين
 أو لم يكن وأما اذا لم يكن في ملكه عين المنصوص عليه فيعتد بغير اليسار والاعسار كذا في السراج
 الوهاج * ثم اعتبار الفقر والعنى عند اداءة التكفير فلو كان موسراً عند الحنف ثم أعسر
 عند التكفير أجزأه الصوم عندنا وبعبارة لا يجزئ كذا في فقه القدير * والكفاف منزل يسكنه
 وثياب يلبسها ويستعورته وقوت يومه كذا في فتاوى قاضيهان * وان كان له مال غائب أو له دين
 على الناس ولا يجدي ما يعتق ولا ما يتكسوا ولا ما يطعم أجزأه الصوم هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى
 * قالوا فأولى به في مسئلة الدين اذا كان الدين على معسر لا يقدر على الاداء أما اذا كان على ملي
 يقدر على الاداء وان تقاضاه قدر عليه لم يجزئ الصوم كذا روى ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى
 وكذلك قالوا في المرأة اذا لم تمتها الكفارة ولا مال لها ولها على الزوج المهر وزوجها قادر على الاداء
 اذا آخذته بذلك لم يجزئها الصوم ولو كان له مال وعليه ديون كثيرة مثل ماله أو أكثر جاز الصوم
 بعدما يقضى دينه من ذلك المال هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في الاصل وهو طاهر فاما قبل قضاء
 الدين فهل يجزئ الصوم اختلف المشايخ فيه كذا في المحيط * والاصح أنه يجزئ التكفير بالصوم
 كذا في المبسوط * اذا أعطى كل مسكين نصف ثوب أو أعطى ثوباً بعشرة مساكين عن كفارة
 يمينه لم يجزئ عن الكسوة فاذا لم يجزئ عن الكسوة هل يجزئ عن الطعام اذا كانت تبلغ قيمته
 قيمة طعام عشرة مساكين ذكر شيخ الاسلام المعروف بخواهر زاده أن في ظاهر رواية أصحابنا
 يجزئ نوى أن يكون بدلا عن الطعام أو لم ينو كذا في الظهيرية * القلتسوة والخلف عن الكسوة
 لا يجوز ويجوز عن الطعام وفي الثوب يعتبر حال القابض ان كان يصلح للقابض يجوز والا فلا وقال
 بعض مشايخنا ان كل يصلح لا وسط الناس يجوز قال شمس الآلثة السرخسى وهذا أشبه بالصواب
 كذا في الخلاصة * ان أعطى كل واحد منهم عمامة فاذا كانت تبلغ قيسا أو رداء أجزأه والالم
 تجزئ عن الكسوة ولكن تجزئ عن الطعام اذا كانت قيمتها تساوي قيمة الطعام كذا في المبسوط
 * ولو أعطى عشرة مساكين ثوبا واحدا بينهم كثير القيمة يصيب كل مسكين منهم أكثر من قيمة
 ثوب لم يجزئ عن الكسوة وأجزأه عن الطعام اذا الكسوة منصوص عليها فلا تكون بدلا عن نفسها

حنيفة رحمه الله تعالى يكون عائدا وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يحنت وعليه الفتوى وإذا كرفي المشتكى لو خرج المحلوف عليه مسيرة ثلاثة أيام أو أكثر وسكن الخالف مع أهل المحلوف عليه لا يحنت في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وإن كان أقل من ذلك حنث * **و** رجل قال أكر من أمشيدورين شهر بأشم فأمر أنه كذا فأصابته الحصى وعجز عن الخروج فلم يخرج حتى أصبح قالوا لا يحنت في عينه لأنه يمكنه أن يستأجر من ينقله من البلد ويرجل حلف أن لا يكون من أكره فلان وهو من أكرته أو حلف أن لا يكون من أكره الفيلان وأرض فلان في بدنه وغلات

غائب لا يمكنه أن ينقضي ما يبتهم من المزاولة حنث لأن شرط الجنث كونه من أسيرة فلان وقد وجدوا أن رب الأرض غائب فخرج إلى رب الأرض من ساعته وناقضه لا يحث لأن هذا القدر مستثنى عن الجنث وهو كالحلف أن لا يسكن هذه الدار فقام إلى طالب المتاح فإدام مشتغلا بذلك لا يحث وأن طال ذلك وكذلك هؤلاء وان اشغل بعمل آخر غير طلب صاحب الأرض حنث لأنه غير معذور ولو منعها أناس عن الخروج إلى رب الأرض لا يحث لأن شرط (٧٠) الحنث أن يكون مزارعا فلان وذلك لا يوجد مع المنع حتى لو قال إن لم أترك مزارعة

فلان فمنعها أناس عن الخروج إلى رب الأرض كان حنثا عند بعض المشايخ وجهم الله تعالى * رجل هو ساكن مع غيره في دار خلف أن لا يسكن معه في الدار فهو بمتاع من غيره أو أودعه أو أعاره وخرج بنفسه وليس من رأيه العود لا يحث في يمينه ولو خرج من ساعته وقال نويت الخروج بنفسى لا يحث في يمينه وأن مكث في الدار بعد اليمين ساعة ثم قال أردت الخروج بنفسى لا يصدق قضاء لأنه لما مكث بعد اليمين صار حنثا فلا يصدق في إبطال الحنث * رجل حلف أن لا يبيت الليلة في هذا المنزل فخرج بنفسه وبات خارج المنزل وأهله ومتاعه في المنزل لا يحث في يمينه وهذه اليمين تكون على نفسه لأعلى المتاع * حلف أن لا يبيت على سطح هذا البيت وعلى هذا البيت الذى حلف عليه غرفة وأرض العرفة سطح البيت يحث أن بات عليه ولو حلف أن لا يبيت على سطح فبات على هذا لا يحث في يمينه * ولو حلف أن لا يسكن فلانا والحالف في دار مع أهله وأهله وله دار أخرى يجنب هذه الدار فيها غلمانه ودوابه ومطبخه وبعض حراسه فسكنها المخوف عليه وعلى الدارين باب ولسكل واحد منهما باب إلى طريق لا يحث

ويصلح بدلا عن غيرها كالأعطى كل مسكين ربع صاع من حنطة وذلك يساوى صاعا من تمر لا يجوز عن الطعام وإن كان من حنطة يساوى ثوبا يجزئ عن الكسوة كذا في البدائع * من عليه كفارة اليمين إذا أعطى ثوبا خلقا عن كفارة اليمين قالوا لا يجزئ عن القيمة لكن ينظر إن كان بحال يمكن الانتفاع به في نصف مدة الجدي لا يجوز وإن علم أنه ينتفع بالجدي ستة أشهر وبهذا الثوب أربعة أشهر أكثر مدة الجدي يجوز ولا تعتبر القيمة كذا في فتاوى قاضيان * ولو أعطى مسكينا واحد عشره أو ثواب في مرة واحدة لم يجزئه كفى الطعام وإن أعطاه في كل يوم ثوبا حتى استكمل عشرة أو ثواب في عشرة أيام أحزاه كفى الطعام وإن أعطى مسكينا عبدا أو ذبا قيمته تبلغ عشرة أو ثواب وبلغت قيمة الطعام أحزاه عن الكسوة باعتبار القيمة كالأدى البراهيم وإن لم تبلغ قيمته عشرة أو ثواب وبلغت قيمة الطعام أحزاه عن الطعام ولو أقام رجل البيعة عليه أنه ملكه وأخذ فعليه استقبال التكفير ولو كساعن رجل بامر عشرة مساكين أحزاه عن أن لم يعط عنه ثوبا ولو كساعن بغير أمره ورضى به لم يجزئ عنه ولو أعطى عن كفارة أيمانه في أركان الموقى أو في بناء مسجد أو في قضاء دين ميت أو في عتق رقبة لم يجزئ عنه وإن أعطى عنها ابن السبيل منقطعا به أحزاه * ولو كان عليه يمينان فكساعن عشرة مساكين كل مسكين ثوبين عنهما أحزاه عن يمين واحدة في قول أبي حنيفة وأبي يوسف وجهما الله تعالى وإذا كساعن مسكينا عن كفارة يمينه ثم مات المسكين فورثه هذا منه أو اشتراه في حياته أو وهبه له لم يقصد ذلك عليه كذا في المبسوط * وإن اختار الطعام فهو على نوعين طعام تملك وطعام أباحة * طعام التملك أن يعطى عشرة مساكين كل مسكين نصف صاع من حنطة أو دقيق أو سويق أو صاعا من شعير كفى صدقة العطر فإن أعطى عشرة مساكين كل مسكين مداما أن أعاد عليهم مداما جاز وإن لم يعدا استقبل الطعام وكذا الرجل إذا أوصى أن يطعم عشرة مساكين كفارة ليمينه فغدى الوصى عشرة مساكين فبات المساكين قبل أن يعشهم يلزمه الاستقبال ولا يضمن الوصى * رجل أعطى كفارة يمينه مسكينا واحدا خمسة أصوع لم يجز إلا إذا أعطى مسكينا واحدا في عشرة أيام فيقوم عددا الأيام مقام عددا المساكين وإن أعطى مسكينا حنطة ومسكينا شعيرا جاز في ظاهر الرواية * ولو أطعم خمسة مساكين وكسا خمسة مساكين فإن كان الطعام طعام تملك جاز وإن كان الأغلى منهم ما بدلا عن الأرخص أيهما كان أغلى وإن كان الطعام طعام أباحة أن كان الطعام أرخص جاز وإن كان الأغلى لا يجوز لأن في الكسوة تملك وليس في الأباحة تملك فإذا كان الطعام أرخص جاز أن يجعل الكسوة بدلا عن الطعام بخلاف ما إذا كان على العكس وإن اختار التكفير بطعام الأباحة يجوز عندنا * وطعام الأباحة أكلان مشبعان غداء وعشاء أو غدا أو عشا أو عشا ومخور والمستحب أن يكون غداء وعشاء بخبز وإدام ويعتبر الأشباع دون مقدار الطعام ولو قدم ثلاثة أرغفة بين يدي عشرة مساكين فأكلوا وشبعوا جاز برؤى ذلك عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فإن كان واحدا من العشرة شعبان اختلفوا فيه قال بعضهم إن أكل من ذلك مقدوما أو غيره جاز وقال بعضهم لا يجوز

لان

الحالف * حلف أن لا يسكن فلانا فجاء المخوف عليه ونزل في داره غصبا فقام الحالف معه حنث وإن

خرج بأهله وأخذ في العلة حين نزل العاصم لم يحث وإن سكن معه حنث علم أو لم يعلم * رجل كان ساكنا مع رجل خلف أن لا يسكنه شهر كذا فساكنه ساعة في ذلك الشهر حنث لأن المساكنة مما لا يعتد * رجل حلف أن لا يسكن فلانا ولم ينو شيئا فساكنه في دار كل واحد منهما في مقصورة على حدة لا يحث وإنما تحقق المساكنة إذا سكنا بيتا واحدا أو في دار كل واحد منهما في بيت منها بمتاعه وأهله ونقله إن

كان له أهل فلما إذا كان في الدار مقاصير وكل مقصورة مسكن على حدة فلا يحنث وأهل المادية إذا جمعهم خيمة فالحجة كدار واحدة وإن تفرقت الخيام لا يحنث وإن تقاربت وأن نوى بالمساكنة أن يسكن هذا في مقصورة وهذا في مقصورة حث لأنه نوى بالمساكنة المساكنة الناقصة وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى هذا إذا كانت الدار كبيرة نحو دار الوليد بالكوفة ودار نوح بخارا لأن هذه الدار بمنزلة المحلة فلما إذا لم تكن بهذه الصفة يحنث من غير نية سواء كانت مشتملة على البيوت أو على (٧١) المقاصير ولو حلف أن لا يسكن فلا ناساكنة

في مقصورة واحدة أو بيت واحد من غير أهل ومتاع لا يحنث عندنا * ولو حلف أن لا يسكن فلا نافي دار ومضى دارا بعينها فاقسمها وضربا بينهما ما طافح كل واحد منهما لنفسه بابا ثم سكن الخالف في طائفة والاخر في طائفة حث الخالف لأن قبل البناء لو سكن كل واحد منهما في طائفة كان حائذا فكذلك بعد البناء * ولو حلف أن لا يسكن فلا نافي دار ولم يسكن دارا بعينها ولم ينو فسكنه في دار وقد قسمت وضرب بينهما ما طافح لا يحنث لأن اليمين إذا عقدت على دار بعينها يحنث بعد زوال البناء وبعد التعسير بالقسمة أولى وأما في غير المعين لا يحنث بدخول دار لا بناء فيها فكذلك بعد القسمة * رجل قال ان لم أسافر سقراط ولا فلانة طالق فان نوى ثلاثة أيام أو أكثر فهو على ما نوى وإن لم ينو شيئا قال محمد رحمه الله تعالى هو على سفر شهر * رجل قال والله لا أكون في منزل فلان غدا فهو على ساعة من الغد ولو قال والله لا أبيت في منزل فلان غدا فهو باطل الآن ينوى الليلة الجائئة وكذا لو قال بعدما مضى أكون الليلة لا أبيت الليلة في هذه الدار فهو باطل * رجل خرج في سفر ومعه آخرو هو يريد موضعا قدمه فحلف أن لا يحنث هذا في

لأن الواجب اشباع العشرة وإن غداهم وعشا هم وفيهم صبي فطعم لم يجز وعليه أن يطعم مسكينا آخر مكانه كذا في فتاوى قاضخان * فان أطعمهم بغير ادمان كان من خبز الخنطة أجزاء وإن كان من غيره فلا بد من الادام فان أطعمهم خبزا وعرا أو سويقا وعرا أو سويقا لا غير أجزاء إذا كان ذلك من طعام أهله وإن أطعم مسكينا واحد عشرة أيام غدا وعشاء أجزاء وإن لم يأكل الا رغيفا واحد في كل يوم أو كلة ولو غدى عشرة وعشى عشرة غيرهم لم يجزئ وكذا إذا غدى مسكينا وعشى آخر عشرة أيام لم يجزئ ولو فرق حصص المسكين على مسكينين لا يجوز ولو غدى مسكينا وأعطاه قيمة العشاء فلوسا أو دراهم أجزاء وكذا إذا فعل ذلك في عشرة مساكين فغداهم وأعطاهم قيمة عشاءهم فلوسا أو دراهم فانه يجوز ولو غدى عشرة في يوم ثم أعطاهم مداما من خنطة أجزاء قال هشام عن محمد رحمه الله تعالى لو غدى مسكينا عشرين يوما وعشاء في رمضان عشرين ليلة أجزاء ولو صام عن كفارة يمينه وفي ملكه طعام أو عبد قد نسى به ثم ذكر بعد ذلك لم يجزئه الصوم بالاجماع كذا في السراج الوهاج * ولو أطعم خمسة مساكين ثم افتقر كان عليه أن يستقبل الصيام كذا في المبسوط * إذا أعطى كفارة اليمين عشرة مساكين كل مسكين مداما ثم استغنوا ثم افتقر واثم أعاد عليهم مداما عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يجوز ذلك كما لو أدى إلى مكاتب مداما ثم رد في الرق ثم كوتب نانيا ثم أعطاه مداما لا يجوز ذلك كذا في فتاوى قاضخان * ولو أعطى الرجل عشرة مساكين كل مسكين ألف من من الخنطة عن كفارة اليمين لا يجوز إلا عن كفارة واحدة عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الخلاصة * من عليه كفارة اليمين إذا وضع خمسة أصوع من طعام بين يدي عشرة مساكين فاستلبوها أو انتهبوها أجزاء عن مسكين واحد الاغبر كذا في الظهيرية * لا يجوز صرف الكفارة إلى من لا يجوز دفع الزكاة اليه كالو الدين والمولودين وغيرهم الا أنه يجوز صرفها إلى فقراء أهل الذمة بخلاف الزكاة هذا عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ولا يجوز صرفها إلى فقراء أهل الحرب بالاجماع كذا في السراج الوهاج * لا يجزئ الصوم في هذا في أيام التشريق كذا في المبسوط * الحائض في عيها إذا كانت معسرا فصام يومين ورض في اليوم الثالث فافطر لزمه الاستئناف وكذلك المرأة إذا حاضت في الايام الثلاثة كذا في الظهيرية * ان وجبت عليه كفارات أيمان متفرقة فأعتق رقبا بعددهن ولم ينو لكل يمين رقبة بعينها أو نوى في كل رقبة ضمن أجزاء استحسنانا وكذلك لو أعتق عن ادهن وأطعم عن الاخرى وكساعن الثالثة لأن كل نوع من هذه الانواع تنأدى به الكفارة مطلقا فيكون الحكم في كلها سواء * كفارة المملوك بالصوم ما لم يعتق ولا يجزئ أن يعتق عنه مولاة أو يطعم أو يكسو كذا في المبسوط * ولو كفر بالمال باذن السيد لم يجزئ كذا في السراجية * والمكاتب والمدير وأم الولد في هذا بمنزلة القن والمستنسى في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذلك لأنه بمنزلة المكاتب * اذا صام المكفر يومين ثم وجد في اليوم الثالث ما يطعم أو يكسو لم يجزئ الصوم وعليه الكفارة بالطعام أو الكسوة وان صام المعسر يومين ثم وجد في اليوم الثالث ما يعتق فعليه التكفير بالمال والاولى

غير هذا السفر فلما سار بعض الطريق بداله فعاد إلى مكان آخر سوى السفر الذي أراد قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يحنث في عيها لأنه على السفر الاول * رجل حلف أن لا عشي اليوم الا مالا فخرج من منزله ومشى ميلا ثم انصرف إلى منزله قال محمد رحمه الله تعالى حث في عيها لأنه مشى ميلين * رجل قال والله لا أصاحب فلانا فان كان الخالف يسير في قطار والحلوف عليه في قطار آخر قال محمد رحمه الله تعالى لا يكون مصاحبا وان كانا في قطار واحد فهو مصاحب وان كان أحدهما في أوله والاخر في آخره * وكذا إذا كانا في سفينة هذا في باب وهذا في باب

ولكل واحد منهم ما طعام على حدة لان دخولهما وخرجهما واحد ولو قال والله لا أرافق فلانا قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان كان طعامهما واحدا في مكان وهم يسرون في جماعة كانت حرافقة وان كانا في سفينة وطعامهما ليس بمجتمع لا با كانا على نحو واحد لم تكن حرافقة وقال محمد رحمه الله تعالى اذا حلف أن لا يرافقه فخرجاني سفر فان كانا في محل أو كان كريم ما واحدا أو قطارهما واحد فهو مرافق وان كان كريم ما مختلفا لم يكن مرافقا وان كان (٧٢) مسيرهما واحد والله أعلم (فصل في الركوب) * رجل حلف أن لا يركب دابة

أن يتم صوم يومه وان أظفر فلاقضاء كذا في المبسوط لشمس الأئمة السرخسي * المرأة اذا كانت معسرة فلزوجهما منعها من الصوم كذا في الجوهرية النيرة * ان صام العبد عن كفارة عيسته فعتق قبل أن يفرغ منه وأصاب ما لا يميزه الصوم ولو صام رجل ستة أيام عن عينين أجزاء وان لم ينو ثلاثة أيام لكل واحدة وان كان عنده طعام احدي الكفارتين فصام لاجداهما ثم أظم للأخرى لم يميزه الصوم وعليه أن يعيد الصوم بعد التكفير بالطعام ولا يجوز صوم أحد عن أحد حتى أوميت في كفارة أو غيرها كذا في المبسوط لشمس الأئمة السرخسي * ولو أن رجلا وجب عليه كفارة عين فلم يجد ما يعتق ولا ما يكسو ولا ما يطعم عشرة مساكين وهو شيخ كبير لا يقدر على الصوم ولا مطعم له فيه فأرادوا أن يطعموا عنه عن صوم كل يوم مسكينا أو مات فأوصى أن يقضى ذلك عنه لم يجز أن يطعموا عنه ولا يميزه إلا أن يطعم عشرة مساكين وان لم يوص وأجبا أن يكفروا عنه لم يميزهم أقل من اطعام عشرة مساكين أو كسوتهم ولا يجوز لهم أن يعتقوا عنه كذا في السراج الوهاج * رجل أعتق رقبة عن كفارة عين ينوي ذلك بقلبه ولم يتكلم بلسانه وقد تكلم بالعتق أجزاء كذا في المبسوط * رجل حلف أن لا يفعل كذا فنسى أنه كيف حلف بالله أو بالطلاق أو بالصوم قالوا لا شيء عليه إلا أن يتذكر كذا في فتاوى قاضخان * سئل محمد بن شجاع عن رجل يقول كنت حلفت بالطلاق ولا أدري أ كنت مدركا حالة اليمين أو غير مدرك قال لا حنث عليه ما لم يعلم أنه مدرك اذ ذلك * رجل قذف امرأة رجل فقال الزوج هي طالق ثلاثا ان لم يتبين زناها اليوم فغضى اليوم ولم يتبين لم يقع الطلاق والتبين انما يكون بأربعة شهود أو باقرارها * رجل أخذ ثوب امرأة تذهب به الى الصباح ليصبغه فقالت امرأة انما ذهبت به لتبيعه فغضب الزوج وقال ان صبغته فانت طالق ثم صبغ الصباغ بعد ذلك لا يحنث كذا في الظهيرية في المقطعات * ومن مات أو قتل وعليه كفارة عين لا تسقط وكفارة الظهار كذلك حتى عن الفقيه أبي بكر البخاري رحمه الله تعالى هكذا وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى كفارة الظهار تسقط بخلاف كفارة اليمين كذا في المحيط * ان قدم الكفارة على الحنث لم يميزه ثم لا يسترد من المسكين لوقوع صدقة كذا في الهداية * (وما يتصل بذلك مسائل النذر) من نذر مطلقا فعليه الوفاء به كذا في الهداية * ولو جعل عليه حجة أو عرة أو صوما أو صلاة أو صدقة أو ما أشبه ذلك مما هو طاعة ان فعل كذا ففعل لزم ذلك الذي جعله على نفسه ولم يجب كفارة اليمين فيه في ظاهر الرواية عندنا * وقد روي عن محمد رحمه الله تعالى قال ان علق النذر بشرط يريد كونه كقوله ان شئني الله مريض أو ردغائي لا يخرج عنه بالكفارة كذا في المبسوط * ويلزمه عين ماسية كذا في فتاوى قاضخان * وان علق بشرط لا يريد كونه كدخول الدار أو نحوه بخير بين الكفارة وبين عين ما التزمه وروي أن أبا حنيفة رحمه الله تعالى رجح الى التخيير أيضا ومذا كان يفتي اسمعيل الزاهد قال رضي الله عنه وهو اختياري أيضا كذا في المبسوط * وهذا التفصيل هو الصحيح كذا في الهداية * واذا قال الله على أن

لم ينو شيئا فركب حمارا أو فرسا أو برذونا أو بغلا كان حائشا فان ركب غيرها نحو البعير وغيره لم يحنث استحسانا الا أن ينوي فان نوى الخيل وحده لا يدين في القضاء اذا كانت اليمين بطلاق أو عتاق وان حلف أن لا يركب ولم يقبل دابة ونوى الخيل وحده لا يدين أصلا * ولو حلف لا يركب فرسا فركب برذونا لا يحنث * وكذا لو حلف أن لا يركب برذونا فركب فرسا لان الفرس اسم للعربي والبرذون للحمي وهذا اذا كانت اليمين بالعربية وان حلف بالفارسية اسب ترشيد حنث على كل حال * ولو حلف أن لا يركب دابة ففعل على الدابة مكرها لا يحنث في عيسته * ولو حلف لا يركب أو لا يركب مركبا فركب سفينة أو محملا أو دابة كان حائشا لان المركب اسم لما يركب عادة والسفينة مركب عليها في البحر عادة ولو ركب آدميا ينبغي أن لا يكون حائشا لانه لا يركب عادة * ولو حلف لا يركب بهذا السرج فزاد فيه أو نقصه وركب حنث لانه عقد اليمين على المعين فلا يبطل اليمين بتبديل الصفة وذكر في المنتقى اذا حلف ليركب هذه الدابة اليوم فأوثق وجلس ولم يقدر على ركوبها حتى مضى اليوم حنث قال وليس هذا كقوله والله لا

اصلي

(فصل في الكلام والقراءة) * رجل قال لامرأته ان كلمت

فلانا وفلانا فانت طالق فكلمت أحدهما لم تطلق كذا في قولنا ان دخلت هذه الدار وهذه الدار فانت طالق لم تطلق ما لم تدخل الدار من فاذ نوى أنها تطلق بكلام أحدهما صححت نيته لانه نوى ما يمكن تحيجه باضمار حرف الشرط وتقديم الجزاء على الشرط وان كان ذلك في موضع يريدون به تعلق الجزاء بكلام كل واحد على الاخير اذ تعلق بكلام أحدهما قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى في عرفنا

يَحْتَبِ بِكَلَامٍ أَحَدُهُمَا **وَلَوْ قَالَ وَاللَّهِ لَا كَلِمَ فَلَا نَوَافِلَ أَوْ قَالَ لَا كَلِمَ هَذَا وَهَذَا** وَكَلَامَ أَحَدِهِمَا لَا يَحْتَبِ وَأَبَى أَنْ يَحْتَبِ بِكَلَامٍ أَحَدُهُمَا
فَهُوَ عَلَى مَا نَوَى وَلَوْ قَالَ وَاللَّهِ لَا كَلِمَ هَذَيْنِ الرَّجُلَيْنِ أَوْ قَالَ بِالْفَارِسِيَّةِ يَا ابْنَ دُوثَانَ مَخْنُوكٌ سَمِعْتُ نَسْكَوِيْمَ لَا يَحْتَبِ بِكَلَامٍ أَحَدُهُمَا وَأَبَى أَنْ يَحْتَبِ
بِكَلَامٍ أَحَدُهُمَا قَالُوا لَا تَصِحُّ نَيْتُهُ قَالَ نَوَى اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ وَيَنْبَغِي أَنْ تَصِحَّ نَيْتُهُ لِأَنَّ الْمُتَنَبِّهَ يَذْكُرُ وَيُرَادُّهُ الْوَاحِدُ قَدْ نَوَى ذَلِكَ وَهُوَ
تَغْلِيظٌ عَلَى نَفْسِهِ فَيَصِحُّ وَلَوْ قَالَ كَلَامَ فَلَانٍ وَفَلَانٍ عَلَى حَرَامِ فَكَلَامٍ أَحَدُهُمَا رَوَاهُ (٧٣) الْحَسَنُ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رَجَاهُ اللَّهُ تَعَالَى

يَحْتَبِ وَهَذِهِ الرِّوَايَةُ تَوَافُقُهَا
يَقُولُ إِذَا قَالَ وَاللَّهِ لَا كَلِمَ فَلَا
وَقُلْنَا فَكَلَامُ أَحَدِهِمَا يَحْتَبِ لَا
قَوْلُهُ كَلَامَ فَلَانٍ وَفَلَانٍ عَلَى حَرَامٍ
بِغَيْرِ قَوْلِهِ وَاللَّهِ لَا كَلِمَ فَلَا نَوَافِلَ
وَالْمُخْتَارُ لِلْفَتَاوَى أَنَّهُ لَا يَحْتَبِ ثَمَّةُ
أَنْ يَنْوَى ذَلِكَ وَلَوْ قَالَ وَاللَّهِ لَا كَلِمَ
الْفُقَرَاءُ وَالْمَسَاكِينُ أَوْ قَالَ لَا كَلِمَ
الرِّجَالُ فَكَلَامُ أَحَدِهِمَا يَحْتَبِ لَا
الْجَمْعُ الْمَعْرُوفُ يَنْصَرِفُ إِلَى الْجِنْسِ
وَلَوْ قَالَ رَجُلَانِ أَوْ نِسَاءً لَا يَحْتَبِ
بِكَلِمَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا أَوْ جَمْعًا الْمَذْكُورُ يَنْصَرِفُ
إِلَى الثَّلَاثِ * وَلَوْ قَالَ كَلَامُ هَذَا
الْقَوْمِ أَوْ كَلَامُ أَهْلِ بَغْدَادَ عَمَّا
حَرَامٌ فَكَلَامُ أَحَدِهِمَا يَحْتَبِ * وَ
قَالَ وَاللَّهِ لَا كَلِمَ أَخُوهُ فَلَانٍ وَفَلَانٍ
أَخٌ وَاحِدٌ فَكَلَامُهُ فَإِنْ كَانَ الْخَالِفُ
يَعْلَمُ بِذَلِكَ حَنْتَ لِأَنَّهُ ذَكَرَ الْجَمْعَ
وَأَرَادَهُ الْوَاحِدَ وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ لَا يَحْتَبِ
لِأَنَّهُ لَمْ يَرُدِّ الْوَاحِدَ وَهُوَ كَالْوَاحِدِ
أَنْ لَا يَأْتِيَ كُلٌّ مِنْ هَذِهِ الْخَوَافِ ثَلَاثًا
أَوْ رَغْفَةً وَلَيْسَ فِيهِ إِلَّا رَغْفَةٌ وَاحِدَةٌ
وَهُوَ لَا يَعْلَمُ بِهِ * وَلَوْ قَالَ وَاللَّهِ لَا كَلِمَ
فَلَانٍ أَوْ مَوَاوِيْمَ أَوْ كَقَوْلِهِ يَوْمِينَ
يَنْتَهِي إِلَيْنِ بَعْضُ الْيَوْمَيْنِ * وَلَا
قَالَ يَوْمَاوِيْمَ يَوْمَيْنِ فَهُوَ كَقَوْلِهِ وَاللَّهِ
لَا كَلِمَةَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَفَارِسِيَّةً مَخْنُوكٌ
نَسْكَوِيْمَ يَا فَلَانُ يَكْرُوزُ وَدُورُ
* وَلَوْ قَالَ وَاللَّهِ لَا كَلِمَ فَلَانٍ أَوْ
وَلَا يَوْمَيْنِ تَنْقَضِي إِلَيْنِ بَعْضُ
الْيَوْمَيْنِ وَفَارِسِيَّةً مَخْنُوكٌ نَسْكَوِيْمَ

أَصْلِي لَزِمَهُ رَكْعَتَانِ وَكَذَا إِنْ قَالَ أَصْلِي صَلَاةٌ أَوْ قَالَ نَصْفَ رَكْعَةٍ فَإِنْ قَالَ ثَلَاثَ رَكْعَاتٍ لَزِمَهُ أَرْبَعٌ
كَذَا فِي الْحَاوِي لِلْقَدْسِيِّ * نَذْرُ صَلَاةٍ بِغَيْرِ وَضْعٍ وَلَا يَلْزِمُهُ شَيْءٌ وَلَوْ نَذَرَ أَنْ يَصِلِيَ بِغَيْرِ قِرَاءَةٍ أَوْ عَرِيَانًا
يَلْزِمُهُ الصَّلَاةُ وَلَوْ نَذَرَ أَنْ يَصِلِيَ الظُّهْرَ ثَمَّانَ رَكْعَاتٍ أَوْ قَالَ أَنْ رَزَقَنِي اللَّهُ مَاتِي دَرَاهِمَ فَعَلِيَ زَكَاةً
عَشْرَةً لَمْ يَلْزِمُهُ إِلَّا الظُّهْرُ وَالْأَخْمِصَةُ دَرَاهِمَ كَذَا فِي مَحِيطِ السَّرْحَسِيِّ * اخْتَلَفَ أَصْحَابُنَا رَجَاهُ اللَّهُ
تَعَالَى فِيمَنْ نَذَرَ صَوْمًا أَوْ صَلَاةً فِي مَوْضِعٍ بَعِيْنَهُ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَمَجْدِرُجُهُمَا اللَّهُ تَعَالَى لَهُ أَنْ يَصُومَ
وَيَصِلِيَ فِي أَيِّ مَوْضِعٍ شَاءَ كَذَا فِي السَّرَاجِ الْوَهَّاجِ * وَمَنْ أَوْجَبَ عَلَى نَفْسِهِ صَلَاةً فِي عَمَدٍ
فَصَلَّى الْيَوْمَ أَجْرَاءَ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبَى يَوْسُفُ رَجَاهُ اللَّهُ تَعَالَى وَإِنْ أَوْجَبَ أَنْ يَتَصَدَّقَ غَدًا بِدَرَاهِمَ
فَتَصَدَّقَ بِهَا الْيَوْمَ أَجْرَاءَ فِي قَوْلِهِمْ كَذَا فِي الْحَاوِي لِلْقَدْسِيِّ * التَّزَمَ بِالنَّذْرِ بِكَثْرَةِ مَا عَالَكَ لَزِمَهُ
مَا عَالَكَ فِي الْمُخْتَارِ كَمَا قَالَ إِنْ فَعَلْتَ كَذَا فَعَلَيْهِ أَلْفُ صَدَقَةٍ وَلَيْسَ لَهُ إِلَّا مِائَةُ كَذَا فِي الْوَجِيزِ لِلْكَرْدِيِّ
* وَإِنْ كَانَ عِنْدَهُ عَرُوضٌ أَوْ خَادِمٌ يَسَاوِي مِائَةَ قَانَةٍ يَبِيعُ وَيَتَصَدَّقُ وَإِنْ كَانَ يَسَاوِي عَشْرَةَ
يَتَصَدَّقُ بِعَشْرَةٍ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ شَيْءٌ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ كَذَا فِي فَتَاوَى قَاضِيخَانَ * وَلَوْ قَالَ اللَّهُ عَلَى أَنْ
أَهْدِي هَذِهِ الشَّاةَ وَهِيَ مَمْلُوكَةٌ الْغَيْرِ لَا يَصِحُّ النَّذْرُ وَلَا يَلْزِمُهُ شَيْءٌ وَإِنْ عَنِ الْيَمِينِ تَنَعَّدَ بِعَيْنَاوِ يَلْزِمُهُ
الْكُفَّارَةُ بِالْحَنْتِ * وَلَوْ قَالَ وَاللَّهِ لَا هَدَيْنَ هَذِهِ الشَّاةَ وَهِيَ مَمْلُوكَةٌ الْغَيْرِ لَا يَصِحُّ النَّذْرُ وَلَا يَلْزِمُهُ
شَيْءٌ وَإِنْ عَنِ الْيَمِينِ تَنَعَّدَ بِعَيْنَاوِ يَلْزِمُهُ الْكُفَّارَةُ بِالْحَنْتِ وَلَوْ قَالَ وَاللَّهِ لَا هَدَيْنَ هَذِهِ الشَّاةَ يَنْعَقِدُ
بِعَيْنِهِ هَكَذَا فِي الْمَحِيطِ * وَكَذَا لَوْ قَالَ لَا هَدَيْنَ هَذِهِ الشَّاةَ وَالْمَسْئَلَةُ بِحَالِهَا يَلْزِمُهُ هَكَذَا فِي الْوَجِيزِ
لِلْكَرْدِيِّ * وَإِنْ نَذَرَ بِمَا هُوَ مَعْصِيَةٌ لَا يَصِحُّ فَانْصَرَفَ فَعَلَهُ يَلْزِمُهُ الْكُفَّارَةُ وَلَوْ نَذَرَ بِذِيحٍ وَلَدَهُ يَلْزِمُهُ
الشَّاةَ اسْتَحْسَانًا وَلَوْ نَذَرَ بِقُلْتِ الْقَتْلِ لَا يَصِحُّ وَلَوْ نَذَرَ بِذِيحِ الْعَبْدِ عِنْدَ مُحَمَّدٍ رَجَاهُ اللَّهُ تَعَالَى يَصِحُّ
وَعِنْدَهُمَا لَا يَصِحُّ وَفِي ذِيحِ الْوَالِدِ وَالْوَالِدَةِ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رَجَاهُ اللَّهُ تَعَالَى وَإِذَا نَذَرَ بِذِيحِ الْوَالِدِ أَوْ بِذِيحِ
النَّذْرِ كَذَا فِي مَحِيطِ السَّرْحَسِيِّ * وَإِنْ نَذَرَ بِذِيحِ ابْنِ ابْنِهِ فَفِيهِ رَوَايَتَانِ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رَجَاهُ اللَّهُ
تَعَالَى فِي أَحَدِي الرِّوَايَتَيْنِ لَا يَلْزِمُهُ شَيْءٌ وَهُوَ الْأَطْهَرُ * وَإِذَا حَلَفَ بِالنَّذْرِ أَنْ نَوَى شَيْئًا مِنْ جِوَارِ عَمْرَةٍ
فَعَلَيْهِ مَا نَوَى وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ نِيَّةٌ فَعَلَيْهِ كُفَّارَةٌ عَيْنٌ وَإِنْ حَلَفَ عَلَى مَعْصِيَةٍ بِالنَّذْرِ فَعَلَيْهِ كُفَّارَةٌ عَيْنٌ إِذَا
حَلَفَ بِالنَّذْرِ وَهُوَ يَنْوِي صِيَامًا وَلَمْ يَنْوِ عِدَّةً فَعَلَيْهِ صِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ إِذَا حَنْتَ وَكَذَلِكَ إِذَا تَوَى صَدَقَةً
وَلَمْ يَنْوِ عِدَّةً فَعَلَيْهِ اطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ لِكُلِّ مَسْكِينٍ نِصْفَ صَاعٍ مِنَ الْخِنْطَةِ كَذَا فِي الْمَبْسُوطِ *
رَجُلٌ قَالَ (١) هَذَا رَدْمُ أَوْ مَالٍ مِنْ بَدْرِ وَبِشَانِ دَادِهِ وَهُوَ يَرِيدُ أَنْ يَقُولَ إِنْ فَعَلْتُ كَذَا فَمَسَكْتُ
إِنْسَانًا فَهَذَا لَا يَتَصَدَّقُ أَحْتِيَا طَاوَانٌ كَانَ ذَلِكَ طَلَاً أَوْ عَتَاً قَالَا يَقَعُ شَيْءٌ * رَجُلٌ قَالَ إِنْ كَمَلْتُ
كِفَالَةَ بَعَالٍ أَوْ نَفْسٍ فَلْتَعَالَى أَنْ أَتَصَدَّقَ بِفُلَسٍّ نَحْمُ كَمَلْتُ بِعَالٍ أَوْ نَفْسٍ يَلْزِمُهُ التَّصَدُّقُ بِفُلَسٍّ *
رَجُلٌ قَالَ مَالِي صَدَقَةٌ عَلَى فَقْرَاءٍ كَمَا أَنْ فَعَلْتُ كَذَا حَنْتَ وَتَصَدَّقُ عَلَى فَقْرَاءٍ بَلْخٍ أَوْ بَلْدَةٍ أُخْرَى
جَاوِزٍ خَرَجَ عَنِ النَّذْرِ * رَجُلٌ قَالَ إِنْ نَجَّوْتُ مِنْ هَذَا الْغَمِّ الَّذِي أَنَا فِيهِ فَعَلِي أَنْ أَتَصَدَّقَ بِعَشْرَةِ
دَرَاهِمٍ خَبْرًا فَتَصَدَّقْ بِعَيْنِ الْخَبْرِ أَوْ بِثَمَنِهِ يَجْزِيهِ * رَجُلٌ قَالَ إِنْ زَوَّجْتُ ابْنَتِي فَأَلْفُ دَرَاهِمٍ مِنْ مَالِي

(١) أَعْطَيْتُ لِلْفُقَرَاءِ أَلْفَ دَرَاهِمٍ مِنْ مَالِي أَه

(١٠ - (الفتاوى) - ثاني)

بِأَفْلَانٍ نِي بَكْرٍ وَزَيْنٍ دُورٍ * وَلَوْ قَالَ وَاللَّهِ لَا كَلِمَةَ
الْيَوْمِ وَلَا غَدًا وَبَعْدَ غَدٍ فَهُوَ كَقَوْلِهِ وَاللَّهِ لَا كَلِمَةَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ يَدْخُلُ فِيهِ الْيَوْمُ وَاللَّيْلُ * وَلَوْ قَالَ وَاللَّهِ لَا كَلِمَةَ
بِكَلِمَةٍ بِالْيَمِينِ لِأَنَّهُ لَا أَفْرَدَ كُلَّ يَوْمٍ يَنْفِي إِلَى حِدَةٍ صَارَ كُلُّ يَوْمٍ مِنْ نَفْيِ ابْنِي عَلَى حِدَةٍ وَلَا يَدْخُلُ فِيهِ اللَّيْلُ * وَلَوْ قَالَ وَاللَّهِ لَا كَلِمَةَ فِي كُلِّ يَوْمٍ مِنْ
أَيَّامِ هَذِهِ الْجُمُعَةِ فِي كَلِمَةٍ فِي ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ أَوْ أَسْرَةٍ وَاحِدَةٍ وَلَوْ قَالَ وَاللَّهِ لَا كَلِمَةَ فِي كُلِّ يَوْمٍ مِنْ أَيَّامِ هَذِهِ الْجُمُعَةِ لَا يَحْتَبِ حَقُّ بِكَلِمَةٍ فِي كُلِّ
الْيَوْمَيْنِ وَفَارِسِيَّةً مَخْنُوكٌ نَسْكَوِيْمَ

قوم * ولو ترك كلامه يوما واحدا لا يحسن وان كلمه في كل يوم لا يحسن الامر واحد وله أن يكلمه في الليالي وهو كما لو قال أنت على كظهر أي كل قوم لا يقربها ليلونها راحتي بكفروا إذا كفر بطل الظاهر * ولو قال أنت على كظهر أي في كل يوم كان له أن يقربهم في الليالي فيكون مظاهرا في كل يوم بظهار جديد * رجل جلف أن لا يكلم فلانا فكم الحائط وقال يا حائط اصنع كذا ولا تصنع كذا أو قال قد كان كذا كذا فانه لا يحسن وان كان قصده سماع فلان كذا ذكره (٧١) الناطق رحمه الله تعالى في الوقعات * روى عن عبد الرحمن بن عوف رضى الله عنه بعد

صدقة لكل مسكين درهم فزوج ابنته ودفع الالف جلة الى مسكين واحد جاز * رجل قال ان برئت من مرضي هذا أصبحت شاه فبرئ لا يلزمه شيء الا أن يقول ان برئت فنته على أن أذبح شاه * رجل قال ان اتجرت برأس مالي وهي ألف درهم فزفني الله تعالى فيهار بها أخرج حاج الله تعالى فأتجروم بفضل له كثير شيء قالوا بهذا النذر لا يلزمه شيء * رجل قال ان فعلت كذا فنته على أن أضيف جماعة قرايتي فنت لا يلزمه شيء * ولو قال نته على أن أطمع كذا وكذا يلزمه ذلك * رجل قال مالي هبة في المساكين لا يصح ذلك الا أن ينوي الصدقة كذا في فتاوى قاضيان * ان رزقني الله تعالى امرأة موافقة فنته على صوم كل خميس قالوا فالموافقة هي القاعة الراضية بما ينفق عليها الباذلة ما يريد منها من التمتع كذا في الوجيز للسكندر * نذر أن يتصدق بدينار على أغنياء ينبغي أن لا يصح وقيل ينبغي أن يصح اذا نوى ابن السبيل كذا في جواهر الاخلاط * اذا جعل الرجل لله على نفسه طعام مساكين فهو على ما نوى من عدد المساكين وكيل الطعام وان لم يكن له نية فعليه اطعام عشرة مساكين لكل نصف صاع من حنطة كذا في المبسوط * ولو قال لله على اصعام مسكين في الاستحسان يلزمه نصف صاع من حنطة أو صاع من تمر أو شعير ولو قال لله على أن أطمع عشرة مساكين ولم يسم مقدار الطعام فاطم خمسة لم يجزئ ولو قال لله على أن أطمع هذا المسكين هذا الطعام فاطم هذا الطعام مسكينا آخر أجزاء * ولو قال لله على أن أطمع هذا المسكين شيئا ولم يعين ذلك فلا بد أن يطعم ذلك المسكين ولو قال لله على اطعام عشرة مساكين وهو لا ينوي عشرة وأغنياء نوى أن يعطي واحدا ما يكفي عشرة أجزاء * ولو قال لله على اطعام العشرة لم يجزئ الا أن يصرف الى عشرة كذا في المحيط * نذر بالتصدق على ألف مسكين فتصدق على مسكين بالفدر الذي ألزم يخرج عن العهدة كذا في التتارخانية ناقلا عن الحجة * ولو نذر بهذا الدرهم فتصدق بغيره عن نذر جاز كذا في فتح القدير * ولو قال لله على أن أعشق هذه الرقبة وهو على كها فعليه أن يعق بذلك ولو لم يف يأثم لكن لا يجبره القاضي كذا في الخلاصة * في المنتقى اذا قال لله على عتق نسمة فاعتق رقبة عبيد لم يجزئ ولو قال والله أن أعشق نسمة فاعتق عبيد برقي عينه كذا في المحيط * ولو قال لله على أن أذبح خرورا أو تصدق بلحمة فذبح مكانه سبع شياه جاز كذا في الخلاصة * سئل عبد العزيز بن أحمد الخلواني عن رجل قال ان صليت ركعة فنته على أن أتصدق بدروهم وان صليت ركعتين فنته على أن أتصدق بدروهم وان صليت ثلاث ركعات فنته على أن أتصدق بثلاثة دراهم وان صليت أربع ركعات فنته على أن أتصدق بأربعة دراهم فصلى أربع ركعات * قال يلزمه عشرة دراهم كذا في التيمية * ذكر عيسى بن أبان في نوادره وابن سماعة في الوصايا عن محمد بن محمد رضى الله تعالى فيمن نذر بعق عبيده بعينه وباعه فان قدر على شرائه عليه أن يشتره ويعتقه فان فاته ولم يقدر على شرائه فليس عليه شيء ويستغفر الله ولا يجزئه أن يتصدق بقيمة أو بشئ منه قال في الجامع اذا قال الرجل ان كان ما في يدي دراهم الالف لا يجزئ في بيع ما في يدي صدقة في المساكين فاذا في يده خمسة دراهم أو أربعة لا يلزمه التصديق بشيء ولو كان ستة فصاعد الزمه التصديق

ما حلف أن لا يكلم عثمان رضى الله عنه كان يفعل كذا * رجل حلف أن لا يكلم صديق فلان أو زوجة فلان أو ابن فلان أو نحوهم ممن يضاف لبحكم الملك فيتزوج فلان امرأة بعد الامين أو ولده ولا بعد الامين فكلما الحالف لا يحسن وان كلم امرأته أو ابنتها فلان بعد عيونه أو كلم رجلا عاداه فلان بعد عيونه لا يحسن الحالف في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رجما الله تعالى وان كان الحالف قال في عيونه زوجة فلان هذه أو صديق فلان هذا فكم بعد زوال الزوجية والصدقة حنث في قولهم جميعا * حلف أن لا يكلم عبيد فلان أو لا يركب دواب فلان أو لا يلبس ثياب فلان فهو على الثلاثة لما ذكر في ظاهري الرواية اذا كلم ثلاثا من عبيده العشرة حنث وكذا الدواب والثياب وان كلم اثنين منهم لم لا يحسن فلا بد من الجميع * ولو حلف أن لا يكلم اخوة فلان أو بني فلان لا يحسن ما لم يكلم الكل وكذا بني فلان * حلف أن لا يكلم فلانا ففزع فلان الباب فقال الحالف كيست أو قال كيست أن أو كيست ابن قال بعضهم يحسن في الوجوه كلها وقال بعضهم لا يحسن الا أن يقول كتي هو المختار لانه خاطبه بخلاف ما تقدم * ولو دعاه الحالف

وهو قائم وأيقظه حنث وان لم يستيقظ بدعائه فيه وابتان ذكر شمس الائمة السرخسي رحمه الله تعالى بجميع أنه لا يحسن ولا غير يحسن وان لم يستيقظ وقيل هذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان عنده النائم كالمتب * ولو مر الحالف على قوم فهم المحلوف عليه فسلم الحالف عليهم حنث وان لم يسمع المحلوف عليه الا أن يقصد السلام على غير المحلوف عليه * ولو قرأ الحالف كتابا على المحلوف عليه والمحلوف عليه يكتب ان قيده بالالفاء لاء المحلوف عليه قالوا يخاف عليه الحنث * ولو أم الحالف قوما فهم المحلوف عليهم فسلم في آخر

في صلاته تغسل صلاته * شتم
 الحالف عليه أبا الحالف فقال
 الحالف لابل أنت حنث * رجل
 قال لامرأته ان شكوت مني الى
 أخيك فانت طالق فجاء أخوها
 وعندها صبي لا يعقل فقالت امرأته
 يا صبي ان زوجي فعل كذا حتى سمع
 أخوها لا تطلق لانها مخاطبة للصبي
 دون الاخ وهذا ومسئلة الحائض
 سواء * ولو قال ان شكوت بين يدي
 أخيك والمسئلة بحالها قالوا هذا
 أشد من الاول يعني أخاف عليه
 الحنث والظاهر أنه لا يحنث لان
 المصاد من الشكايه بين يديه في
 العرف الشكايه اليه * رجل
 قال لامرأته وقد كلمته في انسان
 ان أعنت ذكرفلان فانت طالق
 فقالت لا أعيد عليك ذكرفلان
 أو قالت لم أمتيتي عن ذكرفلان
 لا أذكرفلان لا تطلق لان هذا
 القدر مستثنى عن اليمين * ولو قالت
 لم نهيتي عن ذكرفلان طلقت
 لانها ممنوعة عن هذا القدر عادة
 * رجل حلف أن لا يكذب فساءه
 رجل عن شيء فحلف وأسه بالكذب
 لا يحنث مالم يتكلم به وقد ذكرنا
 قبيل هذا ان جواب السائل قد
 يكون بتحريك الرأس والاشارة
 ووجه الفرق بين هذا وبين ما
 تقدم أن فيما تقدم وضع المسئلة
 في السؤال عن المسئلة والسؤال

عن المسئلة طلب العلم والاعلام كما يكون باللسان يكون بالاشارة أما الاشارة فلا تكور كلاما * رجل - بعيد ان كان بحيث لو أصغى اليه أذنه لا يسمع لا يخف وان كان بحيث لو أصغى اليه أذنه يسمع الا انه لم يعمل حنث * وان كتب اليه أو أرسل اليه رسول لا يخف ولو قال لأقول لعلان كذا وكذا فكتب اليه بذلك قال لا * كالم فلا يخبى بالكتابة والرسالة * رجل قال لا أكلم فلانا فمضى بأمره وعاجل الفضل

ونه الله تعالى ولو قال لا كلمه الى بعيد فهو على أكثر من شهر في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو قال لا كلمه ملياً وظل في ذلك نوى شيئا فهو على ما نوى وان لم ينو شيئا فهو على شهر و يوم * ولو حلف أن لا أكلم فلانا أيامه هذه قال أبو يوسف رحمه الله تعالى هو على ثلاثة أيام ولو قال لا كلمه أيامه فهو على العمر ولو قال لا كلمه الايام فهو على عشرة أيام في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحباه وجهما الله تعالى هو على سبعة أيام ولو قال أياما فهو على ثلاثة (٧٦) أيام عند الكل في ظاهر الرواية * ولو قال لا كلمك يوما بعد الايام عن محمد بن

الله تعالى ان كلمه في سبعة أيام لا يحنت وبعد السبعة يحنت * ولو قال شهرا بعد شهر فهو على شهرين * ولو قال شهرا بعد هذا الشهر قال محمد بن رحمه الله تعالى له ان بكلمه في هذا الشهر واليمين على الشهر الذي يكون بعد هذا الشهر * ولو قال لا كلمه جمعة ولا نية له فهو على أيام الجمعة * ولو قال جمعين فهو على أيام الجمعين وان قال ثلاث جمع فعليه أن يستكمل أحدا وعشرين يوما من يوم حلف وان نوى الجمع خاصة لا يدين في القضاء * ولو حلف لا كلمه بضعة عشر يوما فهو على ثلاثة عشر الى تسعة عشر * ولو حلف لا يكلم فلانا الى كذا ان نوى شيئا من الاوقات من الواحد الى العشرة من الساعات أو من الايام أو من الشهور أو من السنين فهو على ما نوى لان كذا اسم عدد مجهول من الواحد الى العشرة وان لم ينو شيئا يصرف الى يوم واحد لانه الاقل ساعات الا أن مادون اليوم لا يمكن صبطها فانصرف الى اليوم * ولو قال لا كلمه الى كذا كذا ان نوى شيئا من الساعات أو من الشهور فهو على أحد عشر مما نوى وان لم ينو شيئا ينصرف الى يوم وليلة * ولو قال لا كلمه الى كذا وكذا ان نوى شيئا مما ذكرنا ينصرف الى أحد

الرجل أن يشتري عبدا من رجل بالف درهم فرفع ألف درهم الى صاحب العبد ثم حلف وقال ان اشتريت هذا العبد بهذه الف الدراهم وأشار الى الف المدفوعة فهذه الف في المساء كين صدقة وقال صاحب العبد ان يبت هذا العبد بهذه الف فحس في المساء كين صدقة وأشار الى تلك الف ثم ان صاحب العبد باع العبد بتلك الف فعلى البائع أن يتصدق به بدون المشتري كذا في المحيط والله أعلم بالصواب (الباب الثالث في اليمين على الدخول والسكنى وغيرهما)

الاصل أن اللفاظ المستعملة في الايمان مبنية على العرف عندنا كذا في الكافي * ولو حلف لا يدخل بيتا فدخل مسجدا أو بيعة أو كنيسة أو بيت نارا ودخل الكعبة أو حاما أو دهلزا أو نطلة باب دار لا يحنت وقيل الجواب المذكور في مسألة الدهلز في دهلز يكون خارج باب الدار وان كان داخل البيت ويمكن فيه البيوتة يحنت والصحيح ما أطلق في الكتاب لان الدهلز لا يبان فيه عادة سواء كان خارج الباب أو داخله كذا في البدائع * وان دخل صفة يحنت وقيل هذا اذا كانت الصفة ذات حوائط أو بغيره هكذا كانت صفا فهم وقيل الجواب يجري على إطلاقه وهو الصحيح كذا في الهداية * ولو حلف لا يدخل هذا المسجد فأنه دم فبني دارا ثم أتى فبني مسجدا قد دخل لم يحنت بخلاف ما لو حلف لا يدخل هذا المسجد فدخل بعدما تهدم أو بعدما بني مسجدا آخر حنت كذا في شرح الجامع الكبير للخصيري * ولو حلف لا يدخل دار جاره هذه فزيد في الدار المحالوف عليها من دار أخرى فدخل الزيادة حنت وقيل لا يحنت ولو كان قال دارا حنت بالاجماع ولو حلف لا يدخل مسجدا فزيد فيه فدخل تلك الزيادة حنت ولو قال مسجدي فلان وأشار الى مسجدا فزيد بعد الحلف لا يحنت كذا في العتبية * وجل حلف لا يدخل هذا المسجد فزيد فيه طائفة من دار يجنب المسجد فدخل الزيادة لا يحنت ولو حلف لا يدخل مسجدي فلان والمسئلة محالها يحنت وكذا لو حلف لا يدخل هذه الدار فزيد فيها فدخل الزيادة لا يحنت وان قال لا يدخل دار فلان فدخل الزيادة حنت كذا في فتاوى قاصحان والظاهرية * حلف لا يدخل مسجدا فقام على سطحه المختار أن لا يحنت بالقيام عليه اذا كان الحالف عموما وعليه الفتوى كذا في جواهر الانحلاط * ولو حلف لا يدخل هذه الدار فدخلها بعدما تهدم وصارت حجرا حنت ولو حلف لا يدخل هذه الدار فزيد فيها فدخلها بعدما تهدم وجعلت مسجدا أو حاما أو بستانا أو بني بيتا فدخله لم يحنت وكذا اذا دخلها بعدما تهدم الحمام وأشباهه كذا في الهداية * ولو حلف لا يدخل دارا فدخل بعدما تهدم لا يحنت وان جعلت مسجدا أو حاما أو بستانا فدخله لم يحنت وكذلك لو كانت دارا صغيرة فجعلها بيتا واحدا أو شرع بابا الى الطريق أو الى دار أخرى أو جعلت دارا أخرى بعدما جعلها بستانا أو صارت حجرا أو تهدم لا يحنت كذا في محيط السرخسي * ولو حلف لا يدخل هذا البيت أو بيتا فدخله ولا بناء فيه لا يحنت ولو بني بيتا آخر فدخله لا يحنت أيضا في المعين وفي غير المعين يحنت ولو تهدم السقف وحيطانه قائمة فدخله يحنت في المعين ولا يحنت في المنكر كذا في البدائع * رجل حلف أن لا يدخل هذه الدار فدخلها ركبا أو ماشيا

وعشرين من ذلك وان لم ينو شيئا يصرف الى يوم وليلة * رجل قال لامرأته كلما نسكمت كلاما حسنا طالق ثم قال سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر طلقت واحدة وان لم يقل كلاما حسنا طلقت ثلاثا * ولو قال سبحان الله الحمد لله الا الله الله أكبر طلقت ثلاثا في الوحيين * رجل قال والله لا كلمك في اليوم الذي يقدم فيه فلان وكلمه أول اليوم ثم قدم فلان في آخر يوم حنت وار لم يكلمه حتى قدم فلان ثم كلمه في ذلك اليوم اختلفوا فيه والصحيح أنه لا يحنت * رجل حلف لا كلمك شهر

فجدي حراً فليمن على ذلك كلامه شهر من حين سطع من كنه في شهر لا يحسن وجعل قال لأمراته أن كسكك القيلة قبيل أن تكلمني فقلت
طالق ثم قالت المرأة أن كسكك قبيل أن تكلمني فجدي حراً ثم قال لها الزوج أعطني السائل شيئا لا يعتق العبد ولا تطلق المرأة رجل قال لكبره
ان ابتداء تلك بكلام أيد فجدي حراً وقال ان كسكك قبيل أن تكلمني فسلمت على البداة والسبق يخالف القرآن * لو قال ان
كسكك الآن تكلمني أو إلى أن تكلمني أو حتى تكلمني فسلمت مع الحالف (٧٧) في قول مجدوجه الله تعالى ولا يحسن ق قول

أبي يوسف رحمه الله تعالى * زيد
ومجروا دعماً نسب والد جارية بينهما
وقضى القاضي لهم بالنسب
فقال رجل ان كسكك ابن زيد
فأمراته طالق وقال رجل آخر ان
كسكك ابن عمر وفجدي حراً فسلم
هذا الابن حشاً جيعاً * رجل حلف
أن لا يشكك فقرأ القرآن في الصلاة
أو كبراً أو هلاً أو سجعاً ان كان اليمين
بالعريسة لا يحسن وان قرأ خارج
الصلاة أو كبراً أو هلاً أو سجعاً أو دعه
حنث وان كان اليمين بالفارسية
لا يحسن في الصلاة ولا في غير الصلاة
* رجل قال والله لا أكل فلان يوماً
ثم قال والله لا أكل فلان يوماً
والله لا أكل فلان يوماً فكله بعد
ساعة حنث في الامان الثلاث
وان كلمه غدا حنث في اليمينين
وان كلمه بعد شهر حنث في يمين
واحدة وان كلمه بعد سنة لا يحسن
ولا شيء عليه * رجل قال والله لا
أكل فلاناً أستغفر الله ان شاء الله
قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يكون
مستثنى ولا يحسن ديانة * رجل قاله
والله لا أكل ما دمت في هذه
الدار فهو على ما دام ساكناً فيها الى
أن ينتقل والخلاف في الانتقال
الذي يبطل اليمين ما قلنا ولو قال
والله لا أكل ما دمت ببغداد
فخرج بنفسه لا يبق اليمين ولو قال
لا أكل ما دمت ببغداد

أو محولاً بامر حنث كذا في الظهيرة * وان كانت الدابة قد انفلتت وهو راكبها لا يستطيع
امساكها فدخلت الدار فانه لا يحسن في يمينه هكذا في المحيط * وان احتمله غيره فدخله بغير امره
لم يحسن سواء كان راضياً بذلك بقلبه أو سخطاً وسواء كان قادراً على الامتناع أو لم يكن قادراً
عليه عند عامة منيائهم فاجهم الله تعالى وهو الصحيح وسواء أدخلها من بابها أو من غيره كذا في
البداية * ولو حلف لا يدخل هذه الدار فقام على حائط من حيطانها حنث في يمينه وكذا لو قام
على سطح الدار وقبل هذا في عرفهم أما في عرفنا فالصعود على السطح والحائط لا يسمى دخلاً فلا
يحسن فيه والصحيح جواب الكتاب كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيان * لو حلف أن لا يدخل
هذه الدار فنزل من سطحها أو صعد شجرة أو أغصانها في الدار فقام على غصن أو سقط لسقط في الدار
حنث وكذا لو قام على حائط منها قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل ان كان الحائط مشتركاً بينه
وبين جاره لا يكون حائلاً وهذا اذا كانت اليمين بالعريسة وان كانت بالفارسية فارتقت شجرة أغصانها
في الدار أو قام على حائط منها أو صعد السطح لا يحسن في يمينه وهو المختار لان هذا لا يدخل في العجم
كذا في فتاوى قاضيان * العلو اذا لم يكن طريقه في سفله وانما كان في دار أخرى تحت سفله فهو
من الدار التي طريقه فيها كذا في المحيط * وان وقف في طاق الباب بحيث اذا أغلق الباب يمسق
خارجاً لم يحسن كذا في الكافي * ولو قام على كنيف أو على شراع أو فلاة شائعة ان كان مفتوح
الكنيف أو الظلة في الدار كان حائلاً وان قام على أسكفه بابها حنث الطاق ان كانت الاسكفة بحيث
لو أغلق الباب كانت الاسكفة خارجة لا يكون حائلاً وان كانت داخلية كان حائلاً ولو أدخل احدى
رجليه لا يكون حائلاً هذا اذا كان الداخل والخارج متساويين فان كان داخل الدار منهبطاً
فدخل احدى رجليه كان حائلاً ان كثره بصير داخل وقال الشيخ الامام شمس الأئمة السرخسي
الصحيح أنه لا يكون حائلاً كذا في فتاوى قاضيان * هذا اذا كان يدخل قائماً أما اذا كان مستلقياً
على ظهره أو بطنه أو جنبه فتدحرج حتى صار بعض بدنه داخل الدار ان صار الا كثر داخل الدار
بصير داخل وان كان ساكناً خارج الدار هكذا روى عن محمد رحمه الله تعالى ولو أدخل رأسه ولم يدخل
قدميه لا يحسن وكذلك لو تناول شيئاً بيده كذا في المحيط * ولو أدخل رأسه واحد قدميه حنث
ولو جاء الى بابها وهو يشتد في الشيء أي بعد فاعتذر وانزل فوق في الدار اختلافاً فيه الصحيح أنه
لا يحسن وان دعتة الرجوع أو وقتته في الدار اختلافاً فيه الصحيح أنه لا يحسن ان كان لا يستطيع
الامتناع وان أدخله انسان مكرهاً فخرج منها ثم دخل بعد ذلك مختاراً اختلافاً فيه والفتوى على
أنه يحسن كذا في الظهيرة * ولو حلف لا يدخل هذه الدار لا يجتزأ قال ابن سماعة روى عن أبي
يوسف رحمه الله تعالى أنه ان دخل وهو لا يريد الجلوس فانه لا يحسن وان دخل يعود مريضاً ومن شأنه
الجلوس عنده حنث فان دخل لا يريد الجلوس ثم بدله بعد ما دخل فحلف لا يحسن وكذا في الاصل
لا يدخل هذه الدار الا بوسيل فدخلها لبقه مد فيها أو ليعود مريضاً فيها أو ليعظم فيها ولم يكن له نية
حين حلف فانه يحسن ولكن ان دخلها مجتازاً ثم بدله فحلف لا يحسن لان عابراً السبيل هو المجتاز

فوق الثلج في بلدة أخرى فاليمين باقية الى أن يقع الثلج في البلدة التي حلف فيها وان كان اليمين ببغداد وهذا اذا عني الحالف عن الثلج
لا وقت وقوع الثلج * حلف أن لا يكلم ولا ناعماً هذا فاليمين من حين حلف الى غرة محرم لا على سنة كاملة من حين حلف * رجل حلف أن
لا يكلم صهرته فدخل على امرأته وساجر معها فقالت له الصهره مالك هكذا فقال الزوج خوش عى ارم ونوش عى ارم ثم قال لم أرد به جواب
الصهره وانما عني امرأتي قالوا هو مصدق لانه ليس في كلامه ما يجعله حراً باقاً لمولا نارضى الله عنه وينبغي أن لا يصدق قضاء لان هذا

ففعّل في الصلاة أو في غيرهما حنثاً وان قرأ الحالف بسم الله الرحمن الرحيم أن يقرئ ما في سورة النمل حنثاً وان لم ينو ما في سورة النمل أو نوى غيرهما لا يحنث لأن الناس يقرؤون بسم الله الرحمن الرحيم للتبرك لا للقراءة فتقرأتمه لا على وجه قراءة القرآن جائزة وكذلك قراءة الفاتحة على وجه الثناء والدعاء ومشايخ عراق من أصحابنا رجعهم الله تعالى واختاروا في صلاة الجنائز قراءة الفاتحة بعد التكبيرة الأولى على وجه الثناء والدعاء ولو أراد هذا الحالف أن يصلي خلف الإمام بجماعة حتى (٧٩) لا يحنث وان سبق بركعة فقضاها حنثاً وان أراد

الوتر في غير رمضان ينسب أن يقتدي بمن يوتر كيلا يحنث * ولو حلف أن لا يقرأ سورة من القرآن فنظر في المصحف حتى أتى إلى آخره لا يحنث في قولهم * ولو حلف أن لا يقرأ كتاب فلان فنظر في كتابه وفهم ما فيه حنث في قول مجد رجه الله تعالى لحصول المقصود ومن القراءة وهو العلم بما في الكتاب ولا يحنث في قول أبي يوسف رجه الله تعالى لعدم القراءة وعليه الفتوى * ولو حلف أن لا يقرأ كتاب فلان فقرأ سطرًا من كتاب فلان حنث ولو قرأ نصف السطر لا يحنث لأن ما هو المقصود لا يحصل بقراءة نصف السطر * ولو قال ان قرأت كل سورة من القرآن فعلى أن أتصدق بدينهم قال مجد رجه الله تعالى هذا على جميع القرآن والله أعلم

(فصل في مسائل الصلاة) * رجل قال لعبدته ان صليت ركعة فانت حر فعلى ركعة ثم تكلم لا يعتق ولو صلى ركعتين ثم تكلم عتق بالأولى * رجل قال لأمراه ان لم تصل الساعة ركعتين فانت طالق فقامت وشرعت في الصلاة ثم حاضت حنث في عيئته * وكذا لو قال لهما ان لم تصومي غدا فانت طالق فشرعت في الصوم غدا وحاضت حنث لوجود شرط الحنث وهو

حلفان لا يدخل الفرات فركب سفينة في الفرات أو كان على الفرات جسر فمر على الجسر لا يحنث ما لم يدخل الماء كذا في فتاوى قاضخان * ولو حلف لا يدخل البصرة فدخل شيئا من قراها يحنث * ان حلف لا يدخل بغداد فمر بها في سفينة قال مجد رجه الله تعالى يحنث وقال أبو يوسف رجه الله تعالى لا يحنث وعليه الفتوى كذا في محيط السرخسي * ولو حلف لا يدخل كورة كذا أو رستاق كذا فدخل في أرضها حنث وقد قيل بان الكورة اسم للعمران أيضا وهو الاظهر واختلف المشايخ رجعهم الله تعالى في بخاري والفتوى على انها اسم للعمران وأما شام فاسم للولاية وكذا خراسان وكذلك الارمنية حتى لو حلف على واحدة من هذه المواضع لا يدخلها فدخل قرية من قراها يحنث وكذلك تركستان فهو اسم للولاية كذا في المحيط * اذا حلف لا يدخل في هذه السكة فدخل دارا في تلك السكة من طريق السطح ولم يخرج إلى السكة قال الفقيه أبو بكر الاسكافي هذا إلى عدم الحنث أقرب وقال الفقيه أبو الليث هذا إلى الحنث أقرب وفي اللؤلؤ الجلية وعليه الفتوى وفي الظهيرية والصحيح أنه لا يحنث اذا لم يخرج إلى السكة كذا في التتارخانية * ولو حلف لا يدخل سكة فلان فدخل مسجدا في تلك السكة ولم يدخل السكة لا يحنث وهو المختار كذا في الخلاصة * ولو حلف لا يدخل دار فلان ولم ينو شيئا فدخل دارا يسكنها باجارة أو باعارة ذكرنا لاطفي أنه يحنث في عيئته وان دخل دارا يملكه فلان وفلان لا يسكنها حنث أيضا وكذا لو حلف لا يدخل بيتا فلان فدخل بيتا وفلان فيه ساكن باعارة أو باجارة كان حائثا كذا في فتاوى قاضخان * اذا حلف لا يدخل دارا لفلان فدخل دارا قد أجزها غيره قال مجد رجه الله تعالى يحنث فان قال لا أدخل حائثا فلان فدخل حائثا قد أجزه فان كان فلان ممن له حائث يسكنه فانه لا يحنث بدخوله هذا الحائث وان كان المحلوف عليه لا يعرف بسكنى حائث يحنث لا نعلم أنه أراد اضافة المالك لا اضافة السكنى وان حلف لا يدخل دار فلان فدخل دارا بين فلان وبين آخر فان كان فلان فيها ساكنا حنث وان لم يكن ساكنا لا يحنث كذا في البدائع * ولو حلف لا يدخل بيت فلان ولا نية له فدخل من داره لا يحنث حتى يدخل البيت قالوا هذا على عرف ديارهم فاما في عرف ديارنا فالدار والبيت واحد فاذا دخل من الدار يحنث وعليه الفتوى * رجل جالس في بيت من المنازل خلف ان لا يدخل هذا البيت فالبين على ذلك البيت الذي كان جالسا فيه لان ما وراء ذلك يسمى منزلا ودارا هذا اذا كانت البين بالعريضة أما اذا كانت بالفارسية فالبين على ذلك المنزل وتلك الدار فان قال عنيت ذلك البيت الذي كنت جالسا فيه صدق ديانة لا قضاء لان في الفارسية خانة اسم للسكنى والبيت اسم خاص كقوله ١ تابخان ٢ وكاشانه ٣ وزمستاني هذا اذا لم يشر إلى بيت بعينه فان أشار إلى بيت فالعبرة بالإشارة * رجل حلف لا يدخل دارا يشتر بها فلان فاشترى فلان دارا وباعها من الحالف فدخل الحالف لا يحنث ولو اشترى فلان دارا فوهبها من الحالف فدخل الحالف يحنث لان حكم الشراء الاول مرتفع بالشراء الثاني ولا يرتفع بالهبة كذا في فتاوى قاضخان * حلف لا يدخل دار فلان وله دار يسكنها

(١) هو البيت الذي يوقد فيه النار للتدفؤ (٢) البيت الصغير (٣) هو البيت الشتوى

عدم الصوم والصلاة وهذا كما لو قالت لله على أن أصوم غدا وغدا يوم حاضها صحت نذرها ولو قالت لله على أن أصوم يوم حاضى لا يصح * رجل حلف أن لا يوم غدا فشرع في الصلاة ونوى ان لا يوم أحد فجاء قوم واقتدوا به حنث قضاء لانه أمهم وقصده ان لا يوم أحدا أمر بينه وبين الله تعالى فاذا نوى ذلك لا يحنث ديانة وان أشهد الحالف قبل الشروع في الصلاة أنه يصلي صلاة نفسه ولا يوم أحد الا يحنث قضاء ولا ديانة وكذا لو صلى هذا الحالف بالناس الجمعة ونوى أن لا يوم أحد فاقتدى به الناس جازب الجمعة استحسنوا ولا يحنث ديانة ولو أم الناس في صلاة الجنائز

أولى هذه الثلاثة لا يحنث لأن عيته تنصرف إلى الصلاة المطلقة وهي المستوية والنافذة وصارته يستأجره ليسب بصارته مستوفى برزقه
 وجه الله تعالى إذا حلف أن لا يؤم أحدا صلى ونوى أن لا يؤم أحدا صلى خلفه رجلا من جازم صلاته ما ولا يحنث لأن شرط الحلف أن يقصد
 الإمامة ولم توجد * ولو حلف أن لا يؤم فلا نال رجل بعينه صلى ونوى أن يؤم الناس صلى ذلك الرجل مع الناس خلفه حنث الخالف وإن لم
 يعلم به لأنه لما نوى أن يؤم الناس صلى دخل (٨٠) فيه هذا الواحد * رجل قال والله لأصلي حنث فلان فاقتردى فلان وقام عن

دار غلة قد دخل دار الغلة لا يحنث إذا لم يدل الدليل على دار الغلة وغيرها كذا في محيط السرخسي
 * لو حلف لا يدخل دار فلان هذه فباع فلان الدار قد دخل الخالف لا يحنث عند أبي حنيفة وأبي يوسف
 رحمهما الله تعالى كذا في الخلاصة * امرأة حلفت أن لا يدخل زوجه دارها فباعته دارها قد دخل
 الزوجان كانت نوث أن لا يدخل دارا أو تسكنها المرأة لا يبطل اليمين بالبيع وإن لم يكن لها نية فاليمين
 على دارها وكذا لها إذا باعت لا يبقى اليمين في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى * ولو
 حلف لا يدخل دار فلان فباع فلان نصف الدار وهو فيها قد دخل الخالف كان حائشا وإن تحول فلان
 عن الدار لا يحنث في قوله ما وكذا لو حلف أن لا يدخل دار فلان فباع فلان داره وتحول عنها قد دخل
 الخالف لا يحنث في قوله ما وكذا لو حلف أن لا يدخل دارا من أمة فباعته دارها من رجل
 فاستأجرها الخالف من المشتري إن كانت اليمين لعني من المرأة لا يحنث وإن كانت البكر اه لاجل
 الدار حنث رجل حلف لا يدخل دار فلان الأجيرى شكفت بود فزلت بهم بليعة من قتل أو هدم
 أو حرق أو موت قد دخل الخالف لا يحنث كذا في فتاوى قاضخان * إذا حلف لا يدخل دار فلان
 فاستأجر المحلوف عليه دارا لا يتخذ الوأمة فيها قد دخلها الخالف لا يحنث الآن يقتل المعبر من تلك الدار
 ويسلمها إلى المستعير والمستعير نقل متاعه إليها إذا دخلها الخالف حنث في عيته كذا في
 المحيط * قال ابن رستم قال محمد رحمه الله تعالى في رجل حلف لا يدخل دار رجل بعينه مثل دار عمر و
 ابن حريث وغيرهما من الدور المشهورة بأبها قد دخل الرجل وقد كان باعها عمر و بن حريث
 أو غيره ممن نسبت قبل اليمين إليه ثم دخلها الخالف بعد ذلك حنث وإن كانت اليمين على دار من هذه
 الدور التي ليست لها نسبة تعرف بهم لم يحنث في عيته كذا في البدائع * رجل حلف لا يدخل دار
 فلان ولا أن يسكن مع أييه في الدار بالغلة والاب هو الذي استأجر الدار يحنث قياسا على ما إذا حلف
 لا يدخل دار فلان قد دخل دار امرأة فلان وفلان ساكن فيها لم يكن لفلان دار أخرى تنسب إليه
 سوى هذه الدار حنث وكذا لو حلف لا يدخل دار فلانة قد دخل دار زوجها فلانة وهي ساكنة فيها إن
 لم يكن الزوج دار أخرى يحنث وإن كان لها دار أخرى لا يحنث كذا في الخلاصة * في النوادر
 عن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا حلف لا يدخل دار فلان قد دخل حائشا ثم شرع من دار فلان إلى
 الطريق الأعظم وليس للناوت باب في الدار حنث في عيته * رجل حلف أن لا يدخل الحمام (٢)
 أو بهر من قد دخل الحمام لا لاجل ذلك بل ليس لم على الحمامي ثم غسل رأسه في الحمام لا يحنث وعن
 بعض المشايخ إذا حلف الرجل أن لا يدخل الحمام قد دخل بيت السانح لا يحنث في عيته كذا في فتاوى
 قاضخان * رجل له دار فيها بستان حلف أن لا يدخل هذه الدار قد دخل بستانها وباب البستان إلى
 بيوت هذه الدار وليس للبستان طريق آخر وعلى الدار والبستان حائط واحد يحيط بهما قال
 محمد رحمه الله تعالى لا يحنث الخالف بدخول البستان سواء كان البستان أصغر من الدار أو أكبر وإن
 كان في وسط الدار وحول البستان بيوت الدار حنث الخالف بدخول البستان وعن أبي يوسف رحمه

بعينه حنث وإن كانت نيته أن
 يكون خلفه حقيقة لا يحنث في
 القضاء * رجل قال لغريمه والله
 لأصلي معك فصلياً حلف إمام
 حنث الخالف وإن كانت نيته أن
 يصلي معه ليس معهما غيرهما لا
 يحنث في عيته * رجل حلف أن لا
 يصلي الظهر مع فلان أو قال حلف
 فلان فكبر معه ثم أحدث فذهب
 وتوضأ ثم عاد بعد ما خرج الإمام
 من الصلاة قام صلاته لا يحنث *
 ولو حلف أن لا يصلي الظهر مع
 فلان أو قال حلف فلان فكبر مع
 فلان وقام في الركعة الأولى حتى
 فرغ الإمام من ثلاث الركعات ثم انقبه
 وصلى تمام صلاته معه حنث * ولو
 حلف أن لا يصلي الجمعة مع فلان ثم
 أحدث الإمام فقدم الخالف فصلي
 بهم الجمعة لا يحنث * ولو حلف أن
 لا يصلي الظهر بصلاة فلان قد دخل
 معه في الظهر فأحدث الإمام في أول
 الصلاة أو بعد ما صلى ثلاث ركعات
 فقدم الخالف فصلي الخائف ما بقي
 فلم فقد صلى الظهر بصلاة فلان
 وهو بائث * وكذا لو أدركه معه
 منها ركعة وصلى ما بقي فقد صلى
 بصلاته فيكون حائشا * رجل حلف
 أن لا يصلي صلاة فصلي ركعة ثم
 قطعها لا يحنث * ولو حلف أن لا
 يصلي فصلي ركعة ثم قطع حنث *
 رجل حلف أن لا يصلي الجمعة مع

(١) الآن يقع أمر غريب (٢) لاجل غسل رأسه

الله

الإمام فسبق بركعة فصلي الركعة الثانية مع الإمام ثم قام بعد فراغ الإمام وصلى ما سبق
 بها لا يحنث وإن أدرك الركعة الأولى حنث وكذا لو افتتح الجمعة مع الإمام ثم قام أو أحدث فذهب وتوضأ ثم عاد بعد فراغ الإمام ثم صلاته
 حنث * ولو قال بعدد جهات أدرك الظهر مع الإمام فأدرك الإمام في التشهد ودخل في الصلاة حنث * رجل قال لغريمه إن لم أصل الظهر
 معك اليوم فأمر أنه طالق فسبق بركعة وصلى معه ثلاث ركعات حنث ثم تلازمه الطلاق ولو قال إن صليت الظهر اليوم إلا معك والمسيئة

معرفة الاسم * حلف أن لا ينظر
وجه فلانة فنظر إليها في النقاب أو
رأى عينها من النقاب قال محمد رجه
الله تعالى لا يحنت مالم يكن الأكثر
من الوجه مكشوفاً * حلف أن
لا ينظر إلى فلان فراه خلف ستر أو
زجاج يستبين وجهه من خلفه
حنث * ولو نظر في سرة أو ماء
فرأى وجهه لا يحنت وقد مر هذا
في النكاح في حمة المصاهرة *
رجل قال لعبده ان لقيت كذا فلم
أضربك فأمر أنه كذا فرأى العبد
من قدر ميسل أو على ظهر بيت لا
يصل إليه لا يحنت - لان عينه مقيدة
بموضع الضرب كأنه قال ان لقيت كذا
في موضع يمكنني ضربك فلم
أضربك * وهذا كما لو قال ان رأيت
فلانا فلم أعلمك به فعبدي حفر آه
مع هذا الرجل لا يحنت لان عينه
مقيدة بموضع الاعلام فاذا رآه معه
لم يكن ذلك موضع الاعلام قال
محمد رجه الله تعالى اذا كان بينه
وبين فلان قدر ميسل أو أكثر فلم
يلقه * رجل قال ان رأيت فلانا
فأمر أنه كذا فرآه ميتا مكفنا قد
غطى وجهه - حنث والروية بعد
الموت والروية في الحياة سواء ولو
حلف أن لا ينظر إلى فلان فنظر إلى
رأسه أو يده أو رجليه قال محمد رجه
الله تعالى ان نظر إلى يده أو رجليه
فلم يره وانما الروية على الرأس

(١١ -) (العتايى) - ثافى)
مرفه فقد رآه * ولو قال ان رأيت فلانا فانه كذا فخر آه مسجى بشوب يستبين منه الرأس والجبهة
طهره أو أكثر بدنه حب * وكذا لو نظر إلى مقدمه برأى الصدر والبطن فقد نظر * وكذا لو
نذلك أكثر البسant * وان كان رأى شيئاً قليلاً منه لم يكن آفه من الصف فلم يره * ولو كانت اليد

والوجه أو البدن وان انظر الى أعلى رأسه فلم يره وان رآه وهو

مرفه فقد وآه * ولو قال ان رأيت فلانا فانه كذا فآه مسجى بثوب يستبين منه الرأس والجسد حتى يذهب الاوب حنبا وان نظرت ظهره أو أكتف بدنه حنبا - وكذا لو نظرت في مقدمه برأى الصدر والبطن فقد نظرت * وكذا لو رأى كثر صدره وبطنه فقد آه نذلك أ كثر البسات * وان كان رأى سماء أو قليلا مما يكون آفه من الصف فلم يره * ولو كانت المرأة على روية امرأة فآه، تقدمه

أو متنقبة حث الآن يعني روي بوجهها فبين وبين الله تعالى * وجعل قال إن لم أكن رأيت فلأنما على حرام فأنما أنه كذا
فراء قد لا بأجنبية قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يكون حائلا لأن ذلك ليس بحرام بل هو مكروه وكذا لو حلف أن لا ينظر إلى حرام فنظر
إلى وجه أجنبية لا يحنث * رجل قال لا أنظر إلى وجهي اليوم أو إلى رأسي فنظر في المرأة أو في الماء قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يكون
حائلا فان كانت نيته غير ذلك يدين فيما (٨٢) بينه وبين الله تعالى * ولو قال لا أنظر إلى رأسي اليوم فنظر في الشمس فان كانت نيته ذلك

دين فيما بينه وبين الله تعالى والله
أعلم بالصواب

(فصل في اليمين على الشتم والقذف) امرأة كانت تشتم زوجها فقال الزوج ان شتمتني فانت طالق ثم قالت المرأة لولدها الصغير منه أي اباه بجهة لولا ان قالت ذلك لشيء كرهته من الولد لا تطلق وان قالت لشيء كرهته من الزوج حنث لانها شتمت زوجها * رجل قال لامرأته ان شتمت أي أؤذ كرتي بأسوء فانت طالق ثم قال لها كانت أمك سلام عليك قالت لا بل أمك قالوا ان كانت اليمين في موضع يسمون السائل سلام عليك حنث لانه صار كما هيها قالت أمك متكدية وان كان ذلك في موضع لا يعرفون هذا الله فاشتموا ولا ذكرا بسوء لا يحنث وفي ديارنا لا يعدون ذلك شتما * رجل حنث المشاحة بينه وبين امرأته بسبب أخته فقال لها ان سببت أختي بين يدي فانت طالق فدخل الزوج عليها فوجد امرأته تشاجر مع أخته وسببتها فسمع الزوج أنها سبت أخته والمرأة ترى زوجها طلقت لانها سبت أخته بين يديه * رجل حلف أن لا يقذف فلانا فقال له يا ابن الزانية حنث في يمينه هو المختار في الفتوى لان زماننا وديارنا يعد هذا قذفا له * وله حلف

حلف لا يدخل على فلان في هذه الدار فدخل الدار وفلان في بيت منها لا يحسن وان كان في حصى الدار
حنت لانه لا يكون داخلا عليه الا اذا شاهده وكذلك اذا حلف لا يدخل على فلان في هذه القرية لم
يحنت الا اذا دخل بيته كذا في المحيط ورجل حلف لا يدخل على فلان فدخل عليه بعد الموت لم يحنت كذا
في السراجية * رجل قال كلما دخلت واحدة من هاتين الدارين فوالله لا اضر بك فدخلها ثم
ضربها لم يحنت الامر ولو قال فعلى عين ان ضربت بك فدخلها أو واحدة مرتين ثم ضرب يلزمه
بكل دخلة كفارة * رجل قال لاسرائيه كلما دخلت هذه الدار فوالله لا اضر بك فدخلها فهو مول
فان جامعها بعد الدخول حنت وبطلت اليمين حتى لو دخل الدار نائيا لا يكون مولى حتى لو جامعها
نائيا لا يلزمه كفارة أخرى * ولو مضت أربعة أشهر من الدخلة الثانية لتبين فان لم يجامعها حتى
دخلها نائيا فهو مول فاذا مضت أربعة أشهر من الدخلة الاولى بانث واذا مضت أربعة أشهر
من الدخلة الثانية وهي في العدة بانث بواحدة أخرى ولو قال فعلى عين ان ضربت بك فدخلها دخلت
فهو مول ايلا بان فان جامعها بعد كل دخلة فعليه كفارتان وان تركها حتى مضت أربعة أشهر من
الدخلة الاولى بانث فاذا مضت أربعة أشهر من الدخلة الثانية وهي في العدة بانث بأخرى ولو قال
كلما دخلت هذه الدار فانت طالق ثلاثا ان ضربت بك فدخلها دخلت فهو مول بكل دخلة في حق البر
فان قربها في المدة طلقت ثلاثا وان لم يقربها حتى مضت أربعة أشهر بانث بتطليقة واذا مضت
أربعة أشهر من الدخلة الثانية بانث بأخرى لكن لا يلزمه أكثر من ثلاث وكذلك لو قال كلما
دخلت هذه الدار فنته على عتي هذا العبدان ضربت بك أو قال فهذا العبدان ضربت بك فدخلها
دخلت فهو مول بكل دخلة وان قربها حنت في عين واحدة وكذلك لو قال لاسرائيه أنت طالق ثلاثا
ان ضربت بك ثم قال لها بعد ذلك بيوم أنت طالق ثلاثا ان ضربت بك فدخلها بان في حق البر وان قربها
حنت في عين واحدة فيقع الثلاث ولو قال كلما دخلت هذه الدار فان ضربت بك فعلى حجة أو فعلى عيين
أو فعلى نذر فدخلها دخلت عيين وقربها بعد كل دخلة فعليه عيينان أو حجتان وكذا لو أخر القر بان عن
الحجة ولو قال كلما دخلت هذه الدار ففقر ببتك فعلى حجة فدخل ثم قرب ثم دخل ثم قرب يلزمه حجتان
ولو دخل الدار مرارا وقربها مرة لم يلزمه الا ايلاء واحد ولو قال كلما دخلت هذه الدار لم اضر بك
والله فهذا وقوله لا اضر بك سواء لا يحنت الامر واحدة ولو قال والله لا اضر بك كلما دخلت هذه
الدار فهذا وقوله كلما دخلت هذه الدار فوالله لا اضر بك سواء ولو قال ان ضربت بك فانت طالق كلما
دخلت هذه الدار فليس بمول وكلما دخلت الدار بعد ما قربها اطلقت تطليقة هكذا في شرح الجامع
الكبير * ولو جعل كلمة أو بين يمينين بان قال والله لا أدخل هذه الدار ولا أدخل هذه الدار
لاخرى فدخل احدي الدارين حنت وان لم يدخلها ما حتى مات لم يحنت ولو جعل كلمة أو بين
ثباتين بان قال والله لا أدخل هذه الدار ولا أدخل هذه الدار الاخرى فدخل احدهما بر في يمينه
وان لم يدخلها ما حتى مات حنت ولو أدخل أو بين نفى واثبات بان قال والله لا أدخل هذه الدار أبدا
ولا أدخل هذه الدار الاخرى اليوم ان دخل الدار الثانية رفي عن الاثبات وسقط عن النفى وان فاته

أن لا يقذف أو لا يشتم أحدا فاشتم ميتا أو قذف ميتا حيا * رجل قال لعبد الله ان شتمتك فانت حر
ثم قال لعبد الله بارك الله فيك لا يعتق لان هذا دعاء عليه وليس بشتم * رجل قال لامرأته ان شتمتني فانت طالق وان اعنتني فانت طالق
فلعنتمه يقع واحدة لان الزوج ميز بين اللعن وبين الشتم فكان أحدهما غير الآخر في رعيه ولو قال لامرأته ان شتمتني فانت طالق ولعنتمه
قالوا طالق * رجل قال لامرأته ان لم أصفك عددا أخيك عددا بكل فبقي في الدنيا فانك كذا قالوا اذا ذكر ثلاثة من أنواع القيح والعواجر

عند أخيه لانه لا يراد به هذا الجمع الا ليعمل القبيحة لان ذلك لا يصحور والمما يقع على أقل الجمع وذلك ثلاثة فان ذكر ثلاثة منها ولو كان عليه التوبة والاستغفار ان كان كاذبا بما قال ان لم يذكر شيئا حدث * رجل شاجر مع أخيه وأخته فقال لهما يا الفارسية اكر من ثمننا وايتكون شراندر انكم تكلموا فيه والصحيح انه يراد بهذا القول والغلبة فلا يبحث حتى يموت أو يموت الخالف وقد مر هذا في الطلاق والله أعلم (فصل في الضرب والقتل ونحو ذلك) * رجل حلف أن لا يضرب عبده (٨٣) فامر غيره فضربه المأمور وحنت * وكذا لو حلف

ليضرب من عبده فامر غيره فضربه المأمور بر الخالف * فان نوى الخالف أن لا يلبى ذلك بنفسه دين في القضاء ولا يبحث وان حلف على حر لا يضربه فامر غيره فضربه المأمور لا يبحث الا أن يكون الخالف قاضيا أو سلطانا لان القاضي عاك ضرب الاحرار حردا وتعزرا فصع أمره وصار فعل المأمور كفعله والاب في حق الولد ينبغي أن يكون بمنزلة القاضي لانه عاك ضرب الولد تاديبا * رجل حلف أن لا يضرب امرأته ففقرصها أو عضها أو خنقها أو مدشعرها حنت في عيने قالوا هذا ان لم يكن في الملاعبة فان كان في الملاعبة لا يبحث وهو الصحيح * وكذا لو أصاب رأسه رأسها في الملاعبة فادماها لا يبحث * قيل هذا اذا كانت اليمين بالعربية فان كانت بالفارسية لا يبحث في جميع ذلك والصحيح أنه يكون حاشا اذا كان على وجه الغضب فان نشف شعرها تكلموا فيه والصحيح أنه يكون حاشا اذا كان في الغضب وان تعمد غيرها فاصابها لا يبحث * وكذا لو نفض الثوب فاصاب وجهها فاجعها لا يبحث * وان رماها بحجر أو نشاب أو نحوها ذكر في النواذر أنه لا يبحث لان ذلك رعى وليس يضرب وان دفعها ولم يوجهها لا يبحث * رجل قال لامرأته

ادخل الدار بن جميعا حنت في عيْن الاثبات وسقط عيْن النفي وان تدخل الدار الاولى حنت في عيْن النفي وسقط عيْن الاثبات وتعمل اليمين في هذه المسائل بحنت مرة واحدة حتى لو باشر شرط الحنت ثانيا لم يتكرر عليه الحنت وكذا الجواب في الحلف الذي بدأ فيه بالاثبات بان قال لا أدخل هذه اليوم أو لا أدخل هذه أبدا الا أنه يبر في عيْن الاثبات بدخول الاولى اليوم ويبحث في عيْن النفي بدخول الثانية هكذا في شرح تلخيص الجامع الكبير في باب اليمين فيها التحخير * ولو قال والله لا أدخل هذه الدار أو أدخل هذه الدار الاخرى فان دخل الاولى قبل أن يدخل الاخرى حنت وان دخل الاخرى أو لا سقط اليمين فان عني التحخير ذكر في الاصل أنه على ما نوى فكانت اليمين منعقدة في احدهما أما في الاولى فبالنفي وأما في الثانية فبالاثبات هذا قول عامة المشايخ رحمه الله تعالى واليه ذهب أبو عبد الله الزعفراني وهو الاصح * ولو قال والله لا أدخل هذه الدار أو أدخل احدى الدارين الاخرين ولا نية له فان دخل احدى الدارين الاخرين أو لا بر في عيْنه وسقط اليمين وان دخل الاولى قبل أن يدخل احدى الاخرين حنت كذا في شرح الجامع الكبير للحمصري في باب اليمين من الايمان التي يقع فيها التحخير والتي لا يقع * ولو قال لا تركن دخول هذه اليوم أو لا تدخلن هذه غدا فترك دخول الاولى اليوم برو بطلت الاخرى ولو حلف لا أدخل هذه فان لم أدخل هذه يعني الاولى دخلت هذه الاخرى فلا يثبت بطل بطلت في العتابة * حلف لا يدخل الدار مادام فلان فيها فرج فلان باهله ثم عاد فدخل الخالف لم يبحث وكذا لو قال مادام على هذا الثوب أو ما كان على هذا الثوب أو لا أدخل هذه الدار وأنت ساكها فخرج منها ثم عاد اليها ونزع الثوب ثم لبسه ثم دخل حنت كذا في محيط السرخسي * اذا حلف لا يسكن هذه الدار فان لم يكن فيها ساكنا فالسكني فيها أن يسكنها بنفسه وينقل اليها من متاعه ما يتأث به ويستعمله في منزله فاذا فعل ذلك فهو ساكن وحانت في عيْنه كذا في البدائع * رجل حلف أن لا يسكن هذه الدار فخرج بنفسه وترك أهله ومتاعه فيها ان كان الخالف في عيال غيره كالابن الكبير يسكن في دار الاب والمرأة تسكن في دار زوجها ونحوهما لا يبحث في عيْنه وان لم يكن الخالف في عيال غيره لا يبر الا أن يدخل في النقلة من ساعته لان الدوام على السكني سكني ثم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يشترط للبرنقل الاهل وكل المتاع حتى لو بقي فيها ثوبا أو مكنته كان حاشا وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا نقل الاهل وأكثر المتاع بر في عيْنه والفتوى على قوله وعلى قول محمد رحمه الله تعالى اذا نقل الاهل وما يقوم به السكن فثبتت صارا كذا في فتاوى قاضيان * قالوا هذا أحسن وبالناس أوفق وعليه الفتوى كذا في النهر المائق * اتفقوا على أن نقل الاهل والخدم شرط للبرنقل الكلى الى السكة أو الى المسجد ولم يسلم الدار الى غيره اختلفوا فيه الصحيح أنه يكون حاشا ما لم يتخذ مسكنا آخر وان سلم الدار الى غيره بان أجرداره المملوكة أو كان ساكنا في الدار باجارة أو عارة فردها على مالكها ولم يتخذ منزلا آخر لا يكون حاشا * رجل حلف أن لا يسكن هذه الدار فاذا نقل الاهل والمتاع فابت المرأة أن تخرج كان عيْنه أن

ان لم أضربك حتى أتر كل لاحية ولا ميتة قال أبو يوسف رحمه الله تعالى هذا اذا كل بصرها ضربه باموجه اسديدا فاذا فعل ذلك بر في عيْنه * رجل حلف ليضرب من عبده بالسياط حتى يموت أو حتى يعقله فهو على المبالغة في الضرب * ولو قال حتى يموت أو يعشى عليه أو حتى يبتلى أو حتى يستغيث فهو على الامرين * ولو قال ان لم أضربك بالسيف حتى تموت فهو على أن يضربه بالسيف ويموت ولو حلف ليضرب من فلانا بالسيف ولم ينوشا فضر به بعرضه بر في عيْنه وان نوى الضرب بحده لا يبر ما لم يضربه بحده وان لم يكن له نية فضر به بالسيف في غصده لا يبر كالحلف

ليضرب من فلانا بالسوط فلف السوط في ثوب وضربه فانه لا يكون ضربه بالسوط * ولو حلف ليضرب من فلانا بالسيف فضر به بالسيف في عمده
فقطع السيف عمده وخرج حده وخرج المضروب في يمينه * ولو قال ان ضربت فلانا فعبدي حرقض به بعد الموت لا يحنت * رجل قال لعبد
ان لم اضرب بك مائة سوط فانت حرفات العبد قبل الضرب مات حراً * رجل ضرب رجلاً بقبض فأس على رأسه ثم حلف أنه لم يضربه بالفاس
لا يحنت * ولو حلف أن لا يضرب فلانا بصل (٨٤) هذا السهم أو السكين أو بزع هذا الرمح فترع ذل النصل وبذل غيره وضربه لا يحنت

يحنث في اخراجها فاذا صارت غالبة وعجز عن اخراجها فخرج الخالف وسكن داراً أخرى لا يحنت في
يمينه كذا في فتاوى قاضيان * حلف لا يسكن هذه الدار فاذا اخرجها فخرج من جسد الباب مغلقاً
بحيث لا يمكنه الفتح أو قيده ومنع عن الخروج منهم من قال يحنت في الوجه الاول وفي الثاني لا والخيار
أنه لا يحنت فيهما كذا في الغيائية * واذا قدر على الخروج بطرح بعض الحائط لا يحنت وليس
عليه ذلك كذا في فتاوى قاضيان * واذا قال (١) أكر من ابن شب باين شهر باسم فكذا
فاصابه حي وصار بحال لا يمكنه الخروج حتى يصبح يحنت لانه يمكنه أن يستأجر من ينقله عن البلد
والمقيد لا يمكنه ذلك لان الذي قيده يمنعه حتى لو لم يمنعه كان المقيد كالريض وهو الصحيح كذا في المحيط
* عن أبي يوسف رحمه الله تعالى قال لا مراة ان سكنت هذه الدار فانت كذا وكان باب الدار مغلقاً
والدار حائطاً فهي معذورة حتى يفتح باب الدار وليس لها (٢) أن تتنور الدار قال الفقيه رحمه
الله تعالى وبه نأخذ كذا في الغيائية * ان كان في طلب مسكن آخر فترك أمتعته فيها لا يحنت في
الصحيح لان طلب المنزل من عمل النقل وصار مدة الطلب مستثنى بحكم العرف اذا لم يفرط في الطلب
كذا في شرح مجمع البحرين * رجل حلف أن لا يسكن هذه الدار فخرج بنفسه واشتغل بطلب
دار أخرى لينقل اليها الاهل والمتاع فلم يجد داراً أخرى أياماً يمكنه ان يضع المتاع خارج الدار لا يكون
حائثاً وكذا لو خرج واشتغل بطلب دابة لينقل عليها المتاع فلم يجد أو كانت اليمين في جوف الليل
ولم يمكنه الخروج حتى أصبح أو كانت الامتعة كثيرة فخرج وهو ينقل الامتعة بنفسه ويمكنه أن
يستكرى الدواب فلم يستكرى لا يحنت في جميع ذلك هذا اذا نقل الامتعة بنفسه كما ينقل الناس فان
نقل لا كما ينقل الناس يكون حائثاً قالوا هذا اذا كانت اليمين بالعربية فان حلف بالفارسية وقال (٣)
من يدين خانه اندر نياشم فخرج بنفسه على قصد أن لا يعود لا يحنت في يمينه وان خرج على قصد أن
يعود يكون حائثاً كذا في فتاوى قاضيان * اذا قال لا مراة ان سكنت هذه الدار فانت طالق
وكانت اليمين بالليل فانها معذورة ولو قال ذلك في حق نفسه لم يكن معذوراً لانه لا يخاف بالليل
حتى لو تحقق الخوف في حقه أيضاً من جهة المصروف أو ما أشبه ذلك كان معذوراً كذا في الذخيرة
* اذا حلف لا يسكن هذه الدار وهو ساكنها فشق عليه نقل المتاع فانه يبيع المتاع ممن يثق به
ويخرج بنفسه وأهله ثم يشتري المتاع منه في وقت يتيسر عليه التحويل كذا في السراجية في كتاب
الحيل * واذا كان رجل ساكناً مع رجل في دار فخلف أحدهما لا يسكن صاحبه فان أخلف في
النقلة وهي ممكنة في الحال والاحتث فان وهب الخالف متاعه للمخوف عليه أو أودعه أياه أو أعاره
أياه ثم خرج في طلب منزل فلم يجد منزلاً أياماً ولم يأت الدار التي فيها صاحبه قال بحد رحمه الله تعالى ان
كان قد وهب المتاع وقبضه منه أو أودعه أياه أو أعاره وخرج من ساعته لا يريد العود اليه فليس
بمسكن له كذا في السراج الوهاج * حلف أن لا يسكن هذا المصرف فخرج بنفسه وترك أهله

(١) ان أقت الدابة في هذه البلدة فكذا (٢) قوله ان تتنور الدار التنور بالشاء المثلثة الونب
وفي نسخ بالسكين وكل صحيح كافي القاموس اه بحر اوى (٣) لأقيم في هذه الدار

* رجل قال لا مراة ان لم اضرب
ولذلك اليوم على الارض حتى ينشق
بنصفين فانت طالق وضربه على
الارض ولم ينشق ففضى اليوم
طلقت امرأته وجعل هذا بمنزلة
ما لو قال ان لم اضرب بك حتى تبول
فانه يكون على الامر من * رجل قال
لغيره ان مت فلم اضرب بك فكل
مما لو لم يضرب ولم يضربه لم يعتقوا
* ولو قال ان لم اضرب بك فانت قبل
الضرب حنت الخالف في آخر حره
من أخراج حياته * ولو قال لعبد
ان لم اضرب بك حتى أموت أو فيما
يبني وبين أن أموت فانت حرف لم
يضربه حتى مات لا يعتق العبد *
رجل أراد أن يضرب ولده فلف
أن لا يمنعه أحد عن ضربه فغعه
انسان بعد ما ضربه خشبة أو
خشبتين وهو يريد أن يضربه أكثر
من ذلك قالوا حنت في يمينه لان
مراده أن لا يمنعه أحد حتى يضربه
الى أن يطيب قلبه فاذا منع عن ذلك
حنث في يمينه * رجل قال لا مراة
ان وضعت يدي على جارتني فهي
حرة فضر بها قبل ان كانت اليمين
لاجل غير المرأة لا يحنت لان مراده
من وضع اليد على الجارية في هذه
الحالة وضع اليد على وجهه تتضرر
به المرأة ويغنيها وهي لا تتضرر
بضرب الجارية * رجل قال لغيره
ان ضربتني ولم اضرب بك فهذا على
أن يضرب الخالف قبل المخوف
عليه فان نوى بعده فهو على الفور

* رجل قال لا مراة أنت طالق ثلاثاً أو والله لا ضرب من هذا الخادم في اليوم فضر بالخادم في اليوم بر في يمينه وبطل الطلاق ومتاعه
* رجل قال ان كنت ضربت فلانا هذين السوطين الا في دار فلان فعبدي حرقض به أحد السوطين في دار فلان والاخر في غير دار فلان
لا يحنت ولو قال ان لم أكن ضربه هذين السوطين في دار فلان فعبدي حرقض به السوطين في دار فلان فعبدي حرقض به السوطين في دار فلان والاخر في غير دار فلان
أو حتى ترع مائة فهو على أشد الضرب * رجل حلف ليضرب من غلامه في كل حق وباطل ولم ينوشاً فهو على أن يضربه كلما شكى بحق أو

باطل ولا يكون بمنه على محور الشكامة ما لم ينو ذلك * رجل حلف ليضرب فلانا الف مرة فهو على أن يضربه مرارا كثيرة ولو حلف ليقتل فلانا الف مرة فهو أشد القتل * رجل قال لامرأته ان لم تضربك اليوم فأنت طالق وأراد أن يضربها فقالت المرأة ان من عضوك عضوي فعبدني حرقا الحيلة في ذلك أن تبسح المرأة عبدها من شق به ثم يضربها الزوج ضربا خفيفا في اليوم فيسبر الزوج ويحل عين المرأة الى حزام ثم تشتري عبدا فلا يعتق العبد ولو ضربها الزوج بخشبة من غير أن يضع (٨٥) يده عليها ولم تبسح المرأة العبد لا يعتق العبد

لانه لم تبسح عضوه عضوها وانما تحتاج المرأة الى هذه الحيلة اذا قالت المرأة ان ضربتني فعبدني حر * رجل قال لامرأته كما مضرتك فانت طالق فضربها بكفه فوقعت الاصابع متفرقة طلقت واحدة لان الضرب حصل بالكف فلم يتكرر الضرب وان ضربها بيديه جميعا طلقت ثنتين وقد رت المستله في كتاب الطلاق * رجل حلف بالله ان يضرب بنته عشرين سوطا ليس له أن يكفر عينه ولا يضرب الا أن يحجز عن الضرب بموته أو بموتها ولكنه يضربها بشمراخ وان حلف أن يضرب عبده عددا من السباط فضر به بسوط له شعبتان جازا اذا وقعت متفرقة وان كان فوق الشياخ وخفف اذا أولم * رجل حلف ليضرب فلانا اليوم وقلان ميت أن علم بموته لا يحنث وان لم يعلم فكذلك ولو كان حيا وقت الحلف ثم مات لا يحنث في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ويحنث في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى * رجل حلف أن لا يقتل فلانا بالكوفة فضر به بالسواد ومات بالكوفة حنث ويعتبر فيه مكان الموت وزمانه لا مكان الجرح وزمانه * رجل ضرب انسانا ضربا وجيعا فقال المضروب اكرم من سرائي وي نكمت فامرأته كذا فغضى زمان ولم يجازة قالوا هذا لا يقع على المجازة

ومتناعه فيه لا يحنث وان كانت اليمين على سكني القرية فهي بمنزلة المصرو وهو الصحيح والسكنى والمنزلة بمنزلة الدار ولو حلف وقال (١) أندرين ديه نباشم فخرج باهله ومتناعه ثم عاد وسكن كان حاشا وكذلك كل فعل يعتد لا يبطل اليمين فيه بالبر كذا في خزنة المفتين * قالوا هذا اذا عاد للسكنى والقرار أو اذا عاد للزيارة أو ليسكن أيا ما لينقل متناعه لا للسكنى والقرار لا يحنث في يمينه واذا عاد للسكنى والقرار يكتفي بسكنى ساعة للحنث ولا يشترط الدوام عليه كذا في المحيط * ولو قال (٢) اكرم من امسال اندرين ديه باشم فامرأته كذا فسكنها الا يوما من بقية السنة أو حلف أن لا يسكن هذه الدار شهر افسكن ساعة لا يحنث ما يسكن كل الشهر كذا في خزنة المفتين * حلف أن لا يسكن فلانا فنزل الخالف وهو مسافر منزل فلان فسكنها يوما أو يومين لا يحنث ولا يكون مساكنها فلا ناحتى بيمينه معه في منزله خمسة عشر يوما كذا في فتاوى قاضيخان * حلف أن لا يسكن الكوفة فربها مسافرا ونوى الإقامة بها أربع عشرة يوما لا يحنث وان نوى خمسة عشر يوما كان حاشا ولو حلف لا يسكن فلانا فدخل فلان دار الخالف غصبا فقام الخالف معه حنث علم بذلك الخالف أو لم يعلم وان خرج الخالف باهله وأخذ في النقلة حين نزل الغاصب لم يحنث كذا في خزنة المفتين * ولو سافر الخالف فسكن فلان مع أهل الخالف قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يحنث وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يحنث وعليه الفتوى * وفي المنتقى لو خرج المحلوف عليه على مسيرة ثلاث أو أكثر وسكن الخالف مع أهل المحلوف عليه لا يحنث في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وان كان أقل من ذلك حنث كذا في الظهيرية * ولو حلف لا يسكن فلانا بالكوفة فهو على المساكنة في دار بالكوفة حتى لو سكن الخالف في دار والمحلوف عليه في دار أخرى لا يحنث الا اذا نوى أن لا يسكن هو والمحلوف عليه بالكوفة فحينئذ على ما نوى وكذلك اذا حلف لا يسكن فلانا في هذه القرية فهو على أن لا يسكنه في تلك القرية في دار واحدة وكذلك اذا حلف لا يسكنه بخراسان وكذلك اذا حلف لا يسكنه في الدنيا ولو حلف لا يسكنه فساكنه في سفينة مع كل واحد أهله ومتناعه واتخذها منزلا لا يحنث في يمينه وهذا ما ساكنة في حق الملاحين وكذلك أهل البداية اذا جمعتهم خيمة واحدة فان تفرقت الخيام لا يحنث وان تقاربت كذا في الذخيرة * واذا حلف أن لا يسكن فلانا فساكنه في عرصة دار أو بيت أو غرفة حنث كذا في البدائع * واذا حلف أن لا يسكن فلانا ولم ينو شيئا فساكنه في دار كل واحد منهم في مقصورة على حدة لا يحنث وانما تحقق المساكنة اذا سكننا بيتا واحدا أو في دار كل واحد منهم في بيت منها بمتناعه وأهله وثقله (٣) ان كان له أهل وأما اذا كان في الدار مقاصير فكل مقصورة مسكن على حدة فلا يحنث وان نوى بالمساكنة أن لا يسكن هذا في مقصورة حنث وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى هذا اذا كانت الدار كبيرة نحو دار الوليد بالكوفة ودار نوح بخاري لان هذه الدار بمنزلة المحلة قاما اذ لم تكن هذه الصفة يحنث من غيرية سواء كانت (١) لا يسكن هذه القرية (٢) ان أقمت هذه السنة في هذه القرية (٣) قوله وثقله النقل محررة المتاع اه

لشرعية من القصاص أو الارش أو التعزير أو نحوه وانما يقع على الاساءة بأي وجهه يكون فان نوى الغور فهو على العور وان لم ينو ذلك يكون مطلقا * رجل أساء اليه رجل فقال اكرهش مراباوى نو ودفامرأته كذا قالوا هذا اللفظ يقع على المخالطة والموافقة عد اليمين * رجل جاف أن لا يعذب فلانا فيسه لا يحنث الا أن ينوي ذلك ولو قال ان لم أحبس فلانا جافا فامرأته كذا فيسه فاشبعه غيره في السجن لا يحنث * رجل قال لامرأته ان تركتني أو دخل دارك فلم استبركك جليا فانت طالق فتركته حتى دخل دارها ذكرا

الناطق في رجة الله تعالى ان اشترى لها الخلي على الغور لا يحنت ولا يحنت قال مولانا رضى الله عنه هذا قول محمد رجة الله تعالى ان اشترى لها الخلي
 أبو يوسف رجة الله تعالى لا يعتبر العور وانما جعل هذه المسئلة على الاختلاف في ساعلي المسئلتين ذكر في النوادر احدهما اذا قال لغيره
 ان ركبك دابة لم أعطك دابة فبعدى حر روى ابن سماعة رجة الله تعالى عن محمد رجة الله تعالى انه ان ركب دابته ينبغي ان يعطى دابة
 نفسه ساعته وذو لا يعتق عبده لان حرف الفاء (٨٦) للتعقيب بلا فصل والثانية رجة الله تعالى اذا استبان حالك فلم اعتقك فامرأتى

طالق روى هشام عن أبي
 يوسف رجة الله تعالى ان الاستبانة
 تكون بالولادة ثم اليمين في العتق
 الى الموت فلا يكون على الغور
 قال مولانا رضى الله عنه انما ذكرنا
 هذا الخلاف ليعرف الجواب عن
 جنس هذه المسائل وان لم تكن
 هذه المسئلة من جنس ما تقدم
 والله أعلم بالصواب

(كتاب البيوع)

البيوع أنواع يبيع الدين وهو
 السلم والاستصناع وبيع العين
 وبيع المنفعة وبيع الثمن
 بالثمن وهو الصرف
 (باب السلم)

هذا الباب يشتمل على فصلين
 أحدهما في بيان ما ينعقد به السلم
 وفيه بعض شرائط السلم والثاني
 ما يجوز فيه السلم وما لا يجوز
 أما الأول السلم ينعقد بلفظ البيع
 والشراء عند اجتماع شرائط
 السلم ولهذا الوبا عيبا بثوب
 موصوف في الذمة الى أجل جاز
 ويكون ذلك بيعا في حق العبد
 حتى لا يشترط قبضه في المجلس بل لاف
 مالوا سلم الدراهم في ثوب فانه يشترط
 قبض الدراهم في المجلس وانما
 يظهر أحكام السلم في الثوب حتى
 يشترط فيه الاجل ولا يجوز بيع
 الثوب قبل قبضه والاجل شرط
 لجواز السلم عندنا وأدناه شهر هو

الدار مشتملة على البيوت أو على المقاصير ولو حلف لا يداكن فلا ناسا كنه في مقصورة واحدة
 أو في بيت واحد من غير أهل ومتاع لا يحنت عندنا ولو حلف لا يساكن فلا نافي دار وسهي دارا
 بعينها فاقسمها وضر ما بينهما ما حاطا وفتح كل واحد منهما لنفسه بابا ثم سكن الخالف في طائفة
 والاخر في طائفة حنت الخالف ولو حلف أن لا يساكن فلا نافي دار ولم يسم دارا بعينها ولم
 ينو فساكنه في دار قد قسمت وضرب بينهما ما حاط لا يحنت كذا في فتاوى قاضينا * حلف
 لا يساكنه ولم يسم دارا قال أبو يوسف رجة الله تعالى فان ساكنه في حانوت في السوق يعملان فيه
 عملا أو يبيعان تجارة فانه لا يحنت وعمال اليمين على المنازل التي اليها المأوى وفيه الأهل والعيال الا
 أن ينوي أو يكون بينهما كلام قبل اليمين يدل عليها فيكون اليمين على ما تقدم من كلامهما
 ومعا بينهما فاجعل السوق ما أو قيل انه يسكن السوق فان كان هناك دلالة تدل على أنه أراد
 باليمين ترك المساكنة في السوق حلت اليمين على ذلك وان لم يكن هناك دلالة فقال نوبت المساكنة
 في السوق أيضا فقد شد على نفسه هكذا في البدائع * ولو حلف أن لا يسكن دارا بعينها فهدمت
 ونبت بناء آخر فسكنها يحنت وهذا بخلاف ما لو حلف لا يسكن بيتا بعينه فهدم حتى ترك صحرا ثم
 بنى بيتا آخر في ذلك الموضع فسكنه لم يحنت ولو حلف لا يدخل هذه الدار بعينها فخلت بستانا
 فدخل لم يحنت واذا حلف لا يسكن دار فلان أو دار الفلان ولم يسم دارا بعينها ولم ينو فسكن دارا له
 قد باعها بعد يسمه لم يحنت وأما اذا سكن دارا كانت مملوكة لفلان من وقت اليمين الى وقت السكنى
 فهو حانت بالاتفاق وان سكن دارا اشتراها فلان بعد يسمه حنت في قول أبي حنيفة ومحمد رجة الله
 تعالى وان حلف لا يسكن دارا فلان فسكن دارا بينه وبين آخر لم يحنت قل نصيب الآخر أكثر
 كذا في المبسوط * ولو حلف لا يسكن دار فلان هذه فباعها فلان فسكنها الخالف ان كان نوى
 باليمين عين الدار فانه يحنت وان كان نوى باليمين الاضافة لا يحنت وان لم يكن له نية قال أبو حنيفة وأبو
 يوسف رجة الله تعالى لا يحنت كذا في الذخيرة * واذا حلف الرجل لا يسكن دارا اشتراها فلان
 فاشترى فلان دارا لغيره فسكن الخالف فيها يحنت فان كان قال نوبت دارا اشتراها فلان لنفسه فان
 كانت اليمين بالله تعالى فهو مصدق وان كانت اليمين بطلاق أو عتاق لا يصدق في القضاء كذا في
 المحيط * ان حلف لا يسكن بيتا ولا نية له فسكن بيتا من شعر أو فسطاطا أو خيمة لم يحنت اذا كان
 من أهل الامصار وحنت اذا كان من أهل البادية كذا في المبسوط * واذا حلف لا يبيت مع
 فلان أو لا يبيت في مكان كذا فقامت بالليل حتى يكون فيه أكثر من نصف الليل وان كان أقل لم
 يحنت وسواء نام في الموضع أو لم يتم كذا في البدائع * ولو حلف لا يبيت الليلة في هذا المنزل فخرج
 بنفسه وبات خارج المنزل وأهله ومتاعه في المنزل لا يحنت وهذه اليمين تكون على نفسه لا على المتاع
 ولو حلف لا يبيت الليلة على سطح البيت وعلى البيت غرفة فارض العرفة سطح البيت يحنت ان بات عليه
 ولو حلف لا يبيت على سطح فبات على هذا لا يحنت ولو قال والله لا يبيت في منزل فلان غدا فهو باطل
 الا أن ينوي الليلة الجائبة ولو قال لا أكون غدا في منزل فلان فهو على ساعة من الغد كذا

المختار ولا يبطل الاجل بموت رب السلم ويبطل بموت المسلم اليه حتى يؤخذ السلم من تركته حاله من شرائط السلم أن يكون موجودا في
 من وقت العقد الى وقت محل الاجل بل انقطاع في البين والاقطاع أن لا يوجد في السوق الذي يباع فيه في ذلك المصير ولا يعتبر الوجود في
 البيوت ولو استنع فيما فيه تعامل كالحف ونحوه وضر بذلك أجلا يصير سلم في قول أبي حنيفة رجة الله تعالى حتى يشترط فيه شرائط السلم
 من بيان مكان الإبقاء ونحوه وان استنع فيما لا تعامل فيه كالثياب وضر بذلك أجلا قال بعضهم هو على الخلاف أيضا وقال بعضهم

ينقلب سلماً بترابته الجبل إذا استجمع شرايط السلم وهذا دليل على أن انعقاد السلم لا يختص بلطف السلم بل إن أسلم في غير موضع السلم ثم انقطع بعد حلول الاجل بخير رب السلم ان شاء قسح السلم وأخذوا من المال وان شاء انتظر حتى يحيى أو انه وان أسلم في حنطة وقال في بيان وصفها بالفارسية كندم نيك أو قال كندم نيكو أو قال كندم سره جاز هو الصحيح لان هذه الالفاظ قريب بعضها من بعض ومعنى الكل الجيد (فصل فيما يجوز فيه السلم وما لا يجوز) يجوز السلم في المكيلات (٨٧) والموزونات والعديدات المتقاربة ولا يجوز في ما

لا مثله كالحيوانات والعديدات المتفاوتة الا الثياب خاصة والمكيل ما يدخل تحت المكيل وأداء نصف صاع والصاع أربعة أمنا حتى لو باع حنطة من الحنطة بحفنة منها جاز عندنا ولو باع عشرة أمنا من الحنطة بعشرة أمنا منها لا يجوز * وكذا لو باع الوزني بحنطة مكايه لا يجوز الا في رواية شاذة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ولو باع الحنطة بالدرهم بموازنة جاز ولو باع مئدا من الحنطة بمئدين منها لا يجوز ولو جود الجنس والقدر في أحد العوضين ولو أسلم في الحنطة وزنا روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه لا يجوز وروى الطحاوي عن أصحابنا رحمه الله تعالى أنه يجوز وعليه الفتوى لتعامل الناس * ذكر الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى إذا أسلم في الحنطة وقال في نفخة كذا منا لا يجوز ولو قال كذا منا من الحنطة جاز ولو أسلم في الفلوس عدداً جاز في ظاهر الرواية ويجوز السلم في الجزوزها والمختار ولا يجوز السلم في الحنطة في الجزو والديق في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويجوز السلم في الكاغد عدداً وكذلك قرضه لانه عددي متقارب ويجوز السلم في الالية والشحم

في الظهيرة * إذا حلف بأوى مع فلان أو لا بأوى في مكان أو دار أو بيت فلا راية الكون ما كنا في المكان أو مع فلان في مكان قليلا كان المكث أو كثيراً لا يلا كان أو نهوا وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الآخر وقول محمد رحمه الله تعالى الآن يكون نوى أكثر من ذلك يوماً أو أكثر فيكون على ما نوى وروى ابن رستم عن محمد رحمه الله تعالى في رجل قال ان آوى وإياك بيت أبداً أنه على طرفه عين في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الآخر وقولنا الآن يكون نوى أكثر من ذلك يوماً أو أكثر وقال ابن سميعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا حلف لا يتووى فلانا وقد كان المحلوف عليه في عيال الخالف ومنزله لا يحنث الآن بعبد المحلوف عليه مثل ما كان عليه وان لم يكن المحلوف عليه في عيال الخالف ومنزله فهذا على نية الخالف ان نوى أن لا يعوله فهو كمن نوى وكذا إذا نوى أن لا يدخل عليه بيته فإذا دخل المحلوف عليه بغير إذنه فراه فسكت لم يحنث كذا في البدائع * رجل خرج في سفر ومعه آخر وهو يريد موضعاً قدمه مائة خلف أن لا يصحب هذا في غير هذا السفر فلما ساءا بعض الطريق بدالهما فعدا الى مكان آخر سوى السفر الذي أراداه قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يحنث في عيبه لانه على السفر الاول * رجل حلف أن لا يمسي اليوم الا ميلا فخرج من منزله ومشى ميلاً ثم انصرف الى منزله قال محمد رحمه الله تعالى حنث في عيبه لانه مشى ميلاً * رجل قال والله لا أصاحب فلانا فان كان الخالف يسير في قطار والمحلوف عليه في قطار قال محمد رحمه الله تعالى لا يكون مصاحباً وان كان في قطار واحد فهو مصاحب وان كان أحدهما في أوله والاخر في آخره وكذلك إذا كان في سفينة هذا في باب وهذا في باب وكل واحد منهما ما طعم على حدة لان دخولهما ونزولهما واحد ولو قال والله لا أرافق فلانا قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان كان طعامهما واحد في مكان وهم يسيرون في جماعة كانت مرافقة وان كان في سفينة وطعامهما ليس بمجتمع لا يبالى كلان على نخوان واحد لم تكن مرافقة وقال محمد رحمه الله تعالى إذا حلف أن لا يرافقه فخرجا في سفر فان كانا في محل أو كان كرجل واحد أو قطارهما واحد فهو مرافق وان كان كرجل واحد مختلفاً لم يكن مرافقاً وان كان سيرهما واحداً كذا في فتاوى قاضيان

(الباب الرابع في اليمين على الخروج والاتيان والركوب وغير ذلك)

من حلف لا يخرج من المسجد أو الدار أو البيت أو غير ذلك فامراً سنا فحمله فخرجه حنث كل ركب دابة فخرجه به فاه يحنث كذا في فتح القدير * حلف لا يخرج فحمل مكرها وأخرج لم يحنث وكذا هذا في عين الدخول كذا في التمر ناشئ * وإذا أخرج مكرها لم يحنث اليمين حتى لو خرج بعد ذلك بنفسه لا يحنث اختلافه والصحيح أنه لا يحنث بالخروج بعد ذلك وان حمله غيره بغير أمره فخرجه وهو قادر على الامتناع ولم يمتنع ورضى بقلبه اختلافه والصحيح أنه لا يحنث كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيان * ولو أكره على أن يخرج أو يدخل برجله ففعل حنث كذا في التمر ناشئ * ولو حلف لا يخرج لا يحنث الا بالخروج الى السكة كذا في الخلاصة * رجل حلف أن لا يخرج من داره فخرج من باب داره ثم رجع حنث وان كان منزله في دار فخرج من منزله

عند الكل ولو أسلم قطناً له وبقي ثوب هروى جاز لان الثوب لا يجانس القطن * لو أسلم شعراً في مسع من الشعران كان المسع بحيث لو نقص لا يعود شعراً جاز وان كان يعود لا يجوز ولو أسلم فلوساً في صفر أو سيفاً في حديد أو قصباً في واري لا يجوز بخلاف القطن مع الثوب ويجوز السلم في الباذنجان عدد لانه عددي متقارب وكذا الكمثرى والشمش ذكروه الزند ويسرى رحمه الله تعالى ويجوز في البيض وفي الجوز عدد او كيلا * رجل دفع الدراهم الى خيبر لياخذ منه الحصة بنبي له ان يقول كما أخذنا الحبة بهذا على ما طعمتك عليه

ولو دفع الدراهم الى الخبز وقال اشترت بهذه الدراهم مائة من الخبز وجعل يأخذ منه كل يوم خمسة أمناه فالبيع فاستدوماً كل فهو مكروه لانه كل بعقد فاستدولوا أعطاهم دراهم وجعل يأخذ منه كل يوم خمسة أمناه بدرهم ولم يقل في الابتداء اشترت منك خبزاً وهو حلال وان كانت نيته وقت الدفع الشراء لان مجرد النية لا ينعقد البيع وانما ينعقد عند الاخذ وعند الاخذ المبيع معلوم ونمته معلومه واذا سلم في الماء وزناو بين المصارح حاز (١٨) واذا جاز في الماء جاز في الجدايض ويجوز السلم في اللبن والاشجار اذا كرر عدد

معلوماً ومليئاً معلوماً وكذا السلم في الثياب بعد بيان الطول والعرض بالذرعان المعلومة كرباسا كان أو حريراً ولا يشترط ذكر الوزن في السكر ياس واختلفوا في الحرير والصحيح أنه يشترط ولو أسلم في ثوب الخبز بين الطول والعرض والرقعة ولم يذكر الوزن جاز وان ذكر الوزن ولم يذكر الطول والعرض والرقعة لا يجوز وروى أنه اذا بين الطول والعرض والرقعة ولم يذكر الوزن لا يجوز أيضاً لانه يباع وزناً * ولو باع ثوب خمر وبخر يد لا يجوز لانه لا يباع الا وزناً واذا أسلم في اللبن كسلاً أو وزناً جاز لانه ليس بمكيل ولا موزون فصافيجوز كيفما كان * اذا أسلم الدراهم في حنطة والدراهم لم تكن عنده فدخل بيته وأخرج الدراهم فان قوارى عن السلم اليه عند دخول البيت بطل السلم والافلالان المفسد افتراقهما قبل القبض والافتراق انما يقع اذا قوارى كل واحد منهما عن عين صاحبه * المتعاقدان عقد السلم أو المتصاقران اذا سارا ميلاً أو أكثر قبل القبض جاز ما لم يفترقا * ولو ناما أو نام أحدهما كانا جالسين لم يكن ذلك فرقة لتعذر الاحتراز عندئذ كانا مضطجعين فهو فرقة * رجل له على رجل عشرة دراهم

ثم رجع قبل أن يخرج من باب الدار لا يحسن كذا في فتاوى قاض خان * ولو حلف لا يخرج من داره الا الى جنازة فخرج منها يريد الجنازة ثم أتى حاجة أخرى لم يحسن كذا في الكافي * ولو حلف لا يخرج من الري الى الكوفة فخرج من الري يريد مكة وطريقه على الكوفة قال محمد رحمه الله تعالى ان كان نوى حين خرج من الري أن يمر بالكوفة فهو حائث وان كان نوى أن لا يمر بها ثم بدله بعدما خرج وصار الى الموضع الذي يقصر فيه الصلاة فمر بالكوفة لا يحسن وان كانت نيته حين حلف أن لا يخرج الى الكوفة خاصة ثم بدله في الحج فخرج من الري ونوى أن يمر بالكوفة لم يحسن فيما بينه وبين الله تعالى ولو حلف لا يخرج من الدار الا الى المسجد فخرج يريد المسجد ثم بدله بعد ذلك الى غير المسجد لا يحسن كذا في المحيط * قال القدوري الخروج من الدار المسكونة أن يخرج بنفسه ومتاعه وعبائه والخروج من البلدة والقرية أن يخرج ببذنه خاصة (١) زاد في المنتقى اذا خرج ببذنه فقد برأ دسقراً ولم يرد كذا في الذخيرة * ولو قال والله لا أخرج وهو في بيت من الدار فخرج الى صحن الدار لم يحسن الا أن ينوى فان نوى الخروج الى مكة أو خروجا من البلد لم يصدق قضاء ولا ديانة كذا في البحر الرائق * ولو حلف لا يخرج من بيته يعني هذا البيت الذي هو فيه فخرج الى صحن الدار حنث قال المتأخرون من مشايخنا هذا الجواب بناء على عرفهم فلما في عرفنا فحسن الدار يسمى بيتاً فلا يحسن ما لم يخرج الى السكة وعليه الفتوى واذا حلف لا يخرج عن هذه الدار فخرج احدى رجله من الدار لا يحسن في عيئه هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى المسئلة في الاصل وبعض مشايخنا قالوا اذا كان خارج الدار أسفل يحسن في عيئه وبعضهم قالوا اذا كان الاعتماد على الرجل الخارج حنث وان لم يكن خارج الدار أسفل الآن في ظاهر الرواية عن أصحابنا لا يحسن على كل حال وبه أخذ شمس الأئمة السرخسي وشمس الأئمة الحلواني هذا اذا كان يخرج قائماً بالقدم وأما اذا كان قاعداً فخرج قدميه وبذنه في البيت لا يحسن في عيئه الا اذا قام على قدميه فبذنه يحسن وأما اذا كان مستلقياً على ظهره أو على بطنه أو على جنبه فتدحرج حتى صار بعض بدنه خارج الدار ان صار الاكثر خارج الدار يصير خارجاً وان كان ساقاه في الدار * اذا حلف لا يخرج من هذه الدار وفي الدار شجرة أغصانها خارج الدار فارتقى تلك الشجرة حتى توسط الطريق وصار بحال لو سقط سقط في الطريق لا يحسن سواء كان الحالف من بلاد العرب أو كان من بلاد الحجاز كذا في المحيط * واذا حلف لا يخرج امرأته من هذه الدار فخرجت من أي موضع خرجت اما من باب الدار واما من فوق الحائط واما من نقب نقيبته في عيئه وأما اذا حلف لا يخرج من باب هذه الدار فمن أي باب خرج حنث سواء خرج من باب قديم أو من باب حديث أحدثه بعد ذلك وان خرج من فوق الحائط أو من نقب نقيبته لا يحسن في عيئه هكذا ذكر بعض مشايخنا في شرح أيمان الاصل * وذكر في الحيل اذا حلف لا يخرج من باب هذه الدار فخرج من السطح الى دار بعض الجيران أو فتح باباً آخر لهذه الدار (١) فوله زاد في المنتقى الخ راجع لمسئلة الخروج من البلدة والقرية فلا يدل على أنه يكفي أن يخرج ببذنه في مسئلة الدار أيضاً اه بحرأوى

فاسلم الى المدون الدراهم التي له عاب وعشرة دنانير في كره حنطة فسد السلم في كل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذا الواسم وخروج العشرة التي له عليه وعشرة أخرى من غير نسبه ولو كانت من جدها جاز في حصة النقد في قولهم * رب السلم اذا وهب المسلم فيه من المسلم اليه كانت اقله المسلم بلمر مد رأس المال وكذا لو برأ المسلم اليه من نصف السلم وقبل المسلم اليه تكلمه وافيه قال أبو نؤير رحمه الله تعالى تعالى السلم في انفة وفي في النصف ولو اشترى شيئاً فوهب نصفه من البائع قبل القبض وقبل البائع كان ذلك اقله في النصف بنصف

الثلث * وجعل أسلم في شيء وقبض المسلم فيه فوجد به عيبا كان عند المسلم اليه وتحدث به عيب عن عيوب السلم بأففة مما يرى أو يفعل آجني
قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى خير المسلم اليه ان شاء قبله معيبا بالعيب الحادث ويعود السلم وان شاء لم يقبل ولا شيء عليه لان رأس المال
ولان نقصان العيب * ويجوز السلم في الدقيق كيلا وزنا وكذلك قرضه ذكره الشيخ الامام علي بن محمد البرزوي وجه الله تعالى *
أما بيع الدقيق بالدقيق كيلا ذكر في النوادر أنه يجوز اذا تساويا وقال (٨٩) الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله

تعالى انما يجوز اذا كانا مكبوسين
* ويجوز اسلام الخبز في الخنطة
والدقيق في قولهم وأما قراض الخبز
وزنا يجوز في قول أبي يوسف رحمه
الله تعالى وعليه الفتوى أما قراض
اللحم عند أبي يوسف ومحمد رحمه
الله تعالى يجوز كما يجوز السلم
عندهما وعن أبي حنيفة رحمه
الله تعالى فيه روايتان وذكر في
المنتقى أنه يجوز قرض اللحم ولم
يذكر فيه خلافا واذا أنلف لحم
انسان يضمن قيمته هو والمجبع
واذا اشترى شيئا بلحم في الذمة
ذكر في الاجارات أنه اذا استأجر
شيئا بلحم في الذمة حار وما يصلح أجرة
في الاجارات يصلح ثمن في البياعات
* ولا يجوز السلم في الرأس
والا كارع كما لا يجوز في اللحم
وكذلك في الاواني المتخذة من الزجاج
لانها عديمة متفاوتة * ويجوز
في الطابق اذا بين نوعا معلوما وفي
الاواني المتخذة من الخزف ان بين
نوعا يصير معلوما عند الناس يجوز
ولا يجوز في البطيخ والرومان
والسفرجل لانه عددي متفاوت
* ولا يجوز في جلود الحيوان
ويجوز في المسوح والبسط
والاكسية والجلواق والاقبيصة
وما كان من جنس الثياب ولا يجوز
في الدواهم والدنانير ولا يجوز اسلام
الخنطة في الدراهم المؤجلة عندنا

ونخرج من ذلك الباب لا يحنث في يمينه قال أبو نصر البوسني الصحيح أنه يحنث لان الكل باب هذه الدار
* واذا حلف لا يخرج من هذه الدار من هذا الباب فخرج من باب آخر غير الباب الذي يمينه ذكر
في أيمان الاصل أنه لا يحنث وفي فتاوى أهل سمرقند اذا حلف لا يخرج من باب هذه الدار وهو
ينوي باب الخشب فوق الباب ثم خرج من ذلك الموضع لا يحنث ولو لم يرد باب الخشب يحنث كذا
في الذخيرة * ولو حلف عليها لا يخرج من المنزل الا في كذا فخرجت كذا مرة فبقيت ثم خرجت في
غيره يحنث فان كان عني لا يخرج هذه المرة الا في كذا فخرجت فيه ثم خرجت في غيره لم يحنث وان
حلف عليها ان لا يخرج مع فلان من المنزل فخرجت مع غيره أو خرجت وحدها ثم لحقها فلان لم يحنث
وان حلف عليها ان لا يخرج من الدار فدخلت بيتا أو كنيفا في علوها شاة الى الطريق الاعظم لم يكن
هذا خروجا من الدار كذا في المبسوط * ولو حلف لا يخرج الى مكة أو لا يذهب الى مكة فخرج يريد
ثم رجع يحنث ويشترط للحنث أن يجاوز عمران مصر على نية الخروج الى مكة حتى لو رجع
قبل أن يجاوز عمران مصر لا يحنث وان كان على هذه النية كذا في الكافي * ولو حلف لا يخرج
الى مكة ماشيا فخرج من عمران مصر ماشيا ثم ركب حنث ولو خرج راكبا ثم نزل ومشى لا يحنث كذا
في الخلاصة * ولو حلف ليا تين مكة ولم يأتها حتى مات حنث في آخر حزم من أجزاء حياته * حلف
ليا تينه غدا ان استطاع فلم يمنع عنه مانع من مرض أو سلطان أو عارض آخر فلم يأتها حنث كذا
في الكافي * ولو حلف لا يأتي بغداد ماشيا فركب حتى دنا منها فدخلها ماشيا يحنث كذا في الخلاصة
* في المنتقى اذا حلف الرجل أن لا تأتي امرأته عرس فلان فذهبت قبل العرس وكانت ثمة حتى مضى
العرس لا يحنث ولو حلف لا يأتي فلانا فهاذا على أن يأتي منزله أو حانوته لقيه أو لم يلقه وان أتى مسجده
لم يحنث * وفي المنتقى رجل لزم رجلا وحلف الملتزم ليا تينه غدا فأتاه في الموضع الذي لزمه فيه لا يبر
حتى يأتي منزله فان كان لزمه في منزله حلف ليا تينه غدا وتحول الطالب من منزله الى منزل آخر فأتى
الحالف المنزل الذي كان فيه الطالب فلم يجده لا يبر حتى يأتي المنزل الذي تحول اليه ولو قال ان لم آت لك
غدا في موضع كذا فعبدي حر فأتاه فلم يجده فقد بر بخلافه لو قال ان لم أوافقك غدا في موضع كذا
فعبدي حر فأتى الحالف في ذلك الموضع فلم يجده حيث يحنث وفيه أيضا اذا حلف ليعودن فلانا أو
ابن ورنه فأتى بابه فلم يؤذنه فرجع ولم يصل اليه لا يحنث في يمينه وان أتى بابه ولم يستاذن قال يحنث
في يمينه ما لم يصنع من ذلك ما يصنع العائد والزائر كذا في المحيط * ولو حلف أن لا يزورده حيا ولا ميتا
ان شيع جنازته (١) حنث وان أتى قبره لا يحنث الا أن يري * ولو حلف لا يذهب الى الليلة من
ههنا حتى ألقاه فتوارى عنه فبات عند بابه لم يحنث وكذا لو حلف ان لم أجعل هذا اليه فحمل اليه ولم
يجده كذا في العتابية * واذا حلف لا يركب دابة فرسا أو جارا أو بغلا يحنث في يمينه ولو ركب بعيرا
لا يحنث في يمينه استحسانا فان نوى جميع ذلك فهو على ما عني وان عني نوعا من الانواع بان نوى الخيل
(١) قوله ان شيع جنازته حنث الخ الذي في الوقعات الحسامية اذا شيع جنازته لا يحنث وان زار
قبره حنث لان زيارة الميت زيارة قبره عرفا اه بحر اوى

(١٢ - (الاشاوي) - ثاني) * واذا لم يصح سلقا قال عيسى رحمه الله تعالى يبطل العقد أصلا وقال أبو
بكر الاعمش ينقلب بيعا لخنطة بالدراهم المؤجلة حتى لا يشترط قبض الخنطة في المجلس ويبطل العقد به سلك الخنطة واستحقاقها
قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى الصحيح ما قاله عيسى لان العقد المضاف الى محل لا يصح في محل آخر والمبيع في السلم هو المسلم فيه
وفي بيع العين المبيع هو العين فلا يصح قال رحمه الله تعالى وعلى هذا اذا أضاف الزوج الخلع الى نه لا يصح وما ذكر في النوادر فذا

قول أبي بكر وجه الله تعالى بطل السلم باستحقاق المقبوض بعقد السلم ويرجع على المسلم اليه بذله * وكذا الوقبض السلم هو قبضه المبتدئ
فردعه لا يبطل العقد ولا يرد تخيار الرقبة وان استحق رأس المال بعد الافتراق ولم يجز المستحق بطل السلم وان أجاز لا يبطل السلم * ولا
يجوز السلم اذا افتراقوا له مائلاً واحدهما اختيار شرط ولو أخذ المسلم اليه برأس المال وهناه في المجلس بقي العقد على الصحة وان افتراقا
والرهن قائم يبطل السلم * ولو أخذ بالسلم (٩٠) فيه وهناه في الرهن يصير مستوفياً للسلم * ولو أبرأ المسلم اليه رب السلم عن رأس

وحده أو الجار وحده دين فيما بينه وبين الله تعالى ولا يدين في القضاء لانه نوى التخصيص من اللفظ
العام ولو قال لأركب فيمينه على ما يركبه الناس من الفرس والبغل ولو ركب ظهر انسان بعد اليمين
لا يحنث وفي فتاوى أبي الليث لو قال لأركب ونوى الخيل أو الجار لا يدين فيما بينه وبين الله تعالى كذا
في المحيط * ولو حلف لأركب فرسا فركب برذونا لا يحنث وكذا لو حلف أن لا يركب برذونا فركب فرسا
لان الفرس اسم للعربي والبرذون للعجمي وهذا اذا كانت اليمين بالعربي فان حلف بالفارسية
(٢) اسب برنشيند حنث على كل حال كذا في فتاوى قاضي خان * ان حلف لأركب الخيل فركب
برذونا أو فرسا حنث كذا في البدائع * ان حلف أن لا يركب دابة فحمل عليها مكرها لم يحنث كذا في
غاية البيان * ولو حلف لأركب دابة فركب دابة بسرج أو كاف أو ركب عربا لم يحنث كذا في المحيط
* حلف لأركب مراكب فركب سفينة في الفتاوى حديث رواه هشام وقال الحسن في المجر لا يحنث
(٣) وعليه الفتوى كذا في الفتاوى الغيانية * ولفظ (٤) ستور لا يتناول الابل الا اذا كان
في موضع يركب الابل ايضا كذا في الوجيز الكردي * ولو حلف لأركب هذا السرج فزاد شيئا
أو نقص فركب حنث ولو بدل الحناء لا يحنث والمعتبر في السرج هو الحناء كذا في الخلاصة * اذا
حلف ليركب هذه الدابة اليوم فأنق وحبس ولم يقدر على ركوبها اليوم حنث كذا في فتاوى
قاضي خان * حلف لأركب هذه الدابة وهو راكبها فدام عليها حنث حلف لأركب دابة فلان هذه
فباع فلان دابته تلك فركبها لم يحنث حلف لأركب دابة فلان فركب دابة بين فلان وغيره لا يحنث
حلف لأركب دواب فلان فركب فلانا منها حنث كذا في السراجية * من حلف لأركب دابة فلان
فركب دابة عبداً ذون له مديون أو غير مديون لم يحنث عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى الا انه اذا كان
عليه دين مستغرق لا يحنث وان نوى وان كان الدين غير مستغرق أو لم يكن عليه دين لا يحنث ما لم ينو
كذا في الهداية * حلف لأركب سفينة الى بغداد فركبها حتى سافر اسخ ثم خرج لم يحنث كذا في
الحاوي * في مجموع السوازل رجل قال كلما ركبت دابة فله على أن تصدق بها فركب دابة يلزمه
التصدق بها فان تصدق بها ثم اشتراها فركب مرة أخرى لزمه التصديق بها مرة أخرى ثم وثم كذا في
الخلاصة * ولو قال ان ذهبت الى قرية كذا فركبها لم يحنث كذا في العنانية * ولو له رجل
اجلس فتعبد عندى فقال ان تغديت فعبدى حنث فخرج الى منزله فتغدى لم يحنث بخلاف ما اذا قال ان
تعبدت اليوم كذا في الهداية * ولو حلف لا تمشي على الارض فمشى عليها لم يحنث أو خف يحنث
ولو مشى على بساط لم يحنث ولو مشى على ظهر ارجل (٥) حافياً أو متعلماً لم يحنث كذا في الخلاصة
(الباب الخامس في اليمين على الاكل والشرب وغيرهما)

الاكل هو اصال ما يحتمل المصغ بفيه الى جوفه هشمه أو لم يهشمه مضغه أو لم مضغه كالخبز واللحم
(٢) لا يركب فرسا (٣) قوله وعليه الفتوى قال ط الذي في عرف مصر أن المركب خصوص
السفينة ولا يكاد يطلق على غيرها فينبغي اعتسار عرفهم عندهم اه (٤) دابة (٥) قوله ارجل بكسر
الهمزة وتشديد الجيم السطح كفي القاموس اه

المال وقبل البراءة يبطل السلم وان رد البراءة لا يبطل ولا يجوز الاستبدال بالسلم فيه ولا عن رأس المال ولو أعطاه السلم جيداً مكان الرديء يجبر رب السلم على القبول عندنا وان أعطاه ردياً مكان الجيد لا يجبر * ولو كان السلم ثوباً جيداً خفاه بثوب رديء وقال خذ هذا وأرد عليك درهماً فله ثمان مسائل أربعة في المذروعات وأربعة في المكيلات والموزونات أما المذروعات اذا كان السلم ثوباً خفاه المسلم اليه بازيد وصفاً أو ذرعاً وقال خذ هذا وزدني درهماً جازو يكون زيادة الدرهم بمقابلة الجودة والذرع الزائد * ولو خفاه بثوب رديء أو عماه أو نقص ذرعاً فقال خذ هذا وأرد عليك درهماً ففعل لا يجوز لانه قال في الصفة والاقالة لا تصح فيما له حصه من رأس المال ورأس المال لا يقابل الصفة والذرع في المذروعات صفة * ولو أعطاه الرديء وقال خذ هذا ولم يقل وأرد عليك درهماً فقبل جازو يكون ذلك ابراء عن الصفة ولو أبرأه عن السلم فيه جاز ولا يكون اقاله فكذا اذا أبرأه عن الصفة وان كان المسلم فيه من المكيلات أو الموزونات بان أسلم عشرة دراهم في عشرة أفقره من الحنطة فاني بحنطة جيدة وقال خذ هذا وزدني درهماً

والفاكهة

لا يجوز لانه جعل الدرهم بمقابلة الجودة والجودة في الاموال الربوية عند المقابلة بحسنها لا قيمة لها * ولو جاء باحد عشر قفيرا وقال خذ هذا وزدني درهماً أو جاء بتسعة أفقره وقال خذ هذا وأرد عليك درهماً فقبل جازو يكون ذلك اقاله السلم في قفيز واحد واقالة السلم كالجوز في الكل تجوز في البعض * ولو جاء بعشرة أفقره رديئة وقال خذ هذا وأرد عليك درهماً لا يجوز لانه اقاله في الصفة * وعن أبي يوسف وجه الله تعالى أنه يجوز في الفصول كلها * ولو أسلم الى رجل ديناً عليه وافتراق قبل النقل لا يجوز وان

ولو دفع رب السلم غرائره الى المسـ
اليه وفيها طعامه وقال كل ما في
عليك في الغرائر بفعل ورب
السلم غائب اختلف المشايخ في
والصحيح انه يصير قابضا * ولو
أمرو رب السلم المسلم اليه ليطحن
له الحنطة ففعل كان الاديق للمسلم
اليه * ولو أمر رب السلم غلام
المسلم اليه أو ابنه بقبض السلم
ففعل كان جائزا * وجعل
استقرض من رجل كرامن طعامه
وقبضه ثم ان المقرض باع من
المستقرض ما عليه والقرض قائم
فيده جاز في ظاهر الرواية وعن
أبي يوسف رحمه الله تعالى انه
لا يجوز * ولو باع المستقرض
اسكر المقبوض جاز بالاجماع *
ولو كان القرض شيئا لا يتعبد
بالدراهم والدينانير فباع المقرض
من المستقرض ما في ذمته جاز *
ولو استقرض من انسان كرائم
منه المقرض كرا بعير كيل جاز
قرض أن يتصرف فيه قبل الكيل
ولو اشترى كرا وقبض لا يجوز
أن يتصرف فيه حتى يكيه *
جعل استقرض من رجل عبدا أو
نيسوانا آخر ليقض به دينه فقبضه
فقض به دينه كان عليه قيمته لان
رض الحيوان فاسد والقرض
اسد مضمون بالقيمة كالبيع ببعاء
ساد ولا يجوز السلم في الطيور

ولافي لحومها وان كان شيئا لا يتفاوت كالعصمور * رجل أسلم في طعام قرية بعينها أو مصر بعينه كان فاسدا وان أسلم في طعام ولاية نحو خراسان وماوراء النهر كان جائرا * واذا أسلم في شيء وأخذ بالسلم كفيلا ثم صالح الكفيل رب السلم على رأس المال يتوقف ذلك على اجازة المسلم اليه كانت الكفالة بامرءه أو بغير أمرءه ان أجاز الصلح جاز الصلح على رأس المال وان لم يجز بطل ويبقى السلم على حاله في قول أبي حنيفة ومحمد وجهما الله تعالى * وكذا الوصالح أجنبى رب السلم على ذلك هذا اذا كان رأس المال من النقود فان كان عينا كالعبد والثوب

ونحوهما يتوقف الصلح على اجازة السلم اليه في قولهم وان اقال الكفيل وقبل رب السلم اختلاف المشايخ فيه قال بعضهم هي والصلح سواء وقال بعضهم يتوقف في قولهم * رجلان ائتمنا الى رجل في طعام فصالحه أحدهما على رأس المال أي على حصته من رأس المال يتوقف الصلح على اجازة الشريك في قول أبي حنيفة ومحمد وجهما الله تعالى ان أجاز جزءا بينهما ويكون المقبوض من رأس المال وما بقي من السلم بينهما وان رد الشريك بطل الصلح ويبقى (٩٢) السلم * رجل وكل رجلان يسلم له عشرة دراهم في كره حنطة فاسلم الوكيل

ودفع الدراهم من مال نفسه جاز ورجع بالدراهم على الموكل كالوارث اذا قضى دين الميت من مال نفسه كان له أن يرجع في التركة ولهذا الوكيل أن يقبض السلم واذا قبض كان له أن يحبس عن الأثر حتى يستوفي الدراهم فان هلك المقبوض في يده ان هلك قبل أن يحبس من الموكل هلك أمانة وان هلك بعد الحبس قال أبو يوسف رحمه الله تعالى هلك هلاك الرهن وقال محمد رحمه الله تعالى يسقط الدين قلت قيمة الرهن أو كثرت كما يسقط الثمن بهلاك المبيع قبل القبض وذ كره من الأمانة السرخسي رحمه الله تعالى ان هذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * رجل وكل وكيلان بأخذ له عشرة دراهم في كره حنطة ففعل كان العقد للوكيل دون الأثر * الوكيل بالسلم اذا قبض المسلم فيه أدون من المشر وط جاز ويكون ضامنا للموكل مثل المشر وط كما اذا أبرأه عن السلم في قول أبي حنيفة ومحمد وجهما الله تعالى * وكذا لو وهب الوكيل من المسلم اليه السلم قبل القبض أو أقال السلم أو احتال بالسلم على رجل وأبرأ المسلم اليه جاز ويكون ضامنا للموكل مثل السلم في قول أبي حنيفة ومحمد وجهما الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا تصح هذه التصرفات

لايا كل هذه الحادثة كلها بعدما تبطلت اختلافوا فيه والصحيح انه لا يكون حائشا * حلف أن لايا كل من هذه المبطلات فكل منها حادثة أو بطحا كان حائشا لو حلف أن لايا كل من هذه الشبهة فكل مما يخرج منها كذا في فتاوى قاضي خان * ولو لم يكن للشجرة ثمرة تنصرف اليمين الى ثمنها كذا في التبيين * ولو حلف لايا كل من هذه الشجرة فاختصنا من أغصانها وصله بشجرة أخرى فادرك ذلك الغصن وأثمر فكل من ذلك الثمر اختلاف المشايخ فيه قال بعضهم يحنت وقال بعضهم لا يحنت والمسئلة في السير الكبير * ولو حلف لايا كل من هذه الشجرة فوصل بها غصن شجرة أخرى بان حلف على شجرة التفاح فوصل بها غصن شجرة الكمثرى ينظر ان سمي الشجرة باسم ثمرة هاتين الاشارة اليها في اليمين بان قال لا آكل من هذه الشجرة التفاح لا يحنت وان اقتصر على الاشارة وتسمية الشجرة ولم يتعرض لثمرها بان قال لا آكل من هذه الشجرة وبقي المسئلة بحالها يحنت وعلى قياس ما تقدم يجب أن يكون فيه اختلاف المشايخ كذا في الظهيرية * - فالايا كل هذا الطلع فصار بسرا أو البسر فصار رطبا أو الرطب فصار ثمر أو العنب فصار زيبا أو عصيرا أو اللبن فصار شيرا أو وزيدا أو سمنا أو أقطا أو مصلفا كله لم يحنت كذا في التمر تاشي * اذا حلف لايا كل لحم هذا الجمل فصار كبشا فكله حنت كذا في الجوهرة النيرة * رجل حلف أن لايا كل هذا اللبن فعمله جينا أو كله لا يحنت في عينه إلا أن ينوي أو كل ما يتخذ منه كذا في فتاوى قاضي خان * والاصل في جنس هذه المسائل أنه اذا عقد اليمين على عين موصوفة بصفة فان كانت الصفة داعية الى اليمين تفيد اليمين ببقائه أو الا فلا كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان * حلف لايا كل من زهر هذه الشجرة فكل بعينه صار لوزا أو مشمشا لم يحنت كذا في محيط السرخسي * ولو حلف لايا كل - وزا فكل منه رطبا أو يابسا - نث وكذلك اللوز والفستق والتين وأشياء ذلك وان حلف لايا كل خبيصا فكل منه يابسا أو رطبا حنت كذا في المبسوط * ولو حلف لايا كل رطبا ولا يسرا أو لايا كل رطبا أو يسرا فكل مذبذب حنت في عينه وهذه المسئلة على أربعة أوجه اذا حلف لايا كل يسرا فكل يسرا مذبذب وهو الذي عامته يسر وفيه شيء من الرطب حنت في عينه في قولهم وكذلك اذا حلف لايا كل رطبا فكل رطبا مذبذب وهو الذي عامته رطب وفيه شيء من البسر حنت في قولهم ولو حلف لايا كل يسرا فكل رطبا فيه شيء من البسر يحنت في قول أبي حنيفة ومحمد وجهما الله تعالى ولا يحنت في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى والرابعة اذا حلف لايا كل رطبا فكل يسرا فيه شيء من الرطب حنت عندهما والحاصل ان الغلبة اذا كانت للمعقود عليه حنت عند الكل وان كانت الغلبة لغير المعقود عليه يحنت عندهما هكذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان * ولو أكل البسر المذبذب أو الرطب المذبذب جزأ جزأ منفردا بان ميز الرطب المذبذب أجواء كل كل جزء منهما منفردا يحنت بالاتفاق كذا في التتارخانية * ولو حلف لايا كل عسلا فكل شهدا يحنت ولو حلف لايا كل شهدا فكل عسلا لا يحنت كذا في المحيط * ولو حلف على البقل فهو على الرطب كلها من الخضراوات وان أكل يابسا من ذلك لا يحنت ولو أكل بصل لا يحنت إلا أن ينويه كذا في التتارخانية فاقلا عن الحجة * سئل

من الوكيل وعلى هذا الخلاف الوكيل بالبيع اذا فعل ذلك في الثمن وأجمعوا

على ان رب السلم اذا قبض السلم أو الموكل بالبيع اذا قبض الثمن أو أبرأ المشتري عن الثمن أو اشترى بذلك الثمن شيئا من المشتري أو صالح من الثمن على شيء جاز وأجمعوا على ان الثمن لو كان عينا فوهبه الوكيل من المشتري قبل القبض لا تصح هبته وعلى أن الثمن لو كان عينا من النقود فقبضه ثم وهبه من المشتري لا يصح وما ذكروا في الثمن في السلم أيضا ولو كان للمشتري دين مثل الثمن على

الموكل يصير الثمن قصاصا بين الموكل في قول أبي حنيفة ومحمد رضيهما الله تعالى ويضمن الوكيل للموكل مثل ذلك وان كان في المشتري على الوكيل والموكل جميعا يصير الثمن قصاصا بين الموكل حتى لا يضمن الوكيل شيئا ولو أقال الوكيل الثمن على رجل عندهما تصح الحوالة كان المحتال عليه مليئاً من المشتري أو دونه * والاب والوصي اذا أجبلا أو أربأ ما هو واجب للصبي بعقد هما يكون على الخلاف وان لم يكن واجبا بعقد هما لا يصح بالاجماع وكذا اذا قبل الحوالة على شخص (٩٣) دون المحيل في الملاءة وان وجب بعقد هما

فهو على هذا الخلاف وان لم يكن واجبا بعقد هما لا يصح في قولهم والوكيل بالشراء اذا أقال البيع لا تصح اقالته في قولهم * رجل وكل رجلين أن يسلم له عشرة دراهم في كرحنطة فأسلم أحدهما لا يجوز وان أسلم جميعاً نأركه أحدهما لا يجوز في قولهم واذا وكل رجلان يسلم له عشرة دراهم من الدين الذي له عليه في كرحنطة فاسلم لا يكون السلم للاحد في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * الوكيل بالسلم اذا أسلم ونحمل الغبن الفاحش لا يجوز لانه وكيل بالشراء فلا يتحمل منه الا ما يتعابن فيه الناس * الوكيل بالسلم اذا أسلم الى نفسه أو مفاوضه أو عبده لا يجوز وان أسلم الى شريك له شركة عتات جاز اذا لم يكن ذلك من تجارتها وان أسلم الى والده أو زوجته أو أحد أبويه لا يجوز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لصاحبيه رحمه الله تعالى * رجل وكله رجلان كل واحد منهما أن يسلم له عشرة دراهم في طعام لكل واحد منهما على حدة فاسلم لهما في عقد جاز وان خلط الدراهم ثم أسلم كان السلم له ويكون ضامناً لهما ما بالخلطة * رجل دفع الى رجل دراهم فامرته أن يسلم له في حنطة فاسلم الوكيل ان تصادق

شيخ الاسلام أبو بكر محمد بن الفضل عن حلف لا يا كل عينا فكل حنثا هل يحنث أم لا قال يحنث وان حلف لا يا كل حنثا فكل عينا لم يحنث والحنث الحصرم هكذا في الظهيرية * ولو حلف لا يا كل من هذه الشاة ينصرف الى اللحم دون ما يخرج منها وكذا في الخلاصة * ولو قال هما يخرج من هذه الشاة أو من نزلها حنث في اللبن والخيض والزبدون السمن والشيراز كذا في العتابة * وكذا لو قال لا يا كل من نزل هذه البقرة فكل من تخيضها الذي يقال له بالمارسية دوع زده يحنث لانه من نزلها ولو أكل من مرقة تتخذ من تخيضها يقال له بالفارسية دوع آبه لا يحنث لانه صار شيئا آخر كذا في الخلاصة * ولو حلف لا يا كل دهننا يحنث با كل دهن الكراع * ولو حلف لا يا كل من حلوا هذا السكر وحامضه فكل من سمره وعنبه يحنث * ولو حلف لا يا كل من هذا المسلوخ فاذا بئت الية هذا المسلوخ حتى صارت دهننا فكل لا يحنث كذا في الخلاصة * ولو حلف لا يا كل من السمسم فكل من دهنه لا يكون حائثا وكذا لو حلف لا يا كل من هذه الدجاجة فكل من بيضها أو فرخها لا يكون حائثا وكذا لو حلف لا يا كل من هذه البيضة فكل من فرخها لا يكون حائثا كذا في فتاوى قاضي خان * وان حلف لا يا كل لحماي لحم أكل من جميع الحيوانات غير السمك حنث سواء أكله طبعيا أو مشويا أو قد بدا وسواء كان حلالا أو حراما كلبية ومتر ولا التسمية وذبيحة المجومى وصيد الحرم فاما السمك وما يعش في الماء فلا يحنث وان نوى السمك يحنث هكذا في الاختيار شرح المختار * قالوا لو كان الخائف خوار زميافا كل السمك يحنث لانهم يسمونه لحما كذا في محيط السرخسي وان أكل لحم خنزير أو لحم انسان يحنث والصحيح أنه لا يحنث بلحم الخنزير والادى لان أكله ليس بمتعارف ومبنى الايمان على العرف وذكر الزاهد العتابي أنه لا يحنث وعليه الفتوى كذا في السكفاية * ولا يحنث با كل النى عو به قال أبو بكر الاسكاف وهو الاظهر وعليه الفتوى كذا في الوجيز للكردي * ولو أكل ما يكون في الحشوم الكرش والسكبد والطحال يحنث في جميعه وهذا بناء على عرف أهل الكوفة فان هذه الاشياء في عرفهم كانت تباع مع اللحم وتستعمل استعمال اللحم فاما في عرفنا فلا يحنث في عيने كذا في المحيط * وعليه الفتوى كذا في جواهر الاخلاطى * ولو أكل الرأس والا كراع يحنث ولا يحنث با كل الشحم والالية الا اذا نوى في اللحم بخلاف شحم الطهر حنث به بلانية كذا في فسخ القدير * ولو أكل الحرة التي في وسط الالية حنث كذا في الخلاصة * حلف لا يا كل لحم شاة فكل لحم عنز يحنث وقال الفقهاء أبو الليث لا يحنث مصر يا كان الخائف أو قرويا وعليه الفتوى كذا في فسخ القدير * قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع اذا حلف الرجل لا يا كل لحم دجاج فكل لحم الديك يحنث في عيने * الاصل في جنس هذه المسائل أن اليمين متى أضيفت الى اسم جنس يدخل تحت اليمين الذكرو الانثى من ذلك الجنس ومتى أضيفت الى اسم ذكر على الخصوص لا يدخل تحت اليمين الذكرو كون الاسم خاصا للانثى لا يعرف بعلامة الهاء لانه لا يشترط لانه قد يكون للتأنيث وقد يكون للافراد وانما يعتبر فيه الوضع وانه يتلقى من قبل النقل فلو حلف لا يا كل

الوكيل والموكل أنه نوى السلم للموكل كان السلم للموكل وان تصادقا نوى السلم لنفسه كان السلم للوكيل ويضمن الدراهم للموكل ولو تكاذب الوكيل والموكل في نيته يحكم العقد وان تصادقا أنه لم تحضره النية قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يحكم النقد وقال محمد رحمه الله تعالى يكون القول للوكيل وان وكل رجلا بشراء شيء ثم تصادقا أنه لم تحضره النية اختلف المشايخ فيه قال بعضهم هو على الخلاف وقال بعضهم يكون القول للوكيل عند الكل والوكيل يشترط في عيने اذا اشترى ثم قال اشترى بذلك النقص وصرفه الموكل كان مشترى

للموكل * وجعل دفع الرجل عشرة دراهم ليشتري له بها ثوبا قد سماه فانفق الوكيل على نفسه دراهم الموكل واشترى ثوبا بـ ٩٤ درهم نفسه كان الثوب للمشتري لالا سمر لان الوكيل قد بطلت له كاله بها لا كها * ولو اشترى ثوبا لالا سمر ونقد الثمن من مال نفسه وأمسك دراهم الا سمر كان الثوب للا سمر ويطلب له دراهم الموكل استحسانا كالوارث أو الوصي اذا قضى دين الميت من مال نفسه * ولو دفع رجل الى رجل دراهم (٩٤) وأمره بان ينفقها على عيال الا سمر فانفق المأمور دراهم نفسه

وأمسك دراهم الموكل فكذلك الجواب ولو أنفق الوكيل دراهم الا سمر في حاجته صار ضمانا فان أنفق من دراهم نفسه على عيال الا سمر بعد ذلك ذكر في النوادر أن علي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يخرج عن الضمان وعلى قول محمد رحمه الله تعالى لا يخرج * الوكيل بالشراء اذا أخذ السلعة على سوم الشراء فإراه الموكل فلم يرض وردها على الوكيل فهلكت عند الوكيل قبل أن يردها على البائع ضمن الوكيل قيمة السلعة للبائع ولا يرجع بها على الموكل اذا لم يكن الموكل أمره بالاختذ على سوم الشراء والامر بالشراء لا يكون أمرا بالاختذ على سوم الشراء فان كان الا سمر أمره بالاختذ على سوم الشراء فهلكت عند الوكيل كان للوكيل أن يرجع بها على الموكل * وجعل أمر تليذه أن يبيع الامتعة ويدفع الثمن الى فلان فباع وأمسك الثمن حتى هلك لا يضمن بتأخير الاداء * رجل دفع الى رجل عشرين درهما ليشتري بها أضيحة فاشترى بخمسة وعشرين لا يلزم الا سمر وان اشترى بتسعة عشر ما يساوي عشرين لم يلزم الا سمر وان كانت لا تساوي لا يلزم * وجعل قال لا خراش ثوب هذا الثوب بعشرة

لحم دجاجة فا كل لحم الديك لا يحنث وكذلك اذا حلف لا يا كل لحم ديك فا كل لحم دجاجة لا يحنث قال واذا حلف لا يا كل لحم جمل أو حلف لا يا كل لحم بعير أو حلف لا يا كل لحم ابل أو حلف لا يا كل لحم جزر ودخل تحت الميمى المذكور والانثى وكذلك يدخل تحت الميمى المعنى والعراي ولو حلف لا يا كل لحم يحنث فا كل لحم عراي أو حلف لا يا كل لحم عراي فا كل لحم يحنث لا يحنث في يمينه ولو حلف لا يا كل لحم ناقصة فا كل لحم الذي كرم من العراي أو البخت لا يحنث ولو حلف لا يا كل لحم بقرة فا كل لحم ثور يحنث لان البقرة اسم منه أو لحم الذي كرم يحنث في يمينه وكذلك اذا حلف لا يا كل لحم بقرة فا كل لحم ثور يحنث لان البقرة اسم جنس والتاء فيها الا فراد ولو حلف لا يا كل لحم ثور فا كل لحم أنثى لا يحنث ولو حلف لا يا كل لحم بقرة فا كل لحم جاموس لا يحنث في يمينه هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في الجامع * وفي الحاروي أنه يحنث بخلاف ما لو حلف لا يا كل لحم جاموس فا كل لحم البقر يحنث لا يحنث والجاموس اسم نوع والصحيح ما ذكر في الجامع كذا في المحيط * قال رضى الله عنه وينبغي أن لا يحنث في الفصيل لان الناس يفرقون بينهما كذا في فتاوى قاضي خان * ولو حلف لا يا كل من هذا اللحم شيئا فا كل من مرقة لا يحنث ان لم يكن له نية المرقعة كذا في الخلاصة * رجل حلف أن لا يا كل من اللحم الذي يبيع به فلان فباع فلان بلحم فشواه ووضع تحت منصرفه وجعله جودا بافا كل الحالف من الجودا الذي أصابه دسم اللحم كان حائشا كذا في فتاوى قاضي خان * ولو قال كلما كنت لحاف بعد من عبيدي حرفا كل لحاف لزمه بكل لقمة عتق عبد كذا في الظهيرية * ولو حلف لا يا كل شيء فا كل شيء البطن حنث وان أكل شيء الظهر وهو الذي خالطه لحم لم يحنث عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو الصحيح كذا في الكافي * ولو عزل شيء الظهر وأكله لا روية في هذا عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولقائل أن يقول عده لا يحنث * وفي الخلاصة الحائنية هذا اذا حلف بالعربية وان حلف بالفارسية فا كل شيء الظهر قالوا لا يحنث لان اسم به لا يتناول شيء الظهر كذا في التتارخانية * ولو حلف لا يا كل شيء فا كل شيء لم يحنث لان الالية غير اللحم والشحم اسم عام ومعنى وعرفا هكذا في الكافي * ولو حلف لا يا كل طعاما فان ذلك يقع على ما يؤكل على سبيل الادام مع الخبز ولا يقع على الهليلج والسقمونيا كذا في البدائع * ولو حلف لا يا كل هذا الطعام ان لم يوقته بوقت مهلك ذلك الطعام أو أكله غيره أو مات الحالف حنث في يمينه وان وقته بوقت فقال لا يا كل هذا الطعام اليوم فان الحالف قبل مضي اليوم لا يحنث بالاجاع وان هلك ذلك الطعام قبل مضي اليوم لا يحنث قبل مضي اليوم بالاجاع حتى لا تلزمه الكفارة ولو عملها لا يجوز واذا مضى اليوم اختل فواضيه قال أبو حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى لا تلزمه الكفارة كذا في فتاوى قاضي خان * ولو حلف لا يا كل طعاما فنوى طعاما بعينه أو حلف لا يا كل طعاما فنوى طعاما بعينه فا كل غير ذلك لم يحنث كذا في المبسوط * روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى فحين حلف لا يا كل طعاما فاضطر الى ميتة فا كل منها لم يحنث وقال الكرخي وهو عدي قول محمد رحمه الله تعالى وروى ابن رستم عن محمد رحمه الله تعالى أنه يحنث كذا في البدائع * ولو حلف لا يا كل الطعام فا كل منه شيئا يسيرا حنث وكذلك لو حلف لا يشرب الماء فان عنى الماء كله أو

الطعام

دراهم فاشترى له بأحد عشر وأخبر الا سمر بذلك فقال له الا سمر خذ درهما آخر

ودفع اليه الدراهم وخذ الثوب فافترا كان الثوب للا سمر وينقد البيع بينهما بالتعاطي * وجعل في يده ثوب فقال وكفى فلان يبيعه وأن لا ينقص من عشرة دراهم فطلب منه انساب بتسعة واشتراه فان وقع في قلب المشتري أن الوكيل انما قال ذلك لير وجه بعشرة وسع المشتري أن يشتريه بتسعة لان الوكيل فعل ما هو معتاد عند الناس فاذا وقع في قلبه ذلك وسعه أن يشتريه وان لم يقع لا يسعه * رجل

يده جاز على الاصر لان في الوجه الاول لما اشار الى عبد سليم فقيدت الو كالة بصفة السلامة وفي الوجه الثاني الو كالة مطلقة فجاز شراؤه على
الاصر اذا اشتراه بمثل قيمته * رجل باع عبده ثم امر انسانا بان يشتري له عبدا فاشترى الوكيل ذلك العبد لايحوز على الاصر *
رجل امر غيره ببيع ارض فيها اشجار او ببناء فباع المأمور الارض بيناهما واشجارها (٩٥)

عند التوكيل عن بيع الاشجار
والبناء وانكر الوكيل كان القول
قوله لانه انكر التوكيل ببيع
الاشجار ويأخذ المشتري الارض
بخصتها من ثمن ان شاء ولا يفسد
البيع ومسائل الو كالة تأتي في
كتابها ان شاء الله تعالى * المسلم
اليه اذا وجد رأس المال ستوفة
أو رصاصا ان كان ذلك قبل
الافتراق واستبدل مكانها حاز وان
كان بعد الافتراق ففسد السلم وان
استحق رأس المال فاجاز المستحق
قبل الافتراق أو بعده جاز وان لم
يجز أخذ دراهمه ان كان قبل
الافتراق واستبدل جاز وان كان
بعد الافتراق لم يجز وان وحدها
زيوفا وتحوز بها حاز قبل الافتراق
وبعده وان ردها واستبدل مكاهما
ان كان قبل الافتراق جاز وان
استبدل بعد الافتراق فكذلك في
قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله
تعالى قل المردود أو كثر وقال زفر
رحمه الله تعالى يبطل السلم بقدر
المردود قل أو كثر وقال أبو حنيفة
رحمه الله تعالى ان كان المردود قليلا
لا يبطل وان كان كثيرا يبطل بقدر
المردود وما دون النصف قليل وما
فوقه كثير وعنه في النصف
روايتان وان جاء المسلم اليه بزيوف
وأسكر رب السلم أن يكون
الزيوف من دراهمه قال قول

الطعام لم يحنت بهذا كذا في المبسوط * الاضل ان كل شئ يأكله الرجل في مجلس أو يشربه في شربة
فالخلف على جميعه ولا يحنت باكل بعضه لان المقصود الامتناع عن كله وكل شئ لا يطاق أكله في مجلس
ولا شربه في شربة يحنت باكل بعضه لان المراد باليمين الامتناع عن أصله لاعتنا جميعه لان ما يمنع فعله
في الغالب لا يقصد باليمين * حلف لا ياكل ثم هذا البستان أو ثمرا تين التخلتين أو من هذين الرغيفين
أو من لبن هاتين الشائين أو من هذا الغنم فكل بعضه يحنت ولو حلف لا ياكل سمن هذه الخابية
فاكل بعضه حنت ولو حلف لا ياكل هذه البيضه لا يحنت حتى ياكل كلها وكذلك لو حلف لا ياكل
هذا الطعام فان كان يقدر على أكل كله دفعه واحدة لا يحنت حتى ياكله وان لم يقدر حنت
باكل بعضه وفي رواية ان كان الشئ يمكنه أن يأكله في جميع عمره لا يحنت ما لم ياكل كله والاول أصح
وهو المختار لما يتخذه وعن محمد رحمه الله تعالى لو حلف لا ياكل لحم هذا الجزور فهو على بعضه لانه
لا يمكنه استيعابه دفعة كذا في محيط السرخسي * اذا حلف لا ياكل هذه الرمانة فأكلاها الاحبة أو
حبنتين حنت استخسانا وان ترك أكثر من ذلك ما لم يجر العرف أن يتركه الا كل لا يحنت وكذلك لو
حلف لا ياكل هذا السمير فأكله الاحبة أو حبنتين يتركه مافاه يحنت في يمينه كذا في المحيط * حلف
لا ياكل هذا الرغيف فأكلا قليلا منه يحنت الا اذا نوى السك وهل يصدق قضاء فيه روايتان كذا
في الوجيز للكردي * ولو قال ان أكلت هذا الرغيف فامرأته طالق ثم قال ان لم أكله فعبده حرقا لحيلة
في ذلك حتى لا يعتق عبده ولا تطلق امرأته أن ياكل النصف ويترك النصف كذا في المحيط * ولو حلف
ياكل هذا الرغيف فأكله الا كسرة كان بارا الا أن ينوي أن لا يترك شيئا من الرغيف كذا في
فتاوى قاضي خان * والصحيح في قوله هذا الرغيف عليه حرام أن لا يحنت باكل البعض * قال غيره
والله لا آكل من طعامك فان أكلت منه فهو على حرام فأكلا لقمة حنت في اليمين الاولى فان عاد
فاكل حنت في اليمين الثانية أيضا ويلزمه كفارتان كذا في الوجيز للكردي * ولو قال لعبديه
أيكأكل هذا الرغيف اليوم فهو حرقا كلاه لم يعة تقاولوا كان بحال لا يطبق أحدهما كلاه كلاه
عقبا لدلالة الحلال كذا في شرح الجامع الكبير للخصيري في باب اليمين التي تقع على الواحد أو على
الجماعة ولو قال لامرأته ان أكلتاه هذين الرغيفين فعبدي حرقا كالتكرار واحدة منهما رغبة واعتق
العبد وكذلك لو أكلت احدهما الرغيفين الاشياء أو أكلت الباقي الاخرى يحنت كذا في محيط
السرخسي * ذكر في الاصل اذا قال لنسائه أن يتكفن أكلت من هذا الطعام فهي طالق فاكلن جميعا
طلقن ولو قال يتكفن أكلت هذا الطعام ولم يقل من الطعام فاكلن ينظران كان الطعام كثيرا
بحيث لا يقدر الواحد على أكله طلقن وان كان الطعام قليلا بحيث يقدر الواحد على أكله لا يقع
الطلاق عليهن اذا كان كذا في المحيط في الفصل السابع * ان حلف طائعا أو مكرها أن لا ياكل
شيئا سماه فأكراه حتى أكله حنت وكذلك ان أكله وهو موعى عليه أو مجنون أو أوجرا وصب في
حلقه مكرها وقد حلف لا يشربه لا يحنت ولكن لو شرب منه بعد هذا حنت كذا في المبسوط *
حلف أن لا ياكل ملحافا كل طعاما ان لم يكن ملحافا لا يكون حاشا وهو المختار وان كان ملحافا كان

قول المسلم اليه مع يمينه الآن يكون قبض وأقرأه قبض رأس ماله أو أقرأه قبض حقه أو أقرأه استوفى رأس المال فينشد لا يقبل قول
المسلم اليه * ولو أقر قبض الدراهم ثم ادعى أنه وجدها رزقا قبل قوله وان ادعى أنها ستوفة لا يقبل وان قبض ولم يقر بشئ
ثم ادعى أنها ستوفة قبل قوله * ولو وجد بعض المقبوض ستوفة فقال رب السلم هي دراهمي لكانها هي ثلث رأس المال ولي
عليك ثلث البسليم وقال المسلم اليه هي نصف رأس المال وعلى نصف السلم كان القول قول المسلم اليه وان وجد بعض رأس المال

وإذا بعد الافتراق فدهائم اختلافنا في قدر المردود على هذا الوجه كان القول قول رب السلم كما لو اشترى حنطة بعينها بدهائم وقبضها ثم وجد الحنطة عيباً وأراد استرداد الثمن واختلنا في قدر المردود كان القول قول بائع الحنطة * رجل أسلم في حنطة جيدة فجاء المسلم إليه بحنطة وقال هي جيدة وقال رب السلم هي رديئة فإن القاضي يبرأ رجلين يعرفان ذلك فإن قال هي جيدة يعمل بقوله ما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى * رجل دفع إليه رجل دهمين (٩٦) وأخو درهما ودينعة فاختلطت الدراهم ثم وجد منها درهما وأتفاو كل

حائثاً كل لو حلف أن لا يأكل الغنم فلعل كل طعام فيه فلعل أن كان يؤجد طعمه كان حائثاً لا فلا وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى لا يحنت ما لم يأكل عين الملع مع الحنطة أو مع شيء آخر وطيه الفتوى فإن كان في يمينه ما يدل على أنه أراد به الطعام المسالخ فهو على ذلك كذا في فتاوى قاضيان * سئل شيخ الإسلام الزاهد رحمه الله تعالى عن حلف لا يأكل لحاء حلف لا يأكل بصل ولا آخر لا يأكل قلفاً لا يأخذ بحشو وأجعل فيه هذه الأشياء كلها الحالفون كلهم لم يحنت أحد إلا صاحب الغنم لأن الغنم لا يؤكل إلا هكذا فانصرف يمينه إليه ولو حلف لا يأكل من طعام امرأته فادخلت عليه الطعام فقالت له دار بخور فأكل لا يحنت لأنه صار ملكاً له ولم تقل دار بخور وباقي المسئلة بحالها يحنت * رجل له فاليز أمر رجلاً أن يحفظ هذا الفاليز فأباح له أن يأكل منه ما يشاء حلف هذا الحافظ بطلاق امرأته أن لا يأكل من فاليزه أي فاليز نفسه وليس له فاليز ملك ولا مستأجر ولا مستعار فأكل من هذا الفاليز الذي أمر بحفظه لا تطلق امرأته إلا إذا كان يضاف إليه الفاليز عرفاً فأما بدون ذلك فلا يحنت كذا في الظهيرية * إذا حلف لا يأكل تمر أي نوع من التمر كله يحنت ولو أكل حنطة لا يحنت لأن الحنطة اسم لتمر يلقى في اللبن حتى ينتفخ فيؤكل وكذلك إذا أكل عصيدة اتخذت من التمر يحنت كذا في النخبة * ولو حلف لا يأكل هذه التمرة فاختلطت بتمر فأكل ذلك التمر كله حنت كذا في المبسوط * ولو حلف لا يأكل تمر أو لينة فأكل قسماً لا يحنت وكذا إذا أكل تمر مطبوخاً أو رطباً لأن ذلك لا يسمى تمر في العرف الآن ينوي ذلك كذا في السدائع * حلف لا يأكل من هذا الدقيق فأكل من خبزه أو اتخذ خبصاً أو خبز القطائف يحنت كذا في جواهر الاخلاطى وإن أكل عين الدقيق أو عجنه لم يذكري في الكتاب والصحيح أنه لا يحنت كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيان * وإن عني أكل الدقيق بعينه لم يحنت بأكل الخبز كذا في الكافي * وإذا حلف لا يأكل من هذه الحنطة وهو ينوي أن لا يأكل خبزها حنت نية حتى لو أكل من خبزها لا يحنت وإن نوى أن لا يأكل مما اتخذ منها حنت نية أيضاً حتى لا يحنت بأكل عيناها وإن لم يكن له نية فأكل من خبزها لم يحنت عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يحنت ولو أكل من عيناها حنت عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في النخبة * وإن أكل من سويقها لا يحنت عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وهو الظاهر من قول محمد رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيان * ولو حلف لا يأكل من هذه الحنطة فزرعها أو أكل من غلتها لم يحنت كذا في الجوهرة النيرة * وإذا حلف لا يأكل خبزاً ولا لينة فهذا على خبز الحنطة والشعير وعلى ما يتعارف الناس في ذلك البلد اتخذ الخبز منه حتى لو تصور موضع لا يأكل أهل خبز الشعير لا يحنت بأكل خبز الشعير بضاً ولو أكل خبز الارز فإن كان من أهل بلد خبزهم ذلك تنصرف يمينه إليه وما لا فلا كذا في المحيط * حلف لا يأكل خبزاً فأكل قرصاً يقال له بالفارسية كليجة أو جوز بنجاً وميسراً فارسيته نواله قال محمد بن سلمة لا يحنت في الوجوه الثلاثة والمختار ما قاله الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى إن في الجوز بنج لا يحنت لأنه لا يسمى خبزاً مطلقاً وصار كما يقال بالفارسية نان زردالو أما في القرص واليسر فيحنت لأن

واحد منهما ينكر أن يكون الزائف دهمه قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يقسم الدرهم الزائف بينهما أثلاثاً والباقي بينهما أثلاثاً * رجل عليه عشرة دراهم فأوفاه اثني عشر غلطاً قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمه الله تعالى تكون الزيادة أمانة عند القاض إن هلك لا يجب عليه شيء وما بقي يكون بينهما خمسة أسداسها للقاض وسدسها للدافع * رب السلم والمسلم إليه إذا اختلنا في قدر رأس المال أو جنسه أو وصفه أو اختلنا في جنس السلم فيه أو قدره أو وصفته أو ذرعاً ثوب السلم فأنهما يتحالفان وإن اختلفا في مكان الإيفاء قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى القول قول المسلم إليه ولا يتحالفان وقال أصحابه رحمه الله تعالى يتحالفان وقيل الخلاف على العكس والاول أصح * ولو اختلفا في أصل الاجل فادعى أحدهما شرط الاجل والاخر ينكر قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى أي ما ادعى الاجل فالقول قوله والعقد صحيح وقال أصحابه رحمه الله تعالى إن كان المسلم إليه يدعى الاجل ورب السلم ينكر كان القول قول رب السلم والعقد فاسد وإن اتفقا على شرط الاجل واختلفا في قدره كان القول قول

القرص

رب السلم مع يمينه واليمين بينة المسلم إليه وإن اتفقا على قدر الاجل واختلفا في

مضيه كان القول قول المسلم إليه واليمين بينة أيضاً * إذا شرط الإيفاء في السلم في مصر كذا جازي يكون للمسلم إليه أن يوفي في أي محلة شاء * وإن اختلفا فقال رب السلم شرط عليك الإيفاء في محلة كذا وقال المسلم إليه بلى لكن أدفع إليك في محلة كذا يجبر رب السلم على القول * وكذلك لو شرط الإيفاء في السلم جازي السلم وإذا أسلم المسلم إليه في محلة أخرى يجبر رب السلم على القبول * ولو اشترى

وقر حطب كان علي البائع أن يأتي به إلى منزل المشتري عرفاً حتى لو هلك في الطريق به لكان على البائع كالأمانة إلى مقر كذا فدخل المقر
كان له أن يبلغ عليها إلى منزله استخساناً ولو اشتري وقر حطب على أن يوفيه في منزله جازاً استخساناً فهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف وجهما
الله تعالى * ولو اشتري وقر حطب على أن يحمل البائع إلى منزل المشتري بقصد البيع * رجل اشترى شيئاً على أن يوفيه الثمن في بلد
كذا أن كان الثمن مؤجلاً جازاً وإذا حل الأجل أن كان الثمن شياً جازاً ومؤنة (٩٧) كان عليه الأمانة في المكان المشرط
وفيه بالأحسب له ولا مؤنة لأصاحب
الدين أن يطالبه في أي مكان شاء
وإن لم يكن الثمن مؤجلاً أو كان
الأجل مجهولاً يصح البيع كان له
حل ومؤنة أو لم يكن * وعن أبي
يوسف رحمه الله تعالى إذا لم يكن له
حل ومؤنة جازاً استخساناً وله أن
يطالب حيث شاء

(كتاب البيع)

البيع لا ينعقد إلا بلفظين يثبتان عن
التكليف والتكليف على صيغة الماضي
أو الحال نحو أن يقول البائع بعث
مثلك هذا بكذا أو يقول أبيعك
هذا بكذا ويقول المشتري اشتريت
أو قبلت أو رضيت أو أجزت * ولا
ينعقد بلفظة الأمر بأن قال
المشتري بعني هذا الثوب
بكذا فيقول بعث أو يقول البائع
اشتريني هذا العبد بكذا فيقول
اشتريت وكذا لا ينعقد بلفظة الأمر
لا ينعقد بلفظة الاستقبال نحو أن
يقول البائع سأبيعك هذا العبد
بكذا فيقول المشتري اشتريت
وقد يكون البيع بالأخذ والعطاء
من غير لفظ البيع ويسمى هذا
البيع بيع التعاطي واختلاف
الشافعي رحمه الله تعالى فيه قال
بعضهم هذا البيع يختص بالأشياء
التي هي كالنقل واللحم والخبز
والحطب وقال بعضهم ينعقد في
الكل واليه أشار في الجامع

القرص خبر مطلق والميسر خبر وزيادة كذا في الفتاوى الكبرى * وإن أخبر القطة أن لا يحنث
إذا أنواه كذا في الهداية * إذا حلف لا يأكل خبر فلانة فالحلقة هي التي تضرب الخبر في التثنية
التي تحنثه وتميؤه للضرب فالأكل من خبر لا يأكل خبر فلانة فالحلقة هي التي تضرب الخبر في التثنية
أن لا يأكل خبر فلانة كل خبر لا يحنث في عينه وكذا لو أكل لا يحنث في عينه * رجل حلف أن لا
ياكل مرقاً كل سبوس أب أو لعله لا يكون حائناً * لو حلف أن لا يأكل هذا الخبر فأكاه بعد ما نعتت
لا يحنث كذا في فتاوى قاضيان ولو أكل العصيدة أو التماح لا يحنث ولو حلف لا يأكل خبر فلانة كل
سبوس قاطع يقال بالفارسية سبوسه قال محمد رحمه الله تعالى ينبغي أن يحنث كذا في الخلاصة * سئل
الحنثي رحمه الله تعالى عن حلف لا يأكل خبراً وتحرافاً كل أحدهما فقال لا يحنث ما لم يأكلهما
كذا في اليتيمة * ولو حلف لا يأكل كل الشواء ولا نية له يقع على اللحم خاصة دون الباذنجان والجزر
المشوي الآن ينوي كل ما يشوي من بيض وغيره فتعمل نية كذا في الكافي * أن حلف أن
لا يأكل رأساً من رؤس كلهم من السمك والسمك والغنم وغيرهما في ذلك أكل حنث وإن لم يكن له
نية فهو على الغنم والبقر خاصة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله
تعالى البين اليوم على رؤس الغنم خاصة كذا في البدائع * وهذا اختلاف عصور زمان لان
العرف في زمانه فيهما وفي زماننا يفتى على حسب العادة كذا في الهداية
ولا يدخل في البين رؤس الجراد والسمك والعصافير بالاجماع وكذا رؤس الابل لا تدخل بالاجماع
ولو حلف لا يأكل بيضاً ولا نية له فهو على بيض الطير كله الاوز والدجاج وغيره ولا يحنث في بيض
السمك الآن ينوي كذا في السراج الوهاج * حلف أن لا يأكل طبعان نوى جميع المطبخات
فهو على ما نوى وإن لم ينو شيئاً فهو على اللحم المطبوخ استخساناً قالوا هذا إذا طبخ اللحم بالماء أما
القلية اليابسة فلا تسمى مطبوخاً وان طبخ اللحم بالماء فكل المرققة مع الخبز وليأكل اللحم كان حائناً
كذا في فتاوى قاضيان * ولو حلف لا يأكل من طبع فلانة تسخت قدرها طبخها غيرهما لم يحنث
وإذا قال أكرأ ذبك كرم كرمه أو تخورم فكذا فسخت قدرها طبخها غيرها لا يحنث لأن قوله
كرم كرمه أو تخورم عرفاً بجنه أو كذا في المحيط * ولو حلف لا يأكل الخلاء فالأصل في هذا
أن الخلاء عندهم كل حلو ليس من جنسه حامض وما كان من جنسه حامض فليس يحلوا والمرجح
فيه إلى العرف فحنث بأكل الخبيص والعسل والسكر والناطف والرب والتمر وأشياء ذلك وكذا
روى المعلى عن محمد رحمه الله تعالى إذا أكل قنينة طيباً أو ياساً لأنه ليس من جنسها حامض فخص
معنى الخلاوة فيه ولو أكل عنباً حلواً أو بطيخاً حلواً أو رماناً حلواً أو أجاصاً حلواً لم يحنث لأن من
جنسه ما ليس بحلو فليخلص معنى الخلاوة فيه وكذا الزبيب ليس من جنسه ما هو حامض
وكذا لو حلف لا يأكل حلوة فهو مثل الخلاء ولو حلف لا يأكل حباباً حباً كل من سمسم أو غيره
بما يأكله الناس عادة يحنث فإن عني شيئاً من ذلك بعينه أو سمماً حنث فيه ولم يحنث في غيره ولا يحنث

(١) أن أكلت من القدر الذي سحنت (٢) لأنه لا يراد بالتسخين الطبخ

(١٣ - (الفتاوى) - ثاني)

الصغير في الوكالة وقال القاضي الامام أبو الحسن على
السعدى رحمه الله تعالى هذا البيع لا يكون الا قبض البسطة جميعاً * وقال بعضهم قبض أحدهما يكفي وينعقد البيع بالهبة بشرط
العوض عند قبضهما يبنى عليها أحكام البيع من ثبوت حق النفع ونحوها * ولو قال بعثك هذا العبد بالقدرة فقبضه المشتري
ولم ينقل شيئاً كان يما * ولو قال بعثك هذا العبد بالقدرة فقبضه المشتري قبلت كان البيع

بالثمن الثاني * ولو قال بعثت منك هذا العبد بالف درهم فقبل المشتري ثم قال بعثت منك هذا العبد بما لا ديناري في ذلك المجلس أو غيره وقال المشتري اشتريت يتعقد البيع الثاني ويتفسخ البيع الاول * ولو قال البائع بعثت منك هذا العبد بالف درهم فقال المشتري اشتريت منك بالف درهم ذكر في النوادر أنه يتعقد البيع بالف والالف الاخرى زيادة في الثمن ان قبلها البائع صح وكذلك لو ابتدأ المشتري فقال اشتريت منك هذا العبد بالف درهم فقال (٩٨) البائع بعته بالف درهم كان ذلك حطاً لاحد الالفين * ولو قال بعثت منك

هذا العبد بالف درهم فقال المشتري اشتريت به بغير شيء لا يصح * ولو تباعا وهما عشيان قال بعضهم لا يتعقد البيع لتفرق المجلس بالخطوات قبل القبول كالمواضع بعثت فقام المشتري ثم قبل * وقال بعضهم يتعقد اذا أجاب المخاطب موصولاً بالمخاطب فانه ذكر في الطلاق اذا قال لها اختاري وهما عشيان فقالت اخترت موصولاً بالمخاطب يصح الطلاق * ولو قال أقل لك هذا العبد بالف درهم فقال الآخر قبلت اختلفوا فيه وقال أبو بكر الاسكاف يتعقد البيع بينهما بلفظة الاقالة وقال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى لا يتعقد وبه أخذ الفقيه أبو الليث وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فانه قال في المتبايعين اذا تقابلا البيع باكثر من الثمن الاول أو باقل أو بجنس آخر في ظاهر الرواية عنه يكون فسخاً بالثمن الاول في حقهما * وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى الاقالة يبيع بعد القبض ففسخ قبله وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى الاقالة يبيع الا اذا تعذر جعلها بيعاً بان كل المبيع منقولاً وتقابلاً قبل القبض فيجعل فسخاً وقال محمد رحمه الله تعالى ان تقابلاً باكثر من الثمن الاول أو بجنس آخر

اذا ابتلع لؤلؤة كذا في البدائع * في الفتاوى رجل حلف لا يأكل حراماً فاشترى بدرهم غصبه طعاماً فأكله لا يحنت وهو آثم ولو أكل خبزاً أو لحماً غصبه يحنت ولو باع الخبز أو اللحم بربط فأكله لم يحنت ولو أكل لحم كلب أو قرداً أو حدة قال أسد بن عمر ورحمه الله تعالى لا يحنت وقال نصير وبه نأخذ وقال الحسن كراهية ما قال أبو الليث ما كان فيه اختلاف العلماء لا يكون حراماً مطلقاً ثم قال صاحب الكتاب ما أحسن ما قال أبو الليث ولو اضطرراً كل الحرام أو الميتة اختلف المشايخ فيه والمختار أنه يحنت لان الحرمة ماقية الآن في موضع وفي فوائد شمس الأئمة الحلواني لو أكل من الكرم الذي دفع معاملة وهو قد حلف لا يأكل حراماً لم يحنت كذا في الخلاصة * ان غصب حنطة فطبخها ان أعطاها مثلها قبل أن يأكل لا يحنت في يمينه وان أكلها قبل أداء الضمان وقبل قضاء القاضي عليه حنت في يمينه كذا في فتاوى قاضي خان * ولو حلف لا يأكل هذا العنب أو هذه الزمانة فجعل يحضه ويرمي بغيره وابتلع ماءه لم يحنت لان هذا لا يسمى أكلًا وانما يسمى مصاً ولو عصر ماء العنب أو ماء الزمانة ولم يشربه أو أكل قشره وحصره حنت في يمينه ولو مضغه وابتلعه كذلك بصيراً أو كلاً بابتلاع القشر والحصر لا بابتلاع الماء * وفي العيون قال اذا حلف لا يأكل هذا العنب ولا كهو ربي بقشره وحصره وابتلع ماءه لم يحنت ولو ربي بقشره وابتلع ماءه وحصره حنت وعلل الصدوق الشهيد في واقعه فقال لان العنب اسم لهذه الاشياء الثلاثة في الوجه الاول أو كل الاقل فلا يكون أكلًا للعنب وفي الوجه الثاني أو كل الاكثر ولا كذا في حكم السكك كذا في المحيط * ولو حلف لا يأكل كل فاكهة فأكلم عنباً أو رماناً أو طيناً لم يحنت عد أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يحنت هكذا في الهداية قال الفقيه أبو الليث بقوله ما نأخذ لا لغتوى لانه أظهر ثم الخلاف اذا لم ينو شيئاً وأما اذا نواه يحنت بالاتفاق كذا في شرح السقاية للشيخ أبي المكارم * والتين والشمس والتفاح والخوخ والفسستق والاجاص والعناب والكمثرى والسفرجل فاكهة اجزاء وطبهاو بابسها ونبيها ونضجها بالخيار والقشاة والجزر والاجاص * والتوت فاكهة وعد الامام القدوري البطيخ من الفواكه ولم يعد الامام الحلواني منها قال الامام السمس والبقلاء ليسا من الثمار والحاصل أن كل ما يعد فاكهة عرفاً ويؤكل تفكهاً فهو فاكهة ومالا فلا كذا في الوحي للكردي واللوز والجوز فاكهة ذكره في الاصل من جملة الفواكه اليابسة قالوا هذا في عرفهم فاما في عرفنا فلا يعد ذلك من جملة الفواكه اليابسة وقال محمد رحمه الله تعالى بسر السكر والبسر الاجرفا فاكهة كذا في محيط السرخسي * والزبيب والنمر وحب الرمان اذا يبس لا يكون فاكهة كذا في فتاوى قاضي خان * وهذا بالاجماع هكذا في البدائع * وعن محمد رحمه الله تعالى اذا حلف لا يأكل من فاكهة العام فان كان في أيام الفاكهة الرطبة فهو على الرطب ولا يحنت ما كل اليابس وان كانت اليمين في غير وقت الرطب فهو على اليابس استحساناً وبه أخذ الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضي خان * من حلف لا يأكل من كل شيء اصطبغ به فهو ادام كالخل والزيت والعسل والابن والزبد والسمن والمرق والمخ

يكون بيعاً وقال زفر رحمه الله تعالى الاقالة فسخ في حق السكك حتى لا يتعلق بها وما الشفعة * رجل قال لا آخذ هذه السلعة وانظر اليها اليوم فان رضىتها فهي لك بالف درهم فذهب بها حاز * وكذا لو قال ان رضىتها اليوم فهي لك بالف درهم حاز وهو بملة قوله اعتك هذا العبد بالف درهم على أنك بالخيار اليوم * ولو باع عبدين فقال بعثت هذين العبدان بالف درهم فقبل المشتري أحدهما أو قال للرجلين بعثتك هذا العبد فقبل أحدهما لا يجوز الآن يرضي به البائع في المجلس

وسمته من الثمن معلومة يجوز وتكون ذلك عقد جديد في البالي * ولو قال بعثك هذين العبد من هذا جماعة وهذا رجل من البيوع في أحدهما ذكر في بعض المواضع أنه يجوز * ولا كفي الجامع أنه لا يجوز إلا أن يقول بعثك هذين العبد من بعثك هذا جماعة وبعثك هذا جماعة فقبل المشتري في أحدهما جاز أما إذا لم يعد لحظة البيوع وان سمي لكل واحد فمنا كانت الضيقة واحدة فلا يصح قبول أحدهما * رجل قال لغيره بعثك عبدا بالالف درهم فقال قد أخذته بالف (٩٩) درهم وعشرة دنانير فهو جائز وله الألف

والزيادة * رجل قال لغيره بعثك عبدي هذا بالف درهم فقال الرجل هو حر لم يكن ذلك - وأبوا ولا يكون حرا في قول محمد وأحمد الرايتين عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى * ولو قال فهو حر كان جوابا وعق العبد وبصير قابضا للعبد * ولو قال له رجل بعني غلامك هذا بالف درهم فقال قد بعثك بالف درهم فقال المشتري هو حر قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في رواية هو حر وبصير قابضا رحمه الله تعالى لا يعتق فلا يصير قابضا * رجل عليه دين ألف درهم لرجل فقال المديون لصاحب الدين أعطيك بدنيك دنانير فساومه بالدنانير ولم يسع وفارقه ثم جاء بالدنانير ودفعها إليه يريد الذي كان ساومه عليه ثم فارقه ولم يستأنف بيعا قال محمد رحمه الله تعالى هو حار الساعة وكذا الرجل إذا أراد أن يشتري شيئا فساومه ولم يكن معه وعاء يأخذ فيه وفارقه ثم جاء بالوعاء وأعطاه الدرهم قال هو جائز * رجل ساوم رجلا بثوب فقال البائع أبيعك بخمسة عشر وقال المشتري لا آخذه إلا بعشرة دراهم فذهب به ولم يقل البائع شيئا فهو بخمسة عشر إن كان المبيع في يد المشتري حين ساومه وإن كان في يد البائع فأخذه منه المشتري ولم يعتقه

والم يصبغ الخبز بماله حرم كرم الخبز وهو بحيث يؤكل وحده ليس بأدام كاللحم والبيض والمقر والزبيب وهذا التعصيل عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى في ما يؤكل مع الخبز غالبا فهو أدام وهو رواية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في دفع القدير * ويقول محمد رحمه الله تعالى أن أخذ الفقيه أبو الليث قال في الاختيار وهو المختار عملا بالعرف وفي المحيط وهو الأظهر قال القلانسي في تهذيبه وعليه الفتوى كذا في النهر الفائق * والحاصل أن ما يصبغ به الحل وما ذكرنا أدام بالأجماع وما يؤكل وحده غالبا كالبطيخ والعنب والترو والزبيب وأمثالها ليس أداما بالأجماع على ما هو الصحيح في البطيخ والعنب أما اليفر فلا يتفق كذا في دفع القدير * وهذا الخلاف فيما إذا لم يكن له نية فإن نوى فعلى ما نوى أجماعا كذا في التبيين * والظاهر أنه ليس بأدام أجماعا كذا في السراج الوهاج * وإذا حلف لأبى كل من كسب فلان قورت المحلوف عليه شيئا أو كله الخالف لا يحنث ولو اشترى شيئا أو رهبا لم يحنث أو تصدق عليه بشيء وقبل فأكله الخالف حنث في عييه ولو حلف لأبى كل من كسب فلان فاشترى شيئا الخالف من المحلوف عليه مما كتسبه المحلوف عليه أو وهب المحلوف عليه ذلك من الخالف أو كله لا يحنث ولو حلف لأبى كل من كسب فلان فأكسب المحلوف عليه ما لا ومات ورثه وحل فأكله الخالف حنث في عييه وكذلك لو ورثه الخالف فأكسب بخلاف ما لو انتقل إلى غيره بغير الميراث بشراء أو وصية لا يحنث كذا في النخبة * ولو حلف لأبى كل من ميراث فلان شيئا فمات فلان فأكسب ميراثه حنث فإن مات وارثه فأورث ذلك الميراث فأكسب منه الخالف لا يحنث كذا في البدائع * ولو حلف لأبى كل من كسب فلان فأوصى له إنسان فأكسب الخالف يحنث ولو وهب المحلوف عليه طعاما للخالف وقبضه ثم أكسب لم يحنث وكذا الوأوصى له والمهر من كسب المرأة وكذا أورش الجراحات كذا في الخلاصة * رجل معه دراهم خلف أن لا يأكلها فاشترى به دنانير أو فلوسا ثم اشترى بعد ذلك بالدنانير أو الفلوس طعاما فأكله قال محمد رحمه الله تعالى يكون حنثا في عييه وإن حلف لأبى كل هذه الدراهم أو الدنانير فاشترى بها عرضا ثم باع العرض طعاما فأكله لا يكون حنثا وكذا لو اشترى بالدراهم شعيرا ثم اشترى بالشعير طعاما فأكله لا يكون حنثا قال إذا حلف على ما لا يؤكل أن لا يأكله فاشترى به شيئا مما يؤكل وأكله حنث وان حلف على ما يؤكل أن لا يأكله فاشترى به ما يؤكل فأكله لا يكون حنثا كذا في فتاوى قاض حنظ * حلف أن لا يطعم فلانا من ميراث والده فوثر طعاما فطعمه أو دراهم فاشترى بها طعاما أو طعمه يحنث وان بدل الطعام طعاما آخر وأطعمه لا * حلف لأبى كل من ميراث والده شيئا فمات والده ورث ماله فاشترى به طعاما فأكله لا يحنث في القياس ويحنث في الاستحسان لأن الموارث يثبته كذا في العادة وإن اشترى بالميراث شيئا ثم اشترى بذلك الشيء طعاما أو كل لا يحنث * حلف لأبى كل من زرع فلان فأكسب منه ما هو عند المزارع أو عند المشتري منه يحنث وإن اشترى منه آخر وبذره فأكسب منه ذلك الخارج لا يحنث كذا في الوجيز للكردي * إذا حلف لأبى كل من ملك فلان أو مما لم يملكه فلان

البائع فهو بعشرة ولو كان عبدا المشتري فقال المشتري لا آخذه إلا بعشرة وقال البائع لا أبيعك إلا بعشرة عشر فرده عليه المشتري ثم تناوله من يد البائع فدفعه البائع إليه ولم يقل شيئا وذهب المشتري به بعشرة ولو أخذت بيا من رجل فقال البائع هو بعشرين وقال المشتري لا أريدك على عشرة فأخذه وذهب به وضاع عنده قال أبو يوسف رحمه الله تعالى هو بعشرين ولو أخذت بيا على المساومة فدفعه البائع وهو يساوم والبائع يقول هو بعشرة فهو على الثمن الذي قال البائع حتى يرد عليه المشتري وإن ساومه فقال المشتري حتى أنظر إليه

فدفعه وضاع منه فليس على المشتري شيء لانه انما اخذه للنظر وان اخذه على غير النظر ثم قال حتى انظر اليه لا يضر حصة من الثمن ان اخذته
على ما اخذته عليه اول مرة وان قال المشتري للبائع هذه حتى انظر اليه فدفعه اليه البائع وقال لا تنقص من خمسة عشر وقال المشتري قد اخذت
بعشرة فسكت البائع وذهب به المشتري على ذلك فهو بخمسة عشر * رجل قال لصاحب عبدك هذا باء درهم او قال اتيب
عبدك هذا باء درهم على وجه الاستفهام (١٠٠) فقال نعم فقال المشتري قد اخذته قال ابو يوسف رحمه الله تعالى هو بيع لازم وان

اشترى ثوبا شراء فاسدا ثم لقيه
غدا فقال ليس قد بعته ثوبك
هذا باء درهم فقال بلى فقال قد
أخذته فهو باطل وهذا على ما كان
قبله من البيع الفاسد فان كانا تاركا
البيع الفاسد فهو جائز اليوم *
رجل باع من رجل عبدا باء
درهم وقال ان لم تجني بالثمن اليوم
فلا بيع بيني وبينك وقبل المشتري
ولم يات به بالثمن اليوم فلقية غدا
فقال المشتري قد بعته عبدك هذا
بالب درهم فقال نعم فقال قد
أخذته فهو شراء الساعة لان ذلك
الشراء قد انتقض ولا يشبه هذا
البيع الفاسد * رجل كان يبيع
رجلا ويشتري منه الثياب فقال
المشتري كل ثوب آخذ منك فلان
فيه ربع درهم وكان يخذ منه
الثياب والبائع يجيزه بالشرا حتى
اجتمع عنده المشتري ثمن عشرة
أثواب أو أكثر فاصابه وأعطاه
لكل ثوب الثمن وربع درهم
قال ابو يوسف رحمه الله تعالى ان
أربحه والثياب عنده على - الها
فأرجع جائزا وان لم تكن الثياب
عنده على حالها فالبيع باطل ولا
يجوز بالرجوع * رجل قال لرجل
بييع الحنطة بكم تبيع فقال كل
قنير درهم فقال كلني خمسة أقدرة
فكأله وذهب بها فهو بيع وعليه
خمس دراهم * رجل قال لغيره

نخرج شيء من ملكه الى ملك غيره وأكله الخالف لا يحنت كذا في المحيط * اذا حلف لا يأكل مما
اشترى فلان أو مما يشتري فاشترى المحلوف عليه لنفسه أو لغيره فأكله الخالف حنت فان باعه
المحلوف عليه من غيره بامر المشتري له ثم أكل منه الخالف لم يحنت كذا في البدائع * واذا حلف
الرجل لا يأكل لهما شرا فلان فاشترى فلان مخته وذبحها فأكله الخالف لا يحنت كذا في المحيط
* رجل حلف لا يأكل طعام فلان هذا فباع فلان المحلوف عليه ثم أكل الخالف لم يحنت عندهما
وعند محمد رحمه الله تعالى يحنت هكذا في شرح الزيادات للعتابي * واذا حلف لا يأكل من طعام
يصنعه فلان أو من خبز يخبزه فلان ثم صنعه وباعه أو أكل منه يحنت ولو حلف لا يأكل من طعام
فلان وفلان بائع الطعام فاشترى منه أو أكل يحنت ولو قال لا أكل طعامك هذا فاهدامه فأكله لم
يحنت في قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى واذا حلف لا يأكل من غلة أرضه
فاكل من ثمن الغلة حنت واذا نوى أن يفسد ما يخرج منها دين في القضاء وفيما بينه وبين الله
تعالى كذا في النخبة * رجل حلف أن لا يأكل من طعام فلان ولانيته فاشترى الخالف منه
الطعام أو وهبه فلان من غيره فاشترى الخالف من ذلك وأكل لا يحنت في يمينه كذا في فتاوى
قاضي خان * في الاصل لو حلف لا يأكل من طعام اشتراه فلان فأكله من طعام اشتريه فلان مع
غيره حنت الا اذا نوى شراء وحده كذا في الخلاصة * ولو حلف لا يأكل من طعام فلان فأكله
من طعام مشترك بينه وبين غيره يحنت وكذلك لو حلف لا يأكل من خبز فلان فأكله من خبز مشترك
بينه وبين غيره بخلاف ما لو حلف لا يأكل من رغيف فلان فأكله من رغيف بينه وبين آخر لا يحنت
لان بعض الرغيف لا يسمى رذيقا وبعض الخبز يسمى خبزا اذا حلف لا يأكل من مال ابنه وكان
بينه وبين الاب الخالف حنت من خسل فأكله منه يحنت لانه كذا في الابس كذا في المحيط *
ولو حلف لا يأكل طعام فلان فأكله من طعام مشترك بين فلان وبين الخالف لا يحنت كذا في الظهيرية
* رجل حلف ان لا يأكل شيئا من أشياء ولده فتناول في بيت ولده كسرة خبز ملقاة قال الشيخ ابو
بكر بن الفضل رحمه الله تعالى لا يحنت في يمينه وقال القاضي الامام ابو علي النسفي يكون حاشا
في يمينه وقال الفقيه ابو بكر البلخي ان كانت الكسرة بحال يتصدق على الفقير بمثلها كان حاشا
والا فلا كذا في فتاوى قاضي خان * حلف لا يأكل طعام فلان فأكله يقع على الطعام الموجود والذي
سعدت كذا في السراجية * ولو حلف لا يأكل من رمان اشتراه فلان فاشترى فلان مع غيره
فاكل حنت ولو قال من رمانة اشتراها فلان لم يحنت ولو حلف لا يأكل من ثمن غزل فلان فاشترى
غزل فلان أو وهبه له فباعه أو أكل ثمنه لا يحنت ولو باعته بنفسها فدفع الثمن اليه فأكله
حنت ولو وهبت الثمن لابنها أو لاجنبي ثم وهبه لزوجها فاشترى به شيئا لا يحنت كذا في محيط
السرخسي * ولو حلف لا يأكل من طبخ فلان فطبخ هو وأخفا كل الخالف منه حنت لان
كل جزء منه يسمى طبخا وكذلك من خبز فلان فخبز هو وأخفا كل قدر طبخها فلان فأكله
ما طبخها لم يحنت لان كل جزء من القدر لا يسمى قدرا كذا في الاختيار شرح المختار * حلف

بالفارسية

هذا الثوب لك بعشرة راهم فقال هات حتى انظر اليه وحتى أريه غيري فاخذته على هذا فضع قال ابو

حنيفة رحمه الله تعالى لاشي عليه وان قال هات فان رصيته أخذته فضع فعليه الثمن ولو قال ان رصيته اشتريتها فهو باطل وبه قال ابو يوسف
رحمه الله تعالى أيضا * رجل ساءم رجلا ثوبا فقال البائع هولاء بعشرين وقال المشتري لا ابل عشرة فذهب به المشتري على ذلك ولم يرض
البائع بعشرة فليس هذا ببيع الا ان المشتري ان استهلك الثوب يلزمه عشرون دوها وله أن يرددها لم يستهلكه قال ابو حنيفة وابو يوسف

وتجهما الله تعالى القياس أن يكون عليه قيمته ولكن ثمر كذا القياس بالعرق أو يلزمه عشرون * رجل قال لغيره قدي لك هذا بالف درهم ان أعجبك فقال قد أعجبني قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يلزمه البيع وكذا لو قال ان وافقك فقال قد وافقتي أو قال ان هويت فقال هويت فهذا كله بيع وجواب * رجل قال لغيره أعطيتك هذا بكذا فلم يقل المشتري شيئا حتى كالم البائع انساني حاجة له بطل البيع ولو قال البائع بعد الايجاب رجعت فقال المشتري معا قبلت كان الرجوع (١٠١) أولى * ولو أوصى ببيع داره من رجل فقال

داري يبيع منه بالف درهم ومات فقبل الموصي له بعد موته جاز كذا ذكر أبو يوسف رحمه الله تعالى في النوادر * رجل استهلك طعاما ورجل ثم اشتراه منه ثمن ونقده الثمن فوجد البائع في الثمن زوفا بعد الافتراق وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه إلى النصف يرد الزوفا ويستبدل وان زاد على النصف فرده ينتقض البيع في المردود وقد مر في السلم أنه اذا وجد رأس المال زوفا بعد الافتراق واستبدل مكانه ان كان المردود قليلا لا ينتقض السلم في المردود وان كان كثيرا ينتقض وعلى هذه الرواية يجعل النصف قليلا * رجل قال لغيره بعثك هذا بالف درهم فقال أنا آخذته لم يجز ولو قال أنا آخذته جاز * رجل قال لغيره بعثك هذا بالف درهم فقال لا قبل بل أعطيتني بخمسمائة ثم قال قد آخذته بالف درهم قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان دفعه إليه فهو رضا والا فلا * رجل قال لغيره اشترت منك هذا بكذا فصدق به على هؤلاء ففعل البائع ذلك قبل أن يتفرج جاز وكذا لو قال اشترت منك هذا الثوب فاقطعه لي قيصا ففعل البائع قبل أن يتفرقا * رجل اشترى ثوبا فقال البائع أقتلك فيه فاقطعه قيصا ففعل

بالفارسية لا يا كل من (١) جيز فلان فتناول من ماء جدد المحلوف عليه لا يحنث لان أو هام الناس لا تسبق إلى هذا ألا يرى أنه لو أكل من قشر بطيخه أو من كسرة خبز بالفارسية (٢) نان رزه وجد على باب داره يحنث كذا في الفتاوى الكبرى * حلف أن لا يا كل شيئا مما جاز فلان يعني (٣) أوردته فلان فكل من جدد له فلان قالوا يكون حائشا كذا في فتاوى قاضي خان * ولو حلف لا يا كل من مال ختنه شيئا دفع إليه عجينان من عجين ختنه فجعل في عجين آخر خبز به وأكل لا يحنث وكذا لو حلف لا يشرب من شرابه أو لا يا كل من لحمه فاختصموا ولمحوا جعلهما في العجين لا يحنث كذا في الخلاصة * لا يا كل من خبز ختنه فساقر الختن وخلف لامر أنه النفقة فكل منه ان كان الختن أفرز لها النفقة لا يحنث وان لم يفرز فقال كل من طعمي ما يكفيسك فكل منه يحنث كذا في الوجيز للكردي * ولو حلف لا يا كل من مال أبيه فبات الأب فووته الخالفوا كل لا يحنث الخالف وهو الصحيح كذا في فتاوى قاضي خان * ولو زاد بعد موته يحنث كذا في الوجيز للكردي * اذا حلفت المرأة أن لا يا كل من أطعمة ابنها وقد كان الابن بعث اليها من الأطعمة قبل اليمين فكلت ذلك لا يلزمها الحنث قبل هذا اذا لم يكن لها ثنية فاذا نوت ذلك الطعام الذي بعثه قبل اليمين تحنثا كله لانها نوت الاضافة باعتبار ما قد كان كذا في المحيط * رجل حلف أن لا يا كل مع فلان طعاما فكل هذا من انا وهذا من انا آخر لا يكون حائشا لم يا كل من انا واحد كذا في فتاوى قاضي خان * اذا حلف لا يا كل من مال فلان فتناهدا وفارسيته (٤) سيم براكتندو وجرى خريدندو خور دندلا يحنث في يمينه لانه في العرب يسمى أكل مال نفسه هكذا ذكر في فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى كذا في الكافي * رجل حلف أن لا يا كل من شيء فلان فجعل فلفل فلان في قدر طبخت امرأته وأكل الخالف قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى حنث في يمينه الا أن يكون بينهما سبب يدل على غير هذا * حلف أن لا يا كل من كرم فلان شيئا هذه السنة قالوا تقع يمينه على اثني عشر شهرا قال مولانا رضي الله عنه وينبغي أن تكون على بقية السنة التي هو فيها كذا في فتاوى قاضي خان * رجل قال والله لا أكل ما يجي به فلان يعني ما يجي به من طعام أو لحم أو غير ذلك مما يؤول كل فدفع الخالف إلى المحلوف عليه لحما لبطيخه فطبخه وألقى فيه قطعة من كرش بقر ثم فار القدر به فأكل الخالف من المرق قال محمد رحمه الله تعالى لا آراه يحنث اذا ألقى فيه من اللحم ما لا يطبخ وحده ويتخذ منه مرقعة لقاومه وان كان مثل ذلك يطبخ ويكون له مرقعة فاه يحنث وقد قال محمد رحمه الله تعالى فيمن قال لا أكل ما يجي به فلان فجاء فلان بلحم فشاوه وجعل تحته أرز الخالف فكل الخالف من جودابه حنث وكذلك لو جاء المحلوف عليه بمحوص فطبخه فكل الخالف من مرقعه وفيه طعم المحص حنث وكذلك لو جاء برطب فسال منه رطب فأكراه من يتون فعصر فأكل من زيت حنث كذا في البدائع * ان حلف لا يا كل طعاما من طعام فلان فكل من

١ تفسيرها بالعامية (حاجته) ٢ (فتات الخبز) ٣ (مما يأتي به فلان) ٤ دفع كل قدرا من الدراهم واشتروا شيئا أو كلوه

كانت اقله * اذا أخذ ثوبا على وجه المساومة بعد بيع الثمن فوئت في يده كان عليه قيمته وكذا لو استهلكه وارث المشتري بعد موت المشتري * الوكيل بالشراء اذا أخذ الثوب على سوم الشراء فأراه الموكل فلم يرض به الموكل ورد عليه ذلك عند الوكيل قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ضمن الوكيل قيمته ولا يرجع به على الموكل الا أن يأمره الموكل بالانحداع على سوم الشراء فينمذ اذا ضمن الوكيل رجوع على الموكل * رجل قال لغيره بعثك هذا بالف درهم ثم قال لا آخو بعثك نصفه بخمسمائة فقبل الثاني

وأخذ البائع أو شها أو وليت الجارية أو تخمر العصري ثم صاونا خلا يصح قبول المشتري رجل قال لغيره بعثك عبدي هذا بالن درهم فسكت ثم قال قد بعثك أمي هذه بالف درهم فقال المشتري قبلت أو قال أخبرت فهو على البيع الثاني ولو قال بعثك هذا بالن درهم وبعثك هذه بالف درهم فقال قبلت كان قبولا لهما (١٠٢) جميعا إذا وصل بين الكلامين بحرف العطف وهو الواو وقبول المشتري يكون

قبولا لهما جميعا * رجل طلب من رجل ثوبا بالمشتري فاعطاه البائع ثلاثة أثواب فقال هذا بعشرة وهذا بعشرين وهذا بثلاثين فاحل الثياب الى منزل كفاي ثوب ترضى بعته منك فحمل الثياب فاحترقت الثياب عند المشتري قال الشيخ الاجل أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان هلك الكل جملة أو على التعاقب ولا يدري الذي هلك أو لا والذي بعده ضمن المشتري عن كل ثوب وان عرف الاول لزمه عن ذلك الثوب والثوبان أما عنده وان هلك الثوبان وبقى الثالث فانه يرد الثالث لانه أمانة وأما الثوبان فيلزمه نصف عن كل واحد منهما الا اذا كان لا يعلم أيهما هلك أو لا وان هلك واحد وبقى ثوبان يلزمه عن الهالك و يرد الثوبين وان احترق الثوبان وبعض الثالث أو ربه ولا يعلم أيهما احترق أو لا يرد ما بقي من الثالث ولا يضمن نقصان الحرق بقدره ويلزمه نصف عن كل واحد من الثوبين * رجل ساءم رجلا بقدر فقال لصاحب القدر أرى قد حلك هذا فدفعه اليه فظفر اليه الرجل فوقع منه على أقذار لصاحب الزجاج فانكسر القدر والاقذار قال محمد رحمه الله تعالى لا يضمن القدر لانه أدبه ويضمن سائر الاقداح لانه أنفعها بغير أدبه

خلة أو زينة أو ملحه أو أخذ منه شيئا فأكله بطعام نفسه حنت وان أخذ من نبيذه أو مائه فأكل به خبز لم يحنت كذا في الجوهرية النيرة * وإذا حلف على حنطة لا يأكلها فأكلها مع غيره من الحبات أو حلف على شعير فأكله مع غيره من الحبات ان أكل حنطة حنطة فان كانت الغلبة للمحلف عليه يحنت وان كانت الغلبة لغير المحلف عليه لا يحنت وان كانا سواء فالقياس أن يحنت وفي الاستحسان لا يحنت وان أكل حبة حبة حنت على كل حال كذا في النخيرة * وإذا حلف لا يأكل طعاما أو حلف لا يشرب الا ماذن فلان فاذن له فهذا على شربة أو لقمة كذا في المحيط في الفصل السابع والعشرين في المتفرقات * إذا حلف لا يأكل طعاما ولا يشرب فذاق من ذلك ولم يدخله حلقه لم يحنت ومتى عقد عينه على فعل فاقى بما هو دونه لم يحنت وان ألقى بما هو فوقه حنت كذا في المبسوط * إذا حلف لا يذوق طعاما أو شرا با فادخله في فيه حنت فان قال أردت بقولي لا أذوقه لا آكله أو لا أشربه دين فيما بينه وبين الله تعالى ولا يدين في القضاء كذا في البسائط * وان قال لا أذوق طعاما ولا شرا با فذاق أحدهما حنت وكذلك لو قال لا آكل كذا ولا كذا وكذا لو أدخل حرف أو بينهما كذا في المبسوط * ولو قال والله لا أذوق طعاما ولا شرا با فذاق أحدهما لا يحنت قال أبو القاسم الصغاري حنت في عينه وقال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل ينوي في ذلك فان لم ينو شيئا لا يحنت باحدهما وعليه الفتوى * رجل حلف أن لا يذوق الخمر فأكل - بزاجين بخمر قال شدا درجه الله تعالى لا يحنت في عينه كذا حلف أن لا يذوق الزيت فأكل خبزاجين بزيت لا يحنت ولو حلف أن لا يذوق في منزل فلان طعاما ولا شرا با فذاق فيه شيئا فادخله فيه ولم يصل الى جوفه كان حاشا وهو على الذوق وان كان قال له رجل تعد عندى اليوم فلف أن لا يذوق في منزله طعاما ولا شرا با فان هذا يكون على الاكل لا على الذوق كذا في فتاوى قاضيان * حلف أن لا يذوق الماء فتعضض للصلاة لا يحنت كذا في الخلاصة * إذا حلف لا يذوق هذه الخمر فصارت خمر لا يشرب منه لم يحنت فان نوى ما يكون من ذلك حنت هكذا في الجوهرية النيرة * إذا حلف لا يتغدى فالعداء الاكل من طلوع الصبح الى الظهر والعشاء من صلاة الظهر الى نصف الليل كذا في الهداية * حلف أن لا يتغدى اليوم فأكل بعد نصف النهار لا يكون حاشا كذا في فتاوى قاضيان * قال الحنفي هذا في عرفهم أما في عرفنا فوقت العشاء من بعد صلاة العصر ثم الغداء والعشاء عمارة عن الاكل الذي يقصده الشبع في العادة في كل بلد في غالب عاداتهم فما كان عندهم غداء انعقدت عليه الميم والافلاول هذا قالوا في أهل الحضر إذا حلفوا على ترك الغداء فشربو اللبن لم يحنتوا ولو حلف البدوي لا يتعدى شرب اللبن حنت قال أبو الحسن إذا حلف لا يتغدى فأكل غير الخبز من تمر أو أرز أو فاكهة أو غير ذلك حتى شبع لم يحنت ولم يكن ذلك غداء وكذلك لو أكل لحبا غير خبز لم يحنت * وغداء كل بلد ما يعارفونه ويشترط في الغداء أن يكون أكثر من نصف الشبع حتى لو قال لامته ان لم تغشى الليلة فعبدي حرفا كنت لقمة أو لقمتين فليس هذا بعشاء ولا يبر حتى نأكل أكثر من نصف شبعها كذا في السراج الوهاج * حلف في رمضان أن لا يتغشى الليلة فأكل بعد ان تصاف الليلة لا يحنت كذا في الوجيز

لا كدرى

رجل قال لقصاب زن لي من هذا اللحم بكذا درهما ففعل

ذكر في النوادر عن أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى ان ذلك لا يكون بيعا وكان لا كدرى عن أخذ اللحم وله قال زن لي من موضع كذا من هذا اللحم بكذا درهما فوزنه من ذلك الموضع لا يكون له أن لا يأخذ وكذا لو دفع الى قصاب درهما وقال أعطني بهذا الدرهم وزنه وضعه في هذا الزبيل حتى أجيء بعد ساعة فعمل القصاب ذلك فأكنت الهرة قال يعل على القصاب لان الو كاله لم تصح لانه لم يبين موضع اللحم

فان بين موضع العلم فقال من التزاع أو من الجنب شئت بذلك الهلال على المشتري وهو كالأثرى حنطة بعينها ودفع غرائره إلى البائع وقال كلها فيه ففعل بصير المشتري قابضا ولو كانت الحنطة بغير عيناها كان سلبا أو غنا السلعة ودفع رب السلم غرائره إلى المسلم اليه وأمره باب يكمل السلم فيه ففعل لا يصير قابضا الا اذا كان بحضرة رب السلم قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى وكذا الجواب في شراء الكرباس اذا اشترى ذراعان هذا لا يجوز وان قال من هذا الجانب (١٠٣) جاز ولو اشترى ذراعان ثوبين لم يبين الجانب فقطع البائع كان للمشتري

أن يرد ولو عين التزاع من هـ - هذا الجانب فقطع البائع ولم يرض به المشتري كان لازما على المشتري ويكفي عقد البيع بالخطاب من الحاضر يتعقد بالكتاب العائيب اذا كتب الرجل الرجل غائب وكتب فيه بعث عبدى فلانامك بكذا فلفقه الكتاب قرأ وقال قبلت ثم البيع بينهما * والبيع أنواع باطل وفاسد وموقوف ولازم ومكروه

(فصل في البيع الباطل)

* بيع الحر والميتة والدم وذبيحة الجوسى والحرم والمرئوم ومروك التسمية عدا وبيع الصبي الذي لا يعقل والمجنون وهوام الارض وما يسكن في الماء كالضفدع والسرطان الا السمك باطل وكذا لو باع مالا متقوما بهذه الاشياء كان باطلا لا الجرو والخنزير * وبيع رجب الا دمي باطل الا اذا غلب عليه التراب وعن محمد رحمه الله تعالى أنه حاق * وبيع السرقين والبعرجات * ولو جعل الجرو والخنزير ثمن أعمال متقوم كان فاسدا ولو باع الجرو والخنزير كان باطلا باعها من مسلم أو مسلم * والبيع الباطل لا يعيد الملك وان اتصل به القبض حتى لو كان المبيع عبدا فاعاقته لا يبغذا عاقته والفاقد

لا كدري * لو حلف أن لا يتبع عرفت بالكل من نصف الليل إلى الفجر كذا في شرح مجمع البحرين * المساء مسا أن أحدهما بعد الزوال والاخر بعد غروب الشمس فافهم ما نوى صحت بيته وعلى هذا لو حلف بعد الزوال لا يفعل كذا حتى يمسي ولا يتيه فهو على غيبو الشمس لانه لا يمكن حمل الميم على المساء الاول فيحمل على المساء الثاني وهو ما بعد الغروب كذا في دفع القدير * ذكر المعلى عن محمد رحمه الله تعالى قوله لبايته ضحوة وهو من وقت طلوع الشمس من الساعة التي تحل فيها الصلاة الى نصف النهار كذا في محيط السرخسى * قال محمد رحمه الله تعالى ولو حلف لا يصبح والتصبح عندي ما بين طلوع الشمس وبين ارتفاع الضحى الا كبر فاذا ارتفع الضحى الا كبر ذهب وقت التصبح كذا في البدائع * ليعديه اليوم بألف أو أن لم أعق عبداً اشتريه بألف أو أن لم تغزى اليوم قطنا بألف فاشترى ما يساوى درهما بألف ففداء أو أعقته أو غزته بركذا في الوجيز للكردي * ولو قال ان تعديت برغيفين فعدي حر فتعدي اليوم برغيف والعدي رغيف القياس ان يحث عملا باطلاق اللفظ كما في المعين ان قال ان تعديت بهذين الرغيفين وهناك اذا تعدى اليوم باحد الرغيفين والغدا بالرغيف الاخر يحث في عيونه وفي الاستحسان لا يحث في عيونه وان نوى التعرق في هذا كان كالأثرى ولو قال ان أكلت رغيفين أو أكلت هذين الرغيفين فعدي حر فكلهما معا أو متفرقا حث في عيونه قياسا واستحسانا كذا في المحيط باب الميم ما يقع على البعض وما يقع على الجلاء * ولو عقد الميم على العدا واستثنى منه الخبز فأي كل تبع الخبز ولا يؤكل مقصودا كالحل والزيت والمالح يصير مستثنى باستثنائه وان كان يؤكل مقصودا ولا يؤكل تبع عادة كالخبز والارز يحث ولا يصير مستثنى وان كان يؤكل مقصودا ويؤكل تبع عادة كالسمك واللحم واللبن قال ابو يوسف رحمه الله تعالى يصير مستثنى تبع الخبز ولا يحث وقال محمد رحمه الله تعالى لا يصير مستثنى ويحث اذا عرفناه هذا قال محمد رحمه الله تعالى اذا قال الرجل ان أكلت اليوم الارغيف فعدته حر فأكل رغيفا ثم أكل بعده فأكهة أو قمر أو خبيصا أو أرزاً يحث فان قال عني الاستثناء من الخبز صدق دياية لا قضاء ثم يحث بأكل الفاكهة والقمر سواء أكلها بعد الرغيف أو معه وكذا لو قال ان تعديت الارغيف فتعدي برغيف ثم أكل فأكهة أو قمر أو خبيصا قال مشايخنا انما يحث بأكل هذه الاشياء بعد الرغيف اذا أكل هذه الاشياء في فوراً كل الرغيف أما اذا أكلها وحدها بعد انقطاع فور الرغيف لا يحث لانه لا يسمى متعديا بها ولا يتعارف أكلها تغديا فان نوى الخبز خاصة صدق دياية لا قضاء كذا في شرح الجامع الكبير للعصيري في باب الحث في الميم التي تكون من ذلك الصنف ومن غيره * فان كان قبل ذلك كلام تستدل به على عيونه بان قيل له انك تأكل اليوم رغيفين فعاد عبده حر ان أكل اليوم الارغيفين فهو على الرغيف خاصة حتى لو أكل الرغيف وياكل بعده قمر لا يحث في عيونه ويقيم عليه بالارغفة ولو قال ان أكلت اليوم أكثر من رغيف فعدي حر فعدته على الخبز حتى لو أكل بعد الرغيف قمر أو فاكهة لا يحث وصارت قد بر عيونه ان أكلت اليوم من جنس الرغيف أكثر من رغيف فعدي حر ولو قال هكذا كان عيونه على

ندنا يعيد الملك اذا اتصل به القبض * وبيع شعرا لا دمي باطل وكذا بيع شعرا لغيره وبيع الكلب المعلم عندنا جائز وكذا بيع اسنور وسباع الوحش والطير جائز عندنا معلما كان أو لم يكن * وبيع العيل جائز وفي القرقرة وابنان عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وبيع حلود الميتات باطل اذ لم تكن مذبوحة أو مدبوغة ويجوز بيع عظامها وعصياها وصدوها واطعها وشعرها وقرنها وبيع النحل باطل ولا يضمن متاعها الا اذا كان في كوارتها غسل فباع الكوارات بما فيها من النحل وبيع دود القز باطل عند أبي حنيفة رحمه

الله تعالى وكذلك يبيع بئره * ولو باع شيئاً فقال بعثك بعير من أوقال بعثك على أن لا تخن له كان البيع باطلا ولو باع وسكت عن ذكر الثمن كان فاسدا * وبيع العلق حائر عند محمد رحمه الله تعالى * ولو باع أم الولد وسلمها لغيرها اشترى وكذلك معتق البعض وكذلك المدبر عندنا * ولو باع مالا لم يتقوا بمكاتب أو مدبر أو أم ولد وقبض المال ملكه مـ كافاسدا * ويجوز بيع أم الولد من نفسها وكذلك يبيع المدبر من نفسه ويضمن المكاتب (١٠٤) والمدبر بالغصب والبيع الفاسد وأم الولد لا تضمن بالغصب والبيع الفاسد

آلات اللعب كالنرد والشطرنج وخوان

الخبر خاصة فهما كذلك والذي ذكرنا في قوله لا رغباء كذا في قوله غير رغبين وسوى رغبين كذا
في المحيط في باب الاستثناء * رجل قال ان لبست أوأ أكلت أو شربت فامرأتى طالى وقال عنيت
طعاما دون طعام لم يصدق في القضاء ولا في غيره وهو الصحيح وظاهر الرواية ولو قال ان لبست ثوبا أو
أكلت طعاما وقال عنيت به طعاما دون طعام أو ثوبا دون ثوب دين فيهما بينه وبين الله تعالى ولا يصدق
في القضاء هكذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان * اذا حلف لا يشرب من دار فلان فاكل منها شيئا
قال الصدر الشهيد رحمه الله تعالى في واقعاته المختارة عندى أنه لا يحثف الآن بنوي جميع الماكولات
والمشروبات كذا في المحيط * قال بالفارسية (١) از خانه فلان هیچ چیز نخورم و نه تناول الماكول
والمشروب كذا في فتاوى قاضى خان ان حلف لا يشرب مع فلان شرابا فشرى فى مجلس واحد من شراب
واحد حدث وان كان الاناء الذى يشربان فيه مختلفا وكذا لو شرب الحالف من شراب وشرب الآخر
من شراب غيره وقد ضمنهما مجلس واحد فان نوى شرابا واحدا او من اناء واحد يصدق قضاء كذا في
البدائع * رجل حلف أن لا يشرب فى ضيافة فلان أكثر من مرة فشرب فى داره مرة وفى بستان مرة
قالوا ان كانت الضيافة واحدة كان حاشا لرجل حلف أن لا يشرب ماء فشرب ماء العلية لا يكون حاشا
كذا فى فتاوى قاضى خان * رجل حلف أن لا يشرب لبن برة فلان فبات بعرته ولها بمحولة فكبرت
فشرب من لبنها الا يحث كذا فى الخلاصة * حلف لا يشرب الماء ولا نيسة له يحث باى قدر شرب
وان نوى الكل صح ولا يحث أبدا كذا فى المحيط * اذا حلف لا يشرب شرابا ولا نيسة له فأى شراب
شربه من ماء أو غيره يحث هكذا ذكر فى أيمان الاصل وفى حيل الاصل اذا حلف لا يشرب الشراب
ولا نيسة له فهو على الجرح فالشمس الأئمة الخوافى فاذا فى المسئلة روايتان كذا فى الذخيرة * قال
الشيخ الامام السرخسى هذا بالعربية فاما بالفارسية فيصح على الجرح فالرضى الله تعالى عنه المختار
للفتوى ما قاله فى الحيل كذا فى الخلاصة * ولو قال لا أشرب اليوم يحث بكل شربه حتى الخل
والسمن كذا فى الوجيز للكردرى * ولو حلف لا يشرب لبنا فاصب الماء فى اللبن فالاصل فى هذه
المسئلة وأما سها أن الحالب اذا عقديمينه على مائع فخلط ذلك المائع بمائع آخر من خلاف جنسه
ان كانت العلبة للمحلو ف عليه يحث وان كانت العلبة لعير المحلو ف عليه لا يحث وان كانا سواء
فالقيام أن يحث وفى الاستحسان لا يحث وفسر أبو يوسف رحمه الله تعالى الغلبة فقال أن يستبين
لون المحلو ف عليه ويوجد طعمه وقال محمد رحمه الله تعالى تعتبر العلبة من حيث الاجزاء هذا اذا
اختلط الجنس بغير الجنس أما اذا اختلط الجنس بالجنس كاللبن يخلط بلبن آخر فقد أدى يوسف
رحمه الله تعالى هذا الاول سواء يعنى يعتبر الغالب غير أن العلبة من حيث اللون والطعم لم يمكن
اعتبارها هنا فيعتبر بالقدر وعند محمد رحمه الله تعالى يحث ههنا بكل حال قالوا هذا الاختلاف
فيما عجز وزج ويختلط أما ما لا يمزج ولا يختلط كالدهن وكان الحلف بالدهن فيحث بالاتفاق وفى
الدورى اذا حلف على قدم من ماء زمزم لا يشرب منه شيئا فصب فى ماء آخر حتى صار مقلا وبو شرب

آلات اللعب كالنرد والشطرنج وان تألفها انسان فان كان الاتفاق باصر القاضي لا يضمن وان لم يكن يضمن
وكذلك في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى * رجل أسلم جرابيها أو خبز رابعيته في حفنة وقبض الحنفية بعد حلول الاجل
ملكها، الحكام الادانة استرى الحنفية بالخمر والخنزير فبإك المبيع وعاميه ثلثها ان هلك في يده كما هو الحكم في البيع القاسد * رجل
تري يد السطنج فظن انه كلب يذره ثناء ويد المقتري مثله ويرجع بائس لان الخنزير يذلل في بطن البيع وان اختلف الموع لا يرجع

بالثمن * وجعل قال لغيره بعت منك هذا العبد بالتكريم فقال اعلت ثم البيع بينهما ولو قال ثم اختلفوا فيه قال بعتهم ثم البيع بينهما أيضا وقال بعضهم لا يتم وجها هذا بجزلة ما لو قال لامرأته اشترى نفسك فقالت قطعت كان اختيارا ولو قالت نعم لا يكون اختيارا * وجعل قال لغيره بعت منك هذا العبد بهذه الشاة الذكوية فاشترى وقبض العبد فاعتقه فاذا هي ميتة بطل اعتاقه * وجعل قال لبايع الحطب بكم تبيع هذا الوقر من الحطب فقال بدرهم فقال سق الحمار اختلفوا فيه (١٠٥) قال بعضهم لا يكون بيعا ما لم يسلم الحطب

وينقد الثمن وقال بعضهم يكون بيعا لانهم ما تراضيا على التملك والتلك

(باب البيع الفاسد)

المفسد للبيع أنواع وهذا الباب يشتمل على فصول (الفصل الاول في فساد البيع بجهالة أحد البديلين وفيه الجوع بين الموجود والمعدوم والجوع بين المال وغير المال) * وجعل قال لغيره بعت منك جميع مالي في هذه الدار من الرقيق والدواب والنبات والمشتري لا يعلم عاقبتها كان فاسدا لان المبيع مجهول ولو جاز هذا لجاز اذا باع ما في هذه المدينة أو ما في هذه القرية ولو جاز ذلك لجاز اذا باع ما في الدنيا * ولو قال بعت منك جميع مالي في هذا البيت بكذا جاز وان لم يعلم به المشتري لان الجهالة في البيت بسيرة وفيها تقدم من الدار وغيرها كثيرة واذا جاز في البيت يجوز في الصندوق والجواري * وجعل قال بعت منك نصبي من هذه الدار بكذا جاز اذا علم المشتري بنصيبه من الدار وان لم يعلم البائع لكن بشرط تصديق البائع فيما يقول وان لم يعلم المشتري نصيبه لا يجوز في قول أبي حنيفة ومحمد ورحمهما الله تعالى علم البائع بذلك أو لم يعلم * وجعل اشترى موزونا في وعاء على أن وزن الظرف ويحط حصة وزن

منه يحنث عند محدرجه الله تعالى ولو صب في بئر أو حوض فشرب منه لا يحنث كذا في الظهيرية * ولو حلف أن لا يشرب من هذا الماء العذب فصبه في ماء مالح فغلب المالح فشربه لا يحنث وكذا لو حلف على المالح فصبه على العذب كذا في فتاوى قاضي خان * وجعل حلف لا يشرب خرا فخرها بغير جنسها كالبيكني (١) والاخسمة وشرب يعتبر بذلك بالغالب كذا في الخلاصة * حلف لا يشرب النبيذ فاختار أنه يقع على المسكر من ماء العنب نيا كان أو مطبوخا كذا في الوجيز للكردي * اذا حلف (٢) سبي نخورم فالصحيح أن اسم سبي يقع على المسكر من ماء العنب لا غير نيا كان أو مطبوخا كذا في المحيط وفي الخانية وعليه الفتوى كذا في التتارخانية * ولو قال (٣) في نخورم وبدرست نكريم وحلف عليه فاخذ بيده ونقل الى مكان آخر لم ينو عند البين الشرب يحنث في الصحيح كذا في الوجيز للكردي * أما اسم الخمر وفارسيتها هي الصحيح أن هذا على النوى من ماء العنب لا غير (٤) واذا قال مستكره نخورم فقد قيل ان عينه لا تقع على المتخذ من الحبوب والصحيح أنه يعتبر فيه العرف ان كان في العرف يسمى الشراب المتخذ من هذه الاشياء مستكره يحنث في عينه وما لا فلا * اذا حلف لا يشرب نبيذ يرب فشرب نبيذ (٥) كشمش يحنث في عينه * اذا حلف لا يشرب شرابا يسكر منه فصب شرابا يسكر منه في شراب لا يسكر منه فشرب منه ذكروا في فتاوى أهل سمرقند أن هذا المخلوط ان كان بحال لو شرب منه الكثير يسكر منه يحنث واذا عقده بعينه على شراب لا يشرب ويخرج منه ما يشرب فبعينه على شراب ما يخرج منه بيانه فيماد كرفي المشتق اذا حلف لا يشرب من هذا الشر فشرب من نبيذه يحنث في عينه وهذا هو الاصل في تخرج جنس هذه المسائل كذا في المحيط * وجعل حلف بطلاق امرأته أن لا يشرب المسكر فصب في حلقه ودخل في جوفه قالوا ان دخل جوفه بغير فعله لا يكون حاثا فان شرب بعد ذلك كان حاثا ولو صب في فيه فامسكه ثم ضره به بعد ذلك حث كذا في فتاوى قاضي خان * حلف لا يشرب من قدح فلان فصب الماء الخالف من قدح فلان على يده وشرب لم يحنث كذا في النخبة * حلف لا يشرب من ماء فلان وكان الخالف يجلس في حانوت المحلوف عليه فاشترى الخالف كوزا ووضع في حانوت المحلوف عليه ليلا فاستقى أجبر المحلوف عليه الماء من النهر في ذلك الكوز ووضع في حانوت المحلوف عليه فاما أصح الخالف دعا بالكوز وشرب الماء فان كان الخالف اشترى الكوز لهذا الاحتيا لا منه كيلا يحنث أرجو أن لا يحنث لانه حينئذ يصير الاجبر عاملا للخالف فيصير شاربا ماء نفسه كذا في الخلاصة * وجعل حلف أن لا يشرب الخمر في هذه القرية فشرب الخمر في كرومها أو ضياعها قالوا ان شرب في عمران القرية أو كروم متصلة بالقرية يحنث والا فلا كذا في الظهيرية * قال ان شربت أو قمرت فعبدي كذا يحنث باحدهما وينتهي البين وفي قوله والله اكبر شراب

١ الاخسمة هي البوزة المتخذة ٢ لا أشرب خرا ٣ لا أشرب خرا ولا أمسكها بيدي ٤ لا أشرب مستكرها ٥ قوله كشمس هو بالكسر عنب صغار لا عجم له ألين من العنب وأقل قبضا وأسهل خروجا في القاموس اه مصححه بحر اوى

(١٤ - (الفتاوى) - ثاني) الظرف من الثمن جاز * ولو باع دارا ولم يبين حدودها جاز اذا كان المشتري بعرف حدودها ولا يشترط معرفة جيرانها * رجل باع رقبعة الطريق على أن يكون للبائع فيها حق المرور جاز وكذا لو باع صاحب دارا لسفل على أن يكون للبائع حق قرار العلو عليه كذا ذكره شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى في القسمة * ولو باع نخلة في أرض صحرا لم يطر يقها من الأرض ولم يبين مواضع الطريق قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يجوز له ان يذهب الى النخلة من أي ناحية شاء

* رجل باع الجمدة اختلف المشايخ فيه الاصح انه يجوز مسلم أو لا ثم باع أو باع ثم سلم وهو اختيار الفقيه أبي جعفر رحمه الله تعالى والاحوط انه يسلم أو لا ثم يبيع فان باع وسلم في يومه أو قبل ثلاثة أيام جاز وان سلم بعد الأيام الثلاثة لا يجوز لانها تدوب في كل ساعة الآن نقصان اليسير غير معتبر والكثير معتبر وقبل الأيام الثلاثة يقل النقصان وبعد الأيام الثلاثة يكثر ويكون له قسط من الثمن ولا قسمة للقليل من الثمن وقيل ذلك يختلف في الصيف (١٠٦) والشتاء والغلاء والرخص فينظر الى ما عليه الناس ان عده الناس كثيرا

كان كثيرا ذكر الجمدة وأراد به الجدة لا موضع الجدة لان موضع الجدة بمنزلة بيت فيه متاع البائع فيجوز بيعه على كل حال * ولو باع الجدة أو القصب أو الحطب أو قارا أو احلا أو حزملا لا يجوز ولو جمل الجدة أو الحطب أو الدابة ثم باع الوتر جاز * باع من آخر كرامن الخطة ان لم تكن الخطة في ملكه بطل البيع وان كان في ملكه أقل مما سمي بطل البيع في المعدوم وفسد الموجود وان كان في ملكه الخطة في موضعين أو من نوعين مختلفين لا يجوز البيع وان كان من نوع واحد في موضع واحد الا أنه لم يصف البيع الى ثلاث الخطة لكن قال بعث منكم كرامن الخطة جاز البيع واذا علم المشتري بمكانها كان له الخيار ان شاء أخذها من ذلك المكان بذلك الثمن وان شاء ترك * ولو قال بعثك عبدا أو جارية ذكر في المتن في موضع رجل قال لعيره عندي جارية بيضاء فبعثها منك بكذا فقال المشتري قبلت لم يكن ذلك بيعا الآن يبين الموضع أو غيره فيقول أبيعك حارية في هذا البيت أو يقول جارية اشتريتها من فلان فحينئذ يتم البيع وذكر في موضع اذا قال بعثك جارية حاز اذا لم يكن عنده الاجابة وان كان عنده حاريتان فسد البيع وذكر شمس الآتة السرخسي رحمه الله تعالى اذا أضاف الجارية الى نفسه فقال بعثك جارية جاز البيع وان لم يصف الى نفسه لا يجوز * ماء

وجمل قال لعيره بعثك مائة ذراع من داري أو أرضي ولم يبين ذراعها وموضعها لا يجوز في قول أبي حنيفة وزفر رحمه الله تعالى وقال بعثك من هذا البيضي ههنا بكذا روى أبو يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه لا يجوز في القياس مثل الرمان وأشباهه وجاز في الاستحسان وهو مثل

فخورم وقصار بكنتم يحث بفعل أحدهما ولو قال تا كل سرخ نه نبذ شراب فخورم ينصرف الى وقت الورد الاجراذالم ينو حقيقة الرزية حلف لا يشرب بدواء فشرب لبنا أو عسلا لم يحث حلف لا يشرب من هاتين فشرب من أحدهما حث كذا في السراجية * رجل حلف بطلاق امرأته أن لا يشرب الخمر مادام بخاري فخرج الى قصر المجوس ثم عاد وشرب قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان نوى بقوله مادام بخاري اقامة السكنى وكانت السكنى بخاري كان حاشا وان نوى اقامته ببسده فاذا خرج الى قصر المجوس لا يبقى اليه وان لم تكن له نية فخرج بنفسه كفاه كذا في فتاوى قاضخان * رجل قال ان شربت المسكر تصير امرأته مطلقة ويصير عبدي حرا فشرب المسكر به ذلك طلقت امرأته وعق عبده ولا يصدق أنه لم يرد به الطلاق والعناق وانما أراد دفع أصحابه عن نفسه حلف أن لا يشرب المسكر ثلاثة أشهر فقالت له امرأته أربعة أشهر فقال الزوج أربعة أشهر كبير فقد قيل تصير المدة أربعة أشهر وقيل لا تصير المدة أربعة أشهر وهذا بناء على أن الخالف اذا عطف على عينه بعد سكونه ما بشد على نفسه أو يلحق بعينه عند أبي يوسف رحمه الله تعالى واذا عطف على عينه بعد سكونه ما يوسع على نفسه لا يلحق بعينه ثم اختلف المشايخ رحمه الله تعالى في هذه الصورة أن في ذكر المدة الثانية تشديدا عليه أو توسعة عليه فقيل تشديدا حيث انه يقع الطلاق بالشراب في الشهر الرابع وهو الاصح كذا في المحيط والذخيرة * قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الكبير اذا حلف لا يشرب من الفرات أبدا فشرب منه اشترافا أو من اناء لا يحث في عينه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى حتى يكرع من الفرات كرها وعندهما يحث وعندهما اذا شرب كرها لم يحث لم يذكر هذه المسئلة في الكتاب وقد اختلف المشايخ فيه بعضهم قالوا لا يحث وبعضهم قالوا يحث في عينه وهذا اذا لم تكن له نية وان نوى الكرع حث نية على قوله ما في القضاء وفيما بينه وبين الله تعالى وان نوى الاعتراف حث نية عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيما بينه وبين ربه تعالى لكن لا يصدق القاضى هذا اذا شرب من الفرات كرها أو اعترافا فما اذا شرب من نهر آخر يأخذ الماء من الفرات كرها أو اعترافا لا يحث في عينه عندهم جميعا في ظاهر الرواية كذا في الذخيرة * ولو حلف لا يشرب من ماء الفرات فشرب من نهر يأخذ من الفرات كرها أو اعترافا (١) يحث عندهم كذا في شرح الجامع الكبير للعصري * ولو حلف لا يشرب ساء من دجلة ولا نية له فشرب منها با ناء لم يحث حتى يضع فاه في الدجلة ولو حلف لا يشرب من ماء المطر فسال ماء المطر في الدجلة لم يحث بشره فان شرب من ماء وادسا من المطر لم يكن فيه ماء مثل ذلك أو شرب من ماء مطر مستنقع في قاع حث كذا في السراج الوهاج * ولو حلف لا يشرب من نهر يجري ذلك النهر الى دجلة فأخذ من دجلة من ذلك الماء فشربه لم يحث كذا في الحرا لائق * ولو حلف لا يشرب ماء فرائنا أو من

(١) قوله يحث عندهم كذا في شرح الجامع الح كذا بالاصل وانظر مع الحكم قبله بعدم الحث والمسئلة واحدة وحرره

تعالى اذا أضاف الجارية الى نفسه فقال بعثك جارية جاز البيع وان لم يصف الى نفسه لا يجوز * ماء

وجمل قال لعيره بعثك مائة ذراع من داري أو أرضي ولم يبين ذراعها وموضعها لا يجوز في قول أبي حنيفة وزفر رحمه الله تعالى وقال بعثك من هذا البيضي ههنا بكذا روى أبو يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه لا يجوز في القياس مثل الرمان وأشباهه وجاز في الاستحسان وهو مثل

الطعام ونحوه * رجل اشترى من السقاء كذا كذا اقربة من ماء القرات قال أبو يوسف رحمه الله تعالى انه ان كانت القرية تبينها جاز
لمكان التعامل وكذا الراوية والجرة وهذا استحسن وفي القياس لا يجوز اذا كان لا يعرف قدرها وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى
ولو قال بعثك هذا الطعام كل كرمائة درهم كان البيع على كروا حلفان كان الطعام كثيرا وكال البائع كره وعلم المشتري بذلك فله الخيل
ان شاء أخذ كله ولو قال بعثك هذا الجراب أو هذه الرزمة كما ثوب بخمسين (١٠٧) درهم ما لم يبيع فاسد فان عدها البائع وعلم

المشتري بعدها في المجلس فقال
رضيت بذلك جاز البيع ولم يكن
للبيع أن يمنعه ولو اشترى مائة
جوزة من جوز كثير فلما عدها
البائع قال لا أرضى ليس له ذلك
ولو اشترى من قصاب لحما بدرهم
فقطع القصاب اللحم ووزنه هو
ساكت ثم قال لا أرضى فله ذلك
حتى يقول بعد الوزن قد رضيت
بخلاف الجوز لان الجوز شيء واحد
قلما يتفاوت * رجل باع
ثوبه بدينار ثم ان الدينار باعه من آخر
قبل أن يبين الثمن جاز بيعه من
الثاني ولو أن البائع أخبر الاول
بالثمن فلم يخرجه حتى باعه البائع
من آخر لم يخرجه من الثاني لان
البائع لما بين الثمن توقف البيع
على اجازة المشتري الاول ألا ترى
أن المشتري لو استهلكه بعد العلم
بالثمن ولو استهلكه بعد العلم بالثمن
كان عليه الثمن ولو استهلكه قبل
العلم بالثمن كان عليه قيمته * رجل
قال لمدبوبة الذي عليه عشرة دراهم
بعثني هذا الثوب الاخر بما بقي
من العشرة فقال نعم قد بعثتك فهو
جائز وان قال بعثني هذا ببعض
العشرة وبعثني هذا الاخر ببعض
العشرة فقال نعم قد بعثتك كان
فاسد الا انه بقي من العشرة شيء مجهول
بخلاف الاول فان ثمة لم يبق من
العشرة شيء * رجل عنده حنطة
أو مكيل آخر أو موزن ظن أنها
أربعة آلاف من فاعها من أربعة

ماء درات فشرب ماء عذبا من دجلة أو من نحوها كان حائشا كذا في فتاوى قاضي خان * ولو قال
أدكم شرب ماء هذا النهر فهو حشر به عتقوا ولو قال أيكم يشرب ماء هذا الكوز وكان الماء
بحال يمكن شربه لو احدث دفعة أو دفعتين فشربوا جميعا لم يعتقوا كذا في شرح الجامع الكبير للحصري
* ولو حلف لا يشرب من هذا الكوز فصب الماء الذي فيه في كوز آخر فشرب منه لا يحنث
بالاجماع ولو قال من ماء هذا الكوز فصب في كوز آخر فشرب حنث بالاجماع وكذا لو قال من
هذا الحب أو من ماء هذا الحب فنقل الى حب آخر ولو قال لا يشرب من ماء هذا الحب فشرب منه
بأناء حنث اجماعا كذا في فتح القدير * ولو حلف لا يشرب من هذا الاماء فهو على الشرب بعينه
كذا في الاختيار شرح المختار * من قال ان لم أشرب الماء الذي في هذا الكوز اليوم فأمرأته
طالق وليس في الكوز ماء لم يحنث فان كان فيه ماء فاهرب بقى قبل الليل لم يحنث وهذا عند أبي حنيفة
ومحمد رحمه الله تعالى سواء علم وقت الحلف أن فيه ماء أو لم يعلم وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى حنث
في ذلك كله اذا مضى اليوم وعلى هذا الخلاف اذا كان اليمين بالله تعالى كذا في فتح القدير * ولا
فرق في الوقت بين أن يكون اليوم أو الشهر والجمعة كذا في البحر الرائق * ولو كانت اليمين
مطلقة ففي الوجه الاول لا يحنث عندهما رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يحنث في
الحال وفي الوجه الثاني يحنث في قولهم جميعا كذا في الهداية * اذا قال ان لم أشرب ما في هذا
الكوز أو ما في هذا الكوز الا آخر من الماء اليوم فأمرأتي طالق فاهرب بقى أحدهما بقى اليمين
على الاخر في قولهم واذا بقى اليمين عندهم فان شرب الماء الذي في الكوز الباقي قبل الليل بر
عندهم وان لم يشرب قبل الليل حنث عندهم ولو كان أحد الكوزين لاء فيه فيمينه في قياس
قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى على الكوز الذي فيه الماء وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى
بعينه عليهما يريد به على أحدهما فان شرب الماء في يمينه * ولو لم يشرب حنث عندهم كذا في
شرح الجامع الكبير للحصري في باب الالباء * في الغاية ان حلف أن لا يشرب من هذا الحب
فان كان مملوا فهذا يقع على السكر لا غير عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما على السكر
والاغتراف جيعا وان كان غير مملوء فعلى الاغتراف بالاجماع ولو حلف لا يشرب من هذه البئر
ومن ماء هذه البئر فهو على الاغتراف حتى لو استسقى منها فشرب حنث كذا في السراج الوهاج *
أو ان تكاف في هذه الصور وكرع من أسفل البئر أو من أسفل الحب فالصحيح أنه لا يحنث * رجل
حلف لا يشرب من وسط الدجلة فشرب من موضع لا يقع عليه اسم الشط وذلك مقدار الثلث أو
الربع كان بارا * سئل عن حلف لا يشرب خراولا مثلثا ولا كذا من الاشربة فشرب واحدا
منها قال يحنث كذا في التتار حاشية * ولو حلف لا يشرب من هذا الماء فالحمد فأكله لا يحنث وان
ذاب فشرب حنث كذا في الخلاصة * حلف لا يشرب بعيرا فان فاعطاه فلان يده وناوله
ولم ياذن له باللسان وشرب ينبغي أن يحنث لانه ليس باذن ولو قال الرجل ان لم أذهب بك الى ليلة الى
منزل فلان ولم أسقك خمر فأمرأته كذا فذهب به الى منزل فلان ولم يسقه الخمر حنث وسئل الشيخ

نفر لكل واحد منهم ألف من ثمن معلوم ثم وجدوا ناقصا قال بعضهم لهم الخيار ان شاؤا أخذوا من الموجود بمحضته من الثمن وان شاؤا
تركوا والصحيح ما قل بعضهم أن الجواب فيه على التفصيل ان باع منهم جملة فكذلك وان باع منهم على التعاقب فالتقصان على الاخر
دون الاولين ودون الخيار ان شاء أخذها وان شاء ترك * رجل باع حنطة بمجموعة في بيت أو محفورة في أرض والمشتري لا يعلم مبلغها ولا
منتهى المحفورة قالوا كان له الخيار اذا علم ان شاء أخذها بجميع الثمن وان شاء ترك وان كان لا يعلم منتهى المحفورة الا أنه يعلم مبلغ

الحنطة جاز البيع ولا خياره إلا أن يخرج تحت دكان أو مثل ذلك * رجل اشترى عشرة أقدرة فاستحق قبضها قبل القبض فاشترى
لتفريق الصفة وان استحق بعد القبض لا يخير * وكذا إذا اشترى مكيلاً أو موزوناً على أنه كرفو جده ناقصاً جاز البيع في الباقي وهل يخير
المشتري إن لم يكن قبض المبيع أو كان قبض البعض يخير إن شاء أحد أو إن شاء ترك وإن كان قبض الكل لا خيار له وهو بمنزلة الاستحقاق
* رجل اشترى أمة بعبودية أو بزيادة (١٠٨) أحد البديلين ثم زاد أحدهما في البيع شيماً عما لو ما حلت الزيادة لانهما لو تقايلا

العقد بعده لانه أحد البديلين
صححت الاقالة فكذا الزيادة *
ولو اشترى عبدان وزاد المشتري في
ثمن أحدهما ولم يسم العبد الذي
زاد فيه صححت الزيادة والمشتري
أن يجعل الزيادة مع أيهما شاء *
وكذا لو زاد البائع ثوباً أو ما شابه
ذلك صححت الزيادة وله أن يجعل
الزيادة مع أيهما شاء * رجل
جاء إلى خباز أو قصاب فقال اعطني
بدرهم خبزاً أو قال اعطني بدرهم
لحم أو سعر اللحم والخبز مشهور في
البلد ومتفق عليه فاعطاه الخباز
أقل من ذلك قال الفقيه أبو بكر
البيهقي رحمه الله تعالى شراؤه على
ما هو اصطلاح الناس وسعر البلد
ويرجع المشتري بحصة النقصان
من الدرهم وإن كان المشتري غريباً
فالشراء على ما سلم عليه ولا يرجع
بشيء وهذا في اللحم فإما في الخبز
فالشراء على ما هو سعر البلد لأن
سعر الخبز في البلد قد يختلف *
رجل أتى قصاباً كل يوم بدرهم
وكان القصاب يقطع اللحم وزنه
بسنجه والمشتري ينظر إليه ويظن
أنه من كل هو سعر البلد فزده يوماً
فاذا هو ثلاثون استأرقا لولا بيعها
يكون على من واحد بحكم سعر
البلد فاذا انتقص عن ذلك له
أن يرجع بحصة النقصان من
الثمن لأن اللحم لا يبيع اللحم
لا يتعقد قبل إعطاء اللحم *

الامام نجم الدين رحمه الله تعالى عن قال أنا اتخذ أعشاب هذا الكرم خراً في هذا الحريف وأشربها
مع أصحابي ولا أذهب بها إلى منزلي وإن ذهبت بها إلى منزلي فأمر أنه كذا فاتخذ الأعشاب كلها خيراً
وشرب بعضها مع أصحابه هنالك وحل غيره بغير أمره بقيتها إلى بيته قال إن كان مراده أن لا يحمل
كلها إلى بيته بنفسه لا يحسن يحمل البعض بنفسه ولا يحمل غيره بغير أمره وإن كان مراده أن
يشرب الكل هنالك ولا يترك شيئاً للعمل إلى بيته يحسن وإن لم يكن له نية فكذلك يحسن ورجل
عوتب على شرب الخمر فحلف أن لا يشرب مما يخرج من هذا الكرم فهو على شرب الخمر اعتباراً بالمعاني
كلام الناس كذا في الظهيرية * رجل حلف أن لا يشرب عصيراً فصر حبة عنب أو عنبوداً في
حلقة لا يكون حائناً ولو عصره في كفه ثم حساه كان حائناً ولو قال لا يدخل العصبير في حاق كان حائناً
في الوجهين قال مولانا رضي الله عنه وهذا في عرفهم أما في عرفنا فينبغي أن لا يكون حائناً لأن ماء
العنب لا يسمى عصيراً في أول ما يصير * رجل قال لامرأته وفي يدها قدح من ماء إن شربت هذا
الماء أو وضعت أو صببته أو أعطيت امرأة فالتفت طالق قالوا ترسل فيه ثوباً أو قطناً حتى ينشف الماء
قال مولانا رضي الله عنه وهذا إذا قال في يمينه أو شيماً منه وإن لم يقل أو شيئاً منه فشربت البعض
وصبت البعض لا يكون حائناً كذا في فتاوى قاضي خان * إذا عقد يمينه على شرب مشروب بعينه وهو
يقدر على شربه بدفعة واحدة لم يحسن بشرب بعضه وإن كان لا يقدر على شربه بدفعة واحدة فيمينه
على شرب بعضه كذا في المحيط * حلف لا يشرب دراهم فشرب لبناً أو عسلاً لم يحسن كذا في السراجية
* قال في المستقى والحاصل أنه ينظر في هذا إلى تسمية الناس فكل شيء يسميه الناس دواء إذا نظروا
إليه فيمينه تقع عليه وما لا يسميه الناس دواء لا تقع عليه وإن تدوا به الحالف كذا في المحيط
فصل الأكل * حلف بالله لا مسن السماء أو لا طير في الهواء أو لا حول هذا الخبز ذهباً فما فرغ
حنث وهو آثم أيضاً لانه حلف بما لا يقدر على فعله غالباً فكان معرضاً الاسم للحنث كذا في التمر تاسي
* أما إذا وقت اليمين فقال لأصعدن السماء غداً لم يحسن حتى يمضي ذلك الوقت حتى لو مات قبله لا كفارة
عليه إذا حنث كذا في فتح القدير

(الباب السادس في اليمين على الكلام)

لو حلف لا يكلم فلأنه هو على المستقبل مفصولاً عن يمينه حتى لو قال إن كلمتك فعبده حوفاً ذهب من
عندي موصولاً أو قال يا فلان موصولاً لم يحسن كذا في العتبية * قال إن كلمتك فانت طالق فاذهبي
أو فقومي لا يحسن بقوله فاذهبي أو فقومي لانه متصل باليمين وهذا لأن قوله لا يكلمه أو أن كلمتك يقع
على الكلام المقصود باليمين وهو ما يستأنف بعد تمام الكلام الأول وقوله فاذهبي أو فقومي وإن
كان كلاماً حقيقياً فليس بمقصود اليمين فلا يحسن به وكذا إذا قال واذهبي فإن أراد به كلاماً مستأنفاً
بصدق وإن أراد بقوله فاذهبي الطلاق فأنه أطلق بقوله فاذهبي ويقع عليها تطبيقاً أخرى باليمين
لأن لما نوى به الطلاق فقد صار كلاماً مبتدأ فيحسب كذا في البدائع * ولو قال اذهب حنث ولو قال عقيب
اليمين وأنت طالق حنث ولا يحسن بالكتابة والرسالة والإشارة وكذا إذا سلم عن الصلاة وفلان على

رجل قال لا خير بعت منك من هذه الحنطة قدر ما علم هذا القدير أو هذا الطست جاز *

رجل له زرع قد استحصد قباع حنطتها حاز لانه باع موجوداً يقدر على تسليمه ولو باع ثبناً لا يجوز لأن الثمن لا يكون إلا بعد الدوس والتذرية
فكان هذا بيع المعلوم ولو باع ساق الحنطة دون الحنطة جاز ولو اشترى حنطة في سبيلها أو شرط التذرية والدوس على البائع جاز لانه باع
الحنطة في كانت التذرية عليه * رجل اشترى بالعدل شيئاً كسيد قبل القبض فسد البيع في قوله أي حنيفة ووجه الله تعالى وكذا إذا اشترى

بالقول فسكسدت يعني لا تزوج ذوات الأعمام وان غسلا أو رخص لا يقصد البيع ولا خيار أحدهما وان استقرض منه ديناً أو قرضاً
فكسدت أي خيفته رجه الله تعالى عليه مثلها كاسدة ولا يضمن قيمتها وقال أبو يوسف رجه الله تعالى عليه قيمتها من الذهب والفضة
يوم قبضها وقال محمد رجه الله تعالى عليه قيمتها من الذهب والفضة في آخر يوم كانت رائحة فكسدت * رجل قال لغيره لك في يدي أرض
تربة لا تساوي شيئاً فبعها مني ستة دراهم فقال بعت والبائع لا يعرفها جازوان (١٠٩) كانت قيمتها أكثر من ذلك * رجل اشترى

حنطة فطعن البائع قبل التسليم
ينفسخ البيع ولو باعها البائع من
غيره فطعن الثاني لا ينفسخ البيع
ويخبر المشتري الأول ان شاء فسخ
البيع الأول وان شاء ضمن المشتري
مثلها * رجل اشترى شيئاً بقبضته
أو بحكمه أو بما يريد أو بما رضى
لا يجوز وكذا لو باع بالف درهم إلا
ديناراً أو بمائة دينار إلا درهمين
أو بأربع ثوب أو كرحضة أو بأع
برأس ماله أو بمائة شتر أو
مثل ما اشترى فلان أو بمثل ما يبيع
الناس لا يجوز البيع الآن يكون
شيئاً لا يتفاوت ثمنه كالخسروا اللحم
فان علم المشتري بالثمن في المجلس
عاجلاً أو يخبر المشتري ان شاء
أخذوا ان شاء ترك * ولو اشترى
غنماً أو عدل زطى واستثنى شاة أو
ثوباً بغير عينه لا يجوز ولو استثنى
واحداً بعينه حاز ولو اشترى عشرة
أجره من مائة حريز من هذه
الأرض أو عشرة أذرع من مائة
ذراع من هذه الدار لا يجوز في قول
أبي حنيفة رجه الله تعالى * ولو نظر
إلى ابل أو بقرة أو غنم أو رقيق أو
ثياب وقال أخذت كلاً من هذا
بدرهم ولم يسم جماعتها فسد البيع
في الكل عند أبي حنيفة رجه الله
تعالى وكذا لو اشترى داراً أو أرضاً
أو ثوباً كل ذراع بكذا ولم يبين جملة
الذراع فسد البيع في الكل في
قول أبي حنيفة رجه الله تعالى وعند

جنبه كذا في العناية * ولو حلف لا يكلم الأباذنه فأذنته ولم يعلم بالأذن حتى كاهه حنت كذا في السكاف
* ولو حلف لا يتكلم ولا ينيب له فسلمى وقرأ فيها أو سمع أو هال لم يحنت استهساناً وأما إذا قرأ خارج
الصلاة وسمع وهال فيحنت في يمينه عند علمائنا رجه الله تعالى كذا في المحيط * قال الفقيه أبو الليث
رجه الله تعالى ان عقد يمينه بالفارسية لا يحنت بالقراءة والتسبيح خارج الصلاة أيضاً للعرف فإنه
يسمى قارئاً ومسجلاً لا يكلمه عليه الفتوى كذا في السكاف * ولو حلف أن لا يتكلم وكبر في الصلاة
أو دعا لا يحنت وان كبر أو دعا خارج الصلاة حنت ان كانت اليمين بالعربية وان كانت بالفارسية
لا يحنت في الصلاة ولا في غيرها هكذا في فتاوى قاضيان * اذا حلف لا يكلم فلاناً فاقصدى الخالف
بالمخوف عليه فسمها المخوف عليه فسخ له الخالف لم يحنت كذا في المحيط * ولو أم الخالف قوماً فيهم
المخوف عليه فسلم في آخر الصلاة لا يحنت بالتسليم الأولى ولا بالثانية هو المختار هذا اذا كان الخالف
اماماً فان كان الخالف مؤمناً قالوا لا يحنت في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رجهما الله تعالى ولو كان
المخوف عليه اماماً والخالف مقتدياً به ففسخ على الامام لا يحنت في يمينه * ولو علم القرآن في غير الصلاة
حنت في عرفهم كذا في فتاوى قاضيان * حلف لا يكلم فلاناً فقرأ عليه كتاباً فكتبه قال ان قصد الاملاء
عليه فاني أخاف عليه الحنت كذا في الحاوي * ولو حلف لا يكلم فلاناً فناداه الخالف من بعيد فان كان
بحيث لا يسمع صوته لا يحنت وان كان البعد بحيث يسمع صوته يحنت وكذا لو كان المخوف عليه نائماً
فناداه الخالف فان أيقظه حنت وان لم يوقظه ذكر الشيخ الامام شمس الأئمة السرخسي رجه الله تعالى
الصحيح أنه لا يحنت هكذا في شرح الجامع الصغير لقاضيان * وهو الذي عليه مشايخنا رجه الله
تعالى وهو المختار كذا في النهر الفائق * ولو مر الخالف على جماعة فيهم المخوف عليه فسلم الخالف
عليهم حنت وان لم يسمع المخوف عليه كذا في فتاوى قاضيان * فان نوى القوم دونه لم يحنت فيما
بينهم وبين الله تعالى ولا يدين في القضاء كذا في البدائع * ولو سلم على قوم فلان فيهم حنت وان لم يعلم
ولو استنناه بان قال السلام عليكم الاعلى فلان لم يحنت ولو قال الاعلى واحداً وعنه صدق كذا في
العناية * حلف لا يكلم فلاناً فقرأ فلان الباب فقال الخالف (١) كبت أو قال (٢) كبت اس
أو قال (٣) كبت ان قال بعضهم لا يحنت الآن يقول (٤) كنى تو هو المختار كذا في فتاوى
قاضيان * اذا حلف لا يكلم فلاناً ان المخوف عليه ناداه فقال لبيك أو قال لي يحنت في يمينه كذا في
المحيط * في التحريد لو قال من هذا بعد ما دق الباب يحنت ولو قال له (٥) مائة شدي فقال خوب آست
ونعم أو أرى يحنت هكذا في الخلاصة * في الفتاوى حلف لا يكلم فلاناً فنادى فلان رجلاً آخر فقال
الخالف لبيك يحنت وكذا لو قال بالفارسية أي بغير كاف كما هو عرف العامة كذا في الغياثية * في
مجموع النوازل اذا حلف لا يتكلم فجاءته امرأته وهو يأكل الطعام فقال لها ها حنت في يمينه كذا
في المحيط * حلف لا يكلم امرأته فدخل الدار وليس فيها غيرها فمال من وضع هذا أو أين هذا حنت
وان كان غيرها فيها لا ولو قال ليت شعري من فعل كذا لم يحنت وان لم يكن في الدار غيرها كذا في

١ من ٢ من هذا ٣ من ذلك ٤ من أنتى ٥ صرت واقفا

صاحبه يجوز في الكل وان كان هذا في مكمل أو موزن أو عددي متقارب عند أبي حنيفة رجه الله تعالى يجوز في الواحد وان علم الجلة في
المجلس جازي في الجلة ويخبر المشتري وعلى قول صاحبه يجوز البيع في الكل * ولو اشترى غنماً أو بقراً أو ثياباً كل اثنين منها بكذا
لا يجوز في قولهم ويجوز ذلك في المكمل والموزن والعددي المتقارب ولو اشترى عدل زطى على أن فيه خمسين ثوباً بالف درهم فوجدوها
أحدى وخمسين أو تسعاً وأربعين نسد البيع * ولو قال كل ثوب بكذا لا يجوز في الزيادة ويجوز في النقص * وقيل على قوله أبي حنيفة

رحمة الله تعالى لا يجوز في النقضان أيضا * ولو اشترى صبرة على أنها كذا فقير أو جدها أكثر ودان زيادة مسمى لكل قفبز ثمنًا ولم يقسم ولو وجدها أنقص أخذ الموجود بثمن الموجود ويسقط عنه من النقضان ولو اشترى ثوبًا على أنه كذا فزاع ثوبًا فوجد أطول أخذ الثوب ولا خيار له وإن وجدته أنقص أخذ به بكل الثمن إن شاء وان شاء ترك وإن باع على أنه عشرة أذرع كل ذراع بدرهم فان كانت الزيادة نصف ذراع أو النقضان نصف (١١٠) ذراع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى إذا وجد عشرة ونصف أخذ بأحد عشر درهمًا

وإن وجد تسعة ونصف عليه عشرة دراهم وله الخيار وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى في تسعة ونصف يلزمه تسعة دراهم ونصف درهم وفي عشرة ونصف عشرة دراهم ونصف درهم وقال محمد رحمه الله تعالى في تسعة ونصف يلزمه تسعة دراهم وفي عشرة ونصف عشرة دراهم * ولو اشترى ذراعًا من ثوب من طرف معين لا يجوز وقيل إن كان ثوبًا لا ينقص بالتقطيع جاز * ولو أشار إلى حنطة وشعر فقال أبيعك هاتين الصبرتين كل قفير بدرهم قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يجوز البيع في قفير واحد منها وقال أصحابه يجوز في الصبرتين * رجل اشترى عبدين بالف درهم ولم يسم لكل واحد منهما فاذ كان أحدهما حرافد البيع عندهم جميعا وإن سمي لكل واحد منهما كذلك في قول أبي حنيفة وقال أصحابه رجما الله تعالى يجوز في القرن وإن كان أحدهما مدبرًا أو مكاتبًا أو أم ولد وأجل الثمن جاز في القس عندنا ويخير المشتري * وفي الشائب إذا ظهرت أجداهما مائة أو ذبحة مجوسى أو محرم أو متروك التسمية عمداً وفي دني الحسل إذا كان أحدهما خراجاً عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى هذا ولو لم يجمع بين حر وعبد سواء * رجل قال أبيعك

الخلاصة * من حلف لا يكلم فلان أو كالم به أو لم يعرفه فلان يلزمه الحنث كذا في المحيط * شتم المحلوف عليه إنساناً فأراد الخالف أن يمنعه فلما قال الخالف ملك (٢) تذكريته فسكت لا يحنث لأن هذا القدر غير مفهوم فلا يكون كاذماً * شتم المحلوف عليه أبا الخالف فقال الخالف لابل أنت حنث كذا في فتاوى قاضيان * قالوا فبن حلف لا يكلم فلان فكم غيبه وهو يقصد أن يسميه لم يحنث كذا في خزائن المفتين * حلف لا يكلم فلان فكم مع الجدار وقال يا حنط كذا وكذا لا يحنث وإن كان غرضه إسماع فلان وبه يفتي كذا في الفتاوى الصغرى * قال محمد رحمه الله تعالى رجل قال امرأته طالق إن تزوجت النساء أو اشترى بيت العبيد أو كلمت الرجال أو الناس فتزوج امرأة أو كلم رجلاً أو اشترى عبداً يحنث ولو قال لأكلم المساكين أو الفقراء فكم واحد منهم يحنث ولو نوى جميع الرجال أو النساء يصد ولا يحنث أبداً ولو قال إن تزوجت نساء أو اشترى بيت عبيد أو كلمت رجلاً لا يحنث إلا بشرائه ثلاثه أعبد ونحوه ولو نوى جنس العبيد والنساء يصدق ويحنث بشرائه عبداً حد كذا في شرح الجامع الكبير للصبغى * وله نية ما زاد على الثلاث ولا يكون له نية المثني كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير في باب الحنث بالبعث والجملة * ولو حلف لا يكلم بني آدم فكم واحد منهم يحنث وإن عني به الكل لا يحنث أبداً ويكون مصداقاً بما بينه وبين الله تعالى وفي القضاء أيضاً كذا في البرائع * قال لأكلم عبداً فلان هذا ذبايع فلان عبده فكم الحال لا يحنث في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رجما الله تعالى هكذا في شرح الجامع الصغير لقاضيان * ولو حلف لا يكلم عبداً فلان فكم عبداً يحنث فيه فلهذا وقوله عبداً فلان هذا سواء وإن لم يكن له نية فإن تكلم مع عبداً فلان وكان موجوداً وقت اليمين وقت الحنث حنث بالاجماع وإن تكلم مع عبداً فلان وكان موجوداً وقت اليمين دون الحنث لا يحنث في قولهم جميعاً وإن كان موجوداً وقت الحنث دون وقت اليمين حنث في قول أبي حنيفة ومحمد رجما الله تعالى كذا في شرح الطحاوى * قال أبو بكر حلف أن لا يكلم عبداً فلان فكم عبداً يحنث فيه رجماً أو لا لا يحنث إجماعاً كذا في الحاوى * وجل حلف أن لا يكلم صديق فلان أو زوجة فلان أو ابن فلان أو نحوهم ممن يضاف لأحكام الملك فتزوج فلان بعد اليمين أو ولده ولد بعد اليمين فكم له الحنث لا يحنث كذا في فتاوى قاضيان * وذكروا في الجامع الصغير من حلف لا يكلم امرأة فلان وليس لملان امرأة ثم تزوج امرأة فكم لها الحنث عند أبي حنيفة وأبي يوسف رجما الله تعالى خلافاً لمحمد رحمه الله تعالى وفي الحجة الفتوى على قولهما كذا في التتارخانية * وإن تكلم امرأة بأنها فلان بعد يمينه أو كلم رجلاً عاداه فلان بعد يمينه لا يحنث الخالف في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رجما الله تعالى وإن كان الخالف قال في يمينه زوجة فلان هذه أو صديق فلان هذا فكم بعد زوال الزوجية والصدقة حنث في قولهم * حلف لا يكلم عبداً فلان فهو على الثلاثة فيما ذكره في ظاهر الرواية * إذا كلم ثلاثة من عبيده العشرة حنث وإن كلم اثنين منهم لا يحنث ولا من الجمع كذا في فتاوى قاضيان * ولو نوى الجمع صدق هو أصل هذه الكلمة مكن أي لا تفعل ولم يسطق بها الخالف بتمامها وترك الحرف الأخير لتذكر اليمين

هذا الثوب من هذا الطرف إلى هذا الطرف وهو ثلاثة عشر ذراعاً فإذا هو خمسة عشر فقال البائع غلطت لا يلتفت إليه ويكون لثوب للمشتري بالثمن المسمى قضاء وفي الديانة لا تسلم له الزيادة * رجل باع جوراً أو بطيخاً أو قباء فوجد فاسداً لا ينتفع به إن كان قليلاً يسترد الثمن وإن كان كثيراً كان الباطخ أو القباء وقراً مثلاً يرجع بالنقصان ولا يسترد كل الثمن لأن كثيراً يصلح لغيره والقليل لا يصلح لغيره فلا يسترد كل الثمن * وكذلك الجوز إذا كان كثيراً يصلح خطاه هذا إذا

و بعد بفتح ما اشترى فاسداً فان وجد البعض فاسداً فالقيام أن يبطل البيع الفاسد فيفسد العقد الباقي في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي الاستحسان اذا كان الفاسد قليلا يجعل عفوا ولا يسترد شيئا من الثمن قال الشيخ الامام شمس الاغة السرخسي رحمه الله تعالى الواحد في المائة قليل يجعل عفوا * وأما البيض اذا وجد مذوا لكنه لا يبلغ نصف المبيع قال بعضهم له أن يرد الفاسد ويعسك الباقي بحسنة من الثمن وان كان الفاسد نصف ما اشترى جاز البيع فيما ليس بفاسد (١١١)

يفسد العقد في الكل وان كان الفاسد أكثر من النصف لا يجوز العقد أصلا عند الكل وقال عامة المشايخ رحمه الله تعالى فسد البيع في الباقي وان كانت الفاسدة واحدة من الالف فلان الفاسد منها دم وليس بمال فيفسد العقد في الكل كولو اشترى ألف جلد فوجد واحدا منها جلد ميتة أو ألف شاة فوجد واحدة منها ميتة لا يجوز البيع أصلا * رجل جاء الى قصاب وأراه الدراهم وقال أعطني بها لحما فأعطاه اللحم فوجد الدراهم زوفا أو نهر رجسة فانه يرد هاهو مرجع بالجناد لان الاشارة الى الدراهم بمنزلة النصيب على الدراهم والدراهم في البيئات تنصرف الى الجياد ولو وجد المقبوض ستوفة أو رصا ففسد البيع وكان عليه قيمة اللحم * رجل أراد أن يشتري جارية فجاء بصرة فقال اشترت هذه الجارية بهذه الصرة أو قال بمافي هذه الصرة ووجد البائع ما فيها خلافا نقدا بالبدل أن يرد هاهو يرجع بنقد البلد لان سطلق الدراهم في البيع ينصرف الى نقد البلد وان وجدها نقد البلد جاز ولا خيار للبائع بخلاف ما اذا قال اشترت هذه الجارية بمافي هذه الحايية ثم رأى الدراهم التي كانت فيها كان له الخيار لان في لصرة يعرف مقدار

الصحيح كذا في العتابة في فصل الماء كولو والمشروب * ولو حلف لا يكلم زوجات فلان أو لا يكلم أصدقاء فلان لا يحث في عينه ما لم يكلم الكل ممن ممي كذا في المحيط * ولو حلف لا يكلم أخوة فلان أو بني فلان لا يحث ما لم يكلم الكل كذا في فتاوى قاضيان قال لأ كالم أخوة فلان والآخر واحد فان كان يعلم يحث اذا كالم ذلك الواحد وان كان لا يعلم لا يحث كذا في الفتاوى الكبرى * رجل حلف لا يكلم صاحب هذا الطيلسان فكلمه بعدما باع الطيلسان حث بالاجماع وان كالم مشترى الطيلسان لا يحث كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيان * ولو قال ان كملت فلانا فعلى من الاعمان ماشاء فلان فكلم فلانا وشاء الرجل أن يلزمه من الاعمان ثلاثة أو أقل أو أكثر لم يلزمه ذلك كذا في المحيط * ولو حلف لا يحكم حوم فلان بالفارسية بكر دوى نكر دم هذا بمنزلة قوله لأ كالم فلانا كذا في الخلاصة * روى عن محمد رحمه الله تعالى لو قال ان كملت فلانا فهو حر أو هذا فكلمه قال هو بخير في ايقاعه على أمه ماشاء ولو قال ان كملت فلانا فكل عبدا ملكه أو أمة أم ملكها حر فكلمه قال هو عليهما يعتق كل عبدا ملكه وكل أمة ملكها ولو قال ان كملت فلانا فعلى حجة أو عمة فهو بخير كذا في المحيط * رجل حلف أن لا يكلم صهرته فدخل على امرأته وشاخرها وذلت له الصهرة مالك لا تفعل هكذا فقال الزوج خورشى أرم وفوشى أرم ثم قال لم أرد به جواب الصهرة وانما عتبت امرأتى قال هو يصدق والصحيح أنه لا يصدق قضاء كذا في الظهيرية * ولو قال ان كملت أي بجميع ما أملكه صدقة فالجدة أن يبيع جميع أملاكه ممن يثق به شوب ملفوف بخرفة ثم يكلم أباه لا يلزمه شيء ثم يرد البيع بخيار الرؤية كذا في الخلاصة * روى بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل قال لا تخوان كملت فلانا فعبدك حر فقال لا تخوان الا بذنك فهذا يحث ان كالم بغير اذنه كذا في التتارخانية * ولو حلف لا يكلم فلانا فجاء فلان بطوف باللحم فقال الخائف بالحلم يحث ولو عظم فلان فقال الخائف له رحك الله يحث كذا في الخلاصة * ولو مر الخائف في السوق فقال ٢ كوشة والمحلو ف عليه هناك لا يحث كذا في الوجيز لا كدرى * ولو قال كلما كملت واحدا من هذين الرجلين دواحدة من نسائي طالق فكلمهما بكلام واحد وقعت الطلقتان بوقعهما عليهما أو على واحدة كذا في الكافي * رجل قال لامرأته ان تكلمت بطلاق فعبدى حرم قال لها ان شئت طالق فقالت لا أساء قال بعضهم يعتق عبده كذا في فتاوى قاضيان * وكذا لو قال ان تكلمت بالشرك ثم قال ان الشرك لظلم عظيم وقال الحسن بن موسى في جميع ذلك وله ما نوى فان قال لم أنو شيئا فلا راء ما شاق العقبه أبو الليث القول الاول أحب الى وبعضهم اختار واقول الحسن كذا في التتارخانية * سئل أسد بن عمرو عن قال لامرأته ان تكلمت بعذقك فعبدى حرم قال أنت رابية ان شاء الله تعالى يحث هكذا في الخلاصة في الفصل الثالث في اليمين بالطلاق * ولو قال ثلاثا لامرأته قبل الوطء ان كملت فانت طالق حث للعلف الاول الحلف الثاني وبعد الحلف الثاني عندنا وتخل اليمين بالثلاثة الاجزاء

(١) انا أحضر الاكل والشرب (٢) بمعنى لحم

ما فيها من الخارج وفي الخايصة لا يعرف مقدار ما فيها من الخارج وكان له الخيار ويسمى هذا خيار الكمية لا خيار الرؤية لان خيار الرؤية لا يثبت في العقود * رجل باع ألف من القطن ثم ادعى البائع أنه باع الصن ولم يكن في ملكه يوم البيع قطن أو قال أنفقت القطن الذي كان في ملكي يوم البيع وعدنا بئنا عدنا الخصومة ألف من القطن قول أصبته بعد البيع ذكر في المنتقى أنه يقبل قول البائع مع يمينه أنه لم يبع منه هذا القطن * رجل باع جارية ثم ادعت الجارية أنها حرة قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه

الله تعالى ان باعها وسلمها الى المشتري وهي ساكنة لم تقل شيئا لا يقبل قولها الا بينة * وعنه رجل باع ثمنه من البطة المشتري قال ان كان القلع يضرمه لم يجز البيع وانصيب البائع يكون للمشتري ما لم ينقض البيع قيل له لو ان الشريك الذي لم يبع أجاز البيع للشريك هل له ان لا يرضى بعد الاجازة قال له ذلك لان في قلعه ضرر والانسان لا يجبر على تحمل الضرر * وعنه رحمه الله تعالى رجل باع قطعا فاراد المشتري ان يذهب الورام ولا يعطى للورام (١١٢) فمنا قال بانه الامر في هذا على ما هو رسم البلد في مثله فان كان في رسمهم للقلع وورام

يحيط عن المشتري من الثمن بقدر ذلك * وعنه رجل استباع قوسا فقال له البائع مد القوس فده فانكسر قال يضمن قيمته وان مده يا ذن البائع ولو قال له البائع مد القوس فان انكسر فلا ضمان عليك فده فان انكسر قال يضمن أيضا قال القاضي الامام أبو علي النسفي رحمه الله تعالى هذا اذا انقاع على الثمن فان الرجل لو أخذ شيئا على سوم الشراء ثم قال له البائع ان ذلك فلا ضمان عليك بعد ما اتفقا على الثمن فهلك يضمن كذلك ههنا * الاب أو الوصي اذا باع عقارا للحي فرأى القاضي نقض البيع أصح للصغير قال الشيخ الامام هذا رحمه الله تعالى له أن ينقض ذكره في المأذون * وعن الشيخ الامام هذا رجل اشترى من بعض السدنة ستر الكعبة قال لا يجوز فقيل له لو ان المشتري نقله الى بلدة أخرى قال يتصدق به على الفقراء * وعنه رحمه الله تعالى رجل باع شيئا ببيعانز أو آخر الثمن الى الحصاد أو الدياس قال يفسد البيع في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعن محمد رحمه الله تعالى أنه لا يفسد البيع ويصح التأخير لان التأخير بعد البيع تبرع فيقبل التأجيل الى الوقت المجهول كولو كفل نبال الى الحصاد والدياس وقال القاضي الامام أبو علي النسفي

ولا ينعقد الثالث ولو لم يحلف بالثالثة حتى تزوجها ثم كلمها طلق باليمين الثانية عندنا كذا في الكافي * قال لامر أنه ان كلمت فلانا وفلا فإفانت طالق فكلمت أحدهما دون الآخر فان نوى أن لا يحنث ما لم تسكهما جميعا ولم ينوشيهما لم يحنث فان كان نوى ان كلمت أحدهما يحنث فان كان في موضع كان العرف في اعادة الافراد دون الجمع كان ذلك نية من الخالف * حلف لا يكلم فلانا وفلانا فان لم يكن له نية أو نوى أن لا يحنث الا بكلامهما لم يحنث بكلام واحد منهما وان نوى أن يحنث بكلام أحدهما فهو على ما نوى وقال أبو القاسم الصغار اذا لم ينوش بأفكذلك يحنث بكلام أحدهما السكن المختار أنه لا يحنث كذا في الفتاوى الكبرى * ولو قال لأ كرم هذين الرجلين أو قال بالفارسية (١) باين دوتن سخن نكويم لا يحنث بكلام أحدهما فان نوى ان يحنث بكلام أحدهما قالوا لا تصح نيته قال رضي الله تعالى عنه وينبغي أن تصح لان المثنى يذكروا براد به الواحد فاذا نوى ذلك وفيه تغليظ على نفسه نصح كذا في فتاوى قاضيان * وهكذا في الخلاصة * ولو قال كلام هؤلاء القوم أو كلام أهل بغداد على حرام وكلم انسا نا حنث وهذا مخالف لما قلنا في قوله والله لأ كرم هذين الرجلين أو قال بالفارسية باين دوتن سخن نكويم فان نية قلنا لا يحنث بالاتفاق وهو الذي اخبرناه للفتوى كذا هنا كذا في الفتاوى الكبرى في الفصل التاسع * قال كلام فلان وفلان على حرام فكلم أحدهما يحنث وقيل لا يحنث الا أن ينوى الكلام مع كل منهما هو المختار للفتوى كذا في جواهر الاخلاطي * ولو حلف لا يكلم فلانا أو فلانا فكلم أحدهما حنث وكذا لو قال فلانا ولا فلانا كذا في الخلاصة * لو قال والله لأ كرم فلانا أو فلانا وفلانا حنث بكلام الاول والاخرين ولو قال والله لا كرم فلانا وفلانا أو فلانا حنث بكلام الاولين والاخر ولو كلم الاول وحده أو الثاني وحده لم يحنث كذا في الكافي * رجل قال ان خرجت من هذه الدار حتى أ كرم الذي هو فيها فامر أنه طالق وليس في الدار رجل فخرج لا يحنث في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيان في فصل اليمين المؤقتة * قال كلما كلمت واحدة منكن فواحدة منكن سواها حرة ثم كلم الاربع في الصفحة فبات قبل البيان عتقن كذا في الكافي * قال لامر أنه (٢) اكرام سخن بافلان كوتى فانت طالق ثم ان المرأة (٣) آن سخن بافلان كفت واسكن بعماري كه آن فلان ندا نيت طلق امر أنه كن حلف لا يكلم فلانا فكلم بعبارة لم يعرفها فلان فهناك يلزمه الحنث كذا هنا كذا في المحيط * في الحجة ولو حلف أن لا يكلم شيئا وكلم بعض الجمادات والحيوانات التي لا تنطق بها لا يحنث ولو كلم الاخرس والاصم يحنث ولو كلم الاطفال ان كانوا يفهمون يحنث وان كانوا لا يفهمون لا يحنث كذا في التتارخانية * سئل شمس الاسلام الاو ز جندی عن حلف لا يكلم أحد الجاه كافر يريد الاسلام قال يبين صفة الاسلام والذي يصبر الكافر به مسلما ولا يكلمه فلا يحنث في يمينه كذا في المحيط * رجل رأى

١ لا كرم هذين الشخصين ٢ انا قلت هذا الكلام لعلان ٣ قالت ذلك السلام لعلان ولكن بعبارة لم يعرفها فلان

امراته

رحم الله تعالى هذا بشكل بما اذا أقرض وجلا وشرط في القرض أن يكون مؤجلا لا يصح التأجيل

ولو أقرض ثم أخر لا يصح أيضا وكان الصحيح من الجواب ما قال الشيخ الامام أنه يفسد البيع أجله الى هذه الاوقات في البيع أو بعده * وعن الشيخ الامام هذا الاراضي الحراجية اذا مات ربها ما وعجز أهل القرية عن أداء خراجها فارادوا تسليمها الى السلطان قال السبيل فيها اجازتها واصيناء انخرج من الاجرة وان تعذرت الاجارة جاز للسلطان بيعها فان اراد أن يشتريها لنفسه فلا حوط له أن يبيعها من غيره ثم

اشترها من المشتري * وعنه رجه الله تعالى اذا وقعت قطرة من الدم أو البول في خل أو زيت لا يجوز بيعه * وعنه رجه الله تعالى رجل قال لغيره بعث عنك قفيزا من الحنطة التي في هذا الخنف أو من هذا السكس ثم أعطاه الحنطة من موضع آخر لا يجوز لأن ماسوى التقود يتعين بالتعيين * وعنه رجل أو قد ناداني بطلبه ثم باعه قال ان صار غما جاز لان الفهم عن الجمر الا أنه يرد قفيزا فكان باعها عنده فيجوز وان صار ردا لا يجوز لانه باع ما لم يكن عنده * وعنه رجل له أرض (١١٣) فيها قطن قد أدرك بعضه فقال لغيره بعث منك مائة من من قطن هذه الأرض بكذا

درهما فقال ينظر ان كان أكثرها مدركة جاز والا فلا مثل لو كان قطن الأرض ألف من فباع مائة من ان كان المدرك مقداره ستمائة من أو أكثر جاز البيع والا فلا * رجل اشترى ثوبا على أنه أبيض فوجده مصبوغا قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رجه الله تعالى البيع فاسد لانه لا يمكن تسليمه بدون الصبغ وكذا لو اشترى دارا على أنه لا بناء فيها فاذا فيها بناء أو أرض على أنها بيضاء لا تخل فيها فاذا فيها تخل أو باع دارا على أن بناءها من آخر فاذا هو من اللبن كان فاسدا ولو باع دارا على أن فيها بناء ولا بناء فيها أو قال علوها وسفلها ولا علوها جاز البيع ويخبر المشتري ان شاء أخذها بجميع الثمن وان شاء ترك * وكذا لو باعها باجذاعها أو بابوابها ولا جذع فيها جاز البيع ويخبر المشتري فان كان فيها جذع حاز البيع ولا يخبر المشتري ولو قال بعثكها بما فيها من الاجذاع والابواب وليس فيها شيء جاز البيع ولا خيار للمشتري ولو باع أشجارا على أن الكل مثمر فوجد واحدة منها غير مثمرة قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رجه الله تعالى فسد البيع لان المثمرة وغير المثمرة جنسان فاذا لم يدخل غير المثمرة في

أمر أنه تكلم أجنيا فغاطبه ذلك فقال لها ان كلمت بعد هذا رجلا أجنيا فانت طالق فكلمت بعد هذا تلميذا تزوجها ليس من محارمها أو رجلا يسكن في دارها بينهما معرفة الا أنه لا بحرمة بينهما وكلمت رجلا من ذوى أرحامها وليس من محارمها تطلق كذا في الظهيرة * اذا حلف لا يكلم رجلا أو قال عنت غيره لا يحث بخلاف ما اذا حلف لا يكلم الرجل كذا في المحيط اذا حلف لا يكلم هذا الشاب فكلمه بعد ما صار شيخا يحث كذا في الحاوي * اذا حلف الرجل لا يكلم صبيفا فكلم شيخا لا يحث في عينه كذا في المحيط * ولو حلف لا يكلم رجلا فكلم صبيفا يحث كذا في الظهيرة * ان كالم امرأة فعبدته حر وكلم صبية لم يحث ولو قال ان تزوجت امرأة فتزوج صبية حث لان الصبا مانع من هجران الكلام فلا ترداد الصبية في اليمين المعقودة على الكلام عادة ولا كذلك التزوج كذا في البحر الرائق * اذا حلف الرجل لا يكلم صبيفا ولا يكلم غلاما ولا يكلم شابا ولا يكلم كهلا فنفق في الشرع الغلام اسم لمن لم يبلغ فاذا بلغ صار شابا وفي وعن أبي يوسف رجه الله تعالى أن الشاب من خمسة عشر الى ثلاثين ما لم يغلب عليه الشمط والسهل من ثلاثين الى خمسين والشيخ ما زاد على خمسين فاما ما دون خمسة عشر ليس بشاب وما دون ثلاثين ليس بكهل وما دون خمسين ليس بشيخ وفيما بين ذلك يعتبر الشمط في الشعر * وفي القدر روى عن أبي يوسف رجه الله تعالى ان الشاب من خمسة عشر الى ثلاثين ما لم يغلب عليه الشمط قبل ذلك والسهل من ثلاثين الى آخر عمره والشيخ ما زاد على خمسين فعلى هذه الرواية جعل أبو يوسف رجه الله تعالى الكهل والشيخ سواء فيما زاد على الخمسين وفي وصايا النوازل قال أبو يوسف رجه الله تعالى من كان ابن ثلاث وثلاثين فصاعدا فهو كهل فاذا بلغ خمسين فهو شيخ وفي نوادر ابن سماعة الكهل من ثلاثين الى أربعين والشيخ من زاد على الخمسين وان لم يشب وان زاد على الأربعين وشبهه أكثر فهو شيخ فان كان السواد أكثر فليس بشيخ وعن محمد رجه الله تعالى العلام من كان له أقل من خمس عشرة سنة والشاب والفتى من بلغ خمس عشرة سنة وفوق ذلك والسهل اذا بلغ أربعين وزاد عليه الى ستين الا أن يكون الشيب قد غلب عليه فيكون شيخا وان لم يبلغ الخمسين الا أنه لا يكون كهلا حتى يبلغ أربعين ولا شيخا حتى يجاوز الأربعين * واذا حلف لا يكلم يتامى من بني فلان أو حلف لا يكلم أرا م بنى فلان أو حلف لا يكلم نيب بنى فلان أو حلف لا يكلم أي بنى فلان فنقول اليتيم اسم لمن مات أبوه وهو صغير لم يبلغ بعد فأما بعد البلوغ فلا يسمى يتاما هكذا كرم محمد رجه الله تعالى في الكتاب وقوله حجة في اللغات وأما الارملة فهي اسم لامرأة بالغة فقيرة محتاجة فارقهاز وجها دخل بها زوجه أو لم يدخل فهذا الاسم لا ينطلق الا على المرأة ولا ينطلق الا على البالغة التي فارقهاز وجها ولا ينطلق الا على الفقيرة المحتاجة هكذا كرم محمد رجه الله تعالى في الكتاب وقوله في اللغات حجة والايام اسم لكل امرأة جومعت بنكاح جائز أو فاسد أو فبور وقد فارقهاز زوجه أغنية كانت أو فقيرة صغيرة كانت أو كبيرة هكذا كرم محمد رجه الله تعالى في الكتاب والشيب اسم لكل امرأة جومعت بحلال أو حرام لها زوج أو ليس لها زوج صغيرة

(١٥ - (التاوى) - ثانی)

العقد والثلث من جملة قسد العقد كالم باع مائة شاة واحدة ولم يبين ثمن كل واحدة فسد البيع وان بين ثمن كل شجرة وثن كل شاة جاز البيع ويخبر المشتري * رجل اشترى وزنيا في طرفه على أن يزن الطرف فما ظهر وزنه يسقط حصته من الثمن جاز البيع فلو أن المشتري باع السلعة قبل أن يزن الطرف عن أبي حنيفة رجه الله تعالى أنه لا يجوز بيع المشتري وقال أبو يوسف رجه الله تعالى يجوز * رجل له جملة مشمش أو تفاح فباع منها بعضها غير مجزئ قال الفقيه أبو حنيفة رجه الله تعالى

الشمس والتفاح والخلو اوزى اذا كان من ثبتر واجد فهو من العددي المتقار بنفاذا باع بعضها بغير مقرز ونظاهرة غير متكافئة لم يبيع
وان كان ذلك من ثبترين فباع منها بغير ثبتر لا يجوز * ولو اشترى عددا من ثبتر أو خيا أو رمان فيه الصغير والكبير بكذا درهمين
والجمله أكثر مما باع لا يجوز فان أفرز عددا وعزل ذلك من الجمله وتراضيا باع البسح ويقع البيع على المعزول عند التراضى وهكذا روى
عن أبي يوسف رحمه الله تعالى * رجل باع مزرعة (١١٤) التسمية بمعدا وقضى القاضي بجواز البيع لا يجوز كلو قضى بجواز بيع

أم الولد * رجل اشترى دهنًا ودفع
القارورة إلى الدهان وقال للدهان
ابعت القارورة إلى منزلي على يد
غلامك فأنكسرت القارورة في
الطريق قال الشيخ الإمام أبو
يكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى
بذلك الدهن من مال البائع وان
ذل للدهان ابعث القارورة على
يد غلامك والمستله بها الهام لك على
المشتري * رجل باع جارية
الغير بغير إذن المولى وزوجها
رجل آخر بغير إذن المولى
وأعتقها فصولي فأنخير المولى وقال
أخرجت جميع ذلك قال الشيخ الإمام
أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله
تعالى نفذ العتق وبطل ما سواه
* رجل اشترى من من الغنايد
قود المشتري واحدا أسود
ورده على البقال فاعطاه فأنبذا
آخر بغير وزن جاز * وكذا لو
و- مد أخرى فردها وأعطاه مكانها
بغير وزن وان رد ثلثا فاعطاه
البقال ثلثا بغير وزن لا يجوز لان
هذا ما يدخل تحت الوزن فلا يجوز
الآن يوزن * قال وفي الخبر اذا
وجد واحد احتراقا فردده على الخباز
فأعطاه من جزا آخر لا يجوز لان هذا
ما يدخل تحت الوزن فان خمسة أساتير
وعشرة أساتير ووزنوا جاز فلا يجوز
فيه المجازفة * أرض فيها زرع فباع
الأرض بدون الزرع أو الزرع
بدون الأرض جاز * وكذا لو باع

كانت أو بالغ غنسية كانت أو فقيرة هكذا كرم محمد رحمه الله تعالى كذا في الذخيرة في الفصل
السابع والعشرين في معرفة صفات الانسان * ولو قال ان كملت الآن تكلمنى أو الى أن
تكلمنى أو حتى تكلمنى فسلم ما عاينت الخالف في قول محمد رحمه الله تعالى ولا يحتج في قول أبي
يوسف رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيان * ولو خرج إلى مكة خلف لا يتكلم معه حتى يرجع
من مكة فرجع من الطريق فكلمه حنث وهو على الرجوع بعد اثباته الآن يكون بينهما مرافعة
أو شئ كذا في العتبية * ولو قال رجل لصاحبه عبده حران ابتداء بك كلام أو بتزوج فالتقيا
فسلم كل واحد على صاحبه معا أو تزوجا معا لم يحتج كذا في الكافي * وسقط اليمين عن الخالف
بهذا الكلام حتى لا يحتج أبدا بحكم هذه اليمين لو وقع اليأس عن كلامه بصفة البداية لان كل
كلام يوجد من الخالف بعد هذا فاعلموا بعد كلام المحوف عليه * اذا قال لامرأته ان ابتداء بك
بكلام فأنت طالق وقالت المرأة ان ابتداء بك بكلام فخارى حر ثم ان الزوج كلمها بعد ذلك
لا يحتج في يمينه ولا تحتج في يمينها لانها ما ابتدأت بالكلام وان كانت اليمين منهما ما في يميني أن
يكلم كل واحد منهما صاحبه معا ولا يحتج واحد منهما وكذلك اذا قال لغيره ان كملت قبيل أن
تكلمنى فعبدى حر والتمتيا فسلم كل واحد منهما على صاحبه وخرج الكلامان معا لا يحتج في يمينه
كذا في المحيط * جماعة كانوا يتحدثون في مجلس فقال رجل منهم من تكلم بعد هذا فامرأته طالق
ثم تكلم الخالف طلقت امرأته كذا في فتاوى قاضيان * في الخرازة ولو قال من كلم غلام عبدا لله
فكذا واسم الخالف عبدا لله والغلام غلامه فكلمه حنث كذا في الخلاصة * رجل قال والله لا أكلم
فلانا أسستغفر الله ان شاء الله قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يكون مستثنا ولا يحتج دياه كذا في
فتاوى قاضيان * قال محمد رحمه الله تعالى رجل قال والله لا أكلم أحدا الا فلانا وفلاناه أن
يكلمهما أو أحدهما كذا في شرح الجامع الكبير للعصيري في باب اليمين التي يكون الاستثناء فيها
على جميع ما استثنى أو على بعضه * ولو قال لأكلم أحدا الا رجلا كوفيا فأكلم
رجلا كوفيا أو رجلا بصريا أو كليهما لا يحتج في يمينه * وكذلك لو كالم رجلا الكوفة أو رجلا
البصرة أو جميع رجال الكوفة والبصرة لا يحتج في يمينه وكذلك لو قال والله لا أكلم أحدا من
الناس الا أحدهذين الرجلين فاستثنى أحدهما فان كالم أحدهما لا يحتج وان كالمهما لا يحتج
وكذلك اذا قال لأكلم أحدا من الناس الا واحدا من هذين الرجلين ولو قال لأكلم أحدا أبدا الا
أحدا الرجلين كوفيا أو بصريا أو قال لأكلم أحدا أبدا الا واحدا من هذين الرجلين كوفيا
و بصريا فأكلم أحدهما أو كليهما لا يحتج في يمينه كذا في المحيط في الفصل التاسع عشر في
اليمين التي تكون بالاستثناء * ولو قال والله لا أكلم أحدا الا رجلا واحدا من أهل الكوفة فأكلم
رجلين من أهل الكوفة لا يحتج ولو قال الا رجلا من أهل الكوفة فأكلم الكل لا يحتج كذا في
شرح الجامع الكبير للعصيري في باب اليمين التي يكون الاستثناء فيها على جميع ما استثنى أو على
بعضه * زيد وعمر وادعيان سب ولد جارية بينهما وقضى القاضي لهما بالنسب فقال رجل ان

كلمت

نصف الأرض بدون الزرع وان باع نصف الزرع بدون الأرض لا يجوز إلا أن يكون الزرع

بينه وبين الأكار فيبيع الأكار نصيبه من صاحب الأرض جاز وان باع صاحب الأرض نصيبه من الأكار لا يجوز هذا اذا كان البذر من
قبل صاحب الأرض فان كان من قبل الأكار ينبغي أن يجوز * ولو باع نصف الأرض مع نصف الزرع جاز * رجلا بينهما دار فباع
أحدهما نصفها شاعرا من بيت معين من ذلك الدار في كوفي المتقي أنه لا يجوز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان شرطه يتضرر بذلك عند

الضميمة * وكذا لو باع ثيابا قيمتهما ثلث الدار لا يجوز * ورجلان بينهما عشرة أطنان أو عشرة أواب هر و به فباع أحدهما ثوبا معين من الجملة ذكر في المتن أنه يجوز قال بهذا لا يشبه الدار ولو كان بينهما أرض ونخل فباع أحدهما نصف شجر من رجل لا يجوز كما لو كانت الدارين رجلين فباع أحدهما قطعة بعينها من رجل قبل القسمة لا يجوز في نصيب واحد منهما * وكذا لو كانت الدار لرجل فباع نصف بنائها من غير أرض من رجل لا يجوز ولو باع من الشاة المسلوخة (١١٥) الأيدي أو الأرجل اختلف المشايخ فيه قال

أبو القاسم الصفار رحمه الله تعالى لا يجوز لأنهما مختلفان في القطع وقال محمد بن سلام رحمه الله تعالى يجوز والصحيح هو الأول * يبيع ورق الفرساد قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لا يجوز مادام في الزيادة ويجوز بعد التناهي * ولو اشترى وطبة من البقول أو قنائه على الساق قال الشيخ الإمام هذا لا يجوز لأنه يقوم أسفله ساعة فساعة كالصوف والوبر والشعر فيختلط المبيع بخير المبيع فلا يجوز واختلاف المتأخرين في قوائم الخلاف والعريس قال بعضهم لا يجوز لأنه يزاد ساعة فساعة وقال بعضهم يجوز لأن موضع القطع معلوم عرفا والقوائم تقوم من أعلام من أسفل * رجل باع الجنين فولدت قبل الاقتران وسلمه إلى المشتري قال الشيخ الإمام المعروف بخواهر زاده رحمه الله تعالى لا يجوز * وكذا لو باع الأبق وسلم قبل الاقتران * رجل اشترى عشرة أفقره حنطة بعينها فاستحق منها خمسة قبل القبض بخير المشتري لتفرق الصفقة قبل النكاح * مريض باع عينان ماله من وارث بمثل القيمة لا يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذا لو باع الصحيح من مورثه الصحيح * رجل

كلمت ابن زيد فامر أنه طالق وقال رجل آخر ان كلمت ابن عمر وفعبده حرفك كما هذا الابن حنثا جميعا كذا في فتاوى قاضيخان * سئل نجم الدين عن قال ان كلمت فلانا فهو شرك الكفار فيما قالوا على الله مما لا يليق به فكلمه ماذا يجب عليه قال كفارة البين كذا في الظهيرية في فصل ما يكون بيننا العربية * ولو حلف لا يكلم فلانا فآخبره المخوف عليه بخبر يسره فقال الحمد لله أو بخبر يسره فقال ان الله لا يحث هكذا في التناو خانية ناقلا عن الملقط * ولو قال أجازنا الله وأياك يحث كذا في الخلاصة * ولو قال ان كلمتك فدخل الدار على حرام وكلام فلان ثم دخل وكلم الآخر حث بيمين ولو قال وكلام فلان حرام حث بيمينين كذا في التناو خانية ناقلا عن جرح الجوامع * ولو قال لامرأته ان كلمت فلانة فانت طالق ثم ان المرأة المخوف بطلاقتها عسلت يومئذها فقلت لها فلانة ما ند مشدى وهي تعلم أنهم افلانه أولم تعلم فقالت ٢ خوب است أو قالت ٣ أرى فهذا كله كلام فطلق كذا في الظهيرية * الاصل أن الكلام والحديث والخطاب على المشافهة كذا في العتبية * قال في الجامع اذا قال الرجل لغيره ان أخبرني أن فلانا قد قدم فامرأتى طالق أو قال فعبدي حرفا فآخبره بذلك كاذبا حث في يمينه وعق العبد وهذا بخلاف ما لو قال ان أخبرني بقدوم فلان فآخبره بذلك كاذبا حث لا يعتق عبده ولو قال لغيره ان أخبرني ان امرأتى في الدار فكذا فآخبره بذلك كاذبا يحث ولو قال ان أخبرني بمكان امرأتى في الدار لا يحث في يمينه ولو قال ان بشرتني أن فلانا قد قدم أو قال ان بشرتني بقدوم فلان فكذا فبشره بذلك كاذبا لا يحث في يمينه ولو قال ان أعلمتني أن فلانا قد قدم أو قال ان أعلمتني بقدوم فلان فكذا فآخبره بذلك كاذبا لا يحث وان أخبره بذلك صادقا ولو كان بعد ما علم الخالف به لا يحث أيضا بخلاف ما لو قال ان أخبرني فآخبره به بعد ما علم الخالف فانه يحث في يمينه وان عني بقوله أعلمتني أخبرني حث الخالف وان كان الأخبار بعد ما حصل العلم للخالف بما أخبر به ويبنى أن تصح نيته ديانة وقضاء ولو قال له ان كتبت إلى أن فلانا قد قدم فكذا فكتب إليه بذلك كاذبا يحث وصل الكتاب إليه أولم يصل ولو قال ان كتبت إلى بقدوم فلان فكذا فكتب إليه كاذبا لا يحث ولو كتب إليه في هذه الصورة ان فلانا قد قدم وقد كان فلان قد قدم قبل الكتابة الآن الكاتب لم يعلم بذلك حث الخالف في يمينه قال في الزيارات اذا حلف الرجل لا يظهر سرفلان لفلان أبدا فآخبره بكتاب كتبه إليه أو بكلام أو سأله فلان أكان سرفلان كذا فآشار برأسه أي نعم حث في يمينه * وكذلك لو حلف لا يقضي سرفلان إلى فلان أو حلف لا يعلم فلانا بسرفلان أو بمكان فلان أو حلف ليكتن سره أو ليخفيه أو ليسترنه أو حلف لا يدل على فلان ففعل شيئا من ذلك حث في يمينه وان عني في هذه الوجوه كلها الأخبار بالكلام والكتابة والرسالة دون الإشارة ذكر في الكتاب أنه يدين ولم يزد على هذا ولا شك أنه يدين فيما بينه وبين الله تعالى وهل يصدق في القضاء وعامة المشايخ على أنه لا يصدق ثم اذا حلف بهذه الأشياء وطلب الحيلة والمخرج عن ذلك فالحيلة أن يقال انما ذكر ما كن وأشياء من السر مما ليس بمكان فلان ولا يسره

١ طيب ٢ أو ٣ نعم

اشترى دارا مع بساتينها بالف درهم فاستحق البساتين قبل القبض قالوا يحسب المشتري ان شاء أخذ الارض بحصتها من الثمن وان شاء ترك وان استحق بعد القبض كان له أن يأخذ الارض بحصتها من الارض ولا خيار له * وكذا اذا اشترى أرضا مع أشجارها فاستحققت الاشجار قبل القبض خير المشتري على الوجه الذي ذكرنا وان استحق بعد القبض يأخذها بحصتها من الثمن فلاس له أن يردها وان احترقت الاشجار أو قلعهما طام قبل القبض خير المشتري ان شاء أخذها بجميع الثمن وان شاء ترك وليس له أن يأخذ بحصتها من الثمن وبعد

القبض يكون الهالة على المشتري * رجل اشترى شجرة بشرط أن يقلعها الخفاف المشايخ في جواز هذا البيع والصحيح هو الجواز وان اشترى بشرط القلع حاز قبل هذا اذ بين موضع القطع فان لم يبين لا يجوز وفي ظاهر الجواب يجوز وان لم يبين واذا جاز كان له أن يقلعها من الأصل عند البعض وعند بعضهم يقطعها من وجه الأرض ولا يقلع وان اشترى مطلقا فهي بمنزلة ما لو اشترى بشرط القلع كان له أن يقلعها باصلها وهل يدخل في البيع (١١٦) ماتحت الشجرة من الأرض فيه روايتان والصحيح أنه يدخل كما لو أقر انسان

بشجرة يدخل في الاقرار ماتحتها من الأرض وكذلك في القسمة واذا دخل ماتحتها من الأرض في البيع يدخل مقدار غلظ الشجرة وقت البيع ووقت الاقرار ووقت القسمة حتى لو زاد غلظها بعد ذلك كان لصاحب الأرض أن يأمره بنحت الزيادة ولا يدخل من الأرض ما يقناه اليه العروق والاغصان وان اشترى شجرة للترك لا جمل الثمر جاز وهل يدخل في البيع ماتحت الشجر من الأرض فهو على الرايتين على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يدخل وقال محمد رحمه الله تعالى يدخل بعروقها التي تستقر عليها الشجرة لا مقدار طول العروق وان اشترى أرضا دخل في البيع الانحاء المقررة بغير ذكر واختلقوا في غير المثمرة والصحيح أنها تدخل صغيرا كان أو كبيرا وأما قوائم الخلاف هل تدخل في البيع تبعاً لاصولها اختلفوا فيه قال بعضهم تدخل تبعاً لاصولها والصحيح أنها لا تدخل لأنها بمنزلة الثمر ولا يدخل في بيع الأرض ما على الاشجار من القطن من غير شرط واختلفوا في شجرة القطن والصحيح أنه لا تدخل وأما الكراث وما كان مثله فما كان على ظاهر الأرض لا يدخل في بيع الأرض وأما ما كان مغنياً من الأرض من أصوله اختلفوا فيه والصحيح أنه

فقل لا إذا ذكركمنا بسره أو مكانه فاسكت فإذا فعل ذلك واستدلوا على سره ومكانه لا يحسن في عينه وإذا حلف لا يستخدم فلانة أو ما إليها بخدمة فقد استخدمها والاستخدام بالاشارة متعارف خصوصاً من الملوكة والا كما ويستوى ان خدمته فلانة أو لم تخدمه وإذا حلف لا يخبر فلانا بسر فلان أو مكانه ففعل ذلك بكتاب أو رسالة حنث في عينه وكذلك لو حلف لا يبشر فلانا بكذا ففعل ذلك بكتاب أو رسالة يحسن في عينه ولو قيل له أكل الامر كذا أفلان في موضع كذا وما برأسه أي نعم فهذا ليس باخبار ولا بشارة فلا يحسن في عينه وان عني بالاشارة بالاشارة بالرأس وغير ذلك صدق ديانة وقصاه وإذا حلف لا يقر فلان بمال فقبل له أفلان عليك كذا وكذا وأشار برأسه أي نعم لا يحسن في عينه وإذا حلف أن لا يتكلم بسر فلان لا يحسن بالكتاب والرسالة والاشارة ولو قيل له أكان سر فلان كذا أو قيل له أفلان بمكان كذا فقال نعم يحسن في عينه والجواب في قوله لا يحدث بسر فلان نظير الجواب في قوله لا يتكلم بسر فلان ولو حلف على هذه الايمان كلها ثم خرم الخالف فصار بحيث لا يقدر على التكلم كانت عينه على الاشارة والكتابة الآتي خصلة واحدة أنه اذا حلف لا يتكلم بسر فلان أو حلف لا يحدث بسر فلان لم يحسن بالاشارة والكتابة وان كانت الاشارة والكتابة بعد الخرس وكل ما ذكرنا أنه يحسن بالاشارة اذا قال أشرت وأنا لا أريد الذي حلفت عليه فان كان جواباً للشيء سئل عنه لم يصدق في القضاء ويصدق فيما بينه وبين الله تعالى وان قال لا أقول لفلان كذا لم يذ كر بمجرد حجه الله تعالى هذه المسئلة في الجامع ولا في الزيادات وروى عنه في النوادر أنه مثل الخبر والبشارة حتى يحسن بالكتابة والرسالة ولو حلف لا يدعو فلان فادعاه بكتابة أو رسالة حنث في ظاهره وروى عن مجمل حجه الله تعالى في النوادر أن التبليغ بمنزلة الاخبار يحصل بالكتاب والرسول وكذلك الذي كرى يحصل بالكتاب والرسول ولو قال أي عبيدي بشري بكذا فهو حر فبشره ومعاذ الله ولو بشره واحد بعد واحد عتق الاول خاصة ولو أرسل اليه أحدهم رسولاً فان أضاف الرسول الى المرسل عتق ولو أخبره الرسول ولم يصف الى العبد لم يعتق هكذا في المحيط * ولو قال ان أخبرني أن هذا الجرح ذهب أو هذا الرجل امرأة فآخبره حنث لو جود الشرط ولو قال ان أعامتني أو بشرتني لا يحسن كذا في التواريخ * ولو حلف لا يكتب الى فلان فامر غيره فكتب ففسد روى هشام عن مجمل حجه الله تعالى أنه قال سألني هرون الرشيد عن هذا فقلت ان كان سلطاناً فامر بالكتاب ولا يكاد هو يكتب فانه يحسن كذا في البدائع * حلف لا يقرأ سورة من القرآن فنظر فيها حتى أتى إلى آخرها لا يحسن بالاتفاق كذا في الفتاوى الكبرى * ولو حلف لا يقرأ كتاب فلان فنظر في كتابه وفهم ما فيه لا يحسن في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لعدم المرأة وعليه الفتوى ولو حلف أن لا يقرأ كتاب فلان فقرأ سطر من كتاب فلان حنث وفي نصف السطر لا يحسن كذا في فتاوى قاضيخان * ولو حلف لا يقرأ سورة فسترل منها حرفاً حنث ولو ترك آية طويلاً لم يحسن كذا في البدائع * وإذا حلف لا يتمثل بشعر فتمثل بنصف البيت لا يحسن وان كان نصف البيت بيتاً من شعر آخر لا يحسن وعن مجمل حجه الله تعالى في رجل فارسي حلف لا يقرأ سورة الحمد بالعربية

يدخل وأما قوائم الباذنجان قال الشيخ الامام شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى لا يدخل في بيع الأرض وقال الشيخ الامام المعروف بجواهر زاده يجب أن يكون على الاختلاف الذي ذكرنا في قوائم القطن * رجل باع أرضاً فيها زرع بينه وبين الآخر فباعها بنصيبه من الزرع ذكر في المنتقى أن المشتري ان طلب تسليم المبيع يفسد البيع وان قال أنا أسكت حتى يفسد الزرع فهو جاز ولا يتصدق المشتري بشيء من الزرع لأنه زاد في أرضه * وكذا لو باع داراً آجرها من غيره فقال المشتري أنا أسكت

فقرأها

سعى ثم الاجارة فهو جائز وان طلب التسليم في الحال فسد العقد * رجل باع أرضا قد آجرها من غيره قال الشيخ الامام محمد بن الفضل رحمه الله تعالى روى في بعض الروايات عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن المشتري إذا كان عالما بذلك جاز البيع ولا خيار له وهكذا قال الشيخ الامام علي بن محمد البرزدي وجعل هذا بمنزلة العيب والجارية التي باعها مولاها وهي في نكاح الغير فعلم المشتري بذلك جاز البيع ولا خيار له وقال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى هذا خلاف (١١٧) ظاهر الرواية وهكذا قال القاضي الامام أبو علي النسفي رحمه الله تعالى اختلفت

الروايات في بيع المرهون والمستاجر * رجل دفع أرضه مزاعة ثم باع الأرض بزرعها والزرع بقيل ذكر في المنتقى أن المزارع أن أجاز فهو جائز وان أجاز المزارع على أن يكون نصيبه في الأرض على المزارعة فهو فاسد وأشار في الاصل الى أنه اذا باع الأرض مع نصف الزرع لا يجوز * رجل باع أرضا فاستحق منها طائفة معلومة بطريق العامة أو المقبرة لا يفسد البيع في الباقي لان الوقف والطريق مال متقوم فلا يفسد البيع فيما ضم اليه كولو جمع بين قن وسدبر وباعهما صفقة واحدة جاز البيع في القن وان ظهر أن بعض الأرض كان مسجدا ذكر في المنتقى أن المسجد ان كان مسجدا جماعة ففسد البيع في الباقي وان كان مسجدا خاص لا يفسد قال ومسجدا جماعة مسجدا جماعة المسلمين * وكذا لو كان المسجد في دار لو أغلق باب الدار يكون للمسجد أهل في الدار يصلون فيها بجماعة ولا يمنعون الناس عن الدخول والصلاة معهم فهو مسجدا جماعة ولا يكون محلا للبيع خرابا كان أو عامرا ولو كان لو أغلق باب الدار لا يبق للمسجد أهل في الدار فليس لهذا حكم المسجد منعوا الناس عن الدخول أولم يمنعوا وكذا لو باع قرية فيها

فقراها لمن لا يحنث ولو كان رجلا فصيحاً حنث وفي المنتقى اذا حلف لا يقرأ كتابا فهذا على كتاب يسين في بياض أو غير ذلك وان نوى كتاب الناس في القرطاس دين فيما بينه وبين الله تعالى ولم يدين في القضاء كذا في المحيط * رجل حلف أن لا يقرأ القرآن اليوم فقرأ في الصلاة أو في غير هانث وكذا لو حلف أن لا يركع ولا يسجد ففعل في الصلاة أو في غير الصلاة حنث وان قرأ الحالف بسم الله الرحمن الرحيم ان نوى ما في سورة النمل حنث وان لم ينو ما في سورة النمل أو نوى غير هانث لان الناس يقرؤون بسم الله الرحمن الرحيم للتبرك لا للقراءة وقرأته على وجه القراءة جائزة كذا في فتاوى قاضيان * واذا حلف على هذا الوجه فالحيلة أن يصلي القرائن بالجماعة ولا يحنث في يمينه فان فاتته ركعة وقضاها يحنث والمرأة اذا حلفت على ذلك تقتدي بزوجه أو بغيره من محارمها كذا في المحيط * وان أراد الوتر في غير رمضان ينبغي أن يقتدي بمن يوتر كيلا يحنث كذا في فتاوى قاضيان * ولو حلف لا يقرأ القرآن فقرأ الفاتحة على قصد الثناء والثناء لا يحنث كذا في الظهيرية * ولو قال ان قرأت كل سورة من القرآن فعلى أن أتصدق بدرهم فال محمد رحمه الله تعالى هذا على جميع القرآن كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال على يمين ان شئت فقال شئت لزمه هذا مثل قوله على يمين ان كلمت فلانا كذا في المحيط * سئل نجم الدين عن حلفه أقرباء امرأته بطلاقها (١) كبروي جرم نهى و ويراجع بزي نمت نكني حلف على ذلك ثم قال لها (٢) خذ اداندا توجه كردهل تطلق بهذا امرأته فقال لا هكذا في الظهيرية * رجل قال لامرأته (٣) اكربخانه فلان وروى وباوى سخن كويم فانت كذا فلم يذهب الى بيته ولكن كلمه في موضع آخر لا يحنث في يمينه ولو قال (٤) اكربخانه فلان نروم وباوى سخن نكويم فانت طالق وباقي المسئلة بحالها حنث في يمينه وطلقت امرأته هكذا حكى فتوى شمس الأئمة الحلواني وفتوى ركن الاسلام على السغدي رحمه الله تعالى كذا في المحيط * رجل حلف فقال لا أمرأتي أمرا (٥) واكر ورا كاري فرمايم فكذا فبعث عينا الى أخيه على يد رجل فقال قل لاني حتى يبيعها ينظر ان قال الرجل لا اخولك بها أو بأمرك أنحولك يحنث * رجل قال لامرأته (٦) اكرامرو ونكوي كه فلان بانوجه كرده آست فانت طالق فتكلمت على وجهه لا يسمع لا تطلق ولو قال (٧) اكر نكوي بامن امرو وتطلق كذا في الخلاصة * ولو حلف الرجل بطلاق امرأته (٨) كه من عيب نوبا كسي نكفته أم وقد كان قال مع امرأته قد كان فلان يشرب الخمر ويبيعها ويفعل أفعالا طائلا تحتها الا أنه الآن تاب وأتاب تطلق امرأته كذا في الظهيرية * ولو حلف لا يكلمك شهرا يقع على ثلاثين يوما بليلها ولو حلف لا يكلمك الشهر يقع على بقية الشهر كذا في السراج الوهاج * ولو حلف لا يكلمه السنة يقع

١ ان لا تنسها الى ذنب ولا تنسها بشئ ٢ الله يعلم ماذا صنعت ٣ ان ذهبت الى بيت فلان وتكلمت معه ٤ ان لم اذهب الى بيت فلان ولم أتكلم معه ٥ وان أمرته بأمر ٦ ان لم تقولي اليوم ماذا فعل معك فلان ٧ ان لم تقولي لي اليوم ٨ لم أتفوه بعينك لاحد

مسجد قديم ولم يستثن المسجد فهو فاسد * وفي الفتاوى رجل باع كرما وفيه مسجدا قديم ولم يستثن المسجد قالوا ان كان المسجد عامرا فسد البيع وان كان خرابا لا يفسد لان العلماء اختلفوا في المسجد الذي خرب ما حوله واستغنى الناس عن الصلاة فيه قال بعضهم ببقى مسجدا * وقال بعضهم يعود الى ملك الباني أو الى ملك واريه ولا يبق مسجدا وكان هذا المسجد بمنزلة المذبح * وعن غيرهم باع قرية ولم يستثن المذبح والمسجد فسد البيع من غير تفصيل * رجل باع أرضا فامر المشتري بعد ذلك أنها مسجدا أو مقبرة أو قرأتها طريق لعامة

المسلمين فانفذ القاضي عليه امراره بمحض من خاصه فيه للعامة وسلم الى الذي خاصه ثم اراد المشتري ان يرجع بالثمن على بائعه لا فائدة
على ذلك ولم يحضر الذي خاصه فيه للعامة ذكر في المتن أن فيه قياسا واستحسانا في القياس يقبل البيعة كما واشترى عبد الله ثم قرأه حوافر
القاضي عليه اقراره ثم خاصه البائع وأقام البيعة أنه حلالا لصل والعبد بمحمد الحرة فإنه يقبل بيعة المشتري ويرجع بالثمن على بائعه
فكذلك هذا وفي الاستحسان فرق بين (١١٨) هذا وبين الارض فالارض اذا قرأ المشتري أنها مقبرة أو طريق أو مسجد وأنفذ

القاضي اقراره ثم أقام البيعة على ذلك بمحض من البائع ليرجع عليه بالثمن لا يقبل بيعة الابحضر من خاصه فيه للعامة فتكون البيعة بينه من خاصه فيه للعامة * رجل باع دارا أو أرضا ثم ادعى أنه باع ما هو وقف اختلف المشايخ ورحمهم الله تعالى فيه قال بعضهم لا تسمع دعواه كماله باع شيئا ثم ادعى أنه اغبره وباعه بغير أمر صاحبه فإنه لا تسمع دعواه وما ذكر في المتن اذا قرأ ما اشتراه مقبرة أو مسجد أو طريق للمسلمين وأنفذ القاضي اقراره عليه ثم أقام البيعة على ذلك ليرجع بالثمن على بائعه قال لا يقبل الابحضر من خاصه فيه للعامة اشارة الى هذا القول * رجل قال لغيره بعثك هذا البيت وما أغلق عليه بابه لم يكن للمشتري شيء من المتاع الذي كان في البيت وانما يقع هذا على حقوق البيت وكذا لو قال بعثك هذا بما فيه من شيء فهذا الاول سواء وان قال بعثك هذا البيت على ما فيه من المتاع فهو جائز ويدخل فيه ما في البيت من المتاع * رجل اشترى دجاجة بيضة ولم يقبض الدجاجة حتى باضت خمس بيضات قال ان كان اشترها بيضة بغير عينها فإنه يقسم البيضة التي هي ثمن على قيمة الدجاجة وعلى قيمة خمس بيضات معها فأصاب الدجاجة من الثمن

على بقية السنة كذا في البدائع * حلف لا يكلمه شهر افهم من حين حلف وكذا لو قال ان تركت كلامه شهر افانه يتناول شهر من حين حلف كذا في الكافي * ولو قال لا أكلم أشهرا يقع على ثلاثة أشهر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في شرح الطحاوي * ولو حلف لا يكلمه الشهر فهو على عشرة أشهر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذا الجواب عنه في الجمع والسنين كذا في الهداية * ولو قال لا أكلمك سنين فهو على ثلاث سنين في قولهم جميعا كذا في البدائع * من حلف لا يكلمه حسنا أو زمانا أو الحين أو الزمان فهو على ستة أشهر في الذي وكذا في الاثبات نحو لا صوم من حسنا أو الحين أو الزمان أو زمانا كل هذا إذا لم ينو مقدارا معينا من الزمان فان نوى مقدارا صليق وكذلك الدهر عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يعني المنكر ينصرف الى ستة أشهر اذا لم تكن له نية في مقدار من الزمان فان كانت عمل بها اتفاقا وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى الدهر لا أدري ما هو وهذا الاختلاف في المنكر هو الصحيح كذا في فتح القدر * وأما المعروف بالالف واللام فيراد به الابد بالاجماع كذا في التبيين * ولو حلف لا يكلم الا يمين أو الأزمنة فهو على عشر مرات ستة أشهر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وذلك ستون شهرا كذا في السراج الوهاج * ولو قال دهره واقع على ثلاث مرات ستة أشهر على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى هكذا في شرح الطحاوي * ولو حلف لا يكلمه العمر يقع على جميع عمره عند عدم النية ولو قال عمره عند أبي يوسف رحمه الله تعالى فربا على ستة أشهر كالحين وهو الاظهر ولو حلف لا يكلمه حقيقا يقع على ثمانين سنة كذا في السراج الوهاج * في الاصل أول الشهر قبل أن يمضي نصفه وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه قال لو قال لا أكلم فلانا آخر يوم من أول الشهر وأول يوم من آخر الشهر يتناول الخامس عشر والسادس عشر كذا في الخلاصة * وعن ابن مقاتل فحين حلف لا يكلم أمه ثلاث سنين والحلف بالطلاق قال ينبغي أن يرسل اليها ويطلب منها أن ترضى عنه وتجعله في حل كذا في الخاروي * في فتاوى النسفي لو قال ان كلمت فلانا (١) خداحي ابر من يكساله وروحه مع الهاء لا يلزمه شيء ان كلمه ولو قال يكسال بدون الهاء يلزمه كذا في الخلاصة * في التجريد عن محمد رحمه الله تعالى فحين قال لا أكلم اليوم سنة أو شهرا فعليه أن يدع الكلام في ذلك اليوم كلما دوى الشهر أو السنة كذا في التتو تحانية * رجل حلف أن لا يكلم فلانا عما هذا فاليمين من حين حلف الى غرة محرم لا على سنة كاملة من حين حلف كذا في فتاوى قاضخان * في مجموع النوازل اذا قال لامرأة ان كلمتك الى سنة فانت طالق اذهب يا عدوة الله طلقت كذا في المحيط * في المتن لو قال والله لا أكلمك شهرا بعد شهر فهو بمنزلة قوله شهرين وكذلك اذا قال والله لا أكلمك ستة بعد سنة فهو بمنزلة قوله سنتين ولو قال والله لا أكلمك شهرا بعد هذا الشهر فله أن يكلمه في هذا الشهر كذا في الذخيرة * في الجامع اذا قال والله لا أكلمك في اليوم الذي يقدم فيه فلان وكلمه في أوله وقدم فلان في آخر ذلك اليوم حنث في يمينه ولو قدم فلان في أول اليوم وكلمه في آخر ذلك اليوم فعمامة المشايخ على أنه لا يحنث كذا في

(١) قلته على صوم سنة

ياخذ الدجاجة بحصتها و أصاب البيض يأخذ حصة ما يصيب البيض يعني يسلم له ذلك ويتصدق ببقية البيض وان كان اشترى الدجاجة بيضة بعينها والمسئلة بحالها سلم له كل ذلك * وكذا لو اشترى نخلا بمدين رطب بغير عينه ولم يقبض النخل حتى حلت وطباق الثمن يقسم على قيمة النخل والرطب الحادث يسلم له من الرطب الحادث قدوما نصيبه من الثمن ويتصدق بالزيادة * وان كان اشترى النخل برطب بعينه فهو جائز ولا يتصدق بشيء اذا كان الشجرين اثنين فباع أحدهما نصيبه من أحدهما لا يجوز * وان باع من

الشريك جاز ولو كلف في البيع فباع أحدهم نصيبه من أحدهم تركه لا يجوز وإن باع منهما جاز * ولا يجوز بيع القاضي مال اليتيم من نفسه ولا يبيع ماله من اليتيم لأن يبيع القاضي قضاءه وأنه لا يصلح قاضياً في حق نفسه ولهذا الزوج اليتيم من نفسه لا يجوز * ولو كان القاضي اشترى مال اليتيم من الوصي أو باع ماله من اليتيم وقبل الوصي جاز وإن كان الوصي وصياً من جهة القاضي * ولا يجوز البيوع والقسمة على الذي يحرم ويغيب على المبرم والمغمى عليه إلا إذا كان العاقد (١١٩) وكيله في إفاقة هذه العوارض بمنزلة النجوم

فله حق الحكم * رجل باع مائة من من حلح هذا القطن لا يجوز * ولو كانت الخنطة في سنبها قبيهاها جاز ولا يبيع ببيع النواة قبل التمر * ولو باع حب قطن بعينه جاز كذا اختاره الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى * ولو اشترى اليتيم الذي في جوف البطيخ لا يجوز وإن رضى صاحب البطيخ بأن يقطع البطيخ * ولو ذبح شاة يبيع كرشها قبل السلق جاز وكان على البائع إخراجها وتسليمها إلى المشتري والمشتري خيار الرتبة * إذا حابة ابتاعت لأول مرة فباعها مدية مع اللؤلؤة التي ابتاعت فسد البيع وإن كان المشتري رأى اللؤلؤة حين ابتاعت ولو كانت اللؤلؤة مينة فباع اللؤلؤة التي ن بطنها جاز ولا خيار للمشتري إذا كان رآها إلا إذا تغيرت وإن لم يكن المشتري رأى اللؤلؤة فله الخيار إذا رآها * ولو اشترى اللؤلؤة في صدف قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يجوز البيع وله الخيار إذا رأى وقال محمد رحمه الله تعالى لا يجوز وعليه الفتوى * ولو اشترى سمكة فوجد في بطنها لؤلؤة ابتاع اللؤلؤة في الصدف كما أنه لم يشتري لأن الصدف يكون غنياً للسمكة وكل ما كان غذاء للسمكة لا يكون للمشتري وإن لم تكن اللؤلؤة في الصدف فماتت تكون للبائع وتكون في يده بمنزلة اللقطة ولو اشترى دجاجة فوجد في بطنها لؤلؤة كانت للبائع وترد عليه * رجل باع داراً على أن البائع يقام هذا الموضع إلى باب الدار يكون فاسداً وكذا لو شرط الطرقة لاجنبي وبين موضع وطوله وعرضه كان فاسداً * ولو قال أبيعك هذا الدار لا طرقة يقام منها هذا الموضع إلى باب الدار ووصف الطرقة والعرض جاز البيع شرط الطرقة لنفسه أو غيره لأن الإيتناء يكلم بالباقي بعد الثمن فيكون جميع الثمن بمقابلته الغير المستثنى فلا يشيع البيع أمافي الأول جعل

المحيط * وهو الصحيح كذا في فتاوى قاضخان * ولو قال لأ كلف فلان في الشهر الذي قبل قدوم فلان فكلمه في أول الشهر وقدم فلان لنظام الشهر حنت في عينه * ولو قال والله لأ كلفك شهراً قبل قدوم فلان وكلمه بعد البين ثم قدم فلان بعد خمسة أيام لا يحنت في عينه كذا في المحيط * ولو قال والله لأ كلفك شهراً إلا يوماً وغير يوم فإنه على ما نوى وإن لم تكن له نية فله أن يتعزى أي يوم شاء لأنه استثنى يوماً منكراً * ولو قال الانقضاء يوم فهذا على تسعة وعشرين يوماً لأن نقصان الشيء لا يكون إلا من آخره كذا في شرح الجامع الكبير للعصيري في باب الاستثناء من البين الذي يقع على الواحد وعلى الجماعة * في آخر أيمان القدوري إذا حلف لا يكلم فلاناً وفلاناً هذه السنة إلا يوماً فإن جمع كلامهما في يوم لم يحنت ولو كلف أحدهما في يوم والآخر في يوم حنت ولو كلف أحدهما في كلمه ما في يوم لم يحنت ولو استثنى يوماً من كلمه ما في يوم لم يحنت ولو حلف لا يكلمهما شهراً إلا يوماً فإن نوى يوماً بعينه فهو على ما نوى وإن لم تكن له نية فهو على أي يوم شاء كذا في المحيط * ولو قال يوم كلف فلاناً فانت طالق فهو على الليل والنهار حتى لو كلف ليلاً ونهاراً حنت فإن نوى النهار خاصة يصدق قضاءه كذا في الكافي * وإن قال ليس له كلف فلاناً أول ليلة يقدم فلان فانت طالق فكلمه نهاراً أو قدم نهاراً لا تطلق لأن الليلة في اللغة اسم لسواد الليل ولا عرف هنا بصرف اللفظ عن مقتضاها لغة حتى لو ذكر الليالي حلت على الوقت المطلق لأنهم تعارفوا استعمالها في الوقت المطلق كذا في البدائع * ولو قال إن كلف فلاناً فانت طالق الآن يقدم فلان أو حتى يقدم فلان أو الآن يأذن فلان فكلمه قبل القدوم أو قبل الأذن حنت ولو كلفه بعد القدوم أو الأذن لا يحنت وكذا لو قال أنت طالق إن كلف فلاناً الآن يقدم فلان وإن مات فلان سقط البين عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى كذا في الكافي * ولو حلف لا يكلم رجلاً يوماً بعينه كانت عينه على ذلك اليوم لا ليلة معه كذا في شرح الطحاوي * إن حلف لا يكلمه الأيام فهو على عشرة أيام عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الهداية * ولو حلف لا يكلمه أياماً ذكر في الجامع أنه على ثلاثة أيام ولم يدكر فيه الخلاف وهو الصحيح ولو حلف لا يكلمه أياماً كثيرة فهو على عشرة أيام في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في البدائع * ولو قال كل يوم كلفك كذا وكلمه في يومين حنت في يومين ولو قال كل يومين حنت مرة كذا في التتارخانية * ولو حلف لا يكلم فلاناً أيامه هذه قال أبو يوسف رحمه الله تعالى هو على ثلاثة أيام ولو قال لأ كلمه أيامه فهو على العمر كذا في فتاوى قاضخان * ولو قال لأ كلفك اليوم عشرة أيام وهو في يوم السبت فهذا على سبتين لأنه لا يدور في عشرة أيام أكثر من سبت واحد وكذا لو قال لأ كلفك يوم السبت يومين كان على سبتين لأن السبت لا يكون يومين ولا يدور سبتان في يومين فعلم أن المراد به مرتان وكذلك لو قال لأ كلفك يوم السبت ثلاثة أيام كان كلها يوم السبت لما بينا كذا في شرح الجامع الكبير للعصيري في باب الخنث في البين ما يقع على الأبد وما يقع على الساعة * ولو قال لأ كلمه يوماً سنة أو سنة يوماً فإن نوى يوماً بعينه فعلى ذلك اليوم في جميع السنة وإن لم ينو شيئاً فعلى يوم في كل جمعة حتى لو كلمه جمعة حنت

تكن اللؤلؤة في الصدف فماتت تكون للبائع وتكون في يده بمنزلة اللقطة ولو اشترى دجاجة فوجد في بطنها لؤلؤة كانت للبائع وترد عليه * رجل باع داراً على أن البائع يقام هذا الموضع إلى باب الدار يكون فاسداً وكذا لو شرط الطرقة لاجنبي وبين موضع وطوله وعرضه كان فاسداً * ولو قال أبيعك هذا الدار لا طرقة يقام منها هذا الموضع إلى باب الدار ووصف الطرقة والعرض جاز البيع شرط الطرقة لنفسه أو غيره لأن الإيتناء يكلم بالباقي بعد الثمن فيكون جميع الثمن بمقابلته الغير المستثنى فلا يشيع البيع أمافي الأول جعل

الثلث من مقابل جميع الدار فاذا شرط منها طر يقا لنفسه أو لاجنبي تسقط حصه الطر يق من الثمن وانه مجهول فيصير الباقي مجهولا لا ترى أنه لو قال لغيره بعثك عبدى هذا بالف درهم على أن لي وبعه كان للمشتري ثلاثة أو باع العبد بثلاثة أرباع الثمن ولو قال بعثك هذا العبد بالف درهم الأربعة كان للمشتري ثلاثة أو باع العبد بجميع الثمن وكذا لو قال أبيعك دارى هذه بعشرة آلاف درهم على أن لي هذا البيت بعينه لا يصح ولو قال الا هذا البيت (١٢٠) جاز البيع بجميع الثمن فيها سوى البيت * ولو قال أبيعك هذه الجارية بجماعة

دينار على أن لي عشرها كان للمشتري تسعة أعشارها بتسعة أعشار الثمن ولو قال الا عشرها كان للمشتري تسعة أعشارها بجميع الثمن ولو قال بعثك دارى هذه الجارية على أن تجعل لي طر يقا الى دارى هذه الداخلة لا يجوز ولو قال بعثك دارى هذه الجارية الا طر يقا الى دارى هذه الداخلة جاز وطر يقه مقدار عرض باب الدار والخارجة ولو قال بعث منك هذه الدار والبناءها لا يدخل البناء في البيع لانه رجوع عن الإيجاب قبل قبول المشتري فصح رجوعه ولو باع أرضا الا هذه الشجرة بعينها بفراوها جاز البيع والمشتري أن يمنع البائع عن تدل أغصان الشجرة في ملكه لان المستثنى مقدار غلط الشجرة دون الزيادة * اشترى أمة وفي بطنها ولد لغير البائع بالوصية فأجاز صاحب الولد بيع الجارية جاز ولا يكون لصاحب الجنين شيء من الثمن وان لم يجز صاحب الجنين بيع الجارية لا يجوز بعه لان الولد مادام محتنا يكون بمنزلة أجزاء الجارية فيصير كانه باع الجارية واستثنى منها جزءا معين ولو أجاز صاحب الولد بيع الجارية بعد ما ولدت الجارية ان ولدت عند المشتري لا يكون للولد قسط من الثمن لانه ولد المبيع بعد القبض

كذا في العتائية * ولو قال لا أكملك يوما أو لا أكملك يوم السبت يوما فله أن يجعله أي يوم شاء كذا في البدائع * ولو حلف لا يكلم فلانا الى عشرة أيام كان اليوم العاشر مردا خلا في اليمين كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال لا أكلمه اليوم أو غدا فكله اليوم أو غدا حنث ولو قال لا تركن كلامه اليوم أو غدا فترك كلامه اليوم وبطلت اليمين في الغد كذا في العتائية * ولو قال والله لا أكلمه اليوم ولا غدا فاليمين على بقية اليوم وعلى غد ولا تدخل الليلة التي بينهما في اليمين كذا في البدائع * لا يكلمه اليوم وغدا بعد غد فهذا على كلام واحد لئلا كان أو نهرا ولو قال في اليوم وفي غد وفي بعد غد لا يحنث حتى يكلمه كل يوم مائة ولو كلمه ليلة لا يحنث في يمينه كذا في الوجيز للكر درى * عن محمد رحمه الله تعالى فبين قال لا أكلم فلانا يوما بيومين ولا نية له فهو نية واحدة قوله والله لا أكلمه يوما كذا في المحيط * ولو قال في الليل لا أكلمه يوما من تلك الساعة التي حلف فيها من الغد وكذا اذا حلف ليلا لا يكلمه ليلة فاليمين من تلك الساعة الى أن يحنث مماثلها من الليلة المقبلة فيدخل النهار الذي بينهما في ذلك كذا في البدائع * ولو قال والله لا أكملك يوما أو يوما بيومين نقض اليمين بعضي اليوم الثالث ولو قال لا أكملك يوما أو يوما بيومين فهو ذاعل يومين ان كلمه في اليوم الثالث لم يحنث * وفي المنتقى اذا قال في نصف الليل أو يومه والله لا أكملك ليقتل بترك كلامه الى تلك الساعة من بعد الغد واذا حلف لا يكلم فلانا ثلاثين يوما كان الحلف ليلا لترك كلامه من تلك الساعة الى أن تغيب الشمس من اليوم الثلاثين كذا في المحيط * ولو قال في بعض اليوم والله لا أكلمه اليوم فهو على باقي اليوم ولو حلف ليلا أن لا يكلمه هذا اليوم فانه يحنث بالكلام في تلك الليلة الى أن تغيب الشمس من الغد كذا في فتاوى قاضيان * ولو حلف بنهار الا يكلم هذه الليلة لم يدخل ما بقي من اليوم في يمينه انما الحلف على الليل خاصة * ذكر في المنتقى اذا قال في أول الليل لا أكلم اليوم ولا نية له فهذا باطل ولو قال ذلك في آخر الليل فهو على اليوم المستقبل * اذا حلف وقال والله لا أكلمن فلانا أحد يوم أو أحد اليومين أو أحد أيامي فهذا على أقل من عشرة أيام يدخل في ذلك الليل والنهار حتى لو كلمه أو خرج قبل مضي العشرة ليلا أو نهرا في يمينه وان لم يكلمه أو لم يخرج حتى مضت العشرة يحنث في يمينه ولو قال أحد يومين فهذا على يومه ذلك وعلى الغد كذا في المحيط * ولو حلف لا أكلمه ثلاثة أيام الا هذا اليوم وما خلا هذا اليوم فهو على يومين بعده ولو غير هذا اليوم أو سوى فهو على ثلاثة بعده كذا في العتائية * في العمون اذا حلف لا يكلم فلانا مادام في هذه الدار فخرج بمائة وأمانته ثم عاد وكلم لا يحنث كذا في المحيط في الفصل الرابع في اليمين اذا جعل لها غاية * وكذا لو قال ما كان فيها فلان كذا في الايضاح * ولو

وان ولدت عند البائع أخذ الولد قسطا من الثمن * وجلان اشترى سيفا محلي وتواضع على أن يكون لاحدهما حايه ولا تخراصه كان السيف المحلي بينهما وان خاتم مع القص كذلك * ولو اشترى دارا على أن لاحدهما الارض ولا تخراصا كذلك * ولو اشترى بغيره أو تواضع على أن لاحدهما رأسه وجالده وقوائمه ولا تخريده نواضع في ذلك ولم يدك للبائع ثمنًا قال كل صاحب البدن لان البدن أصل وغيره بمنزلة التبعية ولو تواضع على أن لاحدهما رأسه وجالده وقوائمه ولا تخريجه فهو

بهم ما تصفان لان كل واحد منهما لا يتحمل الاقراء بالبيع واحدهما ليس باصل فسكان السكك بينهما * اذا باع الرجل شيئا من ما منع
 الاشهاد على البيع اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه قال محمد بن مسلمة رحمه الله تعالى له ذلك ولا يجبر على الاشهاد وقال محمد بن الازهر شهد
 اثنين ثم الشاهدان يشهدان على شهادتهما وان وقع الامر الى القاضي وروى أن يأمره بالاشهاد له ذلك ولو امتنع البائع عن كسبه الصلح
 لا يجبر عليه وان كتب المشتري صكوا جاء بالعدول الى البائع وكلفه أن يقر (١٢١) بالبيع ليس للبائع أن يمتنع فان أبي أن يقر أخضره

محلس القضاء فان أقر بالبيع عنه
 القاضي كتب القاضي له محجلا
 ويشهد عليه * رجل اصطاد
 سمكة ثم ألغاه في حظيرة وباعها
 ان أم كن أخذها من غير صيد جاز
 البيع والافسلا وان باع طيراله
 يطير في الهواء ان كان ذا جناح
 يعود الى بيته ويقدر على أخذه من
 غير تكلف جاز بيعه والافسلا *
 باع المعصوب من غير الغاصب ان
 كان الغاصب جاحدا يدعي أنه له
 ولم يكن للمعصوب منه بيعة لا يجوز
 بيعه وان كان له بيعة جاز بيعه *
 ولا يجوز بيع الا بقى الا اذا اذاعه
 ممن في يده واختلفت الروايات
 في بيع الموهون والمستأجر
 والصحيح أنه موقوف وليس للبائع
 أن يفسخ * رجل باع ذراعا
 من تراب هذه الارض ليحفرها
 المشتري جاز وهي مسائل يبيع
 الكردار * رجل أمر رجلا
 ليحمل ترابا من منزله ويرميه فعمله
 المأمور وباعه جاز البيع للامر
 ويكون الثمن للامر لانه لما
 رضى برميته كان أرضى ببيعته
 وكذلك قشور الرمان والبطيخ
 * جبل فيه كبريت أو ملح فحمل
 رجل من ذلك شيئا أو جمل شيئا من
 أحجاره وباع ان كان الجبل مباحا
 جاز بيعه وكذلك الغساق والحطب
 لانه ملكه بالاحواز فملك بيعه *
 رجل استرى تراب الصواغين

قال لا أكالك مادمت ببغداد فخرج بنفسه لا تبق اليمين كذا في فتاوى قاضيان * في القدوري
 اذا قال والله لا أكلم فلانا مادام عليه هذا الثوب أو ما كان عليه فترعه ثم لبسه وكلمه لا يحس ولو قال
 لا أكلم فلانا وعليه هذا الثوب فترعه ثم لبسه وكلمه حنث كذا في المحيط في الفصل الرابع في اليمين
 اذا جعل لها غاية * ولو قال لا أكلم فلانا والله لا أكلمك مادام ابوالك حين فكلمها بعد ما مات أحدهما
 لا يحس كذا في فتاوى قاضيان * عن أبي يوسف رحمه الله تعالى فبين قال لرجل قائم والله لا أكلم
 هذا الرجل بنوي مادام قائما ولم يتكلم بالقيام كانت نيته باطلة ولو حلف لا يكلم هذا القائم يعني
 مادام قائما من فيما بينه وبين الله تعالى كذا في المحيط في الفصل السادس في الرجل يحلف وينوي
 التخصيص * اذا حلف ليكلمنك الا بدفعه على أن لا يمتنع من كلامه اذا التقيا ولو حلف لا يكلمه
 الا بدفعه كالمه حنث وان عني به أن لا يكلمه كلام الابد لم يدين في القضاء كذا في الايضاح * في فتاوى
 أبي الليث اذا حلف الرجل لا يكلم فلانا الى قدوم الحاج فقدم واحدا منهم انتهت اليمين وكذلك
 لو حلف لا يكلم فلانا الى الحصاد فحصد واحدا من أهل بلدته انتهت اليمين واذا حلف لا يكلم فلانا
 (١) تبارف نيفتد فان نوى حقيقة وقوع الثلج لا يكلمه مالم يقع الثلج حقيقة على الارض
 ويشترط الوقوع في البلد الذي الحالف فيه لاني بلدا آخر حتى لو كان الحالف في بلد لا يقع الثلج هناك
 كانت اليمين باقية أدا حقيقة وقوع الثلج أن يحتاج الى كنسه ولا يعتبر طارفي الهواء ومالا
 يستبين على الارض الاعلى رأس حائط أو حشيش وان نوى وقت وقوع الثلج لا يكلمه مالم يدخل
 وقته وهو أول الشهر الذي يقال له بالفارسية آذار وان لم تكن له نية لم يذكر هذا الوجه في هذه
 المسئلة وانما ذكره في مسئلة أخرى وقال عمنه على وقت الوقوع واذا حلف لا يكلم فلانا الى الموسم
 قال محمد رحمه الله تعالى يكلمه اذا أصبح يوم التحر وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يكلمه اذا زالت
 الشمس يوم عرفة كذا في المحيط في الفصل الرابع في اليمين اذا جعل لها غاية * ذكر في أعيان
 الوقائع لا يكلم فلانا الى الصيف أو الى الشتاء تكاموا في معرفة الصيف والشتاء والمختار أنه ان
 كان الحالف في بلداهم حساب يعرفون الصيف والشتاء بحساب مستمر ينصرف اليه والافول
 الشتاء ما يحتاج الناس الى لبس الحشو والفر وواخذوا لما يستغنى الناس فيه عنهما والفاصل
 بين الشتاء والصيف اذا استيفت ثياب الشتاء واستخفت ثياب الصيف فاذا الربيع من آخر
 الشتاء الى أول الصيف والخريف من آخر الصيف الى أول الشتاء لان معرفة هذا ليس للناس
 ولو ذكر نوروز بالفارسية فهو على يروز المسلمين كذا في الفتاوى الكبرى * ليلة القدر تقع
 على السابع والعشرين من رمضان ان عاميا وان عارفا لا يتلافهم فبعد الامام تنقضي وتناحر
 وعنده الاوغرة الخلاف فبين حلف لا يكلمه حتى تمضي ليلة القدر وقدمضي يوم من رمضان
 لا يكلمه حتى يمضي كل رمضان الثاني وعندهما يكلمه اذا مضى يوم من رمضان الثاني وان حلف
 قبل رمضان يكلمه بعد انقضاء رمضان والفتوى على قول الامام كذا في الوجيز للكردري * ان

(١) مالم يقع الثلج

(١٦ - (الفتاوى) - ناي)
 وان لم يجد فيه شيئا من ذلك يجوز ان التراب غير مقصود وانما المقصود ما فيه من الذهب والفضة قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا ينبغي
 للصانع أن ياكل من التراب الذي باعه لان ما فيه مال للناس الا أن يكون الصانع قد راد اللباس في متاعهم بقدر ما سقط منه في التراب وكذا
 لانه ان اذا باع الدهن وبقي من الدهن شيء في الاوعية باع طينيا كما كان الناس ان كان يشتريه في غير الاكل جاز بيعه وان كان لا يشتريه

به سوى الاكل يكره عند البعض * ولا يجوز بيع لحم مالا يؤول كل لحم ولا يبيع جلده ان كانت ميتة وان كانت مذبوحة فباع لحمه أو جلده جازلانه يطهر بالذكاة حتى لو وقع في الماء القليل لا يفسده ويجوز الصلاة معه هو المختار ويباح الانتفاع به بان ياكل سورا وما أشبه ذلك الا الخنزير فانه لا يجوز بيع لحمه ولا يبيع شعره ولا الانتفاع بلحمه وان كان مذبوحا * وفي بعض الروايات أنه لا يجوز بيع لحم السباع والكلب وذلك فيجوز على أنه اذا لم يكن مذبوحا وذلك (١٢٢) قول بعض المشايخ * ولا بأس ببيع عظم الغنم وعظم كل شيء الاعظام الا آدمي

والخنزير فانه لا يجوز بيعه * رجل اشترى من رجل دجاجة تساوي عشر بيضات بخمس بيضات بعينها فلم يقبض الدجاجة حتى باصت عند البائع خمس بيضات فان المشتري يدفع الثمن ويأخذ الدجاجة مع البيضات الحادثة ولا يتصدق بشيء لانه لو اشترى دجاجة وخمس بيضات بعينها جازا لبيع كل واحد باع بيضة ببيضتين وان كان المشتري اشترى الدجاجة بخمس بيضات بعينها فان المشتري يتصدق بالفصل على ما قلنا وان كان البائع استهلك البيضات الحادثة فان المشتري يأخذ الدجاجة ثلاث بيضات وثلاث بيضة لانه لما باصت خمس بيضات واستهلك البائع البيضات الحادثة وصارت البيضات مقصودة بالاستهلاك فاذا كانت قيمة الدجاجة عشر بيضات يقسم الثمن على الدجاجة والبيضات المستهلكة اثلاثا فيكون ثلثي الثمن وذلك ثلاث بيضات وثلث بيضة ثمن الدجاجة والباقي ثمن البيضات فتسقط حصة البيضات من الثمن ولا فرق في هذا بين ما اذا كان ثمن الدجاجة خمس بيضات بعينها أو بعينها * رجل اشترى طعاما بانه لا يعرف قدره قالوا لا يجوز بيعه لانه ليس بمكايلة ولا بمجازفة * ولا يجوز بيع مسيل الماء وهبته ولا يبيع الطريق بدون الارض وكذلك

كانت فلانا فكل مملوك أملاكه يوم الجمعة أو يوم الخميس فهو على ما علمك في اليومين جميعا كذا في المحيط في الفصل الخامس في الامتنان التي يقع فيها التخيير والتي لا يقع فيها التخيير * ولو قال لا يكلمه جمعة ولا نية له فهو على أيام الجمعة ولو قال جمعيتن فهو على أيام الجمعيتين ولو قال ثلاث جمع فعليه ان يستكمل أحد - مدا وعشرين يوما من يوم حلفه وان نوى الجمع خاصة لا يدين في القضاء كذا في فتاوى قاضيان * اذا قال والله لا أكلمك الجمع فله أن يكلمه في غير يوم الجمعة كذا في كالمك الا خمسة أو الا حاد أو الا ثمانين هذا اذا لم تكن له نية وان نوى أيام الجمعة يعني الاسبوع فهو على ما نوى كذا في المحيط في الفصل العشرين في الاوقات * ذكر في الجامع اذا قال والله لا أكلمك الجمعة فله أن يكلمه في غير يوم الجمعة لان يوم الجمعة اسم ليوم مخصوص فصارت كذا في كالمك يوم الجمعة وكذا لو قال جمعاه أن يكلمه في غير يوم الجمعة ثم اذا قال والله لا أكلمك جمعاه فهو على ثلاث جمع كذا في البدائع * ولو حلف لا يكلم فلانا الى كذا ان نوى شيئا من الاوقات من الواحد الى العشرة من الساعات أو من الايام أو من الشهور أو من السنين فهو على ما نوى وان لم ينو شيئا ينصرف الى يوم واحد ولو قال لا أكلمه الى كذا كذا ان نوى شيئا من الساعات أو من الشهور فهو على أحد عشر يوما نوى وان لم ينو شيئا ينصرف الى يوم واحد ولو قال لا أكلم الى كذا او كذا ان نوى شيئا مما ذكرنا ينصرف الى أحد وعشرين من ذلك وان لم ينو شيئا ينصرف الى يوم وليلة كذا في فتاوى قاضيان في الفصل التاسع عشر في الامتنان التي تكون مع الاستثناء * اذا حلف لا يكلم فلانا ابدا أو لم يقل ابدا فهو على الابدي أي وقت كلمه حنث وان نوى شيئا دون شيء بان نوى يوما أو يومين أو ثلاثة أو نوى بلدا أو منزلا وما أشبه ذلك لم يدين في العضاء ولا فيما بينه وبين الله تعالى كذا في الذخيرة * اذا حلف لا يكلم فلانا ابدا وكلمه بعد ما مات لا يحنث في عينه كذا في المحيط في الفصل الثاني والعشرين * ولو قال لا أكلمه مليا أو طويلا ان نوى شيئا فهو على ما نوى وان لم ينو شيئا فهو على شهر ويوم كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال لا أكلمك قريبا فهو على أقل من شهر بيوم في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولم يحث عن غيره بخلافه وان نوى أكثر من شهر ذكر في أعيان الاصل عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن يدين في القضاء ولو قال الى بعيد فهو على أكثر من شهر في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى في النوادر المنسوب الى المولى اذا قال سريعا فهو على شهر غير يوم اذا لم تكن له نية وان كانت له نية فهو على ما نواه ولو قال عاجلا فهو على أقل من شهر ولو قال أجلا فهو على شهر فصاعدا ولو قال بضعة عشر يوما فهو على ثلاثة عشر وفي جامع الجوامع وان نوى أكثر من تسعة عشر صدق كذا في التتارخانية * ان قال لا أكلم مولاه موليان أعلى وأسفل ولا نية له حنث أيهما كالم وكذلك لو قال لا أكلم جد لوله جدان من قبل أبيه وأمه كذا في المبسوط * في المتنق لو قال لا أكلمك قريبا من سنة لا يكلمه ستة أشهر ويوما كذا في الخلاصة * رجل قال لا أكلمك يا فلان والله لا أكلمك عشرة أيام والله لا أكلمك تسعة أيام والله لا أكلمك ثمانية أيام فقد حنث مرتين وعليه المئين الثالثة ان كلمه في الثمانية الايام حنث أيضا وان قال والله لا أكلمك ثمانية أيام والله لا

لا بيع الشرب وقال مشايخ المخ وجهه الله تعالى ببيع الشرب جائر * ولا يجوز بيع الدهن في السمسار ولا يبيع العنبر في العنبر (فصل في الشروط المفسدة) رجل باع عبدا على أن لا يبيعه المشتري أولا يهبه أو لا يتصدق به كان باسدا وقال ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى جازا لبيع وتفسد الشروط وقال ابن شبرمة رحمه الله تعالى يجوز البيع والشروط * ولو باع عبدا بشرط أن يعقده له يجوز عندنا فان اشترى على هذا الشرط واعتقه يستأنب البيع جائزا وفي قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى عليه ثمة * ولو

وان اشترى جارية على أن يطلها أو لا يطلها قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يفسد البيع فیهما وقال محمد بن حنيفة أنه تعالى جاز البيع قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان باع بشرط الوطء جاز وان باع بشرط ترك الوطء لا يجوز * وان باع عبدا على أن يطلعه المشتري جاز وان باع على أن يطلعه خبيصا أو لهما كان فاسدا * ولو باع جارية على أن (١٢٣) يستولها المشتري أو باع عبدا على أن يدبره كان

فاسدا وكذا لو باع شيئا على أن يهب له المشتري أو يتصدق عليه أو يبيع منه شيئا أو يقرضه كان فاسدا * ولو باع على أن يقرض فلانا الاجنبي كان جائزا * ولو باع على أن يعطيه المشتري بالثمن وهنا ن كان الرهن مجهولا كان فاسدا وان كان معلوما وأعطاه الرهن في مجلس جاز استحسانا * ولو باع على أن يعطيه بالثمن كمبلا فان كان الكفيل غائبا عن المجلس وكفل حين علم أولم يكفل فكان فاسدا وان كان الكفيل حاضرا في المجلس أو كان غائبا عن المجلس وحضر قبل الافتراق وكفل جاز استحسانا * ولو باع على أن يحبل البائع أحدا بالثمن على المشتري فسد البيع قياسا واستحسانا ولو باع على أن يحبل المشتري البائع على غيره بالثمن فسد قياسا و جاز استحسانا رجل باع لؤلؤة على أنها تزئ منقلا فوجدها أكثر من التي تزن للمشتري لان الوزن فيما يضره التبعض وصف وهو بمنزلة الزرعان في الثوب فسلم الزيادة للمشتري كولو باع ثوبا على أنه عشرة أذرع فوجده أكثر * ولو باع شاة على أنها حامل فسد البيع لان الزيادة مرغوبة وانها موهومة لا يدري وجودها فلا يجوز * رجل باع عبدا

لا أكلمك تسعة أيام والله لا أكلمك عشرة فقد حث مرتين وعليه اليمين الثالثة ان كالم في العشرة الايام حث أيضا كذا في المبسوط قال محمد بن حنيفة رحمه الله تعالى رجل قال كلما كلمت فلانا يوما فقلت على أن أتصدق بدرهم كلما كلمت فلانا يومين فقلت على أن أتصدق بدرهمين كلما كلمت فلانا ثلاثة أيام فقلت على أن أتصدق بثلاثة دراهم كلما كلمت فلانا أربعة أيام فقلت على أن أتصدق بأربعة دراهم كلما كلمت فلانا خمسة أيام فقلت على أن أتصدق بخمسة دراهم ثم كلمه في اليوم الرابع والخامس يلزمه التصديق وبثلاثين درهما ولو كلمه في اليوم الاول وأخبره من الايام مرتين يلزمه ثلاثون درهما ولو قال في كل يوم أكلم فيه فلانا فقلت على أن أتصدق بدرهم كل يومين أكلم فيه فلانا فقلت على أن أتصدق بدرهمين حتى قال ذلك الى خمسة أيام ثم كلمه في اليوم الرابع والخامس فعليه اثنان وعشرون درهما لانه عقد خمسة أيمان وجعل جزاء اليمين الاولى التصديق بدرهم وجزاء اليمين الثانية التصديق بدرهمين وضرب لسكل يمين مدة وسمت الفقه كل مدة دورا فدة اليمين الاولى يوم يدور ويتحدد في كل يوم ودور اليمين الثانية يومان فيتحدد في كل يومين ودور اليمين الثالثة ثلاثة أيام ودور اليمين الرابعة أربعة أيام ودور اليمين الخامسة خمسة أيام ولا بحث في كل دور الامر واحدة لانه عقد بكلمة كل وانها لا توجب التكرار اذا التكرار قضية مجموع الفعل لا قضية عموم الوقت فكل يوم وجد بعد اليمين فهو جميع مدة اليمين الاولى وبعض مدة سائر الايمان فاذا كلمه في اليوم الرابع فاليوم الدور الرابع من اليمين الاولى وهو بعينه تمة الدور الثاني من اليمين الثانية وهو بعينه اليوم الاول من الدور الثاني لليمين الثالثة وهو بعينه تمة الدور الاول من اليمين الرابعة وهو بعينه اليوم الرابع من الدور الاول لليمين الخامسة ولم يثبت في هذه الادوار أصلا والشرط الواحد يصلح شرط الايمان فيحذف في الايمان كلها فيلزمه باليمين الاولى درهم وبالثانية درهمان وبالثالثة ثلاثة دراهم وبالأربعة أربعة دراهم وبالخامسة خمسة دراهم فاذا كلمه في اليوم الخامس حثت في اليمين الاولى والثانية والرابعة ولا بحث في الثالثة والخامسة لان اليوم الخامس الدور الخامس لليمين الاولى ولم يثبت في هذا الدور فيحذف اليوم الاول من الدور الثالث لليمين الثانية ولم يثبت فيه واليوم الاول من الدور الثاني لليمين الرابعة ولم يثبت فيه فيحذف فتلزمه سبعة أخرى فيصير اثنين وعشرين ولا بحث في الثالثة والخامسة لانه اليوم الثاني من الدور الثاني لليمين الثالثة وقد حثت فيه وتمة الدور الاول لليمين الخامسة وقد حثت فيه فلا يثبت ثانياه فالخاصل أن تجدد الدور وعدمه لا أثر له في الكلام في المرة الاولى حتى او كلمه بعد هذه الايمان في أي يوم كلمه في عمره يلزمه خمسة عشر درهما وانما آثره في الكلام في المرة الثانية حتى لو كلمه في اليوم الاول والثاني يلزمه بالكلام الاول خمسة عشر درهما وبالثاني درهم لا غير لانه لم يتحدد الدور اليمين الاولى ولو كلمه في اليوم الاول والثالث ولم يكلمه في اليوم الثاني أو كلمه في اليوم الثاني والثالث يلزمه بالاول خمسة عشر ولم يلزمه بالثاني الثلاثة دراهم لانه لم يتحدد الدور اليمين الاولى والثانية هذا اذا لم يحاط به أما اذا خاطبه بان قال كلما كلمتك يوما فقلت على أن أتصدق بدرهم كلما كلمتك يومين فقلت على أن أتصدق

على أنه حجاز أو كاتب جاز البيع لانه شرط وصفا مرغوبا يعرف وجوده * ولو باع جارية على أنه برى من الحمل جاز ولو باع على أنها حامل فكما وفيه قال الفقهاء أبو حنيفة كان الشرط من قبل البائع حاز لانه براعة عن العيب وان كان الشرط من قبل المشتري لا يجوز لان الشرط اذا كان من قبل المشتري كانت الزيادة مقصودة وانما هي موهومة فيفسد البيع كولو شرط الحمل في البهائم وهكذا روي هشام عن محمد بن حنيفة رحمه الله تعالى قال في البيع بئرا اثنان من الماشي ثم يمشي الى البئر وهذا انما قاله أبو حنيفة رحمه الله تعالى

وروى الحسن بن أبي حنيفة رجهما الله تعالى أنه إذا اشترى بارية على أنهما حامل فاذا هي ليست بحامل كان البيع لازما وليس للمشتري أن يردھا ووجه ما قلنا أن الحبل في الجوارى عيب عند الناس فكان شرط الحبل بمنزلة البراءة عن العيب فيجوز البيع في الصحيح من الجواب حتى لو كان في بلد يرغبون في شراء الجوارى لاجل الاولاد كان فاسدا * ولو اشترى بارية على أنهما معيبة جاز البيع لان ما شرط نصيب في الجوارى * روى أن رجلا جاء الى (١٢٤) محمد رجه الله تعالى ببارية وقال اني اشتريتها على أنما تغني كذا كذا لو لنا

بدرهمين الى خمسة يلزمه عشرون درهما لان الجزاء في اليمين الاولى التصديق بدرهم وشرطه الكلام معه وباليمين الثانية كلم معه فيلزمه جزاؤه وهو درهم وبقيت اليمين منعقدة بحالها لانها عقدت بكلمة كلما وانعقدت اليمين الثانية فاذا خطب به باليمين الثالثة وجد شرط انحلال اليمينين فيلزمه بالاولى درهم وبالثانية درهمان وبقيت اليمينان منعقدتين وانعقدت الثالثة فلما خطب به باليمين الرابعة وجد شرط انحلال الايمان فأنحلت الايمان كلها فيلزمه بالاولى درهم وبالثانية درهمان وبالثالثة ثلاثة وبقيت الايمان منعقدة بحالها وانعقدت الرابعة فلما خطب به باليمين الخامسة أنحلت الايمان كلها فيلزمه بالاولى درهم وبالثانية درهمان وبالثالثة ثلاثة وبالرابعة أربعة وجلته عشرون ولا ينحط في اليمين الخامسة لعدم الشرط وهو الكلام حتى لو كامه بعد اليمين الخامسة ينحط في الايمان كلها فيلزمه خمسة وثلاثون درهما ولو قال كل يوم أكامل فيه فله على أن أتصدق بدرهم هكذا الى خمسة أيام وسكت فعليه عشرة دراهم ولو كامه في اليوم الثاني يلزمه ستة أخرى ولو كامه في الثالث يلزمه ثلاثة دراهم ولو كامه في اليوم الرابع يلزمه أربعة دراهم ولو كامه في اليوم الخامس وجب عليه سبعة دراهم ولو كامه في اليوم الاول بعد الايمان يلزمه خمسة دراهم باليمين انما منسه لا غير كذا في شرح الجامع الكبير للخصيري في باب من الايمان التي يوجب بها الرجل على نفسه الصدقة والله تعالى أعلم بالصواب

(الباب السابع في اليمين في الطلاق والعناق)

لو قال أول عبد أشتريه فهو حر فالاول الواحد المنفرد الذي ليس قبله غيره فاذا اشترى عدينا عبد عتق ولو اشترى عديا ونصف عبد عتق العبد الكامل ولو اشترى عديا لم يعتق واحد منهما وما يشتري بعدهما لا يعتق أيضا ولو قال آخر عبد أشتريه فهو حر فالآخر اسما لمنفردا آخر غير غيره في الزمان وانما يثبت هذا الاسم عتق الخالف فاذا اشترى عبيدا ثم مات الخالف عتق الآخر واختلما في وقت العتق قال أبو حنيفة رجه الله تعالى يثبت العتق مستندا الى حين الشراء حتى انه يعتبر من جميع المال اذا كان الشراء في الصحة ولو قال أوسط عبد أشتريه فهو حر فالأوسط اسم للفرد المختل بين العديتين المتساويين وهذا انما يعرف أيضا عتق الخالف فمقول اذا مات الخالف فان كان الذين اشتراهم شفعال يمكن فيهم الاوسط وان كانوا خسا أو سباعا أو أشبه ذلك كان الاوسط الفرد المختل بين الشمين وكل من حصل منهم في النصف الاول خرج من أن يكون أوسط كذا في الابضاع * ولو قال أول عبد أملكه أو قال أول عبد أشتريه وحده فهو حر ذلك عبد من ثم عبدا عتق الثالث ولو قال أول عبد أملكه واحد لا يعتق الثالث الا اذا عني وحده كذا في الكافي * ولو قال أول عبد أشتريه بالذنان فهو حر فاشترى عبدا بالدرهم أو بالعروض ثم اشترى عبدا بالذنان فهو يعتق وكذلك لو قال أول عبد أشتريه أسود فهو حر فاشترى عبدا بياضا ثم أسود فانه يعتق كذا في البحر الرائق * ولو قال كل عبد بشر في بولادة فلانه فهو حر فبشره ثلاثة متفرقين عتق الاول بخلاف ما اذا بشر ومعه عاصب يعتق الجميع قال الحاكم الشهيد وان كان عتيت واحد المدين

فاذا هي لا تغني شيئا قال محمد رجه الله تعالى قم فان البيع قد لزمت انما أخبرك عن عيبها ولهذا لو استهلك على رجل بارية مغنية يضمن قيمتها مغنية * ولو باع بارية على أنها ذات لبن قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفصل رجه الله تعالى لا يجوز البيع * وقال العقبه أبو جعفر رجه الله تعالى يجوز البيع لانه شرط الصناعة فيجوز كذا لو اشترى عبدا على أنه خباز أو كاتب أو أكثر المشايخ على هذا * ولو اشترى بارية للظورة على أنها حامل لم يجز البيع لما قلنا * رجل باع دارا على أن يسكنها البائع شهرا أو دابة على أن يركبها البائع يوما كان فاسدا * ولو اشترى شاة أو بقرة على أنها تحلب كذا ففسد البيع وان اشترىها على أنها حلوب روى الحسن بن أبي حنيفة رجهما الله تعالى أنه جائز وهكذا ذكر الطحاوي وبه أخذ الفقيه أبو الليث رجه الله تعالى وروى ابن مبيعة عن محمد رجهما الله تعالى أنه لا يجوز البيع وهكذا ذكر الكرخي واليه مال الشيخ الامام محمد بن الفضل رجه الله تعالى * ولو اشترى فرسا على أنه هملاج جاز البيع لان الهملاج لا يصير غير هملاج فيجوز كذا لو اشترى عبدا على أنه خباز أو كاتب * باع

حيوانا واستثنى ما في يطنها فسد البيع لا الجدين لا يجوز اخراجه بالعقد فلا يصح استثنائه * ولو اشترى بارية ثوبا على أن البائع لم يكن وضئها فاذا كان البائع وطئها لم يفسد البيع ولا يكون للمشتري أن يردھا * ولو باع حارية على أنهما اولدت فظهر أنها كانت اولدت كان له أن يردھا * باع عبدا على أن يسلمه البائع الى المشتري قبل نقد الثمن كان فاسدا واختلما في العلة قال أبو يوسف رجه الله تعالى لان العقد لا يوجب تسليم المبيع قبل نقد الثمن اذ لم يكن الثمن موقفا فاذا شرط مالا يثبته فيه البيع فسد

ليبيع وقال محمدرحه الله تعالى انما لا يجوز البيع لانه تضمن ارجاء مجهول لا حتى لو سمي الوقت الذي يشتر فيه المبيع جاز * وبطل باع ثيابا
قال بعث منك بكذا على ان اسلمن ثمنه كذا جاز البيع ولو قال على ان اسلمن ثمنه كذا لا يجوز لان الحلف لا يثبت باصل العقد فيبقى العقد
سار واه المحطوط ولا كذلك الهبة ولو قال بعث منك بكذا على ان اسلمن ثمنه كذا او على ان وهبت لك كذا جاز البيع لان الهبة قبل
لوجوب حط وفي الوجه الاول شرط الهبة بعد الوجوب * باع عبدا على (١٢٥) ان يؤدي اليه الثمن في بلد آخر ففسد البيع

لانه شرط ارجاء مجهول لا هذا اذا
كان الثمن حالا فان باع بالف الى
شهر على ان يؤدي الثمن اليه في
بلد آخر جاز البيع بالف الى شهر
ويبطل شرط الايقاع في بلد آخر
لانه باع بالف الى اجل معلوم وانما
ذكر الايقاع في بلد آخر لتعيين
مكان الايقاع وتعيين مكان الايقاع
لما لا اجل له ولا مؤ لا يصح وان
كان شباهه حل ومؤبة يصح تعيين
مكان الايقاع ويجوز البيع ايضا
* رجل اشترى شيا على ان يجعله
البائع الى منزل المشتري قالوا ان
قال ذلك بالعربية لا يجوز البيع
وان قال بالفارسية جاز لان في
العربية يفرق بين الحل والايقاع
وفي الفارسية لا يفرق ويكون
شرط الحل بمنزلة شرط الايقاع *
اشترى خطيبا في قرية شراء محصيا
وقال موصولا بالبيع واجله الى
منزلي جاز البيع لان هذه مشورة
وليس بشرط ارشاء محل وان شاء
لم يحمله * باع خفاه خرق على
ان يحرقه البائع جاز كما لو اشترى
نعل على ان يحرقه البائع كذا لو
اشترى من خلقاني ثوبا وبه خرق
على ان يحيطه البائع ويجعل عليه
الرقعة جاز ولو اشترى كرا باس على
ان يعطيه البائع قيصا ويجعله
لا يجوز لانه لا يعرف فيه بخلاف
ما تقدم * رجل باع ارضا على
ان المشتري ان يحدث فيها حدا

في القضاء واما بينه وبين الله عز وجل فيسعه ان يختار منهم واحدا فيضي عتقه ويملك البقية كذا
في غاية البيان * ولو قال ان دخلت الدار فامرته طالق وعبدته حر ثم حلف ان لا يطلق أولا يعتق
ثم دخل الدار لا يحث في اليمين الثانية وطلعت وعتق * ولو حلف لا يطلق أولا يعتق ثم قال ان دخلت
الدار فامرته طالق وعبدته حر ودخل حنث في اليمينين ولو قال لامرته طالق بنفسك او قال لعبدته
اعتق نفسك او وكل رجلا بذلك ثم حلف ان لا يطلق أولا يعتق ثم فعل العبد والمرأة والوكيل حنث
ولو قال انت طالق ان شئت وانت حر ان شئت ثم حلف ان لا يطلق أولا يعتق فشاها المرأة والعبد
لا يحث كذا في الكافي في المتفرقات * من حلف لا يتزوج أولا يطلق أولا يعتق فوكل بذلك حنث
ولو قال عتبت ان لا اتكلم به لم يدين في القضاء خاصة كذا في الهداية * ولو قال عبده حر ان دخلت
هذه الدار فقال الاخر على مثل ذلك ان دخلت هذه الدار فدخل الثاني لم يعتق عبده ولو قال الاول
لله على عتق نسمة ان دخلت فقال الثاني فعلى مثل ذلك ان دخلت لزم الاول والثاني كذا في الايضاح
* ولو قال عبده حر ان كان في البيت الارحل فاداني البيت رجل وصي أو رجل وامرأة حنث
* ولو كان رجل ودابة أو متاع لم يحث * ولو قال ان كان في البيت الاشاة فاذا فيه دابة غير الشاة
حنث * ولو قال ان كان في البيت الاثوب حنث بانسان ودار وآنية كذا في الكافي في المتفرقات
* من قال كل مملوك لي حر يعتق أمهات أولاده ومديره وعبيده ويدخل الاماء والذكور ولو نوى
الذكور فقط صدق ديا به لا قضاء ولو نوى السود دون غيرهم لا يصدق قضاء ولا ديانة ولو نوى النساء
وحدهن لا يصدق ديانة ولا قضاء ولو قال لم أنو المديرين في رواية يصدق ديانة لا قضاء وفي رواية لا يصدق
قضاء ولا ديانة كذا في فتح القدير * ويدخل تحته عبد الرهن والوديعة والابق والمقصوب والمسلم
والكافر ولا يدخل فيه المكاتب الا ان يعنيه وان عني المكاتبين عتقوا وكذا لا يدخل فيه العبد
الذي اعتق بعضه ويدخل عبده المأذون سواء كان عليه دين أو لم يكن وأما عبيده المأذون اذا
لم يكن عليه دين فهل يدخلون قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمه الله تعالى ان نواهم عتقوا ولا يدخل
فيه مملوك بينه وبين أجنبي كذا قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لان بعض المملوك لا يسمى مملوكا
حقيقه وان نواهم عتق استحسانا * وهل يدخل فيه الرجل ان كاتب أمه في ملكه يدخل ويعتق
بعته وان كان في ملكه اجل دون الامه بان كان موصى له بالحل لم يعتق كذا في البدائع في كتاب
العتاق * رجل حلف ان لا يكاتب عبده فكاتبه غيره بغير أمره فجاز الخالف حنث في محله كما يحث
بالتوكيل * رجل حلف ان لا يعتق عبده فادى العبد مكانته فعتق فان كانت الكتابة بعد اليمين
حنث الخالف وان كانت قبل اليمين لا يحث كذا في فتاوى قاضخان في فصل اليمين على التزوج
* من قال ان تسريت جارية فهي حرة فتسري جارية كانت في ملكه عتقت وان اشترى جارية
فتسراها لم تعتق كذا في الهداية * ولو قال ان تسريت أمة فانت طالق أو عبدي حر فتسري من
في ملكه أو من اشترىها بعد التعليق فانها تطلق ويعتق العبد ولو قال لامة ان تسريت بك فعبدي
حر فاشترىها ففسري بها عتق عبده الذي كان في ملكه وقت الحلف ولا يعتق من اشترى عبده كذا

ثم استحقها انسان كان البائع ضامنا ما أحدثه المشتري كان البيع فاسدا لان المشتري انما يرجع على البائع عند الاستحقاق بما أحدثه
لشترى اذا كان الحدث زيادة كالبناء والغرس والزرع ونحو ذلك أما اذا كان نقصانا كالحفر ونحوه لا يرجع به على البائع فاذا شرط
لرجوع مطلقا كان فاسدا * رجل اشترى من رجل سكنى كان للبائع في حانوت رجل آخر كما يمكنه ثمنه من غير ضرر وقد أخبره
البائع ان أحرق الحانوت سته دراهم ثم ظهر أن الحانوت كائت عشرة دراهم لزم البيع ولصاحب الحانوت أن يكلفه المثل ترى يرفع السكنى من

اجابوا به منعه وان كان المشتري يصير بطلان * رجل باع دارا وسطها لغيره في بيع الدار ففسد البيع فباعه غيره
 الفناء فلا علك المشتري * باع أرضا على أن فيها كذا كذا فخله فوجده المشتري ناقصة جازا البيع ويخير المشتري أن شاء أخذها بجميع
 الثمن وأن شاء ترك لأن الشجر يدخل في بيع الأرض تبعاً فلا يكون له قسط من الثمن وكذا لو باع دارا على أن فيها كذا كذا
 فوجدها المشتري ناقصة جازا البيع ويخير (١٢٦) المشتري على هذا الوجه ولو باع أرضا على أن فيها كذا كذا فخله عليها ثمارها

فباع السكل بثمارها وكان فيها نخلة غير مثمرة ففسد البيع لأن الثمر له قسط من الثمن فان كانت الواحدة غير مثمرة لم يدخل المعلوم في البيع وصارت حصة الباقي مجهولة فيكون هذا ابتداء العقد في الباقي بضمن مجهول فيفسد البيع كولو باع شاة مذبوحة فاذا رجلها من الفخذ مقطوعة ففسد البيع لأن الفخذ له قسط من الثمن فاذا لم تجب حصة الفخذ من الثمن صار غنم الباقي مجهولاً فيفسد البيع * باع ثوبا على أنه صبوغ بالعصر فاذا هو أبيض جازا البيع ويخير المشتري كولو باع دارا على أن فيها بناء فاذا لا بناء فيها جازا البيع ويخير المشتري بخلاف ما لو اشترى ثوبا على أنه أبيض فاذا هو مصبوغ بالعصر كان فاسداً لأن المصغ لم يدخل في البيع فلا يسلمه البائع مع الصبغ فيقعمان في المازعة فيفسد البيع كولو باع دارا على أن لا بناء فيها فاذا فيها بناء يفسد البيع لأنه يفضي إلى المازعة لما قلنا وكذلك لو باع ثوبا على أنه مصبوغ بالعصر فاذا هو مصبوغ بالزعفران ففسد البيع * اذا اشترى كرا باسا على أن سده ألف فاذا هو ألف ومائة سلم اللوب للمشتري لأن هذا زيادة وصف بمنزلة زيادة المزرعان ولو اشترى على أنه سداسي فاذا هو خماسي خسر المشتري أن

في البحر الرائق * واذا قال لامته اذا باعك فلان فانت حرة فباعها من فلان ثم اشترىها منه لم تعتق لأن الشرط بيع فلان اياها وبيع فلان من الخالف سبب لزوال ملكه فاما وقوع الملك للخالف فيشرائه لا يبيع فلان وان قال ان وهبك فلان لي فانت حرة فهوها وهو قاض لها اعتقت وكذلك قوله اذا باعك فلان مني فانت حرة كذا في المبسوط * رجل قال لغيره ان بعث اليك فلم تأتني فعبدى حر فبعث اليه فأتاه ثم بعث اليه فأتاه فلم يأته فاحت ولا تبطل اليمين بالبر حتى يحت مرة فحينئذ تبطل اليمين وكذا لو قال ان بعث الي فلم آتك ولو قال ان آتيتني فلم آتك أو قال ان زرتني فلم أزرك فهو على الأبد * رجل قال لامرأته ان لم تطلقني ففسد عبيدي حر قال أبو يوسف رحمه الله تعالى هو على المجلس وهو اذن لها في الطلاق اذا طلقت نفسها في المجلس طلقت وكذا لو قال لغيره ان لم تبع عبيدي هذا فعبدى الآخر هذا حر فهو اذن له في البيع وهو على الأبد ولو قال ان دخلت الكوفة ولم أتزوج فعبدى حر فهو على أن يتزوج قبل الدخول وان قال فلم أتزوج فهو على أن يتزوج حين يدخل ولو قال ثم لم أتزوج فهو على الأبد بعد الدخول * رجل قيل له تزوج فلان فقال ان تزوجت أبدأ فعبدى حر فترزوج غير فلانة حنت * رجل قال ان تركت أن أمس السماء فعبدى حر لا يحت * رجل قال عبيدي حر ان لم أمس السماء حنت من ساعته كذا في فتاوى قاضيخان في فصل فيما يكون اليمين على الفور أو على الأبد والله أعلم بالصواب

(الباب الثامن في اليمين في البيع والشرا والتزوج وغير ذلك)

لو حلف لا يشتري أو لا يبيع أو لا يزوج أو لا يفكر في فعل ذلك لم يحث الآن ينوي أن لا يامر غيره فحينئذ شد الامر على نفسه بنيتة أو يكون الخالف ممن لا يباشر هذه العقود بنفسه فحينئذ يحث بالتقويض فان كان يباشر تارة ويغوض أخرى يعتبر الغالب كذا في الكافي * ولو حلف لا يبيع ولا يشتري يحث بالغاسد قبل القبض والذي فيه الخيار للبائع أو لا يشتري بالبيع بطريق الفضول وبالهمة بشرط العوض عند التقاض ولا يحث بالبيع الباطل وبيع المدبر وأم الولد والمكاتب وكذا بالاقالة بعد البيع أمالو تباعا بلفظ الاقالة ابتداء فحنت ولا يحث بالرد بالعيب بالتراضي ولا يحث بدون قبول المشتري كذا في العتائيس * من حلف لا يبيع فباع الفضولي ماله فجاز لا يحث الآن يكون ممن لا يتولى البيع بنفسه كذا في الفتاوى الصغرى * ولو حلف لا يشتري فاشترى شيئا من الفضولي أو أخرج يحث كذا في شرح الخيصر الجامع الكبير * سئل أبو بكر عن حلف أن يبيع عبده فسرقة منه قال لا يحث ما لم يستيقن بموته كذا في الخلاصة * قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير اذا قال ان لم أبع هذا العبد فكذا فاعتق العبد وأدبره حنت في يمينه ولو كانت هذه المقالة للجارية وبقي المسئلة بحالها فالصحح أنه يحث كذا في التتارخانية * قال لامته ان لم أبعك فانت حرة فاستولدها اعتقت في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الخلاصة * حلف لا يبيع هذا العبد ولا يهبه قال نصير مهب نصفه وبيع نصفه فلا يحث * سئل الشيخ الامام الرازي رحمه الله تعالى عن حلف لبييع جاريتة ولا يوقت حتى ولدت منه فقال لا يحث المولى استحسانا

وسئل

شاء أخذ بجميع الثمن وان شاء ترك لأن هذا اختلاف نوع لا اختلاف جنس فلا يفسد البيع وانما

يخير لانه وجددون ما شرط ولو اشترى ثوبا على أنه وداري فاذا هو زنجي بطل البيع لأن الجنس مختلف فيبطل البيع كولو اشترى ثوبا على أنه هروي فاذا هو مروى ولو باع ثوبا على أنه خنز فاذا هو بومة خرو سدها قطن جازا البيع لأن السدي تبع الهممة * ولو اشترى جارا على أنه عجمي ثم ثوبا على أنه كافر فخرجه أكثر لا يسلم الزيادة لأنه يشتري فان غلب البائع قالوا يعزله المشتري من ذلك ثوبا يار سدي يعمل

الباقى وهذا استحسان الحنفية **شرح الله تعالى نظر المشتري** * **اشترى ثوباً على أن البائع لثمنه من الثمن ونقصاؤه المسمى بنظر**
 إليه فظهر أنه لثمنه نصف من جاز البيع ولا خيار للمشتري لان هذا مما يعرف بالعيان فاذا عاينه اتقى الغرر وهو كالمواشترى صابوناً على أنه
 مقدّم من كذا حرة من الدهن ثم ظهر أنه اتخذ من أقل من ذلك والمشتري كان ينظر الى الصابون وقت الشراء وكذا المواشترى قيصاً على أنه
 اتخذ من عشرة أذرع وهو ينظر اليه فاذا هو من تسعة جاز البيع ولا خيار (١٢٧) للمشتري لما قلنا ولو باع من آخر برسمها

فوزنه البائع على المشتري فذهب
 به المشتري ثم جاء بعد مدة وقال
 وجدته ناقصاً ان كان يعلم أنه
 انتقص من الهواء لاشئ على
 البائع وكذا لو كان النقصان عما
 يحسرى بين الوزنين وان لم يكن
 النقصان من الهواء ولا يحسرى بين
 الوزنين فان لم يكن المشتري أقر أنه
 قبض كذا منافله أن يمنع حصة
 النقصان من الثمن ان كان لم
 ينقده الثمن وان كان نقده رجع
 عليه بذلك القدور وان كان المشتري
 أقر أنه قبض كذا منافله قال وجدته
 أقل من ذلك فليس له أن يمنع من
 البائع شيئاً من الثمن ولا يسترده
 * رجل باع حباً من طعام ثم ظهر
 النصف بينا فانه ياخذ بنصف الثمن
 لان الحب مما يقدر به الحنطة فكان
 بائعاً حنطة مقدرة فاذا لم يجد
 البعض رجع بحصته من الثمن
 وهذا بخلاف ما لو اشترى بئراً من
 حنطة على أنه عشرة أذرع فوجده
 أقل يخبر المشتري ان شاء أخذ
 بجميع الثمن وان شاء ترك وكذا
 لو اشترى حنطة مجموعة في بيت فوجد
 تحته دكاً فانه يخبر كى يخبر فى البئر
 لان البيت والبئر مما لا يقدر به
 الحنطة فكان الداخل في البيع
 ما كان موجوداً وانما يخبر لكان
 القدر * اشترى سمكة على أنها
 عشرة أوطال فوزنها البائع على
 المشتري ثم وجد المشتري في بطنها

* وسئل أبو نصر الدوسي عن قال الجار بنه ان لم أبعك الى شهر فانت حرة ثم ظهر بها جمل منه قال
 يحل له أن يطاها بعد الشهر اذا جاءت بالولد لاقل من ستة أشهر وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى
 حنف ولا يحل له أن يطاها بعد الشهر واذا جاءت به لاكثر من ستة أشهر لا يحل له أن يطاها بعد الشهر
 اجماعاً كذا في الحاوى * رجل قال والله لا يبيعن أم ولد فلان أو قال والله لا يبيعن هذا الرجل الحر
 قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى هو على البيع الفاسدان باعها ببيعها فاسداً في بيعه كذا في فتاوى
 قاضيان * لو أن رجلاً قال ان بعث هذا المملوك من زيد فهو حر فقال زيد قد أجرت ذلك أو وضيت
 ثم اشترى لم يعتق ولو قال ان اشترى زيد منى هذا العبد فهو حر قال زيد نعم ثم اشتراه عتق عليه العبد
 كذا في الايضاح * روى هشام عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رجل قال والله لا أبيعك هذا
 الثوب بعشرة حتى تزيدني فباعه بتسعة لا يحنث في القياس وفي الاستحسان يحنث وبالقياس أخذ
 كذا في البدائع * ولو حلف لا يبيعه بعشرة الا باكثر أو بزيادة فباعه باحد عشر لا يحنث ولو باعه
 بعشرة يحنث وكذا لو باعه بتسعة ودينار في القياس يحنث وفي الاستحسان لا يحنث ولو قال المشتري
 عبده حر ان اشتراه بعشرة حتى ينقصه ان اشتراه بعشرة يحنث وان اشتراه باحد عشر يحنث أيضاً
 وان اشتراه بتسعة يحنث وان اشتراه بتسعة ودينار لم يحنث قبل هذا جواب القياس أما على جواب
 الاستحسان فيحنث * ولو قال عبده حر ان اشتراه بعشرة الا بالقل أو بالانقص فاشتراه بعشرة
 أو باكثر يحنث وان اشتراه بتسعة ودينار أو بتسعة وثوب فالقياس أن لا يحنث وفي الاستحسان
 يحنث ولو قال البائع لا أبيعك بعشرة حتى تزيدني فباعه بتسعة ودينار فيمينه خمسة لا يحنث كذا
 في شرح الجامع الكبير للحصيري في باب الحنث في اليمين في التساوم في الزيادة والنقصان * رجل
 حلف أن لا يبيع داره فاعطاها امرأته في صداقها حذر قال الصدر الشهيد هذا اذا تزوجها
 بالبراهم ثم أعطاها الدار عوضاً عن تلك البراهم أما اذا تزوجها على الدار لم يحنث كذا في الخلاصة
 * حلف لا يبيع هذا الفرس فاحذر جل ذلك الفرس وأعطاه بده ورضى صاحب الفرس بذلك
 لا يحنث وعليه الفتوى كذا في جواهر الانحلاطى * اشترى بالتعاطى ثم حلف أنه ما اشترى أجاب
 الامام علم الهدى الماتريدي أنه لا يحنث واختاره ظهير الدين * وكذا لو باع بالتعاطى ثم حلف أنه
 لم يبع لا يحنث وكذا روى عن الامام الثاني وقال الامام الفضلى لا يحل لمن علم أنه كان بالتعاطى أن
 يشهد على البيع بل يشهد على التعاطى كذا في الوجيز للكردي * الاصل أن من عقد يمينه على
 فعل في محل وذ كر اللام ينظر ان ذكر اللام مقر وناعمل الفعل فيمينه على فعل ما حلف عليه في ملك
 المحلوف عليه حتى اذا فعل الخالف ذلك الفعل في ملك المحلوف عليه حنث سواء فعل بأمره أو بغير
 أمره وسواء كان الفعل مما تجرى فيه الوكالة أو لا تجرى * وان ذكر اللام مقر وناعمل الفعل ان كان
 فعلاً تجرى فيه الوكالة وله حقوق يرجع الوكيل فيه بعهدته ما لحقه من الحقوق على الموكل
 كالبيع ونحوه فيمينه على الوكالة والامر حتى اذا فعل ذلك الفعل في محله بأمر المحلوف عليه يحنث
 سواء كان محل العمل ملك المحلوف عليه أو ملك غيره وان كان فعلاً لا تجرى فيه الوكالة أصلاً كالاكل

جرا وزن ثلاثة أوطال قالوا يخبر المشتري ان شاء أخذها بجميع الثمن وان شاء ترك ويكون نقصان الوزن فيه بمنزلة العيب فيخبر كى لو اشترى
 ربا على أنه عشرة أذرع فاذا هو تسعة يخبر المشتري ان شاء أخذها بجميع الثمن وان شاء ترك فان كان المشتري شوهاً قبل أن يعلم
 تلك السمكة عشرة أوطال وتقوم سبعة أوطال فيرجع بحصة النقصان من الثمن * ولو اشترى نرة على أنها رخم داوخالصة نقبضها
 كسرهما فلم يكن كذلك كان له أن يردّها لان فوات الشرط بمنزلة العيب ولو اشترى كتاباً على أنه كتاب السكاح من تاليف مجاهد رحمه الله تعالى

هَذَا هُوَ كِتَابُ الطَّلَاقِ أَوْ كِتَابُ الْفُكَاكِ لِمَنْ قَالِيْقٌ عَمْدُ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى بَلَّ مِنْ قَالِيْقِهِ أَتَى أَوْ الْحَسَنَ بْنِ زَيْدَةَ الْوَائِجِيَّ
الْبَيْعَ لِأَنَّ الْكِتَابَ هُوَ السَّوَادُ عَلَى الْبَيَاضِ وَذَلِكَ جِنْسٌ وَاحِدٌ وَنَحْوُهُ يَخْتَلِفُ أَنْوَاعُهُ وَاخْتِلَافُ النُّوعِ لَا عِزْمَ الْخَوَازِ * وَلَوْ اشْتَرَى شَاةً
عَلَى أَنَّهَا نَجْمٌ فَأَذَاهُ مَعْرُضًا لِلْبَيْعِ وَيَخِيرُ الْمُشْتَرِي لِأَنَّهُمَا جِنْسٌ وَاحِدٌ وَلِهَذَا يَكْمُلُ نَصَابُ أَحَدِهِمَا بِالْآخَرِ فِي الزَّكَاةِ * وَلَوْ اشْتَرَى بَعِيرًا
عَلَى أَنَّهُ خَرَامِي فَلَمْ يَجِدْهُ خَرَامِيًا كَانَ لَهُ أَنْ (١٢٨) يَرُدَّهُ كَمَا لَوْ اشْتَرَى عَبْدًا عَلَى أَنَّهُ نَجَارٌ أَوْ كَاتِبٌ فَوَجَدَهُ غَيْرَ نَجَارٍ * وَلَوْ اشْتَرَى بَذَرًا

الغليق على أنه مروزي والمشتري لا يعرف ذلك فلما خرج الدود ظهر أنه غير مروزي وبين المروزي وغير المروزي تفاوت فاحش كان على البائع رد الثمن إن كان قبض من المشتري وعلى المشتري رد مثل ما قبض هو كما لو اشترى بذرا البطيخ فزرعه فوجد أنه رديا كان على البائع رد الثمن وعلى المشتري رد مثل ما قبض * ولو اشترى أرض خراج على أن يخرجها على البائع أبداً أن يربحها جميع الخراج على البائع ففسد البيع بطل باع شيئاً على أن يقضى المشتري دين البائع وإن شرط عض الخراج على البائع فإن كان ما شرط على البائع شيئاً من خراج هذه الأرض فكذا الخراج وإن كان الزمان شرط على البائع زيادة على خراج الأصل جاز البيع كالأول وشرط على المشتري أن يتحمل القلم * ولو اشترى أرضاً على أن يخرجها ثلاثة دراهم فظهر أن يخرجها أربعة دراهم فهو على وجهين أحدهما أن تظهر الزيادة على ما شرط والثاني أن باع على أن يخرجها أربعة فإذا هو ثلاثة كما هو في ذلك قال بعضهم يفسد العقد في الوجهين جميعاً سواء ظهر خراجها أقل مما شرط أو أكثر من غير تفصيل وقال بعضهم إن ظهر أقل مما شرط لا يفسد به العقد وإن ظهر أكثر مما شرط يفسد

أحد

كان المشترط يعلم بذلك ففسد البيع ولو شرط أن يكون بعض الخراج على البائع وذلك مفسد للبيع وإن لم يكن المشتري عالمًا بذلك جار البيع والمشتري الخيار وإن شاء أمسكها بمجرأها وإن شاء ردّها له إذا لم يعلم بذلك ظن أن خراجها أقل ولا يكون في هذا شرط بعض الخراج على البائع وأما إذا باعها على أن يخرجها أربعة وخارجها ثلاثة دراهم والمشتري يعلم أن خراجها ثلاثة دراهم ففسد البيع لأنه شرط أن

يكون على المشتري خراج أرض أخرى للبائع من حيث المعنى فيفسد البيع وان لم يكن المشتري عالمًا بذلك جاز البيع ولا يخير المشتري *
ولو باع أرضاً ولم يذكر الخراج ولم يجعله شرطاً في البيع جاز البيع ثم ينظر ان كان خراجها أكثر من مثل ما يعد ذلك عيباً في الناس يخير المشتري
سبب العيب وان لم يكن كذلك فلا خياره * رجل باع أرضاً على أنها غير خراجية وهي خراجية ففسد البيع على قياس ما تقدم نفى
ان يكون الجواب على التفصيل ان علم المشتري أنها أرض خراج ففسد البيع (١٢٩) وان لم يكن عالمًا بذلك جاز البيع ويخير * باع

حانو تعالى أن غلته عشر ودرهما
فاذا هي خمسة عشران أراد بذلك
أن غلته في ماضى كانت عشرين
جاز البيع لان ماضى لا يعتبر وان
أراد بذلك أن غلته في ماضى يستقبل
عشرون ففسد البيع لان الشرط
موهوم فيفسد كإلو باع حيواناً
على أنها كل يوم تحلب كذا وان
لم يبين مراده ففسد البيع لان
الناس يريدون بهذه الغلة فيما
يستقبل * اشترى أرضاً على
أن البائع يتحمل خراجها فقبطها
اشترى فآخذها الشفيع بالشفعة
على ظن أن البيع بهذا الشرط
جائز ثم ظهر أنه كان فاسداً قال
القاضي الامام أبو علي النسفي رحمه
الله تعالى البيع بهذا الشرط فاسد
وفي البيع الفاسد لا يثبت للشفيع
حق الشفعة مالم يبطل حق البائع
في الاسترداد فان كان الشفيع
أخذها براضهما كان ذلك بيعاً
مبتدأً وان شرطاً في الأخذ بالشفعة
أن يتحمل البائع خراجها كان
للشفيع أن يردوا الا فلا * اشترى
قلنسوة على أن حشوها قطن
ففتقها المشتري فوجد الحشوصوفاً
احتلفوا فيه قال بعضهم يفسد
البيع فيردها المشتري ويرد معها
نقصان الفتق وقال بعضهم يجوز
البيع ويرجع بالنقصان لان
الحشوبع وتغير التبغ لا يفسد
البيع وهذا أصح * اشترى

أحد فباعه من اثنين حنت كذا في العتايية * حلف لا يشتري ثوباً ولا ثياباً فاشترى كساءً خراً أو
طيلساناً أو ثوباً أو ثياباً * ولو اشترى مسحاً أو بساطاً أو قلنسوة أو طنفسة لا يحنث
وكذا لو اشترى خروقة لا تساوي نصف ثوب ولو بلغ النصف أو أكثر منه يحنث ولو اشترى قدراً تجاوز
به الصلاة يحنث هكذا في الوجيز للكردي * حلف لا يشتري لها ثوباً فاشترى لها الخمار لا يحنث
كذا في جواهر الاخلاطى * ولو حلف لا يشتري كتناً فهو في عرفنا ثوب الكتان كذا في فتاوى
قاضيان * رجل حلف أن لا يشتري من فلان شيئاً فاسلم الخائف اليه في ثوب حنت كذا في
الظهريه * رجل حلف أن لا يشتري لامته ثوباً جديداً فالجديد في العرف ما لا يكون غسلاً كذا
في فتاوى قاضيان * ولو حلف لا يشتري طعاماً فاشترى حنطة حنت في قول علماءنا ورحمهم الله
تعالى كذا في الحاوى * ولو حلف لا يشتري بهذه الدراهم خبزاً الا يحنث مالم يدفع هذه الدراهم
الى الخبز أو لاثم يقول ادفع بهذه الدراهم خبزاً ولو قال قبل الدفع الى الخبز لا يحنث وفي الجامع
يحنث اذا أضاف العقد الى الدراهم قبل الدفع أو بعده كذا في الوجيز للكردي * ولو حلف أن
لا يشتري شعيراً فاشترى حنطة فيها حبات شعير لا يحنث كذا في فتاوى قاضيان * ولو حلف لا يشتري
آخر أو خشباً أو قصباً فاشترى داراً لم يحنث ولو حلف لا يشتري ثوباً فاشترى أرضاً فيها ثوب وفي
النخل ثمرة وشرط المشتري الثمرة يحنث وكذا لو حلف لا يشتري قلاباً فاشترى أرضاً فيها بقل واشترط
المشتري البقل يحنث لدخول البقل في البية مع مقصود الاتباع ولو حلف لا يشتري لحماً فاشترى شاة
حية لا يحنث وكذا لو حلف لا يشتري زيتاً فاشترى زيتاً وناو على هذا قالوا فيمن حلف لا يشتري
قصباً ولا خوصاً فاشترى بورياً أو زنبيلاً من خوص لم يحنث وكذا لو حلف لا يشتري جديداً فاشترى شاة
حاملابدى أو حلف لا يشتري مملوكاً فاشترى أمة حاملابدى كذا في البدائع * ولو حلف لا يشتري
شعراً فاشترى أرضاً فيها شجر لا يحنث كذا في الظهريه * ولو حلف لا يشتري حائطاً فاشترى داراً
مبنية كان حائطاً مستحسناً * رجل حلف أن لا يشتري نخلاً فاشترى حائطاً فيه نخل حنت ولو حلف
لا يشتري صوفاً فاشترى شاة على ظهرها صوف لا يكون حائطاً وكذا لو اشترى صوفاً بجزو زنى
ظاهر الرواية كذا في فتاوى قاضيان * وفي الصوف لا يحنث بشراء هاب عليه صوف وعن
محمد رحمه الله تعالى يحنث بالاهاب كذا في العتايية * ولو حلف لا يشتري لبناً فاشترى شاة في
ضرعها لبن لا يكون حائطاً وكذا لو اشترى هاباً من جنسه في ظاهره راية * وهذا يبيع الشاة باللحم
سواء في قول أبي حنيفة وأبي يوسف وجههما الله تعالى يجوز على كل حال ولا يكون حائطاً في عين أن
لا يشتري لبناً ولو حلف لا يشتري ألبه فاشترى شاة مذبوحة كان حائطاً كذا في فتاوى قاضيان
* والاصل أن الحلف عليه اذا دخل في الشراء تبعاً لغير الخوف عليه لا يقع به الحنث وان دخل
مقصوداً يقع كذا في الذخيرة * ولو حلف لا يشتري لحماً فاشترى رأساً لا يحنث كذا في الخلاصة * ولو
حلف لا يشتري رأساً فاشترى رأس البقر والغنم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما على رأس
الغنم وهذا استلاف عصر و زمان * واذا حلف لا يشتري شعراً فاشترى شعماً البطن يحنث ولو اشترى

(١٧ - (الفتاوى) - ثانی)
جوزاً على أنه فاسد لا يجوز البيع الآن يكون كثيراً يشتري
شاة للحطب * باع زرعاً وهو يفسد على أن يرسل المشتري فيها دوا به حاز استحساناً وعليه الفتوى وفي القياس يفسد وه أخذ بعض
الشايخ * باع عبداً على أن يبيعه من فلان كان فاسداً وان باع على أن يبيعه جاز * اشترى أرضاً امتنع عن إيفاء الثمن وقال اشتريتها
على أنها حياض فإذا هي أنقص وقال الباع يحنث كذا في الوجيز * وما شرط له شيئاً كان القول قول البائع في كالأشريط مع يمينه * باع

عادوا وقال بان شرط من شرطه غارثي است كان للمشتري ان يرد وكذا لو قال ابيعك على ان لا ترجع على بالنمن عند الاستحقاق كان البيع فاسدا لانه شرط ما يخالف مقتضى العقد وهو سلامة المبيع للمشتري وسلامة النمن للبائع * رجل باع جارية وقال ابيعك هذه الجارية على انك ان بعته ارجع كان الرجوع بيننا نصفين كان البيع فاسدا * اشترى ديكافوجده يصيح في غير الوقت كان له ان يرد لان ذلك بعد عيبا عند الناس * اشترى بعيرا على (١٣٠) انه لا يصيح فوجده يصيح كان له ان يرد وهذا الجواب ظاهر فاما اذا كان

يصح زيادة على المعتاد بحيث بعد ذلك عيبا عند الناس * ذى اشترى ارضا من مسلم على ان يتخذها بيعة جاز البيع ويبطل الشرط ويكره للمسلم ان يبيعه به - هذا الشرط وكذلك بيع العنبر على ان يتخذها خرا لان هذا شرط لا يخرجها عن ملك المشتري وليس ههنا أحد يطالب بتقصيل الشرط فيجوز البيع كولو قال ابيعك ارضا على ان تتخذها منزلا او باع طعاما على ان ياكله المشتري ولو باع دارا على ان يتخذها مسجدا للمسلمين فسد البيع وكذا لو باع على ان يتصدق به على الفقراء لان المسجد يخرج عن ملكه الى الله تعالى * وكذا لو باع بشرط ان يجعلها سقاية او مقبرة للمسلمين ففسد البيع ولو باع بشرط ان لا يهدمها او بشرط ان يهدمها جاز البيع * رجل قال لغيره ببع عبدك من فلان على ان اجعل لك مائة درهم جعله على ذلك قباضا من ذلك الرجل بالف درهم ولم يذكر الشرط في البيع جاز البيع ولا يلزمه الجعل وان كان اعطاه كان له ان يرجع فيه وكذا لو قال ببع عبدك من فلان على ان اهب لك مائة درهم * رجله على رجل دينار فاشترى منه ثوبا بدينار على ان لا يجعله قصاصا بما عليه كان البيع فاسدا * اشترى جارية على ان يكسوها الحر او على

شحم الظهر وهو الشحم الذي يخاط اللحم لم يذكر محمد رحمه الله تعالى هذه المسئلة في الاصل وذكر خمس الاثمة السر خسي انه لا يحنت كذا في المحيط * رجل قال والله لا يشتري بهذه الدراهم الا لبا فاشترى ببعضها لحما وبعضها غير لحم لا يكون حاشا حتى يشتري بكلها غير لحم ولو قال والله لا اشتري بهذه الدراهم غير لحم فاشترى ببعضها غير لحم في القياس لا يكون حاشا وفي الاستحسان يكون حاشا ولو حلف لا يشتري صوفا وشعرا فهو على غير المعمول ولا يحنت بشراء المسح والجواقي كذا في فتاوى قاضخان * ان حلف لا يشتري دهنافوهو على دهن جرت عادة الناس ان يدنو به فان كان بماليس في العادة ان يدنو به مثل الزيت والزبد ودهن الخروع ودهن الاكارع لم يحنت ولو اشترى زيتا مطبوخا ولا يئنه حين حلف يحنت كذا في البدائع * ولو حلف ان لا يشتري بنصفها او خطميها ذكر في الكتاب انه على الدهن دون الورق قالوا في عرفنا لا يحنت بشراء دهن البنفسج كذا في فتاوى قاضخان * ولو حلف لا يشتري لفلان فاشترى لابنه الصغير او لبعده المأذون بأمره لم يحنت كذا في العناية * حلف لا يشتري له هذا الشيء فاشتراه ثم انه دفع ذلك الشيء الى البائع برقي عينه كذا في الوجيز للكردي * اذا قال الرجل ان اشترى فلانا فهو حرم فاشترى غيره هل تحل يمينه لم يذكر محمد رحمه الله تعالى هذه المسئلة في شيء من الكتب وحتى عن الفقيه أبي بكر البخاري انه قال لقائل ان يقول لا تحل يمينه وهو الاشبه كذا في الذخيرة * ولو حلف لا يشتري عبد فلان فاشترى من فلان بعبد لا يحنت كذا في الظهيرية * ولو حلف لا يشتري هذا العبد ولا يامر احدا يشتري له هذا العبد فان الخالف يشتري عبدا آخر فاذن له في التجارة فيشتري المأذون العبد المحلوف عليه ثم يحجر عليه فيصير العبد له ولا يحنت لعدم شرط الحنت كذا في الخلاصة * ولو حلف لا يشتري امرأة فاشترى جارية صغيرة لا يحنت كذا في الظهيرية * رجل نظر الى عشرين دوار وقال ان اشترى جارية من هذه الجوارى فهي حرة فاشترى جارية لغيره منهن ثم اشترى لنفسه لا تعق ولو اشترى جارية بدين صفة واحدة احدها لنفسه والاخرى لغيره لم تعق واحدة منهما كذا في الظهيرية في فصل التعليقات من كتاب العتاق * في المنتقى حلف لا يشتري جارية فاشترى عجوزا او رضيعا حنت ولو حلف لا يشتري غلاما من السند فهو على ذلك الجنس ولو قال من خراسان فاشترى خراسانيا بغير خراسان لا يحنت حتى يشتريه من خراسان كذا في الخلاصة * اشترى ثلاث دواب بمائة وخمسة دراهم ثم حلف انه اشترى واحدا بخمسة وثلاثين يحنت * ثمانون شاة بينهما حلف احدهما انه لا يملك اربعين يحنت وتلزمه الزكاة ولو اشترى عبدا حلف انه لا يملك اربعين لا يحنت ولا تلزمه الزكاة كذا في الوجيز للكردي * في المنتقى اذا اراد الرجل ان يشتري عبدا من رجل بالف درهم فدفع ألف درهم الى صاحب العبد ثم حلف فقال ان اشترى هذا العبد به هذه الالف درهم واشأوا الى ألف مدفوعة فهذه الالف في المساكين صدقة فقال صاحب العبد ان بعث هذا العبد به هذه الالف فهي في المساكين صدقة وأشار الى تلك الالف ايضا ثم ان صاحب العبد باع العبد تلك الالف فعلى البائع ان يتصدق به مادون المشتري كذا في التتارخانية * ولو قال ان ملكت عبدا فهو حرم

فاشترى

* رجل قال لرجل بعثك عبدي بالف درهم على ان

تعطيني عبدا هذا او قال على ان تجعل لي عبدا هذا فسد البيع لانه شرط الهبة في البيع * ولو قال بعثك عبدي هذا بالف درهم على ان تعطيني عبدا هذا او زيادة جاز ويكون ذلك زيادة في النمن * اشترى بارياعا انه يصود او كلبا على انه علم يصود لا يجوز البيع لانه عسي ان لا يصيد وان كان يصود * قال له بعثك هذا العبد على ان تبيعه وتعطيني ثمنه كان فاسدا * ولو قال ابيعك هذا بثلثمائة درهم

وعلى أن يخدمني منه أو قال يخدمني فيهم على أن يخدمني سنة أو قال أبيعك عبدي هذا بثلاثمائة درهم ويخدمك سنة كان فاسدا هذا
 يبيع شرطه الاجارة وكذا لو قال أبيعك عبدي هذا بخدمة سنة * رجل قال أبيعك عبدي هذا بالان درهم وتبني عبدا هذا
 بما تدينار أو قال أبيعك عبدي هذا بالف درهم وتمبني عبدا هذا كان فاسدا * رجل باع شيئا على أن يشتريه لنفسه لا يجوز البيع
 * ولو قال بعت منك هذا بمائة درهم محتاور وشوة جاز البيع * اذا باع شيئا بالف (١٣١) درهم على أن يقرضه فلانا الاجنبي لا يقصد

البيع لان الشرط جوي بين أحد
 العاقدين وبين الاجنبي ومثل هذا
 لا يقصد البيع ولا خيار للبائع ان
 لم يقرضه الاجنبي * رجل قال
 لغيره بعت عبدا من فلان بالف
 درهم على أن يكون الثمن على
 والعبدا فلان المشتري في ظاهر
 الرواية لا يجوز هذا البيع وقال
 الكرخي رحمه الله تعالى يجوز
 البيع * ولو قال بعت عبدا من
 فلان بالف درهم على أن يضمن لك
 بخمسمائة درهم من الثمن جاز
 ولو قال لغيره بعتك هذا العبد بالف
 درهم وعلى أن تقرضني عشرة دراهم
 جاز البيع ولا يكون ذلك شرطاً في
 البيع * اذا اشترى شيئا بشرط
 أن يكفل فلان بالدرك للمشتري
 فهو بمنزلة ما لو باع بشرط أن يعطيه
 بالثمن رهنا وكفلا بنفسه ان
 كان الكفيل حاضرا في المجلس
 وكفل جاز وكذا لو كان الرهن
 معاوما ولو باع بشرط أن يعطيه
 بالثمن رهنا ولم يذكر الرهن كان
 فاسدا فان اتفقا على تعيين الرهن
 في المجلس أو أعطاه المشتري الثمن
 حالا جاز * ولو شرط أن يعطيه
 بالثمن كرحضة جسيمة رهنا ولم
 يعين السكر جاز * ولو شرط رهنا
 معيناً امتنع المشتري عن تسليم
 الرهن عندنا لا يجبر على تسليم الرهن
 لكن يقال للمشتري اما أن تدفع
 الرهن أو قيمته أو تفسخ العقد *

فاشترى نصف عبدا ثم باعه ثم اشترى النصف الباقي لم يعتق هذا النصف عليه ولو قال ان اشترى بشتعبا
 والمسئلة بحالها اعتق النصف وهذا في غير المعين وأما في المعين لو قال ان ملكك هذا العبد فهو كالشراء
 عتق عليه هذا النصف وكذا في المراهم لو قال ان ملكك مائتي درهم فله على أن أتصدق بها فلان مائة
 درهم ثم ملك مائة أخرى لم يجب التصديق وفي المعين يجب وفي مسئلة الشراء لو قال عتيت به الجلالة
 لم يصدق قضاء وصدق ديانة كذا في الخلاصة * قال لرجلين ان اشترى بتمنا أو ملكك ساعدا فعبد
 من عبيدي حرفك كاعبادي بينهما أو اشترى أحدهما أو باع من الآخر بحت * ان كنت ملكك
 الاخسين درهما ولا لك الا عشرة دراهم لم يحن وان ملكك خسين درهمين وعشرة دنانير أو سائمة
 أو شيا للتجارة حنت وان ملكك مع الخسين عرضا للتجارة أو رقيقا أو دارا لم يحن لان مراده
 في العرف أنه لا يملك من المال الا خسين ومطلق اسم المال ينصرف الى مال الزكاة كذا في الوجيز
 للكردي * رجل حلف أن لا يشتري الذهب أو الفضة يدخل فيه التبر والمصوغ والدرهم
 والدنانير في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى لا يدخل فيه الدرهم والدنانير
 ولو اشترى خاتم فضة حنت وكذا لو اشترى سيفا محلي بفضة ولا يشبه الذهب والفضة ما سواهما اذا
 كان الذهب والفضة في سيف أو منطقة فقد اشتراه مع السيف ان كان الثمن ذهبا أو فضة وان كان
 الثمن حنطة أو غير ذلك لا يكون حائثا * رجل حلف أن لا يشتري حديدا يدخل فيه المعمول وغير
 المعمول والسلاح في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى يدخل فيه ما يسمى بآتعه
 حداثا ولا يدخل فيه السلاح كالسيف والسكين والبيضة والدرع ولا يدخل فيه الابر والمسال قالوا
 في عرف ديارنا لا يحنث في المسامير والاقفال * والصفرة والشبه بمنزلة الحديد * اذا حلف لا يشتري
 صفرا يدخل فيه المعمول وغيره والفلوس في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى
 لا تدخل فيه الفلوس ولو حلف أن لا يشتري حديدا فاشترى بابا حديد أقل مما فيه ذكر في النوادر
 أنه لا يجوز وان اشترى باكثر مما فيه جاز البيع ويكون حائثا في يمينه * رجل حلف أن لا يشتري
 فصا فاشترى شاة فافقه فص كان حائثا وان كان ثمنه أقل من ثمن الحلقة * رجل حلف أن لا يشتري
 ياقوتة فاشترى خاتم ياقوتة كان حائثا ولو حلف أن لا يشتري زاجا فاشترى خاتم ياقوتة من زجاج
 ان كان الفص لا يزيد على ثمن الحلقة لا يكون حائثا وان كان يزيد عليه كان حائثا كذا في فتاوى
 قاضخان * ولو حلف لا يشتري بابا من الساج فاشترى دارا لها باب من الساج حنت كذا في الخلاصة
 (فصل) ولو حلف أن لا يتزوج هذه المرأة فتزوجها نكاحا فاسدا اما بغير شهود أو في عدة
 غيره أو نحو ذلك فانه لا يحنث كذا في السراج الوهاج * قال عبده حران كان تزوج امرأة وقد فعل
 ذلك على وجه الجواز أو الفساد حنت وهذا استحسان فان نوى نكاحا صحيحا في الماضي صدق
 ديانة وقضاء وان كان فيه تخفيف وان نوى الفاسد في المستقبل صدق قضاء وان نوى الجواز فيه
 تغليظا و يحنث بالجائر أيضا هكذا في شرح الجامع الكبير للعصيري * ولو تزوج الخالف فضولي
 فان كان عقدا الفضولي قبل اليمين فجاز الخالف بعد اليمين بالقول أو الفعل لا يحنث وان كان عقد

رجل اشترى عبدا بالف درهم على أنه ان لم ينقده الثمن الى ثلاثة أيام فلا يبيع بينهما فاعتقه المشتري في الايام الثلاثة قبل أن ينقده الثمن
 نفذ اعتاقه لان هذا البيع بمنزلة البيع بشرط الخيار للمشتري ولو مضت الايام الثلاثة ولم ينقده الثمن أشار في المأذون الى أنه يفسخ البيع
 والصحيح أنه يفسد ولا يفسخ حتى لو اعتقه بعد الايام الثلاثة نفذ اعتاقه ان كان في يد المشتري وعليه قيمته وان كان في يد البائع لا ينفذ اعتاق
 المشتري ولو اشترى عبدا ونقده الثمن على ان البائع اذا رد الثمن الى ثلاثة أيام فلا يبيع بينهما جاز استحسانا وهو بمنزلة ما لو باع على أن البائع

[illegible]

وجدها كثر جاز وان وجدها عشرة أو أقل من عشرة لا يجوز * ولو باعها على أنها أقل من عشرة فوجدتها أقل جاز وان وجدها
شرة أو كثر لا يجوز * ومن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يجوز ذكر المسائل في المأذون الكبير * ولو اشترى دارا على أنها عشرة
درع جاز في الوجوه كلها * رجل اشترى نصف مافي الكرم من العنب على الزاجين على أن يكون خمسمائة من فوجدتها كذلك جاز
وان اشترى مكبلا أو موز ونا على أنه كذا فوجدته أقل جاز البيع فيما وجد (١٢٢) وهل يخير المشتري ان كان لم يقبض المبيع أو

قبض البعض له أن يرد وان كان
قبض الكل لا يخير * اشترى عبدا
على أنه نحصى فاذا هو غفل قال أبو
حنيفة رحمه الله تعالى لا يرد وان
اشترى على أنه غفل فاذا هو نحصى
كان له أن يرد * ولو اشترى عبدا
فوجدته عتينا قال أبو يوسف رحمه
الله تعالى له أن يردوهي من مسائل
العيب * رجل اشترى دارا على
أنه ان رضى جيرانه أخذها خلتفوا
فيه قال أبو القاسم الصغير رحمه
الله تعالى لا يرد البيع وقال
الفقهاء أبو الليث رحمه الله تعالى
ان سمى الجيران فقال ان رضى فلان
وفلان الى ثلاثة أيام أخذها جاز
والا فلا يجوز * اشترى عبدا
على أن تكون سرقته على البائع
أبد اوجونه عليه الى أن يستعمل
الهلال فخن قبل أن يستعمل الهلال
فرده على البائع فلم يقبضه البائع
فهلك عند المشتري قال أبو البيع
هذا الشرط فاسد فاذا رده على
البائع بحيث تناله يده فقبض منه
ولا شئ للبائع عليه * رجل اشترى
شيء شراء فاسدا وقبضه ثم رده على
البائع لمسا داني بيع فلم يقبل فاعاده
المشتري الى منزله فهلك عنده
لا يلزمه الثمن ولا القيمة وكذا
العاصب اذا رد المعصوب الى
المعصوب منه فلم يقبل فحملة
العاصب الى منزله فضع عنده
لا يضمن ولا يحدد ان غصب بالحق

ولو قال من أهل بيت فلان لا يحنث الا اذا تزوج بنت ابنه كذا في الخلاصة * ولو حلف لا يتزوج من
نساء أهل الكوفة أو البصرة فتزوج امرأة كانت ولدت بالبصرة ونشأت بالكوفة وتوطنت بها
يحنث في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لانه كان يقول هذا على المولود وهو المختار لان المعتبر في ذلك
الولادة كذا في محيط السرخسي * من حلف أن لا يتزوج امرأة بالكوفة فتزوج امرأة بالكوفة
بغير رضاها فبأنها الخبر وهو بالبصرة فجازت ذلكا حها حنث في يمينه وان كان تمام النكاح بالاجازة
والاجازة وجدت في البصرة كذا في المحيط * ولو حلف لا يتزوج امرأة على وجه الارض ونوى
امرأة بعينها دين فيما بينه وبين الله عز وجل لافي القضاء ونوى كوفية أو بصرية لا يدين أصلا
وكذا لو نوى امرأة عوراء أو عيباء ولو نوى عريية أو حبشية دين فيما بينه وبين الله عز وجل كذا
في الظهيرية * عبد حلف أن لا يتزوج امرأة فزوجه المولى كره منه لا يحنث ولو أكرهه
المولى عليه وتزوج بنفسه يحنث وهو ظاهر الرواية وهو الصحيح كذا في جواهر الانحلاط
* حلف الرجل أن لا يزوج عبده فزوجه غيره فاحل المولى بالقول حنث كذا في فتاوى
قاضى خان * رجل حلف ليتزوجن سرا فان أشهد شاهدين فهو سر وان أشهد ثلاثة فهو
علانية كذا في محيط السرخسي * لو حلف لا يواجر هذه الدار وقد أجرها قبل الحلف وتركها
وتقاضى أجرها كل شهر لا يحنث ولو سأله أجر شهر لم يسكنها بعد يحنث اذا أعطاه الاجر ولو كانت
معدة للغلة فتركها عليها لا يحنث * سئل نجم الدين رحمه الله تعالى عن حلف لا يتجرع فلان فجاء
فلان بعبد اليه واستأجره لعلما حرفة كذا قال لا يحنث كذا في الخلاصة * رجل حلف أن لا يصلح
فلانا من حق يدعبه فوكل الخالف رجلا فصالح الوكيل يحنث عند محمد رحمه الله تعالى لانه لا عهد
في الصلح وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى فيه روايتان وفي الصلح عن دم العمد يحنث الخالف يصلح
الوكيل ولو حلف لا يحاصم فلانا فوكل بخصومه وكيلا لا يحنث كذا في فتاوى قاضى خان * سئل
شمس الاسلام الاوزجندى عن وهب من آخر شيئا في حالة السكر وحلف أن لا يرجع في هذه الهمبة
ولا يأخذ منه ثم ان الموهوب له وهب ذلك الشئ من آخر فأخذه الواهب الخالف منه قال لا يحنث
في يمينه كذا في المحيط * واو حلف لا يحب فلانا فله فلو وهب له فقبل أو قبل ولم يقبض حنث
عندنا وكذا لو وهب هبة غير مقسومة حنث عندنا وكذا لو أقره أو نكحه أو بعثه اليه مع وسوله
أو أمر غيره حتى وهب حنث الخالف ولا يحنث بالصدقة في عين الهمبة عندنا ولو حلف لا يحب فلانا
لا يحنث ولو حلف أن لا يتصدق أو لا يقرض فلانا فصدق أو أقرض ولم يقبل دلان حنث في يمينه
ولو حلف لا يستقرض واستقرض ولم يقرضه حنث في يمينه ولو حلف أن لا يحب عبده لغدا فوهبه
غيره بغير أمره فاحل الخالف حنث في يمينه كذا يحنث اذا وكل غيره بالهمبة ولو حلف لا يحب فلانا
فوهبه على عوض حنث في يمينه * رجل حلف أن لا يكتب عبده فكتبه بغيره بغير أمره فجاز
الخالف حنث في يمينه كذا يحنث بالتوكيل كذا في فتاوى قاضى خان * الفتاوى اذا حلف لا يستعير
من فلان شيئا فاردفه على دابة لا يحنث كذا في محيط السرخسي في فصل حلف لا يحب عبده * ولو

الى منزله اذا لم يصبه عبد المالك فان وضعه بحيث تناله يده ثم حمله مرة أخرى الى منزله فضع كان ضامنا أما اذا كان في يده ولم يضعه عند
المالك فقال للمالك خذوه فلم يقبله يصير أمارة في يده وقال أبو نصر بن سلام ان كان فساد البيع متيقنا عليه غير مختلف فيه فرده على البائع
برئ المشتري عن الضمان ان لم يقبل البائع وان كان فساد البيع مختلفا فيه لا يبرأ المشتري الا بقبول البائع أو بقاء البائع وقيل ان
يكسر الاسكاف يبرأ في الوصية وما قاله أبو نصر رحمه الله تعالى ان كان مختلفا فيه لا يبرأ المشتري الا بقاء البائع أو بقاء البائع وقيل ان

وفسخ الاجراء للمدعي ومعه ذلك (فصل في احكام البيع القاسد) رجل باع حلاً بدينار فاحد اقبال البائع بعد ما قبضه المشتري حلاً حرة لا تمتنع لان اعتناق البائع صادق ملكا للمشتري فان قال مرة أخرى هي حرة فتمتعت لان الكلام الاول كان فسخاً اذا كان بمحض من المشتري فاذا قال بمثل ذلك هي حرة فالكلام الثاني صادق ما دام عادت الى ملكه فتمتعت وان لم يكن الكلام الاول بمحض من المشتري لا يصح الكلام الثاني لانه لا يملك الفسخ بغير محضر (١٣٤) من صاحبه اذا كان بعد القبض وان كان قبل القبض فكل واحد منهما سمي بغيره

حلفه لا يعمل مع فلان في قسارة فعمل مع شريك فلان حنث ولو عمل مع عبده المأقون لا يحنث ولو حلف لا يشارك فلانا في هذه البلدة ثم خرجا منها وعقدا عقد شركة ثم دخلا وعافا فيها ان كان الحالف نوى في عينه ان لا يعقد عقدا الشركة في البلدة لا يحنث وان نوى ان لا يعمل بشركة فلان حنث وان دفع أحدهما الى صاحبه مالا مضاربة فهو هذا والاول سواء ولو حلف ان لا يشارك فلانا قساركة بمال ابنه الصغير لا يحنث ولو حلف لا يشارك فلانا ثم ان الحالف دفع الى رجل مالا بضاعة وأمره ان يعمل فيه برأيه فشارك المدفوع اليه المال الى رجل الذي حلف وبالمال ان لا يشاركه يحنث الحالف * ورجل قال لاخيه ان شاركك خلال الله على حرام ثم بدا لهما ان يشتركا قالوا ان كان لهما الف ابن كبير ينبغي ان يدفع الحالف ماله الى ابنه مضاربة ويجعل لانه شيئا يسير من الربح وبأذن لابنه ان يعمل فيه برأيه ثم ان الابن يشاركه فاذ فعل الابن ذلك كان الابن مأمورا له الاب والفاضل على ذلك الى النصف يكون للاب ولا يحنث ولو كان مكان الابن أجنبي فالجواب كذا في الظهيرية * ولو حلف لا يأخذ من فلان ثوبا براهو يا فخذ به جرابا براهو ياقيه ثوب هرري قد دسه به رهو لا يعلم حيث قضاء وكذا لو حلف لا يأخذ منه درهما فاعطاه فلوسا في كيس وحسن فيها درهما فقبضها الحالف ولا يعلم حيث كذا في الخلاصة في الفصل التاسع عشر * ولو قبض الحالف منه قميصا في يداه ولم يعلم به لا يحنث وكذا لو أخذ ثوبا فيه دراهم مصرورة ولم يعلم به الحالف لا يحنث ولو حلف لا يأخذ من فلان درهما بعه لا يحنث في جميع ذلك علم بالدرهم أو لم يعلم ولو حلف ان لا يأخذ منه درهما ودبعة وأخذ درهما فاقبضها فوجزله الهبة وكذا الصدقة كذا في تنهاري قاضي خان * واذا حلف لا يكمل بكماله فكفل بنفسه حرا وعبدا وبشوب أو دابة أو مئذنة في بيع فهو حانث كذا في المبسوط لشمس الاعنة السرخسي * ولو حلف لا يكفل عن انسان بشئ فكفل بنفسه ورجل لا يحنث لان مسأله عن لا تستعمل الا في الكفالة بالسال كذا في الظهيرية * ولو حلف لا يكمل له فكفل لعبه وهو الدرهم أصلها لم يحنث وكذلك لو كفل لعبه وان كفل لفلان وأصل الدرهم لغيره حنث وان حلف لا يكفل عنه فضمن عنه حنث وان كان عني باسم الكفالة ان لا يكفل ولكن بضمن دين فيما بينه وبين الله تعالى لانه نوى حقيقة لفظه ولكنه نوى الفصل بين الصمان والكفالة وهذا خلاف الظاهر فلا يصدق في القضاء ولو حلف لا يكفل عن فلان وأحال فلان عليه بماله عليه لم يحنث اذا لم يكن للمحتمل له دين على المحيل ولو كان للمحتمل له دين على المحيل لم ياله بقبول الكفالة صار كفيل فحنث وكذلك ان ضمنه له ولو كان للمحتمل له دين على المحيل لم يكن للمحتمل مال على المحتمل عليه حنث كذا في المبسوط * ولو حلف لا يضمن لمسلان شيئا فضمن له بنفسه أو مال فهو حانث وكذلك لو كفل له أو قبل الحوالة ولو اشترى شيئا بأمره فهو هذا ليس بضمنان وثوبه من لعبه أو لو كيله أو باضار به أو لشريكه معاوض أو عنان لم يحنث ولو ضمن لرجل ثيابا للمضمين له فورته الخلو فحلف عليه لم يحنث ولو حلف لا يضمن لاحد شيئا فضمن لانيان بأمره كمن فوطة في دارا اشتراها أو عبدا اشتراها حنث ولو ضمن لرجل غائب لم يخاطبه عنه أحد

مات المبدفان كان وصل الى الغاصب بعلم الشراء كان عليه الفان وان لم
يصل اليه كان عليه الف لان الزيادة قبل الشراء كانت اما لانها زائدة الغصب فلو صاوت مضمونة بالشراء تصبح مضمونة بالقبض فلا بد من
القبض بعد الشراء * رجل اشترى امة سرقها فاسد لم يقبضها حتى اعتقها فاجاز البائع اعتقاؤه عتقت على البائع ولا شيء على المشتري لانها
قبل القبض ملكه البائع فیتوقف اعتقاؤه للمشتري على احرازه البائع * ولو اشترى عبد ابراء فاسد فقال للبائع قبل القبض أعان نفسه عنى

فما تعلقه البائع عنه كان العتق عن البائع دون المشتري وكذا لو اشترى حنطة فاشترى فاسدا فاسد البائع أن يعلمها فطعمها كان الذبيح للبائع وكذا لو كانت شاة فاسدا البائع يبيعها فذبحها * ولو اشترى قفيز حنطة فاشترى فاسدا أو امر البائع قبل القبض أن يخطلهما بطعام المشتري ففعل ذلك كان ذلك قبضا من المشتري وعليه مثلها للبائع هكذا ذكر المسائل في المنتقى * وجعل باع عبدا ببيع فاسدا ثم تناقضا البيع بعد القبض ثم أراء البائع من القيمة ثم ما لنا العلام عند المشتري كان على المشتري قيمة الغلام (١٣٥) ولو قال أراءك عن الغلام ثم هلك الغلام

عند المشتري كان المشتري يرأ عن الغلام لانه إذا أراءه عن الغلام فقد أخرج الغلام من أن يكون مضمونا وصار أمانة فلا يضمن عند الهلاك * أما في الوجه الاول أراء البائع عن القيمة وليس عليه قيمة قبل الهلاك فبطل الأبراء * رجل اشترى عبدا ثم أراءه جازرا وقبضه ثم تقابلا البيع ثم ان البائع أراء المشتري عن الثمن فهلك الغلام عند المشتري لا شيء على المشتري لان في البيع الجائر الغلام بعد الاقالة مضمون على المشتري بالثمن فاذا أراءه عن الثمن صح أراءه أما في البيع الفاسد حق البائع ببيع فاسدا في المبيع لا في القيمة وإنما ينتقل حقه الى القيمة عند الهلاك فاذا أراءه عن القيمة قبل الهلاك فقد أراءه قبل الوجوب فلا يصح حتى لو قال أراءك عن الغلام كان يرأ لانه لما أراءه عن الغلام صار وديعة فلا يضمن قيمته عند الهلاك نظيره ما لو قال بعثك هذا الشيء بعشرة دراهم وهبت لك العشرة ثم قبل المشتري البيع جازا البيع ولا يرأ المشتري عن الثمن لان الثمن لا يجب الا بعد قبول البيع فاذا أراءه عن الثمن قبل القبول كان أراءه قبل السبب فلا يصح * رجل اشترى ثوبا فاشترى فاسدا وقبضه وقطعه قبضا ولم يخطه حتى أودعه عند البائع فهلك ضمن المشتري نقصان

لم يحنث عنه ما خسر الا لا يبرئ من روجه الله تعالى ولو خاطبه عنه مخاطب حنث في قوله لم يحنث جميعا وكذلك العبد المحجور عليه بعتقه ان لا يضمن فضمن شيئا لا بأذن مولاه فهو حانث كذا في الظاهرية * والله أعلم بالصواب

(الباب التاسع في اليمين في الحج والصلاة والصوم)

اذا حلف لا يبيع فهو على الصحيح من الفاسد اذا حلف لا يبيع أو لا يبيع حجة فاحرم بالحج لم يحنث حتى ينف بعرفة واما ابن سماعة عن محمد روجه الله تعالى وروي بشر عن أبي يوسف وجهما لله تعالى أنه لا يحنث حتى يطوف أكذبه لو واف الزيادة ولو حلف لا يعمرو ولا يعتمر مرة لم يحنث حتى يحرم بالعمرة ويطوف أربعة أشهر ورواه بشر عن أبي يوسف وجهما لله تعالى كذا في المحيط * المنتقى ابن سماعة عن محمد روجه الله تعالى رجل قال والله لا أبيع حتى أعمرو وأحرم بعمرة وحجة ثم مضى فيه ما حتى قضاهما فانه لا يحنث لانه قد أعمر قبل الحج فتحقق شرط البر كذا في محيط السرخسي * ولو قال لعبد ان لم أجد في هذه السنة قانت حرم قال حنث وشهد شاهدان على أنه ضحى العام بالكوفة لم يقبل الشهادتين ولا يحنث كذا في التبيين * ولو قال على المشي الى مدينة النبي عليه الصلاة والسلام أو الى المسجد الأقصى لا يلزمه شيء ولو قال على المشي الى بيت الله بنوى مسجد بيت المقدس أو مسجدا آخر لا يلزمه شيء ولو قال على إحرام ان فعلت كذا حنث تلزمه حجة أو عمرة في قولهم ولو قال أنا حرم أو أنا محرم أو أنا بهما أو أمشي الى بيت الله ان فعلت كذا فهو على ثلاثة وجوه ان قويا لا يجب أو لم ينوشيا بل يلزمه ما ذكر وان نوى العدة لا يلزمه شيء كذا في فتاوى قاصحان * اذا حلف لا يصلي فصلى صلاته البدئية بان صلى بغير طهارة مثلا لا يحنث في يمينه استحسانا ولو قويا العاسدة صدق ديانة وقضا * ولو قال لا يصلي في الماضي على الماضي بان قال ان كنت صليت فهذا على الجائز والعاسد جميعا ونوى الجائز في الماضي خاصة نيته فيما بينه وبين الله تعالى وفي القضاء كذا في الذخيرة * ولو حلف لا يصلي فقام وقرا أو ركع لم يحنث وان سجد مع ذلك ثم قطع حنث كذا في الهداية * ثم ان محمد روجه الله تعالى لم يذكر أنه متى يحنث واختلف المشايخ روجه الله تعالى فيه قال بعضهم يحنث برفع الرأس منها كذا في التبيين * ولو حلف لا يصلي صلاة لا يحنث حتى يصلي ركعتين كذا في البدائع * ولو حلف لا يصلي صلاة فصل ركعتين ولم يقعد قدر التشهدان عند يمينه على النفل لا يحنث في يمينه وان عقد يمينه على الفرض وهي من ذوات المثنى فكذلك وان عقد يمينه على الفرض وهي من ذوات الأربع يحنث في يمينه وهو الاظهر والاشبه ولو حلف لا يصلي فقام وركع وسجد ولم يقرا فقد قبل لا يحنث وقد قبل يحنث ولو حلف لا يصلي الظهر يحنث حتى يشهد بعد الأربع ركعات لان حلف لا يصلي الظهر لم يحنث حتى يشهد بعد الركعتين وكذلك اذا حلف لا يصلي المغرب يحنث حتى يشهد بعد الثلاث كذا في المحيط * ولو قال عبسده حان أدرك الظهر مع الامام ودركه في التشهد ودخل معه حنث ولو حلف لا يصلي الجمعة مع الامام باحرقه معه ركعة فصلاها معه ثم سلم الامام وأنتم هو الثانية لا يحنث ولو افتتح الصلاة مع الامام ثم قام

قطع فلا يضمن قيمة الثوب لان ثوبا أودعه البائع فقد رد على البائع الا قدر نقصان القطع لان الرد بحكم الفساد مستحق فاذا وصل الى بائع أي وجه وصل يقع عبس المستحقين * رجل اشترى دارا فاشترى فاسدا وقبضها فخر باها فحشا ثم خصمه البائع الى القاضي قضى للقاضي للبائع بقيمة الدار يومئذ المشتري كان للشبيع أن يأخذها من المشتري بتلك القيمة * رجل اشترى عبدا فاشترى فاسدا فاشترى ثم أعتقه وقتله وقت يوم المثل والاعتاق أكثر من قيمته يوم القبض كان عليه قيمته يوم القبض بخلاف العيب * رجل اشترى

أمة شراء فاسدا وقبضها فوالدت عنده من غيره ولد افا عثقهما كان على المشتري قيمة الام يوم القبض وقيمة الولد يوم الاعتناق لان الولد كان
أمانة فيضمن قيمته يوم الاعتناق ولو قتلها مزارع ولوقتها مزارع ولوقتها مزارع ولوقتها مزارع ولوقتها مزارع ولوقتها مزارع ولوقتها مزارع
رجل اشترى أمة شراء فاسدا وقبضها وزوجها رجلا ودخل بها الزوج ثم ان البائع خاصم المشتري لفساد البيع فان القاضي ينقض البيع
ويرد الجارية على البائع ويغرم المشتري (١٣٦) نقصان التزويج ومهر مثلها والنكاح جائز على حاله والمهر المسمى يكون للمشتري

على الزوج * اذا اشترى طعنا
شراء فاسدا وقبضه ملكه ولا يحل
له أكله * وكذا لو اشترى جارية
شراء فاسدا وقبضها ملكها ولا يحل
له وطؤها ولا يثبت الملك بالعقد
الفساد ولا باتصال القبض به فان
قبض في المحاسن صح قبضه ما لم ينفك
البائع وان قبض به بعد المجلس ان
قبض باذن البائع صح قبضه والا
فساد ولا يصير قابضا بالخفية كذا في
البيع الجائز ولا بائع أن يسترد
المبيع ما لم يوجد ما يبطل حق
النسخ ولا يبطل حق النسخ بالاجارة
ولا يوثق المشتري لان الملك الفاسد
ينتقل الى وارث المشتري ويقوم
الوارث مقام المشتري أما مجرد الحق
فلا يورث * ولو باع ثوبا بيعا
فاسدا فصبغه المشتري أحمر بطل
حق النسخ وعن محمد رحمه الله
تعالى أنه لا يبطل ولا ينفك أن يعطى
ما زاد الصبغ فيه ويأخذ الثوب
* ولو باع أرضا بيعا فاسدا فجعلها
المشتري مسجدا لا يبطل حق النسخ
ما لم يبين في ظاهر الرواية فان بناء
بطل في قول أبي حنيفة رحمه الله
تعالى وغرس الأشجار بمنزلة البناء
وكذا لو ودهبها لا يبطل حق النسخ
ما لم يبين ولو أوهى بها المشتري
ومات بطل حق النسخ ونقصان
الولادة في البيع الفاسد يكون
بمنزلة نقصان الولادة في النصب
ينبغي بالولد * ولو خرج المبيع

أو أحدث فذهب يتوضأ فجاء وقد سلم الامام فاتبعه في الصلاة حنث وان لم يوجد أداء الصلاة مقارنا
لان كلمة مع ههنا لا يراد بها حقيقة القرآن بل كونه تابعا له مقتديا ولو نوى حقيقة المقارنة صدق
فيما بينه وبين الله تعالى وفي القضاء كذا في البدائع * ولا يصدق قضاء فيما اذا نوى المتابعة لا على
سبيل المقارنة هكذا في المحيط * في النوازل لو حلف أن لا يسجد أو حلف أن لا يركع ففعل ذلك في
الصلاة أو في غير الصلاة فإنه يحنث وفي فتاوى (أهـ) حلف لا يصلي اليوم الجماعة فافتدى
بواحد أو أم واحد يحنث وان كان المأموم صبيا كذا في التتارخانية * وجعل حلف أن لا يؤم
أحدا فافتدى الصلاة لنفسه ونوى أن لا يؤم أحدا فجاء قوم واقتدوا به حنث قضاء لادبائه اذا ركع
ومسجد وكذا لو صلى هذا الخالف بالناس يوم الجمعة ونوى أن يصلي الجمعة بنفسه جازت الجمعة له ولهم
استحسانا وحنث قضاء لادبائه ولو أشهد في غير الجمعة قبل أن يدخل في الصلاة أنه يصلي لنفسه
والمسئلة بمحالهالم يحنث ديانة وقضاء ولو افتدى الصلاة ثم أحدث فقدم وجلا حنث كذا في الخلاصة
* ولو أم الناس في صلاة الجنازة وسجدة التلاوة لا يحنث لان عينه تنصرف الى الصلاة المطلقة
وهي المكتوبة أو النافلة وصلاة الجنازة ليست بصلاة مطلقة ولو حلف أن لا يؤم فلان لا رجل
بعينه صلى ونوى أن يؤم الناس فصلى ذلك الرجل مع الناس خلفه حنث الخالف وان لم يعلم به كذا
في فتاوى قاضيان * لا يصلي خلف فلان فقام بحنثه وصلى يحنث وان نوى حقيقة الخلف
لا يصدق قضاء * والله لأصلي معك فصليا خلف امام يحنث الا اذا نوى أن يصلي معه بحيث
لا يكون معهما ثالث كذا في الوجيز للكردي * حلف ليصلين هذا اليوم الصلوات الخمس
بالجماعة ويجمع امرأته ولا يغتسل فيه فصلى الفجر والظهر والعصر بجماعة ثم جامع امرأته ثم
اغتسل بعد غروب الشمس فصلى المغرب والعشاء بجماعة لا يحنث لان غسله وقع ليلا لانها را
كذا في الفتاوى الكبرى * في مجموع النوازل حلف لا يصلي باهل هذا المسجد مادام فلان حيا
يصلي فيه فرض فلان ثلاثة أيام ولم يصل فيه أو كان محجوا لم يصل فيه ثلاثة أيام فانه لم يحنث الخالف
اذا صلى بهم كذا في الخلاصة * حلف لا يصلي في هذا المسجد فز يد فيه فصلى في موضع الزيادة
لا يحنث ولو حلف لا يصلي في مسجد بني فلان فز يد فيه فصلى في موضع الزيادة لا يحنث كذا في
الذخيرة * ما أخرت صلاة عن وقتها وقد كان نام حتى خرج وقت الصلاة ثم قضاها فالصحيح أنه
ان كان نام قبل دخول الوقت وانتبه بعد دخوله لا يحنث وان كان نام بعد دخول الوقت يحنث
كذا في الوجيز للكردي * حلف لا ينام حتى يصلي كذا كذا ركعة فنام جالس لم يحنث كذا في
السراجية * ولو قال لعبد ان صليت فانت حر فقال صليت وأنكر المولى لا يعتق كذا في محيط
السرخسي * اذا حلف أن لا يتوضأ من الرعاف فرعف ثم بال ثم توضأ أو بال ثم رعف وتوضأ فلو وضوء
منهما جعلا يحنث في يمينه كذا في المحيط * المنتقى ولو حلف والله لا اغتسل من امرأته هذه من
جنباه وأصاب هذه ثم امرأة أخرى أو على العكس حنث لان اليمين وقعت على الجماع ولو نوى
حقيقة الاغتسال فكذلك الجواب لان الاغتسال وقع عنها كذا في الفتاوى الكبرى * المرأة اذا

حلفت

عن ملك المشتري ثم عاد اليه الملك الاول يصير كأنه لم يخرج ان لم يكن القاضي قضى على المشتري بالقيمة

لا يانع ولو ادعى المشتري شراء فاسدا أنه باعه من فلان العائب وأقام البينة على ذلك لم تقبل بينته وللبائع أن يسترده وان صدقه البائع في
ذلك يوالي صدق القاضي بعضه بالقيمة للبائع فان وهن المشتري شراء فاسدا وسلم الى المارتهن بطل حق النسخ فان افكك الرهن ولم يكن القاضي
رئيسي سلب بالقيمة عادى حق النسخ وكان المارتهن ثم رجع في الهبة بنص أو بغير قضاء كان على هذا التفصيل * وان اشترى شيئا بقيمة أو

بدم وقبض لا ينفذ تصرف المشتري فيما اشترى وان اشترى بغيره أو ختم برأيه أو شبه ذلك ينفذ تصرف المشتري فيما اشترى من بيع أو هبة
الأنه لا يحل أكله ان كان طعاما ولا الوطء ان كان جارية * ولو اشترى جارية سرقا فاسدا واستولدها بطل حن الفسخ كما لو أعتقه أو بغير
قيمتها للبائع واختلفوا في وجوب العقر للبائع قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله تعالى أنه اذا غرم القيمة لا يجب العقر وقال محمد
رحمه الله تعالى يجب العقر من القيمة ويدخل الأقل في الأكثر وان وطئها ولم يستولدها (١٣٧) ردها على البائع وبغيره لعقر للبائع

عند الكل باتفاق الروايات
والغاصب اذا وطئ المغصوبة
بشبهة كان للمالك أن يأخذها
وعقرها وان غرم الغاصب قيمتها
لا يغرم عقرها ويثبت خيار الشرط
في البيع الفاسد كما يثبت في البيع
الجائر حتى لو باع عبدا بالف درهم
ورطل من نجر على أنه بالخيار
ثلاثة أيام وقبض المشتري العبد
وأعتقه في الايام الثلاثة لا ينفذ
اعتاقه ولو لا خيار الشرط للبائع
نفذ اعتاق المشتري بعد القبض
* غاصب العبد اذا اشترى من
المغصوب منه سرقا فاسدا وأعتقه
نفذ اعتاقه لانه أعتقه بعد القبض
* اذا اشترى شيئا سرقا فاسدا وقبض
المبيع ثم تناقضا البيع الفاسد بعد
نقد الثمن كان للمشتري أن يحبس
المبيع لاستيفاء الثمن كفي البيع
الجائر * ولو اشترى من مدونه شراء
فاسدا وقبض المبيع ثم تناقضا البيع
الفاسد لا يكون للمشتري أن يحبس
المبيع لاستيفاء ما كان له على
البائع وكذا لو اجر المديون من رب
الدين اجارة فاسدة * ولو كان
البيع جائرا أو الاجارة جائزة ثم
انفسخ البيع بينهما بوجه كان
للمشتري أن يحبس المبيع حتى
يسنوفى الدين الذي كان له على
البائع * رجل اشترى عبدا شراء
فاسدا بالف وقبضه ثم باعه من
البائع بمائة دينار ان قبضه البائع
كان ذلك فسخا للبيع الفاسد والم

حلفت أن لا تغسل من جنبه أو من حيض فاصابها زوجها وحاضت فاعتسلت فهو اغتسال منها
وتحت في عيها كذا في الظهيرة في الفصل الثالث في مسائل الوضوء والغسل * ولو حلف لا يغسل
فلاناً وحلف لا يغسل رأس فلان فغسله بعد الموت يحنث كذا في المحيط * ولو حلف لا يغسل من
الحرام فهو ذاك على الجماع حتى لو جامعها ولم يغسل أو نيم يحنث ولو اعتقه فأنزل فاعتسل لا يحنث
كذا في الخلاصة * حلف لا يقرب امرأته فاستلقى على قفاه فحاضت رقت حاجتها منه ذكرك في
حدود النوازل أنه يحنث حتى لو كانا جنبيين يجب عليهما الخدوع عليه الفتوى فان كانا ثامنا
لا يحنث كذا في محيط السرخسي في باب الحلف على الوطء * حلف لا يجمع فلانة أو لا يقبلها فهذا
على الحياة دون الممان كذا في السراجية * ولو قال ان جامعتك أو باصمتك فهو على الجماع في
الفرج ولو قال ان أتيتك فكذا بنوى فان نوى الجماع أو الزيارة فهو على ما نوى فان نوى به الزيارة
فوطئها حنث بخلاف ما اذا نوى الجماع فزارها فانه لم يحنث وان لم تكن له نية حتى عن الحاكم
نصير بن مهران أنه قال ان أتاها للزيارة ولم يجامعها لا يحنث وان جامعها مع ذلك يحنث * اذا قال
ان أصبتك فكذا لا يقع على الجماع الا بالنية وان لم تكن له نية فهو على قياس ما حكى عن الحاكم
كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير * ولو حلف لا يصوم اليوم أو يوما أو صر ما فاصبح ساعثا ثم
أفطر لم يحنث ولو حلف لا يصوم ثم فعل ما وصفنا حنث كذا في الجامع الكبير * قال محمد رحمه الله
تعالى رجل قال لله على أن أصوم اليوم الذي يقدم فيه فلان فقدم فلان في يوم قدأ كل فيه الحالف
أو قدم بعد الزوال فلا شيء عليه ولو قال والله لا أصوم اليوم الذي يقدم فيه فلان فقدم فلان قبل
الزوال والا كل فان صام فيه لا تلزمه الكفارة وان لم يصم تلزمه الكفارة وان قدم بعد الزوال
أو قبله بعد الاكل تلزمه الكفارة أيضا للحال كذا في شرح الجامع الكبير للمصيري في باب الحنث في
الوقت الذي يكون فيه الفعل الذي يحلف عليه * ولو قال بعد ما زالت الشمس
والله لا صوم من هذا اليوم يكون بارا بالامساك بقية اليوم وكذا لو أضاف اليمين بالصوم الى
الليل وقال والله لا صوم من هذه الليلة يكون بارا بمجرد الامساك كذا في شرح تلخيص الجامع
الكبير في باب الحنث في وقت قبل الفعل المحلوف عليه * واذا حلف الرجل له يصوم من حيننا فان
نوى شيئا فهو على ما نوى وان لم تكن له نية فهو على ستة أشهر وصار تقديرا للمسئلة ليصوم من ستة
أشهر وكذلك اذا ذكر الحين مع اللام وكذلك اذا قال صمت حيننا وان صمت الحين ولا نية له
فهو على ستة أشهر ولا يحنث الا بصوم ستة أشهر كذا قال ان صمت ستة أشهر ولا يتعين الوقت الذي
يلي اليمين ولو قال ان صمت زمانا أو الزمان فان نوى شيئا فهو على ما نوى هكذا ذكر في الجامع الصغير
وسوى بين الحين والزمان وذكر في الجامع الكبير أنه ان نوى شهر من فصاعدا الى ستة أشهر فهو
على ما نوى والصحيح ما ذكر في الجامع الكبير فقد أجمع أهل اللغة أن الزمان من شهرين الى ستة
أشهر وان لم تكن له نية فهو على ستة أشهر واذا قال عمرافه هو مثل الحين والزمان ذكره القدوري
كذا في المحيط في الفصل العشرين في الاوقات * ولو قال لله على صوم العمر ولا نية له يقع على الابد

(١٨ - (الفتاوى) - ثانياً)

يقضه لا ينفسخ * اذا اختلف المتبايعان أحدهما يدعى الهبة والاخر
الفساد ان كان مدعى الفساد يدعى الفساد بشروط فاسد أو أجل فاسد كان القول قول مدعى الهبة والبيئة بينة مدعى الفساد باتفاق
الروايات وان كان مدعى الفساد يدعى الفساد لعني في صلب العقد بان ادعى أنه اشتراه بالاندزهم ووطئ من خمر والاخر يدعى البيع
بالف درهم فيمنع رواية ان عن أبي حنيفة ثم سمع الله تعالى في ظاهر الرواية القول قول من يدعى الهبة أيضا وبيئة بينة والاخر يدعى الوطء

الاول وفي رواية المولى من يدعى الفساد * ولو ادعى عبدا في يد رجل انه اشتراه منه بالعبد وهرهم وقال البائع بعثتك بالفساد وهرهم
وشرطت ان لا تباع ولا تبيع المشتري ذلك وانكر البائع كان القول قول من ينكر الشرط الفاسد والبينة بينة الا شحروا كذلك
لو كان مكان الشرط الفاسد شرط الخمر والخنزير والشئ الذي لا يحل مع ألف وان اختلفا في أصل الثمن فقال البائع بعثتك عبدي هذا
بعبدك هذا وقال المشتري اشترته بالف (١٣٨) درهم ورطل من خمر تحالفوا تراد فان قامت لهما بينة يؤخذ ببينة البائع والاصل

في هذا انه اذا اختلف الثمان
واقعت بيينة البائع والمشتري على
ثمان واحد وزادت احدى البينتين
على الاخرى ما يفسد البيع فالقول
قول من ينكر الفساد والبينة بينة
الفساد * وان كان الثمان من
صنفين مختلفين واحدهما يفسد
البيع والبينة بينة البائع وان ادعى
أحدهما بيع الوفاء والاخر بيعا
باتا كان القول قول من يدعى بيع
البات والبينة بينة الوفاء لان بيع
الوفاء اما أن يعتسر رهنا كما قال
البعض أو يباع فاسدا كما قال بعضهم
فان اعتبر بيعا فاسدا كان القول
قول من يدعى المحبة وان اعتبر
رهنا كانت البينة بينة البائع لان
في الرهن والبيع اذا ادعى
أحدهما البيع والاخر الرهن
كان القول قول من ينكر البيع
* وان اختلف العاقدان فادعى
البائع أن البيع كان شرط الخيار
للبائع والاخر يدعى أن البيع
كان باتا في ظاهر الرواية عن أبي
حنيفة رحمه الله تعالى القول قول
من ينكر الخيار وعنه في رواية
ان كان البائع يدعى البيع بشرط
الخيار لنفسه كان القول قوله
وعند محمد رحمه الله تعالى القول
قول من يدعى الخيار والبينة بينة
الاخر وان كان المشتري يدعى
الخيار لنفسه والبائع يدعى البتات
كان القول قول البائع في قول

كذا في غاية البيان * ولو قال ان صمت الابد وان صمت الدهر فكذا خفته يكون بصوم جميع عمره
بأن لا يفطر يوما فان أفطر يوما في يومين فان لم يفطر حتى مات خنت في آخر جزء من أجزاء حياته
فلو كان الجزء العتيق يعتبر من الثلث ولو قال ان صمت ابدا بدون اللام فالخنت بصوم ساعة كذا
في شرح تلخيص الجامع الكبير في باب اليمين على الابد والساعة * ولو قال ان صمت دهرا فعبدى حر
فان نوى شيئا فهو على نوى وان لم ينو شيئا قال ابو حنيفة لا أدري ما الدهر وعندهما اذا صام ستة
أشهر في عمره مجتمعاً ومتفرقاً خنت في يمينه وان لم يصم ستة أشهر حتى مات لم يحن ولو قال ان صمت
أزمنة أو دهورا أو أحيانا فهو على ثلاثة منها وهي ثمانية عشر شهرا الآن في الصوم يشترط
الاستيعاب كذا في شرح الجامع الكبير للحصيري في باب الخنت في اليمين ما يقع على الابد وما يقع على
الساعة * واذا قال ان صمت الشهر لا يحن ما لم يصم جميع الشهر كذا في المحيط * ولو قال ان لم أصم
شهرا فعبدى حر فاليمين على صوم شهر متفرق أو متتابع ولا يتعين الشهر الذي يليه فان مات قبل
أن يصوم شهرا خنت ولو قال ان ترك الصوم شهرا ينصرف الى الشهر الذي يليه فان صام يوما
أو ساعة قبل مضى الشهر لم يحن ما لم يترك الصوم في جميع ذلك الشهر كذا في شرح الجامع
الكبير للحصيري في باب الخنت في اليمين ما يقع على الابد وما يقع على الساعة * ولو قال ان تركت
صوم شهرا أو قال ان صمت شهرا انصرف الى جميع العمر كذا في البحر الرائق * وجعل قال لعبد صم
عني يو أو أنت حر أو قال صل عني ركعتين وأنت حر عتيق العبد صام أو لم يصم صلى أو لم يصل ولو قال
صم عني حجة وأنت حر لا يعتق حتى يحج والفرق بينهما أن النيات تجري في الحج وهي لا تجري في
الصوم والصلاة كذا في الظهيرية * ولو حلف لا يصوم شهر رمضان بالكوفة فحلفه يقع على
صوم شهر رمضان كاملا بالكوفة حتى لو صام يوما فيها وخرج منها أو كان بالكوفة مريضا
فلم يصم لم يحن ولو حلف لا يفطر بالكوفة فحلفه يقع على كونه بالكوفة يوم عيد الفطر
فحنث به وان لم يأكل شيئا من المطعومات ولم يشرب كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير في
باب الخنت في الصيام * ولم يذكر في الكتاب اذا نوى من الليل ان يصوم يوم الفطر ولم يأكل
هل يحنث واختلف المشايخ وجهه الله تعالى فيه والصحيح أنه يحنث لانه لما كان المراد من
الافطار الدخول في يوم الفطر وقد وجد فوجب أن يحنث كذا في شرح الجامع الكبير للحصيري
في باب الخنت في المساكنة والصيام والفطر ورؤية الهلال والاضحية والنكاح والطلاق * ولو
حلف لا يفطر عند فلان فحلفه يقع على حقيقة الافطار عنده حتى لو شرب الخالف في بيته ثم أكل
العشاء عند فلان لم يحنث ولو حلف لا يرى هلال رمضان بالكوفة فحلفه يقع على كونه في الكوفة
وقت رؤية الهلال حتى يحنث به وان لم ير الهلال بالبصر الا أن يطلق اللفظ في مسئلتى الافطار
ورؤية الهلال بان حلف لا يفطر أو لا يرى هلال رمضان من غير الاضافة فان حلفه حينئذ يقع على
حقيقة الافطار وحقيقة الرؤية بالبصر والألا ينوى الحقيقة في المسئلةين بان ينوى بقوله
لا يفطر بالكوفة حقيقة الخروج من الصوم بشئ من المفطرات وبقوله لا يرى الهلال بالكوفة

روية

وان ادعى أحدهما البيع عن طوع والاخر عن

اكراه اختلفوا فيه والصحيح أن القول قول من يدعى الطوع كذا لو اختلفا على هذا الوجه في الصلح والاقراء كان
القول قول مدعى الطوع والبينة بينة الاخر في الصحيح من الجواب ول بعضهم بينة الطوع أولى وان اختلفا فادعى أحدهما أن البيع
كان تجنبا والاخر ينكر التجنبا لا يقبل قوله مدعى التجنبا الا بينة ويستأنف الاخر * وصورة التجنبا في البيع أن يقول الرجل

لغيره اني ابيع دارى منك بكذا وليس ذاك يبيع في الحقيقة بل هو يفتنه ويشتبه على ذلك ثم يبيع في الظاهر من غير شرط فهذا يبيع
 يكون باطلا بمنزلة بيع الهازل وعن مجرده الله تعالى في التلجئة اذا قبض المشتري العبد فاعتقه لا ينفذ باعتاقه ولا يشبه المشتري المكروه
 لانه بمنزلة البيع بشرط الخيارهما * رجل باع عبدا من رجل وتصادقا انه كان آبقا فقال البائع بعتك في اياقه وقال المشتري بعته ببعدها
 انقضته كان القول قول مدعى الصحة أيهما يدعى الصحة وكذا لو اشترى خلا ثم ادعى انه (١٣٩) اشتراه ببعدها صار خلا وقال البائع لا بل
 بعته حين كان خرا كان القول قول مدعى الصحة وان اقاما البينة
 كانت الشهادة على بيع العبد بعد
 الانخذ وعلى بيع الخمر بعد ما صار
 خلا أولى

(فصل في البيع الموقوف)

اذا باع الرجل مال الغير عندنا
 يتوقف البيع على اجازة المالك
 ويشترط لصحة الاجازة قيام
 العاقدين وقيام العقود عليه ولا
 يشترط قيام الثمن ان كان الثمن من
 النقود فان كان من العروض
 يشترط قيامه أيضا * واذا مات
 المالك لا ينفذ باجازه الوارث وعند
 اجازة المالك بملكه المشتري مع
 الزيادة التي حدثت بعد البيع
 قبل الاجازة ولو غصب جارية فباعها
 فقطعت يدها ثم اجاز المصوب منه
 البيع صححت الاجازة * ولو قتلت
 أو ماتت ثم اجازت لصح الاجازة *
 وحقوق العقد من قبض الثمن
 وغيره عند الاجازة ترجع الى العاقد
 وأيهما فسخ العقد قبل الاجازة
 صح فسخه واذا هلك المبيع عند
 المشتري كان للمالك الخيار ان شاء
 ضمن البائع قيمته وان شاء ضمن
 المشتري وعند اختياره تضمن
 أحدهما برئ الآخر وان ضمن
 المشتري قيمته بطل البيع وكان
 للمشتري أن يسترد الثمن من
 البائع ان كان نقده وان كان ضمن
 البائع قيمته ينفذ بيع البائع ان

رؤيته بالبصر فيصدق فيهما الا ان الفرق أنه لو نوى الحقيقة في رتبة الهلال يصدق قضاء وديا
 بخلاف الفطر فانه اذا نوى الحقيقة يصدق فيما بينه وبين الله تعالى ولا يصدق القاضي كذا في شرح
 تلميح الجامع الكبير في باب الحنث في الصيام * ولو كان بالكوفة حين أهل الهلال لكن لا يعلم
 به هل يحنث قال بعضهم يحنث وقال بعضهم لا يحنث ولو قال عمده حان صبحي العام بالكوفة وكان
 فيها يوم الاضحى ولم يضع لم يحنث ولو نوى الكينونة بالكوفة في ذلك الوقت فهو على ما نوى كذا
 في شرح الجامع الكبير للعصيري في باب الحنث في المساكنة والصيام والفطر والاضحى والنكاح
 والطلاق * اتهمته بالغلمان خلف لا يأتي حراما لا يحنث بالقبلة والمس شهوة ويحنث بالجماع فيما
 دون الفرج وان لا ط بهما فالفتوى على أنه يحنث * حلف لا زني فحلف لا يحنث كذا في الوجب
 للكردرى * في أيمن القدوري اذا حلف لا بطأ امرأة وطأ حراما فوطئ امرأته الحائض
 أو وطئها وهو مظاهر منها لم يحنث الا ان ينوي ذلك ولو حلفت المرأة بهذه العبارة (١) كره الله
 كره حرام نكدرستم وعنت أنهم لم تحرم الزنى انما الله عز وجل هو الذي حرم الزنى وقد كانت فعلت
 ذلك لم تحنث وان كان الخالف رجلا وحلف بالله عز وجل فكذلك الجواب وان كان حلف
 بالطلاق والعقار صدق ديانة لا قضاء ولو حلف لا يرتكب حراما فهدا على الزنى فان كان الخالف
 خصيا أو مجبوا فهو على القبلة الحرام وما أشبهها كذا في الظهيرية في الفصل الثامن في الوقاع
 والافعال المحرمة

(الباب العاشر في البين في لبس الثياب والخلى وغير ذلك)

من قال لامرأته ان لبست من غزلك فهو هدى فغزلت من قطن مملوك له وقت الحلف فلبسه فهو
 هدى اتفاقا فاذا لم يكن في ملكه قطن أو كتان أو كان فلم تغزل منه بل غزلت من قطن اشتراه بعد
 الحلف فلبسه فهي مسئلة الكتاب فعند أبي حنيفة رجه الله تعالى هو هدى كذا في فتح القدير
 * ومعنى الهدى التصديق به بمكة كذا في الهداية * واذا حلف لا يلبس من غزل فلانة ولا يلبس له
 فلبس ثوبا من غزل فلانة يحنث في يمينه وان كان نوى عين الغزل لا يحنث بلبس الثوب ولو لبس
 عين الغزل لا يحنث الا ان يعيبه كذا في المحيط * ولو حلف أن لا يلبس ثوبا من غزلها فلبس ثوبا من
 غزلها ومن غزل غيرهما لا يكون حائشا وان كان غزل غيرهما جزءا من مائة جزء وسواء كان غزلها
 مختلطا أو كان غزل كل واحدة منهما في طرف وهذا كالحلف أن لا يلبس ثوبا فلان فلبس ثوبا بين
 فلان وبين غيره لا يكون حائشا ولو حلف أن لا يلبس من نسج فلان فلبس ثوبا من نسج فلان مع غيره
 كان حائشا ولو قال ثوبا من نسج فلان فلبس ثوبا من نسج فلان مع غيره ان كان ثوبا من نسج واحد
 فنسجه اثنان لا يكون حائشا ولو كان ثوبا من نسج واحد الا اثنان فلبسه كان حائشا ولو حلف أن لا يلبس
 من غزل فلانة فلبس ثوبا من غزل فلانة وغزل غيرها كان حائشا وان كان غزل فلانة مشلا خيطا
 واحدا كذا في فتاوى قاضيان * ولو حلف لا يلبس ثوبا من نسج فلان فنسجه غلما به فان كان

(١) لم أفعل حراما

كان المبيع في ضمان البائع عند التسليم وان لم يكن المبيع في ضمان البائع قبل التسليم وسلم بعد البيع ثم اختار المالك تضمين البائع
 لا ينفذ * يبيع العضوي وشراء العضوي لا يتوقف ويكون مشتر بالنفس وهو على وجوه أربعة * أحدها أن يقول البائع بعت
 هذا من فلان الغائب بالف درهم ويقول العضوي اشتريت لفلان أو قال قبلت ولم يقل لفلان فهذا العقد يتوقف
 على اجازة الغائب ان اجاز يكون الشراء لفلان وان لم يجز بطل العقد * والثاني أن يقول المالك بعت هذا منك بكذا فقال العضوي

قبلت أو اشترى بثمن أو ثوى الشراء لدلان فان الشراء بنقد عليه ولا يتوقف ولو قال الفضولي اشترى بهذا الغلان بكذا وقال البائع بعث منك قيل فيه روايتان والصحيح أنه باطل لا يتوقف * والثالث لو قال البائع بعث من فلان بكذا وقال الفضولي اشترى به لاجله أو قال قبلت لاجله أو ابتدأ المشتري فقال اشترى بهذا الغلان فقال البائع بعث لاجله أو لم يقل لاجله فانه يتوقف على اجازة الغائب * والرائع أن يقول المالك بعث منك هذا بكذا لاجل (١٤٠) فلان وقال المشتري اشترى أو قبلت أو قال المشتري أو لا اشترى بهذا لاجل فلان

فقال البائع بعث فانه ينفسد على المشتري ولا يتوقف * ولو قال الفضولي اشترى بهذا الغلان بكذا على أن فلانا ذلك بالخيار ثلاثة أيام فانه ينفسد ولا يتوقف وانما يتوقف شراء الفضولي اذا اشترى بغير خياره * رجل اشترى عبداً وأشهد أنه يشتريه لفلان فقال للبائع اشترى منك هذا العبد لفلان وقال البائع بعث وقال فلان قد رضيت ذكر الناطق في روجه الله تعالى أن لا يشتري أن يمنع العبد من فلان لان الشراء وجد نفاذاً على العاقبة فينفذ عليه فان سلم المشتري الى فلان كانت العهدة للبائع على المشتري وهو العاقد ويكون تسليم المشتري الى فلان بمنزلة بيع مستقل جرى بين المشتري وبين فلان * رجل باع ثوباً لغيره بغير أمره من ابن صغير مأذون لنفسه أو من عبداً مأذون له في التجارة وعابه دين أو لادين عليه ثم أخبر برب الثوب أنه باع ثوبه بكذا ولم يبين ممن باعه فاجاز المالك قال محمد رحمه الله تعالى لا يجوز ذلك الا في عبده الذي عليه دين لان العضولي لو كان وكيلاً بالبيع لا يجوز بيعه من أحد من هؤلاء ما لا عبده الذي كان عليه دين * امرأة جاءت الى رجل بالقدرهم وقالت اشترى هذه الدراهم هذه الدراهم لابني الصغير هذا وأبو الصغير حي

فلان يعمل بيده لم يحنث وان كان لا يعمل حنث كذا في الايضاح * حلف لا يلبس ثوباً من غزل فلان فلبس ثوباً من غزل وقطع كان في ملكه وقت اليمين يحنث وكذلك ان لم يكن في ملكه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في محيط السرخسي * ولو حلف أن لا يلبس من غزل فلانة فلبس ثوباً خيط بغزل فلا به لا يكون حائثاً وكذا لو لبس ثوباً فيه سلكة من غزلها ولو لبس تسكة من غزلها حنث في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ولا يحنث في قول محمد رحمه الله تعالى وعليه الفتوى ولو كانت العورة أو الزرة من غزلها لا يكون حائثاً في عين اللبس ولو كانت اللبنة من غزلها لا يكون حائثاً وكذا الزرق عند البعض والرقعة التي يقال لها بالفارسية سبان اذا كان من غزلها وروى عن محمد رحمه الله تعالى أنه يكون حائثاً واذا كان حائثاً في الرقعة كان حائثاً في اللبنة والزرق أيضاً وكذا الرقعة التي تكون على الجيب ولو أخذ الحالف خرقعة من غزلها فهدى غيره ووضع على عورته لا يكون حائثاً ولو لبس من غزلها قلنسوة أو شبكة يقال لها بالفارسية كلوتة كان حائثاً وكذا الجيوب كذا في فتاوى قاضيهان * اذا حلف لا يلبس ثوباً من غزل فلانة فقطع بعضه فلبسه فان بلغ ما قطع ازاراً أو رداءً حنث والا فلا وان قطع سراويل فلبسه حنث وكذا المرأة اذا حلفت لا تلبس ثوباً فلبست ثوباً أو مقنعة لم تحنث اذا كان لم يبلغ مقدار الارزاق كان يبلغ ذلك حنث وان لم يستبره العورة وكذلك ان لبس الحالف عمامة لم يحنث الا أن يلف فيكون قد رازاراً أو رداءً أو يقطع من مثلها قميصاً أو سراويل فيحنث كذا في الايضاح * وان لم يقل ثوباً فغنم بغزلها كان حائثاً ولو حلف أن لا يلبس ثوباً من غزلها فلما بلغ الثوب السرة ولم يدخل يديه في كمينه ورجله بعد تحت اللعاف كان حائثاً ولو حلف أن لا يلبس السراويل أو الخفين فدخل أحدهما جليته في السراويل أو لبس أحدهما خفيه لا يكون حائثاً ولو حلف أن لا يلبس هذا الثوب فالتى عليه وهو قائم ثم رفع وهو قائم قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يكون حائثاً قال الفقيه أبو الليث هو القياس وبه نأخذ وان ألقى عليه وهو قائم فلما انتبه ألقاه من نفسه لا يكون حائثاً وان تركه حتى استقر عليه كان حائثاً ولو ألقى عليه وهو منتهب حنث علم بذلك أو لم يعلم كذا قال أبو نصر كذا في فتاوى قاضيهان * ولو قال لا ألبس ثوباً من غزل فلانة ففسخ ثوب من غزلها وغزل غيرها الآن غزل غيرها في آخر الثوب أو في أوله فقطع غزلها من ذلك ولبس القطعة التي من غزلها لم يحنث فان كانت تبلغ ازاراً أو رداءً حنث وان كانت لا تبلغ ذلك لا يحنث وان قطع سراويل ولبسه يحنث وان لبس ذلك الثوب قبل أن يقطع منه ما نسخ من غزلها لا يحنث كذا في المحيط * ولو حلف لا يلبس ثوباً من غزلها فلبس كساء من غزلها حنث وان كان من الصوف كذا في محيط السرخسي * واذا حلف لا يلبس ثوباً فلبس عليه كل ما لبس يستبره العورة ويجوز الصلاة فيه حتى لو لبس مسحاً أو بساطاً أو طنفسة لا يحنث ولو لبس كساء خراً أو طياً لا يحنث لانه مما يلبس وكذا لو لبس فرساً يحنث ولو لبس قلنسوة لا يحنث هكذا في المحيط وكذا الجلد والحصير والخف والجورب هكذا في التتارخانية * ولو سمي ثوباً بعينه ولبس منه طائفة أكثر من نصفه حنث كذا في المبسوط * حلف لا يلبس سراويل

فلبس

قال محمد رحمه الله تعالى الدار لا يشتري واجازة أبي الصغير

بأطلة ذكره في المنتقى * رجل باع عبد غيراً بغير إذن المولى بعرض بعينه أو بشئ بعينه سوى الدراهم والدنانير ثم أجاز المولى بيه جاز بيعه والمشتري بالعبد يكون للمشتري عليه قيمة العبد لولا ان شراء ذلك الشيء لا يتوقف فكان مشترياً بنفسه قاضياً عنه بالعبد باذن المولى فيكون المشتري بالمعبد * رجل باع أممة بغيره فزاد في عند المشتري ثم أجاز المولى بالبيع كان الولد مع الام للمشتري * رجل قال لغيره

اشترى عبد الله من نقيس بالعنبرهم ومولى العبد حاضر فقال المولى ثدا جرت وولدت قال محمد رحمه الله تعالى يحكم كلام المولى ببيعة الساعة * رجل باع عبد الغير بغير اذنه فقال المولى قد احسنت أو اصبحت أو وفقت لم يكن كلامه اجازة للبيع وله أن يرده لأنه يدكر على وجه الاستهزاء وان قبض الثمن يكون اجازة وكذا لو قال كفتيتي مؤنة البيع واحسنت فخرالك الله خير لم يكن اجازة للبيع الا أن محمد رحمه الله تعالى قال قوله احسنت أو اصبحت يكون اجازة استحسننا * دار بين (١٤١) رجلين باع فضولى نصفها فاجاز أحد الشرى يكن

بيعه قال محمد رحمه الله تعالى يجوز البيع في ربيع الدار فرق محمد رحمه الله تعالى بين هذا وبين ما اذا باع أحد الشرى يكن نصفها فان ثمة يجوز البيع في نصف الدار لان بيع المالك انصرف الى النصف الذى كان له أما بيع الفضولى انصرف الى النصف الشائع فاذا اجاز أحدهما صححت اجازته في ربيع الدار * رجل غصب عبدا وباعه من رجل فاجاز المخصوص منه بيع الغاصب ولا يعلم ما حال الغصب قال محمد رحمه الله تعالى يجوز البيع حتى يعلم أنه هالك وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الاول ثم رجع وقال البيع فاسد حتى يعلم أن العبد قائم فان قال المشتري كان العبد ميتا يوم الاجازة وقال البائع كان حيا وقت الاجازة كان القول قول البائع * رجلان بينهما صبرة من طعام فباع أحدهما فقيرا من الصبرة وكاله للمشتري بعد البيع فاجاز الشرى ببيعته أولم يحجز جاز البيع ويكون جميع الثمن للبائع وان باع أحدهما ما قسيرا فاجاز الشرى ببيعته كاله للمشتري وضاع ما بقى كان للشرى على البائع نصف فقير ولا سبيل له على المشتري ولو لم يكن الشرى ببيعته جاز البيع حتى ضاع ما بقى من الطعام أخذ الشرى ببيعته من المشتري نصف الطعام الذى باع * ولو عزل

فليس ثياب رجل طويل وهو عليه سراويل وهو على تقطيع سراويل الاله لا يحنت وكذلك لو حلف لا يلبس ثيابا فلبس سراويل رجل قصير وهو عليه ثياب فلبس حنت كذا في محيط السرخسى * في الخلاصة ما لا يصلح لستر العورة لا يسمى ثوبا كذا في التتارخانية * اذا حلف لا يلبس قميصا فلبس قميصا ليس له كان ولم تكن له نية حين حلف فانه يحنت كذا في المحيط * في الملتقط اذا حلف لا يلبس فلبس مكرها لا يحنت فان قدر على نزع فلم ينزعه فهو لا يلبس كذا في التتارخانية * ولو حلف لا يلبس قميصا فعلى ما يلبس القميص عادة ويعتبر الاكثر بعد أن خرج رأسه من الجيب كذا في العتايبة * اذا حلف لا يلبس سراويل أو قميصا أو رداء فاتزر بالسراويل أو القميص أو الرداء لم يحنت وكذا اذا اعتم بشئ من ذلك ولو حلف أن لا يلبس هذا القميص أو هذا الرداء أو هذا السراويل فعلى أى حال لبس ذلك حنت وان اتزر بالرداء أو ارتدى بالقميص أو اغتسل فلف القميص على رأسه وكذا لو حلف لا يلبس هذه العمامة فالقها على عاتقه * حلف لا يلبس قميصين فلبس قميصا ثم نزع ثم لبس آخر لا يحنت حتى يلبسهما معا ولو قال والله لا يلبس هذين القميصين فلبس أحدهما ثم نزع وابس الآخر حنت لان البين ههنا وقعت على عين فاعتبر فيه الامم دون اللبس المعتاد كذا في البدائع * حلف لا يكسوفلانا فاعاره كسوة أو كفته بعد موته لم يحنت الا اذا أراد به السردون التليك * حلف لا يلبس هذا الثوب حتى يأذن له فلان فبات فلان سقطت البين ولو قال الا أن يأذن له فلان فاذن له مرة انتهت البين كذا في السراجية * رجل حلف أن لا يلبس من غزل امرأته فلبس قميصا نظارته من غزلها وبطانته من غزل غيرها كان حائنا كذا في فتاوى قاضيان * وان حلف لا يكسوه ثوبا فاعطاه دراهم فاشترى بهما ثوبا لم يحنت فلو أرسل اليه بثوب كسوة حنت فان قوى أن يعطيه من يده الى يده لم يحنت كذا في المبسوط * عن أبي يوسف رحمه الله تعالى حلف لا يلبس السواد فنهذ على الثياب ولو لبس قلنسوة أو خفين أو ثعلين أو سودين أو فروة سوداء لا يحنت كذا في محيط السرخسى * ولو قال لا يلبس شيأ من السواد فانه يحنت في القلنسوة والخفين الاسودين والفرو والاسود وغيرها كذا في خزائن المفتين * ولو حلف لا يلبس حريرا فلبس مضمنا فالهبرة للعمدة دون السدى ولو حلف لا يلبس قطنافلبس ثوب قطن حنت ولو لبس قباء ليس بقطن وحشوه قطن لم يحنت الا أن ينوى كذا في الايضاح * واذا حلف لا يلبس ابريسم فلبس ثوبا لحنته خرو سداه ابريسم لا يحنت في يمينه * ولو حلف لا يلبس ثوب كتان فلبس ثوبا من قطن وكتان لا يحنت في يمينه سواء كان الكتان سدى أو لجة * واذا حلف لا يلبس ثوبا ابريسم فلبس ثوبا من ابريسم وقطن يحنت في يمينه اذا كانت لحنته ابريسم كذا في المحيط * رجل حلف أن لا يلبس خروا فلبس ثوبا خاله اسن خروا وكان سداه من القطن أو الابريسم ولحنته من الخز كان حائنا * ولو حلف لا يلبس ثوبا خروا فلبس ثوبا سداه ابريسم ولحنته من غزلها كان حائنا ولو حلف لا يلبس طيلسان صوف فلبس طيلسانا لحنته صوف وسداه ابريسم أو قطن لا يحنت في يمينه ولا يشبهه الطيلسان غيره كذا في فتاوى قاضيان * المتقى هشام عن محمد

أحدهما فقيرا من الصبرة المشتركة وباع ذلك الفقير فاجاز ذلك الشرى ببيعه كان الثمن بينهما نصفين ولو لم يحجز الشرى ببيعه وأخذ من المشتري نصف ما باع فاجاز المشتري أن يرجع على البائع ببيع الفقير ببيع له ذلك ولكنه بالخيار ان شاء رجع بنصف الثمن على البائع وان شاء ترك البيع * رجل باع ثوبا من رجل ولم يقبضه المشتري حتى باعه البائع من رجل آخر بفصل عشرة دراهم ثم اجاز المشتري بيع البائع لا تصح اجازته لانه بيع مالم يقبض * رجل باع أمة وفي بطنها ولد فسد وأوصى به لرجل آخر فاجاز الموصى له بالولد

البيع قال أبو يوسف رحمه الله تعالى تصح إجازته ولا يكون له شيء من الثمن إذا ولدته بعد قبض المشتري وإن ردت قبل القبض فأجاز صاحب الولد البيع جاز ويكون له حصته من الثمن والمشتري بالخيار إن شاء نقض البيع وإن شاء أجاز * دار لرجل و بناؤه هالا آخر باعهما أحدهما بأذن الآخر بثمن واحد ثم احترق بعض البناء قبل القبض خير المشتري إن شاء أخذ الدار بجميع الثمن و بية سم الثمن على قيمة البناء * ويجوز على قيمة الأرض فأصاب (١٤٢) البناء يكون لصاحب البناء وما أصاب الأرض يكون لصاحب الأرض وإن هدم

كل البناء أو غرق أو احترق خير المشتري إن شاء أخذ الأرض بحصتها من الثمن ولا شيء لصاحب البناء قال وهذا بمنزلة ما لو جاز رجل واستحق البناء وثمة تطرح حصته البناء من الثمن وكذلك هناو الشجر في هذا بمنزلة البناء * رجل أوصى لرجل بشاة ولا آخر بصوفها ومات الموصى فباع صاحب الشاة الشاة كان الثمن كله لصاحب الشاة ولا شيء لصاحب الصوف قال لأن الصوف على ظهر الشاة لا يباع فلا جعل للصوف قسط من الثمن فسد البيع * وكذا الشاة وما في بطنها بخلاف البناء والشجر * رجل باع عبداً رجل بغير إذنه فبلغ المولى يبيعه فقال للبائع وهبت لك الثمن أو قال تصدقته به عليك فهو إجازة للبيع إن كان العبد قائماً * جارية بين رجلين باعهما أحدهما بغير إذن الشريك وقبضها المشتري فاعتقها ثم أجاز الشريك البيع لا يجوز البيع في حصته * رجل باع عبداً رجل بغير إذنه بمائة درهم فباع المشتري إلى مولا وأخبره أن فلاناً باع عبده بكذا فقال المولى إن كان باعك بمائة درهم فقد أجزت قال ثم حرجه الله تعالى أن كان فلان باعه بمائة درهم أو أكثر فهو جاز وإن كان باعه بأقل من مائة لا يجوز وكذا لو باعه بمائة دينار لا يجوز البيع

رجه الله تعالى لو حلف ليقطعن هذا الثوب قميصين فقطع منه قميصاً واحداً وخاطه ثم فتنقه ثم خاطه مرة أخرى قال يحنت * ولو حلف ليخيطن منه قميصين لم يحنت ولو قال لا قطعن منه قميصين فقطع منه قميصاً فقطع ثم فتنقه ثم قطع قميصاً آخر غير ذلك التقطيع قال لا يحنت كذا في محيط السرخسي * ولو حلف على قميص ليقطعن منه قباء وسراويل فلبسه أو لم يلبسه ثم قطع من القباء سراويل فإنه قد حنت في يمينه حين قطع القميص وفي الزيادات تبده وإن لم يجعل من هذا الثوب قباء وسراويل ولا نية له فجعله كله قباء وخاطه ثم نقض القباء وخاطه سراويل لا يحنت الآن يكون عني أن يجعل من بعضه هذا ومن بعضه هذا وهو على الحالة الأولى كذا في البدائع * ولو حلف أن لا يلبس هذا القميص ونقضه ثم استأنف خياطته ولبسه ذكر القدوري رحمه الله تعالى أنه يحنت في يمينه وهكذا ذكر في النوادر * وكذا القباء والجبة لأن اسم القميص والقباء والجبة لا يزل بنقض الخياطة يقال قميص مفتوق وكذا لو حلف أن لا يركب هذه السفينة فنقضت وصارت خشباً ثم أعيدت سفينة فركبها ذكر في النوادر أنه يكون حائثاً وذكر في الجامع أنه لا يحنت لأنه لا يعود قميصاً ولا قباء ولا سفينة إلا يصنع حادثة ولو حلف أن لا يلبس هذه الجبة وهي محشوة فنزع حشوها وجعل لها حشواً آخر وليس كان حائثاً وكذا لو كانت الجبة مبطنة فنزع بطانتها وجعل لها بطانة أخرى وليس كان حائثاً لأن اسم الجبة لا يزل عنها بنزع الحشو والبطانة * رجل حلف أن لا ينام على هذا الفراش فانحرج منه الحشو ونام عليه قالوا لا يكون حائثاً لأن الفراش الذي ينام عليه لا يكون بدون الحشو ولو أخرج ما فيه من الصوف أو القطن ونام على ذلك الصوف أو المحلوج لا يحنت في يمينه لأن مجرد الحشو لا يسمى فراشاً كذا في فتاوى قاضخان * امرأة حلفت أن لا تلبس هذه المقنعة فاتخذت منها علم للغزاة ثم نقضت ورد عليها فتقنعت تحنت كذا في خزائن المفتين * قال في الجامع وإذا حلفت المرأة لا تلبس هذه المحفة فخط جانبها وجعلت درعاً وجعلت لها حجباً وكين فلبستها لا تحنت في يمينها ولو قطعت الخياطة ونزع عنها الكمان والحجب حتى عادت لمحفة فلبستها حنت في يمينها لأنه عاد الاسم لا بسبب جديد قائم بالعين وهذا بخلاف ما لو قطعت المحفة وخيطت قميصاً ثم نقضت الخياطة والتز كيب وخيط بعضها ببعض حتى غادت لمحفة ولبستها لا تحنت في يمينها * في القدوري حلف على شقة خنز بغيرها لا يلبسها فنقضت وغزلت وجعلت شقة أخرى فلبسها لم يحنت * إذا حلف لا يجلس على هذا البساط فخط جانباه وجعل خر جالس عليه لا يحنت في يمينه فان فتنقت الخياطة حتى عاد بساطاً فجلس عليه حنت في يمينه ولو كان قطع البساط وجعل خر جين ثم فتنقهما وخاط القطع وجعلهما بساطاً نائماً جلس لم يحنت وإن عاد الاسم * قال مشايخنا رحمه الله تعالى هذا إذا كان الخرجان بحيث لو فتق كل واحد منهما لا يسمى بساطاً على الانفراد فاما إذا كان كل واحد منهما يسمى بساطاً فاذا فتنقهما وخاط أحدهما بالآخر وجلس عليه يحنت في يمينه كذا في المحيط * ولو حلف لا يجلس على الأرض لا يحنت إلا أن يجلس عليها وليس بينه وبينها غير ثيابه فإن كان بينه وبين الأرض حصيراً أو بوري أو بساط أو كرسي لم يحنت ولو حلف لا يجلس

وأجازته تكون على الوصف الذي ذكره وكذا لو قال إن كان باعك بمائة درهم فهو جائز فهو على ما وصفنا على ولو كان المولى قال إن كان باعك بمائة درهم أجزت ذلك لم يجوز ولا يكون ذلك إجازة بل يكون عدة فإن باعه بعدها فإن شاء أجاز وإن شاء لم يجوز وهذا لا يكون إجازة لمأضي * رجل غصب عبداً وبعه ودفعه إلى المشتري ثم إن الغاصب صالح المولى من العبد على شيء قال محمد رحمه الله تعالى إن صالح على المراهم والدنانير كان ذلك بمنزلة أخذ القيمة من الغاصب فينقذ بيع الغاصب وإن صالحه على شيء من العروض

كان هذا بمنزلة البيع من الغائب فيبطل بيع الغائب * رجل باع عبداً بغير أمره ثم اشترى العبد من مولاه ثم أقام البيعة بينه أنه اشترى العبد من مولاه بغيره أو ورثه بعد البيع قال محمد رحمه الله تعالى تقبل بينته ويبطل البيع الأول ومن البيع الموقوف بيع الصبي المحجور الذي يعقل البيع والشراء يتوقف بيعه وشراؤه على اجازة والده أو وصيه أو جده والقاضي * وكذا المعتوه والصبي المحجور إذا بلغ سفيهاً يتوقف بيعه وشراؤه على اجازة الوصي أو القاضي (١٤٣) والعبد المحجور إذا باع شيئاً من مال المولى أو مما وهبه أو اشترى شيئاً يتوقف

ذلك على اجازة المولى * والرجل إذا باع عبده المأذون المدين بغير إذن الغرماء يتوقف على اجازة الغرماء وقال بعض المشايخ رحمه الله تعالى بيعه بغير إذن الغرماء فاسد لان محمداً رحمه الله تعالى قال في الكتاب بيعه باطل والصحيح أنه موقوف ومعنى قوله باطل أي سبطل * وإذا باع المولى المأذون من غير إذن الغرماء وقض الثمن فهلك عنده ثم أجاز الغرماء بيعه صححت اجازتهم وملك الثمن على الغرماء وان أجاز بعضهم البيع ونقض بعضهم بحضرة العبد والمشتري لا تصح الاجازة ويبطل البيع ومن البيع الموقوف إذا باع المريض في مرض الموت من وارثه عينا من أعيان ماله ان صح جاز بيعه وان مات من ذلك المرض ولم يجز الوارثه يبطل البيع ومنه المراد إذا باع واشترى يتوقف ذلك ان قتل على رده أو مات أو لحق بدار الحرب بطل تصرفه وان أسلم جاز ونفذ بيعه * ومنه الرهن إذا باع الرهن أو أجزأه المستأجر يتوقف ذلك على اجازة المرتهن والمستأجر في أصح الروايات الآن المرتهن يملك نقض البيع ويملك اجازته والمستأجر يملك الاجازة ولا يملك النقض فان لم يجز المستأجر حتى انقضت الاجازة بينهما نفذ البيع

على هذا الفراش أو هذا الحصير أو هذا البساط فجعل عليه مثله ثم جلس عليه لم يحنث كذا في البدائع * حلف لا ينام على هذا الفراش فجعل فوقه فراشا آخر فنام عليه لم يحنث كذا في البحر الرائق * وأجمعوا على أنه لو حلف لا ينام على هذا الفراش فجعل فوقه قراما ومجساجا حنث * ولو حلف لا يجلس على هذا السرير أو على هذا الدكان أو لا ينام على هذا السطح فجعل فوقه مصلى أو فراشا أو بساطا ثم جلس فيه حنث فلو جعل فوق السرير سريرا أو بنى فوق الدكان دكانا أو فوق السطح سطحاً آخر لم يحنث كذا في البدائع * من حلف لا يلبس حلياً فلبس خاتم ذهب يحنث ولو لبس عقد لؤلؤ غير مرصع يحنث عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يحنث ومتى كان فيه ترصيع يحنث اتعاقا وعلى الخلاف إذا لبس عقد زبرجد أو زمر غير مرصع وقولهما أقرب إلى عرف ديارنا فيقضي بقولهما لان التحلي به على الانفراد معتاد ولو لبس خطلاً أو دمساً أو سواراً يحنث سواء كان من ذهب أو فضة كذا في الكافي * ولو حلفت المرأة أن لا تلبس حلياً فلبست خاتم فضة لا يحنث وهذا هو ظاهر الرواية وقالوا هذا إذا كان مصوغاً على هيئة خاتم الرجال أما إذا كان مصوغاً على هيئة خاتم النساء محاله فص يحنث وهو الأصح كذا في المحيط * ونابج الملك ليس بحلي ونابج النساء حلي والقلب والقلادة حلي كذا في التمرتاشي * حلفت المرأة لا تلبس المكعب فلبست اللالك فقد قيل ان سمي اللالك في العرف والعادة مكعباً يلزمها الحنث والافلا كذا في المحيط * رجل حلف أن لا يلبس حلياً فلبس سيفاً محلياً أو منطقة مفضضة لا يكون حائشاً وهو على حلي النساء كذا في فتاوى * قاضيان ولو حلف لا يلبس درعاً ولا نيسة فلبس درعاً حديداً أو درعاً امرأة حنث فان نوى أحدهما لا يحنث بالآخر كذا في محيط السرخسي * إذا حلف لا يلبس سلاحاً فقلد سيفاً أو تنكب قوساً أو ترساً لم يحنث قالوا إذا كانت اليمين بالفارسية بان قال (١) سلاح نبوشم يحنث في هذه الأشياء فلو لبس درعاً من حديد يحنث كذا في المحيط * الأصل في اللباس أن اسم الثوب لا يتناول مادون الأزار والسلاح الدرع والسيف والقوس دون السكين وحديد غير مصنوع كذا في العتائبة والله أعلم بالصواب

(الباب الحادي عشر في اليمين في الضرب والقتل وغيره)

لو حلف أن لا يضرب رجلاً فضر به بعد ما مات لا يحنث كذا في شرح الطحاوي * رجل حلف أن لا يضرب عبده فامر غيره فضر به المأمور حنث وان نوى الخالف أن لا يذلي ذلك بنفسه دين في القضاء ولا يحنث * ولو حلف على حولا يضربه فامر غيره فضر به المأمور لا يحنث الآن يكون الخالف قاضياً أو سلطاناً كذا في الظهيرية * ولو حلف لا يضرب ولده فامر غيره حتى يضربه لم يحنث الاب كذا في المحيط * وإذا حلف الرجل ليضرب عبده مائة سوط ولأنه فضر به مائة سوط تخفف فانه يبر في يمينه قالوا هذا إذا ضربه ضراً ياتلم به أما إذا ضربه بحيث لا يتالم به لا يبر ولو ضربه بسوط واحد شعتان خمسين مرة كل مرة تقع الشعتان على بدنه بر في يمينه وان جمع

(١) لا ألبس سلاحاً

الساق وكذا المرتهن إذا لم يقض البيع حتى فلك الرهن نفذ البيع * ولو كانت الاجازة طويلة قبضها أيام القسح نفذ بيعه عند أكثر المشايخ وكان المستأجر أن يحبس المستأجر لاستيفاء الاجرة المحجلة فان كان المستأجر مملاً لا يحتمل الهلاك فهلك عند المستأجر بعد الحبس لا يسقط الدين بخلاف الرهن * وكذا الرجل إذا دفع أرضه مزراعاً مدة معلومة على أن يكون البذر من قبل التماسل وزرعها العامل أو لم يزرع قبض صاحب الأرض أرضه يتوقف البيع على اجازة المزارع * الراهن إذا باع الرهن ثم باع من آخر فأجاز المرتهن

بيع الاول والثاني نفعهما آجاز * والاخر اذا باع المستأجر ثم باعه نائبا من رجل آخر فجاز المستأجر البيع الاول والثاني نفعهما البيع الاول وبطل الثاني * ولو باع الراهن الرهن ثم رهن عند آخر أو آخر أو وهب وسلم فجاز الرهن الاول الرهن الثاني والاحارة أو الهبة نفع البيع وبطل ما سواه * ومن البيوع الموقوفة البيع بشرط الخيار (باب الخيار) الخيارات أنواع منها خيار ارجاء عقد الفضولي وقد ذكرنا * ومنها خيار الشرط (١٤٤) وخيار الرؤية وخيار العيب ومنها خيار تفرق المعقود عليه بهلاك البعض قبل القبض والاستحقاق * أما خيار الشرط

الاسواط جمعاً وضربه بها ضربة أو ضربتين بعرض الاسواط لا يبرؤان ضربه برأس الاسواط ينظر ان كان قد سوى رقب الاسواط قبل الضرب حتى اذا ضربه ضربة أصابه رأس كل سوط بر في عينه وأما اذا اندس بعض الاسواط في البعض فاعلم ان يقع البر بقدر ما أصابه وما اندس من الاسواط لا يقع به البر وعليه عامة المشايخ وجههم الله تعالى وعليه الفتوى هكذا في الذخيرة * رجل حلف بالله أن يضرب ابنته الصغيرة عشرين سوطاً فانه يضربها بعشرين ثم راها وهو السعف وهو ما صغر من أغصان النخل كذا في الظهيرية * رجل قال والله لو أخذت فلاناً لضربه مائة سوطاً فأنه ضربه سوطاً واحداً أو سوطين قال هذا على الايدى لا يحث في عيونه في الحال كذا في الذخيرة * رجل حلف أن لا يضرب امرأته فقرصها أو عضها أو خنقها أو مدسرها فاجتمعها حنت في عيونه قالوا هذا اذا لم يكن في الملاعبة وان كان في الملاعبة لا يحث وهو الصحيح وكذا لو أصاب رأسها في الملاعبة فادماها لا يحث وقيل هذا اذا كانت اليمين بالعربية فان كانت بالفارسية لا يحث في جميع ذلك والصحيح أنه يكون حائثاً اذا كان على وجه الغضب وان تنفث شعرها تسكماً وافية والصحيح أنه يكون حائثاً اذا كان في الغضب وان دفعها ولم يوجعها لا يحث كذا في فتاوى قاضخان * ولو حلف العربي بالفارسية بذلك ينبغي أن يستل العربي فان أراد به ما يريد بالضرب العربي ووضع (٢) زدن موضع لفظ الضرب فهو كالحلف بالعربية وان أراد به ما يريد بالعربية فهو كالحلف بالفارسية وان لم يعلم حينئذ تعتبر اللغة التي حلف بها وكذلك لو حلف فارسي بالعربية كذا في الذخيرة * واذا قال ان ضربتك فانت طالق فضرب أمته فأصابها ذكر في مجموع النوازل أنه يحث هكذا كان يفتي الشيخ الامام طهير الدين المرعشي رحمه الله تعالى وقيل بأنه لا يحث هكذا ذكر البقال رحمه الله تعالى في فتاواه وهو الاظهر والاشبه * واذا حلف لا يضربها فنقض ثوبه فأصاب وجهها فاجعها ذكر في فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى أنه لا يحث كذا في المحيط * رجل قال لامرأته ان لم تضربك حتى أتركا لاجبة ولا ميتة قال أبو يوسف رحمه الله تعالى هذا على أن يضربها ضرباً موعداً شديداً فاذا فعل ذلك بر في عيونه * رجل حلف لا يضرب من عبده بالسياط حتى يموت أو حتى يقتل فهو على المبالغة في الضرب كذا في فتاوى قاضخان * ولو حلف لا يضربنه حتى يغشى عليه أو يبول أو حتى يمسي أو حتى يستغيث فإلزامه بوجده حقيقة هذه الاشياء لا يبر كذا في محيط السرخسي * ولو قال لا يضربنه بالسيف حتى يموت لا يبر حتى يموت كذا في الخلاصة * واذا قال والله لا يضربك بالسيف ولا نية له فضر به بعرض السيف بر في عيونه وان كانت نية على الحدة فهو على الضرب بالحدة وان ضربه في غمده ولا نية له لم يبر في عيونه وان قطع السيف غمده وشرع الحدة وجرح المحلوف عليه بر في عيونه واذا حلف لا يضرب فلاناً بالفأس فضر به بمقبض الفأس فارسيته دسسته * تبر لا يحث كذا في الذخيرة * ولو قال لأضربك بالسوط أو بالسيف فضر به بسوط أو بسيف وقال نويت سيفاً أو سوطاً عبر هذا يدين في الفضاء لانه نوى ما يحتمله كلامه والامر بينه

٢ معناه اضرب

والاستحقاق * أما خيار الشرط يصح البيع بشرط الخيار لاحد المتعاقدين أو لهما جميعاً عندنا وكذلك خيار الشرط للاجنبي جاز عندنا وهو مؤقت بثلاثة أيام أو أقل * وان شرط الخيار أكثر من ثلاثة أيام فسد البيع في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كلو شرط الخيار أبداً وقال أصحابه اذا ذكر وقتاً معلوماً شهراً أو سنة أو أكثر جاز * وان شرط الخيار الى الليل أو الى وقت الظهر أو الى ثلاثة أيام كان له الخيار في جميع الليل ووقت الظهر وثلاثة أيام ولا ينتهي الخيار مالم تحض الغاية في قول أبي سفيقة رحمه الله تعالى وقال أصحابه لا تدخل الغاية في الخيار * ولو شرط الخيار لهما جميعاً لا يثبت حكم العقد أصلاً وان كان الخيار لاحدهما لا يثبت حكم العقد في حق من له الخيار حتى لو كان الخيار للبائع لا يخرج المبيع عن ملكه عند ما يخرج الثمن عن ملك المشتري ولا يدخل في ملك البائع في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول أصحابه يدخل * ولو كان الخيار للمشتري لا يخرج الثمن عن ملكه في قولهم ويخرج المبيع عن ملك البائع ولا يدخل في ملك المشتري في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يدخل * بيان ذلك في مسائل منها

اذا باع عبداً بجارة على أن يباع العبد بالخيار ثلاثة أيام فاعتق البائع العبد في الايام الثلاثة نفذ اعتاقه في قولهم وبطل البيع لانه اعتق ملك نفسه وان اعتق الجارية جاز ويكون اسقاطاً للخيار ويتم البيع وان اعتقه هماً في كلام واحد نفذ عتقه فيها ويغرم قيمة الجارية بما فيها ولا ينفذ اعتاق المشتري في العبد ولا في الجارية أما الجارية لانها خرجت عن ملكه عندهم وأما العبد لانه لم يخرج من ملكه بائعه ولو كان الخيار للمشتري كانت الاحكام على عكس هذا * ولو كانت الجارية ثمة للبائع العبد والخيار

لبائع العبد لا تعتق الجارية ولو كانت زوجه لا يفسد الشكاح بينهما لانهما تدخل في ملككم في قول أبي حنيفة ولو خسه الله تعالى ولم يكن له
لو اعتقها نفذ اعتاقه فيها ويكون ذلك اسقاطا للخيار * ولو قال لعبد ان اشترى بك فانت حر ثم اشتراه على أنه بالخيار ثلاثة أيام اعتق عليه
في قولهم جميعا وسقط خياره والمسئلة بفروعهامعروفتولو كان المبيع بشرط الخيار له مافات أحدهما الزم المبيع في جانبيه والا
على خياره وخيار الشرط لا يورث عندنا * رجل باع عبدا بثمن في الذمة على (١٤٥) أنه بالخيار ثلاثة أيام ثم وهب الثمن من
المشتري في مدة الخيار أو أبرأه من
الثمن أو اشترى من المشتري شيئا
بذلك الثمن يصح شراؤه وأبرأه
وهبته ويبطل خياره لان الثمن
في الذمة بمنزلة القرض * ولو اشترى
من غير المشتري شيئا بذلك الثمن
يبطل خياره ولا يجوز شراؤه ولو
كان الثمن ديناً فأوفاه المشتري
فقبض ونصرف فيه لا يبطل خياره
وكذا لو كان الخيار للبائع فدفع
المبيع الى المشتري لا يبطل خياره
وكذا لو كان الخيار للمشتري فأبرأه
البائع عن الثمن لا يصح أبرأه
في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى
وقال محمد رحمه الله تعالى اذا تم المبيع
بينهما عضي مدة الخيار أو باسقاط
الخيار في المدة ينفذ ابراء البائع
* ولو كان الخيار للبائع أو المشتري
فقال من له الخيار ان لم أفعل كذا
اليوم فقد أبطلت خيارى كال
ذلك باطلا ولا يبطل خياره * وكذا
لو قال في خيار العيب ان لم أرده اليوم
فقد أبطلت خيارى ولم يرد اليوم
لا يبطل خياره ولو لم يقل كذلك
ولكنه قال أبطلت خيارى غدا
أو قال أبطلت خيارى اذا جاء غدا
فجاء غدا ذكر في المتنق أنه يبطل
خياره قال وليس هذا كالأول لان
هذا وقت يبيح له التحاليل بخلاف
الأول * رجل باع جارية على
أنه بالخيار ثلاثة أيام ثم اعتقها أو
دبرها أو كاتبها أو وهبها وسلم أو

وبين ربه كذا في محيط السرخسى * في المستق عن محمد رحمه الله تعالى اذا قال لغلامه ان لم أضربك
مائة سوط فانت حر فانت الغلام قبل أن يضربه ذلك مات حراً وعنه اذا قال والله لا أضربك فلانا
نجسين اليوم وهو يعني سوطاً بعينه فربه بغيره ومضى الوقت قال باى شئ صر به فقد خرج عن
اليمين ونيت باطلا كذا في المحيط * ولو حلف على الضرب بالسوط فضرب وقسده في ثوب
لا يبر * لا يبر به بصل هذه الشفرة أو يزوج هذا الرمح فتزغ النصل والزج وجعل آخر وضربه
به لا يحنث * لا أمس شعره فخلق ثم نبت آخر فسه أو لا أمس سنة فبنت آخر حنث كذا في الوجيز
للكردى * ولو قال ان ضربت لك الأبد أو أبداً أو الدهر ففعل ذلك ساعة يحنث * ولو قال ان
لم أضربك شهر فعبدي حر فهذا على ترك هذا الفعل بوصف الامتداد من حين حلف الى أن يمضي
الشهر فان فعل ساعة من الشهر لم يحنث وان تركه شهر من حين حلف حنث هكذا في شرح الجامع
الكبير للصبغى * ولو قال لامرأته ان لم أضربك اليوم فانت طالق وأراد أن يضربها فقالت
ان من عضوك عضوي فعبدي حر فضربها الرجل بخشب من غير أن يضع يده عليها لم يحنث
* ولو قالت ان ضربتني فعبدي حر فالحيلة في ذلك أن تبسيع المرأة عبدها ممن تثق به ثم يضربها
الزوج ضرباً خفيفاً في اليوم فيبر الزوج وتحلل عين المرأة الى جزء كذا في الظهيرية * وان
قال ان لم أضرب ولدك اليوم على الأرض حتى ينشق نصفين وبالغ في ضرب به فالاصح أنه لا يحنث
كذا في الينابيع * رجل قال لغيره ان مت فلم أضربك فكل مملوك لي حرفات ولم يضربه
لم يعتقوا ولو قال ان لم أضربك فانت قبل الضرب حنث في آخر جزء من اجزاء حياته * ولو قال
لعبد ان لم أضربك حتى أموت أو قمياني وبين أن أموت فلم يضربه حتى مات لا يعتق العبد
* رجل أراد أن يضرب ولده فحلف أن لا يمنعه أحد من ضربه فغتمه انسان بعدد اضربه خشبة
أو خشبتين وهو يريد أن يضربه أكثر من ذلك قالوا حنث في يمنعه لان مراده أن لا يمنعه أحد حتى
يضربه الى أن يطيب قلبه فاذا منعه عن ذلك حنث في يمنعه كذا في فتاوى قاضى خان * والاصل ان
حتى للغاية فتحمل عليها ما يمكن بان يكون ما قبلها قابلاً لامتداد ويكون مدخولها مقصوداً
ومؤثر في انهاء المحلوف عليه فان تعذر تحمل على لام السبب ان أمكن بان يكون العقد على فعلين
أحدهما من جهته والاخر من جهة غيره ليصلح أحدهما جزاء لا تخوفان تعذر تحمل على
العطف ومن حكم للغاية أن يشترط وجودها للبرهان ألق عن الفعل قبل للغاية يحنث * ومن
حكم لام السبب أن يشترط وجود ما يصلح سبباً لا وجود المسبب * ومن حكم العطف أن يشترط
وجوده ما للبرهان كذا في المحيط * ولو قال رجل لا تخزن لم أخبر فلانا بما صنعت حتى يضربك
فعبدي حر فآخبره ولم يضربه بر وكذا لو قال ان لم آت بك حتى تعذبني أو ان لم أضربك حتى تضربني
فآناه ولم يغده أو ضربه فلم يضربه بر * وان قال ان لم ألامر به حتى يقضى حتى أو ان لم أضربه
حتى يدخل الليل أو حتى يصبح أو حتى يشفع زيد أو حتى ينهاني أو حتى يشتكى بدى فشرط البر
الملازمة والضرب الى وقت وجود للغاية فاذا لم توجد بان ترك الملازمة قبل القضاء أو ترك الضرب

(١٩ - (الفتاوى) - ثانى)
وهن وسلم أو أجزا كان ذلك نقضاً للمبيع وكذا اذا فعل بالمبيع ما يدل
على استبقاء الملك بان باسرها أو وطنها أو قبلها بشهوة أو نظراً الى فرجها بشهوة كان ذلك نقضاً للمبيع علم الاخر بذلك أو لم يعلم * ولو كان
الخيار للمشتري ففعل شيئاً من ذلك كان ذلك امضاء للمبيع وكذا في خيار الرؤية والعيب * ولو قال المشتري قبلتها بغير شهوة كان القول
قبوله ولا يبطل خياره والنظر الى الفرع من غير شهوة لا يكون اطلاً للمبيع ولا اسقاطاً للخيار * ولو قبلته الامة بشهوة بطل خياره في قول

أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذا ان أقر المشتري أنها قبلته بشهوة وقال محمد رحمه الله تعالى بفعل الأمة لا يبطل الخيار الا اذا قبلته فتر كما
ولم يمنعها وان أدخلت فرجها في فرجها وهو كونه أو مطاوع بطل خياره عند الكل * من له الخيار اذا أجاز البيع وأسقط الخيار جاز
على كل حال كان صاحبه حاضراً أو غائباً * وأما اذا فسخ البيع ان كان صاحبه حاضراً جاز وان كان غائباً يتوقف فسخه في قول أبي
حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ان علم صاحبه (١٤٦) بذلك في مدة الخيار جاز وقال أبو يوسف والشافعي رحمهما الله تعالى يجوز الفسخ

على كل حال كما يجوز امضاء البيع
هذا اذا كان الصبح بالقول فان
كان بالفعل جاز كما قال أبو يوسف
والشافعي رحمهما الله تعالى * وفي
الإجارة الطويلة اذا فسخ أحدهما
في أيام الخيار عند غيبة الآخر قالوا
يجوز وأخذوا في ذلك بقول أبي
يوسف والشافعي رحمهما الله تعالى
* ولو كان الخيار للمشتري
فسخ أحدهما بغير محض من
صاحبه لا يجوز فسخه * رجل
اشترى شيئاً على أنه بالخيار ثلاثة
أيام وقبض المبيع باذن البائع ثم
أودعه البائع فهلك عند البائع في
مدة الخيار بطل البيع في قول أبي
حنيفة رحمه الله تعالى وقال أصحابه
رحمهما الله تعالى يتم البيع
ويقرر الثمن على المشتري ولو
كان الخيار للبائع وسلم المبيع الى
المشتري ثم ان المشتري أودعه
البائع فهلك عند البائع في مدة
الخيار بطل البيع عند الكل *
ولو كان البيع بائناً قبض المشتري
المبيع باذن البائع أو بعينه اذنه
والثمن حال أو مؤجل ولا يشتري
خيار روية أو عيب فأودعه البائع
فهلك عند البائع تم البيع ولزمه
الثمن عند الكل * رجل باع
شيئاً على أنه بالخيار ثلاثة أيام
وسله الى المشتري ثم غصبه
من المشتري لم يكن ذلك فسخاً
للبيع ولا ابطالا للخيار * رجل

قبل وجود هذه الاشياء حدث لان حتى ههنا للغاية لان الملازمة مما يمتد وكذا الضرب بطريق
التكرار ولو نوى الجزاء صدق ديانة لاقضاء لانه نوى الجواز ولو كان الفعلان من واحد بان قال ان
لم آتك اليوم حتى أتغدي عندك أو حتى أضربك أو قال ان لم تأتني اليوم حتى تتغدي عندي
فعبدي حرق شرط البر وجودهما حتى اذا أتاه فلم يتغدى ثم تعدي من بعد بل تراخ فقد بر وان
لم يتغدى أصلاً حدث لتعذر الحل على الغاية كذا في الكافي * ولو قال لا امرأته كما مضى بك
فانت طالق فضره ما يكفه فوقع الاصابع متفرقة لا تطلق الا واحدة وان ضره ما يبديه جميعاً
طلقت ثنتين كذا في صحيح السرخسي * رجل قال لعبد له ان لقيت كذا فامض بك فامضت طالق
فرأى العبد من قدر ميل أو على ظهر بيت لا يصل اليه لا يحنث كذا في الفتاوى الكبرى * ان
رأيت فلاناً يضربك فارقى به على القرب والبعد والضرب في أي وقت شاء الا اذا عني به الفور
كذا في المحيط في مسائل الرقبة * ولو قال ان رأيتك فلم أضربك فراه والخالف مريض
لا يقدر على الضرب حدث كذا في الظهيرية * ولو شاحنه امرأته لاجل الجارية فقال ان وضعت
يدي على رأسها فضر يده على رأسها في العصب لم يحنث كذا في العتائبية * اذا حلف ليضرب
غلامه في كل حق وباطل ولا نية له فعني هذا ان يضرب كلما شكى اليه بحق أو باطل ولا يحمل
الضرب في هذا على حال وجود الشكاية ولو نوى الحال فهو على ما نوى ولو شكى اليه فضره ثم
شكى اليه في ذلك الشيء مرة أخرى فليس عليه أن يضربه للشكاية الثانية كذا في المحيط * رجل
حلف ليضرب فلاناً ألف مرة فهذا على أن يضربه مراراً كثيرة * ولو حلف ليقتل فلاناً ألف
مرة فهو على شدة القتل كذا في فتاوى قاضيان * حلف ليضرب فلاناً أو ليعلم فلاناً
ميت فان كان لا يعلم بموته فلا يحنث عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وان كان يعلم بموته تنعقد
يمينه ويحنث من ساعته بالايجاب كذا في المحيط * رجل قال لغيره ان ضربتني ولم أضربك فهذا
على أن يضرب الخالف قبل المحلوف عليه فان نوى بعده فهو على الفور كذا في فتاوى قاضيان
* اذا قال لرجل لغيره أي عبيدي ضربته يا فلان فهو حرق فضرهم جميعاً لا يعتق الا واحد منهم
ولو قال أي عبيدي ضربك يا فلان فهو حرق فضرهم جميعاً اعتقوا ثم في المسألة الاولى اذا كان يعتق
واحد من العبيد ينظر ان كان الضرب بصفة التعاقب يعتق الاول وان كان دفعة واحدة يعتق
واحد منهم * وكان اختيار التعيين للمولى * اذا قال كل عبيدي ضربته فهو حرق فضر الكل
عتق الكل * ولو ضرب البعض عتق البعض كذا في المحيط في الفصل السابع والعشرين في
المتفرقات * ولو قال من ضربته من عبيدي فهو حرق فضرهم جميعاً اعتقوا جميعاً عندهما والا
واحداً عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير في فصل اليمين تقع
على الواحد * لو قال ان ضرب هذا العبد أحد فامرأته طالق فاليمين على الخالف وغيره ولو قال ان
ضرب رأسي هذا أحد فاليمين على غير الخالف * رجل أراد ضرب انسان فقال لرجل ان
ضربت عبيدي حرقك ضربته ثم ضربته بعد ذلك لم يحنث وانما يقع هذا على الفور كذا في

السراجية

باع عبد على أنه بالخيار ثلاثة أيام على أن يستعله ويستخدمه جاز وان فعل ذلك لا يبطل خياره *

ولو باع كرم على أنه بالخيار ثلاثة أيام على أن يأكل من ثمره لا يجوز البيع لان العلة والمفعة لا يبقا لها الثمن فلم يكن متلفاً فجاز أمن المبيع
بخلاف الثمر * رجل اشترى شيئاً وقبضه ثم قال له البائع عد أيام أنت بالخيار فله الخيار ما دام في المجلس ويكون هذا بمنزلة قوله لك اقالة
في البيع * ولو قال آتيت بالخيار ثلاثة أيام فله الخيار ثلاثة أيام كما قال هو الصحيح * رجل اشترى شيئاً وشرط الخيار لنفسه ولم يوقت

كان له أن يسخن البيسح ولم يكن ذلك للبائع وان شرط الخيار أكثر من ثلاثة أيام فسد البيسح في قول أبي حنيفة وزفر والشافعي رحمهم الله تعالى فان أسقط الخيار في الأيام الثلاثة أو أعثق العبد أو مات العبد أو المشتري أو حدث به ما وجب لزوم البيسح ينقلب البيسح حائزاً في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويلزمه الثمن وان حدث به عند المشتري في الأيام الثلاثة عيب أن كان عيباً يحتمل زواله في مدة الخيار كالمرض لا يبطل خياره إلا أنه لا يملك الرد قبل زوال العيب وان حدث به ما لا يحتمل (١٤٧) الزوال لزمه البيسح * رجل اشترى شيئاً

في رمضان على أنه بالخيار ثلاثة أيام بعد شهر رمضان فسد العقد في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان عنده ما قبل الشهر يكون داخلاً في الخيار فيصير بمنزلة شرط الخيار أو بقاء أيام فيفسد العقد عنده وقال محمد رحمه الله تعالى له الخيار في رمضان وثلاثة أيام بعد رمضان ويجوز البيسح * وكذا لو كان الخيار للبائع على هذا الوجه ولو شرط المشتري على البائع فقال لا خيار لك في رمضان ولك الخيار ثلاثة أيام بعد رمضان أو قال البائع للمشتري لا خيار لك في رمضان ولك الخيار ثلاثة أيام بعد مضي رمضان فسد البيسح عند الكل لانه لا وجه لتصح هذا العقد * رجل اشترى عبداً على أنه بالخيار ثلاثة أيام لا يكون للبائع أن يطالبه بالثمن قبل سقوط الخيار * رجل اشترى شاة أو بفرة على أنه بالخيار ثلاثة أيام فقلب لبهاروى أبو يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه لا يبطل خياره وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يبطل خياره حتى يشرب اللبن أو يستهلك * ولو اشترى جارية على أنه بالخيار ثلاثة أيام وقبضها فدعاها إلى فراشه قبل مضي المدة لا يبطل خياره وكذا لو كان الخيار للبائع فدعاها إلى فراشه لا يبطل خياره ولو باع رحي على أنه بالخيار ثلاثة أيام فطعن البائع فيها كان فصحا للبيسح ولو كان

السراجية * قال محمد رحمه الله تعالى اذا قال الرجل لعبدية ان ضربتكم الا يوماً واحداً أو الا في يوم واحد أو الا يوماً واحداً أضرب بكم فيه أو الا يوماً أو الا في يوم فله أن يضربهم متى شاء يجتمعاً ومتفرقاً فان ضرب أحدهما يوم الخميس والآخر يوم الجمعة لم يحنت حتى تعرب الشمس من يوم الجمعة لان ضربهم متى في يوم الاستثناء لان يوم الاستثناء يوم يجتمع ضربهم فيه فان لم تعرب الشمس حتى عاد ضرب الاول لم يحنت فان ضربهم ما بعد ذلك في يوم واحد أو في يومين أو ضرب الذي ضرب به يوم الجمعة حنت ساعة ضرب به لانه ضربهم متى في يوم الاستثناء حيث ضرب الاول يوم الخميس والثاني يوم السبت فوجد ضربهم متى في يوم الاستثناء وأما اذا ضربهم متى في يوم واحد فلان المستثنى يوم واحد يضربهم فيه وقد ضربهم متى في يوم واحد فمضى المستثنى فبقى ما وراءه غير المستثنى ولو لم يضرب بعد ذلك الا الذي ضرب به يوم الخميس لا يحنت لانه تكرار نصف الشرط ولو لم يضرب بعد ذلك الا الذي ضرب به يوم الخميس وحده لا يحنت * ولو قال ان ضربتكم الا في يوم أضرب بكم فيه أو الا يوماً أضرب بكم فيه أو الا يوم أضرب بكم فيه فكل يوم يجتمع فيه ضربهم ما فذلك اليوم مستثنى ولا يحنت فان ضربهم متى في يومين متفرقين يحنت حين تغيب الشمس من اليوم الثاني فان عاد وضرب الاول في اليوم الثاني لم يحنت لانه صار يوم الاستثناء وان ضرب الذي ضرب به أخيراً يحنت حين تعرب الشمس كذا في الجامع الكبير للعصيري * ولو قال ان لم أقتل فلانا فمراة طالق وفلان ميت وهو عالم به تنعقد عينه لتصور البرئ يحنت للجمال للجزع عادة كسئلة صعود السماء وان لم يكن عالمًا بعونه لا يحنت عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كفي مسئلة الكوز الآية لا فرق في ذلك المسئلة بين أن يعلم أن الكوز لأمه فيه أو لا يعلم في الصحيح كذا في الكافي * حلف ليقتل فلانا غد فمات في اليوم لم يحنت هكذا في التبيين * ولو قال ان قتل فلانا أو مسسته فتعمد غيره فاصابه حنت كذا في محيط السرخسي * ولو قال لعبد ان قتلتك يوم الجمعة فعبدى حلفه بعهده بعد اليومين يوم الخميس ومات يوم الجمعة يحنت في يمينه ولو ضرب به يوم الجمعة ومات يوم السبت لا يحنت ولو كان ضرب به قبل اليومين بان كان ضرب به يوم الاربعاء ثم حلف يوم الخميس وقال ان قتلتك يوم الجمعة فعبدى حلفه بالمضروب يوم الجمعة لا يحنت في يمينه كذا في المحيط * رجل حلف أن لا يقتل فلاناً بالكوفة وضربه بالسواد ومات بالكوفة حنت ويعتبر فيه مكان الموت وزمانه لا مكان الجرح وزمانه كذا في فتاوى قاضيان * اذا قال لعبد ان شئت في المسجد فعبدى حلفه والخالف في المسجد والمستوم خارج المسجد يحنت ولو كان على العكس لا يحنت كذا في شرح الجامع الكبير للعصيري في باب الحنث في الشبهة * اذا قال لعبد ان قتلتك في المسجد أو ان شجعتك في المسجد أو ان ضربتكم في المسجد فعبدى حلفه فقتله أو شجعه أو ضربه أو قاتله أو ضارب أو الشاج في المسجد والمقتول والمضروب والمشجوع خارج المسجد لا يحنت في يمينه ولو كان على العكس يحنت في يمينه واذا قال لعبد ان مات من هذه الشجرة فكذا فمات منها ومن غيرها يحنت في يمينه كذا في المحيط * ولو حلف لاروى حجر ارمى الى غيره فنفذ عنه فاصابه لم يحنت ولوروى اليه ولم يصبه حنت الا اذا نوى الاصابة كذا في العتبية * واذا قال

الخيار للمشتري فطعن فيها يعرف مقدار الطعن لا يسقط خياره وان زاد على ذلك عند قلة الماء أو كثره بطل خياره * وذكر العقيقه أبو جعفر ان ما زاد على يوم وليلة كثير يبطل خياره وما دون ذلك قليل لا يبطل خياره * ولو اشترى ثوباً على أنه بالخيار أو دابة فليس الثوب واستخدم الخادم مرة لا يبطل خيار الشرط وان استخدم مرتين أو ليس الثوب مرتين وكانت دابة فركبها مرتين بطل خيار الثوب * ولو ركب الدابة ليسقيها أو ليردها على البائع في القياس يبطل خياره وفي الاستحسان لا يبطل * ولو باع عبداً على أنه

بالخيار فيهما وقبضهما المشتري ثم ان أحدهما أو استحق لا يجوز البيع في الباقي وان مرضيا على اجازة البيع لأن البيع بقدر ما الظاهر
غير منعقد في حق الحكم فاذا هلك أحدهما كانت الاجازة في الباقي بمنزلة استداء العقد بالحصة فلا يجوز * ولو قال البائع في حياة العبد
نقضت البيع في هذا بعينه أو نقضت البيع في أحدهما كان نقضه باطلا كما أنه لم يتكلم بالنقض وبقى الخيار فيهما * وكذلك لو باع عبدا
واحدا على أنه بالخيار ثلاثة أيام ثم قال (١٤٨) نقضت البيع في نصفه كان باطلا كما أنه لم يتكلم به * رجل له دار فيهار رجل يسكنها

باجرة فباعها من رجل على أن
المشتري بالخيار ثلاثة أيام ورضى
به الساكن فطلب المشتري الآخر
من الساكن في مدة الخيار كان
ذلك امضاء للبيع * ولو اشترى
دارا وهو ساكن فيها على أنه بالخيار
ثلاثة أيام فدام على السكنى لا يبطل
خياره ولو ابتدأ السكنى بطل
خياره * رجل اشترى حارية
على أنه بالخيار ثلاثة أيام وقبضها
ثم جاء بجارية وقال هي التي قبضتها
وأنكر البائع كان القول للمشتري
وللبائع أن يملك الجارية وبطلانها
لأن المشتري حين ردها على البائع
قدم لك الجارية منه فلا بائع أن
يرضى بهذا التملك وكذا القصار
إذا رد ثوب نفسه على صاحب
الثوب وقال هذا ثوبك وكذا
الاسكاف * رجل باع عيضا أو
كفري على أنه بالخيار ثلاثة أيام
فخرج الفرج من البيض أو صار
الكفري ثمرا في مدة الخيار بطل
البيع لانه لو بقي من غير خيار
يتضرر به البائع ولو بقي الخيار
كان له أن يلزم المشتري بعد التغير
ولو كان الخيار للمشتري والمسئلة
بها لهما بقي خياره لأن المشتري
لا يتضرر ببقاء الخيار * ولو اشترى
صبيلا شراء بائنا فصار حبا قبل
القبض بطل البيع في قول أبي
حنيفة رحمه الله تعالى ولا يبطل في
قول أبي يوسف رحمه الله تعالى *

لغيره ان رميت اليك في المسجد فعبدي حو يعتبر المكان في حق الخالف ولو قال ان رميتك في المسجد
فعبدي حو يعتبر المكان في حق المحلوق عليه كذا في المنخيرة * واذا قال ان لم أجس فلانا غدا
عربا ناجعا فامرأته طالق فبسه عربا ناجعا في الغد فجاء آخر وأطعمه حنث كذا في الفتاوى
الكبرى وهكذا في الخلاصة * واذا حلف لا يعذب فلانا فبسه لم يحنث الآن بنوى ذلك هكذا
ذكر في الفتاوى * وهذا لان الحبس تعذيب قاصر فلا يدخل تحت العيبين * وفي الفتاوى أيضا
اذا دعا امرأته الى الفراش فابت فقالت انك تعذبني فقال ان عذبتك فانت طالق ثم جاءت الى
الفراش فجامعها ان جامعها على كره منها فقد عذبها فطلق وان كانت طائفة لا تطلق كذا
في المنخيرة * رجل قال لامرأته ان لم أضربك أو قال ان لم أسرك فانت طالق ثلاثا فغاب عنها
أشهر لم ينق عيها وتزوج عليها فقال لها أهله اقد أساءك زوجك وأضربك فقالت ما أساءني
ما أضربني فالقول قول المرأة ولا حنث عليه * ولو قال ان أضربك أو قال ان أسأت اليك فانت
طالق ففعل ذلك فاصدا اضارها حنث كذا في محيط السرخسي في فصل رجل حلف لا يقذف
(١) اكرمر اسرزنش كنى فكذا يحنث باللامه مشافهة (٢) اكرمر اسرزنش ينصرف
الى المنه اذا احتملت القرينة والاعلى الضرب على الرأس * لا يؤذى امرأته فأصابت النجاسة
ثوبه فقال اغسله فابت فقالت (٣) زهره دوان نشوى قيل لا يحنث وقال القاضي يحنث ربه
يقتى كذا في الوجيز للكردي * وفي القدوري عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا قال لامرأته
أنت طالق أو والله لا ضربن الخادم اليوم فضر به في يومه فقد برى بعينه ولم يقع الطلاق فان مضى
اليوم قبل الضرب حنث فيتحير بين ان يقع الطلاق أو يلزم نفسه العيبين ولو قال في ذلك اليوم
اخترت أن أوقع الطلاق لزمه وبطلت العيبين ولو قال في ذلك اخترت التزام العيبين وابطال الطلاق فان
الطلاق لا يبطل ولومات الخادم قبل الضرب فهو بخير بين الطلاق والكفارة ولو كان الرجل هو
الميت فقد وقع الحنث أو الطلاق وقدمان قبل ان يبين فلا يقع الطلاق ولها الميراث قال وهذا التحير
من حيث التدين يعني فيما اذا مات الخادم ولا يجبره القاضي على ذلك لانه لما كان خيرا بين الكفارة
والطلاق وأحدهما لا يدخل في الحكم لم يلزمه القاضي ذلك حتى لو كان مكان الكفارة طلاق امرأة
أخرى يجبره القاضي حتى يبين لان الواقع طلاق لا محالة وانه يدخل في الحكم كذا في المحيط في
الفصل الخامس * رجل قال لغيره ان شمتك فعبده حو ثم قال له لا بارك الله فيك لا يعتق ولو قال
ولا أنت ولا أهلك ولا مالك يعتق وهذا شتم كذا في الظهيرية * رجل حلف لا يبتهم امرأته بشئ ثم
قال لها (٤) خذاد اندك توجه كرده لا يحنث كذا في الخلاصة * رجل حلف أن لا يقذف فلانا فقال
له يا ابن الزانية حنث في عينه هو المختار للفتوى لان في زماننا وديارنا بعد هذا قذاله وان حلف أن
لا يقذف أو لا يشتم أحدا فقذف ميتا أو شتم ميتا حنث كذا في فتاوى قاضيان * ولو حلف اني
(١) ان لنتي (٢) ان ضربتني على رأسي أو معاه ان عنت على (٣) اغسله وغماعتك (٤)

الله يعلم ماذا فعلت

رجل اشترى عبدا شراء بائنا فقامت البيعة بينهما قال البائع للمشتري قد جعلتك بالخيار ثلاثة أيام بعد شهر
قال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يثبت الخيار من ساعته شهر أو ثلاثة أيام وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يلحق الخيار كذا قال أبو يوسف
العقد * ولو ألقا بالعقد الصحيح مكان الخيار شرط فاسد ابطال الشرط ولا يفسد العقد في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وقال
أبو حنيفة رحمه الله تعالى يلحق الشرط الفاسد يفسد البيع ولو ألقا بالعقد الصحيح شرط بائنا أو خيارا جائزا يلحق في قولهم * رجل

باع أرضاً على أنه بالخيار ثلاثة أيام وثلاث ساعات ثم ان البائع نقض البيع في الأيام الثلاثة تبقى الأرض مضمونة بالقيمة على المشتري وكان
المشتري أن يجسها بالاستيفاء الثمن الذي دفعه الى البائع فان أذن البائع بعد ذلك للمشتري في زراعة هذه الأرض سنة فزوعها نصيب الأرض
أمانة عند المشتري وكان البائع أن يأخذها من المشتري متى شاء قبل أن يؤدي ما عليه من الثمن ولا يكون للمشتري أن يجسها بالاستيفاء
الثمن الذي كان على البائع لان المشتري لما زرعها باذن البائع صار كأنه (١٤٩) سلمها الى البائع * رجل اشترى جارية على أنه

بالخيار ثلاثة أيام فولدت عند
المشتري بطل خياره وان كان الولد
ميتاً ولم تنقصها الولادة لا يبطل
خياره * ولو حدثت الزيادة عند
المشتري في ذات المبيع كالسمن
ونحو ذلك بطل خياره في قول أبي
حنيفة وآبي يوسف رحمهما الله تعالى
* رجل اشترى عبداً على أنه بالخيار
ثلاثة أيام فمرض العبد عند
المشتري ثم ان المشتري لقي البائع
وقال للبائع نقض البيع ورددت
عليك العبد فلم يقبل البائع ولم
يقبض فان مضت الايام الثلاثة
والعبد مريض لزم المشتري وان
صح العبد في الايام الثلاثة ثم مضت
الايام الثلاثة كان للمشتري أن
يرد العبد على البائع بذلك الرد
الذي كان منه * رجل اشترى
دابة على أنه بالخيار ثلاثة أيام
فقص حوافرها وأخذ شيئاً من
عرفها لا يبطل خياره ولو زرعها بطل
خياره * رجل اشترى شيئاً على
أنه بالخيار ثلاثة أيام فجاء المشتري
في الايام الثلاثة الى باب البائع ليرد
المبيع فاختفى البائع منه وطلب
المشتري من القاضي أن ينصب
خصماً عن البائع ليرده عليه
اختلفوا فيه قال بعضهم ينصب
خصماً نظراً للمشتري وقال محمد
ابن سلمة رحمه الله تعالى لا يجيبه
القاضي الى ذلك ولا ينصب خصماً
لان المشتري لما اشترى ولم يأخذ

خير منه والخالف لص أو شرب وذلك من أهل الصلاح والعلم عند الناس حث في القضاء كذا
في العتابة * رجل دفن ماله في منزله ثم طلبه فلم يجده فحلف أنه ذهب ماله ثم وجده بعد ذلك ان
لم يكن أخذ انسان ذلك المال ثم أعاده يكون حائناً الا أن ينوي بذلك أنه طلبه فلم يجده كذا في
فتاوى قاضيان * في مسائل الأخذ والسرقة * ولو حلف أنه لم يسرق شيئاً سماً ولم يره وقد كان
رأى ذلك الشيء قبل ذلك والخيار أنه لا يثبت كذا في الفتاوى الكبرى * أكارأ ووكيل حلف أن
لا يسرق وهو يحمل العنب والفواكه المشتركة بينه وبين صاحب الكرم الى بيته قالوا ان كان
ما يحمل الا كرا والوكيل للكل لا يكون سرقة وأما ما يكون من الجبوب اذا أخذ شيئاً ليتقربه
للعفط فهو سرقة وأما غير الكرا والوكيل اذا أخذ شيئاً على وجه الخفي فسرقة وأما الكرا
والوكيل اذا أخذ شيئاً لورآهم اصحابه لا يضمنه بل يرضى فالجواب كذلك وان لم يكن ينبغي أن
يثبت كذا في الظهيرة * رجل غاب فرسه عن خات فقال (١) اكرأ من اسب من برده باشند
فوالله لا أسكن ههنا قالوا يرجع الى الخالف ان نوى بقوله (٢) انحنابنا ثم الحجر أو الخان أو
البلدة فهو على ما نوى وان لم ينو شيئاً تنصرف بعينه الى الخان * امرأة لها ابن يسكن مع أجنبي
فقال لها زوجه ان لم يأت ابنك فلان يمتنا ويسكن معنا فتى أعطيت ابني شيان مالك وحنث في عيذك ان
جاء فسكن معهما سنة ثم غاب فقالت المرأة اني كنت أعطيت ابني شيان مالك وحنث في عيذك ان
كذبها الزوج كان القول قوله وان صدقها الزوج فان كانت أعطته قبل ان يجيء الابن ويسكن
معها طلقت كذا في فتاوى قاضيان * رجل ادعى على آخر أنه سرق ثوبه فاخذ المدعي عليه ثوب
المدعي وقال امرأته طالق (٣) كمن جأه ثوبه قد دأه ثوبه أم فقد قيل لا تطلق امرأته ان لم يكن
سرق ثوبه وقد قيل تطلق قضاء اعتباراً للصورة والاول أظهر * رجل سرق من رجل ثوباً ثم ان
السارق دفع دراهم الى المسروق منه فجعله اسروق منه وحلف قال الفقيه أبو القاسم الصفار
ان كان الثوب قد ذهب من يد السارق فلا شك أن المسروق منه لا يثبت وان كان قائماً فلا أقول
بأنه حائث قالوا اذا كان الثوب قائماً فلا شك انه حائث وان كان قد ذهب من يد السارق ففيما ذكر
من الجواب نوع اشكال * رجل حلف وقال سرق فلان ثيابي أو قال خرق فلان ثيابي وفلان ما
سرق الا ثوباً واحداً وما خرق الا ثوباً واحداً قال لا يثبت في عينه وقيل يثبت والاول أظهر كذا في
المحيط * سكران صحاف قال لاصحابه كان في جيبى خمسة وأربعون درهماً فاخذتوه هانئاً فأنكروا
فحلف وقال (٤) اكرأ من رزدر جيب من جهل ويخدرهم نبوده است جهل غطري بنى ويخدر على
فامرأته كذا وقد كان في جيبه في ذلك اليوم أربعون عدلية وخمسة غطارفة فاصاب في اجمال
وأخطأ في التفصيل قالوا ان وصل التفسير نث وان فصل التفسير لا يثبت وان كان في جيبه
غطارفة وعدليات لو صحت قيمة العدليات الى العطارفة تصير أربعين غطرياً فجمع وقال (٥)

(١) ان سرقوا فرمى هذه (٢) لا أسكن ههنا (٣) ما رفعت ثوبك (٤) ان لم يكن في جيبى
اليوم خمسة وأربعون درهماً أربعون غطرياً وخمس عدليات (٥) ان لم يكن في جيبى أربعون
غطرياً كذا غطري بنى وكذا عدليات

منه وكذا مع احتمال العيبة فقد ترك النظر لنفسه فلا نظره فان لم ينصب القاضي خصماً وطلب المشتري من القاضي الاعلان عن محمدرجه
الله تعالى فيه روايتان في رواية يجيبه القاضي الى ذلك فيبعث منادياً ينادى على باب البائع أن القاضي يقول ان خصمك فلان يريد أن يرد
المبيع عليك فان حضرت والانقضت البيع فلا ينقض القاضي البيع من غير اعلان وفي رواية لا يجيبه القاضي الى الاعلان أيضاً قيل
لمحمدرجه الله تعالى كيف يصنع المشتري قال ينبغي للمشتري أن يستوثق فيما أخذ منه كفيلاً ثقة اذا خاف العيبة حتى اذا غاب البائع بر-

على الكفيل وان اشترى شيئا يتسارع اليه الفساد على أنه بالخيار ثلاثة أيام في القياس لا يجبر المشتري على شيء وفي الاستحسان يقال
للمشتري اما أن تفسخ البيع واما أن تأخذ البيع ولا شيء عليك من الثمن حتى تجبر البيع أو يفسد المبيع عندك دفعا للضرورة من الجانبين
وهو نظير ما لو ادعى في يد رجل شراء شيء يتسارع اليه الفساد كالسمكة الطرية ونحوها وبعد المدعى عليه وأقام المدعى بينة على ما ادعى
ويخاف فسادها في مدة التزكية قال القاضي (١٥٠) يا ممدى الشراء أن ينقذ الثمن ويأخذ السمكة ثم القاضي يبيعهما من آخر

و يأخذ ثمنا ويضع الثمن الاول
والثاني على يدي عدل فان عدلت
البينة يقضى للمدعى الشراء بالثمن
الثاني ويدفع الثمن الاول الى
البائع وان ضاع الثمن عند
العدل يضيع الثمن الثاني من مال
مدعى الشراء لان بيع القاضي
كبيعه وان لم تعدل بينة مدعى الشراء
فانه يضمن قيمة السمكة للمدعى
عليه لان البيع لم يثبت فبقي أخذ
مال الغير بجهة البيع فيكون
مضمونا عليه بالقيمة وهذا قول أبي
يوسف ورجحه الله تعالى * ولو باع
شيئا يتسارع اليه الفساد يبيعا بائنا
ولم يقبضه المشتري ولم ينقذ الثمن
حتى غاب كان البائع أن يبيعه من
آخر ويحمل للمشتري الثاني أن
يشترى وان كان يعلم بذلك لان
المشتري الاول رضى بهذا البيع
والفسخ دلالة فجعل للبائع أن يبيع
واذا حصل للبائع أن يبيع حل
للمشتري الثاني أن يشترى *
رجل باع عبدا على أنه بالخيار
ثلاثة أيام ثم انه عرض العبد على
البيع لم يبطل خياره لانه لا يملك
فسخ البيع عند غيبة صاحبه *
رجل باع شيئا بثمن مؤجل على
أنه بالخيار ثلاثة أيام يعتبر الاجل
من وقت سقوط الخيار لان وقت
العقد * وكذا لو كان الخيار
للمشتري ولو باع دارا على أن
المشتري بالخيار ثلاثة أيام وللدار

اكردر جيب من جهل غطرى بنى نبوده آست چندین غطری بنی و چندین عدلی فسدق فی المبلغ و أخطا
فی التفصیل قالوا ان عنی عین الغطارفة كان حائنا أصاب التفسير أو أخطا وصل أو فصل كذا في
فتاوى قاضيان * ولو حلف أن لا يغصب فلانا شيئا ثم دخل الخالف على المخالف عليه ليلا يسرق
متاعه ولم يعلم المخالف عليه أو جاءه الخالف في المحراء وسرق رداءه من تحت رأسه ولم يعلم المخالف
عليه أو طرصرة دراهم في كفه أو دخل عليه ليلا فكاهه وضربه وأخرج متاعه وذهب به فانه لا يكون
غاصبا بل يكون سارقا يقطع فيه كذا في خزانة المفتين * واذا حلف لا يسرق منه وكاهه حنث ولو
حلف لا يغصب منه أو لا يسرق منه فقطع الطريق عليه حنث في الغصب دون السرقة كذا في المحيط
* قال لا خير (١) من در مال تو خيانت نسکرده أم وقد كان خانت امرأته باجارتها ورضاه لا يحنث
* قال ساعا کر بیش ازین کس رازیان ازده درم زیاده کنم فامرأته طالق زن خود رازیان زیاده
کرد فالصحيح أنهم اطلق كذا في الوجب لا لكردرى * والله أعلم بالصواب

(الباب الثاني عشر في اليمين في تقاضى الدراهم)

اذا حلف ليأخذ من فلان حقه أو قال ليقبض فانخذ بنفسه أو أخذ وكيله فقد برى يمينه وان عنى
أن يباشر ذلك بنفسه صدق ديانه وقضاء وكذلك لو أخذها من وكيل المطلوب فقد برى يمينه وكذلك
لو أخذها من رجل كفل بالمال بامر المديون أو من رجل أحاله المديون عليه فقد برى يمينه كذا
في الذخيرة * ولو قبض من رجل بغير أمر المطلوب أو كانت الكفالة والحالة بغير أمره حنث
في يمينه قالوا اذا اشترى بدينه عبدا يباع فسادا وقبضه فان كان في قيمته وفاء بالحق فهو قابض لدينه
ولا يحنث وان لم يكن فيه وفاء حنث ولو غصب الخالف ما لا يجزى دينه بركه والواستحسان له دنائير
أو عرضا كذا في البدائع * ولو حلف الطالب ليقبض ولم يوقت فامرأته من المال أو وهبه حنث
في يمينه ولو وقت في ذلك وقتا فامرأته قبل الوقت سقطت اليمين ولم يحنث اذا جاء ذلك الوقت في قول
أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ولو قبض الدين فوجد من يوفاء ونهرجة فهو قبض ويبرى يمينه
سواء وقع الخلف على القبض أو على الدفع فاما اذا كان ستوقه فليس هذا بقبض لحقه ولو أخذت فاما
مكان حقه ثم وجد به عيبا فرده أو استحق كان قد برى يمينه كذا في الايضاح * فاذا حلف الرجل
لا يقبض ماله على غيره فاحال الطالب رجلا ليس له على الطالب شيء على غيره وقبض ذلك الرجل
حنث في يمينه لانه وكيل الطالب في القبض وان كانت الحوالة قبل اليمين فقبض المحتال عليه بعد
اليمين لا يحنث وعلى هذا اذا وكل رجلا يقبض الدين من المديون ثم حلف أن لا يقبض ماله عليه فقبض
الوكيل بعد اليمين لا يحنث في يمينه وقد قيل ينبغي أن يحنث في يمينه كذا في المحيط * قال في الاصل اذا
حلف لا يفارق غيره حتى يستوفى ماله عليه فلزمه ثم ان الغريم فر منه لا يحنث ولو كان حلف ان
لا يفارق غيره وباقى المسئلة بحالها يحنث واذا حلف لا يفارق غيره حتى يستوفى ماله عليه ففقد
مقعدا عليه حيث يراه حتى لا يفوته ويحفظه فابس غفارق له وان حال بينهما ستره أو عود من أعمدة

(١) أنا لم أن في ماله

المسجد

تفيع فان الشفيع يطلب الشفعة وقت العقد اذا علم بالبيع لا وقت سقوط الخيار وفي بيع الفضولي
يطلب الشفعة وقت الاجازة * وفي البيع الفاسد عند انقطاع حق الاسترداد وفي الهبة بشرط العوض روايتان في رواية يطلب عند
انقبض وفي رواية عند العقد وهو الصحيح والمسائل تأتي في كتاب الشفعة * رجل باع دارا على أنه بالخيار ثلاثة أيام فصالحه المشتري
على دراهم مسماة أو على عرض بيمينه على أن يسقط الخيار ويمضى البيع جاز ذلك ويكون زيادة في الثمن وكذا لو كان الخيار للمشتري

فصله البائع على أن يسقط الخيار فبطل عنه من الثمن كذا أو يزيد هذا العرض بعينه في البيع جاز ذلك * الوكيل بالبيع اذا باع على أنه بالخيار ثلاثة أيام أو الوصي باع على أنه بالخيار ثلاثة أيام أو الرجل جمل باع بنفسه وشرط الخيار لغيره فان الوكيل أو الوصي في الأيام الثلاثة أو مات الموكل أو الصغير أو مات الذي باع بنفسه أو الذي شرط الخيار في الأيام الثلاثة قال محمد رحمه الله تعالى يتم البيع في جميع ذلك لان لكل واحد منهم حق في الخيار والجنون في هذا بمنزلة الموت (١٥١) * ولو باع الاب أو الوصي مال اليتيم على أنه بالخيار

ثلاثة أيام فبطل البيع في مدة الخيار قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يتم البيع ويبطل الخيار وعن محمد رحمه الله تعالى فيه ثلاث روايات في رواية يكون الخيار لليتيم ان شاء نقض البيع وان شاء أجاز في مدة الخيار وبعد انقضائها يكون هذا الخيار الاجازة لا خيار الشرط * وفي رواية ينتقل خيار الشرط الى اليتيم مؤقتا بالايام الثلاثة كما كان وفي رواية يسقط الخيار للاب ان شاء نقض البيع في المدة أو أجاز وان لم يصنع شيئا حتى مضت المدة تم البيع * والمكاتب اذا باع على أنه بالخيار ثلاثة أيام ثم هجر والعبد المأذون اذا باع على أنه بالخيار ثلاثة أيام ثم هجر عليه المولى يتم البيع ويبطل الخيار * رجل باع عبدا على أنه بالخيار ثلاثة أيام ثم قال البائع للعبد ان دخلت الدار فانت حر لم يكن ذلك نقضا للبيع ولا ابطالا للخيار وكذا لو قال لهذا العبد انت حر وهذا لعبدا آخره وكذا لو كان الخيار للمشتري خلف بذلك * رجل اشترى عبدا على أنه بالخيار ثلاثة أيام ثم قال المشتري قد أجزت شراءه أو شئت أخذه أو رضيت أخذه بطل خياره ولو قال هويت أخذه أو أحببت أو أردت أو قال قد أعجبني أو قال قد وافقت لا يبطل خياره * رجل اشترى كلبا باع على أنه بالخيار ثلاثة أيام

المسجد فليس بمفارق له وكذلك اذا جلس أحدهما خارج المسجد والاخر داخل المسجد والباب مفتوح بحيث يراه فليس بمفارق واذا تورى عنه بحائط المسجد والاخر داخل فهو مفارق وكذلك اذا كان بينهما باب مغلق والمفتاح بيد الخالف والخالف خارج الباب قاعد على هذا الباب هذه الجملة من المتن * وفي الحيل اذا نام الطالب أو غفل عن المطلوب أو شغله انسان بالكلام فهو رطب المطلوب لا يحنث في عيونه * ولو لم يتم ولم يغفل عنه فذهب ولم يذهب معه الطالب ولم يذهب مع الامكان يحنث في عيونه * وفيه أيضا لومعه عن الملازمة حتى يقر المطلوب لا يحنث في عيونه * واذا حلف لا يفارق غريمه حتى يستوفي منه فآخذ به وهذا وكفيل احنث الا اذا هلك الرهن قبل الافتراق وقيمته مثل الدين أو أكثر فينبذ لا يحنث كذا في الذخيرة * رجل جاء الى باب مديونه وحلف ان لا يذهب من هذا الموضع حتى ياخذ حقه من هذا الغاء المديون ونجاة عن ذلك الموضع ثم ذهب بنفسه قبل أن ياخذ حقه فقد قبل يحنث وقد قيل ان نجاة بحيث وقع في مكان آخر من غير أن يكون منه خطا بالاقدام ثم ذهب بنفسه لا يحنث كذا في الظهيرية في المقطعات * ولو حلف المديون ليعطين فلان حقه فأمر غيره بالاداء أو حاله وقبض برفي عيونه وان قضى عنه متبرع لا يبر وان عني أن يكون ذلك بنفسه صدق دياية وقضاء ولو حلف المطلوب أن لا يعطيه فأعطاه على أحد هذه الوجوه حنث وان عني أن لا يعطيه بنفسه لم يدين في القضاء كذا في الذخيرة * رجل قال لا آخروا الله لأعطيكم مالكم حتى يقض على قاض فوكل وكسلا خاصمه الى القاضي فقضى على وكيل الخالف فهو قضاء على الخالف ولا يحنث بعد ذلك * رجل قال لغريمه والله لا يفارقك حتى استوفي منك حقه ثم انه اشترى من مديونه عبدا بذلك الدين قبل أن يفارقه ولم يقبض الدين حتى فارقه قال محمد رحمه الله تعالى على قول من لا يجعله حائشا اذا وهب الدين منه قبل المفارقة وقبل المديون ثم فارقه لا يحنث وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى قول من يجعله حائشا في الهبة وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يكون حائشا هذا اذا فارقه قبل أن يقبض المبيع وان لم يفارقه حتى مات العبد عند البائع ثم فارقه حنث ولو باعه المديون عبدا لغيره بذلك الدين ثم فارقه الخالف بعد ما قبض العبد ثم ان مولى العبد استحققه ولم يجز البيع لا يحنث الخالف ولو باعه المديون عبدا على أنه بالخيار فيه وقبضه الخالف ثم فارقه حنث ولو كان الدين على امرأة فخلف لا يفارقه حتى يستوفي حقه منها فترجوها الخالف على ما كان له من الدين عليها فهو استيفاء بما عليها من الدين ولو باع المديون بما عليه عبدا أو أمة فاذا هو مديون أو مكاتب أو أم ولد له أو كان المديون وأم الولد لغير المديون ثم فارقه الطالب بعد ما قبضه لا يحنث الخالف ولو وهب الطالب الالف من الغريم فقبلها منه أو حال الطالب رجلاه عليه مال بما له على مديونه أو حال المطلوب الطالب على رجل وأمر الطالب المطلوب الاول لا يحنث الخالف في هذا كله كذا في فتاوى قاضيان * اذا حلف لا يجبس من حقه شيئا ولا يئنه يئنه له أن يعطيه ساعة حلف برده أن يشتغل بالاعطاء حتى لو لم يشتغل به كفر غم من اليقين حنث في عيونه طلب منه أو لم يطلب وان نوى الجبس بعد الطلب أو غيره من المدة كان كقول

نسخ منه لنفسه لا يبطل خياره لان الكتاب لا يشتري لاجل النسخ منه وانما يشتري لاجل الدرس والحفظ فلا يبطل خياره كالنسخ انما اشتري ديباجا على أنه بالخيار ثلاثة أيام ثم نظري نقوش الديباج لا يبطل خياره ولهذا لو انتسخ من كتاب الغيور ولم يرفعه ولم يحوله لا يصير أصبا وان انتسخ لغيره لا يبطل خياره قالوا ولو قيل بالانتسخ يبطل خياره بالدرس لا يبطل خياره فله وجه يجوز الانتزاع لان في الكتابة سعة إلا ما الدرس يكون للنظر والامتحان أنه هل هو صحيح أم لا فيكون بمنزلة الإستخدام من حيث واحد وذلك لا يبطل الخيار * من له

نحوه ان شرط اذا قال ابطل خياره ومن له خيار الروية اذا قال ابطلت الخيار لا يبطل خياره * رجل اشترى ثوبا باهلى انه بالخيار يوما وقبضه ثم يرد به بالخيار وفيه عيب فقال البائع ليس هذا ثوبى وقال المشتري لا بل هو ثوبك قال ابو حنيفة واوبو يوسف وجهما الله تعالى القول قول المشتري والبينة للبائع وكذا لو كان الخيار للبائع وكذا اذا لم يكن في المبيع خيارا والشرط وازاد ان يرد به بخيار الروية وان كان يريد الرد بالعيب فالقول فيه (١٥٢) قول البائع ولو باع جارية على انه بالخيار ثلاثة ايام فاكتسبت اكسابا عند

البائع او عند المشتري او ولدت اولادا فان الكل يدوم مع الاصل ان تم البيع بينهما يكون للمشتري وان انقضى البيع بينهما يكون للبائع * ولو كان الخيار للمشتري فاكتسبت اكسابا او ولدت اولادا عند البائع فكذلك الجراب وان اكتسبت عند المشتري ذكرا في الكتاب ان الكسب يكون للمشتري تم البيع بينهما او انتقض * قبل هذا قولهما لان عندهما خيار الشرط للمشتري لا يمنع دخول المبيع في ملكه بمنزلة خيار الروية والعيب عند الكل اما على قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى يدور الكسب مع الاصل لان عنده خيار الشرط للمشتري يمنع دخول المبيع في ملك المشتري * ولو اشترى عبدا على انه بالخيار ثلاثة ايام فقطع البائع يده عند المشتري بطل خيار المشتري في قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يبطل في قول محمد رحمه الله تعالى وعن ابي يوسف رحمه الله تعالى فيه روايتان * ولو قطع البائع يده قبل التسليم الى المشتري لا يبطل خيار المشتري عند الكل * ولو قطع اجنبي عند المشتري بطل خيار المشتري عند الكل * رجل اشترى عبدا من رجلين صفقة واحدة على ان البائعين بالخيار فرضي احدهما بالبيع ولم يرض الاخر لزمهما

وان حاسبه واعطاه كل شئ كان له لديه واقرب بذلك الطالب ثم لقيه بعد ايام وقال قديقي لي عندك كذا وكذا من قبل كذا وكذا فتذكر المطلوب وقد كانا جميعا نسيما لم يحث ان اعطاه ساعتئذ كذا في الظهيرة * لو حلف ان لا يحبس اذا حل الاجل فانه لا يؤخر اذا حل فان نوى عمره فكل نوى كذا في العتابة * حلف ليعطينه في اول الشهر فادى في النصف الاول بر والاحت و لو حلف ليعطين دينه رأس الشهر واذا أهل الهلال فله ليلة الهلال ويومه كله * لو حلف ليعطين حقه في اول الشهر واخره يقضى في اليوم الخامس عشر والسادس عشر * حلف ليعطين حقه صلاة الظهر والمعتبر وقت الظهر كله * حلف ليعطين حقه اذا صلى الظهر فله وقت الظهر كله * حلف ليعطينه رأس الشهر فاعطاه قبله أو ابراه أو مات الطالب سقطت اليدين عند ابي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى فان مات المطلوب لا يحث بالاجماع وكذلك اذا قال ليعطين فلانا ماله وفلان مات قبله ولا يعلم لا يحث وان كان يعلم يحث * وعند ابي يوسف رحمه الله تعالى يحث علم أو لم يعلم كذا في محيط السرخسي * ولو حلف ليعطين دين فلان اذا صلى الاولى فله وقت الظهر الى آخره كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال عند طلوع الشمس أو حين تطلع الشمس فله من حين تطلع الى ان تبيض ولو قال وقت الضحوة فمن حين تبيض الى ان تزول كذا في المحيط * حلف غريمه ان لا يذهب من البلد حتى يقضى دينه أو ماله فذهب قبل قضاء الدين كله يحث كل لو حلف ان لا يقضى دينه أو ماله فقضاء الاقل لا يحث كذا في الوجيز للكردي * ولو قال والله لا اقبض مالى عليك اليوم فتزوج الخالف أمة المطلوب على ذلك المال في اليوم ودخله الم يحث وكذا لو شجع المطلوب شجة موضحة فيها قصاص وصالحه على خمسمائة كانت قصاصا ولا يحث كذا في محيط السرخسي * قال محمد رحمه الله تعالى اذا قال الرجل لغيره وله عليه مائة درهم ان اخذتها منك اليوم درهمه ادون درهمه فبعدي حوفا خدمته خسين ولم ياخذ الباقي حتى غابت الشمس لم يحث وكذا لو قبض المائة دفعة واحدة فان اخذ منه في اول النهار خسين وفي آخره خسين يحث فان وجد في الدراهم المقبوضة زعيقا ونهرجه فالحث على حاله لا يرتفع سواء رد واستبدل أو لم يستبدل أو رد ولم يستبدل أو لم يستبدل ولو جدها مستحقة ولو كانت ستوقفة أو رصاصا وردوا واستبدل في اليوم يحث حين استبدل وان لم يستبدل لم يحث * ولو قال عبده حر ان اخذت منها اليوم درهما دون درهمه فاحذ في ذلك اليوم خسين حث حين اخذها وهذا استحسان فان لم ياخذ شيئا في ذلك اليوم لم يحث * ولو لم يوقت بان قال عبده حر ان قبضت منها درهم ادون درهمه فقبض خسين حث حين قبضها ولو قال ان قبضت منها درهم ادون درهمه فوزن له خسين فدفعها اليه ثم وزن له خسين في ذلك المجلس ففي الاستحسان وهو قول علمائنا الثلاثة رحمه الله تعالى لا يحث مادام في عمل الوزن فان اشتغل بعمل آخر قبل ان يزن الباقي يحث ولو قال والله لا اخذ مالى عليك الاضربة أو دفعة فوزن له درهما درهما يعطيه بعد ان يفرق في وزنها لم يحث وان اخذ بعمل غير الوزن في ذلك المجلس حث كذا في شرح الجامع الكبير للحميري * ولو قال ان قبضت مالى على فلان شي ادون شئ فهو في

المساكين

رجل اشترى ابنه على ان البائع بالخيار ثم مات المشتري

فاجاز البائع البيع عتق الابن ولا يرث اياه (فصل في خيار الروية) خيار الروية يثبت في كل عين ملك بعقد يحتمل المسخ كالبيع والاجارة والضممة الصلح عن دعوى المال وكما ثبت الخيار في المبيع للمشتري يثبت للبائع في الثمن اذا كان عينا والمكيل والموزون اذا كان عينا فهو بمنزلة عتق الاعيان وكذا التبرع من الذهب والفضة والاواني ولا يثبت خيار الروية فيما لا يملك دينيا في الزينة كالسليم والدراهم

والدنانير هيئنا كان أودينا والمكيل والموزون إذا لم يكن معنا فهو بمنزلة الدراهم والدنانير ولا يثبت خيار الرقبة في كل عين ملك بعقد لا يمتثل الفسخ بالدكالمه وبدل الخلع والصلح عن القصاص * من له خيار الرقبة إذا فسخ العقد قبل الرقبة صح فسخه وأن أجاز العقد وأبطل الخيار قبل الرقبة لا يصح إبطاله حتى لو رآه بعد ذلك كأنه خيار الرقبة والفسخ بخيار الرقبة يصح من غير قضاء ولا رضاه وهو فسخ على كل حال قبل القبض وبعده ولا يورث خيار الرقبة كالأبوت خياد (١٥٣) الشرط بوث خيار العيب ولا بوثه فمختيار

الرقبة بوث بل يبقى إلى أن يوجد ما يبطاله ويبطل بما يبطل به خيار الشرط كالندبر والبسج والاجارة والهن والهبة فإن باع بعد القبض قبل الرقبة ثم رد عليه بعيب بقضاء قاض أو بما هو فسخ من كل وجه أو فك الرهن أو انتقضت الاجارة لا يعود خيار الرقبة وهو الصحيح * ولو باع بعد الرقبة على أنه بالخيار ثلاثة أيام وعرضه على بيع أو وهب ولم يسلم بطل خياره وإن فعل شيئا من ذلك قبل الرقبة لا يبطل خياره وإن هلك بعض المبيع عند المشتري بطل خياره لأن خيار الرقبة ينسحب تمام الصفقة فإذا تعذر والبعض بالهلال أو بالعيب بطل خياره * ولو عرض على البيع بعض المبيع بعد الرقبة بطل خياره عند محمد رحمه الله تعالى ولا يبطل في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى * ولو اشترى شيئا لم يره فقبضه بعد رآه بطل خياره عند محمد رحمه الله تعالى ولا يبطل عند أبي يوسف رحمه الله تعالى * ولو أرسل رسولا بقبضه فقبضه الرسول لا يبطل خياره * ولو وكل وكيل بقبضه فرأى الوكيل وقبضه بطل خيار الموكل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كالموكل عاقدا فقبض بعد ما رأى لم يكن للموكل خيار الرقبة وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى في الوكيل بالقبض

المساكين صدقة يعني ماله على فلان فقبض منه تسعة فوهبها لرجل ثم قبض الدرهم الباقي يلزمه التصديق بالدرهم الباقي وكذا إذا قال إن لم أقبض مالى عليك ولو قال إن لم أقبض الدرهم الذى لى عليك فقبض بها دنانير أو عرضا لم يحث ويضمن مثل ما وهب ويتصدق بالضمنان كذا في الظهيرية * ولو قال إن لم أقبض منك دراهم قضاء بمالى عليك فكذا فقبضها عرضا أو دنانير حثت في عينه هكذا في المحيط * ولو قال إن لم آتزن مالى عليك فقبض شيئا من خلاف جنس حقه مما يوزن أو مما لا يوزن لا يكون بارا لأنه إذا قبضه بالوزن سقط اعتبار عموم اللفظ فيصرف إلى أخص الخصوص وهو قبض عين الحق وكذا لو قال إن لم أقبض مالى عليك فى كيس فقبضه مكان الدراهم دنانير أو عرضا كان حاشا لما ذكرنا أنه لما بطل عموم اللفظ فيصرف إلى قبض عين الحق فانوى بالوزن الاستيفاء دين فيما بينه وبين الله تعالى ولا يصدق قضاء كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيان * إذا قال إن لم أقبض منك دراهم قضاء بمالى عليك فكذا ثم إن المطلوب استقرض من الطالب درهمًا وقضاه ثم استقرض منه دنانير وقضاه ثم وثم حتى صار مستوفيا منه دراهم كلها بالدرهم الواحد حثت ولو استقرض منه ثلاثة دراهم فقبضها إياها ثم استقرضها مرة أخرى ثم وثم حتى أوفى ماله كله بثلاثة دراهم فقد برى في عينه ولو حلف ليزن ماله عليه فأعطاه إياه غير موزون حثت ولو أثرت وكيل الطالب برى في عينه وكذا لو حلف المطلوب ليزن ماله عليه فأثرت وكيله برى في عينه وكذلك لو حلف الطالب والمطلوب على ما قلنا ثم وكل كل واحد منهما بمادخل تحت اليمين كان فعله صحيحا وكل واحد منهما كفعله بنفسه وكذلك لو كان التوكيل من كل واحد منهما قبل اليمين ثم فعل الوكيلان وذلك بعد اليمين فقد خرج كل واحد منهما عن يمينه لأن التوكيل من كل واحد فعل مستدام فاستدامت من كل واحد منهما بعد اليمين بمنزلة أنشاءه بعد اليمين * هذه الجمله في آخر الجامع * وهذه المسئلة تؤيد قول من يقول فيما إذا وكل الطالب رجلا ليقبض دينه ثم حلف أن لا يقبضه فقبضه الوكيل بعد اليمين ينبغي أن يحث الخالف في عينه كذا في المحيط * مديون قال لصاحب دينه والله لا أقضيه دينك إلى يوم الخميس فلم يقض حتى طلع الفجر من يوم الخميس حثت في عينه لأنه جعل يوم الخميس غاية والغاية لا تدخل تحت المضروب له العاية إذا لم تكن غاية إخراج * ولو قال لا أقضيه دينك إلى خمسة أيام لا يحث مالم تغرب الشمس من اليوم الخامس كذا في فتاوى قاضيان * ولو حلف لا يقبض دينه من غيره اليوم فاشترى الطالب من الغريم شيئا في يومه وقبض المبيع اليوم حثت وإن قبض المبيع غدا لا يحث ولو اشترى منه شيئا بعد اليمين في يومه شراء فاستدأه وقبضه فان كانت قيمته مثل الدين أو أكثر حثت وإن كانت قيمته أقل من الدين لا يحث وإن استهلك شيئا من ماله اليوم فان كان المستهلك من ذوات الامثال لا يحث وإن كان من ذوات القيم فان كانت قيمته مثل الدين أو أكثر حثت لكن بشرط أن يغصب أو لا ثم يستهلك فان استهلكه ولم يغصبه بان أحرقه لا يحث كذا في الظهيرية * مديون قال لرب الدين إن لم أقضك مالك غدا فعبدى حرفا رب الدين قالوا هذا يدفع الدين إلى القاضى

(٢٠ - (التاوى) - ثانى)

لا يبطل خيار الموكل بقبض الوكيل بعد الرقبة كالموكل بقبض الوكيل بعد العلم بالعيب * وأجمعوا على أن خيار العيب لا يبطل بقبض الوكيل بعد العلم بالعيب * ولو اشترى شيئا لم يره ثم وكل رجلا بالرقبة وقال له إن رضيت فخذ لا يجوز ذلك ولا يكون رقبة الوكيل بالرقبة كرقبة الموكل * الوكيل بالشراء إذا اشترى شيئا كان رآه الموكل ولم يعظه أو كيل لا يركب خيار الرقبة ثم المبيع لا يخلو ما كان يكون من نبي آدم أو إلهام أو

من العروض أو من العقار فان كان من بني آدم وهو عبد أو جارية فرأى الوجه ورضى به ولم يرسأ الا لعضاء بطل خيار الرؤية وان كانت الجارية مستقيمة قرأى صدرها وظهورها وساقها ولم يروجه الا بطل خياره وكذلك كان عبدان فهو بمنزلة الجارية فان رأى وجهه من وراء الزجاج كان رؤيته وان كان المبيع دابة فرس أو ابلاً أو غنماً أو بقلاً روى عن محمد رحمه الله تعالى أنه اذا رأى الجمز ورضى به بطل خياره وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى (١٥٤) لا يبطل ما لم يروجه ومؤخره وان كان المبيع ناقة للعلم لا بد من الجنس مع الرؤية

حتى يبطل خياره بعد ذلك لان المقصود هو العلم وذلك لا يعرف الا بالجنس وان كانت شاة فنية لا بد من النظر الى ضرعها مع الرؤية الى جسدها وان كان المبيع منقولا ليس بحيوان فان كان شيء منه مقصودا كالوجه في المغافر وأشباه ذلك لا يبطل خياره ما لم يروجه وان لم يكن شيء منه مقصودا كالكرباس اذا رأى البعض ورضى به بطل خياره اذا وجد غير المرئي مثل المرتى في الصعة ولو كان ثوبا يختلف قيمته باختلاف العلم يعتبر رؤيته العلم أيضا لا يبطل خيار الرؤية وان كان الثوب مطويا فرأى موضع الطي ورضى به بطل خياره وان كان أثوابا لم يركب ثوب لا يبطل خياره لان الثوب من العديديات المتفاوتة وفي العديديات المتفاوتة يعتبر رؤية الكل وان كان المبيع عقارا ذكر في عامة الروايات أنه اذا رأى خارج الدار ورضى به لا يبقى خياره قالوا هذا اذا لم يكن في الداخل شيء فان كان فيه شيء لا بد من رؤية الداخل أو ما هو المقصود منها وعليه الفتوى لان داخل الدار جزء الوجه في بني آدم وان كان كرماء ذكر في الكتاب أنه اذا رأى رؤس الاشجار من خارج ورأى رأس كل شجرة ورضى به لا يسبق له خيار الرؤية هذا اذا كان المبيع شيا واحدا

فاذا دفع لا يبحث ويبرأ من الدين وهو المختار وان كان في موضع لم يكن هناك حنث كذا في فتاوى قاضيان * ولو كان رب الدين حاضر الكنه لم يقبل ان يضعه بين يديه بحيث لو أراد ان يقبض تصل يده اليه لا يبحث ويرى وكذلك لو حلف لا يقبض المغصوب ففعل العاصب هكذا يرى ولا يبحث كذا في الخلاصة * في المنتقى ابن سميعة قال سمعت أبا يوسف رحمه الله تعالى يقول في رجل قال لغريمي والله لا أفارقك حتى تعطيني حتى اليوم ونيتي أن لا أترك لزومي حتى يعطيه حقه فمضى اليوم ولم يفارقه ولم يعطه حقه لا يبحث وان فارقه بعده مضى اليوم يبحث وكذلك اذا قال لا أفارقك حتى أقدمك الى السلطان اليوم أو حتى يخلصك السلطان مني فمضى اليوم ولم يفارقه ولم يقدمه الى السلطان ولم يخلصه السلطان فهو سواء لا يبحث الا بتركه * ولو قدم اليوم فقال لا أفارقك اليوم حتى تعطيني حتى ومضى اليوم ولم يفارقه ولم يعطه حقه لم يبحث وان فارقه بعد مضى اليوم لا يبحث كذا في المحيط في العصل الرابع * اذا حلف لا يتقاضى فلانا فلزمه ولم يتقاضاه لا يبحث كذا في الظهيرية * لو حلف رب الدين فقال ان لم آخذ مالي عليك غدا فامرأتى طالق وحلف المديون أيضا أن لا يعطى غدا فآخذ منه جبر لا يبحثان فان لم يمكنه بخره الى باب القاضى فاذا خاصمه برفي عينه * رجل حلف المديون ليوفين حقه يوم كذا ولى له أخذ من يده ولا ينصرف بغير إذنه فجاء الحالف وقضى الدين في ذلك اليوم الا أنه لم يأخذ من يده وانصرف بغير إذنه لم يبحث المديون ولو قال لا أدع مالي عليك وحلف عليه وقدمه الى القاضى فحبسه أو حلف برفي عينه كذا في الخلاصة * وكذلك لو لم يقدمه الى القاضى ولا زمه الى الليل بر كذا في محيط السرخسى * ان حلف لم يعطيه مع حل المال أو عند حله أو حين يحل المال أو حيث يحل ولا نية له فهذا على أن يعطيه ساعة يحل فان أخره أكثر من ذلك حنث كذا في المبسوط * حلف ليعضيه يوم كذا فاداه قبل اليوم أو وهبه له أو أبرأه عنه وجاء الوقت وليس عليه شيء لم يبحث عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ولومات الدائن وقضاه الى ورثته أو وصيه برفي عينه والافه وحانث كذا في الوجيز لا يكررى * رجل حلف بطلاق امرأته أن يعطيها كل يوم درهم ما فر بما يدفع البها عند الغروب وور بما يدفع البها عند العشاء قال اذا لم يحل يوم ولى له دفع درهم برفي عينه كذا في البحر الرائق * حلف لا يؤخر عن فلان الحق الذي عليه شهرا فسكت عن تقاضيه حتى مضى الشهر لا يبحث لانه لم يؤخر كذا في الفتاوى الكبرى * في فتاوى النسفي لو حلف مدويه (١) كه او من رويوشى ولم يوفى وقتا اذا طلبه وهو عالم بالطلب ولم يظهر له حنث * ولو دخل السوق مخفيا لا يبحث ولو طاب هو وهو لم يعلم فلم يظهر لا يبحث ولو كان رب الدين اثنى حلفاه هكذا وقضى دين أحدهما لم يبق اليمين في حقه كذا في الخلاصة * سئل الاوزجندى عن قال لى صاحب الدين ان لم أقض حقه يوم العيد فكذا فجاء يوم العيد الا أن قاضى هذه البلدة لم يجعله عبدا ولم يصل فيه صلاة العيد لدليل عنده وقاضى بلدة أخرى جعله عبدا وصلى فيه قال اذا حكم قاضى بلدة بكونه عبدا يلزم ذلك أهل بلدة أخرى اذا لم

(١) لا يبحث عنه

تختلف

فان كان أشياء فهو على وجهين اما أن كان من العديديات المتفاوتة كالطبخ والمان والسعر لرجل أو

من العديديات المتقاربة كالجوز واللوز والبيض والتفاح والاحاص والمكيل والموزون فان كان كيليا أو وزنيا في وعاء واحد ولم يكن في وعاء واحد بل هو موضوع على الارض فهو كشيء واحد اذا رأى منه حفنة أو أكثر ورضى به كان رؤيته اذا كان غير المرئي مثل المرتى وان كانت الحفنة أو الشيعة في جوالين أو الزعفران في سائتين أو الدهن في زقين اختلف فيه المشايخ قال مشايخ بلخ ما كان في وعاءين

فهو بمنزلة شئين مختلفين هو قال المشايخ العراقيان هما كشي واحد وهكذا كرقى علمه الى روايت وهو الصحيح ان رؤية أحد هاتين تكون كرقىتهما جميعا وانفقوا على انهما كشي واحد في حكم العيب حتى لو وجد عيبا في أحد الوعاين عيبا ان كان قبل القبض عيبا كهما أو بردهما وان كان بعد القبض بردهما كشي واحد كالأول وجد بأحد الثوبين عيبا بعد القبض لان خيار الرؤية يمنع تمام الصفقة وكان الحال فيه بعد القبض كالحال قبله أما خيار العيب فلا يمنع تمام الصفقة هذا كله اذا كان (١٥٥) غير المرتضى على صفة المرتضى فان لم يكن يبقى خيار الرؤية فان قال المشتري علم

أجد الباقي على تلك الصفة وقال البائع لابل هو على تلك الصفة كان القول قول البائع والبيعة للمشتري وان كان المبيع من العدديات المتفاوتة كالرمان وغير ذلك المالم بالكل لا يبطل خياره ولو اشترى وقر بطبخ المالم بالكل لا يبطل خياره اذا كان الباطخ في غرارة * وقال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفصل رحمه الله تعالى اذا كان الباطخ نوعا واحدا فرأى البعض ورضى به بطل خياره وان كان الباطخ في شريحة ان كانت الشريحة بحال يرى ما في داخلها بطل خياره * وان اشترى شيئا مغيبا في الأرض كالجزر والبصل والثوم والشحم والفجل ذكر الشيخ الامام علي بن محمد البردوي رحمه الله تعالى قال اذا قلع البائع بعضها أو قلع اشترى باذن البائع فرأه ورضى به عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيه روايتان في رواية بطل خياره فيما رآه وله الخيار فيما لم ير وعنه في رواية مالم بالكل بعد القلع لا يبطل خياره وعامة المشايخ قالوا لم يكر هذه المسئلة في ظاهر الرواية وانما كرهها في الامالي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه قال ان كان المبيع في الأرض مما يكال أو يوزن بعد القلع كالثوم والبصل

تختلف المطالع كفي الحكم والمضاربة كذا في المحيط * وان حلف لم يعطيه كل شهر درهمين ولا يئنه له وقد حلف في أول الشهر فهذا الشهر يدخل في يئنه وينبغي أن يعطيه فيه درهمين قبل أن يخرج وكذلك لو حلف في آخر الشهر وكذلك لو قال في كل شهر وكذلك لو كان المال عليه نجوما عند انسلاخ كل شهر لحلف لم يعطيه النجوم في كل شهر كانه ذلك الشهر الذي حلف فيه النجوم فتي أعطاه في آخر ذلك الشهر فقد بر في يئنه كذا في المبسوط * رجل حلف أجهدن في قضاء ما عليه لغسلان فانه يبيع ما كان القاضي يبيع عليه اذا رفع الامر اليه كذا في الظهيرية (مسائل متفرقة) من حلف فقال عبده حر ان كان عاك الامانة فترهم فكان عاك دونهم لم يحنث وكذا اذا كان عاك مائة درهم لا يبر لم يحنث أيضا ولم يعتق عبده وان كان عاك زيادة على المائة من الدراهم حنث وان لم يكن له مائة درهم وكان له دنائير حنث وكذا لو كان له عبدا للتجارة أو عرض للتجارة أو سواهم من جنس ما يتجرب فيه الزكاة يحنث في يئنه سواء كان نصابا كاملا أو لم يكن ولو ملك عبدا للخدمة أو ماله من جنس الزكاة كالدرور والعقار والعروض لغير التجارة لا يحنث كذا في السراج الوهاج * رجل مات وخلف وارثا ولا ميت دين على رجل فجاء وارث الميت فخاصم العريم لحلف الغريم أن ليس له على شيء ان لم يعلم بموت المورث أو رجوا لا يحنث وان علم بحنث هو المختار كذا في الخلاصة * في الاصل اذا حلف أن لا مال له وله دين على رجل مطلق أو على رجل مبيع لم يحنث وكذلك لو غصب ماله رجل واستهلكه وأقر به أو جحد به وهو قائم بعينه ولو كان العاصب مقرا والمغصوب قائم بعينه فقد اختلف المشايخ وجههم الله تعالى فيه ولو كان له ودبعة عند انسان والودع مقربا حنث ولو كان عنده ذهب أو فضة قليل أو كثير حنث وكذلك اذا كان عنده مال التجارة ومال السائمة وان كان له عرض وحيوان غير السائمة لم يحنث اتفقنا كذا في المحيط * لو حلف لا يصالح رجلا في حق يدعيه فوكل رجلا فصالحه لم يحنث وكذلك لو حلف لا يصالحه فوكل بمخضومة لم يحنث ولو قال والله لا أصالح فلانا فامر غيره فصالحه حنث في القضاء فان الصلح لالعهد فيه كذا في محيط السرخسي في باب الحلف على الفعل غيره بامر أو بغير أمره * لا ينفع هذا الالف فقضى به دينه لا يحنث لانه ليس بانفاق عرفا وقبل يحنث وان نواه حنث وفاقا لانه عليه لكن لا يصدق في العرف كذا في الوجير للكردي * حلف لا يستدين فتزوج امرأة لا يحنث وان أخذ الدراهم في سلم لم يحنث كذا في الخلاصة في الفصل الثامن * اذا حلف لا يفعل كذا تركه أبدا كذا في الهداية * وان حلف لا يفعل كذا يبر بالفعل مرة واحدة سواء كان مكرهه أو ناسيا أو ضيلا أو وكلا عن غيره فاذا لم يفعل لا يحكم بوقوع الحنث حتى يقع اليأس عن الفعل وذلك بان الحالف قبل الفعل فيجب عليه أن يوصي بالكفارة أو بفوت محل الفعل كالحلف بضرب زيد أو ليا كلن هذا الرغيف فبات زيدا أو كل الرغيف قبل أن يكافئه اذا كانت اليمين مطلقة ولو كانت مقيدة مثل لا أكلمه في هذا اليوم سقطت لعوان محل الفعل قبل مضي الوقت عنده ما خلا لابي يوسف رحمه الله تعالى كذا في فتح القدير * حلف لا يفعل محرما لم يحنث بالهكاح الماسد وكذا لو طأ بهيمة الا اذا دلت الدلالة بان

والجزر فقلع المشتري شيئا باذن البائع أو قلع البائع ان كان المقلوع مما يدخل تحت الكيل أو الوزن اذا رأى المقلوع ورضى به لم يلزم البيع في الكل ويكون رؤية البعض كرقى به الكل اذا وجد الباقي كذلك وان كان المقلوع شيئا يسيرا لا يدخل تحت الوزن لا يبطل خياره وعن محمد رحمه الله تعالى أنه قال مالم بالكل بعد القلع لا يبطل خياره هذا اذا قلع البائع أو قلع المشتري باذن البائع فان قلع المشتري منه شيئا بغير اذن البائع ان كان المقلوع شيئا لم يلزمه البيع في الكل رضى به أو لم يرض لان المقلوع باقيا يتعيب فانه قبل القلع كان في وساعة

فساعة وبعد القلع لا ينموان كان المقلوع قليلا لا يثمن له لا يبطل خياره والغنوى في هذه المسائل على قول أبي يوسف فحوت الله تعالى
وفي الفعل اذا قلع البعض قرأه ورضى به لا يبطل خياره لانه عددي متفاوت هذا اذا كان المغيب معلوما وجوده في الارض فان باعته قبل
النبت أو بعد ما نبت في الارض الا أنه لا بدري أهونا نبت في الارض أو ليس بنابت لا يجوز بيعه * ولو باع ما هو موجود في الارض مثل
البصل ونحوه وقلع البائع شيئا من موضع (١٥٦) وقال أبي يعلى على أن في كل مكان مثل هذا في السكر لا يجوز بيعه * ولو اشترى

كر وجين من الجزر قفاح أحدهما
فوجد أحدا السكر وجين جيدا
وقلعه الآخر فوجده معينا لا يرد
شيئا منه لانه تعيب بالقلع ولكنه
يرجع بنقصان العيب * ولو
اشترى جزرا في جوالق فوجد في
أحدهما جزرا طويلا وفي الآخر
قصيرا صغيرا فان كان القصير
لا يشترى بما يشترى به الطويل
كان عيبا فيرجع بالنقصان * ولو
اشترى كرايا أو رطبة كالقت
ونحو ذلك ان اشترى ما على ظاهر
الارض وقطع من ساعته جازوان
اشترى ما في الارض ان اشتراه
باصله جازوان لم يشتر باصله لا يجوز
لانه ينمو كل ساعة فيحتلط المبيع
بغير المبيع ولو باع شيئا مغيبا في
الارض ثم اختلف البائع والمشتري
في القلع فقال البائع أخاف ان
قلعته لا ترضى به وقال المشتري
أخاف ان قلعته لا يصلح لي فن تبرع
منهما بالقلع جازوان شحاح في ذلك
فسخ القاضى العقد بينهما * وان
اشترى الثمار على رؤس الانجار
فرأى من كل شجرة بعضها كان
رؤية البعض كروية الشكل
حتى لو رضى به لزمه ولو اشترى
دهنا فرأه من خارج القارورة عن
أبي حنيفة رجه الله تعالى ان ذلك
يكون رؤية وهكذا روى عن
محمد رجه الله تعالى وعن محمد رجه
الله تعالى في رواية أخرى لا يكون

كان الحالف من جهال الراسين من عشي خلف الدواب والهيمه كذا في السراجية * حلف لا
يوصي بوصية فهو بفي مرض الموت لا يحنث وكذا لو اشترى أباة في مرضه فعتق عليه ولو حلف لهيبته
اليوم مائة درهم فهو بمائة ماله على آخر وأمره بقبضها ولو مات الوهاب قبل قبض الموهوب له
لا يفي بكن من قبضه لانها صارت ملكا للورثة كذا في فتح القدير * حلف أن يطيعه فيما يأمر به
وينهاه عنه فنهاه بعد ذلك عن جماع امرأته فحنث لم يحنث ان لم يكن هناك سبب يدل عليه حلف
لا يحنث فلا نالها له قيسا باجر لم يحنث وان خاطبه بلا أجر يخاف الحنث كذا في الفتاوى الكبرى
* ولو قال كل مال لي هدي فقدل آخر وعلى مثل ذلك لزم الثاني ان يهدي جميع ماله سواء كان أقل
من مال الاول أو مثله أو أكثر الا أن يعني به مثل قدره فيلزمه ذلك القدر ولو قال كل مال أمامك الى
سنة فهو هدي فقال الآخر مثل ذلك لم يلزمه شيء كذا في الايضاح * اذا حلف الرجل لا يعرف
هكذا الرجل وهو يعرفه بوجهه دون اسمه لم يحنث هكذا ذكر المسئلة في الاصل قال الاذاني
معرفة وجهه فان حتى ذلك فقد شدد الامر على نفسه واللفظ يحتمل وهذا اذا كان للمعلوف عليه
اسم فان لم يكن له اسم بان ولد من رجل فرأى الولد جاره واسكن لم يسم بعد ذلك الجار أنه لا يعرف
هذا الولد فهو حائن لانه يعرف وجهه وليس له اسم خاص يشترط معرفته كذا في المحيط والظاهرية
* لو حلف لا يفعل ما دام فلان في هذه البلدة فخرج ففعل ثم رجع فلان ففعله نائيا لا يحنث كذا في فتح
القدير * حلف لا يعمل يوم الجمعة وكان عنده كرباس وأراد به القميص فخله الى خياط وأمره
أن يخيطه لا يحنث كذا في الفتاوى الكبرى في الفصل الثاني عشر * في مجموع النوازل رجل
أهدى الى رجل شيئا فقال المهدي اليه ان لم أعطك هذا القباء هذه الهدية فسكنا ومضى زمان ثم
أعطاه عشرة دراهم تصالحا عن ذلك يحنث وقال القاضى الامام لا يحنث مادام القباء باقيا والحالف
حيالوا أعطى القباء بعد ذلك في يمينه كذا في الخلاصة * ان حلف لا يكتب بهذا القلم فكسر ثم براه
مرة أخرى فكاتب به لم يحنث وكذا ان حلف لا يقطع بهذا السكين فكسره ثم أعاده كذا في الحاوي
* حلف لا ينظر الى وجه فلانة فنظر اليها في النقاب قال محمد رجه الله تعالى لا يحنث ما لم يكن الاكثر
من الوجه مكشوقا حلف لا ينظر الى فلان فرأى من خلف ستر أو زجاجة يستبين وجهه من خلفها
حنث بخلاف ما لو نظر في مرآة فرأى وجهه حيث لا يحنث كذا في الفتاوى الكبرى في الفصل
الثاني عشر * رجل قال ان رأيت فلانا فمضرت به فقرأه من قدر ميل أو أكثر قال محمد رجه الله تعالى
لا يحنث لانه لم يره * رجل قال لغيره ان اقبلتك فلم أسلم عليك ينبغي أن يكون مع الفعل فان نوى غير
ذلك لا يدين في القضاء كذا في فتاوى قاضيان في فصل اليمين على الفور * في المنتقى اذا حلف لا ينظر
الى فلان فنظر الى يده أو رجليه أو رأسه قال محمد رجه الله تعالى ان نظر الى رجليه أو يده فلم يره واما
الرؤية على الوجه والرأس وأعلى البدن فان رأى أعلى رأسه فلم يره قال محمد رجه الله تعالى ان رآه
وهو لا يعرفه فقد رآه وان رآه مسجى بثوب يستبين منه الرأس والجسد حتى يصفه الثوب فقتر رآه

ذلك رؤية * ولو نظر الى المبيع من وراء ستر رقيق كان رؤية ولو اشترى رحي بالآلانه ولم يره بعض آلانه
كان له خيار الرؤية وكذا لو اشترى سرجا بالآلانه ولم يده فلم يره بعض آلانه * رجلان اشترى شيئا لم يراه لا يكون لاحدهما الرد بخيار الرؤية
وقد ذكرنا الخلاف في خيار الشرط فكذلك في خيار الرؤية * اذا اشترى شيئا لم يره فقال للبائع بعه قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن
الفيصل رجه الله تعالى يعلل البيع لان من له خيار الرؤية يتفرد بالفسخ * رجل اشترى من الشاة المذبوحة كرشها قبل السلخ جاز

اخلافه ما اذا باع من البائع غيره قبل ان يطلع فانه لا يجوز ان يرضى البائع بالقطع فذا باع بيع الكرش قبل المسك كان بيع البائع الخراج
وللمشتري خيار الرؤية * فباجابة ابتلعت لؤلؤة فباعها مع اللؤلؤة لا يجوز البيع وان كان المشتري رأى اللؤلؤة قبل الابتلاع وان باع
اللؤلؤة بعدما ماتت الاجابة ان البيع والمشتري خيار الرؤية في اللؤلؤة ان لم يكن رآها قبل ذلك * ولو اشترى لؤلؤة في صدق فجاز
البيع في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وللمشتري خيار الرؤية وعلى قول محمد (١٥٧) رحمه الله تعالى لا يجوز البيع والفتوى

على قوله فاذا اشترى ناقة مسك
فان خرج المسك منها لم يكن له أن يرد
بخيار الرؤية ولا بخيار العيب لانه
يتعيب بالخراج حتى لو لم يخرج
المسك كان له أن يرد بخيار الرؤية
والعيب * رجل اشترى لبناعا على
أن يحمله البائع الى منزل المشتري
ان كان البيع بلفظ الفارسية جاز
البيع واذا جاز البيع فان لم يكن
المشتري رأى اللبن فرأه بعد حمله
البائع الى منزله قال الفقيه أبو
الليث رحمه الله تعالى لم يكن له أن
يرده بخيار الرؤية لانه لو رده يحتاج
الى الحمل فيصير ذلك بمنزلة عيب
حدث عند المشتري * رجل اشترى
جبة مبطنة ورأى بطانتها كان
له خيار الرؤية اذا رأى ظهارها
لان المقصود هو الظاهرة فكان له
الخيار فان كانت البطانة مقصودة
بان كان عليها فرو فان لم تكن
الظهار مقصودة لحقارتها والبطانة
مقصودة اذا رأى البطانة لا يسبق
له خيار الرؤية ولو كانت الظاهرة
مقصودة فرأى الظاهرة لا يبق له
خيار الرؤية الا اذا كانت البطانة
مقصودة أيضا فلا يكتفي برؤية
أحدهما * رجل اشترى أرضا
لم يرها وكان لها أكر فترك المشتري
الارض في يد الأكر بالا كارة
فزرعها الا كارتها أراد المشتري أن
يردها بخيار الرؤية لم يكن له ذلك
لان فعل الأكر منتقل اليه فصار

وان لم يستن منه جسده ولا رأسه فلم يرد وان نظر الى ظهره فقد رآه وان نظر الى صدره وبطنه فقد رآه
وان رأى أكثر بطنه وصدره فقد رآه وان رأى منه شيئا قبل أقل من النصف فلم يرد * وان حلف على
امرأة أن لا يراها ورأها جالسة أو قائمة متنتقة فقد رآها الا أن ينوي أن يكون على وجهها فيدين
فما بينه وبين الله تعالى ولا يدين في القضاء الا أن يكون قبل ذلك كلام يدل عليه فيدين فيه ولو قال ان
رأيت فلانا فعبدي حر فرأه مينا أو مكفا وقد غطى وجهه قال محمد رحمه الله تعالى يحتث لان الرؤية
على الحياة والممات جميعا والرؤية بعد الموت كالرؤية في حال الحياة كذا في المحيط * رجل قال
لا تخزن رأيت فلانا فإعلمك فعبدي حر فرأه مع هذا الرجل فانه لا يحتث في قول أبي حنيفة ومحمد
رحمهما الله تعالى ولا يعتق عبده * ولو قال ان رأيت فلانا فإعلمك فعبدي حر والمسئلة بحالها
لا يعتق كذا في فتاوى قاضخان * هشام عن محمد رحمه الله تعالى لو قال والله لا أشهد فلانا في الحيا
والممات قال أما المحققان لا يشهد في فرح أو حزن وأما الممات فان لا يشهد بخبراته وموته * رجل
قال ان لم أكن رأيت فلانا على حرام ما رآته طالق فرأه قد خلا بجنينة قال أبو يوسف رحمه الله تعالى
يحتث لان ذلك ليس بحرام بل هو مكروه كذا في الظهيرية * رجل قال (١) هزار درهم ارمال
من بدر و بسان دادوه هو يريد أن يقول ان فعات كذا فامسك انسان فيه قالوا يتصدق احتياطا
وان كان ذلك طلاقا وعقاقا لا يقع شيء كذا في فتاوى قاضخان * في فصل اليمين بالصوم والصدقة
* في فوائد شمس الاسلام رجل دفع ثوبه الى قصار وأسكر القصار حلف الرجل ان لم أكن دفعت
اليك فكذا وقد دفع الى ابنه أو تلميذه قال ان كان الابن أو التلميذ في عياله لا يحتث الا اذا عصى الدفع
اليه عينا كذا في الخلاصة في فصل قضاء الدين * رجل حلف بطلاق امرأته أن لا يدع فلانا على
هذه القنطرة ففنه بالقول يكون بارا * رجل قال لابنه ان تركتك تعمل مع فلان فامرأته كذا فان
كان الابن بالغ لا يقدر على منعه بافعل ففنه بالقول يكون بارا وان كان الابن صغيرا كان شرط يره
المنع بالقول والفعل جميعا * رجل ادعى أرضا في يد صهره وقال ان تركت هذه الدعوى حتى آخذها
فامرأته كذا قالوا ان خاصه في كل شهر مرة ولم يترك الخصومة شهرا كاملا لا يكون حاشا ولو قال
والله لا أدعه يخرج من الكورة ففنه وهو لا يعلم بذلك لا يحتث وان رآه يخرج فتركه تحت وان
لازمه فلم يقدر عليه حتى ذهب لا يحتث كذا في فتاوى قاضخان * اذا حلف فقال ان كانت هذه
الجملة حنطة فامرأته كذا فاذا هي حنطة وتم لا يحتث وهذا قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى
ولو قال ان كانت هذه الجملة الا حنطة فكذا وكانت حنطة وتم لا يحتث وان كان الكل حنطة لم يحتث
في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى لا يحتث في الفصلين كذا في الايضاح
* ولو قال ان كانت هذه الجملة سوى حنطة أو غير حنطة فهو مثل قوله الا حنطة كذا في البدائع
* في المنتقى ابراهيم عن محمد رحمه الله تعالى فبين قال ان لم أسافر سفرا طويلا فقل لانه حرة قال ان كانت
نيته على ثلاثة أيام فصاعدا فهو على ما نوى وان لم تكن له نية فهو على سفر شهر كذا في المحيط * في

(١) يعطى من مالى ألف درهم للفقراء

كانه زرعه بنفسه * ولو اشترى دارا لم يرها فبيعت دارا بجنه فآخذها بالشمعة لا يبطل خيار الرؤية في ظاهر الرواية بخلاف خيار
الشرط لان الاخذ بالشمعة دأب لرضا وخيار الرؤية لا يبطل به مبيع الرضا فلا يبطل دليل الرضا وخيارا شرط يبطل بصرح الرضا فيبطل
بدليله وكذا لو عرض المشتري المبيع على بيع بطل خيار الشرط ولا يبطل خيار الرؤية وخيار الرؤية يبطل بالتبض مع الرؤية وكذا
ينقد الثمن مع الرؤية * رجل اشترى ثوبا مملوفا قد كان رآه قبل ذلك فاشترى وهو لا يعلم أنه ذلك الثوب كان له خيار الرؤية * رجل

رأى شياً ثم اشتراه بعد زمان فقال وجدته مغيراً قال بعضهم لا يصدق وقال شمس الأئمة السرخسي إن كان الشراء بطرمان لا يشترى في ذلك الزمان غالباً لا يصدق ويكون القول قول البائع وإن اشتراه بعد زمان يتغير مثل ذلك الشيء في ذلك الزمان غالباً كان القول قول المشتري كقول أي جارية ثم اشتراها بعد عشرين أو عشرين سنة وقال تغيرت كان القول قوله وعليه الفتوى * رجل اشترى داراً هي في بلدة أخرى فقبل البائع للمشتري (١٥٨) ماتها اليك ثم امتنع المشتري عن أداء الثمن لعدم الرؤية وعدم القبض حقيقة

فماوى ماورا النهر مثل أبو نصر الديوبسي عن حلف ونسي أنه حلف بالله أو بالصيام أو بالطلاق قال حاقه بالطلاق الآن يذكركه كذا في التتارخانة * ولو حلف الر - ل على خادم كان يحسبه أن لا يستقدمه فهذه المسئلة على وجهين (الاول) أن يكون الخادم مملوكاً كالعالم وأنه مشتمل على فصول أربعة أحدها أن يطلب منه الخدمة بعد اليمين ناصراً بما بان قال اخذنى في هذا الوجه بحث وأنه ظاهر * والفصل الثاني أن يخدمه بعد اليمين بغير أمره وتركه حتى يخدمه وقد كان يخدمه قبل اليمين بأمره وفي هذا الوجه بحث أيضاً * والفصل الثالث أن يخدمه بغير أمره وقد كان يخدمه بغير أمره وفي هذا الوجه بحث أيضاً * الفصل الرابع أن يخدمه بعد اليمين بغير أمره وكان لا يخدمه قبل اليمين أصلاً وفي هذا الوجه بحث أيضاً (الوجه الثاني) إذا كان الخادم مملوكاً لغيره وأنه يشتمل على فصول أربعة أيضاً على نحو ما بينا بحث في الفصول الأولى ولا يثبت في الفصول الأخيرة * ولو حلف لا يستخدم خادماً لفلان فساءها وضواً أو شرباً أو مأزماً بذلك المأزوم لم تكن له نية حين حلف حنث إن فعل خادم فلان ذلك أو لم يفعل إن كان نوى في عينه أن يستخدمه فيخدمه دين فيما بينه وبين الله تعالى دون القضاء ولو حلف لا يخدمه خادم فلان فجلس الخائف مع فلان على مأذنة بطله ون ذلك الخادم يقوم عليهم في طعامهم وشراهم حنث والخدمة على كل شئ من أعمال داخل البيت وأما كل شئ من أعمال خارج البيت كالبيع والشراء فذلك بعد تجارة ولا بعد خدمة واسم الخادم يطلق على الغلام والجارية والصغير الذي يقدر على الخدمة والكبير كذا في الظهيرية * حلف أن لا يكون من أكره فلان وهو من أكره أو قال لا يكون خراجاً له لأن وأرضه في يده وفلان غائب لا يمكن نقض ما بينهما من ساعته حنث لأن شرط الحنث كونه من أكره فلان وقد وجد وليس بمذموم وفيه ولو خرج إلى رب الأرض مناقضة لا يحنث وإن كان رب الأرض خارج المصر لأن هذا القدر مستثنى عن اليمين فصار بمنزلة ما لو حلف لا يسكن هذه الدار فلم يجد المفتاح ليخرج إلا بعد ساعة لا يحنث مادام في طلب المفتاح كذا هنا وإن اشتغل بعمل آخر غير طلب صاحب الأرض أبرد الأرض عليه حنث * وفي المسئلة التي تقدمت غير طاب المفتاح يحنث لأن هذا العمل غير مستثنى عن اليمين * ولو منعته انسان عن الخروج إلى صاحب الأرض أو كان في المصر فنهته عن طابع انسان لا يحنث لأن شرط الحنث كونه خراجاً له فلان وذلك لا يتحقق مع المنع على ما مر حتى لو قال إن لم أترك مزارة فلان يجب أن تكون المسئلة على القولين كما مر في مسئلة السكنى كذا في الفتاوى الكبرى * مثل نجم الدين عن محترف حلف على آلات حرفته أن لا يعمل بها فقال (١) أكرهت برايتهاهم فكذا نفسها لا لأعمل هل يحنث قال لا كذا في الخلاصة * رجل قال بالفارسية (٢) أكره من هرگز كشت كتم في هذه القرية فأمر أنه طالق فان زرع برز بالبطنج أو القطن يحنث وإن سقى زرعاً غيره أو كرباً أو حصلاً لا يحنث ولو دفع إلى غيره مزارة أو سماً حراً جبراً فزرع أجبره لا يحنث إذا كان ذلك الر - ل ممن يلى ذلك بنفسه لأنه غير مزارع فان نوى أن لا يأمر غيره

(١) ان وضعت يدي على هذه (٢) زرعت

كان له أن يردّها بخيار الرؤية فإن لم يردّها يؤمر البائع بأن يخرج مع المشتري إلى تلك البلدة أو يبعث وكسلاً إلى تلك البلدة فيقبض الوكيل الثمن ويسلم الدار إليه * رجل اشترى مكاباً مربوطة وجوها فنظر إلى ظهورها يعني إلى صرمنها كان له خيار الرؤية * رجل اشترى وزناً من ثوب الماعن بعينه فله خيار الرؤية إذا نوح ما فيه * ولو اشترى خفين أو مصراعين أو نعلين قرعى أحدهما كان له خيار الرؤية إذا رأى للثاني * رجل اشترى خفا لم يره فباء البائع بالخلف وألبسه المشتري وهو قائم ثم قام المشتري ومشى فيها كان له أن يردّها بخيار الرؤية إن لم يتقصها ذلك * رجل اشترى جارية بعد ألف درهم وتقاضا ثم ردا بعد بخيار الرؤية لا ينتقض البيع في حصة الألف من الجارية * رجل اشترى راوية بعينها من ماء وقد شرط أنه من ماء دجلة وهو منها كان له خيار الرؤية قال لأن ماء بعض المواضع أطيب من بعض * الاعشى إذا اشترى شيئاً جاز شراؤه وقال الشافعي رحمه الله تعالى إن كان بصيراً فعمى جاز وإن كان أكمه لا يجوز وإذا جاز شراؤه عندنا كان له خيار الرؤية ثم تسكّموا فيما يكون بمنزلة الرؤية قالوا إن كان شيئاً مما يقبل

حنث

ويحس فداقلب وجس كان ذلك بمنزلة الرؤية وإن كان مملاً لا يقبل ولا يحس بأن كان عقاراً أو غنماً

على رؤس الأشجار قال الشيخ الإمام شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى الأشبه في هذا بقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن يوكّل بصيراً بالقبض فإذا قبض الوكيل وهو ينظر إليه بطل خيار الوكّل وعن محمد رحمه الله تعالى أنه يوصف المبيع عند الاعشى بالبلغ ما يكون فإذا قال الاعشى بعد ذلك وضبت بطل خياره وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى روايتان في رواية يقاد الاعشى إلى موضع المبيع فإذا صار بحيث لو كان

بصير الزاوية وصفية فقال ومثبت بطل خياره وفي رواية يجس الحيطان والامجار ثم يقول ومثبت بطل خياره وفي الادهان والرياحين يكون الشئ بمنزلة النظر * حكى أن أعميين اشترى كل واحد منهما أرضا فدخل أحدهما أرضه وجعل يجس الأرض بيده فلم يجد فيها الشول والسكالا فردها فقال انهم لم تطعم نفسها فكيف تطعمني وأخذ دخل أرضه فجعل يجس حشيشها ويتعرف غلظ سوق الحشيش وطولها فوجد ملتفا على طرفيها فقال ان الأرض اذا طابت تربتها استغلظ (١٥٩) حشيشها واذا لم تطب وكانت نجيسة ترة

لا تخرج نباتها الا نكدا وقيفا ضعيفا * اذا اختلف العاقدان في الزينة فقال البائع بعثك ما رأيت وقال المشتري لم أره كان القول قول المشتري مع عينة * وكذلك لو اختلفا في المبيع فقال البائع ليس هذا ما بعثك وقال المشتري هو هذا كان القول قول المشتري بخلاف خيار العيب * اذا أراد المشتري أن يرد المبيع بعيب يحدث مثله عند المشتري وأنكر البائع أن يكون العيب عنده كان القول قول البائع (فصل في العيوب)

كل ما ينقص القيمة عند التجار فهو عيب وذلك أنواع * منها ما يكون ظاهرا معينا كالعور والشلل والصمم والخرس والعرج والسق الساقطة والسوداء والسانحة والاصبغ الزائدة والأمراض والقروح * وفي غير الحيوان كالهشم في الاواني والخرق والعفونة في الثياب والنز والسج في الاراضي اذا لم يعلمه المشتري فعلم كاله أن يرد الا أن يثبت البراءة عن العيب * ومنها ما يكون باطنا في الحيوان والجوارى والغلمان فالسبيل في ذلك الرجوع الى أهل البصر ان أخبر بذلك واحدث العيب في حق الخصومة والدعوى وان شهد بذلك عدلان وشهداته قديم كان عند البائع يرد على البائع

حدث لانه نوى ما يحتمل لفظه وفيه تعليل فان زرع غلامه أو أجبره وقد كان يأمره قبل ذلك بحيث الآن يعني نفسه كذا في الفتاوى الكبرى * ولو قال ب الأرض والمزارع (١) اكرمين كنت مرابكا رأيت فامرأته طالق فباع نصيبه أو اقترض أو وهب بحيث ولو استهلكه رجل فضمنه المال وأخذ فأنفق في حاجته لا يحتمل كذا في الخلاصة * ولو قال ان كغلات لفلان بعدلية أو بنصف عدلية فامرأته كذا ثم كفل بعشرة دراهم غطرى بقية لا يحتمل * ولو حلف أن لا يعمل لفلان وهو خفاف فاشترى من صاحب الدكان آلات الخف وترزمت باعه من المحلوف عليه لا يحتمل كذا في خزانة المفتين * سئل شيخ الاسلام عن رجل له مستغلات حلف بطلاق امرأته (٢) كما ابن مستغلاتها وابتغله ندها فاحت امرأته المستغلات وقبضت الاجرة وأنفقتها وأعطت زوجه لا يحتمل * فان كان الزوج قال للمستأجر ان اقدموا في هذه المنازل فهذا الفصل لم ينقل عن شيخ الاسلام وقيل ينبغي أن يكون هذا اجارة ويحتمل في عينة وكذا اذا تقاضى منهم اجرة شهر لم يسكنوا فيها فهذا منه اجارة ويحتمل في عينة وان تقاضى اجرة شهر قد سكنوا فيها فهذا ليس باجارة ولا يحتمل في عينة كذا في المحيط * ولو حلف لا يمس الذهب والفضة فس المضر وبختم كذا في محيط السرخسي * ولو حلف لا يمس خشبا فس ساق الشجرة لا يحتمل بخلاف قوله لا يمس حذعا وعودا ولو حلف لا يمس شعرا فس مستحيا لا يحتمل لا يمس صوفافس لبد لا يحتمل كذا في خزانة المفتين * ولو حلف لا يمس وندا فس جبالا لا يحتمل كذا في المبسوط * اذا حلف لا يمشي على الأرض فمشى على الأرض بخف أو نعل يحتمل ولو مشى على بساط بساط على الأرض لم يحتمل كذا في الظهيرية في الفصل السادس في الجاوس * ان حلف على نعل لا يلبسها فقطع شرا كهوا وشركها بغيرة ثم لبسها حتم هكذا في خزانة المفتين * لو قال ان مس رأسي هذا أحد ولا يضيف الى نفسه فقال ان مس هذا الرأس أحد فكذلكه الخالف لا يحتمل قال محمد رحمه الله تعالى في الرقيات لو حلف لا يمس اليوم شعرا فس رأسه لا يحتمل * ولو مس رأس غيره يحتمل كذا في الخلاصة قبيل الفصل الخامس من كتاب الايمان * ولو حلف لا يقامر دست عاريت داد يحتمل واكر مجاهري غمود لا يحتمل على المختار كذا في خزانة المفتين * ولو حلف لا يمس الشفة فسكت ولم يخاصم حتى طالت شفته لا يحتمل وان وكل وكه لا با تسليم حتم كذا في الظهيرية في فصل اليمين على العقود التي ليست لها حقوق * رجل يستأجر أجرا يعملون له خفاف أجبران لا يعمل معه ثم بدله أن يعمل قال يشتري ذلك الشئ الذي يعمل فيه ثم يبيعه اذا فرغ من العمل وكذا لو قال النساج (٣) اكر كراباس كسي بكرم وبيافم الى سنة وحلف عليه فلو اشترى الغزل ثم نسج ثم وهب منه لا يحتمل ولو نسج الحار من غير أن يشتري الغزل لا يحتمل لانه اخذ من اسم على حدة وفي فتاوى النسفي رجل حلف من (٤) بيش كدخدائي فلان نسكنكم ووكيلتي وي نسكنكم ليكن اكر كاري فرمايد بكنم خفاف عليه فنصب الموكل غيره على

(١) ان نعتني هذا الزرع (٢) أنه لا يعطى هذه المستغلات الغلة (٣) ان أخذت كراباس أحد ونسجته (٤) أنا ما بقيت أو كل لفلان لكن ان أمرى بشغل أفعله

وما كان باطنا في الجوارى يعرفها النساء ولا ينظر اليها الرجال كالقرن والرق اذا أخبرت امرأته بذلك يثبت العيب في حق الخصومة لافي حق الرد في ظاهر الرواية * ومنها ما يكون عيبا في الجوارى لافي الغلمان كالبهرقاه يكون عيبا في الجوارى ولا يكون عيبا في الغلمان الا أن يكون فاحشا لا يكون مثله في عامة الناس فيكون عيبا * وكذلك الزنا عيب في الجوارى وليس بعيب في الغلمان الا أن يكون مدعيا على ذلك وولد الزنا عيب في الجوارى وليس بعيب في الغلمان ومنها يكون عيبا في بعض الاحوال دون البعض كما هو في الفرس فانه لا يكون

عيباً في الصبي الذي لا يأكل وحده ولا يلبس وحده وهو عيب في الذي يأكل وحده ولا يلبس وحده وكذا السرقة مروى في المتن أي عيبه
 وأبي يوسف رحمه الله تعالى * اشترى عبداً قد كان أبق أو مرق أو بال في الفراش عند البائع في كبره ولم يبل عند المشتري قال أبو بكر
 ابن سبويه يلحق وجهه الله تعالى له أن يردده وقال أبو بكر الأسكاني لا يرددهم بعد عند المشتري وهو الصحيح والعنسة عيب وكذا الخصاء
 * ولو اشترى عبداً على أنه خصي فوجده (١٦٠) فلا يرد * ولو اشترى على أنه فحل فاذا هو خصي كان له أن يرد والردة عيب في

الغلام لأنه لا يسرع المشي ولا يقدر على القتال راكباً * والعقل في النساء عيب وهو ورم في الفرج يمنع الجماع وقيل هي التي يكون مسلحاً لها واحداً * وعدم الختان في الغلام والخبث في الجارية إذا كانا جليبين لا يكون عيباً وإن كانا مولدين صغيرين فكذلك وإن كانا كبيرين فهو عيب وهذا عندهم أما عندنا فعدم الحيض في الجواري لا يكون عيباً * ولو اشترى جارية على أنها بكر ثم قال هي ثيب فإن القاضي يبرئها النساء إن قلن هي بكر كان القول قول البائع ولا عين عليه وإن قلن هي ثيب كان القول قول البائع مع عينه * وإن وطئها المشتري فعلم بالوطء فإن زنا يلها كما علم أنهم ليست ببكر بل لبثت والزمته الجارية هكذا ذكر الشيخ أبو القاسم رحمه الله تعالى وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يرددها بشهادة النساء * والنكاح عيب في العبد والجارية وكذا لو كانت الجارية في العدة عن طلاق رجعي وإن كانت عن طلاق بائن فليس بعيب والاحرام ليس بعيب في الجارية وكذا لو كانت الجارية محرمة الوطء على المشتري برضاع أو صهرية لا يكون عيباً * ولو اشترى جارية وقبضها ثم ادعى أن لها زوجاً وأراد أن يرددها فقال البائع كان لها زوج عندي

ما عسرين الخالف ثم أمره الموكل بأن يعمل له فعمل بحيث كذا في الخلاصة في الفصل الثالث والعشرين * لو قال إن عرت في هذا البيت عمارة فامرأته طالق فخر بباطل بينه وبين جارية في هذا البيت فبقي الخاطئ قصده عمارة بيت الجارية كان حاشاً في عينه كذا في خزانة المفتسين في العقود التي ليس لها حقوق * سئل شيخ الإسلام الأوزجندى عن قال إن لم أخرب بيت فلان غداً فبدي حرقه فدمنح حتى لم يخرب بيت فلان غداً قال فيه اختلاف المشايخ رحمه الله تعالى والمختار للمتنوى الخنف كذا في الذخيرة (كتاب الحدود) وفيه ستة أبواب

(الباب الأول في تفسيره شرعاً وركه وشرطه وحكمه)

والحد في الشريعة العقوبة المقدره حق الله تعالى حتى لا يسمى القصاص حداً لما أنه حق العبد ولا التعزير لعدم التقدير كذا في الهداية * وركنه إقامة الامام أو نائبه في الإقامة وشرطه كون من يقام عليه صحيح العقل سليم البدن وكونه من أهل الاعتبار والانتذار حتى لا يقام على المجنون والسكران والمريض وضعيف الحلقة إلا بعد الصحة والافاقة كذا في محيط السرخسي * وحكمه الأصلي أن يجازع بما يتضرره العباد ووصية دار الإسلام عن الفساد والطهارة من الذنب ليست بحكم أصلي لإقامة الحد لأنها تحصل بالتوبة لإقامة الحد ولهذا يقام الحد على الكافر ولا طهارة له كذا في التبيين

(الباب الثاني في الزنا)

وهو قضاء الرجل شهوته محرماً في قبل المرأة الخالي عن المملكين وشبههما وشبهة الاشتباه أو تمكين المرأة لمثل هذا الفعل هكذا في الهاية * حتى إن وطئ المجنون والصبي العاقل لا يكون زناً لأن فعلهما لا يوصف بالحُرمة كذا في محيط السرخسي * وكذا إذا وطئ الرجل جارية ابنه أو حاربه مكاتبه أو جارية عبده المأذون المديون أو الجارية من المغنم بعد الاحراز في دار الإسلام في حق العازي لا يكون زناً شبهة ملك البين * وكذا إذا وطئ امرأة تزوجها بغير شهوة أو أمة تزوجها بغير إذن مولاه أو وطئ عبد امرأة تزوجها بغير إذن مولاه أو وطئ الرجل أمة تزوجها على حرة شبهة ملك النكاح وكذا إذا وطئ الابن جارية أبيه على أنها تحل له شبهة الاشتباه هكذا في النهاية وركنه التقاء الختانين وموارد الحشفة لأن بذلك يتحقق الإيلاج والوطء * وشرطه العلم بالتحريم حتى لو لم يعلم بالحُرمة لم يجب الحد للشبهة كذا في محيط السرخسي * ويثبت الزنا عند الحاكم طاهرًا بشهادة أربعة يشهدون عليه بلفظ الزنا بلفظ الوطء والجماع كذا في التبيين * إذا شهد أربعة على رجل بالزنا في مجلس واحد فالقاضي يسألهم عن الزنا ما هو وأين زنى فإذا بينوا ما هو زناً حقيقة وقالوا رأينا أذن حمل كالميل في المكحلة الآن يسألهم عن كيفية الزنا ثم إذا بينوا كيفية الزنا يسألهم عن الوقت ثم إذا بينوا المكان والقاضي يعرفهم بالعدة يسأل المشهود عليه عن احصائه فإن قال أنا محصن أو يشهد الشهود على احصائه أن أنكر سأله الحاكم عن الاحصان فإذا

وصفه

ولو أقام المشتري البينة على قيام

أبائها أو مات عنها قبل البيع كان القول قول البائع ولا يرد عليه * ولو أقام المشتري البينة على قيام انكاحه له لا تقبل بيته ولو أقام البينة على إقرار البائع بذلك قبلت بيته * ولو قال البائع كان زوجها عندي فلان أبنتها قبل البيع والمشتري ينكر الطلاق كان القول قول البائع * ولو قال البائع كان للمشتري أن يرددها * ولو قال البائع إكأن لها زوج عندي يوم البيع فالبائع ومات عنها قبل القبض فبعض ويعده والمشتري ينكر الطلاق كان للمشتري أن يرد الجارية * ولو كان

لهذا قرح عند المشتري فقال البائع كان زوجه اعندي غير هذا الرجل ابائها او ماتت عنهما قبل البيع كان القول قول البائع * رجل اشترى
سنة فوجد هارديته لا يردها لان الرداء ليست بعينه وان وجد هارديته او عتنة كان له ان يردها * وكذا لو اشترى ثوبا فوجده
فوجد هارديته من غير غش لا يرده * ولو اشترى سارية فوجد هارديتها او سوداء الوحنه لا يردها ولو وجد هارديتها الوجه لا يستين لها قبح
ولا جمال كان له ان يردها * ولو اشترى سارية قد كانت ولدت عند البائع او عند غيره (١٦١) ولم يعلمه المشتري ثم علم كان له ان يردها في

احدى الروايتين وعليه الفتوى وفي
رواية اخرى لا يجعل نفس الولادة
عيبا فلا يرده اذ لم توجب الولادة
نقصا فظاهرا فيها * ولو اشترى
سارية وقبضها ثم قال انها لا تحيض
قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن
الفضل رحمه الله تعالى لا نسلم
دعوى المشتري الا ان يدعى ارتفاع
الحيض بالحبل او بسبب الداء فان
ادعى بسبب الحبل بسبب دعواه
ومرجه القاضي النساء ان قلن
هي حبل يخلع البائع ان ذلك لم
يكن عنده وان قلن ليست بحبل
فلا يمين على البائع وهو نظير ما
ذكرنا في الشبهة وفي دعوى الحبل
يرجع الى النساء وفي معرفة داء
باطنها يرجع الى الاطباء ثم في
الداء مرد بشهادة رجلين اذا شهدا
انه قديم * وفيما لا ينظر اليه الرجال
كالقرن والرق ونحوه اختلفت
فيه الروايات واخبرنا روى عن محمد
رحمه الله تعالى انه ان كان ذلك قبل
القبض وهو عيب لا يحدث برد
بشهادة النساء وهو قول ابي يوسف
الاخرو والمرأة الواحدة والمرأتان
فيه سواء والمرأتان اوثق * وأما
الحبل فيثبت بقول النساء في حق
الخصومة ولا يرده بشهادتهن *
رجل اشترى ثوبا فاذا أحدهما
لا يدخل في رجله ان كان لا يدخل
لعله في رجله لا يرده وان كان لا يدخل
لالعله في رجله بل لصيق الخلف

وصفه على الوجه رجه وان لم يصفه وقد ثبت احصائه بالبينة سأل الشهود عن الاحصان فاذا
وصفوه على الوجه يجب رجه وان قال انا غير محصن ولم يشهد الشهود على احصائه جلدوان
لم يعرفهم القاضي بالعدالة حبس الشهود عليه الى ان تظهر عدالتهم كذا في المحيط * الاربعة اذا
شهدوا عليه بالزنا فسألوا عن كفيته وما هيته وقالوا لا نزيدك على هذا لم تقبل شهادتهم ولكن
لا حذر عليهم لتكامل عددهم فان تكامل عددا الشهود مانع من وجوب الحد كذا في الشهود اربعة
من النساء وكذلك ان وصف بعضهم دون بعض فلا يقيم عليه الحد ولا على الشهود أيضا كذا في
المبسوط * ويثبت الزنا باقراره كذا في البحر الرائق * ولا يعتبر اقراره عند غير القاضي ممن
لا ولاية له في اقامة الحدود ولو كان اربع مرات حتى لا تقبل الشهادة عليه بذلك كذا في التبيين
* ولا بد ان يكون الاقرار صريحا ولا يظهر كذبه فلا يحسد الاخرس لو اقر بكناية أو إشارة وكذا
لا تقبل الشهادة عليه لاحتمال ان يدعى شبهة كذا في النهر الفائق * ولو اقر أنه زنى بغيره أو هي
أقرت باخرس لا حذر على كل واحد منهما كذا في فتح القدير * وكذا لو اقر فظهر مجبوا أو أقرت
فظهرت رتقاء بان تخبر النساء بانها رتقاء قبل الحدود لا بد ان يصان لا يكذب الاخر حتى لو اقر بالزنا
فكذبته أو هي فكذبها فلا حذر عليها عند الامام كذا في النهر الفائق * ولا بد ان يكون الاقرار في
حالة الصحو حتى لو اقر في حالة السكر لا يحسد هكذا في البحر الرائق * والاكرام يمنع صحة الاقرار
ويوجب شبهة في حق المرأة كذا في خزائن المفتين * والاقرار ان يقر البائع العاقل على نفسه بالزنا
أربع مرات في أربع رتقاء المقر كذا في الهداية * وقال بعضهم يعتبر مجالس القاضي والاول
أصح كذا في السراج الوهاج * وهو الصحيح هكذا في شرح الطحاوي * واختلاف مجالس المقر بالزنا
شرط عندنا كذا في الشمني * فان اقر أربع مرات في مجلس واحد فهو بمنزلة اقرار واحد كذا
في الجوهرة النيرة * ولو اقر كل يوم مرة أو كل شهر مرة فانه يحسد كذا في الظهيرية * والاختلاف
بان يرده القاضي كما اقر فيذهب حتى يغيب عن بصر القاضي ثم يجيء فيقر كذا في الكافي * وينبغي
للإمام أن يزجر المقر عن اقراره ويظهر الكراهة ويامر بتخيه كذا في المحيط * فاذا اقر أربع
مرات نظر في حاله فان عرف أنه صحيح العقل وأنه ممن يجوز اقراره يستل عن الزنا بما هو وكيف
هو وعن زنى واين زنى لاحتمال الشبهة في ذلك كذا في محيط السرخسي * قيل لا يسأله عن الزمان
لان تقادم العهد يمنع الشهادة دون الاقرار والاصح أنه يستل لاحتمال أنه زنى في صباه فاذا بين
ذلك وطهر زناه سأله عن الاحصان فاذا قال انه محصن سأله عن الاحصان ما هو فان وصفه بشراطة
حكم بوجه كذا في التبيين * وان قال المقر استبحر وشهد عليه الشهود بالاحصان رجه
الامام كذا في المحيط * ونذب واقينه لعل قبلت أو لم تست أو وطئت بشبهة وقال في الاصل اعلاك
تزوجتها أو وطئتها بشبهة والمقصود ان يلقه ما يكون دارنا كما انما كان كذا في البحر الرائق
* وان شهد أربع رتقاء فمره حذر محمد رحمه الله تعالى وعند ابي يوسف رحمه الله تعالى
لا يحسد وهو الاصح كذا في الكافي * هذا اذا كان الاقرار بعد القضاء أما اذا كان قبل القضاء

(٢١ - (العناوى) - ثانی)
* رجل اشترى عبدا فأق من يدر وقد كان أبى عند البائع لا يكون له أن يرجع بنقصان العيب مادام العبد حيا أبى في قول أبي حنيفة
رحمه الله تعالى وكان لو اشترى دابة مسرقة منه ثم علم بعيب لا يرجع بنقصان العيب * رجل اشترى موصفا على أنه جامع فاذا فيه آيتان
آية ساقطة كان له أن يرده * رجل اشترى عبدا فسرقة منه آفة من عشرة وقد كان مسرقا عند البائع مثل ذلك كان له أن يرده وكذا

لأبقى عنده إلى ما دون السفر كان له أن يردلانه بمسئ آبقاوسارقا وكذا لو كان العبد نكث البيت ولم يخرج شيئا كان له أن يرد * رجل
اشترى غلاما وبركته ورم فقال البائع أنه ورم حديث أصابه ضرب فأورمه فاشترأه على ذلك ثم ظهر أنه كان قد سعى لا يرد قال المصنف
وهذا إذا لم يبين السبب فاما إذا بين السبب ثم ظهر أنه كان بسبب آخر غير الذي بين كان له أن يرد كما لو اشترى عبدا وهو محموم فقال البائع هو
سعى غيب فاذا هو وغير ذلك كان له أن يرد (١٦٣) لان الغيب يختلف باختلاف السبب * رجل اشترى عبدا كان محمومًا عند البائع

فيسقط الحد اتفاقا هكذا في فسخ القدير * أربعة شهدوا على رجل بالزنا فاقرا رجل بعد شهادتهم
ثم أنكروا ولم يقرأ أربع مرات لاحد عليه كذا في فتاوى قاضيان * اذا شهد عليه أربعة بالزنا وقضى
بذلك عليه ثم أقر أربع مرات بغيره عليه الحد هكذا في الحاوي القدسي * ولورجع بجمع رجوعه وبه
أخذ الطحاوي كذا في الغيائية * ولو أقر بالزنا بعد الشهادة لا يحد هؤلاء الشهود وان كانوا أقل من
أربع كذا في العتائية * وان رجع المقر عن اقراره قبل اقامة الحد أو في وسطه قبل رجوعه ونحلي
سبيله كذا في الهداية * والمرأة والرجل في قول الرجوع سواء كذا في السراج الوهاج وكذا في
ظهور الزنا عند القاضي بالبينه والاقرار كذا في فسخ القدير * ولو هرب رجل ولم يرجع لم يتعرض
له ولو ثبت على الزنا ورجع عن الاحصان قبل منه ولم يرجع اوجلد كذا في الايضاح * واذا ثبت حد
الزنا على رجل بشهادة الشهود وهو محصن أو غير محصن فكما أقيم عليه بعضه هرب فطلبه الشرط
فأخذوه في فوره أقيم عليه بقية الحد كذا في المبسوط * وان كان بعد أيام سقط كذا في العتائية
* والذي والعبد في الاقرار بالزنا كالحرة المسلم ما دونها كان أو مجبوراً كذا في المبسوط * ولا تشتترط
حضره المولى في الاقرار وتشتترط في الشهادة لان له طعن الشهود كذا في خزائن المفتين * وان أقر
الخصي بالزنا وشهدت عليه الشهود جحد وكذا العنين كذا في فتاوى قاضيان * الاعبي اذا أقر
بالزنا حدوا ولو أقر أنه زني بمجنونة أو صبية بجماع مثلهما فاعليه الحد * ولو أقرت أنها زنت بمجنون أو صبي
فلا حد عليها كذا في الايضاح * واذا أقر أنه زني بامرأة لا يعرفها حدوا كذا اذا أقر أنه زني بفلانة
وهي غائبة يحد استحسانا كذا في فسخ القدير * قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير ورجل أقر
أربع مرات أنه زني بفلانة وتقول تزوجني أو أقرت المرأة بالزنا بفلان أو ربع مرات وفلان
يقول تزوجتها فلا حد على واحد منهما وعليه المهر كذا في المحيط * وعلم القاضي ليس بحجة في
الحدود باجماع الصحابة وان كان القياس يقتضي اعتباره كذا في الكافي

(الباب الثالث في كيفية الحد واقامته)

اذا وجب الحد وكان الزاني محصنًا رجه بالحجارة حتى يموت ويخرج به إلى أرض فضاء كذا في الهداية
* واحصان الرجس أن يكون حرا قافلا بالغامس لما قد تزوج امرأته حرة نكاحا صحيحا ودخل بها
وهما على صفة الاحصان كذا في الكافي * فلا يكون محصنا بالخلوة الموجهة للمهر والعدة ولا
يكون محصنا بالجماع في النكاح الفاسد ولا بالجماع في النكاح الصحيح اذا كان قال لها ان تزوجتك
فانت طالق لانها تطلق بنفس العقد فجماعها باها بعد ذلك يكون زنا الا أنه لا يجب به الحد لشبهة
اختلاف العلماء وكذا ان تزوج المسلم مسلمة بغير شهود فدخل بها كذا في المبسوط * والمعتبر
في الدخول الايلاج في القبل على وجهه يوجب الغسل * وشرط صفة الاحصان فيهما عند الدخول
حتى ان المملوكين اذا كان بينهما ما وطء بنكاح صحيح في حالة الرق ثم عتقا لم يكونا محصنين وكذا
الكافران وكذا الحرة اذا تزوج أمة أو صغيرة أو مجنونة ووطئها وكذا المسلم اذا تزوج
كنابية ووطئها وكذا لو كان الزوج موصوبا باحدى هذه الصفات وهي حرة عاقلة بالغة مسلمة

فأخذها الحي كل يومين أو ثلاثة أيام
ولم يعلم به المشتري فأطبق عليه عند
المشتري ذكر في المنتقى أن
للمشتري أن يرد ولو أنه صار صاحب
فراش بذلك عند المشتري فهذا
عيب آخر غير الحي رجوع
بالنقصان ولا يرد * وكذا لو كان به
قرحة فأنفجرت أو كان جديرا
فأنفجر كان له أن يرد وان كان به
جرح فسد بهت يده من ذلك عند
المشتري أو كانت موشحة فصارت
آمنة عند المشتري فليس له أن يرد
* رجل اشترى عبدا وقبضه فغم
عنده وقد كان يحتم عند البائع ولم
يعلم به المشتري قال الشيخ الامام
أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى
المسئلة محفوظة عن أصحابنا أنه ان
حم عند المشتري في الوقت الذي كان
يحم عند البائع كان له أن يرد وان
حم عند المشتري في غير ذلك الوقت
لا يرد فقبل له لو اشترى أرضا فنزلت
عند المشتري وقد كانت تنزع عند
البائع قال له أن يرد لان سبب النز
واحد وهو تسفل الأرض وقرب
الماء فكان الثاني عين الاول الا
أن يجي ماء غالب أو كان المشتري
رفع التراب عن وجه الأرض فيعلم
أنها نزلت لرفع التراب أو للماء
الغالب الذي جاء من موضع آخر
فيكون النز عند المشتري غير الذي
كان عند البائع أو يشتبه فلا يرد
انه عين ذلك أو غيره فلا يكون له

بان

أن يرد قال القاضي الامام أبو الحسن علي السعدي رحمه الله تعالى الجواب في مسئلة الحي والنزما قال

الشيخ الامام الا أنه يشك في الزبادات في رجل اشترى جارية بيضاء إحدى العينين وهو لا يعلم بذلك فانجلى البياض عند المشتري
ثم عاد ليس له أن يرد وجعل الثاني غير الاول * ولو اشترى جارية بيضاء إحدى العينين وهو يعلم بذلك فلم يقبضها حتى انجلى البياض
ثم عاد بياضها عند البائع لا يكون لا يشتري أن يرد هاربه من الثاني عين الاول الذي قضى به اذا كان الثاني عند البائع ولم يجعل الثاني عين

الاول اذا عاد البياض عند المشبري وقال لا يرد قال القاضي الامام هذا كنت اثار ومخمس الاثمة الجواني رحمه الله تعالى وهو يشاؤرمي فيما كان مشكلا اذا اجتمعناشاؤره في هذه المسئلة فشا استغنت منه فرقا * رجل اشترى عبدا فسرق ثيابا للمشتري وأبقى وقد كان سرى عند البائع بعد بلوغه قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ليس للمشتري أن يخصم البائع مادام العبد حيا أبقا فان عاد من الاباق كان للمشتري أن يخصم البائع ويرد عليه بالحنة * رجل اشترى (١٦٣) جارية وقبضها فلم تحض عند المشتري شهرا أو أربعين يوما قال القاضي

الامام هذا ارتفاع الحيض عيب وأداءه شهر واحد فاذا ارتفع هذا القدر عند المشتري كان له أن يرد اذا أثبت أنه كان عند البائع كذلك * اشترى جارية وداعى أمه لا تحيض واسترد بعض الثمن ثم حاضت قالوا ان كان البائع أعطاه على وجه الصلح عن العيب كان للبائع أن يسترد ذلك من المشتري * رجل اشترى جارية وقبضها وخاصم البائع في عيب بالجارية ثم تزول الخصومة أيا ما ثم خصمه فقال له البائع لم أمسكتها طول المدة بعد ما طلعت على عيب فقال المشتري انما أمسكتها لانظر هل تزول العيب قال الشيخ الامام هذا رحمه الله تعالى ترك الخصومة لهذا لا يكون رضا بالعيب وله أن يرد على البائع * رجل اشترى حنطة فوجد فيها ترابا قال الشيخ الامام هذا رحمه الله تعالى اذا كان التراب مثل ما يكون في الحنطة ولا يعد عيبا عند الناس ليس له أن يرد وان كان يعد عيبا عند الناس إلا أنه ليس بفاحش كان له أن يرد وان كان التراب فاحشا كان الخيار للمشتري ان شاء أخذ الحنطة بقسطها من الثمن وان شاء رد الحنطة وبأخذ كل الثمن كما لو اشترى حنطة على أنها عشرة أقفزة فوجدها تسعة كان له الخيار على هذا الوجه وعن أبي يوسف رحمه الله اذا أراد أن يميز

بان أسلمت قبل أن يطأها الزوج ثم وطئها الزوج الكافر قبل ان يفرق بينهما فانهم لا تكون حصنة بهذا الدخول كذا في الكافي * ولو دخل بها بعد الاسلام والعق والافاقة يصير حصنا ولا تشترط العفة عن الزنا في هذا الاحصان كذا في المبسوط للامام السرخسي * ولو كانت تحت حرة مسلمة وهما محصنان فارتد معا والعبد بالله بطل احصانها فاذا أسلمت لا يعود احصانها حتى يدخل بها بعد الاسلام كذا في فتح القدير * واذا ارتد بعد وجوب الخدم أسلم بجلد ولا يرجم وكذا لا يجلد اذا كان الواجب هو الجلد كذا في العنابية * ولو زال الاحصان بعد ثبوته بالجنون والعته يعود حصنا اذا أفاق وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يعود حتى يدخل بامرأة بعد الافاقة كذا في البحر الرائق * ويثبت الاحصان بالقرار أو بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين كذا في خزانة المفتين * وان أنكر الدخول بعد وجوب شرائطها فاذا جاءت امرأته بول في مدة يتصور أن يكون منه جعل وطأ شرعا كذا في التبيين * الشهادة على الاحصان كالشهادة على المار يثبت بالشهادة على الشهادة كذا في الايضاح * الزاني لو كان عبدا مسلما لم يفسد به ضمان أنه اعتقه قبل الزنا وقد احتج مع سائر شرائط الاحصان لا تقبل شهادتهما كذا في الكافي * امرأه الرجل اذا أقرت أنها أمة هذا الرجل فزنى الرجل بجم وان أقرت بالرق قبل أن يدخل بها ثم زنى الرجل بها لا يبرجم استعسانا * رجل تزوج امرأة بغير ولي فدخل بها قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يكونان بذلك محصنين لان هذا النكاح غير صحيح قطع الاختلاف العلماء والخبار فيه كذا في محيط السرخسي * وينبغي للقاضي أن يسأل الشهود عن الاحصان ما هو فان قالوا فيما وصفوا تزوج امرأة حرة ودخل بها فعلى قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى يكتب بقولهم دخل بها اخلافا للمحمد رحمه الله تعالى وأجمعوا على أنه لا يكتب بقولهم مسها أو لمسها وأجمعوا على أنه يكتب بقولهم جامعها واضعها وفي البقائي أنه يكتب بقولهم اغتسل منها كذا في المحيط * ولو قال أنها أمة وقربها لا يكتب بذلك كذا في المبسوط * وفي المنتقى ابراهيم عن محمد رحمه الله تعالى لو دخل رجل بامرأة ثم طلقها فقال الزوج وطئها وقالت المرأة لم يطأني فان الزوج يكون محصنا بقراره والمرأة لا تكون محصنة لانكارها وكذلك لو دخل بها وطلقها وقال هي حرة مسلمة وقالت المرأة كنت نصرانية كذا في المحيط * وان أتى امرأة في دبرها لا يكون محصنا كذا في المضمرات * ويستحب للامام ان يأمر جماعة المسلمين أن يحضروا لاقامة الرجم كذا في الشمني * وينبغي للناس أن يصفوا عند الرجم كصفوف الصلاة وكلمة رجم قوم فأخر وأقدم غيرهم فرجوا هكذا في البحر الرائق والسراج الوهاج * ولا بأس لكل من يرى ان يتعمد بقتله الا اذا كان ذار حرم حرم منه فإنه لا يستحب له ان يتعمد بقتله كذا في فتاوى قاضيخان * اذا وجب الرجم بالشهادة يجب البدء من الشهود ثم من الامام ثم من الناس حتى لو امتنع الشهود عن الابتداء سقط الحد عن المشهود عليه ولا يحدون لان امتناعهم ليس صريحا في رجمهم كذا في فتح القدير * وكذا اذا امتنع واحد منهم كذا في التبيين * وموت الشهود وأحداهم مسقط وكذا اذا غابوا

التراب فيرد التراب ويمسك الحنطة بقسطها من الثمن ليس له ذلك لان الحنطة لا تخلو عن قليل تراب هذا اذا علم المشتري بذلك قبل التمييز فان كان المشتري ميمز التراب من الحنطة فوجد التراب فاحشا يعد ذلك عيبا عند الناس ان أمكنه أن يخلط التراب بالحنطة ويردها بذلك الكيل على البائع من غير نقصان يرد الكيل على البائع ويسترد الثمن لانه ردها كما قبض وان كان بعد الخلط لا يمكنه الرد بذلك الكيل لا تقاصها بالتدريه لا يرد لانه لا يمكنه الرد كما قبض لكن يمسك من الثمن بحصة نقصان الحنطة الا أن يرضى البائع أن يأخذها ناقصة فيكون

له ذلك وكذلك كل ما يخلو عن التراب فهو مثل الحنطة على التفصيل الذي ذكرنا * ولو اشترى مسكافون جديف وسلبا * أو اشترى
الرصاص وورده على البائع بحسنه * جعل أبو يوسف وجه الله تعالى جنس هذه المسائل أصلا فقال كل ما يشاع في قبيله لا يميز كثيره
وكل ما لا يشاع في قبيله كان له أن يميز كثيره والرصاص في المسك لا يشاع في قبيله فميز كثيره ويشاع في قبيله فلا يميز كثيره وعامة
المشايع أخذوا بهذه الرواية * ولو اشترى (١٦٤) نحاس نقرة فخرج منها حجر مثل ما يخرج من النحاس كان له أن يرد الحجر ويمسك

من الثمن بحسب ذلك الآن يشاء
البائع أن يأخذها كذلك ويرد
الثلث لأن في قبيله الحجر لا يشاع
في النحاس فكان له أن يميز كثيره
كل رصاص في المسك * وجلان
تبايعا بيرا بغير وثقافضا فوجد
أحدهما بالبعر الذي اشتراه عيبا
فبأنه عنده والبعر الآخر مرض
عند الذي اشتراه قال الشيخ الامام
هذا رجه الله تعالى يحجر الذي وجد
بالبعر الذي اشتراه عيبا ان شاء
رجع بحصة العيب من البعر
الآخر وان شاء رجع بحصة
العيب من قيمة البعر الآخر محجها
غير مريض وانما يحجر لمرض
البعر الآخر * رجل اشترى
جارية فظهر أنها كانت مخضوبة
الرأس قال الشيخ الامام هذا رجه
الله تعالى ان ظهر بها شمة كان له
أن يرد هاهما وان ظهر بها شق رقمة يرد
الآن يكون سواد الشعر شرطافي
الببيع * والصهوة وهي لون
بين الصفرة والحررة تعد عيبا في
التركية والهندية لافي الرومية
والصقالية لان عامة شعور
أهل الروم تكون كذلك *
* ولو اشترى عبدا أمر فوجده
مخلوقا للعبية أو متوفى للعبية
كان له أن يرد ان طهر ذلك في مدة
بعد الشراء يعلم أنه كان عند البائع
* رجل اشترى خبزا بدرهم فوجد
نمرا واحدا محترقا فرده على البائع

أو غاب أحدهم في طاهر الرواية * وكذا يسقط الحد باعتراض ما يخرج عن أهلية الشهادة كولو
أرد أحدهم أو عي أو خرس أو فسق أو قذف أو فلول أو فرق في ذلك بين كونه قبل القضاء أو بعده
قبل اقامة الحدود لو كان بعضهم مقطوع الأيدي أو مريضا لا يستطيع الرمي وحضر أو يرمى القاضي
* ولو قطعت بعد الشهادة امتنعت الإقامة كذا في فسخ القدير * وعن أبي يوسف رجه الله تعالى آخر
موتهم وغيبتهم لا يبطل الحد به نأخذ كذا في الحاوي القدسي * اذا كان المشهود عليه غير محصن
فقد قال الحاكم الشهيد في الكافي أقيم عليه الحد في الموت والغيبة ويبطل فيما سواه ما هكذا
في غاية البيان * وأجمعوا على أن في سائر الحدود سوى الرجم لا تجب البداءة لامن الشهود ولا من
الامام كذا في النخبة * القاضي اذا أمر الناس برجم الرافى وسعهم أن يرجوه وان لم يعاينوا
أداء الشهادة * وروى ابن سماعة عن محمد رجه الله تعالى أنه قال هذا اذا كان القاضي فقيها
عدلا أما اذا كان فقيها غير عدل أو كان عدلا غير فقيه لا يسعهم أن يرجوه حتى يعاينوا أداء
الشهادة كذا في الظهيرية * وان كان مقرا ابتداء الامام ثم الناس ويغسل ويكفن ويصلى
عليه * وان كان غير محصن فحدته مائة جلدة ان كان حرا وان كان عبدا جلده جسيين بامر الامام
يضره بسوط لا عقدة عليه ضربا متوسطا بين الجرح المبرح وعسير الموت ولا يجوز التعدي عن حد
قدره الشرع كذا في الكافي * وينبغي أن يقيم الحد من يعقل وينظر كذا في الايضاح * الرجل
والمرأة في ذلك سواء فان كان كل منهما محصنا رجم أو لا فعلى كل الجلد أو أحدهما محصنا فعلى
المحصن الرجم وعلى الآخر الجلد وكذلك في ظهور الزنا عند القاضي بالبينة أو الاقرار كذا في فسخ
القدير * ويجزى الرجل في الحد والتعزير ويضرب في ارار واحد وكذا في حد الشرب في طاهر
الرواية ولا يجزى في حد القذف ولكن ينزع عنه الحشو والفرو كذا في فتاوى قاضيهان * ولا
يجزى المرأة الا عن الفرو والحشو كذا في الاختيار شرح المختار * فان لم يكن عليها غير ذلك لا ينزع
كذا في العتابية * وتضرب جالسنة وان حمر لها في الرجم جاز وان تركه لا يضر كذا في الاختيار
شرح المختار * لكن الحفر أحسن ويحفر الى الصدر ولا يحفر للرجل وهذا هو طاهر الرواية
كذا في غاية البيان * ويضرب الرجل قائما في جميع الحدود كذا في الاختيار شرح المختار * ولا يحد
في نهي من الحدود ولا يمسك ولا يربط ولكنه يترك قائما الآن يجزىهم فيشد كذا في محيط السرخسي
* قد قيل المد أن يلقى على الأرض ويمد كما يفعل في زماننا قيل أن يمد السوط فيرفعه المضارب
فوق رأسه وقيل أن يمد بعد الضرب وذلك كله لا يفعل لانه زيادة على المستحق كذا في الهداية
* ويضرب متفرقا على جميع أعضائه ما خلا العرج والوجه والرأس كذا في العتابية * ولا يجمع
بين جلد ورجم في المحصن ولا بين جلد ونفي في البكر وان رأى الامام في ذلك مصلحة غريب بقدر ما يرى
وذلك تعزير وسياسة لا حدود لا يختص بالزنى بل يجوز في كل جنابة والرأى فيه الى الامام كذا في
الكافي * وفسر التعزير في النهاية بالحبس وهو أحسن وأسكن للفتنة من نفيه الى اقليم آخر كذا
في البحر الرائق * وهكذا في التبيين * والمرضى اذا وجب عليه الحد كان الحد جبا يقيم عليه

للحال

فدفع البائع اليه خبرا آخر جزا من غير وزن قال الشيخ الامام هذا رجه الله تعالى لا يجوز ذلك ما لم يوزن

لانه هذا القدر ربما يدخل تحت الوزن فقد ارجسه أساتير أو عشرة أساتير له حجر على حدة فلا يجوز الا بالوزن وان كانت أقل من ذلك مما
ليس له حجر معلوم على حدة فلأناس به * رجل اشترى ثوبا بالنفسه ثم قطعه فيصا ونرى عند القطع لابنه الصغير ثم وجد به عيبا لا يرد ولا
يرجع عليه بالنقصان ولو نوى عند القطع لابنه البالغ كان له أن يرجع بالنقصان لان الهبة لا تتم في البالغ بدون القبض * ورجل اشترى

حرمة بقل فوجدت جوفها شبيها قالوا ان كان هذا الحشيش في هذا البقل فليصعب عند الناس خيار المشتري ان شاء الله تعالى بجميع الثمن وان شاء ردوه بمنزلة الزبد في السمين * رجل اشترى أرضا وكريما فظهر ان شربه على ناولق يوضع على ظهره امر وموضع آخر كان له أن يرد لان ذلك يعد عيبا عند الناس * وذكر في المنتقى رجل اشترى بيتا من دار بجميع حقوقه يدخل فيه طريقه وان لم يقل بجميع حقوقه ولم يشترط الطريق فلا طريق له وله أن يرد البيع اذا قال طنت أن له مفتحا (١٦٥) الى الطريق وكذا لو اشترى أرضا أو نخلا لا يستحق الشرب بدون

الشرط فان لم يكن لها شرب ولم يعلم بذلك فلما علم قال لا أرضي كان له أن يرد ما قلنا ان ما بعده الناس عيبا يكون له أن يرد بذلك وعدم الشرب والطريق يعد عيبا عند الناس وان كان لا يستحق ذلك بدون الشرط * رجل اشترى حبة مبطنة فوجد فيها فأرة ممتة كان ذلك عيبا وكذا لو اشترى ثوبا نجسا ولم يبين البائع ذلك جازا البيع ثم انظر ان كان ثوبا تنقص قيمته بالعسل يكون عيبا وان كان لا ينقص لا يكون عيبا وان كان فيه دهن فهو عيب لان الدهن قلما يزول كله فيعد عيبا * رجل اشترى جارية لا تحسن التركية والمشتري لم يعلم بذلك ثم علم أن كان المشتري يعلم بذلك لكن لا يعلم أنه يعد عيبا عند التجار ان اتفق التجار على أنه يعد عيبا كان له أن يرد وان اختلف التجار فبما بينهم قال بعضهم هو عيب وبعضهم قال ليس عيب لم يكن له أن يرد اذا لم يكن عيبا عند الكل وان كان يعلم كل أحد أنه عيب كالعور والشل وغير ذلك فان علم بذلك وقبض لم يكن له أن يرد * رجل أراد أن يشتري جارية فقرأ رأيها قرحة ولم يعلم أنها عيب فاشترها ثم علم أنها عيب قال محمد بن مسلمة رحمه الله تعالى له أن يرد لان هذا

الحال وان كان جلد لا يقيم عليه حتى يتماثل أي يبرأ ويصح الا اذا كان من يضا وقع اليأس من برئه فحينئذ يقيم عليه كذا في الظهيرية * ولو كان المرض لا يرجي زواله كالشل أو كان (١) نخدا جافا ضعيفا الخلقه فعندنا يضر به شكال فيه مائة شهر راخ فيضربه دفعة ولا بد من وصول كل شهر راخ الى بدنه ولذا قيل لا بد حينئذ أن تكون مبسوطة كذا في فتح القدير * والنفساء في اقامة الحد عليها بمنزلة المريضة والخائض بمنزلة الصبيحة حتى لا ينتظر خروجها من الحيض كذا في الظهيرية * الحامل اذا زنت لا تحدها حال الحمل سواء كان حدها جلد أو رجلا لكن تجبس الحامل ان كان ثبت زناها بالبينة الى أن تلد ثم اذا ولدت ينظر ان كانت محصنة ثم جهم حين تضع ولدها وهذا ظاهر الرواية وان كانت غير محصنة تركت حتى تخرج من نفاسها ثم يقيم عليها الحد كذا في غايه البيان * وان ثبت الحد بالاقرار لا تجبس لكن يقال لها اذا وضعت فارجي فاذا وضعت رجعت فانها يقيم الرجيم عليها اذا كان للولد من يقوم بارضاعه وان لم يكن ينظر الى ان ينظم ولدها كذا في الظهيرية ولو أطالت في التأخير وتقول لم أضع بعد أو شهدت على امرأة الزنا فقالت أنا حبل ترمي النساء ولا يقبل قولها فان قلن هي حامل أجلهما حولين فان لم تلد رجها كذا في فتح القدير * اذا شهدوا عليها بالزنا فادعت أنها عذراء أو رتقاء فظرت اليها النساء فقلن هي كذلك يدرأ عنها الحد ولا حد على الشهود أيضا وكذلك المحبوب ويقبل على العذراء والرتقاء والاشياء التي يعمل فيها بقول النساء قول امرأة واحدة قال في الفتاوى الوالو الجسية والمثنى أحوط كذا في غايه البيان * ولا يفهم المولى الحد على عمه الا اذا نال الامام كذا في الهداية * ولا يقيم الحد في الحر الشديد والبرد الشديد كذا في التتار حانية * وكذا لا يقيم القطع عند شدة الحر والبرد كذا في السراج الوهاج * رجل أتى بفاحشة ثم تاب وأتاب الى الله تعالى فانه لا يعلم القاضي بفاحشته كذا في الظهيرية

(الباب الرابع في الوطء الذي يوجب الحد والذي لا يوجب) الوطء الموجب للحد هو الزنا كذا في الكافي * فان محض حراما يجب الحد وان لم تكن فيه الشبهة لا يجب الحد كذا في فتاوى قاضيجان * والشبهة ما يشبه الثابت وليس بثابت وهي أنواع (شبهة في الفعل) ونسب شبهة اشتباه وهي أن يظن غير دليل الحل دليلا وهو يتحقق في حق من اشبه عليه دون من لم يشبه عليه ولا بد من الظن ليتحقق الاشتباه فان ادعى أنه ظن أنها حلل له لم يحده وان لم يدع حد * (وشبهة في المحل) ونسب شبهة حكمية وذا القيام دليل الحل في المحل وامتنع عمله لمانع فتعتبر شبهة في حق الكل ولا يتوقف ثبوتها على ظن الجاني ودعواه الحل فالحد يسقط بالنوعين والنسب يشهد في الثاني ان ادعى الولد ولا يشهد في الاول وان ادعاه ويجب مهر المثل في النوع الاول (وشبهة في العقد) فان العقد اذا وجد حللا كان أو حراما متفقاً على تحريمه أو مختلفا فيه علم الواعي أنه محرم أو لم يعلم لا يحده عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما اذا نسكح نسكحا جمعا على تحريمه فليس ذلك بشبهة ويحدان علم بالتحريم والا لا كذا في الكافي * قال الامام

(١) الخداج النقصان رجل مخدج اليد ناقصها اه قاموس

مما يشبهه على الناس فجاز أن يشبه عليه ولا يشهد الرضا بالعيب * رجل اشترى جارية لها لبن فارصعت صبيها ثم وجد بها عيبا كان له أن يرد لان هذا بمنزلة الاستخدام والاستخدام لا يمنع الرد * رجل اشترى جارية فولدت بعد البيع عند البائع ثم قبضها فوجد بها عيبا قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى له أن يرد به بحصنهما من الثمن وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يرجع بقصان العيب ولا يرد ولو أنها ولدت عند البائع بعد البيع ثم علم المشتري عيب قبل القبض فهو بالخيار ان شاء أخذها وان شاء تركها في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله

تعالى * رجل اشترى دوا ثم باع بعضها ثم وجد فيها عيبا قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله تعالى لا يرد ولا يرجع بشئ * رجل اشترى شيئا فوجد به عيبا قبل القبض فقال البائع رددته عليك ينتقض البيع بينهما قبل أن يباع أوله يقبل ولو قال ذلك عند غيبة البائع لا ينتقض البيع في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى * رجل اشترى خشبة ليتخذها مدقة شرط ذلك في البيع فقطعها في الليل وأقر أنه ليس بها عيب ثم جدد العقد عليها من غير شرط فنظر إليها بالنهار (١٦٦) فوجد بها عيبا كان له أن يرد هالان البيع الأول انتقض بالتجديد وقوله لا عيب

بها لا يعتبر إذا ظهر بها عيب قديم * رجل اشترى برذونا وكان باحدي يدهم باجرح اندمسل ووثبت عليها الشعر ولم يعلم المشتري بذلك ثم جاء المشتري بعد أيام بالمبيع يسيل منه الدم قالوا ان كان مثل هذا العيب لا يحدث بعد البيع كان له أن يرد وألا فالقول قول البائع ان هذا العيب حدث عند المشتري * رجل اشترى بطيخة فقطعها فوجد بها فاسدة قال أبو القاسم ان علم بفسادها ولم يستهلك منها شيئا حتى خاصم البائع ولها مع فسادها قيمة كان البائع بالخيار ان شاء رد حصة النقصان من الثمن ولا يقبل البطيخة وان شاء قبلها ويرد جميع الثمن وان كان المشتري بعد ما علم بفسادها استهلكها أو استهلك بعضها بان أطعمها أو ولده أو عبيده لاشئ له على البائع وان لم يكن للبطيخة قيمة مع فسادها رجع المشتري على البائع بجميع الثمن على كل حال * رجل باع خلا فلما صبه في خاية المشتري بحضرة المشتري ظهر أنه منمن لا ينتفع به قال أبو بكر البخاري رحمه الله تعالى هو أمانة عند المشتري ان هلك أو فسد لا ضمان عليه وان أهرقه المشتري لفساده ان لم يكن له قيمة وأشهد على ذلك شاهدان لا شئ على المشتري * رجل اشترى متجبرة فوجد بعض أشجارها معيبا قال أبو بكر هذا رجه الله

الاسججاني الاصل أنه متى ادعى شبهة وأقام البينة عليها سقط الحد فمجرد الدعوى يسقط أيضا الا أن الاكراه لا يسقط الحد حتى يقيم البينة على الاكراه كذا في البحر الرائق * والشبهة في الفعل في وطء المطلقة ثلاثا في العدة ولو طلقها ثلاثا ثم راجعها ثم وطئها بعد مضى المدة يحد اجعا وأم الولاد اذا اعتقها سيدها والمختلعة والمطلقة على مال في العدة بمنزلة المطلقة ثلاثا في العدة لثبوت الحرمة اجعا ووطء أمة أبيه وأمه كذا في الكافي * وكذا وطء جارية جدته وان عليها هكذا في فسخ القدر * وفي وطء أمة زوجة وسيدة وفي وطء المراهونة في حق المرتهن في رواية كتاب الحدود كذا في الكافي * وهو المختار كذا في التبيين * والمستعبر للرهن في هذا بمنزلة المرتهن كذا في فتح القدر * وان ادعى أحدهما الظن ولم يدع الآخر ذلك لم يحد حتى يقرأ أنهم معا علما بالحرمة كذا في الكافي * ولو كان أحدهما غائبا فقال الحاضر علمت أنهم معا على حرام حد الحاضر كذا في فتاوى قاضيان * وان وطئ أمة أخيه أو عمه وقال ظننت أنها تحل لي حد وكذا في سائر المحارم سوى الولاد كذا في الكافي * وكذا اذا وطئ جارية ذات محرم من امرأته كذا في السراج الوهاج * ولو وطئ الجارية المستعارة يلزمه الحد وان قال ظننت أنها تحل لي كذا في محيط السرخسي * وكذا لو وطئ الجارية المستأجرة للخدمة وجارية الوديعة هكذا في السراج الوهاج * وكذا الرجل اذا زنى بامرأة الاب أو الجدي يحد وان قال ظننت أنها تحل لي كذا في فتاوى قاضيان * والمرأة لو مكنت من عبدها تحد وكذا بوالدين ووطئ جارية المديون من التركة كذا في العتائية * والشبهة في المحل في وطء أمة ولده وولد له كذا في الكافي * سواء كان ولده حيا أو ميتا هكذا في العتائية * ثم ان حبلى وولدت ثبت النسب من الاب ولا يجب العقر وان لم تحبل فعلى الاب العسر ولا يثبت المثلث له فيها والجد كالأب لكن لا يثبت نسبه عند قيام الاب * وفي وطء المعتدة بالكنايات ووطء الامه المبيعة في حق البائع قبل التسليم كذا في الكافي * وكذا في وطء جارية مكاتبه أو عبده المأذون له وعليه دين يحبط بماله وورقته ووطء الجارية الممهوره قبل التسليم في حق الزوج ووطء الجارية المشتركة بين وبين غيره هكذا في التبيين * اذا اعتق أحد الشريكين الجارية فان ضمن لشريكه ثم وطئها لا يحد وان وطئها الشريك يحد وان سعت فان وطئها المعتق يحد وان وطئها الشريك الآخر لا يحد كذا في خزانة المفتين * وكذلك الجواب فيما اذا كان جميع الامه وقد اعتق نصفها ثم وطئ بعد ذلك لاحد عليهما في قولهم جميعا كذا في المحيط * واذا اعتق أمة وهو يوطئها ثم نزع وعاد في ذلك المجلس لا يحد كذا في خزانة المفتين * ولو ارثت المرأة والعباد بالله وحرمت عليه أو حرمت بجماع أمها أو بنتها أو بطاوعة ابن الزوج ثم جامعها وقال علمت أنهم معا على حرام لا حد عليه وكذا لو تزوج خمساف عقدة وتزوج الخامسة في نكاح الاربع أو تزوج باخت امرأته أو بامها فجامعها وقال علمت أنهم معا على حرام أو تزوجها ممتعة لا يجب الحد في هذه الوجوه وان قال علمت أنهم معا على حرام كذا في فتاوى قاضيان * ولو وطئ رجلا من الغامضين جارية من المغنم قبل القسمة بعد أن خرجت الغنائم الى دار الاسلام فلا حد عليه وان قال علمت أنهم معا على حرام وكذلك ان كان في

تعالى يرد الكل أو يأخذ الكل وليس له أن يرد المعيب خاصة وان كانت الاشجار متباينة قال المصنف رحمه الله تعالى ان كان دار ذلك قبل القبض فكذلك الجواب وان كان بعد القبض واشترى المتجبرة بارضاها فكذلك وان اشترى الاشجار خاصة رد المعيب خاصة * رجل اشترى بغير او قبضه ثم وجد به عيبا فذهب به الى البائع ليرده فعطب في الطريق فانه جهلك على المشتري ثم ان المشتري ان أثبت العيب يرجع بنقصان العيب على البائع ولو اشترى بغير او قبضه فوجد به عيبا فذهب به الى البائع فأنفق فخره فانه لا يرجع بالنقصان

على البائع * رجل اشترى بغيره فلما أدخله داره سقط فذبحه انسان فظنوا الى أمعائه فاذا هي فاسدة فسادا قدما ان كان البائع ذبحه بغير أمر المشتري لا يرجع بالنقصان لوجوب الضمان على الذابح وان ذبحه بامر المشتري أو ذبح المشتري بنفسه فكذلك في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحباه يرجع بالنقصان * رجل اشترى شيئا وتقابضتم تقايلا البيع ولم يسلم المشتري الى البائع حتى اشتراه نائبا من البائع جاز الشراء فان وجد به عيبا قديما كان له أن يرده على البائع (١٦٧) ولم يكن للبائع أن يرده على بائعه وكذلك لو اشترى شيئا وتقابضتم باعه من

البائع ثم اشتراه من البائع فوجد به عيبا قديما رده على بائعه ولم يكن لبائعه أن يرده على بائعه وكذلك رجل اشترى شيئا وقبضه ثم ان المشتري مع البائع جدد البيع بأكثر من الثمن الاول ثم وجد به عيبا قديما فرده على البائع لم يكن للبائع أن يرده على بائعه * رجل باع جارية فوصلها الى المشتري ثم وجدها المشتري بها عيبا فاراد أن يردها على البائع كان البائع أن لا يقبل الرد بغير قضاء وان كان يعلم بالعيب لانه لو قبلها بغير قضاء لا يكون له أن يردها على بائعه * رجل اشترى بقره فوجد بها عيبا فردها على البائع بالحق * رجل اشترى دهنًا فزق فوجد به عيبا فانه رده بالعيب في البلد الذي اشتراه فيه * رجل باع سكني له في حانوت لغيره فانحدر المشتري ان أحرق الحانوت كذا فظهر أن أحرق الحانوت كان أكثر من ذلك قالوا ليس له أن يرد السكني بهذا السبب لان هذا ليس بعيب في الحانوت * رجل اشترى نقرة على أنها زخدار فقبضها فاذا به لم تكن زخدار كان له أن يردها لان فوات الشروط بمنزلة العيب * رجل اشترى عبدا فوجده مخنثا كان له أن يرده قالوا هذا اذا كان

دار الحرب أيضا كذا في السراج الوهاج * والشبهة في العقد في وطء محرم تزوجها فانه لا حد عليه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولكن يرجع عقوبة ان علم بذلك وعندهما يحدان علم بالحرمة وان لم يعلم فلا حد عليه كذا في الكافي * وبه أخذ الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى وعليه الفتوى كذا في المضمرات * قال الاسبيعي والصحيح قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في النهر الفائق ومنكوحه الغير ومعتدة ومطلقة الثلاث بعد الزوج كالحرم وان كان النكاح مختلفا فيه كالنكاح بلاشهود أو بلاولي فلا حد عليه اتفاقا لتمكن الشبهة عند الكل وكذا اذا تزوج أمة على حرة أو تزوج بجوسية أو أمة بلاذن سيدها أو تزوج العبد بلاذن سيده فلا حد عليه اتفاقا كذا في الكافي * اذا كان الوطء بملك النكاح أو بملك عين والحرمة بعراض أمر ذلك لا يوجب الحد نحو الخائض والنفساء والصائمة والحرمة والموطوءة بشبهة والتي ظاهرها أو آلى منها وكذلك الأمة المملوكة اذا كانت محرمة عليه بسبب الرضاع أو الصهرية أو باعتبار ان ذات محرم منها في نكاحه أو هي بجوسية أو مرتدة فلا حد عليه وان علم بالحرمة كذا في المحيط * استأجر امرأة ليرتني بها أو ليطأها أو قال خذي هذه الدراهم لا طأ لها أو قال مكنتني بكذا ففعلت لم يحدوا في النظم ولها مهر مثلها ويرجعان عقوبة ويجلسان حتى يتوبا أو قال يحدان كالأوطأها لا بغير شرط بخلاف ما اذا قال خذي هذه الدراهم لا تمتنع بك لان المتعة كانت سبب الإباحة في الابتداء فبقيت شبهة كذا في التمر ناشئ * ولو قال أمهرتك كذا لازني بك لم يحد كذا في الكافي * خاوية الرجل اذا جنت جنبا بعد انم زنى بها ولي الجنابة لا حد عليه عند الكل وان كانت الجنابة خطأ فزنى بها ولي الجنابة قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى عليه الحد اختار مولاهما الدفع أو الفداء وقال صاحباه ان اختار الدفع لا حد عليه وان اختار الفداء عليه الحد * اذا قبل الرجل أجنبية عن شهوة أو نظر الى فرجها بشهوة ثم تزوج بامها أو ابنتها فدخل بهم بالحد عليه وان قال علمت أنها على حرام في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يبطل احصائها بهذا الوطء حتى يحد فادفعه كذا في فتاوى قاضخان * اذا قبل الرجل أم امرأته أو ابنتها أو قبلت المرأة ابن زوجها أو أباها حتى حرمت عليه ثم ان زوجها وطئها لا حد عليه وان قال علمت أنها على حرام هكذا في التتارخانية * في الاصل لا يؤخذ الاخرى بعد الزنا ولا بشئ من الحدود وان أقربه بأشادة أو كتابة أو شهدت به الشهود عليه والذي يجوز بيق في حال افاقته أخذ بالحد فان قال زني في حال جنوني لا يحد كالبالغ اذا قال زني وأنا صبي كذا في المحيط * من زنى في دار الحرب أو في دار البغي ثم خرج اليها لا يقيم عليه الحد كذا في الهداية لو دخلت سرية دار الحرب فزنى رجل منهم لم يحد وكذا أمير العسكر لا يقيم الحدود والقصاص كذا في الكافي * وان كان الخليفة قد غزا بنفسه أو أمير مصر كان يقيم الحد على أهله غزا بجنده يقيم الحدود والقصاص في دار الحرب وهذا اذا زنى بالعسكر فلما اذا الحق باهل الحرب وفعل ذلك لا يقيم عليه الحد * قالوا وانما يقيم هذا الأمير الحد في عسكره اذا كان يامن على الذي يقيم عليه الحد أن لا يرتد ولا يلحق بالكفار وأما اذا كان يخاف عليه الارتداد واللعن فانه لا يقيم عليه الحد حتى يفصل عن دار

الغنى بالعمل القبيح فان كان الغنى في المشي أو في القول لا يكون عيبا وان وجد كافرا كان له أن يردوا ان اشتراه على أنه كافر فوجده مسلما لا يرد عندنا ولو اشترى جارا فوجده حروما وهو الذي يقف في الطريق في بعض المواضع من غير ما كان له أن يرد * ولو اشترى عبدا أو جارية فوجده يسيل الدمع من عينيه كان له أن يرده ولا يرجع بالنقصان * ولو اشترى خفين أو مصراعي باب فوجدهما عيبا وباع الآخر فانه لا يرد المبيع ولا يرجع بالنقصان والحال على شقة الجارية فوجدها يكون عيبا * ولو اشترى عبدا أو جارية فظفر

أن به وجع الضرر من يأقيه سره بعد أن يرى كان له أن يرد * وجعل باع عبدا ووهب الثمن للمشتري ثم وجد المشتري بالبيع هيبا مختلفا في ذلك قال بعضهم ليس له أن يردده وإن علم بالعيب قبل قبض المبيع كان له أن يرد في قولهم لأنه امتنع عن إتمام العقد * رجل اشترى أرضا فوجد فيها طير يقامر فيها الناس كان له أن يرد ما لحقه * ولو اشترى كرماف وجد فيه بيوت النمل كثيرا كان له أن يرد * رجل اشترى شاة فوجد هامة طوعة الاذن ان اشترها (١٦٨) للاضحية كان له أن يردوها وكذلك كل ما يمنع التضحية وان اشترها لغير التضحية

لا يكون له أن يردوها الآن يكون ذلك عيبا عند الناس وان اختلف البائع والمشتري فقال المشتري اشتريتها للاضحية وأنكر البائع ذلك فان كان ذلك في زمان الاضحية كان القول قول المشتري اذا كان من أهل أن يضحى * رجل اشترى جارية على أنها صانحة جازا للبيع فان لم تكن صانحة لا يكون للمشتري أن يردّها * رجل اشترى عبدا فوجد به عيبا فضر به بعد ذلك أن أثر الضرب فيه لا يرد ولا يرجع بالنقصان وان اطعمه أو ضرب به سوطين أو ثلثة ولم يؤثر فيه كان له أن يردّه * اشترى عبدا فقتله رجل عبدا عند المشتري وقتل به القاتل ثم علم بعيب فانه لا يرجع بالنقصان * رجل اشترى عبدا وقبضه ثم باعه من البائع فوجد البائع به عيبا فادعى قال أبو يوسف رحمه الله تعالى وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى له أن يردّه على المشتري الاول * رجل اشترى من رجل دنائير بدراهم وتقاضاهم ان يشتري الدنانير باع الدنانير التي اشترها بالدراهم وسلم الدنانير وقبض الدراهم ثم وجد المشتري الاثني في الدنانير عيبا فردّها على بائعه الاوسط وقبلها الاوسط بغير قضاء قال محمد رحمه الله تعالى للبائع الاوسط أن يردّها بذلك العيب على البائع الاول قال ولا

الحرب ويصير في داوا الاسلام كذا في الظهيرية * الذي اذا زنى بحرية مستأمنة يجب الحد على الذي بالاجماع كذا في الغيبائية وهكذا لو زنى بها مسلم يحد كذا في فتاوى قاضيان * لاحد على المستامن والمستأمنة عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى الاجسد القذف ولو مكنت مسلمة أو ذمية من مستامن فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى تحد المسلمة والذمية وعند محمد رحمه الله تعالى لاحد على واحد وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى حدوا جميعا كذا في العتائية * الذي اذا زنى ثم أسلم ان ثبت ذلك عليه باقراره أو بشهادة المسلمين لا يدرأ عنه الحد وان ثبت بشهادة أهل الزمة فأسلم لا يقام عليه الحد كذا في البحر الرائق * ان زنى صحیح بمجنونة أو صغيرة يجامع مثلها لحد الرجل خاصة وهذا بالاجماع كذا في الهداية * وكذا اذا زنى ببنانة يجب عليه الحد كذا في محيط السرخسي * اذا زنى صبي أو مجنون بامرأة عاقلة وهي مطاوعة فلا حد على الصبي والمجنون بل اخلاف وهل تحد المرأة فعلى قول علمائنا رحمهم الله تعالى لا تحد واذا زنى بصبي فلا حد عليهما وعليه المهر ولو أقر الصبي بذلك لا يلزمه شيء باقراره ولو زنى صبي بامرأة بالغه فاذهب عذرتها وهي مكرهه فانه يضمن المهر بخلاف ما اذا كانت مطاوعة وأما الصبي اذا دعت صبيلا الى نفسها فاذهب عذرتها فاعليه المهر والامسة اذا دعت صبيلا فزنى بها ضمن المهر كذا في الذخيرة * ولو مكنت نفسها من النائم لا يجب عليهما الحد كذا في محيط السرخسي * من أكرهه السلطان حتى زنى فلا حد عليه وكان أبو حنيفة رحمه الله تعالى أولا يقول يحد ثم يرجع فقال لا يحد وان أكرهه غير السلطان قال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى لا يحد كذا في فتح القدير * وعليه الفتوى كذا في السراجية * المرأة لو أكرهت فكنت لم تحد بالاجماع ومعنى المكرهه أن تكون مكرهه الى وقت الايلاج أما لو أكرهت حتى اضطمعت ثم مكنت قبل الايلاج كانت مطاوعة كذا في خزائن الفتاوى * لو زنى مكره بمطاوعة فحد المطاوعة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتح القدير * ثم الاصل أن الحد متى سقط عن أحد الزانيين للشبهة سقط عن الآخر للشركة كما اذا ادعى أحدهما النكاح والاخر ينكر ومتى سقط لقصور الفعل فان كان القصور من جهتها سقط الحد عنها ولم يسقط عن الرجل كما اذا كانت صغيرة يجامع مثلها أو مجنونة أو مكرهه أو نائمة وان كان القصور من جهته سقط عنهم جميعا كذا في السراج الوهاج * اذا وطئ الرجل أم ولد ابنه فقال علمت أنها على حرام لاحد عليه * ولو تزوج الرجل بامرأة أبيه بعد موت الاب فولدت منه قال الفقيه أبو بكر البخاري ان أقر بالوطء أربع مرات في مجالس مختلفة حد اجدع ولا يثبت نسب الولد وقال الفقيه أبو الليث هذا قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى وبه نأخذ * رجل زنى بامرأة ميتة اختلفوا فيه قال أهل المدينة حد وقال أهل البصرة يعزرو ولا يحد * وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى وبه نأخذ * رجل زنى بجارية مملوكة وقتلها بالجماع ذكروا في الاصل أن عليه قيمتها ولم يذكروا فيه خلافا وذكر أبو يوسف رحمه الله تعالى في الامالى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن عليه القيمة والحد أيضا وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى عليه القيمة ولا حد عليه وهو الصحيح كذا في فتاوى قاضيان

يشته الصرف في هذا بالعرض لان البيع لا يقع على تلك الدنانير بعينها * وكذلك رجل له على رجل * ولو دراهم وقبضها منه وقضاها آخر فوجد فيها زوفا فردّها عليه بغير قضاء كان له أن يردّها على الاول * رجل اشترى عبدا وباعه من ابنه في صحته ثم مات فزنته الابن وليس له وارث سواء ثم وجد بالمشتري عيبا فدعا كان له أن يرد الا أنه يسأل القاضي حتى ينصب خصما عن الميت يردّه الابن على ذلك انهم في الابن يردّه على بائع أبيه وان كان للميت وارث آخر يردّه الابن على ذلك الوارث ثم يردّه على بائع الميت

وم يحصل من ذلك ما لا يحصى من المنافع والبركات ما اذا كان المشتري مستوفى النفس و بين ما اذا لم يستوفى واطلاق محمد رحمه الله تعالى في الكتاب دليل على التسوية بين الوجهين * وهذه المسئلة دليل على ما قلنا ان الرجل اذا باع شيئا ثم وهب الثمن للمشتري ثم وجد المشتري بالمشترى عيبا كان له أن يرد * ولو اشترى رجل عبدا وقبضه ثم باعه من ماله ثم مات انورث فورث الابن اياه ثم وجد بالعبد عيبا قد عا لا يرد على أحد بخلاف الأول * عندما يكون باع من ماله عبدا من أكسبه (١٦٩) بمثل القيمة جازان وجدنا في البيع

عيبا وكان ذلك قبل القبض كان له أن يرد على عبده وان كان بعد القبض والتمن من النقود لا يرد على عبده * رجل اشترى جوزا فكسر بعضه فوجده فاسدا لا ينتفع به ولا قيمته كان له أن يرد ما بقي ويسترد كل الثمن وان كان الفاسد مما ينتفع به وله قيمة عند الناس فانه يرجع بنقص العيب فيما كسر ولا يرد الكسور ولا الباقي الا اذا أقام البينة على أن الباقي معيب * رجل اشترى بدرهم بطيخا فوجده فاسدا فكسر واحدة منها بعد القبض فوجدها فاسدة لا ينتفع بها كان له أن يرجع بمصته من الثمن ولا يرد غيرها الا أن يقيم البينة على فساد ما بقي وليس البطيخ في هذا كالجوز لان الجوز ثمر واحد اذا كان بعض الجوز فاسدا لا ينتفع به برك الكل وكذا اللوز والندق والفستق والبيض وآماني البطيخ والرومان والسفرجل والخيار لا يرد غير الواحدة الفاسدة * رجل اشترى جارية من رجلين فوجد بها عيبا فقال أرد على فلان ولا أرد على فلان فذلك له في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى * رجل اشترى شاة فجزصوفها ثم وجد بها عيبا لم يكن الجز نقصا كان له أن يرد ما قال محمد رحمه الله تعالى والجز عندى ليس بنقصان

* ولو زنى بالحرمة فقتلها به يجب الحد مع الدية بالاجماع كذا في التبيين * ولو زنى رجل بحرمة ثم قتلها خطأ حتى وجبت الدية يجب الحد لانهما وجبا بسببين مختلفين كذا في الظهيرية * وان وطئ أجنبية فيمادون الفرج لا يحد لعدم الزنا ويعزر * ولو وطئ امرأة في دبرها أو لاط بغلام لم يحد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويعزر ويودع في السجن حتى يتوب وعندهما يحد حد الزنا فيجلدان لم يكن محصنا ويرجم ان كان محصنا ولو قتل هذا بعبده أو أمته أو بزوجته بفساد صحيح أو فاسدا يحد اجامعا كذا في الكافي * ولو اعتاد اللواط قتلته الامم سنا كان أو غير محصن كذا في فتح القدير * لاحد على وطئ البهيمة عندما كذا في الكافي * ومن زنت اليه غير امرأته وقالت النساء انهم ازوجتك فوطئها لاحد عليه وعليه المهر لان الانسان لا يعز بين امرأته وبين غيرها في أول الوهلة الا بالانخبار ونحو الواحد يكفي في أمور الدين وفي المعاملات ولهذا اذا جازت جارية وقالت بعثني مولاي اليك هدية يحمل وطؤها اعتمادا على قولها وبثت نسب الولدان جاءت به المزفوفة وتجب عليها العدة ولا يحد فاذفه هكذا في غايه البيان * رجل وجد على فراشه في ليلة مظلمة امرأة وله امرأة قد عصى فجامع التي وجدها في فراشه وقال ظننت أنها مرأتى قالوا لا يقبل قوله وعليه الحد كذا في فتاوى قاضيان * قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لو أن رجلا وجد في بيته امرأة فوطئها وقال ظننتها امرأتى فعليه الحد ولو كان أعمى كذا في السراج الوهاج * ولو أن الأعمى دعا امرأة فاجابته امرأة غيرهما فجامعها قال محمد رحمه الله تعالى عليه الحد ولو اجابته فقالت أنا فلانة تعني امرأته فجامعها لا يحد ولو كان بصيرا لا يصدق على ذلك كذا في فتاوى قاضيان * رجل أحس جاريته لغيره فوطئها ذلك الغير لاحد عليه كذا في محيط السرخسي * السكران اذا زنى يحد اذا صحح كذا في السراجية * اذا كان البيع فاسدا فوطئها المشتري قبل القبض أو بعده لاحد عليه ولو باع جارية على أنه بالخيار ووطئها المشتري أو كان الخيار للمشتري فوطئها المانع فانه لا يحد علم بالحرمة أو لم يعلم كذا في فتاوى قاضيان * قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل اذا غضب جارية وزنى بها ثم ضمن قيمتها لاحد عليه عندهم جميعا ولو زنى بها ثم غصبها وضمن قيمتها فعلى قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى لا يسقط الحد كذا في المحيط * رجل استلقى على قماء فحان امرأة وقعت عليه حتى قضت حاجتها وجب عليه ما لحد كذا في الظهيرية * اذا زنى بامة ثم اشتراها ذكر في ظاهر الرواية أنه يحد عندهم جميعا وكذلك اذا زنى بحرمة ثم تزوجها هكذا ذكر شيخ الاسلام في شرح كتاب الحدود * واذا زنى بامرأة ثم قال اشتريتها لاحد عليه سواء كانت حرة أو أمة واذا زنى بامة ثم قال اشتريتها وصاحبها بالخيار وقال مولاهما كذب لم يبعها قال لاحد عليه وكذلك لو قال اشتريتها بوصف الى أجل كذا في المحيط * والحرمة اذا زنت بعبدهم اشتريته فأنهم ما يحدون جميعا كذا في فتاوى قاضيان * زنى بامة ثم ادعى أنه اشتراها فاسدا أو وهبها له وكذب صاحبها أو شهد الشهود أنه أقر بالزنا ثم ادعى عند القاضي هبة أو بيعا دوى عنه الحد كذا في محيط السرخسي * ولو زنى بكبيرة فافضاهان كانت

(٢٢) - (الفتوى) - (ثانی)

ثم وجد بالكرم عيبا لم يعلم به قال ان كان القطف لم ينقص شيئا فله أن يرد * ولو اشترى بخلافه ثم رخصه من الارض أو تمه وقبض ثم جزا التم لم ينقصه الحد اذ شيئا لم ينقص النخل ثم وجد باحدهما عيبا لم يكن له أن يرد أحدهما دون الآخر وله أن يردهما جميعا بالعيب الذي وجد باحدهما لانه اذا قبض قبل الجزا اذ صار بمنزلة شيء واحد وليس هذا كالنقص وانما اذا لم يرد أحدهما من الآخر وليس فيه

فهرولان الثمر بغض القتل يخرج منه وأما الغض ليس من الفضة * رجل اشترى عبدا فوجده عيبا فاستقاله فإني أن يقبله كان له أن يرد به بالعيب وليس هذا بمنزلة ما لو علم بالعيب ثم عرضه على بيع فانه يبطل حقه في الرد * رجل اشترى جارا بواثنية بأهروية فوجد المشتري بالثياب عيبا وقد كان أ تلف الجراب ذكر في المنتقى أن له أن يرد الثياب بجميع الثمن * قال المصنف رحمه الله تعالى وينبغي أن يكون الجواب كفي الجارية والعبد اذا وجد (١٧٠) بالجارية عيبا بعد ما أ تلف ثوبها كان له أن يرد بها بجميع الثمن * رجل اشترى

عبدًا اختيارًا أو كاتبًا ففسى ذلك عند المشتري ثم وجده عيبا كان له أن يرد به * رجل اشترى شاة أو بقرة مع ولدها فلم يعيب ثم أوتضع منها الولد كان له أن يردّها ولم يكن ذلك رضا بالعيب وإن كان هو أرسل الولد عليها وإن احتلب المشتري من لبنها شيئاً فشرب أو سقاه ولده بعد ما علم بالعيب كان ذلك رضا بالعيب * رجل اشترى جارية فوجد بها قرحة فداهاها من تلك القرحة كان ذلك رضا بالعيب وإن داواها عن عيب حدث فيها عن القرحة لم يكن ذلك رضا بالعيب * ولو احتجم العبد بعد ما علم بالعيب فيه رايان * رجل اشترى عبدا وقبضه فوهبه من رجل وسلمه إلى الموهوب له ثم رجع في الهبة بغير قضاء ثم علم بعيب كان به وقت الشراء لم يكن له أن يردّه في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وعن محمد رحمه الله تعالى أن له أن يرد * رجل اشترى غلاما وقبضه فادعى أنه يبول في الفراش فإن القاضي يضعه على يدي عدل لينظر فيه * رجل اشترى حارية قد بلغت فادعى أنها حنثي قال محمد رحمه الله تعالى يحلف البائع ألبنة ما هي كذلك لأنه لا ينظر إليها الحال ولا النساء * رجل اشترى عبدا فعمل به عيب قبل القبض فارد أن

مطوعة له من غير دعوى شبهة فعليه ما الخد ولا شيء عليه في الأفضاء رضاه به ولا مهر لها ولو جوب الخد * وإن كانت مع دعوى شبهة فلا حدة عليه ولا شيء عليه في الأفضاء ويجب العقر وإن كانت مكرهة من غير دعوى شبهة فعليه الخد ونحوها ولا مهر لها ثم ينظر في الأفضاء فإن لم تستمسك بواها فعليه دية المرأة كاملة وإن كانت تستمسك بولها أحد ضمن ثلث الدية وإن كان مع دعوى شبهة فلا حدة عليه ما ثم إن كان البول يستمسك فعليه ثلث الدية ويجب المهر في ظاهر الرواية وإن لم يستمسك فعليه الدية كاملة ولا يجب المهر عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وإن كانت صغيرة يجامع مثلها فهي كالكبيرة فيما ذكرنا إلا في حق سقوط الأرض برضاها وإن كانت صغيرة لا يجامع مثلها فإن كانت تستمسك بولها لزمه ثلث الدية والمهر كاملا ولا حدة عليه وإن كانت لا تستمسك ضمن الدية ولا ضمن المهر عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في التبيين * لو أذهب بصراة يلوطة لا يجب الخد بل بخلاف ولو كسر نغذها بالوطع يجب الخد ونصف القيمة وإن كانت حرة يجب الخد والدية بخلاف هكذا في العتائية * كل شيء صنعه الإمام الذي ليس فوقه إمام مما يجب به الخد كالزنا والسرقة والشرب والقذف لا يؤخذ به إلا القصاص والمال فانه إذا قتل انساناً أو أ تلف مال انسان يؤخذ به وإن احتاج إلى المنعة فالمسلمون سعة فيقدر على استيفائه فأقاد الوجوب كذا في الكافي

(الباب الخامس في الشهادة على الزنا والرجوع عنها)

ولا تقبل الشهادة على الزنا الا شهادة أربعة أحرار مسلمين كذا في شرح الطحاوي * إن شهد على الزنا أقل من أربعة بأن شهدوا حداً أو اثنتان أو ثلاثة لا تقبل الشهادة ويحد الشاهد حد القذف عند علمائنا رحمه الله تعالى وإذا حضر أربع مجلس القاضي ليس شهدوا على رجل بالزنا فشهدوا حداً أو اثنتان أو ثلاثة أو امتنع الباقي فإن الذي شهد يحد حد القذف عند علمائنا رحمه الله تعالى كذا في المحيط * ولو شهد ثلاثة منهم على الزنا والرابع قال رأيتهما في خاف واحداً فانه لا يحد المشهود عليه ويحد الشهود الثلاثة حد القذف والشاهد الرابع لا حد عليه إلا إذا كان قال في الابتداء أشهد أنه قد زنى به ما ثم فسر الزنا على ما ذكرنا حينئذ يحد كذا في شرح الطحاوي * واتحد المجلس شرط لصحة الشهادة عندنا حتى لو شهدوا متفرقين لا تقبل شهادتهم ويحدون حد القذف كذا في الكافي * وعن محمد رحمه الله تعالى إذا كانوا قعوداً في موضع الشهود فقام واحد بعد واحد وشهد فالشهادة جائزة وإن كانوا خارجين من المسجد فدخل واحد وشهد وخرج ثم دخل آخر وشهد إذا دخل واحد بعد واحد وشهد لا تقبل شهادتهم كذا في فتاوى قاضيهان * إذا شهد شاهدان على رجل بالزنى وشهد آخران على اقراء بالزنى لا جد على المشهود عليه ولا على الشهود وإن شهد ثلاثة بالزنى وشهد الرابع على الاقراء بالزنى فعلى الثلاثة الحد كذا في الظهيرية * وإن شهدوا أنه زنى بأمرأة لا يعرفونهم يحد كذا في الهداية * فلو قال المشهود عليه المرأة التي رأيتموها معي ليست زوجتي ولا أمي لم يحد أيضاً لأن الشهادة وقعت غير موجبة للحد وهذا اللفظ

عبدًا اختيارًا أو كاتبًا ففسى ذلك عند المشتري ثم وجده عيبا كان له أن يرد به * رجل اشترى شاة أو بقرة مع ولدها فلم يعيب ثم أوتضع منها الولد كان له أن يردّها ولم يكن ذلك رضا بالعيب وإن كان هو أرسل الولد عليها وإن احتلب المشتري من لبنها شيئاً فشرب أو سقاه ولده بعد ما علم بالعيب كان ذلك رضا بالعيب * رجل اشترى جارية فوجد بها قرحة فداهاها من تلك القرحة كان ذلك رضا بالعيب وإن داواها عن عيب حدث فيها عن القرحة لم يكن ذلك رضا بالعيب * ولو احتجم العبد بعد ما علم بالعيب فيه رايان * رجل اشترى عبدا وقبضه فوهبه من رجل وسلمه إلى الموهوب له ثم رجع في الهبة بغير قضاء ثم علم بعيب كان به وقت الشراء لم يكن له أن يردّه في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وعن محمد رحمه الله تعالى أن له أن يرد * رجل اشترى غلاما وقبضه فادعى أنه يبول في الفراش فإن القاضي يضعه على يدي عدل لينظر فيه * رجل اشترى حارية قد بلغت فادعى أنها حنثي قال محمد رحمه الله تعالى يحلف البائع ألبنة ما هي كذلك لأنه لا ينظر إليها الحال ولا النساء * رجل اشترى عبدا فعمل به عيب قبل القبض فارد أن

يرده فصالحه البائع من العيب على عيب آخر وقبض المشتري ثم استحق أحد هما فانه رجع على البائع منه بحصة المستحق من الثمن كأنه اشترى عبدين بذلك الثمن ويحل العبد الثاني زيادة في المبيع ولو كان المشتري قبض العبد الذي اشتراه ثم وجده عيبا فصالحه من العيب على العبد ثم استحق العبد المشتري بطل الصلح في العبد الثاني وقيل بانه لا يبطل الصلح في العبد الثاني كما قيل القيص * رجل اشترى عبدا وقبضه فاكسب كسبا عند المشتري ثم إن المشتري وجد بالعبد الذي اشتراه عيبا ثم أ تلف الكسب

لم يكن اتلاف الكسب وشا بالعيب * رجل اشترى جارية وقبضها فباعها من آخر فرد المشتري الثاني بها عيبا فخذت وأراد أن يردها فقال المشتري الاول هذا العيب حدث عندك وأقام المشتري الثاني البينة أن هذا العيب كان عند البائع الاول فردها للقاضي على المشتري الاول كان للمشتري الاول أن يردها على بائعه بذلك العيب في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقيل هو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يرد في قول محمد رحمه الله تعالى * رجل اشترى عبدا وقبضه فساومه رجل آخر (١٧١) فقال المشتري لالعيب به فلم يتفق البيع بينهما

بينهما ثم وجد المشتري بالعبد عيبا يحدث مثله وأقام البينة على أن هذا العيب كان عند البائع كان له أن يرده وقول المشتري الذي ساومه لبس به عيب لا يبطل حقه في الرد * وقال مشايخنا أن كانت المسئلة في الثوب اذا قال المشتري الذي ساومه لالعيب به ثم وجد عيبا لا يكون له أن يرده لأن عيوب الثوب مما وقف عليه فصم اقراره بنفي العيوب أماما في العبد من العيوب ما لا يوقف عليه فيجوز اقراره بنفي العيوب كذا فلا يعتبر * ولو قال المشتري ليس له أصبع زائدة أو ما أشبه ذلك من العيوب التي لا تحدث في ذلك المدة ثم وجد المشتري بالعبد ذلك العيب كان له أن يرده لأن القاضي يتيقن بكذبه في نفي ذلك العيب فبطل كلامه * رجل اشترى من رجل عبدا وقبضه وباعه من آخر وجد المشتري الثاني البيع وحلف وعزم المشتري الاول على ترك الخصومة وأمسك العبد ثم وجد بالعبد عيبا كان عند البائع الاول كان له أن يرده على بائعه * ولو وجد المشتري الثاني البيع وعزم المشتري الاول على ترك الخصومة ولم يحلف المشتري الثاني ثم وجد بالعبد عيبا كان عند البائع ليس له أن يرده على بائعه ولو أن المشتري الثاني ادعى أن البيع الذي جرى بينهما

منه ليس اقرارا كذا في فتح القدير * أربعة شهدوا على رجل أنه زنى بامرأة لا تعرفها ثم قالوا بقلانة لا يجد الرجل ولا الشهود * أربعة شهدوا على رجل أنه زنى بهذه المرأة فشهدا اثنان منهم أنه زنى بها بالبصرة وشهدا اثنان منهم أنه زنى بها بالكوفة لاحد على الرجل ولا على المرأة في قولهم ولا يجد الشهود عندنا استحسانا * ولو شهد أربعة على رجل أنه زنى بهذه المرأة فشهدا اثنان منهم أنه زنى بهذه المرأة في قولهم ولا يجد الشهود عندنا استحسانا * ولو شهد أربعة على رجل بالزنا فشهدا اثنان منهم أنه زنى بها يوم الجمعة وشهد آخران منهم أنه زنى بها يوم السبت أو شهدا اثنان منهم أنه زنى بها في علوه هذه الدار وشهد آخران أنه زنى بها في سفلى هذه الدار أو شهدا اثنان منهم أنه زنى بها في دار فلان وهذا وشهد آخران أنه زنى بها في دار هذا الرجل الآخر فانه لاحد على المشهود عليه في هذه المسائل ولا على الشهود عندنا كذا في فتاوى قاضيان * اذا شهد أربعة أنه زنى بها بالبصرة وقت طلوع الشمس في اليوم القلاني من الشهر القلاني من السنة القلانية أو أربعة على أنه زنى بها بالكوفة في الوقت المذكور بعينه فلا حد عليهما كذا في النهر الفائق * ولو شهدا اثنان أنه زنى بها في زاوية هذا البيت وشهد آخران أنه زنى بها في زاوية أخرى منه حد الرجل والمرأة استحسانا وهذا لا يمكن أن يكون ابتداء الزنى في زاوية وانتهائه في أخرى وهذا اذا كان البيت صغيرا بحيث يمكن ما قلنا أما اذا كان كبيرا فلا * فان شهد أربعة على رجل بالزنى فشهد كل واحد منهم أنه زنى بقلانة تقبل شهادتهم وتحمل شهادة كل واحد منهم على الزنى الذي شهد به صاحبه كذا في السكافي * ولو شهد شاهدان أنه زنى بها في ساعة من النهار وشهد آخران أنه زنى بها في ساعة أخرى فانه لا تقبل هذه الشهادة قالوا وهذا اذا شهد الا آخران على ساعة أخرى لا يمكن التوفيق بينهما ما بان شهدا اثنان أنه زنى بها في ساعة من يوم الخميس وشهد آخران أنه زنى بها في ساعة من يوم الجمعة أو شهدا الا آخران على ساعة أخرى من يوم الخميس بحيث لا يمكن الزنى الى تلك الساعة أما اذا ذكر الا آخران ساعة بمسند الزنى الى تلك الساعة فقبل الشهادة * قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل أربعة شهدوا على رجل بالزنا فشهدا اثنان أنه استكرهها وشهدا اثنان أنها طاعته قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى أدرأ عنهم الحد جميعا يعني الرجل والمرأة والشهود * ولو شهد أربعة على رجل أنه زنى بهذه المرأة وشهد ثلاثة أنها طاعته وشهد الرابع أنه استكرهها فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يقيم الحد على أحدهم هكذا في المحيط * ولو شهد ثلاثة على الاستكرامه وواحد على الطاعة فلا حد على واحد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في محيط السرخسي * اذا شهد أربعة على رجل بالزنا واختلفوا في المرأة المزني بها وفي المكان أو في الوقت بطلت شهادتهم ولكن لاحد على الشهود عندنا كذا في المبسوط * وان اختلفوا في الثوب الذي كان عليه أو عليها حين الزنى أو في لونه أو في طول المزني بها وقصرها أو في سمنها أو في الهاليم بضر لانهم اختلفوا فيما لا يحتاجون الى ذكره وكذا لو شهد اثنان أنه زنى ببغاء وآخران أنه زنى بسر امرأة اللذين يشابهان فلم يكن اختلاف في الشهادة

كان تجلسة أو كان بضمن الى العطاء أو كان فيه خيار شرط أو روية وصدة المشتري الاول في ذلك ثم وجد بالعبد عيبا كان له أن يرده على بائعه بخلاف ما اذا تقابل المشتري الاول والثاني البيع أو رده الثاني على الاول بعيب بغير قضاء * رجل اشترى عبدا فادان يرده بعيب فأقام البائع البينة على اقراره أنه باع العبد قبل بيئته وليس له أن يرده بالعيب ولو أقام البائع البينة أنه باعه من فلان وفلان حاضر يجحد والمشتري الاول يجحد أيضا كان يجردها بغيره الا فانه لا يرد * رجل اشترى عبدا بصقطين بكلية فادان يرده ثم وجد به عيبا كان عند

البايع واراد ان يرد احد النصفين دون الاخر كان له ذلك (فصل فيما يرجع بنقصان العيب ولا يرد) اذا اشترى شيئا من الثمن عند المشتري بغير العلم بعيب كان عند البائع فانه يرجع بنقصان العيب ولا يرد * وطريق معرفة النقصان ان يقوم به العيب فانه كان ذلك العيب بنقص عشر القيمة كانت خمسة النقصان عشر الثمن فان رضى البائع ان يأخذ معيبا بالعيب الذي (١٧٢) حدث عند المشتري ويرد كل الثمن كان له ذلك * وان زاد المبيع عند المشتري بان اشترى ثوبا بفضيحه بعصفراو زعفران او اشترى ارضا فبني فيها بناء او غرس شجرا ثم وجد بها عيبا كان عند البائع فانه يرجع بنقصان العيب ولا يرد فان قال البائع انا قبله كذلك واراد كل الثمن لم يكن له ذلك * وان اشترى طعاما فباعه ثم علم بعيب كان عند البائع لا يرجع بنقصان العيب وان باع بعضه ثم وجد به عيبا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وبعض الروايات عن محمد رحمه الله تعالى لا يرد ما بقي ولا يرجع بنقصان العيب لافيها باع ولا في ما بقي وعن محمد رحمه الله تعالى في رواية لا يرجع بنقصان ما باع ويرد الباقي بحصته من الثمن وبه أخذ الفقهاء أبو جعفر والعقبة أبو الليث وعليه الفتوى * وان اشترى طعاما فأكل كل بعضه ثم علم بعيب كان عند البائع لا يرد الباقي ولا يرجع بشئ في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يرجع بنقصان العيب فيما أكل ولا يرد الباقي وقال محمد رحمه الله تعالى يرد الباقي ويرجع بنقصان العيب فيما أكل ويعطى لكل بعض حكم نفسه وعليه الفتوى هذا اذا كان الطعام في وعاء واحد أو لم يكن في وعاء فان كان في وعاءين أو في جوارقين أو في قوصرين أو ما أشبه ذلك فالكل ما في أحدهما أو باع ثم علم بعيب كان ذلك عند البائع كان له أن يرد الباقي بحصته من الثمن في

بخلاف البيضاء والسوداء * شهدا اثنان أنه زنى بحبشية وآخوان بخراسانية أو اثنان بكوفية وآخوان ببصرية أو اثنان بحيرة وآخوان بامه أو اثنان ببالغة وآخوان بالنخيل لم يبلغ لم تقبل كذا في الترتاشي * واذا شهد أربعة أنه زنى يوم النحر بمكة بفيلانة وشهد أربعة أنه قتل يوم النحر بالكوفة فلا تألم يقبل واحد من الشاهدين ولا حد على شهود الزنا فان حضر أحد الفريقين وشهدوا لحكم الحاكم بشهادتهم ثم شهد الآخرون فشهادة الآخرين باطلة ولا يقام الحد على شهود الزنى وان كانوا هم الفريق الثاني كذا في المبسوط * ان شهدوا على رجل أنه زنى بفيلانة وهي غائبة فانه يحد كذا في فتح القدير * ان شهد أربعة على امرأة بالزنا فنظر اليها النساء فقلن هي بكر لا حد عليهما ولا على الشهود كذا في الكافي * وكذا اذا قلن هي رتقاء أو قرناء كذا في فتح القدير * واذا شهدوا على رجل بالزنا وهو محبوب فانه لا يحد ولا يحد الشهود أيضا كذا في التبيين * أو أربعة شهدوا على رجل بالزنا ووجدوه محبوبا بعد الرجم فالدية على الشهود ولا حد وان كانت امرأة فنظر اليها النساء بعد الرجم فقلن عناء أو رتقاء فلا ضمان على الشهود ولا حد عليهم * أو أربعة شهدوا بزنى رجل فشهد أربعة على الشهود أنهم هم الذين تزوجوا لا تقبل شهادة أحدهم ولا يقام الحد على أحد للشبهة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يحد الشهود الاولون لثبوت زناهم بحجة وهي شهادة أربعة عدول فصار وافسقة ولو قال الفريق الثاني انهم تزوجوا وسكتوا يجب عليهم الحد لانهم شهدوا بزنى آخر لا بالزنا الذي شهد به الفريق الاول كذا في محيط السرخسي * ولو شهد أربعة على رجل وامرأة بالزنا وشهد أربعة آخرون على الشهود بانهم هم الذين تزوجوا وشهدوا أيضا أربعة آخرون على الفريق الثاني من الشهود بانهم هم الذين تزوجوا لا حد على الكل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يحد الرجل والمرأة والفريق الاوسط من الشهود حد الزنا كذا في التبيين * ولو لم يشهد الشهود بعضهم على بعض بالزنا ولكن شهد بعضهم على بعض بانهم محدودون في قذف والمسألة بحالها يحد الرجل والمرأة بالشهادة الاولى كذا في محيط السرخسي * ولو شهدوا على الزنا والشهود عبيد أو كمار أو محدودون في القذف أو عريان فانه لا يجب على المشهود عليه الحد ويجب على الشهود حد القذف كذا في شرح الطحاوي * وان شهد أربعة على رجل بالزنا وأحدهم عبدا أو محدود في قذف فانهم محدودون ولا يحد المشهود عليه كذا في الهداية * ولو أعتق العبد فاعادوا حدوا نائما وكذا العبيد اذا شهدوا وحدوا ثم أعتقوا أو أعادوا حدوا نائما بخلاف الكفار اذا شهدوا على مسلم ثم أعادوا وعن محمد رحمه الله تعالى لو ضرب بعض الحد فوجد أحداهم عبدا فشهد أربعة آخرون لا يحد لان ذلك الحد قد بطل كذا في العتبية * ولو كان أحد الشهود الاربعة مكانا أو وصييا أو أمي حدوا جميعا سوى الصبي فان علم ذلك بعد أن أقيم الرجم على المشهود عليه لم يحدوا والدية في بيت المال وان كان الحد جلد اضربوا الحدان طلب المشهود عليه وأما أرض الضرب فهو هدر في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى هكذا في الايضاح * معتق البعض كالمكاتب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا شهادة للمكاتب كذا في المبسوط * ان شهدوا وهم فساد أو ظهر

بان اشترى ثوبا بفضيحه بعصفراو زعفران او اشترى ارضا فبني فيها بناء او غرس شجرا ثم وجد بها عيبا كان عند البائع فانه يرجع بنقصان العيب ولا يرد فان قال البائع انا قبله كذلك واراد كل الثمن لم يكن له ذلك * وان اشترى طعاما فباعه ثم علم بعيب كان عند البائع لا يرجع بنقصان العيب وان باع بعضه ثم وجد به عيبا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وبعض الروايات عن محمد رحمه الله تعالى لا يرد ما بقي ولا يرجع بنقصان العيب لافيها باع ولا في ما بقي وعن محمد رحمه الله تعالى في رواية لا يرجع بنقصان ما باع ويرد الباقي بحصته من الثمن وبه أخذ الفقهاء أبو جعفر والعقبة أبو الليث وعليه الفتوى * وان اشترى طعاما فأكل كل بعضه ثم علم بعيب كان عند البائع لا يرد الباقي ولا يرجع بشئ في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يرجع بنقصان العيب فيما أكل ولا يرد الباقي وقال محمد رحمه الله تعالى يرد الباقي ويرجع بنقصان العيب فيما أكل ويعطى لكل بعض حكم نفسه وعليه الفتوى هذا اذا كان الطعام في وعاء واحد أو لم يكن في وعاء فان كان في وعاءين أو في جوارقين أو في قوصرين أو ما أشبه ذلك فالكل ما في أحدهما أو باع ثم علم بعيب كان ذلك عند البائع كان له أن يرد الباقي بحصته من الثمن في

ذلك فالكل ما في أحدهما أو باع ثم علم بعيب كان ذلك عند البائع كان له أن يرد الباقي بحصته من الثمن في قولهم لان المكمل أو الموزون اذا كان في وعاءين كان في حكم العيب بمنزلة شيئين مختلفين وان اشترى طعاما في وعاء فوجد به عيبا فعرض بعضه على البيع قال محمد رحمه الله تعالى يلزمه هذا البعض الذي عرضه على البيع وله أن يرد الباقي لان عنده لو باع النصف ثم وجد به عيبا كان له أن يرد النصف الباقي فكذلك اذا عرض على البيع لان عنده المكمل والموزون بمنزلة أشياء مختلفة فكان الحكم فيه ما هو

الحكم في العبد بين الثوبين والحدود ذلك وكذا لو اشترى دقيقا فغير بغضه ثم علم أنه كان مرا كان له أن يرد الباقي ويرجع بثمنه ما عيبا مانحين * وكذا لو اشترى من ناذرا ثوبا فأكاه ثم أقر البائع أنه كان وقع فيها فأقارة وماتت كان له أن يرجع بثمنه ما عيبا في الفتوى وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى كلوا واشترى طعاما فأكاه ثم علم بعيب عندهما يرجع بثمنه ما عيبا * ولو اشترى جبة فلبسها وانتقصت باللبس ثم علم بغارة ميتة فيها فانه يرجع بثمنه ما عيب إلا أن (١٧٣) يأخذها البائع ويرضى بثمنه ما عيبا * ولو

اشترى ثوبا وكفن به ميتا ثم علم بعيب فانه لا يرد لتعلق حق الميت به ولا يرجع بثمنه ما عيبا أيضا لاحتمال أن يغترسه سبع فيعود إلى مالك المشتري من غير نقصان فيتمكن من الرد على البائع وما لم يقع اليأس عن الرد لا يرجع بثمنه ما عيبا * ولو اشترى عبدا فأبق من يده ثم علم بعيب فانه لا يرجع بثمنه ما عيب مادام العبد حيا لاحتمال أن يعود من الأباقي * ولو اشترى أرضا فجعلها مسجدا ثم وجد بها عيبا فانه لا يرد في قولهم واختلافوا في الرجوع بنقصان العيب والمختار للفتوى أنه يرجع كلوا واشترى أرضا ووقفها ثم علم بعيب ذكروا لال رحمه الله تعالى أنه يرجع بثمنه ما عيب وجعله بمنزلة ما لو اشترى عبدا فاعقته ثم علم بعيب فانه يرجع بنقصان العيب * رجل اشترى ضيعة مع ما فيها من غلات ثم وجد بها عيبا قالوا ينبغي أن يرد لها كل علم بالعيب لأنه لو جمع الغلات بعد ما علم أو تركها كذلك ينتقص فلا يمكنه الرد بعد ذلك * اشترى شجرة ليتخذ منها بابا أو نحو ذلك فقطعها فوجد بها عيبا لا تصلح لاشترائها فانه يرجع بنقصان العيب الآن يأخذها البائع مقطوعة ويرد الثمن * إذا اشترى عبدا فأجره ثم وجد به عيبا كان له أن

أنهم فساق لم يحدوا كذا في الكافي * ولو ادعى المشهود عليه أن أحدا لشهود عبد فالقول له حتى يثبت أنه حر كذا في التتارخانية * رجل قذف رجلا بالزنا ثم شهد القاذف مع ثلاثة نفر أنه وإن ينظر أن كان المقتوف قدومه إلى القاضي ثم شهد لم تقبل وإن كان لم يقده قبلت شهادته كذا في المحيط السرخسي * قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير أربعة شهادات على رجل بالزنا وهو غير محصن وضربه الإمام ثم ظهر أن الشهود كانوا عبيدا أو كفارا أو محدودين في قذف وقدمات من الجلد أو جرحته السبيل قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا ضمان على القاضي ولا في بيت المال كذا في المحيط * إذا حد بشهادة شهود جرحه الحد أو مات منه لعدم احتماله إياه ثم ظهر أن بعض الشهود عبيد أو محدودين في قذف أو كفار فأنهم يحدون بالانفاق قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا شيء عليهم ولا على بيت المال كذا في فتح القدير * أربعة شهادات على رجل بالزنا وهو محصن أو شهدوا عليه بالزنا والاحصان فرجه إلا ما ثم وجد أحد الشهود عبدا أو مكاتبا أو محدودا في قذف فدينته على القاضي ويرجع القاضي بذلك في مال بيت المال بالإجماع * ولو ظهر أن الشهود فساق فلا ضمان على القاضي * أربعة شهادات على رجل بالزنا فزكاهم ونفروا قالوا أنهم أحرار مسلمون عدول ثم ظهر أنهم عبيد أو كفار أو محدودون في القذف إن بقي المزكون على تركيتهم ولم يرجعوا عنها ولكن قالوا أخطأنا فلا ضمان عليهم عند جميعا ويجب الضمان في بيت المال عندهم جميعا قالوا إذا رجعوا عن التزكية وقالوا كنا عرفناهم عبيدا أو كفارا أو محدودين في القذف إلا أنا نعلمنا التزكية مع هذا اختلافوا فيه قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يجب الضمان على المزكين ولا يجب في بيت المال وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لا ضمان على المزكين ويجب في بيت المال وهذا إذا طهر أن الشهود عبيد أو كفار أو محدودون في القذف فاما إذا طهر أنهم فسقة ورجعوا عن التعديل وقالوا عرفناهم فسقة إلا أنا نعلمنا هذا التعديل فأنهم يضمنون وهذا إذا قال المزكون هم أحرار مسلمون عدول فاما إذا قالوا عدول لا غير ثم طهر أن الشهود عبيد لا ضمان عليهم كذا في المحيط * ولا فرق في هذا بين ما إذا شهدوا بلفظ الشهادة فقالوا نشهد أنهم أحرار أو أخبروا بأن قالوا هم أحرار كذا في النهاية * لا ضمان على الشهود ولا يحدون حد القذف كذا في الكافي * أربعة شهادات على رجل بالزنا ثم أقر واعدا القاضي أنهم شهدوا بالبطل فعليه الحد فان لم يحدهم القاضي حتى شهد أربعة غيرهم على ذلك الرجل بالزنا جازت شهادتهم وأقيم الحد على الشهود عليه بشهادتهم ويبدأ عن الفريق الأول حد القذف كذا في المبسوط * إذا جرح الشهود بعد الجرح بالحد أو الموت بالجلد لا يضمنون عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى أصلا لا ضمان الأرض ولا ضمان النفس وعندهما يضمنون أرض الجراحة إن لم يمت الحدود والدية إن مات كذا في غاية البيان أو أربعة شهادات على غير محصن فجلد القاضي فجرحه الجلد ثم رجح أحدهم لا يضمن الراشح أو ش الجراحة وكذا إن مات من الجلد لا ضمان على أحد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا على الراشح ولا على بيت المال وعندهما

ينقص الإحارة ويرد العبد لأن الإجارة تفسخ بالعدو وقد تحقق العذر ولو كان رهن العبد سلم ثم وجد به عيبا فانه لا ينتقض الرهن ويرده بعد الفسك لأن الرهن لا ينتقض بالعدو * ولو اشترى الوارث أو الوصي شيئا من التركة كفنا للميت ثم وجد به عيبا كان له أن يرجع بنقصان العيب بخلاف ما إذا تبرع بجنبى بذلك * رجل اشترى عبدا وقبضه فباعه من غيره ومات عند الثاني ثم علم الثاني بعيب كان عند البائع الأول فان المشتري الثاني يرجع بنقصان العيب على البائع الثاني ولا يرجع بنقصان العيب على البائع الأول لأن

البيع الثاني لم يتقصد بالرجوع بنقصان العيب ومعه بقاء البيع الثاني لا يرجع البائع الثاني على الأول * اشترى جارية وهي بيضاء
اسدي العينين ولم يعلم بذلك ولم يقبضها حتى اتجلى البياض عن عينيها ثم عاد يباضا فاعلم به كأنه أن يردّها ولو قبضها وهي بيضاء اسدي
العينين ولم يعلم بذلك حتى اتجلى البياض عن عينيها ثم عاد يباضا فاعلم به كأنه أن يردّها لا في الوجه الأول لما اتجلى البياض ثم عاد جعل كأن
الأول لم يكن وابتضت عينيها قبل القبض كان (١٧٤) له أن يردّها أمّا في الوجه الثاني إذا اتجلى البياض في بد المشترى سلمته

الجارية بصفة السلامة فلا يكون له حق الرجوع والبياض بعد ذلك * إذا اشترى جارية تبين ولم يقبضها حتى وجدا بحد أحدهما عيبا فقبض المعيبة لزمته جميعا لأنه رضى بالمعيبة والأخرى صحيحة وان قبض التي لا عيب بها كأنه أن يردّها جميعا لأنه لم يرض بالمعيبة وهو لا يملك التفريق فيسردهما جميعا وأن باع السليمة بعدما قبضها أو اعتقها قبل القبض أو بعده لزمته المعيبة لأنه عجز عن رد السليمة فيتعذر رد الأخرى لأنه لا يملك التفريق * ولو اشترى مصرعاً باب وقبض أحدهما باذن البائع وهلك الآخر عند البائع فإنه يملك على البائع والمشتري أن يرد الآخر إن شاء لأن المقبوض تعيب بفوات الآخر فكان له أن يردّه ولا يجعل قبض أحدهما كقبضهما جميعا * ولو أن المشتري قبض أحدهما فعيب وهلك الآخر عند البائع يملك على المشتري لأن المشتري بتعيب المقبوض صار معيباً لا آخر فيصير قبضها لهما جميعاً فيكون الهلاك على المشتري وكذا لو اشترى خفين أو نعلين وكل ما يتعلق بالمنفعة ببقائهما كان تعيب أحدهما نعي بالآخر * اشترى بعيراً فلما أدخله داره سقط فذبحه إنسان باسم المشتري فظهر به عيب قديم كان للمشتري أن يرجع بالنقصان على البائع في قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى وبه أخذ المشايخ رحمهم

يضمن الراجع كذا في السراج الوهاج * ولو كان حده الجلد فلد بشهادتهم ثم رجع واحد منهم حد الراجع وحده بالاجماع كذا في التبيين * إذا ضرب وبقى سوط فرجع واحد من الشهود ضربوا جميعاً حد القذف ويدرأ عن الشهود وعليه ما بقي من الحد * ولو رجع الناس والشهود فلم يمت حتى رجع بعضهم حد الشهود وحد القذف كذا في فتاوى قاضيان * ان شهد أربعة على شهادة أربعة على رجل بالزنا لم يحد فان جاء الأصول وشهدوا على ذلك الزنا بعينه لم يحد أيضاً ولا يحد القروع والأصول كذا في السكافي * وكذا لا تقبل شهادة غيرهم كذا في خزائن المفتين * ان شهد أربعة على رجل بالزنا بفلسانة وأربعة أخرى شهدوا على زناه بامرأة أخرى فرجم فرجع الفر يقان ضمنوا ديتهم اجماعاً وحدوا للقذف عند أبي حنيفة وأبي يوسف فرجهم - ما الله تعالى كذا في السكافي * لو شهد أربعة بالزنا والاحصان ثم رجع واحد ان رجع قبل القضاء حد الراجع في قولهم حد القذف ويحد الباقيون عندنا وان رجع بعد القضاء قبل الامضاء حد الراجع في قولهم وحد الباقيون عند أبي حنيفة وأبي يوسف الا يخرج ان رجع بعد القضاء والامضاء حد الراجع ولا حد على الباقيين في قولهم وعلى الراجع ربع الدية في ماله في سنة واحدة في قولهم كذا في فتاوى قاضيان * وكذا كلما رجع واحد وحد غيره ربع الدية كذا في السكافي * ولو رجعوا جميعاً بعد القضاء والامضاء وحدوا جميعاً عندنا والدية في أموالهم كذا في فتاوى قاضيان * ولو قذف رجل هذا المرجوم لا يحد القاذف لما ذكرنا أن رجوع الشاهد بعد القضاء لا يعمل في حق غيره كذا في المحيط * شهدوا بالعق والزنا فرجهم ثم رجعوا ضمنوا القيمة للمولى والدية للورثة وحدوا كذا في التقارضية * ولو رجعوا عن العق لم يضمنوا شيئاً لأن شهود الاحصان لا يضمنون بالرجوع كذا في خزائن المفتين * ان كان الشهود خمسة ثم رجع واحد أمضى الحد على الشهود عليه بشهادة من بقي كذا في الايضاح * ان شهد خمسة على رجل بالزنا والاحصان فرجهم ثم رجع واحد فلا شيء عليه فان رجع آخر غرم ربع الدية ويحدان جميعاً كذا في المبسوط * وكما رجع واحد بعدهما غرم ربع الدية وان رجع الخمسة معاً غرموا أنجاساً كذا في الحاوي القدسي * في المنتقى خمسة شهدوا على رجل بالزنا وهو غير محصن فجاءه القاضي الحد ثم وجد أحد الخمسة محدوداً في القذف أو عبداً ثم رجع الشهود الأربعة يحد هؤلاء الشهود ولا يحد الذي وجد عبداً أو محدوداً في القذف لأنه قاذف وقد شهد على المقذوف أربعة بالزنا وحده * وفيه أيضاً شهد أربعة رجال وأربع نسوة على رجل بالزنا وهو غير محصن وضرب الحد ثم رجعوا جميعاً ضرب الرجال ولم تضرب النساء فلورجعوا قبل أن يضرب الحد حدد الرجال والنساء جميعاً كذا في المحيط * ولو رجعوا بشهادة ستة فرجع اثنان فلا شيء عليهما فلورجع الثالث غرموا ربع الدية ويحد الراجعون في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى فلا شهد الراجعون على رقب أحد الباقيين يجب ربع آخر من الدية في بيت المال فان رجع اثنان من الستة وشهدا على رقب اثنين من الباقيين جاز وربع الدية على الراجعين وربع في بيت المال ولو شهدا على رقب ثلاثة لم يجوز رجعهم بشهادة ثمانية

أن يرجع بالنقصان على البائع في قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى وبه أخذ المشايخ رحمهم الله تعالى ولو اشترى طعاماً ما كل بعضه ثم علم بعيب فان عندهما يرجع بنقصان العيب فيما كل الا أن ثمة يرد الباقي وههنا لا يرد فيرجع بنقصان العيب هذا إذا علم بالعيب بعد الذبح فان علم قبل الذبح ثم ذبحه هو أو غيره بامرّه أو بغير امرّه لا يرجع شيء * اشترى برذواً ونقصه ثم علم بعيب كان له أن يردّه لأنه ليس بتعيب فلا يمنع الرد * ولو اشترى عبداً بجارية وتقبضها ومشتري الجارية وطغى الجارية

ثم وجعل المشتري العبد بالعيب فإرادة شتر أن شتره جميع على مشتري الجارية بغيره ثم قبضها وان شاء أخذ الجارية ولا يقبضه الثمن إن كانت بكر ولا العقر إن كانت ثيبا لأن المشتري الجارية وطئ ملك نفسه فلا يلزمه العقر ولا النقصان * اشترى عبد على أنه حجاز أو طباخ أو نحو ذلك فوجد المشتري بخلاف ذلك ومات عنده قبل الرد كان له أن يرجع بفضل ما بينهما وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في رواية لا يرجع * رجل اشترى جارية وقبضها فوجد بها عيبا فردها على (١٧٥) البائع ثم علم البائع بعيب حدث عند المشتري

كان للبائع أن يردّها على المشتري بالعيب الحادث عند المشتري مع إرضاء العيب الذي كان عند البائع أو عيب الجارية ولا شيء له ولو حدث بها عيب آخر عند البائع بعد الرد فإن البائع يرجع على المشتري بنقصان ما حدث عند المشتري الآن رضى بها المشتري أن يقبلها من البائع * رجل اشترى جارية وقبضها فوطئها أو قبضاها بشهوة ثم وجد بها عيبا لا يردّها ولكنه يرجع بنقصان العيب إذا رضى البائع أن يأخذها ولا يدفع النقصان ولو وطئها المشتري ثم علم بعيب فباعها بعد العلم بالعيب أو قبله لا يرجع بنقصان العيب * ولو اشترى عبدا فدخل دمه بقصاص أو بردة فقتل عند المشتري بذلك رجع المشتري على البائع بجميع الثمن في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أصحابه يقسم حلال الدم ويقوم حرام الدم فيرجع على البائع بفضل ما بينهما ولو اشتراه وهو حلال اليدان كان سارقا فقتل يده عند المشتري فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يخبر المشتري إن شاء رد الباقي ورجع عليه بجميع الثمن وإن شاء أسسك العبد ويرجع عليه بنصف الثمن ولا يقوم حلال اليد ويقوم حرام اليد فيرجع بفضل ما بينهما من الثمن أو بترك

نفر برتوا واحدا وكل أربعة برتوا على حدة ثم رجع أربعة منهم فلا ضمان ولا حد فإن رجع الخامس غرم واربع الدية بينهم ويحدون في قولهما كذا في خزانة المفتين والعناية * ولو رجع القاضي بثلاثة أو رجل وامرأتين فإن قال طئنت أنه يجوز فعلى بيت المال وإن قال علبت أنه لا يجوز فعليه ولو رجع بالاقرار مرة لا يضمن بكل حال كذا في العناية * إن قال الشهود للرجل والمرأة في غير مجلس القاضي شهدا أنكما زانيان وقدموهما إلى القاضي وشهدوا به عليهما أو لا أنهم قد قالوا لنا هذه المقالة قبل أن نرفعونا إليك ولنا بذلك بينة لم تقبل شهادتهم على ذلك ولم تسقط شهادتهم به وحد الرجل والمرأة كذا في المبسوط * قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير رجل شهد عليه أربعة من بنيه أو أخوته أو بنى عمه بالزنا وهو محصن والشهود عدول فقضى القاضي عليه بالرجم فإنه بأمر الشهود إذا أراد رجه أن يبدؤا بالرمي فإن رجم هؤلاء الأولاد أباهم فلم يصيبوا مقلته ورجم الناس بعد ذلك وأصابوا مقلته ثم رجع واحد من الشهود عن شهادته غرم الرجوع ربع الدية ويكون ذلك في ماله ويكون ذلك في ثلاث سنين ويكون ذلك بين ورثة المرحوم وبين هذا الرجوع فرفع عنه قدر حصته ويغرم الباقي إن كان نصيبه لا يفي بربع الدية قالوا انما يغرم الرجوع ربع الدية إذا قال له الذين لم يرجعوا أن أبا نازي كما شهدنا رأينا ذلك ولم تره فشهدت بباطل وكان الضمان واجبا في هذه الحالة باتفاق الكل وأما إذا قال له الباقيون رأيت معننا نالاب وكذبت في الرجوع لا يغرم الرجوع ويجب حد القذف على هذا الرجوع عند علمائنا الثلاثة لأن الذين شهدوا معه ينكرون وجوب حد القذف على ابنه الرجوع فلا يكون لهم أن يخاصموه في ذلك فبعد ذلك ينظر إن كان للمرجوم والد أو جد أو ولد أو غير الشهود كان له أن يخاصم الرجوع في الحد وإن لم يكن للمرجوم ولد آخر ولا والد ولا جد وكان لبعض الشهود ولد ينظر إن كان ذلك ولد الرجوع لم يكن له أن يخاصم أباه في الحد وإن كان الولد واحد من الذين لم يرجعوا كان له حق استيفاء الحد من الرجوع هذا الذي ذكرنا إذا كان الشهود رجوا المشهود عليه ولم يقتلوه فاما إذا رجوه وقتلوه ثم رجع واحد منهم عن شهادته ولا وارت للميت غير هؤلاء الشهود فالمسئلة على ثلاثة أوجه أما إن قال الباقيون للرجوع كذبت في رجوعك وصدق في شهادتك أو قالوا كان الاب زانيا ولكنك لم تر زناه أو لا ندري أنك رأيت زناه أم لا وقد شهدت بالباطل أو قالوا لم يكن الاب وقد كذبت في قولك أنه زان في الوجه الأول لم يغرم الرجوع شيئا من دية الاب ولا يحرم عن الميراث وفي الوجه الثاني غرم الرجوع ربع الدية ويحرم عن الميراث ولا حد عليه وإن أقر على نفسه بحد القذف الآن الباقيين صدقوه عن القذف والحق لهم لم يعدوهم حتى لو كان سواهم ممن ذكرنا قبل هذا الاستنوفى الحد منه ولا يغرم الباقيون شيئا من الدية ولا يحد الثلاثة الباقيون على الشهادة وفي الوجه الثالث يغرمون جميعا ويحرمون عن الميراث وتكون الدية لأقرب الناس من المقتول بعدهم ويحدون حد القذف * رجل له امرأتان وله من أحدهما خمس بنين فشهدوا بربعه منهم على أخيه ثم زنى بامرأة أبيهم فهذا لا يخلو أمان إن كان دخل به أبوههم أو لم يدخل وأمان كانت أم هؤلاء الشهود حية

الخصومة وليس له غير ذلك * رجل اشترى جارية فولدت عند البائع ثم قبضها فوجد بها عيبا يردّها بغيره ثم قبضها وان شاء أخذها وان شاء تركهما في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو اشترى جارية فولدت عند البائع ثم علم بعيب في الجارية قبل القبض أن شاء أخذها وان شاء تركها في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * رجل باع نفس العبد من عبده بجارية ثم وجد بها عيبا كان للمولى أن يرد الجارية ويأخذ من العبد قيمة نفسه في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى وهو قول أبي حنيفة الأول رجع بقيمة الجارية * الزوائد المنفصلة

بهد القبض كالولد والهر والارض تمنع الرب الغيب ويرجع بالقصان وأما الزوائد المتصلة كالسحق والجال الصبح ثم لا يجمع الرد
 * رجل اشترى أرضا ليس عليها خراج فوجد بها عييا ثم وضع عليها الخراج لا يكون له أن يردّها * ولو اشترى عبدا وقبضه ثم رده على
 البائع بخيار الشرط أو الرؤية أو عيب ثم ذهب عينه عند المشتري ضمن المشتري نصف الثمن وان ذهب عيناه يضمن النقصان ولا خيار
 للبائع * ولو اشترى دارا فباع بعضها ثم وجد (١٧٦) بها عييا قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله تعالى لا يرد ولا يرجع

بشيء * رجل اشترى حارية
 كان بها عيب ولم يعلم به فولدت
 عند المشتري ولم تنقصها الولادة ثم
 ماتت لاشئ على المشتري * رجل
 اشترى حنطة فيها غبار فذهب
 الغبار عنها عند المشتري وانتقص
 كيلها ليس له أن يردّها وكذا لو
 كان فيها رطوبة ففخت عند المشتري
 أو اشترى خشبة رطبة فيبست
 عنده * رجل اشترى حارية
 فوجد بها عييا فساوم به البائع
 فقال له هل تبيعها في فقال نعم
 بطل حقه في الرد وعن أبي يوسف
 رحمه الله تعالى إذا اشترى ثوبا
 فوجد به عيب فقال له البائع اذهب
 به وبيع فإن لم يشره وانك فردّه
 على ففعل بطل حقه في الرد * ولو
 وجد بالدرهم المقبوضة عيبا فقال
 له أنفقها فإن لم ترج فردّها على
 لا يبطال حقه في الرد * اشترى
 عبدا فكتبه ولم يؤد شيئا من
 البدل حتى وجد به عيبا فإنه يرجع
 بنقصان العيب * ولو اشترى
 حارية فاعتقها ثم وجد بها ذات
 زوج فإنه يرجع بنقصان العيب
 فإن طلقها الزوج بعد ذلك طلاقا
 بائنا كان للبائع أن يسترد منه ما
 أدى إليه من النقصان * ولو
 اشترى حارية وقبضها وباعها من
 غيره فولدت من المشتري الثاني ثم
 وجد بها المشتري الثاني عيبا

أو كانت ميتة وأما ان صدقهم الاب أو كذبهم وأما ان شهدوا أنهم اطاعوه في الزنى أو شهدوا أنها
 كانت مكرهة من قبل الاخ المشهود عليه بالزنا فاما اذا شهدوا أن أحاهم زنى بها وهي مطاوعة
 وكان ذلك قبل الدخول لم يقان كانت أم الشهود حية لا تقبل هذه الشهادة صدقهم الاب في ذلك
 أو كذبهم بحدت الام أم ادعت فان كانت الام ميتة ان كان الاب يدعي ذلك لا تقبل الشهادة وان
 كان الاب يحد ذلك تقبل وان كان قد دخل بها أو بهم فان كانت مطاوعة وكانت أمهم حية
 فشهادتهم لا تقبل ادعى الاب ذلك أم حدت الام أم بحدت فان كانت أمهم قد ماتت فان ادعى
 الاب لا تقبل هذه الشهادة وان بحدت قبل وهذا كله اذا شهدوا أن أحاهم زنى بها وهي طائعة فاما اذا
 شهدوا أنها كانت مكرهة فان كانت أمهم ميتة قبلت الشهادة بكل حال ادعى الاب ذلك أم بحدت
 بها الاب أم لم يدخل بها فان كانت أمهم حية فان ادعى الاب قبلت شهادتهم وان بحدت لا تقبل بحدت
 الام ذلك أم ادعت وفي كل موضع تقبل شهادتهم يقام حد الزنا على الاخ المشهود عليه وعلى المرأة اذا
 كانت مطاوعة كذا في المحيط * اذا شهد أربعة نصارى على نصرائين بالزنا قضى القاضي بشهادتهم
 ثم أسلم الرجل أو المرأة قال يبطل الحد عن جميعا فان أسلم الشهود بعد ذلك لم ينفع أعادوا الشهادة أو
 لم يعيدوها وان كانوا شهدوا على رجلين وامرأتين فلما حكم الحاكم بذلك أسلم أحد الرجلين أو إحدى
 المرأتين درى الحد عن الذي أسلم وعن صاحبه ولا يدرا عن الآخرين كذا في المبسوط قال محمد رحمه الله
 تعالى اذا جاء المشهود عليه بالزنا شاهدين يشهدان على شاهدين الذين شهدوا عليه بالزنا أنه محدود
 في القذف فالقاضي يسأل الشاهدين من حده وذلك لان إقامة حد القذف ان حصلت من السلطان
 أو ما تبعه بطل شهادته وان حصلت من واحد من الرعايا بغير إذن الامام فانه لا تبطل شهادته
 فلا بد من السؤال عن الذي حده وان قال احده قاضي كورة كذا ومموه فقال المشهود عليه بحد
 القذف أنا أقام البيئة على اقرار ذلك القاضي انه لم يحدني ولم توفد واحدة من البيتين وقتان
 القاضي يقضى بكونه محدودا في القذف ولا يمنع القاضي من القضاء بكونه محدودا في قذف بسبب
 بيئة الاقرار فان كان الشهود قد توفدوا في ضربه وقتان شهدوا بان قاضي بلد كذا حده حد القذف
 سنة سبع وخسين وأربع مائة ثم لا فاقام المشهود عليه البيئة أن ذلك القاضي قد مات سنة خمس
 وخسين وأربع مائة أو أقام البيئة انه قد كان غائبا في أرض كذا سنة سبع وخسين وأربع مائة
 فان القاضي يقضى بكونه محدودا في القذف ولا يلتفت الى بيئته الا أن يكون أمرا مشهورا من
 ذلك حينئذ لا يقضى بكونه محدودا في قذف بان كان موت القاضي قبل الوقت الذي شهد الشهود
 بإقامة الحد فيه مستفيض اظهر افيما بين الناس علمه كل صغير وكبير وكل عالم وجاهل وكان كون
 القاضي في أرض كذا في الوقت الذي شهد الشهود بإقامة الحد فيه طاهرا مستبضا عرفه كل صغير
 وكبير وكل عالم وجاهل حينئذ لا يقضى بكون الشاهد محدودا في قذف ويقضى على المشهود
 عليه بحد الزنا كذا في المحيط * اذا ادعى المشهود عليه بالزنا أن هذا الشاهد محدود في القذف
 وان عنده بيئة بذلك أموله ما بينه وبين أن يقوم عن مجلسه من غير أن يخلى عنه فان جاء بالبيئة والا

أقام

كان عند البائع الاول ولم يعلم به المشتري الاول فان المتي الثاني يرجع بالنقصان على المشتري

الاول والمشتري الاول لا يرجع بالنقصان على بائعه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى يرجع هو أيضا بالنقصان
 على بائعه * رجل اشترى عبدا وقبضه فباعه من غيره فعلم المشتري الثاني بالعيب الذي كان عند البائع الاول فردّه الثاني على الاول
 بغير قضاء قبل القبض كان للمشتري الاول أن يردّه بذلك العيب وغيره على بائعه لان الرد بالعيب قبل القبض بغير قضاء بمنزلة الرد بقضاء

التقاضى * رجل اشترى عبداً فوجبه عيباً فقال البائع ان لم اوده اليك اليوم فقد رخصت بالبيع قال فحضره
باطل وله ان يرد به بالعيب * رجل اشترى دوا وقبضها فادعى رجل فيها مسيل ماء و أقام البينة قال هو عيب والمشتري بالخيار ان
يبيع الثمن وان شاعرد * رجل اشترى عبداً وقبضه ثم وكل رجلاً يبيعه ثم وجد الموكل به عيباً فباعه الوكيل ان ياعه الوكيل
من الموكل ولم يقل له الموكل شيئاً كان ذلك رضا بالعيب * رجل اشترى دابة (١٧٧) فوجد بها عيباً فتركها فقال البائع ركبها

أقام عليه الحد فان أقر أن شهوده ليسوا بحضوري المصرو سأل أن يؤجله أياما لم يؤجله وان لم يدع المشهود عليه شيئا ولكن أقام رجل البينة على بعض الشهود أنه قد قذفه فانه يحبس ويُسأل عن شهود القذف فاذا زكوا وزكى شهود الزنا بد أبعاد القذف ودرا عنه حد الزنا وكذلك لو قذف رجل من شهود الزنا رجلا من المسلمين بين يدي القاضي فان حضر الموقوف وطالبه بحده أقيم عليه حد القذف وسقط عنه حد الزنا وان لم يأت الموقوف ليطالب بحده يقام حد الزنا واذا أقيم حد الزنا ثم جاء الموقوف وطالب بحده أيضا وكذلك لو كان مكان الراعي سارقا وكانت الشهادة بشئ آخر من حقوق العباد كذا في المبسوط * وان شهد أربع على رجل بالزنا فقتله ورجل عدا أو خطأ بعد الشهادة قبل التعديل يجب القود في العمد والدية في الخطأ على عاقلة وكذا اذا قتله بعد التزكية قبل القضاء بالرجم كذا في الكافي * ويجب ضمان نفسه في هذين الفصلين يجب ضمان أطرافه حتى لو قطع انسان يده أو فقا عينه ضمنه كذا في المحيط * وان قضى برجه فقتله رجل عدا أو خطأ لشيء عليه كذا في الكافي * وكما لا يجب ضمان نفسه في هذا الفصل لا يجب ضمان أطرافه ولو رجع الشهود عن شهادتهم بعدما قتلته في هذه الصورة فلا شيء على القاتل كذا في المحيط * وان قتله عدا بعد القضاء ثم وجد الشهود عبيدا أو كافرا أو محدومدين في القذف فالقياس أن يجب القصاص وفي الاستحسان تجب الدية في ماله في ثلاث سنين فان كان هذا الرجل قتله رجلا ثم وجدوا عبيدا فالدية في بيت المال لانه فعل ما فعل بامر الامام بخلاف ما اذا قتله بالسيف لانه لم يمثل امر الامام كذا في الكافي * ان شهد الشهود على رجل فقتلوا شهادته وطئ هذه المرأة ولم يقولوا زنى بها فشهداتهم باطلة وكذلك لو شهدوا انه جامعها أو باضعها ولا حد على الشهود كذا في المبسوط * اذا شهدوا على رجل بالزنا ولو اتعمدنا للنظر قبلت شهادتهم كذا في الهداية * ولو قالوا اتعمدنا النظر لئلا نقبل اجماعا كذا في فتح القدير * أربعة شهدوا على رجل بالزنا فاراد الامام ان يحده فافترى رجل من الشهود على بعضهم تخاف الموقوف ان طلب حقه في القذف ان تبطل شهادته فلم يطالب قال يجوز شهادتهم على الزنا ويحد المشهور وعليه كذا في المبسوط * أربعة شهدوا على رجل بالزنا وشهد رجلان عليه بالا حصان فقضى لقاضي بالرجم ورجم ثم وجد شاهدا الا حصان عبيدا او رجعا عن شهادته ما وقد جرت المجازة الا انه لم يمت بعد فالقياس أن يقام عليه مائة جلدة وهو قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وفي الاستحسان يدرا عنه الجلد وما بقي من الرجم ولا يضمن الشاهدان شيئا من جراحته ولا يكون في بيت المال أيضا * أربعة شهدوا على رجل بالزنا ولم يشهد عليه بالا حصان أحد فامر القاضي بجلده ثم شهد شاهدان عليه بالا حصان بعد اكمال الجلد فالقياس على الاول في هذا ان يرجم وفي الاستحسان ان لا يرجم وعلماؤنا اخذوا بالاستحسان في هذه المسئلة وبالقياس في الاولى وهذا الذي ذكرنا اذا اكل الجلد فاما اذا لم يكمل حتى شهد شاهدان عليه بالا حصان لا يمتنع من اقامة الرجم كذا في المحيط * ولو شهد أربع على رجل بالزنا فدعى الشبهة بان قال طمعتها امرأتى أو جارية

(۲۲) - (التاوی) - ثانی)

فبما قال فان العبد يعتق على المشتري باقراره فان وجد به عيب بعد ذلك لا يرجع على البائع بشئ ولو ادعى المشتري أنه باعه من فلان ولم يذكر أن فلانا أعتقه وجد فلان ذلك وحلف ثم وجد به عيبا فانه يرد على البائع * رجل اشترى بعيرا على أنه ان وجد به عيبا ورده ثم وجد به عيبا فاعطى البعير في الطريق عند الرق الواسع على المشتري وان أثبت المشتري العيب فانه يرجع بنقصان العيب * رجل اشترى عبدا وقبضه ولم يعلم بعيب حتى قتله هو وغيره (١٧٨) ثم علم بعيب فانه لا يرجع على البائع بشئ وان قتله هو وحده ذكر في المنتقى أنه يرجع بنقصان العيب

(فصل في البراءة عن العيب)

رجل اشترى عبدا وبرى اليه البائع من كل غائبة ثم وجد به السرقة أو الأباق أو الزنا فانه لا يرد وان وجد به مرضا رده والمراد من الغائبة في البيع السرقة والأباق والزنا ولا يدخل فيه الكلى والاثرة والدمل والثلول والأمراض ولو تبرأ البائع من كل عيب يدخل فيه العيوب والأدواء وان تبرأ من كل داء فهو على المرض ولا يدخل فيه الكلى ولا الأصبع الزائدة ولا أثر قرع قد برئ * وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى الداء هو المرض الذي يكون في الجوف من طحال أو كبد أو نحو ذلك * رجل باع عبدا أو جارية وقال أنا بري من كل داء ولم يقل من كل عيب فانه لا يبرأ عن كل العيوب لأن الداء يدخل في العيوب أما العيب لا يدخل في الداء * ولو باع جارية وقال برئت إليك من كل عيب بعينها فإذا هي عسواء فانه لا يبرأ وكان له أن يرد وكذا لو قال برئت إليك من كل عيب بيدها فإذا هي مقطوعة الكف لا يبرأ لأن البراءة عن عيب اليد والعين يكون حال قيام اليد والعين لأحال عدمهما وان كانت مقطوعة أصبع واحدة برئ وإن كانت

لا يسقط عنه الحد وان قال هي امرأتى أو جاريتى فلا حد عليه ولا على الشهود كذا في السراج الوهاج * ولو شهدوا أنه زنى بامرأة فقال كنت اشترىتها شراء فاسدا أو بشرط الخيار للبائع أو ادعى هبة أو صدقة أو قال تزوجتها وقال الشهود أقرا أنه لا مال له فيها درى عنه الحد للشبهة وكذا روى في الحرة إذا قال اشترى بتمادري الحد وكذا لو قال الشهود اعتقها وزنى بها وهو ينكر العتق كذا في العناية * إذا شهد الشهود على رجل وامرأة فادعت المرأة أنه كرها ولم تشهد الشهود بذلك ولكن شهدوا أنهم طأوا عنه فعليها كذا في الميسوط * شهدوا بمقدم متقدم سوى حد القذف لم يحد كذا في الكنز * وان شهدوا بزمان متقدم اختلفوا فيه قال بعضهم حد الشهود وحد القذف وقال بعضهم لا يحدون كذا في فتاوى قاضي خان * ولا بد أن يكون المتقدم بغير عذر فانه كان به كسر أو بعد مسافة أو خوف طريق قبلت وحد كذا في النهر العاتق * ثم المتقدم كما يمنع قبول الشهادة في الابتداء يمنع الإقامة بعد القضاء عندنا حتى لوهرب بعدما ضرب بعض الحد ثم أخذ بعدما تقدم الزمان لا يقيم عليه الحد * اختلفوا في حد المتقدم عن محمد أنه قدره بشهر وهو رواية عن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وهو الأصح كذا في الهداية * والتقدم مقدر بشهر بالاعتقاد في غير شرب الخمر ما فيه فكذلك عند محمد رحمه الله تعالى وعندهما يقدر بزوال الرائحة هكذا في فتح القدير * وان أقر بالحد المتقدم حد في الشرب كذا في شرح الوقاية * ومن أقر بالزنا بامرأة بعينها أو بغير عينها أربع مرات ثم حضرت المرأة فلا يخلو ما من تحضر قبل إقامة الحد على الرجل أو بعد الإقامة فان كان بعد الإقامة وأقرت بمثل ما أقر الرجل يضاعف وإن أنكرت وادعت على الرجل حد القذف لا يحد الرجل لاحاطة علمنا أنه لا يجب عليه حدان وقد أفتنا عليه أحدهما فلا يقيم عليه الا آخر وان كان قبل إقامة الحد فان أنكرت المرأة الزنا وادعت النكاح يسقط الحد عنهما ويجب العقر على الرجل وان لم تدع النكاح وأنكرت وادعت على الرجل حد القذف يسقط الحد عن الرجل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذلك لو كانت المرأة هي المقررة والرجل غائب فحكم الرجل حكم المرأة كذا في شرح الطحاوي * وان جاءت المرأة بعد ما حد الرجل فادعت النكاح وطلبت المرأة المهر لم يكن لها المهر كذا في الميسوط * في المنتقى رجلا أقر بالزنا وهو محصن فامر القاضى برجه فذهبوا به ليرجوه فرجع عما أقر به فقتله رجل لاشئ عليه ما لم يطل القاضى عنه الرجم فان أبطل عنه الرجم ثم قتله رجل قتل به كذا في محيط السرخسى * ذكر في الأصل عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فحين أقر بالزنا وادعت المرأة الاستكراه قال يحد الرجل ولا تحد المرأة كذا في الإيضاح * الذي أسلم في دار الحرب إذا أقر أنه كان زنى في دار الحرب قبل أن يسلم فلا حد عليه كذا في المحيط * وإذا دخل المسلم دار الحرب بأمان وزنى هناك بمسلة أو ذمية ثم خرج إلى دار الإسلام فأقر به لم يحد وهذا عندنا كذا في الميسوط * إذا قال العبد بعد ما عتق ربيث وأما بعد لزمه حد العبد ويقام الحد على العبد إذا أقر بالزنا أو غيره مما يوجب الحد وان كان مولا غائبا وكذلك القطع والقصاص كذا في المحيط ولو أقر بالزنا مرتين وشهد بالزنا شاهدان

لا

مقطوعة أصبعين فهما عيبان ولا يبرأ إذا كانت البراءة عن عيب واحد باليد وان كانت الأصابع كلها

مقطوعة مع نصف الكف فهو عيب واحد * ولو باع حارية وقال أنا بري من كل عيب بها فهو بري من كل عيب بها * ولو قال أنا بري منها لا يبرأ عن العيوب * رجل قال غيره أنت بري من كل حق لي قبلك يدخل فيه العيب * رجل اشترى ثوبا فأراه البائع فيه خرقا فقال المشتري قد أرى خرقا ثم جاء المشتري بعد ذلك يريد أن يقيض الثوب من البائع فرأى الخرق فقال المشتري ليس هذا

مثل ما أرتك منه كان ذلك شرباً وهذا ذراع كان القول في ذلك قول المشتري وكذلك في زيادة بياض العين وكذلك لو أبرأ عن كل عيب بها أو أبرأ عن عيوبها ثم قال المشتري هذا أحدث بعد الأبراء وكذلك لو قال قد أبرأتك عن هذا البرص ثم قال هذا غير ذلك حدث بعد الأبراء ولو قال قد أبرأتك عن البرص أو قال عن كل برص أو قال عن كل عيب ولم يقل مع هذه براءة عن كل عيب فإذا رأى المشتري بعد ذلك عيباً فقال ما كان هذا العيب يوم اشتريتها وقال البائع كان هذا العيب (١٧٩) بها يوم اشتريتها كان القول قول البائع إلا أن يقيم المشتري البيعة على ذلك

فيكون له حق الرد في قول محمدرجه فيكون له حق الرد في قول محمدرجه الله تعالى لأن عنده إذا قال المشتري أبرأتك عن العيوب أو قال البائع آتأبري من العيوب لا يدخل فيه العيب الذي يحدث عند البائع أما في ظاهر مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأبي يوسف رحمه الله تعالى يدخل فيه العيب الموجود وقت العقد الذي يحدث قبل التسليم وتصح البراءة عن الكل * رجل باع عبداً وقال برئت اليك من كل عيب بهذا العبد إلا الألبان فوجدت أبقاً لا رده لأنه أشعره أنه أبق * رجل اشترى عبداً فضمن رجل للمشتري بحصة ما يحدث فيه من العيب من الثمن قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمه الله تعالى يجوز ذلك إذا وجد به عيباً ورده على البائع كان له أن يرجع على الضامن بحصة العيب من الثمن كما يرجع على البائع وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا اشترى رجل عبداً فقال له رجل ضمنت لك عيماً وكان أعى فرده على البائع فإنه لا يرجع على الضامن بشئ من الثمن ولو قال الضامن إن كان أعى فعلى حصة العمى من الثمن فرده للعمى كان له أن يضم حصة العمى * ولو اشترى عبداً فوجد به عيباً

لا يحد كذا في الثمر ناشي (الباب السادس في حد الشرب) من شرب الخمر فخذور يحكامو جوداً أو جواؤه سكران فشهد الشهود عليه بذلك فعليه الحد وكذلك إذا أقروا ويحكموا جوداً معه شرب من الخمر قليلاً كان أو كثيراً وان أقروا بعد ذهابي يحكامو جوداً عند أبي حنيفة وأبي يوسف ورحمهما الله تعالى وكذا إذا شهدوا عليه بعدما ذهب ربحهاوا السكر لم يحد عندهما أيضاً فإن أخذوا الشهود ويحكموا جوداً معه أو سكران فذهبوا من مصر إلى مصر فيه الإمام فانقطع ذلك قبل أن ينتهوا به حداً جاعاً كذا في السراج الوهاج * لا يحد السكران بأقراره على نفسه كذا في الهداية * اختلفوا في معرفة السكران قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى من لا يعرف الأرض من السماء ولا الرجل من المرأة وقال صاحبها إذا اختلط كلامه فصار غالب كلامه الهذيان فهو سكران والفتوى على قولهما * وإذا شهد الشهود عند القاضي بشرب الخمر على رجل يسألهم القاضي عن الخمر ما هي ثم يسألهم كيف شرب لاحتمال أنه كان مكرهاً ثم يسألهم متى شرب لاحتمال التقادم ثم يسألهم أنه أين شرب لاحتمال أنه شرب في دار الحرب كذا في فتاوى قاضيخان * فإذا بينوا ذلك حبسه القاضي حتى يسأل عن العدالة ولا يقضي بظاهر العدالة * والمشهود عليه بشر بها لا بد أن يكون عاقلاً بالغاً مسلماً ناطقاً قادراً على صبي ولا جنون ولا كافر وفي الخائفة ولا يحد الآخر سوا شهد الشهود عليه أو أشار بإشارة يهودية يكون ذلك أقراً منه في المعاملات ويحد الاعمى كذا في البحر الرائق * ولو شرب في دار الاسلام وقال ما علمت أنهم أحرام حد كذا في السراجية * ولو قال المشهود عليه شرب الخمر طنتها لبناً أو قال لأعلم أنهم آخر لا يقبل ذلك وإن قال طنتها نبيذاً قبل منه كذا في البحر الرائق * ثبت الشرب بشهادة شاهدين به وبالأقرار مرة واحدة ولا تقبل فيه شهادة النساء مع الرجال كذا في الهداية * ولو شهد الشهود على السكران لا يقام عليه الحد حتى يصح فإذا أفاق يقام عليه الحد سواء ذهب رائحة الخمر عنه أو لم يذهب * المسلم إذا تقياً الخمر فإنه لا يحد لجوارانه شرب مكرها ولا يحد المسلم لجود ربح الخمر منه حتى يشهد الشهود عليه بشر بها أو يقر ولو شهد أحدهما أنه شربها والاخر أنه فاه لا يحد وكذلك لو شهدا على الشرب والرجح وجود منه لكنهما اختلفا في الوقت وكذلك لو شهد أحدهما أنه شربها وشهد الاخر بأقراره بشر بها وكذلك لو شهد أحدهما أنه سكر من الخمر وشهد الاخر أنه سكر من السكر كذا في الظهيرية * إذا سكر من البهيج اختلفوا في وجوب الحد عليه والصحيح أنه لا يحد والسكران مما سوى الخمر من الاشربة المقننة من الثمر والعنب والزبيب يحد * النقي من ماء العنب إذا غلا واشتد ولم يقذف بالزبد فشر به انسان وسكر لا يحد في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وحكمه حكم العصير عند وأما المخنن الحبوب والفواكه كالخنطة والشعير والتمر والاجاص ونحوها ما دام حلاً يحل شربه كذا في فتاوى قاضيخان * من سكر من النبيذ يحد * ولا يحد السكران حتى يعلم أنه سكر من النبيذ وشربه طوعاً كذا في الهداية * من شرب دردى الخمر لم يحد حتى يسكر ومن شرب المنصف أو

فقال له رجل قد ضمنت هذا العبد لا يلزمه شيء * المشتري الثاني إذا وجد بالمبيع عيباً وتعد رده على بائعه عيب حدث عنده فرجع على بائعه بنقصان العيب لم يكن لبائعه أن يرجع بالنقصان على البائع الاول في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحبها أنه يرجع * رجل اشترى عبداً وباعه من غير فسات العبد عند الله ثم اطلع الثاني على عيب كان عند البائع الاول فإنه يرجع بنقصان العيب على بائعه وليس للمشتري الاول أن يرجع على بائعه بالنقصان في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافاً لهما حتى لو صالح المشتري الاول مع بائعه

عن النقصان على شيء لا يصح الصلح في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * وجلان شهدا على رجل على البراءة من كل عيب في هذا الباب
ثم اشتراه أحد الشاهدين بغير براءة ثم وجده عيبا كان له أن يردده وكذا لو شهدا على البراءة من الأباقي ثم اشتراه أحد الشاهدين فوجد
أبقا كان له أن يردده * ولو شهدا على البراءة من أباقي ثم اشتراه أحد الشاهدين فوجده أبقا ذكرا شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى
فقال ليس له أن يرد بخلاف الوجه الأول لان (١٨٠) في الوجه الأول لم يضاف الأباقي إليه فلا يكون ذلك اقرا بعباب الأباقي فيه أم

المثلث وسكر حرد ولو سكر من نبيذ العسل ٢ أو المززر أو الجمع أولين الرمال لم يحسد كذا في السراجية
* فان خلط الخمر بشيء من المائع مثل الماء واللبن والدهن وغير ذلك وشرب ان كانت الخمر
غالبية وشرب منها قطرة حردوان كانت مغالبة لا يحسد شربها ولا يحسد ما لم يسكر كذا في فتاوى
قاضيخان * وحسد السكر والخمر ولو شرب قطرة نمانون سوطا كذا في الكنز * ويفرق
على بدنه كذا في الزنا ويحسب فيه الوجه والرأس كذا في الزنا ويحسد في المشهور * وان كان عبدا
فحده أو بعون سوطا ومن أقر بشرب الخمر والسكر ثم رجع لم يحسد كذا في السراج الوهاج * لاحد
على الذي في شيء من الاشربة وإذا أتى الامام برجل شرب خمر أو شهد به عليه شاهدان فقال
انما كرهت عليها أقيم عليه الحد ولا يلتفت الى ما قال فرق بين هذا وبين ما اذا ادعى المشهود عليه
بالزنا نكحها فإنه لا يحسد لان هناك ينكر ما هو السبب الموجب للحد لان الفعل يخرج من أن
يكون زنا بالشكاح وهما بعذر الا كراه لا يعدم السبب وهو حقيقة شرب الخمر انما هذا عذر مسقط
فلا يثبت الابينة بقبيلها على ذلك كذا في الظهيرية

(الباب السابع في حد القذف والتعزير) *

القذف في الشرع الرمي بالزنى * اذا قذف الرجل رجلا محصنا أو امرأة محصنة بصرح الرمي
بان قال زني أو يازني وطالب المقذوف بالحد حده الحاكمانين سوطا ان كان القاذف
حرا وان كان عبدا حده أربعين سوطا كذا في فتح القدير * ولا ينزع عنه الثياب غير القرو
والخشو ويفرق على بدنه كذا في الزنا كذا في شرح النقاية للشيخ أبي المكارم * ويثبت باقراره
مرة واحدة وبشهادة رجلين كافيين كافيا في الاختيار شرح المختار * ولا يثبت
شهادة النساء مع الرجال ولا بالشهادة على الشهادة ولا بكتاب القاضي الى القاضي كذا في فتاوى
قاضيخان * وان أقر بالقذف ثم رجع لم يقبل رجوعه كذا في الكافي * انما يجب الحد على القاذف
بشرط أن يكون المقذوف محصنا وشراطة خمسة وهي أن يكون حرا بالغاعا قلا مسلما عفيفا لم يكن
وطئ امرأته بالزنى أو بالشبهة أو بسكاح فاسد في عمره كذا في شرح الطحاوي * فيمطل احصانه
بكل وطء حرام في غير الملك صغيرة كانت الموطوءة أو كبيرة أو أمة استحققت أو معتدة عن ثلاث
أو بائن أو وطئ أمة ثم ادعى شراها أو نكاحها أو وطئ أمة مشتركة أو امرأته مكرهة أو من خوفه
أو زنى في كفره أو في دار الحرب أو في جنتونه أو وطئ أمة المحرمة على التأبيد برضاع هكذا في
خزانة المفتين * وهو الصحيح هكذا في التبيين * ولو اشترى أمة ووطئها أو وطئ هو أمها
ووطئها فقد ه انسان فلا حد على القاذف بالاجماع ولو اشترى أمة لمس أمها أو بنتها بشهوة
أو نظرا الى فرج أمها أو بنتها بشهوة أو نظرا لأمه أو ابنة الى فرجها بشهوة ووطئها قال أبو حنيفة
أقوله أو المززر وهو بالكسر ضرب من الاشربة يتخلف من الذرة كذا في المختار وقوله أو الجمع بوزن المنع
صنف من التمر أو النخل خرج من النوى لا يعرف اسمه كذا في القاموس اه مصححه بحر اوى

في الوجه الثاني أضاف الأباقي اليه
فكان ذلك اخبارا بأنه أبقا وقد
مر نظيره اقبل هذا * رجل باع
ثوبا على أنه برى من كل شيء من
الخرق وكانت فيه خرق قد غاطها
أو رقعها أو رفاها فهو برى من
ذلك لان هذه خرق وان كانت
مخبطة أو مرفية أو مرقوعة
وكذلك لو كانت فيه خرق من
خرق نار أو عفوية فهو برى منها
* ولو باع عبدا وقال برئت اليك
من القروح التي فيه فكانت فيه
آثار قروح قد برأت قال هو برى
مما برأ ومما لم يبرأ وان كانت فيه
آثار من كذا كان له أن يردده لان
السكر غير القروح * يهودى
باع يهوديا بئنا قد وقعت فيه
قطرات من الخمر حاز البيع ولا
يكون له أن يردده لان هذا ليس
بعيب عندهم * ولو باع ثوبا
على أنه برى من كل عيب لا يكون
اقرا بالعباب * ولو شرط البراءة
لن عيب واحد أو عيبين كان ذلك
اقرا بذلك العيب بانه اذا باع
عبدا على أنه برى من كل عيب
بهذا العبد بعينه وسلم الى المشتري
فاستحق أحدهما وجد المشتري
بالآخر عيب الزمة المعيب بحصته
من الثمن فيقسم الثمن على
العبدين وهما صحيحان لا عيب
بهما فاذا عرفت حصة المستحق من
الثمن رجح المشتري على البائع

وجه

بحصة المستحق من الثمن ولو باع عبدين بثمن واحد على أنه برى من عيب واحد هذا العبد ثم استحق
أحدهما فوجد بالذي برى عن عيب واحد عيبا فانه يقسم الثمن عليهما على قيمة المستحق معهما وعلى قيمة الآخر وبه عيب واحد
فاذا عرفت حصة المستحق رجح المشتري على البائع بحصة المستحق من الثمن وكذلك رجل اشترى عبدا وقبضه ثم عرضه على بيع وقال
الذي يريد شراءه اشتريه فانه لا عيب به فلم يمتنع بينهما بيع حتى وجد المشتري به عيبا كان له أن يردده وقوله اشتريه فانه لا عيب به لا يكون

لا عوضا عن شيء فيكون وباقان
قصدا لتحصيل قصدهما يبيع
المشتري الجارية من يائعهما قبل
من الثمن الاول ان كان نقد الثمن
* رجل اشترى عبدا فوجده
عيبا قبل القبض فصالحه البائع
من العيب على جارية كانت
الجارية زيادة في المبيع فيقسم
الثمن الذي اشترى به العبد على
العبد والجارية على قدر قيمتهما
حتى لو وجد باحدهما عيبا رده
بخصته من الثمن وان كان هذا
الصالح بعدما قبض المشتري العبد
كانت الجارية بدلا عن العيب حتى
لو وجد بالجارية عيبا ردها بخصه
عيب العبد من الثمن * الوكيل
بالشراء اذا وجد بالمشتري عيبا
قبل القبض فابرا البائع عن
العيب ورضى صغ ابراهه ويلزم
الاثر * ولو وجد به عيبا بعد
القبض وأبرا البائع عن العيب
ورضى بالعيب يلزمه ولا يلزم
الاثر لان العيب قبل القبض
لا قسط له من الثمن وبعد القبض
له قسط من الثمن فلا يلزم الاثر
والرد بالعيب يكون للوكيل
وعليه مادام الوكيل حيا عاقلا
من أهمل لزوم العهدة فان لم يكن
من أهل وجوب العهدة بأن كان
عبدا محجورا أو صبيّا محجورا
كان الرد الى الموكل وان كان من
أهل وجوب العهدة فمات

في محيط السرخسي * ولو قال يا ابن القحبة يا خيلة فلان يا دعي يا ابن الدعية لا أحد ولو قال
جامعك فلان حراماً أو فخر بك فلان أو قال فلان يقول انك زان أو أنت تزني أو ما رأيت زانياً خيراً
منك أو أنت أزني الناس أو أنت أزني مني أو أنت أزني من الزناة أو زنت فيما دون الفرج أو زني
نفسك أو رجلك أو بالوطى أو عملت عمل قوم لوط أو لطت أو زنت وأنت مكروهة أو نائفة أو مجنونة
لا أحد أو كذا لا يجب بالتعريض وبهذف الآخرس والرتقاء وفي دار الحرب وعسكر أهل البغي
ولا يجب الحد بقذف العبي والمجنون جنونا مطبقا قال كان يجب ويفيق يجب وكذا لا يجب بقذف
المحبوب وأما بقذف الخصي والعنبن فيجب كذا في خزنة المفتين * ولو قال يا ولد الزنى أو قال يا ابن
الزنى وأمه محصنة حدلانه قذفها بالزنى كذا في التمرثسي * إذا قذف غلاماً مراهقاً فادعى الغلام
البلوغ بالسن أو الاحتلام لم يحد القاذف بقوله كذا في المحيط * ولو قال لرجل بارانية فانه لا يجب
الحد عليه وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في شرح الطحاوي * وهو
الاستحسان هكذا في المحيط * ولو قال لأمرأة يا زاني بغير الهاء فانه يجب الحد على القاذف بالإجماع
ولو قال لرجل زنأت يجب الحد على القاذف كذا في شرح الطحاوي * من قال لغيره زنأت في
الجبيل وقال عنيت صعود الجبل والحالة حاله الغضب لا يصدق ويحد عند أبي حنيفة وأبي يوسف
رحمهما الله تعالى كذا في فتح القدير * ولو لم يعن به الصعود يجب الحد جماعة كذا في التبيين
* ولو قال زنأت على الجبل لم يحد بالإجماع كذا في المصنعات * ولو قال زنأت على الجبل في حالة
الغضب قيل لا يحد وقيل يحد وهو الواوجه كذا في فتح القدير * ولو قال زنيت في الجبل يحد بالاتفاق
كذا في شرح الطحاوي * ولو قال يا زاني بالهمزة ذكر في الأصل أنه إذا قال عنيت الصعود على
شيء لا يصدق ويحد من غير ذكر خلاف كذا في المحيط * إبراهيم عن محمد رحمه الله تعالى رجل
دعا بجاريته فأجابته امرأة حرة وهو لا يراها فقال بارانية ثم قال ظننتها أمي قال نحوه ولا تصدقه
كذا في محيط السرخسي * ولو قال لغيره زنيت وفلان معك يكون قاذفاً لهما ولو قال عنيت وفلان
معك شاهد لا يصدق كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال يا ابن الزانية وهذا معها فهو قاذف للثاني
وكذلك إذا قال للثاني وانك معها كذا في المحيط * ولو قال وفلان معك لم يكن قاذفاً ولو قال زنيت
وهذا معك أولم يقل معك فهو قذف لهما كذا في خزنة المفتين * ابن ميمونة عن أبي يوسف
رحمهما الله تعالى إذا قال لا تخربا ابن الزانية وهذا معك قال ذلك بكلام واحد فهو ليس بقاذف
لِلثاني ولو قال لرجل يا زاني وهذا معك كان قاذفاً لهما وروى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا قال
لا تخربا ابن الزانية وهذا ولم يقل معك فهو قاذف للثاني كذا في المحيط * من قذف الزاني بالزنا فلا حد
عليه سواء قذفه بذلك الزني بعينه أو بربما آخر كذا في المبسوط * ولو قال زنيت بأحدى هاتين أو هاتين
يحد كذا في العتابية * رجل قال لغيره قل فلان يا زاني فان قال الرسول للمرسى إليه ان فلان يقول
لأن يا زاني لا حد على الرسول ولا على المرسى ولو أن الرسول لم يحبره عن المرسى ولكن قال
للمرسى إليه يا زاني حد الرسول كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال لرجل يا ابن ماء السماء لا يحد

الوكيل ولم يبع وارثا ولا وصيا كما الرضا الى المولى وكذا المكاتب اذا اشترى عبدا و وجده عيبا
كان حق الرد للمكاتب فان عجز المكاتب ورد في الرق كان للمولى أن يرد الا أن المكاتب هو الذي يلى الردفان يبع المكاتب أو مان كانت
الخصوصية في الرضا الى المولى يرد على البائع * الوكيل بالشراء اذا اشترى وسلم الى المولى فوجد المولى به عيبا ورده على الوكيل ثم الوكيل
ردده على البائع * الوكيل بالشراء اذا وجد بالشئ عيبا قبل القبض فان رده بالعيب صح رده وان رضى بالعيب ان كان العيب يسيرا

زَمُّ الموكَل وإن كان فاحشاً لم يلزم الوكيل ولا يلزم الموكَل * فذكر في كتاب المصنف في باب الوكالة أن ما لا يفوت جنس المنفعة كقطع
 حدى اليدين وفق ما حدى العينين فهو يسير وما يفوت جنس المنفعة كقطع اليدين وفق العينين فهو فاحش وذكر خمس الأئمة
 لغير خشي أن ما لا يدخل تحت تقويم المقومين يعني لا يقومه أحد مع العيب بقيمة الصحيح فهو فاحش وجعل العيب اليسير كالغبن اليسير
 وذكر في المنتقى أن على قول أبي حنيفة رجه الله تعالى إذا كان المبيع مع العيب (١٨٣) يساوى الثمن الذي اشتراه به فرضي

به الوكيل فإنه يلزم الأمر وهذا
 قريب مما قاله شمس الأئمة
 السرخسي رجه الله تعالى وفي
 الزيادات الوكيل إذا رضی بالعيب
 أن كان قبيل القبض لزَم الأمر
 وإن رضی بعد القبض فإنه يلزم
 الوكيل ولا يلزم الموكَل ولم يفضل
 بين اليسير والفاحش والصحيح
 ما ذكر في المنتقى سواء كان ذلك
 قبل القبض أو بعده لأنه إذا رضی
 بالعيب فيصير كأنه اشتراه مع العلم
 بالعيب وإن كان لا يساوى بذلك
 الثمن لا يلزم الأمر * الوكيل
 بالشرء إذا علم بالعيب قبل القبض
 فقال له الموكَل لا ترض به هذا العيب
 فرضي به لا يلزم الأمر وهو بمنزلة
 ما لو رضی به الوكيل بعد القبض
 * الموكَل إذا أبرأ البائع عن
 العيب صح أبرأؤه ولا يبقى للوكيل
 حق الرد * الوكيل بالشراء إذا
 اشترى بالغبن اليسير يلزم الموكَل
 وإن اشترى بالغبن الفاحش يلزمه
 ولا يلزم الموكَل قال الشيخ الإمام
 المعروف بخواهر زاده هذا فيما
 ليس له قية معاومة عند أهل
 البلاد كالعبد والثوب ونحو ذلك
 لأن قيمة هذه الأشياء لا تعرف إلا
 بتقويم المقومين وأما ما له قيمة
 معلومة عند أهل البلد كالخبز
 والحم ونحو ذلك إذا زاد الوكيل
 بالشرء على ذلك لا يلزم الأمر

ولو قال لعربي يا نبطي أو لست بعربي لا يحد كذا في الكافي * رجل قال لغيره لست أنت من بني فلان
 لقبيلته لا حد عليه * رجل قال لمسلم لست أنت لا يبيك وأبواه كافران لا يحد * رجل قال لعبد
 لست لا يبيك وأبواه مسلمان وقد عتقا لا حد على المولى وإن عتق العبد بعد ذلك كذا في فتاوى
 قاضخان * أن قال لست لا مسلم فليس بقاذف وكذا إذا قال لست لا يهودي لم يكن قاذفاً وإن قال
 لست لا يبيك وأمه حرة وأبوه عبد لم يلزمه الحد لأنه وإن كانت أمه وأبوه حرماً يحد ويعزر ولو قال
 لغيره لست لا يبيك أو لست يا بن فلان في غضب حد كذا في الكافي * وأن قال لست يا بن فلان يعني
 جده لا يحد كذا في الكافي * نسب رجالاً غير أبيه في غير غضبه لم يحد فإن كان في غضب حد ولو
 نسبه إلى جده لم يحد لأن الجد أب وكذا لو نسبته إلى عمه أو خاله أو زوج أمه لأنهم يسمون آباء مجازاً
 كذا في التمراشي * ولو قال لست من ولادة فلان فهذا ليس بقاذف * إذا قال لغيره لست لا ب
 لم يحد أبوك فهذا كله قذف لأمه وكذلك إذا قال لست للرشدة كذا في الظهيرية * ولو قال لا تحر
 جدك زان فلا حد عليه كذا في الإيضاح * ولو قال يا أخا الزاني فهو قذف لاختيه فإن كان له أخ واحد
 فالخصوص له ولو قال يا أخا الزاني فقال لا بل أنت يحد الثاني والخصم ومعه الأول لا يخفى الثاني كذا
 في العتابية * ولو قال يا بن الزانية وكانت أمه الدنيا مسلمة فعليه الحد ولا يباين أن كانت الجدة
 مسلمة أم لا وإن كانت الجدة مسلمة والام كافرة فلا حد عليه لأن الإضافة إلى الولادة إنما يتناول
 الأقرب فالأقرب * ولو قال يا بن ألف زانية يحد كذا في السراج الوهاج * ولو قال لرجل يا بن الزاني
 والزانية يكون قذفاً لأمه وإن كانا حيين كان طلب الحد لهما وإن كانا ميتين فطلب الحد يكون
 له كذا في فتاوى قاضخان * رجل قال لامرأة أجنبية زنت بغيري وبشور أو بحمار لا حد عليه
 ولو قال زنت بساقة أو ببقرة أو بوب أو بدهم فعليه الحد ولو قال لرجل زنت بغيري أو بناق
 أو ما أشبه ذلك لا حد عليه فإن قال بامة أو داراً أو ثوب فعليه الحد كذا في الظهيرية * قال محمد رجه الله
 تعالى في رجل قال لغيره أنت ترى لا حد عليه لأن هذا للاستعجال ولو قال أنت ترى وأضرب أنا
 فلا حد عليه لأن هذا إذا كر على طريق الاستفهام والتعيير ومعناه كيف يجوز أن يعاقب غير
 الفاعل كذا في الإيضاح * ولو قال زنت قبل أن تخلقي أو قال قبل أن تولدي فلا حد عليه كذا
 في المحيط * إذا قذف امرأة زنت في نصرانيته أو رجلاً في نصرانيته فله الحد والمراد قذفها بعد
 الإسلام بزي كان في نصرانيته بان قال زنت وأنت كافرة وكذا لو قال لمعتق زنت وهو عبد زنت وأنت
 عبد لا يحد كذا لو قال قذفتك بالزنا وأنت كتابية أو أمة فلا حد عليه كذا في فسخ القدر * أن قال لرجل
 يا بن الأقطع أو يا بن المقعد أو يا بن الحجام أو بوه أيس كذلك فليس عليه الحد وكذلك لو قال يا بن
 الأزرق أو يا بن الأشقر أو الأسود أو بوه ليس كذلك ولو قال يا بن السدي أو يا بن الحبشي لا يكون
 قاذفاً * ولو قال لعربي يا عبد أو يا مولى لا حد عليه وكذلك لو قال لعربي يا دهقان لا حد عليه ولو قال
 يا بني لا حد عليه وكذلك لو قال لرجل أنت عبدى أو مولى فهذا دعوى الرق والولاة عليه فليس من
 القذف في شيء فإن قال يا مجوسي أو يا نصراني أو يا مجوسي أو يا بن اليهودي لا حد عليه ولكنه يعزر

قلت الزيادة وأكثر * الوكيل بالشراء إذا اشترى حربة للموكَل ولم يسلمها إلى الموكَل حتى وجدها عيباً كان له أن يردها سواء كان
 الموكَل حاضراً أو غائباً وبعد التسليم إلى الموكَل لا يملك الرد إلا بالمر الموكَل وإن ادعى البائع في الوجه الأول أن الموكَل رضى بالعيب والموكَل
 غائب وطلب عين الوكيل أو عين الموكَل ليس له ذلك عندنا فإن أقام البائع بينه على ما ادعى قبلت بينته وإن أقرا الوكيل أن الموكَل رضى
 بالعيب صح أقراؤه حتى لا يبقى له حق الخصومة وإن أقرا الوكيل أنه كان أبرأ البائع عن العيب صح إقراره على مسه ولا يصح على الأمر

* الوكيل بالبيع اذا باع ثم خصم في عيب فقبل المبيع بغير قضاة لم الوكيل ولا يلزم الموكل ويكون المبيع للوكيل ولا يكون للموكل
 أن يخصم الموكل فان خاصمه وأقام البيعة على أن هذا العيب كان عند الموكل لا تقبل بيعة لان الرد بالعيب بغير قضاة بمنزلة الاقالة فيجعل
 في حق الموكل كأن الوكيل اشتراه من المشتري هذا اذا كان عيبا يحدث مثله وان كان قديما لا يحدث ذكر في بعض روايات البيوع
 أنه يلزم الاصر وذكري عامة روايات البيوع (١٨٤) والرهن والوكالة والمأخوذ أنه يلزم الوكيل دون الموكل وهو الصحيح وبه

أخذ الفقيه أبو بكر البجلي رحمه الله تعالى لان الرد بغير قضاة في حق الموكل بمنزلة الاقالة سواء كان العيب قديما أو لم يكن وان كان الرد بقضاء القاضي فان كان بالبيعة لمزم الموكل قديما كان العيب أو جديشا وان كان القضاء بشكول الوكيل فكذلك عند علمائنا وقال زفر رحمه الله تعالى ان كان العيب مما يحدث فهو بمنزلة قضاء القاضي باقراره وهو يسوي بين الرد بالعيب وبين الاستحقاق * اذا استحق المبيع على المشتري باقراره أو بالنكول لا يظهر ذلك في حق البائع وان رد على الوكيل باقراره بقضاء القاضي ان كان عيبا لا يحدث مثله كان ذلك ردا على الموكل كما لو رد على الوكيل بالبيعة أو بالنكول وان كان عيبا يحدث مثله لمزم الوكيل والوكيل أن يخصم الموكل فان أقام الوكيل بيعة أن هذا العيب كان عند الموكل رده على الموكل * وكذا الرجل اذا اشترى جارية وقبضها وباعها من غيره فوجد المشتري الثاني بها عيبا فردها على المشتري الاول باقراره بقضاء القاضي ان كان عيبا لا يحدث مثله كان للمشتري الاول أن يردها على بائعه بذلك القضاء وان كان عيبا يحدث مثله فرده على المشتري الاول بقضاء

كذا في المبسوط * ولو قال يا ابن الحائك لاحد عليه كذا في فسخ القدير * اذا قال لست بعربي أو يا ابن الحياط أو يا ابن الاغور أو يا ابن ليس كذلك لم يكن قذفا ولو قال لست بآدم أو لست بإنسان أو لست لرجل أو ما أنت بإنسان لم يكن قذفا وان قال لست حلالا فهو قذف كذا في الجوهرة النيرة * ولو قال يا ابن الاصفر أو يا ابن ليس كذلك لا يحدث كذا في شرح الطحاوي * قيل فلان الميت كان صالحا لم يشرب ولم يزن فقال آخر فعل كذا أو فعل هذا كذا لا يكون قذفا ولو قال انه فعل كذا فهو قذف كذا في الوكيل الكردوي * في الآثار عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا قال لغيره يا نعل فعليه الحد لانه بلغه عيبان يراى وفي مختصر الجصاص عن ابراهيم النخعي أنه قال اذا قال لاسم آية اي دوسى يجب الحد وعلى هذا اذا قال لها أي سياهه أو قال اي غرا وقال اي جلب أو ماشا كل ذلك يجب الحد لان هذه العبارات كلها منبئة عن كونها زانية عرفا هكذا ذكر في الاصل كذا في النخبة * ولو قذف رجلا فقال يا ابن الزانية ثم ادعى القاذف ان ام المقدوف امة أو نصرانية والمقدوف يقول هي حرة مسلمة فالقول قول القاذف وعلى المقدوف البيعة وكذلك لو قذف في نفسه ثم ادعى القاذف أن المقدوف عبيد فالقول قول القاذف ولا يكتفى بحرية الاصل وكذلك لو قال القاذف أنا عبيد وعلى حد العبيد وقال المقدوف أنت حر فالقول قول القاذف كذا في الايضاح * ان وطئ جارية بانه أو أحد أبويه أو أخته ثم ادعى أن مولاهما باعها منه ولم تكن له بيعة فلا حد على قاذفه وكذلك ان أقام شاهدا واحدا على الشراء كذا في المبسوط * ولو قذف رجلا ولم يكن للمقدوف بيعة على أنه قذفه أو أراد استحلافه بالله ما قذفه فان الحاكم لا يستخلفه عندنا كذا في الجوهرة النيرة * اذا ادعى على انسان قذفا فان كان ذلك باقرار القاذف أو بيعة قامت عليه يقال له أقم البيعة على صحة قذفك والاقم عليه الحد قال واذا ضرب بعض الحد ثم أقام القاذف البيعة على صدقه سمعت بينته واذا سمعت البيعة سقط بعض الجلدات ولا تبطل شهادته ولا يلزمه سمة الفسق كذا في الايضاح * قال محمد رحمه الله تعالى اذا ادعى رجل على رجل أنه قذفه وجاء بشاهدين ليشهدا أن هذا قذف هذا القاضى يسأل من الشاهدين عن القذف ما هو وكيف هو فان قالان شهدا أنه قال له يراى قبلت شهادتهما ويحد القاذف ان كانا عدلين وان كان القاضي لا يعرف الشهود بالعدالة حبس القاذف حتى يتعرف عن عدالة الشاهدين والعدالة هي الانزجار عن تعاطي ما يعتقده الانسان محظور دينه فان شهدا أحدهما أنه قال يراى يوم الجمعة وشهد الآخر أنه قال يراى يوم الخميس قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى تقبل هذه الشهادة ويحد القاذف وقال لا تقبل كذا في الظهيرية * وما قاله أبو حنيفة رحمه الله تعالى أولى كذا في المحيط * ولو شهد رجلان على رجل بالقذف واختلفا في المكان الذي قذف فيه وجب الحد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لا يجب ولو شهدا أحدهما أنه قذفه يوم الخميس وشهد الآخر أنه أقر أنه قذفه يوم الخميس فلا حد عليه في قولهم كذا في فتاوى الكرنجى * ولو اختلفوا في اللغة التي وقع القذف بها في العربية والفارسية وغيرهما بطلت شهادتهما كذا في فتح القدير * ولو أن جماعة

قالوا

القاضي باقراره لم يكن ذلك ردا على البائع الاول الا أن البائع الثاني لو أقام البيعة على أن هذا العيب

كان عند البائع الاول قبلت بينته ويرد على البائع الاول * رجل اشترى عبدا وحرارة فزوح الجارية من العبد ثم وجدها عيبا لا يملك الرد لان النكاح عيب فيهما فان أبانها قبل الدخول بها كان له أن يردهما لان العيب الحادث قد زال ولا يقال بان النكاح وان زال فقد بقي المهر والمهر زيادة منفصلة فبمنع الرد بالعيب لا نقول اختلف المشايخ فيه قال شمس الائمة السرخسي رحمه الله تعالى لا يجب المهر بهذا

المعقد لانه لو وجب يجب للمولى والمولى لا يستوجب على عبده ديناً وقال الشيخ الامام المعروف بجواهر زاده رحمه الله تعالى يجب المهر ويسقط من ساعته لا يصنع المشتري فيكون له أن رددهما كالأشترى حالية وولدت ولدان ثم وجبها عيباً لا يرد فان مات الولد كان له أن يرد الجارية * رجل اشترى عبداً فوجده عيباً فأنكر البائع أن يكون عبده فأقام المشتري شاهدين شهد أحدهما أنه باعه وبه هذا العيب وشهد الآخر على اقرار البائع بالعيب لا يقبل كالأشترى عينا في يدرجل أنه له فشهد (١٨٥) أحد الشاهدين أنه ملكه وشهد الآخر

على اقرار ذي اليد أنه ملكه
لاتقيل هذه البيعة

(مسائل الاقالة وبجود البيع)

رجل باع جارية ثم أنكر البيع
والمشتري يدعى الشراء لا يحصل

للبيع أن يطأها فان عزم المشتري
على ترك الخصومة وسمع البائع

من المشتري أنه عزم على ترك
الخصومة كان للبائع أن يطأها

لأنهم ما تفاسخا البيع * رجل
اشترى بيتاً لامرأته وأعطى لها

المبيع ثم جاء البائع وقال للمشتري
بيعه عن بازده فقال المشتري دادم

لم تصح هذه الاقالة قالوا صورة هذه
المسئلة اذا كان الزوج وكيل

لامرأته في شراء البيت والوكيل
بالشراء ذكر شمس الاثمة

السرخصى رحمه الله تعالى أن
الوكيل بالشراء لا يملك الاقالة في

قولهم فلا تصح هذه الاقالة ولو
كان الوكيل يملك الاقالة فلاقالة

لا تصح بلقطة الامر في قول أبي
حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى فان

البائع لو قال للمشتري أقتل هذا
البيع فقال المشتري أقتل لا تتم

الاقالة عندهما ما لم يقل البائع
قلت * رجل باع من آخر ثوباً

فقال له المشتري قد أقتلتك ببيع
الثوب فاقطعه فبصاف قطع البائع

فبصاف قبل أن يتفرقا ولم تسكاه
بشيء كانت الاقالة تامة * رجل

اشترى من رجل وقر خبطة دراهم معلومة وقض الخبطة وسلم بعض

التمن ثم جاء البائع ليقبض منه فقبه الثمن فقال المشتري انه قام على يميني غالي فرد الدائع عليه ما قبض من الثمن وأخذ المشتري قالوا لم

يكن ذلك اقالة لان الاقالة بمنزلة البيع والبيع بالقول لا يكون الا بإيجاب وقبول وان كان بطريق التعاطي فذلك لا يكون الا بالقبض

وتسليم من الجانبين وهذا قول المشايخ وبعضهم انه تعالى أماعلى قول البعض قبض أحد البديلين يكفي لان عقدة البيع وهو الصحيح وقد

قالوا رأينا فلاناً يزني بفلاية فيمادون الفرج لاحد على أحد لا على المقذوف ولا على الجماعة ولو أن الجماعة قالوا رأينا فلاناً يزني بفلاية وقطعوا الكلام ثم قالوا فيمادون الفرج كان عليهم حد القذف كذا في فتاوى قاضيان * ولو ادعى قذفاً على أحد أو أقام على ذلك شاهد أو أحد أو القاضى لا يجد القاذف وهل يحبس بنظران كان الشاهد فاسق لا يحبس وان كان عدلاً وقال له شاهد آخر خارج القياس أن لا يحبس وفي الاستحسان يحبس يومين أو ثلاثة أيام وإذا ادعى أن له شاهداً آخر خارج المصر فكذلك لا يحبس وهذا اذا كان المكان الذي فيه الشاهد بعيداً من المصر بحيث لا يمكنه الاحضار في مدة ثلاثة أيام وإذا كان قريباً بحيث يمكنه الاحضار في مدة ثلاثة أيام فإنه يحبس كذا في الظهيرية * في تجنيس الناصري اذا ادعى القاذف أن المقذوف زان وأن له البيعة أجل لاقامة البيعة فان أقام والاحداث لم يجد أحداً يبعث الى الشهود بعينه مع شرط يحفظونه فان لم يجد الشهود حدوا أقام بعد ذلك قبلت شهادتهم كذا في التتارخانية * ولو قذف رجلاً فجاء بأربعة قسقة أنه كاذب يدرأ الحد عن القاذف وعن المقذوف وعن الشهود كذا في الظهيرية في المقطعات * اذا كان المقذوف حياً فلا خصومة لاحد سواء حضر أو غاب ولو كان المقذوف قبل أن يطالب أو بعد ما طالب أو أقيم عليه بعض الحد بطل الحد وبطل ما بقي منه وان كان سوطاً واحداً كذا في فتاوى الكرخی * وان رجع الغائب فقدمه الى الحاكم وضرب القاذف بعض الحد ثم غاب لم يتم الا وهو حاضر لان المطالبة شرط في كاه كذا في غاية البيان * قذف ميتاً محصناً أو لوالدين والمولودين علواً أو سفلاً أن يخاصموا سواء فيه الوارث وغيره كالشكاف والقاتل والرقيق والأقرب والأبعد وان ترك بعضهم وللباقين أن يخاصموا كذا في التمرناشي * ولا يطالب بحد القذف للميت الآن قمع القدر في نسبه بقذفه كذا في الهداية * وولد الابن وولد البنت سواء في ظاهرا ورواية كذا في فتاوى قاضيان * ولا يثبت لابي الام ولا لأم الام كذا في المحيط * أما الاخوة والاخوان والاعمام والعمات والاخوان والحالات فليس لهم حق الخصومة كذا في شرح الطحاوي * وليس للولد أن يطالب بحد القذف اذا كان القاذف أباه وجده وان علواً ولأما ولا جدته كذا في الايضاح * وان قذف أمه أو أمه أو أخته أو عمه فعليه الحد * رجل قال لابنه يا ابن الزانية ومهيمته وله ابن من غيره فجاء يطالب الحد بضرب القاذف الحد وكذلك ان كان للميت المقذوف ابنان فصدق أحدهما كان لا بأس أن يأخذ بالحد وان لم يكن للمقذوف الابن واحد فصدق في القذف ثم أراد أن يأخذه بالحد ليس له ذلك كذا في المبسوط * قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير رجل له عبدة أم حرة مسلمة وقدمات فقذف المولى أم العبد فليس للعبد أن يأخذ المولى بحدها كذا في المحيط * ولو أن رجلين استبأ فقال أحدهما أما أنا فلست برزاق ولا أمي برزاقية قال لاحد في هذا ولو قال من قال كذا وكذا فهو ابن الزانية فقال رجل أنا قلت فلاحد على المبتدئ كذا في فتاوى الكرخی * ولو قال لعبد يا زاني فقال لا بل أنت يحد العبد دون الحر ولو كاه حرين يحدان جميعاً كذا في خزنة المفتين * ولو قذف

(٢٤) - (الفتاوى) - (ناي)

ذكرنا هذا في أول الكتاب * رجل اشترى جارية وقبضه ثم جاء بالخمار بعد أربعين يوماً فمعه على البائع فلم يقبل البائع صريحا واستعمل الجارية أياما ثم امتنع عن رد الثمن وقبول الأقالة كان له ذلك لأنه لم يرد كلام المشتري بطل كلامه فلا تتم الأقالة باستعماله (فصل في الاستحقاق ودعوى الحرية) * رجل اشترى جارية وقبضها فباعها من غيره ثم باعها الثاني من ثالث ثم ادعت الجارية أنها حرة فردها الثالث على بائعه بقولها وقبلها البائع (١٨٦) الثاني منه ثم الثاني ردها على الأول فلم يقبل الأول قالوا ان كانت الجارية

ادعت العتق كان للأول أن لا يقبل لان العتق لا يثبت بقول الجارية وان كانت الجارية ادعت أنها حرة الأصل فان كانت حين بيعت وسلمت انقادت لذلك فهو بمنزلة دعوى العتق لانها لما انقادت للبيع والتسليم فقد أقربت بالرق وان لم تكن انقادت ثم ادعت أنها حرة لم يكن للبائع الأول أن لا يقبل لان القول في حرية الأصل قولها فاذا استعقت نفسها بما هو حجة على الكل لم يكن للبائع الأول أن لا يقبل * وقال بعضهم اذا بيعت الجارية ثم ادعت أنها حرة الأصل لم يكن للمشتري أن يرجع على البائع لان الحرية لا تثبت بقولها وكل من اشترى جارية كان الاحتياط في أن يتزوجها حتى يحد له اما بالنكاح أو بملك البين والصحيح أنه اذا لم يسبق منهما ما يكون اقرارا بالرق كان القول قولها في دعوى الحرية والمشتري أن يرجع على البائع بالثمن بقولها * ذكر في المنتقى رجل اشترى جارية والجارية لم تكن حاضرة عند البيع فقبضها المشتري ولم تقرب الرق ثم باعها المشتري من آخر والجارية لم تكن حاضرة عند البيع الثاني وقبضها المشتري الثاني ثم قالت الجارية أنا حرة الأصل فان القاضي

أجبنى أجنبية محصنة وأقيم عليه الحد ثم قدفها غيره بقاء عليه الحد أيضا كذا في المحيط * ابن سماعة عن محمد بن جهم أنه تعالى في الرقيات أربعة شهدوا على رجل أنه زنى بفلانة بنت فلان الغلانية امرأة معروفة سموها ووصفوا الزنا وأثبتوه والمرأة غائبة فرجم الرجل ثم ان رجلا قدف تلك المرأة الغائبة تغاضبه إلى القاضي الذي قضى على الرجل بالرجم قال القياس أن يحد قاذفها لكني أسقن أن لا أحد قاذفها كذا في الظهيرية * في جمع الجوامع وان خاصمت إلى قاض آخر يحد الا ان أقام الشاهد بينة على قضاء الأول كذا في التتارخانية * من قدف غير مرة أو زنى غير مرة أو زنى غير مرة أو شرب غير مرة فحد مرة فهو لذلك كله كذا في الكافي * ولو قدف جماعة بكلمة واحدة أو قدف كل واحد منهم بكلام على حدة أو في أيام متفرقة تغاضبوا ضرب لهم حد واحد وكذا اذا خاصم بعضهم دون بعض فحدوا لحد يكون لهم جميعا وكذا اذا حضر واحد منهم فاعلم على القاذف حد واحد لا غير فان حضر بعد ذلك من لم يخاصم في قدفه بطل الحد في حقه ولم يحد له مرة أخرى * لو حد القاذف وفرغ من حده ثم قدف رجلا آخر فانه يحد للثاني حدا آخر وانما يسقط حد القذف ما قبله ولا يسقط ما بعده كذا في السراج الوهاج * لو ضرب للزنا أو للشراب بعض الحد فهرب ثم زنى أو شرب نائيا حددا مستأنفا ولو كان ذلك في القذف ينظر فان حضر الأول إلى القاضي يتم الأول ولا شيء للثاني وان حضر الثاني وحده يحد لحد مستأنفا للثاني وبطل الأول وان اجتمعت على واحد أجناس مختلفة بان قدف وزنى وسرق وشرب بقاء عليه السكل ولا نوال بينهما خيفة الهلاك بل ينتظر حتى يبرأ من الأول فيبدا بحد القذف أولا لان فيه حق العبد ثم الامام بالخيار ان شاء بدأ بحد الزنا وان شاء بالقطع ويؤخر حد الشراب ولو كان مع هذا جراحة توجب القصاص بدأ بالقصاص ثم حد القذف ثم الاقوى فالاقوى كذا في التبيين * لو قال كلمتان أو واحد احد لان أصل القذف كان موجبا فكان لكل واحد منهم ان يدعى ما لم يعين المستثنى كذا في الفتاوى الكبرى * عبد قذافي حرافة عتق فقتل فحد القذف آخرا فاجتمعوا ضرب ثمانين ولو جاء الأول فضرب أربعين ثم جاءه الاخر ثم لم يأتهم له الثمانين ولو قدف آخر قبل أن يأتي به الثاني فالثمانون تكون له ما ولا يضرب الثمانين مستأنفا لان ما بقي تمامه حد الا حوا فجاز ان يدخل فيه الاحرار كذا في فتح القدير * اذا حد المسلم في قذف سقطت شهادته على التأييد عندنا وان تاب لا تقبل الا في العبادات كذا في شرح الطحاوي * اذا حد الكافر في قذف لم تجز شهادته على أهل الزمة فان اسلم قبلت شهادته عليهم وعلى المسلمين وان ضرب سوطا في قذف ثم اسلم ثم ضرب بمابق جازت شهادته وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه ترد شهادته والاقل تابع للاكثر والأول أصح كذا في الهداية * ان قدف في حالة الكفر قدفي حالة الاسلام بطلت شهادته على التأييد ولو حد العبد حد القذف ثم اعتق وتاب لا تقبل شهادته على التأييد ولو قدف حالة الرق ثم اعتق فانه بقاء عليه حد العبيد كذا في شرح الطحاوي * ولو ضرب المسلم بعض الحد ثم هرب قبل تمامه ففي طاهر الرواية تقبل شهادته ما لم يضرب جميعه كذا في السراج الوهاج * في المبسوط الصحيح من

المذهب

المشتري الأول ان الجارية أقربت بالرق وأنكر المشتري

الثاني ذلك وليس للمشتري الأول بينة على اقرارها بالرق فان المشتري الثاني يرجع بالثمن على المشتري الأول والمشتري الأول لا يرجع بالثمن على بائعه لانه ادعى اقرار الجارية بالرق * رجل اشترى عبدا وقبضه فوهبه من آخر أو تصدق به على رجل ثم جاء رجل واستحق من يد الموهري له أو من يد المتصدق عليه كان للمشتري أن يرجع بالثمن على بائعه ولو اشترى عبدا والمشتري باعها من رجل وسلم واستحق

من يد الثاني لا يرجع المشتري الأول بالثمن على بائعه قبل أن يرجع المشتري الثاني عليه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو كان المشتري الأول وهبه من رجل وسلم ثم باعه الموهوب له من رجل فاستحق من يد المشتري الثاني لا يرجع المشتري الأول وهبه من رجل وسلم ثم وهبه الموهوب له من رجل وسلم فاستحق من يد الثاني كان للمشتري الأول أن يرجع بالثمن على بائعه * رجل اشترى زق (١٨٧) سم أو عسل أو حرقزيت أو سلة زعفران أو جواتق دقيق أو حنطة ثم باه

رجل واستحق بعض ذلك قبل القبض أو بعده قال أبو يوسف رحمه الله تعالى بخير المشتري إن شاء أحد لباقي بحسبه من الثمن وإن شاء ترك البيع لأنه شيء واحد * ولو اشترى قوصرق ثم أرى حرقزيت أو خابرق نخل أو كرى حنطة أو شمع عير في وعاء من فاستحق أحدهما ان استحق قبل القبض خير المشتري * قلنا في الوجه الأول وإن استحق بعد القبض يلزمه الباقي بحسبه من الثمن ولا يكون له أن مرد الباقي * رجل اشترى غلاما مشرا عجبها ثم ادعى رجل أن الغلام كان له أعتقه منذ سنة فإن القاضي يسأل من المدعي البينة على الملك فإن أقام البينة على الملك عتق العبد عليه بأقراره وإن لم يكن له بينة يستخلف المشتري على دعوى الملك لأن المدعي خصم للمشتري في هذه الدعوى لأنه ثبت العتق والولاء لنفسه * رجل اشترى عبدا واستلفا في الثمن وحلفا فقال البائع إن بعته إلا بالف درهم فهو حرق قال المشتري إن اشتريته إلا بخمسمائة درهم فهو حرق البيع لازم للمشتري ويخبر المشتري على الأمن الذي أقر به ولا يعتق العبد لأن البائع أقر أن المشتري يحنث في يمنوع عتق عليه العبد فلا يمكن

المذهب عندنا أنه إذا أقام أربعة من الشهود على صدقه بعد الخد قبل مهادنه كذا في فتح القدير * إذا زنى المذدوف قبل أن يقام الخد على القاذف أو وطئ وطأ حراما غير محمول فقد سقط الخد عن القاذف وكذلك إذا أودع المذدوف وإن أسلم بعد ذلك فلا خد على القاذف وكذلك إن كان معتوها ذاهب العقل كذا في المبسوط * ويسقط الخد عن القاذف بتصديق المذدوف أو بان يقيم أربعة على زنا المذدوف سواء أقامه قبل الخد أو في خلاله على إحدى الروايات كذا في السراج الوهاج * ولا يقبل منه أقل من أربعة فهو دقات ما بهم قشدهوا على المذدوف بزنا متقادما درأت عنه الخد استحسانا وإن جاء بثلاثة قشدهوا عليه وقال القاذف آثارا بهم لم يلتفت إلى كلامه ويقام عليه وعلى الثلاثة الخدوان شهيد جلان أو رجل وامرأتان على أقرار المذدوف بالزنا بدرا الخد عن القاذف وعن الثلاثة كذا في المبسوط * إذا مات المكاتب وترك وفاة وأدبت مكاتبته وحكم بعته في آخر زمن أجزاء حياته وقسم الباقي بين ورثته الأحرار ثم قذفه رجل لا يجوز كذا في المحيط * من دخل البينا بامان من أهل الحرب فقذف رجلا مسلما يجب الخد عليه وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى إلا أن خروجه قولهما كذا في شرح الطحاوي * خد القذف يفارق خد الزنا فإن خد القذف لا يسقط بالتقادم وخد الزنا والشرب يسقط * ولا يقام خد القذف إلا بطالب المذدوف * ولا تقبل البينة عليه إلا بعد الدعوى * ولا يسقط هذا الخد بعد العفو والإبراء بعد ثبوته وكذا إذا عفي قبل الرفع إلى القاضي وكذا لو صلح عن القذف على مال يكون باطلا برده المال عليه وله أن يطالبه بالخد بعد ذلك عندنا كذا في فتاوى قاضيان * ويقبى القاضي بعلمه إذا علم في أيام قضائه وكذا لو قذفه بحضرة القاضي خدده وإن علمه القاضي قبل أن يستعفى ثم ولى القضاء ليس له أن يقبىه حتى يشهده عنده كذا في فتح القدير * ولو ترك المذدوف المطالبة بذلك حسن وكذلك يستحسن من الحاكم إذا رفعه إليه أن يقول للمدعي قبل أن يثبت أعرض عن هذا كذا في الإيضاح * ويجوز التوكيل بآبائ الخد ومن الغائب في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى والإجماع على أنه لا يصح باستيفاء الخد كذا في فتح القدير

(فصل في التعزير) وهو تأديب دون الخد ويجب في جنابة ليست موجبة للعبد كذا في النهاية * وينقسم إلى ما هو حق الله وحق العبد * والأول يجب على الإمام ولا يحل له تركه إلا فيما إذا علم أنه أنزجر الفاعل قبل ذلك ويتفرع عليه أنه يجوز إثباته بدع شهادته فيكون مدعيا شاهدا إذا كان معه آخر كذا في النهر الفائق * قالوا لكل مسلم إقامة التعزير بحال مباشرة المعصية وأما بعد المباشرة فليس ذلك لغیر الخد كما قال في القنية رأي غي * على فاحشة موجبة للتعزير يرفع زره بغير الخد فليسب أن يعزر المعززان عزوه بعد الفراغ منها كذا في البحر الرائق * سئل الهندي رحمه الله تعالى عن رجل وجد مع امرأته رجلا يحل له قتله قال إن كان يعلم أنه ينزجر عن الزنا بالصياح والضرب بجادون السلاح لا يحل وإن علم أنه لا ينزجر إلا بالقتل حل له القتل وإن طأوعته المرأة حل له قتلها أيضا كذا في النهاية * المكاتب بالظلم وقطاع الطريق وصاحب المكس

نقض البيع ولا يعتق العبد إذا كان على المشتري الثمن الذي أقر به لأنهما تصادقا على ثبوت الملك للمشتري والمشتري ينكر العتق فلا يعتق العبد وأما يلزمه الثمن الذي أقر به لأنه ينكر الزيادة * رجل اشترى من رجل أرضين فاستحق أحدهما ان استحق قبل القبض بخير المشتري إن شاء أحد الباقي بحسبه من الثمن وإن شاء ترك وإن استحق بعد القبض يلزمه غير المستحق بحسبه من الثمن ولا خيار له * مستأجر حانوت باع كرنار حانوت في يده وهى الكردار وقبض الثمن ثم جاء صاحب الحانوت وزعم أن الكردار له وحل بين المشتري

والمبيع قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان كان الكردار من الامارات التي يحتاج المستاجر اليها في صناعته وتجارته كان القول فيه قول البائع وهو المستاجر ولا يرجع المشتري على البائع بشئ من الثمن وان لم يكن الكردار من آلات عمل المستاجر لم يكنه شئ لو اختلف صاحب الحانوت مع المستاجر في ذلك كان القول قول المستاجر بان كان علوا على سفلى الحانوت فكذلك الجواب لانه في يد المستاجر وان كان البناء شيا لو اختلف (١٨٨) صاحب الحانوت مع المستاجر في ذلك كان القول فيه قول صاحب الحانوت كالبناى المتصل

بالحانوت لاني الحانوت كان للمشتري ان يرجع على البائع بالثمن لان القول فيه قول صاحب الحانوت فالثابت بقول من يكون القول فيه قوله كالثابت بالبينه فان كفل لهذا المشتري انسانا بالدرك ففي كل موضع لا يرجع المشتري على البائع بالثمن لا يرجع على الكفيل بالدرك لان الكفيل بالدرك انما يضمن عند الاستحقاق ولم يثبت الاستحقاق رجل اشترى غلاما وقبضه فاستحقه رجل بالبيبة وقبض العبد ثم ان المستحق اجاز البيع اختلفت الروايات فيه في طاهر الرواية لا ينفسخ البيع مالم يرجع المشتري على البائع بالثمن وعليه الفتوى * رجل اشترى عبدين بالف وقبضهما ثم استحق من أحدهما بعبته نصفه فان العبد الآخر يكون لازما للمشتري وله الخيار في الذي استحق نصفه في قول أبي حنيفة وأبي يوسف وجهما الله تعالى * رجل اشترى نصف عبد ثم اشترى رجل آخر نصفه فقبض المشتري الثاني ولم يقبض الاول ثم جاء رجل آخر واستحق من هذا العبد بعضه فما استحق يكون من المصمين جميعا وان كان المشتري الاول قبض ولم يقبض الثاني فما استحق يكون من الثاني وان قبضاه جميعا فما استحق فهو منهما جميعا * رجل معه فقير احتطه في جوالق فباع من ذلك فقيرا من رجل بدرهم

وهكذا في التمرناشي والمجتهبي * والمولى أن يعز رعبده وأمه عند اساءة الادب والحاجة اليه كذا في محيط السرخسي * والتعزير الذي يجب حقا للعبد بالقذف ونحوه فانه لتوقفه على الدعوى لا بقيمة الا الحاكم الا أن يحكم فيه كذا في فتح القدير * يجري فيه الابراء والعفو والشهادة على الشهادة واليمين كسائر حقوقه هكذا في فتاوى قاضيهان * ويثبت التعزير بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين لانه من جنس حقوق العباد كذا في التبيين * وهكذا في الكافي والمحيطين * رجل ادعى قبل انسان شتمه فاحش أو ادعى أنه ضربه وقال لي بيمة حاضرة في المصر وطلب منه كفيل بنفسه فانه يؤخذ منه كفيل بنفسه الى ثلاثة أيام وان أقام على ذلك شاهدين أو رجلا وامرأتين أو شاهدين على شهادة رجلين يؤخذ منه كفيل بنفسه حتى يسأل عن الشهود ذاعل الشهود يضرب كذا في فتاوى قاضيهان * التعزير قد يكون بالحبس وقد يكون بالصفع وتعزيرك الاذن وقد يكون بالكلام العنيف وقد يكون بالضرب وقد يكون بنظر القاضي اليه بنظر عبوس كذا في النهاية وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يجوز التعزير بالسلطان بأخذ المال وعندهما وباقي الائمة الثلاثة لا يجوز كذا في فتح القدير * ومعنى التعزير بأخذ المال على القول به امساك شئ من ماله عده مدة ليتعز حرمه بعيدا الحاكما اليه لأن يأخذ الحاكما لنفسه أو وليت المال كما يتوهمه الظلمة اذ لا يجوز لاحد من المسلمين أخذ مال أحد بغير سبب شرعي كذا في البحر الرائق * في الشافعي التعزير على مراتب تعزير أشرف الاشراف وهم العلماء والعلوية بالاعلام وهو أن يقول له القاضي بلغني انك تفعل كذا فينزع به وتعزير الاشراف وهم الامراء والدياقين بالاعلام والجرا إلى باب القاضي والخصومة في ذلك وتعزير الاوساط وهم السوقية بالاعلام والجرا والحبس وتعزير الانحسة بهذا كله وبالضرب كذا في النهاية * وأكثره تسعة وثلاثون سوطا وأقله ثلاث جلدات وذ كرمشايحنا أن أدناه على ما يراه الامام بقدر ما يعلم أنه ينزع جربه كذا في الهداية * ويبنى أن ينظر القاضي في سببه فان كان من جنس ما يجب به الحد ولم يجب به عارض يبلغ التعزير أقصى غايته ومثاله اذا قال لامة العبرأ ولام ولد الغبيرأ انية يجب عليه أقصى غايته التعزير لان الحد لا يجب ههنا لعدم احصان المقدوف وهذا من جنس ما يجب به الحد وان كان من جنس ما لا يجب به الحد نحو أن يقول لعبرأ يا خبيث حتى وجب التعزير برفا التعزير بمقروض الى الامام كذا في المحيط * وصح حبسه بعد الضرب اذا كان فيه مصلحة كذا في العيني شرح الكنتز * وتقدر مدة الحبس واجع الى الحاكما كذا في البحر الرائق * أشد الضرب التعزير ثم حد الزنا ثم حد الشرب ثم حد القذف ومن حد أو عزوفات بسبب ذلك فدمه حد بخلاف الزوج اذا عزوز وجته لترك الزينة أو الاجابة اذا دعاها الى فراشه أو لاجل ترك الصلاة أو الخروج عن البيت ماتت ضمن كذا في النهر الفائق * ويضرب في التعزير برفا على ثيابه وينزع منه الحشوا والفرو ولا يحد في التعزير ويعزق الضرب على الاعضاء الا الرأس والرجل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيهان

هكذا

رجل معه فقير احتطه في جوالق فباع من ذلك فقيرا من رجل بدرهم * رجل في يده كمران ولم يقبض المشتري حتى باع من آخر فقيرا منه بدرهم ثم استحق أحد القهيزين فان البيع الاول جائز والثاني باطل * رجل في يده كمران فباع أحدهما من رجل ولم يسلم حتى باع من آخر كمران ودفع اليه ثم باع الكمران الباقي من آخر ودفعه اليه ثم حضر المشتري الاول ووجد المشتريين جميعا فانه يأخذ ما كان في يد المشتري الثالث لان البائع بعدما باع الاول كان يملك بيع الكمران الثاني فجاز بيعه لانه باع ما يملك واذا

بأع الكرا لا يخرج من المشتري الثالث بمجرّبه لانه المشتري الاول فباختلما كان في يد الثالث فان حضر المشتري الاول ولم يجسد المشتري الثالث ووجد المشتري الثاني فانه ياخذ من الثاني نصف ما في يده لانه لما باع من الثاني كرا صار الكرا من مشتركين بين الاول والثاني جميعا فما أخذ الثاني يكون نصفه الاول بان حضر الثالث بعد ذلك ياخذ الاول والثاني جميع ما في يد الثالث ويكون ذلك بينهما نصفين * ولو أن المشتري الاول وجد الثالث ياخذ جميع ما في يد الثالث * وكذا لو كان مكان (١٨٩) الكرين عبد فباع نصفه من رجل ولم يدفع

حتى باع نصفه من رجل آخر ودفعه اليه ثم باع نصفه من ثالث ودفع اليه * رجل اشترى من رجل دارا بالف درهم وتقد الثمن وقبض الدار فقام أخو المشتري البينة أن الدار كانت لابيهما تركها ميراثا ولاخيه هذا المشتري فانه يقضى للمدعي بنصف الدار فان كذبه المشتري كان المشتري بالخيار ان شاء رد نصف الباقي على البائع وبستر منه كل الثمن ان كان نقد وان شاء أمشك ورجع بنصف الثمن وان كان المشتري صدق أخاه المدعي بقي النصف في يده بنصف الثمن ورجع على البائع بنصف الثمن * رجل اشترى أرضا بشربها فاستحق الشرب قبل القبض قال محمد رحمه الله تعالى يحبر المشتري ان شاء أخذ الارض بجميع الثمن وان شاء ترك وكذلك المسيل * وان استحق الشرب بعدما قبض المشتري الارض وأحدث فيها بناء أو غرسا أو رعا فان المشتري يرجع بنقصان الشرب والمسيل * جعل محمد رحمه الله تعالى هذا أصلا فقال كل شيء إذا بعته وحده لا يجوز بيعه وإذا بعته مع غيره جاز فإذا استحق ذلك الشيء قبل القبض كان المشتري بالخيار ان شاء أخذ الباقي بجميع الثمن وان شاء ترك

* هكذا ذكر في حدود الاصل وذكري في أثره الاصل يضرب التعزير في موضع واحد وليس في المسئلة اختلاف رواية وإنما اختلف الجواب لاختلاف الموضوع فموضوع الاول اذا بلغ التعزير أقصاه وموضوع الثاني اذا لم يبلغ كذا في التبيين * الاصل في وجوب التعزير أن كل من أوتكب منكرا أو أذى مسلما بغير حق بقوله أو بفعله يجب التعزير الا اذا كان الكذب ظاهرا في قوله كذا قال يا كلب أو يا خنزير أو نحو فانه لا يجب التعزير كذا في شرح الطحاوي * وهو الصحيح هكذا في فتاوى قاضخان * وقيل ان كان المسبوب من الاشراف كالفقهاء والعلماء يعزرون كان من العامة لا يعزرون وهذا حسن كذا في الهداية * من قذف مسلما باساق وهو ليس بفاسق أو يا ابن فاسق يا كافرا يهودي يا نصراني يا ابن النصراني يا خبيث يا سارق وهو ليس بسارق يا فاجر يا منافق يا لوطي يا من يعمل عمل قوم لوط يا من يلعب بالصبيان يا آكل الربا يا شارب الخمر يا ديوث يا مخنث يا خائن يا ابن قعبة يا زنديق يا قزوين يا مأوى الراعي يا مأوى اللصوص عزز * ولو قال يا تيس يا حبة يا ذئب يا حجام يا بغاء يا مؤاحرا يا ولد الحرام يا عيار يا ناكس يا منكوس يا مسخرة يا كشخان يا ضحكة يا موسوس يا ابن الموسوس وأبوه ليس كذلك يا رستماني وهو ليس كذلك يا مقعد لا يعزرون كذا في الكافي * ولو قال يا ابن الفاجرة يا ابن الفاسقة فعليه التعزير لانه ألحق فروع الشين به كذا في غاية البيان * ولو قال لفاسق يا فاسق أو لشارب يا شارب أو لظالم يا ظالم لا يجب فيه شيء كذا في العتبية * ولو قال للرجل صالح ذي مروءة يا لص يا مشرك يا كافر عزز وكذا في غاية البيان * ان قال يا ليد عزز وكذا في الواقعات * وان قال يا سعة عزز وكذا في الجوهرة النيرة * ولو قال لا آخر (٣) يا بني فماذا يعزرون هكذا في السراجية * ولو قال لصاح يا سفيه عزز هكذا في التمر تاسي * رجل قال لصاح يا معفوج يا ابن قرطبان ذكر الباطني أنه عليه التعزير ولو قال يا قرد يا قواد يا مقامر وفي هذا كله لا يجب التعزير كذا في فتاوى قاضخان * قال الصدوق الشهد يجب التعزير في قوله يا مقامر كذا في الخلاصة * ولو قال يا معفوج فانه يعزرون ولا يجب الحد في قول أبي يوسف ومحمد وجهما الله تعالى حتى يضيف الى السبيل وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يكون فاذا بحال وعليه التعزير لانه ألحق به الشين والمعفوج المضروب في الدبر كذا في الظهيرية * ولو قال يا أبه أو قال يا لشي أو قال يا ستور لشي عليه ولو قال يا قنبر يجب فيه التعزير كذا في الفتاوى الكبرى * اذا أخذ رجل في حادثة فتوى العلماء وجاء الى خصمه فقال الخصم أنا لا أعلم به أو قال ليس كما أفتوا وهو جاهل ان ذكر أهل العلم بالتحقير وجب عليه التعزير واذا قذف بالتعريض وجب التعزير كذا في الحاوي القدسي * الاولى للانسان فيما اذا قيل له ماوجب الحد والتعزير أن لا يجيبه قالوا ولو قال يا خبيث الاحسن أن يكف عنه ولورفع الى القاضي ليؤديه بحوز ولو أجاب مع هذا فقال بل أنت لا بأس كذا في البحر الرائق * عن أصحابنا رحمه الله تعالى فيمن اعتاد الفسق بأنواع الفساد يهدم عليه بيته كذا في السراجية * قال نغرا لاسلام ان اعتاد سرقة أبواب المساجد يجب أن يعزروا وبالغ

(٢) بآثار الصلاة

وكل شيء إذا بعته وحده يجوز بيعه وإذا بعته مع غيره لا يجوز وهذا استحق كان له حصته من الثمن * رجل له ضيعة اشتراها بمائة درهم بباع الرجل مع أخيه بعض هذه الضيعة بضیعة أخرى ثم مات أخوه فدعى ورثة الاخ الضيعة المشتراة وما بقي من الضيعة الاولى بعته أن صاحب الضيعة الاولى اشترى الضيعة الثانية مع مورثهم فكان صعبا للمورثهم بالوا الضيعة المشتراة تكون بين الاخوين نصفين لانهما اشترى الضيعة الثانية فكانت مشتركة بينهما جميعا ويكون نصيب الميراث لورثته ورجع الاخ الحفي في تركه الميت بنصف قيمة

تبايع من الضيعة الاولى لان الاخ المبت اشترى نصف الضيعة المستراة لنفسه ونقص الثمن بمال أخيه وصار الاخ الحى بمسئلة المقتضى له ولا حق لورثة المبت فيما يبق من الضيعة الاولى لانه لم يوجد من صاحب الضيعة الاولى الا افراد أخيه في شراء السبعة الثمانية ببيع بعض الضيعة الاولى وهذا لا يكون تليكما منه لما يبق من الضيعة ولا افراد تلك الاخ في الضيعة الاولى * وجلان اشترى عبدافا فاستحق نصفه ثبت الخيار للمشتري لان الشركة في العبد عيب فان قال (١٦٠) أحدهما رخصت سلم له وبيع العبد ربع الثمن والاخر على خياره ان شاء ود

اذ لم يكن السلطان استثنى تلك الخصومة في تنفيذ القاضى * رجل باع دارا او عقارا ثم ادعى انه باعها
بعد ما وقف الخلف المشايخ فيه والادعاه انه لا تسمع دعواه كمالو ادعى انه باعه وهو لغيره بخلاف ما لو باع عبدا ثم ادعى انه حر او ادعى انه اعنته
ثم باعه فانه تسمع دعواه * رجل اغير عليه دوايه فوق البعوض في يد انسان فذهب به الى السوق ليبيعه فباعه رجل يريد ان يشتري ثورا
واسنامه ثم اعمى السطرف فذا هو ثور الذي اغير عليه نادى انه ملكه لا تسمع دعواه لان الاستيلاء اقرار منه انه ليس له * رجل اشترى

عندها وقبض عونقدا الثمن وصحفة رجل بالبيئة ثم حضر البائع وأقام البيئته أن المستحق كان باععه منه يكذا قبل البيع وقضى بالقاضي بينة البائع فأراد المشتري أن يأخذ العبد قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا سبيل للمشتري على العبد * وهذا في غير ظاهر الرواية وأما في ظاهر الرواية بنفس الاستحقاق لا بنفس البيع بين البائع والمشتري ما لم يرجع المشتري على البائع بالثمن ويقضى القاضي له أو يتراضيا على ذلك * رجل عنده كرحنطة باع من رجل نصفه ثم باع النصف (١٩١) الآخر من رجل آخر فلم يقبض أحدهما حتى استحق منه مختوم واحد كان المستحق من البيع الآخران هلك نصف ما بقى بعد استحقاق المختوم يكون الخيار للمشتري بين بأخذ أن ما بقى على حساب ذلك حق الأول في نصف كروحق الثاني في نصف كرا لا تختوما

واحد فيضرب كل واحد منهما فيما بقى بمحضته ولو لم يستحق حتى قبض المشتري الثاني مختوما ثم استحق مختوم فالمشتري الأول والثاني بالخيار فيما بقى يضرب فيه المشتري الثاني بنصف كرا المختومين والأول بنصف كرا فيكون الباقي بينهما على حساب ذلك * رجل اشترى دارا وقبضها ثم جاء رجل واستحق نصفها ثم ان المشتري أقام البيئته أنه اشتراها من المستحق ولم يؤت ذلك وقتا قال محمد رحمه الله تعالى لا يرجع المشتري على البائع بشئ من الثمن إنما هو رجل اشترى دارا فأدعاها آخر واشترى المشتري من المدعي أيضا فإنه لا يرجع على البائع بشئ * ولو أقام المشتري البيئته أنه اشتراها من المدعي بعد استحقاق النصف قبل بيئته وكان له أن يرجع على البائع بنصف الثمن * رجل مات وترك ابنين ودارا فأدى أحد الابنين أن أباها كان باع هذه الدار من هذا الرجل

السجين وصبر بهم ضربا شديدا وخصبوا منهم أعيانا كثيرة بغير حق فلواتهم نحووا هذه الأمور عند القاضي هل يجب التعزير على هذا الموقع فقال نعم يعزركذا في التارخانية ناقلا عن البيهقي * رجل خلع امرأته وأبنته وهي صغيرة وأخر جهاز وزوجها من رجل قال محمد رحمه الله تعالى أحبسها هذا أبا حتى يرد لها أو يموت كذا في الفتاوى الكبرى * رجل سقى ابنا صغيرا خرا يعزركذا في التارخانية * الاستمناء حرام وفيه التعزير ولو لم يكن امرأته أو أمته من العبد بذكره فانزل (١) فإنه مكرره ولا شيء عليه كذا في السراج الوهاج * قال أبو نصر الدبوسي فبن قطع يد عبده أوقفه ان عليه التعزير كذا في الحاوي في الفصل الثالث في الجنائيات * عبد يطلب البيع من مولاه وهو مكره أن يحسن صحبته يعزركذا في الفتاوى الكبرى

(كتاب السرقة وفيه أربعة أبواب)

(الباب الأول في بيان السرقة وما يظهر به)

وهي في الشرع أخذ العاقل البالغ نصابا محررا أو ما قيمته نصاب ملكا للغير لا شبهة له فيه على وجه الخفية كذا في الاختيار شرح المختار * ثم إن كانت السرقة تنهرا اعتبرت الخفية ابتداء وانتهاء وإن كانت ليلا اعتبرت ابتداء فقط كذا في النهر الفائق * حتى لو نهب البيت على سبيل الخفية والاستتار ليلا لم تؤخذ المال على سبيل المغالبة والمكابرة جهارا من المالك بان استيقظا المالك ودخل عليه بالسلاح وقتل معه لم يمنع من أخذ المال فإنه يقطع أمواله منهارا بان نهب البيت على سبيل الخفية ودخل البيت ثم أخذ المال مكابرة ومغالبة لا يقطع كذا في محيط السرخسي * أقل النصاب في السرقة عشرة دراهم مضروبة بوزن سبعة جياذ كذا في العتائية * فإذا سرق تبرأ وزنه عشرة دراهم أو متاعا قيمته عشرة دراهم غير مضروبة فإنه لا يقطع فيه على الصحيح ولو سرق نصف دينار قيمته النصاب قطع عندنا ولو سرق دينار قيمته أقل من النصاب لا يقطع كذا في البحر الرائق * ولو سرق عشرة مغشوشة والغش غالبة لا يقطع في ظاهر الرواية هو الأصح كذا في العتائية * ولو سرق زيوفا ونهرجة أو ستوة فلا قطع الآن تكون كثيرة تبلغ قيمتها نصابا من الجياذ كذا في البحر الرائق * وإذا وجب تقويم المسروق عشرة دراهم أي يقوم بأكثر النقود ثم نقدا البلد الذي يروج بين الناس في الغالب روى أبو يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يقوم بعشرة دراهم بنقد البلد الذي يروج بين الناس في الغالب وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يقوم بعشرة دراهم أعز النقود حتى لا يجب القطع بالشك كذا في المحيط وهو المختار عند البعض كذا في خزائن المفتين * ولا يقطع بتقويم الواحد ولا عند اختلاف المقومين كذا في المحيط * وثبت القيمة بقول رجلين عدلين ليس ما معرفة بالقيم كذا في التبيين * وانما يعتبر كمال النصاب في حق السارق وإن ذلك إذا سرق عشرة دراهم من عشرة أنفس من كل نفس درهم من بيت واحد يقطع

(١) فإنه مكرره لعل المراد كراهة التنزيه فلا ينافي قول المعراج ويجوز أن يستغنى بيزد وجته وخدمته اهـ صححه

بأن في درهم وأسكر المدعي عليه وكذبه الابن الآخر فان القاضي يقضى على المدعي بنصف الثمن لمدعي البيع وصحت الدار للمدعي عليه ولا خيار للمدعي عليه في رد الدار وإن لم يسلم له النصف الدار وليس هذا كالأشترى دارا فاستحق نصفها فان اشترى بحيلان هذا البيع إنما يشترط في نصف الدار بمجرد المدعي عليه لولا وجوده كالأشترى يقضى له بكل الدار * رجل اشترى شيئا فاستحق منه يده ورجع المشتري على البائع لثمن ثم وصل المبيع إلى المشتري بوجه من الوجود لا يؤمر تسليمه إلى البائع * ولو اشترى شيئا قد أقر أنه

ثم البائع ثم المشتري عليه ورجع على البائع بالثمن ثم وصل اليه بوجه من الوجوه فانه يومئذ يسعيه الى البائع * وجعل المشتري عليه
وقبضه فباعه من آخر واستحق من يد الثاني فان المشتري الاول لا يرجع على البائع بالثمن قبل أن يرجع عليه المشتري الثاني في قول
أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى له أن يرجع قال ألا ترى أن المشتري الثاني لو كان أبواً الاول عن الثمن كان
للاول أن يرجع على بائعه اذا استحق على (١٩٢) المشتري الثاني * ولو وجد العبد حراً رجع كل واحد

على بائعه بالثمن قبل أن يرجع
عليه الآخر

(فصل في مسائل الغرور)

الغرور يرجع باحداً من
بعقد المعاوضة أو يقبض يكون
للدافع كالوديعة والاجارة اذا
هلك الوديعة أو العين المستأجرة
ثم جاء رجل واستحق الوديعة أو
المستأجر وضمن المودع والمستأجر
فان المودع والمستأجر يرجع على
الدافع بما ضمن * وكذا كل
من كان في معناه وفي الاعارة
والهبة لا يرجع على الدافع بما
ضمن لان قبض المستعير كان
لنفسه * رجل اشترى داراً
وقبضها ونفى فيها ثم جاء رجل
واستحقها فان المشتري يرجع
على البائع بالثمن ويسلم البناء
الى البائع ويرجع على البائع
بالثمن وبقيمة البناء بمبني يوم
تسلم البناء الى البائع فان كان
المشتري بنى بالحصص والآخر
والساج والذهب فانه يرجع بقيمة
البناء على البائع يوم يسلم الى
البائع فان كان المشتري أنفق في
البناء عشرة آلاف درهم وسكن
فيها زماناً حتى خلق البناء وتغير
وأنهم لم يبعه ثم استحق الدار لم
يكن للمشتري أن يرجع على
البائع الا بقيمة يوم يسلم البناء الى
البائع فان كان المشتري أنفق في

كذا في المحيط * ويشترط أن يكون الحرز واحداً فلو سرق نصاباً من منزلين مختلفين فلا قطع
والبيوت من دار واحدة بمنزلة بيت واحد حتى لو سرق من عشرة أنفس في دار كل واحد في بيت على
حدة من كل واحد منهم درهما قطع بخلاف ما اذا كانت الدار عظيمة وفيها حجر كذا في البحر الرائق
* ولا بد أن يخرج مرة واحدة فلو أخرج بعضه ثم دخل وأخرج باقية لا يقطع كذا في النهر الفائق
* ولا بد أن يخرج بظاهره حتى لو انتلع ديناراً في الحرز وأخرج لا يقطع ولا ينتظر ان يتغوطه
بل يضمن مثله كذا في البحر الرائق في السرقة * يقطع الردء والمباشر في ظاهر الرواية كذا في
الظهيرية * ولو كانوا جميعاً والسارق بعضهم قطعوا ان أصاب كل واحد منهم نصاب وهذا استحسنه سواء
خرجوا معه من الحرز أو بعده في فوره أو أخرجه هو به درهم في فوره ولو كان فيهم صغير أو
مجنون أو معتوه أو ذورحم محرم من المسروق منه لم يقطع أحد كذا في النهر الفائق * ولو سرق
رجل من رجل عشرة دراهم ثم مات المسروق منه فورثة عشرة نفر كان لهم ان يقطعوا السارق
في سرقة فان غاب بعضهم لم يقطع السارق حتى يحضر واجيعاً ولو وكل رجلاً بطلب كل حق له فأخذ
سارقاً قد أقر بسرقة عشرة دراهم من موكله ان يطلب عما أقرب به من المال ولا أقطعه ولو حضر
الموكل بعد القضاء للوكيل عليه بالعشرة لم يقطعه كذا في محيط السرخسي * العبد والحر سواء
في القطع كذا في الهداية * السرقة انما تظهر بأحد الامرين اما بالبيننة أو بالاقرار فان كان
نظهورها بالاقرار فالقاضي يسأله عن ماهية السرقة فان بين ذلك فالقاضي يسأله عن المسروق فان
المسروق اذا لم يكن مالا لا يجب القطع بسرقة فان بين جنس المال يسأله عن مقدار المال وهذا اذا
كان المسروق غائباً عن مجلس القضاء فان كان حاضراً في مجلس القضاء وبذعه المسروق منه فاقر
السارق فالقاضي لا يحتاج الى السؤال عن المسروق وعن مقداره ولكن ينظر الى المسروق فان
أمكن ايجاب القطع بسرقة أو وجبه ومالا فلا * ثم يسأله كيف سرق ثم يسأله عن المكان ولا يسأله
عن الوقت وان احتمل تقادم العهد ثم يسأله عن المسروق منه فاذا بين ذلك الآن يقضي القاضي
عليه بالقطع ويكتفي بالاقرار مرة واحدة عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في المحيط
* ويستحب للامام أن يلقن حتى لا يقرب السرقة كذا في الظهيرية * وينبغي أن يلقن المقر
الرجوع احتيالا لاداره واذا رجع عن الاقرار صرح في القطع ولا يصح في المال كذا في الاختيار
شرح المختار * ولو أقر فقال سرقت من هذا مائة درهم ثم قال وهمت انما سرقت من الآخر لا يقطع
لو احدهما ويرد المال الى الاول ويضمن مثله للثاني كذا في محيط السرخسي * ولو أقر بسرقة
ثم رجع ثم أقر ببعض المال فلا يقطع كذا في الغبائية * في القدوري اذا أقر بسرقة فقال سرقت
هذه الدراهم ولا أدري لمن هي أو قال لا أعرف صاحبها لم يقطع كذا في الذخيرة * قال محمد رحمه الله
تعالى في الجامع الصغير رجلا ان أقر بسرقة مائة درهم ثم قال أحدهما هو مالي لا يقطع واحد منهما
ويستوى ان قال أحدهما هذه المقالة قبل القضاء بالقطع أو بعد القضاء قبل الاستيفاء نص عليه
محمد رحمه الله تعالى في الاصل وهذا لان الاستيفاء في باب الحدود شبه بالقضاء * ولو أقر أحدهما فقال

سرق

البناء عشرة آلاف درهم ثم غلا الحص والآخر والساج ثم استحق الدار ومثل ذلك يوم الاستحقاق

لا يوجد الا بعشرين ألفاً أو أكثر فانه يرجع على البائع بقيمة البناء يوم يسلم ولا ينظر الى ما كان أنفق فيه * وان استحق الدار بعد
البناء والبائع غائب والمستحق أخذ المشتري بهدم البناء فقال المشتري ان البائع قد غرني وهو غائب قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يلتفت
الى قول المشتري بل يؤمر بهدم البناء ويدفع الدار الى المستحق فان حضر البائع بعد الهدم لا يرجع المشتري على البائع بقيمة البناء انما

يرتجع عليه اذا كان البناء قائما فيسلم المشتري البناء الى البائع فيهدم البائع ويأخذ النقض وأما اذا هدمه فلا شيء له على البائع وان حضر البائع وقد هدم المشتري بعض البناء وبقي البعض كان للمشتري أن يأخذ البائع بقيمة ما بقي من البناء قائما ويسله اليه فيهدم البائع ما بقي ويكون النقض له وان شاء المشتري نقض كله ويكون النقض له ولا يسلم البناء وهذا كله قول أبي حنيفة وأبي يوسف ورجحهما الله تعالى في طاهر الرواية * وروى محمد بن أبي حنيفة ورجحهما الله تعالى وهو (١٩٣) قول الحسن أن القاضي يعث من يقوم

البناء ثم يقول للمشتري انقضه واحفظ النقض فاذا ظفرت بالبائع فسلم النقض اليه ويقضى لك عليه بقيمة البناء * وذكر الطحاوي رحمه الله تعالى أن المشتري اذا نقض عليه البناء فسلم النقض الى البائع فانه يرجع على البائع بالثمن وبقيمة البناء مبنيا وان لم يسلم النقض الى البائع لا يرجع الا بالثمن الاول وهذا أقرب الى النظر * رجل اشترى دارا ثم باعها من آخر فبني المشتري الثاني فيها بناء ثم استحققت الدار دون البناء فان النقض عليه وهو المشتري الثاني يرجع بالثمن على بائعه وبقيمة البناء والبائع الثاني يرجع بالثمن على بائعه ولا يرجع بقيمة البناء في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى هذا اذا اشترى جارية وقبضها فباعها من غيره فولدت من الثاني ثم استحققت الجارية فان المشتري الثاني يرجع بالثمن على بائعه وبقيمة الولد والبائع الثاني لا يرجع على البائع الاول بقيمة الولد في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * وعلى هذا الخلاف اذا اشترى عبدا وباعه من آخر فتدولته الايدي ثم وجد المشتري الآخر به عيبا قديما كالا صبيح الزائدة وقد تعيب العبد عنده بعيب حادث كان له أن يرجع على بائعه بنقصان

سرق ثوبا فلان من فلان هذا الثوب الذي في أيديهم اذ كرم محمد رحمه الله تعالى هذه المسئلة في الاصل وجعلها على وجهين * اما أن صدقه الآخر وفي هذا الوجه يقطعان بالاجماع * أو أن كذبه الآخر فهو على وجهين الاول أن يقول لم أسرق أنا والآخر ثوبا وفي هذا الوجه لا قطع على واحد منهما بالاجماع * واما أن يقول لم أسرق ولا أعرف الثوب وفي هذا الوجه اختلفوا قال أبو حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى يقطع المقر والمنكر لا يقطع اجماعا كذا في المحيط * ولو صدقه فلان ثم رجع سقط بالاتفاق القطع عن المقر هكذا في العتابية * ولو قال أحدهما سرقنا هذا الثوب من فلان فقال الآخر كذبت لم نسرقه ولكنه لفلان فقطع المقر ولم يقطع المنكر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو ادعى رجل على رجل سرقة فانكر يسخطف فان أبي أن يحلف لم يقطع ويضمن المال ولو أقر بذلك اقرارا ثم رجع عن اقراره وأنكر لم يقطع ويضمن المال كذا في السراج الوهاج * ولو أقر بالسرقة فقال الآخر بل سرقتها أنا ودونه يقطع من صدقه المسروق منه فان صدق الاول ثم الثاني فلا قطع ولا ضمان لان تصديق الثاني هذا تكذيب لذلك كذا في العتابية * فان قال المسروق منه بعدما صدق الاول لم يسرقها الاول وسرقها الثاني لا يقطع واحد منهما ولا يقضى بالمال على الاول ويقضى به على الثاني كذا في محيط السرخسي * ولو صدق الاول ثم أقر الثاني فصدقه ضمن الثاني ولو أقر بالسرقة فادعى المالك العصب وعلى العكس فلا قطع وضمن كذا في العتابية * ولو قال لا وسكت ثم قال بل غصبته مني لا يقضى بالمال واذا أقر أنه سرق مع هذا الصبي أو مع الآخر لا يقطع كذا في محيط السرخسي * ولو أقر أربعة بسرقة فرجع اثنان فلا قطع وكذا لو أقر اثنان فرجع أحدهما هكذا في العتابية * من أقر أنه سرق هذا الثوب من فلان فامر المسروق منه بنصف ذلك الثوب للسارق فقال نصف الثوب لك وأسكر السارق ذلك لم يقطع كذا في المحيط * واذا قال السارق سرقته من فلان وأودعته الى هذا الذي في يده أو هبته منه أو غصب مني وكذبه ذو اليد قطع ولم يصدق عليه كذا في العتابية * ولو أقر أنه سرق هو وفلان من فلان ألف درهم قطع المقر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى في الآخر وهو قواهما ولا ينتظر حضور شريكه كذا في الظهيرية * في نواذر بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا قال سرق تسعة دراهم لا بل عشرة لا قطع عليه في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحيط في المنفقات * المنتقى رجل قال سرق من مالي فلان مائة درهم لا بل العشرة الدنانير يقطع في العشرة الدنانير ويضمن مائة درهم بريده اذا ادعى المقر له المائتين فهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان قال سرق مائة لا بل مائتين قطع ولا يضمن بريده اذا ادعى المقر له المائتين كذا في محيط السرخسي * ولو قال سرق مائتين بل مائة لم يقطع ويضمن المائتين لانه أقر بسرقة مائتين ورجع عنها فوجب الضمان ولم يجب قطع ولم يصح الاقرار بالمائة اذا كان لا يدعيها المسروق منه ولو أنه صدقه في الرجوع الى المائة لاضمان كذا في فتح القدير * اذا قال سرق من هذا عشرة دراهم لا بل سرق من هذا عشرة قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى أضمنه للاول عشرة وأقطع له الثاني وقال أبو يوسف

(٢٥) - (المتأوى) - (ثاني)

لعيب وليس للبائع الثاني أن يرجع على البائع الاول بالنقصان ان قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * رجل اشترى دارا فبني فيها بناء وغاب ثم ان ابا باع باعها من رجل آخر ونقض المشتري الثاني بناء الاول وبني فيها بناء آخر ثم هدم المشتري الاول واستحقها فان كان المشتري الثاني في فيها باعها لآلات نفسه هو المشتري الثاني يضمن للمشتري الاول لضمن ما انتقض من بناء الاول ومرة بقصده به ويؤثر في كون النقض للمشتري الاول ان كان قائما وان كان المشتري الثاني

استهلك ذلك النقض بضمين له قيمة النقض أيضا ويدفع المشتري الثاني البناء الذي أحدثه وليس للأول أن يمنعه من ذلك لأن البناء الحادث ملك الثاني وإن كان الثاني بنى البناء الحادث بنقض الأول فإن المشتري الثاني يضمن للأول ما قبلنا وللأول أن يمسك البناء الثاني وليس الثاني أن يرفعه لأن البناء الثاني إذا كان بنقض الأول كان ملكا للمشتري الأول فإن كان المشتري الثاني زاد في ذلك أعطاه المشتري الأول قيمة الزيادة ولا يعطيه أجر العمل لأن العمل لا يتقوم إلا (١٩٤) بعقد ولم يوجد العقد أما الزيادة عين مال متقوم * وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى

رحمه الله تعالى لا يقطع حتى يقرر الثاني مرة أخرى ثم يرجع إلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في محيط السرخسي * في المنتقى لو قال سرق من هذا عشرة دراهم لأبل سرقتهما من هذا قال أضمنه لكل واحد منهما عشرة ولا يقطع كذا في الظهيرية * ولو قال سرق هذا الثوب منه وهو يساوي مائة ثم قال لا ولكن سرق هذا الآخر لم يقطع في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى في الأول ولا يقطع في الثاني كذا في محيط السرخسي * لا يصح إقرار الصبي والصبيبة بالسرقة فإن احتمل أو أحبل أو كانت امرأة غلبت أو حاضت ثم أقسرت مع الإقرار كذا في المحيط * إذا أقر بالسرقة طائعا ثم قال المتناع متناعي أو قال استودعته أو قال أخذته رهنا يد لي عليه دري عنه القطع كولو ثبتت السرقة عليه بالبينة وإذا قضى القاضي على السارق بالقطع ببينة أو بإقرار ثم قال المسروق منه هذا متناعه لم يسرق مني إنما كنت استودعته أو قال شهد شهودي بزور أو أقر هو بالبطل أو ما أشبه ذلك سقط عنه القطع كذا في المحيط * إذا أقر بالسرقة مكرها فاقراه باطل ومن المتأخرين من أفتى ببحته كذا في الظهيرية * المدعى عليه بالسرقة إذا أنكر السرقة حتى عن الفقيه أبي بكر الأعمش أن الامام يعمل فيه با كبر رأيه فإن كان أكبر رأيه أنه سارق وإن المال عنده عنده وعذبه ويجوز له ذلك وعامة المشايخ رحمهم الله تعالى على أن للامام أن يعززه كما لو رآه الامام يمشي مع السارق كذا في الذخيرة * ادعى على آخر سرقة كان على المدعى البينة وعلى المدعى عليه اليمين والضرب بخلاف الشرع ولا يفتى به لأن فتوى المفتي يجب أن تطابق الشرع * ادعى على آخر سرقة فقدمه إلى السلطان وطلب من السلطان أن يصربه حتى يقر بالسرقة فضرب مرة أو مرتين ثم أعيد إلى السجن من غير أن يعذب تغاف المحبوس فصعد خوفا من التعذيب فسقط فمات وقد لحقه من هذا الحبس عرامة والسرقة ظهرت على يد غيره كان لورثته أن يأخذوا صاحب السرقة بدية أيهم وبالغرامة التي أدى إلى السلطان لأن الكل حصل بتسبيبه وهو متعدي في هذا التسيب كذا في الفتاوى الكبرى * إذا أقر بالسرقة ثم هرب لا يتبع وإن كان في فوره بخلاف ما إذا شهد عليه الشهود بالسرقة ثم هرب فإنه يتبع في فوره ولا يقطع كذا في المحيط * إذا قال الرجل أنا سارق هذا الثوب فنون القاف ونصب البناء لا يقطع ولو قال أنا سارق هذا الثوب بالإضافة يقطع كذا في الظهيرية * قال محمد رحمه الله تعالى عبد رجل في يديه عشرة دراهم أقر أنه سرقها من هذا الرجل فإن كان العبد ماذن له في التجارة أو مكاتباً وأقر بسرقة مستهلكة أو بسرقة قائمة يصح إقراره في حق القطع والمال فيقطع يد العبد ويرد المسروق على المسروق منه إن كان المسروق قائماً وإن كان العبد مجبوراً عليه فإن أقر بسرقة مستهلكة مع إقراره في حق القطع وإن أقر بسرقة مال قائم بعينه في يده فإن صدقه المولى يقطع ويرد المال على المسروق منه وإن كذب المولى في المال وقال المال مالي فعلي قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يصح في حق القطع والمال جميعاً فيقطع العبد ويرد المال على المسروق منه هكذا في الذخيرة * وإذا كان ظهور السرقة بالشهادة فإنه يشترط شهادة رجلين

إذا اشتري داراً فبنى فيها بناء ثم استخفت الدار فنقض المشتري البناء كان للمشتري أن يرجع على بائعه بالنقصان يقوم الدار مبنياً وغير مبنياً ويرجع بالنقصان * وكذلك الأرض إذا غرسها المشتري ثم استخفت فقلع المشتري الشجر كان له أن يرجع على بائعه بالنقصان * رجل اشترى أرضاً فغرس فيها شجراً فثبت الشجر ثم استخفت الأرض يقال للمشتري أقلع الشجر فإن كان قلعه يضر بالأرض يقال للمستحق إن شئت تدفع إليه قيمة الشجر مقلوعاً ويكون الشجر لك وإن شئت نخذه حتى يقطع الشجر ويضمن لك نقصان الأرض فإن أمره بقلع الشجر وقلع المشتري ثم ظفر بالبائع بعد القلع فإن المشتري يرجع على البائع بالثمن ولا يرجع بقيمة الشجر ولا بما ضمن من نقصان الأرض وإن اختار المستحق أن يدفع إلى المشتري قيمة الشجر مقلوعاً ويمسك الشجر وأعطاه القيمة ثم ظفر المشتري بالبائع فإنه يرجع على البائع بالثمن ولا يرجع بقيمة الشجر ولا يكون للمستحق أن يرجع على البائع ولا على المشتري بنقصان الأرض لأنه لما اختار دفع قيمة الشجر صار كان المستحق هو الذي غرس الشجر وهذا كله قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله

الله تعالى * وقال الحسن رحمه الله تعالى القاضي يبعث أميناً ليقوم الناظر في الأرض ثم يقول القاضي عدلين للمشتري أقلع الشجر واحفظه حتى إن ظفرت بالبائع فسلمه إليه وتأخذه بقيمة ثابتة وإن لم تستحق الأرض حتى أثمر الشجر وبلغ الثمر أو لم يبلغ حتى جاء مستحق واستحق الأرض ومطالب المشتري بقلع الشجر كان له ذلك فإن كان بائع الأرض حاضراً كان للمشتري أن يرجع على البائع بقيمة الشجر ثابتاً في الأرض ويسلم الشجر قائماً إلى البائع ولا يرجع على البائع بقيمة الثمر ويجوز للمشتري أن يقطع الثمر ببلغ

الشجر أول مبلغ ويجوز البائع على قلع الشجر وان كان المشتري يزرع في الأرض حنطة أو شيئا من أصناف الرابحين والحبوب والبقول ثم استحققت الأرض قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يؤمر المشتري حتى يقطع الزرع ان كان البائع غائبا ولا يرجع على بائعه بشئ وان كان الزرع أضر بالأرض فللمستحق أن يضمه نقصان الأرض ثم لا يرجع المشتري على بائعه إلا بالثمن وان كان المشتري قد كرى في الأرض نهرا أو حفرا ساقية أو قنطرة على النهر قنطرة ثم استحققت الأرض فان المشتري يرجع (١٩٥) على البائع بالثمن وبقيمة ما أحدث

في الأرض من بناء القنطرة ولا يرجع بما أنفق في كرى النهر وحفر الساقية ولا في مساقع جعلها من التراب وان جعل المسناة من آجر أو لبن أو قصب أو شئ له قيمة فانه يرجع على بائعه بقيمة ذلك وهو قائم في الأرض ثم يؤمر البائع بقطع ذلك * رجل ورث جارية من أبيه واستولدها ثم جاء مستحق واستحقها كان الولد حرا بالقيمة ثم يرجع المستولد بثمان الحارية وبقيمة الولد على من باع من مورثه ويحلف الوارث بانه المورث في ضمان الغرور ولو حذبه عينا كان له أن يرد على بائع المورث والموصى له بالجارية إذا استولد الجارية ثم استحققت فانه لا يرجع على بائع الموصى إلا بالثمن ولا بقيمة الولد كما يرد بها بعيب وجلبها * رجل اشترى دارا فجاء رجل واستحق العرصة وفيها بناء فقال المشتري للبائع اشترى بتمنك العرصة ثم بنيت البناء ولي حق الرجوع عليك بقيمة البناء بحكم الغرور وقال البائع لا بل بعنك العرصة والبناء جميعا فليس لك أن ترجع على بقيمة البناء كان القول فيه قول البائع لانه منكر حق الرجوع * ولو اشترط البائع في البيع ضمان ما أحدثه المشتري صد الباع لان المشتري اذا حضر فيها بئرا وما يشبه ذلك لا يكون له

عدلين ولا يكتفى بشهادة النساء بانفرادهن لافي حق القطع ولا في حق المال وأما شهادة النساء الرجال فهي مقبولة في حق المال عندنا غير مقبولة في حق القطع وكذا الشهادة على الشهادة تقبل على المال ولا تقبل على القطع واذا شهد رجلان عدلان بذلك فالقاضي يقبل الشهادة على المال والقطع جميعا ويسأل الشاهدين عن ماهية السرقة ثم يسألهم ما عن المسروق عن جنسه وعن مقداره اذا لم يكن حاضر في المجلس فاما اذا كان حاضر في المجلس فلا يسألهم ما عن المسروق جنسا وقدره ولكن ينظر الى السرقة على نحو ما قلنا في فصل الاقرار ثم يسألهم ما كيه سرق ويسألهم عن المكان والوقت والمسروق منه أيضا فاذا بينا جلة ذلك وعرف القاضي الشهود بالعدالة قضى عليه بالقطع وان لم يعرف الشهود بالعدالة فانه لا يقضى بالقطع ما لم يتعرف عن حال الشهود بالسؤال من المزك ويحبس السارق الى أن تظهر عدالة الشهود فان عدلت الشهود بعد ما حبس المشهود عليه ان كان المسروق منه حاضر يقضى القاضي بالقطع وان كان غائبا لا يقضى بالقطع فان كان حاضر افقضى عليه بالقطع ثم غاب قبل استيفاء القطع لم يذكر بمحدره الله تعالى هذا الفصل في الكتاب وقد اختلف المشايخ رحمه الله تعالى فيه بعضهم قالوا يجب أن يكون لابي حنيفة رحمه الله تعالى فيه قولان على قوله الاول لا يستوفى القطع وعلى قوله الآخر يستوفى ومنهم من قال غيبة المسروق منه تمنع الاستيفاء على قوله الاول والاخر جميعا واذا شهد شاهدان على سرقة ثم غابا بعد ما طهرت عدالتهم أو ما قبل القضاء أو بعد القضاء قبل الامضاء ففي الوجهين جميعا القاضي لا يقضى ولا يمضي في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الاول وفي قوله الآخر يقضى ويمضي وأما اذا فسقا أو عيا أو ارتد أو ذهب عقولهما فان كان ذلك قبل القضاء منع القضاء وان حدثت هذه العوارض بعد القضاء قبل الامضاء فانه منع القضاء واذا شهد شاهدان على رجلين أنهم مسرقان فلان وبننا السرقة وأحد المشهود عليهم ما غائب لم يوجد ولم يقدر عليه فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الآخر وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يقطع الحاضر وان جاء الغائب فقدم رب المال الى القاضي فالقاضي يأمره باعادة البيعة هكذا في المحيط * ولو أمر الامام بقطع سارق فعفا المسروق منه كان عموه باطلا كذا في الايضاح * واذا شهد كافرين على كافر ومسلم بسرقة لا يقطع الكافر ولا يقطع المسلم واذا شهد شاهدان على رجل أنه سرق بقرعة واختلف في بلونها فقال أحدهما ببيضاء وقال الآخر سوداء قبلت الشهادة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لهما قال الكرخي هذا الاختلاف في لونين يتشابهان كالحررة والصفرة وأما لا يتشابهان كالسواد والبيضاء فلا تقبل الشهادة اجماعا والصحيح أن الكل على الخلاف ولو شهد أحدهما أنه سرق ثورا وشهد الآخر أنه سرق بقرعة لا تقبل الشهادة اجماعا ولو شهدا أنه سرق ثورا وقال أحدهما انه هروى وقال الآخر انه مروى ذكر في نسخ أبي سليمان أنه على الخلاف وذكر في نسخ أبي حفص أنه لا تقبل الشهادة اجماعا واذا قل المشهود عليه بأسرقة هذا متاعى كت استودعته فجعدني أو اشترى بتمنه منه أو قرى به هذا دري الخدعته في جميع

أن يرجع بذلك على البائع عند الاستحقاق واعيا يرجع بالبه والزرع والعرس هذا شرط عليه ضمان ما أحدثه مطلقا فسدد الباع وان قيد الضمان فقال أنا صامن ما أحدثه المشتري من بناء أو غرس أو زرع أو نحو ذلك جزو ويكون صامنا * رجل استولد جارية كانت له ثم استحققت فقال المستولد اشترى بتمنه فلان بكذا وصدقه فلان وكذبه المستحق كان القول قول المستحق لان المشتري يدعى عليه جارية الولد بحكم الغرور وهو شكر فيكون القول قوله ولو أنكر البائع ذلك وصيده المستحق كان الولد حرا بالقيمة ولا يرجع أحدهما على البائع

بشيء * رجل اشترى جارية وتوحيها وهما من رجل ثم اشترىها من الموهوب له فولدت له ولدا ثم جاور رجل واستحقها فان المشتري يرجع على البائع وهو الموهوب له بالثمن وبقيمة الولد لانه مغرور * رجل اشترى دارا وبقى فيها ثم استحق رجل نصفها ورد المشتري ما بقي على البائع كان له أن يرجع على البائع بالثمن ونصف قيمة البناء لانه مغرور وفي النصف ولو استحق منها نصف بعينه فان كان البناء في النصف المستحق خاصة رجع المشتري بقيمة (١٩٦) البناء وان كان في النصف الذي لم يستحق كان له أن يرد الباقي ولا يرجع بشيء

ذلك كذا في المحيط * واذا شهد اثنان أنه سرق هذا المال هذا الرجل وشهد آخر أنه سرق هذا هذا الآخر والمسروق منه يدعى السرقة على الاول فانه لا يقطع الاول كذا في محيط السرخسي * واذا شهد الشهود على عبد مأذون له بسرقة عشرة دراهم أو أكثر والعبد يجحد فان كان مولاه حاضرا قطع عندهم جميعا وهل يضمن ان كان استهلكها لا يضمن وان كانت قائمة ردها على المسروق منه وان كان المولى غائبا لا يقطع العبد عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ويضمن السرقة وان كان الشهود شهدوا بسرقة أقل من عشرة دراهم قضى القاضي بالمال ولا يقضى بالقطع سواء كان المولى حاضرا أو غائبا وان كان الشهود شهدوا على اقرار المأذون بسرقة عشرة دراهم فالقاضي يقضى بالمال ولا يقضى بالقطع في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ولو شهدوا على عبد مجبور عليه بسرقة عشرة أو أكثر فان كان غائبا فالقاضي لا يقضى عليه بشيء لا بالقطع ولا بالمال عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وان كان الشهود شهدوا على اقرار العبد المجبور بالسرقة فالقاضي لا يقبل هذه البينة أصلا سواء كان المولى حاضرا أو غائبا حتى لا يقطع العبد ولا يؤخذ المولى ببيعه لاجل المال ولكن يؤخذ العبد به بعد العتق كذا في النخبة في فصل المتفرقات * اللص اذا دخل دار رجل وأخذ المتاع وأخرج فله أن يقتله وفي نوادر ابن سماعة قال محمد رحمه الله تعالى اللص اذا كان ينقب البيت فراه صاحب البيت صاحبه فان ذهب والا فله قتله وقال محمد رحمه الله تعالى في نوادر ابن رستم اذا رآه ينقب بيته فقتله يغرم دينته وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يسعه قتله ولا يغرم دينته * ذكر في البحر وفي نوادر ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى في اللص اذا دخل دار رجل فعلم به صاحب الدار وعلم أنه لا يقدر أن يأخذه بيده قتله سواء دخل عليه مكبرة أو غير مكبرة وهو يريد أن يسرق ماله فقتله فلا قود عليه ولا دية كذا في محيط السرخسي * في فتاوى أهل سمرقند سارق خفر جدار رجل ولم ينفذ الحفرة حتى علم صاحب البيت فالتقى عليه فقتله فعلى عاقلته الديعة وعليه الكفارة كذا في النخبة * وفي فتاوى أبي الليث رجل اطلع على حائط رجل وسار على الحائط ملافا فخاف صاحب الحائط أنه ان صاحبه يأخذ الملاء ويذهب هل يحل له ان يرميه قال بسعه ذلك اذا كانت الملاء تساوي عشرة دراهم فصاعدا قال الفقيه أبو الليث أصحابنا لم يقدروا هذا التقدير بل أطلقوا أنه ان يرميه * وفي جنائيات الجامع الصغير رجل دخل على رجل ليلا فسرقة ثم أخرج السرقة من الدار فاتبه الرجل وقتله فلا شيء عليه قالوا أراد به هذا اذا كان لا يقدر على استرداد السرقة الا بالقتل اذا كانت الحالة هذه يباح القتل ولا ضمانات على القاتل وفي المتن اذا كان مع رجل رقيق فأراد رجل أن يأخذه منه وسعه أن يقتله بالسيف اذا كان يخاف على نفسه الجوع وكذلك الماء لشربه كذا في المحيط * لص معروف بالسرقة وجد رجل يذهب في حوائجه غير مشغول بالسرقة لا يجوز له ان يقتله ولكنه يأخذه ويأتي به الى الامام حتى يستنيبه بالمس كذا في الظهيرية * السارق اذا صاح به رب المال فهرب لا يحل لصاحب المال ان يتبعه

من قيمة البناء * رجل اشترى جارية فادعها آخر فاشترىها منه أيضا ثم استحق الامة وقد ولدت للمشتري ولدا قال محمد رحمه الله تعالى يرجع المشتري بالثمنين على البائعين فان كانت ولدت لاكثر من ستة أشهر من وقت البيع الثاني لا يرجع بقيمة الولد على أحدهما * رجل اشترى جارية من صبي غير مأذون أو من عبد مجبور واستولدها ثم جاور رجل واستحقها كان الولد نابت النسب من المشتري ويكون رقيقا ولا يكون هذا ولد المغرور والله أعلم (باب ما يدخل في البيع من غير ذكره وما لا يدخل)

في الباب فصول خمسة * الاول في الدار والثاني في الحمام والحانوت والثالث في الكرم والتخل والرابع في الارض والخامس في المنقول (أما الاول) رجل اشترى دارا يدخل فيه الطريق من غير ذكر فان لم يكن للدار طريق فاشترىها على طلق أن لها طريقا قد ذكرنا قبل هذا في باب العيوب وان باع دارا وقال بحقها وموافقها أو قال بكل قليل وكثيره داخل فيها أو خارج عنها كان له الطريق وكذا لو أقر الانسان بدار أو صالح على دار أو أوصى بدار ولم يذكر الطريق ولم يذكر بحقها وموافقها لا يدخل فيه الطريق ولو اشترى دارا فيها بستان دخل البستان في البيع وان كان له باب في الدار كذا قال أبو سليمان * وقال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى ان كان البستان أسفر من الدار ومفقهها الى الدار يدخل في بيع الدار وان كان البستان أكبر من الدار أو مثل الدار لا يدخل في بيع الدار والمستلة قد مر في باب العيوب في ان يشترى ربيع والدخول * رجل باع دارا بكل حتى حولها وفيها ربحي الابل فان الرعي ومتاع الرعي الا أنه تكون البائع

من الدار ولا يدخل البستان في البيع وان كان له باب في الدار كذا قال أبو سليمان * وقال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى ان كان البستان أسفر من الدار ومفقهها الى الدار يدخل في بيع الدار وان كان البستان أكبر من الدار أو مثل الدار لا يدخل في بيع الدار والمستلة قد مر في باب العيوب في ان يشترى ربيع والدخول * رجل باع دارا بكل حتى حولها وفيها ربحي الابل فان الرعي ومتاع الرعي الا أنه تكون البائع

تكون للمشتري لأن الزحامة متاع الرجال ليس من حقوق الدار * ولو باع ضيعة بكل حق هو لها وفيها ربحي، فإن الربحي تكون للمشتري لأن ذلك يعد من توابع الضيعة * رجل له دار فيها بيوت باع بعض البيوت بعينها بما رافقها ثم أراد البائع أن يرفع باب الدار الأعظم وأبى المشتري لم يكن للبائع أن يرفع لأنه باع بعض البيوت بما رافقها وباب الدار الأعظم من مرافق البيوت وكذلك باع بعض البيوت بما رافقها وحقوقها * ولو باع بيتا بعينه من منزل بحقوقه وحدوده فأراد المشتري أن يدخل (١٩٧) المنزل وصاحب المنزل يمنعه عن الدخول ويأمره بفتح الباب إلى السكة فإن كان البائع بين البيت الذي باعه طريقا معلوما في المنزل ليس له أن يمنعه عن الدخول في المنزل وإن لم يبين له طريقا معلوما اختلف المشايخ فيه قال بعضهم له أن يمنعه عن الدخول وليس له أن يمنعه عن المرور في السكة وقال بعضهم ليس له أن يمنعه عن الدخول في المنزل وهو الصحيح لأن عند ذكر الحقوق والمرافق يدخل الباب الأعظم فيما إذا باع بعض البيوت فهنا يدخل الطريق في المنزل * رجل له دار كان لها في القديم طريق فسد ذلك الطريق وجعل لها طريقا آخر ثم باعها بحقوقها كان للمشتري الطريق الشا دون الأول لأنه ذكر الحقوق في البيع فيدخل فيه ما كان له طريق وقت البيع * رجل باع دارا أحدها سور الجاهلية يقال له سور المدينة ولا يدري أنه كان ملكا في الأصل أو لم يكن والسور في وسط المدينة ودخلها وأخرجها دور كثيرة فذكر في البيع ثلاثة حدود على الوجه الصحيح وذكر الحد الرابع دور الجيران التي وراء السور وقبض الثمن وسلم الدار إلى المشتري فبات البائع وادعى ورثته فساد البيع بحكم ادخال السور في البيع فادعى المشتري أن السور له وعند الناس هو

يتبعه ويضربه إلا إذا ذهب بجماله فحينئذ يحل له أن يتبعه ويضربه بالسلاح حتى يلقي ماله كذا في المحيط * يستحب للمدعي أن يدعي بلفظ الانخدون السرقة وكذا يستحب للشهود أن يشهدوا بلفظ الانخدون السرقة أو يقولوا هذا المال للطالب درأ الحمد * ادعى أنه سرق منه كذا فقال (١) كرفته أم ضمن المال ولا يقطع ولو أقر بعد ذلك بالسرقة أيضا كذا في السراجية * قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى فيمن ادعى على آخر سرقة وأنكر المدعي عليه يستخلف وإن نكل يقضى عليه بالمال دون القطع كذا في الظهيرية * وكذا لو رجع عن الإقرار وكذا في الشهادة بعد حين لا يقطع وضمن كذا في العتائية * شهدا فقطع ثم قال لا يقطع وضمننا الدية للأول ولو شهدا آخران على رجوعهما لا تقبل شهادتهما ويقطع * شهدا على إقراره وهو ساكت أو منكر لا يقطع * شهدا أربعة فراجع اثنتان وشهدا على آخر لا يقطعان ويقضى بالمال على الأول كذا في التتارخانية

(الباب الثاني فيما يقطع فيه وما لا يقطع فيه وفيه ثلاثة فصول)

(الفصل الأول في القطع) لا يقطع فيما يوجد نافعها مباحا في دار الإسلام كالخشب والحشيش والقصب والسمك والزروع والخزعة والنورة ويدخل في السمك (٢) المالح والطرى كذا في الهداية * وهكذا في الكافي والاختيار * ويقطع بالساج والقنا والآنوس والصندل وبالفصوص الخضر والياقوت والزبرجد كذا في الكافي * ويقطع في الجواهر كلها كذا في العتائية * فالأذهب والفضة والؤلؤ والغير وزج فقد روى هشام عن محمد رحمه الله تعالى أنه إذا سرقها على الصورة التي توجد مباحة وهو المختلط بالجر والتراب لا يجب القطع وفي ظاهر الرواية يجب القطع على كل حال وإن جعل من الخشب الذي لا يقطع فيه بابا أو كرسيًا أو سريرا يجب القطع بسرقة وفي الحشيش والقصب والبوري كل ما يوجب القطع قبل العمل لم يوجب بعد العمل حتى لو اتخذ منها حصيد وسرق لا يقطع كذا في المحيط * وإذا غابت الصنعة على الأصل في الحصيد في الحصر البغدادية والجر جانية قالوا يقطع أيضا كذا في الكافي * وإنما يقطع في الأبواب إذا كانت في الحرز وكانت خفيفة لا يشغل جملها على الواحد لأنه لا يرغب في سرقة الثقيل من الأبواب وإن كانت مركبة على الباب لا يقطع فيها كذا في التبيين * ولا يقطع فيما يتسارع إليه الفساد كاللبن والعصم والفواكه الرطبة كذا في الهداية * أما الفاكهة اليابسة التي تبقى في أيدي الناس كالخز والفواكه فإنه يقطع فيها إذا كانت بحرزة ولا يقطع في الفاكهة على الشجر والزروع الذي لم يحصد وإذا قطعت الفاكهة بعد استحكامها وحصدت الحنطة وجعلت في حظيرة وعليها باب مغلق قطع فيها كذا في السراج الوهاج * ولا فرق في عدم القطع بالعدم بين كونه مملوكا قديدا أو غيره كذا في فتح القدير * إذا سرق من آخر طعاما أو سنة سنة فحط لا يجب القطع بسرقة سواء كان طعاما يتسارع إليه الفساد أو لا يتسارع وسواء كان محرزا أو لم يكن وإن كانت

(١) أخذت (٢) قوله المالح الأصح المملوح اهـ مصححه

مشهور بسور المدينة * فإذا هتأ فتوى وحكم في الحكم لا يجوز هذا البيع لأن مثل هذا الحائط لا يكون من حيطان الدار وأدخله في البيع يكون مفسدا للبيع وإن كان مثل هذا الحائط قد يكون من حيطان الدور والقصور كان ذلك للمشتري لأنه في يده وأما في الفتوى أن أضاف البيع إلى هذه الدار مشاهدة وأشار إلى الدار وهما قد عرفا جميعا جاز البيع فيما بينهما وبين الله تعالى * رجل باع دارا ليس فيها بناء وفيها مخرج وبئر مطوي بالآبار وغيره كلها متصلة بالبر دخل اليكل في البيع لأنها داخله في الحدود فكانت داخله في البيع

وان باع دارا فيها بئر وعليها بكرة فوجسب ودلو فان باع الدار بمرافقها يدخل الدلو والجبل لانهما من المرافق وان لم يقل بمرافقها لم يدخل البئر والجبل وتدخل البكرة في المبيع على كل حال لانها من مركبة البئر * اشترى دارا واختلغ في باب الدار فقال البائع هول وقال المشتري لابل هول ان كان الباب مركبا متصلا بالبناء كان القول قول المشتري سواء كانت الدار في يد البائع أو في يد المشتري لانما كان مركبا يكون من جملة الدار وان لم يكن الباب مركبا وكان (١٩٨) مقولوا فان كانت الدار في يد البائع كان القول قوله وان كانت في يد المشتري كان

القول قول المشتري لان الباب اذا لم يكن مركبا يكون بمنزلة المناع الموضوع في الدار ولا يكون من جملة الدار فيكون القول فيه قول صاحب اليد * وجب لاشترى دارا فوجد في جدرانها دارا هم ان قال البائع هي لي كانت له ووردها المشتري عليه لانها وصلت الى المشتري من يد البائع وان قال البائع ليست لي كانت بمنزلة اللقطة * رجل له علو وسفل فقال لرجل يبتع منك علو هذا السفل بكذا حاز المبيع ويكون سطح السفل لصاحب السفل والمشتري حق القرار عليه وكذا لو انهم هذا العلو كان للمشتري أن يبنى عليه علوا آخر مثل الاول لان السفل اسم لمبنى مسقف فكان سطح السفل سقفا للسفل * ويدخل في بيع الدار استرة التي تكون على السطح كانت من آجر أو خشب لانها مركبة في الدار فتدخل في بيع الدار ويختل السلايم في بيع البيت والدار ان كانت مركبة لانها من جملة الدار وان لم تكن مركبة اختلغوا فيه والصحيح انها لا تدخل ومفتح البيت والدار يدخل في المبيع استحصاؤا والقياس أن لا يدخل * والعراق يدخل قياسا واستحصاؤا لانه مركب وان كان باب البيت والدار مرفلا لا يدخل

السنة سنة نصب ان كان طعاما يتسارع اليه الفساد فكذلك الجواب وان كان طعاما لا يتسارع اليه الفساد وهو محرز قطع قال مشايخنا رحمه الله تعالى والجواب في الثمار على هذا التفصيل أيضا اذا كانت السنة سنة قطع لا يجب القطع في سرقة الثمار سواء كان ثمارا يتسارع اليه الفساد أو لا يتسارع وسواء كان الثمر على رأس الشجر أو كان محرزا وان كانت السنة سنة نصب ان كان ثمارا يتسارع اليه الفساد لا يجب القطع سواء كان محرزا أو لم يكن وان كان ثمارا لا يتسارع اليه الفساد وهو محرز ففيه القطع كذا في الذخيرة * ويقطع في الحبوب كلها والادهان والطيب والعود والمسك وكذا اذا سرق قطناً وكتاناً وصوفاً قطع وكذا اذا سرق حنطة أو شعيراً أو دقيقاً أو سويقاً أو سمناً أو قرا أو زبياً أو زيتاً فإنه يقطع وكذا يقطع في الامتعة الملبوسة والمفرشة وجميع الاواني من الحديد والفضة والرصاص والخشب والادوية والقرطاس والسكاكين والمقاريض والموازين والارسان ولا قطع في الخجارة كذا في السراج الوهاج * ولا يقطع في الزخام ولا في القدور من الخجارة والملح كذا في التبيين * وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا قطع في القرون معمولة كانت أو غير معمولة ولو سرق نخلة بأصلها أو شجرة بأصلها من البستان وهي تساوي عشرة لا قطع فيها كذا في السراج الوهاج * وفي الخيل والعسل يقطع اتفاقا كذا في شرح مجمع البحرين * سرق باغ من تاجر أهل اعدل بينهم لا يقطع كذا في التتارخانية * ويقطع في السكر اجماعا كذا في الهداية * روى عن محمد رحمه الله تعالى أنه لا يقطع في العاج ما لم يعمل منه شيء وقال أصحابنا رحمه الله تعالى يجب أن لا يقطع في معمول العاج وغير معمول لانه مختلف في كونه مالا ولا ولا يجب أن يكون هذا الجواب في العاج الذي هو من عظام الجبال ولا يقطع في غير معمول لانه يوجب جدماحا ويقطع في معمول لان الصنعة تغلب عليه فصار كالخشب اذا عمل كذا في الايضاح * وظاهر الرواية في الزح أن لا يقطع كذا في فتح القدير * ولا قطع في سرقة الصيد وحشيا كان أو غير وحشي سواء كان صيد البر أو صيد البحر كذا في التتارخانية في فصل شرائط القطع * ولا قطع في الحنطة ولا في البقول والريحان الرطب ولا قطع في التين والماء والنوى ولا في جلود السباع المذبوحة الا أن يجعل بساطاً أو مصلى ولا في الاثني وقدر فيه طعام كذا في العتابة * ولا قطع في سرقة الخمر والخنزير من الذي لا قطع في البزى والصقر وسائر الطيور ولا في الوحوش ولا في الكلب والفهد ولا في الدجاج والبط والحمام كذا في التتارخانية * والاشربة على ثلاث مراتب * حلال كالقنقاع ونحوه ففيه القطع * وشراب بقيق التمر والزبيب والصحيح أن فيه القطع * والخمر لا يجب فيها القطع ويقطع في الدبس ولا قطع في الطنبور والذف والمزمار وكل شيء للملاهي كذا في السراج الوهاج * لا قطع في الطبل وانربط هذا اذا كان طبل لهو وأما اذا كان طبل اغتراف فقد اختلف المشايخ رحمه الله تعالى في وجوب القطع بسرقة اذا كان يساوي عشرة واختاروا على ما شهد به رحمه الله تعالى أنه لا يجب القطع كذا في المحيط * وهو الاصح وفي الولو الجنية وهو مختار كذا في النهر الفائق * ولا يقطع في الربد والخبز كذا في السراج الوهاج * في نوادر

القبول في المبيع والتميز وتدخل في بيع الدار ان كانت مركبة وان لم تكن مركبة لا تدخل * والاجاري السطح يدخل في بيع الدار سواء كان من قصب أو من لبن لانه مركب ولا يدخل في بيع البيت لا يدخل فيه العلو * بيت له علو وسفل فقال رجل اشترى منك هذا البيت ولم يزد عليه لا يدخل فيه العلو وكذا لو قال بكل حق هو له الا أن يقول اشتريت منك هذا البيت مع البيت الذي فوقه * واشترى دارا يدخل فيها عموها وسفلها وان لم يقل بحقوقها ومرافقها * وان اشترى ميراثا قال

اشترى منك هذا المتزل لا يدخل فيه علومه ولو قال اشترى منك هذا المتزل بكل حق هو له يدخل فيه العلو وان لم يقل بكل حق هو له لا يدخل فيه العلو والوا هذا في عرفهم أما في عرفنا العلو يدخل في البيع من غير ذكر الحقوق في المسائل الثلاث لان في عرفنا كل مسكن يسمى خانه صغيرا أو كبيرا * ولو اشترى دارا لها طلة يعني ساباطا أحسن جانيه على الدار والا اشترى على اسطوانات في السكة أو على دار الجار الذي يقابله ان اشترى الدار بكل حق هو له تدخل الطلة في البيع وان لم يقل بكل حق هو لها (١٩٩) لا تدخل الطلة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحباه تدخل الطلة

في البيع ان كان مفتوحا في الدار وان لم يكن مفتوحا في الدار لا تدخل الطلة في بيع الدار في قولهم الا بذكر الطلة والكنيف الشارع في الدار يدخل في بيع الدار وان لم يذكر الحقوق والمرافق * دار لها طريقان أحدهما الى الشارع والا اشترى خاص في دار رجسلا آخر فباع الدار ان لم يقل بكل حق هو له لا يدخل فيه الطريق الخاص وان قال بكل حق هو له لا يدخل فيه الطريقان الطريق الظاهر لكونه الى الشارع والا اشترى كذا الحقوق * ولو اشترى دارا فيها مطبخ ومخرج ومربط وبئر ماء ولم يذكر الحقوق والمرافق دخل الكل في البيع وان اشترى منزلا لا يدخل فيه الربط والمخرج وبئر الماء وان قال بكل حق هو له ما لم يذكر هذه الاشياء وذكر المرافق في هذه المسائل كذا كذا الحقوق والقرية مثل الدار فان كان في القرية أو في الدار باب موضوع أو خشب أو لبن أو جص لا يدخل شيء من ذلك في البيع وان ذكر الحقوق والمرافق لان هذه الاشياء لا تعد من الحقوق والمرافق فلا تدخل في البيع كذا لا يدخل فيه المتاع الموضوع وكذا لو اشترى دارا وقال بكل قليل أو كثير هو

أبي يوسف رحمه الله تعالى لا قطع في الرب والجلب كذا في العيني شرح الكنز * ولو سرق ذمي من ذمي خرا لم يقطع كذا في الايضاح * ولا في سرقة الشطر فيجوز ان كان من ذهب والنرد كذلك كذا في المحيط * ولا قطع في سرقة المصحف وان كان عليه حلية تساوي ألف درهم وكذا لا قطع في كتب الفقه والنحو واللغة والشعر كذا في السراج الوهاج * ولو سرق الجلد والورق قبل الكتابة يقطع كذا في محيط السرخسي * ويقطع في سرقة دفاتر الحساب كذا في المحيط * المراد بذلك دفاتر قد مضى حسابها أو ما اذا لم يفض لم يقطع أما دفاتر التجار ففيها القطع لان المقصود الورق كذا في السراج الوهاج * ولا قطع في قصب النشاب ولو اتخذته نشابا ثم سرقة قطع كذا في الذخيرة * لا قطع في صليب الذهب والفضة وكذا الصنم من الذهب والفضة أو ما الدراهم التي عليها التماثيل فانه يقطع فيها لانها ليست معدة للعبادة كذا في الجوهرة النيرة * ويقطع في الزعفران والورس والعنبر والوصمة والكتم كذا في العتانية * ولا يقطع بعد كبير أي يميز بعبر عن نفسه ولو نأخا أو مجنونا أو مجنونا لانه ليس سرقة بل ما غصب أو خداع كذا في النهر الغائق * ويقطع في سرقة العبد الصغير الذي ليس بمميز ولا معبر عن نفسه بالا جاع كذا في فتح القدير * في المنتقى اذا سرق عبدا صغيرا قيمته خمسة دراهم وفي آذنه لؤلؤة تساوي خمسة دراهم قطعه كذا في المحيط * من كان له على غيره عشرة دراهم فسرق من بيته مثلها ان كان دينه حالما لم يقطع وان كان مؤجلا فالقياس ان يقطع وفي الا- تحسان لا يقطع ولا فرق بين أن يكون الذي أخذه بقدر ماله أو أكثر أو أقل وان سرق منه عرضا تساوي عشرة قطع أو ما اذا قال أخذه رهنا بحق أو قضاء بحق وصرح بذلك دري عنه الحد بالا جاع وان أخذ صنفا من الدراهم أجود من حقه أو أرد لم يقطع كذا في السراج الوهاج * وان سرق من خلاف جنس حقه نقد لا يقطع في الصحيح هكذا في التبيين * وان سرق حليما من فضة وعليه دراهم أو حليما من ذهب وعليه دنانير فانه يقطع وان كان المتاع أو الحلي قد استهلكه السارق فوجب عليه قيمته وهو مثل الذي عليه من الدين فانه يقطع أيضا كذا في السراج الوهاج * ولو سرق المكاتب أو العبد من غريم المولى قطع الا أن يكون المولى وكلهما بالقبض فحينئذ لا يجب القطع ولو سرق من غريم أبيه أو غريم ولده الكبير أو غريم مكاتبه قطع ولو سرق من غريم ابنه الصغير لا يقطع كذا في غاية البيان * لو سرق من غريم عبده المأذون الذي عليه دين قطع وان لم يكن على العبد دين والمالك فيه له فلا يقطع فيه اذا كان من جنس حقه كذا في الايضاح * اذا وقعت السرقة على شيئين أحدهما ما يجب القطع فيه والاخر ما لا يجب فيه الاصل أن ما هو المقصود بالسرقة اذا كان مما يجب فيه القطع ويبلغ نصابا يقطع بالا جاع وان كان ساهوا المقصود بالسرقة مما لا قطع فيه لا يقطع وان كان معه غيره مما يقطع فيه ويبلغ نصابا وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى كذا في المحيط * ولو سرق اناء فضة قيمته ثمة وفيه نبيذ أو طعام لا يبق أولب لا يقطع وانما ينظر الى ما في الاناء ولا قطع على سارق الصبي الحروان كان عليه حلية وهذا قولهما رحمهما الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يقطع اذا كان عليه حلية وهو نصاب والخلاف في الصبي الذي لا يمشی

فيها أو سنها لا يدخل شيء مما ذكرنا في البيع لان المراد من قوله هو فيها أو منها ما كان متصلا بها وهذه الاشياء غير متصلة بالدار * ولو اشترى بيت الرحي بكل حق هو له أو بكل قليل أو كثير هو فيه ذكر محمد رحمه الله تعالى في الشروط أنه الحجر الاعلى والاسفل وكذا لو كان فيه قدر نحاس موصولا بالارض وقيل الحجر الاعلى لا يدخل في البيع * در بين خمسة نرباع أحدهم نصيبه من الطريق قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى ليس لاحساب السكة أن يسعوا فان اجتمعوا على بيع هذه السكة وقسمتها بينهم وان ذلك لان للناس حقاني هذه

السكة فان التزريق الاكظم اذا كثر فيها الزحام كان للناس أن يدخلوا هذه السكة التي هي غير نافذة حتى يعقل الزحام ومن الغلامين قال اذا باع واحد من أصحاب السكة نصيبه من الطريق الذي هو غير نافذ يجوز البيع وليس للمشتري أن يعرف هذا الطريق إلا أن يشتري دارا كانت البائع في هذه السكة * رجل اشترى دارا بابها في الشارع وظهر الدار الى سكة غير نافذة وللمشتري في هذه السكة دار أخرى ليس للمشتري أن يجعل الدار المشتراة طريقا (٢٠٠) في هذه السكة فان رضى بذلك جميع أهل السكة الا واحدا كان لهذا الواحد

أن يمنع عن ذلك وان رضى الكل كان ذلك اعارة ويكون لهم أن يرجعوا وكذا لو رجع واحد كان لهذا الواحد أن يمنع عن ذلك * رقيقة فيها داران لرجلين لكل واحد منهما دار أراد أحدهما أن يخلق بابا على رأس السكة كان للآخر أن يمنع ولو رفع أحدهما الباب القديم ثم وضعه ليس للآخر أن يمنع * رجل باع دارا بجميع حقوقها والدار في سكة نافذة وباب هذه الدار في القديم كان في سكة غير نافذة الآن صاحب الدار قد سد بابها القديم فادان المشتري أن يفتح بابها القديم ومنعه جيران السكة عن ذلك ثم محمد رحمه الله تعالى في النود فقال ان قراهل تلك السكة ببابها القديم كان له أن يفتح باب في هذه السكة وان شاء يفتح بابين أو أكثر وان حدد أصحاب السكة كل القوم صولت فباب السكة مع ثمانهم إذ لم يكن له به على ذلك وثنا وكذا صدر من قسرين فثبت له انصرف وان حلف واحد من أهل تلك السكة بيس له أن يفتح بابا في السكة وسقط العين عن الباقيين وان تسكن السكة كان له أن يخلق في سكة أخرى ثم يخلق في سكة أخرى وهكذا فان تسكن السكة في غير واحد منهم ليس له أن يخلق في سكة واحدة وان كانت السكة واسعة وقرو

ولا يتكلم كيلا يكون في يده نفسه أما اذا كان يتكلم ويحشى فلا قطع على سارقه بالاجماع وان كان عليه حلية كثيرة كذا في السراج الوهاج * في المنتقى اذا سرق كلبا في عنقه طوق قيمته مائة درهم لم يقطع وان سرق حمارا قيمته تسعة وعلية كلف قيمته درهم قطع وان سرق كوزا فيه عسل قيمة الكوز تسعة دراهم وقيمة العسل درهم قطع وفي الاصل اذا سرق خابية من خمر والظرف يساوي عشرة فلا قطع قال شمس الائمة السرخسي رحمه الله تعالى في شرحه اذا شرب الخمر في الحرز ثم أخرج الظرف والظرف مما يقطع في سرقته قطع كذا في الذخيرة * سرق دقمة وفيها ماء يساوي عشرة لا يقطع ولو شرب الماء الذي في الاناء في الدار ثم أخرجه فارغا قطع كذا في الغياثية * قال القدوري اذا سرق منديلا فيه صرة دراهم فعليه القطع بريدبه المنديل الذي يشد فيه الدراهم عادة كذا في المحيط * ولو سرق ثوبا يساوي عشرة دراهم وجعل في جيبه عشرة دراهم مضروبة ولم يعلم بها لم يقطع وان كان يعلم بها فعليه القطع ولو سرق جرابا فيه مال أو جوا القافيه مال أو كيسا فيه مال قطع كذا في المبسوط * ولو سرق فسطاطا كان منصوبا لا يقطع وان كان ملفوفا يقطع كذا في السراج الوهاج * لا قطع على خائن ولا حنثة ولا منتهب ولا مختلس ولا قطع على النباش هذا عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى كذا في الهداية * ولو سرق من القبر دراهم أو دنانير أو شيئا غير الكفن لم يقطع بالاجماع كذا في السراج الوهاج * اختلف مشايخنا رحمهم الله تعالى فيما اذا كان القبر في بيت مقفل والاصح أنه لا يقطع سواء نبش الكفن أو سرق مالا آخر من ذلك البيت وكذا اذا سرق الكفن من تابوت في القبة فلا يقطع في الاصح كذا في الكافي * ولو سرق ما اشتراه من يد البائع في مدة الخيار فلا قطع عليه ولو أوصى له بشئ فسرقة قبل موت الموصى قطع وان سرقه بعد موت الموصى وقبل القبول لم يقطع كذا في السراج الوهاج * ولا قطع على من سرق من الغنائم ولا على من سرق من بيت مال المسلمين حرا كان أو عبدا كذا في النهاية * ولا يقطع في مال للسارق فيه شركة كذا في التبيين * واذا قطع يد السارق ورد المتاع على صاحبه ثم سرقة مرة أخرى لم يقطع عندنا استحسانا كذا في المبسوط * وكذا لو سرق منه سارق آخر لم يكن له ولا لب المالك أن يقطع السارق الذي كذا في محيط السرخسي * الاصل أنه اذا لم يتبدل العين وكان بحاله لا يقطع ثانيا عندنا وان تبدلت عينه قطع ولو كان قطنافصا غزلا أو كان غزلا فصارت ثوبا فانه يقطع بالاجماع كذا في شرح الطحاوي * ولو سرق مائة فقطعت يده فيها وردت الى مالكها ثم سرق مائة لم يقطع وان سرقها مع مائة أخرى تقطع رجله سواء كانتا شخصين أو ممتيزتين كذا في الغديرية * اذا سرق ذهباً أو فضة فقطع فيها ورد العين على صاحبها فعل المروق منه آنية أو كات آنية فضر بها دراهم ثم عاد فسرقها لا يقطع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال يقطع كذا في شرح الطحاوي * في كساية البيهقي سرق ثوبا فباعه ثم رده فنقض فسرق المنقوض لا يقطع كذا في نهج الناقب * ولو سرق بقرة فقطع فيها ردها على المالك فولدت في يد المالك ولدان ثم سرق يولد فلو قطع في عين ورد العين على المالك وباعه المالك من انسان ثم اشتراه فعاد

السارق

بعضه بحق المدي وجب انصاءه يجعل انصاءهم في ناحية ويجعل لهذا الناس مرقا في ذلك الجانب

دار له رجل في قبة ثياب فباع بعض الثياب ثم رافقها أراد أن يمنع المشتري عن الدخول من باب الدار قال الشيخ الامام أبو بكر بن عبيد بن الصديق رحمه الله تعالى في ذلك لا يمنع الا بغير انصاءه فلو كان له من مرافقها وكذا لو قال ثيابها من حقوقها لان

منزل محدود وحقوقه وصاحب المنزل يمنع عن الدخول وأمره بفتح الباب إلى السكة قال الشيخ الإمام هذا أن بين صاحب المنزل طرية معلوما لم يكن له أن يمنع عن الدخول وإن لم يكن كان له أن يمنعه ويفتح المشتري لبيته الذي اشتراه بابا إلى السكة وليس له أن يمنع البيع وقوله بحقوقه ينصرف إلى حقوق هذا البيت في السكة * رجل وضع رأس خشبة على حائط جاره أو حفز مرءيا تحت دار جاره ثم إن جاره باع تلك الدار وطلب المشتري رفع الخشب والسرداب قال بعض (٢٠١) العلماء للمشتري أن يفعل ما كان لبايعه أن يفعل الآن يشتري طرف البيع تركه فليس للمشتري أن يغير شيئا من ذلك * رجل باع دارا ولا نحو فيها مسيل ماء فرضى صاحب المسيل ببيع الدار قالوا إن كان له رقبعة المسيل كان لصاحب المسيل حصته من الثمن وإن كان له حق جرى الماء فقط فلا قسط لصاحب المسيل من الثمن وبطل حقه إذا رضى بالبيع كمن أوصى بسكنى داره لرجل فبيعت الدار ورضى الموصى له بالبيع بطلت وصيته ولولم يبيع الدار ولكن قال صاحب المسيل أبطلت حق في المسيل بطل حقه إن كان له حق جرى الماء فقط وإن كان له الرقبعة لا يبطل حقه لأن قوله أبطلت حق لا يزيل ملكه * حائط مشترك بين رجلين ولا حدهما في بيته ثلاث طاقات من اللبن ورأس الطاقات على هذا الحائط المشترك فباع صاحب الطاقات داره من رجل ثم أراد المشتري أن يرفع الطاقات ويضع مكانها سطا من الخشب قال أبو القاسم إن كان ثقل الثاني مثل الأول أو أقل وضرره كذلك ليس للجار أن يمنعه وإن كان ثقل الثاني أكثر من الأول كان له أن يمنعه إلا أن يضع الجار على الحائط مثل ما وضع هو فيستويان في الحل * رقيقة غير نافذة لا قوام ففزع حائلهم بابا

السارق ومرفقه نانيا لم يذكر محمد رحمه الله تعالى هذه المسئلة في الكتب وقد اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيها فالعراقيون من مشايخنا يقولون لا يقطع ومشايخ ما وراء النهر يقولون يقطع كذا في الظهيرية * وكذا إذا باعه من السارق ثم اشتراه منه هكذا في النهر الفائق * أفرز زكاة ماله ليؤدي إلى الفقراء فسرقها غنى أو فقير قطع لبقائه على ملكه هو المختار كذا في الغيبة * ولا يقطع السارق من مال الحربى المستامن عندنا استحسانا * رجل من أهل العدل أغار في عسكر أهل البنى ليلا فسرق من رجل منهم مالا فجاء به إلى الامام العدل قال لا تقطعه لأن لأهل العدل أن يأخذوا مال أهل البنى على أى وجه يقدر ون على ذلك و بمسكوه إلى أن يتوبوا أو يعموا فبرء على ورثتهم فتمكنت الشبهة في أخذ هذا الطريق وكذلك لو أغار رجل من أهل البنى في عسكر أهل العدل لم يقطع أيضا لأن أهل البنى يستحلون أموال أهل العدل وتأويلهم وإن كان فاسدا فإذا انضم إليه المنفعة كان بمنزلة تأويل صحيح ولو أن رجلا من أهل دار العدل سرق مالا من آخر وهو عن يسهل عليه بالكفر ويستحل ماله ودمه قطعته لأن التأويل ههنا تجرد عن المنفعة ولا معتبر بالتأويل بدون المنفعة ولهذا لا يسقط الضمان به فكذلك القطع وهذا لأنه تحت حكم أهل العدل فيمكن أمام أهل العدل من استيفاء القطع عنه بخلاف الذى هو في عسكر أهل البنى فإن يد الامام العدل لا تنصل إليه كذا في المبسوط

(الفصل الثاني في الحرز والاختصانه) الحرز على ضربين (حرز لغيره فيه) كالبيوت والدور ويسمى هذا حرزا بالمكان وكذلك القساطيط والحوانيت والخيم كل هذه الاشياء تكون حرزا وإن لم يكن فيها حفظ سواء سرق من ذلك وهو مفتوح الباب أو لا باب له لأن البناء يقصده الاحراز لانه لا يجب القطع إلا بالانحراج بخلاف الحرز بالحفاظ حيث يجب القطع فيه بمجرد الاخذ (وحرز بالحفاظ) كمن جلس في الطريق أو في الصحراء أو في المسجد وعنده متاعه فهو محرز به هذا إذا كان الحافظ قريبا منه وأما إذا بعد فليس يحافظ وحده القرب أن يكون بحيث يراه ويحفظه ولا فرق بين أن يكون الحافظ مستيقظا أو نائما والمتاع تحته أو عنده هو الصحيح كذا في السراج الوهاج * لو جمع متاعه في صحراء ولم ينم على متاعه وانما نام عنده فسرق منه يقطع إذا نام حيث يراه ويحفظه كذا في محيط السرخسى * قال مشايخنا رحمهم الله تعالى كل شئ معتبر بحرزه مثله كذا إذا سرق الدابة من الاصطبل أو الشاة من الحناير فإنه يقطع وإذا سرق الدراهم أو الحل من هذه المواضع لا يقطع في الكرخى ما كان حرزا للنوع فهو حرز لكل نوع حتى جعلوا شريحة البقال وقوا عسر النمر حرزا للدراهم والدنانير واللؤلؤ قال وهو الصحيح كذا في السراج الوهاج * قال شمس الأئمة هذا هو المذهب عندنا كذا في الظهيرية * وفي الحرز بالمكان لا يعتبر الاحراز بالحفاظ هو الصحيح كذا في الهداية * إذا سرق من الجام ليلا قطع وبالنهار لا وأما اعتاده الناس من دخول الحمام بعض الليل فهو كالنهار كذا في الاختيار شرح المختار * وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى إن سرق ثوبا من تحت رجل في الحمام يقطع ولو سرق من المسجد متاعا وصاحبه عنده وعندهم لا يقطع وهو ظاهر المذهب وعليه

(٢٦ - (الفتاوى) - ثانی) من داره في سكة أخرى في هذه السكة باذن أهلها ورضاهم ثم اشترى رجل آخر دارا في تلك الرقبعة وأراد أن يمنع الجار الذي أحدث بابا في هذه الرقبعة عن فتح ذلك الباب قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى للمشتري أن يمنع الجار عن المرور في هذه الرقبعة وأيسر له أن يأمره برفع الباب * دار بين رجلين باع أحدهما نصفها ثمانا من بيت معين من هذه الدار لرجل قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز البيع لأن شريكه يتضرر بذلك عند التهمة وكذا لو

الفتوى كذا في الكافي * ما كان محرراً بالابنية فاذن له في دخوله فسرقة هذا المأذون في الدخول
شيئاً لم يقطع ولم يكن حرراً في حقه وان كان ثمة حافظ أو كان صاحب المنزل نائماً عليه وما كان من هذه
الابنية يدخل بلاذن متى شاء ولا يمنع فهذا والقنات في البرية واحد يصير محرراً بحفاظ وذلك
كما سجدوا الطرق كذا في الايضاح * انشق الخيل فسرقة منه أو أدخل يده في صندوق فاختد المال
قطع كذا في التبيين * ولو سرق الابل من الطريق مع حمله لا يقطع سواء كان صاحبها عليها أو لا لان
هذا مال طاهر غير محرر وكذا لو سرق الجوالق بعينها لم يقطع ولو شق الجوالق فالخرج ما فيها ان كان
صاحبها هلك قطع والا فلا فان كانت الجوالق موضوعة على الارض فسرقة الجوالق مع المتاع ان
كان صاحبها هلك بحيث يكون هـ فضله قطع سواء كان نائماً أو يقظان كذا في السراج الوهاج
* اذا سرق من القطار بعير لا يقطع ويستوى أن يكون معه سائق أو قائد بسوقه أو يقوده
أو لم يكن فلم يجعل القطار محرراً بالسائق والقائد وان كانا حافظين له لان المال انما يصير محرراً
بالحفاظ اذا كان قصده الحفظ وما اذا كان قصده شيئاً آخر والحفاظ يحصل بطريق التبعة فلا
حتى لو كان مع لقطار من يتبعه للحفظ يقطع كذا في الذخيرة * ولو أخذ السارق في الحرز قبل أن
يخرج به وقد حمله أو لم يحمله فلا قطع عليه ولو روى الى صاحب له خارج الحرز فاختد من روى اليه فلا قطع
على واحد منهما ولو روى الى صاحب من وراء الجدار ولم يخرج هو به قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى
لا قطع على واحد منهما قال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يقطع الداخل ولا يقطع الخارج اذا
كان الخارج لم يدخله يده الى الحرز ولو كان الخارج أدخل يده في الحرز فاختد هـ من الداخل فلا
قطع على واحد منهما في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى أقلعهما كذا
في تناوي السكرنجي * ولو وضع الداخل المال عند القبر ثم خرج وأخذته لم يذكره محمد رحمه الله
تعالى والجميع أنه لا يقطع ولو كان في الدار نهر روى المتاع في النهر ثم خرج وأخذته ان خرج
بقوة الماء لا يقطع وان خرج بقهر بكة الماء قطع ذكره الامام الثوري والجميع في المبسوط
في نواح الماء حرة الاصح أنه يلزمه قطع كذا في النهاية * وان ألقاه في الطريق ثم خرج
بأخذته على وجهين * ان روى به في الطريق بحيث يراه ثم خرج فأخذته قطع وان روى به بحيث
لا يراه فلا قطع عليه وان خرج وأخذته اذا حمله على حمار وساقه فالخرج يقطع بذلك كذا في السراج
الوهاج * من سرق مرقعة فلم يخرجها من الدار لم يقصر هذا اذا كانت صغيرة بحيث لا يستغنى
عنه البيت عن الاستماع يعني الدار وكان كسيرة وفيها مقاصير أي حجر ومنازل وفي كل
مقصورة سكان ويستغنى أهل المنزل عن الاستماع يعني الدار وانما ينتفعون به استماع السكة
فسرق رجل من مقصورة وأخرجها الى الدار قطع ولو سرق بعض أهل المقصير من مقصورة
نيباً يقطع كذا في الكافي * ولو قبض البيت ثم خرج ولم يأخذ شيئاً ثم جاء في ليلة أخرى فدخل وأخذ
شيئاً كان صاحب البيت قد علمه بلقب ولم يسده أو كان انقبط طاهر اراء الطارقون وبقى
كذلك ولا قطع عليه والافطاح كذا في سراج الوهاج * سارق دخل مع حمار مغز لا فمع الثياب

والله اعلم بالصواب

ووعلى سطح لا يبعد عن الصعود لانه لا يتصرف وهو يتصرف
 وصادق عن غنائها ولوارثه. هاشمى بقية صرعه على عورات الجارية او رفعه الجارية الى القاض
 على مرة او مرتين حتى يستروا أنفسهم من اعاءة المحققين سيعادون لم يفعل ذلك برفعها الجارية الى
 مؤذرة لانه قدس * رجل يعزى بعة فيه ثمان اثم جارية الجارية تمسكية كان لا يشتري أن

ياخذ الجار بغير من البيت فلو كان المشتري يقوم مقام البائع فيما كان البائع وكان البائع ذلك في بيت المشتري وكذا لو مات صاحب البيت كان لوارثه أن يأخذ الجار بأزالة الضرر وتقرير الضيقة من الاغصان * وجعل استاذن جاره في وضع جذوعه على حائط الجار أو في حفر سرداب تحت داره فاذن له بذلك ففعل ثم ان الجار باع داره وطلب المشتري رفع الجذوع والسرداب كان له ذلك الا اذا شرط في البيع ترك ذلك فحينئذ لا يكون للمشتري أن يطلب ذلك (٢٠٣) * وجعل له داران في سكة غير نافذة أسكن كل واحدة

منهما رجلا فبني أحدا الساكنين ساباطا ووضع خشبة على حائط الدار التي هو فيها وعلى حائط الدار التي يسكنها الساكن الآخر وجعل باب الساباط الى الدار التي هو فيها الاخير ورب الدار يعلم ذلك ثم ان الباني طلب من رب الدار أن يبيع منه هذه الدار التي هو فيها فباعه بحقوقها وموافقتها ثم طلب الساكن الثاني من البائع أن يبيع منه الدار التي هو فيها كذلك فباع ثم اختص المشتريان فأراد المشتري الثاني أن يرفع خشب الساباط عن حائطه كان له ذلك لان الباني وان بنى الساباط باذن صاحب الدار لم يصر ذلك من حقوق الدار فلا يستحق بالبيع * وجعل أحدث بناء أو غرفة على سكة غير نافذة ورضي بها أهل السكة فجاء رجل من غير أهل السكة واشترى دارا من هذه السكة كان للمشتري أن يامر صاحب العرفة برفع العرفة * وجعل اشترى أرضا بمجاورها ثم اشترى ماء واد أن يجري الماء في ذلك المجرى الى أرضه ان أراد أن يجري فيه الماء من نهر قريبة أخرى لا يجوز في نولهم وان أراد أن يجري من نهر هذه القرية اختلصوا فيه قال محمد بن سلمة رحمه الله تعالى له ذلك واختار أنه ليس له ذلك وهو قول العامة لان

وجعلها ثم خرج من المنزل وذهب الى منزله فخرج الجار بعد ذلك وجاء الى منزله لم يقطع وكذا لو علق على طائر شيئا وترك في المنزل فطار الى منزله بعد ذلك فاخذ منه كذا في القناري السراجية * ولو سرق مالا من حوزة فخر آخر الجرز وجل السارق والمسال معه قطع الممول خاصة ولو أخرج نصابا من حوزة فخر فصاعدا ان تخلل بينهما اطلاق المالك فأصلح النقب أو علق الباب فلا يخرج الثاني سرقه أخرى ولا يجب القطع اذا كان المخرج في كل دفعة دون النصاب وان لم يتقل ذلك قطع كذا في السراج الوهاج * ولو سرق من السطح ما يساوي نصابا يقطع * وجعل نقيب حائط باع دارا المالك ثم غاب فدخل سارق البيت وسرق شيئا لمختاراه لا يضمن النقيب ما سرقه السارق كذا في الخلاصة ولو سرق ثوبا بسيط في السكة لا يقطع وكذا لو سرق ثوبا بسيط على خص الى السكة وان بسيط على الحائط الى الدار أو على السطح قطع كذا في الظهيرية * وان نقيب البيت وأدخل يده فيه فأخذ شيئا لم يقطع وهذا عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ومن أصحابنا من قال في هذه المسألة هذا يجوز على البيت الكبير الذي يمكن الدخول فيه من النقب أما اذا كان صغيرا لا يمكن دخوله من النقب ودخل يده فيه وأخذ المال قطع اجاعا وان أدخل يده في صندوق الصير في أوقى كم غيره فأخذ المال قطع كذا في السراج الوهاج * جماعة زلوا حائنا أو بيتا سرق بعضهم من بعض متاعا وصاحب المتاع يحفظه أو هو تحت رأسه لم يقطع كذا في السراجية * واذا طر صرقة خارجة من الكم وأخذ الدراهم لم يقطع وان أدخل يده في الكم فطرها قطع ولو حل الرباط يقطع في الوجه الاول وفي الوجه الثاني لا يقطع كذا في الكافي * في المتن الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال في القشاش وهو الذي يمسح لعاق البيت ما يتخذه اذا فاش نهارا وليس في البيت ولا في الدار أحد وأخذ المتاع لا يقطع وان كان فيها أحد من أهلها فأخذ المتاع وهو لا يعلم قطع وكذلك اذا فاش بابا في السوق لم يقطع والقاع لا يقطع وهو الذي يعطى الدراهم لينظر اليها يأخذ منها وصاحبه لا يعلم * في الحايي اذا كان باب الدار مردودا غير معلق فدخلها السارق خفية وأخذ المتاع خفية قطع ولو كان باب الدار مفتوحا فدخل نهارا وسرق لا يقطع ولودخل لسلام باب الدار وكان الباب مفتوحا مردودا بعد ما صلى الناس العتمة وسرق خفية أو كرامة ومعه سلاح أو لا وصاحب الدار يعلم به أو لا قطع ولودخل اللص دارا ثبات ما بين العتمة والناس يذهبون ويحيون فهو بمنزلة النهار اذا كان صاحب الدار يعلم بدخول اللص واللص لا يعلم أن فيها صاحب الدار ويعلم به اللص وصاحب الدار لا يعلم قطع ولو علم لا يقطع ولو لم يعلم لا يقطع ولو كان نال سلاح حتى سرق متاعه تصع ولو كاره نهارا فنقب بيته سرق متاعه مغالاة لا يقطع والقياس أن لا يقطع في المصلين سكنا استحسانا في فصل الاول وثنا بوجوب القطع كذا في المحيط * ولو أخرج شاة من الحرر فتبعها أخرى ولم تكن الاولى نصابا لا يقطع عليه كذا في السراج الوهاج * واذا سرق شاة أو بقرة أو فرسا من أربع لا يقطع هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في الاصل قال شيخ الاسلام الآن يكون عليها راع يحفظها وفي الباقى أنه لا يقطع في الواضي في المرقى وان كان معها الراعي لان الراعي ينصب لاجل

هذا فإذا امتد سرب هذه الارض فلا يجوز * اذا طلب المشتري من البائع أن يكتب له صك الشراء أو أن يبيع ذلك لم يجب برعليه لانه يس عليه أن يكتب له مال نفسه ككاتب كاتب لمشتري بجمال فسه صكاً وصاحب من البائع أن يخرج الى الشهود ليس شهدهم لاجل البائع على أن يخرج وان جاء المشتري بشهود الى البائع فطلب منه أن يشهدهم فامتنع البائع عن ذلك دون المشتري رفع الامر الى القاضي فان قرر البائع عند القاضي بالبيع كتب القاضي له مجازا يشهد الشهود على ذلك وان طلب المشتري من البائع ان يصدق القديم ولم يعطه لا يجبر

عليه فان استأط المشتري يكتب من ذلك البائع لنفسه مكافئ ذلك ثم يثبت فيه أسامي الشهود الذين رآوا الخط والصلك القديم حتى لو جاء البائع الاول لربوا بجد البيع أو عوارثه أو أود أن يأخذ المبيع من يدي المشتري بعرف المشتري شهودا لبيع فيستشهدهم ويدفع الخصومة فان كان شهود الصلك القديم اثنين أو ثلاثة يكتب شهادتهم ويأمرهم بالاشهاد على شهادتهم فان الاشهاد على الشهادة من غير عنبر بالشهود جاز فان أبي البائع أن يعرض (٢٠٤) الصلك القديم ليه تب المشتري من ذلك صكاهل يجبر البائع على ذلك اختلغوا فيه

قال الفقيه أبو جعفر في مثل هذا انه يجبر عليه * حتى أن رجلا اشترى متعة ثم غصبها البائع ووجد البيع وكان صك البيع وديعة عند رجل أو دعه رجل غير المشتري فغاب المشتري الى شهود البيع وطالب منهم الشهادة على البيع فقلوا لا شهد حتى نرى خطوطنا وجه المشتري الى الذي في يده الصلك وطلب منه الصلك فابى المودع أن يدفع اليه وقال أو دعهني غيرك فلا دفع اليك فغضب المشتري ورجع الى أخته زمانه فاختلغوا في ذلك قال بعضهم يجبر المودع على دفع الصلك اليه صيانة لحق المشتري وقال بعضهم لا يجبر المودع لانه أو دعه غيره وقال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى يوم المودع أن يعرض لصلك على الشهود حتى يروا خطوطهم ولا يدفع الى المشتري فاخذ العلماء بقوله لان فيه صيانة حتى انشترى من غير أن يتضرر به غيره فكذلك انشترى ذا صلب من البائع أن يعرض الصلك القديم ليكتب من ذلك صكاً * وههنا مسألة أخرى 'شاهدا اذا امتنع عن أداء الشهادة هل يسعه ذلك قولوا ان كان صاحب الحق يجبر سواء شاهدين يقبل القاصي شهادتهما لا بأس لشاهد أن يتنع

الري لا اجل الحفظ فلا تصير محسرة بالري فان كان معها سوى الري من يحفظها يجب القطع وعليه الفتوى وان كانت الغنم تأوى الى بيت بالليل قد بنى لها عليه باب مغلق فكسره ودخل فسرق منه شاة قطع وفي البقال وقيل لا يعتبر بالغلط اذا كان الباب مريودا الآن يكون منفردا في الصراء كذا في الذخيرة * ياوى بالليل الى حائط قد بنى لها عليه باب وهناك من يحفظها وكسر الباب ليلاً وسرق بقرة فقادها أو ساقها أو ركبها حتى أخرجهما قطع * اتخذ حظيرة من حجر أو شوك وجمع فيها الاغنام وهو نائم عندها يقطع سارقها قال محمد رحمه الله تعالى اذا جمع الغنم في حظيرة أو في غير حظيرة وعليها حافظ أو ليس عليها حافظ بعد أن جمعها في موضع قطع سارقها كذا في الحاوي * وعامة المشايخ رحمه الله تعالى على أنه اذا جمعها في مكان أعيد لحفظها فسرق رجل منها فعليه القطع سواء كان معها حافظ أو لم يكن كذا في المحيط * وهو الصحيح هكذا في الذخيرة * من سرق من أبويه وان علياً أو ولده أو سمل أو ذي رحم محرم منه كالأخ والاخت والم والخال والعممة والخاله لا يقطع ولو سرق من بيت ذي الرحم المحرم متاع غيره لا يقطع ولو سرق مال ذي الرحم المحرم من بيت غيره يقطع كذا في فتح القدير * ولو سرق من أمه أو أخته رضاعاً يقطع كذا في الكافي * واذا سرق أحد الزوجين من الآخر لم يقطع وكذلك اذا سرق أحد الزوجين من حوز خاص للآخر لا يسكن فيه كذا في غاية البيان * ولو سرق المرأة من زوجها وسرق هو منها لم يقطع بل يدخل بها فبانت بغير عدة لا يقطع واحد منهما ولو سرق من امرأته المبتوتة أو المختلعة ان كانت في العدة لم يقطع سواء كان طلقاً أو مطلقين أو ثلاثاً وكذا اذا سرقته من بيت زوجها وهي في العدة فلا قطع عليها كذا في السراج الوهاج * ولو أبايتها بعد السرقة وانقضت عدتها ثم رفع الامر الى القاضي لا يقطع كذا في التبيين * اذا سرق من أجنبية أو سرقته من أجنبي ثم تزوجها قبل المرافعة الى الادم ثم ترفع الامر الى الادم وأقر السارق فلقاضي لا يقطع كذا في الذخيرة * وان تزوجها بعد القضاء لم يقطع عنداء حنيقة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في السراج الوهاج * اذا سرق من امرأة قد حرمت عليه بتقريب أمها أو ابنها قطع كذا في المحيط * ولو سرق من بيت الاصهار أو الاختان لم يقطع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يقطع والخلاف فيما اذا كان البيت للختن أما اذا كان لبنت فلا يقطع اتفاقاً وكذا في مسألة لصرها اذا كان البيت للزوجة لا يقطع اجماعاً كذا في الجوهرة السيرة * الخنزير وكل ذي رحم محرم منه كزوج البنت والاخت وكل ذي رحم محرم من بنتين * والصهر من حرم عليه بالصاهرة كأم المرأة وبنتها وكأمه الاب وكل ذي رحم محرم من أولادها كذا في المحيط * ولو سرق العبد من مولاه لا يقطع وكذلك لو سرق من أبي مولاه أو أمه أو ذي رحم محرم منه أو من امرأة مولاه وكل ما لا يقطع المولى بالسرقة منه فعبدته بمنزلة كذا في محيط السرخسي * ولا فرق بين أن يكون العبد مبرراً أو مكاتباً أو ماذوناً أو أم ولد سرقته من مولاه كذا في السراج الوهاج * وكذلك المولى اذا سرق من مال مكانه أو عبده المأذون ولا يقطع بفسقه من العبد لا بمنزلة المودع فيما في يده ويقطع السارق من المودع كذا في محيط السرخسي

ولا

عن أداء الشهادة وان كان لا يجدره دين يقبل بقصدي شهادتهما لا يجل له أن يجمع عن أداء الشهادة

وان كان المديون لا يسوي هذا الشاهد هدين يقبل انقاض شهادتهما لأن شهادته هذا الشاهد عند القاضي تكون أسرع قبولاً من شهادة غيره لا يسعه أن يجمع عن أداء شهادته * دارله مرق ومسيب مـ الى دار الجار فباع صاحب الدار داره مطلقاً ولم يقل بحقوقها ولا يبرأ منها ولا يكتفى قلبه وكثير هو جهل يدخل طريق واسيل لسي كاري الى الجار في رواية لاسل وفي نوادر ابن ميمونة يدخل مسيل

المسلم في البيع ولا يدخل التكريهي الذي في مسأله غير نافذه * وقال الحسن بن علي بن داود رحمه الله تعالى اذا باع بكل قليل او كثير هوله فيها ولم يخل منها يدخل في البيع العبيد والجوارى وما كان فيهما من الحيوانات ولا يدخل الاحرار وقال زفر رحمه الله تعالى يدخل فيه الاحرار ايضا وفسد البيع ولو قال منها لا يدخل وفي رواية هشام لا يدخل شي في ذلك * رجل اشترى دارا ولم يقبل بحقوقها وليس لها طريق ذكر الناطق ان له الخيار ان شاء اخذ وان شاء ترك وقد مرّت المسأله قبل هذا (٢٠٥) (فصل فيما يدخل في بيع الحمام والخنوت) *

* ولا قطع على الضيف اذا سرق ممن اضافه كذا في الهداية * ولا قطع على خادم القوم اذا سرق متاعهم ولا على أجير سرق من موضع اذن له في دخوله واذا آجر داره من رجل فسرقت الموجر من المستأجر أو المستأجر من الموجر وكل واحد منهما ما في منزله على حدة قطع السارق منه ما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما اذا سرق الموجر من المستأجر فلا قطع وان سرق المستأجر من الموجر قطع بالاجماع اذا كان في بيت مفرد كذا في السراج الوهاج

(فصل فيما يدخل في مبيع
الكرم والاراضى وما لا يدخل)

* رجل باع أرضه بزرع ولم يذ كر الحقوق والمراق لا يدخل الزرع في البيع من غير ذ كر قال شيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى هذا اذا صار الزرع متقوما فان لم يكن متقوما يدخل الزرع من غير ذ كر قال وانما يعرف قيمته أن تقوم الارض مبذورة وغير مبذورة فان كانت قيمتها مبذورة أكثر من قيمتها غير مبذورة علم أنه صار متقوما وان كانت قيمتها مبذورة مثل قيمتها غير مبذورة علم أنه لم يصير متقوما فيدخل في البيع من غير ذ كر يدخل أوراق الشجر والصحيح ما ذكر في ظاهر الرواية وذ كر محمد رحمه الله تعالى

في النواة إذا ما عا أرضاً مبدورة بكل حق هو لها لا يدخل الزرع في البيع وذكر الفقهاء أبو القاسم حجة الله تعالى أن البيع لا يدخل في الأرض
فبما لا يدخل في البيع المطلق كما قال محدود حجة الله تعالى في النواذر وكذلك لو باع الأرض بعد القاء البذر قبل النبات لا يدخل الزرع في
البيع ولا يدخل الشرب والطريق في بيع الأرض مطلقاً ويدخل في الأجرة والقسمه والرهن والوقف * رجل اشترى أرضاً فيها أشجار
ولم يذكر شيئاً يدخل الأسفار والشجر في البيع (٢٠٦) واختلفوا في غير الشجرة والصحيح أنها تدخل * ولو باع أرضاً

[illegible]

وَأَمَّا فِي تَحْرِيقِهَا فَيَسْتَحْسَنُ أَنْ يَكُونَ عَلَى الْاِخْتِلَافِ
فِي مَبْعِئِهَا مِنْ شِدَّةِ الْخَرْدِ وَقَالَ الشَّيْخُ لَا مَعْرُوفَ خِوَارِزْمِي فِي أَنْ يَكُونَ عَلَى الْاِخْتِلَافِ
فِي مَبْعِئِهَا مِنْ شِدَّةِ الْخَرْدِ وَقَالَ الشَّيْخُ لَا مَعْرُوفَ خِوَارِزْمِي فِي أَنْ يَكُونَ عَلَى الْاِخْتِلَافِ
فِي مَبْعِئِهَا مِنْ شِدَّةِ الْخَرْدِ وَقَالَ الشَّيْخُ لَا مَعْرُوفَ خِوَارِزْمِي فِي أَنْ يَكُونَ عَلَى الْاِخْتِلَافِ

وان كان فيه زرع وجع عند سدش ومولاه سرقت وقال بكل قليل أو كثير هو له فيها أو منها أو من حقوقه لا يدخل فيه الزرع والنحر ولو اشترى أرضا فيها أشجارا عليها ثمار وقال في البيع بشمارها فكل البائع الثمار سقطت حصة الثمار من الثمن وهل يخبر المشتري في ذلك الباقي ذكر في البيوع أنه يخبر ان شاء أخذ الباقي بما بقي من الثمن وان شاء تركه وذكر في بعض الكتب أنه لا يخبر في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كالأشترى (٢٠٧) شاة بعشرة فلو ادت الشاة عند البائع وإد اقيمت خمسة فكل البائع قال أبو حنيفة

رحم الله تعالى ولرمه الشاة بخمسة دراهم ولا خيار له والصحيح أن في مسئلة الثمار يخبر لانه لما قال بشمارها صار الثمر مبيعاً مقصوداً فإذا أكل البائع تفرقت عليه الصفقة فيخبر * ولو كان في الأرض زرع قباج الأرض بدون الزرع والزرع بدون الأرض حاز وكذا لو باع نصف الأرض بدون الزرع وان باع نصف الزرع من أجنبي بدون الأرض لا يجوز وكذا لو باع رب الأرض نصف الزرع من المزراع لا يجوز وان باع المزراع نصيبه من رب الأرض حار * ولو باع أحدهما نصيبه من أجنبي لا يجوز * رجل أمر غنمه ببيع أرض فيها أشجار وبيع لو كمل الأرض بأشجارها فقال الموكل - أمرته ببيع الأشجار قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى القول قول الموكل والمشتري يأخذ الأرض بحصتها من الثمن ان شاء وكذا لو كان مكان الأشجار بناء * رجل اشترى رضا بشرها وللشاعر في القنطرة التي يسقي منها الأرض ماء كثير ذكر في النوادر أنه يقع للمشتري من الماء بقدر ما يكفي هذه الأرض فيكون ذلك شراء مع الأرض * رجل اشترى رضا

* ولو غصبه منه رجل وضمن الغاصب سقط القطع كذا في العتائية * ويعتبر أن تكون قيمته يوم السرقة عشرة دراهم وكذلك يوم القطع ولو كانت قيمته يوم السرقة عشرة دراهم وانقص بعد ذلك ان كان نقصان القيمة لنقصان العين يقطع وان كان نقصان القيمة لنقصان السعر لا يقطع في ظاهر الرواية كذا في المحيط * اذا أقر العبد بسرقة عشرة دراهم ان كان ما ذوناه به يصح اقراره وتقطع يده والمال يرد الى المسرور منه ان كان قائماً وان كان هالكا لا ضمان عليه سواء صدقه مولاه أو كذبه كذا في السراج الوهاج * وان كان محجوراً والمال قائم ان صدقه مولاه يقطع ويرد المال الى المسرور منه وان كذبه مولاه فقال الدراهم مالى فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى القطع والرد الى المسرور منه وان كان المال هالكا صح اقراره بالخلفي قول أصحابنا جميعاً ولا ضمان عليه سواء صدقه مولاه أو كذبه وهذا اذا كان العبد كبيراً وقت الاقرار أما اذا كان صغيراً فلا قطع عليه أصلاً لكنه اذا كان مأذوناً برد المال الى المسرور منه ان كان قائماً وان كان هالكا يضمن وان كان محجوراً فان صدقه المولى يرد المال الى المسرور منه ان كان قائماً أما اذا كان هالكا فلا ضمان عليه لا في الحال ولا بعد العتق كذا في غاية البيان * ولو أقر العبد بسرقة ما دون عشرة لم يقطع ثم يظن ان كان مأذوناً صح اقراره ويرد المال الى المسرور منه وان كان هالكا يضمن صغيراً كالأو ككبيراً وان كان محجوراً ان صدقه مولاه فكذلك وان كذبه فالمال للمولى ويضمن العبد بعد العتق ان كان كبيراً وقت الاقرار وان كان صغيراً لا ضمان عليه كذا في السراج الوهاج * اذا قطع السارق والعين قائمه في يده ردت على صاحبها باقائها على ملكه كذا في الهداية * وان كانت هالكة لم يضمنها وكذا أيضاً اذا كانت مستهلكة في المشهور ولا به لا يجمع بين الضمان والقطع عندنا كذا في السراج الوهاج * وهذا اذا كان بعد القطع وان كان الهلاك والاستهلاك قبل قطع يده ان قال المالك أما أضمنه لا يقطع عندنا وان قال أنا اختار انقطع يقطع ولا ضمان عندها كذا في المحيط * ولو قطعت عين السارق ثم استهلكه غيره كان للمسرور منه ان يضمن المستهلك قيمته ولو ودعه السارق عند غيره فهلك في يده لا يضمن المودع كذا في السراج الوهاج * واذا ملك السارق المسرور من رجل ببيع أو هبة أو ما أشبه ذلك وكان ذلك قبل القطع وجده فتملكه باطل ويرد المسرور على المسرور منه ويرجع المشتري على السارق بالثمن الذي دفعه اليه وان كان هلك في يد المشتري أو في يد الموهوب له فلا ضمان على المشتري ولا على السارق هكذا روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وان كان المشتري أو الموهوب له استهلكه فلا مال له ان يضمنه ثم يرجع المشتري على السارق بالثمن الذي دفعه ولا يرجع عليه بالقيمة كذا في المحيط * ولو غصب انسان من السارق فهلك في يد الغاصب بعد القطع فلا ضمان للسارق ولا ضمان للمالك أيضاً كذا في الايضاح * قال محمد رحمه الله تعالى في رجل سرق غير مرة فخذل واحد واحداً فهو لذلك كله لان الحدود الخاصة لله تعالى متى اجتمعت تدخلت اذا كان الجنس واحداً لان المقصود من اقامة الحد الزجر عن مباشرة سببه بخلاف ما لو أقر الحد مرة ثم سرق

الى جنبها فدف وبيع الاقدي والأرض مسنة عليها الاستحوا وجعل حدود الأرض في البيع الاقدي كانت اساة وما عليها من الأشجار للمشتري * رجل باع رضا بشرها من اشجارها لم يضمن مقدار الثمر لان الشراء تسع للأرض وهذا كانت الأرض معلومة فبهاالة البيع لا تمنع الجوار * ولو اشترى نخلة طر يقها في الأرض ولم يدين موضع الطريق وابس بها من يمينه في ناحية معلومة قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يجوز ان يبيع دريحدته من ثمرها ما لا يتجاوز ما لا يتجاوز من ثمرها لا يبيع * رجل باع كرم

بجري مائه وبكل حق هو له ويجري مائه في سكة تحبها فخذة بينه وبين وجطين وعلى ضفة النهر اشجار فان كانت رقبة الجري ملكا للبائع كانت
الاشجار للمشترى لان رقبة الجري دخلت في البيع فتدخل الاشجار تبع الرقبة فان لم تكن رقبة الجري ملكا للبائع بل كان له حق مسيل
الماء فان الاشجار تكون للبائع هذا اذا كان الغارس هو البائع أو لم يكن الغارس معلوما فان كان الغارس غير البائع كانت الاشجار للغارس
• رجل اشترى كرمافها اشجار الغرصاد (٢٠٨) وشجر الورد وعلى شجر الغرصاد قوت وأوراق وعلى شجر الورد ورد وقال بكل

وقت هذا الصبر حتى ذرنا
وان شئت ترى شجرة لا تنمو
مما نفعها بامر الله تعالى
ولكنها تنمو بامر الله تعالى

ثانياً لا ناتيقنا أن الزجر لم يحصل بالاول وأجمعوا على أنه لو حضر أرباب السرقات وخاصة وأثبتوا عليه السرقات لا يضمن لهم شيئاً من السرقات إذا هلكت الاموال في يده أو استهلكها وأما إذا حضر واحد منهم أو اثنان وحاصم والباقون غيب فقطع القاضي السارق بمخومة الذي حضر ثم حضر الباقون فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يضمن لهم شيئاً إذا هلكت الاموال عنده أو استهلكها وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يضمن قيمة سرقات العائين ولا يضمن لمن كان حاضراً وقت الخصومة قيمة سرقاته إجماعاً كانت السرقات قائمة ردها الإمام على أربابها والقطع لا يمنع رد السرقة كذا في المحيط * وإذا سرق النصب من واحد من أرباب النصب فقطع لا يضمن باقي النصب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافاً لهما كذا في غاية البيان * ولو أقر بالسرقة والمسروق منه غائب فاجتهد الخ كقطع يده فيها لا يضمن للمسروق منه شيئاً وإن حضر فصدقه كذا في المسروط

[illegible]

لأنه ملكها من المشتري فكان عليه تسليمها ولو غتر كذا ولو أوصى بخذلة فبات الموصى وعليها البصر بغير الوارث على قطع البصر هو **المبيع** *
 وجعل طلب من وجب أن يبيع منه اشجاراً في أرضه للخطب فاتفق البائع والمشتري على رجال من أهل البصر يعرفون أنها كم تكون وقرأ
 من الخطب فاتفقوا على أنها تكون خمسة وعشرين وقرأ فاشترها المشتري بثمن معلوم وقطعها فكانت أكثر من خمسة وعشرين فأراد
 البائع أن يمنع الزيادة ليس له ذلك لأن القدر (٢١٠) في الاشجار وصف بمنزلة النزع في المذروعات فيسلم الزيادة للمشتري *

ولم يأخذوا مالا قتلهم حدا حتى لو عفا الاولياء عنهم لم يلتفت الى عقوبتهم وان قتلوا أو أخذوا المال ان شاء الامام قطع ايديهم وأرجلهم من خلاف ثم قتلهم وصلبهم وان شاء قتلهم من غير قطع وان شاء صلبهم واذا أراد الصلب في ظاهر الرواية يصلب حيا ويبيع بطنه برح ليموت وعن الطحاوي رحمه الله تعالى لا يصلب حيا بل يقتل ثم يصلب والاول اصع وبه قال الكرخي والصحيح انه يترك معصا ما ثلاثة ايام ثم يحلى بينه وبين أهله لينزلوه ويدفنوه كذا في الكافي * واذا قتل قاطع الطريق أوقف عليه فليس عليه ضمان المال كذا في المحيط * وكذا لا يضمن ما قتل وما جرح كذا في التبيين * ان باشر القتل واحد منهم أجرى الحد على الكل كذا في الاختيار وشرح المختار * ان لم يقتل القاطع ولم يأخذ مالا وقدر جرح اقتض منه مما فيه القصاص وأخذ الارش بمما فيه الارش وذلك الى الاولياء كذا في الهداية * وان أخذوا المال وجروا قطعه او من خلاف ويبطل حكم الجراحت سواء كان عمدا أو خطأ كذا في السراج الوهاج * وان أخذ بعد ما تاب وقد قتل عداه فان شاء الاولياء قتلوه وان شاءوا عفوا عنه ويجب اليمين اذا هلك في يده واستهلكه كذا في الهداية * ان أخذوا قبل التوبة وقد قتلوا وجروا عمدا ولو سكن مأخذه من الاموال شيئا منه ولا يصيب كل واحد منهم نصاب الامر في القصاص بين النفس وغيرها الى الاولياء ان شاؤا استوفوا وان شاءوا عفوا كذا في النهاية * واذا أخذ المال ولم يصنع شيئا غيره فان جاء تائباً قبل أن يؤخذ فعليه أن يرد ما أخذ وضمانه ان هلك كذا في السراجية * واذا قطع الطريق وأخذ المال ثم ترك ذلك وأقام في أهله زماناً لم يقم الامام عليه الحد استحساناً كذا في المبسوط * وان كان من القطاع صبي أو مجنون وذو رحم محرم من المنقطع عليه سقط الحد عن الباقي كذا في الكافي * وكذا اذا كان فيهم آخرس هكذا في المحيط * واذا قطعوا الطريق على قافلة عظيمة فيها مسلمون ومستأمنون أقبح عليهم الحد الا أن يكون مقتلاً وأخذ المال وقع على أهل الحرب خاصة فيقتل ولا يجب الحد لكل لم يكن معهم غيرهم كذا في النهاية * واذا قطع بعض القافلة الطريق على البعض لم يجب الحد هكذا في الهداية * روى ابراهيم بن محمد رحمه الله تعالى في قوم قطعوا الطريق وقتلوا ولوا وذهبوا هل يتبعونهم قال نعم كان فيهم ولي القاتلين تبعهم سلمهم أن يتبعوهم ومالافلاوان أخذوا متاعاً رجلاً منهم أن يتبعوهم ونلم يتبعهم صاحب المتاع وان كان المتاع مستهلكا ليس لهم ان يتبعوهم لامرصاديهم كذا في المحيط * هـ كان فيهم عبدة لحكم فيه بالحكم في الرجال الاحرار والمرأة كذلك في ظاهر الرواية كذا في المبسوط * وو ش ترك النساء والرجال في قطع الطريق لا قطع عليهم في مهرار ودية كذا في جزالة المستين * وو كان فيهم امرأة فقُتلت وأخذت المال دون رجله تقتل المرأة وتقتل الرجل هو والمختار * عشر نسوة فبلغن الطريق وقتلن وأخذن المال قتلن ضمن المال كذا في السراجية * ز بت قطع الطريق بلا قرار مرة واحدة ويقبل رجوع قاصد في سرقة الصغرى فيستط الحلو يؤخذ باناله ان كان اقربيه معه وبالبيعة بشهادة اثنين على ما يشاء اتسع ولا تورده شهادة خمسة ما بالبيعة والاخر على اقاربهم به لا تقبل ولا تقبل

شجرة بين قوم فباع أحدهم نصيبه مشاعا ان كانت الاشجار تناهت وبلغت أو ان القلع حار ولمشترى أن يقطع * رجلان اشتريا نخلة وتواصعا على أن يكون لاحدهما النخلة وللاخر الرطب جازو يقسم الثمن عليهما على قيمتهما * وكذا لو اشترى أرضا فيها شجر على أن يكون لاحدهما الشجر وللاخر الأرض جزوا صاحب الشجر أن يقطع الشجر ان لم يكن في قلعه ضرر ظاهر والا كل السكك بينهما لانه صواب بمنزلة شيتين لا يمكن نزع أحدهما الا بضرر فيكون السكك بينهما كالنقص مع الخاتم والسيف مع الخلية * رجلان بينهما نخلة عابها ثمر أرض فيبارع فباع أحدهما شريكين نصيبه من الثمر ونحل ثمن الأرض وأزرع قبل ان يصفى رجه الله تعالى لا ذكر له في الأصل وينبغي أن يجوز لالشريكين مقدم المانع في جميع ذلك ولا يتضرر به الشريك * رجل دفع أرضه لرجل معلومة بنصف مدة معلومة على أن يقرس فيها فيكون الثمر من بينه وبينه سافعين ومشت المدة ثم عساه أحب الأرض أرضه منه نصيبه من ثمنه اسرار وان باع الشري من آخره لا يجوز له بيعه لهما منه معلومة

الشهادة

خداقون نجد راجه انه سمى في سنة في فويهم بحوز

[illegible]

الاشجاره (فصل فيما يدخل في بيع المذخور من غير ذكر) * رجل باع عبدا أو جارية كان على البائع من الكسوة قفطانا أو ثوبا غوره فان بيعت في ثياب مثلها دخل الثياب في البيع والبائع أن يمسك ذلك الثياب ويدفع غيرهما من ثياب مثلها يستحق ذلك على البائع ولا يكون الثياب قسما من الثمن حتى لو استحق الثوب أو وجد بالثوب عيبا لا يرجع (٢١١) على البائع بشئ ولا يرد عليه الثوب ولو هلك الثياب عند المشتري أو

تعييت ثم وجد الجارية عيبا ردها بجميع الثمن لأنه لم يملك الثوب بالبيع فلا يكون له قسما من الثمن * باع آتاناها بحش أو بقرة لها عجل اختلعه في ذلك قال بعضهم العجل يدخل في البيع من غير ذكره والحش لا يدخل الا بذكر * قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى هما سواء ولا يدخلان في البيع من غير ذكر * ولو باع جارا قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لا يدخل الا كافي في البيع من غير شرط ولا يستحق ذلك على البائع ولم يفعل بيننا إذا كان الجار موكما أو لم يكن وهو الظاهر لان الجار اذا بيع مع الكاف يقال باجامة حتى فر وشم فكان الكاف فيه بمنزلة السرج في العرس وقال غيره من المشايخ يدخل الا كافي والبرذعة في البيع كان الجار موكما وقت البيع أو لم يكن واذا دخل الا كافي والبرذعة في البيع من غير ذكر كان الحكم فيه ما قلنا في ثوب العبد والجارية ويدخل العذار في بيع الفرس من غير ذكر وكذا الزمان في بيع البعير ولا يدخل للعود في بيع الجار من غير ذكر لان الفرس لا ينقاد للعود والبعير كذلك

الشهادة بالقطع على أبي الشاهد وان علا وابنه وان سفل ولو قال قطعوا علينا وعلى أصحابنا واتخذوا مالنا لا يقبل ولو شهدوا أنهم قطعوا على رجل من عرض الناس وله ولي يعرف أو لا يعرف لا يقبل الحد عليهم الا بحضور من الخصم ولو قطعوا في دار الحرب على تجار مستأمنين أو في دار الاسلام في موضع غلب عليه أهل البني ثم أتى بهم الى الامام لا يعضى عليهم الحد ولو رفعوا الى قاض يرى تضمينهم المال فضمنهم وسلمهم الى أولياء القود فصالحوهم على الديات ثم رفعوا بعد زمان الى قاض آخر لم يقسم عليهم الحد واذا قضى القاضي عليهم بالقتل وجبهم لذلك فذهب أجنبي فقتلهم لاشئ عليه وكذا لو قطع أيديهم كذا في فتح القدير * واذا قتل رجل في حبس الامام قبل أن يثبت عليه شئ ثم قامت البيينة بما صنع فعلى قاتله القود الا أن يكون القاتل هو ولي المقتول الذي قتله هذا في قطع الطريق فحينئذ لا يلزمه شئ كذا في المبسوط * لو أن لصوصا أخذوا متاع قوم فاستغاثوا بقوم وخرجوا في طلبهم ان كان أرباب المتاع معهم حل قتالهم وكذا اذا غابوا واخترجوا من يعرفون مكانهم ويقدر ان على رد المتاع عليهم وان كانوا لا يعرفون مكانهم ولا يقدر ان على الرد عليهم لا يجوز لهم أن يقتلواهم ولو اقتتلوا مع قاطع فقتلواهم لاشئ عليهم لانهم قتلوه لاجل مالهم فان فر منهم الى موضع لو تركوه لا يقدر على قطع الطريق عليهم فقتلوه كان عليهم الدية لانهم قتلوه لاجل مالهم ولو فر رجل من القطاع فلقوه وقد أتى نفسه الى مكان لا يقدر معه على قطع الطريق فقتلوه كان عليهم الدية لان قتلهم اياه لاجل الخوف على الاموال ويجوز للرجل أن يقتل دون ماله وان لم يبلغ نصابا ويقتل من يقتله عليه كذا في فتح القدير * من خنق رجلا حتى قتله فالدية على عاقلته عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان خنق في المصر غير مرة قتل سياسة كذا في السكافي

(كتاب السير) وهو مشتمل على عشرة أبواب

(الباب الاول في تفسيره شرعا وشرطه وحكمه)

(أما تفسيره) فالجهاد هو الدعاء الى الدين الحق والقتال مع من امتنع وعرد عن قبول اما بالنفس أو بالمال (وأما شرط ابا حنيفة) فشيان أحدهما امتنع العدو عن قبول ما دعى اليه من الدين الحق وعدم الامان والعهد بينهما وبينهم والثاني أن يرجوا الشوكة والقوة لاهل الاسلام باجتهاده أو باجتهاد من يعتقده في اجتهاده ورأيه وان كان لا يرجوا القوة والشوكة للمسلمين في القتال فله لا يجعل له القتال لما فيه من القاء نفسه في التهلكة (وأما حكمه) فسدقوا الواجب عن ذمته في الدنيا ونيل المثوبة والسعادة في الآخرة كفي العبادات كذا في محيط السرخسي * قال بعضهم الجهاد قبل النفي تطوع وبعد النفي فرض عين وعامة المشايخ رجعهم الله تعالى قولوا الجهاد فرض على كل حال غير أنه قل النفي فرض كفاية وبعدا من غير فرض عين وهو الصحيح * ومعنى النفي أن يجبر أهل مدينه أن العذر قد جاء يريد أن نفسه وفراوكم وموالكم فاذا أخبر وأعلى هذا الوجه افترض على كل من قس على الجهاد من أهل البلد أن يخرج للجهاد وقبل هذا الخبر كانوا في سعة من أن لا يخرجوا مع مدعى النفي العام لا يفترض الجهاد على جميع أهل الاسلام

بخلاف الجار * باع عبده ماله ان لم يذكر المالك في البيع قاله لما ولده الذي عه لانه كسب عبده وان باع العبد ماله فقتل بعته مع ماله بكذا ولم يبين المالك سد البيع وكذا يسمى العبد وودين الى اناس أو بعضه من سد البيع وان كان المالك سينا جارا لبيع ان لم يكن من الاثمان وان كان من الاثمان فان كان سال العبد دراهم والثلث كذلك فان كان ثمن أكثر من ماله أو قتل منه لا يجوز وان لم يكن الثمن من حسي مال العبدان كان الثمن دراهم ومال العبد مائة وثلثي عكس حرا إذا نفاضا في المجلس * وكذا لو قبض

ماله العبد ولو نقد حصته من الثمن فان افترا قبل القبض بطل العقد في مال العبد * رجل اشترى سمكة فوجد في بطنها الولوة فان كانت
الولوة في الصدف تكون للمشتري ولو لم تكن في الصدف فان كان البائع اصطادا السمكة بردها للمشتري على البائع وتكون عند البائع
بجزالة القطعة يعرفها حولها تصدق * وان اشترى سمكة فوجد في بطنها الولوة بردها على البائع وان اشترى سمكة فوجد في بطنها
سمكة تكون للمشتري (فصل في بيع) (٢١٢) الزروع والثمار * رجل قال لغيره اين خيارا زيتون فوخره وختم يده ودم

وكان ذلك قبل ان يخرج الخدجة
قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن
الفضل رحمه الله تعالى يجوز البيع
ويكون البيع على شجرة البطيخ
دون ما يخرج من الخدجة فان
اخرجت الخدجة بعد ذلك كانت
الخدجة للمشتري لانها غنما ملكه
وان كانا بيع بشرط الترتك
لا يجوز البيع فان كانت المبطخة
مشتركة فبيع أحدهما نصيبه من
المبطخة لا يجوز كذا يجوز بيع
النصيب من الشجرة المشتركة ون
باع نصيبه من المبطخة وسلم الى
المشتري كان نصيب البائع
للمشتري ما لم ينقص البيع *
ولو اشترى الشريك الذي لم يبيع ببيع
صاحب ورصوبه ~~كان~~ له أن
لا يرضى بعد ذلك لا لسان
لا يجبر على تحمل الضرر * رجل
اشترى الثمار على وزن الاثمار
ان اشترى الثمار على وزن الاثقال
المشتري * ولو اشترى ثمرات
فرواد بعد ما سهرت على شجر
ويقطعها حتى ذهب وثمره قل
الفقيه أو جعفر رحمه الله تعالى
ان اشترى الاوراق بعصنها وبن
موضع القطع لا يكون للمشتري
أن يرد ابيع بكم كدهاب الوقت
ويجب على القطع ان يكون
قضاء الاخصان بغير شجر فغيره
يجوز لبيع ثمره فبيع لبيع
وان شترى ببيع شطلع * وان اشترى الاوراق بدين الاخصان ان اشترى على أن يادها من ساعته حاز
واشترى على أن يادها من ساعته حاز * وان اشترى بغير المبيع وكذا لو اشترى على أن يتركها على الشجر وان اشترى
ولم يشترط شيان ثمره في اليوم وان يادها حتى متى اليوم سدا ببيع لان ما يحدث بعد البيع بمضي الساعات لا يمكن الاحتراز
عنه ففعل وهو وان رد المشتري ثمره في ذلك يبيع أن يشترى الشجرة بفسلها حتى لو حدثت الزيادة بعد البيع كانت الزيادة

شرقا وغربا فرض عين وان بلغهم النفي وانما يفرض فرض عين على من كان يقرب من العدو وهم
يقدر ور على الجهاد أو ما على من وراءهم ممن بعد من العدو فانه يفرض فرض كفاية لا فرض عين
حتى يسعهم تركه فاذا احتج اليهم بان يهزم من كان يقرب من العدو عن المقاومة مع العدو أو كاسلوا
ولم يجاهدوا فانه يفرض على من يليهم فرض عين ثم وثم الى أن يفرض على جميع أهل الأرض شرقا
وغربا على هذا الترتيب ثم يستوى أن يكون المستنفر عدلا أو فاسقا يقبل خبره في ذلك وكذا من نادى
السلطان يقبل خبره عدلا كان أو فاسقا قال أبو الحسن الكرني في مختصره ولا ينبغي أن يخفى ثغر
من ثغور المسلمين ممن يقاوم العدو في قتالهم وان ضعف أهل ثغر من الثغور عن المقاومة مع العدو
وخيف عليهم فعلى من وراءهم من المسلمين أن ينفر واليهم الاقرب فالأقرب وان عدوهم بالسكراع
والسلاح ليكون الجهاد أيدأ قاعا كذا في المحيط * قتال الكفار الذين لم يسلموا وهم من مشركي
العرب أو لم يسلموا ولم يعطوا الجزية من غيرهم واجب وان لم يبدؤا كذا في فتح القدير * ويجب
على كل رجل عاقل صحيح حرة قادر هكذا في الاختيار شرح المختار * ولا يجب على صبي ولا عبد ولا
امرأة ولا أعمى ولا مقعد ولا قطع كذا في الهداية * واذا أراد الرجل أن يخرج الجهاد له أب أو أم
فلا ينبغي له أن يخرج الابذنه الا من العسير العام وان كان له أبوان وأذن له أحدهما في الخروج
ولم ياذن له الآخر فليس له أن يخرج لحق الآخر فاذا كره الوالدان أو أحدهما الخروج لا يباح
لآخر خروج سواء كان يخاف عليهما الضيعة بان كانا معسرين وكانت نفقتهما عليه أو لا يخاف
عليهما الضيعة وهذا الذي ذكرنا اذا كان أبوا مسلمين فاذا كان أبوا كافرين أو أحدهما وكرها
خروجه الى الجهاد أو كره الكافر فله أن يخرج في ذلك فان وقع نحره على أنهما غما كرها
خروجه مما يلحقهما من التعصيع والمشقة لأجل ما يخافان عليه من القتل لا يخرج وان وقع نحره
على أنهما كرها خروجه كرهاه أن يتأثر مع أهل ملته وأهل دينه فله أن يخرج من غير
رضاها ما الا يخاف الضيعة عليهما فحينئذ لا يخرج ولم يذكر في الكتاب ما اذا تخرى ولم يقع
نحره على شيء في ذلك ولم يترجح أحد الظن على الآخر قالوا وينبغي أن لا يخرج وان
كرها خروجه لكرهاه قتاله مع أهل دينه ولأجل الخوف والمشقة عليه أيضا لا يرج ولو كان له
أبوان فاذا له في الخروج وله جدران أو جدران فكرها خروجه فليخرج ولا يلتفت الى كراهة
الجد والجدد وان كان له أبوان ميتين وله أبوالاب وأم الام لا يخرج الابذنه ما وان كان له أبوالاب
وأبوالام وأم الام فلا دن الى أبي الاب وأم الام هذا اذا أراد الخروج للجهاد وان أراد الخروج
للمخبرة الى أرض العدو بامان فكرها خروجه فان كان أمير الايخاف عليه منه وكانوا قوما يوفون
به عهد يعرفون بذلك وله في ذلك منعة ولا بأس بان يعصيه وان كان يخرج في تجار أرض العدو مع
عسكر من عساكر المسلمين فكرها ذلك أبوا أو أحدهما فان كان ذلك العسكر عظيم لا يخاف
عليهم العدو كبر الرعي ولا بأس بان يخرج وان كان يخاف على أهل العسكر من العدو والغالب
لأبي لا يخرج وكذلك ان كانت سرية أو جريدة خيل لا يخرج الابذنه ما لان الغالب هو الهلاك

هذا

وان اشترى الاوراق بدين الاخصان ان اشترى على أن يادها من ساعته حاز

واشترى على أن يادها من ساعته حاز * وان اشترى بغير المبيع وكذا لو اشترى على أن يتركها على الشجر وان اشترى
ولم يشترط شيان ثمره في اليوم وان يادها حتى متى اليوم سدا ببيع لان ما يحدث بعد البيع بمضي الساعات لا يمكن الاحتراز
عنه ففعل وهو وان رد المشتري ثمره في ذلك يبيع أن يشترى الشجرة بفسلها حتى لو حدثت الزيادة بعد البيع كانت الزيادة

أشترى * وإن اشترى الأوراق أو الثمار واستأجر الاشجار مدة معلومة لترك الثمار عليها كانت الاجارة باطلة ونصير اجارة فكان له أن يرجع بعد ذلك وقال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى يبيع أوراق القرصاد لا يجوز ما دام في الزيادة وانما يجوز اذا تناهى وأمسك عن الزيادة ولا يدخل أوراق القرصاد في بيع الشجرة لانه بمنزلة الثمر وقوائم الخلاف * وحل اشترى وطبقة من البقول أو قناه أو شيئاً ينو ساعة فساعة لا يجوز كما لا يجوز بيع الصوف والوبر على ظهر (٢١٣) الغنم الآن يجوز ما من ساعته والقياس في بيع قوائم الخلاف كذلك وانما

جاز لمكان التعامل ولانه يقوم من أعلاه لامن أسفله * ويبيع الكرات حاتر وان كان ينسومن أسفله لمكان التعامل فاما ما لا تعامل فيه وهو ينو ساعة فساعة لا يجوز * اذا اشترى أنزال الكرم وهو حصرم حاروه لالبائع أن يأمر بقطع الغنم في الحال قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان اشترى مطلقاً كان له أن يأمره وان اشترى بشرط الترك الى النضج ففسد البيع وان اشترى أنزال الكرم وبعض السزل فيء والبعض قد نضج فان كان البعض من كل نوع نضجاً حار وان كان بعض الأنزال نيأ وبعضها نضجاً كالخوخ والجوز والكمثرى قالوا لا يجوز هذا البيع * ولو اشترى الخوخ أو الكمثرى قبل النضج قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى لا يجوز البيع الا أن يكون بعضه قد نضج فيجعل البعض تبعاً للبعض فيجوز كما قال أبو يوسف رحمه الله تعالى فمن باع القيق وبعضه فليق وبعضه دود يجوز يجعل البعض تبعاً للبعض * ولو باع التين فان باع بعد ما نضج جزأه لبيع فان لم يقبض لمشتري حتى يخرج تيناً آخر يفسد البيع لاختلاط المبيع غير المبيع

هذا الذي ذكرنا في الوالدين والاجداد والجدات * وأما من سواهم من ذوى الرحم المحرم كبناته وبناته واخوته وعماته وأخواله وحالاته وكل ذى رحم محرم منهم اذا كرهه وانخر وجه للجهاد وكان يشق ذلك عليهم فان كان يخاف عليهم الضيعة بان كانت نفقتهم عليه بان لم يكن لهم مال وكانوا صغاراً أو صغاراً أو كبراً إلا أنه لا أزواج لهم أو كانوا كباراً منى لاحقة لهم فانه لا يخرج بغير اذنهم وان كان لا يخاف عليهم الضيعة بان لم تكن نفقتهم عليه بان كان لهم مال أو لم يكن لهم مال إلا أنهم كباراً أصحاء أو كباراً إلا أن لهم أزواجاً كان له أن يخرج بغير اذنهم * وأما امرأته فان كان يخاف عليها الضيعة فانه لا يخرج الا باذنهم وان كان لا يخاف عليها الضيعة يخرج من غير اذنهم وان كان يشق عليها ذلك كذا في الذخيرة * المرأة اذا منعت ابنها من الجهاد فان كان قلبها لا يتحمل ضرر العراق ويتضرر بالاطلاق كان لها ان تمنعه من الجهاد ولا اثم عليها كذا في فتاوى قاضين * قال محمد رحمه الله تعالى لا يجزئ أن تقايل النساء المسلمات مع الرجال إلا أن يضطر المسلمون الى ذلك فان اضطر المسلمون الى ذلك بان جاء النفير وكان في خروجهم حاجة وضروية فلا لباس بخروجهم للقتال ولهم أن يخرجوا في هذه الحالة من غير اذن آباءهم وأرؤسهم وأبائهم منعهم عن الخروج ويأثمون بالمنع عن الخروج وكذا اذا لم يضطر المسلمون الى خروجهم ولكن أمكنهم القتال من بعيد من حيث الرمي فلا لباس بذلك ولا تخرج الشواب لداواة الجرحى وسقى الماء والطبخ والخبر لاجل العزاة وأما المجائر اللاتي دخلن في السن فلا لباس أن يخرجن (١) في الصوائف ونحوها من الجنود العظام ويذاوين المرضى والجرحى ويسقين الماء ويحجنون ويطبخن ولكن لا يقاتلن والجواب في الصبي المراهق الذي لم يبلغ اذا أطاق القتال كالجواب في البالغ قبل مجيئ النفير لا يخرج بغير اذنهم ما ولا ياتم الاب باذنه وان كان يعلم أنه ربما يقتل في ذلك كالبالغ كذا في المحيط * واذا أراد المديون أن يغزوا وصاحب الدين غائب فان كان عنده وفاء بما عليه من الدين فلا لباس بان يغزو ويوصى الى وجب ليقضى دينه من تركته ان حدث به حدث وان لم يكن عنده وفاء بالدين فالاولى أن يقيم فيتمحل بقضاء دينه فان غرامع ذلك بغير اذن رب الدين فذلك مكره فان أذن له صاحب الدين في الغزو ولم يبرأ من المال فالسحب أيسره أن يتمحل بقضاء الدين وان غرابه في هذه الحالة لم يكن به بأس وكذلك لو كان الدين مؤجلاً وهو يعلم بطريق الظاهر أنه يرجع قبل أن يحل الاجل كذا في الذخيرة * وان كان حال غريمه على رجل آخر فان كان للمحتمل عليه مثل ذلك المال فلا لباس بان يغزو وان لم يكن للمحتمل على الاحتمال عليه مثل ذلك المستحب أن لا يخرج فان ذن في الخروج الاحتمال عليه ولم ياذن له الاحتمال فلا بأس بان يخرج وان كان لم يحل غريمه ولكن ضمن عنه لغريمه وحل المال بغير أمره على أن أبرأ غريمه المديون فلا لباس بان يغزو ولا يستأمر واحداً منهما ولو كان كحل عنه بالدين كقيل بأمره

(١) قوله في الصوائف أي معهم وسماوا بذلك لانهم يخرجون زمن الصيف للامن من البرد والثلج كما فاده في القاموس اه

* وعامة المشايخ لم يجوزوا بيع الثمار قبل أن نصير مستعاليه النبي عليه الصلاة والسلام قال وقال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى جاز بيعها بعد ظهورها وقبل أن تلبس أن النبي عليه الصلاة والسلام نهى عن ذلك فقال ذلك محمول على بيعها قبل خروجه وظهر صلاحها لا انتفاع بها في الزمان الثاني هكذا كرمه رحمه الله تعالى في الجامع والقنوري كذلك * وحل اشترى الثمار على رؤس الاشجار فتركه حتى أخرجه ثمرة أخرى قبل الخليله ولا يمكن التمييز بينهما في العدة فان

كان ذلك بعد الخيلة لا يفسد ويكون الثمر بين البائع والمشتري والقول في الزيادة قول المشتري * رجل قال لغيره بعث مثلي من الكرم كذا وقر بكذا قالوا ان كان قر العنب ما عندنا من العنب جنس واحد ينبغي ان يجوز البيع في وثر واحد عند أي حنيفة ربح الله وعند صاحبيه يجوز البيع في السكل وجعلوا هذه المسئلة فرعل رجل باع صبرة حنطة فقال بعث مثلك هذه الصبرة كل قفيز بدينهم عند أي حنيفة ربحه الله تعالى يجوز البيع في (٢١٤) قفيز واحد وعندهما يجوز في السكل وان كان عنب الكرم أجنا ما قالوا ينبغي أن

لا يجوز البيع في ثمن في قول أبي حنيفة ربحه الله تعالى وان كان الوقر معروفاً وعندهما يجوز في السكل ولو قال بعث مثلك هذا القطين من الغنم كرشاة تكذا عند أبي حنيفة ربحه الله تعالى لا يجوز البيع أصلاً وعندهما يجوز البيع في السكل والعقوى على قواهما تيسيراً على الناس * ولو انتهى إلى رجل بيع وقر بطبخ فقال بكم عشر بطيخان من هذا البطخ فقال البائع بكذا فاشترى عشر بطيخان بعينها ثم عزل البائع عشر بطيخان فقبلها المشتري ومصياً على ذلك القول والبطخ متفاوت حر البيع استصاناً وكذا الردين وهذا بمنزلة رجل قال لقصبة يعني من هذا اللحم بكذا فباعه منه وقطع له منها واحداً على ذلك كان له الخيار ان شاء أخذه بعد القطع وان شاء لم يأخذه فكذلك ههنا * ولو انتهى إلى دنة شاة وقال بكم عشر منها فقبل بكذا فهذا باطل كانه اعتبر التعادل وفي البطخ والرمان تعامل ولا تعامل في الغنم والرقيق * رجل اشترى خوخاً وفيه خوخ فيه لا يفسد البيع * وكذلك الكه نرى * وهذا على قول من لا يجوز بيع الثمر قبل أن يصير منتقياً * كرم بين رجلين باع أحدهما صفيه من رله وهو حصر لا يجوز بيعه * عاصيه من الزرع المشتري * رجل اشترى مبطخة بنفسه

وليس يشترط براءته فليس له أن يخرج حتى يستامر الاصيل والكفيل وان كانت الكفيلة بغير أمره فعليه أن يستامر الطالب وليس له أن يستامر الكفيل وكذلك الكفالة بالنفس ان كان كفل بنفسه بأمره فليس ينبغي له أن يغزو الأباقر الكفيل وان كسل بغير أمره فلا بأس بان يخرج ولا يستامر الكفيل وان كان المديون مغلساً وهو لا يقدر أن يتم عمل الدينه الا بالخروج في التجارة مع المرأة في دار الحرب فلا بأس بان يخرج ولا يستامر صاحبه فان قال أخرج للقتال لعل أصيب ما أقضى به ديني من النقل أو السهام لم يجزني أن يخرج الا باذن صاحب الدين وهذا كله اذا لم يكن النفي عالماً أما اذا كان النفي عالماً فلا بأس للمديون بان يخرج سواء كان عنده ماله أو لم يكن أذن له صاحب الدين في ذلك أو منعه عنه فإذا انتهى إلى الموضع الذي استقر اليه المسلمون فان كان أمراً يخاف على المسلمين منه فليقاتل وان كان أمراً لا يخاف على المسلمين منه فلا ينبغي له أن يقاتل الا باذن غيره كذا في المحيط * عائذ ليس في البلدة أحد أفقه منه ليس له أن يغزو ولم يدخل عليهم من الضيافة كذا في السراجية * وان كان عند الرجل ودائع أو ربابها غيب فان أوصى إلى رجل أن يدفع الدوائع إلى أربابها كان له أن يخرج إلى الجهاد كذا في فتاوى فاضيلان * ولا ينبغي للعبد أن يخرج بغير إذن مولاه مالم يكن النفي عالماً كذا في محيط السرخسي * اذا وقع النفي من قبل أهل الروم فعلى كل من يقدر على القتال أن يخرج للعز واذما ملك الزاد والراحلة ولا يجوز الخلف الا بعسذرين كذا في فتاوى فاضيلان * اذا دخل المشركون أرض المسلمين فأنخذوا الأموال وسبوا الذراري والنساء فعلم المسلمون بذلك وكانت لهم عليهم قوة كان عليهم أن يتبعوهم حتى يستنفذوا ذلك من أيديهم ما داموا في دار الاسلام واذما دخلوا أرض الحرب فكذلك في حق النساء والذراري مالم يبلغوا بذلك حصونهم وحرزهم ولو كان المأخوذ هو المال وسعهم أن لا يتبعوهم بعد ما دخلوا دار الحرب واذما بلغوا حرزهم ومأمنهم من دار الحرب فاتاهم المسلمون ليقبضوا عليهم لذلك نضل أخذوا به وان تركوا ولم يتبعوهم وجوت أن يكونوا في سعة من ذلك وذراري أهل الذمة وأموالهم في ذلك بمنزلة ذراري المسلمين وأموالهم ثم انما يفترض على كل من قدر من المسلمين اتباعهم اذا ضموا ادراكهم قبل أن يبلغوا حصونهم ومأمنهم وأما اذا كان أكبر رأيهم أنهم لا يدركونهم كانوا في سعة من أن يقوموا فلا يتبعونهم كذا في المحيط * قال محمد ربحه الله تعالى قال أبو حنيفة ربحه الله تعالى تكره الجعائل مادام للمسلمين قوة فاذم تكن فلا بأس بأن يقوى بعضهم بعضاً فاذا وقعت الحاجة إلى تجهيز الجيش فان كان للمسلمين قوة القتال بان كان في بيت المال فلا ينبغي للأمام أن يحكم على أرباب الأهل في أخذ شيأ من مالهم من غير طيب أنفسهم ما اذا أراد أرباب الأموال إعطاء الجعل بطيب أنفسهم فذلك لا يكون مكروهاً بل يكون حسناً مرغوباً فيه سواء كان في بيت المال أم لم يكن وان لم تكن لهم قوة القتال بان لم يكن في بيت المال مال فلا بأس بان يحكم للأمام على أرباب الأموال بقدر ما يقوى به الذين يخرجون لجهادهم من كان قادراً على الجهاد بنفسه وماله فعليه أن يجاهد بنفسه وماله ومن عجز عن الخروج

أحدهما صفيه من رله وهو حصر لا يجوز بيعه * عاصيه من الزرع المشتري * رجل اشترى مبطخة بنفسه فإراد لصحة وكل ما يخرج منها يكون لمشتري ينبغي أن يشتري بخار البطخ باصوله ببعض الثمن ويستأجر الأرض ببقية الثمن مدته لومه ويقدم بيع الاشجار ويؤخر لاحتياجها لانها لا يجوز ان تزرع تكون مشعولة بالجنز لا تجز قبل البيع فلا تصح الاجارة وينبغي أن يشتري لا يجز باصولها هذا * ولو بيع ثمار الطبخ وعار الأرض يجوز أيضاً لأن الأداة لا تكون لازمة وتكون له أن يرجع

بعضها * أ كارة ^{الارض} لا يجوز أن يبيعها رجل فباع العماره ان كانت العماره بناء أو شجر أجاز البيع اذا لم يشترط الترك في الارض وان كانت كرايا أو كرى أو نهار ويجوز ذلك لا يجوز لان ذلك ليس بعين مال متقوم * رجل في أرضه خشيش فباعه ان كان الخشيش نبت بانبائه بان سقاها لا جل الخشيش جاز البيع كما أخذ من مكة وألقاها في الماء ثم باعها وهو بقدر على أخذها من غير صيدوان كان الخشيش نبت بنفسه لا يجوز بيعه لانه ليس بمالك بل هو مباح يجوز لغيره أن يأخذه * رجل (٢١٥) باع زرعاً وهو بقل فان باع على أن يقطعه أو

يرسل دابته فيه جاز البيع وان باعه على أن يتركه حتى يدرك لا يجوز وكذا الرطبة والبقول * رجل باع نصيبه من الزرع لشرك لا يجوز فان لم يفسخ البيع حتى أدرك الزرع جاز والمانع من كل باع الجذع في السقف ولم يفسخ البيع حتى أخرجه من البناء جاز * قطن بين شركين في أرض رجل فباع أحدهما نصيبه من شركه أو من أجنبي قبل أن يدرك لا يجوز كما قلنا في الزرع * ولو كان القطن بين الأكار وصاحب الأرض فهو على التفصيل ان باع الأكار نصيبه من صاحب الأرض جز ولو باع صاحب الأرض نصيبه من الأكار لا يجوز ذكر في الفتاوى رجل اشترى أرضاً فيها زرع برزعه أو زرع بقل فدفعها المشتري قبل القبض مزارعة بالنصف إلى البائع قال لا يجوز لان هذا بمنزلة جارة الأرض المشتراة قبل القبض وقبل هذا البس يصح لان دفع الزرع بالنصف يكون معامله وفي المعاملة صاحب الأرض يكون مستأجر للعامل ولا يكون مؤجرًا للأرض * رجل اشترى الثمار على رأس الانجراف رعى من كل شجرة بعضها ثبت له خيار الرؤية حتى لو رضى به يلزمه * وان باع ما هو معيب في الأرض كالجزر

بنفسه وله مال ينبغي أن يبعث غيره عن نفسه بماله فيصير أحدهما مجاهدًا بنفسه والا خر بماله ومن قدر على الخروج بنفسه الا أنه لا مال له فان كان في بيت المال ال فالامام يعطى كفايته من بيت المال فاذا أعطاه الامام قدو كفايته لا ينبغي له أن يأخذ من غيره جعلاً وان لم يكن في بيت المال مال أو كان الا أنه لا يعطيه الامام فله أن يأخذ الجعل من غيره هكذا في الذخيرة * واذا دفع الرجل الى غيره جعلاً للغزو عنه فان قال له صاحب الجعل حين دفع الجعل اليه اغز به هذا المال عني فلا يكون له أن يصرفه في غير الغزو حتى لا يقضى به دين نفسه ولا يترك نفقة لاهله وان قال له حين دفع اليه هذا لك اغز به كان للمدفع اليه أن يصرفه الى غير الغزو وكما كان له أن يصرفه الى الغزو ذكر هذا شيخ الاسلام في شرح السير الكبير وشمس الأئمة السرخسي في شرح السير الصغير * وذكر شيخ الاسلام في شرح السير الصغير ان المدفوع اليه أن يترك بعض الجعل لنفقة عياله على كل حال لانه لا ينبغي له الخروج للجهاد الا بهذا فكان من أعمال الجهاد معنى واذا دفع الرجل الى غيره جعلاً للغزو وعنه ثم عرض للمدفع اليه عارض من مرض أو غيره ولم يخرج بنفسه فاراد أن يدفع الى غيره أقل مما أخذ ليغز به فان كان مراده أن لا يمسك الفضل لنفسه بل يرده على بيت المال فلا بأس به وان كان مراده أن يمسك الفضل لنفسه فان كان صاحب الجعل قال للمدفع اليه اغز به هذا المال عني فليس له أن يمسك الفضل لنفسه وان كان قال له هذا المال لك اغز به كان له أن يمسك الفضل الا يرى أن له أن يمسك جميع المال لنفسه في هذا الوجه ولا يغز به واذا شرط مسلم لمسلم جعلاً ليقفل كافراً حياً فقتله فلا بأس بذلك قال محمد رحمه الله تعالى واجب للشارط أن يفي بما شرط ولكن لا يجبر عليه ومن مشايخنا رحمه الله تعالى من قال ما ذكر في الكتاب قول محمد رحمه الله تعالى خاصة وأما على قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى فلا يجوز هذا الشرط ومنهم من قال هذا لا يجوز بالاجماع كذا في المحيط * ولو استأجر أمير العسكر أجيراً أكثر من أجرة المثل بما لا يتغابن الناس فيه فعمل الاجير وانقضت المدة فالزيادة باطلة ولو قال أمير العسكر أو القاضي اني استأجرته وأنا أعلم أنه لا ينبغي فالاجر كله في ماله ولو قال أمير العسكر اسلم أو ذبحي ان قتل ذلك الفارس فثا مائة درهم فقتله لاشئ له ولو كان قتلى فقتل الأمير من قطع رؤسهم فله أجر عشرة دراهم جاز وحل رؤس الكفار الى دار الاسلام مكروه كذا في المضمرات * على الامام أن يحسن ثغور المسلمين ويعين جيوشاً على باب الثغور ليمنعوا الكفار عن الوقوف في بلاد المسلمين ويقهر وهزم كذا في خزائن المفتين * واذا بعث جيشاً ينبغي أن يؤمر عليهم أميراً واعياً يؤمر عليهم من يكون صالحاً لذلك بان يكون حسن التدبير في أمر الحرب ورعاً شافها عليهم مخيضاً شجاعاً واذا أمر عليهم بهذه الصفة فينبغي أن يوصيه بهم كذا في المبسوط * وبعد ما اجمع شرائط الامارة في انسان فلا امام أن يؤمره قرشياً كان أو عربياً أو ببطيان الموالي كذا في المحيط * ويجوز أن يولي الامام الفاسق اذا كان له تدبير في أمر الحرب كذا في العتابة * قال محمد رحمه الله تعالى اذا أمر الأمير العسكر بشئ كان على العسكر

والبصل واصل الزعفران والثوم والمجل والشحم ان باع عدماً لقي في الأرض قبل ان ينبت أو نبت الا أنه غير معسوم لا يجوز البيع وان باع بعد ما نبت نباتاً معلوماً لم يوجد تحت الأرض يجوز البيع ويكون مشترياً بشئ لم يرد عند في حنيفة رحمه الله تعالى لا يبطل خياره ما لم يركب الكل ويرضى به وعلى قول صاحب حنيفة لا يتوقف خيار الرؤية على رؤية الكل وعليه الفتوى ان كان ذلك مما كالأوزن بعد القلع كالجزر والثوم والبصل فذا قاع انباع شبه من ذلك أو قبله فيشترى اذا انباع ينظر ان كان المقسوم يدرج تحته فيكون وزنه ثقل للمشتري

تخييار الرؤية حتى لو فرضي به يلزمه الكل وان رذ بطل البيع وان كان المشتري قاعه بغير اذن البائع فان كان المقلوع شياله قيمته السكل لانه قبل القلع كان ينو ويعد القلع لا يقوم والعيب الحادث عند المشتري يمنع الرذ بخيار الرؤية وان كان المقلوع سيرا الا قيمته لا يعتبر ذلك والقلع وعدم القلع سواء وان كان العيب مما يباع بعد القلع عددا كالفجل فقلع البائع بعضه أو قلع المشتري باذن البائع لا يلزمه ما لم ير السكل لان من العدديات المتفاوتة بمنزلة الثياب (٢١٦) والعبيد ونحو ذلك وان قلع المشتري بغير اذن البائع لزمه السكل الا ان

يكون ذلك شيئا يبرأ وان اختصم
البائع والمشتري قبل القلع فقال
المشتري أنا خاف ان قلعة لا يصلح لي
فيه لزمني وقال البائع أنا خاف ان
قلعته لا ترضى به فاسترده فاقضروا
بذلك قولوا يتطوع انسان بالقلع
والا يفسخ القاضى العقد بينهما
(باب الصرف)

الدراهم التي غشها غالب بان كان
ثلاثا مافراوثلثها فاضة كالدراهم
التي تروج في ديارنا يجوز بيع
الواحد بالانسين منها ما ياتها
لكن يشترط التقابض في المجلس
كفي الصرف * وان كن نصفها
مفراو نصفها فاضة لا يجوز فيه
التفاضل * وان اشترى لفضة
الحالصة الدراهم التي غشها غالب
لا يجوز الا ان تكون الفضة
الحالصة اكرس لفضة التي
تكون في الدراهم المغشوشة
والدراهم تعيين المراد في البيع
الفاقد من الاصل ولا تعبر فيها
بفساد العقد بعد الحذو ويقسد
الصرف بالافتراق على القدر ولا
يبطل * واذا فسد الصرف لافتراق
قبل قبض أحد ابدين هل يتعين
المقبوض للسرد فيه رواية
والاظهر انه يتعين كما يتعين في
العصب * رجلا نداء لفضة
بالفضة كفة بكفة ثم رواه لمعلم
مقدار وزنهما * وان تسايعا

أن يطيعوه في ذلك الآن يكون الأمور به معصية بيقين * (ثم هذه المسألة على ثلاثة أوجه)
 ان علم أهل العسكر أنهم ينتفعون بما أمرهم به يبقين بان أمرهم أن لا يقاتلوا في الحال مثلا
 وعلموا أنهم ينتفعون بترك القتال في الحال بان علموا يبقين أنهم لا يطيقون أهل الحرب وعلموا
 أن لهم مددا لحقهم في الثاني متى كانت الحالة هذه كان ترك القتال في هذه الحالة منتفعا به في حق
 أهل العسكر يبقين فيطيعونه فيه وان علموا أنهم يتضررون بترك القتال في الحال يبقين بان علموا
 أن أهل الحرب لا يطيقونهم في الحال وعسى أن يلحقهم مدد يتقوون به على قتال المسلمين لا يطيعونه
 فيه وان شكوا في ذلك لا يعلمون أنهم ينتفعون به أو يتضررون به واستوى الطرفان فعليه أن
 يطيعوه وكذلك إذا أمرهم بالقتال مع العدو ان علموا أنهم ينتفعون به يبقين أو شكوا فيه
 واستوى الطرفان أطاعوه في ذلك وان علموا أنهم لا ينتفعون به يبقين بل يتضررون لا يطيعونه في
 ذلك وان كان الناس مختلفين منهم من يقول فيه الهلكة ومنهم من يقول فيه النجاة وشكوا في
 ذلك ولا يترجح أحد الطرفين على الآخر كان عليهم اطاعته وإذا أمر الامير أهل العسكر بشئ فعصى
 في ذلك واحد من أهل العسكر فلا يلودبه في أول الوهلة ولكن ينحس حتى لا يعود الى مثل ذلك
 البلاء لا عذر فان عصاه بعد ذلك أدبه الآن بين في ذلك عذرا حينئذ على سبيله ولكن يحلف بالله تعالى
 لقد فعلت هذا عذرا لانه بدعي ما يمنع وجوب التعزير عليه ولا يعرف ذلك الا بقوله فلا يصدق الا بيمين
 وإذا جعل الامام الساقية على قوم معينين والمجنة كذلك والميسرة كذلك فشد العدو على الساقية
 فلا بأس لأهل المجنة والميسرة أن يعينوه اذا فواعلهم وهذا اذا كان ذلك لا يخلعرا كزهم
 فما اذا كان يخلعرا كزهم فلا ينبغي لهم أن يعينوا أهل الساقية وان أمرهم الامير أن
 لا يبرحوا عن مرا كزهم ونهى أن يعين بعضهم بعضا فلا ينبغي لهم أن يعينوا أهل الساقية وان
 أمروا باحييتهم وفواعل على أهل الساقية واذا نهى الامام أهل العسكر عن الخروج للعلافة
 لا ينبغي لهم أن يخرجوا أهل المسعة وغيرهم في ذلك على السواء الا أن ينبغي للامام اذا نهى عن
 الخروج أن يبعث قوما من الجيش للعلافة ويؤمر عليهم أميرا يعتلهمون للجيش فلو أن الامام
 لم يبعث أحدا وأصاب الجيش ضرورة من الحلف وفواعل أنفسهم أو على ظهورهم ولم يجدوا
 ما يشتركون فلا بأس بان يخرجوا وان كان فيه عصيان الامير واذا قال الامير لا يخرج من أحد
 الى الحلف الا تحت لواء فلان فينبغي لهم أن يراعوا شرطه ولا يخرجون الا تحت لوائه وكذلك لو قال
 الامير ان أراد الخروج للحلف فلينخرج تحت لواء فلان فلا ينبغي لهم أن يخرجوا الا تحت لواء فلان
 كذا في المحيط * يجوز القتال في الأشهر الحرم وانتهى عن قتال فيها منسوخ وان كان عدد
 المسلمين نصف عدد المشركين لا يحل لهم الفرار وهذا اذا كان معهم أسلحة وأمان لاسلح له فلا
 بأس بان يفر من معه السلاح وكذلك الا بأس بان يفر من يرمى اذا لم تكن معه آلة الرمي وعلى هذا
 لا بأس بان يفر الواحد من الثلاثة كذا في محيط السرخسي * واذا كان عددهم اثني عشر
 ألفا أو أكثر لا يحل لهم الفرار ان كان عددا الكفار أصفا عددهم وهذا اذا كانت كلمتهم

واحدة

الاول دون الف رطل عرفه واذن الفصل الثاني في اجاس حاروان عرفه عدد اجاس لاجور عندنا * ويجوز بيع الدراهم
لنا بمرجومة * رجل له عن رجل مائة درهم لا يعتد الصريف واسلمه بدينه عليه مائة دينار قرضاً او غصلاً نفع المقامه بينهما ما لم
يعاها هذا فاقامه الدرهم قسماً عليه بدينه فقيمة الدين بدينه في اجاسه الذي على صاحب الدرهم تسعون ديناراً وثلثه رجل

له على رجل ما تقدرين له ولعبد المفلون على صاحب دين المولى مائة درهم لا تقع المقاصة ما لم يتقاصا فإذا تقاصا يصير من الدين ما يقدر بمقدار مائة درهم قصاصاً بمائة درهم ويبقى تسعون ديناراً * رجل له على رجل درهم فظفر بدراهم مديونه كان له أن يأخذ درهم المديون إذا لم تكن دراهم المديون أجياداً ولم يكن مؤجلاً وان ظفر بدنانير مديونه في ظاهره وإياها ليس له أن يأخذ الدينار وذ كرفي كتاب العين والدين أن له أن يأخذ والصحيح هو الأول * المديون إذا قضى الدين أجود مما عليه (٢١٧) لا يجبر رب الدين على القبول كدفع

اليه أنقص مما عليه وإن قبل جاز كإلو أعطاه خلاف الجنس وذ كر في بعض الكتب أنه إذا أعطاه أجود مما عليه يجبر على القبول عندنا خلافه لفرجه الله تعالى والصحيح هو الأول * ولو كان الدين مؤجلاً ففضاه قبل حلول الاجل يجبر على القبول * إن أعطاه المديون أكثر مما عليه ورتافان كانت الزيادة زيادة تجرى بين الوزنين جاز ومروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أوفى الدين أكثر وقال أئمة معاصر الانبياء هكذا وزن محمول على ما إذا كانت الزيادة زيادة تجرى بين الوزنين وأججوا على أن الدائقي في المائة يسير بجري بين الوزنين وقدر الدرهم والدرهمين كثير لا يجوزوا اختلافوا في نصف الدرهم قال أبو نصر الدبوسي نصف الدرهم في المائة كثير رد على صاحبه فإن كانت الزيادة كثيرة لا تجرى بين الوزنين إن لم يعلم المديون بالزيادة برد الزيادة على صاحبه وإن علم المديون بالزيادة فأعطاه الزيادة اختياراً هل تحل الزيادة للقايض إن كانت الدرهم المدفوعة مكسرة أو صحاحاً لا يضره لتبعيض لا يجوز إذا علم الدافع والمعاوض وتكون هذه هبة المشاع فيما يحتمل القسمة وإن كان المدفوع مما يضره التبعض وعلم

واحدة فإذا تفرقت كلمتهم يعتبر الواحد بالاثنتين وفي زماننا تعتبر الطاقة ومن فر من موضع بقصده أهل الحصن بالتحقيق وأشباهه ومن موضع ربحي بالسهم والحجارة فلا بأس به كذا في المحيط * قال محمد رحمه الله تعالى ولا بأس للامام أن يبعث الرجل الواحد أو الاثنين أو الثلاثة سرية إذا كان يطبق ذلك كذا في الذخيرة * ومن فواضع الجهاد الرباط وهو الإقامة في مكان يتوقع هجوم العدو فيه لمقصده دفعه واختلف في محله فإنه لا يتحقق في كل مكان والمختار أن يكون في موضع لا يكون وراءه اسلام وجزم به في التجنيس كذا في البحر الرائق

(الباب الثاني في كيفية القتال)

ينبغي للامام إذا أراد الدخول في دار الحرب أن يعرض العسكر ليعرف عددهم ودرهمهم وراجلهم فيكتب أسامهم كذا في شرح الطحاوي * وإذا دخل المسلمون دار الحرب فحاصر وامدينة أو حصن ادعواهم الى الاسلام فان أجابوا كفوا عن قتالهم وان امتنعوا ادعواهم الى أداء الجزية كذا في الهداية * إن قبلوا فلهم ما لنا وعلينا كذا في الكثر * وهذا في حق من تقبل منه الجزية وأما من لا تقبل منه فلا ندعواهم الى أداء الجزية كذا في التبيين * الكفار أصناف صنف لا يجوز أخذ الجزية منهم ولا أعضاء الذمة لهم وهم المشركون من العرب ومن لا كتاب لهم فإذا ظهرنا عليهم لا نقبل من رجالهم الا السيف والاسلام ونساوهم وصيبتهم فيه * وصنف يجوز أخذ الجزية منهم بالاجماع وهم أهل الكتاب من اليهود والنصارى من العرب وغيرهم وكذلك يجوز أخذ الجزية من المجوس بالاجماع عريباً كان أو غير عريب وصنف اختلفوا في جواز أخذ الجزية منهم وهم قوم من المشركين غير العرب وغير أهل الكتاب والمجوس يجوز أخذ الجزية منهم عندنا هكذا في المحيط * ولا يجوز أن يقاتل من لا قبله الدعوة الى الاسلام الآن بدعوه كذا في الهداية * ولو قاتلوه لم يغير دعوه كانوا ممن في ذلك انكهم لا يضمنون شيئاً مما أتلفوا من الدماء والاموال في النساء والولدان منهم كذا في المبسوط * ويستحب أن يدع من بلغه الدعوة مبالغته في الانذار ولا يجب ذلك كذا في الهداية * وانما تستحب الدعوة مرة أخرى لتأكيده بشر من أحدهما أن لا يكون في تقديم الدعوة ضرر على المسلمين أما إذا كان في تقديم الدعوة ضرر على المسلمين بأن علموا أنهم لو قدموا الدعوة يستعدون للقتال أو يحتملون هزيمة أو يقتضون فلا يستحب تقديم الدعوة والشرط الثاني أن يطمع فيه م ما يدعون اليه أما إذا كان لا يطمع فيه م ما يدعون اليه فلا يستغلون بالدعوة كذا في المحيط * ولا بأس أن يعبروا عليهم لئلا أوهمارا غير دعوة وهذا في أرض بلعتهم الدعوة كذا في محيط السرخسي * فان أبوا عن الاسلام والجزية استعانوا بالله تعالى عليهم وجاهدوهم كذا في الاختيار شرح مختار * وعبروا عليهم المجانيق وحرقوهم وأرسلوا عليهم الماء وفتحوا شجرهم وأسدوا زرعهم كذا في الهداية * ولا بأس بأن يحرقوا حصونهم ويغرقوا سفنهم ويحرقوا البيوت والبيوت وكان الحسن بن زياد يقول هذا إذا علم أنه ليس في ذلك الحصن أسير مسلم وأما الذي لا يجر ذلك فلا يحل التحريق والتعريق ولكننا نقول

(٢٨) - (المتأوى) - (ثاني)

رجل اشترى بالفلوس الرابحة والعدائي في زماننا شياً وكسدت الفلوس قبل القبض وصارت لا تروج رواج الائتمان في عامة البلدان في قول محمد رحمه الله تعالى تكون كاسدة وعندهما إذا كانت لا تروج رواج الائتمان في بلادها ما تكون كاسدة وعندنا كساد يفسد العقد في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويرد المشتري اليه مع أن كان له أن يتركه ان كان له أن يتركه لا يفسد العقد ولا خيار

لا حدهما في ظاهر الرواية * وإذا اشترى بالدرهم الراتجة شيئا ونقد بنفس الثمن ثم كسدت خسد العقد بقدر ما لم ينقد في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأن هذا فساد طارئ بمنزلة الهلاك فيقدر بقدره * ولو اشترى شيئا بالدرهم الكاسدة فإن كانت الدراهم بعينها حلالا لم يبعد الكساد صارت سلعة فإن لم تكن بعينها قالوا لا يجوز البيع * قال المصنف رحمه الله تعالى وينبغي أن يجوز لأنهم إن كانت بعد الكساد تباع وزاد فباع يجوزون في الذمة وإن (٢١٨) كانت تباع عددا فقد باع بعدد في الذمة عددا معلوما * ولو تزوج امرأة على الدرهم

الكاسدة قال كانت قيمته عشرة دراهم لم يكن لها الا ذلك وإن كانت قيمته دون العشرة يكمل لها العشرة كولو تزوج امرأة على ثوب قيمته خمسة كان لها الثوب وخمسة أخرى وإن تزوجها على الدرهم الراتجة فكسدت قال بعضهم عليه مهر مثلها * وقال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى لها قيمته الدرهم من الذهب والفضة قبل الكساد وهو الصحيح لأن النكاح إذا أوجب المسمى وقت العقد لا ينقلب موجبا لمهر المثل كولو تزوج امرأة على عبدا وثوب فذلك قبل القبض كان لها قيمته الثوب وأوجب دولا بصار إلى مهر المثل * ولو اقترض الفلوس الراتجة أو العدائي فكسدت قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يجب عليه مثلها كاسدة ولا يعزم قيمتها وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى عليه قيمتها يوم القبض وقال محمد رحمه الله تعالى يعزم قيمتها في آخر يوم كانت راتجة وعليه الفتوى وكذا لو غصب الفلوس الراتجة فكسدت فهو على هذا الخلاف * ولو اشترى شيئا بالدرهم الراتجة وقبض عليه كسدت ثم تقايل لا يبيع صحته الاقالة إن كان المبيع قسما وكان على البائع رد مثل تلك الدراهم كاسدة

لو منعهاهم عن ذلك بتعذر عليهم قتل المشركين والظهور عليهم والحصول فلما تحسّلوا عن أسير ولكنهم يقصدون المشركين بذلك كذا في الميسوط * ولا بأس برميهم وإن كان فيهم مسلم أسيرا أو ناجرا وإن تترسوا بصبيان المسلمين أو بالأسارى لهم كقواعدهم ويقصدون بالرمي الكفار وما أصابوه منهم لادية عليهم ولا كفارة ولا بأس باخراج النساء والمصاحف مع المسلمين إذا كان العسكر عظميا يؤمن عليهم ويكره اخراج ذلك في سرية لا يؤمن عليها ولو دخل مسلم عليهم بأمان لا بأس بأن يحمل معه المصحف إذا كانوا قومًا يؤفون بالعهد كذا في الهداية * وإن كان العسكر عظميا فلا بأس باخراج الجحاشي للخدمة وأما الشواب منهم فقرارهن في البيت أسلموا والاولى أن لا تخرج النساء أصلا خوفا من الفتن وإن لم يكن لهن يد من الاخراج للمباضعة فالاماء دون الخرائر كذا في التبيين * قوم من الصلحاء يريدون الغزو ومعهم قوم من أهل الفساد يخرجون إلى الغزو ومعهم من اذيعوا فأن أمكن للصلحاء الخروج بدونهم لا يخرجون معهم وإن لم يمكن الخروج الامم يخرجون معهم كذا في فتاوى قاضيان * وينبغي للمسلمين أن لا يغزووا ولا يغلوا ولا يغلوا كذا في الهداية * ولا يقتلوا امرأة ولا صبيا ولا مجنونا ولا شيخا فانيا ولا أمي ولا مقعدا الآن يكون أحدهم ولا يمن له رأي في الحرب أو تكون المرأة ملكة وكذلك إذا كان ملكهم صلبا صعبا وأحضره معهم الواقعة وكان في قتله تغريق جمعهم فلا بأس بقتله كذا في الجوهرية نيرة * وإذا كانت المرأة ذات مال تحت الناس على القتال بما لها تقتل هكذا في المحيط * وكذا يقتل من قاتل من هؤلاء غير أن الصبي والمجنون يقتلان مادام يقا تلان وغيرهما لا بأس بقتله بعد الأسر وأب كل يمن ويفيق فهو في حال افاقته كالصحيح كذا في الهداية * ولا يقتل مقطوع اليد والرجل من خلاف ولا مقطوع اليد اليمنى خاصة إذا كانوا لا يقا تلون بحال ولا رأى هكذا في المحيط * ولا يقتل باس الشق فان قاتل لا بأس بقتله وكذا الامي والمقعدر الشيخ الفاني إذا حضر وأحضره على القتال ومن قتل واحدا من هؤلاء فليس عليه شيء كذا في فتاوى قاضيان * أما أقطع اليد اليسرى وأقطع إحدى الرجلين فهو بمن يقا تل فيقتل وكذا الآخرس والاصم هكذا في المحيط * وأما النسي والمعتوه مادام يحرضان فلا بأس بقتلهما وبعد ما صار في أيدي المسلمين لا ينبغي أن يقتلوهما وإن كانا قاتلا غير واحد كذا في فتاوى قاضيان * لا بأس بأن يقتل الرجل من المسلمين كل ذي رحم محرم من المشركين بيده أو بالوالد أو بالوالدة والاجداد من قبل الرجال أو النساء والجدات وهذا إذا لم يضطره الوالد إلى ذلك فاما إذا اضطره إلى ذلك فلا بأس بقتله إذا لم يمكنه الهرب منه وإذا اضطر الابن بابه في الصف لا ينبغي أن يقصده بالقتل ولا ينبغي أن يمكنه من الرجوع حتى لا يعود حر با على المسلمين ولكنه يلجئه إلى موضع ويستمسك به حتى يحيى غيره فيقتله كذا في المحيط * ولا يقتل الراهب في صومعته إلا أن يحاطا بالناس كذا في فتاوى قاضيان * فإن كان بالمسلمين قوة على حمل من لا يقتل واخراجهم إلى دار الاسلام لا ينبغي لهم أن يتركوا في دار الحرب امرأة ولا صبيا ولا معتوها ولا أمي ولا مقعدا ولا مقطوع اليد والرجل من خلاف ولا مقطوع اليد

اليمنى

في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كفي الاستقراض * رجل أقرض دراهمه البخارية ببخاري ثم لقي

المستقرض في بلد لا يقدر على تلك الدراهم قال أبو يوسف وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يحمله قدر المسافة ذاهبا ورجعا ويستوثق منه بكفيل والا باخذ قيمتها * وقيل هذا إذا بقيه في بلد تنفق فيه تلك الدراهم لكنه لا توجد فانه يؤجله قدر المسافة ذاهبا ورجعا فاما إذا كان لا تنفق في هذا البلد فانه يبرمه قيمتها وكذا لو باع بالدرهم البخارية شيئا ثم تنفق في بلد آخر لا توجد فيها تلك الدراهم * ولو أن

وجلس استقرض القراهم المكسرة على أن يؤدي قداما كان باطلا وكان عليه مثل ما قبض ويكره السفحة الآن يستقرض مطلقا فيوفى
بعد ذلك في بلد آخر من غير شرط * وتأجيل القرض باطل سواء كان التأجيل في القرض أو بعد ما أقرضه * ولا يجوز القرض الا فيما
كان مثليا فلا يجوز قرض الخنز والدقيق في قوله أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يجوز وزن وقيل
الى الثلاث يجوز عددا ولا يجوز الزيادة وان أقرض الحنطة وزنا لا يجوزها (٢١٩) استقرضها أو كلها قبل الكيل كان على المستقرض

مثلا من الكيل فان اختلفا في مقدارها كيلا وقفيرا كان القول قول المستقرض مع يمينه ولو استهلك على انسان حنطة في سبيلها كان عليه قيمتها * ويجوز استقرض الكاغد لانه عددي كالخمر والبيض * واستقرض اللحم وزنا جازني قول محمد رحمه الله تعالى وهكذا روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أما عند محمد رحمه الله تعالى فلا نه مثلي ببيع وزنا ويجوز السلم فيه عنده وأما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فلا انقرض يكون حلا غير مؤجل فلا يفضى الى المنازعة بخلاف السلم قال محمد رحمه الله تعالى كل ما يكال أو يوزن أو يعد يجوز قرضه * رجل له على رجل جيات فاختصمه زبوا أو نهرجة أو ستوفة ورضي بها جزوا أو نفقة ما كره وان بين ذلك وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يكره استقرض المستوفة والمزينة والنهرجة وعلى استقرض مثلها وان كسدت كان عليه قيمتها * رجل اشترى من رجل كرخطة معينة ثم قال للبائع اقرضني فخير حنطة أو قال اقرضني هذا المقير واخط به السكر الذي اشترته منك ففعل وصحب الشراء على اقرض أو القرض على الشراء قال أبو يوسف رحمه الله

اليمني لانهم يولد لهم ففي تركهم عون على المسلمين وأما الشيخ الغفاني الذي لا يقطع فان شاء أخرجه وان شاء تركه وكذلك الرهبان وأصحاب الصوامع اذا كانوا ممن لا يصيبون النساء وكذلك العجوز التي لا يربح ولذا كذا في البحر الرائق ناقلا عن البه دائع * قال القدوري في كتابه الكفار على نوعين منهم من يمسح الباري عز وجل ومنهم من يقر به الا أنه ينكر وحدانيته كعبدة الازنان فمن أنكره اذا أقر به يحكم باسلامه ومن أقر ووجد وحدانيته اذا أقر بوجدانيته بان قال لا اله الا الله يحكم باسلامه ومن أقر بوجدانية الله تعالى ومحمد رساله محمد صلى الله عليه وسلم فاذا أقر برسالة صلى الله عليه وسلم يحكم باسلامه كذا في المحيط * الوثني أو الذي لا يقر بوجدانية الله تعالى ولو قال الله لا يصير مسلما ولو قال أنا مسلم يصير مسلما فان قال أردت به أني على الحق لم يكن مسلما واليهودي أو النصراني اذا قال لا اله الا الله لا يصير مسلما لم يقل محمد رسول الله قالوا واليهود والنصارى اليوم بين ظهورنا المسلمين اذا قال واحد منهم تشهد أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله لا يحكم باسلامه حتى يبرأ عن دينه ان كان نصرانيا يقول أنا برة من النصرانية وان كان يهوديا يقول أنا برة من اليهودية مع ذلك يقول دخلت في دين الاسلام ولو قال اليهودي أو النصراني أنا مسلم أو قال أسلمت لا يحكم باسلامه لانهم يقولون المسلم من كان منقادا للحق مستسلما ونحن على الحق فاذا قال أنا مسلم يسأل عنه ان قال أردت به ترك دين النصرانية أو اله ودية والدخول في دين الاسلام يكون مسلما حتى لو رجع بعد ذلك يقتل فان قال أردت به أني مستسلم وأنا على الحق لم يكن مسلما فان لم يسأل عنه حتى صلى بجماعة مع المسلمين كان مسلما وان مات قبل أن يسأل وقبل أن يصلي بجماعة فليس بمسلم ولو قال اليهودي أو النصراني لا اله الا الله محمد رسول الله تبرأت عن اليهودية ولم يقتل مع ذلك دخلت في الاسلام لا يحكم باسلامه حتى لو مات لا يصلي عليه فان قال مع ذلك دخلت في الاسلام حينئذ يحكم باسلامه هكذا في فتاوى قاضخان * قال أبو يوسف رحمه الله تعالى اذا كانت شهادة الكندي رسالة محمد صلى الله عليه وسلم جوابا كان دخولا في الاسلام وعن بعض مشايخنا رحمه الله تعالى اذا قيل للنصراني محمد رسول الله بحق قال نعم انه لا يصير مسلما وهو الصحيح وكذلك اذا قيل له محمد رسول الله بحق الى العرب والعجم فقال نعم لا يصير مسلما وقعت في زمانا انه قيل للنصراني أدين الاسلام حق فقال نعم فقيل له أدين النصرانية هل فقال نعم فاقى بعض المفتين بأنه لا يصير مسلما وأفتى بعضهم أنه يصير مسلما وكذلك اذا قال النصراني أو اليهودي أدين دين الحنيفية لا يصير مسلما هكذا في المحيط * عن بعض المشايخ رحمه الله تعالى اذا قال اليهودي دخلت في الاسلام يحكم باسلامه وان لم يقل تبرأت عن اليهودية وأما المجوسي اذا قال أسلمت أو قال أنا مسلم فيحكم باسلامه لانهم يدعون لانفسهم وصف الاسلام بل يعدونه شعبة كذا في فتاوى قاضخان * اذا صلى الكندي أو واحد من أهل الشرك في جماعة يحكم باسلامه عندنا وان صلى وحده فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يحكم باسلامه وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يحكم باسلامه في مشايخنا رحمه الله تعالى من قال لا خلاف في الحقيقة فان ما ذكره أبو حنيفة رحمه الله

تعالى يصاب قاتن جميعا وهكذا روى عن محمد رحمه الله تعالى * رجل قرض قال استقرضته ولا نالها زبوا أو قال نالها نهرجة رأفقه وادعى المقرض أنها كانت جيادا قال أبو يوسف رحمه الله تعالى اقرضه قال استقرضته في امره وانه لا يصدق اذا قيل * رجل قال برة استقرض لي من ذل عشرة دراهم استقرضت المأمور وقبض وفي دفعته الى الأمر وجهه لا امر ذلك فان لمال يكون على المأمور ولا يصح المأمور على الأمر ولو جهز رجل بكتاب مع رسول الى رجل الى أن بعث الى كذا درهما قرضا لك

على فبعث مع الذي أوصل الكتاب روى أبو سليمان عن أبي يوسف ورحمهما الله تعالى أنه لم يكن ذلك من مال الأثر حتى يقتل إليه ولو أرسل رسولاً إلى رجل فقال ابعث إلى بعثه فإياهم قرضاً فقال نعم وبعث بها مع رسوله كان الأثر رضامناً لها إذا أقر أن رسوله قبضها الوكيل بالاستقراض من رجل معين إذا استقرض أن قال الوكيل للمقرض على وجه الرسالة أن فلان يقول له اقترضني كذا كان القرض للموكل وإن لم يقل الوكيل ذلك واستقرض القرض (٢٢٠) على الوكيل ورجل في يده دنانير فقال أشهدوا أني اشتريت هذه الدنانير من

تعالى تأويله اذا صلى وحده بغير اذان واقامة وعند ذلك لا يحكم باسلامه وتاويل ما قال اذا صلى وحده باذان واقامة وعند ذلك يحكم باسلامه بخلاف * وفي الاجناس اذا شهدوا تأيلاً يشاء يصلى سنة ولم يقولوا بجماعة يقال صليت صلاتي لا يكون اسلاماً حتى يقولوا صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا كذا في المحيط وان شهدوا أنه كان يؤذن ويقيم كان مسلماً كان الاذان في السفر أو في الحضر وان قالوا سمعناه يؤذن في المسجد فليس بشي حتى يقولوا هو مؤذن فاذا قالوا ذلك فهو مسلم لانهم اذا قالوا انه مؤذن كان ذلك عادة فيكون مسلماً كذا في البحر الرائق ناقلاً عن البرازية * وان صام أو حج أو أدى الزكاة لا يحكم باسلامه في ظاهر الرواية وروى داود بن رشيد عن محمد رحمه الله تعالى ان حج البيت على الوجه الذي يفعله المسلمون بأن رأوه متبهاً للآحرام وولي وشهد المناسك مع المسلمين يكون مسلماً وان لم يشهد المناسك أو شهد المناسك ولم يحج لم يكن مسلماً ولو شهد واحد فقال رأيتته يصلي في المسجد الاعظم في جماعة وشهد آخر رأيتته يصلي في مسجد كذا تقبل شهادتهم ما ويجوز على الاسلام كذا في فتاوى قاضيان * ولم يقتل كذا في المحيط * عن الحسن بن زياد اذا قال الرجل لذي أسلم فقال سلمت كان اسلاماً كذا في فتاوى قاضيان * قال محمد رحمه الله تعالى في السير الكبير اذا حمل مسلم على شرك ليقته فلما رقه قال أشهد أن لا اله الا الله فان كان الكافر من قوم لا يقولون هذا فعلى المسلم أن يكف عنه وان أخذ وجوبه الى الامام فهو حرم مسلم ان كان تسكماً بكلمة التوحيد قبل ان يتصوره المسلم وان قال بعد ما قهره انسلم فهو في * ولكن لا يقتل فان قال ما أردت الاسلام بماقات بل عمأ أردت المنحول في البه ودية أو أردت التعود لئلا يقتلني لم يلتفت الى قوله ولو كان حين قال لا اله الا الله كف سناً فقامت ولحق بالمشركين ثم عاد يقاتل فعمل عليه الرجل فلما رقه قال لا اله الا الله فان كان له فئة يلجأ اليها فلا بأس بان يقتله وان تفرقت الفئة وليس له أن يقتله ولكنه يؤذبه على ما صبح وان كان هذا الرجل ممن يقول لا اله الا الله ولكن لا يقر رسالة محمد صلى الله عليه وسلم وباقى المسألة بحسبها فلا بأس بان يقتله وان تسكماً بهذه الكلمة وان قال أشهد أن لا اله الا الله وأن محمد عبده ورسوله فعليه أن يكف - نه ناداً * كره على الاسلام فاسلم صح الاسلام استحساناً وفي نوادر ابن رستم ان اسلام السكران اسلام كذا في المحيط * واذا قال الوثني أشهد أن محمد رسول الله يكون مسلماً وكذا قوله قال أبا علي دين محمد صلى الله عليه وسلم وأما على الخنعية * وعلى الاسلام يحكم باسلامه ويؤمن بصلى عليه * كافر قن كافر آخر الاسلام لم يكن مسلماً وكذا اذا علمه القرآن وكذا اذا قرأ القرآن كذا في فتاوى قاضيان

(الباب الثالث في المواعدة والامان ومن يجوز امانه)

أدركني الإمام أن يصلح أهل الحرب أو فريقهم وكان ذلك مصلحة للمسلمين فلا بأس به وإن رأى
الإمام موادة أهل الحرب وإن يأخذ على ذلك ما لا فلا بأس به لكن هذا إذا كان بالمسلمين حاجة أما
إذا كان فلا يجوز ولا يأخذ من المال يصرف مصارف الجزية إذا لم يرغبوا بإساحتهم بل أرسلوا
رسولاً أما إذا نه الجيش ثم أخذوا المال فهو غنمة يحبسها ويقسم الباقي بينهم كذا

ابني الصغير بما تدرهم وقام قبل
أن يزن الدراهم كان ذلك باطلا
لأنه هو العاقد فيتعبر قبضه قبل
الافتراق كذا روى عن محمد ووجه
الله تعالى * رجل استقرض
من رجل دراهم فأما المترض
بالدراهم فقال له المستقرض أقمها
في الماء فالتقاها قال محمد ووجه الله
تعالى لا شيء على المستقرض *
رجل استقرض صاعا بالعراق
دفعه صاحب الرض بركة قال
أبو يوسف ووجه الله تعالى عليه قيمته
بالعراق يوم أقرضه وقال محمد ووجه
الله تعالى عليه قيمته بالعراق يوم
اختصمها وأيس عليه أن يرجع
معه إلى العراق فيأخذ صاعه *
رجل له على رجل ثوب درهم
مرض فصالحه على مئة منها إلى
رجل مع الخطو ساعة فله وإن
كان المستقرض حدث للقرض
ولمدة إلى رجل * رجل
استقرض من رجل طعاما في بلد
انضمم فيه رجيس فقيمة المقرض
في بلد انضمم فيه، قال فأخذه
الطالب بكتفه وليس له أن يجلس
المضروب ويؤمر به بربان وثوق
له كميلة حتى يعطى معه أية في
البلد الذي استقرض فيه من رجل
استقرض طعاما له حل وموتة و
تصحب فالتقي في بلاد أخرى طعم

ووسف عن أبي حمزة رحمه الله ما إن كان العصب قائم في يده بقره التسليم إليه أن كانت قيمته في الموضعين سواء وكما تقيمت على هذا أوسع كثير وإن كانت قيمته في هذا أبداً أقل أو شاء طالع به بقيت به مكان الغضب وإن شاء أخذ العصب وإن شاء انتظر حتى يسلم يد في مكان أعصابه لم يكن العصب قائماً في يده بقيته في اليد التي التقيا أقل من قيمته في بلد الغضب كذا في بعض الآثار الثلاثة ما عساه الله من خلائف الصالحين

في

ببلد الغصب وان كانت قبته في هذا المكان أكثر خير الغاصب ان شاء الله تعالى مسألة وان شاء الله تعالى قبته في بلد الغصب وان كانت قبته في
الموضعين سواء فله موصوب منه أن يطالبه بالمثل * رجل استقرض شيئا من الفواكه كيلاً أو وزناً فلم يقبضه حتى انقطع فانه يجبر صاحب
القرض على تأخيرها الى أن يجيء الحديث الآن يتراضيا على القيمة ولا يشبه هذا العاوس اذا كسدت لان هذا مما لا يوجد بخلاف الفواوس
الكاسدة * رجل عليه عشرة دراهم من قرض أو بيع أو غصب وله على (٢٢١) صاحب العشرة مائة دينار فقبضها بالدينار

بالعشرة واستقرضها بالدينار لان
البيع وقع على ما في ذمة كل واحد
منهما وساق ذمة كل واحد في يده
حكماً فلا يبطل بالاسترقاق الا ترى
أنهم لو تقاضوا الدين بالدينار
جاز والمقاصة بخلاف الخنس
لا تكون الامتداحة وكذا لو كان
عليه كرخطة لرجل ثم انه أقرض
صاحب السكر كراماً من شعير ثم تبايعا
السكر بالسكر جاز ولا يدخل العقد
بالاقتراض * رجل أقرض رجلاً
كراماً من حنطة ثم ان المستقرض
اشترى القرض من المقرض
بدراهمه حازوا كل القرض
فإنما يد المستقرض أو لم يكن أما
اذا لم يكن فثمانه فقول السكك
وان كان قائماً فكذلك في قول أبي
حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وقال
أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يجوز
شراؤه لان عنده ما ملكت القرض
بنفس القبض وعند أبي يوسف
رحمه الله تعالى لا يملكه مادام قائماً
فلا يجوز شراؤه ولا يكون شراؤه
مباحاً الا قرض بحداف ما لو اشترى
شيئاً بالدينار ثم اشترى بالدينار فانه
ابيع الثاني يكره مضافاً لشرط
لان القرض مما لا يملك المبيع
لان ما لا يملك في استرضاء المبيع
وهو قائم ولا ينسخ بقرض * اذا
قل المستقرض وحدث القرض

في الهداية * ولو وادعهم فريق من المسلمين بغير اذن الامام فالموادعة جائزة على جماعة المسلمين لانها
أمان وأمان الواحد كل امان الجماعة كذا في السراج الوهاج * ولو أن مسلماً وادع أهل الحرب سنة
على ألف دينار جازت موادعته فان لم يعلم الامام ذلك حتى مضت موادعته أخذ المال وجعله في بيت
المال وان علم بموادعته قبل مضى السنة فإنه ينظر ان كانت المصلحة في امضائها أمضاها وأخذ المال
فان رأى المصلحة في ابطالها رد المال اليهم ثم نبذ اليهم وقال لهم فان مضى نصف السنة رد كله استخساناً
كذا في محيط السرخسي * وأما قال المسلم وادعكم بالف دينار ثم نبذ الامام اليهم بعد ما مضى من
السنة بعضهم بقي البعض كان للامير المال بحساب ما مضى من السنة ورد بحساب ما بقي هكذا
في المحيط * فان كان وادعهم ثلاث سنين كل سنة بالف درهم وقبض المال كله ثم أراد الامام نقض
الموادعة بعده مضى السنة فانه رد عليهم الثلثين لانه فرق العقود بتفريق التسمية بخلاف الاول لان
هناك العقد واحد في السنة والمال مذكور بحرف على وهو حرف الشرط كذا في محيط السرخسي
وتجاوز الموادعة أكثر من عشر سنين على ما رآه الامام من المصلحة كذا في الاختيار شرح المختار
* ولو حاصر العدو المسلمين وطلبوا الموادعة على مال يدفعه المسلمون اليهم لا يفعل الامام الا اذا خاف
الهلاك كذا في الهداية * واذا طلبوا من الامام الموادعة سنين معلومة على أن يؤدوا الى المسلمين
كل سنة شيئاً معلوماً على أن لا يجري عليهم أحكام الاسلام في الادهم لم يفعل ذلك الا أن يكون خيراً
للمسلمين فان كان ذلك خيراً للمسلمين ووقع الصلح على أن يؤدوا اليهم كل سنة مائة رأس فهاهنا على
وجهين أما ان صلحوا على مائة رأس بغير أعيانهم أو باعيانهم وان كان الصلح على مائة رأس بغير
أعيانهم فان كانت المائة المشروطة من أنفسهم وأولادهم فبذلك وان كانت المائة المشروطة
من أوقافهم جاز وان كان الصلح على مائة رأس باعيانهم من أنفسهم وأولادهم بان قالوا أول السنة
أمنوا على أن هؤلاءكم ونصالحكم ثلاث سنين مستقبلة على أن نعطيكم مائة رأس من رقيقة دافقوا
جائز كذا في المحيط * وان شرطوا في الموادعة أن رد عليهم من جاءنا مسلمة منهم طل الشرط ويجب
الوفاء به كذا في الكافي * ولو صلحهم الامام ثم رأى نقض الصلح أصح بصد اليهم وقال لهم ويكون
النبي على الوجه الذي كان الامان فان كان منسحباً يجب أن يكون البذل كذلك وان كان غير منسحب
بان آمنهم واحد من المسلمين سرايكتي فبذلك الواحد ثم بعد النبذ لا يجوز قتالهم حتى يحصى
عليهم زمان يتمكن فيه ملكهم من ابعاد الخبر الى أطراف مملكته وان كانوا جواسيس
حصونهم وتفرقوا في بلاد وفي عساكر المسلمين أو نحو با حصونهم بسبب الامان حتى يعوسوا
كلهم الى مأمورهم ويعمر وحصونهم * ما كانت فوقيا عن العدو وهو داخل في الجهاد * وعرفى
نقضه قبل مضى السنة وأما إذا مضت السنة فيبطل الصلح بصد اليهم كما في تبين * ولا ينبغي
للمسلمين أن يذبحوا عليهم ولا على أصراف بلادهم مادام الصلح قائماً كذا في السراج الوهاج * وان
بدوا بخيانة قال لهم لم نبذ اليهم اذا كان ذلك باتفاقهم كذا في الهداية * ولو نزع من د الموادعة
جماعة لا تنفع لهم وقطعوا الطريق في دار الاملا فليس هذا نقض العهد وان خرج قود لهم منع

وإذا أوتيه رجعة وكان ذلك بعد ما استهلكها لا يرجع على المقرض بشئ ولكنه رد ماله * اذا أقرض الخور كيلاً - ولانه كالمرقة
ويعد أخرى * رجل أقرض صبياً أو مملوكاً مائة درهم فاستهلكها حتى أوامعتوه لا يضمن في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وقال أبو
يوسف رحمه الله تعالى يضمن * وان أقرض عبد مجبوراً مائة درهم فاستهلكها لا يضمن حتى يعتق جنده وهذا هو الوجه في رد * رجل عليه
أنفجروهم لرجل فدفع الى الضارب ديناراً بنقل امره ونحو ذلك منه فأنفذها فملكته في يده قبل أن يصره هذا كذا في المدافع وكذا

لوضرفها وقبض الذراهم فهلكت الدراهم في يده قبل أن يأخذ منها حقه هلكت من مال الدافع وأن أخذ منها حقه ثم ضاع كان ذلك من مال المدفوع اليه ولو دفع المظلوب إلى الطالب دنانير وقال خذها قضاء لحقك فآخذها كان ذاك في ضمانه ولو دفع المظلوب إلى الطالب دنانير وقال بها بحقك فآخذها بدراهم مثل حقه وأخذها يصير قابضا حقه بالقبض بعد البيع * رجلا ن تصارفا الدراهم بالدنانير وقفا بضام تقايلا وانترقا قبل القبض عالت الاقولة (٢٢٢) ويعود الصرف لان الاقالة بمنزلة البيع فيعتبر القبض قبل الافتراق

(باب في قبض المبيع وما يجوز من التصرف قبل القبض وما لا يجوز) * الباع اذا خلى بين المبيع وبين المشتري بحيث يتمكن المشتري من قبضه يصير المشتري قابضا للمبيع حتى لو هلك قبل أن يتقبضه حقيقة لم يملك عليه وكذا لو خلى المشتري بين البائع والمشتري ولو قبض المشتري المبيع بميزان البائع قبل تسديد الثمن كان للبائع أن يسترده من خلى المشتري بين المبيع وبين البائع لا يبرأ الباع قابضه ما لم يتبصع حقيقة أجمعوا على أن المبيع لا يبيع الجائز تسكرن فمضوى البيع القاسد رواه ابن وهب والصحاح أنه قضى وفي الهبة الفاسدة كالهبة في المباح الذي يحتمل بقسمه لا تكون قبضه فتدق الروايات وختلفوا في الهبة الخائفة ذكرها هبة أبو الليث أنه لا يصير قابضا له تخية في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وذكره في نسخة الحديث في رجه الله تعالى أنه يصير قابضا له ويكره فيه سلافا * ولو ما عقر عن التخليل ونحوه يبرأ من المشتري صار قابضا * ولو وهب تمر عن التخليل ونحوه يبرأ من الموهوب له لا يبرأ بقبضه لا في مباح الماشع الذي يحتمل تقسيمه * وروى دار وسما في المشتري رجه فير

بغير مملكتهم ولا أمر أهل مملكته فالملك وأهل مملكته على موادعهم وهؤلاء الذين قطعوا الطريق لا بأس بقتلهم واسترقاقهم وان كانوا باذن ملكهم فهذا بقض العهد في حق الكل كذا في فتاوى الكرخي * وإذا كانت الموادة قائمة بيننا وبينهم فخرج منهم رجل إلى بلد حرب آخر ليس بيننا وبينهم موادة فغزا المسلمون ذلك البلد فآخذوا ذلك الرجل فهو آمن لا سبيل عليه ولا على ماله وأهله وورثته وخيولهم ومضى أهل البلاد الذين وأدعناهم وحيث رحلوا من البلاد فهم آمنون وان غزا المسلمون دارا غير دار الموادع فامرهم وامنهم وحيث رحلوا من الموادع كان أسير في الدار التي غزاها المسلمون كان فينا كذا في السراج الوهاج * وأهل الذمة اذا نقضوا العهد كالشركيين في الموادة ويجوز أخذ المال منهم لانه يجوز تركهم بالجزية وهكذا في الاختيار وشرح المختار * ويصالح المرتدين الذين يلبون وصارت دارهم دار الحرب عند الخوف لو خيروا بلا أخذ مال منهم وان أخذ المال منهم لم يرد لان مالهم في المسلمين اذا ظهر واختلاف ما لو أخذ من أهل البني حيث يرد عليه بعد وضوح الحرب أو زارها لانه ليس فينا الا قبله لانه اعانة لهم كذا في النهر الفائق * وهكذا في فتح القدير عدة الزوان من العرب كالمرتدين في الموادة لانه لا يقبل منهم الا الاسلام أو السيف ويكره لامير الجيش أو قائد من قواد المسلمين أن يقبل هدية أهل الحرب فيختص بها بل يجعلها فية للمسلمين ويكره بيع السلاح والكراع من أهل الحرب وتجهيزه البهيم في الموادة وبعدها وكذلك الحديد وكل ما هو أصل في آلات الحرب ولا يكره ادخل ذلك على أهل الذمة كذا في الاختيار وشرح المختار * ولو باع جاري بسيف فاشترى مكنة قوسا أو رمحا أو ترسا لم يترك أن يخرج كذا في المبسوط * وان باعه بدراهم ثم اشترى غيره بمنع مطلقا كذا في التبيين * طلب ملك منهم الذمة على أن يترك أن يحكم في أهل مملكته ما شاء من قتل أو ظلم لا يصح في الاسلام لا يجاب إلى ذلك ولو كان له أرض فيها قوم من أهل مملكته هم عبيده يبيع منهم ما شاء فصالح وصار ذمة فهم عبيده كما كانوا يبيعهم ان شاء كذا في فتح القدير * فان ظفر عليهم عدوهم ثم استنذهم المسلمون من أيدي أولئك ونهت ردون إلى هذا الملك غير شيء في التسمية وبالقبية بعد القسمة بمنزلة سائر أموال أهل الذمة وعلى قدر الواسع ملك وأهل أرضه أو أسلم أهل أرضه دون ذمة فهم عبيده كما كانوا كذا في المبسوط (فصل في الأمان) اذا أمن رجل حرا أو امرأة حرة كافرا أو جعة أو أهل حصن أو مدينة صح منهم ولم يكن لاحد من المسلمين قتلهم الا أن يكون في ذلك مفسدة فينبذ اليهم كما اذا أمن الامام نفسه ثم رأى المصلحة في اسبذ ولو حاصر الامام حصنه أو من واحد من الجيش وفيه مفسدة فينبذ من يؤذيه الامام كذا في الهداية. وبطل ما نذى الا اذا أمره أمير العسكر أن يؤمنهم فيجوز ما به كذا في التبيين * ويصح أمن المكاتب ولا يجوز أمن المسلم التاجر في دار الحرب ولا أمان المسلم لاسير في يديهم ولا أمن الذي سلم في دار الحرب كذا في فتاوى قاضيان * العبد اذا أمن ان كان مأذونا في القتال في جهة المولى يصح أماله لاختلاف وان كان محجورا عن القتال فعلى قول أبي حنيفة رجه ثم تولى لا يصح أماله وعلى قول محمد رجه الله تعالى يسع وقول أبي يوسف رجه الله تعالى يسع

متاح باع يفسد ذلك لا يفسد روجه قوا ودع لمتاع عند المشتري وتكون للمشتري قبض الدار تعالى رتب جية اصحابها لا يفسد على المشتري * ولو باع دارا من رجل يست بخبرته فقتل البائع سلمتها اليك وقال المشتري سلمت ذكره في رواية ابن وهب لا يفسد روجه قوا ودع لمتاع عند المشتري وتكون للمشتري قبض الدار تعالى رتب جية اصحابها لا يفسد على المشتري * ولو باع دارا من رجل يست بخبرته فقتل البائع سلمتها اليك وقال المشتري سلمت ذكره في رواية ابن وهب لا يفسد روجه قوا ودع لمتاع عند المشتري وتكون للمشتري قبض الدار تعالى رتب جية اصحابها لا يفسد على المشتري * ولو باع دارا من رجل يست بخبرته فقتل البائع سلمتها اليك وقال المشتري سلمت ذكره في رواية ابن وهب لا يفسد روجه قوا ودع لمتاع عند المشتري وتكون للمشتري قبض الدار تعالى رتب جية اصحابها لا يفسد على المشتري

المفتاح فلا يكون قبض المفتاح
كقبض الدار وان دفع اليه المفتاح
ولا يقل خليت بينك وبين الدار
فأقبضه لم يكن ذلك قبضا * رجل
اشترى وقرح طبل في مصر وذهب
المشتري مع البائع الى بيت المشتري
فاغتصب الحطب انسان فان ذلك
يكون من مال البائع لان من مال
المشتري لان على البائع ان يأتي به
الى منزل المشتري * رجل باع
من رجل ساجدة ملقاة في طريق
والمشتري قائم عليها وعلى البائع
بينه وبينها لم يحررها المشتري من
موضعها حتى حار رجل وأحرقها
كان للمشتري أن يضمه فان
استحقها رجل كان للمستحق أن
يضمن المحرق ولا يضمن المشتري
* رجل اشترى عبدا بالاف ولم
يقبضه حتى رهنه ابائعا بمائة دينار
أو آخره أو أودعه فان يفسخ
البيع - أحدا من هؤلاء لانه ان
صممه رجعا وعلى البائع * ولو
عاده أو رهبه فان عند المستعير
أو الموهوب له أو أودعه فسهله
نودع فان ذلك كان المشتري
المستعير أو المودع والموهوب له ان
وان شاء ففسخ البيع لانه ان عمن
هؤلاء ليس لصان أن يرجع على
البائع * ولو كان لبايع راعه

من رجل فان حدد المشتري الثمن من عمله * ومن غير عمله كان المشتري الاول بالخيار ان شاء فسخ البيع وان شاء ضمن المشتري ثم يرجع
المشتري الثاني على البائع بالثمن ان كان قد اذن الثمن وان لم يذنه لا يرجع بشئ وواشتري عبده من البائع رجلا فقتله كان للمشتري ان يضمن
القائل قيمته اذا لم يذنه لا يرجع * البائع * ولو باع شاة ثم سر الاذن رجلا فذبحه ذك كان البائع عيما بالبيع فله المشتري
ان يضمن البائع ولا يرجع البائع على الاضرار * نرجله شاة ثم سر رجلا فذبحه ثم رجع البائع فله المشتري ثم يبيع ثم يذبحه المأمور كان

البائع قابضاً للثمن بفعل القبض * ولو باع حلاً وشبهه بعينه فلم يتقابض حتى أكل الحار الشعير بنسخ البيع ولا يكون البائع مستوفياً
الثمن لأن فعل الحار هو غير مضمون فيصير الشعير حالاً قبل القبض بأكثر مما يوجب قبض البيع ولو رهن دابة وقبض شعير عند رجل
فاكتلت الدابة الشعير لا يصير المرثمن مستوفياً شيئاً من دينه لأن علف الدابة الرهن لا يكون على المرثمن أما عند دابة المبيع قبل القبض
يكون على البائع قبض الشعير متقابضاً بفعل الدابة * اشترى عبد الله بن قيسه ثوباً (٢٢٥) ان المشتري قال للبائع قبل القبض مره لي عمل

لي كذا فامر البائع بذلك فعمل
وعطى في العمل فانه لم يملك على
المشتري كولو أمره المشتري لي عمل
له كذا فعمل * المشتري اذا
أحدث في المبيع عيباً قبل القبض
يصير قابضاً وكذا لو أمر البائع بذلك
فعمله البائع * اذا اشترى حنطة
وأمر البائع بطحنها فطن فان
الدقيق يكون للمشتري ويصير
المشتري قابضاً للمبيع * رجل
اشترى خفين أو نعلين أو مصراعي
باب فقبض أحدهما فلهما
المقبوض عند المشتري والآخر
عند البائع كان على المشتري حصة
ما هلك عنده وما هلك عند البائع
بذلك على البائع ولا يصير المشتري
بقض أحدهما قابضاً لهما جميعاً
* ولو أحدث المشتري بأحدهما
عيباً قبل القبض يصير المشتري
قابضاً لهما جميعاً ولو أحدث البائع
بأحدهما عيباً بامر المشتري يصير
المشتري قابضاً لهما جميعاً ولو قبض
المشتري أحدهما واستهلكه
وأحدث به عيباً ثم هلك الآخر
عند البائع كان المشتري قابضاً
لهما جميعاً ويلزمه جميع الثمن ولو
لم يكن هائلاً يبيع دستلك أجنبي
أحدهما كان للمالك أن يسلم إليه
الباقى ويأخذ قيمتهما * رجل
اشترى دهنه عينا ودفع إليه
الآنية وأمر البائع أن يزن فيه

لعشرة هو أحدهم * ولو قال أمتوني في موالى وله موال أعقوه وموال أعقوههم فالأمان لا يتناول
الفر يقين وانما يتناول الأمان أحد الفريقين ويكون الأمان على ما فواء المستأمن فان قال ما فويت
شيا فهم جميعاً آمنون استحساناً * وان حاصر المسلمون حصناً فاشرف عليهم رأس الحصن فقال
أمتوني على عشرة من أهل الحصن على أن أفتحه لكم فقالوا لا ذلك ففتح الحصن فهو آمن وعشرة
معه ثم الخياط في تعيين العشرة إلى رأس الحصن ولو قال اعقدوا لي الأمان على أهل حصني على أن
تدخلوا فتصلوا فيه فعدوا له الأمان على ذلك فليس لهم قبيل ولا كثير من النفوس ولا من الأموال
كذا في خزائنه المقتنين * اذا استأمن الرجل من أهل الحرب إلى أهل الإسلام فخرج معه بامر أمه وقال
هذه امرأتي وخرج معه باطفال صغار وقال هؤلاء أولادي ولم يكن ذكرهم في أمانه وانما قال
أمتوني حتى أخرج اليكم أو إلى دار الإسلام أو إلى عسكري كم في دار الحرب فان القياس في هذا أن
يكون الكل فينا غيره ولكن هذا قبيح فنجعلهم آمنين بأمانه وعلى هذا القياس والاستحسان اذا
كان معه سبي كغير فقال هؤلاء رقيق وصدقه في ذلك أو كانوا صغاراً لا يعبرون عن أنفسهم حتى
لا يحتاج في ذلك إلى تصديقهم فانه يصدق في ذلك مع عينة استحساناً والقياس أن يكون جميع ذلك
فيها وكذلك الدواب والجراء الذين معه على هذا القياس والاستحسان وان كان معه رجال فقال
هؤلاء أولادي وصدقه في ذلك فهم في قياساً واستحساناً وان كان معه صغار وهم يعبرون عن
أنفسهم فقال هؤلاء أولادي وصدقه في ذلك فالقياس أن يكونوا دياراً في الاستحسان لا يصبرون
فيما كان كذبوه فهم في المسلمين ولو كان معه نساء قد بلغن فقال هؤلاء بناتي فصدقته فالقياس أن
يكن فينا وفي الاستحسان هن آمنات وصار الأصل في جنس هذه المسائل أن كل من يستأمن لنفسه
في الغالب بنفسه لا يجعل تابعاً لغيره في الأمان وكل من لا يستأمن لنفسه في الغالب بنفسه يجعل تابعاً
لغيره في الأمان فعلى هذا أمه وجدته وأخوته وعمه وبناته وكل ذات رحم منه من النساء
يدخلن في أمان المستأمن تبعاً للمستأمن فاما أبوه وجدته وأخوته فلا يدخلن في أمان المستأمن قال
وكل من كان آمناً بأمان من المستأمن فعلم أنه كما قال أو ادعى ذلك وصدقه الذي خرج معه فهو سواء
وهو آمن بأمانه وان كذبه كان فينا وان كذبه أولاً ثم صدقه كان فينا وان صدقه أولاً ثم كذبه فرقيقه
وأولاده الصغار الذين يعبرون عن أنفسهم آمنون فاما أجيده وامرأة لكبيرة بتصدقته أول
مرة فاما أقرأ على أنفسهم بالرق فان المستأمن لم يدع عليهم بالرق فبقوا أحراراً اذا كذبوه بعد
ذلك فقد أقرأ على أنفسهم بالرق والحربي اذا أقرع على نفسه بالرق يصح اقراره بالرق ذكر في
مسألة المحصور اذا استأمن على أن ينزل إلى المسلمين أنه يدخل في الأمان بأمانه وسلاحه الذي لديه
ومركبه ويخرج به معه من ورق ودينار نفقة في حققة استحسن ذلك ولا خلاف في أن ما
يدخل في الأمان من سلاحه وديناره سلاح مثله وثياب مثله حتى لو تمسك بنفسه أو تقاعد بسيده أو
طاهر بين الأقبية أو العدا حتى جعلها كالكارية على رأسه فان الزيادة لا تكون له كذا في المحيط
اذا أرسل أميراً عسكرياً رسولاً إلى أمير حصن في حاجة فذهب الرسول وهو مسلم فلما انخ رساله قال

(٢٥ - (التأوى - (نأى)

فوردت فيه ثم هلك كان يبيع وره بحسرة المشتري فانه لم يملك على المشتري
لأن المشتري صار قابضاً بوزن الساع ران ذلك في بيتا مبيع أرحم لونه فان كان البائع وزن الدهن في غيبة المشتري فله أن يملك على
الساع لأن الواحد لا يصلح أن يكون مسلماً ومتسلماً اذا كان مشتري حاضر يمكن جعله قابضاً بوزن البائع بامر المشتري فلا يصير البائع
مسلماً ومتسلماً أما اذا كان المشتري غائماً وان كان مشتري حاضر يمكن جعله قابضاً بوزن البائع بامر المشتري فلا يصير البائع

فابضه اذا اشترى دهنًا بعيته * فان كان بغير عينه لا يكون المشتري قابضًا سواء كان المشتري حاضرًا أو غائبًا لان الدهن اذا لم يكن معبلاً كان أمر المشتري بالوزن مضادًا لما لك البائع فلا يصح ولا يكون وزنه كوزن المشتري هذا كله الاستقراض من آخر حنطة ودفع اليه الجوالق وأمره بان يكمل فيها فانه لا يصير قابضًا في الوجهين * ولو اشترى من الدهان عشرة أرطال دهن معين بدوهم ودفع القارورة اليه وأمره بان ين فيهما الدهن فلما وزن وطلا (٢٢٦) منها انكسرت القارورة وسال الدهن وهما لا يعلمان بانكسارها فصب

البائع الباقي فيها فاوزن قبل
الانكسار يكون على المشتري
وما وزن بعد الانكسار فيها
يكون على البائع ويضمن البائع
للمشتري ما وزن قبل الانكسار
بصب الباقي وان بقي في القارورة
شيء مما وزن قبل الانكسار كان
ذلك للمشتري هذا اذا دفع اليه
قارورة صحيحة فانكسرت وان
كانت منكسرة وهو لا يعلم بذلك
وأمر الدهان بصب الدهن فيها
قسيب والبائع أيضا لا يعلم
بالانكسار فذلك كله على المشتري
* وان لم يدفع القارورة الى
الدهان وكانت القارورة في يده
وأمر البائع بصب الدهن فيها كان
الهلاك في جميع ذلك على المشتري
* وذكر في المنتقى رجل اشترى
سمما ودفع الى البائع ظرفا وأمره
بان يزن فيه وفي الطرف فحرق لا يعلم
به المشتري والبائع يعلم به فتلغ
كان التلغ على البائع ولا شيء على
المشتري وان كان المشتري يعلم
بذلك والبائع لا يعلم أو كانا حليمان
جميعا يكون المشتري قابضا للمبيع
وعليه جميع الثمن * وذكر
فيه أيضا رجل اشترى كراما من
صبرة وقال للبائع كله في جوابني
ودفع اليه الجوانق فمعل كان
المشتري قابضا وكذا لو قال للبائع
أعطني جوا القل هذا وكه في يده

انه أرسل على لساني اليك الامان لك ولأهل مملكتك فافتح الباب وأتاه بكتاب ذروه ووافقت عليه على
لسان الامير وأقال ذلك قولاً وحضر المقالة ناس من المسلمين فلما فتح الباب ودخل المسلمون وجعلوا
يسمون فقال أمير الحصن ان رسواكم تخبرنا ان أميركم آمننا وشهداً ولئلك المسلمون على مقالته
فالقوم آمنون برعليهم ما أخذهم وان كان الذي أتاهم بهذه الرسالة رجلاً ليس برسول ولكنه
افتعل من تلقاء نفسه كتاباً به أمناً بهم ودخل به اليهم وأقال ذلك لهم قولاً وقال اني رسول الامير
ورسول المسلمين فهم في وللا امام أن يقبل مقالتهم كذا في الظهيرية * لو أن رسول الامير حين بلغ
رسالة الامير حاجة فقال ان فلاناً القائد قد امنكم وارسلني بذلك وان المسلمين الى باب الامير آمنوكم
واني كنت أمنتكم قبل أن ادخل عليكم وناديتكم وشهد على هذه المقالة قوم من المسلمين لهم في
أجمعون اذا كان ما أخبر به كذباً ولو ارسله رجل من المسلمين في حاجة فقص حاجته ثم أخبرهم ان من
أرسله امنهم فهو باطل كذا في محيط السرخسي * الامام او واحد من المسلمين اذا أمر الذي ان
يؤمنهم فان قاله امنهم فقال لهم الذي أمنتكم اوقال ان فلاناً امنكم فهو سواء وصاروا آمنين
وان قال له قل ان فلاناً امنكم فقال لهم الذي ان فلاناً امنكم فهم آمنون وان قال لهم قد أمنتكم فهو
باطل هكذا في الذخيرة * ولو حاصر المسلمون حصناً فقال اميرهم لاهل الحصن متى أمنتكم فاماني
باطل او فلاناً امنكم وقد نبذت اليكم ثم امنهم فامانه باطل ولو امر الامير منادياً في العسكر
من امن منكم اهل الحصن فامانه باطل ثم امنهم مسلم فامانه جائز ولو امر بان ينادى اهل الحصن
او كتب او ارسل اليهم ان آمنكم واحد من المسلمين فلا تعمدوا بامانه فان امانه باطل ثم امنهم رجل
فنزولوا على امانه فهم في ولو قال لهم لاهل الحصن انكم امنكم رجل مسلم حتى أو منكم انتم امهم مسلم
وقال اني رسول الامير اليكم فقد آمنكم فنزلوا على ذلك فهم آمنون وان كان الرجل كاذباً في ذلك
ولو قال لهم الامير لا امان لكم ان آمنكم مسلم أو أتاكم برسالة مني حتى أو منكم بنفسى والمسئلة
بحالها فهم في وان كان الامير أرسل اليهم برسالة ليلبعهم ففعل فهم آمنون ولو قال لهم اذا أمنتكم
فماني باطل ثم امنهم كان ذلك أمناً صحيحاً كذا في محيط السرخسي * اذا حاصر المسلمون حصناً
أو مدينة من هاهنا الحرب فطلبوا من المسلمين أن ينزلوهم على حكم الله تعالى فلا ينبغي لهم أن ينزلوهم
على ذلك كذا في المحيط * فان نزلوهم على حكم الله تعالى مع أنه ليس لهم ذلك فلا امام أن يعرض
الامام عليهم من أسلموا كانوا أحراراً يسلم لهم أموالهم وأساؤهم وذواربهم ونصير دارهم دار
الامام ويكون في أرضهم اعشرون أبوا الامام جعلهم ذمة وجعل لهم الجزية وعلى أرضهم
نخراخ ولا يسترقون ولا يقتلون ولا يردون في ما منهم ولو نزولوا على حكم واحد من المسلمين بعينه جاز
في حكم ذلك الرجل فبهم قتل أو سبي أو أن يصبر واذمة جاز ذلك الحكم وان حكم بالرد لا يجوز فان
كان فلان قتل قبل أن يحكم صاروا على نزولوا على حكم الله تعالى فان أخرج نفسه من الحكومة
يخرج من حكم فلان بازدهم حكم بالقتل لا يصح سخناً كذا في محيط السرخسي * ان كان
الحاكم جالساً إلا أنه لا يجوز شهادته نفسه أو لاه محدود في قذف في حكمه جائز ان حكم عليهم

* ولو قال عرفت جواز القتل ولم يقل هذا وكلمته في فعل قلبه هذا فقبض من المشتري * وذكر القدر في وجه الله تعالى ان كان المشتري حاضرًا يكون قابضًا والا فلا وقال محمد رحمه الله تعالى لا يكون قابضًا الوجهين الا أن يأخذ الجولقي ثم يفعله الى سابع وأمره بار يكبل فيه * ولو اشترى دهنًا ودفع القدر الى الدهان وقال الدهان ابعث القارورة الى منزلي فبعده فانه كسبر في غير حق قال الشيخ الامام أبو كريمة رحمه الله تعالى ان كان الدهان ابعث على يد غيره ففعله انكسرت

القارورة في العزيق **باب المشتري لو قال ابتع مني غلاما فبعتها بكت في الطريق فإلهاك يكون على البائع لأب حشرة**
 غلام المشتري تكون حشرة المشتري وأما غلام البائع بمقالة البائع * ومن مسائل الخليفة رجل له رمال في حظيرة فباع منها واحسدة
 بعينها لرجل وقبض الثمن وقال للمشتري ادخل الحظيرة واقبضها فقد خلط بينك وبينها فدخل ليقبضها فاعالجها فانفلتت وخرجت من
 باب الحظيرة وذهبت قال محمد بن عمر بن محمد بن علي بن أبي حمزة (٢٢٧) يقدر على أخذها بوجهه ومعه وحق الرمكة
 لا تقدر على الخروج من ذلك

المكان فهو قبض وان كانت تقدر
 على أن تنفلت منه ولا يضبطها
 البائع فليس بقبض وكذا لو كان
 المشتري يقدر على أخذها بوجهه
 ولا يقدر بغيره وحق وليس معه
 وحق او كان يقدر على أخذها
 كان معه أعوان ولا يقدر على أخذها
 وحده وليس معه أعوان فانفلتت
 لا يكون ذلك قبضا وان كان المشتري
 يقدر على أخذها بغير حبل ولا
 أعوان نفى البائع بينه وبينها
 فانفلتت كان المشتري قابضا وان
 كانت الرمكة في يد البائع فامسكها
 بعنانه فاشترها رجل ونقد الثمن
 فقال له البائع هاك الرمكة فوضعا
 في يده فانفلتت من المشتري بعد
 ما صارت في يده فهي من مال
 المشتري وان كانت الرمكة في يد
 البائع والمشتري جيعا ففقد البائع
 خلط بينك وبينها ولست أمسكها
 منعاً ببذلها وانما أمسكها حتى
 تضبطها فانفلتت من أيديهما فهو
 قبض من المشتري وان كانت
 الرمكة في يد البائع لم تصل إلى يد
 المشتري ففقد البائع خلط بينك
 وبينها فاقبضها فاني أمسكها لك
 فانفلتت من يد البائع قبل قبض
 المشتري إلا أن المشتري كان يقدر
 على أخذها من يد البائع وضبطها
 فليس هذا قبض من المشتري

يقتل أوسى أو غير ذلك كذا في المحيط * وفي النوازل لو نزلوا على حكم محدود في القنفذ أو أعشى
 لا يجوز كذا في التواريخ * وان حكموا عبدا أو صبياً حراً فعد على من يجر حكمه فانزلوا مع ذلك
 على حكمه يجعل ذمة كل من نزلوا على حكم الله تعالى وان حكموا ذمياً فحكم قتلهم وسبي ذرارهم
 أو غير ذلك جاز هكذا ذكر محمد بن عمر بن محمد بن علي بن أبي حمزة في السير الكبير فان أسلموا قبل أن يحكموا الذي عليهم
 بشئ لم يجر حكمهم بذلك يقتل أوسى أو غيره ولو لم يكن يعلمهم الامام في هذه الصورة أحراراً
 لأسبيل عليهم ولو حكموا امرأته جاز حكمها في جميع ما حكمت الا أن تحكم بقتل هكذا ذكر
 في الزيارات * ولا يصلح للعكومة أسير من المسلمين في أيديهم وكذلك تاجر من المسلمين معهم في دارهم
 وكذلك رجل منهم أسلم وهو في دارهم وكذلك رجل منهم هو في عسكر المسلمين وفي السير الكبير اذا
 شرطوا أن ينزلوا على حكم فلان على أنه ان حكم بينهم بشئ فقدم مضي الحكم فان لم يحكم بينهم بشئ
 ردوا الى ما منهم أو شرطوا أن ينزلوا على حكم فلان على أنه ان حكم فينا أن تبلغوا الى ما مننا أمضيت
 ذلك فلا ينبغي للمسلمين أن ينزلوا على هذا الشرط واذا أنزلوهم على هذا الشرط فلا ينبغي للحكم
 أن يحكم بدهم الى ما منهم ومع هذا لو أنزلوهم على هذا الشرط وحكم الحاكم بالرد الى ما منهم أمضيت
 حكمهم وتردهم الى ما منهم وفي نوادر ابن سماعة عن محمد بن عمر بن محمد بن علي بن أبي حمزة اذا أمن قوم من
 أهل حصن على أن يكونوا عبيداً للفلان ورضوا بذلك ونزلوا عليه فهم في من غنمهم من المسلمين
 ولم يكونوا عبيداً للفلان وان أسألو الامان على أن يعرض عليهم الامان فان قبلوا والارادوا الى ما منهم
 فعلى الامان ذلك ولو نزلوا على أن يعرض عليهم الاسلام فعرض فابوا فلهما اللعان بحصنهم وليس
 للمسلمين قتالهم وسبي نساءهم وذرارهم ولو رصوا ياداء الخراج لزمهم ولا يجاوز بعد ذلك وان خرج
 بعضهم على أن يحكم فيهم فلان فافتتحت القلعة بعد انفصالهم منها وقتل من في القلعة من نزل فعلى
 ما نزل فان كانوا شرطوا ردهم الى الحصن ان لم يرضوا وقد هدمت القلعة ردوا الى أدنى موضع يامنون
 فيه فان كان أهل الحصن قد أجعوا على نزول هؤلاء الصلح لم يقتل المسلمون أهل القلعة فان
 فعلوا فلا شئ عليهم وقد أسأوا واذا نزلوا على أن يحكم الوالي بنفسه فيهم فهو كرجل من أهل
 العسكر ولو نزلوا على حكم الله وحكم فلان فهذا ولو نزلوا على حكم الله سواهم ولو نزلوا على حكم فلان
 وفلان فبات أحدهما لم يجر حكم الآخر بعد ذلك * قال في المنتقى الا أن يرضى العريقان بحكمه
 قال ثمة وكذلك اذا اختلفا في الحكم وهما حيان الا أن يرضى العريقان بحكم أحدهما ولو حكم أحد
 الحكمين بقتل المقاتلة رسي ذرارهم وحكم الآخر سبي الكل فانهم لا يقتلون ويكونون فينا
 الرجال والنساء جميعاً ولو حكموا ببيعها بقتل مقاتليهم وسبي نساءهم وذرارهم كان الامام فيهم بخيار
 ان شاء قتل المقاتلة وسبي ذرارهم وان شاء جعل الكل فينا واذا نزلوا على حكم رجل ولم يسموه
 فذلك الى الامام فخير افضلهم وان أسلموا بعد ان حكمهم بقتل أحدهم فم أحرار وان صيرهم
 الحكم ذمة قبل الاسلام فالارض لهم خراجية وان حكم الحاكم بقتل قواد منهم يخاف غدرهم
 وسبي الباقي من الرجال والنساء فهو جائز وان حكم بقتل الرجال وسبي النساء وانذارى فقتل

* وواشترى فرساً أرداباً والبائع راكبه فقال له المشتري اجلسني معك فحملة فطعت الدابة هلكت من مال المشتري * ولو كانت الرمال
 كثيرة في حظيرة صاحبها باب معلق لا تقدر الرمال على الخروج فباعها من رجل وخلى بينه وبين الرمال ففتح المشتري الباب فنفلت الرمال
 ورجت كالأثمن لارد على المشتري سواها كان يقدر على أخذ الرمال أو لا يقدر وان لم يفتح المشتري الباب واعاها فخرج رجل آخر وأفتح
 الرمال حتى خرجت الرمال بنظره ان كان المشتري ودخل الحظيرة يقدر على أخذها يكون قابضاً والا فلا * وان اشترى طيراً يطير في بيت

عظيم الا انه لا يقدر على الخروج الابنوع الباب والمشتري لا يقدر على اخذه لطيرانه ونحلى البائع بينه وبين البيت فتحق المشتري الباب
تخرج الطير ذكر الناطق انه يكون قابض الطير ولو فتح الباب غير المشتري او فتحه الرج لا يكون المشتري قابضا وان كان الطير لا يقدر على
الخروج الابنوع الباب * رجل باع خلا في دن في بيته ونحلى بينه وبين المشتري فغم المشتري على الدن وتركه في بيت البائع فذلك بعد
ذلك فانه يمك من مال المشتري في تولي محمد (٢٢٨) رحمه الله تعالى وعليه الفتوى * ولو اشترى ثوبا وامره البائع بقبضه فلم يقبض

حتى غصبه انسان فان كان حين
امره البائع بالقبض أمكنه أن
يغديه ويقبض من غير قيام صح
التسليم والا فلا * رجل باع
فصا في غنم بيدنا ودفن الخاتم الى
المشتري وامره أن يزرع الفص
فذلك الخاتم عند المشتري ان كان
المشتري يقدر على زعه من غير
نظر وكان على المشتري ثمن الفص
لا غير لان المشتري كان أميناً في
الخاتم فاذا كان يقدر على زرع
الفص من غير ضرر صح التسليم
وان كان لا يقدر على زرع الفص
الابضر ولا شئ على المشتري لان
تسليم المبيع لم يصح وان لم يكن
الخاتم خيراً للمشتري ان شاء ترص
حتى يزرعه البائع وان شاء نقض
البيع * ولو اشترى صوفاً في
فراش وأبى البائع أن يقتقه
فان لم يكن في فتقه ضرر يحسب
البائع على أن يقتق مقدوماً بضر
المشتري في الصوف من رضى به
على فتق الكل وان كان في فتقه
ضرر ولا يجبر البائع على الفتق لانه
لا يجبر على تحمل الضرر * رجل
باع جبناً في بيت لا يمكن اخراجها
الابنوع الباب فان البائع يجبر على
تسليمه زوج البيت ان كان لا يقدر
على تسليمه الابنوع وكان له أن
ينقض البيع * رجل اشترى
بقرة وقال للبائع سقها الى منزلك

الرجل وسى النساء والذراى فالارض في ان شاء الامام خمسها وقسم أربعة الاخماس بين الغانين
وان شاء تركها على حالها في يد الوالى ودعا اليها من يعمرها ويؤدى خراجها كما يعلى في معطل
أرض أهل الذمة وان مات الحكم بعد نزولهم قبل الحكم ردوا الى ما منهم ما خلا المسلمين فان
الاحرار منهم يزرعون مجانا والعبيد بالقيمة وكذلك أهل ذمتنا عندهم وكذلك ان أسلم منهم في
أيديهم اذا استعانوا بالمسلمين * ثم في كل موضع وجب رد هدم فاعلم ردون الى الموضع الذى
خرجوا منه اليها ولا ردون الى ما أحسن منه ولا الى جيش أكثر منهم كذا في المحيط * قال محمد
رحمه الله تعالى اذا قال المسلمون لرجل من أهل الحصن ان دللتنا على كذا وكذا فانت آمن أو
قالوا أمنك فلم يد لهم فالامام بالخيار ان شاء قتله وان شاء سباه ولو قال له أمنك على أن تدلنا على
كذا وكذا ولم يزيدوا على هذا فلم يد لهم لم يد كرم محمد رحمه الله تعالى هذا الفصل في الكتاب
والجواب فيه أنه على من لا يحل للامام قتله ولا أسره واذا دخل عسكر من المسلمين دار الحرب فغروا
بعض حصونهم أو مدائنهم ولم يكن للمسلمين بهم طاقة وأرادوا ان يغروا الى غيرهم فقال لهم أهل
الدينة أعطونا على أن لا نشر بوا من ما نهرنا هذا حتى نرحلوا عنا على أن لا نقا تلهم ولا تتبعكم اذا
ارتحلتم فان كان في الاعطاء منفعة للمسلمين أعطوهم وبعدها أعطوهم لا ينبغي لهم أن يشر بوا وأن
يسقوا دوابهم اذا كان ذلك يضرب في مائهم بيقين أو كان لا يدري أنه يصربهم وان احتاج المسلمون
الى الماء فينبغي أن يبدوا اليهم ويعلموهم بالنبذ وان كان ذلك لا يضرب في مائهم بيقين بان كان
الماء كثيراً فله المسلمون أن يشر بوا ويسقوا دوابهم من غير أن يبدوا اليهم والجواب في السكلا نظير
الجواب في الماء وان قالوا أعطونا على أن لا تعرضوا لشي من زرعنا أو نجارنا أو ثمارنا فاعطوهم
على ذلك ثم احتاج المسلمون اليها فليس ينبغي لهم أن يتعرضوا لها لم يبدوا اليهم ويعلموهم بالنبذ
أضر ذلك بهم أو لم يضر وان قالوا أعطونا على أن لا تحرقوا زرعنا أو كلاً فاعطيناهم على ذلك فان
عطينا أن نفي به فلا تحرق زرعهم وكلاً هم ولا بأس بان نأكل من ذلك ونعالم دوابنا وعملنا لوقا
أعطونا على أن لا نأكلوا زرعنا أو كلاً فاعطيناهم على ذلك فانه لا ينبغي لنا أن نأكل من ذلك وأن
نعالم دوابنا وان تحرق ذلك * والاصل في جنس هذه المسائل أن الامان على الشئ أمان على مثله
وعلى ما فوقه ضرر ولا يكون أماناً على مدونه ضرر او لهذا ان قالوا أعطونا على أن لا تحرقوا
زرعنا فلا ينبغي لنا أن نغرقها كذا في الذخيرة * وان قال لهم أهل المدينة أعطونا على أن لا تحرقوا
في هذا الطريق على أن لا نقلل منكم أحداً ولا نأسره فان كان الاعطاء خيراً للمسلمين فلا بأس بان
بعضوا ذلك ربأخذوا في طريق وان كان الطريق الآخر بعدو شق على المسلمين وان أراد
المسلمون بعد ذلك أن يمر في ذلك الطريق ولا يمر في طريق آخر ليس لهم ذلك حتى يبدوا
اليهم ويعلموهم بالنبذ ولا يقتل المسلمون أحداً منهم ولا بأسون ويكون الامان على المرور
في الطريق الذى عينوه أماناً على القتل والأسروا شرطوا علينا أن لا نغرب قراهم فلا بأس بان
نأخذ ما وجدنا في قراهم من متاع أو غير ذلك مما ليس ببناء والامان على الخرب لا يكون أماناً على

حتى أجرة خلفك الى منزلك وأسوقها الى منزلى فماتت البقرة في بيت البائع فانه يملك على البائع *
انخذ
من ادنى البائع تسليماً البقرة كالقول قول المشتري مع بيته * رجل دفع لى فصاب درهماً وقال أعطني بهذا الدرهم لما ورته وضعه
في هذا الزئيل في فوتك حتى تجيئ به دسعه ففعل القصب ذلك فملكته امهرة قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان
لم يمس به موضع الجهم كان الهلاكى التصلب راب بين فتق من الجدي من انراح ومن غسب ذلك يكون الهلاك على المشتري وهو نظير

ما ذكرنا عن القدر ونحوه * رجل اشترى حنطة بعينها ودفع الثراوة الى البائع وقال صنع كذا فافعل صار المشتري قابضاً ولو كانت الحنطة
بغير عينها بان كان مسلماً أو غنماً ودفع الثراوة الى المسلم اليه وأمره بكيلها فيها الا يصير قابضاً الا ان يكون رب السلم حاضراً قال مولانا رحمه الله
تعالى وكذا لو اشترى ذراعاً من ثوب ولم يبين الجانب فقطعه البائع ولم يرض به المشتري لا يلزم المشتري * ولو بين الجانب فقال من هذا
الجانب فقطعه البائع لم يلزم المشتري ولا يكون للمشتري أن يرد * رجل اشترى (٢٢٩) عبداً فقتله انسان بعد قبض القبض قال

الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل
رحمه الله تعالى خير المشتري في
قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان
اختار امضاء البيع كان القصاص
له وان نقض البيع كان القصاص
للبائع وعند أبي يوسف رحمه الله
تعالى ان اختار امضاء البيع كان
القصاص للمشتري وان اختار
نقض البيع فلا قصاص وتكون
القيمة للبائع ومحمد رحمه الله تعالى
استحسن فقال يجب القيمة في الحالين
ولا يجب القصاص وهو معتزلة ما لو
كان القتل خطأ وذكر المسئلة
في النواذر على هذا الوجه كما قال
الشيخ الامام رحمه الله تعالى * رجل
اشترى عبداً ولم يقبضه فصر البائع
أن يهبه من فلان ففعل البائع
ذلك ودفعه الى الموهب له حازت
الهبة وبصر المشتري قابضاً وكذا
لو أمر البائع أن يؤجره من فلان
فعين أولم يعين ففعل جزوا
المستأجر قابضاً للمشتري وأولاً
بصر قابضاً لنفسه والاجر الذي
يأخذه بائع من المستأجر بحسب
من الثمن ان كان من جنسه وكذا
لو أعار البائع العبد من رجل قبل
التسليم الى المشتري أو وهب أو
وهن فصر المشتري ذلك جاز وبصر
قابضاً ولو أن المشتري أعار العبد
المشتري قبل القبض أو ربه أو

أخذ المتاع والطعام وان شرطوا أن لا تقتل أسرارهم اذا أصبناهم فلا باس بأن نأسرهم ولو شرطوا
علينا أن لا نأسر منهم فلا ينبغي لنا أن نقتلهم ولا أن نأسرهم ~~كذا~~ في المحيط * ولو قالوا
أمنونا حتى نفق لكم الحصن فتدخلون على ان تعرضوا علينا الاسلام فتسلم ثم أبوا أن يسلموا
فهم آمنون وعلى المسلمين أن يخرجوا من حصنهم ثم يبنون اليهم فال شرط المسلمون عليهم ان أيتهم
الاسلام فلا أمان بيننا وبينكم ورضوا بذلك والمسئلة بحالها فلا باس باسترقاقهم وقتل مقاتلتهم
ان أبوا الاسلام وان أسلم بعضهم وأبى البعض فن أسلم فهو حر وإن أبى فهو في فأن جعله الامام
فيما بعد معرض عليه الاسلام فابى ثم أسلم لم يقتله ولكن يجعله فيما فان عرض الاسلام عليه فابى
ولم يحكم عليه بانه في حتى أسلم فهو حر استحسنوا وان قال حسين أراد النزول آمنوني على أن تعرضوا
على الاسلام فان أسلمت الى ثلاثة أيام والا فلا أمان لي ثم عرضوا عليه الاسلام فله مهلة ثلاثة أيام
ولياليها من حين عرضوا عليه الاسلام فان مضت المدة قبل الاسلام كان فيثمان غير حكم الحاكم
وان قال أسلمت الى ثلاثة والا كنت عبد لكم أو قال ذلك جميع أهل الحصن فهم ذمة للمسلمين كما
التمزوا بالشرط ولو قال أنت آمن على أن تنزل فتسلم فهو آمن بعد النزول قل أن يسلم فوجب تبليغه
مأمنه ان لم يسلم وكذلك لو قال أنت آمن على أن تنزل فعطيت مائة دينار قبل ذلك ونزل ثم أبى أن
يعطيهم لان هذا الامان معاق بشرط أداء الدنانير وفي الاول معاق بشرط القبول فاذنزل وقبل
ما كان آمنوا كانت الدنانير عليه فان أبى أن يعطيها حبس أيؤديها ولا يكون فيثلاً لاجل الامان الثابت
له فحق ما على الدنانير وجب تحلية سبيله حتى يلحق بمأمنه ولا يسقط عنه الا بالاسلام أو بعقد الذمة
وكذلك لو صالحهم على أن يعطيهم رأساً عليه وسط أو قيمته وان قال للمسلمين آمنوني على أن أنزل
اليكم فاعطيكم مائة دينار فان لم أعطكم فلا أمان لي أو قال ان نزل اليكم فاعطيكم مائة دينار فان آمن
ثم نزل فطلبوه فابى أن يعطيهم يكون فيما قابضاً ولا يكون فيثاً استحسنوا حتى رفع الى الامم فيما مره
بالاداء فان أبى يجعله فيثاً ولو قال رجل من المحصورين آمنوني حتى نزل اليكم على أن أدلكم على
مائة رأس من السبي في موضع فأمنوه على ذلك فلما نزل أتى بهم ذلك الموضع فاذا ليس فيه أحد ففعل
قد كانوا هانفاً ذهبوا ولا أدوى أبى ذهبوا يرد الى مأمنه ولو قال أسير في أيدينا آمنوني على أن أدلكم
على مائة رأس والمسئلة بحالها لم يدلهم فلا امام أن يقتله ون قال المحصور على أن أدلكم
كنت لكم فيثاً أو رقية ثم لم يلب بالشرط فهو في للمسلمين ولا يحل لهم قتله وان قال آمنوني على أن
نزل فادلكم على قرية فيها مائة رأس فقد أصابها المسلمون او علموا بها قبل دلائته ولم يصيبوه فابست
هذه بدلالة ويكون فيثاً ولو دلهم على الطريق فساروا فيه حتى عرفوا مكانها قبل أن ينتهي اليها
أو وصف لهم مكاناً ولم يذهب معهم فذهبوا بصفته حتى أصابوا هذه دلائه وكذلك لو قال آمنوني على
أن أدلكم (١) على طريق باهله وولده فان لم أفعل فلا امان فب نزل وجد المسلمين قد أصابوا

(١) قوله على طريق باهله الى آخر هذه العبارة هي هكذا بالاصل ولعل لفظ طريق فيها محرف
عن البطريق وحرره اه

انسان وقبضه المهر من جز ولو باع أو أجزأ قبض لا يجوز قال محمد كل تصرف يجوز من غير قبض اذا فعله المشتري قبل القبض لا يجوز
وكل ما لا يجوز الا لبعض كالهبة والزهر ونحوهما اذا فعله المشتري قبل القبض حار لان المشتري بزهن والهبة يصير مسلطاً للمهر من
والموهوبه على القبض فيصير المشتري قابضاً بقبضه * رجل اشترى ثوباً ولم يقبضه ولم يفتد الثمن فقتل البائع لا تمسك عليه ادفعه الى
فلان فيكون عنده حتى ادفع اليك الثمن ندفعه بائع ادفعه فيثاً عنده كان الهلاك على البائع ان المدفع به يحسب كأنه لا يمسك
المشتري قبل القبض أو ربه أو

البائع فتكون يده كيد البائع * رجل اشترى حلة ولم يقبضها فقال للبائع بعها أو طهاها أو كان طعاما فقال له ففعل
فان ذلك يكون فسحا للبائع ذلك لا يكون فسحا أما الاكل والوطء فان البائع لا يصلح ان يباع من المشتري في ذلك فيجعل سجرا
عن الفسخ حتى يكون وطئا أو كلاما لنفسه * وأما البيع فهو على وجه ثلاثة ان قال بعه لنفسك فباعه يكون فسحا ولو قال بعه لي
لا يجوز البيع ولا يكون فسحا ولو قال بعه (٢٣٠) أو بعه ممن شئت فباعه كان فسحا ويجوز البيع الثاني للمأمور في قول محمد رحمه

الله تعالى وقال أبو حنيفة رحمه
الله تعالى لا يكون فسحا وهو
كقوله بعه لي * ولو اشترى ثوبا أو
حنطة فقال للبائع بعه قال الشيخ
الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه
الله تعالى ان كان ذلك قبل قبض
المشتري وقبل الرؤية يكون فسحا
وان لم يقبل البائع نعم لان المشتري
بمفردا الفسخ في خيار الرؤية وان
قال بعه لي أو كن وكيلي في الفسخ
فقال يقبل البائع ولم يقبل نعم
لا يكون فسحا وان كان ذلك بعد
القبض والرؤية لا يكون فسحا
ويكون توكيلا بالبيع سواء قل
بعه أو قل بعه لي * باع المبيع
من البائع قبل القبض لا يجوز
البيع الثاني ولا ينسخ الاول *
ولو وهب من البائع لا يجوز الهبة
وينسخ البيع اذا قبل * ولو
اشترى عبدا وقبضه ثم تقابلا البيع
ولم يتقابضا حتى اشتراه من البائع
جزأه * ولو باعه البائع بعد
الاقالة من غير المشتري لا يجوز
بيعه - اشترى دارا أو عقارا
فذهب قبل القبض من غير البائع
يجوز عند الكل ولو باع يجوز
في قول أبي حنيفة وأبي يوسف
رحمهما الله تعالى ولا يجوز في قول
محمد رحمه الله تعالى * ولو أجزاها
فقبل القبض من البائع أو غيره
لا يجوز عند الكل وكذلك لو اشترى

بطريق فقال هذا هو الذي اردت ان ادلكم عليه فليس هذا بشئ فان قال على ان ادلكم بطريق هذا
الحصن وانه قد نزل هادي من الحصن فلما نزل وجد المسلمين قد أصابوا بذلك الطريق فهو آمن وعلى
هذا التزم ان يدلهم على حصن او مدينة او على هذا الحصن او هذه المدينة كذا في محيط السرخسي
(الباب الرابع في الغنائم وقسمتها * وفيه ثلاثة فصول)
(الفصل الاول في الغنائم)

الغنية اسم لمال مأخوذ من الكفرة بالقهر والغلبة والحرب فائنة قبل الاحراز دار الاسلام فلما ما
أخذ على القهر والغلبة بل بالمهاداة والهبة منهم او بالسرقه او الخلسة منهم لا يكون غنية ويكون
الاخذ خاصة في لسان الفقهاء ومتعارف الشرع وكذلك ما خصه الامام ببعض الغزاة تحريره
على القتال لزيادة قوة وجلاء منهم ان قال لسريرة ما أصبتم فهو لكم أو قال لواحد منكم ما أصبت فهو
لك كذا في محيط السرخسي * والى مما أخذ منهم من غير قتال كالخراج والجزية وفي الغنيمة خمس
دون النية كذا في غاية البيان * وما يؤخذ منهم هدية أو سرقة أو خلسة أو هبة فليس بغنيمة وهو
لا يأخذ خاصة كذا في خزانة المفتين * قال محمد رحمه الله تعالى واذا أسلم أهل مدينة من مدائن أهل
الحرب قبل ظهور المسلمين عليهم كانوا أحرارا لا سبي عليهم ولا على أولادهم ونسائهم ولا على
أموالهم ويوضع على أراضهم العشر دون الخراج وكذلك اذا صار واذمة قبل الظهور عليهم الا ان
هبطوا على أراضهم الخراج ويوضع على رؤسهم الجزية أيضا وان ظهر المسلمون عليهم ثم أسلموا
فالامام فيهم بالخيار ان شاء قسم رقابهم وأموالهم بين الغنائم واذا أراد القسمة بعدما أسلموا رفع
الخمس أولا وجعله للبائع والمساكين وأبناء السبيل وقسم أربعة أجناس بين الغنائم قسمة
الغنائم ويضع على الارض العشر وان شاء من عليهم يسلم رقابهم وذرائعهم وأموالهم ويضع على
أراضهم العشر وان شاء وطف الخراج وان ظهر المسلمون عليهم فلم يسلموا فالامام بالخيار ان شاء
استرقهم وقسمهم وموالمهم بين الغنائم فاذا أراد القسمة أخذ الخمس من جميع ذلك فيجعل
في موضع الخمس وقسم الباقي بين الغنائم ويضع على الارض العشر وان شاء قتل الرجال وقسم
النساء والاموال والذرائع بين الغنائم على نحو ما قلنا وان شاء من عليهم برقابهم ونسائهم
وذرائعهم وأموالهم ووضع على رؤسهم الجزية وعلى أراضهم الخراج كذا في المحيط * ويستوى
فيه الماء العشري فحوماء السماء والعيون والآبار والخراج نحو ما الانهار التي حفرتها الاعاجم
كذا في غاية البيان * وان من عليهم برقابهم وأراضهم وقسم النساء والذرائع وسائر الاموال
بين المسلمين فهو جائز ولكنه مكروه الا اذا ترك في أيديهم من الاموال ما يمكنهم الزراعة به وكذلك
اذا من عليهم برقابهم ونسائهم وذرائعهم وأراضهم وقسم سائر الاموال بين الغنائم فهو جائز ولكنه
مكروه فان ترك في أيديهم ما يمكنهم الزراعة به يجوز من غير كراهة وان من عليهم برقابهم خاصة
وقسم الاراضي بين المسلمين مع سائر اموالهم يجوز وكذلك اذا لم يكن لهم الاراضي فاراد أن
يمن عليهم برقابهم لم يجوز كذا في المحيط * وان شاء قسم الكل وترك الاراضي وجعلها بمنزلة الوقف

أرض فيها زرع فزعه رزق عيش فدفعها الى البائع معاملة بالنصف قبل القبض لا يجوز لانه آجر الارض
فان دفع الارض معاملة يكون استجارا لمعامل ولا يكون اجارة للارض وانما لا يجوز لانه باع نصف الزرع قبل القبض * رجل اشترى
خجما في بيت البائع في جوانبه فوضع المشتري يده عليه اوقال قبضت ثم باعه من غيره قبل الخراج قالوا لا يجوز بيعه لانه باع بعد القبض وهذا
قول محمد رحمه الله تعالى رتبوا له اذ كانت ابيع محلي بينه وبين النعم * رجل اشترى دابة من يرضة في اصطبل المبيع فقال المشتري تسكون

ههنا البسلة فان ما اشترى من ثمن مال البائع لا من مال المشتري * رجل باع مكيلة في بيت مكيلة أو موزة أو موازنة وقال
المشتري طيبت بينك وبينه ودفع اليه المفتاح ولم يكلمه ولم يزنه صار المشتري قابضا ولو أنه دفع المفتاح الى المشتري ولم يقل طيبت بينك وبينه
فان قبضه لا يكون قابضا * باع مكيلة مكيلة أو موزة أو موازنة أو معدودا أو مذكورا كان أجرة الكيل والوزان والذراع والعقد ادعى
البائع لان ذلك من باب التسليم ولهذا صار المشتري قابضا بكل البائع عند حضرته (٢٢١) * ولو اشترى الثمار على رؤس الاشجار

كان أجرة الجذاذ على المشتري لانه
ثم يتحقق التسليم بالتخليف * ووزن
أجرة الناقد في ظاهر الرواية وقال
بعضهم ان قال المشتري دراهمي
منتقدة كان أجرة الناقد على البائع
وان قال غير منتقدة فاجرة الناقد
تكون على المشتري والصحيح أنها
تكون على المشتري على كل حال
* ولو اشترى حنطة أو ثيابا في حراب
كان فتح الجراب على البائع واخراج
الثياب على المشتري وقيل كما يجب
الكيل على البائع فالصحيح في دعاء
المشتري يكون عليه أيضا وكذلك
اشترى ماء من سقاء في قرية
كان صب الماء على السقاء والمعتبر
في هذا العرف * ولو اشترى حنطة
في سنبلة هاجز وكانت التسمية
والكدس والتخفيض على البائع
* ولو اشترى عنبًا جزافا كان القطف
على المشتري وكذا لو اشترى شيا
مغيبا في الارض كالشوم والجزر
والبصل ونحو ذلك كل ما اشتراه
جزافا فخراج ذلك يكون على
المشتري * ولو اشترى كيليا مكيلة
أو موزة أو موازنة فكأن البائع
بمحبرة المشتري قال الشيخ الامام
أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله
تعالى يكفه كيل البائع ويجوز له
أن يتصرف فيه قبل أن يكيله *
وقوله عليه الصلاة والسلام حتى
يجري فيه صاعان محمول على ما إذا
كانت الحنطة سائلا ونمنا على رجل

على المقابلة وان شاء نقض الباقوا آخرين من أهل الذمة وجعلها خراجية خراج مقامة
أو مقاطعة فينصرف خراجها الى المقابلة كذا في التتارخانية ناقلا عن شرح الطحاوي * واذا
نقض أهل الذمة العهد وغلبوا على دارهم أو على دار من ديار المسلمين وصارت الدار دار حرب بالاتفاق
ثم ظهر عليهم المسلمون وثبت الخراج فيهم للامام فان شاء من عليهم بواقعهم وأراضهم ونسأهم
وذراهم وأموالهم ووضع على أراضهم الخراج وان شاء وضع العشر وهذا تسمية وفي الحقيقة
خراج ولهذا يصرف هذا العشر مصرف الخراج وان شاء جعل عليها العشر مضاعفا كما فعل عمر
رضي الله عنه بنى تغلب وان قتل الرجال وقسم النساء والذراري والاموال وبقيت الاراضي بلا
ملك فنقل اليها قوم من المسلمين ليكونوا ردا للمسلمين وجعل الاراضي لهم ليوثوا المؤنة عنها
جاز ولكن يفعل برضا أولئك الذين يريد الامام نقلهم اليها واذا نقل اليها قوم من المسلمين وصارت
الاراضي مملوكة لهم جعل عليها العشر ان شاء وان شاء جعل عليها الخراج ولو أن قوم من المسلمين
ارتدوا وغلبوا على دارهم أو على دار من ديار المسلمين وصارت دارهم دار حرب بالاتفاق ثم ظهر
عليهم المسلمون فإنه لا يقبل من رجالهم الا السيف والاسلام فان أبوا أن يسلموا اقتلوا وقسم نساءهم
وذراهم ويجبرون على الاسلام وقسمت الاموال والاراضي بين الغانمين أيضا ووضع على
الاراضي العشر وان رأى الامام أن يقتل الرجال ويقسم النساء والذراري بين الغانمين دون
الاراضي ورأى ذلك خيرا للمسلمين فعل ذلك فان رأى بعد ذلك أن ينقل الى الاراضي قوم من أهل
الذمة ليوثوا الخراج عن أنفسهم وعن الاراضي فعل ذلك فاذا فعل ذلك صارت الاراضي مملوكة
لهم يتوارثونها ويؤدون الخراج عنها فقد ذكره هنا نقل أهل الذمة لا يلحقهم الغيظ يقتل
المرتدين ولا كذلك ما تقدم فان أسلم المرتدون بعدما ظهر عليهم الامام كانوا أحرارا لا يسب عليهم
وأما نسأهم وذراهم وأموالهم فالامام فيها بالخيار ان شاء قسمها بين الغانمين وجعل على الاراضي
العشر وان شاء من عليهم بالنساء والذراري والاموال والاراضي ووضع على أراضهم الخراج
ان شاء وان شاء وضع عليهم العشر وان رأى الامام أن يجعل ما كان من أراضهم عشريا على
حاله وما كان خراجيا على حاله فله ذلك واذا أراد الامام أن يجعل أهل الحرب والناقضين العهد أهل
ذمة يؤدون الخراج وقد أصاب منهم ما في الحرب قبل أن يظهر عليهم فله لا يرد عليهم ذلك ولا يفعل
ذلك الا بعذر والعذر أن لا يقدر وعلى عمارة الاراضي وزراعتها الا بذلك المال فاما ما بقي في أيديهم
فان احتاجوا الى العمارة الاراضي وزراعتها لم يأخذ الامام منهم وان استغنوا عنها فان شاء أخذ
منهم وقسمها بين الغانمين ولكن الاولى أن يتركهم في أيديهم تاليعة لهم حتى يتفردوا على محاسن
الاسلام فيسلموا وكذلك ما أخذ من نسأهم وذراهم قبل أن يظهر عليهم لا يرد وما بقي في أيديهم بعد
الظهور عليهم لا يؤخذ منهم * واذا فتح الامام بلدة من بلاد أهل الحرب وقسمها وأهلها بين الغانمين
ثم أراد أن يمن عليهم بواقعهم وأراضهم فليس له ذلك وكذلك اذا من بها عليهم ثم أراد القسمة ليس له
ذلك كذا في المحيط * الامام بالخيار في الاسرى ان يقتلهم وان شاء استرقهم الا مشركي العرب

فاشترى المديون كرام من رجل آخر وأمر صاحب الدين بقض الكرم غريمه فان صاحب الدين يحتاج الى الكيل مرتين مرة اباءه ومرة
لنفسه * ولو كان هذا في الذريات اذا عمنذرة فم يذرع البئع وقبض المشتري بغير ذرع حازنه أب يتصرف فيه من غير ذرع وفي
العدديات روايتان في رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى هو والذرع سواء وفي رواية هو والكيل واوردني سواء * ولو اشترى
حنطة على أنها كرم فقال له البائع هي كرم فقال له ان لا تأخذها فخذها العشرة فخذها على دية قال لا يجوز له أن يتصرف فيه حتى

يكيل مرة أخرى وكذلك الموزون فان لم يكمله حتى باع من فيه بدد القبض أو طعنوا أو كل الخبز قالوا الا يطيبه انتهى النبي عليه السلام
والسلام وقال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى انتهى محمول على ما اذا لم يكن المشتري حاضرا وقت كيل البائع فان كان
حاضرا ورأى رأى العين لا يحتاج الى السكيل بعد ذلك قال وكذلك الجواب في القصاب والخباز اذا قال وزنت الا لمن لفلان ان لم يكن المشتري
حاضرا يحتاج الى الوزن مرة أخرى وان كان (٢٣٢) حاضر احين وزن البائع كفاء ذلك وفي الذرعيات اذا اشترى ثوبا وقال له

البائع هو عشرة أذرع فزعه
الآن وصدقه المشتري في ذلك
كفاره وفي العدييات هو على
الرواشن

(فصل في المقبوض على سوم
الشراء) رجل ساوم رجلا بقدح
وقال لصاحب القدح ارم الى
قدفعه اليه فوقع من يده على اقداح
فانكسرت لا يضمن القاض
القدح المدفوع اليه لانه قبضه على
سوم الشراء من غير بيان الثمن
فلا يضمن وعليه ضمان الاقداح
التي انكسرت بغيره * ورجل جاء
الى زجاج فقال ادفع لى هذه
القاورة فاراها فقال الزجاج
ارفعها فوقعها فوقع وانكسرت
لا يضمن الزجاج لانه رقعها باذنه وان
كان على سوم الشراء فاثمن غير
مسد كوروا قبوض على سوم
الشراء لا يكون مضمونا الا بعد
بيان الثمن في عاهر الزاوية وان
كان القاض قد لزم حرجكم هذه
القاورة فقال الزجاج كذلك فقال
آخذها راعا فقال الزجاج نعم
فوقعها فوقعت من يده وانكسرت
كان عليه قبضتها ولو وقعت على
اقداح اخرى فانكسرت الاقداح
كلها عليه ضمان ترك الاقداح بين
الذين آووا من هذا اذا أخذه.

این دو جمله در "نقد" هر دو از
نیک صاحبین "نقد" را برین *

والمرتدة وان شاء تركهم أحرار اذمة للمسلمين الا مشركي العرب والمريدين وليس فيمن أسلم منهم الا الاسترقاق كذا في التبيين * ولا يجوز أن يردهم الى دار الحرب ولا تجوز مفاداة أسراهم بأسرا ما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الكافي * وهكذا في المتون * والصحيح قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الزاد * قال محمد رحمه الله تعالى في السير الكبير لا بأس بان يفادى أسرا المسلمين بأسرا الكافرين الذين في أيدي المسلمين من الرجال والنساء هـ ذاقول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وهو أظهر الروايتين عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحيط * وبها قال العامة هكذا في انهر الفائق * ثم في المفاداة يشترط رضا أهل العسكر لان فيه ابطال حقهم عن العين ولو أبي أهل العسكر ذلك فيما عدا الرجال ليس للأمير أن يفاديهم وفي الرجال ان كان قبل القسمة فله أن يفاديهم وبعد القسمة ليس له ذلك الا برضاهم واذا جاء رسول ملكهم يطلب المفاداة بالأسارى في مكان فاحذر رواعي المسلمين عهدا بان يؤمنوهم على ما ياتون به من الأسارى حتى يفرغوا من أسرى القداءون لم يتمقر جمعوا بين معهم من أسرا المسلمين فانه ينبغي أن يوفوا بعهدهم وأن يفادوهم كما شرطوا لهم شرطوا لا وغير ذلك الا أنهم ان لم يتفق بينهم التراضي بالمفاداة وأرادوا الانصراف بأسرا المسلمين والمسلمين عليهم قوة لا يسعهم أن يدعوهم حتى يرد الأسرا الى بلادهم ويحق عليهم ترك الوفاء بهذا الشرط ونوع الأسرا من أيديهم من غير أن يتعرضوا لهم بشئ سوى ذلك كذا في المحيط * أم المفاداة بما لا نأخذ من أهل الحرب فلم تجز في المشهور من المذهب ولو أسلم الأسير في أيدينا لا يهدى عسلم سبر في أيديهم الا اذا طابت نفسه به وهو مأمون على اسلامه ولا يجوز المن على الأسارى وهو أن يطلقهم مجانا كذا في الكافي * قال محمد رحمه الله تعالى والصبيان من المشركين اذا سبوا ومعهم الآباء والامهات فلا بأس بالمفاداة بهم وأما اذا سبى الصبي وحده وأخرج الى دار الاسلام فانه لا تجوز المفاداة به بعد ذلك وكذلك ان قسمت الغنيمة في دار الحرب فوقع في سهم رجل أو بيعت العائنه فقد صار الصبي محكوما به بالاسلام تبعه لمن تعين ملكه فيه بالقسمة أو الشراء كذا في المحيط * قال محمد رحمه الله تعالى الخيل والسلاح اذا أخذنا منهم فطلبوا مفاداة به بالمسلم يجوز أن يفعل ذلك وان طالبوا أن يعطوا راجلا مشركا عوضا عن أسيرهم أو رجلا من مشركين عوضا عنه لم يجز لما ذك وبجوز أن يفادى أسارى المسلمين الذين في دار الحرب بالدرهم والدنانير وليس له قوة في أمر الحرب كاشيا وبغيرها ولا يفادون بالسلاح ولا بالخيل كذا في السراج الوهاج * قال محمد رحمه الله تعالى في السير الكبير اذا أسرا الحر من المسلمين أو من أهل الذمة فقال لمسلم أو ذمي مستأمن فيه فقتل من أهل الحرب أو أمة ترى منهم فقتل ذلك وأخرجه الى دار الاسلام فهو حر لا سبيل عليه وإن مال الذي صداه بالتمورد بل على الأمر فيرجع عليه بجميع ما أدى في فدائه الى مستد المدينة فان كان داهيا كرم المدينة عاير رجوع على الأمر بقدر المدينة دون الزيادة وقيل ينبغي قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن يرجع بجميع ما أدى قل أو أكثر والاصح أن هدايتوهم جميعا وعلى هذا لو كان المأسر قال فقتل منهم بالف درهم فلم يتمكن المأمور من ذلك

[illegible]

فهلك عند الوكيل كان على الوكيل قيمتها لانه أخذها على سوم الشراء وبين الثمن ثم يرجع الوكيل بما ضمن على موكله ان كان أمره الموكل بالأخذ على سوم الشراء وان لم يكن أمره بذلك لا يرجع لان الامر بالشراء لا يكون أمرا بالأخذ على سوم الشراء * رجل يبيع سلعة فقال غيره انظر فيها فأخذها لينظر فيها فهلك في يده لا يضمن وان قال الناظر بعدما نظرتمكم تبسع قالوا يكون ضماننا والصحيح انه لا يضمن الا اذا قال صاحب السلعة بكذا * رجل قال لغيره هذا الثوب لك (٢٢٢) بعشرة وقال هات حتى أنظر فيه أو قال حتى أريه غيري فأخذه على هذا فضاخ في يده ذكر في المتن أنه لا يضمن في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رجما الله تعالى * ولو قال هات فان رضيت أخذته فضاخ كان عليه الثمن * رجل أخذ ثوبا ليذهب به الى منزله فان رضى اشتراه وان لم يرض رده عليه فهلك في يده قال أبو الليث الكبير رجسه الله تعالى لا يضمن لانه أخذته على وجه الامانة لا على وجه المساومة * وان اشترى متاعا على أنه بالخيار الى أن يذهب به الى منزله فهلك في يده كان عليه القيمة لانه لم يوقت للخيار وقتا فيعسد البيع الا أنه ان هلك في ثلاثة أيام كان عليه الثمن وان هلك بعدها كان عليه العيبة * رجل دفع السلعة الى مناد ليأدي عليها فطوب منه بدراهم معلومة فوضعه عند الذي طلبه وقال عانت مني أو وقعت مني كان عليه قيمته لانه أخذته على وجه السوم بعد بيان الثمن قالوا ولا شيء على المأدب وهذا اذا كان مأدوبا لم يدفع الى من يريد شراءه قبل البيع وان لم يكن مأدوبا ذلك كان ضمانا والله أعلم

(فصل في قبض الثمن)

رجل بع متاعا بدينار فذهب فوجز له المشتري ألف درهم ودفعتها اليه فضاقت عنده كان البائع

حتى زاد فانما يرجع عليه بالالف خاصة كذا في النخبة * ولو كان المأمور قال للمأمور اقتدلي منهم بما رأيت أو بما شئت أو أمرك جائز فيما تقديني به فانه يرجع عليه بما فدى به قل أو أكثر فان كان المأمور عبدا أو أمة فامرهم من أمتهم أن يشتريه أو يفديه منهم ففعل ذلك بثل قيمته أو أقل أو أكثر فهو جاز وهو عبد لهذا المشتري ولو قال العبد اشترني لنفسي فان اشتراه بقبضته أو بعين يسير وأخبرهم أن يشتريه لنفسه فالف بعد حر لاسيما عليه ثم للمأمور ان يرجع بالفداء على العبد كذا في المحيط * ولو أن مكاتباً أمر رجلاً أن يفديه ففداه فانه يرجع عليه بما فداءه فان هجر المكاتب فهو دين في قبضته ولو أن المكاتب أمره بان يفديه بخمسة آلاف درهم وقيمه ألف درهم جاز في قول أبي حنيفة رجسه الله تعالى ولا يجوز في قولهما الا بقدر الف مال يعتق ولو أمره المأذون أن يفديه فانه لا يجوز على مولاه بلزومه اذا اعتق ولو أن أجنبياً أمر رجلاً بان يشتري أسيراً في دار الحرب فان قال له اشتره لي أو قال اشتره من مالي فان المأمور يرجع على الأمر فان لم يقل من مالي ولا ي فإنه لا يرجع الا أن يكون خليطاً كذا في الظهيرية * وفي الفتاوى اذا وكل المأمور رجلاً بان يفديه فقال الوكيل لرجل آخر اشتره لي جاز وكذا لو قال اشتره لي بماذا وكان له أن يرجع على الأمر ولو قال الوكيل الاول للثاني اشتره ولم يقل لي ولا بماذا ففعل الوكيل الثاني صار متطوعاً حتى لا يرجع الثاني على أحد ولا رجوع للأول على الأمر كذا في المحيط * قوم من المسلمين جعوا لالا ودفعوه الى رجل ايتدخل دار الحرب ويشتري أسارى المسلمين منهم فان هذا المأمور يسأل الخوارق دار الحرب فكل من أخبر أنه حراً سافر في أيديهم يشتريه المأمور به ولا يجاوز قيمة الحر ولو كان عبداً في ذلك الموضع وانما يشتريه بقدر قيمته اربعين يسير ولو أراد المأمور ان يشتري أسيراً فقال له الأسير اشترني فاشترى المأمور بالمال المدفوع اليه يضمن المأمور ذلك المال ويرجع به على الأسير ولو أن هذا المأمور بشراء الأسير قال للأسير بعدما قال له الأسير اشترني بكذا اشتريتك بالمال المدفوع الى حصة فاشترى كان مشترياً لا صاحب الاموان كذا في التتارخانية * ولو أن رجلاً من رجلا ان يشتري حراً من دار الحرب بعينه بمال مما فاشترى له يكن له على الحر الذي اشتراه من ذلك شيء وكان للمأمور ان يرجع على الذي أمره ان كان ضمن له الثمن او قال اشتره لي ون كان قال له اشتره لنفسه واحتسب منه لم يرجع عليه بشيء كذا في المحيط * رجل دخل دار الحرب وعنده من أسال ما يمكنه شراء أسير واحد فاشترى الجاهل اقل من شراء العلم كذا في السراجيه * واداد الاسد العود معه مواش ونم يقدر على نقله الى دار الاسلام لا يعقره ولا تركها بل يذبحها ويحرقها ويحرق السلاح أيضاً ولا يحرق منها كالحديد يذفن في موضع لا يقف عليه الكفار كذا في الكافي * ويكسر كل شيء من آياتهم وأثارهم بحيث لا ينتفع به بعد الكسر ويراق جميع نساءهم والادهان على وجه لا يتعوزون به فيفعل بشدهم معايضة لهم ومسي ذام يقدر على نقلهم ههنا يستل الرجل منهم اذا لم يسلوا ويرك النساء نصيبات ولشيوخ في أرض مضعة ليلها كواجوع أو مضطربان قتلهم متعذر لئلا ينسى ولا وجه الى إبقائهم ولهذا اذا وجد المسلمون حية

(٣٠ - (بتاوى) - ناي)

مستوفيا حقه لا لب ولزيادة أمره في يده ولا يلزمه شيء من الاكراه وان ضاع نصابه كل الباقي من الباقي يشتري على ستة من المال المتبعض كان يشتري بينهما على ستة من الباقي وان سدد من المشتري فاهلك يدين على الشركة وما بقي على الشركة ولو أن بائع عزل منه ما بقي درهم ليردها فصاعت المائة عنده وبقي الف كان الاف بينهم على ستة ولو جعرا الف في سهم وودع المائتين في علامه يردها وسرق المائتان وسرق الف من يده لا يرجع أحدهما

على صاحبه بشئ * رجسلة بجارية بالف درهم ودفع الى البائع كذا على ظن أن فيه أنسدرهم فذهب به البائع الى منزله فاذا فيه
دنانير فحملها اليدها الى المشتري فما كتفى الطريق لا يضمن البائع شيئا لانه قبض باذن المشتري ما ليس من جنس حقه فكان أمينا * ولو
أن المشتري دفع الى البائع دراهم * فحافسها البائع فوجد هاتين رجة كان له أن يردها على المشتري ولا يضمن بالكسر لان الصالح
والمكسرة فيه سواء * الدراهم أنواع جمادات (٢٣٤) وزنوف ونهرجة وستوقه * واختلافوا في تفسير هذه الدراهم قال بعضهم

النهرجة هي التي تضرب في غير
دار الساطن والزنوف هي الدراهم
المغشوشة والستوقه هي صفر عمود
بالفضة وقال عامة المشايخ الجياد
فضة خالصة تروج في التحوارات
وتؤخذ في بيت المال والزنوف
ما يرفقه بيت المال ويأخذها
التحاري في التحوارات ولا بأس بالشراء
بها لكن يبين البائع أن ما يزنوف
والنهرجة ما يهرجه التحوار ولا
يروج في التحوارات ولها حكم
الدراهم في الشرع حتى لو تجاوز
بها في السلم والصرف يجوز
والستوقه فارسي مهر به باقه
وهو ت كبري اطلاق الاعلى قصة
والاسفل كذلك وبينهما صغر
ليس لها حكم الدراهم في الشرع
حتى لو تجاوز بها في الصرف والسلم
لا يجوز ونحو لا يضمن كاسر
النهرجة لانه لا قيمة لهذه الصنعة
فيردها على المشتري بغير شئ وكذا
لو دفع النهرجة الى انسان ليظفر
فيه فكسره لا يضمن * ولو ما ع
شأ بدراهم جيد وقبض دراهم
وأراها رجلا فاستقدها فوجد
فيها قليل نهرجة سبيل
النهرجة ثم أراد بائع صرف
الكل في جته فلم يأخذها - د
وقالوا كلها نهرجة قالوا ان كان
البائع أقرب قبض الجياد وأقرب
قبض حقه أو باستيعاء لنهر

أو عقربا في دار الحرب فانهم يقطعون ذنب العقرب ويكسرون ألياب الحية ولا يقتلونهما قطعاً
أضر المسلمين ماداموا فيها وبقاء لنسليهما كذا في السراج الوهاج * الغنائم لا تملك قبل الاحراز
بدار الاسلام كذا في محيط السرخسي * ويبقى على هذا الاصل مسائل (منها) أن واحداً من
الغانمين لو وطئ أمة من السبي فولدت فادعاه لا يثبت النسب ويجب العقر وتقسيم الامه والولد
والعقربين الغانمين (ومنها) اذا مات واحد قبل الاحراز بالدار لا يورث نصيبه (ومنها) مالو
أنف واحد من العزاة شيأ من الغنمة لا يضمن عدما (ومنها) ما لو قسم الامام الغنمة لا عن اجتهاد
ولا لحاجة العزاة لا يصح عندنا كذا في التبيين * هذا اذا كان غير متصل بدار الاسلام وان كان
متصلاً بدار الاسلام ففتحها وأجرى عليها حكم الاسلام فلا بأس بالقسمة كذا في شرح الطحاوي * واذا
قسم في دار الحرب بمجئد أو قسم لحاجة الغانمين فصحة * ومن مات بعد اخراج الغنمة الى دار
الاسلام فمصيبته لورثته كذا في الهداية * واذا لحقهم مدد في دار الحرب شاركهم فيها وانما تنقطع
شركتهم بالاحراز بدار الاسلام أو بالقسمة في دار الحرب أو ببيع الامام الغنمة فيها ولو فصح العسكر
لدا من دار الحرب واستأفروا عليه ثم طهقهم مدد لم يشاركهم لانه صار من بلاد الاسلام وليس
للسوقية سهم الا أن بقا نلوا ويعتبر به عند القتال فارساً أو رجلاً كذا في الاختيار شرح المختار
* وكذا من أسلم في دار الحرب ولو لحق بالعسكر والمرد اذا تاب ولو لحق بالعسكر والتاجر الذي دخل
بأذن اذا لحق بالعسكر اذا قاتلوا اسحقوا والا فلا ثلثي لهم كذا في فقه القدير * الرد والمقاتل
في العسكر سواء كذا في الهداية * ان كل الاحير مع العسكر قال محمد رحمه الله تعالى ان تركة خدمة
صاحبه وقاتل اسحق السهم وان لم يترك الخدمة فلا شئ له والاصل أن من دخل للقتال اسحق السهم
قاتل أو لم يقاتل ومن دخل لغير القتال لم يستحق الا أن يقاتل وهو من أهل القتال ومن دخل مقاتلاً
مع العسكر قاتل أو لم يقاتل أرض أو غيره فله سهمه ان كان فارساً فارساً أو رجلاً فارساً ومن
دخل مقاتلاً أسير ثم تخلص قبل اخراج الغنمة فله سهمه كذا في السراج الوهاج * اذا احتاج الامام
الى جن الغنمة وفي الغنمة دواب فانه يحمل الغنمة عليها وينقلها الى دار الاسلام وان لم يكن في الغنمة
دواب ولكن مع الامام فضل حوله من مال بيت المال فانه يحمل عليها وان لم يكن مع الامام فضل حولة
الا أن مع كل واحد من الغانمين فضل حولة ان طابت أنه سهمهم يحمل ذلك عليها باجر وأما اذا لم تطب
أنفسهم بذلك فلا يكرههم على ذلك باجره كذا في السير الصغير * وذ كرفي السير الكبير له أن
يكرههم على ذلك باجر الممل وان لم يكن مع كل واحد منهم فضل حولة ولكن مع البعض منهم فضل
حولة ان طابت نفس المالك بان يحمل عاها باجر جاز ذلك وان لم تطب على رواية السير الصغير لا
يكرهه وعلى رواية السير الكبير يكرهه على ذلك كذا في المحيط * لا بأس بان يعلف العسكر في دار
الحرب وياكلوا ما وجدوه من الطعام وهذا كالحرب والجمع وما يستعمل فيه كالسمن والعسل
والزيت والحل يريدهنوا الدهن المأ كويل مثل السمن والزيت والخل ولا بأس أن يدهن به (٢)
ويوقع به دابة ولا يؤكل من الادهان مثل البهسج والخيرى وهو دهن الورد وما أشبههما فليس
(٢) قوله ويوقع الخ بالقاف والحاء المهملة هو تصليب الحافر بالشحم المذاب كفي القاموس

لا رد شيئاً ولا تسمع دعواه ثم ابهرجه لاد اصدقته المشتري ثم ابهر - فغيردها عليه وان لم يكن البائع
أقرب قلنا ثم ادعى أنها نهرجة تسمع دعواه وكان له أن يرد * ولو اشترى شيئاً بدراهم نقد البلد لم يقبض حتى تغيرت فان كانت لا تروج
في التحوارات حسد البيع وهو نهرجة ثم اشترى شيئاً بالعلوس الرائجة فكسدت قبل القبض وقدر قبل ذلك وان كانت الدراهم بعد التغير
تروج في التحوارات لانه انتقصت قيمتها بعد البيع ولا يمكن له الا ذلك وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه أن يفسخ البيع في نقصان

القيمة أيضا * وإن اشترى ذلك الدراهم اليوم كان عليه قيمة تلك الدراهم قبل الانقطاع عند محمد رحمه الله تعالى وعليه الفتوى * وكذا لو اشترى بالفلوس شيئا فسدت فسد البيع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وإن غلث أو رخصت لا يفسد * ولو باع عرضا بالدراهم وسلم العرض ولم يقبض الدراهم حتى صارت لا تنفق ولا تروح في التجارات فإن كانت لا تنفق في هذه البلدة وتنفق في غيرها على قول محمد رحمه الله تعالى لا يكون ذلك كسادا لكن يثبت الخيار للبائع إن شاء أخذ ذلك الدراهم (٢٣٥) وإن شاء أخذ قيمته في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وإن كانت لا تنفق

في هذه البلدة ولا في غيرها من البلدان كان ذلك كسادا عند الكل بفسد العقد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يثبت الخيار ولا يفسد العقد * رجل اشترى شيئا بدنانق فلس ولم يذكر العدد في القياس لا يجوز البيع ويجوز استحسانا وعليه الفتوى * ولو اشترى بدرهم فلس في القياس لا يجوز وفي الاستحسان يجوز بوجوب القياس ههنا وقيل فيه خلاف بين أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى القياس قول محمد رحمه الله تعالى والاستحسان قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وأخذوا بقول محمد رحمه الله تعالى في درهم فلس أنه لا يجوز * ولو اشترى شيئا بدنانق أو بدنانقين ولم يذكر شيئا للدراهم ولا الفلوس قالوا يصرف ذلك إلى الدنانق من الفلوس وهذا إذا كان المشتري شيئا خسيسا يشتري بدنانق فلس ربح في يوسف رحمه الله تعالى إذا اشترى دنانق عشرة ولم يزد على ذلك فهو عشرة دنانير وإن اشترى ثوبا عشرة فبهي عشرة دراهم وإن اشترى بطبخا عشرة فبهي عشرة أدلس ما تبر في هذا عرف الناس ما يباع. الدنانير كانت عشرة من الدراهم كانت

له أن يدهن وكل شيء لا يؤكل ولا يشرب فإنه لا ينبغي لأحد من الجيش أن ينتفع بشيء منه قل أو كثر ولو دخل التجار مع العسكر لا يريدون القتال لم يجز لهم أن يأكلوا شيئا من الطعام ولا يعلفوا دوابهم إلا بالثمن فإن كل شيء من ذلك أو علف فلا ضمان عليه وإن كان بقي منه شيء في يده أخذ منه * أما العسكر فلا بأس أن يطعموا عبيدهم إذا دخلوا معهم ليعينوهم على سفرهم وكذلك نسائهم وصبياتهم وأما الأجير للخدمة فلا يأكل وإذا دخلت النساء لدواء المرضي والجرحى أو كان وعلفن وأطعن رقيقهن كذا في السراج الوهاج * ولا فرق في الطعام بين أن يكون مهيأ للكل وبين أن لا يكون حتى يجزؤهم ذبح المواشى من البقر والغنم والجزور ويدون جلودها في الغنمة وكذا أكل الحبوب والسكر والقواكه الرطبة واليابسة وكل شيء هو مأكل عادة وهذا الإطلاق في حق من له سهم في الغنمة أو رخص منها غنيا كان أو فقيرا ولا يطعم الأجير ولا التاجر إلا أن يكون خبر الحنطة أو طبخ اللحم فلا بأس به حيث شذ كذا في التبيين * إذا أخذ العسكر العلف لأجل دوابهم والطعام لكلهم والخطب للاستعمال والدهن للدعان والسلاح للقتال فلا يجوز أن يبيعوا شيئا من ذلك ولا يجوز قتلهم وهو صياحه ذلك وإدخاله إلى وقت الحاجة فإن باعوا الثمن إلى الغنمة كذا في غاية البيان * وإن أصابوا مسمما أو بطلا أو بهلا أو دلفلا أو غير ذلك من الأشياء التي تؤكل عادة للتغيش فلا بأس بالتناول منه ولا يجوز أن يشاروا شيئا من الأدوية والطيب وهذا كله لا يمتنع عن الانتفاع بما كوى أو المشروب وأذا ساءهم عن ذلك فلا يباح لهم الانتفاع به وإذا احتاجوا إلى الوقود ما للطبخ أو للاصطلاء نبرد أصحابهم ولا بأس بأن يوقدوا ما وجدوا من خشبهم وقصصهم إذا كان معدا للوقود فإن كان غير معد لذلك بل هو معد لأحد نقصان أو لأحد وله قيمة لا يباح استعماله ولا بأس بأن يعلف الدابة الحنطة إذا كان لا يحد الشعر وإن وجد في دار الحرب صابونا أو حراصا حرا فليس له أن ينتفع به إلا عند الضرورة وإن كان الحرض نابتا في أرض العدو فخذ من ذلك شيئا كان للماخوذ غنيمته لا يباح الانتفاع إلا عند الضرورة وإن تمكن له قيمة جاز الانتفاع من غير ضرورة ولو أن رجلا من أهل العسكر استاجر رجلا يعتقله فذهب الرجل إلى بعض المطامير وأتىه بالعلف ثم قال له بدائي أن أعطيك هذا ولكنني آخذ نفسي وأرد عليك أجرك وأنى المستاجر أن يأخذه منه من قر الأجير عنه جاء به على الجارة أجرة عن دفعه إلى المستاجر أن كانا محتاجين إليه أو غدا ينعتونه وإن كان الأجير محتاجا إلى ذلك والمستاجر غنيا عنه فله أن ينعت منه وإن كان لا أحله عليه ولو كان المستاجر استأجره جيش له حشيشا والمستاجر غنيا عنه فله المستاجر أن يأخذ منه وإن كان هو غنيا عنه والأجير محتاجا إليه إذا أقر أنه احتسبه له كراهي الظهيرة * وإن أصابوا سحرا في أرض العدو ووجدوا من خشبها ما كان له قيمة في ذلك المكان ليس لهم أن ينتفعوا إلا بالوقود والطبخ المعلوم أو لاصطلاحه نبرد أصحابهم وإن لم تكن له قيمة في ذلك المكان لكن أخذوا فيه صعة صارة قيمة بسبب تلك الصنعة فلا بأس بالانتفاع به وإن خرجوا به إلى دار السلام وأردوا الامم فسمعة لهم إن كان غير المعلوم

العشرة من الدراهم * رجل اشترى ألف درهم بمائة دينار ولم يسلم كل واحد منهما شيئا فذكر في البلدان كانا بالكوفة فمضى على دينار الكوفة لأن الدرهم يبر تحتلف باختلاف البلاد من حيث العيار * وأهل الشروط ذكروا في شروطهم في الدراهم وزن سبعة دراهم والدينار يكون وزن عشرة دراهم سبعة مثاقيل وثلث ذلك أن الدراهم كانت مختلفة في عهد عمر رضي الله عنه

منها اثني عشر قيراطا أو يتبب ذلك تقع الخصومة بين الناس في تجارتهم فشاو وعمر العاشر رضي الله عنهم في ذلك فاتفقوا على أن يؤخذ من كل نوع ثلثه فأخذوا ثلث العشرة وثلث العشرين وثلث اثني عشر فبلغ ذلك أربعة عشر قيراطا فصر بواحد هما ورتبه أربعة عشر قيراطا ووزن الدينار عشرون قيراطا وكان وزن عشرة دراهم سبعة مثاقيل * رجل قال لغيره بعت منك هذا الثوب بعشرة دراهم صحاح ومكسرة جازو ويكون النصف من هذا والنصف من ذلك (٢٣٦) * ولو باعه بعشرة دراهم بعضهما من الصحاح وبعضها من المكسرة فسد البيع

* باع عبدا بثوب موصوف في الفضة أن ذكر للثوب أجلا جاز وأن لم يذكر له أجل لا يجوز لأن الثوب لا يجب في الفضة بعقد المعاوضة الأسما والسلم لا بدله من الاجل فان ذكر للثوب أجلا فافترقا قبل قبض العبد لا يفسد العقد وهذا العقد يبر ببيعاني حق العبد سلماني الثوب ويجوز أن يكون للعقد الواحد حكم عقدين كالهبة بشرط العوض وتعلق العتق بإداء المال * رجل باع ثوبا ثم لقيه المشتري فقال 'نك قد أغليت علي وبعثني بأكثر مما يساوي وقد كان بأربعة وعشرين فقال البائع قد بعتك بعشرة لا بعشرين فهو جاز وهو حط وكذا لو قال البائع للمشتري قد أرخصت عليك وبعتك بنصف الثمن فقال المشتري اشترته بعشرين جاز ويكون زيادة في الثمن * ولو لقيه البائع فقال بعد ما قبل المشتري بعتك ثمانية عشرة فقبل المشتري أو قال المشتري شريت منك ثمانية وعشرين وتراضيا على ذلك فنقض البيع الأول ويعقد الثاني ولا يشبه هذا إذا ذكر العلاء والرخص فان ذلك زيادة وحط * رجل اشترى شيئا بألف درهم فقال المشتري بعد البيع ثوب في قلبي نقد كذا وقال البائع فوبت

من ذلك قيمة في ذلك المكان الذي أراد الامام القسمة فيه فالامام فيه بالخيار ان شاء أخذ المصنوع منهم وأعطاهم قيمة ما زادت الصنعة فيه ويرد المصنوع الى الغنية وان شاء باع وقسم الثمن على قيمته معمولا وغير معمول فاصاب حصصه العمل يعطى العامل وما اصاب غير معمول يرد في الغنية ولا ينقطع حق الغنيين بما أحدثوا من الصنعة وان لم تكن له قيمة في دار الاسلام ولا في دار الحرب سلم لهم كذا في المحيط * اذا اصاب رجل من الجنود في دار طعاما كثيرا فاستغنى عن بعضه وأراد حمله الى منزل آخر وطلب ذلك منه بعض المحاربين من أهل العسكر الى ذلك فان كان يعلم أنه لا يصيب في ذلك المنزل طعاما فلا بأس بان يمنعه من هذا الطالب ويستحبه مع نفسه الى منزل آخر والا فلا يحل له منعه فان أخذ الطالب منه مع حاجة الاول الى ذلك فخافه الاول الى الامام قبل أن يأكل وقد عرف الامام حاجة الاول الى ذلك رده الامام عليه وان كان الثاني محتاجا اليه دون الاول لم يسترده منه الامام * وأما اذا كانا غنيين فغنى الامام يأخذه من الثاني ولا يدفعه الى الاول بل يدفعه الى غيره وهذا الحكم الذي ذكرناه يكون في كل ما يكون المسلمون فيه شرعا سواء كانوا في الرباطات والجلوس في المساجد لا ينتظار الصلاة والنزول يعني وعرفات الحج حتى اذا أخذوا من المسجد فهو أحق به واذا بسط انسان حصيرا ان بسطه بامر غيره فهو وما لو بسطه الامر بنفسه سواء وان كان بسط بغير أمره كان للذي بسط أن يعطى ذلك الموضع من شاء وكذلك اذا ضرب رجل قسطا في مكان بغير وعرفات وقد كان ذلك المكان ينزل فيه غيره قبل ذلك وكان معروفا بذلك فالذي يدري الى ذلك المنزل أحق به وليس للآخر أن يحمله عنه فان أخذ من ذلك موضعا واسعا فافوق ما يحتاج اليه فغيره أن يأخذ منه ناحية هو لا يحتاج اليها فينزلها معه ولو طلب ذلك منه رجلا ن كل واحد منهما ما يحتاج الى أن ينزل فيه فاراد الذي يدري به أي سبق أن يعطيه أحدهما دون الآخر كان له ذلك ولو بدر اليه أحدهما فنزله فاراد الذي كان أخذته في الابتداء هو هو عنه غنى أن يزججه عنه وينزله محتاجا آخر لم يكن له ذلك فان قال اعسا كنت أخذته لهذا الآخر بامر لالتفسي استخلف على ذلك وبعد الخلف له أن يزججه وهذا هو الحكم في الطعام ولعلف اذا قال أخذته لعلان بامر * ولو أن رجلين من أهل العسكر اصاب أحدهما شعيرا والآخر قصبا فبادلا وكل واحد منهما محتاج الى ما اشترى فلكل واحد منهما أن يتناول ما اشترى من صاحبه وليس هذا ببيع بينهما لان لكل واحد منهما أن يصيب من العلف مقدار حاجته الآن قيام حاجة صاحبه بمنعه من الاصابة منه بغير رضاه فيسترضى كل واحد منهما صاحبه بهذه المداينة ثم يتناول باصل الاباحة بمنزلة الاضياف على المائدة بمنع كل واحد من الاضياف من مديده الى ما بين يدي غيره بغير رضاه فبعد وجود الرضا من صاحبه يتناول كل واحد منهما على ملك المضيف باعتبار الاباحة منه وان كان كل واحد منهما محتاجا الى ما أعطاه صاحبه وصاحبه يحتاج الى ذلك أيضا فان أراد أحدهما نقض ما صنع ليس له ذلك وان كان البائع محتاجا الى ما أعطاه واشترى يستغنى عنه فلا بيع أن يأخذ ما أعطى ويرد ما أخذ فان كان حين قصد البائع الاسترداد من صاحبه أعطاه صاحبه

نقد كذا الاجود من ذلك فهو باطل وله نقد لبلدان كان تقدم مختلفا كان ذلك على الغالب وان استويا
فقد البيع (فصل في الاجل) * رجل اشترى متاعا بألف درهم الى عشرة أشهر على أن يعطيه الثمن أي نقد كان يومئذ كان فاسدا * رجل باع ثوبا بألف درهم على أن يعطيه على التقاير ان كان ذلك شرطافي البيع لا يجوز البيع وان لم يكن ذلك شرطافي البيع ونحو ذلك بعد بيع كان ما عني ان يأخذ بالثمن حجة * رجل باع بعهده ما ليس على أن ينقله كل أسبوع بعض الثمن حتى ينقله رجلا

تجسمائة عندهم في الشهر كان قاسدا * ونجل اشترى من القصاب كل يوم لحما بدرهم وكان القصاب يقطع له اللحم ويضعه في المبراة في وزن المشتري يظن أنه من لأن اللحم يباع في البلد من بدرهم فوزن المشتري اللحم يوما فوجده ثانيا استار او صدقه القصاب في ذلك قالوا ان كان المشتري من أهل البلدي رجع على القصاب بحصة النقصان من الثمن ولا يرجع بحصة النقصان من اللحم لان البائع أخذ حصة النقصان من الثمن بغير عوض فيرجع عليه بذلك وان كان المشتري من غير أهل البلد أو كان (٢٣٧) القصاب ينكر أنه دفع اليه على أنه من كان

رجلاً آخر محتاج إليه لم يكن له أن يأخذه كذا في الظهيرة * ولو تباعا وهما غنيان أو محتاجان
 أو أحدهما غني والآخر محتاج فلم يتقابضاحتي بـ الاحدهما ترك ذلك فله أن يتركه ولو أقرض
 أحدهما صاحبه شيئاً على أن يعطيه مثله فإن كان كل واحد منهما غنياً عن ذلك أو محتاجاً إليه فليس
 على المستقرض شيء إذا استهلكه فإن لم يستهلكه بعد المقرض أحق به إذا أراد استرداده وإن كان
 الآخر محتاجاً إليه والمعطى غني عنه فليس له أن يأخذه منه وإن كانا غنيين عنه حين أقرضه ثم
 احتاج إليه قبل الاستهلاك فالمعطى أحق به وإن احتاج إليه الآخر أخذوا لئلا يحتاج إليه المعطى
 وأول محتج إليه فلا سبيل له على الآخر أن يشتري أحدهما خنطة من صاحبه مما هو غني به بـ درهم
 من مال المشتري ف يدفع الدرهم وقبض الخنطة فهو أحق بهما من غيره إذا كان اليها محتاجاً فإن أراد
 أحدهما نقض البيع والخنطة قائمة بعينه فله ذلك فيرد المشتري الخنطة ويأخذ درهمه إن كانا
 غنيين عنها أو كان البائع محتاجاً إليها والمشتري غنياً وإن كان المشتري هو المحتاج إليها فعلى البائع
 أن يرد عليه الثمن والخنطة سالمة للمشتري فإن كان المشتري قد استهلكها فعلى البائع رد الثمن عليه
 وما استهلكه المشتري سالمه على كل حال فإن ذهب المشتري ولم يقدر عليه البائع ليرد عليه الدرهم
 فهو في يده بمنزلة اللقطة لأنهم مضمونة في يده فإن رفع أمرها إلى صاحب المغام والمقاسم فقال قد
 أجرت بيعك فهات الثمن جازله أن يدفع الثمن إلى صاحب المغام فإن جاء صاحب الدرهم بعد ذلك نظر
 فإن كان قد استهلك الخنطة قبل أن يجيز صاحب المغام البيع فالدرهم مردود عليه وإن كان
 لم يستهلكها إلا بعد الإجازة فالدرهم في الغنمة فإن قال المشتري قد كنت أكلت الخنطة قبل أن تجيز
 البيع فرد على الدرهم وحلف على ذلك لم يصدق ولم يرد عليه الدرهم حتى يقيم البيعة أنه كان
 استهلكها قبل إجازة البيع * ولو ان رجلين أصاب أحدهما خنطة والآخر نوفاً فإذا أن يباعا
 فليس لهما ذلك فإن فعلا واستهلك كل واحد منهما أخذ من صاحبه في دار الحرب فلا ضمان على كل
 واحد منهما إلا أن بائع الثوب مسمى في البيع وكذلك المشتري وإن لم يستهلكه كذا في دار
 دار الإسلام فقد وجب على كل واحد منهما مرد في يده وإن استهلكه كان ضامناً وإن كانا في دار
 الحرب عد ولم يستهلكا ذلك فعلى الذي قبض الثوب أن يرد في الغنمة كلاً كان هو الذي أصبه
 ابتداءً وأما الذي قبض الخنطة فالحكم في حقه ما هو الحكم في الفصل الأول من اعتبار حاجتهما
 أو غنائم ما أو حاجة الآخر أخذ دون المعطى أو حاجة المعطى دون الآخر وإن كان المشتري للخنطة قد
 ذهب به أو لا يوقف على أثره أخذ صاحب المغام الثوب ممن في يده كلاً كان هو الذي أخذه ابتداءً
 وإن كان الآخر لا ثوب هو الذي لم يقف عليه فالصاحب المغام لا يتعرض بشيء من الخنطة شيء
 ماداموا في دار الحرب بمنزلة مالو كان هو الذي أصابه ابتداءً فإن أخرجه قبل أن ياكلها أخذ منه
 صاحب المغام ويحلفها في الغنمة كذا في المحيط * من ركب فرساً أو لبس ثوباً ورفع سلاحاً قبل
 القسمة فلا بأس به إذا احتاج إليه فإذا فرغ من الحرب بـ درهمه إلى الغنمة ولو نكح الرذلاء صبيان
 عليه ولو لم تكن له حاجة وإن ركب نيسون فرسه أو لبس الثوب ليصون ثيابه يكره ذلك ولا

فكلما جاء يوم يلزمه درهم في اليوم الثاني بمجيء اليوم الثاني ودرهمان بمضي يومين ودرهم في اليوم الثالث بحلول نجم آخر ولم يحل الدرهمين أجل آخر وفي اليوم الرابع يلزمه ثلاثة دراهم بمجيء اليوم الرابع ودرهمان بمجيء أجل آخر للدرهمين وفي اليوم الخامس يلزمه درهم بمجيء اليوم الخامس ولم يحل الدرهمين أجل آخر بقي من العشرة درهم واحد يعطيه في اليوم السادس * من عليه الدين المؤجل اذا قال روت من الاجل أو قال (٢٣٨) لا حاجة لي في الاجل لهذا الدين لم يكن ذلك ابطلا للاجل ولو قال أبطلت الاجل

أَوْ قَالَ تَرَكْتُ الْإِجْلَ بِصِيرِ الدِّينِ
لَا وَكَذَلِكَ قَالَ جَعَلْتُ هَذَا الدِّينَ
الْمَوْجِلَ لَا بِصِيرِ حَالٍ عَلَى هَذَا
قَالُوا لَوْ قَالَ صَاحِبُ الدِّينِ لِمَدْيُونِهِ
تَرَكْتُ دِينِي عَلَيْكَ أَوْ قَالَ بِالْعَارِيسَةِ
حَقَّ خَوْشِ تَبُودِ أَدَمٍ بِكَوْنِ إِبْرَاهِيمَ
مِنْ عَلَيْهِ الدِّينَ الْمَوْجِلَ إِذَا
قَضَى الدِّينَ قَبْلَ خُلُوعِ الْإِجْلِ
فَأَحَقُّ الْمَقْبُوضِ عَلَى الْقَاضِ أَوْ
وَجَدَ الْمَقْبُوضُ رُفُوفَ فَرْدِهِ كَانَ
الدِّينَ عَلَيْهِ إِلَى أَجْنِهِ * وَلَوْ اشْتَرَى
صَاحِبُ الدِّينِ الْمَوْجِلَ مِنْ مَدْيُونِهِ
بِالدِّينِ الْمَوْجِلَ شَيْئًا وَقَبِضَهُ ثُمَّ تَقَايَلَا
أَنْ يَبِيعَ لَا يَبْعُدُ الْإِجْلَ * وَلَوْ وَجَدَ
صَاحِبُ الدِّينِ الْمَوْجِلَ بِالشِّرْطِ
عَمِيصًا فَرْدَهُ بِقَضَاءِ الْإِجْلِ * وَلَوْ
كَانَ هَذَا الدِّينَ الْمَوْجِلَ كَقِيلِ
لَا تَعُودُ الْكِفَالَةُ فِي الْوُجْهِينِ *
صَاحِبُ الدِّينِ إِذَا وَهَبَ الدِّينَ مِنْ
مَدْيُونِهِ وَبِالدِّينِ كَقِيلِ فَرْدِ
الْمَدْيُونِ الْهَبَةَ عَادَ الدِّينَ عَلَى الْمَدْيُونِ
وَلَا تَعُودُ الْكِفَالَةُ * وَلَوْ أَرَادَ
الْمَكْفُولُ عَمَّنْ الدِّينَ فَرْدَ الْإِبْرَاهِيمِ
بَعَثَ الْإِبْرَاهِيمَ فِي حَقِّ الْأَصِيلِ وَاخْتَلَفَ
الشَّيْخُ وَجْهَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى فِي بَرَاءَةِ
الْمَكْفُولِ التَّأخِيرَ وَلَوْ أَخَّرَ الدِّينَ
عَنِ الْأَصِيلِ فَرْدَ التَّأخِيرِ بَعَثَ فِي
حَقِّ الْأَصِيلِ وَالْمَكْفُولِ جَمْعًا
(وَيَتَعَلَّقُ بِسَائِلِ الثَّمَنِ مَسَائِلُ
الْمُزَاجَةِ) رَجُلٌ اشْتَرَى دَنَابِيرَ
بِذَرٍ لَمْ يَسْمَعْ بِبَاعِ الدَّنَابِيرِ مَرَّةً

(١) فواء والبرذون - فردا بر ذين خيلى الجمجم فى البحر وكذا فى المصباح ٥١

الزوق مكان الجياد ثم باعه مرابحة كان وأسر ماله الجياد اذ لان البيع الاول كان بالجياد * رجل غصب عبد ابا بقر من يده فقصى القاضي عليه بقيمة العبد ثم عاد العبد من الابق كان للغاصب أن يبيعه مرابحة على القيمة التي غرم لانه ملك العبد بملك القاضي لكن لا يقول ان اشتريته بكذا وانما يقول قام على بكذا وان اشترى عبد انخرم وقبضه فابق من يده وقضى القاضي عليه للبائع بقيمة العبد بحكم فساد البيع يكون له أن يبيعه مرابحة على قيمته ويقول قام على بكذا * ولو اشترى دابة أو عبدا وقبضه (٢٣٩) وآجره وأخذ الاجرة ثم باعه مرابحة على

التمن الذي اشتراه جاز وان لم يبين أنه آجره وأخذ الاجرة لان الاجرة بدل عن المنفعة لا عن شيء من الذات الذي اشتراه وقسدا باع جميع ما اشتراه * رجل اشترى دجاجة وقبضها فباعت عند عشرين بيضة أو أكثر وباع البيض بدينهم ثم أراد أن يبيع الدجاجة مرابحة على التمن الذي اشتراها قالوا ان كان أنفق على الدجاجة بمقدار التمن الذي باع به البيض جاز ويجعل ثمن البيض عوضا عما أنفق وان لم ينفق لا يجوز لان البيض من آجره الدجاجة بخلاف الآخر

(فصل في الاقانة والاستحقاق)

* رجل باع أمة فمكر المشتري اشراء لا يحل للبائع أن يطلأ الجارية بما لم يعزم على ترك الخصومة لان البيع لا ينفعه بخلاف المشتري فان عزم البائع على ترك الخصومة جاز له أن يطلأ لان جهود المشتري فسخ في حقه واذا عزم البائع على ترك الخصومة ثم انفسخ بترافسها حل له الوطء وكذلك الوطء باع جارية ثم انفسخ البيع والمشتري يدعى لا يحل للبائع أن يطلأها من تركه المشتري الدعوى ويجمع السامع أنه ترك الخصومة حل له الوطء وهذا كقول المشتري جارية على أنه بخيار ثلاثة أيام

حين دخل به أو أخذه العدو أو كسرا أو عرج قبل حصول الغنمة أو بعده فله يستحق سهم فارس وسواء كان مكتوبا في الدون فارسا أو راجلا كذا في السراج الوهاج * ولو دخل دار الحرب راجلا ثم اشترى فرسا واستعار أو وهبه له وقابل فارسا فله سهم راجل كذا في فتاوى قاضخان * الاصل أن المعتبر عندنا في المجاوزة ولو دخل فارسا ثم باع فرسه أو رهنه أو آجره أو وهبه أو أعاره ففي ظاهر الرواية يبطل سهم الفرس ويأخذ سهم راجل كذا في السراج الوهاج * ولو باعه بعد الفراغ من القتال لم يسقط سهم الفرسان بالاتفاق كذا في فتح القدير * ولو باعه في حالة القتال سقط سهم الفرسان في الاصح كذا في الكافي * وان غصبه غاصب وضمنه القيمة فهو راجل كذا في فتاوى قاضخان * ولو دخل فارسا وقابل راجلا لضيق المكان والمشجرة كان له سهم الفرسان ومن جاوز الدرب بفرس لا يستطيع القتال عليه اما الكبره أو صغره بان كان مهران لا يركب عليه لا يستحق سهم الفرسان وان كان مريضا بحيث لا يستطيع القتال عليه بان أصابه رخصة أو صلح فجاوز الدرب به ثم زال المرض وبأوصار بحال يقاتل عليه وكان ذلك قبل اصابة الغنائم في الاستحسان يسهم له كذا في المحيط * ولو جاوز على مغصوب أو مستعار أو مستاجر ثم استرد المالك فشهد الواقعة راجلا ففيه رويته كذا في فتح القدير * والفارس في السفينة في البحر يستحق سهمين وان لم يتمكن القتال على الفرس في السفينة كذا في البحر الرائق * واذا وهب الفرس من رجل وسلمه اليه ودخل الموهوب به بالفرس دار الحرب مريدا القتال عليه ودخل صاحب الفرس معهم أيضا ثم رجع في الهبة واسترد الفرس فان الموهوب له يضرب بسهم الفارس فيما أصيب قبل الرجوع وبسهم الراجل فيما أصيب بعده وصاحب الفرس راجل في الغنائم كلها ولو باع فرسه في دار الاسلام بيعا فاسدا وسلمه الى المشتري وأدخله في دار الحرب مع العسكر ودخل معهم باع الفرس أيضا ثم استرد الفرس بحكم الفاسد فالبائع يكون راجلا فيما أصيب قبل الاسترداد وبعد المشتري يكون فارسا فيما أصيب قبل الاسترداد وراجلا فيما أصيب بعده * رجل أدخل فرسه في دار الحرب باع قبل عليه فاستحقه رجل من يده بالبيعة فان المستحق راجل في الغنائم كلها والمستحق عليه فارس فيما أصيب قبل استرداد الفرس منه وراجل فيما أصيب بعد استرداد الفرس * رجلان لاحد منهما فارس والاخر بغل فباعا البغل بالفرس ودخلا في دار الحرب ثم وجد أحدهما بعا اشتراه عيسا ورده على بائعه واسترد منه ما كان له في الاصل فمشتري البغل راجل في الغنائم كلها ومشتري الفرس فارس فيما أصيب قبل أن يتراदा البيع راجل فيما أصيب بعده ثم رد البيع * ولو رهن فرسا في دار الاسلام من رجل بدين له عليه ثم دخل الراهن والمرتهن دار الحرب ودخل المرتهن الفرس مع نفسه لم يقاتل عليه فقصى الراهن المرتهن ماله في دار الحرب وأخذ منه الفرس فان الراهن راجل فيما أصيب من الغنائم وفيما يصاب بعد ذلك وكذلك المرتهن يكون راجلا في غنائم كلها ولو باع فرسه في دار الحرب ثم اشترى فرسا آخر فهو فارس على حالة استحسانا * ولو قتل رجل من المسلمين فارس رجل من المسلمين وضمن صاحب الفرس الغنمة وأخذها فلم يشأ بها فرسا آخر يسهم له

وقبض الجارية ثم ان المشتري رد على البائع في أيام الخيار جارية أخرى وقال هي التي اشتريتها وقبضتها كل القول فبطلت لانه أنكر قبض غيرها ونرضى البائع حل البائع لان المشتري لما رد غير ما اشترى فمدرص بذلك السامع اشائية لا ولي له ذارضى البائع بذلك ثم البيع بينهما بتمعطي وكذا انقصوا اذا رد على صاحب اسوب ثيابا غير ثوبه ورصى به صاحب اسوب ركدا الاسكاف وغيرهما * رجل باع شيئا ثم قال لمشتري فاقني البيع فقال قد قلت لك يكن ذلك قال في قول في حيفة ومحمد رحمهما الله تعالى في صدر الرواية حتى

يقول البائع بعد ذلك قبالت وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه تم الاقالة بقول المشتري قد آقلتك بعدما قال له البائع آقلتني * باع من آخر فوباقالة المشتري قد آقلتك البيع في هذا الشوب فاقطعه قميصا فقطع البائع قميصا قبل أن يتفرقا ولم يتكلم بشيء كانت اقالته * رجل اشترى وقرح خطه بدراهم معلومة وقبض الخطه وسلم بعض الثمن فجاء البائع بعد ذلك يطلب منه الباقي فقال له المشتري قام علي بن غل فرد البائع ما قبض منه ولم يقل شيئا وأخذه (٢٤٠) المشتري قالوا لا ينتقض البيع بينهما ما ورد المشتري المبيع على البائع * رجل

اشترى حمارا وقبضه ثم جاء بعد أيام ورده على البائع فلم يقبل البائع رده وقال لا أقبل ثم استعمله بعد ذلك أياما ثم أراد أن يرده على المشتري ولا يرده الثمن كان له ذلك لانه لما قال لا أقبل بطل رد المشتري واقلته فلا يفسخ البيع بينهما باستعمال البائع بعد ذلك لان الاستعمال وان كان دليلا على الرضا إلا أنه دون الصريح فلا يبطل به صريح الرد * رجل اشترى من رجل صابونا وطبا وتبضه فجف عنده وانتقص وزنه بالجفاف ثم انهما تخاصما البيع صح الفسخ ولا يجب على المشتري شيء من الثمن لاجل النقصان لانه ما فات شيء من أجزاء المبيع * رجل اشترى لحما أو سمكا وتبضه ففسد البيع فذهب المشتري الى بيته ليحيى بالثمن فطال مكثه وحاف البائع أن يفسد كان للبائع أن يبيعه من غيره استخذه أو للمشتري الثاني أن يشتري من البائع وان كان يعلم بذلك لان البائع رضى بنفسه ببيع الاول والمشتري الاول كذلك فصارا بمنزلة رار كان الثمن أكثر من الثمن الاول كان عليه أن يتصدق بالزيادة وان كان ينقصه صاعا يكون من ماله المبيع ولا يكون على المشتري الاول * رجل اشترى عبدا ثم ادعى أنه دعه من

سهم الفرسان فيما أصيب من الغنائم * ومن باع فرسه في دار الحرب مكرها لا يبطل ماله فرسه واذا باع اغاري فرسه في دار الحرب بعدما أصيب الغنائم بدراهم ثم استاجر فرسا آخر واستعار ثم أصيب غنائم آخر كان راجلا فيما أصيب بعد البيع ولا يقوم المستاجر والمستعار مقام المشتري بخلاف ما اذا اشترى فرسا آخر على جواب الاستحسان ولو باع فرسه ثم وهبه لفرس آخر وسلم اليه كان فارسا لان الموهوب مملوك رقيق فكان مثل المشتري واذا كان الاول باجارة أو اعادة فاسترد من يده فاشترى آخر فالثاني يقوم مقام الاول واذا كان الاول باجارة والثاني كذلك أو كان الاول بعارية والثاني كذلك فالثاني يقوم مقام الاول وان كان الاول باجارة والثاني عارية فالثاني لا يقوم مقام الاول وان كان الاول عارية والثاني اجارة فالثاني يقوم مقام الاول ثم المستعير في دار الحرب اذا استعار فرسا آخر بعدما استرد الاول من يده انما يعتبر فارسا ويقوم الثاني مقام الاول في حق استحقاق سهم الفرسان فيه لا يصيبون من الغنائم بعد ذلك اذا كان للمعير الثاني فرس آخر سوى هذا الفرس الذي أعاره فاما اذا لم يكن فرس بعد آخر فلا يستحق المستعير سهم الفرسان فيما يصيبون بعد ذلك فالمعير الثاني يستحق سهم الفرسان بهذا الفرس المستعار فلا يستحق المستعير سهم الفرسان بهذا الفرس المستعار اذى أن يستحق رجلا من غنيمة واحدة بسبب فرس واحد كل واحد منهما سهمهما كاملا وانه لا يجوز ولو اشترى فرسا في دار الاسلام ولم يتقبضا حتى دخلا دار الحرب فقبض المشتري الفرس ونقدا الثمن فالبائع والمشتري راجلان ولو كان الثمن مؤجلا وكان حالا الآن المشتري نقده قبل دخول دار الحرب ودخلا دار الحرب وقبض المشتري الفرس فالشترى فارس استحسانا * ولو دخل رجلا بفرس بينهما ما دار الحرب ليقاقل عليه هذا تارة وشريكه أخرى فهما راجلان وكذلك اذا دخلا بفرسين كل فرس بينهما نصفان فهما راجلان الا اذا آجر أحدهما نصيبه من صاحبه قبل دخوله ما دار الحرب فينتزدا المستاجر فارس وان طيب كل واحد منهما صاحبه على أن يركب أي الفرسين شاء نظر ان كان هذا التطيب قبل دخول دار الحرب فهما فارسان وان كان بعد دخول دار الحرب فهما راجلان ولا يجبران على التهاين على الركوب لاجل القتال وأما التهاين ولا لاجن القتال فعلى قول يمدحه الله تعالى وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يجبران عليه وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجبران عليه ولكن ان اضطررنا على ذلك بانفسهما أمضاء القاضي كذا في المحيط * لا يسهم لمملوك ولا امرأة ولا صبي ولا ذمي ولكن يرضعهم على حسب ما يرى الامام * والمكاتب بمنزلة العبد ثم انما يرضع له اذا قاتل المرأة ورضع لها اذا كانت ذوى الجرحى وتقوم على المرضي والذمي انما يرضع له اذا قاتل أو ل على الطريق ولم يقا تل الا أنه زاد على السهم في الدلالة اذا كانت فيها منفعة عظيمة ولا يبلغها سهم اذا قاتل كذا في الهداية * والعلم المراعى الذي لم يبلغ والمعنوة اذا قاتلا يرضع لهما كذا في غاية البيان ثم الرضخ عندنا من الغنيمة قبل الخراج لحس كذا في فتح القدير * أما الخس فيقسم على ثلاثة سهمهم لليتامى وسهم للمساكين وسهم لابن السبيل يدخل فقراء ذوى القربى

البائع قبل ما اشتراه قدر نقد ثم يفسد المبيع وأدعى البائع أنه قاله البيع كان القول قول المشتري في مكاره لا ينعى عليه * رجل اشترى من المشتري باقل مائة من الثمن فادعى المشتري يدعى لادته يخلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه * اربعة اشخاص في حق ثوبه ثوبين عدل أبي حنيفة رحمه الله تعالى * ثوبين لا بد أكثر من الثمن الاول أو باقل أو يجنس آخر كانت لادته ثوبين أو مائة من الثمن سأل * ودفع الاقلية بعد زيادة الخدعة بعد استبض ولا نصير لادته يبعها وعلى قول أبي يوسف

رحمه الله تعالى الاقالة ببيع فان تعدد جعلها ببيعاً بان كان المبيع منقولاً وتقال بالقبض يصير بيعاً وعلى قول محمد رحمه الله تعالى الاقالة
فتصح فان تعدد جعلها ببيعاً بان تعدد حدوث الزيادة عند المشتري يصير بيعاً * الوكيل بالبيع تلك الاقالة قبل قبض الثمن في قول
أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وأما الوكيل بالشراء ذكر الشيخ الامام شمس الأئمة السرخسي والشيخ الامام المعروف بنحو اهرزاد
أنه لا يملك الاقالة * أما الوكيل بالاجارة اذا ناقض الاجارة مع المستأجر قبل (٢٤١) استيفاء المنفعة وقبل قبض الاجر صح ذلك منهم

سواء كان الاجر عيناً أو ديناً
ولو وهب الوكيل الاجر لم يبرأ
المستأجر وأبرأه عن ذلك فان كان
الاجر شيئاً بغير عينه أو كان ديناً أو
يشترط التجمل جازت هبته وبراءته
ويكون ضماناً لا حراً في قول
أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى
كلify الوكيل بالبيع وان كان الاجر
شيئاً بعينه لا يصح ابراء الوكيل
وهبته بعد استيفاء المنفعة وبعد
التجمل * رجل اشترى عبداً
بالف درهم ودفع الثمن ولم يقبض
العبد فقال للبائع بعد ما قبضه وهبت
لك العبد والثمن كان ذلك نقض
للبيع ولا تصح هبة الثمن * رجل
اشترى من رجل عبداً بأمة وتقابض
ثم ان اشترى العبد باع نصف العبد
من رجل ثم قال البيع في الامه
بعد ذلك جازت الاقالة وكان عليه
لبائع العبد قيمة العبد وكذا لو لم
يبع لكن قطعت يد العبد وأخذ
الارش ثم أقال البيع في الامه
(مسائل الاستحقاق)

رجل اشترى حرة وباعها من
غيره فتداولها الايدي فادعت عند
المشتري الرابع أنها حرة فرددها
الرابع على الثالث بقولها والثالث
على الثاني وفي البيع الاول أن
يقبله قالوا ان كانت الجارية ادعت
العقوق فله أن لا يقبل الجارية
بقولها وان رأت ادعت أنها حرة

الاصل وقد انقادت للبيع والتسليم بان بيعت وصالت الى المشتري
وهي ساكنة للبائع أيصان لا يقبله لان انقيدها على هذا الوجه بمنزلة لاقرار نرق * ولو قرت بابق ثم ادعت العتق لا يقبل قولها
الابينة وان أسكرت البيع والتسليم ليس له الاول أن لا يقبل لانها لا تقبل لوقوع في الحرية وكانت له مشتري أن يرجع
على البائع بان ثمنها لم يثبت خيره بينه وبين غيره * وقد عرفت ان الجارية لا تملك ان يزوجها ولا يبيعها ولا يهدى لها ولا يبرأ منها ولا يزوجها

فيهم ويقدمون ولا يدفع الى أغنيائهم فاما ذكر الله تعالى في الخس فانه لا فتتاح الكلام تبركاً باسمه
* وسهم النبي صلى الله عليه وسلم سقط بموته كما سقط الصقي والصقي شيء كان عليه السلام يصطفيه
لنفسه من الغنمة مثل درع أو سيف أو جارية كذا في الهداية * وان صرف الخس الى صنف
واحد من الاصناف الثلاثة جاز عندنا كذا في فتاوى قاضيان * اذا قسم الامام الغنائم بين
المسلمين وكانت الغنائم رقيقاً ومناجراً وغير ذلك فاعطى بعضهم رؤساً وبعضهم دواباً وبعضهم دراهم
أو دنائير وبعضهم خيلاً أو سلاحاً على سهام التحليل والرجلة فذلك جائز فعمل برضا لعائنين أو بغير
رضاهم فعمل ذلك في دار الحرب أو في دار الاسلام * واذا قسم الامام الغنائم وأخذ كل ذي حق
حقه فاصاب رجل من المسلمين جارية من المغنم وتفرق الجند ثم ان الجارية التي أصابها ذلك
الرجل ادعت أن الجارية حرة من أهل الزمة سبهاها المشركون وأقامت على ذلك شاهدين عدلين
مسايين فالامام يعضى بحريتها واذا قضى الامام بحريتها هل تنقض القسمة والقياس أن تنقض
وفي الاستحسان لا تنقض اذا كان المستحق قلباً لابان كان جارية أو جارية تسين أو ثلاثة وقد تفرق
الجند الى منازلهم وأما اذا لم يتفرق الجند الى منازلهم وتفرقوا الآن المستحق كان كغيره بان كان
زيادة على الثلاث فانه تنقض القسمة قياساً واستحساناً وعلى هذا اذا قسم الامام لغنائم بين
الجند وقبض كل واحد نصيبه فتفرقوا الى منازلهم ثم رجلاً وادعى أنه كان شهد الواقعة معهم
وأقام على ذلك شاهدين وقضى له بذلك القياس أن تنقض القسمة وفي الاستحسان لا تنقض
ويعوض من بيت المال قيمة نصيبه واذا انتقضت القسمة فيما اذا كان المستحق كغيره بعد
هذا احتلفت الروايات ذكر في بعضها أن الامام يقول للمستحق عليه نصيبه ان تبين قدرت
عليه من الجند وفي بعض الروايات الامام يتولى جمعهم بنفسه وأي الامر من استأثر الامام
فهو جائز وبعد هذا يطر الى الغنمة فان كانت الغنمة عروضا أو مكيلاً أو موزوناً ومن
أصناف مختلفة فان الامام أمر المستحق عليه حتى يأخذ من يد الذي قدر عليه ما يخصه لو قسم ما في
يده بينه وبين جميع الجند كانه ليس مع في يده غنمة أخرى واذا كانت الغنمة كلها مكيلاً
أو موزوناً من صنف واحد فانه يأخذ من يد الذي قدر عليه نصف ما في يده قال محمد رحمه الله تعالى
اذا أصاب المسلمون غنمة وكان فيها أصابوا مصحف فيه شيء من كتب اليهود والنصارى لا يدرى أن
فيه تورا أو زبوراً أو انجيلاً أو كتاباً فانه لا ينبغي للامام أن يقسم ذلك في معانها المسلمين ولا ينبغي أن
يحرق بالنار واذا كره حرقه ينظر بعد هذا ان كان لورقه قيمة وينفع به بعد الحرق والغسل بان
كان مكتوباً على جلد أو ما شبه ذلك فانه يحرق ويجعل الورق في الغنمة وان لم تكن لورقه
قيمة ولا ينفع به بعد الحرق كان مكتوباً على القرطاس يغسل وهو يدفن وهو على حاله ان كان
موضعا لا يتوهم وصول يد الكفرة اليه يدفن وان كان موضعاً يتوهم وصول يد الكفرة اليه لا يدفن
وان أراد الامام بيعه من رجل مسلم فان كان الذي يريد شراءه من يحف عليه أن يبيعه من المشركين
رغبة منه في التملك به يبيعه منه وان كان موثقاً به ويعلم أنه لا يبيعه من مشركين فلا بأس ببيعه منه

(٣١ - (المتأوى) - ثاني)

وهي ساكنة للبائع أيصان لا يقبله لان انقيدها على هذا الوجه بمنزلة لاقرار نرق * ولو قرت بابق ثم ادعت العتق لا يقبل قولها
الابينة وان أسكرت البيع والتسليم ليس له الاول أن لا يقبل لانها لا تقبل لوقوع في الحرية وكانت له مشتري أن يرجع
على البائع بان ثمنها لم يثبت خيره بينه وبين غيره * وقد عرفت ان الجارية لا تملك ان يزوجها ولا يبيعها ولا يهدى لها ولا يبرأ منها ولا يزوجها

المشتري ان اشترى منه الاتخم مسائة فهو من لزم العبد للمشتري ويجوز المشتري على الثمن الذي اقرب به ولا يعتق العبد لان البائع يدعي أن المشتري جنت في عينه وعتق عليه العبد فتعذر عليه فسخ البيع ولا يعتق على المشتري باقراو البائع وكان على المشتري الذي اقرب به لانه يشكر الزيادة * رجل اشترى ارضين من رجل فاذا احدهما لهير البائع ولم يعلم المشتري بذلك قبل البيع فان علم قبل القبض كان له الخيار ان شاء نقض البيع ورجع بجميع الثمن وان شاء أخذ غير المستحق بحصتها من الثمن لان الصفقة تفرقت قبل التمام وان علم بذلك بعد القبض يلزم غير المستحق بحصتها من الثمن ولا خيار له لان الارضين بمنزلة شيئين مختلفين كالثوبين والعبدين * مستأجر حنوب في يده كردار خاوت يدعي أنه له فباع الكردار من رجل وسلم الكردار و قبض الثمن ثم جاء صاحب الخاوت وادعى أن الكردار له وله يكن للمستأجر وحال بين المبيع وبين المشتري قالوا ان كان الكردار من الالات التي يحتاج المستأجر اليها في صناعته وتجارته لم يكن للمشتري أن يرجع على البائع بالثمن ويكون القول في ذلك قول المستأجر ان كان الكردار

المشتري ان اشترى به الا بجمسمائه
فهو حر لازم العبد للمشتري ويجبر
المشتري على الثمن الذي اقرب به ولا
يعتق العبد لان البائع يدعى أن
المشتري حذفت في عينه واعتق عليه
العبد فتعذر عليه فسخ البيع ولا
يعتق على المشتري باقراو البائع
وكان على المشتري الذي اقرب لانه
بشكر الزيادة * رجل اشترى
أرضين من رجل فاذا احدهما
لهير البائع ولم يعلم المشتري بذلك
قبل البيع فان علم قبل القبض
كان له اختيار ان شاء نقض البيع
ورجع بجميع الثمن وان شاء
أخذ غير المستحق بحصته من الثمن
لان الصفقة تفرقت قبل التمام
وان علم بذلك بعد القبض يلزم غير
المستحق بحصته من الثمن ولا خيار
له لان الارضين بمنزلة شيئين مختلفين
كالنوبين والعبدين * مستأجر
حطب في حديقته كروار حانوت يدعى أنه
له قبض الكروار من رجل وسلم
الكروار وقبض الثمن ثم جاء
صاحب الحانوت وادعى أن الكروار
له ولم يكن للمستأجر وحال بين
المبيع وبين المشتري قالوا ان كان
الكروار من الآلات التي يحتاج
المستأجر اليها في صناعته وتجارته
لم يكن للمشتري أن يرجع على
البائع بالثمن ويكون القول في ذلك
قول المستأجر وان كان الكروار

منه بن كان علوا على سفل الخانوت وكان ذلك في يد المستأجر كان القول فيه أيضا قول المستأجر ولا يرجع
المشتري على لئامع الثمن لعدم استحقاق المبيع وان كان المبيع بناء متصلا ببناء الخانوت كان القول فيه قول صاحب الخانوت لان ما يكون
متصلا ببناء الخانوت في المحال لا يكون رد ولا يكون القول فيه قول المستأجر واذا جعل على القول في ذلك قول صاحب الخانوت صار المبيع
متصلا ببناء الخانوت في المحال لا يكون رد ولا يكون القول فيه قول المستأجر واذا جعل على القول في ذلك قول صاحب الخانوت صار المبيع

الثاني يكون لازماً للمشتري بيمينته من الثمن وله الخيار في العقد الذي اشترى نصفه في قول حنيفة رحمه الله تعالى * رجل اشترى أمة وقبضها ونقد الثمن ثم اتفقها رجل بالبيعة فأراد المشتري أن يرجع على البائع بالثمن فقال له البائع قد علمت أنهم شهدوا ورشدها بالبطل وأن الأمانة في قول المشتري أنا أشهد أن الأمانة لك وأنهم شهدوا به ولا يبطل رجوعه بالثمن على البائع بأقراره ذلك إلا أن الخيار يعلق وصلت إليه يوما من الدهر بوجه من الوجوه يؤمر بالرد على البائع * رجل في يديه (٢٤٣) عبد باع نصفه من رجل ولم يسلم حتى باع

نصفه من آخر وسلم النصف اليه
ثم جاء رجل اشترى نصف العبد
بالبينة كان المستحق من اليعيين
جميعا وان كان المشتري الاول
قبض المبيع ولم يقبض الثاني
ينصرف الاستحقاق الى الثاني دون
الاول وان قبضه جميعا كان
المستحق منهما جميعا * رجل
له ثلاثة اقفرة حنطة باع منها فقيرا
من رجل ثم باع منها فقيرا من
رجل آخر ثم باع منها فقيرا من
ثالث ثم قال لهم الاقفرة الثلاثة
ثم جاء رجل واشترى من السكك
فقيرا فان المستحق يأخذ الفقير
الثالث لان صاحب الدين باع
الفقير الاول باع ما يملكه وباع
الفقير الثاني وهو يملكه وباع
الفقير الثالث وهو لا يملكه * رجل
اشترى دارا وقبضها ثم جاء رجل
وادعى نصفها فاقام المشتري البينة
انه اشترى من المستحق ولم يوثق
فلحقه الله تعالى لا يرجع
المشتري على البائع بنصف الثمن
وانما هو عدا * رجل اشترى
دارا من رجل ودعاها آخر واشترى
منه ايضا فانه لا يرجع على البائع
بالثمن ولو قام لشهري اليه
اشترى منه بعد الاستحقاق فان
المشتري يرجع على البائع بنصف
الثمن * رجل اشترى من رجل
عبداد وقبضه ثم رهبه من آخر

مجتبئين فما أصاب المأذون لهم فيه الخس والباقى بينهم ولا شئ للآخرين منه وما أصاب غير المأذون لهم فلكل واحد منهم ما أصاب لا يشاركه فيه أصحابه ولا غيرهم وأما إذا اشترك المأذون لهم وغير المأذون لهم في أخذ شئ واحد فهو بينهم على عدد ألا تخذين فما أصاب المأذون لهم خسر وكان الباقى بينهم على سهام الغنمية فيشتركون جميعا إلا خذو غير إلا خذوا ما أصاب الذين لم يؤذن لهم فهو لهم على عدد الأخذين له ولا شئ لبقيةهم فيه ممن لم يأخذوه ولا خسر عليهم نية فان التقى الفريقان جميعا المأذون لهم وغير المأذون وكانوا باجتماعهم لهم منعة فما أصاب واحد من الجماعة فهو بينهم على سهام الغنمية بعد الخس وكذا ما أصاب احدى الطائعتين قبل الاجتماع أو بعده فذلك سواء ففيه الخس والباقى على سهام الغنمية ولو كان الذين دخلوا ما ذن الامام لهم منعة وأصابوا الغنمية ثم لحق لص أو لصان لا منعة لهم بغير اذن بعدما أصاب أهل العسكر الغنائم وأصابوا بعد ذلك غنائم وقد أصاب اللص غنمية قبل أن يلحقهم وبعد ذلك فانهم جميعا شركاء وفيما أصابوا اللص وما بقى فيبينهم على سهام الغنمية إلا ما أصاب العسكر قبل أن يلحق بهم اللص أو اللصان فان هذا اللص لا يشارك أهل العسكر فيما أصابوه قبل أن يلقاهم ولكن أهل العسكر يشاركون اللص فيما أصاب كذا في السراج الوهاج * اذا قسم الامام الغنائم وأعطى كل ذى حق حقه وبقى منها شئ يسير لا يستقيم أن يقسم لكثرة الجند وقلة ذلك الشئ في نفسه تصدق بها الامام على المساكين ولو لم يتصدق بها ووضعها في بيت المال لثابتة تقع للمسلمين فله ذلك أيضا ولو أن قوما من الجند أتوا أمير الجند وقالوا ان منازلنا بعيدة ولا نتعد على المقام فاعطنا حصة من الغنمية على الخرز والفتل بذلك وأنت في حل فاعطاهم ومضرائهم أعطى الباقين حصته بقدر ذلك فزادت نصيب الباقين على النصيب الذين مضوا لا يتصدق به ولكن يحسبه حولا ويخبر به المسلمين ولا يصير ذلك للامام بقولهم وأنت في حل فلو أن الامير تصدق بذلك ثم أعطاه ما كان لهم أن يضموا الامير ذلك من ماله ولا يرجع في مال بيت المال ولا في الخس بذلك وكذلك الجواب في الامام اذا تصدق بانفضل أن غزا الامام الاعظم بنفسه ثم أعطاه الفضل كان لهم أن يضموا الامام ذلك ويكون ذلك في ماله ولا يرجع به على أحد كمن كان انتصدق اميرا عسكريا أن يكون الامام رأى أن يستقرض ذلك للمساكين ويقسمه فيما بينهم لحاجتهم الى ذلك حتى اذا جاء مستحقوه ولم يجزوا صدقة منه يعطيهم من ذلك من أموال السقراء والمساكين قالوا وههنا ثلاثة نفر الامام لا كبير وامير الجند وصاحب الماسم وهو ابدى فوض نية امر قسمة الغنمية فصاحب الماسم لا يملك التصديق بالفضل وامير الجند له أن يتصدق بالفضل وليس له أن يستقرض على بيت مال السقراء والمساكين والامام الاعظم له أن يتصدق وله أن يستقرض على بيت مال المسلمين ولو أن جند عظيم أصابوا غنائم وأخرجوها الى دار الاسلام فلم يقسم حتى تعرق اشعر وذهبوا الى أهلهم ولا يعرف منازلهم وبقى البعض منهم أعطى الامام الباقين انصباهم بمسك حصص الغنمية فاعطى سنة ولم يحث لها طالب تصدق بها ولو غل رجل شيئا من المعاصر ولم يأت به الا بعدما قسمت الغنائم

فأستحق من يد الموهوب له قل فبوسف رحمه الله تعالى للمشتري أن يرجع على سائح بالتمن و لصدقة بقرعة اليمة ولم يد كرى انه كتاب
 خلافا في هذه المسئلة * وكذا لو اشترى عبدا وقبضه ثم وهبه لرجل فوجه الموهوب له من رجل آخر سلمه اليه فاستحق من يد الموهوب
 له الثاني كان للمشتري أن يرجع بالتمن على بائعه * وبما اشترى وهبه لرجل ثاب الموهوب له بائعه من رجل فاستحق من يد المشتري
 لم يكن للمشتري الاول أن يرجع بالتمن على بائعه فحق رجوع المشتري الثاني على الموهوب له بائعه حينئذ يرجع المشتري الاول على

بأنه * رجل استحق من يده شيء بشهادة شاهدين عدلهم المشهود وعليه قال أبو يوسف رحمه الله تعالى أسأل عن الشاهدتين فإن عدل لارجع
المقضى عليه بالثمن على بانه وان لم يعد لافاته يقضى على المشهود وعليه لانه عدلهم ولا يرجع هو بالثمن على بانه وهو بمنزلة الاقرار * وكذا
لو وكل رجلا بالخصومة فزكى الوكيل الشاهدين وهذا ظاهر فيما اذا وكل بالخصومة واستثنى في التوكيل تعديل الشهود * رجل اشترى
غلاما وقبضه فاستحقه ورجل بالبيعة وقبضه ثم (٢٤٤) ان المستحق اجاز الشراء حازت اجازته حتى لا يرجع المشتري على البائع بالثمن

وكان له مستحق أن يرجع على
البائع بالثمن لان البيع الماضي
لا يبطل بالاستحقاق فاذا اجازت
اجازته وبصير البائع وكيلا في
البيع وهذه مسألة اختلفت
فيها الروايات * قال الشيخ الامام
شمس الاعنة الحلواني رحمه الله تعالى
ظاهر المذهب من اصحابنا أن
البيع لا يبطل بالاستحقاق بل يبقى
موقوفا ما لم يرجع المقضى عليه
بالثمن على بانه * رجلان اشترى ابدا
فاستحق نصفه كان لهما الخيار
فان رضى أحد المشتريين وأسقط
الخيار سلم له ربع العبد ويرجع
بربع الثمن وللمشتري الآخر أن
يرد ربع العبد على بانه ويرجع
بنصف الثمن وهو قول أبي يوسف
ومحمد رحمه الله تعالى أما في قياس
قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا
أسقط أحدهما الخيار لم يكن
للآخر أن يرد لان عند أبي حنيفة
رحمه الله تعالى من له الخيار في العبد
لا يرد النصف وأحد المشتريين
بشرط الخيار لا يفرد في الرد * رجل
ادعى على رجل أن المدعى باع من
المدعى عليه وفلانا العائيب عبدا
بالف درهم بحضرة العبد وأقام
البينة فان القاضي يقضى للمدعى
على الحاضر بنصف الثمن ولا
يتقاضى ببيع الكل لان الحاضر
ليس بخصم عن العائيب فان حضر
العائيب بعد ذلك ان أعاد المدعى البينة بحضرة يقضى للمدعى على الحاضر بنصف الثمن الا اذا كان كل

واحد منهما كغيلابا ثمن عن صاحبه أمره فيكون القضاء على أحدهما قضاء على الآخر * رجل باع عقارا وسلم وأمر أنه أو ولده
أو بعض أقربائه حاصرون يملش شيئا ادعى على المشتري من كان حاضر وقت البيع أن العقار له اختلف المشايخ فيه قال مشايخ سمرقند
لا يسمع دعواه ويدل شيئا يسمع دعواه فيظن ان في ذلك كذا وأنه لا يسمع هذه الدعوى وأفتى بذلك كان حينئذ يكون سدا

الامام

الامام

لباب التزویر وان لم یکن له رأى فی ذلك یبقی بقول شیخنا رحمهم الله تعالى لان الفصول اذا ما عتال الغیر وصاحب المال حاضر ولم یقتل شیئا لم یکن سکونه املًا وهذا اذا لم یکن السلطان استثنی فی تقلید القاضی سماع هذه الدعوى * رجل باع عقاراً ثم ادعی أنه باع ما هو وقف واختلف المشایخ فیه * والصحیح أنه لا تسمع دعواه * بخلاف ما لو اشتری عبداً ثم ادعی أنه حر حیث تسمع دعوى المشتري لان الوقف لا یرذل الملك ولا یحرجه من أن یرکون محلاً للبیع أما الحر لیس بمحل للبیع ومثله لا یحک (٢١٥) فكان المشتري مدعیاً یدینا علی البائع

ولهذا الوجع بین الوقف وغیر الوقف وباع الكل صفقة واحدة فانه یجوز البیع فی غیر الوقف * ولو جمع بین حر وعبد بایعهما صفقة واحدة لا یجوز البیع فی القن * عبد اشتری نفسه من مولاه ومعه رجل آخر بالع درهم صفقة واحدة ذکر فی المستقی أنه یجوز البیع فی حصة العبد وفی حصة الشریک باطل * ولا یشبه هذا الاب اذا اشتری رده مع رجل أجنبي فانه یجوز العقد فی السکی

(باب فی بیع مال الر باعضه بعض) فی الباب فصلان فحل فی البیع وفصل آخر فی الاحترار عن الربا والمخارج عنه * أما الاول قالوا لاتباع المسیبة وهی العال علیها الصغر فی العطرینی واحد بائنین * وذکر محمد رحمه الله تعالى فی کتابه أنه یجوز بیع الغرام التي ثلثها صفر وثلثها فضة واحد بائنین وقال الشیخ الامام أبو بکر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى فی عرفه لا یجوز بیع المسیبة من العطرینی بالمسیبتین لانها صارت ثمناً لجمیع الاشیاء بمسیرة الذهب والفضة وهذا قلنا یجوز تزکاة فی اثنتین منها ولا یجوز بیع المخلوح من القطن بغير المخلوح الا ما یجوز وكذا بیع الثمر المشقوق

الامام من أصاب أمة فهی له فأصابها مسلم واستبرأها وهی فی دار الحرب لم یجز له وطؤها ویبعتها عند أبي حنیفة وأبی یوسف رحمهما الله تعالى کذا فی الکافی * ولا ینبغی للامام أن ینقل یوم الهزیمه ویوم الفتح وكذلك لا ینبغی له أن ینقل قبل الهزیمه والفتح مطلقاً من غیر استثناء یوم الهزیمه والفتح بان یقول من قتل قتیلًا فله سلبه من أخذ أسیراً فاهوله ولكن یقول من قتل قتیلًا قبل الفتح والهزیمه فله سلبه ومع هذا لو أطلق التنفیل قبل الفتح والهزیمه إطلاقاً بقی التنفیل یوم الفتح والهزیمه حتی من قتل قتیلًا یوم الهزیمه ویوم الفتح کان له سلبه کذا فی المحیط * قال تجدرجه الله تعالى اذا قال الامام من قتل قتیلًا فله سلبه فخرج الکافر رجل وقتله آخر فان کان الاول جرحه جرحاً لا یعیش من مثله ولم یبق للعمر روح قوة فی قتل أو عون یدئ ومشورة بکلام کان سلبه للاول وان کان الاول قد جرحه جرحاً لا یعیش من مثله أو یعین معه یدئ أو کلام فالسلب للثانی ثم الامام ان یقل السلب بعد الخمس بان قال من قتل قتیلًا فله سلبه بعد الخمس یخمس السلب وان نقل السلب مطلقاً بان قال من قتل قتیلًا فله سلبه لا یخمس السلب هذا هو المذهب لعلنا نخرجهم الله تعالى کذا فی المحیط * ولو قال الامیر للعسکر فی دار الحرب وقد لقوا العدو من قتل قتیلًا فله سلبه ثم قتل الامیر فله سلبه استحساناً ولو قال من قتلته أمافی سلبه فانه لا یستحق السلب ولو قال من قتل منکم قتیلًا فله سلبه فقتل الامیر رجلاً فلا شیء له ولو قال ان قتل قتیلًا فلی سلبه ثم لم یقتل قتیلًا حتی قال من قتل منکم قتیلًا فله سلبه ثم قتل الامیر قتیلًا فله سلبه ولو قال الامیر للقوم ان قتل رجل منکم قتیلًا فله سلبه فقتل رجلاً قتیلًا فله سلبه استحساناً وکذا لو قال من قتل قتیلًا فله سلبه وان قتلته الثلاثة فلا شیء لهم استحساناً ولو قال من قتل قتیلًا فله سلبه فضر ب مسلم مشرکاً فرماه من العرس فخره الضارب الی عسکر المسلمین وأخذ سلبه فعاش أياماً مات قبل قسمة العنیمه فلا ضارب سلبه وان مات بعد القسمة فی دار الاسلام فلا شیء له ولو أخذ المشرکون المجرور حین ضربه المسلم وأخذ الضارب سلبه ثم اختلف الضارب والعامون فقتل الضارب مات قبل القسمة وقال العامون مات بعد القسمة فالقول قول الغانمین لا تقبل علیهم بینه الضارب الا بینه مسلم ولو احتمل رجل من المسلمین رجلاً من المشرکین عن فرسه فجاءه الی الصف أو الی العسکر فذبحه فلا شیء له ویکره له اذا کان بعدما أتى الصف یقاتر معه فقد ناله یستحق السلب کذا فی محیط السرخسی * ان کان الامیر قال ان قتل رجل منکم وحده فتیلًا فله سلبه فقتل رجلان قتیلًا لا یستحقان سلبه وفی نوادر ابن سماعة عن أبي یوسف رحمه الله تعالى اذا قال الامیر لمسلم ان قتل هذا الکافر فله سلبه فقتل هو ورجل آخر من المسلمین فله سلب کلهم ولا شیء للآخر منه * فی المنتقی اذا قال الامام لعشرة من المسلمین ان قتلتم هذه العشرة فله سلبه أو قال لعشرة من المسلمین ان أصبتم أهل قریة کذا فلکم کذا الشئ بغير عینه فشاركهم غیرهم بغير ان الامام کانوا مشرکاً فی العنیمه قال ولا یشبه هذا الشئ بهینه کذا فی المحیط * لو قال الامیر لرجل منکم ان قتل قتیلًا فله سلبه فقتل رجلین کان له سلب الاول خاصة ولو قال جمیع أهل العسکر ان قتل رجل منکم قتیلًا فله سلبه

لذی استخرج منه السوی بغير المشقوق وكذا بیع الدقیق المخلول بغير المخلول * وبیع التخله بالدقیق عند أبي یوسف رحمه الله تعالى یجوز الا بطریق الاعتبار وهو أن تكون التخله الخاصة اکثر من التخله فی الدقیق وعند محمد رحمه الله تعالى اذا تساوى یا وزناً یجوز بیع الخمر بالحنطة والحنطة بالخمر ویبیع الدقیق بالخمر وان لم یز بالدقیق قال بعض شیخنا رحمهم الله تعالى لا یجوز لامتساوی ولا یشبهه فی هذا قول أبي حنیفة رحمه الله تعالى فی قول فی بیع لمنطة بالدقیق هكذا ذکرنا طبعه وی رحمه الله تعالى وقال بعضهم یجوز

متساويا ومتفاضلا وعليه الفتوى لان الخطئة كبرى وكذا الدقيق والخبز في يجوز بيع أحدهما بالآخر متساويا ومتفاضلا إذا كانا قد من فان كان أحدهما نسيئة ان كان الخبر نقدًا جاز عند أصحابنا وان كانت الخطئة أو الدقيق نقدا والخبر نسيئة لا يجوز في قوله أبي حنيفة رحمه الله تعالى لانه لا يجوز السلم في الخبر وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يجوز وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى لانه يجوز السلم في الخبر * والفتوى في بيع الخطئة (٢٤٦) والدقيق بالخبر على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ولا يجوز بيع الخطئة بالخطئة وزنا وان تساويا لان الخطئة

كبرى فلا يجوز بيعها بغيرها الا بشرط التماثل في الكيل فان بيع وزنا وعلم أنهما يتماثلان في الكيل فيل بأنه يجوز * وكذا بيع الدقيق بالدقيق وزنا لان الدقيق كبرى ولهذا لا يجوز بيع الخطئة بالدقيق وزنا ولو كان وزنا حاز هذا اذا باع من الخطئة قدسدا يدخل تحت الكيل وزنا فان كانت الخطئة قليلا لا يدخل تحت الكيل حاز ولو باع الحقة بالحقتين وأدنى ما يدخل تحت الكيل نصف صاع فان باع صاعا من الخطئة الرديئة بنصف صاع جيد من الخطئة أو باع نصف صاع من الخطئة بمادون نصف صاع من الخطئة بمادون نصف صاع وأحداهما أكثر من الآخر حاز ولو باع الحقة بالحقتين ولو باع الخطئة بالشعيرة متفاضلا ببدل حاز وان كان في الشعيرة حبات الخطئة قدسدا يكون في الشعيرة وكذا لو بيعت الخطئة بالخطئة لا يجوز الا متساويا ولو كان في كل واحد من الجانبين حبات شعيرة لا لا يخلو عنها الخطئة من حبات الشعيرة مغلوب بالخطئة فكان مستهدكا * باع الحل بالعصير

فقتل رجل منهم عشرة استحق أسلابهم جميعا وهذا استحسان ولو قال لرجل بعينه ان قتلت قتيلا فلك سلبه فقتل قتيلين معا فله سلب أحدهما والخيار الى القاتل لا الى الامام كذا في الظهيرية * وكذلك لو قال ان أصبت أسيرا فهو لك فاصاب أسيرين على التعاقب فالاول له فان أصاب ماما فالحيار اليه ولو خرج عشرة من المشركين للقتال والمبارزة فقال الامير لعشرة من المسلمين ابرزوا اليهم ان قتلتموهم فلكم أسلابهم فبرزوا اليهم فقتل كل رجل منهم رجلا كان لكل رجل سلب قتيله استحسانا فان قتل تسعة من المشركين وهرب العاشر يستحقون أسلابهم استحسانا كذا في محيط السرخسي * ولو قال الامير من قتل قتيلا فله سلبه فقتل ذمي عن كان يقاتل مع المسلمين قتيلا يستحق سلبه وكذلك لو قتل رجل من التجار قتيلا سواء كان يقاتل قبل هذا أو لا يقاتل وكذلك لو قتل امرأة مسلمة أو ذمية قتيلا وكذلك لو قتل عبد كان يقاتل مع هؤلاء أو لا يقاتل حتى الآن فان هؤلاء يستحقون الأسلاب * ولو كان الامير قال من قتل قتيلا فله سلبه فسمع ذلك بعض الناس دون البعض ثم رجل قتل قتيلا فله سلبه وان لم يسمع مقالة الامام ولو أن الامام بعث سرية وقال في أهل عسكره قد جعلت لهذه السرية تغل الربيع ولم يسمع ذلك أحد من أهل السرية ففي الاستحسان لهم النقل ولو قال الامير من أصاب أسيرا فهو له فاصاب رجل أسيرين أو ثلاثة فهم له * ولو قال الامير من جاء منكم بشئ فله منه طائفة فجاء رجل بشيأ أو رؤس فذلك الى الامير يعطيه من ذلك قدر ما يرى ولو قال الامير من قتل قتيلا فله سلبه فقتل أجيرا من المشركين لم يكن مقاتلا معهم أو تاجرا معهم أو عبدا كان مع مولا يخدمه أو رجلا ارتدوا العياذ بالله ولحق بدار الحرب أو ذميا نقض العهد ولحق بهم فله سلبهم ولو قتل امرأة ان كانت تقاتل فله سلبها وان كانت لا تقاتل فلا سلب له وان قتل صبيا لم يبلغ الحلم فليس له سلبه وان قتل مريضا أو جريحاً منهم فله سلبه سواء كان يستطيع القتال أو لا يستطيع وان قتل شيخا فاني لا يتوهم منه قتال بنفسه ولا برأيه ولا برجى له نسل لم يكن له سلبه كذا في الظهيرية * ولو قال الامير من قتل بطريقا من البطارقة فله سلبه فقتل رجل رجلا من غير البطارقة لا يستحق سلبه ولو قال من قتل شيخا فله سلبه فقتل شابا يستحق ولو قال من قتل شيخا لا يستحق ولو قال من جاء بأسير فله كذا فجاء بوصيف فلا شيء له لان الاسير اسم للبالغ من الذكور والوصيف اسم للصغير فقد خالف في الجنس ولو قال من جاء بوصيف فجاء بأسير أو بضيع فلا شيء له لانه خالف في الجنس ولو قتل من قتل صعلوكا من صعلوك المشركين فله سلبه فقتل بطريقا لا يستحق سلبه لان سلب البطريق أكثر قيمة من سلب الصعلوك ولو قال من جاء بالف درهم فجاء بالف دينار لا شيء له لانه خالف في الجنس كذا في محيط السرخسي * اذا دخل العسكر دار الحرب فقتل أن يلعوا قتيلا قال الامير من قتل قتيلا فله سلبه فهدا على كل قتيلا يقتل في دار الحرب فغزوهم هذه حتى يرجعوا الى دار الاسلام فان اقتلوا يومهم ذلك فلم يهزم بعضهم بعضا ثم غزوا من الغد فقتل رجل من المسلمين رجلا من المشركين استحق سلبه لان الحسب الاول باق فكان التنفيل باقيا وان انهزموا والمسلمون في طلبهم فحكم ذلك التنفيل باق وكذلك اذا دخل المتهزمون حصونهم

متفاضلا لا يجوز لان العصير يصير في الحل الثاني فيكون بينهما شبهة المجانسة في الحل * والقز مع والمسلمون لا يربسم بمنزلة الدقيق مع الخطئة ولا أس بيع شاة على طهرها صوف بصوف اذا كان الصوف الجزوا أكثر مما كان على طهر الشاة وكذا شاة انى في صرعه لبن لبن وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه في اللبن يجوز لا بطريق الاعتبار والصحيح هو الاول * وان كان على شاة صوفها على وجوه ثلث شترى شاة صوفها صوفها وان تساويا متساويا متفاضلا وان

انثري بطعم الشاة مذبوخة مسلوخة ان كان اللحم اقل مما في المنهوجة او مثله او لا ينوي لا يجوز وان كان اللحم اكثر مما في المنهوجة جاز
 * وان اشترى بالحم شاة حية في القياس لا يجوز الا ان يعلم ان اللحم اكثر من لحم الشاة وهو قول محمد رحمه الله تعالى وفي الاستحسان
 يجوز على كل حال وهو قولهما * ولو باع فقيرا من حنطة مبالغة بفقره من مثلها واشترى فقيرا من الرطبة التي خرجت من سبلها بماثلها
 او المبالغة باليابسة او الرطبة باليابسة او باع فقيرا من التمر الذي اصابه ماء وانتفخ (٢٤٧) بمثله او الزبيب الذي اصابه ماء بمثله جاز
 البيع في جميع ذلك في قول أبي

حنيفة رحمه الله تعالى ولا يعتبر
 التفاوت الذي يكون بينهما عند
 الجفاف وكذلك عند أبي يوسف
 رحمه الله تعالى الا في الحنطة الرطبة
 باليابسة فان ذلك لا يجوز عنده كما
 لا يجوز بيع الرطب بالتمر عنده
 وعند محمد رحمه الله تعالى لا يجوز
 بيع الرطبة بالرطبة ولا المبالغة
 بالمبالغة ولا الزبيب المنتفخ او التمر
 المنتفخ بغير المنتفخ ولا الرطبة
 باليابسة ولا المبالغة باليابسة الا ان
 يعلم تساويهما في الكيل بعد
 الجفاف الا يبيع الرطب بالرطب
 فقيرا بفقير فانه يجوز ذلك وان
 كان أحدهما أكثر نقصا من
 الآخر عند الجفاف ولا بأس
 ببيع الناطف بالتمر متفاضلا الا
 ان يكون ذلك في موضع يمنع التمر
 فيه وزنا فانه لا يجوز اذا كان نسبة
 وان كان في موضع يباع التمر فيه
 لا حازت النسبة أيضا * العنب
 حش واحد وان اختلف ألوانه
 واسماؤه وكذا الزبيب لا يجوز
 بيع البعض ببعض الا بمثل
 * ولا بأس ببيع لحوم الطير واحدا
 بالآخر لا يبدلونها لا وزن ولا خير
 فيه سبعة * لحمة لال والبقر
 والغنم وبياتها اجناس مختلفة
 بعضها ببعض البعض ببعض
 متفاضلا يابدا ولا خير فيه نسبة

والمسلمون على انهم لم يرجعوا بعد فخصصوا واقام عليهم المسلمون بقاوتهم فحكم ذلك التنبيل
 باق وان اتم زواظهم يتبعهم المسلمون ولم يطلبوه حتى لحقوا بعد انهم وحضونهم ثم من المسلمون
 ببعض تلك المدائن وحاصروهم فقتل رجل من المسلمين رجلا من المنهزمين لا يستحق سلبه وكذلك
 لو كان المسلمون على انهم فر وابعص آخر وفيه قوم ممتنعون سوى هؤلاء القوم الذين يقعونهم
 فقتل رجل من المسلمين رجلا من المشركين لم يكن له سلبه كذا في المحيط * ولو ان بطر بقاء قتل
 فقال من جاء برأس ذلك البطريق فله كذا ان كان ذلك البطريق ورأسه في موضع لا يفدر عليه الا
 بقتال وخوف فله النفل وان كان في موضع يفدر من غير قتال أو خوف فلا شيء له ولو قال لقوم
 باعيانهم من جامعكم به فله كذا فهي اجارة فاسدة كذا في محيط السرخسي * اذا قال الامير للمسلمين
 اذا اصطقوا للقتال من جاء برأس فله خمسمائة درهم من الغنمة فهذا على رؤس الرجال دون السي
 فن جاء برأس فله خمسمائة درهم وما لا فلا وهذا بخلاف ما لو سكن الحرب وانهم زعم المشركون
 وتفرقوا فقال الامير من جاء برأس فله كذا فهذا على السي دون رؤس الرجال وان جاء رجل
 برأس رجل وقال انا قتلت وأخذت رأسه وقال رجل آخر انا قتلت وهذا أخذ رأسه فله الذي جاء بالرأس
 أحق بالخمسمائة وكان القول قوله في قتله مع اليمين وعلى الآخر البينة فان أقام الآخر بينة من
 المسلمين على أنه قتله قضينا بالخمسمائة له ولو جاء رجل برأس فقال واحد من المسلمين هذا رأس رجل
 من العدو وقدمات وهذا رأسه وقال الذي جاء بالرأس قتلت فالحقول قول الذي جاء بالرأس ولكن
 يخالف هذا اذا علم أن الرأس رأس مشرك وان وقع الشك فيه فلم يدركه رأس مسلم أو رأس مشرك
 نظر الى السماء فان كان عليه سماء المشركين كان له النفل بان كان شعره قصة وان كان عليه سماء
 المسلمين بان كان مخضوبا للبيعة فلانقل له وان أشكل عليهم فلم يدركه رأس مسلم أو رأس مشرك فلا
 نقل له * ولو جاء برأس يزعم أنه قتله ورجل آخر معه يزعم أنه هو الذي قتله وطلب الخارج بين
 صاحب اليد خالف صاحب اليد فنقل لواحد منهم ما يتباسوق الاستحسان ان اسفل
 للخارج * ولو جاء رجلان برأس زعمان أنهما قتلاه والرأس في أيديهما قسم النفل بينهما وكذلك
 اذا كانوا ثلاثة أو أكثر كذا في المحيط * ولو قال الامير من دخل من باب هذه المدينة أو هذا الحصن
 أو هذه المطمورة فله ألف درهم فاقسم قوم من المسلمين فدخلوا فاذا بهاب آخر مغلق غير ذلك الباب
 فله النفل ويستحق كل واحد ما بخلاف قوله من دخل فله الربع من الغنمة ودخل بشرة عليه
 الربع الواحد ولو دخله واحد ثم واحد فانهم يشتركون جميعا في النفل حتى المتخى نعدوا ولو قل
 الامير من دخل الباب فله طريق المطمورة فدخل جماعة فله بطريق لا غير بخلاف ما لو قل له
 بطريق فدخل قوم فلكل واحد منهم طريق آخر غير الذي لصاحبه ووجد في الحصن ثلاثة
 بطريق فله أمثل ولا شيء لهم سواهم بخلاف ما لو قال من دخل فله حريته يعني فله قيمة جارية و
 يعطى لكل واحد قيمة جارية ووسط وكذلك لو قال من دخل فله حريته من حوارهم وذاليس فيه الا
 جارية فان كان لهم ما وجد فيه لا غير ولو قال من دخل فله ألف درهم فدخل طائفة من رعية الباب

* وكذا الالية واللحم ونحوه البطن اجناس مختلفة يجوز بيع البعض ببعض متفاضلا يابدا ولا خير فيه نسبة * والسمن جنس
 اللحم لا يباع باللحم المتساويا * لحم المعز والضأن ومنهما جنس واحد لا يجوز البيع فيه الا بمثل * صوف الغنم الأبيض والأسود
 جنس واحد * ويجوز بيع الحمل القطن المتساويا لان أصله واحد وكذا دوا من روث وان خرج حدهما
 من الثوب لا يبيع واحد بغير * وفي بيع الغنم من روث واحد * لا بأس ببيع روث واحد بغيره من الثوب

الحليب من لبن الغنم بالسمن الآن
يعلم أن ما في الحليب من السمن
أقل من السمن وكذا اللبن مع الزبد
* وكذا الواشترى النمر بالنوى
لا يجوز الآن يعلم أن ما في النمر
من النوى أقل * ولا بأس ببيع
الزيت بالزيتون ودهن السمسم
بالسمسم والعصير بالعنب والشاة
البيسون بالسمن والرطب بالدبس
والمحلو بالقطن والغزل بالقطن
إذا كان يعلم أن الخالص أكثرهما
في الآخر وان كان لا يدري لا يجوز
وانما يشترط أن يكون الخالص
أكثر إذا كان الثقل في البلد
الآخر شيا له قيمة * أما إذا كان
شيء لا قيمة له كخفى الزبد بعد اخراج
السمن منه فإن في هذا الوجه إذا
كان السمن الخالص مثل ما فيه من
السمن يجوز مروي ذلك عن أبي
حنيفة رحمه الله تعالى * إذا باع
الدقيق بالدقيق كيلا بكيال قال
الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل
رحمه الله تعالى يجوز إذا كانا
مكيوسين فإن باع الدقيق بالدقيق
موازنة قال الشيخ الامام أبو بكر محمد
بن الفضل فيه روايتان ذكرهما
في النوادر في رواية يجوز وفي رواية
لا يجوز * باع حب القطن
بالقطن فهو كبيع الشاة باللحم
ان علم أن الحب أكثر في القطن
جوز وان كان لا يدري لا يجوز

[illegible]

* وكذا يبيع العنب بوزيب في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ان علم أن الزيب أكثر من الزيب الذي يحصل من العنب جاز ولا فلا وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجوز على كل حال اذا تساوى اكيلا * وكذلك يبيع العصير بالعنب ويبيع النحاس الاجرة بالنحاس الابيض نعلم ان الاجرة أكثر من الابيض جاز ولا فلا وكذلك يبيع دهن الجوز بلب الجوز وكذلك يبيع السيف الحلي بالفضة بفضة خالصة * ويبيع المصفاة بالمصفاة والمدمع والمتهرب بجوز الا ان نعلم ان المصفاة خالصة أكثر من المتهرب

جليان من ذهب فيه جوهرا لا يمكن اخراجه الا بضرر فباعه بذهب لا يجوز الا ان يكون الذهب أكثر مما في الحلي من الذهب * ولو اشترى حنطة في سبيلها بحنطة منواة لا يجوز عندنا الا ان يعلم أن المنواة أكثر * ولو باع بطيخا أو تينا بطيخ غير مقطوف أو تين غير مقطوف لا يجوز على كل حال لتوهم خروج الزيادة من الشجر بعد البيع * باع كوز ماء بكوزي ماء جازي قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى لان عندهما الماء ليس بكيلي ولا يوزن فيجوز بيع أحدهما بالاخر متفاضلا (٢٤٩) والجدان كان يباع وزنا فيبيع بالجد

يعتبر المساواة في الوزن * باع الخبز بالخبز متفاضلا عددا أو وزنا جاز في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى يدا بيد ولا خيرة فيه نسيئة عند أبي حنيفة لان الخبز بالخبز ليس يوزن ولا عددي وقال محمد رحمه الله تعالى هو عددي وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى هو وزني الا أن يكون قليلا لا يدخل تحت الوزن فيجوز بيع الواحد بالاثنتين وان كان كثيرا لا يجوز * ولا يجوز بيع الحنطة المقالية بغير المقالية لانقدا ولا نسيئة وكذا لا يجوز بيع دقيق الحنطة بسويقها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا متساويا ولا متفاضلا * ولا يجوز بيع الحنطة بدقيقها أو بسويقها في قولهم * باع اناء من حديد بحديد ان كان الاناء يباع وزنا يعتسب المساواة في الوزن والاقلا وكذا لو كان الاناء من نحاس أو صغرا بعه بصغروا ثم علم

(فصل فيما يكون فراوا عن الربا)

* رجل في يده دراهم اغتصبها فاشترى بها شيئا قال بعضهم انه يضاف الشراء الى ثلث الدراهم يطيبه المشتري وان اضاف الشراء الى ثلث الدراهم ونقدتها لا يطيب له وذكر شاذ عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا اشترى الرجل بالدراهم المغصوبة ضعفا

أو حديد لوزنت هذه المساير له لكت الا بواب فلا شيء له * وكذلك السرج اذا نزع عنه المساير أو كان عليه ضبة أو ضربتان لوزنت هلك السرج فلا شيء له * ولو اصاب أسيرا من المشركين قد ضبت أسنانه بالذهب لم يكن له الذهب بخلاف ما لو اتخذ انعاما من الذهب كان له الانف ولو قال من اصاب حليفا فهو له فاصاب رجل تاج الملك لم يكن له ذلك بخلاف ما لو كان من تيجان النساء فله ذلك ولو اصاب اولوا أو ياقوتا أو زمرذا ليس فيه ذهب فلا شيء له عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما له ذلك ولو قال من اصاب حديد فهو له ومن اصاب غير ذلك فله نصفه فله الحديد التبر والائاء والسلاح وغير ذلك وأما جفن السيف والسكين فله نصفه لانه غير الحديد * ولو قال من اصاب ذهبا أو فضة فهو له فاصاب ثوبا منسوجا بالذهب فان كان الذهب سدي الثوب فلا شيء له كذا في محيط السرخسي * اذا قال الامير لاهل العسكر من اصاب منكم ذهبا فله منه كذا دخل تحت التنفيل الدنانير المضروبة والحلي من الذهب والتبر وكذلك اذا قال من اصاب فضة دخل تحت التنفيل الدراهم المضروبة والتبر من الفضة والحلي كذا في المحيط * ولو قال من اصاب فزا فهو له فاصاب رجل قباء أو جبة محشوة بقر فلا شيء له ولو قال من اصاب ثوبا فهو له فاصاب رجل جبة بطانتها ثوب قر وظهارتها ثوب فله ثوب قر والثوب الاخر غنيمية يباع ويقسم ولو قال من اصاب جبة حر يرفهس له فاصاب جبة بطانتها حر وظهارتها فان كانت ظهارتها حر يرا كانت له كلها وان كانت البطانة حر يرافلا شيء له منها * ولو قال من اصاب جبة خز فله فاصاب جبة ظهارتها خز ويطانتها سمورا وقر فلا شيء له منها لان الجبة تضاف الى السمور والفنك لا الى الخز ولو قال من اصاب ثوبا خز فهو له فاصاب جبة خز بطانة سمور أو فنك لم يكن له الا الظهارة * ولو قال من اصاب ثوبا فنك فهو له فاصاب جبة خز بطانتها فنك كان له البطانة لان البطانة تسمى ثوبا ولو قال من اصاب هذه الجبة الخز فله فاصابها رجل فاذهي مبطنة بغير الخبز من الفنك كان الشكل له * ولو قال من اصاب منكم قباء خز أو قباء مرو يافاصاب من ذلك الصنف قباء محشوا طنته غير خز أو غير مروى كانت له الظهارة خاصة * ولو قال من جاء بجزر ورفهوه فجاء بجزر ورة أو ثور فلا شيء له ولو قال من جاء بجزر ورفهوه فجاء بناقصة أو جمل فله ذلك ولو قال من جاء ببقرة فله فجاء بجاموس فلا شيء له * ولو قال من جاء بكبش فهو له فجاء رجل بنجعة أو معز فلا شيء له كذا في محيط السرخسي * ولو قال من اصاب برا فلهذا على ثياب القطن والكتان هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في السير الكبير * قالوا هذا بناء على عرف الكوفة في عرف أهل الكوفة اسم البز يقم على ثوب القطن والكتان وبائعهم مسمى برازا وفي عرف ديارنا البز لا يقع على القطن والكتان وبائعهم مسمى برازا وانما يسمى كرا باسم الشاي يقع هذا الاسم على ثياب الابرسم وبائعها يسمى برازا * واسم الثوب يتناول الديباغ والبرون وهرا السندس والقز والكسء وما أشبه ذلك ولا يتناول البساط والسج والستر ولا تدخل تحت هذا الاسم القلسوة والعمامة * واسم المناع يطلق على الثياب والنقمص والفرش والستر وذات من ذلك اصابه

(٢٢ - (النتاوى) - نتي)

لا يلزمه التصديق الا ان يضيف الشراء اليها ونقدتها * وكذا ذكرنا طعاوى رحمه الله تعالى * رجل ساف ان لا يشتري بهذه الدراهم قال لا يجت ان يدفع تلك الدراهم الى البائع ولا ثم يشتري بها طعاوى لان الدراهم لا تتعين في المبادلات * وقال بعضهم اذا اضاف الشراء الى الدراهم المغصوبة ونقدتها بغيرها ولم ينف الشراء بها وتعد بالوجه الشراء بها لسكن كان من يتيه أن يعطى الثمن من الدراهم

المغصوبة ونقدمها لا يطيب له وهذا أحوط والفتوى على أنه يطيب له إذا أضاف الشراء إليها ونقدمها * وذكر في الأصل وجعل
غصب ألفاً فاشترى بها جارية ثم باعها ورجع يلزمه التصديق بالرجوع وهذا محمول على إذا أضاف الشراء إليها ونقدمها * السلطان إذا
اشترى بالدرهم المرسلة وقضى الثمن مما يأخذ من الناس ظلماً قالوا يكره لغيرهم تناول أطعمتهم ليكون زجرهم عن الظلم * رجل دفع
مالاً مضاربة إلى جاهل وتصرف العامل فيه (٢٥٠) فربح حل لصاحب المال أن يأخذ من الربح ما لم يعلم أنه اكتسبه من الحرام

وكذا لو صار المضارب ذمياً * رجل
اشترى من التاجر شيئاً هل يلزم
السؤال أنه حلال أم حرام قالوا
ينظران كان في بلد وزمان كان
الغالب هو الحلال في أسواقهم
ليس على المشتري أن يسأل أنه
حلال أم حرام ويبنى الحكم على
الظاهر وإن كان الغالب هو الحرام
أو كان البائع رجلاً يبيع الحلال
والحرام يخطأ ويسأل أنه حلال
أم حرام * رجل مات وكان كسبه
من الحرام ينبغي لو رثته أن يتعرفوا
فإن عرفوا أو باهمار عليهم وإن لم
يعرفوا تصدقوا به * رجل اشترى
داراً وجد في جندوها دراهم قال
بعضهم هي بمنزلة الملقطة وقال
بعضهم ردها على البائع فإن لم
يقبل البائع فحينئذ تصدق بها
وهذا أصوب * رجل له على
رجل عشرة دراهم فأراد أن يجعلها
ثلاثة عشر إلى أجل قالوا يشترى
من المسدود شيئاً بتلك العشرة
ويقبض المبيع ثم يبيع من
المدود ثلاثة عشر إلى سنة فيقع
التجوز عن الحرام ومثل هذا
سرى عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم أنه أمر بذلك * رجل طلب
من رجل دراهم ابتغى رده بدوا
زده فوضع المستقرض متاعاً بين
يدي المقرض فيقول للمقرض
بعت منك هذا المتاع بمائة درهم

المنفل له فهو له ولو أصاب أو أنى أو بأريق أو قاقم أو قدوراً من صغراً ونحاس فلا شيء له من ذلك
* ولو أن أميراً على عسكر المسلمين أراد أن يدخل دار الحرب وأدى دروع المسلمين قليلة وهم يحتاجون
إليها في قتالهم فقال من دخل بدرع فله من النفل في الغنيمة كذا أو قال فله سهم من الغنيمة كسهم
في الغنيمة فلا بأس بذلك وكذلك إذا قال من دخل بدرع فله كذا فلا بأس به ولو قال من دخل بثلاثة
درع فله ثلثمائة ومن دخل بأربعة درع فله أربع مائة جاز من ذلك نفيل درعين ولم يجز ما زاد
على ذلك قال مجاهد رحمه الله تعالى وإن أمكن لبس الثلاثة والقتال معها وكان في ذلك زيادة منفعة
للمسلمين جاز النفل فيها أيضاً ولو قال الأمير من دخل بفارس فله كذا لا يجوز هذا التنفيل بخلاف
ما إذا قال من دخل بدرع فله كذا * وفي النوادر ذكر الرماح والأتراس وأجاب بجواز
التنفيل فيها وكذلك إذا قال الأمير لأصحاب الخيل من دخل منكم بتجفاف على فرسه فله نفل كذا
فهو جائز * ولو قال من دخل بتجفاف فله نفل كذا فاعلم بأن هذه المسئلة ذكرت في بعض النسخ فدخل
وذكر فيها فدخل رجل بتجفافين ومعه فرسان جاز التنفيل عليهم ما ذكر في بعض النسخ فدخل
رجل بتجفافين من غير ذكر الفرسين وأجاب بجواز التنفيل فيهما أيضاً وكل ذلك صحيح * ولو قال من
دخل منكم ثلاثة تجفافين فله كذا جاز نفل بتجفافين ولا يجوز أكثر من ذلك قال شيخ الإسلام الآن
يكون في ثلاثة تجفافين منفعة للمنفل له وللمسلمين فيه تنفذ بجواز التنفيل عليه كفي ثلاثة درع كذا
في المحيط * لو نظر الأمير إلى رجل على سور الحصن يقتل المسلمين فقال من صعد السطح فآخذوه فهو
له وخمس مائة درهم فصعد رجل وأخذ له ما أخذوه وخمس مائة ولو سقط هذا الرجل من السور
إلى الأرض حين قال الأمير هذا خارج الحصن وأخذوه رجل من المسلمين فقتله فلا شيء له من النفل ولو
رماه رجل من المسلمين فطرحه من السور فله نفيه ولو صعد إليه رجل وقد سقط من كان على السور
داخل الحصن فقتله فله نفيه ولو نظر إلى رجل على السور فقال من أخذوه فهو له فسقط الرجل من أعلى
السور إلى خارج الحصن وأخذوه فله ينظر فإن كان في موضع يجتمع من المسلمين يكون له وإن كان في
موضع لا يجتمع فيه لا يكون له ولو قال الأمير من صعد الحصن ونزل عليهم فله كذا فصعد رجل السور ولا
يقدر على النزول عليهم فلا شيء له ولو نظر الأمير إلى ثلثة فقال من دخل من هذه الثلثة فله كذا فدخل من
ثلاثة أخرى ينظران كانت الأخرى مثل هذه في الصعوبة المنفعة للمسلمين فله نفيه وإن كانت دون
هذه في الشدة والصعوبة فلا شيء له ولو قال الأمير من دلنا على عشرة من الرقيق فله رأس فذهب
المسلمون بصفقر رجل وأشار به ولم يذهب الدال معهم فوجدوا الرقيق فلا شيء للدال بخلاف ما لو قال
الأمير للأسراء من أهل الحرب من دلنا منكم على عشرة من الرؤس فهو حر فدلهم واحد على عشرة
وذهب معهم فذهبوا إلى صفته ودلالته فوجدوا عشرة من الرؤس فهو حر إلا أنه لا يترك أن يرجع
إلى دار الحرب إلا أن يقول الأسير إذا دلته فكفانا حر وتعدوني إلى بلادى فانه يخلى سبيله إذا وجدت
منه الدلالة ولو قال الأسير أدلكم على عشرة من مقاتلة وأنا حر فقال الإمام نعم فذهب فدلهم فانه
لا يعتق ولو قال الإمام لهم أعطونا مائة رأس على أنكم آمنون في حصونكم فأعطوه تسعين والإمام

ان

فيشتري المقرض ويدفع إليه الدرهم يأخذ المتاع ثم يقول المستقرض بعني هذا المتاع بمائة

وعشرين فيبيعه ليحصل للمستقرض ثمن درهم ويعود إليه متاعه ويجب للمقرض عليه عشرة دراهم والاثني والاحوط أن
يقول المستقرض للمقرض بعد قرأه مائة كل مقبلة وشرط كل بينهما فقد تركته ثم يعقدان بيع المتاع وهذه المسئلة دليل على جواز
بيع الرءاء إذا لم يكن لونه مشرباً في البيع إذا كان المتاع المستقرض بأن كان المتاع له مقرض وليس للمستقرض شيء ويريد أن

يقترض عشرة بثلاثة عشر إلى أجل فإن المقرض يبيع من المستقرض ساعة بثلاثة عشر ويسلم السلعة إلى المستقرض ثم إن المستقرض يبيع السلعة من أجنبي بعشرة ويدفع السلعة إلى الأجنبي ثم الأجنبي يبيع السلعة من المقرض بعشرة ويأخذ العشرة منه ويدفعها إلى المقرض فيبرأ الأجنبي من الثمن الذي كان عليه للمستقرض فتصل السلعة إلى المقرض بعشرة والمقرض على المستقرض ثلاثة عشر إلى أجل * وحيلة أخرى أن يبيع المقرض من المستقرض ساعة بثلاثة عشر (٢٥١) إلى أجل معلوم ويدفع السلعة إلى المستقرض

ثم يبيعها المستقرض من الأجنبي ثم إن المستقرض يقبل البيع مع الأجنبي قبل القبض أو بعده ثم يبيعها المستقرض من المقرض بعشرة ويأخذ العشرة فيحصل للمستقرض عشرة وعليه للمقرض ثلاثة عشر وتصل السلعة إلى المقرض والمقرض وإن صار مشترياً ما باع بأقل مما باع قبل نقد الثمن الآن ذلك جائز للخلل البيع الثاني وهو البيع الذي جرى بين المستقرض والأجنبي * وحيلة أخرى أن يبيع المقرض من المستقرض ساعة بثمن مؤجل ويدفع السلعة إلى المستقرض ثم إن المستقرض يبيعها من غيره بأقل مما اشترى ثم ذلك غير يبيعها من المقرض بما اشترى لتصل السلعة إليه بعينها ويأخذ الثمن ويدفعه إلى المستقرض فيحصل المستقرض إلى القرض ويحصل الربح للمقرض وهذه الخيلة هي العينة التي ذكرها محمد رحمه الله تعالى في قوله مشايخ بلخ يبيع العينة في زماننا خبير من البيوع التي تجري في أسواقنا وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه قال العينة جرة مأجورة وقال أحمد إن كان القرار من الحرام * رجل سترض عشرة دراهم ثم أودعها زاد قالوا إن كانت الزيادة قليلة تجرى بين الزوجين كذا في

أن يقاتلهم لكن يرد ما أخذ منهم ولو أسلم الرقاب أو بعضهم بردهم قيمة الرقاب ولو قال أعطوني مائة من الأسراء الذين عندكم من المسلمين فأعطوه تسعين يقاتلهم ولا يرد عليهم شيئاً ولو قال الأمير للأسراء من دلنا على عشرة من المقاتلة فهو حر فذهب أسير منهم ودلهم على عشرة ممنعين في حصن فلا يعتق فإن دلهم على قوم غير ممنعين إلا أنهم هم بوائن المسلمين ينظران هر بوا قبل أن يقر بوا منهم لم توجد الدلالة الممكنة من القهر والغلبة والظهور وإن هر بوا بعد ما قر بوا منهم يعتق * ولو قال للأسراء من دلنا على حصن كذا أو مغارة كذا أو معسكر المالك فهو حر فدلهم أحد منهم فلم يظفروا فلا سير حر ولو أصاب الأمير غنائم فقبل إلى دار السلام فقال من دلنا على الطريق فله رأس فدلهم رجل من المسلمين بكلام وصيغة ولم يذهب فلا شيء له وإن ذهب معهم فدلهم على الطريق فله أسير مثله لا يجاوز به المسمى * ولو قال من دلنا على الطريق فله أهله وولده فدلهم فهم في الأمر على حالهم ولو قال فله نفسه وأهله وولده ومائة درهم من الغنمة فدلهم فله جميع ذلك ولو قال من دلنا على طريق حصن كذا فهو حر ولذلك الحصن طرق فدلهم على طريق أبعد ما يعتق إذا كانوا يسلكون ذلك وإن كانوا لا يسلكون ذلك الطريق لا يعتق ولو قال من دلنا على طريق كذا من حصن كذا فهو حر فدلهم أسير على طريق آخر ينظران كان المدلول مثل المصوص في السعة والزفاهة فإنه يعتق وإن كان أشق من المنصوص فلا يعتق كذا في محيط السرخسى * أمير العسكر في دار الحرب إذا نفل وقال لاهل العسكر من أصاب شيئاً من كراع أو متاع أو سلاح أو ما أشبه ذلك فله من ذلك الربح فكل من له حظ في الغنمة من سهم أو رضى دخل تحت التنفيل ومن لاحظ له في الغنمة لا يدخل تحت التنفيل * والنساء والصبيان والعبيد وأهل الذمة لهم حظ في الغنمة فيستحقون النفل كذا في المحيط * وإذا خضع الإمام الأحرار والبالعين المسلمين فله نفل لأشئ لهؤلاء كذا في محيط السرخسى * والتجار من أهل استحقاق الغنمة فيستحقون النفل والحربي المستأمن إذا قاتل بغير إذن الإمام فلا حظ له في الغنمة ولا يستحق النفل وإن كان يقاتل بأذن الإمام له حظ من الغنمة حتى يرضخ له فيستحق النفل كذا في المحيط ولو قال من قتل منكم قتيلاً فله سلبه فاسلم قوم من أهل الحرب فقتل رجل منهم مشركاً أو قتل رجل من أهل سوق العسكر مشركاً فلا شيء له قياساً وسلبه استحقاقاً * ولو تبسّل من قتل قتيلاً فله سلبه فدخل عسكر آخر من أرض الإسلام مدد إليهم فقتل رجل منهم قتيلاً كان له سلبه إذا كان الأول أميراً على العسكرين جميعاً * الأصل أن كل من كان قتله مباحاً في الجيلة يستحق السلب بقتله بالتنفيل وكل سلب لولا التنفيل فيه يستحق بالغنمة يصح فيه التنفيل ولا يستحق بالغنمة لا يصح فيه التنفيل فلو قتل من قتل منكم قتيلاً فله سلبه فقتل عجير من أهل الحرب لم يقاتل وتاجر في عسكرهم أو الذي الذي نقض العهد وخرج إليهم أو سربوا منهم لا يستطيع القتل فله سلبه لأن قتل هؤلاء مباح ولو قتل امرأة أو صبياً فلا شيء له إلا أن يكون مقاتلين وإن قتل شيخاً نبياً فلا شيء له ولو قاتل مسلم مع الكفرة المسلمين فقتله رجل مسلم فقتله لم يكن له سلبه لأن المسلم وما في يده لا يغنم وإن كان السلب مما عاره أنشركون فقتله انسب فله سلبه ولو كان

المائة لأسر به وإن كانت كثيرة كدروهم في المائة لا يجوز وعليه زيادة واحتلوا في نصف درهم في مائة قال بعضهم هو كثير لا يجوز وقال بعضهم هو قليل فيجوز * روي أن مستقرض وهب الزيادة من المقرض لا يصح لأنها هبة المشاع فيمحق الحق في مائة * رجل له عشرة دراهم صحاح وراد أن يبيعها ثلثي عشر درهماً كسرة لا يجوز له وبأن أراد الخيلة يستقرض من شترى ثلثي عشر درهماً كسرة ثم يقبضه عشرة فيأخذ ثلثي عشر من درهمين فيجوز ذلك * ولو كان له على رجل عشرة دراهم ميكرة إلى أجل فلما أجل الأجل جاء

المدونون تسعة صحاح وقال هذا تسعة بتلك العشرة لا يجوز لانه ربما * فان اراد الحيلة بأخذ التسعة بالتسعة ويرثه عن الزوج الباقي فان خاف المدون أن لا يبره من الدرهم الباقي يدفع الى صاحب الدين تسعة دراهم صحاحا وقلسا وشيا سيرا عوضا عن الدرهم الباقي جاز ذلك ويقع الأمن * رجل دفع الى خباز دراهم وقال اشترت به منك مائة من الخبز وجعل كل يوم يأخذ خمسة أمناه قالوا ما بأكله فهو مكره وان دفع الدراهم ولم يشتر منه لكن (٢٥٢) يأخذ منه كل يوم ما يريد لا بأس به وان كانت نيته وقت الدفع الشراء فلا عبرة

لذلك النية ما لم يتلف ولو قال عند الأخذ هذا على ما قاطعتك كان أولى * رجل أراد أن يهب نصف داره مشاعا لحيلة فيه أن يبيع منه نصف الدار بثمن معلوم ثم يبرئه عن الثمن

فصل فيما يخرج من الضمان في البيع الفاسد والبيع المكرر) المشتري شراء فاسدا اذا جاء بالبيع الى البائع فلم يتبله البائع فعاده المشتري الى منزله فهلك لا يضمن وكذا الغاصب اذا رد المصوب فلم يقبل المعصوب منه فعاده الى منزله فهلك لا يضمن وان كان المشتري وضعه بين يدي البائع أو المصوب منه فلم يقبله ثم حمله الى منزله فهلك كان ضامنا في الغصب والبيع الفاسد وقال بعضهم ان كان فساد البيع قويا غير مختلف فيه فالجواب فيه كذلك وان كان مختلفا فيه ففاء به الى البائع فلم يتبله البائع فعاده الى منزله وهلك لا يبرئ عن الضمان راجح أنه يبرئ في الوجهين الا اذا وضع بين يديه فلم يقبل وذهب به الى منزله فهلك فانه يكون ضامنا لانه يصير غاصبا غصبا بقاء * اشترى أمة ففرا فاسدا وقبضها فولدت عنده من غيره كان عليه أن يردها مع الولد والكسب منزلة الولد ولو هلك الجارية عنده

السلب عارية عند المشرک لصى أو امرأة فهو كالذي للبالغ من أهل الحرب فان أعار المسلم أو الذي سلاحه من الحربى فقاتل المسلمون فقتله مسلم ينظر ان كان المسلم أسلم في دار الحرب ولم يهاجر اليها فسابه للقاتل عند أبي حنيفة وجه الله تعالى خلافا لهما بناء على ان ماله يغنم عنده وعندهما لا يغنم وان كان المسلم في دار الاسلام فانه لا يغنم ماله وان كان المسلم أسلم في دار الحرب ولم يهاجر اليها فاحذر مشرك سلاحه غصبا فقاتل به فقتله مسلم ليس له سلبه ولو دخل المسلم دار الحرب بأمان فاحذر مشرك سلاحه غصبا فقاتل فقتله مسلم فله سلبه ولو رعى مسلم مشركا في صقهم فاحذر المشركون سلبه ثم انهم هل أخذوا سلبه أم لا فانه ينظر ان وجد السلب قد نزعوه فهو فيء ولو لم ينزعوا شيئا من نفس المقتول يكون للقاتل وكذلك لو حرم المشركون حين قتل وسلبه عليه لم ينزع وهو بوا فسلبه للقاتل ولو وجدوه على دابة بعد ما ساروا العسكر مرخله أو مرحلتين لا يدري أكان في يد أحدهم لم يكن فهو للقاتل قياسا ولا يكون له استعسا ناولا أن المشركين أخذوا دابته فحملوا عليها القتل وعليها سلاحه فهو للقاتل ولو حملهوا على الدابة القتل وسلاحه وسلاحهم وأمتعهم فهذا يكون فيا الآن يكون شيئا سيرا كاداة ونحوها غنيمة يكون للقاتل ولو أخذت الورثة الدابة فحملوا عليها القتل وسلاحه فهذا يكون فيا وكذلك الوصي بمنزلة الوارث ولو قال الامير من قتل قتيلا فله فرسه فقتل رجلا مشركا على بردون فانه يستحق سلبه ولو كان على جارا أو بغل أو جمل لا يستحق السلب ولو قال من قتل قتيلا فله بردون فقتل رجلا على فرس لا يستحق فرسه لانه لا يستحق الارفع بتنفيذ الاوضاع ولو قال من قتل قتيلا فله دابة فقتل رجلا على جارا أو بغل أو فرس فله ذلك ولو كان على بعير لا يستحقه ولو قال من قتل قتيلا على جارا فقتل رجلا على أمان كان له وكذلك البعير بخلاف لو قال من قتل قتيلا على أمان فقتل رجلا على جارا ذكر لا شيء له لان اسم الانثى لا يتناول الذكر وكذلك البعير والناقة بخلاف البغل والبعلة فان كل واحد منهما اسم جنس فيتناول الذكر والانثى جميعا كذا في صيغ السرخسي

(الباب الخامس في استيلاء الكفار)

اذا غاب كفار الترك على كفار الروم فسبواهم وأخذوا أموالهم ملكوها * فان غلبنا على الترك حل لنا ما نجده مما أخذوه وان كان بيننا وبين الروم موادة ولو كان بيننا وبين كل من الطائفتين موادة فاقبضوا فغلبت احدهما كان لنا ان نشترى المغنوم من مال الطائفة الاخرى من العالين وفي الخلاصة والاحواز بدأ الحرب شرط أما بداهم فلا ولو كان بيننا وبين كل من الطائفتين موادة فاقبضوا في دارنا لا نشترى من الغالبين شيئا وأما ما اقتبضت طائفتان في بلدة واحدة فيجوز شراء المسلم المستأمن من الغالبين نفسا أو مالا كذا في فتح القدير * ولو استولى أهل الحرب على أموالنا وأحرزوها بداهم ملكوها عندنا فان ظهر المسلمون عليهم بعد ذلك فوجده المالك لتقديم قبل القسمة أخذه بغير شيء وان وجده بعد القسمة في يدهم وقع في سهمه ان كان من ذوات القيم

ويبقى والله هارد الولد رثية الجارية أيضا * ولو اشترى عبدا يساوي خمسمائة بخمسمائة شراء فاسدا وفضه نرداد قيمته من حيث سعر فصار يساوي ألفا فباعه من غيره كان عليه لبا نعة خمسمائة قيمته يوم القبض * ولو غصب عبدا يساوي ألفا فزاد قيمته الى ألفي درهم ثم اشتراه من المالك شراء فاسدا ثم مات العبد قالوا ان وصل الغاصب اليه بعدما اشتراه كان عليه ألفان واربعمائة حتى مات فعليه أسلاف الرقة بخلافه كاستميرته ولا يصير مملوكا لا بالقبض * ولو اشترى أمة شراء فاسدا ولم يقبضها حتى

أعتقه فأجاز البائع اعتقه بهذا العتق على البائع لانه أعتق مال البائع فعتق على أجرته * ولو اشترى عبد اسرا فاسدا ولم يقبضه فاسر البائع أن يعتقه فأعتقه البائع قالوا يجوز العتق على المشتري لان المشتري يصير قابضا على مقتضى اعتناق البائع ولو أن المشتري هو الذي أعتقه قبل القبض لم يصح اعتاقه لانه أعتق مالا لك * رجل باع غلاما ميبعا فاسدا وتقباضا ثم أبرأه البائع عن القيمة ثم مات الغلام عند المشتري كان على المشتري قيمته وأبرأه البائع باطل لانه أبرأه قبل الوجوب * ولو (٢٥٣) قال البائع للمشتري أبرأك عن الغلام ثم

هالك الغلام كان المشتري بر بأعن ضمانه لانه لما أبرأه عن الغلام فقد جبه أمانة في يده * رجل اشترى عبدا وقبضه ولم ينقذ الثمن ثم تقاضى البائع ثم ان البائع أبرأ المشتري عن الثمن صح أبرأه حتى لو هلك الغلام عند المشتري كان المشتري بريئا عن الثمن لان المبيع بعد الاقالة مضمون على المشتري بالثمن فصح إبراء البائع أمضى البيع الفاسد انما تجب الغيبة على المشتري عند الهلاك فلا يصح الإبراء قبله وهو نظير ما لو قال غيره بعث منك هذا الشيء بعشرة دراهم ووهبت لك العشرة فقال المشتري قبلت يجوز البيع ولا تصح الهبة لانه أبرأه عن الثمن قبل الوجوب * رجل اشترى ستر الكعبة من بعض السادة لا يجوز لانه اشترى مالا لك * بائع وان نقل إلى بلد كان عليه أن يتصدق به على الفقراء * رجل يبيع على طريق العامة ويشترى قال بعضهم ان كان الطريق واسع لا يتضرر الناس فعوده لا بأس به سراً منه وقال بعضهم لا يكره الشراء منه على كل حال وقال بعضهم لا يشتري منه على كل حال لان التعود على الطريق غير محمود كرهوه ولهذا وعنه به اسان وهما كان ضامنا والشراء منه يكون جديلاً على المعصية

أخذ ببعيمته ان شاء وان كان مثلياً لا يأخذه بعد القسمة كذا في فتاوى قاضخان * ابن مالك عن أبي يوسف عن أبي حنيفة رجهما الله تعالى في المأسور اذا وقع في سهم رجل فجاءه مولاه أخذ ببعيمته يوم أخذ هذا الذي وقع في سهمه لا يوم يأخذه المولى كذا في المحيط * هذا اذا غاب الكفار على أموال المسلمين وأحرزوها بدارهم أما اذا لم يحرزوها حتى غابهم المسلمون عليهم أو أخذوها ثم جاء صاحبها فإنه يأخذ بغير شيء لانهم لم يملكوها قبل الإحراز وكذا لو قسموها في دار الاسلام فإن قسمتهم لا يجوز فإذا غلبهم المسلمون كان ذلك المال لصاحبها بغير شيء وإذا اشترى المسلم عبد من دار الحرب قد أسر العدو فجاءه المولى فله أن يأخذه بالثمن أو يدع فإن مات المولى قبل أن يأخذه فله وارثه يطالب بأخذه فمن أبي يوسف رجه الله تعالى ليس له أن يأخذه وقال محمد رجه الله تعالى له أن يأخذه كذا في السراج الوهاج * ابن سميعة عن أبي يوسف رجه الله تعالى ولو باع رجل عبداً ثم أسره العدو يعني قبل التسليم ثم مات البائع ثم اشتراه مسلم رجاه به فلوارث البائع أن يأخذه بالثمن ويأخذه المشتري الاول منه بالثمن جميعاً ولو لاحق المشتري فيه لم يكن لوارث البائع عليه سبيل كذا في المحيط * لو اشترى ما أخذ العدو منهم تاجر وأخرجه الى دار الاسلام أخذ المالك القديم ببعيمته الذي اشترى به التاجر من العدو وان اشتراه بعرض أخذ ببعيمته العرض ولو كان البيع فاسداً يأخذه ببعيمته نفسه وكذا لو وهبه العدو لمسلم يأخذه ببعيمته كذا في التبيين * وكذلك حكم المثل إذا كان موهوباً لواحد لا يأخذه المالك القديم لعدم الفائدة وكذا لا يأخذه المالك القديم أيضاً إذا كان مأخوذاً للكفار وما أحرزوه بدارهم يشتري بمثله قدره أو وصفاً الا إذا اشترى بأقل قدره أو أردأ منه فحينئذ يكون للمالك القديم أخذ بمثل ما اشترى لوجود الفائدة كذا في غاية البيان * مسلم قال لعبدية أحدكم خذوا لم يبين حتى أسرا ثم صهرنا عليهم ما أحرزناه سبيداً وارداً الى المولى وروين العتق في أحدهما بعدما أحرزنا بدار الحرب صح بيانه ومثل الكفار لا تخروا وأحرز العدو أحدهما تعين الآخر للعتق كذا في الكافي * فان أسروا عبداً فاشتراه رجل وخرجه الى دار الاسلام ففقت عينه وأخذ أرشها من المولى يأخذه بالثمن الذي أخذ به من العدو ولا يخذل الأرش ولا يحط شيء من الثمن وان أسروا عبداً فاشتراه رجل بألف درهم فأسره بدينار أو بثلثه في دار الحرب فاشتراه رجل آخر بألف درهم فليس للمولى الاول أن يأخذه من الثاني وللمشتري الاول أن يأخذه من الثاني بالثمن ثم يأخذ المالك القديم بالثمن ان شاء وكذا إذا كان أسيراً في الثانية غائباً ليس للاول ان يأخذه اعتباراً بحال حضرته كذا في الهداية * وان في المشتري الاول لا يأخذ المالك القديم كذا في الكافي * ولو اشتراه المشتري الاول من التاجر ثم يس للمالك القديم يأخذه لان حق لاخذ ببعيمته المالك القديم في صحن عود ملكه اشترى الا برأه ولو لم يبرأه لم يملكه بالشراء الجديد منه كذا في التبيين * لو اشترى رجل من العدو عبداً وأخرجه فليحضر صاحبه حتى باعه الذي اشتراه من رجل آخر ثم جاء صاحبه فله أن يأخذه من الثاني بالثمن ولا يسبيل له على الاول وانما يأخذه من الاول إذا كان عبداً فاقبضه على ملكه ولم يحد فيه من منع من غلبته فان

واعاد له على ذلك * رجل اشترى ثوباً فاشترى فاسداً وقبضه فبعضه فبعضه حتى أودعه لبائع بعد القطع فلو كان عند المشتري نقصان النقص دون القيمة لا يملكه البائع بعد النقص فقد ودع البائع ما في هذا القطع * ويكره بيع الامردن فاسق يعلم أنه يعصى به لانه اعانة على المعصية * مسلم اشترى عبداً بجوسية ففقد له بعد ذلك يعني من مسلم قتلت بمبي جارية ابن بيعه من الجوسية لانه يبيع الكافر بن كافر * ولا بأس ببيع زنا من مسلمة ويؤقتها ومن الجوس لان ذلك ليس بباطل على المعصية بل فيه اذلال للكافر *

ويكره أن يبيع المكعب المنقوض من الرجل إذا علم أنه يشتري لبليس * صبي جاء إلى القاضي بفلس أو بخبز وطلب منه شيئاً ينتفع به في البيت كالحلج والاشنان ونحو ذلك جاز أن يبيع ذلك منه وإن طلب منه جوزاً أو فسستقاً ونحو ذلك مما يشتري لنفسه عادة لا يبيع لأنه في الوجه الأول ما ذون عادة وفي الفصل الثاني لا * صبي يبيع ويشتري وقال أنا بالغ ثم قال بعد ذلك لست بباليغ فإن كان حين أخبر عن البلوغ يحتمل البلوغ بأن كان سنه اثني عشر أو أكثر لا يعتبر (٢٥٤) جوده بعد ذلك لأنه أخبر عن أمر محتمل فإن أدنى الوقت الذي يبلغ فيه الصبي

ويحتمل اثنا عشر فإذا صح اخباره بالبلوغ لا يصح جوده بعد ذلك وإن كان سنه دون ذلك لا يصح اخباره بالبلوغ فيصح جوده * حصير المسجد إذا صار خالفاً جاز أن يباع ويؤاد في ثمنه ويشتري به آخر * رجل دخل كرم صديقه فأكل منه شيئاً وكان صديقه باع الكرم وهو لا يشعر به قالوا الأثم عنه موضوع وينبغي أن يستحل من المشتري أو يضمن له * رجل قيل له أمان تشرب هذا الشراب وتبيع كرمك فباع ولم يشرب قالوا إن كان غراباً يحل شربه جاز يبعه لأنه غدير مكره وإن كان شرباً لا يحل شربه لا يجوز البيع لأنه مكره * قوم اجتمعوا وادفعوا مالا إلى رجل ليدخل دار الحرب ويشتري الأسراء قالوا ينبغي أن يشتري كل أسير ب قيمته ولو كان عبداً في ذلك المكان أو بقدر مائة مائة إن ندم فيه ولا يستأمر الأسير في ذلك فإنه لو استأمر الأسير فأمره الأسير أن يشتريه وأدى ثمنه من المال الذي كان عنده كان صامناً لأصحاب الأموال ويكون مائة من الثمن ديناً على الأسير كأنه أقرضه ولا يكون الشراء لأصحاب الأموال * ولو قال له الأسير اشتري أو فكني ينبغي للمأمور أن يتول اشتريتك حسب لأصحاب

أراد صاحب العبد أن ينقض البيع الثاني ويأخذه بالثمن الأول من المشتري لم يكن له ذلك عند أبي حنيفة وأبي يوسف وجهما الله تعالى كذا في السراج الوهاج * قال في السير الصغير والمالك القديم أن ينقض أجرة المثل من الحرب وليس له أن ينقض رهنه كذا في المحيط * ولو وهب المشتري الأول لرجل أخذ مولا ب قيمته ولا ينقض الهبة وكذا لو حتى العبد فدفعه المشتري الأول إلى ولي الجنابة أخذ المالك القديم من ولي الجنابة بالقيمة وكذا إن جنى المشتري الأول عبداً فصالح على هذا العبد وإن كانت الجنابة خطأ أخذ بالارش وإن وهبه العدو من مسلم وقد فاعل عينه رجل فدفعه الموهوب له إلى القاضي وأخذ قيمته أخذ المالك القديم من القاضي ب قيمته أمضى عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال يأخذه ب قيمته بصيرا وهي القيمة التي دفعها ولو كانت أمة ولدت فقتله رجل فلا سبيل للمالك القديم في قيمة الولد ولكن يأخذه ب قيمته يوم القبض أو ينع ولو ماتت الأم أو قتلت يأخذ المالك الولد ب قيمته بقسم القيمة على الأم يوم الهبة والقبض وعلى الولد يوم الاختفاء أصاب الولد أخذ به ولو اشتري عبداً بالف خال ولم يقبضه حتى أسرفا شراء رجل بخمسمائة أخذ البائع بخمسمائة فإذا أخذ المشتري منه بالثمنين أي بالف وخمسمائة وإن أبي البائع أخذ المشتري بخمسمائة إن شاء ولو كان باعه بالف نسيئة فالمشتري أحق بالاسترداد وإن أبي قيل للبائع خذ بخمسمائة وسلم لك فإن اشتري العبد المأمور من العدو رجل بالف فأسر فاشترأ آخر بخمسمائة فغض المالك القديم والمشتري الآخر والقاضي يعلم بشراء الأول أو لا يعلم ف قضى للمالك القديم بالأخذ من المشتري لا ينفذ فريد العبد على المشتري إلا يخرج حتى يأخذه المشتري الأول منه ثم يأخذه منه المالك القديم بالثمنين إن شاء فلو أخذ المالك القديم من المشتري الآخر بلا قضاء أو اشتراه منه ثم حضر المشتري الأول يأخذه من المالك القديم بالف ثم يأخذه المالك القديم منه بالثمنين وكذا لو وهبه من المولى أخذ المشتري الأول منه بالقيمة لأنه كالأجنبي ثم أخذ المولى منه بالثمن والقيمة ولو أسر العبد الرهن من بدالمر من فاشترأه رجل بالف وحضر الراهن والمرهن فحق الأخذ للمرهن وهو متطوع كزوجي وفداءه فإن أبي المرهن أخذ الرهن بالثمن وإذا أخذ سقط دين المرهن والفداء عليهما نصفان إن كانت قيمة الرهن ألفين والدين ألفاً وبقي رهناً كان فإن أبي المرهن أن يفدى ففداء الراهن أخذ المرهن العبد فكان رهناً بنصف الدين وإن أبي الراهن أن يفديه وفداء المرهن نهو رهن بحاله وهو متطوع في حصة الراهن فإن كان الراهن غائباً وفداء المرهن رجع على الراهن بنصف الفداء عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولم يكن متبرعاً عندهما متطوع ولو كان مثلياً لا يأخذ إن لم يهد كذا في الكافي * الكفار إذا استولوا على العبد الجاني وأحزوه بالدار ثم ظهر عليه المسلمون وأخرجوه إلى دار الإسلام وتركه المالك القديم ولم يأخذه وأراد ولي الجنابة أن يأخذه وكان ذلك بعد القسم لم يكن له ذلك لأن الثابت لولي الجنابة تجرد الحق فلا يجوز نقض ذلك به كذا في المحيط * وإن وقع المأمور في سهم رجل ولم يحضر مولا حتى أعتقه هذا الرجل أو دبره جاز أن كانت أمة فزوجها ولو لبت من الزوج فله أن يأخذها

ولدها

الأموال ثم يشتريه بعد ذلك فلا يكون غنائماً * ولو كان الأسير عبداً أو أمة فاشترأه المأمور ونقد الثمن

من الأموال التي في يده يكون ضامناً لآل العبيد والأمة صاروا مملوكاً أهل الحرب فإذا اشتراهم كان مشترياً يعيب دأهل الحرب فيكون مشترياً لنفسه فيكون ضامناً * رجل اشتري الأسراء من أهل الحرب جاز له أن يعطيهم الزنوف والمعشوشة والعروض أكثر من قيمته لأن شراء الذمار لا يكره بشره حقيقة وإن كان لا يرى عبداً إلا يبيعه ذاك * رجل استبد شيئاً من رجل يثنى المثل فزاده رجل آخر في الثمن

لا يريد شراءه وإنما يغفل ذلك ليرغب المشتري في الزيادة وذلك مكروه وهو النجس الممنوع وإن كان الذي استام يطلب الشراء بأقل من قيمته فلا بأس بغيره أن يزيد حتى يرغب المشتري في الزيادة إلى تمام قيمته وهو مأجور في ذلك * ورجل باع شاة من كافر بقتله خنقا أو يضرب على الرأس حتى يموت قالوا لا بأس ببيعه وكذا يجوز بيع ذبيحة الجحوس فيما بينهم * رجل باع العصير من نخذه خرا لا بأس به وكذلك باع الأرض (٢٥٥) ممن يتخذها كنيسة أو بيعة أو بيت نار * ويجوز

بيع بناء بيوت مكة ولا يجوز بيع الأراضي في ظاهر الرواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى * وكذا يجوز آجرة البناء ولا يجوز آجرة أرضها وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في رواية يجوز بيع دور مكة وفيها الشفعة * ويكره آجرتها في الموسم * مضر عزيه الطعام ليس للامام أن يسعره من سعر قباع الخبز بأكثر مما سعر جازي بعه وقال محمد رحمه الله تعالى للامام أن يجبر المحتكر على البيع إذا خاف الهلاك على أهل المصر ويقول للمحتكر ببيع ما يبيع الناس ويزيد بتغيب الناس في مثلها * وفيل على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجبره الامام على البيع لانه مجزوه وهو لا يرى الخبز وقال القدوري رحمه الله تعالى قد قال أصحابنا إذا خاف الامام الهلاك على أهل المصر يأخذ الطعام من المحتكر ويقره عليهم فاذا وجدوا ردوا مثله أو يس هذا بخلاف ما هو ضرورة ومن انظر إلى مال الغير ونف الهلاك كان له أن يأخذ غير رضه وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا قدم الأعراب الكوفة وأرادوا أن يتدبروا منها كان للامام أن يمنعهم عن ذلك لانه أن يمنع أهل البلد من الاحتكار فهذا أول والله أعلم

وولدها ولا يكون له أن يفسخ النكاح وإن كان أخذ عقرها أو أورش جنابة جنيت عليها لم يكن للمولى على ذلك سبيل كذا في المبسوط * قال محمد رحمه الله تعالى رجل له كرم فارسي جيد أخذته الكفار وأحرقوه بدراهم ثم دخل مسلم واشتراه منهم بكمي ثم رد قفل فارسي فأخرجه إلى دار الاسلام ثم حضر المالك القديم فليس له أن يأخذها كذا في الزيارات * وذ كرمي السير الكبير أنه يأخذ بكمي ثم رد قفل لأن المشتري من العدو يملك الكرم المأثور بشرائه صحيح لأن الرابح يجري بين المسلم والحربي في دار الحرب فثبت له حق الأخذ بما قام على المشتري ولو اشتراه بدراهم ووجه ما ذ كرمي الزيارات أن المشتري من العدو يملك الكرم المأثور بشرائه فاسد لانه تعالى حرم الربا مطلقا والمشتري بشرائه فاسد مضمون بالقيمة والقيمة ههنا المثل فلا يفيد أخذه والمحققون من مشايخنا قالوا ما ذ كرمي السير قولهم ما ذ كرمي الزيارات قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لأن عنده الرابح يجري بين المسلم والحربي في دار الحرب * ولو كان اشتراه بكمي ثم رد قفل مثله يدايد وأخرجه إلى دار الاسلام كان للمالك القديم أن يأخذها على الروايات كلها * ولو كان المشتري اشترى هذا الكرم منهم بخمر أو خنزير وأخرجه إلى دار الاسلام لم يكن للمالك القديم أن يأخذها باتفاق الروايات ولو كان المشتري من العدو ذميا كان له أن يأخذها بقيمة الخمر والخنزير * ولو كان المشتري من العدو واشترى هذا الكرم بكمي ثم أخرجه إلى دار الاسلام لم يكن للمالك القديم أن يأخذها على الروايات كلها فإن كان اشتراه بكمي ثم أخرجه إلى دار الاسلام لم يكن للمالك القديم أن يأخذها ولو أخذ المشتري ألف درهم نقد ببيت المال لرجل وأحرقوه هادراهم فدخل مسلم دارهم واشترى ألف درهم غلة وتفرقوا عن قبض ثم أخرجه إلى دار الاسلام كان للمالك القديم أن يأخذها على الروايات كلها بثل الغلة التي نقدوها واشترى بالذمانير وأخرجه إلى دار الاسلام كان للمالك القديم أن يأخذها بالذمانير مثلها وكذلك لو أن هذا المسلم باع منهم ألف درهم غلة بالف درهم نقد ببيت المال فنقدوه ألف المحرزة وأخرجه إلى دار الاسلام كان للمالك القديم أن يأخذها * ولو أحرقوا زاعدا كرمي ثم دخل مسلم دارهم بمان وأسلم اليهم مائة درهم في كرم حنطة سلمها بغيرها فاحل الأجل فقضوه الكرم الذي أحرقوه بدراهم فقبض وأخرجه إلى دار الاسلام كان للمالك القديم أن يأخذها بمائة * وإذا باع المسلم من أهل الحرب عرضا ألف درهم نقد ببيت المال فنقدوه ألف المحرزة مكان ذلك ألف فقبضه أو أخرجه إلى دار الاسلام لم يكن للمالك القديم أن يأخذها ولو أحرقوا زاعدا كرمي ثم دخل مسلم دارهم بمان وأسلم اليهم مائة درهم فقبض وأخرجه إلى دار الاسلام لم يكن للمالك القديم عليه سبيل سواء كان المستقرض مثل المحرزة ودونه أو وجود منه هكذا في المحيط * وإذا أخذ العدو من مسلم عشرة أثواب فدخل مسلم وبيع من أحد عشر أثواب موصوفة إلى آجن فقضاه الأثواب المحرزة لمالك نخذه بقيمة المتاع * ولو اشترى الكرم

(فصل فيما يضر به الجيران ويحصره في ذلك) رجل شترى دارا ويتأق سكة وكذا ذلك لانه يضره وإذا اشترى أن يبيع فيها فل أبو القاسم رحمه الله تعالى أن كان يعمل رافيه أذى الجيران على الدوام فإنه يمنع عن ذلك قال رضي الله عنه وهذا من استحسنه مشايخنا بلح أما عز في حنيفة رحمه الله تعالى لا يمنع عن ذلك * يجوز بيع الأرض بمدة بثل الامم فاحياها بغير ذلك للامام وباعها لا يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحبها يجوز * وجن اشترى حجرة سطحها أرض جارته مستويان فأخذها جارته حتى يتخذها بيوتها وبين حرة

ليس له ذلك لان الانسان لا يجبر على البناء في ملكه ولو اراد الجار أن يبنيه من الصعود حتى يتخذ ستره قالوا ان كان في صعوده يقع بصرة في دار جاره كان له أن يبنيه من الصعود حتى يتخذ ستره وان كان لا يقع بصرة في داره أمكن يقع بصرة عليهم اذا كانوا على السطح لا يمتنع عن الصعود لان جاره شاركه في الضرر * رجل له في داره شجرة فترضا وقديبا عاخصها واذا ارتقاها المشتري يطلع على عورات المسلمين قالوا الجيران أن رفعوا الامر الى القاضي حتى يمتنع عن (٢٥٦) ذلك والمختار للفقوى أن المشتري بخير الجيران وقت الارتقاء في اليوم مرة أو مرتين حتى يستروا ليكون جميعا

المحرز مسلمان من العدو واقسمها واستهلك أحدهما نصيبه أخذ المالك النصف الباقي بنصف الثمن ولو كان ثيابا والمسألة بحالها أخذ النصف الباقي بربع الثمن وبنصف قيمة الهالك وان كان المأخوذ اربق فضة قيمته ألف درهم وزنه خمسة مائة فاشترى مسلم من العدو باكثر من وزنه أو باقل أخذ المالك القديم بقيمة بالغه ما بلغت من خلاف جنسه كذا في الكافي * وان كان اشتراه في رزقه ودرهم بدايد وأخرجه الى دار الاسلام كان للمالك القديم أن يأخذه بقدر تلك الدراهم على الروايات كلها ولو كان اشتراه بمثل وزنه ودرهم ولكن الى أجل فآخريه الى دار الاسلام فهذا وما لو اشتراه باكثر من وزنه أو باقل من وزنه سواء وان كان اشتري هذا اربق منهم بخمير أو خنزير أخذ المالك القديم بقيمة من خلاف جنسه على الروايات كلها * ولو كان الذي اشتراه بالجر والخنزير رجلا من أهل الذمة وأخرجه الى دار الاسلام أخذ المالك القديم بقيمة الخنزير والخنزير وذكور في السيرة الكبر في عبدا أسره المشركون اشتراه مسلم بالف درهم ورطل من خمر وأخرجه الى دار الاسلام أخذ المولى بالالف وتمام القيمة يريد به أنه يأخذه بكل قيمته اذا كانت قيمته أكثر من الف ولو كانت قيمة العبد أقل من الف أو الف أخذ المالك القديم بقيمة الخنزير ان شاء لا ينقص عن الف ولا يزداد عليها بسبب ذكر الجر ولو اشتراه المسلم بالف درهم وميتة أو دم أخذ المالك القديم بالف درهم لا يزداد على الف لكان الميتة وان كانت قيمة العبد أكثر من الف * واذا غصب الرجل من رجل عبدا وأصابه المشركون من يد الغاصب وأحرزوه بدرهم ثم ان المسلمين أصابوه ثم وجدوه المعصوب منه في يد الغاصب قبل أن يقسم يأخذه بغير شيء ولا ضمان على الغاصب وان وجدوه بعد القسمة في يد بعض العاصين ذكر أن المعصوب منه بالخيار ان شاء أخذ العبد بقيمة من الذي وقع في سهمه يوم يأخذه منه وان شاء لم يأخذه وصح العاص بقيمة يوم غصبه فان دفع قيمته يوم الاخذ الى الذي وقع في سهمه وأخذ العبد منه يرجع على الغاصب بالاقل من قيمة العبد يوم الغصب ومن يوم الاخذ اذا كانت قيمة العبد يوم الغصب ألف درهم وقيمه يوم الاخذ ألفا درهم فاحد لعبد بالف درهم من الذي وقع في سهمه فانه يرجع على الغاصب بقيمة يوم الغصب وذلك ألف درهم واذا كانت قيمته يوم الغصب ألف درهم ثم تراجع السعر حتى صارت قيمة العبد خمسمائة درهم يرجع على الغاصب بخمسمائة هذا اذا اختار المعصوب منه أخذ العبد من يده من رفع في سهمه بالقيمة وان شاء لم يأخذ العبد وضمن الغاصب قيمته يوم غصبه منه فان ضمن الغاصب فالجواب في الغاصب بعد هذا كالجواب في حق المعصوب منه فان وجد الغاصب العبد في يد الغاصب قبل القسمة أخذ بغير شيء وان وجد بعد القسمة أخذ بالقيمة وكذلك لو لم يظهر عليه المسلمون ولكن رجلا من المسلمين اشتراه من أهل الحرب وأخرجه الى دار الاسلام فان كان مولاه لم يضمن الغاصب قيمته يوم الغصب فالجواب المعصوب منه بالخيار ان شاء أخذ العبد بالثمن الذي اشتراه المشتري وان شاء لم يأخذ وصح الغاصب بقيمة يوم الغصب فان أخذ بالثمن من المشتري من العدو فانه يرجع على الغاصب بالاقل من قيمته يوم الغصب وبالاقل من الثمن الذي أخذ العبد منه من المشتري وان ترك

بين الحقين ومراعاة للخصمين فان لم يفعل المشتري ذلك ولم يمتنع عن الارتقاء حينئذ يرفعون الامر الى القاضي فان رأى القاضي أن يمتنع كان له ذلك * رجل باع ضيعة وله أشجار في ضيعة أخرى أعصانها متدلية في هذه الضيعة التي باعها فلم يشتري أن يأخذها بتقريب الضيعة المبيعة عن أعصان أشجاره * وكذا لو روث الرجل ضيعة وفيها أعصان لو رث آخر كان له أن يأخذ صاحب الأعصان برفع ضرر الأعصان عن ملكه * رجل وضع جدوعه على حائط جاره باذن الجار أو حرمه سر دابة في داره باذن جاره ثم باع الجار داره وطلب المشتري أن يرفع جدوعه ورسد دابة كان للمشتري ذلك 'لاد' كان البائع شرط في البيع بقاء الجذوع ورسد دابة تحت الدار حينئذ لا يكون للمشتري أن يطالبه برفع ذلك لانه لما شرط ذلك صار كانه شرط لنفسه ذلك واو رث في هذا منزلة المشتري الا أن للوارث أن أمره برفع الدابة والرسد على كل حال * ولو أن رجلا زرع في أرضه أو زاور تضرر جاره بذلك وان كان يخرج دونه الى أرض جاره وبفسد أرض حده بذلك كان الجار أن يمتنع من ذلك * ولو أن رجلا

العبد

تراد أن يجعل بينه صطبا ولم يكن في القديم كذلك قالوا ان كان وجوه الدواب الى حائط الجار ليس للجار

أن يمتنع من أن يجره الى حائط الجار كان للجار أن يمتنع من ذلك وان كان الجار في يده حائطه وطلب الجار أن يجره الى حائطه كان للجار أن يمتنع من ذلك وان كان الجار في يده حائطه وطلب الجار أن يجره الى حائطه كان للجار أن يمتنع من ذلك وان كان الجار في يده حائطه وطلب الجار أن يجره الى حائطه كان للجار أن يمتنع من ذلك

للصغير يجوز * ولو كانت الدار
مشاركة بين الأب وأجنبي فقالت
المرأة لهما ما اشتريتمنكما هذه
الدار لابني بماله ففلا بدعنا يجوز
لأن الأب لما جاوز شراءها فلصغير
حصة الدار فقد أخذ لها شراء الحصة
* امرأة باعت متاعاً وزوجها بعد
موته وزعت أمتهأ وصيته ولزوجها
أولاد صغار ثم قالت المرأة بعد مدة
لم أكن وصيته قال الشيخ الامام أبو
بكر محمد بن الفضل وجه الله تعالى
لا تصدق المرأة على الشراء ويبيعها
موقوف إلى البلوغ الصغيران
صدقها بعد البلوغ أنها كانت
وصية تجوز بيعها وإن كذبوها بطل
البيع فإن كان المشتري سرق
الأرض المشتراة لا يرجع المشتري
على المرأة هذا إذا ادعت المرأة
بعد البيع أنهم لم تكن وصيته فإن
ادعى صبي غيب ما غاب أمتهأ ما عت ولم
تكن وصيته يسمع دعوى الصبي
إذا كان مأذوناً في التجارة أو في
الحصومة من له ولاية الخصومة
كأقاضي الوصي ونحوهم ومن
عجز عن استدراك ضيعة يضمن
المرأة قيمة ما عت على الرواية التي
يضمن الماعص فيه قيمة العقار
بليبيع التسليم * رجل مات ولم
يوص إلى أحد فباعت امرأته داراً
من تركته وكفته بثلث الأربيع
أذن ما في الورثة جز سبع في حصتها

[illegible]

(۳۳ -) (امتدای -) نانی
 و قال الميت ان كفنته كفن المثل كل اهلان ترجع لان احد الورثة اذا كفن الميت بجمله كفن المثل بعير اذ الورثة يرجع في التركة
 وان كفنته باكثر من كفن المثل لا ترجع لان احد الورثة اذا كفن الميت بجمله كفن المثل بعير اذ الورثة يرجع في التركة
 لان كفنته باكثر من كفن المثل لا ترجع لان احد الورثة اذا كفن الميت بجمله كفن المثل بعير اذ الورثة يرجع في التركة

وصيه احد الوصي دعت قال بعضهم لو كان يبيع ويشتري بغيره ان يبيع بغيره * روى باح فيهم
 لولد الصغير مثل القيمة أو بغيره سيرا قالوا ان كان الاب محمودا عند الناس أو مستورا اجاز بيعه ولا يكون للولد ان يبطل ذلك البيع بعد
 البلوغ لكنه يطلب الثمن من والده فان قال الاب ضاع الثمن أو أنفقته عليك وذلك نفقة مثله في تلك المدة يقبل قوله وان كان الاب فاسقا
 لا يجوز بيعه والابن ان ينفذ بيعه اذا بلغ (٢٥٨) الآن يكون البيع خيرا للصغير لان الاب اذا كان محمودا ومستورا كان الظاهر

منه مباشرة البيع على وجه
 الخيرة بخلاف ما اذا كان فاسقا
 وان باع الاب غير العقار والضياع
 فكذلك الجواب الا ان الاب اذا
 كان مفسدا في جواز بيعه وايتان
 في رواية يجوز البيع فيؤخذ الثمن
 منه فيودع على يدى عدل صيانة
 لمال الصغير وفي رواية لا يجوز
 بيعه الا ان يكون خيرا للصغير
 وذلك بان يبيع الشيء بضعف قيمته
 وعليه الفتوى * اذا باع الاب
 مال أحد الابنين من الاخراج
 واذا لم يكن كانت العهدة عليهما
 واذا باع الابن عاقلا ثم جن بعد ذلك
 فباع الاب ماله ان دام جنونه شهرا
 جاز تصرف الاب عليه بعد الشهر
 وان كان الجنون قصيرا لا يجوز
 تصرف الاب عليه بعد الشهر لان
 القصير يكون بمنزلة الانجاء
 وتكلموا في الفاصل بين الطويل
 والقصير وبوخيفة رجة الله
 تعالى قدر الطويل. لشهر كذا

ذكر الشيخ الامام المعروف بخواهر
 راده والناطق رجه الله تعالى
 وهو الصحيح لان الشهر طويل
 اجل وما دون الشهر قصير عاجل
 وعن أبي يوسف رجه الله تعالى
 وايتان في رواية قدر الطويل
 ما كثر من يوم وليلة وفي رواية
 قدره باكثر السنة وكان محمدا رجه
 الله تعالى أولا قدر الطويل بالشهر

ثم رجع وقدره ستة كاملة ويجوز تصرف الاب عليه بعد سنة * صغيره عبد سباه أهل الحرب
 فاشتره رجل منهم وأخذه الى دار الاسلام كان للاب والوصى ان يأخذه من المشتري بالثمن فان سلم الاب والوصى وكانت قيمته قل من الثمن
 الذي اشتراه المشتري بغير تسليمه ما في قولهم وان كانت قيمته على الشئ الذي اشتراه المشتري وأكثر من ذلك فكذلك عند أبي حنيفة وأبي
 يوسف حقه ما لم يبيعه الا بغيره سباه أهل الحرب وحدهم في الشهر من مال صغيره لا يرجع اليه

المنتقى عبد مسلم أسره العدو وأحرزه وهداهم فدخل مسلم واشتراه وأخذه الى دار الاسلام
 فتزوج على رقبته امرأة ثم حضر المولى الاول أخذان شاء بغيرته ولو تزوج امرأة بغير مهر ثم
 صالحها على أن يسلم اليها هذا العبد بالمهر الذي وجب لها قبل لمولى العبدان شئت فخذ به مهر مثلها
 أو دغ ولو ادعى رجل دعوى قبل المشتري في دار ولم يبين الدعوى فصالحه عن دعواه على هذا العبد
 أخذه المولى ببقية العبد فان اختلفا في مقدار الدعوى فالقول قول المصالح * عبد مسلم أسره العدو
 وأخذه وهداهم ثم أفادت منهم وأخذها من أموالهم وخرج هارباً الى دار الاسلام فآخذته مسلم ثم جاءه
 مولاه لم يأخذه منه الا بالقيمة في قول محمد رجه الله تعالى وما في يده من المال فهو لمن أخذه ولا سبيل
 للمولى عليه وما في قياس قول أبي حنيفة رجه الله تعالى فان المولى يأخذ العبد بغير شيء لانه لا تدخل
 دار الاسلام صار فيها لجاعة المسلمين يأخذها الامام ويرفع خسه ويقسم أربعة أخماسه بين المسلمين
 جمع محمد رجه الله تعالى عن قوله وقال اذا أخذه فهو غنيمته آخذه وأخمس اذا لم يحضر المولى
 وأجعل أربعة أخماس العبد والمال الذي معه للاخذ فان جاء مولاه بعد ذلك أخذه بالقيمة وان جاءه
 مولاه قبل أن يخمس أخذه بغير شيء * عبد مسلم سباه أهل الحرب فأعتقه سيده ثم غاب عليه المسلمون
 أخذه مولاه بغير شيء وذلك العتق باطل ولو أعتقه بعدما أخذه المسلمون قبل أن يقسموه جاز عتقه
 * حربي دخل دار الاسلام بامان فسرق من رجل منهم طعاماً ومثاعاً ودخل به أرض الحرب
 فاشتراه منه مسلم وأخذه الى دار الاسلام أخذه صاحبه بغير شيء لان الحربي كان ضامناً له قبل أن
 يخرج من دار الاسلام فلا يكون محرراً له باذنه دار الحرب ولو أودع مسلم عنده هذا المستأمن
 مالا وذهب بها الى دار الحرب فهو محرر زها وان أسلم عليها أو صار ذمة فهي له لانه لم يكن ضامناً في
 دار الاسلام * حربي دخل السبائمان ومعه عبدة قد كان أخذه من المسلمين وأحرزه دار الحرب
 فاشتراه رجل منهم لا يكون للمالك الاول أن يشتريه من هذا المشتري بالثمن * بشر من الوليد
 عن أبي يوسف رجه الله تعالى في الاملاء الامه المأسورة اذا اشتراها من أهل الحرب مسلم أو وقعت
 في سهمه فآخذها منه مولاه بالحكم كما تبعهما كان في عتقها من الدين والجناية قبل السبي ودها
 عيب قديم ان وجدته على البائع الاول ورجع بنقصان عيبها عليه ان كان حدث بها عيب يمنع من
 الرد ولا سبيل له على المشتري من أهل الحرب ولا على الذي وقعت في سهمه وان كان حدث عيب في
 يد أهل الحرب أو في يد المشتري منهم أو في يد الذي وقعت في سهمه ردها عليه بذلك فان مات عنده
 أو حدث بها عيب لم يرجع بنقصان العيب وان كان أخذها منه بغير حكم اتبعها الدين ولا يتبعها
 الجناية ولا يردّها على بائعها الاول بالعيب القديم ويردها على الذي أخذها منه بالعيب القديم
 والحديث وان ماتت في يده رجع بنقصان العيب عليه * ولو استحقها مستحق من يد الذي أخذها
 بالقيمة فان كان أخذها بالحكم ردها على من أخذها. ثم أخذها هذا المستحق منه بالقيمة أو بالثمن
 وان كان أخذها بغير حكم أخذها المستحق بيبي بما أخذها و يرجع في الوجهين جميعا على بائعها
 في الاصل ان كان اشتراها وان كان أعتقها الذي أخذها أول مرة بالثمن أو ولدت منه ولدا فان كان

أخذها
 صغيره عبد سباه أهل الحرب
 فاشتره رجل منهم وأخذه الى دار الاسلام كان للاب والوصى ان يأخذه من المشتري بالثمن فان سلم الاب والوصى وكانت قيمته قل من الثمن
 الذي اشتراه المشتري بغير تسليمه ما في قولهم وان كانت قيمته على الشئ الذي اشتراه المشتري وأكثر من ذلك فكذلك عند أبي حنيفة وأبي
 يوسف حقه ما لم يبيعه الا بغيره سباه أهل الحرب وحدهم في الشهر من مال صغيره لا يرجع اليه

على ولده الآن يشهد أنه المبتاع له ولده ليرجع عليه وان لم ينقد الثمن حتى مات يورثه الثمن من تركته لا يورثه عليه ثم لا يرجع بقيمة الورثة بذلك على هذا الولد ان كان المبتاع يشهد أنه اشتراه ولده وان اشترى لابنه الصغير شيئاً وضمن الثمن ثم نقداً الثمن في القياس يرجع على الولد وفي الاستحسان لا يرجع وان قال حين نقداً الثمن نقدته لا يرجع على الولد كان له أن يرجع على الولد * الاب أو الوصي اذا باع عقاراً الصغير قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى اذا رأى (٢٥٩) القاضي نقض البيع خيراً للصغير كان له نقضه

أخذها بقضاء القاضي فان القاضي يبطل عتقه اذا استحقها هذا المستحق ويرد الولد رقيقا في القياس
ولكنني استحسن أن يأخذ به القيمة * ولو أن عبدا من أسره ما أهل الحرب فاشترى ما راجل ثمن واحد
فالمولى أن يأخذ أحدهما بالخصه ويترك الآخر * ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى رجل
أسر المشركون عبده فامر المولى رجلا أن يشتري العبد بالقدوم فاشترى الرجل لنفسه فهو
الآسر وكذلك لو أسره أن يستوهبه فاستوهبه لنفسه فهو للمولى وكذلك لو أسره أن يستوهبه
لمولاه فاشترى المأمور منهم وهو مسلم بخمسة فهو لمولاه وهو هبة منهم له كذا في المحيط * ولو أن
المالك علم باخراج مملوكه من دار الحرب فلم يطلب شهر الا يسقط حقه وعن محمد رحمه الله تعالى أنه
يستط وأن مات المولى المأسور منه بعد اخراج المشتري كان لورثته أن يأخذوه على قول محمد
رحمه الله تعالى وليس لبعض الورثة أن يأخذوه وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى ليس للورثة أن
يأخذوه * لو أسر الحربى عبدا مسلما فحوزه دار الحرب فاعتقه أو دبره أو كاتبه أو كانت
جارية فاستولدها ثم ظهر المسلمون عليهم عتقوا جميعا كذا في فتاوى فاضل خان * ابن سماعة
عن أبي يوسف رحمه الله تعالى عبدا مسلما أسره العدو فاشترى رجل منهم ثم أسروه نيا فوهبوا
للمشتري الذي أسره من يده فاولاد أن يأخذوه من هذا بالقيمة والثمن جميعا * بشرى نوادر عن
أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل غصب عبدا فأسره العدو فوجد الغاصب العبد في يد رجل
فدأشترى من يده فاستولدها ثم ظهر المسلمون عليه حتى يحضر المولى * وفي الاملاء عن محمد رحمه الله تعالى
إذا أسر المشركون عبدا صغيرا وقع في سهم رجل فسلم أو دبره فكبر الصغير قال هو على حقه في
العبد كذا في المحيط * لا يملك علينا أهل الحرب بالغلبة حرارا ومدرين وأمهات وأولادنا
ومكاتبينا وذلك عليهم جميع ذلك كذا في الكافي * إذا كان المأسور مدبرا أو مكاتباً أو أم ولد للمسلم
فان المالك القديم يأخذ به غير شئ بعد القسمة ويعوض الامام من وقعت في سهمه قيمته من بيت
المال كذا في المبسوط * وان اشترى رجل مملوكا فأسره العدو فأسره بغير شئ ولو كان المأسور
حر فاشترى رجل منهم وأخرجه الى دار الفلاني للمشتري على الحر لأن يكون الخراسان بذلك
فيكون الثمن ديناً عليه * واذا أبق عبدا مسلما فدخل اليهم فاخذوه لم يملكوه عند أبي حنيفة رحمه الله
تعالى ولو كان مكان العبد مكاتب أو مدبر أو أم ولد أو منسبي فأنهم لا يملكونه بالاجماع واذا ثبت
لهم المالك في العبد لا يبق عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يأخذ به المالك القديم بغير شئ فهو
كان أو مشتري أو مغنوما قبل انقسمه أو بعد الا أن بعد القسمة يؤدي عوضه من بيت المال
وليس له على المالك جعل الا ببق وقد قالوا في العبد اذا ببق وفي يده ماله لمولى من أهل الحرب
على كون ماله يده ولا يملكونه فان رد اليهم بغير فاخذوه ملكوه وان اشترى رجل ودخل به دار الام
فصاحبه يأخذ به الثمن ان شاء وان ببق عبدا اليهم وذبح معه فرس ومنتع فاعاد المشركون فذلك
واشترى رجل ذلك بغيره وأخرجه الى دار الاسلام فله المولى يأخذ به العبد بغير شئ والفرس والمنتع
بالثمن وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في السراج الوهاج * اذا أسره عبد الحرب ثم خرج

الصغير لحقوق العقد - إلى الأب والوصي * ولو اشترى الأب - ولده لنفسه - بطل الصيغة كانت العهدة من قبل لولده على الوالد (فصل في بيع الوصي ومراثيه) * إذا باع الوصي مال اليتيم من القاصي - وزوان - كان هذا للقاصي هو الذي جعله وصيا ولو أمر الوصي رجل بأن يشتري له شيئا من مال اليتيم - اشترى الوصي مال اليتيم لنفسه - وفي قول أبي حنيفة - فرجه الله تعالى إذا كان خير اليتيم - وتفسير الخبر في غير هذا من مثل خمس دية السرخسي - فرجه الله تعالى أن يبيع مال نفسه من اليتيم ما يساوي

ثمانية عشر عشرة وان يشتري لنفسه ما يساوي عشرة بخمسة عشر وتغير الخيرة في العقار عند البغض أن يشتري لنفسه بضعف القيمة وأن يبيع من اليتيم بنصف القيمة * وصى باع عقار اليتيم ومصلحة اليتيم في بيعه إلا أنه يبيع لينفق ثمنه على نفسه قالوا يجوز البيع ويضمن الثمن لليتيم إذا أنفق الثمن على نفسه * متغلب استولى على ضياع اليتيم فاسترده الوصي من المتغلب ولم يكن للوصي بينه على ذلك ويخاف أن يأخذ المتغلب بعد ذلك ويتسلل بما كان (٢٦٠) له من اليد فإراد الوصي أن يبيع العقار خوفاً من المتغلب قالوا يجوز بيعه وان

لم يكن لليتيم حاجة الى غنمه * رجل مات وأوصى الى رجل وترك وريثة صغارا ذكرا في الكتاب أنه ينفذ تصرف الوصي على الوريثة من البيع والشراء عسروضا كانت التركة أوقفيقا أو عقارا وان لم يكن هناك دين أو وصية ولا يحتاج الوارث الى الثمن إلا أنه يؤخر بيع العقار عن بيع المنقول قال الشيخ شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى ما ذكر في الكتاب من بيع العقار ذاك جواب السلف أما على تول المتأخر من بيع العقار من الوصي لا يجوز إلا أن يكون خيرا لليتيم وذلك بأمر برب المشتري في الشراء بضعف القيمة أو كان خراجها وعلاقتها وموانها تزيد على غلاتها أو كان على الميت دين لا يفي غير العقار بذلك الدين أو كان الميت أوصى بمال مرسل كالف أو نحوها أو كان بالصغير حاجة الى الثمن لأجل منفقة فان لم يكن شيء من ذلك لا يبيع العقار هذا اذا كانت الوريثة صغارا وان كانوا كبارا وهم حضور وليس في التركة دين ولا وصية فان الوصي لا يبيع شيئا من التركة وان كانت التركة مستغرقة بالدين وكان الميت أوصى بوصية مرسلة كان الوصي أن يبيع التركة لقضاء الدين إلا أنه يسمع العروض ويؤخر

بيع العقارات مستحاجة إلى بيع العقار ببيع. فان قالت لور: يمكن نقض الدين وسنفيذ الوصية من أموالنا وسنقضي التركة لأهلهما كان لهم ذلك وان كانت الورثة كبار عبيدا وليس على الميت دين ولا وصية فالوصي أن يبيع غير العقار استحياسا لأن غير العقار يحسن عليه وتولى ستاف ذلك أن يبيع حفظا وتحصيا ويملك حرة السكك فان كان بعض الورثة حاضرا وبعضهم غائبا أو حاضرا وميتا فان كان نواحيه غائبا مع سبب في عدم معرفته من المتقربين والى ذلك لأجل الحفظ واذا مالك بيع نصيب الغائب

عَلَيْكَ يَبِيعُ النَّصِيبَ الْخَاضِرَ أَيَضًا قُلْتُ أَيْ حَنِيفَةً رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَعِنْدَ مَا حَبِيبَةٍ وَحَمِيمَاتٍ تَعَالَى لِأَعْلَانِ * وَهَذِهِ أَرْبَعُ سَأَلٍ أَحَدَهَا هَذِهِ * وَالثَّانِيَةُ إِذَا كَانَ عَلَى الْمُسْتَعْدِينَ لَا يَحِيطُ بِالتَّرَكَةِ فَإِنَّ الْوَصِيَّ عَلَيْهِ الْبَيْعُ بِقَدْرِ الدِّينِ عِنْدَ الْكُلِّ وَهَلْ عَلَيْهِ بَيْعُ الْبَاقِي عِنْدَ الْبَعْضِ حَنِيفَةً رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَعِنْدَهُمَا الْأَعْلَانُ * وَالثَّلَاثَةُ إِذَا كَانَ فِي التَّرَكَةِ وَصِيٌّ بِمَالٍ مَرْسَلٍ فَإِنَّ الْوَصِيَّ عَلَيْهِ الْبَيْعُ بِقَدْرِ مَا تَفْزِيهِ الْوَصِيَّةُ وَهَلْ عَلَيْهِ بَيْعُ مَا زَادَ عَلَيْهِ عِنْدَهُ وَعَلَيْكَ وَعِنْدَهُمَا الْأَعْلَانُ * وَالرَّابِعَةُ إِذَا كَانَتِ الْوَرِثَةُ كَبَارًا فَهُمْ صَغِيرٌ فَالْوَصِيَّ عَلَيْهِ بَيْعُ النَّصِيبِ (٢٦١)

يغلب أهل الحرب على دار من دورنا أو أوردنا أهل مصر وغلبوا أو أجزوا وأحكام الكفر أو نقض
 أهل الذمة العهد وتغلبوا على دارهم ففي كل من هذه الصور لا نصير دار حرب إلا بثلاثة شروط وقال
 أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى بشرط واحد لا غير وهو إظهار أحكام الكفر وهو القياس ثم
 هذه الدار إذا صارت دار الحرب باجتماع الشروط الثلاثة ولو افتتحها الإمام ثم جاء أهلها قبل القسمة
 أخذوها بغير قسمة وبعد القسمة بالقيمة ولو افتتحها الإمام عادت إلى الحكم الأول الخ راجع بصير
 خواجيا والعشري يصير عشريا إلا إذا كان الإمام وضع عليها الخراج قبل ذلك فانها لا تعود عشرية
 هكذا في السراج الوهاج (الباب السادس في المستأمن * وفيه ثلاثة فصول)
 (الفصل الأول في دخول المسلم دار الحرب بامان) إذا دخل دار الحرب بامان مسلم تاجر يحرم
 عليه أن يتعرض لشيء من أموالهم ودمائهم إلا إذا غدر به ملكهم بأخذ الأموال أو الحبس أو غيره
 يعلمه ولم ينه عنه فيباح له التعرض حينئذ كالأسير والمتأصص فيجوز له أخذ أموالهم وقتل
 نفوسهم وليس له أن يستبيح فر وجهم فإن الفرج لا يحل إلا بالملك ولا ملك قبل الإحراز بالدار إلا إذا
 وجد امرأته المأسورة أو أم ولده أو مدبرته ولم يظأهن أهل الحرب فهن باقيات على ملكه غير أن
 أهل الحرب إن وطئنهن يكون شبهة في حقهن فتجب عليهن العدة فلا يجوز له أن يظأهن حتى تنقضي
 عدتهن بخلاف أمته المأسورة حيث لا يجوز له أن يظأها وإن لم يظأها الحرب لأنهم ملكوها ولهذا
 لا يجوز له أن يتعرض لها شيء إن دخل دارهم بامان ولم ينقض الأمان ويجوز له التعرض لزوجته
 وأم ولده ومدبرته كذا في التبيين * فان غدرت إليه أحر فأخذ شيئا أو أخرجه ملكه ملكا خبيثا فيؤمر
 بالتصدق به فان أذاع هذا للتاجر حربى أى باعه بالدين أو أذاع هو حرا أو غصب أحدهما صاحبه
 ثم خرج الينا واستأمن الحربى في دارنا أو أذاع حربى حربيا أو غصب أحدهما صاحبه وخرجا
 مستأمنين إلى دار الإسلام لم يقض لواحد منهما على صاحبه بشيء * ولو خرجا مسلمين قضى للدائن
 على صاحبه بالدين * وأما الغيب فلا يتعرض له بشيء في الأصول كلها إلا أن يؤمر المسلم أن يدخل
 عليهم بانه إذا غصب شيئا من ديارهم ثم خرج مسلمين أن يرد عليه دينه ولم يقض عليه وإذا
 دخل مسلم دار الحرب بامان فقتل أحدهما صاحبه عمد أو خطأ فعلى القاتل الدية في ماله وعليه
 الكفارة في الخطأ أو المقتول فلا يجب في ظاهر الرواية * وإن كانا سيرين فقتل أحدهما صاحبه
 أو قتل مسلم تاجرا أسيرا فلا شيء على القاتل إلا الكفارة في الخطأ عمدى خفيفة رجه الله تعالى
 كذا في الكافي * قال محمد رحمه الله تعالى لا بأس بأن يحمل المسلم إلى أهل الحرب ما شاء إلا
 الكراع والسلاح والسيوف وأن لا يحمل إليهم شيئا أحب إلى قال الشيخ الإمام شمس الأئمة السرخسي
 في شرح السير الكبير المراد من الكراع الخيل والبغال والحمير والابن والسيران التي يحمل عليها
 المتاع والمراد من السلاح ما يكون معدا للقتال ويستعمل في الحرب سواء يستعمل مع ذلك في غير
 الحرب أو لا يستعمل وأجناس السلاح ما كبر منه وما صغر حتى الابرة والمسلية في كراهة الحل إليهم
 على السواء وكذلك الحديد الذي يصنع منه السلاح يكرهه إليهم وكذلك الخربز والديباح والقر

أو كان فاسقامعروها بشر آخر جهو بنصب غيره ولو كان نقلا لأه صغيرا جاز عن التصرف أدخل معه غيره ولم يدكر أحد الوعده ينقل
وذكر الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى أن الوصي إذا عجز عن تنفيذ الوصاء كان للقاضي أن يعرض * لوصي لأبيه
أقراض مال اليتيم والقاضي يملك واختلقوا في الإبوالصحيح أن الأب بمنزلة الوصي والأب والوصي يرتاضى * بسحب مال اليتيم ويودع *
ولو قضى الوصي دين نفسه بمال اليتيم يجوز رد فعل الأب جردان الأب الوصي مع مال يبيع من أغصانه * له عليه * الوصي * بمقتضى البيع

من نفسه إلا أن يكون خيرا لليتيم وذكر ثمة من الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى أن الأب بمنزلة الوصي ليس له أن يقضي دين نفسه على اليتيم فيجوز أن يكون في المسئلة روايتان * وذكر في المتن عن محمد رحمه الله تعالى ليس للوصي أن يستقرض مال اليتيم في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأما أنا أرى أنه لو فعل ذلك وله وفاة بالدين لأبأس به * ولو جعل الأب مال ابنه الصغير صداقا لامرأة نفسه عديم لا يجوز استقراض الأب لا يجوز ذلك فاما الأب أو الوصي (٢٦٢) إذا هن مال اليتيم بدين نفسه في القياس لا يجوز وهو قول أبي يوسف رحمه

الله تعالى * وذكر الناطلي أن للأب أن يهن مال ولده بدين نفسه استحسانا * وإن وهن الأب أو الوصي مال اليتيم بدين نفسه وقيمه أكثر من الدين فهلك الرهن عند المرتين ذكر في فتاوى ماوراء النهر أن الأب يضمن مقدار الدين والوصي يضمن جميع القيمة وذكر ثمة من الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى أنهما يضمنان مالية الرهن وسوى بين الأب والوصي وهكذا ذكر الحاكم في المختصر * رجل له على ميت دين وليس لصاحب الدين بينة إلا أن الوصي يعلم بذلك يخاف الوصي أنه لو قضى الدين يمينه الوارث أو يظهر غريم آخر فيضمنه قالوا الحيلة له في ذلك أن يبيع الوصي شيئا من مال اليتيم بجنس الدين من صاحب الدين أو يودع عند صاحب الدين بعض الأثر كقصة درب الدين * رجل مات وأوصى إلى رجل ثلث ماله وخاف ورثة صغارا وترك عقرا يكون للوصي أن يبيع العقار على الموصي له بالثلث * القاضي إذا باع ماله من اليتيم أو اشترى مال اليتيم لنفسه لا يجوز ذلك لأن ذلك قصاصه وقضاؤه لنفسه كما لا يملك تزويج اليتيمة من نفسه * رجل مات وعليه دين يستغرق

الذي هو غدير معمول فإن كان خرا من أبر بسم أو ثيابا راقا من القز فلا بأس بأدائها اليهم ولا بأس بأدخال الصقر والشبه اليهم وكذلك الرصاص لأن هذا لا يستعمل السلاح في الغالب وإن كانوا يجعلون أعظم سلاحهم من ذلك لم يحل إدخال شيء من ذلك اليهم ولا يحل إدخال النسور والخيشة والمذوينة معها أجنتها اليهم لأن الغالب أنه يدخل لبش النشاب والتبل وكذلك العقاب إذا كان يجعل من ريشها ذلك أيضا فإن كانت انما تدخل للصيد فلا بأس بأدخالها والحق في البازي والصقر كذلك * وإذا أراد المسلم أن يدخل دار الحرب بآمان للتجارة ومعه فرسه وسلاحه وهو لا يريد بيعه منهم لم يمنع ذلك منه ولكن هذا إذا كان يعلم أن أهل الحرب لا يتعرضون له في ذلك وكذلك سائر الدواب ولكن لو أنهم على شيء من ذلك يستحلف بالله ما يدخله للبيع ولا يبيعه حتى يخرج به الامن ضرور فان حلت على ذلك فقد انتفت هذه التهمة بيمينه فيترك ليدخل دار الحرب فإن أبي أن يحلف لم يترك ليدخل شيئا من ذلك دارهم وكذلك إذا أراد رجل الامتعة اليهم في البحر في السفينة * وإن دخل بسلام أو غلامين يخدمه لم يمنع من ذلك حاجته اليه وانما منع من ذلك ما يريد للتجارة فيه فإنهم استحلفوا لما الذي إذا أراد الدخول اليهم بآمان فانه يمنع أن يدخل فرسا معه أو برذونا أو سلاحا إلا أن يكون معر وفابعدا عنهم مأمونا على ذلك فيئذئذ حال المسلم ولا يمنع من أن يدخل بخارته على البغال والخيول والعجلة والبعبير ويستحلف أيضا على ما يدخله اليهم من البغال والسفن والرقيق أنه لا يريدهم البيع ولا يبيعههم حتى يخرجهم الامن ضرورة * الحرب المستأنم إذا أراد الرجوع إلى دار الحرب بشيء مما ذكرنا فانه يمنع من ذلك قال إلا أن يكون مكا يأسفا أو دواب من مسلم أو ذمي فيئذئذ لا يمنع منه وإذا كان أهل الحرب بحال إذا دخل عليهم التاجر بشيء من هذه لم يدعو به ولا يبيعونه ثمنه فانه يمنع المسلم والذي من إدخال الخيل والسلاح والرقيق اليهم ولا يمنع من إدخال البغال والخيول والبعبير وكذلك لا يمنع من إدخال سفينة واحدة يركبها ويكون فيها متاعه فإن أراد إدخال أخرى منع من ذلك وهذا كله استحسان ولا يمكن من أن يدخل اليهم ندما في هذه الحالة مسلما كان أو كافرا ولو دخل الحربينا بآمان ومعه كراع وسلاح ورقيق لم يمنع من أن يرجع بما جاء به إلى داره فإن باع ذلك كله بدراهم ثم اشترى بها كراعا أو سلاحا أو وثيقة مثل ما كان له أو أفضل مما كان له أو شرا مما كان له فانه لا يترك ليدخل شيئا من ذلك دار الحرب وكذلك لو اشترى ما باعه بعينه أو استقال المشتري البيع فيه فاقاله قبل القبض أو عده أو رد المشتري عليه بخيار روية وبخيار شرطه المشتري لنفسه وإن كان الحربى شرط الخيار لنفسه ثم نقض البيع بحكم خياره فله أن يعود به إلى داره كذا في المحيط * ولو جاء الحربى بسيف فاشترى مكانه قوسا أو رمحا أو ترسالم يترك أن يخرج به وكذا واستبدل بسيفه سيفًا خيرا منه وإن كان هذا السيف من دول أو شرا منه لم يمنع من أن يدخل به كذا في المبسوط * الأصل في جنس هذا أنه متى استبدل سلاحه سلاحا من غير جنسه لم يمكن من أن يرجع به ويحجر على بيعه سواء كان خيرا مما أخرجه عن ملكه أو شرا منه وإن كان ما استبدل به من جنس ما أدخله فإن كان مثله

التركة فباع الوارث شيئا من التركة لا يجوز بيعه على الغرماء ولا ينفذ الإرضاءهم * أحد الوصيين إذا باع مال اليتيم من الوصي لا تخول لا يجوز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا عند أحد الوصيين إذا باع مال اليتيم من أجنبي لا يجوز فكذا إذا باع من الوصي الآخر * الوارث مطالب بقضاء الدين إذا كانت التركة في يده وإذا قضى الدين من مال نفسه كان له حق الرجوع في التركة لتقصير التركة بدونه وإن لم يقبل ردت قضاءه في قضى لا رجوع في التركة هكذا ذكر الشيخ الإمام المعروف بخواهر زاده في

المأذون والناتقي أيضا. والوصي إذا باع مال اليتيم بالنسيئة إذا كان التأجيل فحسابا أن لا يباع هذا المال بهذا الاجل لا يجوز وان لم يكن كذلك ولكن يخاف عليه الخود عند حلول الاجل أو هلاك الثمن عليه فكذلك وان كان لاضاف عليه الخود ولا هلاك الثمن عليه حاز بيع الوصي * وجعل استبعاد مال اليتيم من الوصي بالغور جل آخر استبعاده بالف وماتت الاول أملا من الثاني قالوا ينبغي للوصي أن يبيع من الاول وكذلك رجل استأجر مال اليتيم بثمانية وآخر استأجره بعشرة (٢٦٣) والاول أملا فان الوصي يؤجره من الاول

وكذلك سئل عن الوقف والوصى
أن يودع مال اليتيم ويضعه فان
صالح الوصى عن حق الميت على
رجل فان كان ادعى عليه مقرا
بالمال أو على المال بينة أو كان
القاضي قضي بذلك أو كان القاضي
يعلم بذلك لا يجوز صلح الوصى على
أقل من الحق وان لم يكن كذلك جاز
الصلح * ولو صالح الوصى عن حق
يدعى الانسان على الميت ان كان
للمدعى بينة على دعواه أو علم
القاضي بذلك أو كان القاضي
قضى بذلك جاز صلح الوصى وان لم
يكن كذلك لا يجوز * ولو احتال
الوصى بمال اليتيم ان كان الثاني
أملاً من الاول جاز وان كان مثله
لا يجوز * ولو طمع الساطن في
مال اليتيم ان كان يقدر على دفع
القلم من غير اعشاء شيء لا يجوز له
أن يعطى وان أعطى ضمن وان
كن لا يقدّر على دفع القلم الا
اعطاء المالك أن يعطى صيانة
لنفسه ولو أعطى لا يمين * واقرار
الوصى على الميت بدين أو عين أو
وصية رطل والوصى أن يعطى
معرفة فطر اليتيم من مال اليتيم ولا
يضحي عن انصافه في ظهروا رواية
وكذا الاب لا يضحي عن الصغير
من مال الصغير ذات صحى من مال
نفسه أو كون متبرعا

(وصل فی تصرفات اوکیل)

رجل دفع إلى غيره عبداً ومعه بكرة وبكرته واشترى له بكرة البعير شيئاً من نفعي البعير في يده فباعه وقبض الثمن وذهبت الثمن في طريق
قال العقبة بوجه مفران بآفة في موضع لم يكن خذال قاض لا ضمن وإن كان أكرهه مرافعة الأمر إلى القاضي ولم يفعل أو كان منعاً من المسالك
البعير والرعد على صاحبه يصح نهيته * رجل دفع إلى رجل عشرة دراهم بشئ من ثوبه فباعه في السوق فباعه بثمن عشرة دراهم
عنده ثوبه لا يكره أن يبيع بثمنه في السوق ولا يكره أن يبيع بثمنه في السوق ولا يكره أن يبيع بثمنه في السوق ولا يكره أن يبيع بثمنه في السوق

الآثر قائما وقت الشراء وهو الصحيح لان الواكالة تبطل بمالك مال الآثر قبل الشراء مذكور ذلك في البيوع والزيادة وعامة الكتب وما روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى كانه جعل الواكالة قاعة بماله مال الآثر الى بدل في ذمته وهو الضمان فان البيع يبقى بعد هلاك المبيع عند المانع الى بدل يكون على الاجنبي فلا تنبى الواكالة ببقائه بدل المال كان أولى * وجعل غاب وأمر تلميذه بان يبيع الامتعة ويسلم ثمنها الى فلان فباع ولم يسلم الثمن الى (٢٦٤) فلان حتى هلك عنده قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى

لا يضمن التلميذ بتأخير التسليم الى فلان * رجل دفع سلعة الى رجل ليبيعه في بلد آخر فعملها المأمور وباعها وقبض بعض الثمن وعاد قالوا لا يجبر المأمور على العود الى المكان الذي باع فيه ولا كنه يجبر على أن يوكل رب المال بشهود أو يكتب للقاضي حتى يذهب رب المال ويقبض الباقي * امرأة أمرت بزوجها أن يبيع حرين أو يشتريهما أخرى ففعل ثم قال تزوج اشتريت الجارية الثانية لنفسى وجعلت ثمن الجارية دينار على نفسى قالوا الجارية الثانية للمرأة ولا بدى الزوج أنه اشتراها لنفسه * وكذا لو قال الزوج للمرأة بعد الشراء هذه الجارية التي أمرتني بشرائها فاشتريتها لنفسى فالجارية للمرأة ولا تجب قول الزوج * رجل أمر تلميذه بان يبيع أرضه دون أشجارها لقي فيها ببيع الوكيل الأرض بالبحار فنفق قول الموكل أنه لم يأمره ببيع الأشجار ولم يمتري الخيار ان شاء أخذ الأرض حصتها من ثمن وان شاء تركه رابعا هذا بمنزلة الشجر * غاصب أخذ ثوبا من دار رجل فذهب وبختر صاحب الثوب عن الاسترداد فقتله رجل حتى سترده منه فدفعه إلى

كذافي التبيين * ثم لا يترك بعده أن يرجع الى دار الحرب كذافي الكفاية * فان دخل الحرب دارنا بامان واشترى أرض خراج فاذا وضع عليه الخراج صار ذميا وكذا لو اشترى عشرة فاتها تسعة عشرية على قول محمد رحمه الله تعالى وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى نصير خراجية فيؤخذ منه جزية سنة مستقبلة من وقت وضع الخراج وتثبت أحكام الذي في حقه من منع الخروج الى دار الحرب وبيان القصاص بينه وبين المسلم وضمن المسلم قيمة تخربه وخزيره اذا ألتفقه ووجوب الدية اذا قتل خطأ ووجوب كف الأذى عنه فحرم غيبته كتحريم غيبة المسلم والمراد بوضع الخراج الزامه عليه وأخذه منه عند حلول وقته ومنذ باشر السب وهو زراعتها أو تعطيلها مع التمكن منها اذا كانت في ملكه كذا في فتح القدير * أما بمجرد الشراء فلا يصير ذميا في ظاهر الرواية قال محمد رحمه الله تعالى فان باعها قبل أن يجب حراجها لم يكن بشرائه لها ذميا ولو استأجر أرض خراج فزرعها لم يكن ذميا فان كانت أرض خراجها المقاسمة فزرعها يبدل الحربى فاخذ الامام خراجها مما أخرجت وحكم بذلك عليه دون صاحب الأرض جعله الامام ذميا ووضع عليه خراج رأسه فان اشترى المستأمن أرض المقاسمة فآجرها من مسلم فاخذ الامام الخراج من المستأجر ورأى أن ذلك على الزرع لم يصير المستأمن ذميا ولو زرع الحربى أرضا اشتراها وهى أرض خراج فزرعها فأصاب زرعها آفة فذهبت به لم يكن في الأرض خراج تلك السنة ولم يصير الحربى ذميا وان وجب في أرض المستأمن الخراج في أقل من ستة أشهر من يوم ملكها صار ذميا حين وجب في أرضه الخراج ويجب عليه خراج رأسه يؤخذ منه بعد سنة مستقبلة من يوم وجب في أرضه * واذا دخلت حربية الىنا بامان فنزوت ذميا أو مسلما صار ذميا * ولو دخل الحربى دارنا بامان فنزوت ذميا لا يصير ذميا بتزويجها كذا في السراج الوهاج * فان رجع الحربى المستأمن الى دار الحرب وترك ودبعة عند مسلم أو ذمى أو ديناه عليه ما حل دمه بالعود الى دار الحرب وما كان في أيدي المسلمين أو الذميين من ماله فهو باق على ما كان عليه حرام التناول فان أسرا وظهور عليهم فقتل سقط دينه وصارت وديعته فيا * ولو كان له رهن فعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يأخذه المرتن بدينه وقال محمد رحمه الله تعالى يباع ويوفى بثمنه الدين والفاضل لبنت المال كذافي التبيين * وان قتل ولم يظهر على الدار القرض والوديعه لورثته وكذلك اذا مات وما أوجب المسلمون عليه من أموال أهل الحرب بغير قتل يصرف في مصالح المسلمين كما يصرف الخراج قالوا هو مثل الاراضى التي أجلا أهلها عنها الجزية ولا يخس في ذلك كذا في الهداية * ولو مات المستأمن في دار الاسلام عن ماله وورثته في دار الحرب وقف له لورثته فاذا قدموا فلا بد أن يقيموا البيعة على ذلك فيأخذوا فان أقاموا بيعة من أهل الذمة قبلت استحسانا فاذا قالوا لا نعلم له وأونا غيرهم دفع اليهم المال وأخذ منهم كفيلا لما يظهر في المسائل من ذلك ولا يقبل كتم ملكهم ولو ثبت أنه كذافي فتح القدير * اذا بعث الحربى عددا تاجراله الى دار الاسلام بامان فاسلم ان بعد هدي يبيع وكان ثمنه للحربى كذا في المبسوط * واذا دخل الحربى دارنا بامان وله امرئة في دار الحرب أو اولاد صغار وكبار ومال أو دعة بعضه

الى صاحب أو رادب يأخذ منه اشوب وقال هو لى وكذب الغاصب فغلب المشتري بطلان امراته ثلاثا ذميا
فرواى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى كانه جعل الواكالة قاعة بماله مال الآثر الى بدل في ذمته وهو الضمان فان البيع يبقى بعد هلاك المبيع عند المانع الى بدل يكون على الاجنبي فلا تنبى الواكالة ببقائه بدل المال كان أولى * وجعل غاب وأمر تلميذه بان يبيع الامتعة ويسلم ثمنها الى فلان فباع ولم يسلم الثمن الى (٢٦٤) فلان حتى هلك عنده قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى

لا ضمان عليه لانه بالسف في حفظ

طريقه

(الفصل الثالث في ذرية ملك أهل الحرب يبعثها إلى أمير جيش المسلمين) **قوله** محمد بن عبد الله بن علي

نمن من الموكل * رجل دفع الزوج - ل - ثمن من درهم مائتي دينار بها غصية فاشترى ابنه

كل نيل قبض الوكيل نقداً عنه قهراً له

(٤٣ -) (المقتضى - ثانی) المشتري وينفذ * لو كبل بالسر في استعري بمدة المدة
فعمقه الموكل نيل قبض الوكيل فباعتها لاه اعتق. لا نفسه ولبائع. فلو كبل رثن لاه وانه قد ولاه سيرة له على الموكل
وكذلك في التديرو الاستبداد ولو قتل الموكل عن الموكل فبعت له موكل في غدا فبعت قيمته الى وكيل فبعت بمحسنة عند الوكيل الى ان يأخذ
المن من الموكل * وجل دفع الى رجل من عشر من درهم ما لثري بها فضية فاشترى الوكيل فضية بمحسنة وعشر من كين مشتر بال نفسه

للموكل وان اشترى بتسعة عشر فان كانت تساوي عشرين لم يلزم الا حمله خالفه الى خير وان كانت تساوي تسعة عشر لا يلزم الا حمله
خالف الا حمله من كل وجه فيكون مشتري بنفسه * رجل اشترى في دار الحرب حرا وعبداء بالف درهم بأمر الحرب وأخرجهم مالى دار
الاسلام قالوا يقسم الف على قيمة العبد وعلى قيمة الحرة كان عبدا فاشترى بالف درهم فاشترى باكثر من ذلك كان له على الاسير
ديناره على الحر * حراسه العدو فقال للرجل (٢٦٦) في دار الحرب اشترى بالف درهم فاشترى باكثر من ذلك كان له على الاسير

الف درهم ويكون متبرعا بالزيادة بخلاف الوكيل بالشراء اذا اشترى باكثر مما سماه الا حمله فان كان مخالفا ولا يستوجب شيئا على الامر لان في غير الاسير ومأمور بالشراء بالف والشراء بالف غير الشراء بالف وزيادة فيكون الوكيل مخالفا فيما امر فلا يلزم الموكل اما شراء الحرة مفاداة وتخليص وليس شراء حقيقة وقد رضى الامر بالتخليص بالف فيجب عليه الف كولو امر رجلا يعضى من دينه ألفا فعضى من دينه أكثر من الف يرجع على الامر بالف ويكون متبرعا بالزيادة وكذا لو قال الاسير لرجل اشترى بالف درهم فاشترى بمائة دينار أو عرض جازوله أن يرجع على الاسير بألف كانه قال خلصنى بمائة دينار أو عرض جازوله أو كمل الى ألف درهم والوكيل بالشراء بالدراهم اذا اشترى بمائة دينار أو عرض لا يلزم الموكل * رجل دفع الى رجل شيئا ليبيعه ويدفع منه الى زيد بقاء صاحب المال وطلب الثمن من زيد فقال زيد لم يدفع البائع الى الثمن وقال البائع بعث ودفعت اليه الثمن قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل وجه الله تعالى ان كان البائع باع ما يبيع بآخر كالمقول قوله ولا ضمان عليه وان كان

المهدي أهدي اليه بطيب نفسه وان كان المهدي مكرها في الاهداء ينبغي أن يرده الهديته على المهدي ان قدر عليه وان لم يقدر عليه يضعها في بيت المال ويكتب عليه قصته وكان حكمه حكم القطة * ولو أن عسكريا من المسلمين دخلوا دار الحرب فاهدى أميرهم الى ملك العدو هدية فلا بأس به فان أهدي اليه ملك العدو بعد ذلك هدية نظرا فيما أهدي ملك العدو فان كانت قيمة ما أهدي ملك العدو مثل قيمة هدية أمير الجيش أو أكثر بحيث يتغابن الناس في مثله كانت للأمير خاصة * وان كانت قيمة هدية ملك العدو أكثر من قيمة هدية الأمير بحيث لا يتغابن الناس في مثله فالزيادة على هدية الأمير تكون غنمة * وكذلك لو أن أمير الثغور أهدي الى ملك العدو هدية وأهدى ملك العدو اليه هدية أضعاف ذلك يسلم للأمير قدر هديته من هدية ملك العدو والفضل يوضع في بيت المال * ولو أن المسلمين حاصروا حصنا (١) من حصن أهل الحرب أو مدينة من مدائنهم فباعهم أمير الجيش متاعا أو غير ذلك فانه ينظر الى الثمن الذي أعطوه فان كان مثل قيمة ما باع أو أكثر بحيث يتغابن الناس في مثله يسلم ذلك للأمير وان كان الثمن أكثر من قيمة ما باع بحيث لا يتغابن الناس في مثله فالفضل على قيمة متاعه يكون غنمة وهل تكره المباحة معهم والحالة هذه ذكر محمد رحمه الله تعالى أنه تكرهه وجب في الأشياء في ذلك على السواء كذا في المحيط

(الباب السابع في العشر والحراج)

الاراضي (نوعان) عشرية وخراجية * فرض العرب كلها عشرية * وهى أرض نهامة وحجاز ومكة واليمن وطائف وعمان واليمن * قال محمد رحمه الله تعالى أرض الغرب من (٢) عذيب الى مكة (٣) وعدن أبين الى أقصى حجر باليمن بمهرة وسواد العراق فاسق منها من أنهار الأعاجم خراجية وحد السواد ولا من تخوم الموصل الى أرض عبادان * وحده عرض من منقطع الجبل الى من أرض حلوان الى أقصى أرض القادسية المتصل بعذيب من أرض العرب * وما سوى ذلك كل بلدة فتحت عنوة ولم يسلم أهلها ومن عليهم فهى خراجية ان كان يصل اليها ماء الخراج * وكل بلدة فتحت صلحا وقبلوا الجزية فهى أرض خراج وكل بلدة فتحت عنوة وقسمها الامام بين الغنائم فهى عشرية وكل بلدة فتحت عنوة وأسلم أهلها قبل أن يحكم الامام فيهم بشئ كان الامام فيها بالخيار ان شاء قسمها بين الغنائم وتكون عشرية وان شاء من عليهم وبعد المن كان الامام بالخيار ان شاء وضع العشر وان شاء وضع الخراج ان كانت تسقى بماء الخراج كذا في فتاوى قاصحان * كل أرض أسلم عليها أهلها طوعا فانها تكون عشرية وكذلك كل أرض من أراضي العرب اذا فتحت عنوة وقهرا وأهلها من عبدة الاوثان فاسلموا بعد الفتح وترك الامام الاراضي عليهم فهى عشرية وكذلك كل بلدة من بلاد الحجاز اذا فتحها الامام قهرا وعنوة وتردد بين

(١) قوله من حصن بضمتهين جمع حصن بكسر فسكون اهـ محمده (٢) قوله من عذيب بضم ففتح ماء ابني غيم وهو أول ماء ياتي الانسان بالبادية اذا سار من قادسية الكوفة يريد مكة كفى تقويم البلدان اهـ (٣) قوله وعدن أبين بحركة خيرة بالين أقامها أبين كفى القاموس اهـ محمده

ان

بما باع حركه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لصاحبيه لان الثمن بدل المبيع والمبيع كان أمانة

فند البائع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان عنده الاجبر اشتراك الثمن فكذا الثمن ولا ضمان على زيد لان قول البائع لا يكون حجة عليه * رجل بعث أعتاد الى بياض يبيعه فباعها في الحظيرة من رجل ثم من المبيع وتركه واربا فطالب صاحب الغنم المشتري بالثمن فزعم أنه نقد الثمن الى البائع بكن له احب الاغنام ان يصاب وارث البائع فلم يثبت ثمن البائع قبض الثمن لانه لم يثبت قبضه لا يصير محمدا لا لادوية

فلا يصر الثمن ديناً في تركه وليس لصاحب الاغنام أن يطالب المشتري بالثمن الا بامروصته البيع لان البيع كان وكيلاً بالبيع والوكيل بالبيع اذا مات ينتقل حق قبض الثمن الى وصيه فان لم يكن له وصي رفع الامر الى القاضي حتى ينصب القاضي له وصياً ولا يكون حق القبض للموكل ونظيره هذا ما ذكر في الاصل أحد المتفاوضين اذا باع شيئاً من المتفاوضة ولم يقبض الثمن حتى مات وأوصى الى رجل كان حق قبض الثمن الى وصيه لان وصي الانسان بعد موته بمنزلة وكيله في حياته ولو كان البائع وكل (٢٦٧) رجلاً يقبض الثمن في حياته كان قبض

الثمن الى وكيله لا الى موكله ولا يصدق المشتري على نقداً الثمن الا بينة * يباع عنده ودائع الناس وبضائعهم أسروه ببيعها قبايعها بثمن مسمى وسلم المبيع الى المشتري وجعل الثمن لأرباب الاموال من مال نفسه ليأخذ الثمن بعد ذلك من المشتري ويكون له فافلس المشتري قبل أداء الثمن وتوى ما عليه كان للبيع أن يسترد من أصحاب الاموال ما جعل لهم من مال نفسه لانه انما أعطاهم بشرط أن يكون الثمن له فاذا لم يسلم له الشرط كان له أن يسترد كرجل مات وله على الناس ديون وليس له وارث معلوم فأخذ السلطان ديون الميت من ذرئائه ثم ظهر له وارث كان ديون الميت على غرماؤه لهذا اوارث لانه ظهر أن اغرماء لم يدفعوا المال الى صاحب الحق فلا يحسن لهم البراءة فكان عليهم الاداء ثانياً * رجل اشترى شيئاً وقبضه ثم وكل رجلاً على أنه ان لا يفسد المبيع بذلك ويصح شرط حتى لو لم يقصد الثمن الى خمسة عشر يوماً كان له وكيل أن يفسد المبيع * رجل وكل رجلاً بالبيع وغيره ثم جسد استوكيل قبل البيع بمحض من الوكيل كان

أن يمن عليهم بوقايتهم وأراضيتهم ويضع على الاراضي الخراج وبين أن يقسمها بين الغائبين ويضع على الاراضي العشر فقال جعلت الاراضي عشرية ثم بدله فن عليهم بوقايتهم وأراضيتهم فان الاراضي تبقى عشرية هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في النوادر والكرخي في كتابه وكذلك أرض الخراج اذا انقطع عنها ماء الخراج وصارت تسقي بماء العشر فهي عشرية كذا في المحيط * من أحيا أرضاً مواتاً فان كانت من حيز أرض الخراج فهي خراجية وان كانت من حيز أرض العشر فهي عشرية وهذا اذا كان المحي لها مسلماً أما اذا كان ذمياً فاعليه الخراج وان كانت من حيز أرض العشر * والبصرة عندنا عشرية باجتماع العجاية ورضي الله تعالى عنهم كذا في السراج الوهاج * خراج الارض نوعان (خراج مقاسمة) * وهو أن يكون الواجب شيئاً من الخراج نحو الخمس والسدس وما أشبه ذلك * (خراج وظيفة) * وهو أن يكون الواجب شيئاً من الدية يتعلق بالتمكين من الانتفاع بالارض كذا في فتاوى قاضيان * وخراج المقاسمة يتعلق بالخارج لا بالتمكين من الزراعة حتى اذا عطل الارض مع التمكن لا يجب كالعشر كذا في التتارخانية ناقلاً عن الظهيرية * أما خراج الوظيفة فقال محمد رحمه الله تعالى في أرض الخراج على كل حريب يصلح للزراعة قفيز ودرهم وعلى حريب الرطبة خمسة دراهم وعلى حريب الكرم عشرة دراهم كذا في المحيط * وما سوى ذلك من الاصناف كالزعفران والقطن والبستان وغيرها يوضع عليها بحسب انطاكية ونهاية الطاقة ان يبلغ الواجب نصف الخراج والبستان كل أرض يحوطها حائط وفيها نخيل متفرقة وأصناف وأشجار ويمكن زراعة ما بين الأشجار فان كانت الأشجار ملتفة لا يمكن زراعة أرضها فهي كرم كذا في السكافي * والجريب اسم لستين ذراعاً في ستين ذراعاً بذراع المثلث وذراع المثلث سبع قضبان يزيد على ذراع العامة بمضعة هذه الخلة نفع كتاب العشر والخراج قد شج الاسلام المعروف بحواهر زاده قال محمد رحمه الله تعالى الجريب اسم لستين ذراعاً في ستين ذراعاً حكاية عن حريتهم وليس بتقدير لازم في الاراضي كلها بل جريب الاراضي يختلف باختلاف بلدان فيعتبر في كل بلدة متعارف أهلها وأراد بالقفيز الصاع فهو ثمانية أروال بالعراقي وهو أربعة أمناعه وقد قول أب حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الاول وهذا التمييز يكون سن الحنفة هكذا ذكر في موضع من كتاب العشر والخراج وذكر في موضع آخر منه وفيه ذكر هذا التمييز مما يزرع في تلك الارض وهو الصحيح * ويتبعني أن يكال هذا القفيز بزيادة حفتين ونسكاهما في تفسيرة وله بزيادة حفتين قال بعضهم تفسيرة أن يضع الكيال كقفة على جنب القفيز عند الكيل من لصيرة ويعد ما يقع في كفيه من الصاع ويصب القفة من مافي حفته في جواني العاشر وبعضهم قالوا معناه أن يكال القفيز ثم يجمع على القفيز حتى ينصبه في علاه من الحبات ثم ينصب القفيز في جواني العاشر ثم يجمع القفيز من الصيرة ويرميها في جواني العاشر زيادة على القفيز * ثم هذا المقدار لا يجب في كل سنة لأمرة واحدة زرع المثلث مرة واحدة ثم راراً بخلاف خراج المقاسمة والعشر لان هذا الواجب جزء الخراج فيستكرر تكرره * ثم

جوده عزلاً للوكيل * او كيل بالبيع مطلقاً اذا باع شرط الخيار صح وحز به وان فسخ البيع بحكم خياره ذلك صح فسخه * لو كيل بالبيع اذا باع محضرة لموكل كانت العهدة على الوكيل * او كيل بالشراء اذا اشترى له ما يقبض فله عيب كنه أن يردده يسيراً كان العيب ودخلاه رخياً بالعيب يسيراً لموكل ران كنه فاحشاً وهو ما يوجب جسد المدعى ولا ينفذ الميسدين لا ترفع احدهما ولا يبايض احدهما العيبين لانه الوكيل وذكره في المسألة سرخسي رحمه الله تعالى اي بمر ما يحدلي تحت تقويم القومين

والفاحش ما لا يدخل وقال الشيخ الامام المعروف بخواهر زاده هذا التعديد صحيح فيما ليس له ثمن معلوم عند الناس كالغدير والثوب ونحو ذلك وأما ما له قيمة معلومة عند الناس كالخبز واللحم ونحو ذلك اذا اراد الوكيل بالشراء على ذلك لا يفسد على الامر قلت الزيادة اكثر لان ما له قيمة معلومة عند الناس لا يحتاج في معرفته الى تقويم المقومين * ولو قال الموكل للوكيل بعد ما علم بالعيب لا ترض به فرضو به الوكيل لا يلزم الامر ويكون الامر (٢٦٨) أن يلزم الوكيل وهو بمنزلة ما لو علم الوكيل بالعيب بعد القبض فرضى به ان رضو

به الموكل جاز وان لم يرض له الوكيل * ذكر في المنقرج رجل امر رجلا أن يشتري له جارية بالف درهم فاشتراها ولم يقبضها حتى وجد بها عيبا كان بها قبل البيع أو حدث بعد البيع فرضى المشتري بالعيب وقبضها ان لم يكن العيب عيب استهلاك لزم الامر وان كان استهلاكا كالعصى ونحو ذلك كان للامر أن يلزم الوكيل في قول أبي يوسف ومحمد وقال أبو حنيفة رجه انه تعالى هما سواء ويلزم الامر ان كانت مع ذلك العيب تساوى بالف أو كان بينهما عيب يسير * رجل دفع الى دلال عينايبيعه فعرض الدلال على صاحب الدكان فترك العين عند صاحب الدكان فهرب صاحب الدكان وذهب بالمتاع ضمن الدلال لانه ليس للدلال أن يترك العين عند غيره ولكنه يعرض ويأخذ العين الا أن يكون الدلال قبل ذلك صاحب الدكان يضع أمتعة الناس في حافوته أو كان هو في عياله فيمنسذ لا يضمن الدلال * دلال باع شيئا وأخذ الدلالة ثم استحق البيع على المشتري أو رد بعيب بقضاء أو غيره لا يسترد الدلالة وان انفسخ البيع لانه وان انفسخ لا يظهر أن البيع لم يكن فلا يبطل عمله * الوكيل بالبيع اذا باع ما سواي درهمه بالف

ما ذكرنا في مقدار الخارج فذلك اذا كانت الاراضى تطبق ذلك فاما اذا كانت الاراضى لا تطبق ذلك بان قل ريعها فانه ينقص عنه الى ما تطبق فالنقصان عن وظيفة عمر رضى الله تعالى عنه اذا كانت الاراضى لا تطبق تلك الوظيفة جائز بالاجماع * وأما الزيادة على تلك الوظيفة اذا كانت الاراضى تطبق الزيادة بان كثرت ريعها هل تجوز في الاراضى التي صدر التوظيف فيها من عمر رضى الله تعالى عنه لا تجوز بالاجماع وكذلك في الاراضى التي صدر التوظيف فيها من امام بمثل وظيفة عمر رضى الله تعالى عنه لا تجوز الزيادة بالاجماع وان أطاق الزيادة وكذلك لو أن هذا الامام وظف على أراض مثل وظيفة عمر رضى الله تعالى عنه ثم أراد أن يزيد على تلك الوظيفة ليس له ذلك وان كانت الاراضى تطبق الزيادة * وكذلك لو أراد أن يحولها الى وظيفة أخرى بان كانت وظيفة الاولى دراهم فاراد أن يحولها الى المقاسمة أو كانت مقاسمة فاراد أن يحولها الى الدراهم ليس له ذلك فان زاد عليهم على تلك الوظيفة أو حولها الى وظيفة أخرى وحكم بذلك عليهم وكان من رأيه ذلك ثم ولى بعده وال يرى خلاف ذلك فان كان الاول صنع ما صنع بطيب أنفسهم أمضى الثاني ما فعله الاول وان كان الاول صنع بعير طيب أنفسهم فان كانت الاراضى فتحت عنه ثم من الامام ما عليهم أمضى الثاني ما صنع الاول وان فتح الاراضى بالصلح قبل ان يظهر الامام عليهم وبقي المسئلة بحالها فالثاني ينقض فعل الاول * وأما الاراضى التي يريد الاسام توظيف الخراج عليها ابتداء اذا اراد على وظيفة عمر رضى الله تعالى عنه على قول محمد رجه الله تعالى واحدى الروايتين عن أبي يوسف رجه الله تعالى يجوز وعلى قول أبي حنيفة رجه الله تعالى واحدى الروايتين عن أبي يوسف رجه الله تعالى لا يجوز وهو الصحيح * وأما خارج المقاسمة فالنقد رقيه مفقوض الى الامام ولكن لا يزداد على نصف الخارج * كل من ملك أرض الخراج يؤخذ منه الخراج كافر أو مسلما صغيرا كان أو كبيرا حرا كان أو مكاتباً أو عبداً مأذونا رجلا كان أو امرأة كذا في المحيط * يجب العشر والخراج في أرض الوقف كذا في الوجيز لا يكره * أرض خراجها وظيفة اغتصبها غاصب فان كان الغاصب جاحدا ولا يئنه المالك ان لم يزرعها الغاصب فلا خراج على أحد وان زرعها الغاصب ولم تنقصها الزرعة فلا خراج على الغاصب وان كان الغاصب مقرا بالغصب أو كانت للمالك بينة ولم تنقصها الزرعة فلا خراج على رب الأرض وان نقصتها الزرعة عند أبي حنيفة رجه الله تعالى الخراج على رب الأرض قل النقصان أو كثر كانه آخرها من الغاصب بضمن النقصان * وفي بيع الوفاء اذا قبض المشتري فالمشتري بمنزلة الغاصب وان آخر أرضه الخراجية أو أعارها كان الخراج على رب الأرض كالودفعها مزارعة الا اذا كان كرما أو وطبا أو شعرا ملتقا ولو آخر الأرض العشرية كان العشر على رب الأرض في قول أبي حنيفة رجه الله تعالى وقال صاحباه على المستأجر وان أعار أرضه العشرية فزرعها المستعير عن أبي حنيفة رجه الله تعالى فيه روايتان * وان استأجر أو استعار أرضا صلح للزراعة فغرس المستأجر والمستعير فيها كرما أو جعل فيها وطبا كان الخراج على المستأجر والمستعير في قول أبي حنيفة ومحمد رجهما الله تعالى * وان غصب أرضا عشرية فزرعها لم تنقصها الزرعة فلا عشر على رب الأرض وان

درهم حرق في قول أبي يوسف رجه الله تعالى ولا يكره ذلك * وقال محمد رجه الله تعالى يكره ذلك هكذا نقصتها ذكر الشيخ الامام المعروف بخواهر زاده * الوكيل بالبيع اذا باع عن الثمن قدر ما يتعين فيه الناس ذكر في رواية أنه يجوز البيع بغير القيمة ولا تجوز الحماية في قول أبي حنيفة رجه الله تعالى وذكر في البيوع أصلا * امرأة اشترت من رجل شيئا ثم احتسما فقالت المرأة كنت وسول زوجي ليك وكان البيع على وجه الرسالة وليس على الثمن وقال البائع لا بل بعته

منك ولي عليك الثمن كان القول في ذلك قوله المرأة والبينة للبائع ومن جهلة البيوع من غير المسالك في الفضولي وقدم في صدق الكتاب والله أعلم (باب الاستبراء) اذا ملك الرجل جارية يبيع أو هبة أو صدقة أو قسمة أو صلح من دم محمد أو خلع أو كتابة على جارية أو أعنت عبده على جارية أو ورث جارية يحل له وطؤها بغيرها كانت الجارية أو غير بكر ملكها من صغير أو كبير أو امرأة أو عنين فان كانت من ذوات الحيض لا يحل له وطؤها حتى يستبرأ بها بحيث توفان كانت آيسة أو صغيرة (٢٦٩) يستبرأ بها بشهر واحد وان كانت طاملا

لا يطؤها حتى تضع حملها بعد القبض فن وضعت حملها قبل القبض ثم قبضها كان عليه أن يستبرأ بها بعد ما خرجت من نفاسها وان كانت شابة قد ارتفع حيضها امض أو غيره اختلفت الروايات فيه ذكر في الاصل عند أبي حنيفة وأبي يوسف وجههما الله تعالى أنه لا يقربها حتى يستبين أنهما غير حامل ولو بوقت لذلك وفي رواية لا يقربها ستين وفي رواية ثلاثة أشهر وأربعة أشهر وعن محمد وجه الله تعالى فيسهروا نيتان في رواية لا يقربها أربعة أشهر وعشرة أيام وفي رواية شهرين وخمسة أيام قال الشيخ الامام خمس الأئمة السرخصى كان محمد وجه الله تعالى يقول أولا لا يقربها أربعة أشهر وعشرة أيام ثم رجوع وقال شهرين وخمسة أيام واستباح رحمهم الله تعالى أخذوا بهذه الرواية * رجل تزكروا وجوب الاستبراء اختلف المشايخ فيه قال بعضهم يكفر لانه كرمافيه اجاع المسلمين وقال عامة المشايخ لا يكفر لان ظاهر قوله تعالى وما ملكناكم انفسكم يقتضي ابدانهم مطلقا وانما عرفوا وجوب الاستبراء بانظر ذكر كرم محمد وجه الله تعالى في مدة الاستبراء لا تحل له وطؤها من رأت أن يشتري جارية ولا

نقصها الزرعة كان العشر على رب الارض كأنه أجرها بالنقصان كذا في فتاوى قاضيان * رجل له أرض خراج باعها من رجل وهي فارغة فان بقي من السنة مقدار ما يقدر المشتري على زراعتها يجب الخراج على المشتري زرع أولم يزرع وأن لم يبق من السنة مقدار ذلك فالخراج على البائع * وتكلموا أن المعتبر في ذلك زرع الحنطة والشعير أم أي زرع كان وان المعتبر مدة يدرك الزرع فيه أيام مدة يبلغ فيها الزرع مبلغا تكون قيمته ضعف الخراج وفي ذلك كله كلام والفتوى على أنه مقدر بثلاثة أشهر ان بقي وجب على المشتري والافعل البائع كذا في الفتاوى الكبرى * ولو اشترى أرض خراج ولم يكن في يد المشتري مقدار ما يتمكن فيه من الزراعة فاخذ السلطان الخراج من المشتري لم يكن للمشتري أن يرجع على البائع كذا في فتاوى قاضيان * واذا أخذ من الأملاك والارض في يده ولم يقدر على الامتناع يرجع على المالك وفي ظاهر الرواية لا يرجع وهو الصحيح هكذا في الوجيز للكردي * ان كان للارض ريعان خريفي وربيعي وسلم أحدهما للبائع والآخر للمشتري أو يتمكن كل واحد منهما من تحصيل أحد ريعين لنفسه فالخراج عليهما هكذا ذكر صدر الاسلام في شرح كتاب العشر والخراج كذا في المحيط * رجل باع أرضا خراجية بباعها المشتري من غيره بعد شهر ثم باعها الثاني من غيره كذلك حتى مضت السنة لم تكن في ملك أحدهم ثلاثة أشهر لا خراج على أحد * قالوا الصحيح في هذا ان ينظر الى المشتري الاخراج بقيت في يده ثلاثة أشهر كان الخراج عليه * رجل باع أرضا خراجية لم يبلغ في بيعها سبع الروع كان خراجها على المشتري على كل حال وان باعها بعد ما انعقد الحب وبلغ الزرع ذكر الفقيه أبو ابيات أن هذا بمنزلة ما لو باع أرضا فارغة وباع معها حنطة بمصودة * هذا الذي ذكرنا اذا كانوا يأخذون الخراج في آخر السنة فان كانوا يأخذون الخراج في أول السنة على سبيل التجمل فذلك محض علم لا يجب على البائع ولا على المشتري * رجل له قرية في أرض خراج له فيها بيوت ومنازل يستعملها أولا يستعملها لا يجب عليه شيء وكذا الرجل اذا كان له دار خطية في مصر من مصار المسلمين جعلها مستأنا أو عرس فيها فحلا واخرجها عن منزله ليس فيها شيء لان ما بقى من الارض تبع للدار وان جعل كل الدار مستأنا فان كانت في أرض العشر ففيها العشر وان كانت في أرض الخراج ففيها الخراج كذا في فتاوى قاضيان * رجل اشترى أرضا خراجية وبني فيها دارا فعليه الخراج وان لم يبق مستكنا من الزراعة كذا في المحيط * السلطان اذا جعل الخراج له احب لارض فتركه عليه حزن قول أبي يوسف رحمه الله تعالى خلافا لمحمد رحمه الله تعالى وفتوى على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا كان صاحب الارض من أهل الخراج وعلى هذا التسوية لافضلوا الفقهاء * السلطان اذا لم يطلب الخراج ممن عليه كان على صاحب الارض أن يتصدق به وان كان تصدق بهذا الطلب لا يخرج عن العهدة كذا في فتاوى قاضيان * العامل اذا ترك الخراج على المزارع دون علم السلطان بحل لومهما كذا في الوجيز للكردي * قل محمد رحمه الله تعالى السلطان اذا جعل احدا صاحب الارض لا يجوز وهذا بخلاف وقد كثر شيخ الاسلام أن السلطان اذا ترك العشر على صاحب

يلزمه الاستبراء الحيلة المذكورة في الكتاب بزوجهما بائع من رجل يثق به ثم يبيعهما من المشتري فقبضها المشتري لم يطمس زوجهما واستحب للبائع أن يستبرأ قبل أن يزوجهما ويشتريه أن يكون صلاحي زوج به صدق من المشتري ومن مطلقه قبل القبض كان على المشتري أن يستبرأ اذا قبضها أصح الروايات عن محمد رحمه الله تعالى لانه مطلق قبل قبضه هذا وما هو مقتضى بحكم العقد بمنزلة العقد فيصير كانه اشتراها في هذه الحالة وهي يستفي سكا ولا عدة فيلزمه الاستبراء حيلة أخرى ثم يبيعه قبل تزوجهما ويأخذ الثمن ولا يسلم

الجارية الى المشتري ثم تزوجه المشتري من عبده أو أجنبي ثم يقبضها ثم يطلقها الزوج بعد ذلك الآن في هذا فخرج شهم فكان عند أبي يوسف رحمه الله تعالى واحد من الروايتين عن محمد رحمه الله تعالى كما اشتراها يجب الاستبراء الآن الوجوب يتأكد عند القبض فالزوج بعد الشراء لا يسقط استبراء وجب بنفس العقد الآن تحيض عند المشتري حبضة قبل الطلاق فحينئذ لا يجب الاستبراء في قولهم وحيلة أخرى أنه إذا أراد أن يشتري الجارية يتزوجها المشتري (٢٧٠) قبل الشراء إذا لم يكن في نكاحه حرة ثم يسلمها اليه المولى ثم يشتري فلا يجب عليه

الاستبراء وانما شرط تسليم الجارية اليه قبل الشراء كيلا يوجد القبض بحكم الشراء بعد فساد النكاح * وقال الشيخ الامام الاجل ظهير الدين عندى بشرط أن يدخل الزوج بها بحكم النكاح فبطل الشراء لان ملك النكاح يفسد عند الشراء سابقا على الشراء ضرورة ان ملك النكاح لا يجمع ملك اليهين فاذا كان فساد النكاح سابقا على الشراء لم تكن عند الشراء منكوحة ولا معتدة أما اذا دخل بها قبل الشراء فاذا فسد النكاح تصير معتدة قبل الشراء فلا يلزم الاستبراء * واذا اشترى جارية وأراد أن تزوجه الى أجنبي قبل القبض وخاف أنه لو تزوجهما من عبده أو أجنبي ربما لا يطلقها الزوج فالحيلة له أن يزوجه على أن يكون أمرها بيده يطلقها متى شاء * وأجمعوا على أن ما لا يبطل حق العير لا يكره فيه استعمال الحيلة ولا تعليم الحيلة وأما فيما فيه ابطال حق العير يكره الاحتياط وفيه منع وجوب الزكاة اختلف على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يكرهه وعلى قول محمد رحمه الله تعالى يكرهه وكذا الاحتياط للمسح وجوب الاستبراء على هذا الخلاف والمشايخ من هذين الفصلين أخذوا يقولون

الارض فهو على وجهين * الاول أن يترك اغتالامنه بأن نسي في هذا الوجهه كان على من عليه العشر أن يصرف قدر العشر الى الفقير * والثاني اذا تركه قصدا مع علمه به وأنه على وجهين أيضا * ان كان من عليه العشر غنيا كان له ذلك جائزة من السلطان ويضمن السلطان مثل ذلك من مال بيت مال الخراج لبيت مال الصدقة وان كان من عليه العشر فقيرا محتاجا الى العشر فترك ذلك علمه جائز وكان صدقة عليه فيجوز كالأخذ منه ثم صرفه اليه كذا في النخبة * قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير جل له أرض خراج عطاها لفعليه الخراج كذا في المحيط * وهذا اذا كان الخراج موطفاً أما اذا كان خراج مقاسمة فلا يجب شيء كذا في الصراج الوهاج * قالوا من انتقل الى اخص الامرين من غير عذر فعليه خراج الاعلى كمن له ارض الزعفران فتركها وزرع الحبوب فعليه خراج الزعفران وكذا لو كان له كرم فقطع وزرع الحبوب فعليه خراج الكرم وهذا شيء يعلم ولا يفتى به كيلا يطمع الظلمة في اموال الناس كذا في الكافي * من اسلم من اهل الخراج اخذ منه الخراج على حاله ويجوز ان يشتري المسلم ارض الخراج من الذي يؤخذ منه الخراج كذا في الهداية * ولا يجمع العشر والخراج في ارض واحدة سواء كانت الارض عشرية او خراجية * ولو اشترى ارض عشر أو ارض خراج للتجارة ففيها العشر والخراج دون زكاة التجارة كذا في المحيط * الذي اذا اشترى ارضاً عشرية قال أبو حنيفة وزفر رحمه الله تعالى يؤخذ منه الخراج كذا في الزاد * ولو ان قوما من اهل الخراج هجروا عن عمارة الاراضي واستغللها ولم يكن عندهم ما يؤدون به الخراج لم يكن للامام أن يأخذ الاراضي منهم ويدفعها الى غيرهم على سبيل التملك كذا في النخبة * قال في كتاب العشر والخراج لو أن أرضاً من الاراضي الخراجية هجر عنها صاحبها وطلها وتركها كان للامام أن يدفعها الى من يقوم عليها ويؤدي خراجها قال الشيخ الامام شهم من الامعة الحلوانى رحمه الله تعالى والصحيح من الجواب في هذه المسألة ان يؤاجر الامام الاراضي أولاً يأخذ الاجر ويرفع منه قدر الخراج ويمسك الباقي لرب الارض وهكذا كرم محمد رحمه الله تعالى في الزادات فان كان لا يجد من يستأجرها يدفعها مزارعة بالثلث أو الربع على قدر ما يؤخذ مثل تلك الارض مزارعة فيأخذ الخراج من نصيب صاحب الارض ويمسك الباقي على رب الارض وان كان لا يجد من يأخذها مزارعة يدفعها الى من يقوم عليها ويؤدي الخراج عنها وطريق الجواز أحد الشينين اما اقامتهم مقام المالك في الزراعة واعطاء الخراج أو الاجارة بقدر الخراج ويكون المأخوذ منهم خراجاً في حق الامام وأجرة في حقهم قال وان لم يجد الامام من يعمل فيها بالخراج يبيعها ويرفع الخراج عن ثمنها ويحفظ الباقي على رب الارض * قيل ما ذكر من أن الامام يبيع الاراضي قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فينبغي أن لا يبيعها لان بيع مالها جبراً عليه وأبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يرى الجبر على الحر وقيل هذا قول الكل وهو الصحيح لان أبا حنيفة رحمه الله تعالى يرى الجبر في موضع يعود نفعه الى العامة * وذكر في بعض الكتب في هذه المسئلة أن الامام يشتري ثيراناً وأداة الزراعة ويدفعها الى

الاستبراء وانما شرط تسليم الجارية اليه قبل الشراء كيلا يوجد القبض بحكم الشراء بعد فساد النكاح * وقال الشيخ الامام الاجل ظهير الدين عندى بشرط أن يدخل الزوج بها بحكم النكاح فبطل الشراء لان ملك النكاح يفسد عند الشراء سابقا على الشراء ضرورة ان ملك النكاح لا يجمع ملك اليهين فاذا كان فساد النكاح سابقا على الشراء لم تكن عند الشراء منكوحة ولا معتدة أما اذا دخل بها قبل الشراء فاذا فسد النكاح تصير معتدة قبل الشراء فلا يلزم الاستبراء * واذا اشترى جارية وأراد أن تزوجه الى أجنبي قبل القبض وخاف أنه لو تزوجهما من عبده أو أجنبي ربما لا يطلقها الزوج فالحيلة له أن يزوجه على أن يكون أمرها بيده يطلقها متى شاء * وأجمعوا على أن ما لا يبطل حق العير لا يكره فيه استعمال الحيلة ولا تعليم الحيلة وأما فيما فيه ابطال حق العير يكره الاحتياط وفيه منع وجوب الزكاة اختلف على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يكرهه وعلى قول محمد رحمه الله تعالى يكرهه وكذا الاحتياط للمسح وجوب الاستبراء على هذا الخلاف والمشايخ من هذين الفصلين أخذوا يقولون

انسان

محمد رحمه الله تعالى وفي الاحتياط للمنع الشفعة أخذوا يقولون أبي يوسف رحمه الله تعالى وأما الاحتياط

ابطال حق الشفعة في الدائيات لا يجوز عند الكل ويجب الاستبراء باثبات ملكه يمكن يجب باعادة ملكه * ر جـ ل باع جارية وسلمها الى المشتري ثم ردت عليه ببيع بقضاء أو بغير قضاء أو بخيار رؤية أو شرطاً وأقاله كان على البائع أن يستبرئ بما حبضه ولو انفسخ البيع بينهما قبل القبض بهذه الاسباب لا يجب الاستبراء * ولو باع جارية وسلمها الى المشتري ثم تقايل البائع في المجلس كان على البائع

أن يستبرئها وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا تقابل قبل الافتراق لا يجب * ولو وهب رجل لولده الصغير جارية كانت له أو باع منه ثم اشتراها لنفسه يلزمه الاستبراء * ولو باع شقصا من جارية كانت له وسلم ثم اشتراها لزمه الاستبراء لأنه لم يباع الشقص حرم عليه وطؤها فإذا اشترى بعد ذلك استحدث حل الوطء فكان عليه الاستبراء وكذا لو اشترى أحد الشرى بدين نصيب صاحبه من الجارية المشتري كملزومه الاستبراء * ولو باع جارية على أن المشتري بالخيار ثلاثة أيام وسلم إلى المشتري (٢٧١) ثم إن المشتري أبطل البيع وود الجارية

بحسب الاستبراء على البائع في قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى ولا يجب في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * ولو باع جارية تبعا فاسدا وسلمها إلى المشتري ثم استردها بقضاء أو رضاه كان عليه الاستبراء وإذا اغتصب الرجل جارية وباعها من غيره وسلم إلى المشتري ثم استردها المغصوب بمنه بقضاء أو رضاه كان المشتري علم بالغصب لا يجب الاستبراء على المالك وطئها المشتري من الغاصب أو لم يطأ وإن لم يعلم المشتري وقت الشراء أنها غصب إن لم يطأها المشتري لا يجب الاستبراء على المولى وإن وطئها في القياس لا يجب وفي الاستحسان يجب * ولو وهب جارية وقبضها الموهوب له ثم رجع الوهاب في الهبة كان عليه الاستبراء وكذا إذا أمر العدو جارية لرجل وأحرزها دار الحرب ثم اشتراها منه مسلم أو ذى وأخرجها إلى دار السلام فأخذها المولى قديم يثنى من المشتري كان عليه الاستبراء عندنا وكذا لو أسر العدو جارية وأحرزها دار الحرب فأغتمها العزة أو تشتموا العنبة فأخذها المولى من الذى وقعت الجارية في سهمه بالقيمة إن عليه الاستبراء وإن وجدته في الهبة قبل انقسامه أخذها بخير شي ولو يلزمه

إنسان لبرزها فإذا حصلت الغلبة بأخذ منها قدر الخراج وما أنفق عليها ويحفظ الباقي على رب الأرض وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يقرض الإمام صاحب الأرض من مال بيت المال مقدار ما يشتري به الثيران والأدوات فيأخذ ثقة يكتب عليه بذلك كتابا لبرزها فإذا ظهرت الغلبة أخذ منها الخراج ومقدار ما أقرض يكون ديناً على صاحب الأرض قال وإن لم يكن في بيت المال شيء يدفعها إلى من يقوم عليها ويؤدى خراجها ثم إذا كان رب الأرض عاجزا عن الزراعة وصنع الإمام بالأرض ما ذكرنا ثم عادت قدرته وامكانه من العمل والزراعة يستردها الإمام بمن هي في يده وردها على صاحبها إلا في البيع خاصة كذا في المحيط * وإذا هرب أهل الخراج وتركوا أراضيتهم ذكر الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن الإمام بالخيار أن شاء عجزها من بيت المال وتكون غلتها للمسلمين وإن شاء دفعها إلى غيرهم مقاطعة ويكون مأخذه منهم لبيت المال وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا مات أهل الخراج دفع الإمام أراضيتهم مزادة وإن شاء أجزأها وبيع آخرتها في بيت المال وإن هربوا أجزأها وأخذ منها مستدار الخراج وحفظ ما بقى لأهلها فإذا رجعوا رده إليهم ولا يؤجرها ما لم تنقض السنة التي هربوا فيها كذا في السراج الوهاج * نقل أهل الذمة عن أراضيتهم إلى أرض أخرى مع عذر لا بد منه والعذر أن لا يكون لهم شوكة وقوة فيخاف عليهم من أهل الحرب أو يخاف عليهم منهم بأن يخبروهم بعورات المسلمين ولهم قيمة أراضيتهم أو مثلها مساحة من أرض أخرى وعليهم خراج هذه الأرض التي انتقلوا إليها وفي رواية عليهم خراج المنقول عنها والأول أصح وأراضيتهم خراجية فلو توصيها مسلم عليه خراجها كذا في الكافي * قرية نها أراضيات أربابها أو غابوا وبجزأ أهل القرية عن خراجها وراودوا التسليم إلى السلطان فإن السلطان يعمل ما قلنا وإن أراد السلطان أن يأخذها بنفسه يبيعها من غيره ثم يشتري من المشتري * قوم اشتروا ضيعة فيها كروم وأراض من أراضهم الكروم والآخر الأراضى فأرادوا قسمتها للخراج قالوا إن كان خراج الكروم معلوما وخراج الأراضى كذلك كان الحكم على ما كان قبل الشراء وإن لم يكن خراج الكروم معلوما وكان خراج الضيعة معلوما فن علم أن الكروم كانت كروم في الأصل لا يعرف لا كروم والأراضى كذلك ينظر إلى خراج الكروم والأراضى فإذا عرف ذلك ينقسم جله لخراج الضيعة عليهم ما على قدر حصصهما * قرية خراج أرضها على التفاوت وطلب من كان خراج أرضه كثيرا تسوية بينه وبين غيره قالوا إن كان لا يعلم خراج الخراج في الابتداء كان على التساوى ثم على التفاوت يترك على ما كان قبل ذلك كذا في فتاوى صحن * في فتوى إذا جعل الرجل أرضه الخراجية مقبرة أو داراً أو مسكناً لا يقرض الخراج * خراج الأراضى إذا تولى على المسلم سنين فعند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى يؤخذ بجميع ما مضى وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يؤخذ إلا بخراج السنة التي هو فيها هكذا ذكره شيخنا لا م رجع الله تعالى في شرح أسير صغير وذكر صدر الام رحمه الله تعالى في كتاب العشر والخراج عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى روايتين قال صدر الاسلام لا يؤخذ كذا في المحيط * لا يخرج الخراج

الاستبراء ولو أبقته جارية المسلم إلى دار الحرب ثم أخرجت إلى دار السلام فأنها لا يجب عليه الاستبراء وقد لصاحبه رحمه الله تعالى يجب عدا الذي ذكره إذا خرجت عن مال المولى ثم عادت إليه من لم يخرج عن مالها لم يكن خراج من يده ثم عادت إليه لا يجب الاستبراء * وصورة ذلك إذا كاتبته ثم عجزت وردت في ترك لا يلزم الاستبراء وكذا الجارية إذا أبقته ولم يخرج عن دار الاسلام فخرجت إليه لا يجب الاستبراء وكذا لو غصب رجل جارية ثم استردها من الغاصب *

وكذا اذا رهن جارية ثم فك الرهن أو ما غجارية على أنه بالخيار ثلاثة أيام وسلم إلى المشتري ثم أبطل البيع في مدة الخيار لا يلزمه الاستبراء وكذا اذا باع المدبرة أو أم الولد وسلم إلى المشتري ثم استردها من المشتري قبل الوطء لا يلزمه الاستبراء وان استردها بعد الوطء لم يلزمه الاستبراء * ولو اشترى جارية وقبضها واستبرأها ثم زوجها جلا ثم طلقها الزوج قبل الدخول لا يلزم الاستبراء في ظاهر الرواية * وان اشترى جارية وقبضها وزوجها قبل (٢٧٢) الاستبراء ثم طلقها الزوج قبل الدخول بها فيسهروا ويتأتوا والمختار أنه لا يجب

غلب على أرضه الماء أو انقطاع أو منع من الزرع كذا في النهر الغائق * ذكر محمد رحمه الله تعالى في النوادر اذا غرقت أرض الخراج ثم نصب الماء عنها في وقت يقدر على زراعتها نانيا قبل دخول السنة الثانية فلم يزرعها فعليه الخراج وان نصب الماء عنها في وقت لا يقدر على زراعتها نانيا قبل دخول السنة الثانية لا يجب الخراج هكذا في المحيط * اذا اصطلم الزرع آفة سماوية لا يمكن الاحتراز عنها كالغرق والحرق وشدة البرد وما أشبه ذلك فلا خراج وأما اذا كانت آفة غير سماوية ويمكن الاحتراز عنها ككل القردة والسباع والانعام ونحو ذلك فلا يسقط الخراج وهو الاصح وذكر شيخ الاسلام أن هلاك الخراج قبل الحصاد يسقط الخراج وهلاكه بعد الحصاد لا يسقطه هكذا في السراج الوهاج * وفي أرض العشر اذا هلك الخراج قبل الحصاد يسقط وان هلك بعد الحصاد ما كان من نصيب رب الأرض يسقط وما كان من نصيب الاكاري يبقى في ذمة رب الأرض وخراج المقاسمة بمنزلة العشر لان الواجب شيء من الخراج وانما يغارق العشر في المصروف وهذا اذا هلك كل الخراج فان هلك الاكاري يبقى البعض ينظر الى ما بقي من مقدار ما يبلغ قفيزين ودرهمين يجب قفيز ودرهم ولا يسقط الخراج وان بقي أقل من ذلك يجب نصف الخراج كذا في فتاوى قاضخان * قال مشايخنا رحمهم الله تعالى والصواب في هذا ان ينظر أولاً الى ما أنفق هذا الرجل في هذه الأرض ثم ينظر الى الخراج فيحسب ما أنفق أولاً من الخراج فان فضل منه شيء أخذ منه على نحو ما بينا كذا في السراج الوهاج والمحيط * وانما يسقط الخراج بهلاك الخراج اذا لم يبق من السنة مقدار ما يتمكن فيه من الزراعة فان بقي لا يسقط الخراج ويجعل كأن الاول لم يكن وكذا الكرم اذا ذهب ثماره بآفة ان ذهب البعض وبقى البعض اذا بقي ما يبلغ عشرين درهماً أو أكثر يجب عليه عشرة دراهم وان كان لا يبلغ عشرين درهماً يجب مقدار نصف ما بقي وكذا الرطب كذا في فتاوى قاضخان * المحمود من صنيع الاكاسرة أن المزراع اذا اصطلم زرع آفة في عهدهم كانوا يضمنون له البذر والسقفة من الخرابة ويقولون المزراع شرى كذا في الربح وكيف لا يشاركه في الخسران والسايطان السلم بهذا الخلق أولى كذا في الوجيز للكردي * رجل غرس في أرض الخراج كروماً لم يثمر الكرم كان عليه خراج أرض الزرع وكذا لو غرس الاشجار المثمرة كان عليه خراج الزرع الى أن تثمر الاشجار واذا نال الكرم وأثمران كانت قيمة الثمر تبلغ عشرين درهماً أو أكثر كان عليه عشرة دراهم وان كانت أقل من عشرين درهماً كان عليه مقدار نصف الخراج فان كان الخراج لا يبلغ قفيز أو درهمين لا ينقص عن قفيز ودرهم لانه كان متمكناً من زراعة الأرض وان كان في أرضه أجرة فيها صيد كثير ليس عليه الخراج وان كان في أرضه قصب أو صرء أو صنوبر أو خلاف أو شجر لا يثمر ينظر ان أمكنه أن يقطع ذلك ويجعلها من ردة فلم يفعل ذلك كان عليه الخراج وان كان لا يقدر على اصلاح ذلك لا يجب عليه الخراج وان كان في أرض الخراج أرض يخرج منها ملح كثير أو قليل فكذلك ان قدر أن يجعلها من ردة ويصل اليها الماء الخراج كان عليه الخراج وان كان لا يصل اليها الماء الخراج وكانت في الجبل ولم يصل اليها الماء لا يجب الخراج وان

الاستبراء على المولى ولو اشترى من عبده المأذون جارية بعد ما حاضت عند العبد فان لم يكن العبد مدبونا لا يجب الاستبراء على المولى وان كان مدبونا في القياس لا يجب الاستبراء وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وفي الاستحسان يجب وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * وان اشترى العبد المأذون جارية فباعها من المولى قبل أن تحيض عنده كان على المولى أن يستبرأ به بحضه مدبونا كان العبد ولم يكن واذا ارثت جارية الرجل ثم أسلمت لا يجب الاستبراء على المولى وكذا اذا أحرمت تطوعاً باذن المولى ثم حلت من أحرامها لا يجب الاستبراء على المولى * اذا اشترى المكاتب والدته أو بنته فحاضت عنده حيضة ثم هجر المكاتب وودى الرق كان للمولى أن يطأ البنت والوالدة قبل الاستبراء ولو اشترى المكاتب عمته أو خالته أو بنت أخته أو بنت أخيه ثم هجر المكاتب ورد في الرق لا يحل للمولى أن يطأهن قبل الاستبراء حاضت أم لم تكن أو لم تحض لان هجر المولى ملكه وقت بعد الهجر فيلزمه الاستبراء * ولو اشترى المكاتب جارية ووضعت عنده حيضة ثم أدى اليه كتاباً وعتق سلمته الى أجنبية ولا يارم الاستبراء وان هجر المكاتب وودى الرق كانت لجارية للمولى ويلزمه الاستبراء ولو رثت جارية لرجل عندنا

كان

لا يجب الاستبراء على المولى وقال رحمه الله تعالى يجب ولو اشترى النصراني - ربة عرانية لا يلزمه الاستبراء فان وطئها ثم أسلم النصراني والجارية لا يجب الاستبراء قيساً واستحساناً وان سلمت قبل الوطء والحيض في غيباس لا يجب وفي الاستحسان يجب ولو اشترى المحوري جارية فوضعت فيه حيضة ثم سلمه لا يجب الاستبراء - سلمت قبل الحيض فهو على القياس والاستحسان * رجل أراد

أن تزوج جاريته بعد الوطء لا يصلح له أن يستبرئ بها حتى يبيض ثم تزوج وكذا إذا أراد أن يبيع جاريته فإن تزوج الجارية قبل الاستبراء
 النكاح ويستحب للزوج أن لا يطأها حتى تحيض نحيضة قال مجاهد رحمه الله تعالى لا يحل للزوج أن يطأها قبل الاستبراء * وكذا إذا
 زوج المدونة أو أم الولد ولو رأى امرأة تزنى ثم تزوجها ان حبلى من الزنا لا يطأها حتى تضع حملها وان لم تحبل يستحب له أن لا يطأها حتى
 تحيض والله أعلم (كتاب الاجارات) * (فصل في الانفاط التي تنعقد بها (٢٧٣) الاجارة وفي تعليق انعقادها بالشروط وتعليق

انفساخها وتجديدها انعقادها بعد
 انفساخها وفي الابراء عن الاجرة
 قبل وجوبها رجل قال غيره
 اشترت منك خدمة عبدك هذا
 شهرا ابكذا كانت الاجارة باسدة
 ولو قال وهبت منك منفعة هذه
 الدار شهرا ابكذا أو قال ملكتك
 منفعة دارى هذه شهرا ابكذا كانت
 الاجارة جائزة لان الاجارة تعليق
 المنفعة المدونة بعوض ويبع
 المعلوم باطل فلا يجوز تعليقها
 بلفظة البيع والشراء أما تعليق
 المعلوم بما سوى البيع والشراء
 جاز كالوصية ونحو ذلك فلا يلزم
 تعليقها بما سوى البيع والشراء
 نسرد باب الاجارة * وذكر في
 كتاب الصلح رجل ادعى شقة صامن
 داره نكر المدعى عليه فصالحه على
 سكنى بيت معلوم من هذه الدار
 عشرين ذراعا فحان المدعى آخر هذا
 البيت من الذى صالحه حذ فى قول
 أبى يوسف رحمه الله تعالى ولا يجوز
 فى قول مجاهد رحمه الله تعالى وروا
 المدعى باع كفى هذا البيت من
 رجل يجوز ان تعليق السكنى
 بعرض احدة واحدة لا تنعقد
 بلفظة البيع * رجل قال غيره
 بعت منك منفعة هذه الدار شهرا
 ابكذا لا يجوز كى لا يجوز بيع
 دار لغير شهرا ان اوقد كرونا
 * وهو قول آخر انك منفعة هذه

كان فى أرض الخراج قطعة أرض سبعة لاتصلح للزراعة أو لا يصل اليها الماء ان أمكنه اصلاحها
 فلم يصلح كان عليه خراجها وان كان لا يمكن فلاخراج عليه كذا فى فتاوى قاضيان * أو ان
 وجوب الخراج عند أب حنيفة رحمه الله تعالى أول السنة ولكن بشرط بقاء الأرض النامية فى يده
 سنة اما حقيقة أو اعتبارا كذا فى التذخيرة فى كتاب العشر والخراج * وينبغى للوالى أن يولى
 الخراج رجلا يرفق بالناس ويعدل عليهم فى خراجهم وان يأخذهم بالخراج كلما خرجت غلة
 فياخذهم بقدر ذلك حتى يستوفى تمام الخراج فى آخر الغلة وأرادهم هذا أن يوزع الخراج على
 قدر الغلة حتى ان الأرض اذا كان يزرع فيها غلة الربيع وغلة الخريف فعند صول غلة الربيع
 تنظر المتولى أن هذه الأرض كم تغل غلة الخريف بطريق الخرز والظن فان وقع عنده أنها
 يعلى مثل غلة الربيع فانه ينصف الخراج فياخذ نصف الخراج من غلة الربيع ويؤخر النصف
 الى غلة الخريف وكذلك يفعل فى البقول ينظر ان كان مما يجز خمس مرات يأخذ من كل مرة
 خمس الخراج وان كان مما يجز أربع مرات يأخذ من كل مرة ربع الخراج وعلى هذا القياس
 فافهم كذا فى المحيط * من عليه الخراج أو العشر اذا مات يؤخذ ذلك من تركته ويؤخذ الخراج عند
 بلوغ العلة على اختلاف البلدان * ولا يحل لصاحب الاراضى أن يأكل الغلة حتى يؤدى الخراج
 كذا فى فتاوى قاضيان * ولا يأكل من طعام العشر حتى يؤدى العشر وان أكل صمن والسايطان
 حيس غلة أرض الخراج حتى يأخذ الخراج كذا فى الظهيرية * ذكر مجاهد رحمه الله تعالى فى نوادره
 اذا جعل خراج أرضه لسنة أو سنتين فإنه يجوز وفى المنتقى رجل جعل خراج أرضه ثم غرقت الأرض
 فى ذلك السنة قال برده ما أدى من خراجها فان زرعها فى السنة الثانية حسب له وعن مجاهد رحمه الله
 تعالى فى رجل أعطى خراج أرضه لسنة ثم غلب عليها الماء وصارت دجلة قال برده عليه اذا كان قائما
 بجنبه وان كان قد دمه فلا شئ عليه يريد به اذا صرفه الى المقابلة فلا شئ عليه كذا فى المحيط

(الباب الثامن فى الجزية)

وهى اسم ما يؤخذ من أهل الذمة كذا فى النهاية * انما يجب على الخراج من أهل قتال
 العاقل المحترف وان لم يحسن حربه كذا فى السراجية * روى على صربين جزية توضع عليهم تعلق
 وتراض فتقدر بحسب ما يقع عليه الاتفاق كذا فى الكفا * ولا يزداد عليهم ولا ينقص منها كذا
 فى النهر الفائق * وجزية يمدى الادم وضعها اذا غلب على الكفار وقرهه على ذلهم كذا
 فى السكافى * فهذا مقدرة قدر عونه شأوا أو بوارصوا ولم يرضوا * فيضه على اعنى فى كرسنة
 ثمانية وأربعين درهما بوزن سبعة يأتى فى كل شهر ودراهم على وسط الحال رابعة وثمانين
 درهما فى كل شهر وثمانين وعلى الفقير المعمل ثنى عشر درهما فى كل شهر ودرهما كذا فى فتح
 القدير والهداية والكافى * تكاه وفى معنى المعمل والحجج من معناه ما يأتى به على
 العمل وان لم يحسن حرفته وتكاه العلماء فى معرفة المعنى والفقير او وسطا قال الشيخ الامام ابو جعفر
 رحمه الله تعالى يعتبر فى كل لمدة عرفه فنعد ما سقى المدهم فقيرا أو وسطا وندين فهو كذا

(٥٥ - (المدنى) - ٥٥)

تجوز الاجارة دأضيفت الى الدار الى المنفعة وذكر شيخ الامام ع روى بخواهر زدرية ذكروا فى الاجارة ان المنفعة دار
 ذكر فى الكتاب ان قول وهبت منك منفعة هذه الدار شهرا ابكذا لا يصح لى منفعة دار لا منفعة الدار
 لا تنعقد لمفظة البيع * روى فى دار شهرا ابكذا لا تنعقد لى منفعة دار لا منفعة الدار

منك داري هذه شهر بغير عوض كانت اجارة فاسدة ولا يكون اعارة فلا ان الاجارة عقد خاص للملك المنفعة بعوض بمسئلة البيع في الامينات ولو قال بعث منك هذه العين بغير عوض كان باطلا فاسدا ولا يكون هبة وكذا الاجارة اما الاعارة مأخوذة من التعاور والتداول والتعاور كما يكون بغير عوض يكون بعوض والتعاور بعوض يكون اجارة * ولودفع داره الى رجل على أن يسكنها ويرمها ولا اجارة عليه كانت اعارة فانه ذكر في الاصل أن اشتراط المزمة (٢٧٤) على المدفوع اليه بمنزلة اشتراط نفقة المستعار على المستعير وبذلك لا تبطل الاعارة

* رجل قال لغيره آجرتك داري هذه رأس الشهر كل شهر بكذا جاز في قولهم * ولو قال اذا جاء رأس الشهر فقد آجرتك هذه الدار كل شهر بكذا قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى وأبو بكر الاسكاف رحمه الله تعالى يجوز ذلك وقال أبو القاسم الصفار لا يجوز لانه تعليق التملك بعوض فلا يصح كلعقلها بشرط آخر والذي يؤيد قوله ما ذكر في الجامع الصغير رجل حلف أن لا يجات ثم قال لامرأته اذا جاء غسدت فانت طلق كان حائشا في عينه والذي يؤيد قول الفقيه أبي الليث ما ذكر في المنتقى رجل له خيار الشرطي في البيع فقال أبطأت خيارى غدا أو قال أبطأت خيارى اذا جاء غدا كان ذلك جائزا قال وائس هذا كقوله لم افعل كذا فقد أبطأت خيارى فان ذلك لا يصح لان هذا وقت يجب لاجاله * ولو آجر داره كل شهر بكذا ثم قال اذا جاء الشهر فقد أبطأت الاجارة قال الفقيه أبو بكر البجلي رحمه الله تعالى لا يصح تعليق الاجارة بمجيء الشهر يصح تعليق فسختها بمجيء الشهر وغيره من الاوقات ومسئلة المنتقى بتعليق ابطال الخيار تؤيد قوله * وقال شمس الائمة السرخسي قال بعض أصحابنا رحمه الله تعالى اضافة

وهو الاصح كذا في المحيط * وقال الكرخي الفقير هو الذي يملك مائتي درهم أو أقل والوسط هو الذي يملك فوق المائتين الى عشرة آلاف درهم والمكثر هو الذي يملك فوق عشرة آلاف قال رضى الله تعالى عنه والاعتماد في هذا على قول الكرخي كذا في فتاوى قاضيان * ولا بد أن يكون المعتمل صحيحا ويكتفي بحمته في أكثر السنة كذا في الهداية * ذكر في الايضاح ولو مرض الذي السنة كلها فلم يقدر أن يعمل وهو مومر لا تجب عليه الجزية وكذا ان مرض نصف السنة أو أكثر أما لو ترك العمل مع القدرة عليه كان كالمعتمل كذا في النهاية * الجزية تجب عندنا في ابتداء الحول وهي على أهل الكتاب سواء كانوا من العرب أو من النجم أو المجوس وعبدة الاوثان من النجم كذا في الكافي * ثم أو أن أخذ خراج الرأس من آخر السنة قبل أن يتحول وقد روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه تؤخذ منه في كل شهر ينقص طوعا من محدره الله تعالى تؤخذ شهراف شهراف الاصح هو الاول كذا في المبسوط * اليهود يدخل فيهم السامرة والنصارى يدخل فيهم الفرنج والارمن وان ظهر على أهل الكتاب والمجوس وعبدة الاوثان من النجم قبل وضع الجزية فيهم ونسأوهم وصبيانهم في كذا في فتح القدير * وأما الصابئون فقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى تؤخذ منهم الجزية وقال صاحباه لا تؤخذ وأما المبيضة هل تؤخذ منهم الجزية قالوا ينظر ان كانوا حديثا فهم مرتدون لا تؤخذ منهم الجزية وهم يقتلون وان كانوا قديما تؤخذ منهم الجزية وأما الزنادقة فتؤخذ الجزية منهم كذا في فتاوى قاضيان * ولا توضع على عبدة الاوثان من العزب ولا المرتدين وان ظهر عليهم فنسأوهم وصبيانهم في * ومن لم يسلم من رجالهم قتل ولا جزية على امرأة ولا سبي ولا زمن ولا أعى وكذا المفلاج والشيخ الكبير ولا على فقير غير معتمل كذا في الهداية * ولا جزية على مجنون ولا معقد كذا في الاختيار شرح المختار * ولا تؤخذ من المعتوه كذا في المحيط * لا تجب على المقطوعة أيديهم وأرجلهم هكذا في التتارخانية * ولا توضع على المملوك والمكاتب والمدير وأم الولد ولا يؤدى عنهم مواليتهم ولا توضع على الرهبان الذين لا يحاطون الناس كذا في الهداية * قال الولوالجي في فتاواه ويوضع على نصارى نجران على رؤسهم وأراضيهم في كل سنة ألف ماحلة كل حلة تجسون درهما ألف في صفر وألف في رجب يقسم ذلك على رؤسهم وأراضيهم فمأصاب الرأس يكون جزية ومأصاب الاراضى يكون خراجا وهذا الذي ذكره الولوالجي هو الصحيح لموافقة الحديث الا قوله كل حلة تجسون درهما قال أبو يوسف رحمه الله تعالى في كتاب الخراج وهذه الخلل المسماة هي ألف ماحلة على أراضيهم وعلى جزية رؤسهم تقسم على رؤس الرجال الذين لم يسلموا وعلى كل أرض من أراضي نجران وان كان بعضهم قد باع أرضه أو بعضها من مسلم أو ذمي أو تغلي والمرأة والصبي في ذلك سواء في أراضيهم وأما جزية رؤسهم فليست على النساء والصبيان كذا في غاية البيان * قد بين أبو يوسف رحمه الله تعالى في كتاب الخراج الخلل فقال كل حلة أو قرية يعني قيمتها كذلك فقول الولوالجي كل حلة تجسون درهما ليس بصحيح لان الاوقية أربعون درهما كذا في النهر الفائق ناقلا عن فتح القدير * قال مشايخنا

الصحيح الى الغد وغيره من الاوقات صحيح وتعليق الصحيح بمجيء الشهر وغير ذلك لا يصح والفتوى على وجهه قوله وذكره رحمه الله تعالى أن تعليق الخياطة بالشرط المتعارف به ثم فانه قال في شرح الجامع الصغير اذا قال للخياط ان خطه اليوم فأت درهما وان لم يخطه غدا فأت درهما فلان الخياط قال لصاحب الثوب اذا جاء غدا وخطه خطت عنك درهما فانه يجوز ذلك * رجل قال لغيره آجرتك داري هذه دار به درهم ثم آجرها اليوم من غيره الى ثلاثة أيام فجاء الغد وأراد الاستأجر الاول أن يدفع الاجارة الثانية فيه

روايتان عن أصحابنا ورحمهم الله تعالى في رواية الاول أن يسخ الاجارة الثانية وبه أخذ لصير رحمه الله تعالى وفي رواية ليس له أن يسخ الثانية وبه أخذ الققيه أبو جعفر رحمه الله تعالى والمقيه أبو الليث وشمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى وهو قول عيسى بن ابان ورحمهم الله تعالى وعليه الفتوى وذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى الأصح عندي ان الاجارة المضافة لازمة قبل رقة فلا تظهر الثانية في حق الاول ولو كانت الاولى ناجزة لا تظهر الثانية في حق الاول هذا اذا كانت (٢٧٥) الاولى مضافة الى الغد ثم آجر من غيره اجارة

ناجزة ولو كانت الاجارة الاولى مضافة الى الغد ثم باع من غيره ذكر في المنتقى فيه روايتان في رواية قال ليس للآجران بيع قبل مجيء الوقت وفي رواية قال اذا باع أو وهب قبل مجيء الوقت جاز ما صنع والفتوى على أنه ينفذ البيع وتبطل الاجارة المضافة وهو اختيار شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى ثم اذا نفذ بيعه فان رد عليه يعيب بقضاء أو رجوع في الهبة قبل مجيء وقت الاجارة عادت الاجارة الى آجرها وان عادت اليه بملك مستقبل لا تعود الاجارة واذا آجر الرجل اجارة ناجزة ثم آجر من غيره لا تنعقد الاجارة الثانية في حق الآجر حتى ان الآجر مع المستأجر الاول لو تفاخضا الاجارة لا يجب عليه أن يسلمه الى الثاني * وفي فصل البيع اذا انفسخ البيع بما هو مفسوخ من كل وجه كان على الآجر أن يسلم الى المستأجر * أصل المسئلة مذكور في أدب القاضي * عير في بدرجل تنازع فيه اثنان أحدهما يدعى عليه الاجارة والاخر يدعى عليه الشراء فقرأ المدعى عليه للمستأجر فأراد مدعى الشراء أن يحلله على البيع كان له ذلك لان الاجارة وان ثبتت باقراره لا يكون فوق الثابت عينا * ولو آجر ثم باع من آخر لم

رحمهم الله تعالى لومات جميع رجالهم أو أسلموا لا يسقط شيء من ألفي حلة ويؤخذ الكل من أراضهم كذا في الحاوي القدسي * من أسلم منهم سقطت عنه جزية رأسه ووضع ذلك على من لم يسلم ومولى النجران مثل مولى أهل الزمة توضع على رأسه الجزية كذا في التتارخانية ناقلا عن الولوالجية * الحلة ازار ورداء هذا هو المختار ولا تسمى حلة حتى تكون ثوبين كذا في الكفاية * في الحجة نصراني يكتب فلا يفضل منه لا يؤخذ منه مخرج رأسه كذا في التتارخانية * وتوضع الجزية على مولى المسلم اذا كان نصرانيا كذا في الهداية * والقرشي اذا أعتق عبدا كافرا تؤخذ منه الجزية كذا في الكافي * اذا احتلم الغلام من أهل الزمة في أول السنة قبل أن توضع الجزية وهو موسر وضعت عليه الجزية * وتؤخذ منه الجزية لتلك السنة وان احتلم بعد ما وضعت الجزية على الرجال لا توضع عليه حتى تمضي هذه السنة * وان أعتق العبد وله مال فان أعتق قبل أن توضع الجزية توضع عليه الجزية لهذه السنة وان أعتق بعد ما وضعت الجزية على الرجال لا توضع عليه الجزية حتى تمضي هذه السنة وان صار ذميا قبل أن توضع الجزية على الرجال لا توضع عليه الجزية هذه السنة وان صار ذميا بعد ما وضعت الجزية على الرجال لا توضع عليه الجزية حتى تمضي هذه السنة والمصاب اذا أفاق لا توضع عليه الجزية ما لم تمض هذه السنة فاق بعد الوضع أو قبله والفقير الذي لا يجد شيئا اذا صار غنيا أو وسط الحال اذا صار غنيا كثر ان تؤخذ منه جزية الاغنيا سواء صار غنيا بعد الوضع أو قبله * واذا مات من عليه الجزية أو أسلم وقد بقيت عليه الجزية لم يؤخذ ذلك الباقي عندها وكذا اذا عصى أو صار مقعدا أو زمناء أو شيخا كبيرا لا يستطيع أن يعمل أو صار فقيرا لا يقدر على شيء بقي عليه من جزية رأسه سقط ذلك الباقي كذا في فتاوى قاضيهان * في الخانية الذي اذا كان غنيا في بعض السنة فقيرا في البعض قالوا ان كان غنيا في أكثر السنة تؤخذ منه جزية الاغنيا وان كان على العكس تؤخذ منه جزية الفقراء ولو كان غنيا في النصف فقيرا في النصف تؤخذ منه جزية وسط الحال كذا في التتارخانية * ولو برأ لمريض قبل وضع الأدم الجزية وضع عليه وبعد وضع الجزية لا توضع عليه * ويجوز تجميل الجزية لسنتين وأكثر فلا يحمل لسنتين ثم أسلم رد خراج سنة واحدة ولا رد خراج السنة الاولى اذا مات أو أسلم بعد دخولها هكذا في الاختيار شرح المختار * هذه المسئلة على قول من قال بوجوب الجزية في أول الحول وهكذا نص في الجامع الصغير وعليه الفتوى هكذا في الفتاوى الكبرى * ان تواتر السنون على الذي يؤخذ منه الجزية حتى أسلم لا يفسد بالجزية عندنا فان لم يسلم الذي بل استقر على الكفر على بوحية وجهه الله تعالى لا يبطال بجزية السنين الماضية وبجزية السنة التي هو فيها أيضا حتى تمضي هذه السنة كذا في فتاوى قاضيهان * جارية بين نجراني ونبطي ماتت بولد فديعاه كبر فعليه نصف خراج النبطي ونصف خراج أهل نجران كذا في السراجية * ولو حدث بين النجراني والتغلي ولذا كثر من جارية بينهم أو ادعياء جيعاء ماتت الابن وكبر الولد كثر في السير انه تاستغلي أو ذ

البيع في حق الآجر وإذا تكريه كان له أن يحلله * ولو أن المدعين دعيا لاحقة فقرأ المدعى عليه باجارة أحدهما لم يكن للآخر أن يحلف لان اجارة أحدهما ثابتة باقراره صار كونه آجره آجر ولا نصح لاحقة لا يكون له أن يحلله * ولو آجر دابته من رجل ثم آجرها من غيره وسلم وجه الاول وأراد أن يقيم البيعة على الآجر كان الآجر ضارقا بلسنته عليه وان كان هو مفرأ اجارة الاول لان اقراره الاول لا يصح في حق الثاني وان كان الآجر غنيا لا تنقل بيعة الاول على شافي من يد ثابته بآدمه فلا يكون خصما للمدعى * ولو

أجر ثم باع وسلم فداء المستأجر وادعى الأجرة قبلت بينته على المشتري وإن كان الأجر غائبا لأن المشتري يدعى الملك لنفسه كما في صحيح المحل
من يدعى خفافى ذلك العين وكذا لو رهن رجل عند إنسان عينا وسلم ثم انتزع من يده بغير إذنه وباع وسلم ثم جاء المرتهن وادعى الرهن وأراد
أن يسترده من المشتري وأقام بينته على الرهن قبلت بينته وإن كان الراهن غائبا فيؤخذ العين من يد المشتري ويسلم إلى المرتهن لما قلنا
ذكر مسألة الرهن في الزيادات ومسئلة الاجارة (٢٧٦) في المحتصر ولو أجر من غيره اجارة ناجزة ثم باع من غيره لا ينفذ بيعه في

تؤخذ منه جزية أهل نجران وان مات النجراني أو لا تؤخذ منه جزية بتي تغلب وان ماتا معا يؤخذ
النصف من هذا والنصف من ذلك كذا في فتاوى قاضيان ولو بعث الجزية على يد غلامه أو نائمه
لا يمكن من ذلك في أصح الروايات بل يكاف أن يحضرها بنفسه فيعطى واقفا والقابض منه
قاسد وفي رواية يأخذ (١) بنصيبه وبهزمه زاو يقول له أعط الجزية يا ذى التبيين
* ونكون يد المؤدى أسفل ويد القابض أعلى كذا في التتارخانية * للامام الخيار ان شاء
جمع بين الاراضى والجحاجم فجعل لهما خراجا واحدا من الدراهم والدنانير أو الكيلى أو الوزنى أو
الشياب وان شاء أفرد كل واحد منهما فان جمع يقسم على الجحاجم والاراضى بقدر حال الجحاجم
وعدهم وبقدر الاراضى بالعدل والانصاف فاصاب الجحاجم فهو جزية توضع على الرؤس
بترتيب مرو وما صاب الاراضى يكون خراجا على الاراضى بقدر ريعها على ترتيب مرو فان قلت
الجحاجم بالاسلام أو الموت ينقص عنها وينقل ذلك الى الاراضى ان احتملت وكذا ان هلك
الجحاجم كله اردت حصتها الى الاراضى ان اطاق وان لم تطق بطرح ذلك وان كثرت الجحاجم
بعد ذلك ردت الى الجحاجم حصتها وان قل ريع الاراضى بنقص حصتها وحوالت الى الجحاجم ان
اطاق ثم بردا عادت الى الكمال وان لم يحتمل سقط ثم يعود بعود الاحتمال وان هلكت الاراضى
بأن غرقت أو نوت وبقيت الجحاجم لا يحول حصة الاراضى الى الجحاجم وان فرق كل واحد منهما
فسمى للجحاجم حصة معلومة والاراضى كذلك لا يحتمل أحدهما على الآخر بل يطرح قدوما لا
يحتمل الى أن يحتمل ولو صالح الامام على ان يأخذ كل المال من اراضيهم دون جحاجمهم أو من
جحاجمهم دون اراضيهم لا يصح ويقسم المال على الجحاجم والاراضى بترتيب مرو كذا في الكافي
* ولو أسلم أهل هذه الدار التي صالحهم الامام على مال معلوم يؤدونه عن رؤسهم وأراضيهم سقط
خراج الرؤس دون الاراضى كذا في التتارخانية والله أعلم بالصواب

(فصل) ان أراد أهل الزمة أحداث الميع والكنائس أو المحوس أحداث بيت النار ان أرادوا ذلك في أمصار المسلمين وفيما كان من فناء المصر منعوا عن ذلك عند الكل ولو أرادوا أحداث ذلك في السواد والقرى اختلفت الروايات فيه ولاختلافها اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه قال مشايخ بلخ رحمهم الله تعالى يمنعون من ذلك الا في قرية غالب سكانها أهل الزمة وقال مشايخ بخارى منهم الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لا يمنعون وقال شمس الأئمة السرخسي الاصح عندهم أنهم يمنعون من ذلك في السواد كذا في فتاوى قاضخان * وفي أرض العرب يمنعون من ذلك في أمصارها وقراها كذا في الهداية * ولا يجوز أحداث البيعة والكنيسة لا يجوز أحداث الصومعة أيضا لا يتعبدوا احد منهم فيها على وجه الخلوة بخلاف ما اذا عين موضعا من البيت للصلاة وصلى فيه حيث لا يمنع منه كذا في غابة البيمان * قال مشايخنا رحمهم الله تعالى

(١) (نوله بتليبيه) في القاموس لبيه تلييبا جمع ثيابه عند نحره في الخصومة ثم جره أي يأخذ الجريته منه هل يكون الاندماجا بالتلييب أي أخذ الثياب الخ اه مصححه

حق المستأجر فان أراد المستأجر
أن يفسخ البيع اختلفوا فيه
والصحيح أنه لا يملك الفسخ * رجل
قال لعمري آجرتك هذه الدراسته
بالف درهم كل شهر بمائة درهم
قال بعضهم كانت الاجارة بالف
وما تبي درهم و يكون القول
الثاني فسخا للاول كجوابه بالف
ثم باع باكثر يفسخ الاول وينقذ
الثاني * قال مولانا رحمه الله تعالى
وفيه نوع اشكال وهو أنه لو جعل
هذا فسخا للاول وابتداء اجارة
ينبغي ان تجوز الاجارة في الشهر
الاول ثم تجدد بمجيء كل شهر
ويكون لكل واحد منهما الخيار
عند تجديد كل شهر كقول آجرتك
هذه الدار كل شهر بكذا قال الفقيه
أبو الليث رحمه الله تعالى انما يجعل
هذا فسخا للاول اذا قصد ان
تكون الاجارة كل شهر بمائة
فاما اذا غلط في التفسير لا يلزمه
الا الاتى لانهما لم يقصدا فسخ
الاول فلو أن الاجر ادعى قصد
الرجوع وادعى المستأجر الغلط في
التفسير قال مولانا ينبغي أن يكون
القول قول الاجر اما لانه هو
المتكلم فيكون القول في البيان
قوله أولان هذا ابتداء ظاهرا
فيكون القول قول من يدعى
الابتداء كجوابه ما لم يسمع
التجئة ثم باشرا البيع من غير

شرط كان المنة به هو البيع الظاهر لأن يتفق على أنهما باشر على ذلك المواضعة * رجل قال لغيره
أجرتك داري هذه يربا واحد رسته تجانافسكه. كان عليه أجر مثل في يوم واحد والباقي يكون تجانافسكه قال له صرح بنفي الاجارة فيما سوى
اليوم * رجل غضب من رجل دارا فجاءه الغضب سنة الى الحاصب وقال الدار داري وخرج منها فان لم تخرج فهي عليك كل شهر
بعثته فله قال لا والله تعاني انه كان نغضب جدا وشر الدار داري فأتاه المعصوب من البيعة بعد سنة أنها له يقضى له بالدار ولا

نحوه على الخاسية وان كان المصنف يقرأ أنها المنسوبه فقال له صاحب الدار انخرج منها فان لم تخرج فهي عليك كل شهر بمائة درهم فلم يخرج ومكث زمانا يلزمه ماسي * رجل اكثري: اراسنة بالف درهم فلما انقضت السنة قال له رب الدار ان فرغتها اليوم والا فهي عليك كل يوم بدرهم فلم يفرغ زمانا والمستكرى مقره بالدار قال بحمد ربه الله تعالى يلزمه ماسي من الاخر * قال هشام قلت لحمد ربه الله تعالى لم لا تجعلها في مقدار ما ينفل متاعه منها يا سر مثلها قال هذا حسن (٢٧٧) أجعلها باجر مثلها فان فرغها الى ذلك الوقت

المعوم والاجعلتها بعد ذلك الوقت بمقال كل يوم * رجل استأجر حائوتا كل شهر ثلاثة دراهم فلما مضى شهران قال له صاحب الحائوت ان رضيت كل شهر بخمسة دراهم والا فافرج الحائوت ولم يقل المستأجر شيئا ولكنه سكن فيه يلزمه كل شهر خمسة دراهم لانه لما سكن فقد رضى بذلك ولو قال المستأجر لا أرض بخمسة دراهم وسكن لا يلزمه الا الاخر الاول * الراعي اذا كان يرعى الغنم كل شهر باجر شهري فقال لصاحب الغنم لا تأمر غنمك بعد هذا الا ان تعطيني كل يوم درهما ولم يقل صاحب الغنم شيئا وترك العمد عنده كان عليه كل يوم درهم * رجل استأجر رجلا ليعمل له في أرضه عملا معلوما كل شهر كدانات المستأجر بعد زمان فقل الوصي لاجير اعمل على ما كنت تعمل فالا تجلس عليك تحرقني على ذلك أياما * رجل وصى لارض فقال المستأجر لا اجير اعمل عملا في ذلك ارضك حرثا لمقدار ما عمل الاجير في حيا فاستأجر يكون في تركته ومن يوم قال له الوصي عمل اجير يكون على الوصي ومن يوم قال المستأجر لا اجير اعمل عملا في تركته

لا تخدم الكنائس والبيع القديمة في السواد والقرى وأما في الامصار فقد ذكر محمد ربه الله تعالى في الاجارات أنها لا تخدم وذكر في كتاب العشر والحراج أنها تخدم في امصار المسلمين وقال شمس الائمة السرخسي رحمه الله تعالى الاصح عندي رواية الاجارات كذا في فتاوى قاضخان * قال الناطقي في واقعاته قال محمد ربه الله تعالى ليس ينبغي أن يترك في أرض العرب كنيسة ولا بيعة ولا بيت نار كذا في غاية البيان * فان اخدمت بيعة أو كنيسة من كنائسهم القديمة فلهم أن يبنوها في ذلك الموضع كما كانت وان قالوا نحن نحولها من هذا الموضع الى موضع آخر لم يكن لهم ذلك بل يبنونها في ذلك الموضع على قدر البناء الاول ويمنعون عن الزيادة على البناء الاول كذا في فتاوى قاضخان * المراد من القديمة ما كانت قبل فتح الامام بلدهم ومصالحتهم على اقرارهم على بلدهم وعلى دينهم ولا يشترط أن تكون في زمن الصحابة رضى الله تعالى عنهم والتابعين لاحالة كذا في غاية البيان * اذا كانت لهم كنيسة في قرية تبني أهلها فيها أبنية كثيرة وصارت من جملة الامصار أمرها بدم الكنيسة على رواية كتاب العشر وعلى عامة الروايات لا يؤمرون بذلك وهكذا اذا كانت لهم كنيسة بقرب من المصر فبنوا حولها أبنية حتى اتصل الموضع بالمصر وصار كعملة من محال المصر والصحيح ما ذكر في عامة الروايات كذا في التت رعية * ولو طلب قوم من أهل الحرب الصلح على أن يصبروا ذمة لهم على أن المسلمين ان اتحدوا مصر في أرضهم لم يمنعوهم من أن يحدوا بيعة أو كنيسة ومن أن يظهر وا فيه بيع الخور والحناجر ولا ينبغي للمسلمين أن يحدوا لهم على ذلك ولو صالحوهم على ذلك كان لهم أن يبنوا السطح كذا في الذخيرة * ولو أن قوما من أهل الحرب صالحوا على أن يكونوا ذمة على أنفسهم وأراضيهم على أن يشترط عليهم المسلمون أن يقاسموهم في سائرهم وديارهم وامصارهم وقراهم فيها الكنائس والبيع وبيوت النيران وفيها بيع الخور والحناجر والبيوت والبنات والاحوات علانية وبيع الميتة وذبايح الجوس علانية فلما كان مصر أو مدينة فقد صار مصر للمسلمين بجميع فيه الجمع وتقام الحدود فان أهل الذمة يمنعون من اظهار ذلك كمنعهم ان يحدوا في كنيسة ولا بيعة ولا بيت نار لم يكن ولا يصحوا في ذلك خرا ولا تخنبروا ولا ذبيحة مجموعي علانية وليس لهم أن يظهر وانكاح الامهات ولا سائر ذوات المحارم علانية قريس لهم الاصله رعية * الكنائس والبيع وبيوت النيران التي كانت قبل أن يكون ذلك الموضع منقرا فيها تترك على ما كانوا يصنعون قبل أن يكون مصر للمسلمين ولا يخبر جوارحهم من كنه تسم فان اخدمت كنيسة من كنائسهم هذه وبيت النار عادهم كما كان أولا راعوا نحوه الموضع آخر من المصر وليس لهم ذلك ولو أن امام مصر على قوم من أهل الحرب فترضى أن يجعلهم ذمة ويحرم عليهم وعلى أرضهم الحراج ولا يقسمهم بين الدين كمنعهم رضى الله تعالى عنه بأهل السواد ككوفة فذلك جواز فافعل ذلك صروا ذمة ولا يمنعون من بيع كنيسة ولا بيعة ولا بيت نار ولا بيع خرا ولا تخنبروا ولا يظهر جيع ما وصفت لنا في تولهم كذا في اسراج لوهاج

على الوصي والمشتري يكون اجر مثل الدار يعلمها باسمي * رجل اراد أن يستأجر رجلا فادفع له مائة درهم وهو مشرب رطل المستأجر غوب حشرة رافرة على ذلك دنه ثون عشرين وقد كرمه في ذلك رطل من رطل المستأجر على بعضه وقبض الغلام قال بعضهم يجب اجر المثل لا رضى عشرين ولا مائة من عشرة رطل مستأجر * رجل دفع الى رجل ثوباً لبيعه على أنه ان اراد على كذا وكذا لم يرد له ثوبه ورجل اخر دفع الى رجل ثوباً لبيعه على أنه ان اراد على كذا وكذا لم يرد له ثوبه ورجل اخر دفع الى رجل ثوباً لبيعه على أنه ان اراد على كذا وكذا لم يرد له ثوبه ورجل اخر دفع الى رجل ثوباً لبيعه على أنه ان اراد على كذا وكذا لم يرد له ثوبه

* رجل استأجر أرضا فزرع فيها ثم مات المستأجر قبل انقضاء مدة الاجارة كان على ورثته ما سعى من الاجر الى أن يدرك الزرع لأن الاجارة كما تنقض بالاعداء تبقى بالاعداء وكذلك الوثاق المتأجر يبقى المستأجر تبقى الاجارة الى أن يدرك الزرع وان انقضت مدة الاجارة والزرع يظل في القياس يومر المستأجر بقطع الزرع وفي الاستحسان يقال له ان شئت فاقطع الزرع في الحال وان شئت فاتركه في الارض الى أن يدرك وعليك لصاحب الارض أجره من الارض ولا (٢٧٨) يقال عندنا انما نفع لا تقوم الا بالعقد أو يشبه العقد فكيف تقوم المنافع

ههنا بغير عقد لان قول القاضي يرضى باجارة مستقبلة في تلك المدة ينظر الى مقداره أجر المثل في تلك المدة فيقضي بذلك على المستأجر ولا يقضى باجر المثل لانه مجهول وابتداء العقد بالاجر المجهول باطل والم يقض القاضي عليه بذلك لا يلزم الاجر كما قاله الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى * ولو استأجر أرضا وزرع فيها رطبة أو غرس فيها شجرة ثم انقضت مدة الاجارة قال بعضهم يضمن رب الارض للمستأجر قيمة الاشجار مقلوعة وقال بعضهم بطالب رب الارض المستأجر بقطع الاشجار وتقرىخ الارض ولا تبقى الاجارة ههنا بخلاف ما اذا كان فيها زرع فانقضت المدة لانه ليس لاشجار غاية معلومة بخلاف الزرع فيأمره بتقرىخ الارض عن الاشجار والرطبة وليس لرب الارض أن يملك الانحجار على الغراس بالقيمة اذ لم يكن في قطع الاشجار ضرر فاحش بالارض فان كان فحينئذ كان له أن يملك الاشجار عليه بقيمتها مقلوعة دفعا للضرر عن نفسه * رجل استأجر عسلا بيت ووضع عليه دنانير خسل فانقضت مدة الاجارة فباع المستأجر رفع الدنانير قالوا ينظر ان كان الخسل باع بالخلا بفسد بالتحويل بل يومر

* وذا فسخ الامام بلدة من بلاد أهل الشرك قهرا وعنوة ثم صالحهم على أن يجعلهم ذمة وكان فيها كنائس وبيع قديمة أو بيوت نارا وكانت قرية من قراهم كذلك ثم صار ذلك الموضع مصرا من أمصار المسلمين يجمع فيه الجمع وتقام فيه الحدود فان الامام يمنهم من الصلاة في تلك الكنائس والبيع ويأمرهم أن يجعلوها مسكنة فيسكنونها ولا ينبغي له أن يهدمها * ولو أن قوما من أهل الحرب صالحوا أن يصيروا ذمة على أن يحدوا في قراهم وأمصارهم بعدما صاروا ذمة كنائس وبيوت البيوت النيران ثم ان ذلك الموضع صار من أمصار المسلمين لم يكن للمسلمين أن يهدموا شيئا من ذلك وهذا الجواب جواب عامة الروايات أما على رواية كتاب العشر والخراج فالمسلمين أن يهدموا ذلك وكذلك لو أن مصر من أمصارهم صار من أمصار المسلمين يجمع فيه الجمع وتقام فيه الحدود ثم ان المسلمين انتقلوا عنه وعطاه ولم يبق فيه المسلمون الا جماعة يسيرة مثل الخمسة ونحوها فلما أحدث فيه أهل الذمة كنائس ثم بدأ المسلمون فرجعوا الى مصرهم فصار يقيم فيه الجمع والاعباد ويقام فيه الحدود ولم يهدم عليهم ما أحدثوا من الكنائس قال ركن الاسلام على السعدي رحمه الله تعالى وكذلك الجواب لو أحدثوا الكنيسة بعدما صار من أمصار المسلمين فلم يهدمها المسلمون حتى عطوا المصر ثم عاد اليه المسلمون حتى صار مصر فانه لا يهدم تلك الكنائس وكل مصر مصره المسلمون وكان فيه قبل أن يعصره كنائس وبيع فاراد المسلمون منهم عن الصلاة فيها قالوا نحن قوم من أهل الذمة صالحنا الامام على بلادنا فليس لكم منعنا عن الصلاة في هذه الكنائس وقال المسلمون لا بل أخذنا بلادكم عنوة ثم جعلناكم ذمة فلنا منعكم عن الصلاة فيها فارفعوا الى امامهم وقد تطاول الامر ولا يدري كيف كان الامر في الابتداء فان الامام ينظر هل في ذلك أثر عند الفقهاء وأصحاب الاخبار فان أخبره الفقهاء بخبر أخذه وعمل به وان لم يكن عند الفقهاء أثرا وكانت الآثار مختلفة فان الامام يجعلها صلحا ويجعل القول قول أهلها مع أيمانهم وان جاء أترانهم أهل صلح وجاء أترانهم أخذوا عنوة وقهرا فالقول قول أهل الذمة ولو شهد قوم على شهادة قوم أنهم صولحوا وشهد قوم على شهادة قوم أنهم أخذوا عنوة كانت الشهادة على أنهم أخذوا عنوة أولى ولو جاء أتر عن ثقة أنهم أخذوا عنوة وجاءت شهادة على شهادة أنهم صولحوا كانت الشهادة أحق ولكن يشترط أن يكون شهود الاصل والفرع من المسلمين ولو جاء أترانهم صولحوا وجاءت شهادة على شهادة أنهم أخذوا عنوة أخذ بالشهادة أيضا ويستوى أن يكون الشهود من المسلمين أو من أهل الذمة كذا في الذخيرة * وينبغي أن لا يترك أحدا من أهل الذمة ينسب بالمسلم لافي ملبوسه ولا مركوبه ولا زيه وهيئته ويمنعون عن ركوب الفرس الا اذا وقعت الحاجة الى ذلك كذا في المحيط * فاذا ركبوا للضرورة بان استمعانهم الامام في المحاربة والمذب عن المسلمين فليقرضوا في مجامع المسلمين فان لزمت الضرورة أمر بانخاذ سروج كهينة الا كف كذا في الكافي * ولا يمنعون عن ركوب البغل ولا عن ركوب الحمار ولكن يمنعون من أن يصنعوا سرجا كسرج المسلم وينبغي أن يكون على مركوبهم مثل الرمانة قال الشيخ الامام الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى أراد

استأجر بالرفع لانه متعنت في الامتناع وان كان التحويل يفسد الخلل يقال للمستأجر ان شئت فارفعه وان شئت فاستأجر البيت الى وقت بلوغه فالمراد بقوله استأجر البيت الى وقت بلوغه التزام أجر المثل كما قلنا في نقل المتاع وتقرىخ الخافوت ولا يكون له أن يلزم مادون أجر المثل ولارب البيت أن يطالبه بالزيادة على أجر المثل * وموت المكارى في الطريق لا يبطل الاجارة ولا مستأجر أن يركبها بذلك الاجر حتى ياتي مأمن لانه في المعازة يخاف على نفسه وماله وليس هناك قاض يرفع اليه الامر فهو أحر منه الدابة به

فان بلغ ما من الايجاف على نفسه موثقه بطلت الاجارة وان لم يكن هناك قاض يرفع الامر اليه لانه يقدر على ان يستأجر في الما من دابة اخرى وان لم يجد دابة اخرى يمكنه ان يكتفي في ذلك المكان فبطلت الاجارة لزال العذر * وبطلت الاجارة بموت المستأجر عندنا خلاه للشافعي رحمه الله تعالى ولا تبطل بموت الوكيل ولا بموت الاب والوصي ولا ببلوغ الصبي وتبطل بموت الموكل * ولو أجرة رجلان دارا ثم مات أحدهما بطلت الاجارة في حصته عندنا فان رضى وارث الميت وهو كبير ان تكون (٢٧٩) حصته على الاجارة ورضى به المستأجر جاز وان كان هذا اجارة المشاع في

نصيبه لكنهما من الشريك * وكذا لو مات أحد المستأجرين وان مات الغضوي في الاجارة ان مات قبل الاجارة بطل العقد وان مات بعد الاجارة لا يبطل كذا لا يبطل بموت الوكيل * رجل استأجر دابة الى موضع باربعة دراهم على ان يرجع في يومه ذلك فرجع بعد خمسة أيام قالوا عليه درهمان لانه حاققه في الرجوع فسقط عنه أجر الرجوع ويبقى أجر الذهاب * رجل استأجر دارا شهرا فاسكنها شهرين ذكروا في الاصل أنه لا يلزمه أجر الشهر الثاني ولم يفعل بين المعدل الاستغلال وغيره فانه ذكروا المسئلة في الحام وأجاب بذكر في الدار والحام معدلا استغلال وفي بعض الروايات ان يلزمه أجر الشهر الثاني ومن أجازنا من فرقوا بين الروايتين فقالوا ان لم يكن معدلا لاستغلال لا يلزمه أجر الشهر الثاني كما قال في الكتاب وان كان معدلا لاستغلال يلزمه أجر الشهر الثاني سواء استأجر حمارا أو راو عليه الفتوى ان من المؤاجر نفس المستأجر بعد موته منهم من قال عليه أجره من بعد لموت دابة ليس بغاصب في السكنى من هو ض على الاجارة ومنهم من سوى بينه وبين المسئلة الاولى * قل مولانا رحمه

به ان يكون قريوس سر جههم مثل مقدم الاكاف وهو مثل الرماة وقال بعض مشايخنا رحمه الله تعالى أراد به ان تكون سر وجههم كسروج المسلم وعلى مقدمها شيء كالرماة والاول اصح ويمنعون عن لبس الرداء والعمامة والدراعة التي يلبسها علماء الدين وينبغي ان يلبسوا قلائس مضرية وكذلك يمنعون ان يكون شرابك نعالهم كشرابك نعالنا وفي دارنا لا يلبس الرجال النعال وانما يلبسون المكعب فيجب ان تكون مكعبهم على خلاف مكعبنا وينبغي ان تكون خشنة فاسدة اللون ولا تكون مزيينة وينبغي ان يؤخذوا حتى يتخذ كل انسان منهم مثل الخيط العليظ ويعقد على وسطه وينبغي ان يكون ذلالم من الليطة أو الصوف ولا يكون من الاريسم وينبغي ان يكون غليظا ولا يكون رقيقا بحيث لا يقع البصر عليه الا وان يدق النظر قال شيخ الاسلام رحمه الله تعالى وينبغي ان يعقده على وسطه عقدا ولا يجعل له حلقة يشده كاشد المسلم المنطقه ولكن يعاقون على اليمن والشمال ولا يتركون ان يلبسوا خفافا مزيينة وينبغي ان تكون خفافهم خشنة فاسدة اللون وكذا لا يتركون ان يلبسوا اقبية مزيينة وقصا مزيينة بل يلبسون اقبية خشنة من كرايس ازاراتها طويلة وذلولها قصيرة وكذلك يلبسون قصا خشنة من كرايس جيوهم على صدورهم كما يكون للنسوان وهذا كله اذا وقع الظهور عليهم فاما اذا وقع معهم الصلح على بعض هذه الاشياء فاتهم بتركون على ذلك ثم اختلف المشايخ رحمه الله تعالى بعد هذا ان الخافه يبيننا وبينهم تشترط بعلامة واحدة أو بعلاتين أو بالثلاث وكان الحاكم الامام أبو محمد رحمه الله تعالى يقول ان صالحهم الامام وأعطاهم الذمة بعلامة واحدة لا يزداد عليها أو ما اذا فتح بلدة قهرا وعتوة كان للامام ان يلزمهم العلامات وهو الصحيح كذا في المحيط * ويجب ان تميز ساوهم من نساء المسلمين حال المشي في الطرق والجماعات فيجعل في عناقهن طوق الحديد ويخالف ازارهن ازار المسلمين ويكون على دورهم علامات تميزها عن دور المسلمين لئلا يفتعلها السائل فيدعولهم بالمغفرة فالخاص به يجب تميزهم بما يشعرون بذاهم وصغارهم وقهرهم بما يتعارفه أهل كل بلدة وزمان كذا في الاختيار شرح المختار * ذمى سأل مسلما على طريق البيعة لا ينبغي للمسلم ان يدل على ذلك لانه اعارة على المعصية * مسلم له ذمى أو اب ذمى ليس للمسلم ان يقوده الى البيعة وله ان يقوده من البيعة الى منزله كذا في فتاوى قاضيه * ولا يحملون السلاح ويضيق عليهم الطريق ولا يبدؤهم بالسلاو وردداهم بقوله وعليكم فقط كذا في فتح القدير * وعبيد أهل الذمة لا يؤخذون بالكسبيات خو المختار كذا في الفتاوى الكبرى * وليس للنصراني ان يضرب في منزله بالنقوس في عصر المسلمين ولا ان يجمع فيه بهم انما له ان يصلي فيه ولا ان يخرجوا الصليب أو غير ذلك من كنسهم ولو رفع أصواتهم قراءة الزبور والانجيل ان كان فيه تظهارا لشرك منعوا عن ذلك وان لم يقع ذلك اظهروا الشرك لا يمنعون ويمنعون عن قراءة ذلك في أسواق المسلمين وكذا عن بيع الخمر واخنازير وعن اظهار الخمر واخنازير في مصر وما كان في ذلالم مصر ولا باس باخراج الصليب وضرب الناقوس اذا جاوزوا افضية مصر وفي كل قرية أو موضع ليس من أمصار المسلمين فاتهم لا يمنعون

الله تعالى وينبغي ان لا يظهروا انفساخ ههنا لم يطالبه الوارث بالتفريع سواء كان معدلا لاستغلال أو لم يكن ان موت أحد المتعاقدين يوجب انفساخ الاجارة عندنا خلاه للشافعي رحمه الله تعالى فاذا كان مختلفا في نفسه لا يظهر منه بطلان الوارث بالتفريع أو بالترام جرحته واذا انقضت مدة الاجارة ورث الدار غائب مسكن المستأجر بعد ذلك سنة فيلزمه السكنى لانه لم يسهل له على وجه الاجارة وكذا ان انقضت المدة والمستأجر غائب والدار في يد اميرته لان المدة لم تسكنه باجر * رجل استأجر دارا سنة وبلغت سنة شهرين بغيرهم كذا في

عن ذلك وان كان فيه عدد من المسلمين يسكنون فيها كذا قال محمد رحمه الله تعالى في السبر وقال كثير من أئمة بلخ انما قال محمد رحمه الله تعالى ذلك في قراهم بالكوفة فان ثمة عامة من يسكنها أهل الذمة والرأف وأفض أمافي ديارنا فيمنعون عن ذلك في القرى كما يمنعون عنه في الامصار ومساكننا وجههم الله تعالى قالوا لا يمنعون من اظهار ذلك واحدا في القرى على كل حال كذا في فتاوى قاضيان * في تجنيس خواهر زاده فان أظهر وأفي مصر من أمصار المسلمين أو في قرية من قرى المسلمين شيئا لم يصالحوا عليه مثل الزنا والفواحش والمزامير والطبول والغناء واللهو والنوح واللعب بالانعام منعوامنه كما يمنع المسلم منه وفي التجريد ولا ينبغي للمسلمين أن ينزلوا عليهم في منزلهم ولا يأخذوا شيئا من دورهم وأراضهم الا بتليك من قبلهم كذا في التتارانية * وان اتخذ المسلمون صرا في أرض موات لا يملكها أحد فان كان بقرب ذلك قرى لاهل الذمة فعظم المصريح حتى بلغ تلك القرى وجاوزها فقد صارت من جلة المصر لاحاطة المصر بجوانبها فان كان لهم في تلك القرى بيع وكنايس قديمة تركت على حالها وان أرادوا أن يحدوثوا في شيء من تلك القرى ببيعة أو كنيسة أو بيت نار بعد ما صارت مصر للمسلمين منعوا عن ذلك قال وكل مصر من أمصار المسلمين يجمع فيه الجمع وتقام فيه الحدود فليس ينبغي للمسلم ولا كافران يدخل فيه خيرا ولا خيرا ولا يختار باظهاره فان أدخل فيه مسلم خيرا أو خسر برأوا وقال انما صرت مجتازا وانما أريد أن أدخل الخمر أو قال ليست هذه لي وانما هي لغيري ولم يجبر لمن هي فانه يظن ان كان رجلا متدينا لا يتهم بذلك خلى سبيله وأمره أن يتخلل الخمر وان كان رجلا يتهم بتناول ذلك أهر يقتخره وذبح خنزيره فاحرق بالنار وان رأى الامام أن يؤدبه بأسا وطويح به حتى تظهر تومته فعل وان اقتصر على أحدهما اما الضرب أو الحبس فله ذلك ولا ينبغي له أن يخرق الزنق الذي فيه الخمر ولا أن يكسر الاناء الذي فيه الخمر فان خرق الزنق أو كسر الاناء فهو ضاير فان كان من رأى الامام أن يفعل ذلك عقوبة على صاحبه أو أمر غيره أن يفعل فلا ضمان بان أخذ الامام الزنق والادابة التي عليها الخمر وباع ذلك كله فالبيع باطل وان كان الذي أدخل الخمر مصر من أمصار المسلمين رجلا من أهل الذمة فان كان جاهلا بالامام عليه متاعه وأخرجه من مصر وأخبره انه ان عاد أدبه ومعنى قوله ان كان جاهلا أن لا يعلم أنه لا ينبغي له أن يفعل ذلك وان كان عالما بالامام لا يبرق خمره ولا يذبح خنزيره ولكن ان رأى أن يؤدبه بالضرب أو الحبس فعل ذلك وان أتاه مسلم فعليه الضمان الا أن يكون اماما يرى أن يفعل ذلك به على وجه العقوبة نفعل أو أمرنا انسابه فحيث لا ضمان عليه ونمر رجل من أهل الذمة بخمره في سفينة في مثل دجلة أو العرات فربذلك في وسط بعداد أو مدائن أو واسط لا تمنع من ذلك وكذلك لو أراد المرور بالبحر في طريق الامصار ولا يمر لهم غير ذلك فانهم لا يمنعون عنه وينبغي للامام أن يبيع معهم أمينا حتى لا يتعرض أحد من المسلمين لهم وحتى لا يدخلوا ذلك في مساكن المسلمين المتهمين بشرب ذلك * وكل قرية من قرى أهل الذمة أو مصر من أمصارهم أظهر وانها شيئا من الفسق مما لم يصالحوا عليه نحو الزنا وغيره من الفواحش التي يحرمونها في دينهم فانهم يمنعون عن ذلك كما يمنع المسلمون

كانت الاجارة قاسدة * رجل آخر
داوود سنة بعبد بعينه ثم ان الاسير
عق العبد من ساعته لم يحز اعتاقه
الا ان يكون نجيل الاجر شرط في
الاجارة اولم يكن شرط في الاجارة
لكنه عمل * ولو آجره وهو
بعينه أو بعبد بعينه ثم قال المستأجر
وهبت لك هذا العبدان قبل
المستأجر صح والافلان هبة الاح
منه اذا كان بعينه تكون فسخا
للأجرة فلا يصح من غير قبوله *
الاستراذ باع المستأجر وأراد
المستأجر ان يفسخ بيعه اختلفت
الرواين فيه والصحيح انه لا يملك
لفسخ * ونوباع الراهن الرهن
بغير ذن المرتهن كان للمرتهن ان
يفسخ بيعه

وغير الاردم انسيثااته بهاس االك
لا حرفة في ايم الحيار * واوجه
حرج ريهما على مائة م م م م
... الحولة على نحو مائة من غيرات

(باب التاسع في أحكام المرتدين)

المرتد عنه هو الراجع عن دين لاسلامه كذا في السر والنجوى * وركن الردة احراركمه ان لا يخرج عن الدين لغير ما يوجب الردة * شرائعه خمسة عاقل فلا تصح ردة المجنون ولا العبي الذي لا يعمل وأما من جبره لا يتطوع فان ارتد لم يلحق بالمرتدين تصح واثارهم لا تفسد بفسادهم وركب الا لا تصح ردة

(٣٦ -) (استوى) - (ناي)
 الاحية كرا و متية دل الاحية يكون ذقة لمة امة لاذيرة و نيكور سكر و حرمه و لا
 اثاني معه لا جارة يدفع الاشعار او لزوع الذي في ارض معدمة الى امدى يريد لا عرف على انيك
 منها لدا فرب و الباني معدس نوكل معدس صرف نصيبه من نواحي فبا احب فبا جونه الاوص

منهما أن يفسخ الاجارة عند تمام الشهر فان خرج المستأجر قبل تمام الشهر وخطف امرأته ومثاعه فيها لم يكن لأجران يفسخ الاجارة مع المرأة لانها ليست بمثاع فان أراد أن يفسخ عند غيبة المستأجر قال بعضهم يؤجر الدار من انسان آخر قبل تمام الشهر فاذا تم هذا الشهر يفسخ الاجارة الاولى وتنفذ الثانية فتخرج المرأة من الدار وتسلم الى الثاني وهو نظير ما قال أبو حنيفة ومحمد ورحمهما الله تعالى * وجل باع شيئا على أنه بالخيار ثلاثة أيام ثم أراد أن يفسخ يحكم الخيار عند غيبة المشتري لا يجوز ذلك فان باعه من غيره جاز ويتنقض

عن ذلك وان كان فيه اعدد من المسلمين يسكنون فيها كذا قال محمد رحمه الله تعالى في السير وقال كثير من أئمة بلخ انما قال محمد رحمه الله تعالى ذلك في قراههم بالكوفة فان ثمة عامة من يسكنها أهل الزمة والروافض أما في ديارنا فمتنعون عن ذلك في القرى كما يتنعون عنه في الامصار ومشايتنا وجههم الله تعالى قالوا لا يتنعون من اظهار ذلك واحدا منه في القرى على كل حال كذا في فتاوى قاضيان * في تجنيس خواهر زاده فان أظهره في مصر من أمصار المسلمين أو في قرية من قرى المسلمين شيئا لم يصالحوا عليه مثل الزنا والفواحش والمزامير والطبول والعناء واللغو والنوح واللعب بالحمام منعوا منه كما يمنع المسلم منه وفي التجريد ولا ينبغي للمسلم أن يتزولوا عليهم في منزلهم ولا يأخذوا شيئا من دورهم وأراضيهم الا بتعليك من قبلهم كذا في التتارغانية * وان اتخذ المسلمون مصرا في أرض موات لا يملكها أحد فان كان بقرب ذلك قرية لأهل الزمة فعظم المصر حتى بلغ تلك القرى وجاوزها فقد صارت من جملة المصر لاحاطة المصر بجوانبه فان كان لهم في تلك القرى بيع وكنايس قديمة تركت على حالها وان أرادوا أن يحدوا في شيء من تلك القرى ببيعة أو كنيسة أو بيت نار بعد ما صارت مصرا للمسلمين منعوا عن ذلك قال وكل مصر من أمصار المسلمين يجمع فيه الجمع ويقام فيه الحدود فليس ينبغي لمسلم ولا كافرا أن يدخل فيه نجرا ولا تحزير اظاهرا فان أدخل فيه مسلم نجرا أو حنزا يراو قال انما سرت بجزاز او انما أريد أن أدخل النجرا وقال ليست هذه لي وانما هي لغيري ولم يحبر لي هي فانه ينظر ان كان رجلا متدينا لا يتهم بذلك على سبيله وأمره أن يخل النجرا وان كان رجلا يتهم بتناول ذلك أهرقت خمره وذبحت خنازيره فاحرق بالنار وان رأى الامام أن يؤديه بأسواط ويحبسه حتى تظهر نوبته فعل وان اقتصر على أحدهما الما الضرب أو الحبس فله ذلك ولا ينبغي له أن يخرق الزنق الذي فيه النجرا ولا أن يكسر الاناء الذي فيه النجرا فان خرق الزنق أو كسر الاناء فهو ضامن فان كان من رأى الامام أن يفعل ذلك عقوبة على صاحبه أو أمر غيره أن يفعل فلا ضمان فان أخذ الامام الزنق والدابة التي عليها النجرا وباع ذلك كله فالباع باطل وان كان الذي أدخل النجرا من أمصار المسلمين رجلا من أهل الزمة فان كان جاهلا رد الامام عليه مثاعه وأخرجه من المصر وأخبره انه ان عاد إليه ومعنى قوله ان كان جاهلا أن لا يعلم أنه لا ينبغي له أن يفعل ذلك وان كان عالما فالامام لا يبرق خمره ولا يذبح خنازه ولكن ان رأى أن يؤديه بالضرب أو الحبس فعل ذلك وان أبلغ مسلم فعليه الضمان الا أن يكون اماما يرى أن يفعل ذلك به على وجه العقوبة فعلى أو أمر انسابه فحينئذ لا ضمان عليه وان مر رجل من أهل الزمة بخمره في سقينة في مثل دجلة أو المرات فرب ذلك في وسط بغداد أو مدائن أو واسط لا يمنع من ذلك وكذلك لو أراد المرور بالجرى طريق الامصار ولا يمر بهم غير ذلك فاتهم لا يتنعون عنه وينبغي للامام أن يبعث معهم أمينا حتى لا يتعرض أحد من المسلمين لهم وحتى لا يدخلوا ذلك في مساكن المسلمين المتهمين بشرب ذلك * وكل قرية من قرى أهل الزمة أو مصر من أمصارهم أظهر واقفا شيئا من الفسق مما لم يصالحوا عليه نحو الزنا وغيره من الفواحش التي يحرمونها في دينهم فاتهم يتنعون عن ذلك كما يمنع المسلمون

البيع الاول هذا اذا كان المستأجر غائبا فان كان حاضرا وقد كان آخر دأوه كل شهر لا يجوز حتى يفسخ الاجارة قال بعضهم يقول المواجه للمستأجر في الشهر الاول فسخت الاجارة التي بيننا في دار كذا اذا جاء رأس الشهر رعامة المشايخ لم يجوزوا هذا الطريق لان فيه تعليق الفسخ بمجيء الشهر وكذا لا يجوز تعاقب الاجارة بمجيء الشهر عند عامة المشايخ لا يجوز تعليق فسختها وقال بعضهم يقول المؤجر في آخر الشهر مرة بعد أخرى فسخت الاجارة حين يميل الهلال وفيه من الخرج ما لا يحق وقال بعضهم يفسخ في الايام الثلاثة من الشهر الثاني اعتبارا بايام الخيار وذلك باطل لان جواز ذلك الخيار في البيع عرف شرعا بخلاف القياس فلا يقاس عليه الاجارة وذكره سمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى ان لكل واحد منهما ثلاثة عشر عند رأس الشهر فان سكت من الشهر الثاني يوما أو يومين لزمه ولو قال فسخت الاجارة التي بيننا رأس الشهر الثاني حر ذلك لان اضافة الاجارة حرة فكذلك اضافة الفسخ وقال بعضهم يفسخ في الساعة التي يميل الهلال حتى لو مضت تلك الساعة لزمته وقال بعضهم يفسخ في الليلة الاولى

وكذلك

من اشهر ائمة يومها لان وقت الفسخ أو اشهر وأول الشهر ليلة الاولى ويومها واليه أشار

في شاعرنا راية وعلمه فتوى رجلين أحدهما من رجال سقة مالف درهم قاله ساجد رعبت منك جرح الاجر أرفال أبرأتك عن الآخر مع ذلك انتم محمدين ابنته الى أبي يوسف الاول ولا يصح في قول أبي يوسف الآخر * ولو قال أبرأتك عن خمسمائة من هذا الاجر وقد سكت من الشهر الثاني يفسخ الاجارة أبرأتك عن الآخر مبيع عن السجل في قول محمد

رحمه الله تعالى وفي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الاستحوا يصح أبرأوه فقامت ولا يصح غنما يستقبل ولو كان تعجيل الاجرة شرطاً في الاجارة ثم وهب منه الاجر أو أبرأه عن الاجرة صح في قولهم * ولو أبرأه ثم وهب منه الاجرة صح في قولهم * ولو أبرأه ثم وهب له أجر رمضان قال الفقيه أبو القاسم ان استأجرها سنة جاز وان استأجرها مشاهرة لا يصح الا اذا وهب بعدما دخل شهر رمضان قال الفقيه أبو الليث هذا الجواب يوافق قول محمد رحمه الله تعالى وبه نأخذ * ولو قال أجر تلك هذه الدار (٢٨١) كل شهر بكذا على أن أهب لك أجر شهر رمضان

كانت الاجارة فاسدة * رجل أجر داره سنة بعبد بعينه ثم ان الاستحوا اعتق العبد من ساعته لم يجر اعتاقه الا أن يكون تعجيل الاجر شرطاً في الاجارة ولم يكن شرطاً في الاجارة لكنه عمل * ولو أبرأه بأوب بعينه أو بعبد بعينه ثم قال للمستأجر وهبت لك هذا العبدان قبل المستأجر صح والا فلا لان هبة الاجر منه اذا كان بعينه تكون فسخاً للاجارة فلا يصح من غير قبوله * الاستأجر اذا باع المستأجر وأراد المستأجر ان يفسخ بيعه اختلفت الروايات فيه والصحيح أنه لا يملك الفسخ * ولو باع الراهن الزهن بغير إذن المرتهن كان للمرتهن أن يفسخ بيعه

(فصل في الاجارة الطويلة)
هذه اجارة استأجرها الشيخ الامام الجليل أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى وقبلها بعض أهل زمانه ورد بها البعض وهي على وجهين * أحدهما أنه اذا أراد أن يوافق الكرم اجارة طويلة أو الارض وفيها زرع يبيع الاشجار والزرع بأصل ولها من الذي يريد الاستحوا بثمن معلوم ويسلم اليه ثم يوافق منه الارض مدة معلومة ثلاث سنين أو أكثر غير ثلاثة أيام من آخر كل سنة أو كل ستة أشهر بمال معلوم على أن يكون أجر كل سنة من السنين الاولى غير الايام المستثناة منها من ذلك

وكذلك يمنعون عن السكر لانهم لا يستحلونه وانما يستحلون أصل الشرب وكذلك يمنعون عن اظهار بيع الزمير والطنبور للهو وغير ذلك كما يمنع منه المسلم ومن كسر شيئاً من ذلك فلا ضمان عليه كما لو كسر لمسلم وهذا على قولهما فاما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيضمن الكاسر قيمته لا للهو كما لو كسر لمسلم كذا في الذخيرة في الفصل الثامن عشر في بيان أحكام أهل الذمة وأهل الشرك * مسلم له امرأة ذمية ليس له أن يمنعها عن شرب الخمر لانه حلال عندها وله ان يمنعها عن ادخال الخمر في المنزل وليس له ان يجبرها على الغسل من الجنابة لان ذلك ليس بواجب عليها كذا في فتاوى قاضخان * قال في كتاب العشر والخراج ولا يترك واحد منهم حتى يشتري داراً أو منزلاً في مصر من أمصار المسلمين وكذلك لا يترك واحد منهم حتى يسكن في مصر من أمصار المسلمين وبه هذه الرواية أخذ الحسن بن زياد وعلى رواية عامة الكتب يمكنون من المقام في دار الاسلام الا أن يكون مصر من أمصار العرب نحو ارض الحجاز فانهم لا يمكنون من المقام فيها كذا في المحيط * وكان الشيخ الامام شمس الأئمة الحلواني يقول هذا اذا قلوا بحيث لا يتعطل بسبب سكنائهم ولا يتقل بعض جماعات المسلمين واما اذا كثروا بحيث يتعطل بسبب سكنائهم او يتقل فيمنعون من السكنى فيما بين الناس ويؤثرون بان يسكنوا ناحية ليس للمسلمين فيها جماعة وهو محفوظ عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في الامالى وان اشترى ودوراً في مصر من هذه الامصار فاردوا ان يتخذوا داراً منها كنيسة أو بيعة أو بيت نار يجتمعون في ذلك لضلوا عنهم منعوا عن ذلك وان استأجر وامر رجل من المسلمين داراً أو بيتاً لشيء من ذلك كره للمسلم ان يوافقهم وان أجرهم داراً أو منزلاً لينزلوا فيها فاطهر وافيهما ما ذكرنا عنهم صاحب الدار وشيخه من ذلك ولا يفسخ عقد الاجارة كذا في الذخيرة * ومن امتنع من اداء الجزية أو قتل مسلماً أو زنى بمسلة أو سب النبي صلى الله عليه وسلم لم ينقض عهده ولو امتنع عن قبولها فنقض عهده ولا ينقض العبد الا ان يلحق بدار الحرب او يغلبوا على موضع قرية أو حصن فحاربوننا وإذا انتقض عهده فحكمه حكم المرتد معناه في حكمه بالحق بونه وإذا تاب تقبل فونته وتعود ذمته ولا يبطل أمان ذريته بنقض عهده وتبين منه زوجه الذمية التي خلفها في دار الاسلام اجساعاً ويقسم ماله بين ورثته وكذا في حكم ما جله من ماله الى دار الحرب بعد النقص ولو ظهر على الدار تكون فيأبى جماعة المسلمين ولو لحق بدار الحرب ثم عاد الى دار الاسلام وأخذ من ماله وأدخله دار الحرب ثم طهر على الدار فالورثة أحق به قبل القسمة بجاننا وبعد القسمة بالقيمة ولو أمر بسترق بخلاف المرتد إذا لحق ثم صهر على الدار فأسر لا يسترق بل يقتل اذا لم يسلم وكذا يجوز وضع الجزية عليه اذا عاد بعد نقضه وقبلها بخلاف المرتد كذا في فتح القدير

(الباب التاسع في أحكام المرتدين)

المرتد عرفاً هو الراجع عن دين الاسلام كذا في النهر الفائق * وركن الردة اجراء كلمة الكفر على اللسان بعد وجوب الايمان * وشرائط صحتها العقل فلا تصح رد الجنون ولا الصبي الذي لا يعقل وأما من جنونه ينقطع فان ارتد حال الجنون تصح وان ارتد حال افاقته صح وكذا لا تصح رد

الاجرة كذا وقيمة مال الاجارة يكون بمقابلة السنة الاخيرة وأن يكون لكل واحد منهما ولاية فسخ الاجارة في أيام الخيار * والوجه الثاني لهذه الاجارة أن يدفع الاشجار والزرع الذي في الارض معاملة الى الذي يريد الاجارة على أن يكون الخارج بينهما على مائة منهم منهم منها الدافع والباقي للعامل ثم يترك العامل في صرف نصيبه من الخارج فيما أحب ثم يوافق منه الارض مدة معلومة على نحو ما قلنا من غير أن

يكون أحد العقدین شرطاً في الآخر ومشايخ بلخ وبعض مشايخ بخارا أنكروا الوجه الاول وقالوا يبيع الاشجار ويبيع الزرع ليس يبيع رغبة بل هو في معنى التجنة ولهذا لا يكون للمستأجر أن يقطع الاشجار وعند فسخ الاجارة ينقسخ البيع من غير فسخ ويبيع التجنة لا يزيل المبيع من ملك البائع وان اتصل به القبض وبقاء الاشجار والزرع على ملك البائع يمنع الاجارة في الارض وبعضهم جوزوا طريق البيع أيضاً وقالوا ليس هذا بيع (٢٨٢) التجنة بل هو بيع رغبة لانهم لما قصدوا تصحيح الاجارة ولا حجة للاجارة مع بيع

التجنة فقد قصدوا بيع الرغبة ويجوز أن تكون الاشجار مملوكة للمشتري ولا عكس قطعها يتعلق بحق الغير بها كالأهـن لا عكس قطع أشجار الرهن وان كان يملكها لتعلق حق الغير * وقال بعضهم ان باع الاشجار أو الزرع بثمن المثل أو أكثر يكون رغبة والا فلا وهذا ليس بصحيح أيضاً فان الانسان قد يبيع ماله بثمن قليل عند مساس الحاجة * وذكر الطحاوي أنه اذا باع الاشجار وأجر الارض جاز بشرط أن يبيع الاشجار بطريقها الى الباب ان كان لها طريق وان لم يكن لها طريق ينبغى أن يبين للاشجار طريقاً معلوماً من الارض حتى لو لم يبين لا يجوز وكان الشيخ الامام الاجل ظهير الدين رحمه الله تعالى يقول الاجارة بطريق بيع الاشجار باطله كما قال بعض المشايخ ومن جوز الاجارة الطولية اختلفوا أنها عقد واحد أو عقود متعددة قال بعضهم عقود متعددة لانها لو جعلت عقداً واحداً وفيها شرط الخيار ثلاثة أيام في كل سنة أو في كل ستة أشهر تزيد مدة الخيار على ثلاثة أيام في عقد واحد وذلك فاسد في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال بعضهم هي عقود اختلفوا لانها لو جعلت عقوداً متعددة كانت

السكران الذاهب العقل والبلوغ ليس بشرط لصحتها وكذا الذكورة ليست بشرط لصحتها ومنها الطوع فلا يصح ردة المكره عليها كذا في البحر الرائق ناقلاً عن البدائع * والصبي الذي يعقل هو الذي يعرف أن الاسلام سبب النجاة ويميز الحديث من الطيب والحلوم من المر كذا في السراج الوهاج * وقد روي فتاوى قارئ الهداية عقوله بأن يبالغ سبع سنين كذا في انهر الفائق * من أصابه برسام أو أطمع شيئاً فذهب عقوله فهو كذا في السراج الوهاج * اذا أومسوساً أو مغلوباً على عقله بوجه من الوجوه فهو على هذا كذا في السراج الوهاج * اذا ارتد المسلم عن الاسلام والعباد بالله عرض عليه الاسلام فان كانت له شبهة أبدىها كشفت الاثـن العرض على ما قالوا غير واجب بل مستحب كذا في فتح القدير * ويحبس ثلاثة أيام فان أسلم والقتل هذا اذا استمهل فاما اذا لم يستمهل قتل من ساعته ولا فرق في ذلك بين الجور والعبد كذا في السراج الوهاج * واسلامه أن يأتي بكلمة الشهادة ويتبرأ عن الاديان كلها سوى الاسلام وان تبرأ عما انتقل اليه كفي كذا في المحيط * نقل الناطقي في الاجناس عن كتاب الاوتداد للحسن فان تاب المرتد وعاد الى الاسلام ثم عاد الى الكفر حتى فعل ذلك ثلاث مرات وفي كل مرة طلب من الامام التأجيل فانه يؤجله الامام بثلاثة أيام فان عاد الى الكفر رابعاً فانه لا يؤجله فان أسلم والقتل * وقال الكرخي في مختصره فان رجع أيضاً عن الاسلام فاني به الامام بعد نالسة استنابته أيضاً فان لم يقب قتل ولا يؤجله وان هو تاب ضربه ضرباً جليلاً لا يبلغ به الحد ثم يحبس ولا يخرج منه من السجن حتى يرى عليه خشوع التوبة ويرى من حاله حال انسان قد انحصر فاذا فعل ذلك خلى سبيله فان عاد بعد ما خلى سبيله فعل به مثل ذلك أبداً مادام يرجع الى الاسلام ولا يقتل الا أن يأتي أن يسلم قال أبو الحسن الكرخي وهذا قول أصحابنا جميعاً أن المرتد يستتاب أبداً كذا في غاية البيان * فان قتله قاتل قبل عرض الاسلام عليه أو قطع عضواً منه كره ذلك كراهة تنزيه هكذا في فتح القدير * فلا ضمان عليه لكنه اذا فعل بغير إذن الامام أدب على ما صنع كذا في غاية البيان * واذا ارتد الصبي وهو يعقل فارتداده ارتداد عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ويجبر على الاسلام ولا يقتل كذا في السراج الوهاج * وكذا اذا ارتد الصبي المراهق هكذا في محيط السرخسي * ولا تقتل المرتدة بل تحبس حتى تسلم وتضرب في كل ثلاثة أيام مبالغة في الخل على الاسلام ولو قتلها قاتل لا يجب عليه شيء للشبهة والامة يجبرها مولاهما فبسه من الجمع بين الحقين بان يجعل منزل المولى معها لها ويفوض التأديب اليه مع توفير حقه في الاستخدام وقال في الاصل دفعت اليه اذا احتاج اليها أو الصحيح أنها تدفع اليه احتاج أو لم يحتج طلب أو لم يطلب كذا في التبيين * ولم يطأها المولى والصغيرة العاقلة كالبالغة والخنثى المشكل كالمراة هكذا في انهر الفائق * ولا تسترق الحرة المرتدة مادامت في دار الاسلام فان لحقت بدار الحرب خيئت تسترق اذا سييت وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في النوادر تسترق في دار الاسلام أيضاً فيل ولو أفتى بهذه الرواية لا بأس فبين كانت ذات زوج وينبغي أن يشترجها

الزوج

الاجارة في السنة الثانية والثالثة مضافة الى وقت في المستقبل وفي الاجارة المضافة الى آخر لا محالة الاخر بالتجمل ولا يشترط التجمل * وغرة الاختلاف تظهر فيما اذا أحرار اليتيم ثلاث سنين كانت الاجرة في السنة الاولى والثانية أقل من أحرارها وفي الاستتجار لليتيم كانت الاجرة في السنة الثالثة أكثر من أحرارها فتفسد الاجارة في السنة الثالثة ثم هل يتعدى الفساد الى غيرها على قول من يجعلها عارة او احداً يتعدى وعلى قول من يجعلها عقوداً لا يتعدى فيجعل عقوداً متعددة يبق في قولهم انهم لو جعلت

عقوداً متعددة لأحكام الاجر بالتجديد في السنين المستقبلية لكن يجب أن هذا أن ملك الاجر عند التجديد فيه واثبات في وقت ذهاب الواحدة التي تثبت الملك في الاجارة المضافة لمكان الحاجة * فان قيل لا وجه لجواز هذا العقد بحال ما قالوا جعلناه عقداً واحداً يلزمنا ثبوت الخيار في العقد الواحد أكثر من ثلاثة أيام ولو جعلناه عقوداً متعددة يصير شرطاً في كل عقد ثلاثة أيام من آخره وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى من اشترى شيئاً على أنه بالخيار ثلاثة أيام بعد شهر يكون له الخيار من (٢٨٣) أول الشهر إلى آخره * قلنا نحن لا نثبت الخيار في الأيام الثلاثة من آخر

كل سنة بل نجعل ثلاثة أيام من آخر كل سنة مستثناة من العقد ويكتب غير ثلاثة أيام من آخر كل سنة حتى لو كتب في الصك على أن اسكن واحداً منهما الخيار في الأيام الثلاثة من آخر كل سنة كان فاسداً * أحد العاقدین في الاجارة الطويلة اذا فسخ العقد في أيام الخيار بغير محضر من صاحبه ذكر الحاکم السمرقندي أنه يجوز ولم يذكر فيه خلافاً وفي البيع بشرط الخيار اذا فسخ البيع من له الخيار بغير محضر من صاحبه لا يصح في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى فكانه مال إلى أن أيام الخيار غير داخل في العقد فكانت الاجارة في السنة الثانية والثالثة مضافة إلى وقت في المستقبل فانما يصح فسخ من له الخيار بغير محضر من صاحبه لانه فسخ للعقد المضاف أولاً لانه في الاجارة أخذ بقول أبي يوسف رحمه الله تعالى * المستأجر اجارة طويلة اذا آجر من الآخر بعد القبض اجارة مشاهرة لا تصح الاجارة الثانية وما يأخذ من الاجر يكون محسوباً من مال الاحارة اذا كان من جنسه * المستأجر اذا آجر من الآخر ولم تكن الاجارة طويلة لم تصح الاجارة الثانية وهل يسقط الاجر

الزوج من الامام أو وجه الامام له اذا كان مصرفاً فملكها وحينئذ يتولى هو حبسها وضربها على الاسلام كذا في فتح القدير * بشر بن الوليد عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا أجد المرد الردة وأقر بالتوحيد وبعرفة رسول الله صلى الله عليه وسلم ودين الاسلام فهذا منه ثوبه كذا في المحيط * وزول ملك المرتد عن ماله برده زوالاً موقوفاً فان أسلم عاد ملكه وان مات أو قتل على ردة ورث كسب اسلامه وارثه المسلم بعد قضاء دين اسلامه وكسب ردة في بعد قضاء دين ردة وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يزول ملكه ثم اختلفت الروايات عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فمن رث المرتد روى محمد عنه أنه يعتبر كونه وارثاً عند موت المرتد أو قتله أو القضاء بلحاظه وهي الأصح وترويه امرأته المسئلة اذا مات أو قتل أو قضى عليه باللعاق وهي في العدة لانه صار فاراً بالردة اذا ردة بمنزلة المرض والمرتدة لا يرثها زوجها الا أن تكون مريضة فبرئها وبرئها أقاربها جميعاً ماله حتى المكسوب في ردتها كذا في التبيين * وان لحق بدار الحرب مرتداً أو حكم الحاكم بلحاظه عتق مديروها ومأهات أولاده وحملت ديونه المؤجلة ونقل ماله كتسبه في حالة الاسلام إلى ورثته المسلمين باتفاق علمائنا الثلاثة وأما ما وصي به في حال اسلامه فالمدكور في ظاهر الرواية من المبسوط وغيره أنها تبطل مطلقاً من غير فرق بين ما هو قربة أو غير قربة ومن غير ذكر خلاف كذا في فتح القدير * المرتد مادام متردداً في دار الاسلام فالقاضي لا يقضي بشئ من هذه الاحكام كذا في المحيط * وتصرف المرتد في ردة على أربعة أوجه (منها) ما ينفع في قولهم نحو قبول الهبة والاستيلاء اذا جاءت حاربه بولد فادعى النسب ثبت نسب الولد منه وورث ذلك الولد مع ورثته وتصير الاجارة بأم والده وينفذ منه تسليم الشفعة والجر على عبده المأذون (ومنها) ما هو باطل بالاتفاق نحو النكاح فلا يجوز له أن يتزوج امرأة مسلمة ولا مرتدة ولا ذمية للاحارة ولا مملوكة وتحرم ذبيحة وصيده بالكب والباري والرحى (ومنها) ما هو موقوف عند الكل وهو المفاوضة فانه اذا فاض مسلمياً يتوقف في قولهم ان أسلم نفذت المفاوضة وان مات أو قتل على ردة أو لحق بدار الحرب وقضى القاضي بلحاظه بطلت المفاوضة وتصير عينا من الاصل عند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى تبطل أصلاً (ومنها) ما اختلفوا في توقيفه البيع والشراء والاجارة والاعتاق والتسديد والكتابة والوصية وقبض الدون عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى هذه التصرفات موقوفة ان أسلم نفذت وان مات أو قتل أو قضى بلحاظه بدار الحرب تبطل وتصرف المكاتب في ردة نافذ في قولهم كذا في فتاوى قاضيان * واذا باع الرجل عبده المرتد وأتمته المرتدة فالبيع جائز كذا في المبسوط * المرتد اذا عاد تائباً إلى دار الاسلام ان كان عوده قبل حكم القاضي باللعاق بطل حكم الردة في ماله فصار كأنه لم يزل مسلماً ولا يعتق عليه شئ من أمهات أولاده والمديرين وان كان بعد الحكم فكل ما وجد في يد ورثته أخذوه وأما ما أزاله الوارث عن ملكه سواء كان بسبب الحق الفسخ كالبيع والهبة أو بسبب لالحقه الفسخ كالاعتاق والتسديد والاستيلاء فذلك كله ماض لا سبيل للمرتد عليه

عن المستأجر الاول ان كان الآخر الاول قبض الدار من المستأجر بعد الاجارة الثانية يسقط الاجر وان لم يقبض لا يسقط فان كان الآخر الاول قبض الدار من المستأجر حتى سقط الاجر عن المستأجر هل بطل الاجارة الاولى قال الفقيه أبو الليث لا تبطل الاجارة الاولى وكان للمستأجر أن يسترد الدار من الآخر ولو أن المستأجر قبض الدار من الآخر ثم أعادها من الآخر ولم يؤجرها منه قال الفقيه أبو الليث لا يسقط الاجر عن المستأجر * رجل استأجر كراً ما اجارة طويلة ثم ان المستأجر دفع الكرم إلى الآخر فمعاملته ان كانت الاجارة الطويلة

بطريق يبيع الاشجار تجازت المعاملة وان كانت الاجارة طويلة بطريق دفع الاشجار والكرم الى المستأجر معاملة ثم دفعها للمستأجر معاملة الى الآخر لا يجوز * اذ مات الاجارة طويلة وعليه ديون كان المستأجر أحق بثمن المستأجر من سائر الغرماء كالمزمن بالرهن * المستأجر اجارة طويلة اذا أجر من غيره اجارة طويلة أو دفع الى غيره مزارعة على أن يكون البذر من قبل العامل ثم ان المستأجر الاول مع أجره تقاسمها الاجارة الاولى هل تبطل (٢٨٤) الاجارة الثانية والمزارعة اختلفوا فيه والصحيح أنها تنفسخ سواء اتحدت أيام

ولا ضمان على الوارث أيضا كذا في غاية البيان * اذا وطئ المرتد جارية نصرانية كانت له في حالة الاسلام نجاة بولد لا كمن ستم أشهر منذ ارتد فادعاه فهي أم وولده والولد حر وهو ابنه كذا في الهداية * فان مات أو قتل المرتد لم يرثه ولده فان كانت الامه مسلمة ورثه الابن مات على الردة أو لحق * مرتد لحق بماله بدار الحرب ثم ظهر على ذلك المال فهو في ولاسبيل لورثته عليه وان كان لحق بدار الحرب ثم وجع وذهب بماله وأدخله دار الحرب ثم ظهر على ذلك المال فانه يرد على ورثته الا أنه بغير شيء قبل القسمة وبالقيمة بعد القسمة وان لحق المرتد بدار الحرب وله عبيد فقتل به لابنه فكتابه ابنه ثم جاء المرتد مسلما فالكتابة على حالها والمكاتبة والولاء للذي جاء مسلما كذا في الكافي * بخلاف ما اذا وجع بعنما عتق المكاتب فان الولاء فيه للابن كذا في النهاية * قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير مرتد قتل رجلا خطأ ولحق بدار الحرب ومات أو قتل على الردة أو هوى في دار الاسلام فالدية في ماله عندهم فان لم يكن له الا كسب الاسلام أو كسب الردة تستوفي الدية منه وان كان له كسب الاسلام وكسب الردة فعلى قولهما تستوفي الدية من الكسبين وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى تستوفي من كسب الاسلام أو لافان فضل منها شيء يستوفي الفضل من كسب الردة كذا في المحيط * هذا اذا قتل أو مات قبل أن يسلم وأما اذا أسلم ثم مات أو لم يمت فيكون في الكسبين جميعا بالاتفاق كذا في التبيين * وما اغتصب المرتد من شيء أو أفسده فضمن ذلك في ماله عندهم جميعا هذا اذا ثبت الغصب وانلاف المال بالمعاينة أما اذا ثبت باقرار المرتد فعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يستوفي ذلك من الكسبين وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يستوفي ذلك من كسب الردة هكذا ذكر شيخ الاسلام وهذا اذا كان الجاني هو المرتد أما اذا جنى على المرتد بان قطع يده أو رجله بعد الردة عمدا فذكر محمد رحمه الله تعالى في الاصل أن الجاني لا يضمن سواء مات المرتد من ذلك القطع على الردة أو مات مسلما هذا اذا قطع يده وهو مرتد فأما اذا قطع يده وهو مسلم والقاطع مسلم أيضا قطع يده عمدا أو خطأ ثم ارتد المقطوعة يده ومات على الردة من ذلك القطع فان على الجاني دية اليه خطأ كان القطع أو عمدا ولا يضمن ضمان النفس فان كان القطع عمدا تجب الدية في مال القاطع وان كان خطأ تجب الدية على عاقلة هذا اذا مات على الردة من ذلك القطع فأما اذا أسلم ومات مسلما من ذلك القطع فان كان لم يلحق بدار الحرب أو لحق الا أنه عاد مسلما قبل القضاء لمحاقه بدار الحرب ففي الاستحسان تجب دية النفس على الكمال عمدا كان أو خطأ الا أنه ان كان خطأ تجب على العاقلة وان كان عمدا تجب في ماله ولا يجب القصاص في العمد وبه أخذ أبو حنيفة وأبو يوسف رحمه الله تعالى كذا في المحيط * أما اذا لحق بدار الحرب وقضى به القاضي ثم عاد مسلما ومات من ذلك القطع فعلى القاطع نصف الدية كذا في غاية البيان * اذا ارتد القاطع والمقطوعة يده بقي على الاسلام وقتل القاطع بسبب الردة ثم مات المقطوعة يده ذكر في الاصل انه ان كان القتل عمدا فلا شيء له وان كان خطأ فان برئ فعلى عاقلة ضمان اليه وان مات فعلى عاقلة دية

الفسخ في العقدين أو اختلفت بان كانت أيام الخيار في الاجارة الاولى ثلاثة أيام من آخر سنة ثمانية وأيام الخيار في الاجارة الثانية كذلك أو على خلاف ذلك * المستأجر اجارة طويلة اذا قال لا أجر في أيام الخيار أو في غيرهما مال اجارة بمن دعه فقال لا أجر بدهم أو قال لا أجر ضمن دعه مرا تنفسخ الاجارة دفع المال أو لم يدفع * وكذا المشتري اذا قال للبائع بيعانه بآزده فقال البائع بدهم يكون فسخا للبيع * المستأجر اجارة فاسدة اذا أجر من غيره اجارة تجارة قال الفقيه أبو الوليث تجوز الاجارة الثانية وقال غيره لا يجوز وعلى قول من يجوز الاجارة الثانية يكون للاجر الاول أن يفسخ الاجارة الثانية وهذا بخلاف المشتري شراء فاسدا اذا باع من غيره بعد القبض ببيعاً جازاً لا يكون للبائع الاول أن يفسخ البيع الثاني لان الاجارة تنفسخ بالاعذار والبيع لا يفسخ لاجرم المشتري شراء فاسدا اذا أجر من غيره يفسخ الاجارة * رجل قال لغيره أجرني دارك هذه اجارة طويلة بكذا فقال أجرته وأمر صاحب الدار الكاتب بكتابة الصك فكتب على الرسم المعتاد ولم يكن بينهما شيء آخر ودفع المستأجر

مال الاجارة الى الآخر قالوا بهذا لا يكون بينهما اجارة لاختلاف الطريق في الاجارة طويلة ولا يجب الاجر النفس على المستأجر يسكني الدار وان كانت الدار معدة للاستغلال لان المستأجر انما سكنها بناء على ما أعطى من المال لا على وجه الاستئجار مقاطعة * رجل استأجر داراً اجارة طويلة صحيحة بدنانير وأعطى مكان الدنانير دراهم ثم تقاسمها الاجارة فان المستأجر يرجع على الآخر بالدنانير لا بالدراهم لان في الاجارة طويلة تعجيل الاجر بشرط عرفاً فتصح المصارفة بالاجر * رجل أجر داره اجارة طويلة

من رومية أو آجرها غير من رومية الى مدة يعلم أنهم شمالا يعيشون الى تلك المدة قال بعضهم يجوز ذلك وقال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لا تجوز الاجارة وفرق هو بين الشكاح والاجارة * المستأجر اذا زاد في الاجر بعد ماضى بعض المدة لا تصح الزيادة ويصح الخط * رجل استأجر كرا لم يره اجارة طويلة واشترى الاشجار كان للمستأجر خيار الرقبة فان صرف في الكرم تصرف الملك يبطل خيار الرقبة فان أكل الثمار قالوا لا يبطل خيار الرقبة لان أكل (٢٨٥) الثمار تصرف في المبيع وهو الاشجار لاني

المستأجر فلا يبطل خيار الرقبة في الاجارة * الاجارة طويلة اذا باع المستأجر ثم جاءت مدة الخيار هل ينفذ بيعه فيه روايتان والصحيح أنه ينفذ وهو كولو آجر اجارة مضافة ثم باع قبل مجي موقت الاضافة وكان الشيخ الامام الاجل ظهير الدين يقول عندى لا ينفذ بيعه لانه تزويرو تليس فيؤخذ برواية عدم النفاذ سدا لباب التزوير وفي ظاهر الرواية ينفذ بيعه لانه يملك الفسخ في أيام الخيار فينقذ بيعه كولو باع في أيام الخيار بخلاف ما لو آجر اجارة مضافة ثم باع فان ثمة لا ينفذ بيعه في أصح الروايتين لانه لا يملك الفسخ صريحا بدون البيع فلا يملك البيع لان البيع فسخ دلالة * لو آجر رجل دارا اجارة طويلة ثم آجرها من غيره فجاءت أيام الخيار من الاجارة الاولى لا تنفذ الاجارة الثانية في أيام الخيار في ظاهر الرواية * ولو آجر ثم باع فان لم يكن المشتري عالما بالاجارة ثم علم كان له الخيار ان شاء تر بص حتى غضى أيام الخيار وان شاء يبطل البيع لان الاجارة بمنزلة العيب وهذه رواية اختارها المشايخ ورجعهم الله تعالى * رجل استأجر أرضا وقبضها وآجرها من غيره ثم ان صاحب الارض استأجرها من

النفس * مدبرة أو أم ولد ارتدت ولحقته بدار الحرب فبات مولاها في دار الاسلام ثم أخذت أسيرة فهسى في بخلاف ما لو استرفت على ملك المولى فانها ترد عليه كذا في المحيط * واذا ارتد المكاتب ولحق بدار الحرب واكتسب مالا فاخذ به وأبى أن يسلم فقتل فانه يوفى بمولاه مكاتبته وما بقي فلورثته كذا في الهداية * وان لم يقاتر كمال مكاتبته فبات مولا كذا في السكافي * عبد ارتد مع مولا له ولحقا بدار الحرب فبات المولى هناك وأمر العبد فهو في ويقتل ان لم يسلم ولو ارتد العبد وأخذ مالا فذهب به الى دار الحرب ثم أخذ مع ذلك المالا لم يكن قيا و يرد على مولا * قوم ارتدوا عن الاسلام وحاربوا المسلمين وغلبوا على مدينة من مدائنهم في أرض الحرب ومعهم نسائهم وذرايرهم ثم ظهر المسلمون عليهم فانه تقتل رجالهم وتسبي نساؤهم وذرايرهم كذا في الميسوط * زوجان ارتدوا ولحقا بدار الحرب فبليت المرأة بدار الحرب وولدت ولدا ولولدهما ولد فقهر عليهم فالولدان في يحرر الولد الاول على الاسلام ولا يجبر ولد الولد على الاسلام ولو جلبت في دارنا فالجواب كذلك كذا في السكافي * في النوادر أنهم اذا ارتدوا ولحقا بولد صغير لهم دار الحرب فولد لذلك الولد بعد ما كبر ثم ظهر المسلمون على ولد الولد فهو يجبر على الاسلام في قول أبي حنيفة ومحمد ورجعهم الله تعالى كذا في المحيط * الذي كان اسلامه تبعا لأبيه اذا بلغ مرتد ففي القياس يقتل وفي الاستحسان لا يقتل * أسلم في صغره ثم بلغ مرتد ففي القياس يقتل وفي الاستحسان لا يقتل مرتدا * والمكره على الاسلام اذا ارتد لا يقتل استحسانا وفي كل ذلك يجبر على الاسلام ولو قتله قاتل قبل أن يسلم لا يلزمه شيء واللقيط في دار الاسلام محكوم باسلامه ولو بلغ كافرا أجبر على الاسلام ولا يقتل كذا في فتح القدير * موجبات الكفر أنواع (منها ما يتعلق بالاعتقاد والاسلام) اذا قال الرجل لا أدري أصح ايمان أم لا فهذا خطأ عظيم الا اذا أراد به نفي الشك * من شك في ايمانه وقال أنا مؤمن ان شاء الله فهو كافر الا اذا أول فقال لا أدري أخرجه من الدنيا مؤمنا غيبته لا يكفر ومن قال بخلق القرآن فهو كافر وكذا من قال بخلق الايمان فهو كافر ومن اعتقد أن الاعيان والكفر واحد فهو كافر ومن لا يرضى بالايمان فهو كافر كذا في النخبة * ومن يرضى بكفر نفسه فقد كفر ومن يرضى بكفر غيره فقد اختلف فيه المشايخ رجحهم الله تعالى في كتاب التخيير في كافات الكفر ان يرضى بكفر غيره لا يعذب على الخلود لا يكفر وان يرضى بكفره ليقول في الله مالا يليق بصفاته بكفر وعليه الفتوى كذا في التتارخانة * من قال لا أدري صفة الاسلام فهو كافر وكذا من شمس الأئمة الخلو في رجح الله تعالى هذه المسئلة وبالغ فيها فقال هذا رجل ليس له دين ولا صلاة ولا صيام ولا طاعة ولا نكاح وأولاده أولاد الزنا وقال في الجامع مسلم تزوج نصرانية صغيرة ولها أنوان نصرانيان وكبرت وهي لا تعقل دينان من الاديان ولا تصفه وهي غير معنوه فانها تبين من زوجها معنى قول محمد رحمه الله تعالى لا تعقل دينان من الاديان لانعرفه بقاها ومعنى قوله لا تصفه لانعرفه عنه باللسان وكذلك الصغيرة المسلمة اذا بلغت عاقله وهي لا تعقل الاسلام ولا تصفه وهي غير معنوه بانتم من زوجها وفي فتاوى النسفي سئل عن امرأة قيل لها (١) توحيد ميداني فقالت لان

(ترجمة) (١) هل تعرفي التوحيد

المستأجر الثاني قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى يصح استئجار صاحب الارض من الثاني لان المستأجر الثاني لا يملك فسخ الاجارة الاولى لتكوين اجارته من صاحب الارض فمخا للاجارة الاولى قال وهكذا روى عن محمد رحمه الله تعالى في النوادر * ولو استأجر أرضا اجارة طويلة وقبضها ثم آجرها من عبد ما ذون لصاحب الارض اجارة مشاهرة قال الشيخ الامام الاجل هذا ان كان العبد استأجرها بغير إذن المولى فما أخذ المستأجر من العبد لا يحسب على المستأجر عن رأس مال الاجارة لان العبد اذا استأجر بغير إذن المولى

لا يكون له أن ينسخ الاجارة الاولى على مولاه * رجل استأجر حانوتا مشاهرة وقبض وأجر من غيره اجارة طويلة رهنمية وأمر صاحب الحانوت المستأجر اجارة طويلة أن يقبض أجرة الحانوت من المستأجر الاول وقبض ومان صاحب الحانوت قال الشيخ الامام هذا ما قبض المستأجر اجارة طويلة من المستأجر الاول كانت له أجرة الشهر الذي وقعت فيه الاجارة الطويلة لان الاجارة الثانية انما تنعقد عند تمام الشهر لان الاجارة الاولى تنسخ عند تمام (٢٨٦) الشهر ثم تجدد بعد ذلك وقال القاضي الامام أبو علي النسفي رحمه الله تعالى

أرادت أنها لا تحفظ التوحيد الذي يقوله الصبيان في المكتب لا يضرها وان أرادت أنها لا تعرف وحدانية الله تعالى فليس بمؤمنة ولا يصح نكاحها وعن جاد بن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن من مات ولا يعرف أن له خالقاً وأن لله عز وجل داراً غير هذه الدار وأن الظلم حرام فإنه لم يؤمن كذا في المحيط * رجل يعصى ويقول (١) مسلماني أتسكاراً بآيد كركد يكفر * رجل قال للآخر (٢) مسلماني فقال له لعنت برنوب ورمسلماني توكفر كذا في الخلاصة * نصراني أسلم فأت أبوه فقال ليت أني لم أسلم إلى هذا الوقت حتى أخذت مال الأب يكفر كذا في الفصول العمادية * نصراني أتى مسلماً فقال عرض على الاسلام حتى أسلم عندك فقال اذهب إلى فلان العالم حتى يعرض عليك الاسلام فتسلم عنده اختلفوا فيه قال أبو جعفر رحمه الله تعالى لا يصير كافراً كذا في فتاوى فاضلهم * كافر أسلم فقال له رجل (٣) تراجه بدامه يود أن دين خود يكفر كذا في الخلاصة (ومنها ما يتعلق بذات الله تعالى وصفاته وغير ذلك) يكفر إذا وصف الله تعالى بما لا يليق به أو سخر باسم من أسمائه أو يامر من أو امره أو أنكر وعده ووعدته أو جعل له شريكاً أو ولداً أو زوجة أو نسباً إلى الجهل أو الجحيم أو النقص ويكفر بقوله يجوز أن يفعل الله تعالى فعلاً لا يحكمه فيه ويكفر إن اعتقد أن الله تعالى يرضى بالكفر كذا في البحر الرائق * إذا قال لو أمرني الله بكذا لم أفعل فقد كفر كذا في المحكي * وفي التفسير ما جاء في القرآن من اليسد والوجه لله تعالى وليس بجوارحه هل يجوز إطلاق هذه الاشياء بالغارسية قال بعض المشايخ رحمه الله تعالى يجوز إذا لم يعتقد الجوارح وقال أكثرهم لا يصح وعليه جهور المشايخ وقيل إن عني به استباح فعله لا يكفر كذا في الفصول في عين الله تعالى يكفر وعليه جهور المشايخ وقيل إن عني به استباح فعله لا يكفر كذا في الفصول العمادية * ولومات انسان فقال الآخر (٤) خدائرا اومي بايست كفر كذا في الخلاصة * ولو قال (٥) ابن كاريست خدائرا افتاده است لا يكفر وهي كلمة شنيعة كذا في خزنة المفتين * إذا قال لخصمه (٦) من بانو بحكم خدا كار ميكنم فقال خصمه من حكم خدائرا ثم أوقال اينجا حكم نورد أوقال ان ينجاحكم نيست أوقال خدای حاكي را نشايد أوقال اينجا ديواست حكم كند فهدا كله كفر * سئل الخا كم عبد الرحمن عن قال (٧) برسم كار كنم بحكم في هل هو كفر قال ان كان مراده فساد الخلق وترك الشرع واتباع الرسم لا رد الحكم لا يكفر كذا في المحيط * رجل وضع ثيابه في موضع فقال سلمته إلى الله فقال له غيره سلمتها إلى من لا يمنع السارق إذا سرق قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لا يصير كافراً * رجل قال (٨) اكر مادروغ ميكيويم خدادروغ

(ترجمة) (١) يلزم فعل الامور الاسلامية جهراً (٢) أنا مسلم فقال له لعنة الله عليك وعلى اسلامك (٣) ما الضرر الذي أصابك من دينك (٤) لزم الله (٥) هذا أمر وقع لله (٦) أنا ففعل شعلي معك بحكم الله فقال خصمه أنا لا أعرف حكم الله أوقال في هذا الحل لا ينفذ الحكم أوقال ليس في هذا الحل حكم أوقال الاله لا يصلح للحاكمية أوقال هنا عفر يت بحكم (٧) أعمل بالرسم لا بالحكم (٨) ان كمانقول كذا بالقول يقول كذا

انما يسلم للمستأجر الثاني ما أخذ من المستأجر الاول اذا أخذها في حياة صاحب الحانوت أما ما يأخذ بعد موت صاحب الحانوت لا يسلم له لان الاجارة الطويلة تنسخ بموت صاحب الحانوت فلا يسلم المأخوذ له مستأجر الثاني * اذا أجر شيئاً مشاعاً من أرض أو كرم وفيها غل لا بد من بيع كل الاشجار أما بيع النصف لا يكفي وكذا لو كان فيها برج حمام لا بد من بيع الحمامات كلها عند اجتماعها * الاجارة الطويلة اذا كانت فاسدة بسبب كان على المستأجر أجرة المثل بالعلم بالغ أو يجب أجر المثل لا زاد على المسمى قال الشيخ الامام هذا يجب أجر المثل لا زاد على المسمى وفي الاجارة الطويلة اذا كتب في الصك ولكل واحد منهما أن يفسخ العقد في مدة الخيار في حضرة صاحبه وفيه شبه قال القاضي الامام أبو علي النسفي وغيره من المشايخ رحمه الله تعالى ان العقد يفسد لان هذا الشرط يخالف حكم الشرع وقال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لا يفسد العقد لان أيام الخيار غير داخل في العقد وكان لكل واحد منهما حق الفسخ بسبب ذلك لا يحكم شرط الخيار قال وقد وجد رواية عن محمد رحمه الله تعالى في

مثل هذا أنه لا يفسد العقد * رجل استأجر اجارة طويلة ثم أجر بعد القبض من الاجارة مشاهرة لا تصح الاجارة الثانية وهل تنقض الاجارة الاولى بالثانية قال الشيخ الامام هذا تنقض في الشهر الاول من الاجارة الثانية وأشك في انتقاضها في غير ذلك وقال القاضي الامام أبو علي النسفي رحمه الله تعالى الاجارة الثانية تنقض الاولى وان كانت الثانية فاسدة فاني رأيت رواية عن جاد بن حبيب عن أبي يوسف رحمه الله تعالى المشتري اذا باع المبيع من البائع قبل القبض ينقض البيع الاول وان كان من خلاف

ظاهر الزاوية في البيع فسق الاجارة وجب أن ينتقض * مستأجر الأرض إذا دفع الأرض الى الاجر مزاعة على أن يكون البذر من الدافع ذكر الخصاص رحمه الله تعالى في الحيل أنه يجوز وكذا المستأجر إذا استأجر صاحب الأرض أيعمل في هذه الأرض بشئ معلوم جاز * رجل أجرداره كل شهر بدرهم وسلم ثم باعها من غيره وكان المشتري يأخذ أجرة الدار من هذا المستأجر ومغنى على ذلك زمان وكان المشتري وعد البائع أنه إذا رد عليه الثمن يرد داره ويحتسب (٢٨٧) ما قبض من المستأجر من ثمن الدار فجاء البائع

بالدراهم وأراد أن يجعل الاجر محسوباً من الثمن قالوا الماطلب المشتري الاجر من المستأجر كان هذا منه اجارة مستقبلة فيكون المأخوذ من المستأجر ملك المشتري لانه وجب بعقده وليس للبائع أن يجعل ذلك من الثمن وما قال المشتري للبائع أن يجعله محسوباً من الثمن عند رد الدار كان وعداً فلا يلزمه الوفاء بذلك حكاه فان تجوز وعده كان حسناً والا فلا شئ عليه وان كانا شرطاً في البيع ذلك كان مفسداً للبيع * رجل استأجر منزلاً اجارة طويلة ثم ان الاجر نقص بناء هارضا المستأجر ثم جدد بناءها كانت الاجارة باقية لبقاء الاصل * رجل استأجر كرم اجارة طويلة فان كانت الاجارة بطريق بيع الزرايين من المستأجر قالوا وارغ الكرم على المشتري وهو المستأجر لانه مؤه الملك فيكون على المالك وان كان الاجر دفع الزرايين معاملة الى المستأجر كما هو أحد الطريقين في الاجارة الطويلة فان قصب الواو غ يكون على الايجر والقتل على المستأجر لان ذلك من جملة العمل * رجل دفع أرضه مزاعة على أن يكون البذر من العامل ثم ان صاحب الأرض آجر أرض اجارة طويلة

حي كويد لا يكفر * رجل قال لامرأته في الغضب (١) أن روسي كه ترازادو آن بغا كه ترا كشت وآن خدای كه ترا آفرید قال بعضهم يكون كفر أو سئل أبو نصر الدبوسي رحمه الله تعالى عن هذا فتأمل في ذلك آیا ما لم يجب قال رضى الله تعالى عنه الظاهر أنه يكون كفراً كذا في فتاوى قاضيان * لو قال لرجل لا تعرض هذا منسى الله تعالى أو قال هذا مما نسبه فهذا كفر عند بعضهم وهو الاصح ولو قال (٢) خدای بازبان توبس نیاید من چگونه بس آیم يكفر * ولو قال لامرأته أنت أحب الى من الله تعالى يكفر كذا في الخلاصة * لو قال لفلان (٣) قضای بدرسدید فهذا خطأ عظيم كذا في المحيط * لو قال لرجل الله عز وجل أنا نعم عليك فاحسن كما أحسن الله اليك فقال (٤) ردو باخذ اجنك كن لماذا أعطيتك لا يكفر على الاصح كذا في خزائن المفتين * رجلان بينهما خصومة فقال أحدهما لصاحبه (٥) نردبان بنه وباسیمان برو و باخذای جنك كن قال أكثرهم لا يكون كفراً كذا في فتاوى قاضيان * قال صاحب الجامع الاصغر وهو الصحيح عندنا وفي الخاتمة وعليه الفتوى كذا في التارخانية * ولو قال (٦) شو و باخذای جنك كن قال بعضهم يكون كفراً واليه مال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل وقال الشيخ الامام والاحوط تجديداً النكاح كذا في فتاوى قاضيان * يكفر باثبات المكان لله تعالى فلو قال (٧) از خدا هج مكان خالی نیست يكفر ولو قال الله تعالى في السماء فان قصده حكاية ما جاء فيه ظاهر الاخبار لا يكفر وان أراد به المكان يكفر وان لم تكن له نية بكفر عند الأكثر وهو الاصح وعلمه الفتوى * ويكفر بقوله الله تعالى اجلس للانصاف أو قام له بوصفه الله تعالى بالفوق والتحت كذا في البحر الرائق * ولو قال (٨) مرا بر آسمان خدای است و بر زمین فلان يكفر كذا في فتاوى قاضيان * اذا قال (٩) خدا فرومید مگرداز آسمان أو قال می بیند أو قال از عرش فهذا كفر عند أكثرهم الا أن يقول بالعربية يطلع ولو قال (١٠) خدای از بر عرش بداند فهذا ليس بكفر ولو قال (١١) از زیر عرش میداند فهذا كفر ولو قال أرى الله تعالى في الجنة فهذا كفر ولو قال من الجنة فهو ليس بكفر كذا في المحيط * قال أبو حفص رحمه الله تعالى من نسب الله تعالى الى الجور فقد كفر كذا في الفصول العمادية * رجل قال (١٢) يارب ابن ستم مبسند قال بعضهم يكفر والاصح أنه لا يكفر ولو قال (١٣) خدای عز وجل بر تو ستم كذا جنانا كه تو بر من كردی الاصح أنه لا يكفر ولو قال لو أنصف الله عز وجل يوم القيامة انتصف منك يكفر أما لو قال اذا ما كان لولا يكفر كذا في الظهيرية * ولو قال ان قضى الله تعالى يوم القيامة

(ترجة) (١) تلك القبصة التي ولدتك وذلك الخنزير الذي زرعتك وذلك المولى الذي خلقتك (٢) الله لا يكافي لسانك فكيف أكا في أنا (٣) جاء القضاء القبيح (٤) اذهب وتحارب مع الله (٥) ضع سماً واصعد الى السماء وتحارب مع الله (٦) وكن في السماء وتحارب مع الله (٧) لا حمل خالي من الله (٨) لي في السماء اله وفي الأرض فلان (٩) الله ينظر من السماء أو قال برى أو قال من العرش (١٠) الله يعلم من فوق العرش (١١) بعلم من تحت العرش (١٢) يارب لا تقبل هذا الظلم (١٣) الله تعالى يظلمك مثل ما ظلمتني

من غيره غير رضا المزارع لا يجوز أن في المزارعة إذا كان البذر من العامل كان العامل مستأجر الأرض فيضرب كانه آجر ثم آجر من غيره فلا تجوز الثانية وان رضى العامل وهو المزارع بذلك انقضت المزارعة وتنفذ الاجارة الطويلة بخلاف ما إذا آجر من غيره فرضى به الاول حيث تنفذ الثانية على المستأجر الاول اذا كان ذلك بعد قبض الاول وههنا لا تنفذ الاجارة على المزارع لان في المزارعة مع الاجارة يختلف المقصود فلا تنفذ الثانية على الاول * قالوا ويجوز الاجارة الطويلة في العقار والضياع تجوز في الرقيق وكل شئ ينتفع به مع بقاء

عنه * رجل استأجر ثياباً بغير أجر فارتفع وبغضها مشغولة قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى تجوز الاجارة في الغارغة بمحضها من الاجر ولا تجوز في المشغولة وان اختلفا فقال الا تجر آخرتها وكانت مشغولة من روعة وقال المستأجر كانت فارغة كان القول في ذلك قول الاجارة لا تجر بدوى الشغل ينكر الاجارة أصلاً فيكون القول قوله بخلاف المتبايعين اذا اختلفا في فساد العقد بحكم الشرط كان القول في ذلك قول مدعى (٢٨٨) الصحة لان مدعى الفساد لا ينكر العقد حتى لو كان أحدهما منكراً للعقد

كان القول فيه قول المنكر وقال القاضي الامام أبو علي السعدي رحمه الله تعالى في الاجارة بحكم الحال ان كانت مشغولة في الحال كان القول قول مدعى الشغل كما لو اختلفا في جزئيات الماء وانقطاعه في اجارة الطاحونة * في الاجارة الطويلة اذا فسخ الاجر الاجارة في أيام الخيل وفي الارض زرع للمستأجر تبقى الاجارة بأجر المثل كما لو انتهت مدة الاجارة وفيها زرع للمستأجر لم يدرك تبقى الاجارة بأجر المثل * رجل استقرض من رجل مالا مع الوفاء وقبض المالك ان المستقرض أسكن المقرض في خانوته وقال المالك أردعك قرضك لأطالبك بأجرة الخانوت قال الفقيه أبو بكر البجلي رحمه الله تعالى ان ترك الاجرة عليه مع استقراره منه كانت الاجرة واجبة على المقرض وان تركها قبل الاستقرار أو بعده فالخانوت عارية في يده ولا اجرة على المقرض * رجل استقرض دراهم وأسكن المقرض في داره قالوا يجب أجر المثل على المقرض لان المستقرض انما أسكنه في داره عوضاً عن منفعة القرض لا مجاناً فيجب أجر المثل على المقرض وكذا لو أخذ المقرض من المستقرض حماراً يستعمله الى أن يرد عليه دراهمه ثم ان

بالحق والعدل أخذت بكبحتي فهذا كفر كذا في المحيط * قيل له هذا مكان لا اله فيه ولا رسول فقال يراى هذا الكلام أنه مكان لا يعمل فيه بأمر الله ورسوله قيل له لو كان هذا في مكان أهل زهاد مطيعون قال ان كان يعمل فيه بأمر الله وأمر رسوله فانكر كونه ديناً كالصلوات الخمس فانه يكفر كذا في التوبة * لو قال حين يظلم ظالم يارب (١) ازوى اين ستم پذيرا كرتو پذيرى من نه پذيرم فهذا كفر كانه قال ان رضيت فاما الأرضي كذا في الخلاصة * رجل قال (٢) يا خدای دروژی بر من فراخ کن یا بازو گائی من رونده کن یا بر من جور مکن قال أبو نصر الدبوسی رحمه الله تعالى يصير كافراً بالله كذا في فتاوى قاضخان * رجل قال لا آخر (٣) دروغ مگو فقال دروغ از بهر چیست از بهر انکه بگویند کفر فی الحال ولو قيل له اطلب رضا الله فقال له (٤) مرا نمی باید او قال اگر خدای مرا در بهشت کند غارت کنم أو قيل لا تعص الله فان الله تعالى يدخل النار (٥) من أزدوزخ نمی اندیشم أو قيل لا تأكل الكثير فان الله لا يحبك فقال (٦) من میخورم خواهی دوست دارد و خواهی دشمن کفر بهذا کلامه وكذلك لو قيل له (٧) بسیار بخند و بسیار غشبت فقال چندان خورم و چندان خسیم و چندان خندم که خود نخواهم بکفر * رجل قال لا آخر (٨) گناه مکن چه عذاب خدای بسیار است فقال من عذاب بیکدست بردارم بکفر ولو قيل له (٩) مادر و پدر میار ف فقال ليس لهما على حق لا يكفروا لكن يصير عاصياً * رجل قال لا بلیست (١٠) ای بلیس کار من بسیار نام هر چه تو فرمائی بکنم مادر و پدر بسیار نام و هر چه نفرمائی نکنم بکفر كذا في التواريخ ثانياً قال عن التخيير * لو قال (١١) اگر خدای دو جهان کردی حق خویش از تو بستانم بکفر كذا في الخلاصة * رجل قال قولاً كذا فسمع رجل وقال (١٢) خدای من ار دروغ ترا راست کرد اندیا كويد خدای بدین دروغ و برکت کند قال بعضهم هذا قريب من الكفر * وفي مصباح الدين رجل كذب فقال غيرة بارك الله في كذبك بکفر * وسئل نجم الدين قال (١٣) فلان با تو راست نمیر و دفقال خدای تعالی نیز با وی راست تر و دهل بکفر قال نعم * وفي التخيير سألت صدر الاسلام جمال الدين عن رجل (١٤) قال خدای زردوست میس دارد

(١) لا يقبل منه الظلم يارب وان كنت تقبله فانا لا أقبله (٢) يا الله وسع الرزق على ما أن تروج تجارتی أو لا تظلمنی (٣) لا تكذب فقال الكذب لا شيء من أجل ذلك الذي يقولون (٤) لا يلزم لي أو قال ان كان الله يدخلني الجنة أنتم بها (٥) أنا لا أباي من النار (٦) أنا أكل ان شاء يتخذني حبيباً وان شاء يتخذني عدواً (٧) لا تضحك كثيراً أو لا تتم كثيراً فقال أكل وأنام وأضحك على قدر ما أريد (٨) لا تذب فان عذاب الله كثير فقال أنا أرفع العذاب بيد واحدة (٩) لا تؤذ أباك وأهلك (١٠) يا بليس أصلح لي شغلي لأجل ان أفعل كذا ما أمرني به أو ذى أبي وأحى وكل ما لم تأمرني به لا أفعله (١١) ان كنت اله العالمين آخذ حق منك (١٢) جعل الله كذبك صدقاً وقال الله يجعل في كذبك هذا بركة (١٣) فلان لم يمش معك مستقيماً فقال الله لم يمش معك مستقيماً أيضاً (١٤) الله يحب الذهب ولم يعطه لي

المقرض سلم الخمار الى بقر فغرقه الذئب ضمن المقرض قيمة الخمار لان الخمار كان عند المقرض باجارة فاسدة فكانت أمانة فاذا دفعه الى السرح لم يمتلف صار مباحاً فذاضاً من أجل أنقرض انساناً دراهم ثم ان المقرض أجر حجر الميزان من المستقرض كل شهر درهمين قال أبو لقمان ان لم يكن خراج الميزان قيمة ولا يستأجر عادة لا يجب على المستأجر شيء * رجل استأجر من رجل قدر نحاس وأراد الا تجر ان بكرت انفسهم مضموناً الى المستأجر قال الفقيه أبو بكر البجلي يبيع من المستأجر نصف القدر بين المثل أو أكثر ثم يوافق

منه النصيب الباقي بما شاء فان ذلك بما تقرر عند أصحابنا انما الخلاف بينهم في اجارة المشايخ من غير شريك * رجل اقترض انسانا فادراهم وأراد أن يسكن دار المستقرض بغير أجر قال أبو بكر الاسكافي يستأجر المقرض دار المستقرض معدة معلومة سنة أو أكثر بأجر مجمل ثم يبيع من المستقرض شيئا يسيرا بتلك الاجرة حتى تصير الاجرة قصاصا بين ما باع من المستقرض * رجل وكل رجلا بان يستأجره دارا بربعها سنة بمائة درهم ففعل الوكيل ذلك وقبض الدار ومنعهما من الموكل لاستيفاء الاجر (٢٨٩) ذكر في الجامع أن الاجارة اذا كانت مطلقة

لا بشرط التجهيل لم يكن الوكيل أن يجلس الدار من الموكل لاستيفاء الاجر وكذا لو كانت الاجارة باجر مؤجل فان قبض الوكيل الدار وجلس حتى مضت المدة كانت الاجرة على الوكيل بحكم العقد ثم يرجع الوكيل على الموكل لان الوكيل بالاستئجار بمنزلة الوكيل بالشراء والوكيل بالشراء اذا قبض المبيع والتمس مؤجلا وحس المبيع حتى هلك المبيع في يد الوكيل كان الثمن على الوكيل ثم الوكيل يرجع بالتمس على الموكل لان الثمن اذا كان مؤجلا لا يكون للوكيل أن يجلس المبيع عن الموكل فلما قبض الوكيل يكون قبضه للموكل ثم يصير غاصبا من الموكل فكذلك في الاجارة وكذا لو قبض الموكل من الوكيل بالاستئجار ثم ان الوكيل عدا على الموكل وأخذ منه ومنع من الموكل حتى مضت السنة كان لادّخرا أن يطالب الوكيل بالاجرة ثم الوكيل يرجع بذلك على الموكل * ولو أن الوكيل جلس الدار من الموكل جاء أجنبي وغصب الدار من الوكيل ولم يدفع الى الوكيل حتى مضت السنة سقط الاجر عن الوكيل والموكل جميعا قال أبو يوسف رحمه الله تعالى اذا لم تكن الاجارة بشرط تجهيل الاجر فقبض الوكيل

مرانداده آست قال ان قصد هذا الكلام اضافة الجذل اليه يكفر أم بمجرد قوله يجب الذهاب لا يكفر كذا في التتارخانية * لوقال (٢١) ان شاء الله أين كلوك نفي فقال من بني ان شاء الله بكم يكفر كذا في خزائنة المفتين * قال المظالم هذا بتقدير ان الله تعالى فقال المظالم أنا أفعل بغير تقدير الله سبحانه كذا في الفصول العمادية * لوقال (٢) أي خدای رجعت خویش از من در بیغ مدار فهو من ألقاظ الكفر كذا في السراجية * اذا طالت المشاجرة بين الزوجين فقال الرجل لامرأته خافي الله تعالى واتقيه فقالت المرأة بحبيبه له لأخافه قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل ان كان الزوج عاتبها على المعصية الظاهرة ويخوفها من الله تعالى فاجابته بهذا التصير مرتدة وتبين من زوجها وان كان الذي عاتبها فيه أمر الإيخاف فيه من الله تعالى لم تكفر الآن تريد بذلك الاستخفاف فتبين من زوجها * رجل أراد أن يضرب غيره فقال له ذلك الرجل ألا تخاف الله تعالى فقال لا وى عن محمد رحمه الله تعالى أنه سئل عن هذا فقال لا يكفر لان له أن يقول التقوى فيما أفعل * وان رأى رجلا في معصية وقال له الآخر ألا تخاف الله فقال لا يصير كافرا لانه لا يمكن التأويل وكذا اذا قيل لرجل ألا تخشى الله تعالى فقال في حالة الغضب لا يصير كافرا كذا في فتاوى قاضخان * ولوقال (٤) تامای شوم بدتر خدای بامای شود بدتر تامای شوم نیکوتر خدای بامای شود نیکوتر يكفر كذا في الخلاصة * وفي العنابية (٥) اكر حکم خدای را یا می رعت بغير رانه بسندم جنائسه کسی کو بدش خدای چهار زن حلال کرده است کو بدمن ابر حکم را می بسندم فهذا كفر كذا في التتارخانية * واذا قالت المرأة لانهما لماذا فعلت كذا فقال الابن والله ما فعلت فقالت المرأة مغضبة مه تومه والله اختلف المشايخ في كفرها كذا في المحيط * من قال (٦) خدای عز وجل باشدوهج چیز نباشد فانه يكفر كذا في الظهيرية * لوقال (٧) خدای بحق من همه نیکویی کرده است بدی از من است فقد كفر كذا في المحيط * قيل لرجل (٨) باری باز من بس نیامدی فقال خدای باز من بس نیامد من چگونه بس آیم يكفر كذا في الغيائيه * ولوقال (٩) از خدای می بینم واز تو باز خدای امید می دارم وبتوفه هذا قبيح ولوقال از خدای می بینم وبتوفه ترا میدانم فهو حسن كذا في خزائنة المفتين * اذا طلب بين خصمه فقال الخصم احلف بالله فقال الطالب لا أريد اليمين بالله وأريد اليمين بالطلاق أو العتاق فقد كفر عند بعض أصحابنا

(٢) ان شاء الله تفعل هذا الامر فقال أقعله بدون ان شاء الله (٣) يا الله لا تبخل علي برحمتك (٤) مادامنا مسيئين فالله مسيء ومادامنا محسنين فالله محسن (٥) اذا قال لا يجنبني حكم الله أولا تجنبني شريعة النبي يكفر كذا لوقال له شخص الله حلل أربع نساء فقال أنا لا يجنبني هذا الحكم (٦) يبيق الله تعالى ولا يبق شي (٧) نعل الله في حق كل الخيرات والشرمى (٨) ما قدرت على امرأة فقال الله لم يقدر عليها فكيف أقدر أنا (٩) أراه من الله ومنك أو آمل من الله ومنك ولو قال أراه من الله وأعلم أنك السبب

(٣٧ - (الفتاوى) - نافي) وسكن بنفسه ولم يدفع الى الآخر كان الاجر على الوكيل دون الموكل * ولو كان الوكيل استأجر الدار باجر بشرط التجهيل أو استأجر بمائة مطلقة مجهلة له الاجر جاز ذلك منه وله أن يجلسها من الموكل لاستيفاء الاجرة فان جلسها بالاجر حتى مضت السنة لا يكون للوكيل أن يرجع على الموكل بالاجر هنالان الوكيل كان محققا في الجلس فلم يقع قبضه أولا للموكل بخلاف الاول لان في الوجه الاول اذا لم يكن للوكيل حق الجلس كان قبضه أولا للموكل * رجل أمر رجلا باستأجره دابة الى

الكوفة به شجرة ذراهم فاستأجرها له كميل بخمسة عشر رطلاً إلى الموكل فقال له استأجر ثم ابع شجرة فركبها الا نمر ذكر في الكتاب أنه لا أجر على الاستئجار يكون الاجر صاحب الدابة على الوكيل * رجل أسمر رجلاً بائناً يستأجره أو ضابعية فاستأجرها الوكيل ثم إن الموكل اشتراها من صاحبها بعدما استأجرها الوكيل وهو لا يعلم بالاجارة ثم علم بعد ذلك أنه أن ردها وتكون في يده بالاجارة * الوكيل بالاجارة إذا ناقض الاجارة مع المستأجر قال محمد رحمه الله (٢٩٠) تعالى المناقضة جائزة ولا ضمان على الوكيل لان الموكل لا يملك الاجرة فان كان

الوكيل أجرها بشئ بعينه وعمل لا يجوز نقض الوكيل على رب الدار وقدر هذا في البيوع * الغاصب إذا أجز الدار أو العبد ثم قال للمغصوب منه أنا أمرتك بالاجارة فقال الغاصب لم تأمرني كان القول قول المغصوب منه * ولو أجر الغاصب فلما انقضت مدة الاجارة قال المغصوب منه كنت أجرت عقدته قبل انقضاء المدة لا يقبل قوله الابينة كالرجل اذا زوج بنته البالغة ومات الزوج فقالت الابنة كنت أجرت عقد الاب لان صدق الابينة ولو قالت كان النكاح بأمرى ولي الميراث كان القول قولها * الغاصب إذا أجر المغصوب ثم أجاز المالك ان أجاز قبل استيفاء المنفعة صحت اجازته ويكون جميع الاجر للمالك كالأجر ببيع الفضولي حال قيام المقعود عليه وان أجاز بعد انقضاء المدة لا تصح اجازته كالأجر ببيع الفضولي بعد هلاك المقعود عليه ويكون جميع الاجر للغاصب لانه هو العاقد والمنافع تقوم بعقده فكان الاجر له وان أجاز بعدما مضى بعض المدة فاجر ما مضى يكون للغاصب وأجر ما بقي يكون للمالك وهو قول محمد رحمه الله تعالى لان الاجارة تنعقد ساعة فساعة على حسب حدوث المنفعة فصحت الاجارة فيما بقي من المدة ولا تصح فيما مضى كالرجل اذا

وعامتهم على أنه لا يكفر وفي تجنيس الناصري وهو الاصح ولو قال (٢) سو كند تو همان است و تيز خر همان فقد كفر ولو قال لغيره (٣) خدای می داند که بیوسته ترا بدعا یاد میدارم فقد اختلف المشايخ في كفره ولو قال (٤) من خدایم على وجه المزاح يعني خود آیم فقد كفر كذا في التتارخانية * رجل قال لامرأته (٥) تراحق همسایه نمی باید فقالت لا فقال تراحق شوی نمی باید فقالت لا فقال تراحق خدایمی باید فقالت لا فقد كفر * رجل قال في مرضه وضيق عيشه (٦) باری بدانی که خدای تعالی مرا چرا آفریده است چون از لذتهای دنیا مرا هیچ نیست فقد قيل لا يكفر ولكن هذا الكلام خطأ عظیم * رجل قال ان الله يعذبك بمساوئك وقال ذلك الآخر (٧) خدای را نشانده که تا خدای همه آن كند که تو میكوی يكفر كذا في المحيط * وفي التخيير (٨) خدای چه تواند کرد چیزی دیگر نتواند بجز دوزخ فقد كفر ومثله رجل رأى حيواناً قبيحاً فقال (٩) بیش کار نمائده است خدای که چنین آفریده كفر ، فقير قال شدة في فقره (١٠) فلان هم بنده است با چندان نعمت ومن هم بنده در چندان رنج باری انجین عدل باشد كفر * رجل قال لاخر (١١) از خدای بترس فقال خدای تكاست يكفر وكذا لو قال (١٢) بیغم بر در کور نیست أو قال علم خدای قدیم نیست أو قال المعدوم ليس بعلوم الله يكفر كذا في التتارخانية * يكفر با دخال الكاف في آخر الله عندنا من اسمه عبد الله ان كان عالماً على الاصح ويتصغير الخالق عبداً ان كان عالماً هكذا في البحر الرائق * لو قال لاخر (١٣) خدای بردل تو بنج شاید بردل منی ان عني به الاستغناء عن الرجعة فقد كفر وان عني به ان قلتي ثابت با ثبات الله تعالى غير مضطرب لا يكفر * صبي يبكي ويطلب أباه وأبوه يصلي فقال للصبي رجل (١٤) مه مكري که بدو تو الله میكند فهذا ليس بكفر لان معناه (١٥) خدمت الله میكند كذا في المحيط * رجل رأى أعمى أو مريضا فقال له (١٦) خدای تو را بد و مرا دید و ترا چنان آفرید مرا چه كناه الصحيح أنه لا يكفر كذا في الخلاصة * ولو قال (١٧) بخدای و بخداك

(٢) يمينك يشبه ضربة الحمار (٣) الله يعلم أني أتذكرك بالدعاء دائماً (٤) خدایم (خود آیم) هاتان اللفظتان متفقتان في النطق مختلفتان في المعنى فالأولى بمعنى أنا الله والثانية بمعنى جئت من نفسي (٥) هل لا تريدین حق الجوار فقالت لا فقال هل لا تريدین حق الزوج فقالت لا فقال هل لا تريدین حق الله (٦) ليتني أعلم لماذا خلقني الله حيث لم يكن لي شيء من لذات الدنيا (٧) نصبت الله لاجل أن يفعل ما تقول (٨) ما الذي يقدر على فعله الله لا يقدر على شيء آخر سوى جهنم (٩) لم يبق لله شغل حتى يحاق مثل هذا (١٠) فلان عبد أيضاً مع هذا القدر من النعم وأنا عبد في هذا القدر من العناء فهل يكون مثل هذا عدلاً (١١) خف الله فقال أين الله (١٢) الرسول ليس في القبر أو قال علم الله ليس بتقديم (ادخال الكاف) أي التي هي للتصغير (١٣) الله يرحم قلبك ولا يرحم قلبي (١٤) اسكت لا تبتك أبوك يفعل لله (١٥) يفعل خدمة الله (١٦) الله را که تو را آفرید و خلقک هكذا في الأذني (١٧) بالله و بتراب رجلك

باب تو
فصحت الاجارة فيما بقي من المدة ولا تصح فيما مضى كالرجل اذا أجر عبده سنة ثم أعنته في وسط السنة فاجاز العبد الاجارة فيما بقي فاجر ما مضى يكون للعبد وأجر ما مضى يكون لولاه المعتقد لان المنافع فيما مضى استوفيت على مالك المولى فكان البدل له وفيما بقي استوفيت على مالك العبد فكان البدل له أما على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا أجاز المالك اجارة الغاصب فاجاز العبد له لان المدة كان جميع الاجر للمالك والعتوى على قول محمد رحمه الله تعالى * ولو أعطى الغاصب أرض الغصب مزروعة

فأجاز المالك أن كان الزرع قد سنبل ولم يسمن كان الخارج بين المزارع ورب الأرض ولا شيء للغاصب وإن كان الزرع قد سنبل وسمن لا تصح أجاز قرب الأرض ويكون ذلك بين الغاصب والمزارع ولا شيء للمالك * ولو غصب داراً فأجرها ثم اشتراها من صاحبها فلا جارة ماضية لاستجماع شرائطها وإن استقبلها كان أفضل ذكرها في النوادر * للغاصب إذا أجر من غيره ثم ان المستأجر أجرها من الغاصب وأخذ الاجرة من الغاصب كان للغاصب أن يسترد الاجرة من المستأجر لأن المستأجر (٢٩١) لما أجر من الغاصب ورد عليه الغاصب ورد

المغصوب مستحق عليه يجعل رد الغصب وتسليمه الى الغاصب ردا للغصب لأن ذلك مستحق عليه فيحصل عن المستحق كالرجل اشترى شيئاً شرافاً فاسد او قبضه ثم باعه من البائع يجعل بيعه نقضاً للعقد الفاسد * ساحة في الشارع في مقابلة حانوت رجل أجرها صاحب الحانوت من رجل بيع الفاكهة كل شهر بدرهم قال الفقيه أبو جعفر ما يأخذ صاحب الحانوت من الاجر يكون له لأنه عاقد والعاقدة يستحق الاجر وإن كان غاصباً وينبغي أن يتصدق به كالغاصب إذا أجر وأخذ الاجرة وقال الفقيه أبو الليث انما يكون أجر الساحة لصاحب الحانوت إذا كان بنى في الساحة دكاناً ونحو ذلك حتى يكون هو أولى الناس بمبانيه وأما إذا لم يكن بنى في الساحة شيئاً لا يكون الاجر له لأن صاحب الحانوت في الساحة كسائر الناس لا اختصاص له بالساحة * المتولى إذا أجر الوقف ان كان الواقف شرط أن لا يؤجر أكثر من السنة لا تجوز الاجارة أكثر من سنة فإن لم يكن شرط ذلك تجوز الاجارة الى ثلاث سنين فان أجرها أكثر من ذلك اختلفوا فيه قال مشايخ بلخ لا تجوز اجارة الوقف أكثر من ثلاث سنين وقال

بأشهر يكفر ولو قال (١) بخداي ويحياي وسرتوفيه اختلاف المشايخ وجههم الله تعالى كذا في النشرة * ومنها ما يتعلق بالانبياء عليهم الصلاة والسلام من لم يقرب بعض الانبياء عليهم الصلاة والسلام أو لم يرض بسنة من سنن المرسلين فقد كفر وسئل ابن مقاتل عن أنكر نبوة الخضر وذى الكفل فقال كل من لم يجتمع الامة على نبوته لا يضره أن يجحد نبوته ولو قال لو كان فلان نبياً لم آمن به فقد كفر كذا في المحيط * عن جعفر بن يقول أن كنت بجميع أنبيائه ولا أعلم أن آدم نبى أم لا يكفر كذا في العتائبة * سئل عن ينسب الى الانبياء الفواحش كعزمهم على الزنى ونحوه الذي يقوله الخشوية في يوسف عليه السلام قال يكفر لأنه شتم لهم واستخفاف بهم قال أبو ذر من قال ان كل معصية كفر وقال مع ذلك ان الانبياء عليهم السلام عصوا فكافروا لأنه شتم ولو قال لم يعصوا حال النبوة ولا قبلها كفر لأنه رد المنصوص * سمعت بعضهم يقول اذا لم يعرف الرجل أن محمداً صلى الله عليه وسلم آخر الانبياء عليهم وعلى نبينا السلام فليس مسلم كذا في النيمة * قال أبو حنيفة الكبر من كل من أراد بقلبه بغض نبى كفر وكذلك من قال لو كان فلان نبياً لم أرض به ولو قال (٢) اكر فلان بيغمبر يودى من بوى نكرو يدعى فان أوداه لو كان فلان رسول الله لم آمن به كفر كذا لو قال لو أمرنى الله بأمر لم أفعل وفي الجامع الاصغر اذا وقع بين رجل وبين صهره خلاف فقال ان بشر رسول الله لم آمن بأمره لا يكفر ولو قال ان كان ما قاله الانبياء صدقاً وعدلاً نجوياً كفر وكذلك لو قال أنا رسول الله أو قال بالقاسمية (٣) من يبيغمبرم يريد به من يبيغمى يرمي بكفر ولو أنه حين قال هذه المقالة طلب غيره منه المعجزة قل يكفر الطالب والمتأخر ون من المشايخ قالوا ان كان غرض الطالب تعجيزه واقتضاه لا يكفر ولو قال لشعر النبي صلى الله عليه وسلم شغير يكفر عند بعضهم وعند الآخرين لا اذا قال طريق الاهانة ومن قال لا أدري أن النبي صلى الله عليه وسلم كان انسياً أو جنياً يكفر كذا في الفصول العمادية * ولو قال (٤) اكر فلان بيغمبر استحق خویش أزوى يستأنم لا يكون كفراً كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال (٥) محمد درو بشك بود أو قال جامه بيغمبر بمنك بود أو قال قد كان طويل الظفر فقد قيل يكفر مطلقاً وقد قيل يكفر اذا قال على وجه الاهانة ولو قال للنبي عليه الصلاة والسلام ذلك الرجل قال كذا وكذا فقد قيل انه يكفر ولو شتم رجلاً اسمه محمد أو أجد أو كنيته أو القاسم وقال له يا ابن الزانية (٦) وهركه خد ابراهيم اسم أو ابن كنيته ينده است فقد ذكر في بعض المواضع أنه اذا كان ذا كرا اللبى صلى الله عليه وسلم يكفر كذا في المحيط * ولو قال كل معصية كبيرة الامعاصى الانبياء فانها صغائر لم يكفر ومن قل ان كل عباد كبيرة وفاعله فاسق وقال مع ذلك ان معاصى الانبياء كانت عمداً فقد كفر لأنه شتم

(ترجمة) (١) بالله وعمرى ورأسك (٢) لو كان فلان نبياً كنت أصدق به (٣) أنا رسول يريد به أوصل الخبر (٤) أخذ حق من فلان ولو كان نبياً (٥) محمد كان درویشاً أو قال كانت ملابس الرسول قدرة (٦) وكل شخص هو عبد الله بهذا الاسم وهذه الكنية

بعض مشايخنا يجوز ذلك اذا كان المستأجر ممن لا يخاف منه دعوى الملك اذا طال المدة وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى الاحتياط في ذلك أن يرفع الامر الى القضى حتى يبطله (فصل في احرة الوقف وما لا يتيم) متولى الوقف أو الوصى اذا أجر مال الصغير أو الوقف باقل من أجر مثله بما لا يتغير من الناس فيه قال الشيخ الامام الجليل أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى يجب أجر المثل بالغام بالبحر عند بعض علماءنا وعليه القدرى رحمه الله تعالى برعى صلى الله عليه وسلم بما لا يتغير من الناس فيه لا يتغير بالبحر والمستأجر بما لا يتغير من الناس فيه لا يتغير بالبحر

في المزارعة الوكيل بدفع الارض مزارعة اذا دفع الارض مزارعة وشرط لصاحب الارض شيئا يسيرا لا يتغابن الناس في مثله يصير الوكيل غاصبا وكذا المدفوع اليه الا ان الخصاص رجع الله تعالى قال لا يصير المدفوع اليه غاصبا عليه أجر المثل قال وانا فني بقول الخصاص * قال مولانا رجه الله تعالى وينبغي أن يكون الجواب على التفصيل ان لم تنقصها المزارعة يجب أجر المثل بالغاما بلوغ وان نقصتها المزارعة ينظر الى نقصان الارض والى أجر المثل أيهما كان (٢٩٢) أكثر يجب ذلك للوقف والصغير * رجل غصب أرضا وقفا وأرض الصغير قال

بعضهم يضمن الغاصب أجر المثل للوقف والصغير وفي ظاهر الرواية لا يضمن فلأن الغاصب أجر الارض المغصوبة من غيره مكان على المستأجر للغاصب الاجر المسمى * رجل أجر منزلا كان والده وقفه على أولاده أبدا ما تناسلوا فآجره هذا الرجل اجارة طويلة مرسومة وأنفق المستأجر في عمارة هذا الوقف باسائر المؤاجر قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل ان لم يكن للمؤاجر ولاية في الوقف بان لم يكن متوليا يكون المؤاجر غاصبا وكان له على المستأجر الاجر المسمى ويتصدق به ولا يرجع المستأجر بما أنفق في العمارة على الآجر ولا على غيره لانه كان متطوعا وان كان المؤاجر متوليا كان على المستأجر الاجر المسمى ان كان ذلك مقدارا أجر المثل أو أكثر ويرجع المستأجر في غلة الوقف بما أنفق في العمارة * متولى الوقف اذا آجر الارض مدة معلومة ثم ان المؤاجر ثم مات المستأجر قبل انقضاء مدة الاجارة فرجع ورثة المستأجر غلة الارض قال الشيخ الامام هذا رجه الله تعالى ان كانت الغلة زراعا زرعها وورثة المستأجر يبندهم كانت الغلة لهم وعليهم نقصان الارض اذا كانت الارض انتقصت بزراعتهم ويصرف ذلك النقصان الى مصالح الوقف لاحق للموقوف عليهم في ذلك * الوصي اذا أنفق من مال اليتيم على باب القاضى وهكذا في خصومة كانت على الصغير أوله قال الشيخ الامام هذا رجه الله تعالى ما أعطى الوصى من مال اليتيم على وجه الاجارة لا يضمن مقدارا أجر المثل وما كانت على وجه الرشوة يكون ضامنا * رجل استأجر أرضا فانقطع الماء قال ان كانت الارض تسقى بماء الانهار لا يضمن السقاء لانه على المستأجر ركذا ان كانت تسقى بماء السماء فانقطع المطر * الوصى اذا آجر أرض اليتيم أو استأجر اليتيم أرضا بمال اليتيم

وان قال لم تكن معاصي الانبياء عمدا فليس بكفر كذا في اليتيمة * الرافضي اذا كان يسب الشيخين ويلعنهما والعياذ بالله فهو كافر وان كان يفضل عليا كرم الله تعالى وجهه على أبي بكر رضي الله تعالى عنه لا يكون كافرا الا أنه مبتدع والمعتزلي مبتدع الا اذا قال باستحالة الرؤية فحينئذ هو كافر كذا في الخلاصة * ولو قذف عائشة رضي الله عنها بالزنى كفر بالله ولو قذف سائر نسوة النبي صلى الله عليه وسلم لا يكفر ويستحق اللعنة ولو قال عمر وعثمان وعلى رضي الله عنهم لم يكونوا أحبا لا يكفرو ويستحق اللعنة كذا في خزائن الفقه * من أسكر امامة أبي بكر الصديق رضي الله عنه فهو كافر وعلى قول بعضهم هو مبتدع وليس بكافر والصحيح أنه كافر وكذلك من أنكر خلافة عمر رضي الله عنه في أصح الاقوال كذا في الظهيرية * ويجب ا كفارهم با كفار عثمان وعلى وطحمة وزبير وعائشة رضي الله تعالى عنهم ويجب كفار الزيدية كلهم في قولهم بانتظارني من العجم ينسخ دين نبينا وسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم كذا في الوجيز للكردي * ويجب ا كفار الرافض في قولهم برجمة الاموات الى الدنيا وتناسخ الارواح وياتنقل روح الاله الى الائمة بقولهم في خروج امام باطن وبتعطيلهم الامر والنهي الى أن يخرج الامام الباطن وبقولهم ان جبريل عليه السلام غلط في الوحي الى محمد صلى الله عليه وسلم دون علي بن أبي طالب رضي الله عنه وهؤلاء القوم خارجون عن ملة الاسلام وأحكامهم أحكام المرتدين كذا في الظهيرية * في ا كفار الاصل اذا أكره الرجل على أن يشتم محمدا صلى الله عليه وسلم فهذا على ثلاثة أوجه * أحدها أن يقول لم يخطر ببال شي وانما شتمت محمدا كما طلبوا مني وأنا غير راض بذلك ففي هذا الوجه لا يكفر وكان كالأكره على أن يتكلم بالكفر فتكلم به وقلبه مطمئن بالاعمان * الوجه الثاني أن يقول خطرت ببالي رجل من النصارى اسمه محمد فأردت بالشتم ذلك النصارى وفي هذا الوجه لا يكفر أيضا * الوجه الثالث أن يقول خطرت ببالي رجل من النصارى اسمه محمد فلم أشتم ذلك النصارى وانما شتمت محمدا صلى الله عليه وسلم وفي هذا الوجه يكفر في القضاء وفيما بينه وبين ربه * ومن قال جن النبي صلى الله عليه وسلم يكفر ومن قال أنجى على النبي عليه السلام لا يكفر كذا في المحيط * ولو قال الرجل لولم يأكل آدم الحنطة لما صرنا أشقىاء يكفر كذا في الخلاصة * من أنكر المتواتر فقد كفر ومن أنكر المشهور يكفر عند البعض وقال عيسى بن أبان بضلل ولا يكفر وهو الصحيح ومن أنكر خبر الواحد لا يكفر غير أنه يأثم بترك القبول هكذا في الظهيرية * اذا أنجى الرجل لنبي من الانبياء أن لا يكون نبيا قالوا ان أراد به أنه لولم يبعث نبيا لا يكون خارجا عن الحكمة لا يكفر وان أراد به الاستحقاق والعداوة كان كافرا كذا في فتاوى قاضيهان * ولو قال (١) اكرما يغمبر صلى الله عليه وسلم مردك خواند فرون كذا لم لا يكفر ولو قال بازخوانم لا يكفر كذا في الظهيرية * ولو قال رجل مع غيره كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجب كذا بان قال مثلا كان يجب القرع فقال ذلك الغير أنا لا أجبه فهذا كفر

(ترجمة) (١) ان قال لي الرسول صلى الله عليه وسلم يا رجل لا بأس بحمى ولو قال أرددها عليه

وهكذا

الوصى اذا أنفق من مال اليتيم على باب القاضى

وهكذا في خصومة كانت على الصغير أوله قال الشيخ الامام هذا رجه الله تعالى ما أعطى الوصى من مال اليتيم على وجه الاجارة لا يضمن مقدارا أجر المثل وما كانت على وجه الرشوة يكون ضامنا * رجل استأجر أرضا فانقطع الماء قال ان كانت الارض تسقى بماء الانهار لا يضمن السقاء لانه على المستأجر ركذا ان كانت تسقى بماء السماء فانقطع المطر * الوصى اذا آجر أرض اليتيم أو استأجر اليتيم أرضا بمال اليتيم

طويلة وتسوية ثلاث سنين لا يجوز ذلك وكذلك آداب الصغير ومتولى الوقف لان الرسم في الاجارة الطويلة أن يجعل ثمن يسير من مال الاجارة بمقابلة السنين الاولى ومعظم المال بمقابلة السنة الاخيرة وان كانت الاجارة لارض اليتيم أو الوقف لا تصح الاجارة في السنين الاولى لانها تكون باقل من أجر المثل فلا تصح * وان استأجر أرضا لليتيم أو الوقف بمال الوقف في السنة الاخيرة يكون الاستئجار باكثر من أجر المثل فلا تصح واذا فسدت الاجارة في البعض في الوجهين هل تصح فيما كان (٢٩٣) خير اليتيم والوقف على قول من يجعل الاجارة الطويلة عقدا واحدا لا تصح

وعلى قول من يجعلها عقودا تصح فيما كان خيرا لليتيم أو الوقف ولا تصح فيما كان شره والظاهر هو الفساد في الكل وان كان الوصى أجرا أرضا لليتيم واستأجرها وصى آخر لليتيم آخر لا تصح هذه الاجارة لانها ان كانت خيرا لاحد اليتيمين تكون شره الا آخر فلا تخلو هذه الاجارة عن الضرر باحد اليتيمين وطريق تصحيح الاجارة الطويلة في أرض اليتيم والوقف عماله أن يجعل أجر السنين كلها مقدار أجر المثل ثم ان الوصى ومتولى الوقف يبرئان المستأجر عن أجر السنين الاولى ويصح ذلك في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى * رجل استأجر حائوتا وقفا على الفقراء فادان بنى عليه غرفة من ماله ويتنفع بها قالوا ان كان لا يزيد المستأجر في أجرة الحائوت على مقدار ما استأجر فانه لا يطلق له البناء الا ان يزيد في الاجرة ولا يخاف على البناء من تلك الزيادة وان كان هذا الحائوت معطلا في أكثر الاوقات وانما يرغب فيه المستأجر لاجل البناء عليه فانه يطلق له في ذلك وان كان لا يزيد هوى الاجرة * رجل استأجر حجرة موقوفة من أوقاف المسجد فكسرها الحطب بالفساد

وهكذا روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أيضا وبعض المتأخرين قالوا اذا قال ذلك على وجه الاهانة كان كفر او بدونه لا يكون كفرا * رجل قال مع غيره ان آدم عليه السلام نصح السكران (٣) بس ماهمه جولا هه بجكان باشيم فهذا كفر * رجل قال لغيره كلما كان يأكل رسول الله صلى الله عليه وسلم بحس أصابعه الثلاث فقال ذلك الرجل (٣) ابن أبي أدبي است فهذا كفر اذا قال (٤) جه نعرز سمي است دهقان را كه طعمام خورزند دست نشو ويند قال ان كان ثبوتنا بالسنة يكفر ولو قال (٥) ابن جه ومم است سببت بست كردن ودستار بزيركوا آوردن فان قال ذلك على سبيل الطعن في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد كفر كذا في المحيط * (٦) اكر درر وزعاشورا يكي را كو بند كه سرمه كن كه سرمه كردن درين روز نشن است او كويد كار زمان ومخشان بود كافر كرد * وفي التخيير رجل تكلم بكلام فقال له آخر (٧) دروغ ميگويد اكر همه بيغمير است يلزمه الكفر وكذلك لو قال (٨) سخن وي نكروم اكر همه بيغمير است * رجل قال لا آخر (٩) كران خوي است اكر همه بيغمير است أو قال (١٠) اكر مرسل است ياهمه فرشته مقرب است كران جان است كفر في الحال * رجل اراد أن يضرب عبده فقال له رجل لا تضربه فقال (١١) اكر محمد مصطفى كويد من نهم لم أو قال اكر از آسمان ياك آيد كه من نهم بزنم يلزمه الكفر قال رضى الله تعالى عنه سألت صدر الاسلام جمال الدين عن قرأ حديثا من أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم فقال رجل (١٢) همه روز خداشهاخواند قال ان أضاف ذلك الى القارئ لا الى النبي صلى الله عليه وسلم ينظر ان كان حديثا يتعلق بالدين وأحكام الشرع يكفر وان كان حديثا لا يتعلق به لا يكفر وتحمل مقالته على ان ارادته قرأ غيره أولى * رجل قال (١٣) بحرمت جوانك عربى يعنى النبي صلى الله عليه وسلم يكفر * رجل قال (١٤) بيغمير وتي بود كه بيغمير بود ووقتي بود كه نبود و قال أنا لا أدري أي النبي صلى الله عليه وسلم في القبر مؤمن أم كافر يكفر * وفي غرر المعاني سئل عن قال زوجه جته (١٥) خلاف مكوفة المرأة بيغمير ان خلاف كفتد قال كلمه كفر است توبه كند ونكاح ناره كمد كذا في التتارخانية * اذا

(٢) حينئذ نحن أولاد الانساج (٣) هذا عدم أدب (٤) ما أحسن عادة الفلاحين بأكلون الطعام ولا يغسلون أيديهم (٥) ماهذه العادة تقصر الشارب وارضاء الطيلسان تحت الرقبة (٦) اذا قيل لشخص في يوم عاشوراء تسلم لان التكلم في هذا اليوم سنة فقال هذا فعل النساء والمختنين يصبر كافرا (٧) يكذب ولو كان نبيا (٨) لا أصدق كلامه ولو كان نبيا (٩) ثقيل الطبع ولو كان نبيا (١٠) هو ثقيل ولو كان مرسلًا وملكًا مقربا (١١) ان كان محمد المصطفى يقول لى لا تضربه لا آخره أو قال ان كان بأق صوت من السماء بان لا تضربه أضربه أيضا (١٢) كل يوم يقرأ وحلا (١٣) بحرمه الصبي العربى (١٤) للبي وقت يصير غيبه بيما وقت لا يصير (١٥) لا تقولى خلاف الواقع فعالت المرأة الانبياء قالت الخلاف قال هى كلمة كفر فيلزمها ان توب ويحدد النكاح

والجيران لارضون بذلك والمتولى يرضى به قالوا ان كان من ذلك ضررين بالحجرة مثل ضرر التصار والحداد والمتولى يجرد من يستأجرها بتلك الاجرة كان على المتولى أن يمنع من ذلك فان لم يمنع أخرجه من الحجرة ويؤجرها من غيره * وان كان لا يجرد من يستأجرها بتلك الاجرة فللمتولى أن يترك الحجرة في يده الا اذا حلف من ذلك الضرر هلاك بناء الوقف * المتولى اذا آجر حمام الوقف من رجل ثم جاء رجل آخر وادى حجرة الحمام قالوا ان كان حين آجرها من الاول آجره بمقدار آجره أو بنقصان يسير تغاير الناس به فليس للمتولى

قال غيره روي بالكرؤية ملك الموت فهذا خطأ عظيم وهل يكفر بهذا القائل فيه اختلاف المشايخ بعضهم قالوا يكفروا أكثرهم على أنه لا يكفر كذا في المحيط * وفي الخانية وقال بعضهم إن قال ذلك لعداوة ملك الموت بصير كافرا وإن قال لكرهه الموت لا يصير كافرا ولو قال (١) روي فلان دشمن ميدارم چون روي ملك الموت أكثر المشايخ على أنه يكفر * وفي التخيير لوقال لا أسمع شهادة فلان وإن كان جبرائيل وميكائيل يكفر * رجل عاب ملكا من الملائكة كفر * رجل قال أعطني ألف درهم حتى أبعث ملك الموت ليرفع روح فلان ليقطعه هل يكفر بهذا القائل قال رضي الله عنه قال أبو ذر الاستخفاف بالملك كفر * رجل قال لا آخر (٢) من فرشته تؤأم في موضع كذا أعيذك على أمرك فقد قيل إنه لا يكفر وكذا إذا قال مطلقا أنا ملك بخلاف ما إذا قال أنا نبى كذا في التتارخانية * رجل تزوج امرأة ولم يحضر الشهود قال (٣) خدائرا ورسول را كواه كردم أو قال خدای را و فرشتگان را كواه كردم كفر ولو قال (٤) فرشته دست راست را كواه كردم و فرشته دست چپ را كواه كردم لا يكفر كذا في الفصول العمادية (ومنها) ما يتعلق بالقرآن من قال بخلق القرآن فهو كافر كذا في الفصول العمادية * إذا أنكر الرجل آية من القرآن أو تسخر بآية من القرآن وفي الخزانة أو عاب كفر كذا في التتارخانية * إذا أنكر الرجل كون المعوذتين من القرآن لا يكفر وقال بعض المتأخرين يكفر لان عقاد الاجماع بعد الاصل الاول على أنهم مامن القرآن والصحيح هو الاول لان الاجماع المتأخر لا يرفع الاختلاف المتقدم كذا في الظهيرية * إذا قرأ القرآن على ضرب الدف والقصب فقد كفر * رجل يقرأ القرآن فقال رجل (٥) اين چه بانك طوفان است فهذا كفر كذا في المحيط * ولو قال قرأت القرآن كثير افارفت الجنابة عنك يكفر كذا في الخلاصة * من قال غيره (٦) قل هو الله أحد را پوست باز كردي أو قال ألم نشرح را كربين كرفته أو قال لمن يقرأ يس عند المريض (٧) يس در دهان مردم منه أو قال غيره (٨) اى كوتاه ترا زانا اعطيناك السكون أو قال لمن يقرأ القرآن ولا يتذكر كلمة والتفت الساق بالساق أو مسلا قدحا وجابه وقال كاس سادها قافا أو قال فكانت سرايا بطريق المزاح أو قال عند السكيل والوزن وإذا كالوهم أو ذفوهم يخسرون بطريق المزاح أو قال غيره (٩) دستاروالم نشرح بسته يعنى أبدت العلم أو جمع أهل موضع وقال بجمعناهم جمعاء أو قال وحشروناهم فلم يغادر منهم أحدا أو قال غيره كيف تقرأ والنواع نزعانصب العين أو يرفعها أو أرا ديه الطغراء أو قال لرجل أقرع شمتك فان الله تعالى قال كلاب را ان اودعى الى الصلاة بالجماعة فقال أنا أصلى وحدي ان الله تعالى قال ان الصلاة تنهى

(ترجمة) (١) اكراه رؤية فلان مثل رؤية ملك الموت (٢) أنا ملكك (٣) أشهدت الله والرسول أو قال جعلت الله والملائكة شهودا (٤) جعلت ملك اليدا اليمنى شاهدا وجعلت ملك اليد اليسرى شاهدا (٥) ما هذا الصوت الذى كالطوفان (٦) قلبت جاد قل هو الله أحد أو قال تعاقت بخناق ألم نشرح (٧) لا تضع يس في فم الميت (٨) يا أقصر من أنا أعطيناك (٩) لففت عمامة ألم نشرح

للصغير مال كان لصاحب الحجر أن يقبض الهبة للصغير وليس له أن ينفقها على الصغير * وإذا بلغ الصبي أو
بعدما أجزه من له ولاية الاجارة ان شاء أمضى الاجارة وان شاء فسخى سواء أجره الاب أو الجد أو وصيهما أو غيرهم * وليس لمن كان الصغير
في حجره أن يدفعه الى حائلك ليعتم تلك الحرفة ان لم يكن أب الصغير حائلا لان الصغير يتضرر بذلك * من له حق الاجارة اذا استأجر أستاذا
يقيم في داره أو في بيتة فمات مريض - مثله سنة أو عامين - كما كان لا يجوز أن يفخذ الاجرة ولو استأجر أستاذا مدة ليلة من الليل الصغير

لا يجوز تلك الاجارة واللاب والجنود وصيتهما اجارة وقبح الصغير وذوا به وعقاره لا تهم على كون البيت فيما يكون الاحارة وليس لغير هؤلاء من كان الصغير في حجره ولاية اجارة عبدا للصغير وعقاره * وعن محمد رحمه الله تعالى انه جاز ذلك استحسانا قال لانه تلك اجارة نفسه في تلك اجارة ماله * وعنه ايضا من كان الصغير في حجره كان له ان ينفق على الصغير من ماله * ولا حد للصبي ان يواجر الصغير ولا يواجر عبده في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى يواجر عبده ايضا (٢٩٥) * الوصي اذا استأجر نفسه أو عبده الصغير

لا يجوز أما عند محمد رحمه الله تعالى فلا نه لو اشترى لليتيم من مال نفسه أو باع ماله من اليتيم لا يجوز فالاجارة أولى وعند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى فلا نه انما تلك البيع من نفسه بشرط أن يكون ذلك خيرا لليتيم ولا خير لليتيم ههنا لانه يجعل ماليس بمال لنفسه مالا وان استأجر الوصي نفس اليتيم لنفسه أو عبد اليتيم لنفسه جاز في قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى اذا كانت اجارة ليس فيها غبن أما الالب اذا آجر نفسه للصغير أو آجر ماله للصغير أو استأجر ماله الصغير لنفسه جاز لانه يملك شراء مال الصغير لنفسه واسلم بكن ذلك أنفع للصغير * ولو كان وصيا لليتيم فاستأجر لاجده ماله الاخر لا يجوز كولو باع مال أحدهما من الآخر * الالب اذا استأجر ابنه البالغ فعمل الابن لاجله وان استأجر الابن أباه للخدمة لا يجوز فان عمل له الالب كان له الاجر * وفي المسئلة لا فرق بين أن يكون أحدهما مسلما أو ذميا * واذا استأجر الحر ابنه المالك جاز وكذا لو استأجر الحر ابنه العبد من مولاها * والحر اذا استأجر أباه العبد يبطل ذلك * الصبي المحجور اذا آجر نفسه

أو قال لغيره تقسيمه يجوز فان التقسيم يذهب بالرجح قال الله تعالى ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم كقري هذه الصور كلها واذا قال لغيره (١) خانه جنان بالكرهه كه جئون والسماء والطارق قبل يكفر وقال الامام أبو بكر بن اسحق رحمه الله تعالى ان كان القائل جاهلا لا يكفر وان كان عالما يكفر واذا قال (٢) فاعا صغصفا شدة است فهذه مخاطرة عظيمة واذا قال لباقي القدر والباقيات الصالحات فهذه مخاطرة عظيمة ايضا واذا قال القرآن أحمي كفو ولو قال في القرآن كلمة عجمية ففي كفه نظر هكذا ذكر أبو القاسم المفسر رحمه الله تعالى كذا في الفصول العمادية * في خزنة الفقه لو قيل لم لا تقرأ القرآن فقال (٣) بيزار شدم از قرآن يكفر وفي رسالة صدور الصدور ورسالة قاضي القضاة كل الملة والدين (٤) اكر مردي سورتي از قرآن ياددارد وان سورة بسياري خواند يكري كويد كه اين سورة رازيون گرفته كافر كردد وفي التخيير رجل نظم القرآن بالفارسية يقتل لانه كافر كذا في التتارخانية (ومنها) ما يتعلق بالصلاة والصوم والزكاة لو قال لريض صل فقال والله لا أصلي أبدا ولم يصل حتى مات يكفر وقول الرجل لا أصلي يحتمل أربعة أوجه أحدها لا أصلي لاني صليت والثاني لا أصلي بامر الله فقد أمرني بهامن هو خير منك والثالث لا أصلي فسقاجانة فهذه الثلاثة ليست بكفر والرابع لا أصلي اذ ليس يجب على الصلاة ولم أمر بها يكفر ولو أطلق وقال لا أصلي لا يكفر لاحتمال هذه الوجوه اذا قيل له صل فقال (٥) قلتيان بود كه نماز كندوكار بخويشتن داراز كند أو قال دراست كه بيمكار نكرده أم أو قال كه تواند كه ابن كار بسر برد أو قال خردم نمددوكاري نباید كه بسر نتواند برد أو قال مردمان از بهر ما ميكنند أو قال نماز ميكنم چيزي بر سرخي آيد أو قال تو نماز كردي چه بر سر آوردي أو قال نماز كرا كنم مادرو بدر من مرده اند أو قال نماز كرده ونا كرده يكي است أو قال چندان نماز كردم كه مراد بكرفت أو قال نماز چيزي نيست كه اكر بخاند كنده شود فهذا كله كفر كذا في خزنة المفتين (٦) اكر يكي را كوي بنديا تا نماز كنيم براي آن حاجت بس أو كوي بدمن بسيار نماز كردم هيچ حاجت من روا نشد وان بوجه استخفاف و طنز كويد كافر كردد كذا في التتارخانية * ولو قال فاسق للمصلين (٧) بيا

(ترجمة) (١) نظفت البيت مثل والسماء والطارق (٢) صار قاعا صغصفا (٣) زعلت من القرآن (٤) اذا كان رجل يحفظ سورة من القرآن ويقرؤها كثيرا فقال له آخر اضعفت هذه السورة بصير كافرا (٥) الذي يصلي ويطلب الشغل على نفسه بصير معرسا أو قال لمدة لم أحل عن الشغل أو قال من يقدر على أن يفني بهذا الامر أو قال لا يلبق بالعائل أن يكون في عمل لا يمكنه انما هو أو قال الناس يصلون لاجلنا أو قال أصلي وما تحصل نتيجة أو قال أنت صليت فما الذي نتج لك أو قال أصلي لمن أمي وأبي ماتا أو قال الصلاة وعدم الصلاة سواء أو قال صليت حتى مل قلبي أو قال ليست الصلاة شيئا اذا تركت تتغن (٦) اذا قيل لرجل تعال نصل من أجل تلك الحاجة فقال لهم أنا صليت كثيرا لم تنظم لي حاجة أبدا أو قال هذا على وجه الطنر والاستخفاف بصير كافرا (٧) تعالوا وانظروا الاسلامية

لا يجوز فان عمل وسلم من العمل في القياس لا يجب الاجر وفي الاستحسان يجب * الالب أو الجدا ووصيهما اذا آجر دارا أو عبدا للصغير سنين معلومة ثم بلغ الصغير لم يكن للصغير أن يفسخ الاجارة * والصبي اذا آجر نفسه ثم بلغ لا يكون له أن يفسخ الاجارة * وان عبد المحجور اذا آجر نفسه للخدمة سنة فاعتق في نصف السنة لا يكون للعبد أن يفسخ الاجارة ويكون آجر ما مضى للمالك وأجر ما بقي للعبد * وان كان آجره المولى ثم اعتق في نصف السنة كان للعبد أن يفسخ الاجارة فيما بقي وان شاء أمضي فان أجاز الاجارة والمولى كان آجره باجر محجل أو استجمل

الاجرة بعد الاجارة كان جميع الاجر للمولى * المكاتب اذا أجزع عبده ثم عجز لا تبطل الاجارة عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وتبطل عند محمد رحمه الله تعالى * ولو أجزأ المكاتب عبدا ثم عجز بطلت الاجارة في قولهم وقيل هو على هذا الخلاف أيضا * ولو أدى المكاتب وعق بقيت الاجارة عند الكل * رجل أقعد صيدا عند رجل ليعمل معه فأتخذ الرجل للهي كسوة ثم بدا للهي أن لا يعمل قالوا ان كان لرجل أعطى كرباءا وتسكاف الصبي خياطته (٢٩٦) لا يكون للرجل على الثوب سبيل لان حقها انقطع بالحياطة

بيد مسلماني به بيندو يشير الى مجلس الفسق يكفر اذا قال (١) خوش كار يست بي غمازي فهو كفر وكذا اذا قال رجل صل حتى تجد حلاوة الطاعة أو قال بالفارسية (٢) نماز كن تا حلاوت نماز كردن يابي فقال له ذلك الرجل (٣) تو من تا حلاوت بي غمازي به يابي يكفر واذا قيل لعبد صل فقال لأصلي فان الثواب يكون للمولى يكفر واذا قيل لرجل صل فقال ان الله نقص من مالي فانا أنقص من حقك فهو كفر * رجل يصلي في رمضان لاغير ويقول (٤) اين خود بسيار است أو يقول زياده هي آيد لان كل صلاة في رمضان تساوي سبعين صلاة يكفر اذا صلى الى غير القبلة متعمدا فوافق ذلك القبلة قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى هو كافر وبه أخذ الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى وكذا اذا صلى بغير طهارة أو صلى مع الثوب النجس ولو صلى بغير وضوء متعمدا يكفر قال الصدوق الشهد رحمه الله تعالى وبه نأخذ وفي كتاب التخرى اذا تخرى ووقع تحريمه على جهة فترك تلك الجهة وصلى الى جهة أخرى روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه قال أخشى عليه الكفر لاعراضه عن القبلة واختلف المشايخ رحمه الله تعالى في كفره قال شمس الأئمة الخوافي الاظهر أنه اذا صلى الى غير القبلة على وجه الاستهراء والاستخفاف يصير كافرا ولو ابتلى انسان بذلك لضرورة بان كان يصلي مع قوم فحدث واستحيا أن يظهر وكتم ذلك وصلى هكذا أو كان بقرب من العدو فقام وصلى وهو غير طاهر قال بعض مشايخنا رحمه الله تعالى لا يصير كافرا لانه غير مستهزئ ومن ابتلى بذلك لضرورة أو لحياء ينبغي أن لا يقصد بالقيام قيام الصلاة ولا يقرأ شيئا واذا حنى ظهره لا يقصد الركوع ولا يسبح حتى لا يصير كافرا بالاجماع واذا صلى على ثوب نجس قال بعضهم لا يصير كافرا ولو اقتدى بصي أو مجنون أو امرأة أو جنب أو محدث وصلى الوقتية وعليه فائتة وهو ذا كرها لا يصير كافرا في قولهم جميعا كذا في المحيط * قال الصلاة فريضة لكن ركوعها وسجودها لا يكفر لانه يؤول وان أنكر فرضية الركوع والسجود مطلقا يكفر حتى اذا أنكر فرضية السجدة الثانية يكفر بضالده الاجماع والتواتر ولو قال (٥) اكر كعبه قبله نودى وبيت المقدس قبله بودى من نماز بكعبه كردى وبه بيت المقدس نكردى وفي تجنبين الملتقط ولو قال (٦) اكر فلان قبله كردى سوى أونكتم أو قال اكر فلان ناحية كعبه كردى سوى أونكتم وفي التخيير رجل قال (٧) قبله دواست يعنى الكعبة وبيت المقدس كفر كذا في الينابيع * قال ابراهيم بن يوسف لو صلى رياء فلا أجر له وعليه الوزر وقال بعضهم يكفر وقال بعضهم لا أجر له ولا وزر وهو كأن لم يصل وفي مصابح الدين سئل أبو حنيفة الكبير عن رجل أتى المشركين وقدر ترك صلاة أو صلاتين فان كان تعظيما لهم كفر وايس عليه قضاء الصلاة وان أتى ذلك بفسق لم يكفر وقضى ما ترك وفي

(ترجمة) (١) عدم الصلاة شغل طيب (٢) عين ما قبلها (٣) لا تصل أنت حتى تجد حلاوة عدم الصلاة (٤) هذا كثيرا أو يقول هذا زيادة (٥) ان لم تكن الكعبة قبله وكان بيت المقدس هو القبلة كنت أصلي على الكعبة ولا أصلي على بيت المقدس (٦) ان كان فلان يصير قبله لا أوجه وجهي نحوه أو قال ان كان فلان يصير ناحية الكعبة لا أوجه وجهي نحوه (٧) القبلة اثنان

اليتيمة لامضى لان لبيع لم يثبت فبقيت الاجارة * ولو استأجر دابة الى مكان بعينه فالسار به ض الطريق ادعاه المستأجر لنفسه وأنكر الاجارة وصاحب الدابة يدعى الاجارة ذكر القدوري رحمه الله تعالى أن على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يلزمه أجر ما قبل الانكار ولا يلزمه أجر ما بعد الانكار وقال محمد رحمه الله تعالى لا يسقط شيء من الاجر ولو استأجر عبدا سنة وقبضه فلما مضى نصف السنة بجد الاجارة وادعاه لنفسه وقبضه العبد يوم الجرد ألغان فغضت السنة وقبضته ألف درهم ثم مات العبد في يد المستأجر وقبضته

(فصل فيما يجب الاجر على المستأجر وفيما لا يجب) * رجل اكسرى حمار فعفى في الطريق فامر المستكسرى رجلا أن ينفق على الحمار ففعل المأمور قالوا ان علم المأمور أن الحمار لغير الأمر لا يرجع بما أنفق على أحد لانه متطوع وان لم يعلم المأمور أن الحمار لغير الأمر قالوا له أن يرجع على الأمر وان لم يقل الأمر على أنى ضامن * ولو أن رجلا قال لغيره أنفق في بناء داري ولم يقل على أن ترجع بذلك على اختلافوا فيه قال الشيخ الامام شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى الصحيح أنه يرجع * قال مولانا رضى الله عنه في مسألة الحمار اذا لم يعلم المأمور أن الحمار لغير الأمر ولم يقل الأمر على أن ترجع بذلك على ينبغي أن يكون على الاختلاف أيضا * وفي اللقطة اذا رفع الملتقط الامر الى القاضي فقال له القاضى أنفق عليها ولم يقل على أن ترجع بذلك على صاحبها اختلافوا فيه قال الشيخ الامام المعروف بخواهر زاده رحمه الله تعالى الصحيح أنه لا يرجع * رجل استأجر دارا كل شهر بكذا ثم ادعى المستأجر أن صاحبها باعها منه بعد الاجارة وأنكر صاحبها البيع ومضى على ذلك زمان قالوا على المستأجر أجر

شهر اعلیٰ أنه بالخیار ودفع الدار
الى المستأجر فسكنها قبل أن يسقط
صاحب الدار خياره لم يكن عدل
المستأجر أجزأه ما سكن وانما يلزمه
الاجر لما سكن بعد الاجارة من يوم
الاجارة * وجعل آجر دابة على أن
يكون الخیار له ساعة من النهار
فركبها فسرقت فانه يضمن قيمتها ولا
يضمن الاخر * وان كان الخیار
للمستأجر كان عليه الاجر ولا
يضمن قيمة الدابة * وجعل دفع
الى خياط ثوبا ليخيطه فقطعه
الخياط ومات قبل الخياطة قال
عيسى بن أبان لا أجر له لان المقصود
هو الخياطة دون القطع وكان
الاجر مقابلا للخياطة وقال أبو
سليمان الجوزجاني رحمه الله تعالى
له أجر القطع وهو الصحيح * رجل
دفع الى خياط ثوبا ليخيطه بدينار
فخاطه ثم عثر رجل وقتفه قبل
التسليم الى صاحبه لاشئ للخياط
لانه لم يسلم العمل قال المصنف هذا
اذا لم يخيطه في دار صاحبه الثوب
* وان خاطه في داره كان له الاجر
لان العمل صار مسلما الى صاحب
الثوب وليس على الخياط أن يخيطه
سرعة أخرى في الوجهين لان العقد
الذي جرى بينهما لم يبق * وان كان
لخياط هو الذي فتق كان عليه
أن يخيطه مرة أخرى لانه نقض
عمله فصار كأن لم يكن وهكذا

(ترجمة) (١) هذا صوت غوغا (٢) جاء ذلك الشهر الثقيل (٣) وقعنا في العقوبات (٤) صيام شهر رمضان - بحجم سريعا (٥) كم من هذا الصيام الذي ملئت منه (٦) اذا قال لا تصلح لي الصلاة أو الحلال لا يصلح لي أو اضلّى لاي شيء حيث لم يكن لي امرأة ولا ولد أو قال وضعت الصلاة على الرف (٧) رؤيته عندي مثل رؤية الخنزير (٨) العلوم التي يتعلمونها هي حكايات أو قال ذلك الشيء يقولونه هو أو قال زورا أو قال ثمان مكر لعلم الحيلة (٩) جئت من الكنيسة

(٣٨ -) (التماوى) - (ثانى) الاسكاف رجل ا كثرى من رجل سفينة ليحمل فيها الطعام الى موضع فلما بلغت السفينة الى ذلك الموضع ردها الريح الى المكان الذى اكثرا فيه فان لم يكن الذى اكثرى السفينة مع الملاح فايس على المكثرى كراه وان كان معه فعليه الكرا لان العمل صار مسلما الى المكثرى كالخياط اذا نهط الثوب فى دار صاحب الثوب * رجل استأجر بغلا للركوب الى موضع كذا فجمع به فى بعض الطريق وروده الى الموضع الذى استأجره فعليه الاجر وهو نظير مسئلة السفينة اذا ردها الريح

والمكثري مع الملاح في السفينة * رجل استأجر أرضا سنة فزرعها ثم اشتراها المشترج مع رجل آخر قال محمد رحمه الله تعالى انتفضت
الاجارة وبترك الزرع في الأرض حتى يستعصم ويكون للشريك على صاحب الزرع مثل نصف أجر الأرض * رجل استأجر أرضا
ليزرعها فزرعها فقل ماؤه قال محمد رحمه الله تعالى له أن ينقض الاجارة وله أن يحاصم الآخر حتى يتركها الحالك في يده بآخر المثل إلى أن
يدرك الزرع فان سقى زرعه بعد ذلك كان رضا (٢٩٨) وليس له أن ينقض الاجارة وكذا الرحي اذا انقطع ماؤه حتى مضت السنة يسقط

جميع الاجر * وان قل الماء
وتدور الرحي وتطعن على نصف
ما كانت تطعن قبل ذلك كان
للمستأجر أن يردّها فان لم يردّها
حتى طعن كان ذلك رضا وليس له
أن يرد الرحي بعد ذلك * ولو استأجر
أرضا من أرض الجبل بدراهم
فسرّوعها ولم يطوعها لم ينبت
حتى مضت السنة ثم مطرت السماء
ونبت قال محمد رحمه الله تعالى الزرع
كامل للمستأجر وليس عليه كراء
الأرض ولا نقصانها * رجل
استأجر أرضا ليزرعها فصاب
الزرع آفة فهلك أو غرق ولم ينبت
كان عليه الاجر لانه قد زرع ولو
غرق في الأرض قبل أن يزرعها فلا
أجر عليه وكذا لو غص بها رجل
وزرعها لا أجر على المستأجر *
ولو كانت في يد المستأجر فلم يزرعها
حتى مضت السنة كان عليه الاجر
* وكذا لو زرع البعض ولم يزرع
البعض * رجل استأجر سفينة
ليذهب بها إلى موضع كذا ويحمل
عليها كذا ويحیی بها فذهب
بالسفينة ولم يجد ذلك الشيء قال
محمد رحمه الله تعالى يلزمه كراء
السفينة في الذهاب فارغة أقل
كراء ولو قال أكثر بنهما منك على
أن تحمل الطعام من موضع كذا
إلى ههنا فلم يجد الطعام فليس
عليه شيء من الكراء لان في المسئلة

أمدى يكفر وكذا لو قال (١) مر اباجلس علم جكار أو قال من يقدر على ادعاء يقولون يكفر
كذا في الخلاصة * (٢) اكر كويد علم رادو كاسه ودركسه نتوان كرديا كويد علم اجسه
كنم مراسيم بايد يجيب اندر يكفر هكذا في العتابة * ولو قال (٣) مرا جندان مشعولى زن
وفرزند هست كه بجاس علم غي رسم فهذا خاطرة عظيمة ان أراد به التهاون بالعلم وفي مجموع النوازل
* واذا قال لعالم (٤) شوعلم را كاسه اندر فكن يكفر واذا كان الفقيه يدكر شيئا من العلم
أو بروي حديثا صحيفا فقال آخر (٥) ابن هيج نیست درده أو قال ابن سخن بچه كارا يدردم بايد كه
أمر وزحمت مردم راست علم كرا بكارا يدهذا كفرا اذا قال (٦) فساد كردن به از دانشمندی
كردن فهذا كفر * امرأة قالت (٧) لعنت بر شوی دانشمندیاد تكفر * رجل قال (٨)
فعل دانشمندان همانست وفعل كافران همان يكذرقيل هذا اذا أريد به جميع الافعال فيكون
تسوية بين الحق والباطل واذا خاصم فقيه في حادثة وبين الفقيه وجهات شرعية فقال ذلك الخاصم
(٩) ابن دانشمندی مكن كه پيش نرو وديخاف عليه الكفر اذا قال لفقيه (١٠) أي دانشمندیك
أوقال أي علويك لا يكفر ان لم يكن قصده الاستغفاف بالدين * حكى أن فقيها وضع كتابا في دكان
رجل وذهب ثم مر على ذلك الدكان فقال له صاحب الدكان (١١) دستره فراموش كردی فقال
الفقيه مر ابد كان تو كتاب است دستره في فقال صاحب الدكان در و ذكر به دستره جوابي ورد
وشما بكتاب خلق مردمان فشكى الفقيه في ذلك إلى الشيخ الامام أبي بكر محمد بن الفضل فأمر بقتل
ذلك الرجل كذا في المهيض * سئل عبد الكريم وأبو علي السعدي عن كان يغيب امرأته ويدعوها
إلى طاعة الله وينهاها عن معصيته فقالت (١٢) من خدای چه داتم وعلم چه داتم خويشتن
را بدوزخ نهاده أم فقالا كفرت كذا في الفصول العمادية * رجل قيل له طلاب العلم عيشون
على أجنحة الملائكة فقال (١٣) ابن باری دروغ است كفر * رجل قال (١٤) قياس أبي
حنيفة رحمه الله تعالى حق نیست يكفر كذا في التتارخانية * رجل قال قصعة من تريد خبر من العلم
كفر ولو قال خير من الله لا يكفر كذا في الفصول العمادية * رجل قال لخصمه اذهب معي إلى

(ترجمة) (١) أي شغل في مجلس العلم (٢) لو قال لا يمكن وضع العلم في الاناء ولا في
الكيس أو قال ما أصنع بالعلم الا اذرم لي دراهم في جيب (٣) عندى من مشغولية المرأة والولد ما يعنى
من الذهاب إلى مجلس العلم (٤) اذهب واضرح عليك في اناء (٥) ليس هذا موجودا في القربة
أو قال ينفع لا شيء هذا الكلام اللازم الدراهم التي هي اليوم حشمة الناس والعلم ينفع من
(٦) الفساد أحسن من العالمية (٧) على الزوج العالم اللعنة (٨) فعسل العلماء مثل فعل
الكفار (٩) لا تفعل هذه العالمية فانها لا تنفع (١٠) يا عويلم أو قال يا علوي (١١) نسبت
المجمل فقال الفقيه لي في دكانك كتاب لا مجمل فقال صاحب الدكان الحصاد يقطع الخشيش بالمجل
وأنتم تقطعون حلاق الناس بالكتاب (١٢) من أين اعرف الله ومن أين أعرف العلم وضعت
نفسى في النار (١٣) هذا كذب (١٤) قياس أبي حنيفة رحمه الله تعالى ليس بحق

الاولى كثرى السفينة لاذهب والخل والرجوع فيلزمه حصص الذهب وفي المسئلة الثانية وقع الاستنجار
على حل الطعام من موضع كذا الى ههنا فاذا لم يحمل لم يلزمه شيء * ولو استكرى دابة ليحمل عليها من هناك جولاته فجاء المكارى وقال
ذهبت ولم أجد الجبل قالوا ان صدقه المستكرى في ذلك كان عليه أجر الذهاب اليها من الجبل * رجل استأجر في المصدرة ليحمل عليها
إلنديق من طاحونة كذا أو الحنطة من قرية كذا فذهب فلم تكن الحنطة طحنت أو لم يجد في القرية حنطة فرجع إلى المصدرة قال الشيخ

الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ينظر في لفظة الاستأجر ان كان المستأجر قال استأجرت منك هذه الدابة من أجل عليها الدقيق من طاحونة كذا يجب نصف الكراء لان الاجارة وقعت بحجة من البلدة الى الطاحونة من غير رجل ثم بالذهب ثم الاجارة من الطاحونة الى البلدة انما كان لجل الدقيق ولم يوجد فلا يجب الرجوع شئ فاما اذا قال المستأجر اسأجرت منك هذه الدابة يدبرهم حتى أحجل الدقيق من الطاحونة فلم يجد الدقيق ههنا لا يجب شئ (٢٩٩) لان ههنا الاجارة وقعت على جمل الدقيق من الطاحونة فلا يجب الاجرا للم

يحمل الدقيق * ولو استأجر رجلا ليذهب الى البصرة فيجيء بعيله فوجد بعضهم قدامات فإيمان بقي ذكر في الكتاب أن له الاجر بحساب ذلك * قالوا هذا اذا كان عياله مع ابوسين لانه أوفى بعض العدة وقد عليه فيجب الاجر بقدر ذلك وان استأجره ليذهب بطعام الى فلان بالبصرة فذهب بالطعام ووجد فلانا قدامات فردا الطعام لأجره لانه نقض عمله فلا يجب الاخر كالحياط اذا خاط ففتق وان استأجره ليذهب نكتاب الى فلان ويحيى بجوابه فذهب بالكتاب فوجد فلانا قدامات فردا الكتاب لأجره وقال محمد رحمه الله تعالى يلزمه أجر الذهاب ولو ترك الكتاب ثمة أو مرقه ولم يرد كان له أجر الذهاب في قولهم لانه لم ينقض عمله وقيل اذا مرقه ولم يرد ينبغي أن لا يجب الاجر لانه اذا ترك الكتاب ثمة ينتفع بالكتاب وارث المكتوب اليه فيحصل له الغرض بخلاف ما اذا مرقه ولو استأجر رجلا ليذهب الى موضع كذا ويدعوفلا ما اليه باجر مسمى فذهب الى ذلك الموضع فلم يجد فلانا قالوا له الاجر ولو استأجره ليذهب الى موضع كذا أو يؤدى رسالته الى فلان فذهب فلم يجد فلانا كان

الشرع أو قال بالفارسية (١) بامن بشرع رو وقال خصمه (٢) بياده بيار تا بروم بي جبر تروم يكفر لانه عائد الشرع ولو قال (٣) بامن بقاضى رو وباقي المسئلة بحالها لا يكفر ولو قال (٤) بامن شريعت واين حيلها سودندارد أو قال بيش نرود أو قال مراد بوس هست شريعت جكتم فهذا كله كفر ولو قال (٥) آن وقت كه سيم ستي شريعت وقاضى كجا بود يكفر أيضا ومن المتأخرين من قال ان عني به قاضى البلدة لا يكفر واذا قال الرجل لغيره حكم الشرع في هذه الحادثة كذا فقال ذلك الغير (٦) من بوسم كار ميكنم نه بشرع بكفر عنه - ادبعض المشايخ رجعهم الله تعالى وفي مجموع النوازل قال رجل لامرأته ما تقولين ابش حكم الشرع فتجبت بجشأ عاليا فقالت (٧) اينك شرع رافقد كفتربانث من زوجهها كذا في المحيط * رجل عرض عليه خصمه فتوى الأئمة فردها وقال (٨) چه بارنامه فتوى آورده قيل يكفر لانه ودحكم الشرع وكذا لو لم يقل شيأ لكن ألقى الفتوى على الارض وقال (٩) اين چه شرع است كفر * رجل استغنى عالماني طلاق امرأته فأفتاه بالوقوف فقال المستغنى (١٠) من طلاق ملاق جه دانه مادري بيجان بايد كه بجانه من بود أفتى القاضى الامام على السعدي بكفره كذا في الفصول العمادية * اذا جاء أحد الخصمين الى صاحبه بفتوى الأئمة فقال صاحبه ليس كما أفتوا أو قال لا تعمل بهذا كان عليه التعزير كذا في الذخيرة * (ومنهما ما يتعلق بالحلال والحرام وكلام الفسقة والفجار وغير ذلك) * من اعتقد الحرام حلالا وعلى القلب يكفر أو قال الحرام هذا حلال لترويج السلعة أو بحكم الجهل لا يكون كمرأوفي الاعتقاد هذا اذا كان حراما لعينه وهو يعتقه حلالا حتى يكون كفرا أما اذا كان حراما لغيره فلا وفيما اذا كان حراما لعينه انما يكفر اذا كانت الحرمة ثابتة بدليل مقطوع به أما اذا كانت باخبار الآحاد فلا يكفر كذا في الخلاصة * قيل لرجل حلال واحد أحب اليك أم حرامان قال أيهما أسرع وصولا يخاف عليه الكفر وكذلك اذا قال (١١) مال بايد خوار حلال خوار حرام ولو قال تاحرام يام كرد حلال نكردم لا يكفر ولو تصدق على فقير سئ من مال الحرام برجاء الثواب يكفر ولو علم الفقير بذلك فدعاه وأمن المعطى فقدر كفرا قيل لرجل كل من الحلال فقال ذلك الرجل الحرام أحب الى بكفر ولو قال بجميعه (١٢) درين جهان يك حلال خوار بيار تا ورا سجد كنه بكفر قال لغيره كل الحلال فقال (١٣) مرا حرام شايد يكفر كذا في المحيط * ولد فاسق

(ترجمة) (١) اذهب معي الى الشرع (٢) هات لي رسول الشرع لاذهب لاذهب بلا جبر (٣) اذهب معي لقاضى (٤) لا تنفع الشريعة ولا هذه الخيل معي أو قال لانتم أو قال سأصنع بالشريعة أنا عندى دوس (٥) أين كانت الشريعة والقاضى لما أخذت الدراهم (٦) أنا أفعل بالرسم لا بالشرع (٧) هالك للشرع (٨) ما هذا القرمان الفتوى التي أتيت بها (٩) ما هذا الشرع (١٠) أنا لا أعرف طلاق ولا ملاق أنا يلزم لي أم أولاد تكون لي في البيت (١١) اللازم لي مال سواء كان حلالا أو حراما ولو قال مادمت واجدا للحرام لا أحوم حول الحلال (١٢) هات لي في هذه الدنيا رجلا يأتى كل من الحلال لا يجده (١٣) يصلح لي الحرام

له الاجر لان الاجر مقابل بالذهب لا بتبليح الرسالة * رجل استأجر امرأته لخدمة البيت شهر الا يجوز ولا يكون لها الاجر في ذلك لان خدمة البيت مستحق عليها دابة ولا يجب الاجر لها كذا لو استأجرها لخدمة البيت أو طبعه ولان منفعة خدمة البيت تعود اليها والاسنان لا يستحق الاجر بما يعود لمنفعة اليه كفى الطغى والخبر * ولو استأجرها لعسل ثيابه قال المصنف ينبغي أن يكون لها الاجر لان ذلك غير مستحق عليها دابة كغياطة الثوب ونحو ذلك ومنفعة العسل تعود الى الزوج خاصة فيكون لها الاجر كذا لو استأجرها لرغ غنمه * وان استأجرت المرأة زوجهما

لخدمتها باجر مسنّى جاز وللزوج أن يمتنع عن خدمتها بعد الاجارة لانه يتضرر بذلك فان خدمتها ذ كر شمس الامثة السرخسي رحمه الله تعالى أن عليها الاجر لزوجهما كولو استأجر نزو جهالري الغنم * ولو قالت المرأة لزوجهما العجز وجلى على أن لك على ألف درهم فغمر الزوج رجلاهما الى أن قالت المرأة لا أريد أن زيادة قالوا هذه الاجارة باطلة ولا تنسئ عليها لان خدمة المرأة حرام على الزوج لانه قوام عليها * امرأة آحرت دارها من زوجها فسكنها (٣٠٠) جميعا قالوا الأجر لها وهي بمنزلة ما لو استأجرها لجزء أو طبعه انما أرادوا بهذا الحاق

أن منفعة سكنى الدار تعود اليها ولأن الزوج يخرج من الدار في بعض الاوقات وعسى أن يكون عامة ثم اورد في السوق وتكون الدار في يد المرأة والمستأجر اذا آجر من الأجر أو أعاره انفقّت الروايات على أنه لا يجب الاجر على المستأجر في زمان الاجارة والاعارة فكذلك ههنا لم يكن لها أجر الدار على زوجها * رجل اشترى الثمار على رؤس الاشجار ثم استأجر الانجار ليرك الثمار الى أن تدرك وقتها معلوما لم يكن عليه أجر الاشجار لان الشجر ليس بمحل الاجارة فيجعل الاجارة اعارة بخلاف ما لو اشترى الفصيل ثم استأجر الارض وقتها معلوما الى أن يدرك الزرع كان ذلك جازا وكان له أجر الارض لان الارض محل للاجارة فتتعد الاجارة * رجل استأجر طاحونتين دوارتين بالماء في موضع يكون كرى النهر على صاحب الطاحونة عادة فاحتاج النهر الى الكرى وصار بحال لا يعمل الاحدى الرحسين فان كان بحال لو صرف الماء اليهما جميعا تعملان عملا ناقصا فله الخيار لاختلال المقصود ومالم يفسخ الاجارة كان عليه أجرهما جميعا وان كان بحال لو صرف الماء اليهما لم يعملأصلا فعليه أجر احدهما اذا لم يفسخ

شرب الخمر جفاء أقاربه ونثر والادراهم عليه كفر وأولم ينثر والكن قالوا (٢) مبارك بادكفروا أيضا ولو قال حرمه الخمر لم تثبت بالقرآن يكفر * رجل قال ثبت ومع ذلك تشرب الخمر لماذا لا تنوب قال (٣) كسى از شير مادر شكيبدا يكفر لان هذا استفهام أو تشوية بين الخمر واللبن في الحب وفي كتاب الخيض للامام السرخسي لو استحل وطء امرأة الحائض يكفر وكذا لو استحل اللواط من امرأته وفي النوادر عن محمد بن حنبل في المستلثين هو الصحيح * رجل شرب الخمر فقال (٤) شادى مرا تراست كه بشادى ماشاداست وكم وكاست مرآ ترا كه يشادى ماشادانست يكون كفرا كذا في فتاوى قاضى خان * واذا شرع في الفساد وقال لاصحابه (٥) بيا تبدا تباى خوش بزم يكفر وكذا لو اشتغل بالشرب وقال (٦) مسلمانى آشكارا ميكنم أو قال مسلمانى آشكارا شديكفر قال واحد من الفسقة (٧) اكرا زين خراباره * بر بزد جبريل عليه السلام ببرخوش برداردش يكفر * قيل لفساق انك تصبح كل يوم تؤذى الله وتخلق الله قال (٨) خوش مى آرم يكفر قال (٩) للمعاصى اين نيز راهى است ومذهبه يكفر كذا في المحيط * وفي تجنيس الناطق والاصح أنه لا يكفر كذا في التتارخانية * رجل ارتكب شيئا من الصغائر فقبل له تب الى الله فقال (١٠) من چه کرده ام تا تو به بايد كرد يكفر كذا في المحيط * من أكل طعاما حراما وقال بسم الله حتى الامام المعروف بمشتملى أنه يكفر ولو قال عند الغراغ الحمد لله قال بعض المتأخرين لا يكفر (١١) واتفاق است اكر قدح بكيردو بسم الله كويدو بخورد كافر كرددو هم مجنين بوقت مباشرت زنا بوقت قمار كعبتين بكيردو بكويد بسم الله كافر شود كذا في الفصول العمادية * ولو أن رجلين تشاجرا فقال أحدهما لاجول ولا فوة الا بالله فقال (١٢) لاجول بكار نيست أو قال لاجول راجكنم أو قال لاجول لا يغنى من جوع أو قال (١٣) لاجول رابكاسه اندر نر يدنتوان كرد أو قال بجايى نان سود ندارد كافر فى هذه الوجوه كلها كذا في الظهيرية * وكذلك اذا قال عند التسبج والنهليل وكذلك اذا قال سبحان الله فقال الآخر (١٤) سبحان تو آب بردى أو قال بوس تو كردى فهذا كافر اذا قال لا آخر قل لا اله الا الله فقال لا أقول فقال بعض المشايخ هو كفر وقال بعضهم ان عسى به أنى لا أقول بامرئ لا يكفر وقال بعضهم يكفره مطلقا ولو قال (١٥) بكفتن اين كلمه چه بر سر آوردى تامن كويم يكفر

(ترجمة) (٢) مبارك له (٣) هل يصير الانسان عن لين الام (٤) الفرح لمن يفرح لفرحنا والخيبة والنقصان لمن ليس يفرح لذرحنا (٥) تعالوا لنعيش عيشا طيبا (٦) أظهر الاسلامية أو قال ظهرت الاسلامية (٧) ان وقعت فطرة من هذا الخمر فبرائيل عليه السلام برفعها بجناحه (٨) أفعل طيبا (٩) هذا أيضا طريق ومذهب (١٠) ما الذى فعلته حتى تلزمنى التوبة (١١) والاتفاق على أنه ان أمسك القدح وقال بسم الله وشربه يصير كافرا وهكذا ان بسم وقت مباشرة الزنى أو حال لعب القمار عند امساك الكعبتين فانه يصير كافرا (١٢) لا تنفع لاجول أو قال ما أصنع بلاجول (١٣) لا يمكن جعل لاجول تريد فى القصعة أو قال لاجول لا تنفع فى محل الخبز (١٤) اذهب حسن سبحان الله أو قال قلبت جلدها (١٥) ما الذى فعلة بذكر هذه الكلمة حتى أقولها

الاجارة لانه لم يتمكن من الانتفاع الا باجدهما فان تفاوت أجرهما فعليه أجر أكثرهما اذا كان الماء يكفى * رجل لاكثر لانه يتمكن من الانتفاع باكثرهما وان كان ذلك فى موضع تكون كرى النهر على المستأجر عادة فعليه الاجر كاملا لانه هو المعطل وهو كولو استأجر خبئة فكسرت أو نادها لا يسقط الاجر عن المستأجر لان الاوتاد لا تكون على صاحب الخبئة ولو انقطعت أطناها سقط الاجر عن المستأجر لان لا طنان يكون على صاحب الخبئة * رجل استأجر طاحونة فاقطع ماؤها كائن أن بردها فان لم يردّها حتى مضت السنة

سقطا جميع الاجر وان قل ماؤها وكانت الطلوح حية تدور وتطعن على نصف ما كانت تطعن كان المستأجر أن يرد هافان لم يرد هافان طعن
كان ذلك رضامته وليس له أن يرد هافا بعد ذلك * ولو استأجر بيتا فيه رحي وقال استأجرت هذا البيت بكل حق هو له ولم يسم الرحي كان
للاجر أن يقلع الرحي وليس الرحي والماء من حقوق البيت * وان كان استأجر البيت بحجر بهافله حقوق الرحي والماء من حقوق هافان
انقطع الماء فلم يرد هافا حتى مضت السنة وكان البيت مما ينتفع به بدون الرحي (٣٠١) يقسم الاجر عليهما فيسقط عنه حصة الحجرين

و يلزمه الاجر بحساب البيت وان
لم يكن البيت منتفعا به بدون الرحي
لا يجب على المستأجر شيء وان لم يرد
البيت * رجل استأجر أرضا
ليزرعها فزرع وقل ماؤه قال محمد
رحمه الله تعالى له أن ينقض الاجارة
وله أن يخاصم حتى يتركها الحاكم
في يده باجر المثل الى أن يدرك الزرع
فان سقى زرعه كان رضا وليس له
أن ينقض الاجارة وكذا الرحي
اذا انقطع ماؤه حتى مضت السنة
سقط جميع الاجر وان قل الماء
وتدور الرحي وتطعن على نصف
ما كان فلا مستأجر أن يرد هافا
برد حتى طعن كان ذلك رضا وليس
له أن يرد الرحي * رجل أجر داره
ثم أجرها من غيره بعدما سلمها الى
الاول فاجاز استأجر الاول نعمت
الاجارة الثانية على المستأجر الاول
* ولو دفع أرضه مزارعة على أن
يكون البذر مع المزارع ثم أجر
من غيره اجارة طويلة بغير رضا
المزارع فان رضی به المزارع تنفسخ
المزارعة وتنفسد الاجارة الطويلة
* رجل أمر رجلا بان يستأجر له
دارا بعينها من رجل سنة
فاستأجرها المأمور وأبى أن
يدفعها الى الآخر وسكنها بنفسه
حتى مضت السنة قال أبو يوسف
رحمه الله تعالى لا أجر على الآخر
ولا على المأمور وقال محمد رحمه

رجل غطس مرات فقال له رجل يحضره برحك الله مرة بعد مرة فغطس مرة أخرى فقال له ذلك
الرجل (١) بجان آدم ارم برحك الله كفتن أو قال دلتنك شدمارا أو قال ملول شديد فقد قيل لا
يكفر في الجواب الصحيح كذا في المحيط * سلطان عطش فقال له آخر برحك الله فقال له الآخر لا تنقل
للسلطان هكذا يكفر هذا القائل كذا في الفصول العمادية (٢) ومنها ما يتعلق بيوم القيامة
وما فيها من أنكر القيامة أو الجنة أو النار أو الميزان أو المراط أو الحائف المكتوبة فيها أعمال
العباد يكفر ولو أنكر البعث فكذلك ولو أنكر بعث وجل بعينه لا يكفر كذا ذكر الشيخ الامام الزاهد
أبو اسحق الكلاباذي رحمه الله تعالى كذا في الظهيرية * عن ابن سلام رحمه الله تعالى في من يقول
لا أعلم أن اليهود والنصارى اذا بعثوا هل يعدون بالنار أفتي جميع مشايخنا ومشايخ الملح بأنه يكفر
كذا في العنابية * يكفر بانكار رؤية الله تعالى عز وجل بعد دخول الجنة وبانكار عذاب القبر
وبانكار حشر في آدم لاغيرهم ولا بقوله ان المثاب والمعاقب الروح فقط كذا في البحر الرائق
* رجل قال لا آخر (٢) كناه مكن جهنم ديكر هت فقال ازان جهنم كنه خبر دكفر * رجل له
دين على آخر فقال (٣) اكرن دهي قيامت را بستام فقال قيامت برمي تا بدان قال نهانايوم القيامة
كفر * رجل ظلم على رجل فقال المظلوم (٤) آخر قيامت هت فقال الظالم فلان خرب قيامت اندر
يكفر كذا في التتارخانية * رجل قال ليدونه أعط دراهمي في الدنيا فانه لا دراهم في القيامة فقال
(٥) د ديكرى بمن دهب و با نجهان باز نهواه أو باز دهم يكفر هكذا أجاب القاضي وكثير من أصحابنا
رحمهم الله تعالى وهو الاصح ولو قال (٦) مزا باجسر جسه كار أو قال لا أخاف القيامة يكفر كذا في
الخلاصة * اذا قال لحصمه آخذ منك حتى في المحشر فقال خصمه (٧) تودران انبوهى مرا كجاياي
فقد اختلف المشايخ في كفره وذ كرفي فتاوى أبي الليث أنه لا يكفر كذا في المحيط * ولو قال (٨)
همه نيكوني بدن جهنم بايد بدان جهنم هر چه خواهي باش يكفر كذا في الفصول العمادية * قال
رجل زاهد (٩) بنشين تا از بهشت ازان سونيفتي قال أكثر أهل العلم أنه يكفر * قيل لرجل
أترك الدنيا لاجل الآخرة قال أنا لا أترك النقدي بالنسيئة قال يكفر * في نسخة الجواني (١٠) قال
هر كه با نجهان بي خرد بود با نجهان جوذ كيسه در يده بود قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن
الفضل رحمه الله تعالى هذا طغروهر وبامر الآخرة فيوجب كفر القائل كذا في المحيط * لو قال

(ترجمة) (١) زهقت من قول برحك الله هذه أو قال حصل انا ضيق صدر أو قال مللنا (٢) لا
تذهب فان هناك دارا أخرى فقال من أخبر عن تلك الدار (٣) ان لم تعطه آخذة في القيامة فقال
القيامة هاهي تلح (٤) القيامة موجودة فقال الظالم فلان الجاني القيامة (٥) اعطني
عشرة أخرى واطلبها في تلك الدنيا أو أرد هاعليك (٦) مالي أنا والمحشر (٧) من أين تجدين في تلك
الجمعية (٨) كل الطيبات تلزم في هذه الدنيا وفي تلك الدنيا كن كيف شئت (٩) أفتدلتا تنقح
في الناحية الثانية من الجنة (١٠) كل من كان في هذه الدنيا عديم العقل فهو في تلك الدنيا كمن
مضى كبسه

الله تعالى يجب الاجر على الآخر * رجل استأجر دارا وقبضها ثم عاها من الآخر قال أبو بكر البختي رحمه الله تعالى لا يسقط الاجر على
المستأجر * وذ كرفي المنتقى أن المستأجر اذا أعار من الآخر كان ذلك نقضا للاجارة وكذا اذا استأجر دارا وبني فيها ثم أجرها من
الآخر كان ذلك نقضا للاجارة الاولى والصحيح أن الاجارة والاعارة لا تكون فسخا ولكن لا يجب الاجر على المستأجر مادام في يد الآخر
* رجل استأجر دارا وقبضها فانسقط منها طائفا وان لم يمت من الدار كان للمستأجر أن ينقص الاجارة بحضرة الآخر ولا يصح فسخه عند

غيبته لان هذا بمنزلة الزد بالعيب وان انهم كل الدار كان المستأجر أن يفتسخ الاجارة عند خضرته وغيبته ويشقط الاجر عند السك ولا
تفتسخ الاجارة ما لم يفسخ * رجل استأجر أرضا ليزرعها فزرعها فاصاب الزرع آفة فهلك أو غرق ولم ينبت كان عليه الاجر ولو غرق
الارض قبل أن يزرعها فلا أجر عليه * وكذا لو غصبها رجل فزرعها الغاصب لا أجر على المستأجر وذكر الشيخ الامام المعروف بخواهر
زاده أنه اذا استأجر أرضا للزراعة فزرعها فاصطلمه (٣٠٢) آفة كان عليه أجر ما مضى وسقط عنه أجر ما بقى من المدة بعد الاصطلام * رجل

استأجر أرضا فزرعها فلم يجدها
يشقها فيبش الزرع قالوا ان
استأجرها بغير شرب فلم ينقطع
ماء النهر الذي يربح منه السقي
فعليه الاجر وان انقطع كان له
الخيار * وان كان استأجرها
بشربها فانقطع عنها الشرب فجاء
الوقت الذي يفسد فيه الزرع عند
انقطاع الماء وفسد الزرع سقط
عنه الاجر كالأجر على استأجر ربح ماء
واستأجر بيت الرحي فانقطع الماء
* ولو استأجر أرضا بشربها ليزرع
فيها فغرب النهر الاعظم فلم يستطع
سقيها فهو بالخيار ان شاء ودهار ان
شاء أمسكها فان لم يرد حتى مضت
المدة كان عليه الاجر اذا كان بحال
يمكنه أن يحتال بحيلة ليزرع
فيها شيئا * وان كان لا يمكنه أن يزرع
فيها شيئا بغير ماء بوجه من الوجوه
ولاحيلة له في ذلك فلا أجر عليه كما
في مسئلة الرحي * وكذا لو لم ينقطع
الماء ولكن سال فيها الماء حتى لم
تتمياه الزراعة لا أجر عليه *
رجل استأجر أرضا فانقطع الماء
ان كانت الارض تسقى بماء الارض
وماء المطر وانقطع ماء المطر أيضا
لا أجر عليه لانه لم يتمكن من
الانتفاع بها * رجل استأجر
أرضاً سنة ليزرعها شيئا سماه فزرع
ولم ينبت أو أصابته آفة فافسده
وذلك كان في وقت لا يستطيع

(١) باقود ووزخ وروم ليكن اندونيم كذا في الخلاصة * (٢) اكر كوي در قيامت ناجيزي
بر رضوان نهری در بهشت نکشاید کافر کرد کذا في العتابة * رجل قال للأمر بالمعروف (٣) جه
غوغا آمدن قال ذلك على وجه الرد والانكار يخاف عليه الكفر * رجل قال لا خير (٤) بخانه
فسلان وروا ورا امر معروف كن فقال ذلك لرجل (٥) وجهه امرأ أو وجهه كرده است أو قال مرا
از وجهه از راست أو قال من عافيت كزیده امرأ باین فضولی چه كاره فهداه الالفاظ كلها كفر كذا في
الفصول العمادية * اذا قال (٦) فلانرا مصيبت وسيد أو قال للمعزي (٧) بزرگه مصيبتی رسید ترا
فبعض مشايخ بلغ ربهم الله تعالى قالوا يكفر القاتل وبعض المشايخ قالوا انه ليس بكفر لكنه خطأ عظيم
وبعضهم قالوا ليس بكفر ولا خطأ واليه مال الحاکم عبد الرحمن والقاضي الامام أبو علي النسفي
وعليه الفتوى * ولو قال للمعزي (٨) هر چه از جان وی بکاست بر جان تو زیادت باد یخشى القاتل
الكفر أو قال زیادت كذا فهداه خطأ وجهه وكذلك (٩) از جان فلان بکاست و بجان تو بیوست
ولو قال وی مرد و جان بتو سهرید بکفر * رجل برئ من مرضه فقال رجل آخر فلان خرباز فرستاد
فهذا كفر واذا مرض الرجل واشتد مرضه ودام فقال المريض ان شئت توفي مسلما وان شئت توفي
كافرا بصير كافرا بالله مرتد عن دينه وكذا الرجل اذا ابتلى بعصيات متنوعة فقال أخذت مالي
وأخذت ولدي وأخذت كذا وكذا فهاذا تفعل وماذا بقى لم تفعله وما أشبه هذا من الالفاظ فقد كفر
كذا في المحيط (ومنها) ما يتعلق بملقين الكفر والامر بالارتداد وتعليقه والتشبه بالكفار
وغیره من الاقرار صريحاً وكناية * اذا لقن الرجل رجلاً كلمة الكفر فانه يصير كافراً وان كان على
وجه اللعب وكذا اذا أمر رجل امرأة الغیر أن ترتد تبين من زوجهها بصير هو كافراً هكذا روى
عن أبي يوسف وعن أبي جعفر ترجمه الله تعالى أن من أمر رجلاً أن يكفر كان الأمر كافراً الكفر
المأمور أو لم يكفر قال أبو الليث اذا علم الرجل رجلاً كلمة الكفر بصير كافراً اذا علمه وأمره
بالارتداد وكذا في من علم المرأة كلمة الكفر اغتيا بصير هو كافراً اذا أمرها بالارتداد كذا في فتاوى
قاضيان * قال بحمد وجهه الله تعالى اذا أكره الرجل أن يتلفظ بالكفر بوعيد تلف أو ما أشبه ذلك
فتلفظ به فهداه على وجوه * الاول أن يتكلم بالكفر وقلبه مطمئن بالإيمان ولم يخطر بباله شيء سوى
ما أكره عليه من انشاء الكفر وفي هذا الوجه لا يحكم بكفره لافي القضاء ولا فيما بينه وبين ربه
* الوجه الثاني أن يقول لخطر بباله أن أخبر عن الكفر في الماضي كذا فاذا دوت ذلك وما أردت كفراً
مستقبلاً جواباً بالكلامهم وفي هذا الوجه يحكم بكفره قضاء حتى يفرق القاضي بينه وبين امرأته

(ترجمة) (١) أذهب معك الى النار لكن لا أدخلها (٢) اذا قال ان لم ترسل في القيامة لرضوان
شيئاً لا يفض لك باب الجنة يصير كافراً (٣) ماهذه الغوغاء (٤) أذهب الى دار فلان ومعه بالمعروف
(٥) ما الذي فعله معي أو قال ما الازدية التي حصلت لي منه أو قال أنا اخترت العافية مالي ولهذا
الفضول (٦) أصابت فلاناً مصيبة (٧) أصابتك مصيبة عظيمة (٨) كل ما نقص من عمره يكون
زيادة في أجله أو قال زاد بصيغته الدعاء (٩) نقص من عمر فلان واتصل باجله مات وترك الروح لك

أن يزرع فيها مرة أخرى فاراد أن يزرع فيها غير ما سماه ان كان الثاني أقل ضرراً بالارض من المسمى
أو مثله فعل ذلك لان رب الارض يرضى به ظاهراً وان كان الثاني أضرب الارض من الذي سماه لم يكن له أن يزرع لان رب الارض لم يرض الا
بالمسمى أو بما هو مثله أو دونه وورد الارض على صاحبها بقصد ما كان في يده من الاجر ويطلب منه الزيادة والمؤاجر اذا انقض الدار
المستأجرة برضا المستأجر أو بغير رضاه لا تنقض الاجارة لبقاء الاصل وهي كالأجر على المستأجر انسان لا تنقض الاجارة لكن يسقط

الاجر مادامت في يد الغاصب ولو انهدمت الدار في يد المستاجر وعن محمد رحمه الله تعالى اذا انهدمت الدار المستاجرة فبناها المؤجر فواد المستاجر ان يسكن الدار بقية مدة الاجارة لم يكن الا جراً ان يمنع من ذلك اراد به اذا بناها قبل انقضاء المدة وقبل ان يفسخ المستاجر الاجارة فان بناها بعد الفسخ ليس للمستاجر ان يسكنها بعد الفسخ * صير في انتقد دراهم رجل باجر فاذا فيها زئوف او نهر جة او ستوفة لايضمن الصير في شي لانها لم يتلف حقاً على صاحب الدراهم وانما وفي بعض العمل (٣٠٣) وهو تغيير البعض فيرد من الاجر بحسب

ذلك حتى لو كان الكل زئوفاً رد كل الاجر * وان كان الزئوف نصفاً فنصف الاجر و مرد الزئوف على الدافع فان انكر الدافع وقال ليس هذا ما اتخذت مني كان القول قول الاخذ مع عينة لانه ينكر اخذ غيرها وهذا اذا لم يكن الاخذ اقربا يستيفه حقه او باستيفاء الجياد فان اقرب ذلك ثم اراد ان يرد البعض بعيب الزئوفة وانكر الدافع ان يكون ذلك دراهمه لا يقبل قوله * رجل استاجر قيصا ليلبس ويذهب الى مكان كذا فلبسه في منزله ولم يذهب الى ذلك المكان اختلفوا فيه قال الفقيه ابو بكر البخاري رحمه الله تعالى لا اجر عليه لانه مخالفاً لضماني * وقال الفقيه ابو الليث رحمه الله تعالى عندي عليه الاجر ولا يكون مخالفاً لان الاجر مقابل باللبس لا بالذهاب الى ذلك الموضع وانما ذكر الذهاب الى ذلك الموضع ليكون مأذوناً في الذهاب به الى ذلك المكان قال رحمه الله تعالى وهذا بخلاف ما لو استأجر دابة فتركها الى موضع كذا فتركها في المصر في جوائحه ولم يذهب الى ذلك المكان فانه يكون مخالفاً لضماني ولا اجر عليه لان في اجارة الدابة بيان مكان الركوب شرط صحة الاجارة لان الركوب في بعض المواضع وبعض الطرق

* الوجه الثالث اذا قال خطر بيالي ان اخبر عن الكفر في الماضي كاذباً الا اني ما اردت ذلك يعني الاخبار عن الكفر في الماضي كاذباً وانما اردت كفر استقبلاً جواباً بالكلامهم وفي هذا الوجه يكفر في القضاء وفيما بينه وبين ربه * واذا اكره ان يصلي الى هذا الصليب فصلي فهو على ثلاثة اوجه * اما ان قال لم يخطر بيالي شيء وقد صليت الى الصليب مكرها وفي هذا الوجه لا يكفر لاني القضاء ولا فيما بينه وبين ربه * واما ان قال خطر بيالي ان أصلي لله ولم أصل للصليب وفي هذا الوجه لا يكفر ايضاً لاني القضاء ولا فيما بينه وبين ربه * واما ان قال خطر بيالي ان أصلي لله فتركت ذلك وصليت للصليب وفي هذا الوجه يكفر في القضاء وفيما بينه وبين ربه كذا في المحيط * ولو قيل لمسلم أسجد للملك والقتلتك فالأفضل ان لا يسجد كذا في الفصول العمدية * اذا أطلق الرجل كلمة الكفر عدا لكنه لم يعتقدا الكفر قال بعض أصحابنا لا يكفر وقال بعضهم يكفروا وهو الصحيح عندي كذا في البحر الرائق * ومن أتى بلفظة الكفر وهو لم يعلم أنها كفر الا أنه أتى بها عن اختيار يكفر عند عامة العلماء خلافاً للبعض ولا يعذر بالجهل كذا في الخلاصة * الهازل أو المستهزئ اذا تكلم بكفر استغفافاً واستهزاءً وما لا يكون كفر عند الكل وان كان اعتقاده خلاف ذلك * الخاطي اذا أحرى على لسانه كلمة الكفر خطأ بان كان يريد أن يتكلم بما ليس بكفر جري على لسانه كلمة الكفر خطأ لم يكن ذلك كفر عند الكل كذا في فتاوى قاضخان * يكفر بوضع فلسوة الجوس على رأسه على الصحيح الا لضرورة دفع الحر والبرد وبشد الزنار في وسطه الا اذا فعل ذلك خديعة في الحرب وطلبة للمسلمين وبقوله الجوس خسر مما أنافيه يعني فعله وبقوله النصرانية خسر من الجوسية لا بقوله الجوسية خسر من النصرانية وبقوله النصرانية خسر من اليهودية وبقوله لمعامله الكفر خسر مما أنت تفعل عند بعضهم مطامعاً وقيده الفقيه أبو الليث بان قصد تحسين الكفر لا تنقيح معاملته * وبخروجه الى نير وز الجوس لموافقته معهم فيما يفعلون في ذلك اليوم * وبشرائه يوم النسر وزيه يأمن يكن يشتره قبل ذلك تعظيم للنير وز لا لاكل والشرب واهدائه ذلك اليوم للمشركين ولو ببضعة تعظيم لذلك لا باجابة دعوة مجوسي خلق رأس ولده * وبتحسين أمر الكفار اتفاقاً حتى قالوا قال ترك الكلام عند كل الطعام حسن من الجوس أو ترك المضاجعة حال الحيض منهم حسن فهو كافر كذا في البحر الرائق * رجل ذبح لوجه انسان في وقت الخلعة أو اتخذ الجوزات وما أشبه ذلك قال الشيخ الامام أبو بكر رحمه الله تعالى هو كافر والمذبح ميتة لا يؤكل قال الشيخ الامام اسمعيل الزاهد اذا ذبح البقر والابل في الجوزات لقدوم الحاج أو للغزاة قال جماعة من العلماء يكون كفر كذا في فتاوى قاضخان * امرأة شددت على وسطها حبلًا وقالت هذا زنا تركت كذا في الخلاصة * رجل قال لغيره بالغارسية (١) كبركى به ازين كاركه نوميكنى قالوا ان اراد تنقيح ذلك الفعل لا يكفر كذا في فتاوى قاضخان * رجل قال (٢) كافرى كردن به از خيانت كردن اكثر العلماء على أنه يكفر كذا في المحيط * وبه فتى أبو القاسم الصفار رحمه الله تعالى هكذا في الخلاصة * رجل ضرب

(١) الترجمة (٢) الكفر أحسن من هذا الامر الذي تفعله (٣) الكفر أحسن من الحياة

قد يكون أضر بدابة فكان ذكر المكان للتعقيد ما في اجارة الثوب لا يشترط بيان مكان اللبس اعما يشترط بيان الوقت لان اللبس في بعض الاوقات قد يكون أضر من البعض * رجل استأجر دابة ليركبها يوم الى الليل فامسكها في بيته ولم يركب ذكر في الكتاب أنه اذا استأجرها ليركبها خرج المصر الى مكان معلوم فامسكها في بيته لا اجر عليه لانه لا يجب الاجر عليه بهذا الامسك فلم يكن مأذوناً فيه فكان ضامناً وان كان استأجرها ليركبها في المصر فامسكها ولم يركب لا يكون ضامناً لان الاجر يجب بهذا الامسك فيكون مأذوناً فيه فلا يكون ضامناً قالوا في الوجه

لا بل قدرت وسكنت قالوا ان كان دفع اليه مفتاح ذلك الغلق كان القول قول صاحب الدار وان لم يكن دفع كان القول قول المستأجر ولا أجر عليه وان كان المفتاح مفتاح ذلك الغلق فضل المفتاح بأبائهم وجده كان عليه أجر ماضى لانه صح تسام الدار اليه وانما لم يسكن الدار لتقصير كان من قبله * رجلان بينهما طعم استأجر أحدهما صاحبه ليجعله الى مكان كذا أو ليطحن ليجوز فان فعل لا يجب الاجر وان استأجر أحدهما من صاحبه بيتا ليحفظ فيه هذا الطعام أو دابة ليجعل عليها هذا الطعام المشترك ذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى أنه يجوز ويجب الاجر المسمى * رجل دفع الى خياط أو قصار ثوبا وقال استأجرتك لخطب هذا الثوب أو تقصره بدهم فدفعت الخياط الى تلميذه أو تبذره ليجعله أو تقصره ففعل يجب الاجر وان قال استأجرتك لخطبته أو تقصره بنفسك فدفعت الى غلامه أو تلميذه لا يجب الاجر فان استأجر ظمرا لترضع ولده بنفسها أو وضعت بهدى جاريتهما اختلفوا فيه والاصح أنها تستحق الاجر * رجل استأجر دابة بعينها ليضع عليها حملا معلوما مسمى الى موضع كذا فأراد المسكاري أن يضع عليها

مع ذلك الجمل شيأ من عند نفسه كان للموضع كان على المستأجر جميع الاجر من الاجر * ولو اكثرى داوا شهر افا كتابا ليهرأ فية من شعر أو فقه لا يجب

www.al-mostafa.com

ليصل فيه * ولو أن صناعين أجزأ أحدهما من الآخر آلة عمله ثم اشتركا قالوا ان كانت الاجارة بينهما على كل شهر يجب الاجور في الشهر الاول لا غير لان هذه الاجارة تنعقد شهر اف شهر في الشهر الاول سبقت الاجارة للصيغة الشركة فلا تبطل الاجارة في الشهر الاول بالشركة الطارئة أما في الشهر الثاني فالشركة قارنت بمقدار الاجارة فلم تنعقد الاجارة في الشهر الثاني وان كان صاحب الآلة أجزأ أحد عشر شهرا كان على المستأجر جميع المدة لما قلنا في الشهر الاول في الصورة الاولى (٣٠٥) ولو أجزأ ثلثه من رجل ثم اشترى كافى عمل

يعملان في ذلك الحانوت قال محمد بن سلمة رحمه الله تعالى الشركة قوهن الاجارة أو ادبه اذا لم يعض زمان قبل الشركة فلا يجب الاجر لانهما اشتركا في الانتفاع بالحانوت وكل واحد منهما عامل لشريكه من وجه فلا يسلم المنفعة للمستأجر * ولو استأجر دابة الى مكة لركبها ولم يركبها ومشى واجلا قالوا ان مشى واجلا ولم يركب من غير عذر بالدابة كان عليه الاجر وان كان بعذر بان لم يركبها العلة بالدابة أو لمرض به بحيث لا يقدر على الركوب لأجر عليه * وان استأجر ثوبا يلبسه كل يوم بدائق ووضعه في بيته ولم يلبسه فضى عليه سنون كان عليه لكل يوم دائق في الوقت الذي يعلم انه لو لبسه لا يخرق فاذا مضى وقت يعلم انه لو لبسه يخرق سقط عنه الاجر لان بعلمه مضى ذلك الزمان لا يمكن جعل الثوب منتفعا به تقدير افسقط عنه الاجر كالمرأة اذا أخذت الكسوة من الزوج ولم تلبس ولبست ثوب نفسها اذا مضى وقت لو لبسها ليسامعتاذا يخرق كان لها ولاية المطالبة بكسوة أخرى والا فلا (باب الاجارة الفاسدة)

* رجل أجزأ بناء داراً وحانوت بدون الارض قال القاضي الامام أبو الحسن ع السغدري روى عن

المسائل أن القائل بمثل هذه المقالات ان كان أراد الشتم ولا يعتقده كافر الا يكفر وان كان يعتقده كافر انما يطبه بهذا بناء على اعتقاده أنه كافر يكفر كذا في الذخيرة * امرأة قالت لولدها (١) أي منع بحجه أو أي كافر بحجه أو أي جهود بحجه قال أكثر العلماء لا يكون هذا كفرا وقال بعضهم يكون كفرا ولو قال الرجل هذه الالفاظ لولده اختلفوا فيه أيضا والاصح أنه لا يكفر ان لم يرد بها كره نفسه كذا في فتاوى قاصحان * ولو قال لدايته (٢) أي كافر خذوا نذ لا يكفر بالاتفاق واذا قال لغيره يا كافر يا يهودي يا مجوسي فقال لبيك يكفر وكذلك اذا قال (٣) أرى ههنا كافر يكفر ولو قال (٤) توبن خود اولم يقر شيئا أو سكنت لا يكفر اذا قال لغيره (٥) بيم بود كه كافر شد أي أو قال خشيت ان كافر لا يكفر ولو قال (٦) چندان برنجانيدي كه كافر خواستم شدن يكفر * رجل قال (٧) اين روز كار مسلمانى و روزيدن نيست روز كار كافر است قيل يكفر قال صاحب المحيط واه ليس بصواب عندى وفي واقعات الناطقي مسلم ومجوسى في موضع فدا عرجل المجوسى فقال يا مجوسى فأجابه المسلم قال ان كانا في عمل واحد ذلك الداعي فتوهم المسلم أنه يدعو لاجل ذلك العمل لم يلزمه الكفر وان لم يكونا في عمل واحد خيف عليه الكفر * مسلم قال أنا لمجد يكفر ولو قال ما علمت أنه كافر لا يعذر بهذا * رجل تكلم بكلمة زعم القوم أنها كفرة وليست بكفرة على الحقيقة فقبل له كفرت وطلعت امرأتك فقال (٨) كافر شده كير وزن طلاق شده كير يكفر وتبين منه امرأته كذا في الفصول العمادية * وفي اليتيمة سألت والدى عن رجل قال أنا فروعون أو بليس فحينئذ يكفر كذا في التتارخانية * رجل وعظ فاسقا ونذبه الى التوبة فقال له (٩) از بس اين همه كلاه مغان بر سر من هم يكفر * قالت امرأة لزوجها (١٠) كافر بودن به تراز با تو بودن تكفر * اذا قال (١١) هر چه مسلمانى كرده ام همه بكافران دادم كافر فلان كاركتم وفلان كاركرد لا يكفر ولا تلزمه كفارة اليمين * امرأة قالت (١٢) كافر ام اگر چنین كار كنم قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى تكفر وقبين من زوجها للعالم وقال الفاضل الامام على السغدري هذا تعليق وعين وليس بكفر * ولو قالت لزوجها ان جفتوتى بهذا أو قالت ان لم تشترى كذا لكفرت كفرت في الحال كذا في الفصول العمادية * رجل قال كنت مجوسيا الا أنى أسلمت على سبيل التمثيل ولم يعتق ذلك حكم بكفره قاله شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى * اذا سجد لانسان سجدة تحية لا يكفر كذا في السراجية

(ترجمة) (١) يا ابن المجوسى أو يا ابن الكافر أو يا ابن اليهودى (٢) ياداب الكافر (٣) ثم افرض هكذا (٤) بل أنت (٥) خشيت ان كره (٦) آذيتنى كسيرا حتى أردت أن أكون كافر (٧) هذا الزمن ليس زمن الاشتغال بالاسلامية بل زمن الكفارية (٨) افرض افحصت كافرا أو امرأتى فقلت (٩) بعد هذا كله أضع على رأسى قلنسوة المجوس (١٠) الكفر أحسن من معاشرتك (١١) كل ما فعلته من أمور الاسلام أعطيته كله للكافرين ففعلت ذلك الامر وفعله (١٢) أنا كافرة ان فعلت كذا

(٣٩ - (التناوى) - نائى)

محمد رحمه الله تعالى ما يدعى جوار هذه الاجارة قال رجل استأجر رصافا تجرها من صاحبها كانت الاجارة الثانية باطية وان بنى فيها المستأجر ثم أجزأها من صاحبها كانت له حصصة البناء من الاجر قال ولولم تصح جارة البناء وحده لا يستوجب عليه حصصة البناء من الاجر وذكر في الاصل ان احارة الفسقاط حاتوة وبعض شيئا يخالم يجوز واجارة البناء فأنشأ رصافا فأنشأ له مضاعف فيه تير لله سغري وروى ان ما يدعى على أنه لا يجوز اجارة البناء الا في حارة المشاع بخلاف اجارة

الفسطاط * اذا استأجر القاضي رجلاً لاستيفاء القصاص أو الحدود قال الشيخ الامام شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى ان لم يبين لذلك وقتاً لا يهتج وان استأجر القاضي رجلاً لاستيفاء الحدود أو القصاص أو قطع اليد أو ليقوم عليه في مجلس القضاء شهراً باجمعه - لوم جازت الاجارة لان المعقود عليه عند بيان المدة منافعه في تلك المدة فاذا استحق منافعه في تلك المدة كان له ان يصرف تلك المنافع الى ما يحسن له من اقامة الحدود وغير ذلك أما اذا استأجره لذلك (٣٠٦) ولم يبين المدة كان المعقود عليه مجعولاً لا يدري أنه متى يقع وماذا يقع فاذا فسدت

الاجارة وفعل شيئاً من ذلك كان له أجر مثله لانه استوفى المنفعة بعقد فاسد ومن له القصاص في النفس اذا استأجر رجلاً لاستيفاء القصاص فقتل فلا أجر له بخلاف القاضي لان القاضي يملك الاستعانة بالقيام في مجلسه ثم يدخل في ذلك ما كان للقاضي أن يفعل أما غير القاضي اذا استأجر رجلاً شهراً ليعمل له في بيته لا ذلك أن يأمره باستيفاء القصاص لان ذلك لا يكون من أعمال البيت فلا يدخل تحت الاجارة فلا يجب له الاجر على قول أبي حنيفة وأبي يوسف وجهما الله تعالى اذا استأجر رجلاً رجلاً لاستيفاء قصاص له في الطرف صح ذلك واذا فصل الاجير يستحق المسمى وقال محمد رحمه الله تعالى اذا استأجره لاستيفاء القصاص في النفس يصح ويستحق المسمى كما لو استأجره لاستيفاء الطرف * أمير العسكر اذا قال لمسلم أو ذمي ان قتل ذلك الفارس فلا مائة درهم فقتله لاشئ له لان هذا من باب الجهاد والطاعة فلا يستحق الاجر ككلواستؤجر ليؤم الناس أو يؤذن وقال محمد رحمه الله تعالى ان قال ذلك لذي يجب الاجر ولو كانوا قتلى فقال الأمير من قطع رؤسهم فله عشرة دراهم جاز لان هذا الفعل ليس بجهاد بخلاف الاول

* وفي الخزانة لوقال لمسلم (١) خدائي عز وجل مسلماني از تو بستاند وقال الاخر آمين يكفران جميعاً * رجل آذى رجلاً فقال (٢) من مسلماني مرا منجان فقال المؤذن خواهي مسلماني باش خواهي كافر يكفروكذا لوقال (٣) اكر كافر باشي مراجه زيان يلزمه الكفر كذا في التتارخانية كافر أسلم وأعطاءه الناس أشباهه فقال لمسلم (٤) كاشي وي كافر بودي تامسلمان شدي ومردمان اور جبري دادی أو غني ذلك بقلبه فانه يكفر هكذا حكى عن بعض المشايخ * وجعل غني أن لم يحرم الله الخمر لا يكفر ولو غني أن لم يحرم الله الظلم والزنى وقتل النفس بغير الحق ففسد كفر لان هذه الاشياء لم تكن حلالاً في وقت ما في الفصل الاول غني مالم يسر بمسئله وفي الفصل الثاني غني مالم يسر بمسئله فانه كان حلالاً في الابتداء والحاصل ان ما كان حلالاً في زمان ثم صار حراماً فغني ان لم يكن حراماً لم يكفر * مسلم رأى نصرانية مميّنة فغني أن يكون هو نصرانيا حتى يتزوجها يكفر كذا في المحيط * رجل قال لغيره (٥) مرا بحق ياري ده فقال ذلك الغير بحق هر كس ياري دهد من ترابنا حق ياري دههم يكفر كذا في الفصول العمالية * رجل قال لمن ينازعه أفعل كل يوم عشرة أمثالك من الطين أو لم يقل من الطين فان غني به من حيث الخلقة يكفر وان غني به بضعفه لا يكفر * وقعت في زماننا من هذا الجنس واقعة أن رستاقياً قال قد خلقت هذه الشجرة فانفق أجوبة المفتين أنه لا يكفر لانه براد بالخلق في هذا المقام عادة الغرس حتى لو غني حقيقة الخلق يكفر * قال رجل (٦) دهی وار کار کنیم و آزادوار بخوریم فقد قبل هذا خطأ من الكلام وهو كلام من يرى الرزق من كسبه اذا قال (٧) تا فلان بر جاست أو قال تا مرا ابن بازي زر بن بر جاست مرا وزي كم نيابد قال بعض مشايخنا يكفر وقال بعضهم يخشى عليه الكفر قال (٨) در و بشي بد بخشي است فهو خطأ عظيم قال الآخر (٩) يك سجده خدا را كن و يك سجده مرا فقيل لا يكفر هذا القائل سئل أبو بكر القاضي عن كان يلعب بالشطرنج فقالت له امرأته لا تلعب بالشطرنج فاني سمعت العلماء قالوا من يعمل بالشطرنج فهو من أعداء الله فقال الزوج بالفارسية (١٠) أي دونه كه من دشمن خدايم تشكييم ونيارام فقال للسائل هذا أمر صعب على قول علمائنا ينبغي أن تبين امرأته ثم يجدد النكاح وقال غيره لا يكفر سئل عبد الكريم عن رجل ينازع قوماً فقال الرجل (١١) من ارزده مغ ستمكاره ترم أو قال من ارزده مغ بترم قال لا يكفر وعليه التوبة والاستغفار * سئل

(ترجمة) (١) الله تعالى يسلب منك الايمان (٢) أنا مسلم لا تؤذيني فقال المؤذي كن مسلماً ان اردت أو كافراً (٣) لو صرت كافراً فما الضر علي (٤) يا ليتك كان كافراً حتى يسلم فتعطيه الناس أشياء (٥) ساعدني بحق فقال ذلك الغير كل انسان يعاون مع الحق أنا أساعدك بدون حق (٦) نستغل مثل العبيد ونأكل كالاحرار (٧) مادام فلان مستمراً أو قال مادام هذا النزاع الذهبي مستمراً لا ينقص رزقي (٨) الفقر سوء بخت (٩) أمجد لله سجدة ولي سجدة (١٠) يا ديني أنا عدو الله لا أصبر ولا أرتاح (١١) أنا أظلم من عشرة من المجوس أو قال أنا أقيح من عشرة من المجوس

ولو استأجر الأمير ذمياً أو مسلماً ليقول أسيراً حياً كان في يده فقتله لاشئ له وقال محمد رحمه الله تعالى يجب الاجر المسمى كما يجب بذبح الشاة وضرب العبد * رجل استأجر كلباً لم يصيده لا يجب الاجر وكذا البازي وفي بعض الروايات اذا استأجر الكلب أو البازي وبين ذلك وقتاً معلوماً يجوز وانما لا يجوز اذا لم يبين له وقتاً معلوماً * ولو استأجر سنوراً ليأخذ الفأرة في بيته ذكر في المنتقى أنه لا يجوز قال لان هذا هو السنور وليس هذا كالكلب والبازي فان المستأجر يرسل الكلب والبازي في بيته

بارسالة ويصيد ولا كذا السور ولو استأجر كلبا يحرس داره قالوا لا يجوز ذلك * ولو استأجر قردا ليكنس البيت قال المصنف ينبغي أن يجوز إذا بين المدة لأن القرد يضرب ويعمل بالضرب بخلاف السور * ولو استأجر شاة تتبعه ليذهب بشاته فتبعته الشاة لأجره * ولو استأجر قلمًا ليكتب به ان بين ذلك وقتا صحت الاجارة والا فلا * ولو استأجر رجلا ليكتب له مصغفاً وغناءً وشعراً وبين الخط جاز وذكرو الشيخ الامام المعروف بخواهر زاده لا يكره ذلك * ولو استأجر رجلا ليعلم غلامه (٣٠٧) أو ولده شعراً أو أدباً أو خطاً أو حساباً أو

هجاءاً أو حرفاً من الخطاطة ونحوها ان بين ذلك وقتاً معلوماً شهراً أو ما أشبه ذلك جاز ويجب المسمى تعلم في تلك المدة أو لم يتعلم وان لم يبين لذلك وقتاً كانت الاجارة فاسدة حتى لو تعلم يستحق أجر المثل وان لم يتعلم لا يجب شيء * ولو شرط على الاساذ أن يحذقه في ذلك العمل ذكر أنه لا تصح الاجارة لان الحذاقة ليس لها غاية معلومة * رجل دفع غلامه الى حائك على أن يقوم عليه الاساذ أشهر معلومة في تعليم النسيج على أن يعطى الاساذ للمولى كل شهر درهمين فهو جاز ويكون ذلك اجارة للغلام ولو دفع غلامه أو ولده الى أستاذ ليعلم عملاً ولم يشترط أحدهما الآخر على الاساذ أو على المولى فلما علمه العمل اختلفا فطلب الاساذ أحده من المولى وطلب المولى الآخر فولد أو العبد من الاساذ قالوا يرجع في ذلك الى العرف والعادة أن الآخر على من يكون في حكم العرف * قال الشيخ الامام شمس الائمة السرخسي رحمه الله تعالى كان شيخنا الامام يقول عرف ديارنا في الاعمال التي يفسد المتعلم فيها بعض ما كان متقوماً حتى يتعلم نحو عمل ثقب الجواهر وما أشبه ذلك فما كان من جنس هذا يكون الآخر على المولى ان كان مسمى

عن رجل قيل له (١) يا بكدرم بده تا بعمارت مسجد صرف كنم يا مسجد حاضر شو نماز فقال من مسجد آيم و نه درهم درهم مرا يا مسجد چه كار و هو مصر على ذلك قال لا يكفر ولكن يعزركذا في المحيط * يكفر بقوله عند رؤية الدائرة التي تكون حول القمر يكون مطر مدعي علم الغيب كذا في البحر الرائق * اذا قال نجوى (٢) زنت بحبه من اده است و يعتق ما قال كمر كذا في الفصول العمادية * لو صاحت الهامة فقال يموت المريض أو قال (٣) باركران خواهد شدت أو صاح العقق فرجع من السفر اختلف المشايخ في كفره كذا في الخلاصة * سئل الامام الفضلي عن قال لا آخر يا آجر فقال ذلك الرجل خجل خلقني الله من سويق التفاح وخلقك من الطين والطين ليس كذلك هل يكفر قال نعم * وسئل عن رجل قال قولاً منهياً عنه فقال له رجل ايش تصنع قد لزمت الكفر قال ايش أصنع اذ لم يزل يكفر هل يكفر قال نعم * سئل عن الراي مقام الاصاد وقرأ أصحاب الجنة مقام أصحاب النار قال لا يجوز امامته ولو تعمد يكفر * في الجامع الاصغر قال على الراي أخاف على من يقول بحياتي وحياتك وما أشبه ذلك الكفر واذا قال الرزق من الله ولكن اربنده جنبش خواهد فقد قيل هذا شرك * رجل قال أنا بري من الثواب والعقاب فقد قيل انه يكفر * وفي النوازل لو قال (٥) هر چه فلان كويد بكنم و كرهه كمر كويد يكفر * رجل قال بالفارسية (٦) از مسلماني بيزارم أو قال ذلك بالعربية فقد قيل انه يكفر * حكى ان في زمن المأمون الخليفة سئل فقيه عن قتل حائك كاهه واجب شوق فقال تغاربت واجب شوق فأمر المأمون بضرب الفقيه حتى مات وقال هذا استهزاء بحكم الشرع والاستهزاء بالحكم الشرع كفر كذا في المحيط * (٧) اكر درویشی را كويد مدبر و سياه كليم شده است فهذا كفر هكذا في العتابة * من قال لسلطان زماننا عادل يكفر بالله كذا قال الامام علم الهدى أبو منصور الماتريدي رحمه الله تعالى وقال بعضهم لا يكفر ولو قال لواحد من الجبابرة (٨) أي خدای يكفر ولو قال (٩) ای بار خدای أكثر المشايخ على أنه لا يكفر وهو المختار كذا في الخلاصة * في أصول الصغار سئل عن الخطباء الذين يحطبون على المنابر يوم الجمعة ما قالوا في ألقاب السلاطين العادل الاعظم شاهنشاه الاعظم مالك رقاب الام سلطان أرض الله مالك بلاد الله معين خليفة الله هل يجوز على الاخلاق والتحقيق أم لا قال لا لان بعض اللفاظ كفر وبعضه معصية وكذب وأما شاهنشاه في خصائص أسماء الله بدون وصف الاعظم ولا يجوز وصف العباد بذلك وأما مالك رقاب الام فهو كذب محض وأما سلطان أرض الله وأخوانه على الاطلاق فهو كذب محض كذا في التتارحانية * قال الامام أبو منصور رحمه الله تعالى اذا قبل أحد دين يدي أحد الارض أو احتج له أو طأ طأ رأسه لا يكفر لانه

(ترجمة) (١) اما أن تعطي درهمين انصرف في عمارة المسجد واما ان تحضري المسجد للصلاة فقال أن لا آتي المسجد ولا أعطى درهمين أي شغلني بالمسجد (٢) امرأتك وضعت (٣) سيقع جل ثقیل (٤) يحتاج الى الحركة من العبد (٥) كل ما قاله فلان أفعله ولو قال كفرا (٦) ملئت من الاسلام (٧) اذا قال لفقير صار مدبر او عديم البخت (٨) يا له (٩) يا رب

المسمى وان لم يكن فأجر المثل عليه للاستاذ واما يكن من جنس هذا يجب الآخر على الاساذ * رجل دفع الى خياط ثوباً وقال له خط ثوبي حتى أعطيتك أجره فقال الخياط لا أريد منك الاجر ثم خاطه قالوا لا أجر له كان بينهما خططة أو لم يكن * رجل استأجر رجلاً ليتزيه لا يجوز ذلك ولا أجر فيه وكذا الناحية والنفية ولو استأجر رجلاً للتقاضى دينه ان بين ذلك وقتاً جاز ولا فساداً وكذا الخصومة * رجل استأجر دابة ليركبها اليوم بدوهم فركبها غداً لا يجب شيء وقيل على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يلزمه درهم * رجل استأجر جيراً ليصطب

له الى الليل بدوهم جاز وكذا يصطاده الى الليل أو يسبق له جاز فيكون الحطب والصيد والماء المستأجر ولو قال يصطاد هذا السيد أو يحتطب هذا الحطب فهذه اجارة فاسدة والحطب والصيد والمستأجر وعليه الاجير أحوال المثل ولو استعان من انسان في الاحتطب والاصطياد فان الصيد والحطب يكون للعامل * ولو استأجر رجلا ليحلب له كذا من القطن أو ليقصه كذا أو يلبس عند المستأجر ثوب ولا قطن لا يجوز ذلك لان اقامة العمل في المعلوم (٣٠٨) لا يتصور فان كانت الاثواب والقطن عنده ولم يرها الا جبر فلا جبر خیار

الرؤية في الثياب وليس له خيار الرؤية في القطن وكذا لو استأجره ناده زنده يصحب بمال دانه لم يكن ذلك عند المستأجر لا تصح تلك الاجارة وان كان ذلك عند المستأجر وعين وأشار فعمل في البعض وامتنع عن الباقي يجبر على العمل لان الاجارة كانت صحيحة فيلزمه العمل * رجل دفع الى ذاف ثوبا وأمره أن يذهب الثوب بقطن من عند نفسه ولم يبين له الاجرة وعن القطن وبينهما أخذوا عطاء قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى الاجارة جائزة لتعامل الناس * وقال القاضي الامام علي السعدي هذا اذا دفع اليه ثوبا وعينه لينسج عليه أما اذا لم يكن الثوب معيناً فلا عرف فيه * رجل استأجر رجلين ليعملا له هذه الخشبة الى منزله بدرهم فعملها أحدهما قال محمد رحمه الله تعالى له نصف درهم وهو متطوع في النصف الآخر اذا لم يكونا شريكين قبل ذلك في العمل والحل وكذا لو استأجرهما لبناء حائط أو حفر بئر ولو كانا شريكين في العمل قبل ذلك فعمل أحدهما كان على المستأجر كل الاجرة * جرة آجرت نفسها من رجل ذي عيال جاز وتكره الخسوة به لان الخلوة مع الاجنبية الحرة حرام *

يريد تعظيمه لاعدادته وقال غيره من مشايخنا رحمه الله تعالى اذا سجد واحد لهما أو لاهل الجبارة فهو كعبارة من الكبراء وهل يكفر قال بعضهم بكفر مطلقا وقال أكثرهم هذا على وجوه * ان أراد به العبادة يكفر وان أراد به التحية لم يكفر ويحرم عليه ذلك وان لم تكن له ارادة كفر عند أكثر اهل العلم وأما تقبيل الارض فهو قربة من السجود الا أنه أخف من وضع الخد والجنبين على الارض كذا في الظاهرية * يكفر باعتقاد أن الخراج ملك السلطان كذا في البحر الرائق * وفي رسالة الصدر المرحوم (١) اكرهني بجاي کسی بدی کند او کوید من این بدی از تو دانم نه از حکم خدای کافر کرد و فی رساله أيضا (٢) در مجموع فوازل آورده است اكرهني بوقت خلوت یعنی بوقت پوشیدن شه و بوقت تنهیه از برای پوشیدن آشرف و رضاء او قربانی کد کافر شود و این قربانی مردار باشد و خوردن آن در و نبود و آنکه در زمان ماشاء شده است و بیشتر از عورات مسلمانان بدان مبتلا اند است که بوقت آنکه ابله کودکان را بیرون می آید که آنرا جدوی میگویند بنام آن ابله صورتی کرده اند و اترای پرستند و شفای کودکان از او میخواهند و اعتقاد میکنند آن سننک مر این کودکان را شفا میدهند این عورات بدین فعل و بدین اعتقاد کافر میشوند و شوهران ایشان که بدین فعل رضامند اند نیز کافر گردند و بکار این جنس آنست که بر سر آب میروند و آن آب را می پرستند و بنیتی که دارند کوسبند بر سر آب ذبح میکنند این پرستند کان آب و ذبح کنند کان کوسبند کافر میشوند و کوسبند مردار گردد و خوردن او و نبود و همچنین له زرخاها صورت میکنند چنانچه معهود پرستیدن کبران است آنرا می پرستند و بوقت زادن کودکی بشکرف نقش میکنند و دروغ میگویند و زنده اند و بنام بنی که آنرا بهانی میخواهند بنامی پرستند و مانند این هر چه میکنند بدین کافر میشوند و از شوهران خود مباينه میشوند * اكر کوید درین روز کار ناخیا نیت نکم و دروغ نکویم و زنجی کوید و یا کوید تا دروغ بدو فر و خت دروغ نکوئی تا بیابی که بخوری و یا بیکی را کوید جراحیانت میکنی و یا جراحی دروغ میکنی کوید ازینها جاره نیست بدین همه لعنهما کافر شود * اكر مردی را کوید دروغ مکویس او کوید این سخن راست است از کلامه لاله الا الله محمد رسول الله کافر شود اكر کسی بخشم شود دیگرى

(ترجمة) (١) اذا فعل رجل سئئة في حق آخر فقال أما أعلم أن هذه السئئة منك وليست من حكم الله بصير كافرا (٢) آورد في مجموع الفوازل قال اذا ذبح رجل قربانا بعد خلوة السلطان أو في وقت التهنئة بصير كافرا ويكون هذا القربان نجسا ولا يجوز أكله والذي شاع في زماننا و كثير من نساء المسلمين مبليات بذلك هو أنهن في وقت طلوع الجدرى للأطفال يفعلن صورة باسم ذلك الجدرى و يعبدنها و يطلبن منها شفاء الاولاد و يعتقدن أن ذلك الجدرى شفى هذه الاطفال فتلك النساء يصرن كافات بهذا الفعل و بهذا الاعتقاد و برضا أزواجهن بهذا الفعل يصيرون كفارا و من هذا القبيل انهن يذهبن الى عين ماء و يعبدن ذلك الماء و يذبحن على ذلك الماء شاة بالنسبة التي أضمرن فيها تملك العابدات للماء و الذابحات يصرن كافات و تكون الشاة نجسة ولا يحل أكلها

مسلم آجر نفسه من نصراني ان استأجره لعمل غير الخدمة جاز وان آجر نفسه للخدمة قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل لا يجوز و ذكر القدوري رحمه الله تعالى أنه يجوز و تكره له خدمة الكافر * ذى استأجر مسلما للعمل له خيرا جز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كما يجوز استأجر الكنائس وقال صاحبها لا يجوز وعلى هذا الخلاف اذا استأجر الذي دابة من مسلم أو سفيها لينقل عليها الخرج و ان استأجر ذميا لذلك جاز وكذا الاستئجار لرجل الخنازير * وان استأجر المسلم ذميا ليبسج له خرا أو

ميتة أو دمالا يجوز وان استأجر الذي مسلما للجل ميتة عن الطريق أو جلد ميتة إلى موضع الدبغة جازي قولهم وكذا لو استأجره لغير
 اعجب * ولو استأجر مسلم مسلما ليخرج له جوار ميتة من داره جازي قولهم ولو استأجر كناسا * ولو استأجر المشركون مسلما للجل ميتة منهم
 إلى موضع يدفن فيه ان استأجره لينقل إلى مقبرة البلد جاز عند الكل وان استأجره لينقل من بلد إلى بلد قال أبو يوسف رحمه الله تعالى
 لأجره وقال محمد رحمه الله تعالى ان لم يعلم الجمل أنه جيفة فله الاجر وان علم (٣٠٩) فلا أجر له وعليه الفتوى * ولو استأجر

الذي من مسلم بيتا يبيع فيه الخمر حاز
 عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا
 بأس لمسلم أن يؤجر داره من ذي
 ليسكنها وان شرب فيها الخمر أو عبيد
 فيها الصليب أو أدخل فيها الخنازير
 فذلك لا يلحق المسلم كمن باع غلاما
 ممن بقصده الفاحشة أو باع
 جارية ممن يأتها في غير المأني أو
 لا يستبرأ * ولو استأجر المسلم
 من الذي يبيع ليصلي فيها لم يحز *
 وكذا أهل الذمة اذا استأجروا
 ذميا ليصلي بهم أو ايصرب لهم
 ناقوسا لا يجوز ولو أجر المسلم
 نفسه من الجوس ليقود لهم النار
 لا بأس عندهم لان التصرف في
 النار والانتفاع بها مباح بخلاف
 الانتفاع بالخمر وحمل الخمر عندهم
 * ولو استأجر رجلا ليلتحته
 أصناما أو لينخرقه بيتا بالتمثيل
 فلا أجر له كالأجير نائحه أو
 مغنية وان استأجر ليلتحته
 ضنبورا أو ربطا ففعل طائفة
 الاخر لا له بأثم به وكذا لو استأجر
 رجلا ليكتب له غنما بالعارضة أو
 بالعريضة صابله الاجر وكذا لو
 بنى بالاجر بيعة أو كنيسة لليهود
 والنصارى طاب له الاجر وكذا
 لو كتب لامرأة كتابا إلى جيبها
 باجر * ولو استأجر مشاطة لتزوين
 العروس قالوا لا يطيب لها الاجر
 الا أن تكون من وجه الهدية بغير

كويده كافر به اذن كافر كرددوا كرموى مخفى كويده أن منهى بود وديكر كويده
 ميكوي برنو كفر لازم ميكردد أو كويده كنى امرأ كفر لازم أيد كافر شود كذا في التنازخانية
 * من خطر بقلبه ما وجب الكفران تكلم به وهو كاره لذلك فذلك محض الايمان واذا عزم على
 الكفر ولو بعد مائة سنة تكفر في الحال كذا في الخلاصة * رجل كفر بلسانه طائعا وقلبه مطمئن
 بالايمان يكون كافرا ولا يكون عند الله مؤمنا كذا في فتاوى قاضى خان * ما كان في كونه كافرا
 اختلاف فان قاتله يؤمر بتجديد النكاح والتوبة والرجوع عن ذلك بطريق الاحتياط وما كان
 خطأ من الانفاط ولا يوجب الكفر فقاتله مؤمن على حاله ولا يؤمر بتجديد النكاح والرجوع عن
 ذلك كذا في المحيط * اذا كان في المسئلة وجوه فوجب الكفر ووجه واحد يمنع فعلى المفتي ان يميل
 إلى ذلك الوجه كذا في الخلاصة * في البرازية الا اذا صرح بارادة توجب الكفر فلا ينفعه التأويل
 حينئذ كذا في البحر الرائق * ثم ان كانت نية القاتل الوجه الذي يمنع التكفير فهو مسلم وان كانت
 نيته الوجه الذي يوجب التكفير لا تنفعه فتوى المفتي ويؤمر بالتوبة والرجوع عن ذلك وتجدد
 النكاح بينه وبين امرأته كذا في المحيط * وينبغي للمسلم أن يتعوذ كرهذا الدعاء صباحا ومساء
 فانه سب العصية عن هذه الورطة فوعده النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء هذا اللهم انى أعوذ بك من
 أن أشرك بك شيئا أو أن أعظم وأستغفر لك لما لا أعلم كذا الخلاصة

(الباب العاشر في البغاة)

أهل البغي كل فرقة لهم منعة يتغلبون ويحتممون ويقاثلون أهل العدل بتأويل ويقولون الحق
 معناو يدعون الولاية * فان تعلب قوم من الاصوص على مدينة وأخذوا المال فليسوا بغاة كذا في
 خزائن المفتين اذا خرج قوم من المسلمين عن طاعة الامام وغلبوا على بلد دعاهم إلى العود إلى الجماعة
 وكشف عن شبهتهم ودعاهم إلى التوبة كذا في الكافي * وهذه الدعوة ليست بواجبة واذا
 بلعها أنهم يشتمون السلاح ويتهيئون للقتال ينبغي أن يأخذهم ويحبسهم حتى يقلعوا عن
 ذلك ويحدقوا بوجه دفع الشرب بقدر الامكان كذا في الهداية * يحل للامام العدل أن يقاثلهم
 وان لم يسدوا بقتاله وهذا مذهبنا واذا ثبت أنه يباح قتل الفئة الممتنعة وان لم يوجد منهم القتال
 ومثل ذلك أنهم يتخذون صورة في البيوت ويعبدونها مثل عبادة الجوس وعند وضع المولود ينفشونها
 بالزنجفر ويقطرون عليها الزيت ويعبدونها باسم الصنم الذي يقال له هاني وكما فعلن شيئا من هذا
 يصرن كافرين وبين به من أرواجهن * لو قال رجل مادمت لم أكن في هذا الزمان ولم أقل كذب لا مضى
 اليوم أو قال ان لم تقل كذبا في البيوع والشراء لا تجد خيرا تأكله وقال لا تحرك لاي شيء تخون أو لاي
 شيء تكذب فقال لابد من هؤلاء يصير كافرين هذه الالفاظ كلها * اذا قيل لرجل لا تكذب فقال هذا
 اللفظ أصدق من كلمة لا اله الا الله محمد رسول الله يصير كافرا * اذا قال رجل لا تحرك في حال غضبه
 الكافرية أحسن من هذا الامر يصير كافرا * اذا تكلم رجل بلفظ منهى عنه فقال لا تحرك لا تقل
 فانه يلزمك الكفر فقال هو ما صنع اذا زعم ان الكفر يصير كافرا

شرط ولا تقاض * قال مولانا رحمه الله تعالى وينبغي أن الاجابة اذا كانت مؤقتة وكان العمل معلوما ولم تنقش النماز والصور جازت
 الاجارة ويطيب لها لاجران تزوين العروس مباح * أهل بلدة نقلت عليهم المؤنات فاستأجروا رجلا باجر معلوم ليدنهم إلى السلطان
 ويرفع القصة ليخفف عنهم السلطان نوع تخفيف وأخذ الاجر من عامة أهل البلدة من الاغنياء والفقراء قالوا ان كان بحال لو ذهب إلى
 بلدة السلطان يتبأله اصلاح الامر في يوم أو يومين جازت الاجارة وان كان بحال لا يحصل المقصود في يوم أو يومين وانما يحصل في مدة فان

وقثوا للاجارة وتناجزت الاجارة له كل المسمى وان لم يوقتوا فسدت الاجارة وكان له اجر المثل على اهل البلدة على قدر مؤنتهم ومنافعهم وقال بعضهم لا تصح هذه الاجارة على كل حال * رجل استأجر رجلا ليعلم عبده أو ولده الحرفة فقيه روايتان فان بين ذلك وقتا معلوما سنة أو شهر اجازت الاجارة ويستحق المسمى تعلم العبد أو لم يتعلم وان لم يبين لذلك وقتا معلوما لا تصح الاجارة وله اجر المثل ان تعلم الولد والعبد وان لم يتعلم فلا أجر له * وان استأجر رجلا (٣١٠) لتعليم القرآن لا تصح الاجارة عند المتقدمين ولا أجر له بين ذلك وقتا ولم يبين

حقيقة يباح قتل المدبر اليهم * ولو هزمهم امام اهل العدل فلا يحل لهم ان يتبعوا المنهزمين اذا لم يبق لهم فئة يرجعون اليها وأما اذا بقي لهم فئة يرجعون اليها كان لاهل العدل ان يتبعوا المنهزمين ومن أسر منهم فليس للامام ان يقتله اذا كان يعلم أنه لو لم يقتله لم يلحق الى فئة ممنوعة أما اذا كان يعلم أنه لو لم يقتله يلحق الى فئة ممنوعة فيقتله كذا في المحيط * وان شاع حبسه كذا في الهداية * ولا يجهر على جريحهم اذا لم يبق لهم فئة وأما اذا بقيت فيجهر عليهم ولا تنسب نساؤهم وذرايرهم ولا يملك عليهم أموالهم وما أصاب اهل العدل في عسكر اهل البغي من كراع أو سلاح أو غير ذلك فانه لا يرد عليهم في الحال ولكن ان كان اهل العدل يحتاجون الى سلاحهم وكراعهم في قتالهم ينتفون بها فالسلاح يوضع في موضعه كسائر الاموال والكراع يباع ويحبس عنه لانه يحتاج الى النقطة ولا ينفق اليه الامام من بيت المال لما فيه من الاحسان على الباغي ولو أنفق كان ديناً على الباغي فاذا وضعت الحرب أوزارها وزالت منعتهم يرد عليهم ويدألف اهل البغي من أموالها وما تملكه الحرب فانهم لا يضمنون اذا تابوا وزالت منعتهم وكذلك ما تلف المرتدون من أموالنا وما تملكه الحرب فانهم لا يضمنون اذا أسلموا وما تلفوا قبل القتال من أموالنا وما تملكه اذا كان لهم منعة لا يضمنون ولكن ما كان قائماً يرد على أصحابه اذا تابوا وان اعتقدوا تملكها بشأ ويلهم الغاصد وقد اتصل بهذا التأويل منعة وكذلك اهل العدل لا يضمنون ما أصابوا من دمائهم وأموالهم بسبب اسلامهم كذا في الذخيرة * فاما ما أصابوا قبل ذلك فهم ضامنون لذلك كذا في النهاية * اذا أظهرت جماعة من اهل القبلة رأياً ودعت اليه وقالت عليه وصارت لهم منعة وشوكة وقوة فان كان ذلك بظلم الساطن في حقهم فينبغي أن لا يظلمهم وان كان لا يمتنع من الظلم وقالت تلك الطائفة السلطان فلا ينبغي للناس أن يعينوههم ولا أن يعينوا السلطان وان لم يكن ذلك لاجل أنه ظلمهم ولكنهم قالوا الحق معنا وادعوا الولاية فالسلطان أن يقتلهم والناس أن يعينوه كذا في السراجية * يجوز قتالهم بكل ما يجوز به قتال اهل الحرب كالري بالنبل والمجنين وارسال الماء والتوازع عليهم والبيات بالليل كذا في النهاية * في الخبر بدول يقتل من كان مع اهل البغي من النساء والصبيان والشيوخ والعميان ولو أسر عبد من اهل البغي وهو يقاتل مع مولاة قتل وان كان يحده لم يقتل ولكن يحبس حتى يزول البغي ولو قاتل النساء قتلن كذا في التتارخانية * الباغي اذا كان ذارحاً محرم من العادل فانه لا يباشر العادل قتله الادفعاء عن نفسه ويحل له أن يقتل دابته ليمر رجل الباغي فيقتله غيره كذا في السراجية * لو استعانت اهل البغي بقوم من اهل الذمة على حرمهم فقاتلوا معهم اهل العدل لا يكون ذلك بقضالعهدهم وما أصاب اهل الذمة من قتل أو جراحة أو مال منأ أو أصابنا منهم في ذلك فلا ضمان كفي حق اهل البغي وقال محمد رحمه الله تعالى اهل البغي اذا كانوا في عسكرهم فقتل رجل منهم رجلاً فلا قصاص على القاتل قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير يضاف اهل البغي اذا غلبوا على اهل المصر فقتل رجل من اهل البغي رجلاً من المصر عمدانم ظهر ناعلى ذلك المصر يقتض له منه ومعنى المسئلة أنهم غلبوا ولم يحرقها حكمهم حتى أزعجهم امام اهل المصر

ومشايخ بلخ رحمه الله تعالى جوزوا هذه الاجارة حتى حكى عن محمد بن سلام رحمه الله تعالى أنه قال أقضى بتسمير باب الوالد بالاجرة المعلم * وقال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى انما كره المتقدمون الاستئجار لتعليم القرآن وكرهوا أخذ الاجرة على ذلك لانه كان للمعلم عطيات في بيت المال في ذلك الزمان وكان لهم زيادة رغبة في أمر الدين واقامة الحسبة وفي زماننا انقطعت عطياتهم وانتقصت رغائب الناس في أمر الآخرة بلواشتغلوا بالتعليم مع الحاجة الى مصالح المعاش لاختل معاشهم فقلنا بصحة الاجارة ووجوب الاجرة للمعلم بحيث لو امتنع الوالد عن اعطاء الاجر حبس فيه وان لم يكن بينهما شرط يؤمر الوالد بتطبيب قلب المعلم وارضائه وهذا بخلاف المؤذن والامام لان ذلك لا يشغل الامام والمؤذن عن أمر المعاش * قال الشيخ الامام نعمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى ان مشايخ بلخ جوزوا الاجارة على تعليم القرآن وأخذوا في ذلك بقول اهل المدينة وأما أفتى بجواز الاستئجار ووجوب المسمى وأجمعوا على أن الاستئجار على تعليم الفقه باطل * رجل استأجر مؤدباً كل شهر بسبعة دراهم ليعلم له صبيين أحدهما العربية والآخر القرآن فقال المؤدب لا يمكنني تعليم القرآن فاستأجر معلمه ليعلم الصبي بما يعلمون الامس وأعطاه الاجرة من أجرى وسلم الصبي اليه فلما جازأه أس الشهر حبس الوالد عن المؤدب فقال المؤدب ثلاث دراهم فقال المؤدب لا أرضى بما حبست لان أجره المعلم كل شهر تكون نصف درهم قالوا يحيط عن أجره المؤدب قدر ما يكون أجر مثل المعلم لان هذا الكلام من المؤدب بمنزلة التوكيل باستئجار المعلم * رجل استأجر معلمه ليعلم ولده القرآن فمضت ستة أشهر ولم يتعلم شيئاً كان له أن يفسخ

فاما

فاما

الصبي بما يعلمون الامس وأعطاه الاجرة من أجرى وسلم الصبي اليه فلما جازأه أس الشهر حبس الوالد عن المؤدب فقال المؤدب ثلاث دراهم فقال المؤدب لا أرضى بما حبست لان أجره المعلم كل شهر تكون نصف درهم قالوا يحيط عن أجره المؤدب قدر ما يكون أجر مثل المعلم لان هذا الكلام من المؤدب بمنزلة التوكيل باستئجار المعلم * رجل استأجر معلمه ليعلم ولده القرآن فمضت ستة أشهر ولم يتعلم شيئاً كان له أن يفسخ

الاجارة * ولو استؤجر رجل لغسل الميت لا يجوز وان استؤجر لحفر القبر ان بين الطول والعرض والعمق يجوز قياسا واستحسانا وان لم يبين الطول والعرض والعمق لا يجوز في القياس وفي الاستحسان يجوز ويقع على الوسط مما يعملها الناس * ولو استؤجر رجل الجنائزة ان لم يكن هناك من يعملها لا يجوز لانه تعين في اقامة الحسبة وان كان هناك من يعملها جاز * رجل استأجر أرضا للبني فيها لا تصح الاجارة والابن كله للبان وعلى اللبان قيمة التراب لصاحب الارض ان كان للتراب قيمة (٣١١) في ذلك الموضع وان لم يكن للتراب قيمة فعلى اللبان أجر الارض ان لم يكن ذلك

فاما اذا جرى فيها حكم أهل البني فقد انقطعت ولاية أهل العدل ومنعهم فلا يجب شيء يقتل الرجل من أهل المصر قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير أيضا في رجل من أهل العدل قتل باغيا والقاتل وارثه ورثته وان قتله الباغي فقال الباغي كنت على الحق حين قتلت وأما الآن على الحق أو رثته منه وان قال قتله وأنا أعلم أنني على باطل يوم قتله لم أؤرثه منه في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في المحيط * من قتل من أهل البني فإنه لا يغسل ولا يصلى عليه ومن قتل من أهل العدل فإنه يفعل به ما يفعل بالشهيد وحكمه حكم الشهيد كذا في شرح الطحاوي * أهل البني اذا أخذوا العشر والخراج لا يؤخذون انما كان صرف أهل البني ما أخذوه في وجهه فلا إعادة عليهم قضاء ولكن يفتى أرباب الاموال أن يعيدوا ذلك فيما بينهم وبين الله تعالى ولكن قال مشايخنا لا إعادة عليهم في الخراج ديانة أيضا وكذلك لا إعادة عليهم أيضا في العشر اذا كان أهل البني فقراء كذا في غاية البيان * ويكره بيع السلاح من أهل الفتنة في عساكرهم ولا بأس ببيعه بالكوفة ممن لم يدركه من أهل الفتنة وهذا في نفس السلاح فأما ما لا يمتثل به الا بصفة كالخديد فلا بأس به كذا في السكافي

(كتاب القبط)

وهو في الشريعة اسم لحى مولود طرحه أهله خوفا من العيلة أو فرارا من تهمة الزنا * مضيه آثم ومحرزه غائم * والالتقاط مندوب اليه وان غلب على ظنه ضياعه كأن وجد في الماء أو بين يدي سبع فواجب * والقبط حر ووليبة السلطان حتى ان الملتقط اذا روجه امرأة أو كانت جارية فزوجها من آخر لم يجز كذا في خزائنة المفتين * ولا يأخذه منه أحد ولو دفعه هو الى غيره ليس له أن يسترده كذا في التبيين * عقله ونفقته في بيت مال المسلمين كذا في المحيط * واذا وجد مع القبط مال مشدود عليه فهو له وكذا اذا كان مشدودا على دابة وهو عليه أو ما اذا كان موضوعا قربه لم يحكم به وي يكون لقطة وان وجد للقبط على دابة فهي له كذا في الجوهرة النيرة * ونفقته في ذلك المال بأمر القاضى للملتقط أن ينفق عليه منه وقيل ينفق بغير أمره أيضا وهو صدق في نفقة مثله كذا في المحيط * ولا يورثه لبيت المال حتى انه اذا مات من غير وارث ولا مولى له فتركت لبيت المال كذا في خزائنة المفتين * اذا جاء الملتقط بالقبط الى القاضى وطلب من القاضى أن يأخذه منه فالقاضى أن لا يصدقه في ذلك بدون البينة لانه يدعي نفقته وموته في بيت مال المسلمين ومتى قام البينة فالقاضى يقبل بيته من غير خصم حاضر واذا قبل القاضى بيته ان شاء قبض للقبط وان شاء لم يقبضه ولكنه يولييه من تولى ويقول قد التزمت حقة فانت وما التزمت وهذا اذا لم يعلم القاضى بحجزة عن حفظه والاتفاق عليه فأما اذا علم فالاولى أن يأخذه ويضعه على بدر جمل لحفظه فان جاء الاول وسأل القاضى أن يرد عليه فالقاضى بالخيار ان شاء رده وان شاء لم يرد به لاني لم الق لقطا لفاء آخر وانترعه من يده ثم اختصه بالقاضى يدفعه الى الاول وان وجد العبد لقيط ولم يعرف ذلك الا بقوله والمولى يقول عبده كذبت بل هو عبيدى فان كان العبد محجورا عليه فالقول قول المولى وان كان مأذونا له فالقول قول العبد كذا في

* ولو قال بدين درهم اين خرمين بادكن ان لم يذ كر لذلك وقتا لا يجوز لانه استأجره لعمل لو أراد ان يأخذه له ليعمل لا يقدر لان التدرية لا تقوم به وانما تقوم بالبيع ولا يدري متى يهب الربح وان دين لذلك وقتا فهو على وجهين ان ذ كر الوقت أو لاثم الاجرة بان قال استأجرتك اليوم بدرهم على أن تدري هذا الكدس حلالا لانه استأجره لعمل معلوم وانما ذ كر لاجرة بعد ما ان العمل فلا تغير وان ذ كر لاجرة ولا ثم العمل بان قال استأجرتك بدرهم اليوم على أن تدري هذا الكدس لا يجوز لان العقد وقع على الاجرة ولا زائما للاحق تاج الى ذ كر

الاجرة بعد بيان العمل فإذا كان العمل مغدوماً ويجهول ما يرد ذكر الوقت بعد بيان الاجرة للاستحجال أى على شرط أن تجعل اليوم ولا تؤخر فلم يكن ذكر الوقت لوقوع العقد على المنفعة فلا يجوز وعلى هذا مسألة السمسار * رجل أمر سمساراً بالشترى له الكرايس أو دلاًل البيع له هذه الاثواب بدرهم لتجوز هذه الاجارة لان البيع لا يتم بالدلال وانما يتم به وبالمشترى ولا بد من متى يجيىء المشتري فان ذكر لذلك وقتان ذكر الوقت أولاً ثم الاجرة (٢١٢) بان قال استأجرتك اليوم بدرهم على أن تبيع لى كذا وتشترى جاز فان ذكر

الاجرة أولا ثم الوقت بان قال
استاجرتك بدرهم اليوم على أن
تبيع لي كذا وتشتريه. لا يجوز
وهذه ومسئلة تدرية الكدس سواء
واذا فسدت الاجارة وعمل وأنتم
العمل كان له أجر مثله على ما هو
العرف في أهل ذلك العمل وذ كر
محمد رحمه الله تعالى الخيلة في
استثمار السمسار وقال يامره أن
يشترى له شيئا معلوما أو يبيع ولا
يذكر له أجرا أولا ثم يواسيه بشئ
اماهبة أو جزاء له مثله فيجوز ذلك
لمساس الحاجة كما جاز دخول الحمام
باجر غير مقدر ثم يعطى الاجر عند
الخروج وكذا شرب الرجل الماء
من السقاء ثم يعطى له فلسا أو شيئا
وكذا الختان والحمام * واذا أخذ
السمسار أجر مثله هل يطيب له
ذلك اختلفوا فيه قال الشيخ الامام
المعروف بخواهر زاده يطيب له
ذلك وهكذا عن غيره واليه أشار
محمد رحمه الله تعالى في الكتاب
وهو نظير ما لو اشترى شيئا ثم
فاسداه تلك المبيع عنده وأخذ
البائع قيمته طابت القيمة للبائع
وقال بعضهم لا يطيب للدلال
والسمسار أجر مثله لانه لم يستفده
يعقد فاسد هذا اذا أمر السمسار
بالبيع والدلال بالشراء ولم يذكر
له وقتا أما اذا ذكر له وقتا بان قال
استاجرتك اليوم بدرهم على أن

يبيع لي هذه الاثواب أو تشتري لي كذا حتى جازت الاجارة كان له المسمى في طبيله عند الكل * رجل
دفع الى رجل ثوبا وقال به عشرة فياراد فهو بيني وبينك قال ابو يوسف رحمه الله تعالى ان باعه بعشرة أو لم يبعه فلا أجر له وان تعنى في ذلك
وتعب لان الآدمي نفى الاجرا اذا باعه بعشرة وانما جعل له الاجرا اذا باعه باكثر من عشرة وان باعه بانفي عشر أو باكثر من عشرة فله أجر مثله
فيما لا يحد به من ثمنه باع ثوبا لغيره بثمن يبيع اذا تعنى في ذلك وتعنى لان له عمل محقق عقده فيه فيستحق أجره

المثل والفتوى على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لأنه لم يجعل له الاجراء باعه بقشرة * رجل قال للدلال اعرضني ضيعتي فعرض ولم يقدر
الدلال على اتمام العمل وباعها لدلال آخر اختلفوا فيه قال أبو القاسم البلخي ان كان الدلال الاول عرض وتبني وذهب في ذلك روز كاره
كان له اجر مثله بقدر عنايته وعمله * وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى القياس ما قال أبو القاسم وفي الاستحسان اذا ترك الدلال الاول
حتى باع غيره فلا اجر له لان الدلال في العادة لا يأخذ الا بحدوث البيع وهذا القول (٣١٣) يوافق قول أبي يوسف رحمه الله تعالى *

رجل أراد أن يبيع بالميزانية ودفع
الثوب الى رجل وامره لينادي
ثم يبيع صاحبه فنادى ولم يبع
قالوا ان بين ذلك وقتا جازا لاجارة
وله الاجر المسمى وكذا لو لم يذكر
الوقت ولكن امره أن ينادي كذا
صوتا جازا ايضا فان نادى كذا صوتا
ولم يتفق البيع كان له المسمى وفي
الوجه الاول قال الفقيه أبو نصر
رحمه الله تعالى له اجر مثله لانه عمل
باجارة فاسدة وقال الفقيه أبو
الليث رحمه الله تعالى لاشئ له لان
العادة فيما بين الناس أنهم
لا يعطون الاجر اذا لم يتفق البيع
وهو المختار * رجل دفع حولة
الى حال لحملها الى بلد كذا أو
يسلمها الى السمسار فحملها فقال
السمسار للعمال ان وزن الحولة في
البارنامة كذا وقد نقصت في الوزن
فأبالا أعطيتك من الاجر بحساب
ما نقصت ثم اختلفا بعد ذلك قال
السمسار أو فیتسك الاجر وقال
الحال ما استوفيت كان القول
في انكار الاستيفاء قول الحال ولا
خصوصية بينه وبين السمسار وانما
الخصوصية بين الحال وبين صاحب
الحولة * اختلف المشايخ في الدلالة
في النكاح هل يكون لها اجر قال
الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل
رحمه الله تعالى لا اجر لها لانه لا منفعة
للزواج من كلامها غير عقد وانما

نسب اللقيط واقاما البينة وأرخت بينة كل واحد كل منهما يقضى لمن يشهد له من الصبي فان كان
سن الصبي مشتبه لم يوافق كلام التار يخين فعلى قولهما يسقط اعتبار التار يخين ويقضى به
بينهما بانفاق الروايات وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فذكر خواهر زاده رحمه الله
تعالى أنه يقضى به بينهما في رواية أبي حفص وفي رواية أبي سليمان يقضى لقدمهما تار يخنا
* وفي التار حانية أنه يقضى به بينهما في عامة الروايات وهو الصحيح كذا في البحر الرائق *
وهكذا في المحيط * اذا كان الصبي في يدي رجل يدعى أنه ابنه ويقسم على ذلك بينة ويقم
رجل آخر بينة أنه ابنه يقضى لصاحب اليد * صبي في يدي امرأه ادعت امرأه أخرى أنه
ابنها واقامت على ذلك بينة امرأه وادعت التي في يديها الصبي أنه ابنها واقامت على ذلك بينة
يقضى لاتي في يديها ولو شهدت لصاحبة اليد امرأه وشهد للخارجة رجلان قضى للخارجة * صبي
في يدي رجل وحوته امرأه أقام بينة أنه ابنه من امرأته هذه واقام الذي في يديه بينة أنه ابنه الا أنه
لم ينسب الى أمه فانه يقضى بالولد للمدعى * ويثبت نسبه من ذمي ان ادعاه ويكون اللقيط مسلما
ان لم يكن في مكان أهل الذمة وهذا استحسان كذا في التبيين * وابن الذي اللقيط انما يكون
مسلمًا اذا لم يقم بينة أنه ابنه فان برهن بشهود مسلمين قضى له به وصار تبعًا في دينه وان أقام بينة من
أهل الذمة لا يكون ذميا كذا في البحر الرائق * والمعتبر هو المكان وقد اختلف المشايخ فيه
فخاصله أن هذه المسئلة على أربعة أوجه أحدها أن يجده مسلم في مكان المسلمين كالسجدة أو القرية
او المصر للمسلمين فيكون مسلما والثاني أن يجده كافر في مكان أهل الكفر كالبيعة والكنيسة وقرية
من قراهم فيكون كافرا والثالث أن يجده كافر في مكان المسلمين والرابع ان يجده مسلم في مكان
الكافرين ففي هذين الفصلين اختلفت الرواية ففي كتاب اللقيط العبرة للمكان هكذا في التبيين
* وعليه جرى القدوري وهو ظاهر الرواية كذا في النهر العاتق * لو أدرك اللقيط كافرا ان كان
المسلمة وجدته في مصر من أمصار المسلمين فانه يحبس ويحجر على الاسلام وهو الصحيح كذا في خزنة
المفتين * كل من حكم باسلامه تبعًا اذا بلغ كافرا يحجر على الاسلام ولكن لا يقتل استحسانا كذا في
المحيط * ويثبت نسبه من عبدا اذا ادعاه ويكون الولد حرا ولو قال العبد هو ولدي من زوجتي وهي
أمة فصدقه مولاة ثبت نسبه ويكون حرا عند محمد رحمه الله تعالى والمسلم أحق من الذي عند
التنازع اذا كان حرا وان كان عبدا فالذي أولى ولا يرق اللقيط الا ببينة ويشترط أن يكون الشهود
مسلمين الا اذا اعتبر كافر ابو جوده في موضع أهل الذمة وكذا اذا صدقه اللقيط قبل البلوغ
لا يسمع تصديقه بخلافه اذا كان صغيرا في يد رجل فادعى أنه عبده وصدقه الغلام فانه يكون
عبدا وان لم يدرك وان صدقه بعد الادراك ينظر فان كان عبدا أجرى عليه شئ من أحكام
الاجرام من قبول شهادته وحده فادفعه لا يصح اقراره بالرق كذا في التبيين * لو كان اللقيط امرأة
فاقرت بالرق لرجل فصدقه ذلك الرجل كانت أمه الا أنهم اذا كانت تحت زوج لا يقبل قوله في
ابطال النكاح بخلاف ما لو اقرت أنها بنت أبي الزوج فصدقه أبو الزوج فانه ثبت النسب ويبطال

(٤٠) - (الفتوى) - (ثانی)

منفعة الزوج في العقد والعقد ما قام بها * وقال غيره من المشايخ
نهاجر مثلها لان معظم الامر في النكاح يقوم بالدلالة فان النكاح لا يكون الا بمقدورات تكون من الدلالة فكان نهاجر المثل بمنزلة الدلال في
البيع فانه يستحق الاجر وان كان البيع يكون من صاحب المتاع * الدلال في البيع اذا أخذ دلالية بعد البيع ثم نفى البيع بينهما
يبيد من الايدي سلمته الدلالة لا لاجل عرض المتاع بل لعملي وغيره فانه لا يستحق عليه الاجر وهو الدلالة كالحياط اذا خاط

الثوب ثم فتقه صاحبه الثوب فانه لا يرجع على الخياط بالاجر وكذا صاحب الدار اذا هدم الدار لا يرجع على البناء شيء * الدلال في ثوب اذا دفع الثوب الى رجل يريد الشراء لينظر فيه ثم يشتري فاحذر الرجل وذهب بالثوب ولم يظفر به الدلال قالوا لا يضمن الدلال لانه ما اذن في هذا الدفع عادة * قال مولانا عدي انما لا يضمن اذا دفع اليه الثوب ولم يفارقه اما اذا دفع اليه الثوب وفارقه ضمن كالأودعه الدلال عند اجنبي أو تركه عنده من يريد (٣١٤) الشراء * دلال في يده ثوب فقال له رجل هذا ثوبي سرق مني فدفع الدلال الثوب الى الذي

أعطاه برئ عن الضمان لانه وان كان مودع الغاصب فودع الغاصب اذا رد المصوب على الغاصب برئ عن الضمان * الاجارة اذا كانت فاسدة ووجب أجر المثل هل يجب بالغام بالغ ينظر ان كان فساد الاجارة لجهالة المسمى من الاجراء لعدم التسمية يجب أجر المثل بالغام ما بلغ وكذا لو استأجر دارا أو حائطا سنة بمائة درهم على أن يرمها المستأجر كان على المستأجر أجر المثل بالغام ما بلغ لانه لما شرط المرمة على المستأجر صارت المرمة من الاجر فيصير الاجر مجعولا فاما اذا كان فساد الاجارة بحكم شرط فاسد أو نحو ذلك كان له أجر المثل ولا يزداد على المسمى * رجل أمر رجلا ببيع عين من أعيان ماله فباع المأمور ثم اختلفا فقال المأمور بعته باجر وقال الآخر لا بل بغير أجر قالوا ان كان المأمور دلالا يعرف به كان له الاجر والا فلا وكذلك الخياط والصباغ * رجل أخذ من رجل مسخا وقال لصاحبه كم أجرها فقال لا أريد بها الاجر لكن احل خشبا لي لمقبض المسخاة ثم رجع لصاحب المسخاة فقال أريد بها الاجر قالوا ان كان الخشب الذي سألته خشبا له قيمة عند الناس كان له أجر المثل لانه لما سمى خشبا له قيمة لم يكن راضيا

النكاح فان أعتقها المقر له وهي تحت زوج لم يكن لها خيارا عتق ولو كان الزوج طلقها واحدة فاقتر بالرق يصير طلقها ثنتين لا عاك الزوج عليها الا طلقة واحدة ولو كان طلقها ثنتين ثم أقرت بالرق كان له ان يراجعها وكذلك في حكم العدة اذا أقرت بالرق بعد ما مضت حيضتان كان له أن يراجعها في الحيضة الثالثة * لو ادعى الملتقط أن الملقط عبده عدما عرف أنه لقيط لا يقبل قوله إلا بحجة واذا مات الملقط وترك مالا أو لم يترك فادعى رجل بعده وانه ابنه لا يصدق إلا بحجة كذا في فتاوى قاضيان * وفي الذخيرة صبي في يد رجل لا يدعيه أقامت امرأة بينة أنهما ولدته ولم تسم أباه وأقام رجل بينة أنه ابنه ولد على فراشه ولم يسم أمه فانه يجعل ابن هذا الرجل من هذه المرأة ويجعل كأنه ولدته على فراشه وكذلك لو كان الصبي في يد هذا الرجل أو يد هذه المرأة وبقي المسئلة بحالها فانه يجعل ابن هذا الرجل من هذه المرأة ولا يعتبر الرجوع باليد * صبي في يد رجل من أهل الذمة يدعي أنه ابنه وجاء رجل من المسلمين وأقام بينة من المسلمين أو من أهل الذمة أنه ابنه وأقام الذي في يده بينة من المسلمين أنه ابنه فضى للذي يرجع الذي على المسلم بحكم يده كذا في التتارخانية * لو أدرك الملقط والى رجلا جاز ولاؤه فان كان جنيا فعقله على نيت المال ثم لو والى رجلا لا يصح ولاؤه ولا يملك الملتقط على الملقط ذكر اكر كان الملقط أو أنفق تصرفا من بيع وشراء أو نكاح أو غيره وانما له ولاية الحفظ لا غير وليس له أن يحنث فان فعل وهلك من ذلك كان ضامنا والمملتقط أن ينقل الملقط حيث شاء كذا في فتاوى قاضيان * ولا يجوز أن يؤجره ذكره في الكراهية وهو الاصح كذا في التتارخانية * فان وجد مع الملقط مال وأمر القاضى الملتقط أن ينفق عليه من ذلك المال فاشترى له من طعام أو كسوة فلا جناح له واذا قتل الملقط خطأ تجب الدية على عاقلة القاتل وتكون لبيت مال المسلمين وان قتل عمدا فصالح الامام القاتل على الدية جاز ولو عفا عن القاتل لا يجوز ولو أراد أن يقتل القاتل فله ذلك عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى واذا أنفق المملتقط على الملقط من مال نفسه ان أنفق بغير أمر القاضى فهو في ذلك متطوع وان أنفق بأمر القاضى ان كان القاضى أمره بالاتفاق على أن يكون ديننا عليه فان ظهر له أب كان للملتقط حق الرجوع على أبيه وان لم يظهر له أب فله حق الرجوع عليه اذا كبر وان كان القاضى أمره بالاتفاق ولم يقل على أن يكون ديننا عليه ذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى أنه لا يكون له حق الرجوع في ظاهر الرواية والاصح ما ذكر في ظاهر الرواية كذا في المحيط * اذا أدرك الملقط وتزوج امرأة ثم أقر أنه عبد لملا ولا أمر أنه عليه صدق فصدقها عليه لازم ولا يصدق على ابطاله وكذا لو استدان ديناً أو بايع انساناً أو كفل كفالة أو وهب هبة أو تصدق بصدقة وسلم أو كاتب عبده أو دبره أو أعتقه ثم أقر أنه عبده لان لا يصدق في ابطال شيء من ذلك كذا في فتاوى قاضيان (كتاب اللقطة)

هي مال يوجد في الطريق ولا يعرف له مالك بعينه كذا في الكافي * التقاط اللقطة على نوعين نوع من ذلك يفترض وهو ما اذا خاف ضياعها ونوع من ذلك لا يفترض وهو ما اذا لم يخف ضياعها

بأستعمالها بغير أجر * وذكر في المتن رجل آجر داره بمائة أو دمجب أجر المثل قالوا لان لفظة الاجارة تنبي ولكن عن العوض الآن ما قال من العلة يشك كل ما اذا باع شيئا بمائة أو دمجب فانه يكون باطلا ولفظة البيع في اقتضاء العوض أقوى من لفظة الاجار فلا يصح هذا التعليق الاعلى الرواية التي تجعل المقبوض بالمينة أو بالدم مضمونا بالقيمة فتسكون المنفعة ههنا مضمونة بقيمتها وقيمة المنفعة أجر المثل * مرض آجر داره من آجر انشئ حازب الاجارة من جميع ماله ولا تخرج من ذلك لانه لو أعار داره من اسنان عزت الاعار

فالأجرة باقل من أجل المثل أولى * رجل استأجر أرضاً فيها أشجار كان الشجر في وسط الأرض لا تجوز الأجرة وكذا الودفع أرضه مزروعة فيها أشجار ولم يدفع الأشجار اليه معاملة لا تجوز المزروعة وان كانت الأشجار في فواحي الأرض على المسناة جازت الأجرة والمزروعة وان كانت في وسط الأرض شجرة أو شجرتان صغيرتان مثل النخلة التي مضى عليها حول أو حولان جازت الأجرة والمزروعة وان كانت الشجرة عظيمة لا تجوز لان العظيمة لها عروق كثيرة تأخذ الأرض وتظلمها (٣١٥) يضرب بالأرض * وكذا لو كان في وسط الأرض

أبنية فهي بمنزلة الشجرة العظيمة وان كانت الأبنية في ناحية الأرض جازت الأجرة وان كانت في ناحية الأرض فرفعت الأبنية يدخل ماتحتها في العقد وكذا الشجرة * ولو استأجر ضياعاً بعضها فارغة وبعضها مشغولة قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل تجوز الأجرة فيما كان فارغاً ولا تجوز فيما كان مشغولاً وهذا بخلاف ما تقدم اذا استأجر أرضاً في وسطها شجرة عظيمة قالوا لا تجوز الأجرة ولم يقل بجواز الأجرة فيما لم يكن مشغولاً بالشجرة لان ثمة قدر ما يكون مشغولاً بعروق الشجرة غير معلومة * رجل استأجر بيتاً هو مشغول بامتعة الآخر قال القاضي الامام أبو علي النسفي رحمه الله تعالى كنا نرى أن الأجرة جائزة ولا يصح تسليم البيت مادام مشغولاً حتى وجدت رواية عن محمد رحمه الله تعالى أن الأجرة لا تجوز وجعله كالأرض التي فيها زرع * ولو استأجر أرضاً فيها زرع لا تجوز الأجرة في ظاهر الرواية وقال الشيخ الامام المعروف بنحوه رحمه الله ان كان الزرع لم يدرك فكذلك وان كان قد أدرك جازت الأجرة ويؤسر بالحصاد والتسليم فعلى هذا في البيت المشغول تجوز الأجرة أيضاً ويؤسر

ولكن يباح أخذها فجعل عليه العلماء واختلعهوا فيما بينهم أن الترك أفضل أو الرفع ظاهر مذهب أصحابنا رحمه الله تعالى أن الرفع أفضل كذا في المحيط * سواء كانت اللقطة دراهم أو دنانير أو عروضا أو شاة أو جماراً أو غلاً أو قرساً أو بلاهه إذا كان في البحر أو كان في التربة فترك الدابة أفضل * وإذا رفع اللقطة يعرفها فيقول التقلت لقطة أو وجدت ضالة أو عندي شيء فمن سمعتموه يطلب دلوه على كذا في فتاوى قاضيان * ويعرف الملتقط اللقطة في الأسواق والشوارع مدة يغلب على ظنه أن صاحبها لا يطلبها بعد ذلك هو الصحيح كذا في مجمع البحرين * ولقطة الحل والحرم سواء كذا في خزائن المعتصمين * ثم بعد تعريف المدة المذكورة الملتقط مخير بين أن يحفظها حسبة وبين أن يتصدق بها فان جاء صاحبها فامضى الصدقة يكون له ثوابها وان لم يحفظها ضمن الملتقط أو المسكين ان شاء ولو هلك في يده فان ضمن الملتقط لا يرجع على الفقير وان ضمن العقيم لا يرجع على الملتقط وان كانت اللقطة في يد الملتقط أو المسكين فائنة أخذها منه كذا في شرح مجمع البحرين * كل لقطة يعلم أنها كانت لذى لا ينبغي أن يتصدق ولكن يصرف الى بيت المال لنواب المسلمين كذا في السراجية * ثم ما يجده الرجل نوعان نوع يعلم أن صاحبه لا يطلبه كالنوى في مواضع متفرقة وقشور الرمان في مواضع متفرقة وفي هذا الوجه له أن يأخذها وينتفع بها الا أن صاحبها اذا وجدها في يده بعدما جعها فله أن يأخذها ولا يصير ملكاً لا يأخذها كذا في شرح شيخ الاسلام خوارزمية وشمس الائمة السرخسي رحمه الله تعالى في شرح كتاب اللقطة وهكذا كذا في شرحه * ونوع آخر يعلم أن صاحبه يطلبه كالذهب والفضة وسائر العروض واشباهها وفي هذا الوجه له أن يأخذها ويحفظها ويعرفها حتى يوصلها الى صاحبها * وقشور الرمان والنوى اذا كانت مجتمعة فهي من النوع الثاني * وفي غصب النوازل اذا وجد جورة ثم أخرى حتى بلغت عشرة اوصار لها قيمة فان وجدها في موضع واحد فهي من النوع الثاني بخلاف ران وجدها في موضع متفرقة فقد اختلف المشايخ فيه قال انصار الشافعية رحمه الله تعالى والمختار أن من الثاني * وفي فتاوى أهل سمرقند الخطب الذي يوجد في الماء لا بأس بأخذه والانتفاع به وان كان له قيمة وكذلك التفاح والكمثرى اذا اذا وجد في نهر جز لا بأس بأخذه والانتفاع به وان كان كثير * اذا مر في أيام الصيف بثمار ساقطة تحت الاشجار فهذه المستله على وجوه ان كان ذلك في الامصار لا يسعه تناول منها الا أن يعلم أن صاحبها قد أباح ذلك ام نص * ولا دلالة بالعادة وان كان في الحيط والثمار مما يبقى كالجوز ونحوه لا يسعه أن يأخذه مالم يعلم أن صاحبها قد أباح ذلك ومنهم من قال لا بأس به مالم يعلم النهي امر صريحاً أو دلالة وهو المختار وان كان ذلك في الرساتيق التي يقال بالفارسية بمرادسته وكان ذلك من الثمار التي تبقى لا يسعه الاخذ الا اذا علم الاذن وان كان ذلك من الثمار التي لا تبقى يسعه الاخذ بخلاف مالم يعلم النهي وهذا الذي ذكرنا كله اذا كانت الثمار ساقطة تحت الاشجار فما اذا كانت على الاشجار ولا فضل أن لا يأخذ في موضع مما لا بد من المسالك الا اذا كان موضعها كثيراً كثيراً يعلم أنه لا يشق

بالسليم وانما يقع الآن يكون في التعريض ضرر وحس فكأنه أن يقض الأجرة وهكذا كذا في شرحه رواية عن محمد رحمه الله تعالى أنه يجوز ويؤمر بالتفريض والتسليم وعليه فتوى وفيه للقاضي الامام رحمه الله تعالى في البيت المشغول يفرغ البيت وسلم هل تصح تلك الأجرة فقال لا لا. وقعت مدة دار تجوز الا استئناف العقد ولو اختلف الآخر والمستأجر فقال المستأجر استأجر البيت والأرض وهي فارغة وقال الآخر لا لا كان البيت مشغولاً والأرض كانت مشغولة حتى لا تجوز هذه الأجرة

اختلفوا في بيعهم قال بعضهم القول قول الآخر بخلاف المتبايعين اذا اختلفا في الصحة والفساد بحكم شرط فان ثمة القول فيه قول مدعي الصحة لان ههنا الآخر ينكر الاجارة لانه ينكر اضافة العقد الى محل فارغ مستفاد به فيكون القول فيه قوله وقال القاضي الامام ابو علي النسفي رحمه الله تعالى ينظر في الاجارة الى الحال ان كانت فارغة كان القول قول المستأجر وان كانت مشغولة كان القول قول الآخر كما لا اختلاف في جريان الماء وانقطاعه في الطاحونة (٣١٦) * رجل أعطى رجلا درهمين ليعمل له يومين ولم يذ كر العمل لم تصح الاجارة

فان عمل يوما امتنع عن العمل في اليوم الثاني لا يجبر على العمل لفساد الاجارة وان كان سمي له عملا معلوما جازت الاجارة وبعدها مضى فورا لا يطلب منه العمل لانتهاء الاجارة وان دفع الى رجل درهمين ليعمل له عمل كذا يومين من الايام كانت الاجارة فاسدة لجهالة الوقت بخلاف ما اذا استأجره يوما فان ثمة انصرفت الاجارة الى اليوم الذي يلي العقد * رجل آجر داره سنة بعد بيعه فسكن المستأجر شهرا ولم يدفع العبد حتى أعتقه صم اعتاقه وكان على المستأجر للشهر الماضي أجرة المثل بالغامبلغ وتنتقص الاجارة فيما سبق لان الاجارة باعتاق العبد فسدت فيما بقي وكذا لو استأجر دارا بعين فسكن الدار ولم يسلم العين حتى هلك كان عليه أجرة المثل بالغامبلغ * رجل استأجر دابة اجارة فاسدة حتى وجب أجرة المثل فان كان أجرة المثل مختلفا بين الناس منهم من يستقصى ومنهم من يتساهل يجب الوسط وتفسير ذلك أن ينظر الى الوسط من المؤاجرين بان كان أحدهم يؤاجر مثل هذه الدابة باثني عشر وآخر بعشرة دراهم وآخر بأحد عشر يجب أحد عشر * رجل استأجر شيئا اجارة فاسدة وقبض وآخر من غيره اجارة حاضرة قال

عليهم ذلك قبضه الا كل ولا يسهه الحل كذا في المحيط * وان كانت اللقطة شيئا اذا مضى عليه يوم أو يومان يفسد فان كان قليلا نحو حب العنب ومثلها بيا كلها من ساعته غنيا كان أو فقيرا وان كان كثيرا يبيعها بأمر القاضي ويحفظ منها وان كانت اللقطة مما يحتاج الى النفقة ان كان شيئا يمكن اجارته يؤجره بأمر القاضي وينفق عليه من الاجر كذا في فتاوى قاضيان * وان لم تكن لها منفعة أو لم يجد من يستأجرها وخاف أن تستعرق النفقة قيمتها باعها وأمر بحفظ ثمنها كذا في فتح القدير * واذا جاء صاحبها وطلبها منعه اياه حتى يوفي النفقة التي أنفق عليها كذا في التبيين * وما أنفق الملتقط على اللقطة بغير اذن الحاكم فهو تبرع كذا في السكافي * وما ذن القاضي يكون دينيا وصورة اذن القاضي أن يقول له أنفق على أن ترجع فلأمره به ولم يقبل على أن ترجع لا يكون دينيا وهو الاصح كذا في البحر الرائق * ولا يأمره بالانفاق حتى يقيم البينة أنهما اللقطة عنده في الصحيح وان عجز عن اقامة البينة يأمره بالانفاق عليها مقيدا بان يقول بين جماعة من الثقات ان هذا ادعى أن هذه لقطة ولا أدري أهو صادق أم كاذب وطلب أن أمره بالانفاق عليها فاشهدوا أفى أمرته بالانفاق عليها ان كان الامر كما يقول وانما يأمره بالانفاق عليها يومين أو ثلاثة بقدر ما يقع عنده أنه لو كان المالك حاضر الظاهر كذا في التبيين * فاذا لم يظهر يوم يبيعها واذا باعها أعطى الملتقط ما أنفق في اليومين أو الثلاثة كذا في فتح القدير * ان باع القاضي اللقطة أو باع الملتقط بأمر القاضي ثم حضر صاحبها لم يكن له الا الثمن وان باعها بغير أمر القاضي ثم حضر صاحبها وهي قائمة في يد المشتري كان لصاحبها الخيار ان شاء أجاز البيع وأخذ الثمن وان شاء أبطل البيع وأخذ عين ماله وان كانت قد هلكت فالمالك بالخيار ان شاء ضمن البائع وعند ذلك ينفذ لبيع من جهة البائع في ظاهر الرواية وبه ندوامة المشايخ كذا في المحيط * ويتصدق بما زاد على القيمة كذا في فتح القدير * وان شاء ضمن المشتري قيمتها ورجع بالثمن على البائع كذا في المحيط * رجل أخذ شاة أو بعير فامر القاضي أن ينفق عليها ثم هلكت الدابة كان له ان يرجع على صاحبها بما أنفق عليها كذا في فتاوى قاضيان * ان كان الملتقط محتاجا فله أن يصرف اللقطة الى نفسه بعد التعريف كذا في المحيط * وان كان الملتقط غنيا لا يصرفها الى نفسه بل يتصدق على أجنبي أو أوبوه أو ولده أو وزوجته اذا كانوا فقراء كذا في السكافي * الانتفاع باللقطة بعد المدة جاز للغني باذن الامام على وجه يكون قرضا كذا في غايه البيان * من وجد لقطة عرضا أو نسيه فلم يجد صاحبها وهو محتاج اليها فباعها وأنفق ثمنها على نفسه ثم أصاب مالا لم يجب عليه أن يتصدق على الفقراء بمثل ما أنفق هو المحتار كذا في الظهيرية * اللقطة أمانة اذا أشهد الملتقط أن يأخذها ليحفظها فيردها على صاحبها فلا يهلك غير صنع منه لا ضمان عليه وكذا اذا صدقه المالك في قوله انه أخذها ليردها ولو أقر أنه أخذها لنفسه ضمنها بالاجماع وان لم يشهد وقال أخذتها للرد للمالك وكذب المالك يضمن عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى كذا في فتح القدير * ان لم يجد أحدا يشهد عند الرفع أو خاف أنه لو أشهد عند الرفع يأخذ منه ظالم فترك الاشهاد لا يكون ضامنا

وان

رجل دفع داره الى رجل

ليسكنها ويرمها ولا أجر له فيها فاجرها هذا الرجل من غير فانه لم يمت الدار من سكنى الثاني ضمن الثاني نقصان ما التهمدم ويكون الثاني بمنزلة الغاصب ولو كانت الاجارة الشايبة جائرة ما كان بمنزلة الغاصب وقال بعضهم المستأجر اجارة فاسدة لا يملك الاجارة الصحيحة ولو أجرها يستحق الاجر المسمى كما يصاب اذا أجر * وقال بعضهم المستأجر اجارة فاسدة يملك ان يؤاجرها من غيره اجارة حاضرة بعد القبض بمنزلة

المشتري شراء فاسد لا يمكن أن يبيعه من غيره بغير أجر إلا أن الأجر الأول يملك نقص الاجارة الثانية والبائع يبيع فاسدا لا يملك نقص يبيع
المشتري لان الاجارة تفسخ بالعذر ولا كذلك البيع وانما يملك الاجارة في مسئلة المرمة لان ثم ذكر المرمة على وجه المشورة لاعلى وجه
الشرط فكانت اعارة والمستعير لا يملك الاجارة * رجل استأجر دارا اجارة فاسدة وعمل الاجر ولم يقبض الدار حتى مات الاجر وانقضت
مدة الاجارة فاراد المستأجر أن يحدث يده على الدار ويمنعها لاستيفاء الاجر المحجل (٣١٧) لا يكون له ذلك لانه لا يملك ذلك في الاجارة

الجائزة في المساعدة أول * رجل
غصب دارا وأجرها ثم اشتراها
من صاحبها بقيت الاجارة لان
الاجارة يتجدد انعقادها ساعة
فساعة وان استقبل الاجارة كان
أفضل * الغاصب اذا أجز المصوب
ثم ان المستأجر أجزه من الغاصب
بعد القبض وأخذ الاجر من
الغاصب كان للغاصب أن يسترد
من المستأجر ما أخذ منه لان اجارة
الغاصب كانت منعقدة فاذا أجزها
المستأجر من الغاصب أصبح أجزا
من الذي أجزه ولا تجوز الاجارة
الثانية * رجل استأجر من
آخر فسطاطا وقبض كان له أن
يؤجره من غيره * وفي الدار
والمستأجر أن يسرح فيه وليس
له أن يتخذ مطبخا فان اتخذ مطبخا
كان ضامنا لما انتقص الا اذا كان
الفسطاط معدا لذلك بان كان من
المسح وغيره * رجل استأجر
بئر اشترى يسقي منها أرضه أو غنمه
لا يجوز وكذلك النهر والعين لان
المقصود من هذه الاجارة الماء وانه
عين مباح والاجارة ما وضعت للملك
العين المباح وكذلك استئجار المرقى
لرعي الغنم فاسد لما قلنا * رجل
استأجر رجلا لخدمته قصبا
أجته على أن يعطى له خمس
حزرات من هذا القصب لا يجوز
لجهة الحزرات كي لو استأجر لخدمته

وان وجد من يشهده فلم يشهد حتى جاوزه ضمن لانه ترك الاشهاد مع القدرة عليه كذا في فتاوى
قاضيخان * ان أشهد أنه التقط لقطعة أو ضالة أو قال عندى لقطعة فن سمعتموه يطلب لقطعة فدلوه
على فلما جاء صاحبها قال قد هلكت فهو مصدق ولا ضمان عليه ولو وجد لقطعتين أو ثلاثة وقال من
سمعتموه يريد لقطعة فدلوه على فهذا تعريف للكل ولا ضمان ان هلك الكل عنده * في فتاوى
أهل سمرقند اذا وجد لقطعة في طريق أو مغارة ولم يجد أحدا أن يشهده عليه عند الاخذ قال يشهد
اذا طفر عن يشهد عليه فاذا فعل ذلك لا يضمن كذا في المحيط * ولا يضمن الملتقط الا بالتعدي عليها
أو بالمنع عند الطلب كذا في فتاوى قاضيخان * اذا قال الرجل وجدت لقطعة وضاعت في يدي وقد كنت
أخذتها لاردتها على المالك وأشهدت بذلك وصاحبها يقول ما كانت لقطعة وانما وضعتها بنفسى
لارجع وأخذها فان كان الموضع الذي وجدها فيه ليس بقربه أحد أو كان في الطريق فالتقول
قول الملتقط اذا حلف أنهم ضاعت عنده وان كان لا يدري ما قصتها ضمن الملتقط وان كان قال
الملتقط أخذتها من الطريق وقال صاحبها أخذتها من منزلي ضمن كذا في خزنة المقتنين * وان
وجدتها في دار قوم أو دهليزهم أو في دار فارغة ضمن اذا قال صاحبها وضعتها لارجع وأخذها وفي
الاصل اذا قال انك أخذت سالى غصبا وقال الملتقط كانت لقطعة وقد أخذتها لك فالملتقط ضامن من
غير تفصيل واذا كانت اللقطعة في يد مسلم فادعاه رجل وأقام عليها البينة وأقر الملتقط بذلك أو لم يقر
ولكن قال لا أردتها عليك الا عند القاضى فله ذلك وان ماتت في يده عند ذلك فلا ضمان واذا كانت
اللقطة في يدي كافر أو باقى المسئلة بحالها وكذلك قياسا في الاستحسان تقبل الشهادة وان كانت
في يدي كافر ومسلم تجز شهادتهما على أحدهما قياسا وفي الاستحسان جازت الشهادة على الكافر
وقضى بحاقى يدي الكافر كذا في المحيط * اذا أقر بالقطعة لرجل وأقام رجل آخر البينة أنها له يقضى بها
لصاحب البينة كذا في فتاوى قاضيخان * لو ادعى الملتقط لرجل وأتى بالعلامات فالملتقط بالخيار ان
شاء دفع اليه وأخذ كفيلا وان شاء طلب منه البينة كذا في السراجية * فلو دفعها اليه بالخفية ثم
جاء آخر فاقام البينة أنها له فان كانت اللقطعة قائمة في يدي الاول يأخذها صاحبها منه اذا قدر ولا شيء
على الاخذ وان كانت هالكة أو لم يقدر على أخذها فصاحبها بالخيار ان شاء ضمن الاخذ وان شاء
ضمن المدافع وكفى الكتاب ان كان الملتقط دفع بقضاء قاض لا ضمان عليه وان كان المدفع بغير
قضاء ضمن كذا في فتاوى قاضيخان * لو أقر الملتقط باللقطة لرجل ودفعها بغير قضاء ثم أقام آخر البينة
أنها له ضمن أم شاء وان كان المدفع بقضاء في رواية لا يضمن قبل هو قول عبيد بن يوسف رحمه الله تعالى
وعليه الفتوى كذا في السراجية * رجل التقط لقطعة ليعرفها ثم أعادها الى المكان الذي وجدها
فيه ذكر في الكتاب أنه يبرأ عن الضمان ولم يفصل بين ما اذا تحول عن ذلك المكان ثم أعادها اليه
وبين ما اذا أعادها قبل أن يتحول قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى انما يبرأ اذا أعادها قبل التحول
اما اذا أعادها بعد ما تحول يكون ضامنا واليه أشار الحاكم الشهيد رحمه الله تعالى في المختصر

ليطعن له الخنطة بغير من دميعة ولو عين جس حزمان من القصب وقال استأجر تلك بهذه الحزمتان الخمس لتحصده هذه الاجرة باز * ولو قال
استأجر تلك على أن تحصده هذه الاجرة بخمس حزمات من القصب لا تجوز الاجرة لجهة الحزمتان فلو استأجر لخدمته لجهة الخنطة
بغير من الدقيق ولم يقل بغير من ذلك الدقيق جواز لا يجوز لجهة الخنطة والفقهاء يعلمون بخلاف الحزمتان * وكذلك
استأجر رجلا لخدمته هذا القطن بعشرة مائة من هذا القطن لا يجوز ولو قال بعشرة مائة من القطن لم يقل هذا القطن جاز * ولو

دفع غزلا الى حائلك لينسج له بالثالث أو بالربع ذكر في الكتاب أنه لا يجوز ومشايخ بلخ رحمهم الله تعالى جوزوا ذلك لمكان التعامل
 وبه أخذ الفقيه أبو الليث ونسب الأئمة الحلواني والقاضي الامام أبو علي النسفي رحمهم الله تعالى * وجعل أخذ من رحل بقرة على أن
 يحصل من لبنها من المصل والسمر والرائب يكون بمنه لا يجوز وما اتخذ المدفوع اليه من لبنها من المصل والسمن يكون له لانتقاط حق
 المالك عن ذلك وعلى المدفوع اليه مثل (٣١٨) ما أخذ من ألبان البقرة لأن اللبن مثلي وعلى مالك البقرة قيمة عافها ان كان أعاقه.

هذا اذا أخذ اللقطة ليعرفها فان كان أخذها لياكلها لم يبرأ عن الضمان ما لم يدفع الى صاحبها وهو
 كولو كانت دابة فركبها ثم نزل عنها وتركهافي مكانها على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يكون ضامنا
 ومنها اذا كانت اللقطة ثوبا فليس ثم نزع وأعادته الى مكانه فهو على هذا الخلاف وهذا اذا لبس
 كلبس الثوب عادة أما اذا كان قيصا فوضعه على عاتقه ثم أعاده الى مكانه فلا يكون ضامنا وكذا
 الاختلاف في الخاتم فيما اذا لبسه في الخنة عرسى في البني واليسرى أما اذا لبسه في أصبع أخرى
 ثم أعاده الى مكانه فلا يكون ضامنا في قولهم وان لبسه في خنصره على خاتم فان كان الرجل معروفا
 أنه يقتسم بعامين فهو على هذا الخلاف والا فلا يكون ضامنا في قولهم اذا أعاده الى مكانه قبل التحول
 ومنها اذا تقلد بسيف ثم نزع وعاده الى مكانه فهو على هذا الخلاف وكذا اذا كان متقلدا بسيف
 فتقلد بهذا السيف كان ذلك استعمالا وان كان متقلدا بسيفين فتقلد بهذا السيف أيضا ثم أعاده
 الى مكانه لا يكون ضامنا في قولهم كذا في فتاوى قاضيان * اذا كان في المقبرة حطب يجوز للرجل
 أن يحتطب منها وهذا اذا كان يابسأما اذا كان رطبا فيكره واذا سقط في الطريق في أيام يصنع
 القز ورق شجر التوت فليس له أن يأخذه وان أخذ منه لانه مالا من متفقع وان كان شجرا لا ينتفع
 بورقه له ان يأخذه * رجل ألقى شاة ميتة على الطريق فجاء آخر وأخذ صوفها كان له ان ينتفع به
 ولو أصاحب الشاة بعد ذلك كان له ان يأخذ الصوف منه ولو سلخها وبيع جلد هاتم جاء صاحب
 الشاة بعد ذلك كان له ان يأخذ الجلد ويرد ما زاد الباع فيه كذا في خزنة المفتين * مبطخة بقيت فيها
 البطاطنج فانتبهها الناس قال الفقيه أبو بكر اذا تركها أهلها يأخذ من شاء من ذلك فلا بأس به كذا
 في التتارخانية * سكران هو ذاهب العقل نام في الطريق فوقع ثوبه في الطريق فجاء رجل وأخذ
 ثوبه ليحفظه لاضمان عليه لان ذلك الثوب بمنزلة اللقطة وان أخذ الثوب من تحت رأسه وان خاتم من
 بده أو كيسا من وسطه أو درهما من كفه وهو يحاف الضياع فأخذه ليحفظه كان ضامنا * اذا اجتمع
 في الطاحونة من دقاق الطعن قال بعضهم يكون لصاحب الطاحونة وقال بعضهم ليس له ذلك وهذا
 أحسن ويكون ذلك لمن سبقت يده اليه بالرفع * وما يجتمع عند الدهانين في اناء من الدهن يقطر
 من الاوقية فهو على - هين ان كان الدهن يسيل من داخل الاوقية وذلك يكون للدهان لان ذلك
 ليس بجميع وان كان الدهن يسيل من داخل الاوقية أو من الداخل والخارج أو لا يعلم فان زاد
 الدهن لكل مشتري شيئا فليقطر يكون للدهان وان لم يزد لا يطيب ويتصدق به ولا ينتفع به الا ان
 يكون محتاجا * قوم أصابوا بعير امزود في طريق البادية ان وقع في طنهم أن صاحبه أباحه للناس
 لا بأس بأخذه وأكله * رجل ذبح بعيره وأذن بانتهايه جاز ذلك * رجل سكر فوقع في حجر
 رجل فأخذ من رجل آخر منه جاز له أن يأخذ اذ لم يكن صاحب الحجر ففتح الحجر ليقع فيه السكر وان كان
 فتح ليقع فيه السكر فأخذه غيره لا يكون المأخوذ لآخذ * ولودفع الى رجل دراهم وأمره أن
 يترها في عرس أو نحوه فترها ليس له أن يلمقط ولودفع المأمور الى غيره ليمترها لم يكن للمأمور
 أن يدفع الى غيره ولا أن يحبس منها شيئا لنفسه وفي السكر له أن يحبس وله أن يدفع الى غيره ليمتر

بعاف مما لوك له لاما أكلت هي في
 المرعى وعليه أجر قيام المستأجر
 عليها * والحيلة في نحو هذا
 التصرف أن يبيع نصف هذه
 البقرة من المدفوع اليه بثمن
 معلوم ويسلم البقرة اليه ثم يهره
 بان يتخذ من لبنها المصل والسمن
 وغير ذلك فيكون ذلك بينهما
 * ولو كانت البقرة بين رجلين
 وتواضع ا على أن تكون عند
 كل واحد منهما خمسة عشر يوما
 يحلب لبها قال أبو بكر الاسكاف
 هذه مهايأة باطلة فمأخذ أحدهما
 من فضل اللبن لا يحل له وطريق
 ذلك أن يجب ما استهلك من فضل
 اللبن أو يجعله في حل من ذلك فيبرأ
 عما عليه * ورجلان لآكل واحد
 منهما مائة أو مثله فقال أحدهما
 لصاحبه ارفع من مثلي مائة وقر
 حتى أرفع من مثلي مائة مثل ذلك
 فحمل أحدهما وباع ثم تغير سعر
 الثلج الى نقصان فقال صاحب الثلج
 للثاني ارفع مائة وقر من مثلي مائة
 أرفع مالي عليك العام قال أبو
 بكر الاسكاف رحمه الله تعالى لا أعلم
 لهذا حيلة سوى أن يرفع الذي
 عليه الثلج مائة وقر من مثلي مائة
 ويخرج في مثلي مائة حتى يبرأ
 عما عليه * قال مولانا رحمه الله
 تعالى وعندى المعاملة التي جرت
 بينهما فائدة لانه ذكر الوقر

والاوقار متفاوتة تعاونا داحشا فلا يجوز مالم بين وزن الوقر والابجد يختلف باختلاف المساع والواضع
 فعمى أن يكون أحدهما ثمة وأصفي من الآخر فلا يبرأ الا أن يكون الجدا الثاني مثله وما قال من طريق الخروخ فيه نظر فانه لو ألقى مثل
 ذلك في بجة صاحبه كان مستهلكا في بجة صاحبه فان المودع اذا خلط الودعة بجنسها كان مستهلكا ضامنا بالضمان هاتولي وتعتبر
 السعر لا يثبت الخيار اصحاب الدين من من غصب من آخره وز وناقة غير سعر في بلد الغصب لم يكن للمعصوب منه أن لا يقبل مثله * قال

مولا ناره الله تعالى وطريق الخروج عندي أن يرفع من عليه الذين الامر الى القاضي حتى يجبره على قبول مثل ما كان عليه كالواحدة قرض من آخر حنطة فاعطاه مثله بعد ما تغير سعرها فانه يجبر المقرض على القبول وكذا الغصب من آخر شيأ من ذوات القيم فاعطاه الغاصب قيمته يوم الغصب بعد ما تغير سعره في ذلك البلد فانه يجبر على القبول فان اختلفا في مقدار وزن الجدي يحلف الشاغلان صاحب يدعي عليه الريادة وهو ينكر* رجل استأجر أرضا بشرحها وحاجة المستأجر الى الشرب (٣١٩) ليسوق الماء الى أرضه أخرى حار وكذا

و بعدما نزل الثاني كان للمأمور أن يلتقط كذا في فتاوى قاضيان * وضع طستا على سطح فاجتمع فيه ماء المطر فجاء رجل ورفع ذلك فتسارعا ووضع صاحب الطست الطست لذلك فهو له لأنه أحرره وإن لم يضعه لذلك فهو للرافع لأنه مباح غير محرز * وجان لكل واحد منهما مثلبة فآخذ أحدهما من مثلبة صاحبه ليجعله في مثلبة نفسه فإن كان المأخوذ منه قد اتخذ موضعا يجتمع فيه الثلج من غير أن يحتاج إلى أن يجتمع فيه فللمأخوذ منه أن يأخذ من مثلبة الآخر إذا لم يكن خلطه إلا بخذ غيره أو يأخذ قيمته يوم خلطه أن خلطه بغيره وإن كان المأخوذ منه لم يتخذ موضعا يجتمع فيه الثلج بل كان موضعا يجتمع فيه الثلج فآخذ الآخر من الخير الذي في حده صاحبه لأن المثلبة فهو له وإن أخذ من المثلبة كان غاصبا ودعى المأخوذ منه عين ثلجه أن لم يكن خلطه بثلجته أو قيمته إن كان خلطه كذا في الفتاوى الكبرى * رجل دخل أرض أقوام يجمع السرقين والشوك لآباس به وكذا من دخل أرض رجل لأدحيشاش أو لالتقاط السنبل أن تركها صاحبها فصارت تركه كلاباحة فقيل إن كانت الأرض اليتيم إن كان لو استأجر على ذلك أحرأبقى للصبي بعد مؤنة الأجر شيء ظاهر فلا يجوز تركه وإن كان لا يفضل منه أو فضل شيء قليل مما لا يقصد إليه فلا بأس بتركه ولا بأس لغيره أن يلتقط ساحة بيضاء يطرح فيها أصحاب السكة التراب والسرقين والرماد ونحوه حتى اجتمع من ذلك كثير فإن كان أصحاب السكة طرحوها على معنى الرمي لها أو كان صاحب الساحة هيأ الساحة لذلك فهي له وإن كان لم يهيأ الساحة لذلك فهي لمن سبق عليها بالرفع * حام يرى دخل دار رجل فصرخ فيها جاء آخر وأخذته فان كان صاحب الدار قد الباب وسد الكوة فهو لصاحب الدار وإن لم يفعل صاحب الدار ذلك فهو لمن أخذته ولو كان له حام فآخذ م آخر فصرخ فلصاحب الدار أن يفرحها * يكره أمساك الحمامات إن كان يضرب بالماس ومن اتخذ بروج الحمام في قرية ينبغي أن يحفظ ظواهرها ويعلفها ولا يتركها بغير علف حتى لا يتضرر منها الناس فإن اختلط بها حمام أهلي لغيره لا ينبغي له أن يأخذها وإن أخذها يطالب صاحبه فإن لم يأخذها وصرخ عنده فإن كانت الأم غريبة لا يتعرض أقرحه وإله لغيره وإن كانت الأم لصاحب البرج والغريب ذكر فالفرخ له لأن الفرخ والببيض لصاحب الأم فإن لم يعلم أن في برج غريب لا شيء عليه كذا في خزانة المفتين * من أخذ بازيا أو شبيهه في سواد أو صر وفي جلده تبر وجالجل وهو يعرف أنه أهلي فعليه أن يعرف ليرده على أهله وكذلك إن أخذ طيبا في عنقه فقلاده كذا في المحيط * رجل قاطع دار سنين معلومة فسكنها واجتمع فيها سرقين كثير وودجعه المقاطع قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل يكون السرقين لمن هيأ مكانه فان لم يفعل ذلك وأخذ منها فهو لمن سبق رفعه وقال القاضي الأمام أبو علي المصغدي رحمه الله تعالى هو لمن سبق يده إليه وإن لم يهيأ مكانا حتى قال لو أن رجلا ضرب حائطاً جعل موضعا يجتمع فيه الدواب فسرتهن بها لم يسبق يده إليه * رجل له دار بواجرها فجاء إنسان بابل وأناخ في داره واجتمع من ذلك بعر كثير قالوا إن ترك صاحب الدار على وجه الراحة ولم يكن من رآه أن يجمع وكل من أخذته فهو أولى به لأنه بلاع وإن كان من رأى صاحب الدار أن يجمع السرقين

عنه الى أن ترد * اجرة المشاء فيما يقسم وفيما لا يقسم فاسدة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وتعالى الفتوى وان أجر من شريكه جائز في أظهر الروايتين عنه وقال صاحبها رحمه الله تعالى يجوز على كل حال * ولو كانت الأجزاء بين رجلين أجر أحدهما ماضياً بمن مات * اختلفوا فيه على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فله بعضهم يجوز ويقوم الثالث . قام الأجر وذاكرنا الكرخي عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في رواية أخرى أن الأجر إذا كان من واحد أو من اثنين

انفسين جاز * وان مات أحد الأجرين أو أحد المستأجرين انفسه في الأجرة في النصف وتبقى في النصف * ولو أجرة كل الدار من واحد جاز ثم تقاسم الأجرة في النصف تنسخ في النصف وتبقى في النصف وهي الخيلة في أجرة المشاع * رجل استأجر نهرًا بئس السوق الماء فيه إلى أرضه لا يجوز * وكذا لو استأجر ميزابًا يجري فيه المطر على سطح المؤجر أو استأجر بالوعة ليصب فيها وضوء لا يجوز وعن محمد رحمه الله تعالى إذا استأجر موضعًا معلومًا (٣٢٠) من الأرض ليسيل فيه الماء إلى أرضه جاز بخلاف السطح لأن في السطح موضع

تسديل الماء مجهول وتسبيل الماء بقدر ما يريد ليس في وسعه لجواز أن يأخذ المطر مكانًا أبسط منه بخلاف الأرض * ولو استأجر ميزابًا ليركبه في داره كل شهر باجر معلوم جاز ولو كان الميزاب مركبًا في حائط المؤجر لا يجوز * ولو استأجر بكرة أو دلوًا أو وشاء ليس في ثمنه لا يجوز فان ذكر لذلك وقتًا معلومًا أو شهرًا جاز * ولو استأجر حائطًا يضع عليه جذوعًا أو سترًا أو كوة أو ميزابًا أو موضعًا من الحائط ليؤتد فيه وثدا لا يجوز وكذا لو استأجر شجرة ليسط عليه الثياب لتجف لا يجوز * ولو اشترى نخلاً ليقطعه ثم استأجر أرضه لتبقيمة النخل فيها وقتًا معلومًا جاز * ولو اشترى الثمر على رأس النخل ثم استأجر النخل لبقاء الثمر أو استأجر الأرض لا يجوز * أما استئجار النخل فظاهر لأنها ليست بعمل الأجرة واستئجار الأرض لا يجوز وان كانت الأرض مشغولة بما ليس بمالك للمستأجر وهو النخل فان كان ما بين الثمر والأرض مما لو كالا مستأجر جازت أجرة الأرض في الوجه وهكذا * ولو استأجر طريقًا في دار لميرفها لا يجوز في قول أبي حنيفة رحمه الله أنه في أجرة المشاع * ولو

والبعر فصاحب الدار أولى * امرأة وضعت ملاءها فماتت امرأة أخرى وضعت ملاءها ثم جاءت الأولى وأخذت ملاءة الثانية وذهبت لا ينبغي للثانية أن تنتفع بإعارة الأولى لانه انتفاع بذلك الغير فان أرادت أن تنتفع بها قالوا ينبغي أن تصدق هي بهذه الملاءة على ابنتها ان كانت فقيرة على نية أن يكون ثواب الصدقة لصاحبها ان رضيت ثم تهب الابنة الملاءة منها فيسعرها الانتفاع بها لانها بمنزلة اللقطة وان كانت غنية لا يحل الانتفاع بها وكذا الجواب في المكعب ان سرق وترك له عوض * رجل التقط لقطة فصاعت منه فوجدها في يد غيره فلا خصومة بينهما وبين ذلك الرجل * رجل غريب مات في دار رجل وليس له وارث معروف وخلف ما يساوي خمسة دراهم وصاحب الدار فقير لم يكن له أن يتصدق بهذا المال على نفسه لانه ليس بمنزلة اللقطة * رجل غاب وجعل داره في يد رجل ابعمرها ودفع اليه مالا ليعمر رهاثم فقيد الدار فله أن يحفظ المال وليس له أن يعمر الدار الا باذن الحاكم كذا في فتاوى قاضيان * ذكر أبو الليث في العيون رجل سب دابته وأخذها انسان فاصلحها ثم جاء صاحبها فان قال عبد النبي سب جعلتها ان أخذها فلا يسبيل لصاحبها علمها وان لم يقل ذلك له أن يأخذها وكذلك فبين أرسل صيدها هكذا ذكره بعض مشايخنا وان اختلفا فالقول قول صاحبها مع يمينه كذا في محيط السرخسي

(كتاب الأبق)

واحد الأبق اذا قدر على الاخذ فالأخذ أولى وأفضل كذا في السراجية * ثم له الخيار ان شاء حفظه بنفسه ان كان يقدر عليه وان شاء دفعه الى الامام فاذا دفعه اليه لا يقبضه منه الا باقامة البينة ثم يجبسه الامام تعزيرًا له وينفق عليه من بيت المال كذا في التبيين * ان لم يأت به الى السلطان وأمسك نفسه بماله من الخيار في ذلك قال بعض مشايخنا رحمه الله تعالى وأنفق عليه من عنده يرجع على مالكه اذا حضر ان أنفق عليه بامر القاضي والا فلا وهو المختار كذا في الغنيانية * واختلفوا في الضال فقيل أخذه أفضل وقيل تركه أفضل واذا رفع الى الامام لا يجبسه وان كان له منفعة آخره وأنفق عليه من أجرته كذا في التبيين * ولا يبيعه كذا في خراة المفتين قال الحاكم الشهيد في الكافي واذا أتى الرجل بالعبد فاخذ هذه السلطان حبسه فادعاه رجل وأقام البينة أنه عبده قال يستعمله ما بعته ولا وهبته ثم يدفعه اليه ولا أحب أن يأخذ منه كفيلا وان أخذ منه الفاضل كفيلا لم يكن ميسرًا كذا في غاية البيان * ولم يذكر محمد رحمه الله تعالى أن القاضي هل ينصب عنه ختمًا قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه بعضهم قالوا القاضي ينصب خصمًا ثم يقبل هذه البينة وبعضهم قالوا يعزل القاضي هذه البينة من غير أن ينصب عنه خصمًا كذا في التتارحانية * وان لم يكن للمدعي بينة وأقر العبد أنه عبده قال يدفعه اليه ويأخذ منه كفيلا وان لم يجز للعبد طالب قال اذا طال ذلأ باعه الامام وأمسك حتى يجيء طالبه ويقام البينة بان العبد عبده ويدفع الثمن ولا ينتقض بيع الامام وينفق عليه الامام في مدة حبسه من بيت المال ثم يأخذ منه من صاحبه ان حضر ومن ثمنه ان باعه

استأجره معلومًا باليدين عليه جاز * ولو استأجره معلومًا باليدين عليه لا يجوز في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قياس قول صاحبيه رحمه الله تعالى يجوز * ولو استأجره مهر بيت ليسكن فيه أو ليضع عليه متاعه وقتًا معلومًا جاز وذكر في الاصل استأجره بثلثي قيمته لا يجوز قالوا الصحيح لغيره * ولو استأجره مكيلا أو موزا أو بالبيع وذكر في الاصل أنه يجوز وذكر في كونه جاز * ولو اشترى عقارًا بثلثي قيمته لا يجوز في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قياس قول صاحبيه رحمه الله تعالى يجوز

بيع العقار قبل القبض * ولو استأجر شاة ليضع صبيها أو جديا لا يجوز * ولو استأجر ثيابا ليسطها في بيته لا يجلس عليها ولا ينام لا يجوز
 لان الاستئجار لا يجوز الا لمصلحة مقصودة بالعين وكذا لو استأجر دابة ليسحبها بين يديه أو ليربطها على آرية ليظن الناس أنهم لا يجوز * ولو
 دفع أرضا إلى رجل على أن يغرس فيها فتكون الأشجار والأرض بينهما لا يجوز فإن غرس فيها فالغراس يكون لصاحب الأرض وعليه للعامل
 قيمة الغراس وأجر مثله * ورجل استأجر عبدا كل شهر بكذا على أن يكون طعامه (٣٢١) على الاستأجر أو دابة على أن يكون علفها

على المستأجر كوفي الكتاب أنه
 لا يجوز وقال الفقيه أبو الليث
 رحمه الله تعالى في الدابة تأخذ
 بقول المتقدمين أما في رمانا العبد
 يأكل من مال المستأجر عادة *
 * ولو دفع سمسا إلى دهن لمعصره
 على أن يكون بعض الدهن له أو
 شاة ليدبجها على أن يكون بعض
 اللحم له لا يجوز * ورجل دفع إلى
 خياط ثوبا ليقطعه ويخيطه فبصا
 على أن يفرغ منه في يومه هذا أو
 أكثرى من رجل ابتلا إلى مكة على
 أن يدخله إلى عشرين ليلة كل بعير
 بعشرة ناسير ولم يزد على ذلك
 روى محمد عن أبي حنيفة رحمه الله
 تعالى أنه يجوز هذه الاجارة فان
 وفي بالشرط كان له المسمى وان لم
 يف كان له أجر المثل لا يزد على
 المسمى وهو قول أبي يوسف ومحمد
 رحمه الله تعالى وعن أبي يوسف
 رحمه الله تعالى إذا استأجر دابة من
 رجل أياما مسمية ولم يذ كر شيئا
 لا يجوز ذلك في قول أبي حنيفة
 رحمه الله تعالى ويجوز عندهما
 * ولو قال الخياط استأجرتك
 اليوم لتخيط هذا القميص ب درهم
 أو قال للخياط استأجرتك اليوم
 لتخبط هذا القميص ب درهم لا يجوز في
 قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى
 ويجوز عندهما وقال الكرخي
 رحمه الله تعالى ليس في المسئلة

كذا في غاية البيان * ولا يوجب الا بيق خوف الا باق كذا في خزاية المفتين * اذا دفع الا بق
 بغير أمر القاضي باقرار العبد وبذ كر العلامة ثم استحقه الا تخرض من الدافع ورجع على
 المدفوع اليه كذا في التناخاينة * راد الا بيق يستحق الجعل استحقا فعندنا كذا في
 الكافي * من رد الا بيق من مدة سفر وهي مسيرة ثلاثة أيام فله أو بعون درهمهما وان كانت
 قيمته أقل من أربعين وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف ورحمهما الله تعالى كذا في التبيين * ان
 أخذ في المصر أو خارج المصر أقل من مسيرة سفر يستحق الجعل على قدر العناء والمكان والصحيح
 أنه يجب الرضخ كذا في الفتاوى الغياينة * ثم اذا وجب الرضخ ان اصطلح الراد والمردود عليه
 على شيء فلا رد ذلك وان اختص ما عند القاضي بالقاضي بقدر الرضخ على قدر المكان هكذا قاله
 بعض مشايخنا رحمه الله تعالى وتفسيره أنه يجب للراد من مسيرة ثلاثة أيام أو بعون درهمهما
 فيكون بارة كل يوم ثلاثة عشر درهما وثلاث درهم فيقضى بذلك ان رد من مسيرة يوم واليه أشار في
 الكتاب * وفي الينايسع وبه نأخذ وبعضهم قالوا يفيض إلى رأي الامام وهذا أيسر بالاعتبار
 وفي الامانة وهو الصحيح وفي العناينة وعليه الفتوى كذا في التناخاينة * قال محمد رحمه الله تعالى
 في الاصل والجعل في رد الصغير كالجعل في رد الكبير ان رد من مسيرة السفر فله أو بعون درهمهما
 وان رده محاذون مسيرة السفر فله الرضخ ورضخ في الكبير أكثر مما يرضخ في الصغير ان كان
 الكبير أشدهما مؤنة قالوا وماذا كرم الجواب في الصغير محمول على ما اذا كان صغيرا بعقل
 الا باق أما اذا كان صغيرا لا يعقل الا باق فهو ضال واد الصال لا يستحق الجعل ولو رد حاربه معها
 ولد صغير يكون بمعلامة فلا يزد على الجعل شيء وان كان مرافقا يجب ثمانون درهما كذا في
 التبيين * ان كان الا بيق بين رجلين فالجعل عليهما على قدر انصافهما فان كان أحدهما موليين
 حاضرا والاخر غائبا فليس للحاضر أن يأخذ حتى يعطيه جعلا كله واذا أعطاه لم يكن منطوعا وان
 كان الا بيق لرجل والراد رجلان فالجعل بينهما على السواء كذا في المحيط * ولو كان السيد
 واحدا والعبد اثنين فعليه جعلان كذا في شرح الطحاوي * ان كان الا بيق رهنا فالجعل على
 المرتهن والرد في حياة الراهن وبعده سواء وهذا اذا كانت قيمته مثل الدين أو أقل منه فان كانت أكثر
 فبقدر الدين عليه والباقي على الراهن كذا في الهداية * وجعل المعصوب اذا أبق من يد الغاصب
 على الغاصب وان كان الا بيق خدمته لرجل ورقبته لاخر فالجعل على صاحب الخدمة فاذا انقضت
 مدة الخدمة يرجع صاحب الخدمة بالجعل على صاحب الرقبة أو يباع العبد فيه ولمن جاء بالعبد
 الا بيق أن يمسكه حتى يستوفي الجعل وان هلك في يده بعد ما قضى القامى له بالامسك بالجعل أو قبض
 المرافعة إلى القاضي فلا ضمان ولا جعل واذا صالح الذي جاء بالا بيق مع مولاه من الجعل على عشرين
 درهما جاز وان صالح على حسين درهم وهو لا يعلم أن الجعل أربعون جز بقدر أربعين وبطل الفضل
 كذا في المحيط * ان كان موهوبا فعلى ان يوهوب له وان رجع الوهب في هبته بعد ما رد العبد اراد
 الى الموهوب له كذا في الكافي * يجب الجعل في رد المدبر وأم الولد اذا كان في حياة المولى فاذا مات

(٤١ - (الدتوى) - ثاى)

اختلاف الروايتين عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وانما يختلف
 الجواب لان رواية محمد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا ذكر العمل والمسير أو لأم ذكر الوقت فكان ذلك الوقت للاستعمال ان عمل فقد
 وفي بالشرط فيسقط المسمى وان لم يعمل ولم ينف بالشرط كان له أجر المثل لان سداد الاجارة بل لغوات لشرط المرغوب وفي رواية أبي
 يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى لما ذكر المدبر ولا فقد جلى الوقت مقصود * ثم ذكر العمل بعد ذلك والعمل يكون مقصودا على كل

حال فلا يمكن الجمع بين الوقت والعمل في كونهما مقصودا لاختلاف حكمهما فيصير المقصود مجهولا وجهالة المعقود عليه تمنع صحة العقد أما إذا قدم العمل فذكر الوقت بعده يكون للاستحالة فلم يصح الوقت معقودا عليه فلا يفسد العقد وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى تجوز الاجارة في الوجهين * وذكر في الجامع الصغير رجل استأجر رجلا ليضربه هذه العشرة المختايم كلها اليوم يدبرهم فانه لا يجوز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فأبو حنيفة (٣٢٢) في مسئلة الجامع لم تجوز الاجارة مع أنه ذكر الوقت بعد العمل فتبين بهذا أن فيما

قال الكرخي من التوفيق بين الروايتين نظر ابل الصحيح أن في المسئلة عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى روايتين والصحيح من مذهبه أن الاجارة فاسدة قدم العمل أو أخر إذا ذكر الاجر بعد الوقت والعمل وأما إذا ذكر الوقت أولا ثم الاجر ثم العمل بعده أو ذكر العمل أولا ثم الاجر ثم الوقت لا يفسد العقد لانه اذا وسط الاجر فبذلكر الاول عملا كان أو وقتا والاجر بعده يتم العقد فكان ذكر الثاني بعد ذلك ان كان وقتا يكون للتجيل وان كان عملا فذكره لبيان العمل في ذلك الوقت فلا يفسد العقد * وذكر الخا كرم في المختصر ما هو اشارة الى ذلك وقال ألا ترى أنه لو استأجره ليعمله هذا العمل بدبرهم وشرط عليه أن يفرغ منه اليوم كان جائزا * ورجل استأجر رجلا ليقطع له أشجارا في قرية بعيدة عن المصر على أن أجر الذهاب والرجوع يكون على المستأجر قالوا ليس على المستأجر أجر الذهاب ولا أجر الرجوع أما أجر الذهاب فلانه لا يعمل له في الذهاب عملا وبدون العمل لا يستوجب الاجر وبعد العمل لا تبقى الاجارة فلا يجب أجر الرجوع أيضا فاذا شرط ذلك على المستأجر فسد العقد * قال مولانا رحمه الله تعالى وينبغي

المولى قبل أن يصل بهما فلا شيء له ويجب الجعل في رد المأذون وان أبق المكاتب فرده رجلا على مولاه فلا شيء له كذا في الجوهرة النيرة * في جامع الجوامع رجلا أن يبايعه فأقام أحدهما بينة أنه أخذ من مسيرة ثلاثة أيام والثاني أنه من مسيرة يومين فعلى المولى ان تمام جعل اليوم الاول والثاني بينهما وفي اليه بايع وان كان العبد جايبا ينظر الى اختيار مولاه ان اختار الصدا فاجعل عليه وان اختار الدفع فاجعل على ولي الجنابة وان كان الا بقاء مأذونا له في القجارة وهو مستغرق بالديون فاجعل على مولاه فان امتنع عن ذلك بيع العبد في الجعل فافصل بصرف الى الغراء وفي الجامع أبق من المودع فادى الجعل كان منبرعا وفيه أبق فقتل عبدا أو لحقه دين فباعه رجلا وقتل في يده لا جعل له وفيه جنى في يد الاخذ أو تلف ما لا جعل له ان قتل أو دفع أو بيع وفيه جنى عند الاخذ خطأ أو تلف ما لا تم المولى دفع الجعل ولم يعلم ثم دفع بالجنابة يرجع بالجعل ان كانت قيمته مثل أرض الجنابة وان كانت أكثر من الأرض يرجع من الجعل بحسبها أدى من ثمنه أو دينه أو جنابته كذا في التناوخانية * لورده عبد أبيه أو أخيه أو سائر أقربائه لا يجب له الجعل اذا كان في عيال المولى ولو لم يكن في عياله يجب الجعل له الا لابن اذا رده عبد أبيه أو أحد الزوجين رده عبد الا آخر فانه لا يجب له الجعل مطلقا وكذا الوصي اذا رده عبد اليتيم لا يستحق الجعل كذا في التبيين * السلطان اذا أخذ العبد الا بقاء فرده الى مولاه من مسيرة ثلاثة أيام فلا جعل له قال الفقيه وبه نأخذ وكذا (١) واهبان وشحنه وكر وان اذا أخذوا المال من قطاع الطريق وردوا على المالك كذا في العيانية * اذا جاء الوارث بالا بقاء من مسيرة ثلاثة أيام فالوارث لا يحلو امان ان كان ولده أو لم يكن ولكن كان في عياله أو لم يكن ولده ولم يكن في عياله أجعوا أنه لو أخذ في حياة المورث ورده في حال حياة المورث يجب الجعل له وأجمعوا أنه لو أخذ بعد وفاة المورث ورده لا جعل له وأما اذا أخذ في حال حياة المورث وجاهه الى المصرف حياته أيضا الا أنه سلمه بعد موته قال أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى يجب الجعل له في حصة شركائه وان كان الراد ولده أو لم يكن ولكن كان في عياله لا يستحق الجعل على كل حال كذا في الظهيرية * رجل قال لغيره ان عبدى قد أبق فان وجدته فخذ فقال المأمور نعم فأخذ المأمور على مسيرة ثلاثة أيام وجاهه الى المولى فلا جعل له * أخذ أبقا من مسيرة سفر وجاهه ليرده على مولاه فلما أدخله المصر أبق منه قبل أن ينتهي الى مولاه فأخذ رجلا في المصر ورده على المولى فلا شيء للاول ورضخ للثاني على قدر عنائه وان أخذه بعد ذلك في المصر أو من مسيرة يوم فللاول نصف الجعل تاما ورضخ للثاني على قدر عنائه وفي المنتقى جاء بالا بقاء من مسيرة ثلاثة أيام ليرده على المولى فأخذ منه غاصب وجاهه الغاصب الى المولى ثم جاء الاخذ الاول وأقام بينة أنه أخذ من مسيرة ثلاثة أيام أخذ الجعل ثانيا من المولى ورجع المولى على الغاصب بما أخذ منه وفيه أيضا أخذ أبقا من

(١) قوله واهبان لعلة الذي يرهب منه الناس ويحافونه كافي حاشية الدر وكذا يقال في كاروان تأمل اه

مسيرة

أنه يكون الجواب على التفصيل ان كانت الاشجار معلومة للمستأجر كذا في الجواب وان لم تكن معلومة

للمستأجر ما يذكر الوقت لاتصع الاجارة لانه اذا لم يذكر الوقت كان المعقود عليه هو المولى والعمل مجهول فيفسد العقد وان لم يذكر شرط في الاجارة بان أكثر من رجل ذاية وقال ان وكتبها الى موضع كذا وبكذا وان وكتبها الى موضع كذا فبكذا أو ذكر ثلاث مواضع جاز العقد احتياضا وفي الرأية على

الثلاث لا يجوز وذكرا ثلاثا وتحت الله تعالى لهذا أصلا فقال الاجارة متى وقعت على أحد شيئين أو أحد الأشياء الثلاثة وسمى لكل واحد
أجرهما لو ما بان قال آخرتك هذه الدابة بخمسة دراهم أو هذه الأخرى بعشرة دراهم أو هذه الثلاثة بخمسة عشر وقال ذلك في البيوت الثلاثة
أو الخوانيت الثلاث أو العبد الثلاثة أو قال ذلك في المسافات المختلفة بان قال آخرتك هذه الدابة إلى واسط بكذا أو إلى الكوفة بكذا أو إلى
بغداد بكذا أو قال ذلك في أنواع الخياطة أو الصبغ إلى الثلاث يجوز وفي الزيادة (٢٢٣) لا يجوز وفرق بين الاجارة والبيع اذا

باع أحدهذين العبدين وسمى
لكل واحد منهما ثمن لا يجوز الا
أن يشترط الخيار في ذلك للبائع أو
للمشتري وكذلك في الثوبين وغير
ذلك وفي الاجارة يجوز من غير
خيار لان الاجارة يجري فيها من
المساحة ما لا يجري في البيع وكذا
لو قال لراد الا بق ان رددته من
موضع كذا فلك كذا وان رددته
من موضع كذا فلك كذا جاز وكذا
لو قال للخياط ان خطت هذا
الثوب فلك درهم وان خطت هذا
الثوب الا آخر فلك نصف درهم
أو قال ان خطت هذا الثوب
روميا فلك درهم وان خطته
فارسيًا فلك نصف درهم أو قال
للبصاغ ان صبغته بالعصفر فلك
كذا وان صبغته بالزعفران فلك
كذا جاز جميع ذلك * اذا قال
لخياط ان خطته اليوم فلك درهم
وان خطته غدا فلك نصف درهم
قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يصح
الشرط الاول ولا يصح الشرط
الثاني وقال صاحباه يصح
الشرطان جميعا والمسئلة معروفة
فان خاطه في اليوم الاول يجب
المسمى في ذلك اليوم وان خاطه
في اليوم الثاني يجب أجر المثل الا
أن في رواية الاصل يجب أجر المثل
لا يزداد على درهم ولا ينقص عن
نصف درهم وفي النوادر يجب

مسيرة ثلاثة أيام وجاء يوم ما ثم أبق العبد منه وسار يوما نحو المصر الذي فيه المولى وهو لا يريد
الرجوع إلى المولى ثم ان ذلك الرجل أخذته نائبا وجاء به اليوم الثالث ورفعه إلى المولى فله جعل
اليوم الاول والثالث وهو ثلثا الجعل ولو كان العبد حين أبق من الذي أخذته فوجده مولاه وأخذته
أو أبق من الذي أخذته ثم بدله فرجع إلى مولاه فلا جعل للذي أخذته ولو كان العبد فارق الذي
أخذته وجاء متوجهًا إلى مولاه لا يريد الا بقاء فلا جعل يوم وفيه أيضا أخذ عبدا آبقا ودفعه
إلى رجل وأمره أن يأتي به إلى مولاه وأخذ منه الجعل بكونه * في الاصل عبداً ببق إلى بعض
البلدان فأخذته رجل فاشتراه منه رجل آخر وجاء به إلى مولاه لا جعل له فان كان حين اشتراه
أشهد أنه انما اشتراه ليرده على صاحبه فله الجعل ولا يرجع على المولى بما أدى من الثمن قل أو
كثر وان وهب له أو هو أوصى له به أو ورثه فالجواب فيه كالجواب في الشراء لا يستحق
الجعل * أخذ عبداً آبقا وجاء به ليرده على المولى فلما انتظر اليه المولى أعتقه ثم أبق من يدا لا أخذ
كل له الجعل ولو كان دبره والمسئلة بحالها فلا جعل له ولو كان الا أخذ حين سار ثلاثة أيام أبق منه
قبل أن يأتي إلى المولى ثم أعتق المولى لم يصرف باضامن يدا لا أخذ ولو جاء به إلى مولاه فقبضه ثم وهبه
منه فعليه الجعل ولو وهبه منه قبل أن يقبضه فلا جعل له ولو باعه منه قبل أن يقبضه فله الجعل عليه
قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى الراد انما يستحق الجعل اذا أشهد عند الاخذ أنه اعما أخذ
ليرده على المالك أما اذا ترك الاشهاد فلا يستحق الجعل وان رده على المالك كذا في المحيط * اذا
مات الا ببق عند الاخذ أو أبق منه قبل أن يرد على المولى فان كان حين أخذ أشهد أنه انما
أخذته ليرده على صاحبه فلا ضمان عليه وكذلك اذا قال وقت الاخذ هذا آبق قد أخذته فن
وجده طالباً فيلده على فهذا اشهاد ولا ضمان عليه قال شمس الأئمة الحلواني ليس من شرط
الاشهاد ان يكرر ذلك والمرة تكفي بحيث لا يقدر على أن يكره اذا سئل وهكذا في اللقطة وأما اذا
ترك الاشهاد وكان الاشهاد ممكناً كان عليه الضمان عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وهذا
اذا علم كونه آبقا وان أنكر المولى أن يكون عبده آبقا فالقول قوله والاخذ ضمان بالاجماع كذا
في النهاية * اذا أخذ عبداً آبقا فدعا رجل وأقر له العبد فدفعه اليه بخير أو أمر القاضى فهلك
عنده ثم استحقه آخر بالبينة فله أن يضم من أيهما شاء فان ضمن الدافع يرجع به على القابض وان
كان لم يدفع إلى الاول حتى شهد عنده شاهدان أنه عبده فدفعه اليه بعير حكيم ثم قام الآخر البينة أنه
له قصي به للثاني فان أقام الاول بيته لم يلزم أيضا واذا أخذ عبداً آبقا وباعه غير أمر القاضى حتى لم
يصح البيع هلك العبد في المشتري ثم حارجه فادعاه فاقام البينة أنه عبده لم يستحق بالخيار ان شاء
ضمن المشتري وعند ذلك يرجع المشتري بالثمن على البائع وان شاء ضمن البائع قيمته وعند ذلك ينفذ
البيع من جهة البائع ويكون الثمن له ويصدق بما فضل على القيمة من الثمن * اذا أنكر المولى
أن يكون عبده آبقا فلا جعل للراد الا أن يشهد الشهود أنه آبق من مولاه أو على اقرار المولى بابا فله
واذا أبق العبد وذهب بمال المولى فجاء به رجل وقال لم أجده شيء لقول قوله ولا شيء عليه * بيع

أجر المثل لا يزداد على نصف درهم وذكر القدوري الصحيح رواية النوادر وان خاطه في اليوم الثالث
أن له أجر المثل لا يزداد على درهم ولا ينقص عن نصف درهم وروى عنه أنه لا يزداد على نصف درهم ولا ينقص عن نصف درهم وهو الصحيح
* ولو قال ان خطته اليوم فلك درهم وان خطته غدا فلا شيء لك فخطه غدا كانه أجر المثل لا يزداد على درهم لان الاجارة تخليك بعوض فيلزمه
أجر المثل كما لو قال استأجرتك بعيرين * وروى عن أحمد بن محمد بن عيسى أن أفعله في أحد أيامها عشرة دنانير فاعطت فيها

بزازا فاجر هاجسة جازت الاجارة في قول أبي حنيفة ترجه الله تعالى الاجر كافي الحياطة الزوسية والفارسية وفي قول صاحبيه رجحه الله تعالى
 الاجارة فاسدة هيا يقولان في احالة الدور والعقار يجب الاجر مجرد التخلية وعند ذلك الاجر مجهول بخلاف العمل لان في العمل لا يجب الاجر
 الاعند العمل وعند العمل يصير الاجر معلوما واذا جازت الاجارة في قول أبي حنيفة فان قبض المستأجر الدار ولم يسكنها يلزمه أقل المسمين
 * ولو استأجر دابة من بغداد الى القصير بخمسة (٣٢٤) والى الكوفة بعشرة قال محمدان كان القصير نصف طريق الكوفة جاز وان

كان أقل من ذلك أو أكثر لا يجوز
 وعلى قول أبي حنيفة رجحه الله
 تعالى يجوز على كل حال * رجل
 تزلفا قال عامة مشايخ بلج منهم
 الفقيه أبو الليث والفقيه أبو بكر
 رجحه الله تعالى بكون ساكنا
 باجر ولا يصدق أنه سكن بغير أجر
 وقال نصير لا أجر عليه الآن بتقاضاه
 صاحب الخان بالاجر حينئذ يجب
 الاجر استحضانا والصحيح قول
 الفقيه أبي الليث رجحه الله تعالى
 لان الظاهر أن النزول في الخان
 يكون بالاجر وهو بمنزلة داخل الحمام
 كان عليه الاجر ولا يصدق أنه
 دخلها غصبا فكذلك ههنا الآن
 يكون الساكن معروفا بالظلم
 والغصب بان كان صاحب جيش
 لا يستأجر عادة * وفي المنتقى رجل
 غصب دار رجل فقال له المالك
 اخرج منها فان سكنها فهي عليك
 كل شهر تكذا فان كان الغاصب
 باحدا أتمه له ثم أقام المالك بعد
 ذلك بينة أتمه له لأجر عليه فيما
 مضى وان كان الساكن مفسرا
 أنها للمدعي فقل اخرج منها فان لم
 تخرج فعليك كل شهر بكذا فلم
 يخرج كان عليه الاجر المسمى لما
 سكن * رجل استأجر دابة من
 سمرقند الى بخارا ولم يسر رستاقا
 من رستاقها ولا قصبة ولا بقعة
 يعيش قال الشيخ الامام أبو بكر محمد

الآبق من أجنبي أو من ابن صغيره لا يجوز ويبيعه ممن في يده يجوز وهبته من الاجنبي لا يجوز وان
 وهبه من ابن صغيره ان كان مترددا في دار الاسلام يجوز وان آبق الى دار الحرب اختلف فيه
 المشايخ رجحه الله تعالى وروى قاضي الحرمين عن أبي حنيفة رجحه الله تعالى أنه لا يجوز ويجوز
 اعتاقه عن كفارة طهاره ولو وكل المولى رجلا بطلب الآبق وأصابه الوكيل ثم باعه المولى من
 انسان ولا يعلم البائع والمشتري أن الوكيل أصابه فالبيع باطل حتى يعلم أن الوكيل أصابه ولو أخذ
 الآبق رجل وأجره فالجرة له ويتصدق بها فان دفعها الى المولى مع العبد وقال هذه غلة عبدك وقد
 سلمت لك فهي للمولى ولا يحل للمولى أكلها قياسا ويحل استحضانا كذا في المحيط

(كتاب المفقود)

هو الذي غاب عن أهله أو بلد أو أسر العدو ولا يدري أحى هو أم ميت ولا يعلم له مكان ومضى على
 ذلك زمان فهو معدوم بهذا الاعتبار وحكمه أنه حي في حق نفسه لا تزوج امرأته ولا يقسم ماله
 ولا تنسخ اجارته وهو ميت في حق غيره لا يرث من مات حال غيبته كذا في خزائنة المقتنين * وينصب
 القاضي من يحفظ ماله ويقوم عليه ويقبض غلاته والديون التي أقر بها غرماؤه ولا يخاصم في دين
 لم يقار به لغريم ولا في نصيبه في عرض أو عقار في يد غيره لانه ليس بمالك ولا نائب عنه وانما هو وكيل
 بالقبض من جهة القاضي وانه لا يملك الخصومة بالاتفاق لمساقيه من تضمن الحكم على الغائب فاذا
 كان يتضمن الحكم على الغائب لا يجوز عنده ناقل وقضى به قاض يرى ذلك جاز لانه فصل مجتهد فيه
 فينفذ قضاؤه بالاتفاق ثم الوكيل الذي نصبه القاضي يخاصم في دين وجب بعقده بلا خلاف ويبيع
 ما يخاف عليه الفساد من ماله كذا في التبيين * ولا يبيع ما لا يتسارع اليه الفساد في نفقة ولا في
 غيرهما نقولا كان أو عقارا كذا في غاية البيان * ينفق من ماله على من تجب عليه نفقته حال حضرته
 بغير قضاء كزوجته وأولاده وأبويه وكل من لا يستحقها بحضرته لا بقضاء فانه لا ينفق عليه كالأخ
 والاخت ونحوه سماومعنى قولنا من ماله التقدان كذا في خزائنة المقتنين * والتبر بمنزلة التقدين
 في هذا الحكم وهذا اذا كان المال في يد القاضي وان كان ودیعة أو دينا ينفق عليهم منهما اذا كان
 المودع والمديون مقربين بالودیعة والدين والنسب والشكاح اذا لم يكونا طاهرين عند القاضي وان
 كانا طاهرين فلا حاجة الى اقرارهما وان كان أحدهما طاهرا دون الآخر يشترط الاقرار بما
 ليس بظاهر في الصحيح وان دفع المودع بنفسه أو من عليه الدين بغير أمر القاضي فالمودع بضمن
 والمديون لا يبرأون بحد المودع والمديون أصلا أو بحد الزوجية والنسب لم ينتصب أحد من
 يستحق النفقة خصم في ذلك * لا يفرق بينه وبين امرأته وحكم بموته بمضى تسعين سنة وعليه
 العتوى وفي ظاهر الرواية بقدر موت أقرانه فاذا لم يبق أحد من أقرانه حيا حكم بموته ويعتبر موت
 أقرانه في أهل بلده كذا في الكافي * واختار أنه يفوض الى رأي الامام كذا في التبيين * واذا حكم
 بموته اعتدت امرأته عدة الوفاة من ذلك الوقت وقسم ماله بين ورثته الموجودين في ذلك الوقت ومن
 مات قبل ذلك لم يرث منه كذا في الهداية * فان عازر زوجها بعد مضي المدة فهو أحق بها وان تزوجت

ابن الفضل رجحه الله تعالى الاجارة فاسدة لان بخارا اسم للقصبة مع سوادها فهي كالري وذكر في
 الكتاب اذا استأجر دابة الى فارس أو الى الري ولم يسر مع ما علمه لا تصح الاجارة في ظاهر الرواية وروى هشام عن محمد
 أنها تصح وجعل اري اسم للمدينة خاصة * ولو استأجر دابة الى سمرقند صح الاجارة لان سمرقند اسم للقصبة دون السواد فسواد سمرقند
 سمرقند * ولو تيكاري دابة الى أو زجند صح الاجارة ولو تيكاري الى سمرقند وان تيكاري الى فرغانة لا تصح كالتوكار الى سغد

فلا

رجل تكاثر بطلا على أنه كمال ركب الأمير ركب معه كانت فاسدة وعليه كمار كبر أجر مثله * رجل تقبل من رجل طعنا على أن يحمله من موضع كذا إلى موضع كذا إلى اثني عشر يوما بكذا فلم يحمله إلى اثني عشر يوما وانما حمله في أكثر من ذلك قالوا لا يلزمه الأجر كالأجر استأجر رجلا على أن يخط ثوبه في يومه بدرهم فغطاه في اليوم الثاني لا يجب الأجر على صاحب الثوب في قول أبي حنيفة وفي قول صاحب يجب الأجر لأن عندهما في مثل هذا الموضع تقع الأجرة على العمل دون الوقت (٣٢٥) مسائل في الأجر المشترك فصل في

الحامى والثياب) امرأة دخلت الحمام ودفعت ثيابها إلى المرأة التي تمسك الثياب فلما خرجت لم تجد ثيابها قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل إن كانت هذه أول مرة دخلت الحمام لا تضمن الثياب في قولهم إذا لم تعلم أنها تحتفظ الثياب باجر لانها إذا دخلت أول مرة ولم تعلم بذلك وما شرط لها الأجر على الحفظ كان ذلك ايداعا والمودع لا يضمن عند السكك إلا بالتضييع وإن كانت المرأة هذه دخلت الحمام قبل هذا ودفعت إليها الثياب وأعطت لها الأجر على حفظ الثياب كانت المسئلة على الاختلاف على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا تضمن لأن عنده الأجر المشترك لا يضمن لما هالك في يده بغير صنعه والخمار في الأجر المشترك قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقيل هو قول محمد رحمه الله تعالى أيضا وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى الأجر المشترك يكون ضامنا لما هالك في يده بغير صنعه فيجب الضمان عندهما على الثيابي قال المصنف رحمه الله تعالى ينبغي أن يكون الجواب في هذه المسئلة عندهما على التفصيل إن كان الثيابي أجير الحامى بأخذ منه في كل يوم أجرة معلومة لهذا العمل لا يكون ضامنا عند الكل بمسئلة تليذ القصار

فلا سبيل له عليها ويعتبر ميتا في ماله يوم تمت المدة وفي مال الغير يعتبر كأنه مات يوم فقده كذا في التارخانية * ولا يرث المفقود أحد مات في حال فقده ومعنى قوائنا لا يرث المفقود أحد أن نصيب المفقود من الميراث لا يصير ملكا للمفقود أما نصيب المفقود من الارث فيتوقف فان ظهر حيا علم أنه كانم تخفوا وان لم يظهر حيا حتى بلغ تسعين سنة فارقناه برده على ورثة صاحب المال يوم مات صاحب المال كذا في الكافي * وإذا أوصى له توقف الموصى به إلى أن يحكم بموته فاذا حكم بموته برده المال الموصى به إلى ورثة الموصى كذا في التبيين * إذا فقد الميراث فلم يعلم الحق بدار الحرب أم لا فإنه يوقف ميراثه حتى يتبين لحاقه بدار الحرب وان مات أحد من ولد الميراثي قسم ميراثه بين ورثته ولم يوقف للمفقود شيء كذا في الظهيرية * لو كان مع المفقود وارث لا يحجب به ولكنه ينقص حقه به يعطى أقل النصيبين ويوقف الباقي وإن كان معه وارث يحجب به لم يعط أصلا بمانه رجل مات عن بنتين وابن مفقود وابن ابن وبنت ابن والمال في يد أجنبي وتصادقوا على الابن المفقود وطلبت البنات الارث دفع النصف أقل النصيبين اليهما ولا يدفع إلى ولد الابن ولا ينزع من يد الأجنبي الا إذا ظهرت منه خيانة فلا يؤمن عليه فاذا مضت المدة وحكم بموت المفقود يعطى سدس آخر البنتين ائتم لهما الثلثان ويعطى الباقي لولد الابن ونظيره الجمل فإنه يوقف له نصيب ابن واحد باختيار القوي ولو كان معه وارث آخر لا يسقط بحال ولا يتغير بالجمل يعطى كل نصيبه وإن كان ممن يتغير به يعطى أقل النصيبين كذا في الكافي * إذا مات المفقود بآبادية فلصاحبه أن يبيع حماره ومثاقه ويحمل الدراهم إلى أهله وإن ادعى رجل على المفقود حقا من دين أو وديعة أو شركة في عقار أو طلاق أو عتاق أو نسكاح أو رد بعب أو مطالبة باستحقاق لم يلتفت إلى دعواه ولم يقبل منه البينة ولم يكن هذا الوكيل ولا أحد من الورثة خصما وإن وأى القاضي سمع البينة وحكم نفذ حكمه بالاجماع كذا في التارخانية

(كتاب الشركة * وهو يشتمل على ستة أبواب)

(الباب الاول في بيان أنواع الشركة وأركانها وشروطها وأحكامها وما يتعلق بها وفيه ثلاثة فصول)

(الفصل الاول في بيان أنواع الشركة) الشركة نوعان شركة مال وهي أن يملك رجلان شيئا من غير عقد الشركة بينهما كذا في التهذيب * وشركة عقد وهي أن يقول أحداهما مشاركتك في كذا ويقول الآخر قبلت هكذا في كذا الدقائق * وشركة المالك نوعان شركة جبر وشركة اختيار فشركة الجبر أن يختلط المالان لرجلين بغير اختيار المالكين خلطا لا يمكن التمييز بينهما حقيقة بأن كان الجنس واحدا أو يمكن التمييز بضرب كلفة ومشقة نحو أن تختلط الخلطة بالشعير أو برنألا * وشركة الاختيار أن يوهب لهما مال أو يملكهما لا باستيلاء أو يخلط مالهما كذا في الذخيرة * أو يملكهما لا بالشراء أو بالصدقة كذا في فتاوى قاضيهان * أو يوصى لهما فيقبلان كذا في الاختيار شرح المختار * وركنها اجتماع النصيبين وحكمها وقوع الزيادة على الشركة

والمودع * رجل دخل الحمام وقال لصاحب الحمام احفظ الثياب فلما خرج من الحمام لم يجد ثيابه قال أبو القاسم رحمه الله تعالى إن أقر صاحب الحمام أنه رأى رجلا غير هذا الرجل رفع الثياب ووطن أنه يرفع ثياب نفسه كان ضامنا لأنه صار مضطجعا إذا لم يمنع الغاصب وإن سرق الثياب ولم يعلم به صاحب الحمام لا يضمن الا إذا ضيعه بأن ذهب عن ذلك الموضع وترك الثياب * رجل دخل الحمام ووضع ثيابه في الحمام وصاحب الحمام يراه وينظر إليه فلما خرج من الحمام لم يجد ثيابه قال محمد بن سالم رحمه الله تعالى إن ضيع الحامى أو رأى أن غيره رفع ثيابه كان ضاهذا

وقال أبو القاسم لا يضمن والصحيح قول محمد بن مسلمة لأن ذلك استعفاط منه عادة * وكذا الوجه وجعل وضع ثيابه عند الجالس في ذلك الموضع ولم يقل الجالس انخفا ولم يقل الجالس لا تضع عندي ولم يقبل ولم يرد يكون مودعا حتى لو ضيقه كان ضامنا * رجل دخل الحمام ووضع ثيابه عند الجالس وقال احفظ الثياب وقبل الاجر وشرط عليه ضمان الثوب اذا تلف فلما خرج الرجل من الحمام لم يجد ثيابه قال بعضهم ضمن الجالس عند الكل أما على قوله ما فظاهر (٢٢٦) وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فلان عنده الاجير المشترك انما لا يضمن

اذا لم يشترط عليه الضمان أما اذا شرط كان ضامنا وقال الفقيه أبو جعفر شرط الضمان في الأمانات باطل فكان الشرط وعدم الشرط فيه سواء وذكر في المنتقى ماوافق قوله * امرأة دخلت الحمام ووضعت ثيابها في بيت المسخ والحامية تنظر إليها فدخلت الحامية في الحمام بعد المرأة لتخرج الماء فتغسل صبي ابنتها وابتهاج صبيها كانت في دهليز الحمام ترى أمها فاضاعت ثياب المرأة قالوا ان غابت الثياب عن عين الحامية وعن عين ابنتها ضمن الحامية والا فلا لان لها أن تحفظ الثياب بيد ابنتها فاذا لم تبصرها أو بصرت ابنتها لا تضمن

(فصل في الجمل وما يرجع اليه) رجل استأجر رجلا بدائق ليعمل له زق ممن الى موضع كذا فقال الجمل للمستأجر احمل على الزق فرفعه المستأجر مع الجمل فوق الزق وذهب ما فيه لا يضمن الجمل لان الزق ما دام في يده لم يسلمه الى الجمل وان جملة ثم ان الجمل وضع الجمل في بعض الطريق ثم استعان برب الزق في رفعه فوضعه على ظهره فوقع وتخرق ضمن الجمل لانه دخل في ضمانه وباعا له رب الزق ما صار الزق مساميا اليه فلا يبرأ عن الضمان ولو زاق

بقدر الملك ولا يجوز لاحدهما أن يتصرف في نصيب الآخر الا بامره وكل واحد منهما كالا جنبي في نصيب صاحبه ويجوز بيع أحدهما نصيبه من شركه في جميع الصور ومن غير شركه بغير اذنه الا في صورة الخلط والاختلاط كذا في الكافي * أما شركة العقود فالأواع ثلاثة شركة بالمال وشركة بالأعمال وكل ذلك على وجهين مفروضة وعنان كذا في الذخيرة * وركنها الإيجاب والقول وهو أن يقول أحدهما شاركتك في كذا وكذا ويقول الآخر قبلت كذا في الكافي * ويندب الاشهاد عليها كذا في النهر الفائق * وشرط جواز هذه الشركات كون العقود عليه عقد الشركة قابلا للوكالة كذا في المحيط * وأن يكون الربح معلوم القدر فان كان مجهولا تفسد الشركة وأن يكون الربح جزأ شائعاً في الجمله لا معيناً فان عيناً عشرة أو مائة أو نحو ذلك كانت الشركة فاسدة كذا في البدائع * وحكم شركة العقد صيرورة العقد عليه وما يستفاد به مشتركا بينهما كذا في محيط السرخسي * أما الشركة بالمال فهي أن يشتركا ثلثاً في رأس مال فيقولوا اشتركا فيه على أن نشترى ونبيع معا أو شتى أو أطلقا على أن مارزق الله عز وجل من ربح فهو بينهما على شرط كذا أو يقول أحدهما ذلك ويقول الآخر نعم كذا في البدائع

(الفصل الثاني في اللفاظ التي تصح الشركة بها والتي لا تصح) قال محمد رحمه الله تعالى اذا اشتركا بغير مال على أن ما اشترى باليوم فهو بينهما وخصاصاً أو عملاً أو لم يخصصوا جائز وكذلك اذا قال هذا الشهر وكذلك اذا لم يذكر للشركة وقتاً بان اشتركا على أن ما اشترى فهو بينهما هكذا في المحيط * وان وقتا هل يتوقف بالوقت المذكور روى بشر عن أبي يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يتوقف والطحاوي ضعف هذه الرواية وصحها غيره من المشايخ وهو الصحيح * اذا لم يذكر لفظ الشركة ولكن قال أحدهما لا اشترى اليوم من شيء فهو بيني وبينك ووافقه الآخر هل يكون شركة لم يذكره محمد رحمه الله تعالى في الأصل وروى أبو سليمان عن محمد رحمه الله تعالى أنه يجوز وتثبت الشركة بهذا القدر لا ترى أنهم مالوذ كرا الشراء من الجانبين يجوز وان لم يذكر لفظ الشركة باعتبار ذلك كحكمها فكذا هذا وهو الصحيح وهذه الشركة حائزة في الشراء وليس لاحدهما أن يبيع حصة الآخر مما اشترى الا باذن صاحبه كذا في الغياثية * ان قال رجل لغيره ما اشترى من شيء فبيني وبينك أو قال فبينا وقال الآخر نعم فان أراد بذلك أن يكونا بمعنى شريكي التجارة كان شركة حتى يصح من غير بيان جنس المشتري أو نوعه أو قدر الثمن كما اذا نصاعلى الشراء والبيع وان أراد به أن يكون المشتري بينهما خاصة بعينه ولا يكونا فيه كشرى في التجارة بل يكون المشتري بينهما بعينه كما اذا وزنا أو وهب لهما كان وكالة لا شركة فان وجد شرط صحة الوكالة جازت الوكالة والا فلا وهو بيان جنس المشتري وبيان نوعه ومقدار الثمن في الوكالة الخاصة وهو أن لا يفيض الموكل الرأي الى الوكيل أو بيان الوقت أو قدر الثمن أو جنس المبيع في الوكالة العامة كذا في البدائع * وفي المنتقى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رجلين قال ما اشترىنا من شيء فهو بينهما نصفين فهو حائز وفيه أيضا عن الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله

الجمل في الطريق وان شق الزق وذهب ما فيه ضمن * وكذا لو انقطع الخيل لانه ما شده بحبل واهن تعالى كان مضيعا * الملاح اذا أخذ الاجر ووضع فيها الطعام فغرقت السفينة من ريح أو موج أو شيء وقع عليها أو صدم جبل وهلك الطعام لا يضمن الملاح في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان غرقت السفينة من مده أو معالجته لوجدته ضمن السلاح لان ذلك من جنابه يده قبضين وانه لا يضمن الاجير فيما لم يغيره له وان كان صاحب الطعام أو وكيله في السفينة لا يضمن الملاح شيء من ذلك لان صاحب الطعام

إذا كان منه في السفينة كان التماس في بدو ما عليه فلا يضمن الملاح إلا أن يصنع فيها أو يعمل فعلا يتعمد الفساد وان انكسرت السفينة فدخل فيها الماء ان كان ذلك بفعل الملاح يضمن والا فلا والله أعلم (فصل في البقار والرعي) رجل سلم بقرة الى يقار ليرعاه اجهه البقار ليسلا وزعم أنه رد البقرة وأدخلها القرية فظلمها صاحبها فلم يجدها ثم وجدها بعد أيام في نهر في الجبانة فذعبت قالوا ان كان العرف فيما بينهم أن تدخل البقرة في القرية ولم يطلبوا منه أن يدخل كل بقرة (٢٢٧) في منزل صاحبها كان القول قول البقار مع يمينه أنه أدخل البقرة في القرية

فلا ضمان عليه وكذا لو أرسل كل بقرة في سكة صاحبها فصاعت قبل أن تصل الى صاحبها لا يضمن لانه ليس عليه ادخالها في منزل صاحبها عرفوا والمسر وف عرفا كالشرط شرطاً * بقار ترك الباقورة في الجبانة وغاب عنها فوقعت الباقورة في زرع رجل ففسدت الزرع لا يضمن البقار الا أن يكون البقار أرسل الباقورة في الزرع أو أخرج الباقورة من القرية وهو يذهب معها حتى وقعت الباقورة في الزرع أو أ تلف مال انسان في سوقها فيضمن البقار * واذا ساق البقار الباقورة فعطبت واحدة من سوقه بان استعمل عليها في السوق فعثرت وانكسرت رجلها أو اودقت عنقها أو ساقها في الماء لتسرب فوقعت في الماء يضمن البقار ان كان مشتركا وان كان خاصا لا يضمن لان الاجير الواحد لا يضمن ما تلف في يده بفعله اذا لم يتعمد الفساد وان ساق البقر فتناطحت وتل بعضها بعضاً أو وطئ بعضها بعضاً في سياقه فكذلك ان كان البقار أجير واحد لرجل لا يضمن وان كان مشتركا لقوم شتى فهو ضمان وكذا لو كان البقر لقوم شتى وهو أجير أحدهم يكون ضمانا لتلف من سياقه

تعالى في رجل قال لا آخرا ما اشتريت من أصناف التجارة فهو بيني وبينك فقبل ذلك صاحبه فهو جائز وكذلك اذا قال اليوم وما اشترى في ذلك اليوم كان بينهما نصفين وكذلك لو قال كل واحد منهما لصاحبه ولم يوقتا وكذلك اذا قال ما اشتريت من الحقيقة فهو بيني وبينك وليس لواحد منهما أن يبيع حصة صاحبه مما اشترى الا باذن صاحبه لانهم ما اشترى كافي الشراء لا في البيع كذا في المحيط * ولو قال أحدهما للآخر ان اشتريت عبدا فهو بيني وبينك كان فاسدا الآن يسمى نوعا فيقول عبدا خواسانيا أو ما أشبه ذلك كذا في فتاوى قاصصان * وان قال ما اشتريت من شيء فهو بيني وبينك فان أباحني فرجحه الله تعالى قال لا يجوز وكذلك قال أبو يوسف رحمه الله تعالى كذا في البدائع * وفي المتنق أيضا بشرى بن الوليد عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل قال ما اشتريت اليوم من شيء فهو بيني وبينك فهذا جائز وكذلك ان وقت سنة أو لم يوقت الا أنه وقت من المشتري مقدار بان قال ما اشتريت من الحنطة الى كذا فهو بيني وبينك فهذا جائز كذا في الذخيرة * اذا قال ما اشتريت في وجهك فيني وبينك وقد خرج في وجهه أو قال بالبصرة فهو باطل حتى يوقتا ثم أبيع أو أياها كذا في المحيط * رجل امر الآخر أن يشتري عبدا بعينه بينه وبينه فقال نعم فاشهد عند الشراء أنه اشترى لنفسه خاصة فالعبد مشترك كذا في محيط السرخسي * قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في المهر اذا أمره بشراء فسكت ولم يقل نعم ولا لا حتى قال عند الشراء اشتريته لنفسى يكون له ولو قال اشهدوا أنى اشتريته لفلان كما أمرني ثم اشترى فهو لا ترك كذا في الذخيرة * فان اشترى وسكت عند الشراء ثم قال بعد الشراء اشتريته لفلان الا ترك لفلان اذا كان سليما ولو قال ذلك بعد ما حدث به عيب أو مات لم يقبل قوله الا أن يصدقه الا ترك كذا في التتارخانية * رجل قال لا آخرا ما اشترى عبدا فلان بيني وبينك قال نعم فذهب ليشتري فقال له الا آخرا ما اشترى بيني وبينك قال نعم فاشترى فهو لا ترك كذا في الخلاصة * قالوا هذا اذا قبل الوكالة من الثاني بغير محض من الاول وأما اذا قبل الوكالة بمحض من الاول فيكون العبد بين الاخر الثاني وبين المأمور نصفين كذا في المحيط * ولولقيه نالت فأمره بذلك فاشترى المأمور بعد أمر الثلاثة بنظران قال للثالث نعم بغير محض الاولين والعبد بينهما ولا شيء للثالث والمشتري وان قال نعم بمحضهما فالعبد بين الثالث والمشتري نصفين كذا في محيط السرخسي * وفي المتنق قال هشام سألت مجدا رحمه الله تعالى ما تقول في رجل سأل امرأ رجل أن يشتري ثوبا موصوفا بعشرين درهما بيني وبينه على أن أنقدا ما للدواهم قال فهو حائر وهو بينهما والشرط باطل وفيه أيضا ابراهيم عن مجدا رحمه الله تعالى ر - ل قال لو جعل اشترى جارية فلان بيني وبينك على أن أبيعها أنا قال الشرط فاسد والشركة جائزة قال وكذلك كل شرط فاسد في الشركة ولو قال على أن تبيعها كان هذا جائزا وهي مشتركة بينهما يبيعانها على تجارتهما كذا في المحيط * لو قال رجل لا آخرا ما اشترى هذا العبد اشترى صاحبه أو فصاحبه فيه شريك له فهو جزأهما ما اشترى كان مشتركا نصفه لنفسه ونصفه لصاحبه فاذا قبضه فهو

لانه سائق الدابة التي وطئت والسائق يضمن لما تالت * ولو نبت بقرة من الباقورة وخاف البقار أنه لو نبع ما يضيع الباقي كان في سعة لا يضمنه ولا يكون ضمانا في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لما نبت لانها ضاعت بفعله وضمن في قول أبي يوسف ومجدا رحمه الله تعالى وكذا لو تفرقت فرقا ولم يقدر على اتباع الكل فابيع البعض وترك البعض لا يضمن لما ترك * ولو كان البقار مشتركا فاعرها في موضع فعطبت فقال صاحبها أنا شرطت عليك أن ترعاه في موضع آخر وقال الراعي لا بل شرطت على الرعي في هذا الموضع كان القول فيسه قول

صاحب البقر وليس البقار ولا الراعي أن ينزى على شيء منها بغير أمر صاحبها فإن فعل كان ضامنا لما عطيته منها ولو أن الراعي لم يفعل ذلك ولكن الفعل الذي كان فيها نزاعا على بعضها فاعطيت لا يضمن الراعي في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * الراعي والبقر إذا خاف الهلاك على شاة فذبحها ذكر في الأصل أنه يضمن فبمها يوم الذبح وذ كرفي النواذر أنه لا يضمن استحسانا وكذا لو رأى رجل شاة إنسان سقطت وخيف عليها الموت فذبحها قالوا لا يضمن (٢٢٨) استحسانا والمختار لا يقتوى أنه يضمن في الثانية ولا يضمن في الأولى فإن اختلف الراعي

كقبضهما حتى لو مات كان من مالهما فإن اشترى معا أو اشترى أحدهما نصفه قبل صاحبه ثم اشترى صاحبه النصف الآخر كان بينهما ولو نذر أحدهما كل الثمن في هذه الصورة ولو يغير أمر صاحبه رجع بنصفه عليه كذا في فتح القدير * فإن أذن كل واحد منهما لصاحبه في بيعه فباع أحدهما من رجل على أن له نصفه فهو بائع نصيب شريكه بنصف الثمن وإن باعه الآخر نصفه بجميع الثمن ونصف العبد بينهما نصفين عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما البيوع ينصرف إلى نصيب البائع خاصة كذا في محيط السرخسي * في المنتقى قال هشام سمعت أبا يوسف رحمه الله تعالى يقول في رجل قال لا أشرك بليس له شيء تعال فبي عشرة آلاف فخذها شركة بيني وبينك قال هو جائز والربح والوضيعة عليهما كذا في المحيط * رجل اشترى عبدا وقبضه فطلب رجل آخر منه الشركة فيه فأشركه فيه فله نصفه بنصف الثمن الذي اشتراه به بناء على أن مطلق الشركة يقتضي التسوية إلا أن يبين خلافه كذا في فتح القدير * وكذا لو أشرك رجل رجلين يصير بينهما أثلاثا كذا في فتاوى قاضيان * رجل اشترى عبدا وقبضه فقال له رجل أشركني فيه ففعل ثم لقيه آخر فقال مثل ذلك فإن كان الثاني يعلم بمشاركة الأول فله ربع العبد وإن كان لا يعلم فللثاني نصف العبد وللأول النصف وخارج المشتري من البين كذا في المحيط * وكذلك لو اشترى عبدا فقال له رجل أشركني فيه فأشركه ثم استحق نصف العبد فلا شريك لنصف العبد وخارج المشتري من البين كذا في محيط السرخسي * وإذا اشترى نصف العبد وقبضه فقال له رجل أشركني فيه وهو يرى أنه اشترى الكل ففعل فله جميع النصف الذي اشترى المشتري وإن كان يعلم أنه اشترى النصف فله نصفه كذا في المحيط * وإذا اشترى رجل شيئا فقال له رجل آخر أشركني فيه فأشركه فهذا بمنزلة البيع فإن كان قبل قبض الذي اشترى لم يصح ولو أشركه بعد القبض ولم يسلمه إليه حتى هلك لم يلزمه فمن ويعلم أنه لا بد من قبول الذي أشركه لأن لفظ أشركت صار إيجابا للبيع هكذا في فتح القدير * وذ كرفي المنتقى لو قبض النصف دون النصف ثم أشرك آخر فيه شاعنا من المقبوض وغير المقبوض يصح في المقبوض وله الخيار ليعرف الصفة عليه كذا في محيط السرخسي * ولو كان رجل في بيته حنطة يدعيها كلها فأشرك رجلا في نصفها فلم يقبض حتى أحس ق نصفها فإن شاء المشرى أخذ نصف ما بقي وإن شاء ترك وكذا في البيع في هذا الوجه وإن استحق نصف الطعام اختلفت الشركة والبيع وكان البيع على النصف الباقي وكان في الاشتراك النصف بينهما والمشرى الخيار كذا في السراج الوهاج * ولو اشترى رجلان عبدا فأشركا فيه آخر بنظر أن أشركاه على التعاقب فله النصف ولهما النصف كذا في محيط السرخسي * وإن أشركاه معا بان فالأجله أشرك ذلك في هذا العبد كان للرجل ثلث العبد استحسانا كذا في المحيط * ولو أشركه أحدهما في نصيبه ونصيب صاحبه فأجاز لصاحبه فله النصف وللشريكين نصفه كذا في محيط السرخسي * وإن لم يجز فله نصف نصيب المشرى وهو الربع كذا في المحيط * ولو أشركه بأذن شريكه كان بينهما أثلاثا كذا في المبسوط * وإن قال أشركني

وصاحب الغنم على جواب الكتاب قال صاحب الغنم ذبحتها وهي حية وقال الراعي لا بل ذبحتها وهي ميتة كان القول قول الراعي * ولو أن صاحب الغنم أو البقر شرط على البقار أو الراعي أن ما هلك يأتيه بهمه لم يصح هذا الشرط ويكون القول في الهلاك قول الراعي وإن لم يأت بالسمة * أهل قرية كانوا يردون دوابهم بالنوبة فضاعت بكرة في نوبة رجل فكأموافيه قال الفقيه أبو الليث لا يضمن هذا الواحد عند الكل لأن هذه ليست بأجرة بل هي أمانة وإعارة * أهل قرية اتفقوا على أن كل واحد منهم يحفظ الباقورة فلما كانت نوبة أحدهم استأجر هذا الواحد أجيرا ليحفظها فأخرجها الأجير إلى المقازة ثم رجع إلى القرية ليخرج ما تخلف منها فضاع بعضها قالوا إن ضاع عند غيبة الأجير ضمن الأجير فيمتها بترك الحفظ المترم وإن ضاع بعد ما عاد الأجير إلى الباقورة لا يضمن الأجير ولا صاحب النوبة أما الأجير فظاهر وأما صاحب النوبة فلأنه أن يحفظ الباقورة بأجرائه * بقار يحفظ بأجر فترك البقر عند رجل ليحفظها ورجع هو إلى القرية ليخرج منها ما تخلف أو لحاجة لنفسه فصاع بعض ما كان خارجا

معك

قالوا أن لم يكن الحافظ في عياله ضمن والافلا * الراعي إذا خلط الغنم بعضها به بعض فإن كان يقدر على

التمييز لا يضمن ويكون القول في تعيين المواب أنها القلان قوله وإن كان خلطا لا يقدر على التمييز يكون ضامنا قيمتها والقول في مقدار القيمة قول الراعي * وإن دفع غنم رجل إلى غيره استحسانا فاستهلكها المدفوع إليه وأقر الراعي بذلك ضمن الراعي ولا ضمان على المدفوع إليه ولا يقبل قول الراعي على المدفوع إليه إن كان الراعي أقر رقت الدفع أنها للمدفوع إليه وإن شرط على الراعي أن لا يبيع غنمه غنم غيره صح

الشرط لانه جعله أجبر وحده البقار أو الراعي إذا نام حتى ضاع بعضها لم يضرهما كان ضامنا وان نام جالسا فان غاب البقر عن رعيه كان ضامنا والا فلا وما كل الراعي من الابلان كان ضامنا إذا استأجر راعيا أو بقارا وقال استأجرتك لترعى غنمي هذه سنة كل شهر بكذا يكون الراعي أجبر مشتركا إذا صرح بما هو حكم أجبر الواحد بأن قال على أن لا ترعى مع غنم غيري فينشد يكون أجبر وحده وان أورد العقد على المدة أو لابلان قال استأجرتك شهر بكذا لترعى غنمي كان أجبر (٢٢٩) وحده الآن يذ كر بعده ما هو حكم أجبر

المشترك بأن قال على أن لا أتد

ترعى مع غنمي غنم غيري فينشد

يصير مشتركا أو بتغير أول الكلام

بآخره هكذا قال الشيخ الامام

الاجل المعروف بخواهر زاده قال

وكذلك الحكم في حق كل من كان

في معنى الراعي * الراعي أو البقار

إذا ضرب شاة ففقد أعينها أو كسر

رجلها ذكر في الاصل أنه يكون

ضامنا قال مشايخنا رجهس الله

تعالى هذا على قياس قول أبي

حنيفة رجه الله تعالى أما على

قياس قولهما ان ضرب في الموضع

العتاد فلم يمسح تاردا ينسخ أن

لا يجوز إذا كان الصبي ما ذونا

كان الضمان على الصبي ولا يجب

على القصار لان له أن يحفظ الثياب

بالصبي الذي يكون في عياله ويقدر

على الحفظ وان لم يكن الصبي في

عمال القصار ولا تليذه ولا أجبر

الآن القصار أخذ بيده وأقعد

ليحفظ الخانوق كان الضمان على

القصار ههنا لانه لما استحفظ من

ليس في عياله يصير مسئلا *

قصار سلم ثياب الناس الى أجبر

ليشمسها في المقصرة ويحفظها

فنام الاجير وضاع من الثياب

بعضها ولا يدري كيف ضاع ومتى

ضاع قال الفقيه أبو جعفر رجه

الله تعالى اذا لم يعلم أنه ضاع حال نوم

الاجير كان الضمان على القصار

لا على الاجير وان علم أنه ضاع في

ان ضربها في غير الموضع المعتاد بضمن في قولهم وان ضربها برقبته قال وقال المقيس أبو الليث انما قال له أن بضمن القصار

في الموضع المعتاد ان في قول أبي حنيفة رجه الله تعالى وعلى صاحبها لا الاجير المشترك لا بقوله أما على قول أبي حنيفة رضي

عند الكل وهو تعبير الدابة بضمن عند الكل الا اذا ضربت صاحبها الزوج اذ الله تعالى قصه وأمره صاحب الثوب أن يمسك

في قول أبي حنيفة رجه الله تعالى لانه هلك أمانة

معلك ومع شريكك في هذا العبد ففعل فان أجاز شركك فله الثلث وان لم يجز له السدس كذا في محيط السرخسي * ولو قال أحدهما أشركتك في نصف هذا العبد فقد روي ابن ماجة عن أبي يوسف رجه الله تعالى كان مملوكا جميع نصيبه منه عزله قوله قد أشركتك بنصفه ألا يرى أن المشتري لو كان واحدا فقال لرجل أشركتك في نصفه كان له العبد كقوله أشركتك بنصفه بخلافه ولو قال أشركتك في نصبي فانه لا يمكن ان يجعل بهذا اللفظ مملوكا جميع نصيبه بأقامة حرف في مقام حرف الباء فانه لو قال أشركتك بنصبي كان باطلا فلذا كان له نصف نصيبه كذا في فتح القدير * اشترى عبدا بالف درهم وقبضه ثم قال لرجل قد أشركتك فيه فلم يقل الرجل شيئا حتى قال لا أشركك فيه ثم قال قد قبضنا فالعبد بيد مال الكل واحدهما النصف وخرج المشتري من البين كذا في المحيط * ولو قال له رجل أشركني فيه فاشركه فلم يقل الرجل قبلت حتى قال لا أشركك فيه ثم قبلا فلا شيء للاول والثاني النصف وكذلك لو قال لا أشركك فيه ثم قال لا أشركك فيه ثم قال مثله للثالث ولم يقبل واحدهما فهو بينه وبين الآخران قبل وان قال قد أشركتك فيه جميعا فقبل أحدهم فله الربع كذا في محيط السرخسي * لو قال لي عشرة دينار فادفع اليّ ذهبا فأشترى بالكل سلعة بالشركة ولم يعين مقداره فدفع اليه خمسة واشترى بالخمس عشرة سلعة يكون أثلاثا كانه قال أشترى بالخمس عشرة سلعة بالشركة ولو قال ذلك يكون أثلاثا كذا هذا ولقينا الشركة يحتمل شركة الاملاك ثم قال وهذا اذا عين السائل جنس الساعة كالحنطة ونحوه حتى اذا لم يعين فالكل للمشتري وعليه الخمسة لعدم حجة التوكيل للجهالة كذا في القنية * مكاتب حنيفة رجه الله تعالى في رجل قال لا أشرك هذا العبد وأشركني فيه فقال نعم ثم اشرح الكنز بينهما وكذلك قال أبو يوسف رجه الله تعالى وهو استحسان كذا في المحيط * اشترى وان قاوض دنانير فقبضها ثم قال لا أشركك في هذا دينارين فقبل كان له خمس البقرت المفاوضة السرخسي باع * (١) فلما باع خمسة دينار ثم قال البائع أكون لك شريكاً فيه فشاركنا شركة نعم فسكتا على ذلك فكان البائع يجي بالبطاطخ والمشتري يبيعها في السوق على كل واحد يصير شريكاً فيه كذا في القنية * اشترى حنطة فأعطى على طبخها درهماً ثم أعطى على بسوط صدر فاشرك رجلا في الخبر أعطاه المشترك نصف عن الحنطة ونصف النفقة وكذلك في المحيط * وان لا حياض كنهه والسمسم وعصره واذا كان هو الذي طعن ونحوه بنوعه ونسبه كذا في المضمرات والمسئلة بحالها فعليه نصف الثمن لا غير ولا شيء عليه بعمله كذا في المحيط * ولو قالين متفقين في الدين اليوم فييني وبينك فقال نعم ثم قال له آخر اشترى هذا العبد بيني وبينك فقال وأن يكون رأس فنصفه للآخر ونصفه بينه وبين الاول ولو قال الاول اشترى هذا العبد بيني وبينك فقال وأن يكون رأس ما اشترى فبيننا ثم اشترى العبد فالاول نصفه ونصفه بينه وبين الآخر فلما فحوا الكسور ومع (١) قوله فلما بكسر الميم واللام وشد الزاي وكعتل نحاس أبيض : يكون لكل واحد منهما صاحبه ابتداء وانتهاء

القاموس اه صححه

(٤٢ - (العتاي) - ثاني)

وان ضربها في غير الموضع المعتاد بضمن في قولهم وان ضربها برقبته قال وقال المقيس أبو الليث انما قال له أن بضمن القصار

في الموضع المعتاد ان في قول أبي حنيفة رجه الله تعالى وعلى صاحبها لا الاجير المشترك لا بقوله أما على قول أبي حنيفة رضي

عند الكل وهو تعبير الدابة بضمن عند الكل الا اذا ضربت صاحبها الزوج اذ الله تعالى قصه وأمره صاحب الثوب أن يمسك

في قول أبي حنيفة رجه الله تعالى لانه هلك أمانة

كان ضامنا عند الكل ولا يترهاني قولهم * والامام اذا ضرب برجلان عزيرا واحدا لثمن لا يضمن والمعلم اذا ضرب صيدا والاستاذ
المعترف اذا ضرب التلميذ فان قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان ضربه باصمأبيه او وصيه ضربه باعتادا
في الموضع المعتاد لا يضمن وان ضربه بغير اصمأبيه او وصيه فثمن يضمن كل الدية في قولهم سواء ضرب
ضربه باعتادا او غير معتاد * والاب اذا (٣٣٠) ضرب ابنه فثمن يضمن كل الدية في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى سواء

(الفصل الثالث فيما يصلح أن يكون رأس المال وما لا يصلح) الشركة اذا كانت بالمال لا تجوز
عنا ما كانت أو مقاضاة الا اذا كان رأس المال هماما من الامنان التي لا تتعين في عقود المبادلات نحو
الدرهم والدينار فاما ما يتعين في عقود المبادلات نحو العروض والحيوان فلا تصح الشركة بهما
سواء كان ذلك رأس المال هماما أو رأس مال أحدهما كذا في المحيط * ويشترط حضوره عند العقد
أو عند الشراء كذا في خزائنة المفتين * وهكذا في فتاوى قاضيان * حتى لو دفع ألف درهم الى رجل
وقال أخرج مثلها واشتر بها وبيع فأخرج صحت الشركة كذا في الصغرى * ولا تصح بحال غائب
أو دين في الحالين كذا في محيط السرخسي * أم العلم بمقدار رأس المال وقت العقد فليس بشرط
عندنا كذا في البدائع * ولا يشترط تسليم المالكين ولا خلطهما كذا في خزائنة المفتين * ولو كان
لأحدهما ألف درهم ولا خم مائة دينار أو لأحدهما مائة درهم وبيض ولا مائة درهم سود فاشتركا
جازت الشركة كذا في محيط السرخسي * التبر من الذهب والفضة بمنزلة العروض في ظاهر الرواية
لا يصلح رأس مال الشركة كذا في فتاوى قاضيان * والصحيح ان كانوا يتعاملون بها يجوز والا فلا
كذا في التهذيب * والمصوغ منها بمنزلة العرض في الروايات كلها كذا في فتاوى قاضيان * أما
الوس فان كانت كاسدة فلا تجوز الشركة والمضاربة بها لانهم عروض وان كانت نافقة فكذلك في
المحيط * اية المشهورة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى تجوز كذا في
الشرائع * وعليه الفتوى كذا في السراجية والمضاربات * وفي المبسوط الصحيح ان عقد الشركة على
العبد وقبضه يجوز على قول الكل كذا في الكافي * أما الشركة بالملكيات والموزونات قبل الخلط في
اشترا المشتري وفي جنسين مختلفين قبل الخلط أو بعده فلا تجوز بالاتفاق كذا في المحيط * ولكل واحد
فقال له رجل آتني مائة درهم وعليه وضيعته كذا في الكافي * وان خلط وهو جنس واحد فشركة العقد
ولو اشركه بعد ذلك بالثابتة رما بمحافظهما او الوضعية عليهما كذا في محيط السرخسي * وهو ظاهر
لان لفظ اشركه كذا في الكافي * ثم عندنا خلاف الجنس اذا باع الخلوطين اثنين بينهما على قدر قيمة متاع كل
النصف ثم اشرك آ خلطاه مخلوطا كذا في المبسوط * قال عامة مشايخنا الصحيح ان يقال يوم باعاه كذا في
الصفحة عليه كذا * وان كان أحدهما يزيد الخلط خيرا فانه يضرب بقيمة يوم يقسمون غير مخلوط
في نصفها فلم يقبض * كذا في فتح القدير * اشترى مائة بكر حنطة وكر شعير فـ كال أحدهما الحنطة
البيع في هذا الوجه ثم باع ذلك بدرهم يقسمان الثمن على قيمة الحنطة والشعير يوم يقسمان كذا في
الباقى وكان في الاشتراك وفي شرط الربح تعتبر قيمة رأس مال كل واحد منهما وقت عقد الشركة وفي
رجلان عبدا فاشتركا في تعتبر فيه قيمة رأس مالهما وقت الشراء وفي ظهور الربح في صبيهما وفي
محيط السرخسي * وان تهرمت وقت القسمة لانه ما لم يظهر رأس المال لا يظهر الربح كذا في القنية *
استحسننا كذا في المحيط * العروض وكل ما يتعين بالتعيين أن يبيع كل واحد منهما نصف ماله
وللشريكين نصفه كذا في المال كل واحد منهما نصفين وتحصل شركة ملك بينهما ثم يعقدان بعد
الربح كذا في المحيط * ولو اشترى في كذا في البدائع * ولو كان بينهما تفاوت بأن تكون قيمة عرض

بشره معتادا أو غير معتاد وعند
صاحبه لا يضمن في المعتاد وأما
الوصى اذا ضرب اليقيم يضمن في
قوله أبي حنيفة رحمه الله تعالى
وهو كالاب وعند صاحبه لا يضمن
كلا يضمن الاب اذا ضربه للتأديب
أو لتعليم ولا يتره وقال أبو يوسف
وعمد رحمه الله تعالى لا يضمن
ويتره * وليس على البراغ والفصاد
والجنام ضمان السراية اذالم
يقطعوا زيادة على ما أذن له فان
قطع الختان الجلدة وبعض
الحشفة ان لم يمتد ذلك كان
بـ ريس في عانة وعارة * أهل
قرية اتفقوا على أن كل واحد
منهم يحفظ الباقورة فاما كانت
نوبة أحدهم استأجر هذا الواحد
أجيرا ليعفظها فأخبر بها الاجير
الى المعازة ثم رجع الى القرية
أخرج ما تخلف منها فضع بعضها
قالوا ان ضاع عند رغبة الاجير ضمن
الاجير فيمها يترك الحفظ الملتزم
وان ضاع بعد ما عاد الاجير الى
الباقورة لايضمن من الاجير ولا
صاحب النوبة أما الاجير فظاهر
وأما صاحب النوبة فلان لا أن
يحفظ الباقورة بأجرائه * بقار
يحفظ باجره يترك البقر عند رجل
ليحفظها ورجع هو الى القرية
أخرج منها ما تخلف أو لحاجة
لنفسه فضع بعض ما كان خارجا

قالوا ان لم يكن الحافظ في عينه ضمن والا فلا * الراعي اذا خلط الحنطة بالقمح في يد
نحرس السوق كان يحرس الحوائط فنقب حائط وسرق منه شيء ضمن الحارس
التيمير لا يضمن ويكون القون في تعيين السوابق أن العلانة
تحرل الراعي * وان دفع غنم رجل الى غيره اسجها فاسهأ أحدهم فليس عليهم ان كرهوا * الناقة يبيع اذا غر الدارهم فكسره
يقبل قول الراعي على المدفوع اليه ان كان الراعي

قالوا يكون مثلما إذا شتر بغير أن صاحب الدراهم فإن قال له صاحب الدراهم أعزها فغمرها لا يضمن وهذا في الدراهم التي يضرها الكسر فان كان لا يضر لا يضمن (فصل في القصار) قصار وضع الثوب على الحب في الخانوت وأقعد ابن أخيه ليحفظ الخانوت وغاب القصار فدخل ابن أخيه الخانوت الأسفل فطر الطر أو الثوب قالوا ان كان الخانوت الأسفل بحال لودخله انسان لا يغيب عن عينه الموضع الذي كان فيه الثوب فيه الثوب لا يجب فيه الضمان وان كان الخانوت الأسفل بحال لودخله انسان (٣٣١) يغيب عن عينه الموضع الذي كان فيه الثوب

ينظر ان كان الصبي الذي أقعده القصار ضمنه الى القصار أو بوه أو أمه أو وصيه أو لم يكن له أحد من هؤلاء ولكن القصار ضمنه الى نفسه يضمن الصبي قال المصنف وهذا الجواب انما يستقيم اذا كان الصبي مأذونا لان الصبي المأذون مؤاخذ بضمنه تضييع الوديعة أما اذا كان مجبوراً فإنه لا يؤاخذ باستهلاك الوديعة وتضييعها حتى لو دل سارقاً على الوديعة أو رأى انساناً يأخذ الوديعة وهو يقدر على منعه فلم يمنع لا يضمن اذا كان مجبوراً فاذا كان الصبي مأذوناً كان الضمان على الصبي ولا يجب على القصار لان له أن يحفظ الثياب بالصبي الذي يكون في عياله ويقدر على الحفظ وان لم يكن الصبي في عياله القصار ولا تلزم له ولا أجيراً الا أن القصار أخذ بيده وأقعده ليحفظ الخانوت كان الضمان على القصار ههنا لانه لما استحقق من ليس في عياله بصير مستهلكاً * قصار سلم ثياب الناس الى أجيره ليشتمها في المقصرة ويحفظها فنام الاجير وضاع من الثياب بعضها ولا يدري كيف ضاع ومتى ضاع قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى اذا لم يعلم أنه ضاع حال نوم الاجير كان الضمان على القصار لا على الاجير وان علم أنه ضاع في

أحدهما مائة وقيمة عرض صاحبه أو بعائة يبيع صاحب الأقل أربعة أخماس عرضه بخمس عرض الآخر قصار المتاع كله أخماساً كذا في الكافي * وكذلك اذا كان لأحدهما دراهم والآخر عرض يبغي أن يبيع صاحب العروض نصف عرضه بنصف دراهم صاحبه ويتقاضيان ثم يشتركان ان شاء أمقاوضة وان شاء أعنا كذا في المحيط * وفي المنتقى هشام عن محمد رحمه الله تعالى عبد بن رجلين اشتركا فيه شركة عنان أو مقاوضة جاز كذا في الذخيرة * وفي المنتقى رجلان لكل واحد منهما طعام فاشتركا عليهما وخطاهما وأحدهما أجود من الآخر فالشركة جائزة والثمن بينهما نصفين لان هذا يشبه البيع حين خطاهما على أنه بينهما ما قال في موضع آخر نص في هذا الكتاب أنه يقسم الثمن بينهما على قيمة الجيد وقيمة الردي يوم باعا كذا في محيط السرعي * والثاني بالقواعد أليق كذا في النهر الفائق والله أعلم

(الباب الثاني في المفاوضة * وفي ثمانية فصول)

(الفصل الاول في تفسيرها وشرايطها) أما تفسيرها فهي أن يشترك الرجلان في تساويان في مالهما وتصرفهما ودينهما ويكون كل واحد منهما كفيلاً عن الآخر في كل ما يلزمه من عهدة ما يشترطه كما أنه وكيل عنه كذا في فتح القدير * فجوز بين الحرين الكبيرين مسلمين أو ذميين كذا في الهداية * وان كان أحدهما كتابياً والآخر مجوسياً كذا في المحيط * ولا تجوز بين الحر والمملوك ولا بين الصبي والبالغ كذا في النافع * ولا بين الحر والمملوك كذا في الجوهرية الذخيرة * وكذا لا تصح بين المجنون والعاقل كذا في العيني شرح الكنز * ولا تصح بين العبد وبين ولابن الصبيين ولا بين المملوك وبين كذا في خزائنه المغتزة * وان فاض المسلم الحر مرتداً أو مرتدة أو ذمياً لا تصح المفاوضة فان أسلم المرتد قبل الحكم لم يلقه صحت المفاوضة كذا في فتاوى قاضخان * وصورة شركة المفاوضة أن يشتركا اثنين ويقولان نشاركنا شركة مفاوضة في كل قليل وكثير على أن شترى ويبيع جميعاً وشترى بالنقد والنسيئة ويعمل كل واحد منا ما يشاء على أن يوزق الله تعالى من الربح فهو بينهما والوصيعة على المال ذكره في مبسوط صدر الاسلام كذا في المضمرات * وأما شرائطها: أنها التنصيص على المفاوضة كذا في المحيط * وان عقدها من يعرف معناها فاستوفى المعنى في العقد صحت بغير لفظ المفاوضة كذا في المضمرات * وأن يكون كل واحد منهما من أهل الكفالة بأن يكونا بالغين حريين عاقلين متعقلين في الدين كذا في الذخيرة * وأن تكون عامة في عموم التجارات كذا في المحيط * وأن يكون رأس مالهما على السواء من حيث القدر اذا كانا من جنس واحد وفروع واحد وان كانا من جنسين مختلفين نحو الدراهم والدنانير أو كانا من جنس واحد إلا أنه اختلف نوعهما نحو الكسور ومع الصحاح يشترط مع ذلك التساوي في القيمة كذا في الذخيرة * وأن لا يكون لكل واحد منهما من المال الذي يجوز عليه عقد الشركة سوى رأس المال الذي شاركه به صاحبه ابتداء وانتهاء كذا في المحيط * اذا كان المالان بقرعة

حال يوم الاجير كان لصاحب الثوب كذا في المضمرات * وان شاء ضمن لتصار وقال الفقيه أبو الليث انما قال له أن يضمن القصار لانه كان يعمل في الاجير المشتركة هذا المشتركة قال وبه نأخذ والغتوى على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * قص وأمره صاحب الثوب أن يملك الله عنه لا يضمن القصار في خبره لا يضمن القصار من غير تضييع لا يضمن القصار في قوله أبي حنيفة رحمه الله تعالى لانه هلك أمانة الثوب بعد العمل داني الله

فعل القصار لان عنده الثوب أدلة عند القصار وليس يضمنون عليه فلا يجب التمسك بالشك ويحب عليه نصف الضمان كما قال أبو يوسف وهو حسن اختياره الفقيه أبو الليث وهو نظير ما لو تمسك رجل بثوب انسان فغضب صاحب الثوب بثوبه ففترق كان على التمسك نصف الخرق وكذلك صاحب الثوب اذا أراد أن يأخذ ثوبه من القصار فتمسك به القصار بقضيه صاحب الثوب كان على القصار نصف الخرق * وذكر في المنتقى حاكم نسج ثوبا فتعلق صاحب (٣٣٤) الثوب بثوبه ليأخذه وأبى الحائك أن يدفع حتى يأخذ الاجرة فخرق الثوب

في يد صاحب الثوب لا يضمن الحائك وان تخرق في يدهما كان على الحائك نصف الخرق * رجل أرسل رسولا الى قصار ليسترد منه ثيابه الاربعة فلما جاء الرسول بالثياب الى المرسل كانت الثياب ثلاثة فقال الرسول دفع القصار الى الثياب ولم يعد على وقال القصار عدته الاربعة قال الفقيه أبو بكر البجلي رحمه الله تعالى بسئل صاحب الثوب أيهما يصدق فأيهما صدقه برئ ذلك عن خصومته وأيهما كذبه يحلف فان حلف برئ وان نكل لزمه ما ادعاه صاحب الثوب فان صدق صاحب الثوب القصار كان عليه للقصار أجر الثوب الرابع وان كذب القصار وحلف فلا قصار ان يحلف صاحب الثوب على ما ادعى عليه من أجر الثوب الرابع فان حلف برئ * رجل دفع ثوبا الى قصار ثم أمر رجلا أن يقبض ثوبه من القصار فدفع القصار اليه غير ذلك الثوب فهل ذلك الثوب في يد الوكيل قالوا لا شيء على الوكيل ولرب الثوب أن يتبع القصار بثوبه قال رضي الله عنه أما عدم وجوب الضمان على الوكيل مشكل اذا كان الثوب الذي دفع اليه القصار ثوبا رجلا آخر لانه أخذ ثوب غيره بغير إذنه * وذكر

فلا تخرأخذ الاجر ولا المستأجر مطالبة بتسليم العبد ولو أجر عبد الله من ميراثه أو شيئا له خاصة ليس لشريكه أخذ الاجر ولا للمستأجر مطالبة بتسليم المستأجر كذا في محيط السرخسي * وكذا كل شيء هو له خاصة باعه لم يكن لشريكه أن يطالب بالثمن ولا للمشتري أن يطالب الشريك بتسليم المبيع كذا في فتاوى قاضيان * اذا افترق المتفاوضان ثم قال أحدهما كنت كاتب هذا العبد في الشركة لم يصدق على ذلك في حق الشريك ولا يكتفى بصدق في حق نفسه ويجعل في حق الشريك كأنه أنشأ الكتابة للعالم ولشريكه أن يردها كذا في المحيط * ولو أجر أحد المتفاوضين نفسه لحفظ شيء أو خياطة ثوب أو عمل من الاعمال فالاجر بينهما وكذلك كل كسب اكتسبه أحدهما فالاجر بينهما ولو أجر نفسه للخدمة فالاجر له خاصة كذا في التمار خانية * ولو استأجر أحد المتفاوضين أجيرا أو دابة فالمرء أجرا يأخذ أجره ما شاء بالاجر الا أنه لو استأجره لحاجة أو الى مكة للحج يرجع شريكه بما أدى عنه كذا في محيط السرخسي

(الفصل الرابع فيما تبطل به المفاوضة وما لا تبطل به) لو استفاد أحد المتفاوضين مما لا يجوز عليه عقد الشركة بارت أو هبة أو وصية أو نحو ذلك وصل اليه بطلت المفاوضة وصارت شركتهما عنانا كذا في السراجية * وان ورث عروضا أو ديونا لا تبطل المفاوضة ما لم يقبض الديون كذا في محيط السرخسي * وكذا العقار كذا في الهداية * واذا اشترى باحدا المالكين شيئا ففي القياس تبطل المفاوضة وفي الاحتسار لا تبطل واذا كان رأس مالهما على السواء يوم الشركة حتى تمت المفاوضة ثم صار في أحدهما فضل قبل أن يشتري بآب زادت قيمة أحد النقيدين بعد عقد المفاوضة قبل الشراء انتقضت المفاوضة قال مجرده الله تعالى وكذا اذا اشترى باحدا المالكين وزاد الاخر كذا في المحيط * وان اشترى أحدهما بماله وزاد المشتري في قيمته فالقياس أن تبطل وفي الاحتسار لا تبطل كذا في المضمرات * وان حصل الفضل بعد الشراء بالمالكين فالمفاوضة على حالها وكذا اذا وقع الشراء باحدا المالكين وزاد الذي وقع الشراء به بعد ذلك لا تنتقض المفاوضة كذا في الظهيرية * ولو قال أحد المتفاوضين لغيرهما هب لي درهم فاقبضه وسلمه اليه بطلت المفاوضة وان كان شريكه غائبا وهذا هو الجليل لأحد المتفاوضين اذا أراد فتح الشركة حال غيبة صاحبه كذا في الذخيرة * وان أجر أحدهما عبدا له خاصة أو باع لم تبطل المفاوضة ما لم يقبض الاجر كذا في المحيط * اذا أنكر أحد المتفاوضين انتقضت المفاوضة ويجب أن يكون الحكم في جميع الشركات هكذا كذا في الظهيرية * وما فسدت به شركة العنان نفسه شركة لمفاوضة كذا في البدائع

(الفصل الخامس في تصرف أحد المتفاوضين في مال المفاوضة) قال مجرده الله تعالى لكل واحد من المتفاوضين أن يشتري بجنس ما في يده مكيلا أو موز ونا فان اشترى بذلك الجنس جاز وان اشترى بغيره ليس في يده من ذلك الجنس بان اشترى بالدنانير أو الدراهم وليس في يده دراهم ولا دنانير كان المشتري خاصة للمشتري ولا يجوز شراؤه على الشركة * لاحد المتفاوضين أن يكاتب عبدا من تجارهم ما وله أن يأذنه في التجارة أو في أداء العلة كذا في المحيط * ويزوج الامة ولا يزوج العبد

ولا

في المودع في ثياب الوديعه ثم جاء صاحب الوديعه

وطالب الوديعه فدفع المودع ثيابا الى صاحبها ونسي أن ثوبه في ثياب الوديعه فضاع ثوب المودع عند صاحب الوديعه كان صاحب الوديعه ضامنا لذلك الثوب ووجه ذلك أنه أخذ ثوب الغير بغير إذنه والجهل في ذلك لا يكون عسرا وذ كرأن القصار لو دفع الى صاحب الثوب ثوبا غيره فأخذه صاحب الثوب على ظن أنه له كان ضامنا وان كان صاحب الثوب بعث الى القصار رجلا ليأخذ ثوبه من القصار فدفع

القصار اليه ثوب بغير ثوب المرسل فصاع عند الرسول ذ كر أن الثوب المدفوع لو كان للقصار لا يضمن الرسول وإن كان لغير القصار كان لصاحب ذلك الثوب الخيار إن شاء ضمن القصار وإن شاء ضمن الرسول فإن ضمن القصار لا يرجع القصار على الرسول * قصاص شمس ثوب القصار فاحترق كان ضامنا وكذلك إذا عصر الثوب فحرق وإن فعل ذلك أجبر القصار ولم يتعد القصار لا يضمن الاجبر ويضمن الاستاذ وعن محمد رحمه الله تعالى إذا أدخل القصار سراحي حائوته فاحترق به ثوب (٣٣٥) بغير فعله ضمن لان هذا مما يمكن الاحتراز عنه في الجلة وانما لا يضمن الحرق

الغالب الذي لا يمكن الاحتراز عنه ولا يتمكن من اطفائه وهذا قوله أما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يضمن ما هلك بغير صنعه * وجعل دفع الى قصار ثوبا ليقتصره فباع صاحب الثوب وطاب ثوبه فقال له القصار دفعت ثوبك الى رجل ظننت أنه ثوبه كان القصار ضامنا

(فصل في الخياط والنساج)

إذا قال صاحب الثوب للنساج اذهب بثوبي الى منزل كذا حتى اذا رجعت من الجمعة سرت الى منزلي وأوفى عليك أجره فاحتلس الثوب من يد الحائك في الزجة قال الفقيه أبو بكر البجلي إن كان الحائك دفع الثوب الى صاحبه أو مكنته من الاخذ ثم دفعه الى الحائك لم يوفى له الاجر يكون الثوب وهنا فاداهلك به لك بالاجر وإن كان صاحب الثوب دفع اليه الثوب على وجه الوديعة لا يضمن الحائك فيكون أجره على صاحب الثوب على حاله ولو منعه الحائك بالاجر قبل الدفع اختلف فيه العلماء فان اصطحا على شيء كان حسنا * رجس دفع الى نساج كرى باسابعه منسوج وبعضه غير منسوج فسرق ذلك عند النساج ذكر في النوازل أن على قول من

ولا يعتقه على مال كذا في محيط السرخسي * ولو زوج أحد المتفاوضين عبدا من تجارتهما أمة من تجارتهما جاز قياسا ولا يجوز استحسانا وهو قول علمائنا كذا في الظهيرية * ولكل واحد منهما أن يبيع بالنقد والنسيئة كذا في الخلاصة * وله أن يبيع بقليل الثمن وكثيره لا بما لا يتغابن الناس في مثله كذا في البدائع * ويبيع أحد المتفاوضين ممن لا تقبل شهادته لا ينفذ على المتفاوضة بالاجماع كذا في الذخيرة * ولو اشترى أحدهما طعاما بالنسيئة كان الثمن عليهما بخلاف أحد شريكي العنان ولو قبل أحد المتفاوضين سلما في طعامه جاز ذلك على شريكه كذا في فتاوى قاضيان * ولو سلم أحد المتفاوضين دراهم في طعام جاز ذلك عليهما * وكذلك لو تعين أحدهما عينة وصورة العينة أن يشتري عينا بالنسيئة بأكثر من قيمته ليبيعه بكمته بالنقد فيحصل له المال كذا في المبسوط * ولا أحدهما أن يرهن مال المتفاوضة بيد المتفاوضة ويدين عليه خاصة بغير إذن شريكه لان الرهن قضاء الدين حكما وأحدهما عاكك قضاء دين المتفاوضة ودينه خاصة من مهر أو غيره بغير إذن شريكه كذا في محيط السرخسي * حتى لم يكن لشريكه أن يسترده من يد المرتهن كذا في المحيط * فان كان الدين من شركتهما فلا ضمان عليه وإن كان الدين عليه خاصة يرجع شريكه عليه بنصف ذلك وإن كانت قيمة الرهن أكثر من الدين فلا ضمان عليه في الزيادة كذا في المبسوط * وكذا لو رهن متاعا من خاصة متاعه بيد المتفاوضة لم يكن متبرعا ويرجع على شريكه بنصف الدين وإن كان الرهن قد هلك في يد المرتهن كذا في المحيط * ولو ارتهن أحدهما ماله بدين الخبارة جاز كذا في محيط السرخسي * سواء كان هو الذي يلى المبيعة أو صاحبه كذا في المبسوط * ولكل واحد منهما سما أن يقر بالرهن والارتهن فان أقر بذلك بعد موت شريكه أو بعد افتراقهما لم يجز اقراؤه على شريكه كذا في السراج الوهاج * وله أن يودع وله أن يحتال كذا في البدائع * وأن يمدى من مال المتفاوضة ويتخذ دعوة منه ولم يقدّر بشيء والصحح أن ذلك منصرف الى المتعارف وهو ما لا يبعده التجار سرفا كذا في الغياثية * وقبول هدية المتفاوض وأكل طعامه والاستعارة منه بغير إذن شريكه جائز ولا ضمان على الأكل والمتصدق عليه استحسانا كذا في محيط السرخسي * ثم انما عاكك الاهداء بالمال كقول من الفاكهة واللحم والخبز ولا عاكك الاهداء بالذهب والفضة كذا في المحيط * ولو كسا المتفاوض رجلا ثوبا أو هب دابة أو هب الذهب والفضة والامتعة والخبز لم يجز في حصصه شريكه وانما يجوز ذلك في الفاكهة واللحم والخبز وأشباه ذلك كذا في فتاوى قاضيان * ولا أحد المتفاوضين أن يسافر بالمال بغير إذن شريكه وهو الصحيح من مذهب أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في الذخيرة * ثم على قول من جوزا مسافرة لو أذن له الشريك في ذلك فله أن ينفق على نفسه في كرائه وطعامه وادامه من جلة رأس المال ويؤ ذلك الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فان رجس حسب النفقة منه والا كانت النفقة محسوبة من رأس المال كذا في الظهيرية * وله أن يدفع المال مضاربة كذا في البدائع * هذان واية الاصل وهو الاصح كذا في النهر العائق * وهكذا في الهداية * وكذلك أن يأخذ مالا مصاربة ويكون ربحه له خاصة كذا في البدائع * ولا أحدهما

يضمن الاجبر المشترك ما هلك في يده بغير صنعه يضمن النساج كل الثوب لان المنسوج مع غير المنسوج بحكم الاتصال كشيء واحد ونسج الباقي يزيد في قيمته ما كان منسوجا فكان النساج في الكل أحيرا مشتركا في ضمن الكل * وهذه جملة مسائل أفتوا فيها على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى منها هذه * ومنها رجل دفع الى خياط كرى باسنا فحاطه قيصاوي بقطعة من الكرى باس فسرق قالوا ضمن الخياط * ومنها رجل دفع صرما الى خفاف ليخرز له خفا أفضل شيء من الصرم فسرق قالوا ضمن * ولو دفع الى راق مصفا يعمل في المحفف ودفع

الغلاف منه أو دفع شيئا إلى صيقلي ليصقله بأجر ودفع الجفن معه فسرقت عليه ضمان الغلاف والجفن لأن الجفن والغلاف منفصل
عن السيف والمحفف وهو كان أجيرا مشتركا في السيف والمحفف لأن الغلاف والجفن وعن محمد رحمه الله تعالى أنه يضمن السيف وعنه
رحمه الله تعالى لو دفع محففا إلى رجل ليصقله غلافاً ودفع السكين إلى رجل ليصقله نصاباً فباع المحفف والسكين لا يضمن لانه استأجره
ليعمل له غلافاً لا يعمل في السكين والمحفف (٢٣٦) والسكين والمحفف لا يكونان تبعاً للنصاب والغلاف فكان السيف والمحفف

أمانة في يده فإذا هلك في يده
لا يتعسر منه لا يضمن وهذا كله
قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله
تعالى أما على قول أبي حنيفة رحمه
الله تعالى ما هلك في يده لا يضمنه
لا يكون ضماناً لأن عنده الاجير
المشترك لا يضمن ما هلك في يده
لا يضمنه * ناسج كان يسكن مع
صهره ثم اكتمى داراً وانتقل إليها
ونقل متاعه وترك الغزل في الدار
التي انتقل عنها قالوا ان لم ينقل
الغزل من المكان الذي كان فيه
إلى بيت آخر من دار صهره ولا
أودعه صهره لا يضمن في قول أبي
حنيفة لأن الغزل مابق في ذلك
المكان الذي كان فيه كان هو
سابقاً للغزل في ذلك المكان
لم يعرف من أصله أن سكناه في
الدار لا تبطل ما سبق له فيها شيء
وعندهما يضمن * رجل دفع
إلى ناسج غزلاً لينسجه كرباساً
فدفعه الناسج إلى أجيره فسرقت
من هذا الاجير قالوا ان كان هذا
الاجير أجيراً للناسج الاول لا يضمن
واحد منهما وان لم يكن الثاني أجير
الاول ضمن الاول عند الكل
ويضمن الاجير عند أبي يوسف
ومحمد رحمه الله تعالى ولا يضمن
في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى
وهو كالسودع إذا أودع أجنبياً
عندهما لصاحب الوديعة أن يضمن

أن يبيع كذا في الظهيرة * ولو أبيع بضاعة ثم تفرق المتفاوضان ثم اشترى بالبضاعة شيئاً علم
المستبضع بتفرقه عما كان ما اشترى لاداً من خاصة وان لم يعلم بتفرقه ما ان كان الثمن مدفوعاً إلى
المستبضع جاز شراؤه على الا مروجى شريكه وان لم يكن الثمن مدفوعاً إليه كان مستتراً بالامر خاصة
كذا في فتاوى قاضيان * ولو مات الذي لم يبيع ثم اشترى المستبضع المتاع لزم الحى خاصة ولو نقد
المستبضع الثمن من المال المدفوع اليه فورثة الميت بالخيار ان شاءوا ضمنوا المستبضع الثمن وان شاءوا
ضمنوا المبيع فان ضمنوا المستبضع يرجع بذلك على الا مروجى وكذلك لو ضمنوا البائع يرجع على
المستبضع ثم المستبضع يرجع على المبيع ولو أبيع أحد المتفاوضين ألفاً له ولشريك له شركة عنان
برضا شريك العنان ليشتري له ما متاعاً ثم مات أحدهم فان مات المبيع ثم اشترى المستبضع
فالمشترى ويضمن المال فيكون نصفه لشريك العنان ونصفه للمفاوض الحى ولورثة
الميت وان مات شريك العنان ثم اشترى المستبضع فالمشترى كله للمفاوضة ثم ورثة الميت ان
شاءوا رجعوا بحصصهم على أبيهما شأوا ضمنوا المستبضع ويرجع به المستبضع على أبيهما
شاءوا وان مات المفاوض الذي لم يبيع ثم اشترى المستبضع فنصفه لاداً مروجى لشريك العنان
ويضمن المفاوض الحى لورثة الميت حصصهم وان شاءوا ضمنوا المستبضع ويرجع به على الا مروجى
كذا في محيط السرخسي * وليس لاحد المتفاوضين أن يقرض في ظاهر الرواية وهو الصحيح كذا في
الذخيرة * الا أن باذن له اذنا مصرحاً أن يقرض ولم يدخل تحت قوله بعمل برأيتك كذا في السراج
الوهاج * ولو أقرض بغير اذنه ضمن نصفه ولا تقصد المفاوضة هكذا في محيط السرخسي * وقالوا
ينبغي أن يكون له الاقراض بما لا يخطر للناس فيه كذا في المحيط * واحداً للمتفاوضين أن يشارك
رجلاً شركة عنان ببيع مال الشركة كذا في المبسوط * سواء شرط في عقد الشركة أن يعمل كل
واحد منهما برأيه أو لم يشترطاً كذا في الذخيرة * ويجوز عليه وعلى شريكه سواء كان باذن
شريكه أو بغير اذنه شريكه كذا في المحيط * وان شاركه شركة مفاوضة باذن شريكه فهو جائز
عليهما كالأفعال ذلك وان كان بغير اذنه لم تكن مفاوضة وكانت شركة عنان ويستوى ان كان الذي
شاركه أباه أو ابنه أو أجنبياً عنه كذا في المبسوط * وفي المنتقى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في
متفاوضين شارك أحدهما رجلاً شركة عنان في الرقيق فهو جائز وما اشترى هذا الشريك من
الرقيق فنصفه للمشتري ونصفه بين المتفاوضين نصفين ولو أن المتفاوض الذي لم يشارك اشترى
عبداً كان نصفه لشريكه شريكه ونصفه بين المتفاوضين كذا في المحيط * وله أن يوكل وكبلاً يدفع
إليه مالاً وأمره أن ينفق على شيء من تجارتهم ما في المال من الشركة فان أخرج الشريك الآخر
الوكيل يخرج من الوكالة ان كان في بيع أو شراء أو اجارة كذا في البدائع * وان وكله بتقاضى
مادابنه فليس لاداً أخر اخواجه كذا في المحيط * وله أن يعبر استخساناً حتى لو أعار دابة من المفاوضة
وهلك في يد المستعير لم يضمن فيه استخساناً كذا في الذخيرة * ولو أعار أحدهما دابة من شركتهما
فركبها المستعير فطابت الدابة ثم اختلف في الموضع الذي ركبها اليه فابهم اصدقه في الاعارة إلى ذلك

الموضع

أبهم اشاء وعند أبي حنيفة له أن يضمن المودع الاول وليس له أن يضمن الثاني * ناسج ترك كرباساً

في بيت الطراز فسرق ليلاً قالوا ان كان الموضع الذي ترك فيه الكرباس ما يحفظ فيه الثياب لا يضمن وان كان مما لا يحفظ فيه الثياب ولا
يحفظ ورضى به صاحب الثوب لا يضمن أيضاً الا يضمن * رجل دفع ذهباً إلى صانع ليصقله سواراً منسوجاً أو لتفخيمه لم يكن من عمل هذا
الصانع فأصل الذهب وطوله ودفعه إلى من يصقله فسرقت من الثاني قالوا ان كان الصانع الاول دفع إلى الثاني بغير أمر المالك ولم يكن

الثاني أجبر الأول ولا تلزمه كان للمالك أن يضمن أجماعاً في قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى وفي قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يضمن الصانع الأول أما الثاني إن سرق منه بعد العمل لا يضمن لأنه إذا فرغ من العمل صارت يده يد ودبعة أماما دام في العمل كانت يده يضمنان لأنه يتصرف في مال الغير بغير إذنه وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى مودع المودع لا يضمن مالم يتصرف في الودبعة بغير إذن مالكها * رجل قال لخياط انظر إلى هذا الثوب فإن كفاي قميصاً فقطعه بدينهم (٢٣٧) ونحطه فقال الخياط نعم وقطعه ثم قال بعد ما قطعه أنه لا يكفيك ضمن الخياط

قيمة الثوب لأنه إنما أذن له بالقطع بشرط الكفاية ولو قال للخياط انظر أيكفيني قميصاً فقال الخياط نعم فقال صاحب الثوب أقطعه فقطعه فإذا هو لا يكفيك لا يضمن الخياط شيئاً لأنه أذن له بالقطع مطلقاً وان قال الخياط نعم فقال صاحب الثوب فاقطعه أو قال أقطعه إذا فقطعه كان ضامناً إذا كان لا يكفيك لأنه علق الإذن بالشرط * استأجر نجاراً لينضج له طعام ولجسة فأفسد الطعام فأحرقه أو لم ينضج كان ضامناً لأنه أجبر مشترك فيضمن ما أفسد بجناية يده ولو لم يفسد الخياط شيئاً ولكن رب الدار اشترى راوية من ماء وأمر صاحب البعير فأدخلها الدار فساق البعير ففر على القدر وكسرها وأفسد الطعام لا يضمن صاحب البعير شيئاً لأنه ساق بأمر صاحب الدار ولا ضمان على الخياط فيما أفسد لأنه فسد لأفعله وكذا لو سقط البعير على والد صغير أو عبداً صغيراً لصاحب الدار فقتله لا يضمن صاحب البعير * الخاس إذا هلك العبد في يده لا يضمن لأنه أجبر مشترك فلا يضمن ما هلك عنده لا بصنعه وكذا الدلال إذا دفع الثوب إلى رجل ليراه فبشتره فذهب الرجل بالثوب

الموضع يرى المستعير من ضمانها كذا في فتاوى قاضين * وكل ما يجوز لأحد شريك العنان أن يعمل فكذا لا لغيره في كذا في محيط السرخسي

(الفصل السادس في تصرف أحد المتفاوضين في عقد صاحبه وفيما يجب بعقد صاحبه)

إذا أقال أحدهما في بيع باعه الآخر جازت الأقالة عليهما وكذلك إذا أقال أحدهما في سلم باع صاحبه كذا في المحيط * ولو باع أحد المتفاوضين جارية من تجارته ما نسبته لم يكن لواحد منهما أن يشترى بآثار من ذلك قبل استيفاء الثمن كذا في فتاوى قاضين * ولو باع أحد المتفاوضين شيئاً نسبته ثم مات ليس لصاحبه أن يخاصم فيه فإن أعطاه المشتري نصف الثمن يرى منه كذا في محيط السرخسي * ولو باع أحدهما شيئاً وهب الثمن من المشتري أو أبرأه جاز في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ويضمن نصيب صاحبه كذا في فتاوى قاضين * وإن وهبه الآخر أو أبرأه جاز في نصيبه ولم يجز في نصيب صاحبه إجماعاً كذا في المحيط * وإذا أقر أحد المتفاوضين ديناً وجب لهما جاز تأخيره في النصيبين إجماعاً كذا في الظهيرية * سواء وجب الدين بعقد المؤخر أو بعقد صاحبه أو بعقد أحدهما كذا في الذخيرة * إذا كان على المتفاوضين دين إلى أجل فأبطل أحدهما الأجل بطل وحل المال عليهما جميعاً ولو مات أحدهما حل على الميت حصته ولم يحل على الآخر وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا كان لرجل على المتفاوضين مال فأبرأ أحدهما عن حصته فهم ما يبرأ جميعاً من المال كله كذا في المحيط * حقوق عقد قولة أحدهما ينسرف إليهما جميعاً حتى إن أحدهما لو باع شيئاً بطل البائع غير البائع بالنسب المبيع كما يطل البائع ولو طلب غير البائع الثمن من المشتري يجبر المشتري على تسليم الثمن إليه كما يجبر على تسليمه إلى البائع كذا في التتارخانية * ولو اشترى أحدهما شيئاً يؤخذ صاحبه بالثمن كما يؤخذ به المشتري كذا في السراج الوهاج * وله أن يقبض المبيع كالمشتري ولو وجد المشتري منهما عيباً بالمبيع فلصاحبه أن يرد بالعيب كالمشتري كذا في البدائع * وإذا اشترى أحدهما شيئاً من تجارتهما فوجد الآخر عيباً كان له أن يرد كذا في المحيط * ولو استحق المبيع كان لكل واحد منهما الرجوع بالثمن على البائع كذا في السراج الوهاج * والمشتري من أحدهما شيئاً من شركتهما إذا وجد المشتري عيباً كان له أن يرد بالعيب على أجمعهما كذا في الظهيرية * ولو أنكر العيب فله أن يحلف البائع على البينات وشريكه على العلم ولو أقر أحدهما نفذ أقراره على نفسه وشريكه ولو باع كل واحد منهما نصف صائمة من شركتهما وجدهما عيباً فله أن يحلف كل واحد منهما على النصف الذي باعه على البينات وعلى النصف الذي باعه شريكه على العلم بيمين واحدة في قول محمد رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يحلف كل واحد منهما على البينات فيما باع وتسقط عن كل واحد منهما اليمين على العلم كذا في البدائع * وإذا باع أحد المتفاوضين شيئاً من متاع المفاوضة ثم افترا فاولم يعلم المشتري بافتراقهما كان له أن يدفع جميع الثمن إلى أجمعهما كذا في المحيط * وإن كان علم بالفرقة لم يدفع إلا إلى العاقد ولو دفع إلى

(٤٣ -) (الفتاوى) - (ثاني)
 من بين يديه ولم يطره الدلال لا يضمن لأنه ما ورن هذا الدفع عادة رجل دفع إلى خياط ثوباً بالخطبة فيما نفاطه قباء ذاطق واحداً الذي يقال له بالغارسية يكتماني خير المالك إن شاء ترك الثوب عليه يضمنه قيمة ثوبه وإن شاء أخذ القباء وأعطاء أجر مثله لا زاد على المسمى وإن اختلف فقال رب الثوب أمرتك أن تقطعه فيصا وقال الخياط لايل أمرتني أن أقطعه قباء كان القول قول صاحبه الثوب وإن أمره أن يقطعه فيصا فاطمه سراويل فهو الأول سواء وقيل هنا

لا يجب الاجرا اذا اخذ الثوب * رجل أمر بجلان ينقش اسمه في فص ساعة فخلط ونقش اسم غيره بغير الخاتم * ولو أمر رجلا ليصنع ثوبه بزهرة ان أراد بالقم فصبغه بصبغ من جئت آخر كان لرب الثوب ان يضعه قيم ثوبه ابيض ويترك الثوب عليه وان شاء اخذ الثوب وأعطاه أجره له لا يزاد على المسمى وان صبغه بجنس ما أمره الا انه خالف في الوصف بان أمره أن يصبغه برقع فقير عصفور فصبغه بقفير عصفور وأقر بذلك رب الثوب بخير رب الثوب (٣٣٨) ان شاء ترك الثوب عليه وضمنه قيمة ثوبه ابيض وان شاء اخذ الثوب وأعطاه ما زاد

من العصفور فيه مع الاجر المسمى
وذكر في المنتقى عن أبي يوسف
هذا اذا صبغ برقع القفير أو لأم
صبغه بثلاثة أرباع القفير فيكون
له الخيار على الوجه الذي ذكرنا
أما اذا صبغه ابتداء بقفير عصفور
بضربة واختار اخذ الثوب أعطاه
ما زاده الصبغ فيه ولا أجر له هنا
وهكذا ذكر القدوري وهو قول
أبي يوسف رحمه الله تعالى أما على
قول محمد اذا أمره أن يصبغه بمن من
عصفور بدرهم وصبغه بمئتين بضربة
واحدة ان شاء ضمنه قيمة ثوبه
ابيض وان شاء اخذ الثوب
وأعطاه درهمين او ما زاد من العصفور
في ثوبه وروى ابن سماعة عن
محمد رحمه الله تعالى ما يوجب
التسوية في الجواب بين أن يصبغه
بضربة أو بضرتين * رجل
استأجر رجلا ليجري بئنه فخره
أعطاه ما زاد الخضره فيه * رجل
دفع غزلا الى حائك لينسجه سباعا
في أربع فعمله أكبر من ذلك أو
أصغر كان لصاحب الغزل الخيار
ان شاء ضمنه مثل غزله وان شاء
أخذ الثوب وأعطاه الاجر المسمى
ولا يزيد على الاجر في الزيادة وفي
النقصان أعطاه من الاجر بحسب
ماتقص ولا يجاوز ما سمي وكذا
ان أمره صفيقا فجاء بقر يسق أو
على العكس لانه في الزيادة

شريك لا يبرأ عن نصيب العاقد وكذلك لو وجد به عيبا لا يخصم الا البائع كذا في محيط السرخسي
* ولو كان المشتري وده على شريك البائع بالعيب قبل الفرقه وقضى له بالثمن أو بنقصان العيب
عند تقدير الرثم افتراقا كان له أن يأخذ ما ساء كذا في المحيط * ولو استحق العبد بعد الافتراق وقد
كان نقد الثمن كله قبل الافتراق فلا يشتري أن يرجع بالثمن على أمه ما شاء كذا في الظهيرية
* متفاوضان افتراقا فلا يصح الدين أن يأخذوا أمه ما شاءوا بجميع الدين ولا يرجع أحدهما
على صاحبه حتى يؤدي أكثر من النصف فيرجع بذلك كذا في الجامع الصغير * ولو وكل أحد
المتفاوضين رجلا أن يشتري له حارية بعينها أو بغير عينها بثلث مسمى ثم ان الآخر نسي الوكيل
عن ذلك فنهيه حائرا فان اشتراها الوكيل بعد ذلك فهو مشتر لنفسه وان لم ينهه عن ذلك حتى اشتراها
كان مشتر بالهما جميعا ويرجع بالثمن على أمه ما شاء كذا في المحيط
(الفصل السابع في اختلاف المتفاوضين) لو ادعى على آخر أنه شاركه مفاوضة فانكر والمال
في يد الجاحد فالقول قول الجاحد مع يمينه وعلى المدعي البينة كذا في فتح القدير * فان جاء المدعي
ببينة يشهدون على دعواه فهذا على وجوه أما ان شهدوا أنه مفاوضة وأن المال الذي في يده بينهما
أو شهدوا أنه مفاوضة وأن المال الذي في يده من شركتهما وفي هذين الوجهين تقبل بينته ويقضى
بالمال بينهما نصفيين وأما ان شهدوا أنه مفاوضة وأن المال في يده وفي هذا الوجه يقضى بالمال
بينهما نصفيين سواء شهدوا بذلك في مجلس الدعوى أو بعدما تفرقا عن مجلس الدعوى وأما ان شهدوا
أنه مفاوضة ولم يزيدوا على هذا وفي هذا الوجه ذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى في
شرحيه أنه تقبل بينته ويقضى بالمال بينهما ما واليه أشار محمد رحمه الله تعالى في الكتاب بعد هذه
المسئلة وذكر شمس الاسلام أنهم ان شهدوا في مجلس الدعوى تقبل الشهادة ويقضى بالمال بينهما
(٣) ما لم يشهدوا أنه بينهما نصفيين أو يشهدوا أنه من شركتهما أو يقر الجاحد أن المال كان
في يده يومئذ أو شهد الشهود بذلك كذا في المحيط * ثم اذا قضى القاضي بينهما نصفيين اذا ادعى
الذي كان في يده شيئا مما في يده لنفسه ميراثا أو هبة أو صدقة من جهة غير المدعي فهذه المسئلة على
وجوه ان كان شهود مدعي المفاوضة شهدوا أنه مفاوضة وأن المال بينهما نصفيين أو شهدوا أنه
مفاوضة وأن المال من شركتهما في هذين الوجهين لا تسمع دعواه ولا تقبل بينته وان كان شهود
مدعي المفاوضة شهدوا أنه مفاوضة وأن المال في يده أو شهدوا أنه مفاوضة ولم يزيدوا على هذا
تسمع دعواه وتقبل بينته عند محمد رحمه الله تعالى خلافا لابي يوسف رحمه الله تعالى ولو كان المدعي
عليه ادعى شيئا مما في يده بطريق التلقي من المدعي تسمع دعواه وقبلت بينته في الوجوه كلها كذا
في الظهيرية * واذا ادعى أنه شريكه مفاوضة وأقر به المدعي عليه وقضى عليه بما في يده ثم ادعى
شيئا مما في يده ميراثا أو هبة وأقام البينة تقبل كذا في محيط السرخسي * ولو كان المال في يد
(٣) قوله ما لم يشهدوا الخ لا يرتبط بما قبله ولعله مرتبط بمحذوف والتقدير وان شهدوا في غير مجلس
الدعوى لا تقبل ما لم يشهدوا الخ وتقرر العبارة بمراجعة المحيط اهـ مصححه

رجلين

متبرع وفي نقصان نقص العمل وان أمره أن ينسج ثمانين ثمان فنسج

ستين ثمان ان شاء ترك الثوب عليه رحمه الله غزله وان شاء اخذ الثوب وأعطاه بحسب ثلاثة أرباع الاجر الذي سماه كلوا أمر لبا بالضرب
له لينا فضرب البعض وفات وقت الباقي يجب الاجر بحسب ما عمل ومن المشايخ من فرق بين الثوب وبين اللبن فقال في اللبن يجب له حصه
ما على من الاجر الذي سماه وفي الثوب أجره له لا يزاد على ثلاثة أرباع ما سمي واختاره من الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى المروي بين

الثوب وبين الذين على هذا الوجه الذي ذكرنا لأن في الثوب قيمته تنقل بزيادة أو نقصان لا يكون المقبول تلك القيمة إذا انفردت عن الباقي وفي اللبن لا يزداد قيمة البعض ببعض ولو أن النساج وفي بالذرع والصفة وزاد يعني زاد ذراعاً واحداً على ما شرط وروى عن محمد أن صاحب الغزل بالخيار أن شاء ضمه مثل غزله وترك الثوب عليه وإن شاء أخذ الثوب وأعطاه الأجر المسمى لا يزداد على الأجر المسمى لزيادة الذرع أما الخيار لتغير الصفة عليه فإنه قد يحتاج إلى الثوب القصير ولأنه لو لم يزد (٣٣٩) في الذرع وربما يفضل شيء من غزله فيخبر وإذا اختار أخذ الثوب لا يلزمه زيادة الأجر لزيادة الذرع لأنه متبرع في الزيادة * ولودفع غزله إلى حائك وأمره أن يزد في الغزل من عند نفسه رطلاً فقال زدت وأنكر رب الثوب فإن حلف رب الثوب على علمه برئ وإن نكل لزمه مثل الزيادة وإن اتعقا أن غزل الآخر كان منا والثوب منون فقال الآخر الزيادة من الدقيق لا يقبل قوله لأن وزن الدقيق في العادة لا يبلغ وزن الغزل وإن كان الثوب مستهلكاً وأنكر الآخر الزيادة كان القول قول رب الثوب * ولودفع إلى صانع عشرة دراهم وقال له زد فيه درهمين يكون ذلك قرصاً على واجعل من ذلك قلباً ولك أجر درهم فقال الصانع زدت وأنكر الآخر قال محمد رحمه الله تعالى تحالفاً وإذا حلما بغير الصانع أن شاء دفع إليه القلب وأخذ أجر خمسة دراهم وإن شاء رد على الآخر عشرة دراهم وأخذ القلب * ولودفع إلى نداف جبة وقطناً وأمره أن يزيد من عنده شيئاً من القطن فجاء بعشرين استار قطن في الثوب وقال للآخر دفعت إلى عشرة أساتير وزدت عشرة وقال رب الثوب دفعت إليك خمسة عشرة وزدت خمسة كان القول قول

رجلين وهما مقرران بالمفاوضة فادعى أحدهما شيئاً من ذلك المال أنه له ميراثاً عن أبيه وأقام البينة قبل يمينه كذا في فتاوى قاضيتان * وإذا مات أحد المتفاوضين والمال في يد الباقي منهما فادعى ورثة الميت المفاوضة وحد ذلك الحى فاقاموا البينة أن أباهم كان شريكه شركة مفوضة لم يقض لهم شيء مما في يد الحى إلا أن يعيوا البينة أنه كان في يده في حياة الميت وأنه من شركة ما بينهما فحينئذ يقضى لهم بنصفه كذا في المبسوط * فإن أقام الحى البينة أنه ميراث له من أبيه بعد القضاء عليه لا تقبل إذا شهدوا أن المال من شركتهما وإن شهدوا أن هذا المال كان في يده وقت الشركة فعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا تقبل بينة الحى وعند محمد رحمه الله تعالى تقبل كذا في محيط السرخسي * ولو كان المال في يد الورثة وجدوا الشركة فاقام الحى البينة على المفاوضة وأقاموا بينة أن أباهم مات وترك هذا ميراثاً من غير شركة ما بينهما لم تقبل منهم ومصحح شمس الأئمة أن هذا قولهم جميعاً ولو قالوا مات جدنا وترك ميراثاً لا يينا وأقاموا البينة على هذا لا تقبل في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وتقبل في قول محمد رحمه الله تعالى كذا في فتح القدير * وإن كانت الأشياء في يد أحدهما لمفسدة المفاوضة فقد وقعت الغرقة بمجوده وهو ضامن لنصف جميع ما في يده إذا قامت البينة على المفاوضة لأنه كان أميناً بما لم يجود بصير ضامناً وكذلك إذا وجد ورثته بعد موته فإن ماتا وأوصى كل واحد منهما مالاً لرجل فوصى كل واحد منهما بما يطالب بما وصى موصيه مبايعته فإذا قبض ضمان عليه في ذلك ولا على الورثة بعد أن يكونوا مقررين بالمفاوضة كولو كان الوصى قبض نفسه وهو مقر بالمفاوضة كان أميناً في نصيب صاحبه كذا في المبسوط * متفاوضان ادعى أحدهما أن صاحبه شريكه بالثلث وادعى المدعى عليه الثلثين وكلاهما يقولان بالمفاوضة فجميع المال من العتق وغيره يكون بينهما نصفين حكماً للمفاوضة إلا ما كان من ثياب الكسوة أو متاع بيت أو رزق العيال أو جارية يوطئها فإن ذلك يكون لمن كان في يده خاصة استحساناً إذا كان ذلك بعد الغرقة ولو لم يمتروا ولكن مات أحدهما لم يختلفوا في مقدار الشركة فهذا ولو اختلفا في مقدار الشركة سواء كذا في فتاوى قاضيتان * وإذا ادعى رجل على غيره أنه شريكه شركة مفوضة وأن المال الذي في يده بينهما ثلثاً والثلثان لى والثلث له والادعى عليه يجحد المفاوضة أصلاً فاقام المدعى بينة على نحو ما ادعاه لا تقبل هذه الشهادة قياساً على الاستحسان تقبل على المفاوضة كذا في المحيط * ادعى المفاوضة وادعى المال مناصفة وشهد الشهود بالثلاثة ثم قال المدعى كانت كذلك تقبل استحساناً كذا في محيط السرخسي * وإذا اختلف المتفاوضان وقام أحدهما البينة أن المال كله كان في يد صاحبه وإن قاضى بلمة كذا كان قضى بذلك عليه ومروا المال وأنه قضى به بينهما نصفين فاقام الآخر بمثل ذلك من ذلك القاضي يعينه أو غيره فإن كان من قاض واحد وعلم تاريخ القضاء من أخذ بالآخر وإن لم يعلم أو كان القضاء من القاضيين لزم كلاهما القضاء الذي أنفذه عليه لأن كلاهما صحيح ظاهر فيحاسب كل صاحب بما عليه ويترادف الفضل كذا في فتح القدير * ولو مات المتفاوضان فاقسم الورثة جميعاً

النداف ولو قال صاحب الثوب دفعت إليك خمسة عشر استاراً أو ثلث أن تزيد خمسة أساتير وقال النداف دفعت إلى عشرة وأمرتني أن أزيد عشرة بحسب صاحب الثوب أن شاء صدقة ودفع إليه عشرة أساتير وإن شاء أخذ منه قيمة ثوبه ومثل عشرة أساتير قطن ويترك الثوب على النداف * رجل دفع إلى خياط ثوباً ليخيطه فقبض بدرهم على أن يفرغ منه اليوم جازى في قولهم (فصل في الحفار) رجل استأجر حفاراً وبينه مكان الحفرة وعقود دورها باجر معلوم جزاً وإن جفر بعض ما شرط عليه فاستقبله بحبل أن كان يمكنه الجفر

مع ذلك إلا أنه يشترط عليه العمل بحجر على العمل وكذا لو ظهر الماء في البئر قبل أن يبلغ منتهى ما أمر به فإن كان يستطيع الحفر مع ذلك لزمه وإن كان لا يستطيع يكون عذراً * وإن استأجره لحفر قبر أو بين موضعين فحفر في موضع آخر لا أجر له وإن لم يبين له موضع الحفر صرح العقد استحساناً فيصرف إلى الحفر في مقبرة تلك الجهة وكذا لو لم يبين له عمقه ولا عرضه جاز استحساناً وينصرف إلى المتعارف وكذا إذا لم يبين له الحد ولا شقاً ينصرف إلى المتعارف (٣٤٠) في تلك البلدة وهو لو استأجر لبا مال ضرب له اللبن ولم يبين اللبن فإن كان هناك

ملين متعارف ينصرف إليه
استحساناً ولا يفسد العقد * وإن استقل الحفار في حفر البئر أو القبر حفرة لا تزدله في أجره كإلحاق من أجره بسبب لبن المكان وحسب التراب من القبر يكون على الحفار استحساناً وإن اختلف المستأجر وحافر البئر بعدما حفر خمسة أذرع فقال المستأجر شرطت عليك عشرة أذرع وقال الحفار لا بل شرطت خمسة أذرع كان القول قول المستأجر مع عينه وأعطاه من الأجر بحسب ذلك فيحلف الحفار على دعوى المستأجر ويتركان الأجرة فيما بقي وإن اختلفا على هذا الوجه قبل الخوض في العمل تحالفاتر كما * رجل استأجر حفاراً لحفره جوازاً عشرين في عشر بعشرة دراهم وبين عمقه فحفر خمسة في خمسة كان عليه ربع الأجر لأن العشر في العشر يكون مائة وخمسة في خمسة يكون خمسا وعشرين فيكون ربع الجمله فلهذا يلزم ربع الأجر (فصل في أجارة الدواب والضمائم فيما يجب وفيما لا يجب) رجل تكاري بالاصمى بغير عينه من كوفة إلى مكة بأجر معلوم ذكر في الكتاب أنه يجوز قالوا لم يرد هذا أن يؤجر بالابغير عينه فإن ذلك لا يجب وز و إنما أرد به أن ينقل

ما تركه كما تم وجدوا ما لا كثير فقال أحد الفريقين كان هذا في قسم من الم يصدقوا على ذلك إلا بينة وعلى الفريق الآخر البين فإذا حلفوا كان بينهما نصفين فإن كان في أيديهم صدقوا وإن كانوا قد شهدوا بالبراءة وإن كانوا لم يشهدوا بالبراءة فهو بينهم جميعاً بعد ما يحلف الآخر من مداخل هذا في قسم هؤلاء كذا في المبسوط * ولو كان المال في يد أحد الفريقين فقالوا كان لا يينا قبل المفاوضة وكذبهم الفريق الآخر قال المال بينهما ما وإن كانوا شهدوا على البراءة مما في الشركة وإن كانت البراءة من الشركة وغيرها فهو له خاصة وإن كان المال في يد غير الفريقين فهو بينهم الإبينة كذا في محيط السرخسي * وإذا شهدوا على الإقرار بالمفاوضة منذ عشر سنين فقبل القاضي شهادتهم ثبتت المفاوضة منذ عشر سنين وقبل ذلك حتى يقضي بجميع ما في يده منذ عشر سنين وقبل ذلك يبينها ولو شهدوا على إنشاء المفاوضة منذ عشر سنين قضى بالمفاوضة منذ عشر سنين ولا يقضى بالمفاوضة قبل ذلك فاعلم بيقين لأحدهما قبل المفاوضة يختص به وما كان مشكلاً الحال فهو للمفاوضة كذا في المحيط * ولو أمر أحد المتفاوضين رجلين بشريان عبد الهما وصمى جنس العبد والتمن فاشترى ياموقدا ففرق المتفاوضان عن الشركة فقال الآخر اشترى يام بعد التفريق فهو له خاصة وقال الآخر اشترى يام قبل التفريق فهو بينهما كالقول قول الآخر مع عينه والبينة بينة الآخر أن أقاما البينة ولا تقبل شهادة الوكيلين كذا في فتاوى قاضيهان * وإن قال الشريك كان لا ندري متى اشترى يام فهو لآخر خاصة كذا في محيط السرخسي * وإن قال الآخر اشترى يام قبل الفرقة وقال الآخر اشترى يام بعد الفرقة فالقول قول الآخر والبينة بينة الآخر كذا في المحيط * وإذا أعتق أحد المتفاوضين عبداً من شركتهما فالقول فيه كما قول في غير المتفاوض وإذا فترق المتفاوضان ثم قال أحدهما كنت كاتب هذا العبد في الشركة لم يصدق على ذلك لكن إقراره في نصيب نفسه صحيح ولشريكه أن يردده يدفع الضرر عن نفسه بعد ما يحلف على علمه وكذلك إن أقر أنه أعتقه في الشركة معناه أن إقراره صحيح في نصيب نفسه خاصة ولا يشتغل باسحلاف الآخر ههنا بخلاف الكتابة هكذا في المبسوط * وإذا فترق المتفاوضان وأشهد كل واحد على صاحبه بالبراءة من كل شركة ثم قال أحدهما كنت أعتقت هذا العبد في الشركة قد دخل نصف قيمته فيما برأت إليك منه فصدق الآخر في عتقه وقال كنت اخترت ضمان العبد فالقول لمن لم يعتق مع عينه وله تضمين العبد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى دون الشريك وإن قال اخترت ضمانك برئ من الضمان بالبراءة ولا شيء على العبد وإن قال ما اخترت شيئاً له أن يضم العبد دون الشريك كذا في محيط السرخسي * وإن أقام المقر البينة أنه كان قد اختار ضمانه جعل الثابت بالبينة كالثابت بالمعينة فيسبرأ هو من ذلك ولا شيء على العبد وإن قال الشريك لم يعتقه إلا بعد الفرقة كان القول قوله أيضاً فإن أقام المعتق البينة أنه أعتقه في المفاوضة وضمن له نصف قيمته وأقام الآخر البينة أنه أعتقه بعد الفرقة واختار سعاية العبد فالبينة بينة المعتق برئ هو والعبد من نصف قيمته كذا في المبسوط * ولو

أقر

المكاري الجوله فقال له المستكري ائمني إلى مكة على ابل فيكون المعقود عليه في الذمة وبعضهم

أجر والجواب على إطلاق الكتاب وجوزوا ذلك لمكان العادة * رجل استأجر دابة ليطعن بها كل يوم بدرهم وبين ما يطعن من المنطقة أو الشعر ونحو ذلك ذكر في الكتاب أنه يجوز وإن لم يبين مقدار ما يطعن وهكذا قال بعض المشايخ وقال الشيخ الإمام المعروف بغيره زاده لا بد من بيان مقدار ما يطعن كل يوم وعليه الفتوى * رجل اكثري بالامن ببحاراً إلى بغداد أو الحج ثم اختلفا في وقت

الخروج من بخارا والقول في ذلك قول من يريد الخروج في الوقت المعروف للخروج لاهل بخارا * رجل اكرى ابلان الكوفة الى مكة الحج ذاهبا جاتيا كان له ان يركبها يوم الغروبة ويوم عرفة ويوم النحر وثلاثة ايام التشريق * رجل استأجر أجيرا يوما يبع ماله كذا قالوا ان كان العرف بينهم أنهم يعملون من طلوع الشمس الى العصر فهو على ذلك وان كان العرف أنهم يعملون من طلوع الشمس الى غروب الشمس فهو على ذلك وان كان العرف مشتركا فهو على طلوع الشمس الى (٢٤١) غروبها اعتبارا لذكر اليوم * رجل استأجر

أقر أحدهما أنه كاتب عبد في الشركة على ألف وقبضها منه ومات العبد فقد نحل في البراءة وقال الآخر كاتبته بعد الفرقة فالقول لمن لم يكاتب وإن كان العبد ترك ما لا فقال المكاتب كاتبته بعد الفرقة وأما وارثه وقال الآخر في المغاوضة فقضى وأرثاه والمكاتب لم يؤد شيئا فاقول لمن لم يكاتب كذا في محيط السرخسي * وإذا أودع أحد المتفاوضين من مالهما ودبعت عند رجل فادعى المستودع أنه قد ردّها إليه أو إلى صاحبه فالقول قوله مع يمينه كذا في المبسوط * فإن جحد الذي ادعى عليه ذلك لم يضمن لشريكه بقول المودع ولكن يحلف بالله ما قبضه كذا في المحيط * وكذلك لو مات أحدهما ثم ادعى المودع الدفع إلى الميت يستحلف الوثقة على العلم وإن ادعى الدفع إلى وريثة الميت وحلفوا ما قبضوه بضمن حصّة الحى وهو بين الحى وورثة الميت كذا في محيط السرخسي * ولو قال دفعت المال الذي أودعني بعدموت الذي لم يودعني وحلف على ذلك فهو بريء من الضمان ولم يصدق على الزام الحى شيئا بعد أن يحلف ما قبضه كذا في المبسوط * وإن مات المودع فقال المستودع دفعت إلى الحى نصفه وإلى وريثة الميت نصفه بريء عن الضمان إذا حلف فإن أقر أحد الفريقين بقبض النصف شرّكه الآخر فيه كذا في محيط السرخسي * وإن كانا حينئذ فقال المستودع دفعت المال إليهما فأقر أحدهما بذلك وجحد الآخر فالمستودع بريء ولا يمين عليه وإن اقر فاقم قال المستودع دفعته إلى الذي أودعني فهو بريء وإن قال دفعته إلى الآخر وكذب في ذلك ضمن نصف ذلك المال الذي أودعته ثم ما قبضه المودع يكون بينهما نصفين وإن صدقه الشرى ذلك في ذلك فالمودع بالخيار إن شاء ضمن نصيبه شرى به وإن شاء ضمن المستودع كذا في المبسوط

غيره * رجل استأجروا دابة ليركبها الى مكان معلوم فركب وحمل مع نفسه حلا فعبط الدابة يضمن من قيمتها مقدار الزيادة وقسريق معرفة مقدار الزيادة الرجوع الى أهل البصر أن هذا الجمل كم يزيد على ركوبه في الثقل هذا اذا ركب ووضع الحمل في غير الموضع الذي ركب وان ركب على موضع الحمل يضمن جميع القيمة * ورجل استأجروا دابة ليذهب بها الى موضع كذا فتركها في المصرفي حوائجها يكون مخالفا حتى لو عبطت الدابة من ركوبه يضمن قيمتها * رجل استأجر دابة ليركبها فركب ففسار عليها سبعة فراسخ كان عليه الإحرام المسمى للفرسخ وقيمها

وأدعى الفريسخ بكونه غاصبا ولا أجر عليه وإن أوقف المستأجر صاحب الدابة بشئ كان أفضل * رجل استأجر حمارا يعمل عليه وقرحطة إلى المدينة فعمل عليها الخنطة إلى المدينة فلما انصرف من المدينة حل في أنصرافه على الحمار فقيرا من ملح فرض الجار في الطريق وهلك ضمن قيمة الحمار إذا حل عليه الملح بغير إذنه * ولو استأجر دابة ليعمل عليها خنطة من موضع معلوم إلى منزله يوما إلى الليل فكان يحمل الخنطة إلى منزله وفي الذهاب إلى موضع الخنطة ما نيا بركب (٣٤٣) الدابة فغطبت الدابة قال بعضهم يضمن قيمة الدابة لأنه استأجرها للعمل دون

الركوب فيصير غاصبا بالركوب * وقال الفقيه أبو الليث إرجع الله تعالى لا يضمن لأن العادة فيما بين الناس الركوب في هذا الموضع حتى لو لم يكن ذلك عادة لهم كان ضامنا * رجل استأجر حمارا يعمل عليه اتقى عشر وقران التراب إلى أرضه بدورهم وصاحب الدابة يعرف أرضه فكما عاده استأجر من أرضه يحمل عليه وقران من اللبن إن سالت الدابة حتى فرغ من العمل وجب الأجر ولا يجب الضمان وإن هلك الحمار قالوا إن هلك في الرجوع مع اللبن يضمن قيمة الحمار ولا يجب الأجر لأنهما لا يجتمعان فالمنصف رحمه الله تعالى وعندى يجب نصف دائق للوفر الأول مع قيمته لأنه لم يكن غاصبا في ذلك الوقت وانما صار غاصبا بعده فيجب الأجر للوفر الأول كفي مسألة الفراسخ وبعد ما صار غاصبا لا يجب الأجر إذا هلك الحمار وإن سلم يجب كل الأجر لأنه وإن صار مخالفا لكن إذا سلمت الدابة يجب الأجر كولو استأجر دابة إلى موضع معين ففاز ذلك الموضع وهلك يضمن قيمتها وإن سلمت الدابة يجب تمام الأجر * وكذا لو استأجر دابة ليركبها بنفسه فركبها وأردف غيره فغطبت الدابة يضمن نصف القيمة وعليه

فجاوز ذلك المال ضمن كذا في السراجية * إذا مات أحد المتفاوضين ولم يبين حال الذي كان في يده لا يضمن لشريكه نصيبه كذا في فتح القدير

(الباب الثالث في شركة العنان * وفيه ثلاثة فصول)

(الفصل الأول في تفسيرها وشرائطها وأحكامها) أما شركة العنان فهي أن يشترك اثنان في نوع من التجارات بر أو طعام أو يشتركان في عموم التجارات ولا يذكران الكفالة خاصة كذا في فتح القدير * وصورتها أن يشترك اثنان في نوع خاص من التجارات أو يشتركان في عموم التجارات ولا يذكران الكفالة والمفاوضة فيها اقتضت معنى الوكالة دون الكفالة حتى تجوز هذه الشركة بين كل من كان من أهل التجارة كذا في محيط السرخسي * فتجوز هذه الشركة بين الرجال والنساء والبالغ والصبي المأذون والحر والعبد المأذون في التجارة والمسلم والكافر كذا في فتاوى قاضيان * وفي التجريد والمكاتب كذا في التهذيب * ولو ذكرا الكفالة وكانت باقي شروط المعاوضة متوفرة انعقدت معاوضة وإن لم تكن متوفرة ينبغي أن تنعقد عنانا هكذا في فتح القدير * وأما شرط جوازها فكون رأس المال عينا حاضرا أو غائبا عن مجلس العقد لكن مشارا إليه والمساواة في رأس المال ليست بشرط ويجوز التفاضل في الربح مع تساويهما في رأس المال كذا في محيط السرخسي * ذكر محمد رحمه الله تعالى كيفية كتابتها فقال هذا ما اشترك عليه فلان وفلان اشتركا على تقوى الله وأداء الأمانة ثم يبين قدر رأس مال كل منهما ويقول وذلك كله في أيديهم ما يشتركان به ويبيعان جميعا وشقي ويعمل كل واحد منهما برأيه ويبيع بالنقد والنسيئة ثم يقول فما كان من ربح فهو بينهما على قدر رؤس أموالهما وما كان من ضيعة أو تبعة فكذلك فإن كانا اشترطا التفاوت فيه كتباه كذلك ويقول اشتركا على ذلك في يوم كذا في شهر كذا كذا في فتح القدير * وأما حكمها نصبر ورة كل واحد منهما وكذا عن صاحبه في عقود التجارات ولا يصبر كل واحد وكذا عن صاحبه في استيفاء ما وجب بعقد صاحبه كذا في المحيط * ولا يكون في شركة العنان كل واحد منهما كفيلا عن صاحبه إذا لم يذكرا الكفالة كذا في فتاوى قاضيان

(الفصل الثاني في شرط الربح والوضيعة وهلاك المال) لو كان المال منهما في شركة العنان والعمل على أحدهما أن شرط الربح على قدر رؤس أموالهما جاز ويكون ربحه له ووضيعة عليه وإن شرط الربح للعامل أكثر من رأس ماله جاز على الشرط ويكون مال الدافع عند العامل مضاربة ولو شرط الربح للدافع أكثر من رأس ماله لم يصح الشرط ويكون مال الدافع عند العامل بضاعة ولكل واحد منهما ربح ماله كذا في السراجية * ولو شرط العمل عليهما جميعا صححت الشركة وإن قل رأس مال أحدهما وكثر رأس مال الآخر واشترطا الربح بينهما على السواء أو على التفاضل فإن الربح بينهما على الشرط والوضيعة أبدأ على قدر رؤس أموالهما كذا في السراج الوهاج * وإن عمل أحدهما ولم يعمل الآخر بعذر أو بغير عذر صار كعملهما معا كذا

في

رجل استأجر دابة للركوب إلى

الكوفة ففاز ربح الكوفة مقدار ما لا يسامح فيه الناس وركب في ذلك الزيادة أول برك ثم ردها إلى الكوفة كان عليه الأجر إلى الكوفة فتكون الدابة مضمونة عليه ما لم يردّها إلى صاحبها حتى لو هلك في طريق الكوفة يضمن قيمتها ولا يسقط عنه شيء من الأجر بهذا قول أبي حنيفة الآخر وهو قول صاحبيه ورحمهما الله تعالى وكان أبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول أولا إذا ردها إلى الكوفة يرضى من

الضمان ثم قال لا يبرأ من الضمان بأزالة التعدي وكذا المستعير بخلاف المودع وقال بعضهم يرى في الكل عن الضمان بأزالة التعدي وقال بعضهم إذا استأجرها ذاهبا وجائيا يرى وكذا المستعير وإن استأجرها ذاهبا لاجبا لا يبرأ عن الضمان في كل حال الا المودع * وقد كوفي الاصل اذا استأجر المرأة ثلاثا أيام ان كان ثوب بذلة لها أن تلبسه في الايام والليالي وان كان ثوب صيانة تلبسه في النهار وفي أول الليل وفي آخره وليس لها أن تلبسه كل الليل فان لبسته كل الليل وانامت فيه حتى (٣٤٣) جاء النهار برئت عن الضمان اذا لم يتخرق الثوب والفرق بين مسئلة الثوب

ومسئلة اجارة الدابة على الفول المختار ما عرف في الاصل * وان استأجر دابة ليركبها الى مكان معلوم فلما سار بعض الطريق عجزت الدابة وادعى أن الدابة لا يعسر ضمانا حتى لو عطيت بعد الجحود قبل أن يركبها يضمن قيمتها وان عجزت عن ركوبها بعد ذلك يرى عن الضمان وكان عليه جميع الاجر * وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يجب الاجر لركوب جحود لانه صار غاصبا بالجحود * رجل استأجر دابة ليركبها وكان له أن يركبها من طلوع الفجر الثاني الى غروب الشمس لان اليوم حقيقة اسم لما بعد طلوع الفجر الثاني الى غروب الشمس وليس ههنا عرف بخلاف الحقيقة وفيها اذا استأجر أجيرا يوما تركت الحقيقة بحكم العرف * رجل تكارى دابة ليلا فانه يركبها عند غروب الشمس ويردها عند طلوع الفجر الثاني وان تكارى دابة نهارا لم يذكر هذافي الكتاب قال بعضهم يركبها من طلوع الشمس الى غروبها لان النهار اسم للياس وقال بعضهم هذا اذا كانا من أهل القرية يفرقان بين اليوم والنهار أما العوام لا يفرقون بين ذلك فيكون الجواب فيه كالجواب

في المضمرات * ولو شرط كل الرجب لاحدهما فانه لا يجوز هكذا في النهر الفائق * اشترى كاهن أحدهما بالف والآخر بالفين على أن الرجب والوضيعة نصفان فالعقد جائز والشرط في حق الوضيعة باطل فان عملا دور مجازا لرجع على ما شرطوا وان خسرا فالخسران على قدر رأس مالهما كذا في محيط السرخسي * ويجوز أن يعقد شركة العنان كل واحد منهما ببعض ماله دون البعض كذا في الغناية * واذا هلك مال الشركة أو أحد المالكين قبل أن يشتريا بطلت الشركة كذا في الهداية * وأى المالكين هلك قبل الشراء هلك على صاحبه هلك في يده أو يد صاحبه كذا في المحيط * واذا جاء كل واحد منهما بالف درهم فاشترى كاهن وخطاها كان ماله هلك منها هلكا كاملا وما بقي فهو بينهما الآن يعرف شيء من الهالك أو الباقي من مال أحدهما بعينه فيكون ذلك له وعليه كذا في المبسوط * وان اشترى أحدهما مائة هلك المال الآخر فالشركة بينهما على ما شرطوا كذا في الجوهرة النيرة * وان لم يصرحا بالوكالة عند العقد كذا في المضمرات * ويرجع على صاحبه بحصته من الثمن كذا في الاختيار شرح المختار * ثم هذه الشركة في المشتري شركة عقد عند محمد رحمه الله تعالى فلكل منهما أن يتصرف فيه كذا في النهر الفائق * وهو الصحيح هكذا في محيط السرخسي * هذا اذا هلك أحد المالكين بعد شراء أحدهما فلو هلك قبل الشراء ثم اشترى الآخر بما له ينظر فان كانا صرحا بالوكالة في عقد الشركة فاشترى مشتركا بينهما بحكم الوكالة المفردة ويرجع عليه بحصته من الثمن وان ذكر مجرد الشركة ولم يذكر في عقد الشركة أو كاهن فالمشتري يكون للمشتري كذا في التبيين * في النوادر دفع الى رجل ألف درهم على أن يعمل بها على أن الرجب للعامل والوضيعة عليه فهلكت قبل الشراء فما القابض ضامن ولو قال اعمل ما ينبغي وبينك على أن الرجب بينهما والوضيعة بينهما فهلكت قبل أن يعمل بها فهو وضامن نصف المال عند محمد رحمه الله تعالى وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا ضمان عليه وان اشترى بالمال ثم هلك قبل النقد فعلى الأمر ضمان نصف المال وعلى المشتري مثل ذلك كذا في المحيط * واذا كان رأس مال أحدهما دراهم ورأس مال الآخر دنانير وقيمة الدنانير مثل قيمة الدراهم فاشترى صاحب الدراهم بالدراهم غلاما واشترى صاحب الدنانير بالدنانير جارية ونقد المالكين وكان ذلك في صفتين فهلك الغلام والجارية في أيديهم يرجع كل واحد منهما على صاحبه بنصف رأس ماله ولو اشترى ياهما صفقة واحدة وباقي المسألة بحالها لا يرجع أحدهما على صاحبه بشيء كذا في الظهيرية * وان اشترى بالدراهم متاعا ثم بعده بالدنانير متاعا فوضعا في أحدهما أو رجعا في الآخر فالرجع والوضيعة عليه على قدر ملكيهما في المشتري يوم الشراء وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي * وهكذا في المبسوط * واذا اشترى كاهن العروض أو المكمل واشترى بذلك فلكل واحد منهما ما اشتري قدر قيمة متاعه فان باع المشتري بعد ذلك ثم أراد القسمة فان كانت الشركة وقعت بما لا مشل له اعتبرت قيمته يوم الشراء وان كانت وقعت بما لا مشل من المكمل والموزون والعددي المتقارب فقد ذكر في الاصل أنه تعتبر القيمة يوم القسمة وذكر في الاملاء أنه تعتبر القيمة يوم الشراء قال القدوري وهو الصحيح كذا في الظهيرية * ولكل

في اليوم * وان استأجرها الى العشي تنقضي الاجارة بدخول وقت الظهر * رجل استأجر دابة ليركبها انسانا فارقها امرأة ثقيلة يسرج أو رجل فعطبت لا يجب عليه الضمان ولا على المرأة الآن يعلم أن مثل تلك الدابة لا تطيق خلعها فيضمن قيمتها اذا عطبت * رجل استأجر دابة الى موضع معلوم ليركبها بنفسه فلم يركب أو ركب غيره وسلمت الدابة لا يجب الاجر وان عطبت يضمن قيمتها وان ركب بنفسه وودف غيره كان عليه كل الاجر ولا ضمان عليه اذا سلمت وان عطبت الدابة من ركبها بعد ما بلغت المكان المشروط يضمن نصف القيمة وعليه جميع الاجر

سواء كان الرديف أخف منه أو أثقل إن كانت الدابة تطيق مثلهما وإن كانت لا تطيق يضمن بجميع القيمة أما إذا كانت تطيق مثلهما ذكراً أنه يضمن نصف القيمة إذا عطبت وقال بعض الناس يضمن قدر الزيادة وذكر خمس الأثمة الخلواني رحمه الله تعالى هذا إذا كان الرديف كبيراً أو صغيراً يستمسك على الدابة وإن كان لا يستمسك فهو بمنزلة الخيل يضمن قدر الزيادة كالأرنب وسجل شيار بعضهم سوى بين الصغير الذي يستمسك والصغير الذي لا يستمسك فقال يضمن (٣٤٤) نصف القيمة فإن أراد صاحب الدابة أن يضمن الرديف نصف القيمة كان له ذلك

لأنه في حق المالك غاصب نصفها ولا يرجع الرديف بذلك على المستأجر لأنه في حق المستأجر بمنزلة المستعير وإن ضمن المستأجر لا يرجع المستأجر بما ضمن على الرديف لأنه بمنزلة المستعير * ولو استأجر دابة أيركها إلى موضع معلوم فحمل عليها شيئاً صغيراً فعطبت الدابة كان ضامناً قيمتها كما لو حمل عليها مكان الصبي جلاً آخر * رجل استأجر دابة للعمل ولم يبين ما يحمل عليها فسدت الأجرة فإن لم ينقض الأجرة حتى حمل عليها شيئاً جازت الأجرة وبصير كأنه استأجرها لذلك ابتداء * وكذا لو لم يحمل عليها شيئاً ولكن ركبها أو أركب غيره جازت الأجرة أيضاً إن الحمل يشاؤم الركوب * قال الله تعالى ولا على الذين إذا ما أتوا لتحملهم فلو أنه حمل عليها أو أركب غيره حتى جازت الأجرة بصير كأنه اعتقد ورده عليه حتى لو فعل بعد ذلك شيئاً يخالف الأول بان أركب انساناً أولاً وأركب بنفسه ثم أركب غيره الأول أو كان الأول جلاً ثم أركب أو أركب بصير غاصباً ضامناً * ولو استأجر دابة ليحمل عليها شيئاً مما حمل عليها غيره فهو على وجوده أن يحمل عليها من جنس المسمى إلا أنه خالف المشروط بأن استأجر دابة ليحمل عليها عشرة

واحد من شريك العنان أن يبيع بالنقد والنسيئة وكذلك يجوز بيعه بما عزوهان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى هكذا في السراج الوهاج * ويحمل ويحتال ويؤاخر كذا في التهذيب * وليس له أن يشارك غيره إذا لم يشترط في عقد الشركة أن يعمل كل واحد منهما بما يرى ناصحاً هو الصحيح كذا في المنخبة * ولو شارك أحدهما رجلاً لشركة عنان فما اشتراه الشريك الثالث كان النصف للمشتري ونصفه بين الشريكين الأولين وما اشترى الشريك الذي لم يشارك فهو بينه وبين شريكه نصفين ولا شيء منه للشريك الثالث كذا في فتاوى قاضيان * وروى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن أحد شريكي العنان إذا شارك غيره مفادضة بمحض من شريكه تصح المفادضة وتبطل شركته مع الأول وإن كان بغير محضر من شريكه لم تصح كذا في الظهيرية * وليس لأحد منهما أن يكاتب عبداً من الشركة بخلاف كذا في المحيط * ولأنه يتفق على مال سواء قال عمل برأيتك أولاً ليس له أن تزوج من تجارتهما في قولهم جميعاً وكذلك تزوج الأمة في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى كذا في البدائع * وإن أقر أحدهما ببيع بقة في يد من الشركة أنه الرجل لم يجز إقراره في نصيب شريكه وإن كان قال صاحبه عمل برأيتك كذا في فتاوى قاضيان * ولا يبرهن أحدهما من الشركة بدين عليه إلا بدين شريكه كذا في محيط السرخسي * ولو رهن أحدهما متاعاً من الشركة بدين عليه لا يجوز ويكون ضامناً للرهن كذا في فتاوى قاضيان * الآن يكون هو العاقد في موجب الدين أو يأمره شريكه بذلك كذا في السراج الوهاج * وكذا لا يبرهن رهن بدين من الشركة في نصيب شريكه إلا إذا ولي عقده بنفسه أو أمر من يليه فإن هلك الرهن في يده وفيمته والدين سواء ذهب نصف الدين وهو حصصة المرتين ولشريكه الخيار أن شاء الرجوع على المدين بنصف دينه ويرجع المدين على المرتين بنصف قيمة الرهن وإن شاء أخذ من شريكه حصته مما اقتضى كذا في محيط السرخسي * وإن أقر بالرهن أو بالارتهان فإن كان ولي العقد بنفسه جاز وإن كان لم يل العقد لم يجز كذا في السراج الوهاج * وإذا أقر أحد شريكي العنان بالرهن أو بالارتهان بعدما تناقضا الشركة لا يصح إقراره إذا كذب شريكه كذا في المحيط * ولو استقرض أحد شريكي العنان مالا للتجارة لزمهما كذا في فتاوى قاضيان * وهكذا في البدائع ومحيط السرخسي * وفي شرح القدرى إذا قال كل واحد منهما لصاحبه عمل في ذلك برأيتك جاز لكل واحد منهما أن يعمل ما يقع في التجارة من الرهن والارتهان والخلط بماله والخلط المشاركة مع الغير وأما الهبة والقرض وما كان اتلفاً لا مال وعليهما بغير عوض فإن ذلك لا يجوز له الآن بنص عليه وقال في هذا الموضع أيضاً إذا لم يقل الشريك له عمل برأيتك ليس له أن يخلط مال الشركة بماله خاصة كذا في المنخبة * ولشريك العنان والمبضع والمضارب والمودع أن يسافر وبالمال هو الصحيح من مذهب أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى كذا في الخلاصة * ولو كان بينهما شركة في مال خطاهما ليس لواحد منهما أن يسافر بالمال بغير إذن الشريك فإن سافر به فذلك أن كان قد رآه جمل وموثة ضمن وإن لم يكن له حل وموثة لا يضمن كذا في فتاوى قاضيان * فإذا سافر أحدهما بالمال ودأب له شريكه بالسفر أو قيل له

مخاتيم من هذه الخلطة في مل عليها عشرة مخاتيم من غير ذلك الخلطة أو حمل عليها خبطة رجل آخر لا يكون مخالفاً * وكذا إذا استأجر ليحمل عليها ثوباً دبراً أو يحمل عليها ثوباً يملأ ذلك وزناً * والثاني أن يخالف في الجنس بأن استأجر ليحمل عليها عشرة أقدرة فخطه فحمل عليها عشرة أقدرة شعير في القياس يكون ضامناً مخالفاً وفي الاستحسان لا يكون ضامناً لأن المعبر هو الضرر لا القيمة وهذه لأن مثل ذلك ضمن الشعير يكون أخف على الدابة فإن سلمت الدابة يجب الأجر المسمى ولا يكون مخالفاً وإن عطبت الدابة من

ذلك بعض قيمتها ولا يجب الاخر وان استأجرها العمل عليها عشرة أفرزة شغيرة تحمل عليها عشرة أفرزة حنطة مثل كيل الشعير قال الفقيه أبو الليث الحافظ رحمه الله تعالى ضمن قيمه الدابة لأن الحنطة أشد من الشعير وأنقل فيضمن كل رجل عليها مكان الحنطة حديدا * ولو سمي من الحنطة وزنا معلوما لحمل عليها من الشعير مثل ذلك الوزن وعطبت الدابة بضمن قيمتها وان استأجر دابة العمل عليها شعيرا لحمل عليها في أحد الجوارقين شعيرا وفي الآخر حنطة فعطبت الدابة بضمن نصف (٢٤٥) قيمتها وعليه نصف أجرها لأنه في النصف موافق وفي النصف مخالف والثالث أن

يخالف إلى ما هو أضر بالدابة بأن استأجر لحمل الحنطة لحمل عليها حديدا أو آجرا أو قطما أو حطما أو تبنيا أو طينا مثل وزن الحنطة فعطبت بضمن قيمتها وإن سلمت لا يجب الاخر وان استأجرها العمل عليها عشرة مخاتيم حنطة لحمل عليها خمسة عشر شحمة وما من الحنطة وجاء بالجار سليما فهلاك قبل أن يرد إلى صاحبه إن كان يعلم أن الجار يطبق ذلك كان عليه ثلث القيمة وكال الأجر المسمى * وإن كان لا يطبق بضمن جميع القيمة ولا يجب الأجر * وإن نكاري بعير العمل عليه مجالا لحمل زامله فلو أباكون ضامنا لأن الراملة تكون أضر بالدابة * وهو كالأجر استأجر ليركب لحمل عليها يكون ضامنا * وإن استأجر دابة ليسرج بسرج فأوكفها فعطبت كان ضامنا قدر ما زاد الثقل كالأجر زاد في الحمل وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه بضمن جميع القيمة ولو استأجر حارا بسرج ليركبه فأسرجه سرجا آخر فإن أسرجه بسرج يسرج بمثله الجار لا يضمن * وإن أسرجه بسرج لا يسرج بمثله الجار كان ضامنا قيمته في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وإن أوكفها كاف بكون بمثله الجار

اعمل برأيتك أو عند اطلاق الشركة على الرواية الصحيحة عن أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى فله أن ينفق من جملة المال على نفسه في كرائته ونفقته وطعامه وإدامه من رأس المال وروى ذلك الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال محمد رحمه الله تعالى وهذا استحسان كذا في البسائط * فان ربح تحسب النفقة من الربح وان لم يربح كانت النفقة من رأس المال كذا في خزاية المفتين * ولو خرج إلى موضع يمكنه أن يبيت بأهله لا تحسب من مال الشركة كذا في التهذيب (الفصل الثالث في تصرف شريك العنان في مال الشركة وفي عقد صاحبه وفيما وجب بعقد صاحبه وما يتصل بذلك)

لكل واحد منهما أن يوكل بالبيع والشراء والاستئجار والآخر أن يخرج من الوكالة وإن وكل أحدهما نتقاضى ما دأبه فليس للآخر أن يجزأه كذا في الظهير به * ولا عاقد أن يوكل وكذا لا يقبض الثمن والمبيع فيما اشترى وباع كذا في البسائط * وفيما سوى هذه التصرفات أحد شريكي العنان كأحد شريكي المعاوضة ما يملكه أحد شريكي المعاوضة يملكه أحد شريكي العنان كذا في المحيط وكل ما كان لأحدهما أن يعمل إذا انتهاه شريكه عنه لم يكن له عمله فان عمله ضمن نصيب شريكه ولهذا قال أحدهما أخرج إلى دمياط ولا تجاوزها فإذ زفها لك المال ضمن حصه شريكه وكذا لو نهى عن بيع النسبنة بعدما كان أذن له فيه كذا في فتح القدير * في القدوري إذا قال أحدهما في بيع باعة الآخر جازت الأقالة كذا في المحيط * ولو باع أحدهما متاعا فرد عليه بعيب فقبله بغير قضاء جاز عليهما وكذا لو حط من ثمنه أو أخر لأجل العيب كذا في الخلاصة * وإن حط من غير ذلك أو من غير أمر يخاف منه جاز في حصته ولم يجز في حصه صاحبه كذا في البسائط * وكذا لو ودبه كذا في السراج الوهاج * ولو أقر بعيب في متاع جاز عليه وعلى صاحبه كذا في فتاوى قاضيهان * شريك كان شركة عنان على العموم أسلم أحدهما إلى صاحبه في كره حنطة على الشركة لا يصح كذا في القنية * ولو باع أحدهما حالا وأجله الآخر لا يصح تأجيله في النصيبين جميعا إلا أن يكون كل واحد منهما قال لصاحبه أفعل ما رأيت وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا يصح في نصيبه خاصة ولو أجله الذي روى البيع جاز في النصيبين بالإجماع كذا في المضمرات * فأما إذا اجتمعوا فادانهم آخر أحدهما متأخيره عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز في نصيب شريكه ولا في نصيب نفسه وعندهما يجوز تأخيره في نصيبه ولا يجوز في نصيب شريكه وأما إذا عقد أحدهما ثم أقر العاقد متأخيره جاز عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى في النصيبين جميعا كذا في السراج الوهاج * بالإجماع كذا في المضمرات * وفي كل موضع صح التأخير لا يكون ضامنا كذا في فتاوى قاضيهان * وإن أقر أحدهما بدين في تجارتهم وأنكر الآخر لم يقر جميع الدين إن كان أقر أنه ولي العقد بان قال اشترى من فلان عبدا بكذا كذا في المحيط * فأما إذا أقر أنهم مولى له لم يصره وإن أقر أن صاحبه وليه ذكر في جميع نسخ كتاب الأقرار أنه لا يلزمه شيء وهو الصحيح كذا في الظهيرية * أحد شريكي العنان إذا أقر أن دينهما مؤجل إلى شهر صح إقراره بالأجل في نصيبه عندهم جميعا وكذا لو أقر أحدهما صح إقراره عن

(٤٤ - (المتاوى) - ثانی) كان ضامنا قيمته في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى بضمن بحساب ذلك فعلى هذا في السرج ينبغي أن يكون كذلك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى بضمن جميع القيمة وعندهما بضمن بقدر ما زاد من الثقل هذا إذا كان الجار موكفا حين استأجره فإن كان عريا ما حين استأجره فأسرجه وركب ذكر في الكتاب أنه بضمن ومشاخنا رجعهم الله تعالى قالوا هذا على وجوه إن استأجره من بلد إلى بلد لا يضمن لأن الجار لا يركب من بلد إلى بلد

غادة الابسرج أو كاف * وان استأجره عليه كسب في المصرفان كان من ذوي الهيئات فكذلك لأن مثله لا يركب في المصرف بآله وان كان من العوام الذين يركبون في المصرف بآله فانما أسرجه بكون ضامنا * وان استأجر دابة بغير الجمار فالجهماء أو كانت ملحمة فنزع وأبدله بجمام مثله وركب لا يضمن وان كانت تركب بغير الجمار فالجهماء أو كانت ملحمة فالجهماء لا يجرم مثلها كان ضامنا * رجل استأجر بعيرا ليعمل عليه بالنصف أو بالثالث فهو فاسد ثم (٣٤٦) ينظر ان كان العامل يؤجر الدابة من الناس ويأخذ الاجر كان الاجر لصاحب البعير وللعامل أجر مثل عمله * وان كان

العامل ينقل عابها طعاما وبيعه كان الكسب للعامل وأصاحب البعير أجر مثل البعير * رجل استأجر دابة ليركبها فامسكها ولم يركبها ان استأجرها ليركبها فخرج المصرا في مكان معلوم فامسكها في المصرا لا يجب الاجر ويكون ضامنا وان استأجرها ليركبها في المصروما الى الليل فامسكها ولم يركبها كان عليه الاجر ولا يكون ضامنا * رجل تشارك دابة الى بغداد على أن يعطيه الاجر اذا رجع من بغداد لم يكن لصاحب الدابة أن يطالبه بالكرامه ما لم يرجع من بغداد فان مال المستأجر في بغداد كان لصاحب الدابة أجر الذهاب من تركته هكذا ذكر في المتقي وفي الاصل رجل تشارك دابة الى موضع معلوم فلما سار بعض الطريق نجت الدابة وضعت عن المسير فان كان المستأجر استأجر دابة بعينها كان للمستأجر الخيار ان شاء انتقض الاجارة وان شاء ترك الى أن تقوى الدابة وليس له أن يطالبه بدابة أخرى وان كان المستأجر تشارك منه جولة بغير عينها فحمله الى ذلك المكان فإذا ضعفت الاولى كان له أن يطالبه بدابة أخرى لان الحقود عليه جله الى ذلك المكان

نصيبه كذا في فتاوى قاضخان * ولو أقرب بحاربة في يد من تجارهم ما تم لهم رجل لم يجز اقراره في نصيب شريكه وجاز في نصيبه كذا في البدائع * أحد شريكي العنان اذا أقر أنه استقرض من فلان ألف درهم لتجارته مالزمه خاصة كذا في المحيط * وفي العيون الآن يقيم البيعة فان أقام البيعة فالمقرض يأخذ من المستقرض ثم يرجع المستقرض على شريكه كذا في التتارخانية * فان أذن كل واحد منهما صاحبه بالاستدانة عليه لزمه خاصة حتى كان المقرض ان يأخذ منه وليس له أن يرجع على شريكه وهو الصحيح كذا في المضمرات * وهكذا في المحيط وفتاوى قاضخان * وحقوق عقد تولاه أحدهما ترجع على العاقد حتى لو باع أحدهما لم يكن لآخر أن يقبض شيئا من الثمن وكذلك كل دين لزم انسانا بعقد وليه أحدهما ليس للآخر منعه والمديون أن يمنع من دفعه اليه كالشترى من الوكيل بالبيع له أن يمنع من دفع الثمن الى الموكل فلن دفع الى الشريك من غير وكيل يرى من حصته ولم يبرأ من حصته الدائن وهذا استحسان كذا في البدائع * وان اشترى أحدهما شيئا من تجارته ما فوجده عيبا لم يكن للآخر أن يرد به بالعيب كذا في المبسوط * وكذا لو باع أحدهما شيئا من تجارته ما لم يكن للشترى أن يرد به على الآخر كذا في الظهيرية * وليس لواحد منهما أن يخاصم فيما ادان الآخر أو باعه والخصومة للذي باعه وعليه وليس على الذي لم يل من ذلك شيء ولا تسمع عليه بيعة فيه ولا يستحق وهو والاجنبي في هذا سواء كذا في السراج الوهاج * واذا استأجر أحد شريكي العنان شيئا ليس للآخر أن يطالب الشريك بالاجر كذا في المحيط * فان أدى العاقد من مال الشركة رجوع شريكه بنصف ذلك عليه اذا كان استأجره لحاجة نفسه وان كان استأجره لتجارتهما وأدى الاجر من خالص ماله يرجع على شريكه بنصفه ولو كانت الشركة بينهما في شيء خاص شركة ملك لم يرجع على صاحبه شيء كذا في المبسوط * وكذا اذا أجر أحدهما شيئا من تجارته ما ليس للشريك الآخر أن يطالب المستأجر بالاجر كذا في المحيط * ورجلان اشترى شركة عنان في تجارة على أن يشتريا ويبيعا بالقدوالنيئة فاشترى أحدهما شيئا من غير تلك التجارة كان له خاصة فأساني ذلك النوع من التجارة فيبيع كل واحد منهما وشراؤه بالنقد والنسيئة ينفذ على صاحبه الا اذا اشترى أحدهما بالنسيئة بالميكيل أو الموزون أو النقود فان كان في يده من ذلك الحنس من مال الشركة جاز شراؤه على الشركة وان لم يكن كان مشترى بالنفسه وان كان مال الشركة في يده دراهم فاشترى بالدنانير نسيئة ففي القياس يكون مشترى بالنفسه وفي الاستحسان يكون مشترى على الشركة كذا في فتاوى قاضخان * أحد شريكي العنان اذا أجر نفسه في عمل كان من تجارتهما كان الاجر بينهما ولو أجر نفسه في عمل لم يكن من تجارتهما وأجر عبداله كان الاجر له خاصة هكذا في الذخيرة * ولو أخذ أحدهما مالا مضاربة فله حصة أطلق الجواب في الكتاب وهو على التفصيل ان أخذ مالا مضاربة ليتصرف فيما ليس من تجارتهما فالمرح له خاصة وكذلك ان أخذ المال مضاربة بمحضرة صاحبه ليتصرف فيما هو من تجارتهما وما اذا أخذ المال مضاربة ليتصرف فيما كان من تجارتهما أو طاقا حال غيبة شريكه يكون لرجل مشترك كذا في محيط السر حسي * وفي المتقي اذا قال

(فصل فيما يكون نصيبه للدابة والمال) رجل استأجر حمارا مشاهرة وأمره أن يوكف الحمار أو كفه لغيره رزقوا الحمار على باب المنزل لم يرفع حشيب الحمار فلما خرج لم يجد الحمار ان كان الحمار غاب عن بصره حين دخل الدار كان حمارا نارا الا فلا الآن يكون فيه وضع لا يحد هذا القادر من الذهاب تنديعيات كان في سكة غير نافذة ويكون ذلك في بعض القرى * رجل استأجر حمارا فربطه على آمنة في المدينة في سكة فافسده ثم اشترى من يبيع الحمارين ولا يملكه حماره ففسد الحمار قالوا ان كان المستأجر لم يستحفظهم يكون

ضامنا بترك الحفظ وان كان استغفلهما أو استغفلهما بعضهم وقبلوا منه الحفظ ولم يكن في عقد الاجارة شرط وكوب المستأجر نفسه وكان ذلك في موضع لا بعد النوم من يحفظ الدواب تضييعا لا يضمن وان كان ذلك في موضع بعد النوم من الحافظ تضييعا ولم يستغفلهم ضمن وان استغفلهم وقبلوا منه الحفظ كان الثمنان على الذي قبل الحفظ اذ لم يحفظ وان كان المستأجر شرط في الاجارة أن يركبها بنفسه يضمن المستأجر على كل حال لانه اذا شرط ذلك لم يكن له أن يؤجرها غيره ولا أن يعبرها (٣٤٧) ولأن يودعها رجل استأجر جارا يعمل

عليه الى المدينة فعمل عليه وساقه في طريق المدينة ثم تخلف في الطريق ليول أو غائط أو اشتغل بالحديث مع غيره فذهب الجار وضاع ان لم يغيب الجار عن بصره لا يضمن وان غاب ضمن * وان استأجر جارا فضل في الطريق وتركه ولم يطلبه ان لم يعلم بذهابه حين ذهب وهو كان حافظا لا يضمن اذا كان آتيا من وجوده ولو طلبه في حوالى ذلك الموضع الذي ذهب فيه الجار * ولو استأجر جارا وأوقفه وصلى الفجر فذهب الجار أو انتهبه انسان فان رآه يذهب أو يذهب ولم يقطع الصلاة ضمن لانه ترك الحفظ مع القدرة عليه لان خوف ذهاب المال يدفع قطع الصلاة وان كان درهما * رجل استأجر مكارا ليحمل له على دابته عصيرا الى موضع معلوم فلما أراد المكاري أن يضع العصير على الدابة أخذ أحد العدلين من جانب وروى بالعدلين جميعا ان الجانب الآخر فاشتق الزنق من رمية وذهب العصير ضمن المكاري ففصل الزنق والعصير * رجل وقع جارا الى المكاري ليحمله الى موضع معلوم وشرط عليه أن يسير ليلا ففقدت الدابة مع الحمل ان ضاعت الدابة من غير تضييع من المكاري لا يضمن في قول أبي حنيفة رحمه

لغيره أسركتلك فيما اشترى من الرقيق في هذه السنة ثم أراد أن يشتري عبدا الكعارة ظهاره وما أشبه ذلك وشهد وقت الشراء أنه يشتري لنفسه خاصة لم يحز ذلك ولا تسريك نصفه الا اذا أذن له شريكه بذلك وكذلك لو اشترى طعاما لنفسه وقد أشرك غيره فيما يشتري من الطعام كذا في المحيط * وكل وضعية لحقت أحدهما من غير شركتهما فهي عليه خاصة وعلى هذا لو شهد أحدهما صاحبه بشهادة من غير شركتهما فهو جائز كذا في المبسوط * في المنتقى قال أبو يوسف رحمه الله تعالى في شركتين شركة عنان رأس مالهما سواء كل واحد منهما يمدل برأيه ويبيع ويشتري وحده عليه وعلى صاحبه فباع أحدهما حصته من متاع وأشهد على ذلك فالبيع من حصته وحده * فشرده * وكذلك لو باع حصته شريكه كذا في المحيط * وباضاع من مال الشركة في يد أحدهما فلا ضمان عليه في نصيب شريكه وقبيل قول كل واحد منهما في متاع ضاع مع عينه كذا في البدائع * اذا غصب شريك العنان شيئا أو استأجره لم يؤاخذ به صاحبه وان اشترى شيئا فاسدا فهل عنده ضمن و يرجع على صاحبه بنصفه كذا في المبسوط * مان أجدر شريك العنان والمال في يده ولم يبين فهو ضامن كذا في المحيط * لو استأجر أحد شريك العنان دابة ليحمل عليها طعاما له خاصة فحمل عليه اشريكه طعاما لنفسه مثل ذلك أو أخف يضمن كذا في محيط السرخسي * ولو استأجر أحد شريك العنان دابة ليحمل عليها طعاما من تجارته لم يحمل عليه اشريكه مثل ذلك الطعام من تجارتهما وهلك الدابة لا ضمان عليه فالحاصل أن الاستعارة من أحد شريك العنان اذا كانت منفعة العارية راجعة الى المستعير خاصة ليست كالاستعارة منهما والاستعارة من أحد شريك العنان اذا كانت منفعة العارية راجعة اليهما كالاستعارة منهما كذا في المحيط * شريكان شركة عنان اشترى أمتعة ثم قال أحدهما لصاحبه لا عمل معك بالشركة ونال فعمل الآخر بالامتنعة فما اجتمع كان العامل وهو ضامن اقيمة نصيب شريكه كذا في فتاوى قاضيان

(الباب الرابع في شركة الوجوه وشركة الاعمال)

(أما شركة الوجوه) فهو أن يشتري كذا وليس له مال لكن لهما وجاهة عند الناس فيقولان اشترى كذا على أن نشترى بالنسيئة ونبيح بالشقة على أن سارزق الله سبحانه وتعالى من ربح فهو بينهما على شرط كذا كذا في البدائع * وهكذا في المضمرات * وتكون مفاوضة بان يكونا من أهل الكفاية والمشتري بينهما صفتين وعلى كل واحد منهما نصف ثمنه ويتساوى في الربح ويتلفظا بلفظ المفارضة أو يذكر مقتضياتها فتتحقق الوكالة والكفالة في الائتمان والبيعان وان فات شيء منها كانت عنانا كذا في دفع القدير * وان أطاقت كانت عنانا كذا في الظهيرية * والعنان منهما تجوز بيع اشتراط التفاضل في ملك المشتري وينبغي أن يشترط الربح في هذه الشركة على قدر اشتراط المالك في المشتري حتى لو تفاضلا في ملك المشتري واشترط التساوى في الربح بينهما أو كان على العكس لا يجوز هذا الشرط ويكون الربح بينهما على قدر ما اشترط المالك بينهما كذا في المحيط * قال محمد رحمه الله تعالى واذا اشترى كاشركة عنان بأموالهما وجوههما ما اشترى

الله تعالى ويضمن في قول صاحبه رحمه الله تعالى * مكار جهل كرايس رجل فاستقبله الاموص فطرح الكرايس جميعا وذهب بحماره قالوا ان كان يعلم أنه لو لم يطرح الكرايس أخذوا الجار والكرايس جميعا ولا يمكن دفعهم لا يضمن الكرايس * رجل استأجر مكارا ليحمل له طعاما في طريق كذا فأتى في طريق آخر يسلكه الناس فهلك المتاع ذكر في الكتاب أنه لا يضمن قالوا هذا اذا كان الطريق معتقرا بين اما اذا كان بينهما فارتاح في الطول والقصر أو السهولة والصعوبة يضمن كل واحد شرط أن لا يحمل في الجهر

لحملة في البحر كان ضامنا * رجل دفع الى رجل فرسا ليذهب به الى قريته ويدفعه الى والده فذهب به المأمور ونسيه في رباط في الطريق ومضى وجهه ثم مر رجل من أهل قريته وعرف الفرس واستأجر من يذهب بالفرس الى منزله فغلب الفرس في الطريق قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل الذي نسي الفرس في ارباط يكون ضامنا للفرس وهذا المستأجر ان لم يكن أخذ الفرس لا يضمن وان أخذ ثم دفعه الى الاجير ان أشهد حين أخذه أنه (٣٤٨) انما يأخذه ليرده على صاحبه وكان الاجير في عياله لا يضمن وان كان الاجير اجنبيا ضمن وان ترك الاشهاد حين أخذه

أحدهما متاعا فقال الشريك الذي لم يشتر المتاع من شركتنا وقال المشتري هو لي وانما اشتريته بحالي ولنفسى فان كان المشتري يدعى الشراء لنفسه بعد الشركة فهو بينهما على الشركة اذا كان المتاع من جنس تجارتهم ما وان كان يدعى الشراء لنفسه قبل الشركة وقال الآخر لا بل اشتريته بعد عقد الشركة ينظران علم تاريخ الشراء وتاريخ الشركة فان كان تاريخ الشراء أسبق فهو للمشتري مع عينه بالله ما هو من شركتنا وان كان تاريخ الشركة أسبق فهو على الشركة وان علم تاريخ الشراء أنه كان قبل هذه المنازعة فهو للمشتري مع عينه بالله ما هو من شركتنا وان علم تاريخ عقد الشركة أنه كان قبل هذه المنازعة فهو للمشتري مع عينه بالله ما هو من شركتنا وان لم يعلم تاريخ الشراء والشركة والشراء تاريخ فهو له شري مع عينه بالله ما هو من شركتنا لان علم تاريخهما يجعل كاتهما موافقهما ولو وقع عام فالمشتري لا يكون على الشركة كذا في المحيط * وان قال أحدهما اشتريته متاعا عليك نصف منه وكذبه شريكه فان كانت السلعة قائمة بالقول قوله وان كانت هالكة لا يصدق وكذلك لو أقر شريكه أنه اشتراه وأنكر القبض وحلف شريكه على العلم وان أقام البيعة على الشراء والقبض قبله ويكون القول قوله مع عينه على الهلالة كذا في محيط السرخسي * في المنتقى اذا أراد الرجل ان يشتر كاشركة مفارضة ولا حده ماداو أو خادم أو عروض وليس للآخر شئ فاشتر كاشركة مفارضة يعملان في ذلك بوجوههما ولم يسميا شيئا من العروض التي لاحدهما في شركتهما كانت الشركة جائزة وهي مفارضة والعروض لصاحبها خاصة وهذه شركة وجوده وكذلك اذا كان لاحدهما تبر ذهاب غير مضروب والباقي بحاله كذا في المحيط (وأما شركة الاعمال) فهي كالحياطين والصباغين أو أحدهما مخيط والآخر صباغ أو اسكاف يشتركان من غير مال على أن يتقبلا الاعمال فيكون الكسب بينهما فيجوز ذلك كذا في المضمرة * وحكم هذه الشركة أن يصير كل واحد منهما وكيل عن صاحبه في تقبل الاعمال والتوكيل بتقبل الاعمال جائز كان الوكيل بحسن مباشرة العمل أو لا يحسن كذا في الظهيرية * ثم هي قد تكون مفارضة وقد تكون عنانا فان ذكر في الشركة لعط المفارضة أو معنى المعاوضة بان اشترط الصانعان على أن يتقبلا جميعا الاعمال وأن يضمنا الاعمال جميعا على التساوي وأن يتساويا في الربح والوضعية وأن يكون كل واحد كعيل لآخر صاحبه فيما لحقه بسبب الشركة فهي مفارضة وان شرط التفاضل في العمل والاجربان فالأعلى أحدهما الثلثان من العمل وعلى الآخر الثلث والآخر والوضعية بينهما على قدر ذلك فهي شركة عنان وكذا اذا ذكر اللفظة العنان وكذا اذا أطلقا الشركة فهي عنان كذا في محيط السرخسي * ثم اذا لم يتفادوا ولكن اشتركا شركة معا لقة تعتبر عنانا في حق بعض الاحكام حتى لو أقر أحدهما بدين من ثمن صابون أو اشنان مسننك أو عمل من أعمال النقلة أو أجر أجبر أو أجر بيت لمدة مضت لم يصدق على صاحبه الابينة ويلزمه خاصة وتعتبر مفارضة في حق بعض الاحكام حتى لو دفع رجل الى أحدهما أو اليهما معا لافله أن يؤخذ بذلك العمل أي ما شاء ولكل واحد منهما أن يطالب بأجرة العمل والى أيهما دفع برئ

الثن في يده قال الفقيه أبو جعفر ان باع في موضع لم يكن هناك حاك حتى يرفع الامر اليه لا يضمن وان كان في موضع بقدر على أن يرفع الامر الى الحاكم فلم يرفع كان ضامنا وكذا لو كان يمكنه أن يسكه ويرده مع العمى الى صاحبه ضمن أيضا * رجل دفع الى وراق كاهدا واستأجره ليكتب له محققا ينقطه ويجمعه ويشره بكذا فأنخطأ في بعض النقط والعواشر قال الفقيه أبو جعفر بن فهد في ذلك في كل رواية كان المستأجر بالخيار ان شاء أخذ وأعطاه أجره مثله لا يجاوز به ما مضى وان شاء رده عليه واسترده منه

ضمن وان ترك الاشهاد حين أخذه يضمن على كل حال كان الاجير في عياله أو لم يكن ويكون الاجير ضامنا أيضا على كل حال لاثبات اليد على مال الغير فقبل له لو أن صاحب الفرس ضمن الاجير هل يرجع الاجير على الذي استأجره قال لا يرجع قيل له المودع اذا لحقه ضمان يرجع قال نعم لان المودع يملك لصاحبه فأما الاجير انما يملك لنفسه لانه بالامساك يستحق الاخر فكان بمنزلة المستعير والمستعير اذا ضمن لا يرجع على المعير * ولو أن رجلا كان على دابة بالعارية أو بالاجار فنزل عنها في السكة ودخل المسجد ليصلي ونحلى عنها فاضاعت كان ضامنا قالوا هذا اذا لم يربطها بشئ أما اذا ربطها لا يضمن لان المستعير والمستأجر لا يجردان بدمان ذلك وقال الشيخ الامام شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى الصحيح عندي أنه اذا غيبها عن بصره ضمن فانه لو كان في الصحراء فنزل للصلاة وأمسكها فانفلتت منه لا يضمن فتبين بهذا أن المعتبر أن لا يغيبها عن بصره لانه اذا غيبها لا يكون حافظا لها وان ربطها بشئ * رجل دفع الى آخر بعيرا وأمره أن يكرهه ويشتري له به شيا فعمى البعير وباعه وأخذ الثمن فهلك

ما أعطاه * وان وافقه في البعض دون البعض أعطاه من المسمى حصة ما وافق من المسمى ولم يخالف أعطاه أمثال * رجل استأجر رجلا ودفع إليه جارا وخشدين درهمين ليذهب به إلى بلد كذا ويشتري له شيئا فذهب المأموور فأخذ السلطان جارا قافلة فذهب بعض أصحاب الجار في طلب جرهم واستروا من السلطان جرهم ولم يذهب هذا الجار قالوا ان كان الذين ذهبوا في طلب جرهم منهم من وجد جاره ومنهم من لم يجدفن وجد لم يأخذ جاره إلا بمؤنة ومشقة لا يضمن الجار بترك طلب الجار (٣٤٩) جماعة آخر كل واحد منهم جاره من رجل

وسلوا إليه الجار ثم قال أصحاب الجار لو احدث منهم اذهب أنت معه تتعاهد الجار فانا لا نعرفه فذهب الرجل مع المستأجر فقالت له المستأجر قف ههنا حتى اذهب أنا بالجار وأجل الجوارق وأجى البيت ذهب المستأجر بالجار ولم يقدر عليه قالوا لا يضمن المتعاهد لان أصحابه أمره بتعاهد ما كان في يد غيرهم فلم يكن ذلك ايداعا * رجل اكرى حمارا من كس إلى بخار فاعبى الجار في الطريق وصاحب الجار كان بحارا فامر المكترى رجلا أن ينفق على الجار في علمه كل يوم مقدار ما عساووا يسمى له الاجر إلى أن يصل إليه صاحب الجار فأمسك الجار الجار وأما ما نفق عليه وهلك في يده قالوا ان كان المكترى كتره لركوب نفسه ضمن وان كان كتره ولم يسم الركب لا يضمن لانه اذا اكتره لركوب نفسه لا يكون له أن يؤجره ولأن يعيره فإذا لم يملك الاعارة والاجارة لا يملك الايداع فيضمن * رجل استأجر حمارا لينقل عليه التراب من خربة فأخذ في نقل التراب فانه لهدمت الخربة وهرب المستأجر وترك الجار فهلك قالوا انهم لهدمت الخربة بمعالجة المستأجر ضمن المستأجر قيمة الجار لانه هلك بصنعه * وان هدمت

وعلى أيهما وجب ضمان العمل كان له أن يطالب الآخر به فقد اعتبرت هذه الشركة بالمفاوضة في حق هذه الاحكام استحسانا وان لم تعتبر بالمفاوضة في غير هذا الوجه في ظاهر الرواية هكذا ذكر القدوري في شرحه كذا في النخبة * فإذا جئت بأحد هاتين الضمان عليهما يؤخذ صاحب العمل أيهما شاء بجميع ذلك هكذا في المحيط ناقلا عن المنتقى * ومتى كانت عنانا فانا يطالب به من باشر السبب دون صاحبه بقضية الوكالة كذا في الظهيرية * وان عمل أحدهما دون الآخر فالسبب بينهما انصفين سواء كانت عنانا أو مفوضة فان شرط التفاضل في الرجح حال ما تقبل الجار وان كان أحدهما أكثر غلاما من الآخر كذا في السراج الوهاج * وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا مرض أحد الشريكين أو سافرا أو بطل فعمل الآخر كان الآخر بينهما ولكل واحد منهما أن يأخذ الآخر والى أيهما مدفع الآخر يرى وان لم يتفاوضا وهذا استحسان كذا في فتاوى قاضيخان * وكذا ما عمله المسافر لان ما قبله كل واحد منهما ما يجب عليه عليهما فاذا انفرد أحدهما بالعمل كان معينا لا آخر كذا في السراج الوهاج * أبوابا ينسب ان في صنعة واحدة ولم يكن لهما مال فالسبب كله للاب اذا كان الابن في عيال لا يكون معينه الا ترى أنه لو غرس شجرة تكون للاب وكذا الحكم في الزوجين اذا لم يكن لهما شيء ثم اجتمع بسعيهما أموال كثيرة فهي للزوج وتكون المرأة معينه له الا اذا كان لها كسب على خدمة فهو لها كذا في القنية * وما تعزله من قطن الزوج وينسجه هو كرايس فهو للزوج عندهم جميعا كذا في الفتاوى الجسدية * ولو شرط العمل نصفين والمال أثلاثا جاز استحسانا كذا في العيني شرح الكنز * وهكذا في التبين والهداية والكافي وهو الصحيح كذا في السراج الوهاج * ولو شرط أكثر الرجح لادناهما عملا فالاصح الجواز كذا في النهر الفائق وهكذا في الظهيرية * ولو اشتركا واشترطا الكسب بينهما أثلاثا ولم يبين العمل فهو جائز ويكون التخصيص على التفاضل بينا لا تفاضل في العمل كذا في المضمرات * فأما الوضعية فلا تكون بينهما الا على قدر الضمان كذا في البدائع * فان كانا اشترطا أن ما قبله من شيء قتلناه على أحدهما بعينه وثلثه على الآخر والوضعية نصفان فالقبالة على ما شرطنا واشترطهما الوضعية باطل وهي على قدر ما شرط على كل واحد منهما من القبالة كذا في السراج الوهاج * رجل سلم ثوبا إلى خياط ليخيطه بنفسه وللخياط شريك في الخياطة مفارضة فلصاحب الثوب أن يطالب بالعمل أيهما شاء ما بقيت المفاوضة بينهما واذا تفرقا ومات الذي قبض الثوب لم يؤخذ الآخر بالعمل كذا في المبسوط * وهذا بخلاف ما لو لم يشترط عليه أن يخيطه بنفسه ثم افترقا فإنه يؤخذ الشريك الآخر بالخياطة كذا في الظهيرية * وذكري في النوادر قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لو ادعى رجل على أحدهما ثوبا عندهما فأقر به أحدهما وبجحد الآخر جاز أقراره على الآخر ويدفع الثوب ويأخذ الآخر استحسانا كذا في محيط السرخسي * وكذلك ان كان في الثوب خرق أقر أحدهما أنه من الدق وبجحد الآخر أن يكون الثوب للطالب وقال هولنا صدقت المقر على ذلك لاني أصدق على الثوب أنه لا مقر له ولو أن المنكر أقر بالثوب لا آخر ادعاه

لا بمعالجة المستأجر لا يضمن ان لم يكن أو وقف الجار وعلى وهن لا قرار معه * رجل استأجر حمارا لينقل عليه الشوك فذهب في سكة فبهانهم جار فبلغ موضعا ضيقا فضرب الجار فرقع الجار في النهر مع الحمل واشتغل المستأجر بقطع الحبل فهلك الجار قالوا ان كان الموضع ضيقا لا يسير فيه الجار مع الحمل كان ضامنا لان سوق الجار في مثل هذا يكون استهلاكا وان لم يكن كذلك وكان موضعا يسير فيه الجار مع الحمل كان ضامنا لان سوق الجار في مثل هذا يكون استهلاكا وان لم يكن كذلك وكان موضعا يسير فيه الجار وبجواز فان عصف عليه المستأجر وضربه حتى

وثبت الحمار من ضرره كان ضامنا وان وقع الحمار من ضرره ولا يعنقه لم يضمن * وجعل استأجر حمار ينقل عليه الحطب من كرمه فأوقره بما يوقر مثله وقرا معتادا لفا صاب الحمار حائطا وشجر افوق وقع في النهر فلت ان كان المستأجر ساقه سوقا معتادا في الطريق الذي يسلكه الناس ولم يعنف لا يضمن * وجعل استأجر حمارا وقبضه وأرسله في كرمه فسرقته برذعته فأصابه البرد ففرض فردة على صاحبه فبان من ذلك المرض قالوا ان كان الكرم حصينا ولم يكن البرد بحال (٢٥٠) يضر بالحمار لو كانت عليه البرذعة لا يضمن لانه لم يقصر لافي حفظ الحمار ولا في

حفظ البرذعة أم في حفظ الحمار فلاه محفوظ بالبرذعة والبرذعة محفوظة بالكرم الحصين وان لم يكن الكرم حصينا وكان البرد بحال يضر بالحمار مع البرذعة يضمن قيمتها لانه ضيع البرذعة بتركها في غير الحصين وضيع الحمار بالترك في البرد المهلك واذا دخل الحمار في ضمائه لا يبرأ الابالرد على المالك سليما وان كان الكرم حصينا الا أن البرد كان بحال يضر بالحمار مع البرذعة يضمن قيمة الحمار دون البرذعة لانه أناف الحمار ولم ي تلف البرذعة وان لم يكن الكرم حصينا ولكن لم يكن البرد بحال يخاف منه تلف الحمار مع البرذعة يضمن قيمة البرذعة وعليه نقصان الحمار لانه لما أرسل الحمار في غير الحصين دخل الحمار في ضمائه فيبرأ بقدر مراد على المالك ويتقرر عليه ضمان النقصان لانه لم يوجد البرد بقدر ما تنقص * رجل استأجر قدر الوليمة أو الطبخ عصر فلما فرغ جعل القدر على الحمار ابرده على صاحبه فزاق الحمار واكسر القدر قالوا ان حمله على حمار يطبق مثله حل ذلك القدر لا يضمن المستأجر لان رد القدر وان لم يكن على المستأجر شرعا الا ان استأجر لو تحمل ذلك يكون الا حرا واضيابه ولان المستأجر هو

بعد انكاره الاول كان الاقرار له اقرارا الاول في الثوب ولا يصدق الا نحو في الثوب ويصدق على نفسه بالصمان ولا يرجع على صاحبه بشئ من ذلك وأيهما قرى ثوب مستهلك بعلمه مال رجل والا نحو منكر فالضمان على المقر خاصة وكذلك اذا أقر أحدهما بدين من ثمن صابون او اشنان مستهلك أو أجزأ جيرا أو أجرة بيت لمدة مضت لم يصدق على صاحبه الا ببينة ويلزم المقر خاصة وان كانت الاجارة لم تخص والمبيع لم يستهلك لزمهما ونفذ اقرار المقر على صاحبه الا أن يدعى أنه لهما بغير شراء فالقول قوله كذا في المحيط * (١) فيجنان اشترى كافي نقل كتب الحاج على أن ما وزقهما الله تعالى فيه فيديهما نصفان فهذه الشركة جائزة كذا في القنية * معلان اشترى كالحفظ الصبيان وتعليم الكتابة وتعليم القرآن قال المصدر الشهيد رحمه الله تعالى المختار أنه يجوز كذا في الخلاصة * وكذا لو اشترى كافي في تعليم الفقه كذا في النهر الفائق * اشترى كافي عمل هو حرام لا تصح الشركة كذا في خزنة الفتاوى * ولا تجوز شركة الدالين في عملهم ولا شركة القراء في القراءة بالزمرة (٢) في المجلس والتعازي كذا في القنية * ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى في ثلاثة نفر من السكاليين اشترى كوا يبيعهم على أن يتقبلوا الطعام ويكيلوه فمأ صابون من شئ كان بينهم فقبلوا طعاما باجر معلوم ففرض رجل منهم وتقبل وعمل الاخوان قال الاجر بينهم أثلاما ولو أنه حين مرض أحدهم وكره الاخوان أن يعملوا عمله فنفذوا الشركة بمحض منعه أو قالوا لا شهدوا انا قدنا فنفذوا الشركة ثم كالا الطعام كله فلهم ما نكث الاجر ولا أجر لهم ما في المت الباقى وهما متطوعان في كيله ولا يشركهما الثالث فيما أخذ من الاجر وكذلك ثلاثة نفر تقبلوا من رجل عملا بينهم وليسوا بشركاء ثم عمل أحدهم ذلك العمل بانفراده فله ثلث الاجر وهو متطوع في الثلثين من قبل أن صاحب العمل ليس له أن يؤخذ أحدهم بجميع ذلك العمل كذا في الفهريية * ثلاثة نفر يجمعون شركة تقبيل فتقبلوا عملا ثم جاء أحدهم فعمله كله فله ثلث الاجرة ولا شئ للآخرين كذا في محيط السرحسى * خياط وقليذه اشترى كافي الخياطة على أن يقطع الاستاذ الثياب ويخيط التليذ والاجر بينهما نصفان أو الحائكان على أن يهيئ أحدهما الغزل للشمع وينسجه الاخر ينسج أن تصح هذه الشركة لو اشترى خياط وصباغ كذا في القنية * واذا أقعد الصانع مع رجل في دكانه بطرح عليه العمل بالنصف جازا استحسانا كذا في الخلاصة * فعلى هذا قالوا تقبل التليذ جازا ولو عمل صاحب الدكان جازا حتى لو قال صاحب الدكان أنا تقبل ولا تقبل أنت وأطرح عليك تعمل بالنصف لا يجوز كذا في محيط السرخسى

(الباب الخامس في الشركة الفاسدة)

(١) قوله فيجنان ذنبية فيجنان كيد وهو المتحى عن وطنه كما يعلم من كتب اللغة اه بحر اوى
(٢) قوله بالزمرة هي قراءة الجماعة بصوت واحد يشتمل على التقطيع وعلى قطع بعض الكمات والابتداء من أنشاء الكلمة وأصل الزممة الصوت البعيد الذي له دوى وتتابع صوت الرعد على ما في القاموس أو هي صوت الرعد على ما في المختار اه بحر اوى

الذي برده عادة فكان مأذونا فيه فلا يضمن الا أن ذلك الحمار اذا لم يكن يطبق حل ذلك القدر كان ذلك استلزاما فيكون ضامنا * زروع بن ثلاثة تصدوها ثم استأجر واحد من الثلاثة حمارا لينقل عليه الحصائد فقبض المستأجر الحمار ودفعه الى شريكه لينقل عليه الحصائد فعضب الحمار عند المستأجر وكان المصادف في سائرهم أن يستأجر أحدهم الحمار أو البقر ويستعمله هو أو شريكه لا يضمن المستأجر لان هذا المستأجر يكون بمنزلة المبيع وشريكه هو المستأجر ان يعير فيما لا يتفاوت فيه الناس وحال الحصائد مما لا يتعطلوب

فيه الناس * رجل احتقر من رجل هراهم ودفع الى المقرض ثماره ليستعمله المقرض ويكون مدينه الى ان يوفيه المستقرض دينه
فبعثه المقرض الى السرح وسلمه الى بقار ليعتلفه فقره الذئب ضمن المقرض فيه الجواران المقرض في هذا بمنزلة المستأجر اجارة فاسدة
فلا يكون له ان يبعث الى السرح ليعتلفه رجل استأجر قبانا ليرزبه شياً حزين وكان في عمود القبان عيب ولم يعلمه المستأجر فأنكسر
القبان قالوا ان كان مثل ذلكا لجل يوزن بمثل هذا القبان مع هذا العيب لا (٣٥١) يضمن * رجل استأجر قاسوا واستأجر آجيرا

ليعمل به ودفع اليه الفأس
فذهب الاجير بالفأس اختلقوا
فيه قال بعضهم يضمن المستأجر
لانه صار خالفا بالدفع الى الاجير
* وقال بعضهم ان كان مستأجر
الفأس استأجر الاجير أولاً ولم
استأجر الفأس ودفع اليه لا يضمن
وان استأجر الفأس أولاً ولم استأجر
الاجير ضمن والاصح انه اذا
استأجر الفأس أولاً لعمل لا يضمن
فيه الناس بالاستعمال لا يضمن
الآن يكون الاجير معروفاً
بالحيانة وان استأجر الفأس لما
يختلف فيه الناس فان استأجره
ليعمل هو بنفسه ضمن بالدفع الى
غيره * وان استأجر الفأس ولم
يعين المستعمل فدفعه الى الاجير
قبل ان يستعمل هو بنفسه لا يضمن
وان استعمل هو أولاً ولم يدفع الى
الاجير ضمن * رجل استأجر مراً
من رجل وجعله في الطين ثم
صرف وجهه عن الطين ولم يبرح
مكاه ودعا أجبره ثم غار الى الممر
فلم يجدده قالوا ان كان تحويل
وجهه عن الممر قليلا لا يعد ذلك
تضييعا عند الناس لا يضمن وان
كان طويلا يعد تضييعا عند الناس
ضمن * جمال استأجر من رجل
جوالا لعمل فيه ماشياً فانخذ
الجوالق فأخذته السلطان لعمل
له جلا فذهب الجمال واشتغل بما
أمره السلطان فسرق الجوالق

وهي التي فاتها شرط من شرائط المحسة كذا في البدائع * لاتصح الشركة في الاحتطاب
والاصطياد والاستقاء كذا في الكافي * وكذا الاحتشاش والتكدي وسؤال الناس وما اصطفا
كل واحد منهما أو احتطبه أو أصابه من التكدي فهو له دون صاحبه وعلى هذا الاشتراك في
كل مباح كالحذ الكلاء والثمار من الجبال كالجوز والتين والفسق وغيرهما وكذا في نقل
الطين وبيع من أرض مباحة أو الجص أو الملح أو الثلج أو الكحل أو المعدن أو الكنوز الجاهلية
وكذا اذا اشترى كاعلي أن يبنيا من طين غير مملوك أو يطبخا آجرا كذا في فسخ القديرو فان كان
الطين أو النورة أو سهولة الزجاج مملوكا واشترى كاعلي أن يشتري أو يطبخا وبيعهما جاز وهي شركة
الوجوه كذا في الخلاصة * ولكل واحد ما استولى عليه كذا في محيط السرخسي * فان أخذ
معافوه بينهما نصان وان أخذ أحدهما لم يعمل الآخر شياً فهو للعامل كذا في الكافي * فان
أعانه الآخر عليه بشئ فله أجر مثله لا يجاوز به نصف الثمن عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعند أبي
حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى بالغاما بالغ كذا في محيط السرخسي * ولو أعانه بنصب الشهابك
ونحوه فلم يصيب شيئاً له قيمة كان له أجر مثله بالغاما بالغ بخلاف كذا في السراج الوهاج * ولو
خلطافوه بينهما على ما أقره قاعليه فان لم يتفقا على شئ فاقول قول كل واحد منهما مع يمينه
على دعوى صاحبه الى تمام النصف كذا في المضمرات وان خلطافوه وباعاه فان كان مما يباكل ويوزن
قسم الثمن على قدر الكيل والوزن الذي لكل واحد منهما وان كان من غيرهما قسم على قيمة كل
واحد منهما كذا في الجوهر النيرة * وان لم يعلم الكيل والوزن والقيمة يصدق كل واحد منهما
فما يدعيه الى النصف من ذلك مع اليمين على دعوى صاحبه كذا في البدائع ولا يصدق فيما زاد
الايسة كذا في النهر الغثي * واذا اشترى كافي الاصطياد ولهما كلب فأرسلاه أو نصبا
شبكة فالصيدي بينهما كذا في المحيط * ولو كان الكلب لاحدا رهما وهو في يده فأرسلاه جميعا كان
ما أخذ لصاحب الكلب الا اذا جعل منفعة كلبه لغيره بان أعار الكلب من غيره فيصطاد به لا أخذ
للمستعير كذا في محيط السرخسي * وان كان لكل واحد منهما كلب فاصاب صيدا كان
بينهما نصفين فان أصاب كلب كل واحد منهما صيدا على حدة كان له خاصة كذا في المصراع
الوهاج * وان أصاب أحدهما صيدا فأخذه ثم جاء الآخر فأعاه فهو لصاحب الكلب الاول
فان لم يكن الاول أخذه حتى جاء الآخر فأنزاه فهو بينهما نصفان كذا في المبسوط * واذا اشترى
واحد منهما غل ولا آخر رواية يستقي عليه الماء وانكسب بينهما لم تصح الشركة والكسب
كله الذي استقي الماء وعليه أجره بل الرواية ان كان العامل صاحب البعل وان كان صاحب
الرواية فعليه أجر مثل البغل كذا في الهداية * ولو اشترى كلاً واحداً لم يعمل ولا آخر بعير على
أن يؤجرهما والاحرة بينهما لاتصح فان آجراهما قسم الاجر بينهما على مثل أجر البغل ومثل أجر
البعير كذا في محيط السرخسي * وكذا لو آجر البغل بعينه كان الاجر لصاحب البغل دون صاحب
البعير وان كان الآخر أعانه على الحولة والنقل كان للذي أعان أجره له لا يجاوز به نصف الاجر الذي

ان لم يجد الجمال يدا من أن يشتعل بما أمره وخاف على نفسه العسقية بترك ذلك لا يضمن لانه مضطر فلا يجب عليه حفظ الجوالق في هذه
الحالة وان كان يجد يدا من أن لا يشتغل بذلك اجل كان صامنا بترك الحفظ * رجل شق راوية رجل كان عليه صمات ماشق وما سال منه
وما عطب بما سال يعني اذا رقر رجل بذلك ولم يره ولم يعلم فبات يضمن الشاق دينه * ولو أن صاحب البعير بعد ماشق هذا راوية يتهتم بذلك
وساق البعير فاعطى من سبلانه لا يكون على الشاق لان صاحب البعير لما ساق البعير بعد العلم انقطعت جنانية الشاق وعلق في الكتياب

انقطاع الجنابة عن الشاق بان يشوق وهو يرى ذلك أو يحمل الراوية وهو يرى ذلك وقال القاضي الامام أبو زيد اذا ساق البعير فتنقطع
جنابة الشاق علم سائق البعير بذلك أو لم يعلم فاعتبر الحقيقة وفي الحقيقة هذا أثر فعل الاول واختاره هو الفرق بين العلم والجهل
فان من حفر بئرا في الطريق وجاء انسان ولم يعلم به ووقع في البئر فمات ضمن الحافر * وان علم الماشي في الطريق بالبئر لم يدرده لان
الجنابة وجدت من الاول وانما اضاف الى الثاني اذا كان الثاني متعديا في ذلك وبدون العلم لا يكون

(٣٥٢)

متعديا فلا ينقطع عن
الاول * واذا شق راوية فرجل
فلم يزل يسبل ما فيها حتى مال
الجانب الا خرو وقع فانحرق
ضمن الشاق قيمتهما جميعا الا ان
يكون صاحب البعير علم بذلك
وساق البعير مع ذلك فلا يجب
على الشاق ضمان ما يحدث
بعمد السوق * ولو شقها
شقا صغيرا وقال صاحبها بشما
صنعت ثم ساق البعير فسرق
رجل بما سأل منه لا يضمن *
طاحونة تطحن والبر يتسفل
من حاق الطاحونة في الماء قالوا
لا يضمن صاحب الطاحونة لان
الحنطة في يد صاحبها فكان عليه
حفظها * قال المصنف وينبغي
أن يكون الجواب على التفصيل
ان استأجر الطاحونة لطحن هو
بم لا يضمن صاحب الطاحونة
وان استأجر الطمان لطحن له
فطحن الطمان ضمن الطمان
(فصل في توابع الاجارة)

رجل استأجر خياطا ليخيط له
ثوبا كان السلك والابرة على
الخياط وهذا في عرفهم أم في عرفنا
السلك على صاحب الثوب * ولو
كان الثوب حرا فالأجر باسم الذي
يخاطبه الثوب يكون على صاحب
الثوب وفي استئجار اللبان

أجره في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى له أجر مثله بالغما بلغ كذا في
السراج الوهاج * وان شرطوا عملهما مع الدابة نحو السوق والجل وغير ذلك قسم الاجر على مثل
أجر دابتهما على أجر عملهما كذا في المحيط * ولو تقبلوا حولة معلومة بأجر معلوم ولم يؤاخر البغل
والبعير وجملا على البغل والبعير اللذين أضافا عقد الشراكة اليهما كان الاجر بينهما نصفين لان
سبب وجوب الاجر هنا تقبل الحمل وقد استويا في ذلك ولو تقبلا الحمل وجملا على أعناقهما كان
الاجر بينهما نصفين ولا يكون مضمونا على قدر أجر المثل كذلك ههنا كذا في فتاوى قاضيان
* اذا اشترك رجلان ولا حدهما دابة وللاخر كاف وجو الق على أن يؤاخر الدابة على أن
الاجر بينهما نصفين فهذه شركة فاسدة كذا في المبسوط * فان أجزا الدابة لجل طعام الى موضع
معلوم ثم تنقله بلك الاداة بانفسهما كان الاجر كله لصاحب الدابة ولا ينقسم على أجر مثل الدابة
وأجر مثل الكاف والجو الق ولو كانا اشتركا على أن يتقبلا لجل الطعام على أن يعمل هذا ماداته
وهذا يدانته فالاجر بينهما نصفان ولا أجر لدابة هذا ولا دابة هذا كذا في المحيط * لو دفع دابته
الى رجل ليؤاخرها على أن الاجر بينهما كانت الشركة فاسدة فان أجزا الدابة كان جميع الاجر
لصاحب الدابة وللاخر أجر مثل عمله ولو دفع دابة الى رجل ليبيع عليها البز والطعام على أن الربح
بينهما كانت الشركة فاسدة بمنزلة الشركة بالعروض واذا فسدت كان الربح لصاحب الطعام
والبز ولصاحب الدابة أجر مثلها والبيت والسفينة في هذا كالدابة هكذا في فتاوى قاضيان * وكذلك
لو دفع شبكة ليصيدها السمك بينهما نصفين فالصيد للصائد ولصاحب الشبكة أجر مثلها كذا في
محيط السرخسي * ولو أرسقصاره أداة القصارين وقصار له بيت اشتركا على أن يعمل بأداة هذا
في بيت هذا على أن الكسب بينهما نصفان كان ذلك جائزا كذا في السراج الوهاج * وكذلك كل
حرفة كذا في فتاوى قاضيان * ولو كان من أحدهما أداة القصارين ومن الآخر العمل فاشتركا
على هذا فالشركة فاسدة ويجب على العامل أجر مثل الاداة والربح للعامل كذا في الخلاصة * وفي
التيمة سئل على بن أحمد عن ثلاثة من الحمالين أو خمسة بشر كونه على أن يعمل بعضهم الجواق
وبعضهم يحمل الحنطة الى بيت صاحب الحنطة وبعضهم يأخذ من دم الجواق ويحمله على ظهره
على أن ما يأخذون من هذا على السواء هل تكون هذه الشركة صحيحة فقال لا تصح كذا في
التتارخانية * قال محمد بن الحسن رحمه الله تعالى اذا كان دود القز من واحد وورق التوت منه
والعمل من آخر على أن القز بينهما نصفان أو أقل أو أكثر لم يجر وكذا لو كان العمل بينهما وانما
يجوز أن لو كان البيض منهما والعمل عليهما فان لم يعمل صاحب الاوراق لا يضره كذا في القنية
* في العتاي أعطي بذرا القليق رجلان يقوم عليه ويعلقه بالاوراق على أن ما حصل فهو بينهما
فقام عليه ذلك الرجل حتى أدركه فالقليق لصاحب البذر وللرجل الذي قام عليه قيمة الاوراق وأجر
مثله على صاحب البذر كذا في المحيط * ولو كان من أحدهما البذر والاوراق ومن الآخر العمل
فالقليق لصاحب البذر والعامل أجر مثل عمله كذا في السراجية * وكذلك لو كان العمل منهما

وانما

المالين يكون على اللبان والعراب على المستأجر وفي نسج الثوب الدقيق يكون

على صاحب الثوب واخراج الخبز من التنوير يكون على الخباز وجعل المرقعة في القمصاع يكون على الطباخ اذا استؤجر لطبخ عرس أو
وليمة * وان استؤجر لطبخ قدر خاص لا يكون ذلك على الطباخ وادخال الخبز في المنزل يكون على الخالد ولا يكون عليه أن يصعبه على
السطح أو ان يعرفه لأن بشرطه عليه ذلك وكذلك صيب الطعام في الخنوق لا يكون على الخالد الا بالشرط ولو نيكاري دابة ليعمل عليها صاحب

الدابة الجبل فانزال الجبل عن الدابة يكون على المكاري وادخل الجبل في المنزل لا يكون عليه الا ان يكون في موضع يكون ذلك عليه في نفسه
 * وفي استئجار الدابة للعمل الا كاف يكون على المكاري والجبل والجواري يكون على المكاري اذا استأجره ليعمل المكاري الجبل على دابة
 نفسه * وان استأجر الجبل ليعمل الحنطة على ظهره أو على دواب المستأجر فالجبل والجواري يكون على المستأجر * وقال الفقيه أبو الليث
 رحمه الله تعالى في عرفنا الجوالق يكون على صاحب الجبل في الاحوال كلها الا ان (٣٥٢) يشترط ذلك على الجبل والجبل يكون على
 الجبل لان الجبل يكون لصيانة

الجبل عن الوقوع * ولو استأجر
 ورأى اقا فان شرط عليه الحسنة
 والبياض فشرط الحسنة جاز وشرط
 البياض فاسد * ولو استأجر قصارا
 ليقصره ألف ثوب قالوا حصل
 الثياب يكون على القصار الا ان
 يشترط ذلك على صاحب الثوب
 * ولو أن رجلا استأجر رجلا ليعمل
 له الاجال الى موضع كذا فلما بلغ
 الجبل ذلك الموضع نزل في دار
 ووضع الاجال في موضع من الدار
 ثم رزما على صاحبها وسلمها اليه
 فلم يرفعها صاحبها أيا ما تم اختصموا
 في آخر ذلك الموضع ورب الدار
 يطالب الجبل بالكراء قالوا ان
 كان أحدهما استأجر ذلك الموضع
 لوضع الاجال فيه كان الكراء
 على من استأجره وان وضع الاجال
 من غير أن يستأجر أحدهما ذلك
 الموضع فالكراء بعد الوزن
 والتسليم يكون على صاحب الاجال
 وقبل ذلك يكون على الجبل وان
 طلب صاحب الاجال من الجبل
 أن يزن نانبا لا يجبر عليه * وفي
 اجارة الدار عمارة الدار وتطينها
 واصلاح الميزاب وما كان من
 البناء يكون على رب الدار وكذا
 كل ستر تركها يحل بالسكنى يكون
 على رب الدار فان أبي صاحب
 الدار أن يفعل كان للمستأجر أن

وانما يجوز أن لو كان البيض منهما والعمل عليهما وان لم يعمل صاحب الاوراق لا يضره وبه نص
 الحنبدى كذا في القنية * وعلى هذا اذا دفع البقرة الى انسان بالعلف ليكون الحادث بينهما
 نصفين فاحد نصف البقرة ولذلك الرجل بالعلف الذي علفها وأجر مشله فيما قام
 عليها وعلى هذا اذا دفع دجاجة الى رجل بالعلف ليكون البيض بينهما نصفين والحيلة في ذلك أن
 يبيع نصف البقرة من ذلك الرجل ونصف السجاجة ونصف بذو العليق بمن معلوم حتى تصير البقرة
 وأجناسها مشتركة بينهما فيكون الحادث منها على الشركة كذا في الظهيرية * وكل شركة
 فاسدة فالرجح فيها على قدر رأس المال كالف لاحدهما مع ألفين فالرجح بينهما ثلاثا وان كانا شرطتا
 الرجح بينهما نصفين بطل ذلك الشرط ولو كان لكل مثل مال لا شح وشرطا الرجح أثلاثا بطل شرط
 التفاضل وان قسم نصفين بينهما مالان الرجح في وجوده نابع للمال كذا في فتح القدير * الشركة
 تبطل ببعض الشروط القاسدة ولا تبطل ببعض حتى لو اشترطا التفاضل في الصنعة لا تبطل
 وتبطل باشتراط ربح عشرة لاحدهما وان كان كلاهما شرطا فاسدا كذا في الذخيرة * وبطل
 الشركة بموت أحدهما ما علم به الشريك أولا ولو كان الموت حكما يابى قضي بها فماتت فان
 لم يقض به توقف انقطاعها اجماعا فان عاد قبل الحكم بقيت وان مات أو قتل انقطعت كذا في النهر
 الغائق * ولو لم يلحق بدار الحرب انقطعت المفاوضة على سبيل التوقف فان لم يقض القاضي
 بالبطلان حتى أسلم عادت المفاوضة فان مات بطات من وقت الردة وإذا انقطعت المفاوضة على سبيل
 التوقف هل يصير عنا ما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا وعندهما تبق عنا ما ذكره الولوالجي كذا في
 فتح القدير * ولو لم يمت لكن فسخ أحدهما الشركة ولم يعلم شريكه لا تنفسخ الشركة ولو علم ان
 كان رأس مال الشركة دراهم أو دنانير انفسخت الشركة ولو كان عرضا وقتا انفسخ ذكر
 الطحاوي أنهم لا تنفسخ كذا في الخلاصة * وبعض المشايخ قالوا تنفسخ الشركة وان كان المال
 عرضا وهو المختار كذا في فتح القدير * واذا أنكر أحد الشريكين الشركة ومال الشركة أمتعة
 كان هذا فسخا لشركة كذا في الظهيرية * ولو كان الشركاء ثلاثة مات واحد منهم حتى انفسخت
 الشركة في حقه لا تنفسخ في حق الباقيين كذا في المحيط * واذا قال أحد الشريكين لصاحبه
 لا عمل معك بالشركة فهو بمنزلة قوله فاسختك الشركة كذا في الذخيرة * ثلاثة نفر متفاوضون
 في أب أحدهم وأراد الاخراج أن يتناقضوا ليس لهم ذلك بدون الغائب ولا ينقض البعض بدون
 البعض كذا في الظهيرية (الباب السادس في المتفرقات)

ليس لاحد الشريكين أن يؤدي كاقبل الاخراج الا باذنه كذا في الاختيار * فان أذن كل واحد
 منهما لصاحبه أن يؤدي الزكاة عنه فاديا معا ضمن كل واحد منهما نصيب صاحبه علم أولم يعلم عند
 أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الكافي * ولو أدى أداء متعاقبا ضمن الثاني علم بأداء صاحبه
 أم لا عند الامام رضي الله تعالى عنه كذا في النهر الغائق * وعلى هذا الخلاف الوكيل بأداء الزكاة
 أو الكفارات اذا أدى الاثر بنفسه مع المأمور أو قبله كذا في التبيين * وأما المأمور بذبح دم

(٤٥ - (العقاي) - ثاني) يخرج منها الا ان يكون استأجرها وهي كذا وقد رأها في نذ يكون
 راصيا بالعيب فلا يرد هالاجاه واصلاح بئر الماء والبوعدة والمخرج يكون على صاحب الدار * وان كان امتلا من قبل المستأجر لكن
 لا يجبر رب الدار على ذلك ولا يكون على المستأجر ايضا فان فعل المستأجر ذلك يكون متبرعا ولا يجتنب له من الاجر وله أن يخرج من الدار
 اذا لم يفعل ذلك رب الدار وكذا الغلق والسلم وفي اجارة الخاتم نقل الرماد والسرقين وتغريب موضع الغسالة يكون على المستأجر سواء

كان المسيل ظاهراً أو مسبقاً فان شرط ذلك على الآخر فقدت الاجارة * وان شرط على المستأجر جازت الاجارة والشرط لان ذلك يكون على المستأجر بدون الشرط والشرط لا يزيد الا وكادة فان أنكر المستأجر أن يكون الرما من فعله كان القول فيه قوله لانه ينكر أن يكون ثقله عليه (فصل فيما تنتقض به الاجارة وما لا تنتقض به) الاجارة تنتقض بالاعذار عندنا وذلك على وجوه امان كان من قبل أحد المتعاقدين أو من قبل المعقود عليه (٣٥٤) واذا تحقق العذر ذكر في بعض الروايات أن الاجارة تنتقض وفي بعضها قال لا تنتقض

ومشاخنا رحمهم الله تعالى وفقوا فقالوا ان كانت الاجارة لغرض فلم يبق ذلك الغرض أو كان عذرا عنه من الجري على موجب العقد شرعا تنتقض الاجارة من غير نقض كولو استأجر انسانا لقطع يده عند وقوع الاشكة أو لقطع السن عند الوجع فبطلت الاشكة و زال الوجع فنقضت الاجارة لانه لا يمكن الجري على موجب العقد شرعا * وان استأجر دابة بعينها الى بعداد لطلب غريم أو لطلب عبد آبق ثم حضر الغريم أو عاد العبد من الابق فنقضت الاجارة لانها وقعت لغرض وقد فات ذلك الغرض * وكذا لوطن أن في بناء داره خلل فاستأجر رجلا لهدم البناء ثم ظهر أنه ليس في البناء خلل أو استأجر طبائحا لوليعة العرس فمات العرس وبطلت الاجارة * واذا تحقق العذر ومست الحاجة الى النقض هل ينفرد صاحب العذر بالنقض أو يحتاج الى القضاء أو الى الرضاء اخلفت الروايات فيه والصحيح أن العذر اذا كان ظاهرا ينفرد وان كان مشتبها لا ينفرد أما العذر الذي يكون من قبل الآخر اذا لحقه دين لا وفعاله الا بئس المستأجر فان الآخر لا ينفرد بالنقض و يفوض ذلك الى رأي القاضى لتعارض الضربين

الاحصار اذا ذبح بعد ما زال الاحصار ورجع الا حرقه فانه لا يضمن المأمور علم أو لم يعلم اجماعا كذا في السراج الوهاج * كل دين وجب لاثنتين على واحد بسبب واحد حقيقة وحكما كان الدين مشتركا بينهما فاذا قبض شيأ منه كان للاخر أن يشاركه في المقبوض كذا في المحيط * اذا كان دين بين رجلين على رجل من ثمن عبيد بينهما باعاه أو ألف بينهما ما أقرضاه واستهلكهما أو ورثا دينه الرجل عليه فقبض أحدهما نصيبه أو بعضه فلا يشاركه في المقبوض نصف ما قبضه بعينه سواء كان أجود من الدين أو مثله أو أردأ كذا في السراج الوهاج * وان أراد القابض أن يعطيه من مال آخر لا يكون له ذلك الا أن يرضى الساكت وكذلك لو أراد الساكت أن يأخذ من القابض مثله لا يكون له ذلك الا يرضى القابض كذا في الذخيرة * وان شاء الساكت سلم المقبوض للقابض واتبع الغريم في نصيبه فاذا اتبع الغريم لا يرجع على شريكه بنصف ما قبض مالم يبق مابق على الغريم كذا في محيط السرخسى * فان نوى الدين على الغريم فله أن يرجع على الشريك الا أنه ليس له أن يرجع في عين تلك الدراهم والقابض أن يعطيه مثله كذا في المحيط * فان هلك ما قبض الشريك فلا ضمان عليه ويكون مستوفيا وما بقى على الغريم لشريكه كذا في القنية * وكذلك لو وكل غيره بالقبض فقبض الوكيل فله في يد الموكل كل ما كان قاعا لشريكه أن يشاركه كذا في الذخيرة * ولو أخرج القابض ما قبضه من يده بان وهبه أو قرضه في دين عليه أو استهلكه على وجه من الوجوه فله شريكه أن يضمه نصف ما قبض وليس له أن يأخذ من يد الذي هو في يده اذا كان في يده قاعا موجودا كذا في السراج الوهاج * وما قبض الشريك من شريكه يكون قدر ذلك للقابض دين على الغريم ويكون ماعلى الغريم بينهما على قدر ذلك من الدين حتى لو كان الدين ألف درهم بينهما فقبض أحدهما ثمانية فله الشريك فاخذ نصفها كان للقابض نصف ما بقى على الغريم وذلك ما ثلثان وخمسون وتكون الشركة باقية في الدين كما كانت كذا في البدائع * وكل دين وجب لاثنتين بسببين مختلفين حقيقة وحكما أو حكما لاحقيقة لا يكون مشتركا حتى اذا قبض أحدهما شيأ ليس للاخر أن يشاركه فيه كذا في المحيط * رجلان باعا عبيدا بينهما ثمن معلوم فقبض أحدهما من الثمن شيأ كان للاخر أن يشاركه فيه ولو سمي كل واحد منهما بالنصيب ثمنا على حدة فقبض أحدهما شيأ من الثمن لم يكن للاخر أن يشاركه في ظاهر الرواية كذا في الظهيرية * رجلان لآدمهما عبد وللاخر آمة باعاهما بالناسية فقبضان كذا في السراجية * ولو سمي كل واحد منهما المملوكه ثمنا لم يكن للاخر أن يشاركه في المقبوض في ظاهر الرواية كذا في خزنة المفتين * ولو أمر رجل رجلين أن يشتريا له جارية فاشترياها ونقدا الثمن من مال مشترك بينهما أو من مال متفرق لم يشتركا فيما يقبضان من الا امر كذا في المحيط * ولو كان على رجل ألف درهم لرجل فكفّل عن الغريم رجلا وأدياهم قبض أحد الكفيلين من الغريم شيأ يكون للاخر حق المشاركة ان أديا من مال مشترك كذا في خزنة المفتين وهكذا في الظهيرية * ولو لم يقبض أحدهما شيأ لم يكن اشترى بنصيبه ثوبا فله الشريك أن يضمه نصف

فبرج القاضى أحدهما على الآخر لان هذا العذر مشتبها يحتمل أن يكون قادرا على قضاء الدين بدون ثمن هذا المال فلا ينفذ العذر الا بالقضاء في خيا البسوغ غير ذلك وتكون الاجارة بينهما على حالها فيجب على المستأجر أجرة الدار الى أن يفسخ القاضى العقد بينهما واذا أراد القاضى فسخ الاجارة لاجل الدين اختلعه وانيه قال بعضهم يبيع الدار فيمنع بيعه فتنفسخ الاجارة وقال بعضهم يفسخ الاجارة أو لا يفسخ هذا اذا كان الدين فاسدا لم يكن واسكنا صاحب الدار أو فاسدا على نفسه كذبة فيسقط

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يصح إقراره ويقضي القاضي الاجارة بينهما باقراره بالدين وقال صاحباه لا يصح إقراره * وهذه ثلاث مسائل أجدها هذه * والثانية المرأة إذا أقرت على نفسها بالدين لغير الزوج وكذبها الزوج مع إقرارها ويكون للغير أن يجلسها بالدين * والثالثة المحبوس بالدين إذا أقر ببعض ماله لرجل يشق به أو لبعض ورثته عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يصح إقراره حتى يقضي القاضي بعسرة ويحرجه من الحبس * رجل أجوراه ثم صار عسرا (٢٥٥) ولا يجدر نفقة نفسه ولا عياله كان له أن يفسخ

الاجارة كما لو لحقه دين فادع * ولو انهدم المنزل الذي يسكنه الآخر وليس له مسكن آخر سوى الذي آخره لم يكن له أن يفسخ الاجارة * وكذا لو أراد أن يبيع المنزل الذي آخره لرجل يظن أنه في بيع المنزل لم يكن له أن يفسخ الاجارة * وكذا لو أراد الآخر أن يتحول عن مصره لم يكن ذلك عذرا * ولو أجروا به إلى بلد معين ثم مرض وعجز عن الذهاب مع الدابة لم يكن ذلك عذرا * وان أجروا به بعينه فمرضت الدابة كان عذرا * وان أجروا به بغير عينها فرضت دابته لم يكن عذرا * وان أجروا بالاب والوصى أو القاضي أوض اليتيم فبلغ اليتيم في مدة الاجارة لم يكن له أن ينقض الاجارة * وان أجروا بالاب نفس اليتيم فبلغ الصغير في مدة الاجارة كان له أن يفسخ وكذا لو أجروا لمولى عبده ثم أعتقه في مدة الاجارة كان للعبد أن يفسخ الاجارة عندنا * ولو أظهر المستأجر في الدار شيئا من أعمال الشر كشرب الخمر أو كل الربا والزنا واللواط فانه يؤمر بالمعروف وليس للأجر ولا للجير أن يخرجوه من الدار وكذا لو اتخذ داره مأوى للصوم * وان اوتدرا العباد بالله لا تفسخ الاجارة ولكن يجبر على الاسلام فان أبي قتل وان أراد المستأجر أن يجعل

عن الثوب ولا سبيل له على الثوب فان اجتمعوا جميعا على الشركة في الثوب فذلك جائز كذا في السراج الوهاج * فان لم يشتر بحصته ثوبا ولكن صطلحه من حقه على ثوب وقبضه ثم طالبه شركته بما قبض فان القابض بالخيار أن شاء سلم اليه نصف الثوب وان شاء أعطه مثل نصف حقه من الدين كذا في البدائع * وان أراد أحدهما أن يأخذ من مال المديون شيئا ولا يشارك صاحبه فيما أخذ فالحيلة في ذلك أن يجيب المديون منه مقدار حصته من الدين ويسلم اليه ثم هو يبرئ الغريم عن حصته من الدين فلا يكون لشريكه حق المشاركة فيما أخذ بطريق الهبة كذا في فتاوى قاضيان * رجلان لهما على آخر ألف درهم أراد أحدهما أن يأخذ نصيبه ولا شركة لآخر فيه قال نصير جيب الغريم خمس مائة درهم ويقبض ثم يبرئ الغريم من حصته وقال أبو بكر يبيع من الغريم كفامن زيب مثلاً بمثل ماله عليه ويسلم اليه الزيب ثم يبرئه مما كان له عليه ثم يطالبه بشئ الزيب لا بالدين كذا في المحيط * ولو وهب أحدهما نصيبه من الغريم أو امرأة منه لم يضمن لشريكه شيئا ولو أبرأه أحدهما عن مائة والدين ألف ثم خرج شئ من الدين اقتسماه بينهما على قدر حقهما على الغريم وذلك تسعة للساكت خمسة وللمبرئ أربعة كذا في محيط السرخسي * وفي التجريد وكذلك ان كانت البراءة بعد القبض قبل القسمة ولو اقتسما المقبوض نصفين ثم أبرأ أحدهما عن شئ فالقسمة ماضية لا تنتقض كذا في التتارخانية * فان آخر أحدهما نصيبه لم يحز تأخيره في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا خلاف في أنه لا يجوز تأخيره في نصيب شريكه كذا في البدائع * فرع على قولهما فقل اذا قبض الشريك الذي لم يؤخر لم يكن الذي أخر أن يشاركه فيما قبض حتى يحل دينه فاذا حل دينه شاركه ان كان قائما وان كان مستهلكا ضمنه حصته كذا في الظهيرية * فان لم يقبض الآخر شيئا حتى حل دين الاجل عاد الاسرا إلى ما كان فاقبض أحدهما من شئ يشركه الآخر فيه كذا في البدائع * فلو أن الغريم عجل الذي أخر حصته مائة درهم من حصته فلشريكه أن يأخذ منه نصف ذلك وذلك خمسون واذا أخذ منه ذلك كان لازي عجل له المائة أن يرجع على الغريم بمثل ما أخذ منه وذلك خمسون من حصته الذي لم يؤخره من قبل أن الذي يؤخره اذا أخذ من المؤخر صارا للمؤخر من حصته مثل ذلك ألا ترى أن الغريم لو عجل للمؤخر جميع حقه وذلك خمسمائة فاخذ الذي لم يؤخر من ذلك نصفه كان للمؤخر أن يرجع على الغريم بما أخذ من حصته شريكه فكذا هنا كذا في الذخيرة * فاذا أخذها اقتسمها وشريكه على عشرة أسهم لشريكه تسعة وله سهم كذا في الظهيرية * رجلان لهما مدين مؤجل على آخر فمجل نصيب أحدهما اقتسماه نصفين وأتيا في إلهما إلى الاجل كذا في السراجية * ولو تزوج أحدهما المرأة التي علمها الدين على حصته لا يرجع عليه شريكه بشئ كذا في محيط السرخسي * وعن محمد رحمه الله تعالى أنه لو تزوجها على خمسمائة سرلة كان لشريكه أن يأخذ منه نصف خمسمائة كذا في المحيط * وأما اذا استأجر أحد الشر كين بنصيبه فان شريكه يرجع عليه في قراههم كذا في السراج الوهاج * ولو كان للمطلوب على أحد العاديين دين بسبب قبل أن يجب لهما عليه وصار قصاصا بذلك لم يكن

الدار بيعة أو كنيسة دونه جمع عن ذلك وأما أهل الزمة اذا أرادوا أحداث البيعة والكنيسة في أمصار المسلمين وفي أفتية المصر من عوان ذلك وان أرادوا أحداث ذلك في السواد والقرى فان كان أكثر سكانها أهل الزمة لا يمنعون وفي القرى التي يسكنها المسلمون وأهل الزمة اختلف المشايخ فيه لاختلاف الروايات ذكر في الاجارات أنهم لا يمنعون وذكر في السير أنهم يمنعون من أحداث البيعة والكنائس في المواضع كلها هكذا وي الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وبه أخذ عامة المشايخ منهم محمد بن سلمة رحمه الله تعالى ولا يمنعون عن عمارة البيعة والكنيسة القديمة في الأمصار والقرى ولا عن استعمار الدار في المواضع كلها ولا عن شراء الدار في

الامصار وايتان * العذر الذي تنسخ به الاجارة من جانب المستأجر أن لا يمكنه المضي الا بقصر وذلك قد يكون له في مبان مما استأجره وقد يكون له في المعقود عليه * منها اذا انهم البيت المستأجر أو انهم ما ينقص السكنى كالحائط ونحو ذلك فله أن يخرج عن الدار وينسخ الاجارة بحضرة الاستأجر لانه بمنزلة العيب الحادث في المبيع قبل القبض ومن ذلك اذا كان المستأجر يبيع ويشترى في هذا البيت أو في الحائط فأدلس وأراد التحول الى تجارة (٢٥٦) أخرى أو أراد ترك التجارة أصلا كان له أن ينسخ الاجارة وان وجد بيتا آخر أو

حافونا آخر اخص من الاول فان ذلك لا يكون عذرا وقال بعضهم ان شبهة أن يعمل التجارة الثانية أو الحرفة الثانية في ذلك الحانوت ليس له أن ينقض الاجارة وان لم يتبها كان له أن ينقض * وان اشترى منزلا فأراد التحول اليه لم يكن عذرا * وفي النوازل اذا تكلمى ابلان من الكوفة الى بغداد ثم بدله أن يتكلمى ببل لا يكون عذرا وان اشترى بعيرا أو دابة كان عذرا لانه استغنى عن الاجارة * ولو استأجر حافونا أو بيتا ثم بدله السفر كان عذرا * ولو استأجر دابة الى بغداد ثم بدله أن يقعد عن السفر أو اكثرى ابلان لم يفسخ ثم بدله أن لا يجمع عامه ذلك أو مرض وعجز عن السفر كان عذرا ولو اكثرى ابلان لم يفسخ فلما سار بعض المراحل مات الكارى كان للمستأجر أن يركب الى مكة * ولو استأجر أرضا ليزرعها ثم بدله أن يترك الزراعة أصلا كان عذرا وان لم يترك الزراعة ولكنه أراد أن يزرع أرضا أخرى لا يكون هذا وان نزلت الأرض أو غرفت كان عذرا * وان مرض المستأجر وعجز عن الزراعة فان كان ممن يزرع بنفسه فهو عذر وان كان لا يزرع بنفسه لا يكون عذرا * وان استأجر عبدا للخدسة فرض

لشريكه أن يرجع عليه بشئ ولو كان دين بسبب بعد أن يجب له ما عليه وصار قصاصا للشريك أن يرجع عليه كذا في الظهيرية * ولو أقر أحد هما أنه كان للمطلوب مثل نصيبه قبل دينهما برئ المطلوب من حصته ولا شئ لشريكه عليه وكذلك لو جنى عليه جناية كان أثرهما خمسة مائة لا يكون لشريكه شئ كذا في محيط السرخسى * وروى بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن أحد الطالبين اذا شفع المطلوب موصحة عمدا فصالحه على حصته لا يلزمه شئ لشريكه لانه لم يسلم له ماء كن المشاركة فيه كذا في البدائع * وفي القدوري لو استهلك أحد الطالبين على المطلوب ما لا صار من قبضه قصاصا فلشريكه أن يرجع عليه وفي المتن عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لو أن أحد ربي الدين أفسد على المطلوب متاعه أو قتل عبدا له أو عقردابة له وصار ماله قصاصا بذلك لم يكن لشريكه أن يرجع عليه كذا في المحيط * ولو أخذه ثم أحرقه أو غصبه فلشريكه أن يرجع عليه بالاجماع وكذلك لو قبض بشرا فأسد فباعه أو أعتقه أو هلك عنده ولو ارتمى أجدهما بحصته فهلك عنده فلشريكه أن يضمه كذا في محيط السرخسى * ولو ذهبت إحدى العينين بأقفة سموية في ضمان الغصب أو في بد المشتري بشرا فأسد أو في بد المرثمن لم يضم لشريكه كذا في الظهيرية * وذكر ابن سماعة في نوادره عن محمد رحمه الله تعالى لو أن أحد الغريين اللذين له سمان المال قتل عبد المطلوب فوجب عليه القصاص فصالحه المطلوب على خمسمائة درهم كان ذلك حائرا وبرئ من حصته القتل من الدين فكان لشريك القاتل أن يشركه في أخذ مائة نصف خمسمائة كذا في البدائع * وفي المتن عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لو ضمن أحد الطالبين للمطلوب مالا عن رجل صار حصته قصاصا ولا شئ لشريكه عليه فان اقتضى عن المكفول عنه ذلك المال لم يكن لشريكه أن يرجع عليه أيضا فيشاركه في ذلك كذا في المحيط * ولو أن المطلوب أعطى أحد الشريكين كملا بحصته أو أحاله بذلك على رجل فباقتضاه هذا الشريك من الكفيل أو الحوئل فلا تخراش يشاركه فيه كذا في الذخيرة * رجلان لهما على رجل ألف درهم فصالح أحدهما المديون عن الالاب كلها على مائة درهم وقبضها فجاز الأخر جميع ما صنع فهو جائز وله نصف المائة فان قال القابض قد هلك فهو مؤتمن ولا ضمان عليه وقد برئ العريم وان أجاز الصلح ولم يقل أجزت ما صنع فانه يرجع على العريم بخمسين ويرجع العريم على القابض بخمسين من قبل أن يجاز الصلح ليستأجر القبط * رجلان لهما في يدي رجل غلام أو دار صالحه أحدهما منه على مائة قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان كان الذي في يديه الغلام مقرا بالغلام فانه لا يشاركه في المائة وان كان جاحدا له شاركه فيها وقال محمد رحمه الله تعالى هما سواء لا يشاركه فيها إلا أن يكون العلامة مستهلكا كذا في الظهيرية * وفي المتن عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجلان اشترى من رجل جارية اشترى أحدهما نصفها بالف درهم واشترى الآخر نصفها بالف درهم ثم وجداهما عيبا ورداهما قبض أحدهما حصته من الثمن لا يشاركه صاحبه فيما قبض دفع الثمن محتاطا في الابتداء ودفع كل واحد منهما الثمن على حدة وكذلك ان استحققت الجارية فان وجدت الجارية حرة وقد دفع الثمن محتاطا

كان

العبد كان المستأجر أن ينسخ الاجارة وان رضى المستأجر بذلك ليس للاستأجر أن يعدخ الاجارة وان وجد المستأجر العبد لغير حاد في اسد مالا يكون عذرا وان استأجر عبدا لخمسة فبدا له أن يسافر كان عذرا لان من استأجر عبدا لخمسة لا يكون له أن يخرج به الى السفر ولو وجدته مملوكا لم يفسخ ولو استأجر أحيرا أو ميا كان على الاجير أن يعمل كل اليوم ولا يشئ بشئ سوى الأعمال المكتوبة في رجل استأجر أرضا ليزرعها فحرق السور الأعظم وعجز عن السقي كان له أن ينسخ الاجارة فان لم ينسخ حتى مضت المدة

كان عليه أجرها اذا كان بحال ثم انه ان يمتل بحيلة تزرع فيها شيئا وان كان لا يقدر على ذلك فوجس من الوجوه فلا أجر عليه وكذا لو لم ينقطع الماء ولكن سال فيها الماء حتى يخرج من الزراعة فلا أجر عليه * رجل استأجر أرضا فانقطع الماء ان كانت تسقى بماء النهر وماء المطر ليكن انقطع المطر ايضا لا أجر عليه * رجل استأجر أرضا فترقت قبل أن يزرعها فبضت المدة فلا أجر عليه كالأجر على صاحب وان زرعها فاصاب الزرع آفة فهلك الزرع أو غرقت بعد الزرع ولم تثبت فمن يحد رحمه الله تعالى (٢٥٧) في رواية كان عليه الاجر كاملا وعنه في رواية

اذا استأجر أرضا فزرعها ففعل ماؤها أو انقطع فله أن يخاصم الآخر الى القاضي حتى يترك الأرض في يده بأجر المثل الى أن يدرك فان سقى زرعها بعد ذلك لم يكن له أن ينقص الاجارة والمختار للفتوى أنه اذا حلك الزرع لم يكن عليه ما بقي من المدة بعد هلاك الزرع أجر الا اذا كان متمكنا من أن يزرع مثل ذلك ضررا بالأرض أو أقل ضررا من الاول وان اختل الزرع وانتقصت غلاته كان عليه الاجر كاملا وان لم يسقه اذا لم يكن رفعه الى الحاكم ولو استأجر أرضا من أراضي الجبل فزرعها فلم يطر عامه ولم ينبت حتى مضت المدة ثم مطرت السماء ونبت الزرع قال يحد رحمه الله تعالى الزرع كله للمستأجر وليس عليه من كراه الأرض ولا من نقصانها شيئا * وجعل استأجر رجلا ليذهب بمحمولته الى موضع كذا فلما سار بعض الطريق بداه أن لا يذهب ويترك الاجارة وطلب من الاجير نصف الاجر قالوا ان كان النصف الباقي من الطريق في الاول في السهولة والصعوبة كان له ذلك والا يتردد بقدره * رجل استأجر من رجل طاحوتين على ماء في موضع يكون الحفر على المواجر في عرفهم واحتاج النهر الى الكرم وصار

كان لا آخر أن يشارك القابض فيما قبض وفيه أيضا عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن قرآن لهذين عليه ألف درهم من ثمن جارية اشتراها منهما فقال أحدهما صدقت وقال الآخر كذبت ولكن هذه الخمسة التي أقررت بها هي لي عليك من ثمن براشتر يتهمني ثم ان الغريم قضى هذا جسمائه لم يكن لصاحبه أن يشاركه فيما قبض ولا يصدق الغريم على أنه بينهما هكذا في المحيط * شري وكان في ألف درهم على رجل ضمن أحدهما الصالح عن الغريم فالضمان باطل فان قضاء على هذا الضمان يرجع به وأخذته ولو لم يكن ضمن لصاحبه شيئا لكنه قضى شريكه حصته من غير كفالة مع القضاء واذا صح القضاء من أحد الشريكين لم يكن له أن يشارك صاحبه فيما قضى فان قوى ما على الغريم فلا سبيل له على الشريك فيما قبض منه بخلاف ما لو قضى المطلوب أو أجنبي حصة أحد الشريكين وسلم الشريك الآخر ثم قوى ما على الغريم حيث كان للشريك المسلم اتباع الشريك ويشاركه فيما قبض هكذا في الذخيرة * ذكره على بن الحسن عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لو مات المطلوب وأحد الشريكين وارثه وترك مالا ليس فيه وفاء اشترى كالأجر حصص كذا في البدائع * اذا كان لثلاثة دين مشترك على انسان فغاب اثنان منهم وحضر الثالث فطلب حصته يجبر المديون على الدفع كذا في الصغرى * بعيرين شريكين حمل عليه أحدهما من الرستاق شيئا بأمر شريكه فسقط في الطريق فخره الشريك بنظر ان كانت ترجى حياته بضمن وان كانت لا ترجى لا يضمن وان ذبحه غير الشريك بضمن سواء كانت ترجى حياته أو لا ترجى وهو الاصح كذا في المحيط السرخسي * وكذا الراعي والبقار اذا ذبح الشاة أو البقرة فان كانت لا ترجى حياته لا يضمن استئصالا وان كانت ترجى حياته بضمن وان ذبح الاجنبي كان ضامنا كذا في فتاوى قاضيان * دار بين رجلين غير مة سومة فغاب أحدهما وسع الآخر أن يسكن بقدر حصته فيسكن الدار كلها وكذلك الخادم ان كان بين رجلين فغاب أحدهما فلا آخر أن يستخدم الخادم بحصته كذا في خزنة المفتين * ولا تلزمه أجرة حصة شريكه ولو كانت الدار معدة للاستعمال * وفي الأرض له أن يزرعها كلها على المفتي به ان كان الزرع ينفقها فاذا جاءه شريكه زرعها مثل تلك المدة وان كان الزرع ينقصها أو ترك ينفقها فليس له أن يزرعها كذا في البحر الرائق * وفي الدابة لا يركبها بغير إذنه للفتاوى وأما ما ينتفع به بالخرف ونحوه فله ذلك لعدم التعاون في عقد الفرائد ولو اوفى الامة تكون عند أحدهما ولو ما وعند الآخر ولو ما ولو خاف أحدهما من صاحبه وطلب وضعا على يده عدل لا يباح كذا في النهر الفائق * والكرم والأرض اذا كانا بين رجلين وأحدهما غائب أو كانت لأرض بين بالغ وبنيم يرجع الامر الى القاضي فان لم يرفع الحاضر وزرع الأرض بحصته طاب له وفي الكرم يقوم الحاضر فاذا أدرك الثمر يبيعه أو يأخذ حصته من الثمن وتوقف حصة الغائب فاذا قدم الغائب خيران شاء ضمنه القيمة وان شاء أخذ الثمن كذا في فتاوى قاضيان * في الفتاوى طعام أو دراهم بين اثنين غاب أحدهما واحتاج الآخر الحاضر وأخذ منه نصفه قال يحد رحمه الله تعالى أرجو أن لا يأس به قال العقبة أبو الليث وبه نأخذ كذا في الفتاوى الغياثية * وفي الكيل

بحال لا يعمل الا احدى الرجين فان كان بحال لو صرف الماء اليهما جميعا عملا بما قاما كالللمستأجر أن يفسخ الاجارة لا اختلال المطلوب فان لم يفسخ الاجارة فعليه أجرهما جميعا لا به يمكن من الانتفاع بهما بصفة المقصود وان كان بحال لو صرف الماء اليهما لم يعمل ما كان عليه أجر احدهما اذا لم يفسخ الاجارة لا به يمكن من الانتفاع الا باحدهما فان تفاوت أجرهما فعليه أجر أكثرهما اذا كان الماء يكفي لاكثرهما أجر وان كان ذلك في موضع يكون كرى النهر على المستأجر في عرفهم كان عليه كل الاجران الجز والخلل كان يعني من قبله وهو بمنزلة مالو

استأجر حبة وانكسرت أو نادها لا يسقط الاجر لان الاوتاد تكون على المستأجر وان انقطعت أطباقها لا يجب الاجر على المستأجر لان
الاطباق تكون على المؤجر * رجل استأجر رحي فانقطع ماؤه كان له أن يرد فان لم يرد حتى مضت السنة لا أجر على المستأجر وان قل الماء
ويؤجر الرحي ويضمن نصف ما كان يضمن كان يضمن أن يرد فان لم يرد حتى طعن كان ذلك رضا وليس له أن يرد به بذلك لانه رضى
بالعيب * رجل استأجر بيتا فيه رحي وذاكر (٣٥٨) بكل حق هو له ولم يسم الرحي لا يدخل فيه الرحي وللمؤجر أن يرفع الرحي فان

استأجرها بالرحي والمؤجر من قبله
حقوق الرحي فان انقطع الماء ولم
يود حتى مضت السنة فان كان
البيت مما ينتفع به بدون الرحي
يقسم الاجر عليهما تسقط حصة
المؤجر من ويلزمه حصة البيت وان
لم يكن البيت منتفعا لا تنفع الرحي
لا شيء على المستأجر وان لم يرد
البيت * رجل في قرية استأجر
أرضاً في قرية أخرى ثم بدله أن
يترك هذه الأرض التي استأجرها
ويؤجر رضى في قرية أخرى قالوا
ان كان بينهما مسيرة ثلاثة أيام
كان له ذلك وان كان أقل من ذلك
لم يكن له ذلك لان في المسافة البعيدة
يلحقه كثير ضرر وفي القصيرة لا يلحقه
كثير ضرر والفواصل بينهما
مسافة السفر * المؤجر اذا نقص
الدار المستأجرة برضا المستأجر
أو بغير رضاه كان للمستأجر أن
يفسخ الاجارة ولا تنتقض الاجارة
بغير فسخ ويسقط الاجر عن
المستأجر وهو كالموعدة غاصب
كان له أن يفسخ الاجارة ولا يلزمه
الاجر ولا تنتقض الاجارة اليه أشار
في الاصل وعن محمد رحمه الله تعالى
أنه اذا ائتممت الدار المستأجرة
وبناها الاجر فاراد المستأجر أن
يسكن بقيمة المدونة لم يكن الا أجران
يتمتع به أراد بذلك اذا بناها الاجر
قبل أن يفسخ المستأجر الاجارة
وفيها اذا ائتممت الدار المستأجرة

والمؤجر من له أن يعزل حصته بغية شريكه ولا شيء عليه ان سلم له في وان هلك كان عليه كما
في النهر الماتق * دار بين حاضر وغائب مقسومة ونصيب كل واحد منهما مقرر وليس لاحد
أن يسكن في نصيب الغائب ولا أن يؤجره بغير أمر القاضى ولا قاضى أن يؤجره ان خاف أن يخرب
لولا يسكن أحد ويملك الاجر للغائب هكذا في خزنة المقتين * دار بين أخوين وأختين ولهما
زوجتان والأختين زوجان فلا تخوين أن يمنعوا زوجي الاختين عن الدخول فيها اذ لم يكونا
محرمين لزوجتيهما ولو كانت بين اثنين يسكنان فيها فليس لاحدهما أن يمنع صاحبه من الصعود
على سطحها لانه تصرف فيما له حق كذا في القنية * سكة غير نافذة بين عشرة لكل منهم فيها دار
غير أن لاحدهم دار في سكة أخرى لا طريق لها الى هذه السكة ليس له أن يفتح بابا الى هذه السكة به
أقنى أبو القاسم والغفيرة أبو جعفر وأبو الليث وهو الصحيح كذا في الفتاوى الغيبانية * طاحونة
مشتركة بين اثنين أنفق أحدهما في عمارتها لم يكن متطوعا بخلاف ما اذا أنفق على عديم شريك أو
أدى خراج كرم مشترك حيث يكون متطوعا كذا في السراجية * دار بين اثنين غاب أحدهما وأجرها
الاخر وأخذ الاجرة فالغائب أن يشاركه في الاجر كذا في القنية * وقال أبو القاسم في أرض مشاعة
بين قوم فزوع بعضهم بعض هذه الأرض بينهم وساق اليه من الماء المشترك بينهم واستترك الأرض
سنتين بغير إذن شركائه قال ان حصل له بعد المأياة من نصيبه هذا القدر وكانوا يتهاونون قبل ذلك لا
ضمان عليه ولا شركة لشركائه في المشترك كذا في التنازلية وما كان على الراهن اذا أدام المرهن
بغير إذن الراهن يكون متطوعا وكذا لو أدى الراهن ما يجب على المرهن وان أدى أحدهما ما كان
على صاحبه بامر أو بأمر القاضى يرجع عليه وعن أبي يوسف وأبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا كان
الراهن غائبا أنفق المرهن بأمر القاضى يرجع عليه وأن كان حاضر الا يرجع عليه والفتوى
على أن الراهن لو كان حاضرا وأبى أن ينفق فأمر القاضى المرهن بالانفاق فانفق يرجع على
الراهن ومسائل الشركة ينبغي أن تكون على هذا القياس هكذا في فتاوى قاضيتان * قال
محمد رحمه الله تعالى في الجامع رجل عليه ألف درهم لرجل فأمر رجلين بأداء الالف عليه فأدياه ثم
رجع أحدهما على الآخر فقص منه خمسمائة فان أدياه من مال مشترك بينهما كان لصاحبه
أن يشاركه فيه وان لم يكن ما أدياه مشترك كان بينهما بان كان نصيب كل واحد منهما متنازعا عن نصيب
صاحبه حقيقة الا أنهم ما أدياه جميعا فان أحدهما لا يشارك صاحبه فيما قبض كذا في المحيط * وكذا
لو باع أو أجزع عبدا لهذا أو أمة له هذا صفقة واحدة فاقبض أحدهما شركة الآخر كذا في
الكافي * وفي الجامع أيضا شهدان شهدا على رجل أنه كاتب عبد الله بالقي درهم الى سنة وقيمة
العبد ألف درهم ثم رجع الشاهدان عن شهادتهما كان للمولى الخيار ان شاء ضمن الشاهدان
قيمة العبد ألف درهم حلة وان شاء عتق الكاتب ببدل لكتابة ألقى درهم فالشاهدان
قيمة حلة قام الشاهدان مقام المولى في ملك بدل الكتابة فاذا استوفى ذلك من الكاتب طاب
لهما أحد الا لعين وزمهما التصدق بالالف لا تنزروا بعقن المكاتب وكون ولا المكاتب

للمولى

كان للمستأجر أن يفسخ الاجارة ويخرج منها كل الاجر حاضرا أو غائبا وفيما اذا سقط حائط من الدار

فان كان ذلك لا يضر بالسكنى لا يكون للمستأجر أن يفسخ العقد لو استأجر عبدا لخدمة فاعوز العبد لا يكون للمستأجر أن يفسخ العقد
اذا كان ذلك لا ينقص النعمة وان كان عقد الحائض يضر بالسكنى كان للمستأجر أن يفسخ اذا كان الاجر حاضرا ولا يفسخ اذا كان
غائبا كذا وجد المشتري بالمبيع حيا تميل القبض لا يكون له أن يفسخ البيع الا بفسخه اليافع * اذا بنى المستأجر في الدار المستأجرة من

التراب الذي كان فيها بغير امر صاحب الدار ثم خرج بعد انقضاء مدة الاجارة قالوا ان كان البناء من لبن اتخذ من تراب كان في الدار فان
المستأجر يرفع البناء ويغرم قيمة التراب لصاحب الدار وان كان البناء من طين لا ينقض البناء لانه لو نقص يعود ترابا * ولو بني المستأجر
غرفة في حانوت الوقف لينتفع به من غير أن يزيد في الاجر قالوا ليس له ذلك الا اذا زاد في الاجر وبني مقدار ما لا يخاف على البنائين وان كان
الحنون بمدة الزيادة يصير مرغوبا فيه بطلاق له ذلك بغير زيادة الاجر * طعن ركب (٢٥٩) في الطاحونة بجران ماله أو حديد أو

نحو ذلك قالوا ان فعل ذلك باسم
صاحب الطاحونة ايرجع عليه
كان له أن يرجع بذلك على صاحب
الطاحونة وان فعل بغير أمره فان
أسكن رفعه من غير ضرر برفعه
وان كان مراكبا لا يمكن رفعه الا
بضرر كان لصاحب الطاحونة
أن يدفع اليه قيمته ويمنعه من الرفع
وان أحدث المستأجر في المستأجر
بناء أو غرس سائر انقضت مدة الاجارة
كان للدار أن يضره بالرفع قلت
قيمته أو كثرت وان شاء منعه من
الرفع وأعطاه القيمة اذ لم يكن
رفعه الا بضرر وان كان فعل ذلك
ياذن المالك فذلك اذ لم يكن
أمره أن يفعل ذلك ليرجع به
عليه * واذا غرس المستأجر في
الارض أشجارا كان لصاحب
الارض أن يأخذ الأشجار بقيمتها
مقطوعة اذا كان قطعها يضر
بالارض * واذا استأجر أرضا فغلب
عليها الرمل أو صارت سبخة بطلت
الاجارة وللمستأجر أن يبني بيتا أو
آريا في الدار المستأجرة اذا كان
لا يضر بالدار * واذا مان الآخر
أو المستأجر تنفسخ الاجارة * ولو
كان الآخر اثنين والمستأجر واحدا
فإن أحدا الآخر من بطلت الاجارة
في حصته وتبقى في حصته الآخر
وكذلك لو كان المستأجر اثنين
والآخر واحد فبطلت أحده

للمولى فان أدى المكاتب الى أحد الشاهدين ألف درهم لا يعتق وهل لصاحبه أن يشاركه فيما
قبض قال ابنس له ذلك قال في الكتاب ويستوى في هذا ان أديا القيمة من مال مشترك أو غيره مشترك
وكذلك البيع اذا شهد شاهدان على رجل أنه باع عبده هذا من فلان بألفي درهم الى سنة وقيمة
العبد ألف درهم والمشتري يدعي ذلك والبائع يحلف ففرض به ثم رجع الشاهدان عن شهادتهما كان
للمولى الخيار ان شاء تابع المشتري بالثمن الى أجل وان شاء ضمن الشاهدان قيمته حاله فان اختار
تضمن الشهود قاما مقام البائع في ملك الثمن لافي ملك العبد فيطيب لهما أحد الالفين ويتصدقان
بالالف الاخر فان قبض أحدهما شيئا لا يشاركه صاحبه فيه كذا في المحيط * ولو عجز المكاتب
وانفمخت الكتابة أو انفمخت البيع رد السيد على الشاهد من ماقبض منهما من الضمان ورجع
المولى بما قبضه من المكاتب ورجع المشتري أيضا بما قبضه من الثمن كذا في السكافي * جارية
مشتركة باعها غاصب فاستولدها المشتري فقضى القاضي للمغصوب منهما بالجارية والعقر وقيمة
الولد معا شتر كافيا بقبضه أحدهما وان وقع القضاء لهما متفرقا شتر كافي قيمة الجارية والعقر
دون نية الولد حتى لو قبض أحدهما نصيبه من قيمة الولد لا يشاركه الاخر فيه وان اختار أحدهما
تضمن البائع والاخر تضمن المشتري لم يشتر كافي شيء وان قضى لاحدهما بنصف قيمة الولد
ثم مات الولد ثم حضر الآخر لا شيء له وان ماتت الجارية في يد المشتري فالمولى بالخيار ان شاء ضمن
البائع قيمة الجارية وان شاء ضمن المشتري وفي الوجهين جميعا له أن يضمن المشتري العقر وقيمة
الولد وكذلك لو اشترى دارا أو بنيا فيها فاستحققت فقضى لهما بقيمة البناء على البائع فباي قبضه
أحدهما يشاركه الاخر فيه وان قضى متفرقا لم يشاركه الاخر فيه كذا في محيط السرخسي
* وقال محمد رحمه الله تعالى في الجامع وجلان غصبا بعد ان رجس قيمته ألف درهم فصارت قيمته
ألفي درهم ثم جاز رجل وغصب العبد منهم مائتان في يد الثاني ثم حضر المولى فهو بالخيار ان
شاء ضمن الغاصبين الاولين قيمته ألف درهم وان شاء ضمن الما صاب الثاني ألفي درهم وطيب
لهما أحد الالفين ويتصدقان بالالف الاخر فان قبض أحدهما من الثاني ألف درهم كان
الاخر أن يشاركه فيه * وفيه أيضا رجلان غصبا من رجل عبدا فباعه من رجل فبطل العبد
في يد المشتري فالمولى بالخيار ان شاء ضمن الغاصبين وان شاء ضمن المشتري فان ضمن الغاصبين
ثم بيعهم أو كان الثمن لهما فلو قبض أحدهما شيئا من الثمن كان لصاحبه أن يشاركه فيه فان اتى المولى
أحد الغاصبين فضمنه نصف قيمته ثم البيع في نصيبه ووجب له نصف الثمن فان لم يقبض الغاصب
الذي أدى نصف القيمة من الثمن شيئا حتى ضمن المالك الغاصب الاخر أيضا نصف قيمته حتى نفذ
البيع في النصف الاخر ثم قبض أحد الغاصبين من المشتري حصته من الثمن كان للآخر أن
يشاركه فيه فلو أن الغاصب الذي أدى نصف القيمة أو الاستوفى من المشتري نصف الثمن ثم ان
المالك ضمن الغاصب الاخر نصف القيمة حتى نفذ بيعه فارا الثاني أن يشاركه الاول فيما قبض
لم يكن له ذلك واذا لم يكن للثاني أن يشاركه الاول فيما قبض كان للثاني أن يتبع المشتري بنصيبه فان

المستأجر من بطلت الاجارة في حصته وتبقى في حصته الآخر وتبطل الاجارة بموت الموكل ولا تبطل بموت الوصي والاب
والقاضي في اجارة مال اليتيم ولا بموت قيم الوقف في اجارة الوقف واذا حرت الاجارة بين وكيل الآخر وبين وكيل المستأجر فبطلت الاجارة
لا تبطل الاجارة * واذا اراد الآخر أو المستأجر ولحق بدار الحرب وقضى القاضي له فبطلت الاجارة فان عاد مسلما الى دار الاسلام في مدة
الاجارة ادب الاجارة * واذا ملك المستأجر العين المستأجرة بميراث أو هبة أو نحوه ذلك بطلت الاجارة * ولو كانت الاجارة عينا فهو هبة من

المستأجر قبل القبض بطلت الاجارة في قول محمد رحمه الله تعالى ولو كانت الاجارة ديناً فهو هب لمن المستأجر قبل القبض أو أبرأه جازت الهبة والأبرأ ولا تبطل الاجارة وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى الأبرأ باطل في الوجوه كلها والاجارة باقية في العبد المأذون إذا أبرأه من أكرهه ثم جرح عليه المولى بطلت الاجارة وكذلك المكاتب إذا أبرأه من أكرهه ثم جرح عليه المولى بطلت الاجارة في قول محمد رحمه الله تعالى وإذا قول محمد رحمه الله تعالى وكذا العبد المأذون (٣٦٠)

قبضاً جميعاً الثمن على هذا الوجه ثم ان الاول وجد ما قبض وصاصاً أو ستوقه كان له الخيار ان شاء اتبع المشتري بنصف الثمن وان شاء شارك شريكه فيما قبض ثم يتبعان المشتري ولو وجد الاول ما قبض بنهر جرة أو ز يوافقه ردها على المشتري ليس له أن يشارك الثاني فيما قبض ولو كان الثاني هو الذي وجد ما قبضه ستوقه أو وصاصاً أو ز يوافقه ردها على المشتري لم يكن له أن يشارك الاول فيما قبض هكذا في المحيط * لو قتل المكاتب رجلاً خطأ وله وليان فقدمه أحدهما إلى القاضي وأقام البيعة فقبض القاضي القاضي بالدم كله وقضى بالقيمة لهما شرك الغائب الحاضر فيما يقبض وان قضى القاضي للحاضر بنصف القيمة وقبضه لم يشاركه الآخر فيه ولو كان المقتول اثنين لم يشارك أحد الوليين الآخر فيما قبضه سواء وقع القضاء مجتمعاً أو متفرقاً كذا في محيط السرخسي * ولو كان الجاني مدبراً اشترى كسواء وقع القضاء معاً أو متفرقاً ولو كان الجاني عبداً والمقتول وليان واختار السيد دفع نصف الجاني أو فدائه إلى أحد وليي الدم الواحد فهو واختيار حق الآخر واشترى كافي المقبوض ولو قتل رجلين فدفع النصف إلى أحدهما وأفدى النصف لم يشاركه الآخر ولو قتل رجلين وجلا عداؤه وليان فصالح المولى مع أحدهما على ألف لم يشاركه الآخر في الأصل القصاص وانما تحول إلى الألف بالصلح وأنه مختلف حتى لو صالح أحدهما على ألف لم يشاركه الآخر في القصاص بين رجلين غصب أحدهما من صاحبه فباعه بالف درهم ودفعه المشتري جاز البيع في حصته فان لم يقبض الثمن حتى أجاز صاحبه جاز للبائع أن يقبض الثمن كله فان قبض شيئا كان مشتركا بينهما حتى لو هلك هلك عليهما باحلاف واحد من الشريكين إذا قبض حصته من الثمن المشترك حيث يبيع القبض في نصيبه حتى لو هلك قبل مشاركة صاحبه أياه كان الهلاك على القابض كذا في المحيط ناقلان المنتقى * ولو غصب رجل آخر نصيب أحدهما أو باعه مع الشريك الآخر صفقة واحدة ثم أجاز المالك فيما قبض أحدهما شركه الآخر ولو أجاز بعد قبض المالك تسطه لم يشاركه كذا في الكافي * وكذلك الرجلان إذا باعوا عبداً على أنهم بالخيار ثلاثة أيام فأجاز أحدهما ثم أجاز الآخر ثم قبض أحدهما شيئا من الثمن شاركه صاحبه فيه ولو أن الذي أجاز أولاً قبض نصيبه ثم أجاز الآخر لشاركه فيما قبض كذا في المحيط * في النوازل سئل أبو القاسم عن رجل دفع إلى رجل مالا يعمل به على أن الربح بينهما وقال لأرضي بان تعمل في شركة غيري فان عملت في شركة غيري فاني أريد منه الحصة وتراضيا على ذلك فعمل المدفوع اليه في شركة آخر وربح قال ليس لرب المال شركة فربح مدعاه مضر به في غير المال الذي دفع اليه كذا في التتارخانية * لو تصرف أحد الوثنين في التركة المشتركة وربح فالربح للمتصرف وحده كذا في الفتاوى الغبائية * وان أمراً أحد المتفاوضين رجلاً بشراء عبداً بالف ولم يدفع إليه الثمن فنقض العقد بالمفاوضة وفاوض كل واحد منهما رجلاً آخر ثم اشترى المامور عبداً وهو يعلم بمفاوضتهما أو لا فالشراء لا أثر خاصة ولا يكون للشريك الاول منه شيء لان نفاذ قوله عليه ثبت ضمناً للمفاوضة فبطل بطلان المتضمن بلا شرط علم لانه عزل حكمي ولا للثاني لان المالك في

استأجر داراً ثم أبرأه من الآخر أو أبرأه من ذكراً الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل أن ذلك يكون نقضاً للاجارة وهكذا ذكر في المنتقى وجمع التفاريق وقال الفقيه أبو الليث إذا أبرأ من الآخر لانتهى الاجارة الثانية والاجارة الاولى على حالها ولو استأجر أرضاً ثم دفعها إلى صاحبها من أرضه كان البذر من قبل رب الأرض لا يجوز ويكون ذلك نقضاً للاجارة في ظاهر الرواية وان كان البذر من قبل المستأجر جازت المزارعة ولا تبطل الاجارة لان البذر اذا كان من قبل المستأجر يكون هو مستأجر صاحب الأرض أما اذا كان البذر من قبل صاحب الأرض كان صاحب الأرض مستأجراً للأرض فلا يصح ويكون ذلك نقضاً للاجارة * رجل استأجر أرضاً ثم اشترى منها المستأجر مع رجل آخر ذكر في المنتقى أن الاجارة تبطل ويترك الزرع في الأرض حتى يستخسروا ويكون للشريك في الشراء على صاحب الزرع مثل أن يرضى الأرض * وذكر فيه أيضاً رجل استأجر داراً أو أرضاً وبني فيها ثم أبرأه من رب الدار فان الاجارة الثانية تكون نقضاً للاولى ويكون على رب الدار حصة بناء المستأجر من الآخر

رجل أبرأ نفسه في ختان أو حجامه أو صناعة من الاعمال ثم قال أنا أأرغب عن هذا العمل وأسعى من الناس وأريد التحول منه إلى غيره من الاعمال قال محمد رحمه الله تعالى لا أقبل ذلك منه وأقول له أوفه العمل ثم تحول إلى ما شئت * وإذا أبرأت المرأة نفسها بما تعاب به كان لأهلها أن يخرجوها من تلك الاجارة والله أعلم (فصل في اجارة الظئر) رجل استأجر ظئراً لوضع ولده يصنع فوضعته شهيراً وانما رب الابن فقالت عمة الصبي أن تضعه حتى نعطيها الاجر فوضعته شهيراً بعد ذلك قالوا ان لم يكن له شيء من مال عمة

استأجر الأب الظئر كانت الاجارة عليه من ماله واذا مات بطلت تلك الاجارة فاذا قالت العمة بعد الموت أرضعني حتى تعطيك الاجر ولم تسكن العمة وصية كان ذلك استجارا من العمة فيكون الاجر عليها وان كانت العمة وصية من قبل الاب ترجع بذلك الاجر على الصغير اذا استغدا الصغير مالا * ولو كان لا صغير مال حين استأجرها الاب لا تبطل الاجارة بموت الاب ويكون الاب عاقدا للولده فلا تبطل الاجارة بموته * رجل استأجر ظئرا شهرا فلما مضى الشهر أبت الظئر أن ترضعه والصبي لا يأخذ ندى (٣٦١) غيرها قال محمد رحمه الله تعالى تجوز الظئر على

أن ترضعه باجر مثلها قبل هذا اذا لم يكن لها زوج أو كان لها زوج وأذن لها بالاجارة فان كان لها زوج ولم يأذن كان للزوج أن يمنعها وان خيف الهلاك على الصغير * صغير ليس له مال ولا لايه وامتنعت الام عن ارضاعه وهو لا يقبل ثدي غيرها قال شمس الأئمة الخواص رحمه الله تعالى لا تجبر الام على الاوضاع في ظاهرها واية وعن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى في النواذر أنهم يتجبر وقال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى تجبر وعليه الفتوى الا اذا كانت الام مريضة يضرها الارضاع * رجل استأجر ظئرا لترضع ولده سنة بمائة درهم على أنه ان مات الصغير قبل سنة فالدرهم كلهما تكون للظئر ففسدت الاجارة لان موجب الشرع أن يرد أحرم باقي من المدة بعدموت الصبي فاذا شرط بخلاف ذلك كان شرطا فاسدا والاجارة تبطل بالشروط الفاسدة * رجل استأجر ظئرا لترضع ولده سنة بمائة درهم على أن يكون كل الاجر بمقابلة الشهر الاول وما بعده الى تمام السنة ترضع بغير أجر فارضعت شهرا ونصفا فمات الصبي قالوا يقسم أحرم لها سنة على الشهرين فأصاب شهرين ونصفا من ذلك كان لها ذلك وترد

المشترى انما يقع للآمر بسبب سابق وهو التوكيل السابق ولولا ذلك التوكيل لما وقع الملك له في العبد والملك اذا وقع لاحد الشريكين بسبب سابق على الشركة لا يشاركه الا تخريفه كالأمر بشيء بعد ائتمار البائع ثم فاض المشتري رجلا ثم أسقط الخيار فانه لا يكون لشريكه في العبد شركة ويخير بين أن يرجع على الأمر أو على شريكه الثاني ثم يرجع شريكه عليه كذا في الكافي * ولودفع الأمر اليه كراما من طعام وأمره أن يشتري له به عبدا والمسئلة بحالها فاشترى الوكيل بكر مثله فالقياس أن يكون مخالفا وفي الاستحسان لا يكون فان كان علم بمناقضتها ثم اشترى فهذا الاول سواء وان لم يعلم فالعبد بين الأمر وشريكه القديم كذا في محيط السرخسي * في النوازل سئل أبو القاسم عن شريكين اشتركا فعمل أحدهما وغاب الآخر فلما حضر الغائب أعطاه الحاضر نصيبه ثم غاب الحاضر وعمل الغائب بعد ما حضر ورجح وأبي أن يدفع حصته شريكه من الربح قال ان كانت الشركة بينهما على الصحة واشترط أن يعمل جميعا وشئت فسا كان من تجارهم ما من الربح فهو بينهما على ما شرط من عمل كل واحد على حدة ومن عملهما جميعا * وسئل عن رجلين اشتركا على أن يبيعا ويشريا بالربح بينهما نصفين ولكل واحد منهما دراهم من غير هذه التجارة فقال أحدهما شريكين لصاحبه نقاسم المال ونقطع الشركة لانه لا منفعة لي فيها فقامم المتاع ثم باع أحدهما ما نصيبه كله للآخر وقبض بعض الدراهم وأخذ في عمل آخر ولم يقلوا فارقنا وقال السكامة المتقدمة انما يقطع الشركة مع البيع المتأخر بكون قطعاً للشركة كذا في التتارخانية * اشتركا اثنان في الغزل على أن سدى الكرباس من أحدهما والعملة من الآخر فسدجا ثوبا قال شوب بينهما على قدر قيمة السدى والعملة كذا في المحيط * قال الخجندی ويحوز للاب والوصى أن يشتركا كمال أن يفسد مع مال الصغير ولو كان رأس مال الصغير أكثر من رأس مالهما فان شهدا بكون الربح على الشرط * وان لم يشهدا يحل فيما بينهما وبين الله تعالى لكن القاضي لا يصدقهما ويجعل الربح على قدر رأس المال كذا في السراج الوهاج * في المستق عن أبي يوسف رحمه الله تعالى مفادى وهبل رجل لا تجوز ولصاحبه أن يأخذ من الموهوب له نصف الهبة فاذا أخذ كان ذلك بينهما نصفين وتنقص الهبة فيما بقي ويرجع اليهما نصفين وفيه أيضا وفي شريكي العملة ان اذا كان أحدهما يبيع والشراء فاسد متدان ديننا ثم ناقض صاحبه الشركة وأراد قبض نصف المتاع وقال اذا أخذ الدين منك فارجع على ليس له ذلك كذا في المحيط * اشترى ثمار كرم ثم قال لا تخراشرك في شيء في المثل فهى فاسدة ان كان ذلك قبيل ادراك الثمر كذا في القنية * اذا قال لعيمه اقترضني ألفا فتجر بها ويكون الربح بيننا فأقرضه ألفا وتجر فالربح كله للمستقرض لا لشركة المقرض فيه كذا في الذخيرة * سئل على بن أحمد عن رجل استقرض من رجل مائة دينار ودفعها اليه ثم أخرج المقرض مائة دينار وخلط المالين جميعا وقال له المقرض ذهب هذا المال فاتجر به على الشركة ففعل ذلك وربح كيف الحكم فيه قال هو مختل ناقص لا بد من زيادة شرط حتى تصح الشركة وسئل أيضا عن أودع عند آخر حنطة وقال له خلط هذه

(٤٦ -) (الفتاوى) - (ثانی) الباقي لان هذه الاجارة فاسدة وكان لها أجر المثل لكن لا يزداد على سعي * رجل استأجر امرأة لترضع ولده منها فوضعت ذكر القدر ورمى وشمس الأئمة السرخسي رحمهما الله تعالى أنه لا أجر لها الآن ذلك سخط عليها ديانة قال الله تعالى والوالدان يرضعن أولادهن الآيات وان كانت أبت لا تجبر على ذلك ولا تستوجب الاجر كالأول واستأجرها لي كنس البدين والطبخ والغسل وغير ذلك * والمعتمدة عن طلائع رحمي في هذا كالمسكوكه وان كانت العدة عن طلاق بائن أو ثلاث في

ظاهر الرواية تضع الاجارة وتستحق الاجر المسمى كالأستأجرها بعد انقضاء العدة وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في رواية لا أجر لها كما لو استأجرها قبل الطلاق لو جوب نفقة العدة عليه هذا إذا استأجر امرأته لترضع ولده منها على أن يكون الاجر على الابن من ماله فان كان للصغير مال فاستأجرها الاب على ارضاع ولده منها وروى ابن رستم عن محمد رحمه الله تعالى أنه يصح الاجارة وتكون لها الاجرة لان الارضاع بمنزلة النفقة وإذا كان للصغير مال لا تجب (٣٦٣) النفقة على والديه وكان لها الاجرة في مال الصغير وبعض المشايخ أخذوا بهذه

الرواية * وان استأجر الرجل امرأته لارضاع ولده من غيرها جازت الاجارة وكان لها الاجر لان ذلك غير مستحق علمه اديانة * وان استأجر الرجل خادمة امرأته لترضع ولده منها لا يجب الاجر وان استأجر مكاتبها جاز ولا بأس للمسلمة بان ترضع ولدا للكافر باجر لان من العجوبة رضى الله عنهم من عمل الكافر باجر وإذا استأجر الرجل أمه أو أخته أو بنته لترضع ولده جاز ويجب الاجر لانه ليس عليهم ارضاع ولده لاشرا ولا عرفا * ومن سوى الار والجد والوصى والقاضى اذا استأجر ظمرا لليتيم كل اجنبيا كسائر الاجانب وإذا لم تكن لليتيم أم ترضعه ولا مال له فاجر ارضاعه يكون على أقاربه بقدر ميراثهم عنه لان أجر الرضاع بمنزلة النفقة ولا يجب على من لا يجب عليه النفقة * ولبس على الظن أن تعمل لا يوى اليتيم شيئا وعليها غسل الصبي والقيام بمصالحه من اصلاح دهنه وطعامه ولا يجب عليها ثمن شيء من ذلك * وقال بعضهم عابها أن تتكاف الدهن والرياحين وإنما قال ذلك في عرفهم والمعتبر في هذا العرف وإذا ظهرت الظن كافرة أو زانية أو مجنونة أو حقة كان لهم أن يفسخوا الاجارة وكذا إذا أرادوا سفرا وأبى الظن أن

الحنطة في حنطة ك فادقها ثم دفنها ثم سرق منها الثلثان ثم جاء صاحب الحنطة ودفع الدافن له الحنطة ثم ادعى بعد ذلك الدافن وقال أعطني نصيبي من هذه الحنطة هل له ذلك فقال إذا خلطها بامرء وسرق فالسروق منه يكون على الشركة من النصيبين جميعا كذا في التتارخانية فاقلا من اليتيمة * اذا كان بين الرجلين كرجل حنطة وكرجل شعير ولم يأمر أحدهما صاحبه ببيعه فاستعار أحدهما دابة ليجمل حنطة فحمل عليها الآخر الشعير بغير أمره كان ضامنا للدابة ولحصة صاحبه من الشعير وليس هذا كشريك العنان والمفاوض كذا في المبسوط * في الفتاوى سئل أبو بكر عن شريكين أحدهما وعمل الآخر مال حتى ربح أو وضع قال الشركة بينهما قائمة الى أن يتم اطباق الجنون عليه فإذا قضى ذلك تنفسخ الشركة بينهما إذا عمل بالمال بعد ذلك فالربح كله للعامل والوضعية عليه وهو كالغصب لمال الجنون فيطيب له من الربح حصته ماله ولا يطيب له الربح من مال الجنون فيتصدق به كذا في المحيط * وإذا اشترى في المال الذي في يده لشريكه بدأمانة فلو ادعى دفعه لشريكه وأنكر حلف وكذا المضارب مع رب المال كذا في البرازية * ولو ادعاه بعدموته قال في البحر ظاهر ما في الوالوجية من الوكالة يفيد أنه كذلك وقال وقعت حادثتان * الاولى نهاء عن البيع نسمة فباع فاجبت بنفاذه في حصته وتوقفه في حصته شريكه فإذا أجاز قسم الربح بينهما * والثانية نهاء عن الانحراج فخرج ثم ربح فأجبت بانه غاصب حصته شريكه بالانحراج فينبغي أن لا يكون الربح على الشرط انتهى ومقتضاه فساد الشركة * وتفرع على كونه أماله أيضا في فتاوى قارئ الهداية سئل عن شريك طلب من شريكه أو من عامل في المضاربة حساب ما باعه أو صرفه فقال لأعلم هل يلزم بعمل محاسبة فأجاب بان القول قول الشريك والمضارب في مقدار الربح والحسرة مع عيئه ولا يلزمه أن يذ كر الامر مفصلا والقول قوله في الضياع والرد الى شريكه كذا في النهر القائق * قال الشريك ربحت عشرة ثم قال لا بل ربحت ثلاثة فله أن يحلفه بانه لم يربح عشرة كذا في القنية * ذكر الناطق رحمه الله تعالى أن الامانات تنقلب مضمومة بالموت عن تجهيل الا في ثلاث احداها متولى المسجد اذا أخذ غلات المسجد ومات من غير بيان لا يكون ضامنا والثانية السلطان اذا خرج الى الغزو غنمه واودع بعض الغنمة عند بعض الغائمين ومات ولم يبين عند من اودع لاضمان عليه والثالثة القاضي اذا أخذ مال اليتيم واودع عند غيره ثم مات ولم يبين عند من اودع لاضمان عليه وأما أحد المتفاوضين اذا كان المال عنده ولم يبين حال المال الذي كان عنده فمات ذكر بعض الفقهاء أنه لا يضمن وأحاله الى شركة الاصل وذلك غلط بل الصحيح أنه يضمن نصيب صاحبه كذا في فتاوى قاضيان من كتاب الوقف * وبه تبين أن ما في فتح القدير وغيره من الفتاوى ضعيف وأن الشريك يكون ضامنا بالموت عنانا أو مفاوضة كذا في البحر الرائق * الشريك مات ومال الشركة ديون على الناس ولم يبين ذلك بل مات مجهلا يضمن كلومات مجهلا للعين كذا في القنية * مفاوض اشترى من رجل عينا بالنقد درهم فلم يقبضه حتى لقي البائع صاحبه فاستراه منه بالف

تخرج معهم لا تجبر على السفر وكان لهم أن يفسخوا الاجارة * ولو كان لها زوج ولم ياذن لها بالاجارة ونخسامة كان للزوج أن يفسخ الاجارة وهذا اذا كان النكاح ظاهرا فلم يكن وأقرت المرأة بالنكاح لو جمل لم يكن للمقر له أن يفسخ الاجارة ولو تكن المرأة من روفة الظنورة وكانت ممن أعير بذلك كان لها أن تفسخ الاجارة وكذلك كان قوم الصغير يؤذونها كلن لها أن تفسخ الاجارة * وان أشرت نفسها بآذن زوجها الميراث لهم أبى عنه والزوج من غشيانها ولهم أن ينعوه من غشيانها في منزلهم ولهم أن ينعوهوا أقرباءه

من المكث معها في بيتهم أما الزبارة فينظر ان كان يؤدي ذلك الى الاختلال بفقد المصبي كان لهم حق المنع وليس عليهم ان تمكن في بيتهم اذالم يشترطوا ذلك في عقد الاجارة ولا لامة المأذونة ان تواسر نفسها طرأ وكذا المسكينة (فصل في اختلاف الاجر والمستاجر) رجل استأجر دارا أو دابة أو عبدا ولم يتصرف المستاجر بعد حتى يختلفا فدعى المستاجر أن الاجر خمسة دراهم وقال الآخر عشرة دراهم فانهما يتحالفا فإيهما نكل لزمه دعوى الآخر ويبدأ بيمين المستاجر فاذا حلفا فسبح (٣٦٣) القاضي العقدي بينهما وأيهما أقام البينة قبلت

بينته وان أقاما يقضى بيته الآخر لانه ثبت حق نفسه وكذا لو اختلفا في المدة أو في المسافة فقال المستاجر آجرتني شهرين بعشرة دراهم وقال الآخر لابل شهرا واحدا بعشرة دراهم أو قال المستاجر آجرتني الدابة الى الكوفة بخمسة دراهم وقال صاحب الدابة لابل الى القصر بخمسة دراهم فهذا او مالواختلاف في الاجر سواء الا أنهم اذا اختلفا في المسافة أو في المدة يبدأ بيمين الآخر وأيهما أقام البينة قبلت بيته وان أقاما جميعا في المسافة والمدة يقضى بيته المستاجر ولو اختلفا في البيع فقال البائع بعثك هذا العبد بالن درهم وقال المشتري بعث هذا العبد وهذا العبد والآخر بالف درهم وأقاما البينة قاه يقضى بيته المشتري * وان اختلفا في الاجر والمدة جميعا أو في الاجرة والمسافة جميعا فقال الآخر آجرتك الى القصر بعشرة دراهم وقال المستاجر لابل الى الكوفة بخمسة دراهم فانهما يتحالفا وان اختلفا يفسخ العقد بينهما وأيهما أقام البينة قبلت بيته وان أقاما يقضى باليمينتين جميعا فيقضى بزيادة الآخر بيته الآخر وزيادة المدة والمسافة بيته المستاجر وأيهما بدأ بالدعوى يحلف صاحبه أولا

وخمسائة قاه يكون المعتبر الشراء الثاني والاول ينتقض والتفاوضان بمنزلة شخص واحد كذا في المحيط * وجلان اشترى باعدا بالقبو وكفل كل واحد منهما عن صاحبه لم يرجع واحد منهما على صاحبه حتى يؤدي أكثر من النصف * وجلان كفلا عن رجل بمال على أن كل واحد منهما كفيل عن صاحبه برأيه اذا كفل كل واحد منهما بالمال كله عن الاصيل ثم عن صاحبه أيضا فكل شيء أداه أحدهما رجوع على صاحبه بنصف ذلك وان شاء المؤدي رجوع على الاصيل بجميع ما أدى ولو أبرأ المال أحدهما أخذ الآخر بجميع الدين بحكم الكفالة عن الاصيل * مكاتبان كتابية واحدة كفل كل واحد منهما بالمال كله عن صاحبه فكل شيء أداه أحدهما رجوع على صاحبه بنصفه فان لم يوديا شيئا حتى أعتق المولى أحدهما جاز العتق ورتاعن النصف وللمولى أن يأخذ بحصة أيهما شاء أما المعتق فبحكم الكفالة وأما الآخر فبحكم الاصله فان أخذ المعتق بحكم الكفالة يرجع على صاحبه وان أخذ الآخر لم يرجع على المعتق بشئ كذا في الجامع الصغير * اعتلت دابة مشتركة وأحد النسيكين غائب وقال البيطارون لا بد من كيهافكواها الحاضر فهاكت لا يضمن ولو كان بينهما متاع على دابة في الطريق فسدت فأكثرى أحدهما دابة مع غيبة الآخر خوفا من أن يهلك المتاع أو ينقص جازو يرجع على شريكه بحصته كذا في القنية * أحد الشريكين اذا قال لصاحبه أما أريد أن أشتري هذه الجارية فانفسى خاصة فسكت الشريك فاشترها لا يكون له ما يقبل شريكه نعم كذا في الخلاصة * في المنتقى اشترى كاي عملان على أن لاحدهما أجر كل شهر عشرة دراهم ليس من مال الشركة فالشركة جائرة والشرط باطل كذا في المحيط * لو شرط للعمل على أحد المتفاوضين بطلت هكذا في التهذيب * أحد شريكي العنان اذا ادعى شيئا من شركتهما على رجل وحلف المدعى عليه لم يكن للشريك الآخر أن يحلف المدعى عليه ثانيا كذا في فتاوى قاضخان * في العيون ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى في مفادى اشترى عبدا بالف درهم فلم يقبضه حتى لو صاحبه البائع فاستأجر منه بالف وخمسائة قاه جائز وانتقض الشراء الاول سواء عرف العبد أم لم يعرف كذا في التتارخانية

(كتاب الوقف وهو مشتمل على أربعة عشر بابا)

(الباب الاول في تعريفه وركنه وسببه وحكمه وشرائطه والاعطاف التي يتم بها)

(الوقف وما لا يتم بها)

(أمانع يغه) فهو في الشرع عند أبي حنيفة قوجه الله تعالى حبس العين على ملك الواقف والتصدق بالمنفعة على الفقراء أو على وجه من وجوه الخير بمنزلة العواري كذا في السكافي * فلا يكون لازما له أن يرجع ويبيع كذا في المضمرات * ولا يلزم الا بطريقين أحدهما قضاء القاضي بلزومه والثاني أن يخرج مخرج الوصية فيقول أو وصيت بخلة دارى هذه فحينئذ يلزم الوقف كذا في النهاية * وعندهما حبس العين على حكم ملك الله تعالى على وجه تعود منه منعه الى العباد فيلزم ولا يباع ولا يوهب ولا يورث كذا في الهداية * وفي العيون واليتمية ان العتوى

هذا اذا تعقأت أن الاجر كاهم أو دنا نيرانا اختلاف في الجنس فقال الآخر آجرتك الدابة الى القصر بدينار وقال المستاجر بل الى الكوفة بعشرة دراهم فانهما يتحالفا وأيهما نكل لزمه دعوى الآخر ويبدأ بيمين المستاجر فاذا حلفا فسبح (٣٦٤) القاضي العقدي بينهما وأيهما أقام البينة قبلت بيته وان أقاما يقضى الى الكوفة بدينار وخمسة دراهم اذا كان القصر على النصف من بغداد الى الكوفة ويقضى الى القصر بدينار بيته الآخر ومن القصر الى الكوفة بخمسة دراهم بيته المستاجر * ولو استأجر دارا سنة فدعى المستاجر أنه استأجرها أحد عشر شهرا بدينار وشهر ابنة عشرة دراهم وادعى الآخر أنه

أجرها سنة بعشرة دراهم فأقام كل واحد منهما ما بينه على ما ادعى ذكر في المنتقى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يقضى ببينة رب الدار ووجه ذلك أن رب الدار ادعى زيادة أجر لاجل عشرتها فيقضيه ببينته بقي شهر واحد فالمستأجر أقرله بزيادة أجر لهذا الشهر فإن شاء صدقه وأخذوا ن شاء كذبه * وإن اختلفا في هذه الوجوه بعدما مضت مدة الاجارة عند المستأجر أو بعدما وصل إلى المكان الذي يدعى إليه الاجارة كان القول قول المستأجر مع يمينه (٣٦٤) ولا يخالفان عندهم أما على قول أبي حنيفة وأبي يوسف وجههما الله تعالى فلان هذا

بمنزلة ما لو اختلفا في البيع بعد هلاك السلعة وثمة عندهما ما لا يخالفان وأما عند محمد رحمه الله تعالى فلان في فصل الاجارة لو حاق بالثبوت أحد العقدتين فتبقى المنفعة مستوفاة بغير عقد والمنفعة لا تنتقم بدون العقد فلا يجب شيء فلا يفيد التعليل أما في البيع إذا اختلفا فلم يثبت العقد تبقى العين مقبوضة بدون الثمن وقد يجوز عن رده فيعبرم قيمته فان اختلفا في الاجر بعد ما مضى بعض المدة أو بعد ما سار بعض الطريق فاتفقا يخالفان وإذا اختلفا فتمسح الاجارة فيما بقي ويكون القول قول المستأجر في حصة ماضى * ولو استأجر دارا شهرا ثم ادعى المستأجر أن الاجر باعها منه بعد الاجارة وأنكر الاجر ثم مضت مدة بعد ذلك قالوا الاجارة تكون لازمة فيما مضى لانها تصادق على الاجارة والبيع لم يثبت بخلاف ما لو وجد الاجارة فيما مضى فان ذلك يكون فصحا للاجارة لانها لا يجد الاجارة فقد أنكر الاجارة أصلا أما ههنا تصادق على الاجارة ومدعى البيع يدعى الإبطال ولم يثبت فتبقى الاجارة * وذكر في المنتقى رجل أمر رجلا أن يستأجر دارا فلان بعينه ثم ان الأمر اشتراها من صاحبها بعدما استأجرها وكره

على قولهما كذا في شرح الشيخ أبي المكارم للنقاية * وإنما يزول ملك الوقف عن الوقف عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى بالقضاء وطريقه أن يسلم الوقف ما وقفه إلى المتولى ثم يرجع محتجا بعدم الزوم فيقضى القاضي بالزوم ولو حكر جلا في حكم الحكم بلزوم الوقف والصحيح أنه لا يرتفع الخلاف كذا في الكافي * ولو خاف الوقف بطلان وقعه ولم يتيسر له القضاء ذكر في صك الوقف أن أبطله قاض أو وال فهذه الأرض باصلها وجميع ما فيها وصية مني تباع وتصدق بمنها على الفقراء إذا دعت إلى الخراب فلا يفيد الوارث الرفع إلى القاضي وإبطاله والوصية تحتل التعليق بالشرط كذا في الخلاصة * قال شمس الأئمة السرخسي والذي جرى الرسم به في زماننا أنهم يكتبون اقرار الوقف أن قاضيهم من القضاة قضى بلزوم هذا الوقف فذلك ليس بشيء وعن المتأخرين من المشايخ رحمه الله تعالى من قال إذا كتب في آخر الصك وقد قضى بهذه هذا الوقف ولزومه قاض من قضاة المسلمين ولم يسم القاضي يجوز قال رضي الله عنه والصحيح ما قاله شمس الأئمة السرخسي هكذا في فتاوى قاضيان * والصحيح أن في تعليقه بالموت لا يزول ملكه الا أنه يلزم بالاجماع والسكن عنده تكون رقبته ملكا ولو رثته أوله وعندهما لا تكون ملكا لاحدهما كذا في الاعتناق والمسجد كذا في الكفاية * ولو علق الوقف بعوته بأن قال إذا مت نقد وقف دارى على كذا ثم مات صح ولزم إذا خرج من الثلث وان لم يخرج من الثلث يجوز بقدر الثلث ويبقى الباقي إلى أن يظهر له مال آخر أو تجزئ لورثة فان لم يظهر له مال آخر ولم تجزئ الورثة تقسم الغلة بينه ما أثلاثا لثلثها للوقف والثلثان للورثة * ولو علقه بالموت وهو مريض مرض الموت فكذلك الحكم وان تجزئ الوقف في المرض فهو بمنزلة المعلق بالموت فيما ذكره الطحاوي والصحيح أنه بمنزلة المنجز في الصحة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يلزم وعندهما يلزم من الثلث كذا في التبيين * وإذا كان الملك يزول عندهما يزول بالقول عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو قول الأئمة الثلاثة وهو قول أكثر أهل العلم وعلى هذا مشايخ لمخ وفي المنية وعليه الفتوى كذا في فتح القدير * وعليه الفتوى كذا في السراج الوهاج * وقال محمد رحمه الله تعالى لا يزول حتى يجعل للوقف وليا ويسلم اليه وعليه الفتوى كذا في السراجية * وبقول محمد رحمه الله تعالى بقى كذا في الخلاصة * فصح عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وقف المشاع خدافا لحمد رحمه الله تعالى وكذا جعل الولاية لنفسه يصح عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو ظاهر المذهب ولم يصح عند محمد رحمه الله تعالى وكذا شرط الواقف الاستبدال بارض أخرى إذا شاء عند أبي يوسف رحمه الله تعالى استحسانا كذا في الخلاصة * وعليه الفتوى هكذا في شرح أبي المكارم للنقاية * وإذا خرج عن ملك الواقف بالقضاء عندهم بمجرد الوقف عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وبالوقف والتسليم عند محمد رحمه الله تعالى لا يدخل في ملك الموقوف عليه كذا في الكافي * وهو المختار هكذا في فتح القدير * وأما ركنه فاللحاظ الخاصه الداله عليه كذا في البحر الرائق * وأما سببه فطالب لزاني هكذا في العناية * وأما حكمه فعندهما زال العين عن ملكه إلى الله تعالى وعند

أبي ولم يعلم هو بمقدار كليل ثم علم فانه لا يكره له أن يردده وتسكون في يده بحكم الاجارة * رذ كرفيه أيضا
إذا استأجر عبدا سنة بكذا لاجل بعد ما مضى نصف السنة وقيمته يوم الخلود ألف درهم فلم يرد العبد حتى مضت السنة وقيمته ألف درهم ثم مات العبد قبل أن يرد ذكره ثم عن محمد رحمه الله تعالى أن الاجارة لازمة ويضمن قيمة العبد بعد السنة قال هشام رحمه الله تعالى قلت لمحمد رحمه الله تعالى كيف يجمع الاجر والضم إن تأله لم يجمع قال هشام أراد بذلك أنه انما له الاجر لان المدة تمت والعبد في يده بمحكم

الاجارة فيلزم الاحر وبعد انتهاء المدة يعتبر بحجوده فكان عليه مرده فاذا لم يرد له قيمة * رجل سكران دابة من رجلين فاختلف المسكران فقال أحدهما أكرينا كها بعشرة دراهم وقال الآخر لا بل أكرينا كها بخمسة عشر واستكرى يقول أكرينا كها بعشرة قال في الكتاب ان كان قبل الركوب كان القول قول المسكر الذي يدعى خمسة عشر في نصيبه وان كان بعد الركوب قال القول قول المسكر * رجل وركب دابة رجل الى بغداد ثم قال أعرتنيها وقال رب الدابة أجرتهما بدرهم (٣٦٥) ونصف فان القول يكون قول الراكب لان صاحب الدابة يدعى تقوم المنفعة

وهو ينكر فان أقام صاحب الدابة شاهدين فشهد شاهد بدرهم وشاهد بدرهم ونصف فانه يقضى له بدرهم واحد ولو كان الآخر يدعى الاجارة بدرهمين فشهد شاهد بدرهم وشاهد بدرهمين لا يقبل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى والمسئلة معروفة * ولوركب دابة رجل الى الخيرة فادى أنه أعارها الى الخيرة وقال صاحبها بل أكريتها الى الجبانة الى أطراف البيوت بدرهم فان سلمت الدابة كان القول قول الراكب ولا يلزمه شيء وان هلك كان القول قول صاحب الدابة ويضمن الراكب قيمتها لان الراكب أقرب بالمجازة عن الجبانة وادعى الادن وصاحبها أنكر الاذن فان أقام صاحب الدابة اليمة بعد ذلك أنه أكرها الى الخيرة بدرهم لا تقبل بينته لانه زعم أولا أنه جاوز الجبانة بغير كراه فكان متناقضا في دعواه بعد ذلك * ولو استكرى دابة فقال له المسكر استكر غلاما يتبعك ويتبع الدابة وأعطه نفقته ونفقة الدابة من السكراء جاز ذلك فان أعطى الغلام نفقته ونفقة الدابة فسرق منه ان أقر صاحب الدابة بذلك برئ المسكر وان اختلفا في الامر باستكر الغلام أو في

أبي حنيفة رحمه الله تعالى حكمه صيرورة العين محبوسة على مالكه بحيث لا تقبل النقل عن ملك الى ملك والتصدق بالغلة المعدومة متى صح الوقف بان قال جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة مؤبدة أو وصيت بها بعد موتي فانه يصح حتى لا يملك بيعه ولا يورث عنه لكن ينظر ان خرج من الثلث يجوز (١) والوقف فيه بقدر الثلث كذا في محيط السرخسي * وأما شرائطه (فيها العقل والبلوغ) فلا يصح الوقف من الصبي والمجنون كذا في البدائع * صبي محجور عليه وقف أرضه فقال الفقيه أبو بكر وقفه باطل الا باذن القاضي وقال الفقيه أبو القاسم وقفه باطل وان أذن له القاضي لانه تبرع كذا في المحيط * (ومنها الحرية) وأما الاسلام فليس بشرط فلو وقف الذي على ولده ونسله وجعل آخره للمساكين جاز ويجوز أن يعطى المساكين المسلمين وأهل الذمة وان خص في وقفه مساكين أهل الذمة جاز ويفرق على اليهود والنصارى والمجوس منهم الا ان خص صنفاً منهم فلو دفع القيم الى غيرهم كان ضامنا وان قلنا ان الكفر ملة واحدة ولو وقف على ولده ونسله ثم للفقراء على أن من أسلم من ولده فهو خارج من الصدقة لزم شرطه وكذا ان قال من انتقل الى غير النصرانية خرج اعتبار نص على ذلك الخصاص كذا في فتح القدير * وفي فتاوى أبي الليث نصراني وقف ضيعة له على أولاده وأولاد أولاده أباد ما تناسلوا وجعل آخره للفقراء كما هو الرسم فأسلم بعض أولاده يعطى له كذا في المحيط * (ومنها) أن يكون قربة في ذاته وعند التصرف فلا يصح وقف المسلم أو الذي على البيعة والكنيسة أو على فقراء أهل الحرب كذا في النهر الفائق * ولو وقف الذي داره على بيعة أو كنيسة أو بيت نازفهو باطل كذا في المحيط * وكذا على اصلاحيها ودهن سراجها ولو قال يسرج به بيت المقدس أو يجعل في ممرمة بيت المقدس جاز وان قال يشتري به عبيد فيعتق في كل سنة جاز على ما شرط كذا في الحاوي * ولو قال تجرى غلته على بيعة كذا فان خربت هذه البيعة كانت العلة للفقراء والمساكين فانه تجرى ثمنها على الفقراء والمساكين ولا ينفق على البيعة شيء كذا في المحيط * فان وقف على أبواب البر فأبواب البر عنده عمارة البيع وبيوت النيران والصدقة على المساكين فأجير من ذلك الصدقة وأبطل غيرها كذا في الحاوي * وان قال تفرق غلته في جيرانه وله جيران مسلمون وجيران نصارى ويهود ومجوس وجعل آخره للفقراء فلو تفرق غلته في جيرانه جاز في جيرانه المسلمين والنصارى وغيرهم وان قال الذي يجعل غلته في أكرام الموقوف أو في حفر القبور فهو جائز وتصرف العلة في أكرام موتاهم وحفر قبور فقراءهم كذا في المحيط * ولو جعل ذي داره مسجدا للمسلمين وبناء كباقي المسلمين وأذن لهم بالصلاة فيه فصلا فيه ثم مات بصير ميرا نال ورثته وهذا قول السكك كذا في جواهر الاحكام * ولو جعل الذي داره بيعة أو كنيسة أو بيت نازف في مخته ثم مات بصير ميرا ما هكذا ذكر الخصاص في وقفه وهكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في الزيادات

(١) قوله والوقف فيه بقدر الثلث كذا في جميع النسخ الحاضرة وفيها سقط بدل عليه ما تقدم وحق العبارة أن يقل بعد قوله يجوز وان لم يخرج من الثلث يجوز بقدر الثلث اهـ بحراوي

الامر بدفع النفقة الى الغلام كان القول قول صاحب الدابة ان أقر صاحب الدابة أنه أمر بدفع النفقة الى الغلام كان القول قول صاحب الدابة وان أقر صاحب الدابة أنه أمر بدفع النفقة الى الغلام وأنكر الدفع فافر الغلام أنه أعطاه قبل قول الغلام * رجل دفع الى حائك غزلا لينسجه فجاء الحائك دفع الغزل اليه وحلف ثم أقر وجاء بالنوب منسوباً قالوا ان كان نسجه قبل الجحود كان له الاجر وان كان نسجه بعد الجحود فالنوب للحائك وعليه مثل ذلك الغزل لصاحبه * ولو دفع الى صباغ ثوبا بالصباغ ثم جدد الصباغ جلف ثم جاء بالشوبت مصبوغا فان

كل أجبر مشترك والفتوى على قوله * ولو أن القصار أعطاه ثوبا وقال هذا ثوبك وهو ينكر فأن هذا الثوب ونوى أن يكون عوضا عن ثوبه قال محمد رحمه الله تعالى لا يسهه أن يلبس الثوب ولأن بيعه الآن بقول القصار أخذته عوضا عن ثوبه فيقول القصار نعم * ولو دفع متاعا إلى حال لبعه إلى موضع كذا فعمل فقال رب المتاع ليس هذا متاعي وقال الحال هو متاعك قال أبو يوسف رحمه الله تعالى القول قول الحال مع يمينه ولا أجر له الآن بصدقه إلا بحر وبه نأخذ قال والنوع الواحد (٣٦٧) والنوعان فيه سواء إلا أنه في النوع الواحد

أخفى وأقبح أن لا يلزمه الأجر * ولو حل طعاما أو زينا فقال الحال هذا طعامك وقال رب الطعام كان طعامي أجود من هذا قال إن هذا أخفى أن يأخذ الطعام ولا يعطى الأجر فأما في النوعين المختلفين فلا أجر للعمال الآن بصدقه ويأخذه * رجل دفع إلى الخياط ثوبا بالخطئه له ولم يذكرك له أجرة فخطئه له أكثر من أجر مثله زيادة على ما يتبع فيه الناس قالوا يطيبه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * رجل قال لرجل اني أركبتك بغلام ترمذي بلغ بعشرة دراهم وقال المدعي عليه لابل استأخرتني لابلغة إلى فلان بلغ بخمسة دراهم فانه يحلف كل واحد منهما فان حلفا لا يجب شيء وان أقاما البينة كانت البينة بينة صاحب البغل لان حفظ البغل واجب على المستأجر فلا يجوز الاجارة على ذلك * رجل أجر أرضا ثم اختلفا فقال المستأجر استأخرتها وهي فارغة وقال رب الأرض كانت مشغولة مزروعة قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى القول قول صاحب الأرض بخلاف المتبايعين اذا اختلفا في الصحة والفساد يحكم الشرط فان نعمة كان القول قول مدعي الصحة لان في هذا الوجه

* وينبغي أنه اذا وقفها في البحر لفسفه على نفسه ثم لجهه لا تنقطع أن يصح على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو الصحيح عند المحققين وعند الكل اذا حكم به كما كذا في فتح القدير * (ومنها) عدم الجهالة فلو وقف من أرضه شيئا ولم يسمه كان باطلا ولو وقف جميع حصته من هذه الدار ولم يسم السهام جازا سخسا ولو وقف هذه الأرض أو هذه الأرض وبين وجهه الصرف كان باطلا كذا في البحر الرائق * قال الخصاصي اذا قال جعلت هذه صدقة موقوفة لله تعالى أبدا أو على قرابتي فالوقف باطل لانه جعل ذلك على شك وكذلك لو قال جعلتها صدقة موقوفة لله تعالى أبدا على زيد أو على عمرو ومن بعد ذلك على المساكين فهو أيضا باطل كذا في المحيط * رجل وقف أرضا فيها أشجار واستثنى الأشجار لا يجوز الوقف لانه صار مستثنى للأشجار بمواضعها فيصير الدار حلال تحت الوقف مجهولا كذا في محيط السرخسي * (ومنها) أن يكون مخبر غير معلق فلو قال ان قدم ولدي فداري صدقة موقوفة على المساكين بقاء ولده لا تصير وقفا كذا في فتح القدير * ذكر الخصاصي في وقفه ان كان غدار ضي هذه صدقة موقوفة فهو باطل كذا في المحيط * ولو قال أرضي هذه صدقة موقوفة ان شئت أو هويت أو رضيت كان الوقف باطلا كذا في محيط السرخسي * ولو قال ان شئت ثم قال شئت كان باطلا لما لو قال شئت وجعلتها صدقة موقوفة صح به هذا الكلام المتصل كذا في فتح القدير * ولو قال أرضي هذه صدقة ان شاء فلان وقال فلان قد شئت فهو باطل كذا في المحيط * ولو أن رجلا قال ان كانت هذه الدار في ملكي فهي صدقة موقوفة فانه ينظر ان كانت في ملكه وقت التكلم صح الوقف لان التعليق بشرط كأن تجب كذا في فتاوى قاضخان * رجل ذهب عنه المال وقال ان وجدته فنه على أن أقف أرضي فوجدته فعليه أن يقف أرضه على من يجوز دفع الزكاة اليه فان وقف على من لا يجوز اعطاء الزكاة له صح الوقف ولا يخرج عن عهدة النذر كذا في السراجية * ولو قال اذا قدم فلان أو اذا كلمت فلانا فأرضي هذه صدقة فان هذا يلزمه وهو بمنزلة العيّن والنذر واذا وجد الشرط وجب عليه أن يصدق بالأرض ولا يكون وقفا كذا في المحيط * رجل قال ان شئت من مرضي هذا فقد وقفت أرضي هذه لا يصح برئ أو مات وان قال ان مت من مرضي هذا فاجعلوا أرضي وقفا جاز والفرق أن هذا تعليق التوكيل بالشرط وذلك يجوز كذا في الجوهرة النيرة (ومنها) أن لا يذكر معه اشتراط بيعه وصرف الثمن إلى حاجته فان قاله لم يصح الوقف في المختار كذا في البرازية كذا في النهر الفائق (ومنها) أن لا يلحق به خيار شرط فلو وقف على أنه بالخيار لم يصح عند محمد رحمه الله تعالى في معلوما كان الوقف أو مجهولا واختاره هلال كذا في البحر الرائق * وبصح شرط الخيار للواقف ثلاثة أيام عند أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في شرح أبي المكارم للنقابة * وان قال أبطلت الخيار لا ينقلب الوقف جائزا عند محمد رحمه الله تعالى ذكره هلال في وقفه كذا في النخبة * وفي النوازل وانفقوا على أنه لو اتخذ مسجدا على أنه بالخيار جاز المسجد والشرط باطل كذا في التارخانية * (ومنها) التأبسد وهو شرط على قول الكل ولكن ذكره ليس

صاحب الأرض منكرا لاجارة أصلا وقال القاضي الامام علي السغدري رحمه الله تعالى في الاجارة يحكم الحال ان كانت فارغة كان القول قول مدعي الفراغ وقت العقد وان كانت مشغولة كان القول قول صاحب الأرض كذا في مسألة الطاحونة اذا اختلفا في جريان الماء وانقطاعه * قال المصنف وينبغي أن يكون القول قول منكرا الشغل لان في صحة اجارة المشغول وايتين والصحيح أنها جازة ويؤمر بالتفريق والتسليم * رجل أجر داره سنة فلما مضت السنة أخذ صاحب الدار وكسها فقال الميسر أجزى كان لي فمدواهم وانك

كنسبها والقيمتها في الطريق ولي عليك ضمانهم فان أنكروا صاحب الدار ذلك كان القول قوله * رجل دفع الى صائغ عشرة دراهم فبذره وقال زدعاني درهمين يكون قرصا على وصغه قلبا وأجره درهم فصاعه وجاء به محشوا وقال زدت عليها درهمين وقال صاحب الفضة لم تزد عليها شيئا فإنه يحلف كل واحد منهما فان حلفا بخير الصائغ ان شاء دفع القلب اليه وأخذ منه خمسة دنانير درهم أجر العشرة وان شاء دفع اليه عشرة دراهم فبذره وأخذ القلب لان الصائغ (٣٦٨) يدعي على صاحب الفضة قرض درهمين وهو ينكر وصاحب القلب يدعي على

الصائغ استحقاق القلب بغير شيء وهو ينكر فيحلف كل واحد منهما * ولو دفع الى حائك غزلا وأمره أن يزيد في الغزل لطلامن عنده على أن يعطيه غن الغزل وأجر الثوب دراهم معاومة جاز ذلك وان احتلما بعد النسيج فقال الحائك ردت وقال صاحب الغزل لم تزد فان كان وزن غزل صاحب الغزل معلوما بان اتفقا على أن غزله كان منافا كان الثوب قائما في يده يوزن فان وزن فوجد من وزن فقال رب الثوب هذا من الدقيق وقال الحائك هذا من الدقيق وزيادة رطل غزل زدته قالوا القول قول الحائك لان الدقيق لا يزيد هذا القدر ظاهرا وان رجع القاضي الى علماء الخوكة في ذلك كان أحسن فان رجع اليهم وقالوا الدقيق لا يزيد هذا القدر كان القول قول الحائك مع يمينه فاذا حلف يجبر رب الثوب على أن يعطيه ما سمي له ويأخذ الثوب وان قال أهل العلم الدقيق يزيد هذا القدر كان القول قول رب الثوب مع يمينه فان حلف بحبر صاحب الثوب ان شاء ضمنه مثل غزله وترك الثوب عليه وان شاء أخذ الثوب وأعطاها من الاجر بحساب ما أقام من العمل وان كان الثوب مستهلكا عند صاحب

بشرط عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو الصحيح هكذا في الكافي * رجل وقف داره يوما وشهرا أو وقتا معلوما ولم يزد على ذلك جاز الوقف ويكون الوقف مؤبدا ولو قال أرضى هذه صدقة موقوفة شهرا فاذا مضى شهر فالوقف باطل كان الوقف باطلا في الحال في قول هلال لان الوقف لا يجوز الامؤبدا فاذا كان التأيد شرطا لا يجوز مؤقتا كذا في فتاوى قاضيان * ان قال أرضى هذه صدقة موقوفة بعد موت سنة ولم يزد عليه جاز الوقف مؤبدا على الفقهاء لان فيه معنى الوصية كذا في محيط السرخسي * ولو قال أرضى هذه صدقة موقوفة على فلان سنة بعد موتي فاذا مضت السنة ولو وقف باطل كان وصية لفلان بعد موته سنة ثم يصير وصية للمساكين فتصرف غلتها الى المساكين ولو قال أرضى موقوفة على فلان سنة بعد موتي ولم يزد على ذلك فان الغلة تكون لفلان سنة ثم بعد السنة تكون لآل ورثة كذا في فتاوى قاضيان * (ومنها) أن يجعل الاجرة لجهة لا تنقطع أبدا عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وان لم يذ كر ذلك لم يصح عندهما وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى ذ كر هذا ليس بشرط بل يصح وان سمي جهة تنقطع ويكون بعدها للفقراء وان لم يسمهم لان قصد الواقف أن يكون أجره للفقراء وان لم يسمهم فكانت تسمية هذا الشرط نائبة دلالة كذا في البدائع (ومنها) أن يكون المحل عقارا أو دارا فلا يصح وقف المنعول الا في الكراع والسلاح كذا في النهاية

(فصل في اللفاظ التي يتم بها الوقف وما لا يتم بها) اذا قال أرضى هذه صدقة بحرة مؤبدة حال حياتي وبعد وفاتي أو قال أرضى هذه صدقة موقوفة بحبوسة مؤبدة حال حياتي وبعد وفاتي أو قال أرضى هذه صدقة بحبوسة مؤبدة أو قال حبيسة مؤبدة حال حياتي وبعد وفاتي يصير وقفًا جائزا لازما على الفقهاء عند المالكي كذا في المحيط * أما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فما دام حيا كان ذلك منه نذرا بالتصدق بالغلة فعليه أن يفي بذلك وله الرجوع عن معنى الوصية وهو قوله من بعد وفاتي لكنه ان لم يرجع جاز ذلك من الثالث كذا في الظهيرية * ولو قال صدقة موقوفة مؤبدة جاز عند عامة العلماء الآن عند محمد رحمه الله تعالى يحتاج الى التسليم وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يكون نذرا بالصدقة بغلة الارض ويبقى ملك الواقف على حاله لو مات يكون ميراثا عنه كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال أرضى هذه صدقة موقوفة أو صدقة بحبوسة أو حبيسة ولم يقل مؤبدة فانه يصير وقفًا على قول عامة من يجبى الوقف لان الصدقة تثبت مؤبدة لا تحتمل الفسخ وقال الخصاص وأهل البصرة لا يصير وقفًا لان جواز الوقف يتعلق بالتأيد ولو قال أرضى هذه صدقة موقوفة على المساكين نصير وقفًا باجماع لان ذ كر المساكين ذ كر للتأيد هكذا في المحيط * قال أرضى هذه صدقة موقوفة على وجه البر أو على وجه الخير أو وجه الخير والبر يكون وقفًا جائزا كذا في الوجيز * ولو لم يذ كر الصدقة لكن ذ كر الوقف وقال أرضى هذه وقف أو جعلت أرضى هذه وقفا أو موقوفة فانه يكون وقفًا على الفقهاء عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال الصدر الشهيد وهو شايع بلغ يفتون بقول أبي يوسف رحمه الله تعالى ونحن نفتي بقوله أيضا لكان العرف هذا اذا

الثوب قبل أن يعلم وزنه كان القول قول رب الثوب مع يمينه على علمه أنه ما يعلم أن الحائك زاد في الغزل فان حلف كان عليه أجر الثوب دون ثمن الغزل فيقسم المسمى على عمل ثوب مثله وعلى قيمة رطل من الغزل فيطرح عنه ما أسبب قيمة الغزل * وقال الشافعي رحمه الله تعالى الصواب أن يطرح عنه أيضا حصة ما ترك من زيادة العمل في النسيج لانه التزام الاجر المسمى بمقابلته العمل في ثلاثة أحوال غزل وهو انما يعمل في رطلين هذا اذا احتلما ووزن غزل الدافع كان معلوما فان لم يكن معلوما كان القول قول الدافع

وهو رب الثوب مع عينه سواء كان الثوب قائماً أو هالكا ولا يرجع في هذا إلى قول الحوكة لأنه لا يمكن معرفة الصادق من الكاذب في مسألة الصانع والقلب يجب أن يرجع في معرفة الزيادة إلى أهل العلم أن كانوا يعرفون ذلك وقد ذكرنا مثل ذلك في النداف إذا دفع إليه ثوبا وأمره أن يزيد في قطعه * رجل حمل رجلا كرها فذهب به إلى بعض البلاد قالوا عليه الكرام حتى يرد به إلى المكان الذي حمل منه وكذا كل شيء له حمل وموتة * صاحب حانوت أمر أجير له ليرش الماء في طريق المسلمين ففعل (٣٦٩) وعطبه به انسان قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يضمن الأثر * ولو أمره بالوضوء فتوضأ كان الضمان على الأجير لأن منفعة الوضوء تكون للستوضئ ومنفعة الرش تكون للأثر * رجل ركب سفينة رجل من ترمذ إلى آمل ثم اختلفا فقال صاحب السفينة للراكب جلتك إلى آمل بخمسة دراهم وقال الراكب استأجرتني لأحفظ السكان إلى آمل بعشرة دراهم يحل كل واحد منهما وليست البداءة بينهما أحدهما بأولى من الآخر وكان للقاضي أن يمسأ بأيهما شاء وأن أقرع للبداءة كان حسنا فان حلها لأحر حدهما على صاحبه وإن أقاما البينة كانت البينة بينة الراكب وهو الملاح يقضيه بالأجر على صاحب السفينة ولا يجوز عليه لصاحب السفينة لأنه حاملها أقاما البينة يجعل كان الأمرين كانا قبطلت اجارة صاحب السفينة من الراكب لأنه لا بد للملاح من أن يكون في السفينة والله أعلم بالصواب

لم يذكر الفقراء أما إذا ذكر فقال أرضى هذه موقوفة على الفقراء وكذا في الالفاظ الثلاثة يكون وقفاً عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وكذا عند هلال لأنه زال الاحتمال بالتنصيص على الفقراء كذا في الخلاصة * ولو قال هي موقوفة لله تعالى أبداً جاز وإن لم يذكر الصدقة وتكون وقفاً على المساكين كذا في فتاوى قاضيان * وذكر الوقف وحده أو الجبس معه يثبت به الوقف على ما هو المختار وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الغيابة * ولو قال حرمت أرضي هذه أو هي محرمة قال الفقيه أبو جعفر هذا على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كقوله موقوفة كذا في فتاوى قاضيان * في الفتاوى لو قال موقوفة محرمية حبس أو موقوفة حبس محرمية لا تباع ولا تورث ولا توهب كل ذلك على هذا الاختلاف والمختار ما ذكرنا من قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الغيابة * ولو قال حبس صدقة قال الفقيه أبو جعفر هذا ينبغي أن يكون بمنزلة قوله صدقة موقوفة كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال أرضى هذه موقوفة على فلان أو على ولدي أو فقراء قرابتي وهم يحصون أو على اليتامى ولم يرد به جنسه لا نصير وقفاً عند محمد رحمه الله تعالى لأنه وقف على شيء ينقطع وينقرض ولا يتأبد وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يصح (١) لأن التأبد عنده ليس بشرط كذا في محيط السرخسي * إن قال أرضى أو دارى هذه صدقة موقوفة على فلان أو على أولاد فلان فالغلة لهم ماداموا أحياء وبعد أمانات تصرف إلى الفقراء كذا في الوجيز للكردي * ولو قال أرضى هذه صدقة لله أو موقوفة لله أو صدقة موقوفة لله تعالى نصير وقفاً كذا في محيط السرخسي * وكذا إذا قال موقوفة لوجه الله تعالى أو لطلب ثواب الله تعالى كذا في الذخيرة * ولو قال أرضى موقوفة على وجه الخير والبرجاز كأنه قال صدقة موقوفة كذا في الظهيرية * ولو قال أرضى هذه للسبيل فإن كان في بلدة تعارفوا مثل هذا وقفاً صارت الأرض وقفاً وإن لم يتعارفوا يسئل منه إن أراد به الوقف فهي وقف وإن نوى الصدقة أو لم ينو شيئاً تكون نذراً فيصدق بها أو بثمنها وكذلك لو قال جمعائها للفقراء إن كان ذلك وقفاً في تعارف تلك البلدة كانت وقفاً وإن لم يكن يرجع إليه بالبيان فإن نوى وقفاً كانت وقفاً وإن نوى صدقة أو لم ينو شيئاً تكون نذراً بالصدق كذا في محيط السرخسي * ولو قال ضيعتي هذه سبيل لم تصرفها إلا إذا كان القائل من ناحية يعلم أهل تلك الناحية بها الوقف المؤبد بشرطه كذا في السراجية * ولو قال سبيل هذه الدار في وجهه أمام مسجد كذا عن

(١) قوله لأن التأبد عنده ليس بشرط أي التصريح به لا يشترط والافهو شرط في المعنى إجماعاً كما تقدم قبيل الفصل ثم علم أنه لا خلاف عندهما في صحة الوقف مع عدم تعيين الموقوف عليه وذكر لفظ التأبد أو ما في معناه كلفقراء وكلفظ صدقة موقوفة وأنه لا خلاف في بطلانه لو اقتصر على لفظ موقوفة مع التعيين كوقوفه على زيد وإنما الخلاف بينهما لو اقتصر به لا تعيين أو جمع مع التعيين كصدقة موقوفة على فلان فعند أبي يوسف يصح كذا حقيقة في رد المختار وبه يعلم ما في هذه العبارة المنقولة عن المحيط حيث جعل فيها موقوفة على فلان من محل الخلاف وليس كذلك كما علمت اهـ بحججه بحرأوى

(٤٧ - (البتاوى) - ثانی)

فأهله من يكون أهلاً للشهادة ومن لا يكون أهلاً للشهادة كالعبد والصبي والاعمى والمرأة والكافر لا يكون أهلاً للقضاء حتى لو قلد فقاضى لا ينقد قضاؤه وكذا المحدود في القذف وبعض العلماء منهم الخصاص والطحاوي رحمه الله تعالى ألحقوا بهؤلاء الفاسق والمرثى وعندهما إذا قلدا الفاسق لا يكون قاضياً وإذا فسق ينعزل وكذا المرتضى واختلقت فيهما الروايات عن أصحابنا المتقدمين رحمه الله تعالى وكثرت فيهما أقوال المتأخرين رحمه الله تعالى والصحيح ما قال عامة

المشايخ رحمهم الله تعالى أنه إذا قلده هو مسلم ثم فسق يشق العزل ولا ينزل حتى لو قضى بفقد الفسق جاز قضاؤه سواء كان
القاضي مرتزقا من بيت المال أو لم يكن * وأجمعوا أنه إذا ارتشى لا ينفذ قضاؤه فيما ارتشى * القاضي إذا ارتد والعياذ بالله ثم
أسلم كان على قضاائه * وكذا إذا عصى ثم أبصر ولا ينفذ ما قضى في حال بدونه * الوالي إذا فسق فهو بمنزلة القاضي يشق العزل ولا ينزل
ومع أهلية الشهادة لا بد أن يكون عالما ورعا (٣٧٠) فان كان جاهلا عدلا أو عالما غير عدل لا ينبغي له أن يتقلد ولا يقلد لقوله عليه

السلام القضاء ثلاثة واحد في الجنة واثنان في النار وأراد بال اثنين
الجاهل وغير العدل * والجاهل
التسقي أولى بالقضاء من العالم
الفاسق * وعلى قول الشافعي
رحم الله تعالى إذا قلدا الجاهل
لا يصير قاضيا * وعند استحمام
الشرائط يكره التدخل في القضاء
عن اختيار * وان قلد من غير
طلب فان كثرت أمثاله في البلد اختصموا
فيه قال بعضهم يكره له التدخل
وعند الاكثر لا بأس بالدخول وان
تعين هو من البلدة قالوا يفترض
عليه التدخل ولو امتنع بأن لم يأت
القضاء فرض كعبية بمنزلة صلاة
الجنائز إذا تعين الواحد لا قامتها
يفترض عليه فان قلده وغيره أفضل
منه كان الأفضل أولى * وكذا
الوالي فأما الخليفة فليس لهم أن
يولوا الأقضاء * الام اذا لم
يكن عدلا جاز أحكامه وحكامه لان
الحصاة رضى الله عنهم تقلدوا
الاعمال من معاوية والحق في
نوبته كان مع على رضى الله عنه
واذا ارتشى ولد القاضي أو كاتبه
أو بعض أعوانه ليعين الراشي
عند القاضي ففعل ان لم يعلم
القاضي بذلك نفذ قضاؤه وكان
على المرتشى رد ما قبض وان علم
القاضي بذلك كان قضاؤه مردودا
* واذا تقلد القضاء بالرشوة

جهة صلواتي وصيدياتي نصير وقفوا وان لم يقع عنها كذا في البحر الرائق * ولو قال دارى هذه مسيلة
الى المسجد بعد موتى يصح ان خرجت من الثالث وعين المسجد والافلا كذا في القنية * ولو قال
جعلت حجرى هذه لدهن سراج المسجد ولم يرد على ذلك قال الفقيه أبو جعفر تصبر الحجر وقفا على
المسجد اذا سلمها الى المتولى وعليه الفتوى كذا في فتاوى قاضيان * رجل قال في مرضه اشتروا
من غلة دارى هذه كل شهر بعشرة دراهم خيرا وفرقوا على المساكين صارت الدار وقفا كذا في
محيط السرخسي * وفي النوازل جعلت نزل كرمي وقفوا كان فيه غمرا ولا يصير الكرم وقفوا كذا
لو قال جعلت غلته وقفما كذا في فتح القدير * ولو قال وقفت بعد موتى أو وصى أن يوقف بعد
موته بضع ويكون من الثالث كذا في التهذيب * وفي وقف هلال اذا أوصى أن يوقف أثبت أرضه
بعد وفاته لله أبدا كان وصية بالوقف على الفقراء كذا في المحيط * ولو قال ثلث مالي وقف ولم يزد
قال أبو نصر ان كان ماله نفقا فباطل وان كان ضياعا فاثبت على الفقراء وقيل الفتوى على أنه لا يجوز
بلا بيان المصروف كذا في الوجيز * وفي الفتاوى رجل قال أرضى هذه صدقة كان نذرا بالتصدق
حتى لو تصدق بعينها أو بقيتها على الفقراء حاز كذا في الخلاصة * ولو قال تصدقت بأرضى هذه
على المساكين لا تكون وقفما بل نذرا يوجب التصديق بعينها أو بقيتها فان فعل خرج عن عهده
النذر والاورث عنه كذا في فتح القدير * ولا يجبره القاضي على الصدقة لان هذه بمنزلة النذر
كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال أرضى هذه صدقة على وجوه الخير والبر لم يكن ذلك وقفما بل
نذرا كذا في الظهيرية * رجل قال جعلت غلة ارضى هذه للمساكين يكون نذرا بالتصدق
بالغلة كذا في فتاوى قاضيان * واذا قال جعلت هذه الدار للمساكين فهو نذر بالتصدق بالدار
على المساكين عرفا كذا في الفتاوى الصغرى * ولو قال صدقة لا تباع يكون نذرا بالصدقة لا وقفما
ولو زاد ولا توهب ولا تورث صارت وقفما على المساكين هكذا في البحر الرائق

(الباب الثاني فيما يجوز وقفه وما لا يجوز وفي وقف المشاع)

يجوز وقف العقار مثل الارض والدور والحوانيت كذا في الحاوى * وكذا يجوز وقف كل ما كان
تبعاله من الموقوف كدور وقف أرضا ومع العبيد والثيران والالات للحرف كذا في محيط السرخسي
* ذكر الخصاص اذا وقف أرضا ومعها رقيق يعملون فيها ينبغي أن يسمى الرقيق وبين عدهم
وكذلك اذا كان في ذلك بقر ينبغي أن يسمى البقر وبين عدهم * ينبغي أن يشترط في الصدقة
أن نفقة الرقيق والبقر من غلة الارض وان لم يشترط نفقتهم فان نفقتهم في غلة الارض كذا في
الذخيرة * وفي الاسعاف لو شرط نفقتهم من غلته ثم مرض بعضهم يستحق النفقة ان شرط أن
تجرى عليهم نفقتهم من غلته أبدا ما كانوا أحياء وان قال لعملهم فيها لا يجرى شيء من الغلة
على من تعطل منهم عن العمل كذا في البحر الرائق * فان ضعف الرقيق عن العمل فان له أن يبيعه
ويشتري بثمنه غلاما مكانه فان لم يجد بثمنه غلاما مكانه فأراد أن يزيد في ذلك من غلة الارض فلا

(٢) قوله بثلث أرضه متعلق بأوصى اه محذوف

باس

لا يصير قاضيا وتكون الرشوة حراما على القاضي والا تحذف * ثم الرشوة على وجوه أربعة فإما هو حرام
من الجانبين أحدها هذه والثاني اذا دفع الرشوة الى القاضي ليقضى له وهذه الرشوة حرام من الجانبين سواء كان القضاء بحق أو بغير حق
* ومنها اذا دفع الرشوة لخوف على نفسه أو ماله وهذه الرشوة حرام على الاخذ غير حرام على الدافع * وكذا اذا طمع في ماله فرشاه بعض
المال * ومنها اذا دفع الرشوة ليسوي أمره عند السلطان حل له الدفع ولا يحل للاخذ * وان أراد أن يحل للاخذ يستأجر

الاخذ بوما الى الليل بما يريد ان يدفع اليه فانه يجوز هذه الاجارة ثم المستأجر ان شاء استعمله في هذا العمل وان شاء استعمله في غيره هذا اذا اعطى الرشوة ولا يسوى امره عند السلطان وان طلب منه ان يسوى امره ولم يذكر له الرشوة ثم اعطاه بعدما سوى اختلافه وافيها قال بعضهم لا يحل له ان يأخذها وقال بعضهم يحل وهو الصحيح لانه بر ومجازاة الاحسان فيحل كماله وجعل الامام والمؤذن شيئا واعطوه من غير شرط كان حسنا * وكذا لا يحل للاضي اخذ الرشوة لا يحل له قبول الهدية من الاجنبي (٣٧١) الذي لم يكن يهدي اليه قبل القضاء وكذا الاستقراض والاستعارة * وان

أهدى اليه من كان يهدي اليه قبل القضاء فان كان له خصومة لا يحل له ان يقبل وان لم يكن له خصومة فان كانت هذه الهدية مثل ما يهدي اليه قبل القضاء او دونها لا بأس بان يقبل وان كانت أكثر من ذلك رد الزيادة * ولا بأس بان يقبل الهدية من القريب الذي لم يكن له خصومة * وكذا لا يقبل الهدية ممن كان لا يهدي اليه قبل القضاء لا يجيب الدعوة الخاصة ويجيب الدعوة العامة * وانما يعرف الخاص من العام ان ينظر ان كان يحال لولم يجب القاضي دعوته لا يتخذ الدعوة فهي خاصة * وان كان يتخذ الدعوة وان لم يجبه القاضي فهي عامة * وهذا اذا لم يكن بينهم قرابة * وان كان بينهم اقربا يجيب وان كانت خاصة * ولا بأس للقاضي ان يرتزق من بيت المال وان استعف فهو أفضل والعلماء والقضاة والعلماء حفظ بيت المال * ويجوز للامام والمفتي قبول الهدية واجابة الدعوة الخاصة لان ذلك من حقوق المسلم على المسلم وانما يمنع عنه القاضي * ويصح تعليق تقليد القضاء والامارة بالشرط كتعليق الوكالة * وكذا الاضافة الى وقت في المستقبل بان قال له

باس بذلك وكذلك الحكم في الدواب والآلات الزراعة اذا وقفت مع الارض ولو لالة الصدقة ان يعملوا ذلك كذا في النخيرة * ولو قتل فأخذ ديتة فعلى القيم ان يشتري بها آخر كذا في فتح القدير * وفي الاسعاف وان جنى أحدهم فعلى المتولى ما هو الاصلح من الدفع والقضاء ولو فداء باكثر من الارش كان متطوعا في الزائد فيضمنه من ماله وان فداء أهل الوقف كانوا طوعا وعين وبقى العبد ما كان عليه من العمل في الصدقة كذا في البحر الرائق * وأما وقف المقبول مقصودا فان كان كراعا أو سلاحيما جاز وفيما سوى ذلك ان كان شيئا لم يجز التعارف بوقفه كاشباب والحيوان لا يجوز عندنا وان كان متعارفا كالفأس والقودم والجنائز وثيابها وما يحتاج اليه من الاواني والقدر في غسل الموتى والمصاحف لقراءة القرآن قال أبي يوسف رحمه الله تعالى انه لا يجوز وقال محمد رحمه الله تعالى يجوز واليه ذهب عامة المشايخ رحمه الله تعالى منهم الامام السرخسي كذا في الخلاصة * وهو المختار والفتوى على قول محمد رحمه الله تعالى كذا قال شمس الأنفة الخ لواني كذا في مختار المتأوى * ولو جعل جنازة وملاعة ومعتسلا يقال بالفارسية حوض مسين وقفا في محلة فسات أهاها كلهم لا يراد الى الورثة بل يحمل الى مكان آخر أقرب الى هذه المحلة كذا في الخلاصة * ثم في وقف المصحف اذا وقفه على أهل المسجد يقرؤه (١) ان يمحسون بجوز (٢) وان وقف على المسجد يجوز ويقرأ في هذا المسجد (٣) وذكري بعض المواضع لا يكون مقصورا على هذا المسجد كذا في الوجيز للكردي * واختلف الناس في وقف الكتب جوزه الفقيه أبو الليث وعليه الفتوى كذا في فتاوى قاضيان * اذا جعل ظهر دابته أو غلة عبده في المساكين لا يصح في قول علمائنا كذا في المحيط * جل وقف بقرة على أن ما يخرج من لبنها أو سمها وشيرازها يعطى أبناء السبيل ان كان ذلك في موضع تعارفوا ذلك جاز كما يجوز ماء السقاية كذا في الظهيرية ولا يجوز وقف غل البقر وغيره ليزو كذا في القبية * وفي الواقعات ذكر هلال البصري في وقفه وقف البناء من غير وقف الاصل لم يجز وهو الصحيح وكذلك وقف (٤) الكر دار بدون وقف الاصل لا يجوز وهو المختار كذا في المحيط * ولا يجوز وقف البناء في أرض هي اعادة أو اجارة كذا في فتاوى قاضيان * ذكر الخصاص ان وقف جوانب الاسواق يجوز ان كانت الارض باجارة في أيدي الذين بنوها لا يختر جهم السلطان عنها به عرف جواز وقف البناء على الارض المحتركة كذا في النهر الفائق * البقعة الموقوفة على جهة اذا بنى رجل فيها بناء موقوفها على

(١) قوله ان يمحسون فيه حذف كان واسمها أي ان كانوا يمحسون وفي نسخة الطبع الهندى أو يمحسونه وهو تحريف ثم ان حداث الاحصاء مختلف فيه والمفتي به أنه مفوض لرأى الحاكم (٢) قوله وان وقف على المسجد يجوز ظاهره وان لم يكونوا محصورين بدليل المقابلة (٣) قوله وذكري في بعض الخ مقابل لقوله ويقرأ الخ وينبغي أن يكون المعول عليه الاول حيث عين الواقف ذلك المسجد لوجوب اتباع شرطه (٤) قوله الكر دار هو أن يحدث المزارع في الارض بناء أو غراسا أو كبسا بارتاب وانما لم يصح وقفه لانه منقول ولم يجز به العرف كما في الذخيرة اهـ محسوسه بحرأوى

الخليفة اذا قدمت بلدة كذا فانت قاض وأنت أميرها أو قال اذا قدم فلان فانت قاض * تعليق عزل القاضي بالشرط صحيح ذكر الخصاص ان الخليفة اذا كتب الى القاضي اذا وصل اليك كتابي فانت معزول فوصل اليه الكتاب يصير معزولا وتعليق بالحكيم لانسائين اثنين والاضافة الى وقت في المستقبل على قول محمد يصح وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يصح عليه الفتوى * ولو كان في البلدة قاضيان كل واحد منهما على محلة على حدة جاز ان وقعت الخصومة بين رجلين أحدهما من محلة والاخر من محلة أخرى والمدعى يريد أن

بخاصته. ان قاضي صلته والا تخرب اى اختلاف فيها أبو يوسف ومحمد وتهما الله تعالى والصحيح أن العبرة بالمكان المذموم عليه * وكذا لو كان أحدهما من أهل العسكر والاخر من أهل البلدة فأراد العسكرى أن يخاصمه الى قاضي العسكر فهو على هذا الخلاف * واذا مات الخليفة لا تعزل قضائه وعمله * وكذا لو كان القاضي مأذوناً بالاستقلال فاستخلف غيره فبات القاضي لا يعزل خليفته واذا قلده الامام رجلاً القضاء يوماً أو مجلساً جزئياً يتوقف بالمكان (٣٧٢) والزمان * واذا قلده السلطان رجلاً قضاء بلدة كذا لا يدخل فيه السواد والقرى

(ومما يتصل بذلك ما يدخل من غير ذلك وما لا يدخل الاب) ذكر الخصاص في وقفه اذا وقف الرجل أرضا في محضته على وجوه سماها ومن بعدهها على الفقراء فانه يدخل في الوقت البناء والتخيل والاشجار كذا في المحيط * وذكرا لخصاص أن الثمرة لا تدخل في وقف الاشجار وعليه أكثر المشايخ وهو الصحيح كذا في الغياثية * ولو قال جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة بحقوقها وجميع ما فيها ومنها وفيها ثمرة قائمة يوم الوقف قال هلال في الاستحسان يلزمه أن يتصدق بالثمرة القائمة على الفقراء والمساكين لاعلى وجه الوقف بل على وجه النذر وما يحدث من الثمرة بعد لوقف فانه يصرف الى الوجوه التي سمي في الوقف كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال أرضي صدقة موقوفة بعد وفاتي على أن ما أخرج الله تعالى من غلاتها فهو ل عبد الله مات الواقف وفيها ثمرة قائمة قال لا تكون الثمرة لعبد الله لانه الآن وجب له الوقف فصار كأنه وقف الارض وفيها ثمرة قائمة فلا تدخل الثمرة الموجودة في الوصية بالوقف ثم ذكر صاحب الكتاب أن ههنا في القياس الثمرة القائمة للورثة وفي الاستحسان يتصدق بها على الفقراء والاستحسان ناخذ قال الفقيه أبو جعفر ان كان لفظ لواقف بهذا القدر الذي ذكرنا ينبغي أن تكون للورثة على كل حال في القياس والاستحسان من قبل أنه رد الوقف الى

ما لم يكتب في منشوره البلدة
 والسواد * ولو فوض السلطان
 قضاء بلدة الى اثنين لا ينفرد
 أحدهما بالقضاء كالأول وكل رجلين
 بالبيع * القاضي اذا لم يكن
 مأذونا بالاستخلاف فاستخاف حكم
 الخليفة في مجلس القاضي بين يديه
 جاز كالوكيل بالبيع اذا لم يكن
 مأذونا بالتوكيل فوكل غيره فبال
 الثاني بحضرة الأول جاز * ولو
 أن الخليفة لم يحكم بين يدي
 القاضي حكم في غيبته ورفع
 قضاء الى القاضي فجاز قضاءه بنقض
 عندنا استحضانا ولا ينفذ قياسا وهو
 قول زفر رحمه الله تعالى كالوكيل
 اذا لم يكن مأذونا بالتوكيل فوكل
 غيره وباع الثاني عند غيبته فجاز
 الأول بيبعه جاز عندنا * وكذلك
 القاضي اذا أجاز حكم الحاكم في
 المجتهدات وهذا اذا كان الخليفة
 ممن يجوز حكمه فان كان ذميا أو
 مجنونا أو صيبا أو عبدا فأجاز
 القاضي حكمه لا يجوز * ويجوز
 قضاء المرأة فيما خلا الحدود
 والقصاص لانها تصلح شاهدة فيما
 خلا الحدود والقصاص ولا تصلح
 شاهدة فيهما * القاضي اذا قضى
 زمانا ثم ظهر أنه عبد أو محدود في
 قذف أو أعمى أو فاسق أو مرتد
 فإنه يرد قضاؤه ولا ينفذ منه شيء
 كذا ذكر الحصاف * أما غير

الفاسق والمرثى من ذكرنا فظاهر لانهم ليسوا من أهل الشهادة * وأما الفاسق والمرثى فهو قول ما
الخصاف وهو اختيار الطحاوى * وعندما الفاسق من أهل الشهادة فيصدق قضاؤه وقضاء المرثى في غير ما ارثى بمنزلة قضاء الفاسق وفيما
ارثى اذا وقع بحق ذكر الشيخ الامام على بن محمد التزدوي رحمه الله تعالى انه ينفذ * الخوارج وأهل البغي اذا قلدوا رجلا من أهل
البغي قضاء بلمعة غلبوا عليهم لا ينفذ قضاؤه لان شهادتهم على قول أهل العدل غير مقبولة لانهم يستهان بهم والناس وجماعة فلا ينفذ قضاؤه وان

ثلثوا رجلا من أهل العدل فتح تمليطهم وثقت قضاؤه * القاضي إذا كان مأفونا بالاستخلاف فاستغفر بعد إصلاح اختلافه فان عزله لا يصح عزله الا اذا قال له الخليفة استخلف من شئت واستبدل من شئت فينتد ذلك العزل والتقليد (فرق بين القضاء والامامة) الامير اذا استخلف رجلا في الجمعة جاز وان لم يأمره الخليفة بذلك لان ثم لم يصح الاستخلاف تفوت الجمعة وكذلك وصى الاب بملك الايصاء وان لم يأمره الميث بالايصاء * ولو أن الامام قلدر رجلا القضاء وأذن له بالاستخلاف فامر (٧٣) القاضي رجلا لسمع الدعوى والشهادة

في حادثة ويسأل عن الشهود ويسمع الاقرار ولا يحكم هو بذلك لكنه يكتب بذلك الى القاضي وينهى حتى يقضى القاضي بنفسه لم يكن لهذا الخليفة أن يحكم وانما يفعل ما أمره القاضي * واذا رفع الامر الى القاضي فان القاضي لا يقضى بتلك الشهادة ولا بذلك الاقرار بل يجمع بين المدعى والمدعى عليه ويأمره بإعادة البيعة فاذا شهدوا بذلك بحضرة الخصمين فينتد يقضى القاضي بتلك الشهادة * قالوا هذه المسئلة يغلط فيها القضاة فان القاضي يستخلف رجلا لسمع الشهادة في حادثة ثم يكتب اليه بكتاب فيفعل الخليفة ذلك ثم يكتب الى القاضي أنهم شهدوا عندى بكذا ويكتب ألفاظ الشهادة أو يكتب أن المدعى عليه أقر عندى بكذا فيقضى القاضي بذلك عن غير إعادة البيعة عنده فلا يصح هذا القضاء لان القاضي لم يسمع تلك الشهادة ولم يسمع ذلك الاقرار فكيف يقضى بتلك الشهادة وبذلك الاقرار باقرار الخليفة الا أن يشهد الخليفة مع آخر عند القاضي على أقصراره وتكون فائدة هذا الاستخلاف أن ينظر الخليفة هل للمدعى شهود أو

ما بعد الوفاة وا أرض في حال حياته لم تصروق فوا اذا كان كذلك حدثت هذه الثمرة على ملك الميث فتكون ملكا لورثته كذا في الظهيرية * وقف أرضا وفيها زرع لا يدخل الزرع في الوقف سواء كانت له قيمة أم لم تكن كذا في المضمرات * وقال الفقيه أبو الليث وبه نأخذ كذا في الذخيرة * قال الخصاص ولو كان فيها بقل أو رباحين لا يدخل في الوقف ولو كان فيها قصب وعبضة أو نخلاف فما كان يقطع في كل سنة لا يدخل في الوقف وما كان يقطع في كل سنتين أو ثلاث يدخل كذا في المحيط * وكذا ما يثمر في المستقبل كذا في فتاوى قاضيان * وأما الرطاب فما كان من رطوبة قد طلعت فهو للواقف وما كان من أصول ذلك فهو داخل في الوقف وكذلك الباذنجان والقطن الآن تكون شجرة القطن تجزى في كل سنة كذا في الظهيرية * بصل (١) العبر والزعفران يدخل في الوقف وقصب السكر لا يدخل وشجرة الورد والياسمين تدخلان في وقف الأرض كذا في الذخيرة * والورد وورق الحناء والياسمين تكون للواقف كذا في فتاوى قاضيان * والرحى في الضيعة تدخل في وقف تلك الضيعة رحي الماء ورحى اليد في ذلك سواء وكذلك الدوايب تدخل والدواي لا تدخل كذا في المحيط * ويدخل في وقف الحمام القدر وملق سرقينه ورماده ولا يدخل مسيل ماء في الأرض المملوكة أو طريق كذا في فتح القدير * رجل قال أرضى صدقة موقوفة على الفقراء ولم يذ كر الشرب والطريق فانه يدخل الشرب والطريق استحسانا لان الأرض لا توقف الا للاستغلال وذلك لا يكون الا بالماء والطريق كذا في فتاوى قاضيان * وفي وقف الدار اذا لم يذ كر لدار بحقوقها ولا بكل قليل وكثير هو لها فيها ومنها من حقوقها يدخل ما كان يدخل في بيع الدار * وفي وقف الحوائث يدخل ما كان يدخل في بيعها وخوابي الدياسين وقدر الدباغين لا تدخل في الوقف سواء كانت في البناء أم لم تكن كذا في الذخيرة * سئل نصر عن وقف دار فيها حمامات يعطون ويرجع قال يدخل في وقف الحمامات الاهلية كذا في فتاوى في الميث وفيه أيضا ولو وقف برج حمام أو جران يكون جائزا لان الحمامات وان كانت منقولة الا أنها تصير وقما تبعها الميث كولو وقف ضيعة فيها من الثيران والعبدة وكذلك لو وقف بيتا فيه كوارات العسل يجوز وتصير النحل تبع البيت والعسل ويجب أن يكون تأويل هذه المسئلة أن يوقف البيت والبرج بما فيه من النحل والحمام كولو وقف العبيد مع الأرض واليران كذا في المحيط

(فصل في وقف المشاع) الشيوع فيما لا يحتمل القسمة لا يمنع صحة الوقف بلا خلاف ألا يرى أنه لو وقف نصف الحمام يجوز وان كان مشاعا كذا في الظهيرية * وقف المشاع المحتمل للقسمة لا يجوز عند محمد رحمه الله تعالى وبه أخذ مشايخ بخاري وعليه الفتوى كذا في المراجحة * والمتأخرون أفتوا بقول أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يجوز وهو المختار كذا في خزانة المفتين * وانعقاد على علم جعل المشاع مسجدا أو مقبرة مطلقا سواء كان مما لا يحتمل القسمة أو يحتملها هكذا في فتح القدير * واذا قضى القاضي بجهة وقف المشاع نعت قضاؤه وصار متفقا عليه كسائر المختلفات

(١) قوله العبر بوزن غير النرجس اه قاموس

عدول أو قد لا تتمق ألعاطم فيفرض القاضي الظرف في ذلك الى الخليفة (فصل فيما يستحق على القاضي وما ينبغي له أن يفعل وما لا يفعل) لا ينبغي للقاضي أن يبيع ويشترى بنفسه بل يفرض ذلك الى غيره * وعن محمد رحمه الله تعالى أنه لا بأس بان يفعل ذلك في غير مجلس القضاء * والصحيح أنه لا يفعل لاني مجلس القضاء ولا في غيره لان الناس يساهلون لاجل القضاء ولا ينبغي لمن يدخل مجلس القضاء لاجل الخصومة أن يسلم على القاضي ولو سلم لا يجب على القاضي رد سلامه فان أراد القاضي جوابه ينبغي أن لا يرد على قوله وعليكم * ويسلم

الشاهد على القاضي و برعليه ولا يباس للقاضي أن يفتي من لم يخاصم اليه ولا يفتي أحد الخصمين فيما يخصه اليه * وإذا خاصم رجل السلطان الى القاضي فجلس السلطان مع القاضي في مجلس واحد وعنه على الارض ينشئ للقاضي أن يقوم من مقاسد ويجلس في نفسه خصم السلطان حتى لا يكون مفضلاً أحد الخصمين على الآخر في المجلس وهذا المسئلة تدل على أن القاضي يصلح قضاء على السلطان الذي قلده والدليل عليه قصة علي رضي الله تعالى عنه (٣٧٤) عند شرح رضي الله تعالى عنه * ويقضى القاضي وهو مستوف حفظه من الطعام

كذا في شرح أبي المكارم للنقابة * ثم فيما يحتمل العسمة اذا قضى القاضي بصفته قطاب بعضهم القسمة لا يقسم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وينهايون وعندهما يقسم كذا في الخلاصة * (١) وأجمعوا أن الكل لو كان وقفا وأرادوا القسمة به لا يجوز وكذا التهاين كذا في فتح القدير * ثم ان وقف نصيبه من عقار مشترك فهو الذي يقاسم شركه و عدا موقوف الى وصيه * وان وقف نصف عقاره فالذي يقاسمه هو القاضي أو هو يبيع نصيبه الباقي من رجل ثم يقاسم المشتري ثم ينشئ ذلك منه كذا في الهداية * لو أن رجلين كانت بينهما ما أرض وقف كل واحد منهما منها نصيبه على قوم معلومين فهذا جائز وله ما أن يتقاسما هذه الارض فيفرز كل واحد منهما ما وقف فيكون في يده بتولية كذا في الظهيرية * ولو وقف الكل ثم استحق الجزء منه بطل الباقي عند محمد رحمه الله تعالى لان الشيوع مقارن * ولو استحق جزء بغيره لم يطل في الباقي كذا في الهداية * ولو أن رجلاً وقف جميع أرضه ثم استحق نصفها شاعراً وقضى القاضي للمستحق بالنصف وبقي النصف الباقي وقفاً على حاله عند أبي يوسف رحمه الله تعالى كان للواقف أن يقاسم المستحق كذا في المحيط * ثم على قول محمد رحمه الله تعالى لو كانت الارض بين رجلين فنصفها صادقة موقوفة على المساكين أو على وجه من وجوه البر التي يجوز الوقف عليها ودفعها الى قيم يقوم عليها كالجائر لان على قول محمد رحمه الله تعالى المانع من الجواز هو الشيوع وقت القبض لا وقت العقد وهما لم يوجد الشيوع وقت العقد لانهما تصدقا بالارض جلة ولا وقت القبض لانهما سلبا الارض جلة كذا في فتاوى قاضيان * وكذلك ان تصدق كل واحد بنصيبه صدقة موقوفة على المساكين ونصبا قوماً واحداً فقبض نصيبهما جميعاً أو منفرداً كذا في محيط السرخسي * وكذلك لو جعلوا التولية الى رجلين معاً كذا في الوجيز * وكذلك لو اختلف جهة الوقف بان وقف أحدهما على ولده وولد ولده أبداً متناسلاً واذا انقضوا كانت غلتهما للمساكين والآخر في الخرج يحج بها في كل سنة وسلمها الى رجل واحد جاز وكذا لو كان الواقف واحداً وجعل نصف الارض وقفاً على الفقراء والمساكين مشاعاً والنصف الآخر على امرأة أخرجاز كذا في فتاوى قاضيان * وان قبض نصيب أحدهما ولم يقبض نصيب الآخر لا يصح الوقف حتى كان للذي قبض نصيبه أن يرجع عنه ويبيعه كذا في محيط السرخسي * ولو تصدق كل واحد منهما نصف الارض مشاعاً صدقة موقوفة وجعل كل واحد منهما الوقف متولياً على حدة لا يجوز لوجود الشيوع وقت العقد لان كل واحد منهما باشر عقداً على حدة ونمكن الشيوع وقت القبض أيضاً لان كل واحد من المتولين قبض نصفه ثم قال كل واحد منهما للذي جعله متولياً في نصيبه قبض نصيبه مع نصيب صاحبه جاز وهذا كله قول محمد رحمه الله تعالى وأما على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فيجوز الوقف في جميع هذه الوجوه لان عنده يجوز الوقف غير مقبوض فيجوز غير مقسوم كذا في

والشراب * ولا يقضى وهو جائع ولا شعبان ولا غصبان ولا كلفاً من الطعام ولا مأخوذاً أحد الاخصيين ولا به نعاس أو نوم ولا يشار أحد الخصمين ولا يضم أحدهما الى نفسه ولا يضحك * وصاحب مجلسه يقيم الخصوم بين يديه من العبد والشهود تقرب من القاضي ويخرج للقضاء في أحسن ثيابه وأعدل أحواله * ويأخذ كاتباً عالماً ورعاً فان كان القاضي فقيراً محتاجاً الاولى له أن يأخذ رزقه من بيت المال بل يفترض عليه وان كان غنياً تكلموا فيه والاولى له أن لا يأخذ من بيت المال * ويجلس للقضاء في مسجد حبه والمسجد الجامع أفضل اذا كان المسجد الجامع في وسط البلدة فان كان في طرف من البلدة يختار مسجداً آخر في وسط البلدة * وله أن يقضى في داره اذا كانت داره في وسط البلدة ويختار المجلس في مسجد السوق ليكون أشهر * وعند الشافعي رحمه الله تعالى ليس للقاضي أن يقضى في المسجد فاذا جلس القاضي في المسجد أو في داره يابى ذبوا باليمن والخصوم من الازحام * ولا يباح للبواب أن يأخذ شيئاً لياذن بالدخول * ومتى دخل القاضي المسجد صلى ركعتين أو أو بعان مجلس مستدير القبلة يجلس المدرس والخطيب

(١) قوله وأجمعوا الخ مانقل هنا مخالف لما في الاسعاف وغيره من جواز التهاين وبجواب ما هنا يجوز على الجبر وما في الاسعاف على التراضي أفاده الرملي وتحقيقه في رد المحتار اهـ

فتاوى

ولا تدخل فيه - انما هو والنفساء ولكن القاضي يجرح اليهن أو

يجلس القاضي في المسجد وهي حارجه بحيث يسمع كلامها والمشتري يدخل المسجد - داني عرها * أما في عرفهم كان القاضي يجلس مستقبلاً القبلة * واذا جلس انطبوع بين يديه - هل يستطعمهم قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يستطعمهم يقول أباك المدي فاذا عرف المدي يتولى له ماذا مدي * وقال محمد رحمه الله تعالى لا يفعل ذلك ويقول أبي يوسف رحمه الله تعالى أو فني * واذا ادعى المدعي شيئاً

على المدعى عليه يكتب القاضي على بياض صورة الدعوى ثم يقول للمدعى عليه ماذا تقول فان أقر بما ادعاه المدعى أثبت أقراره في كتابه
و يأمر المدعى عليه بإبقائه الحلق وان أنكر يكتب انكاره في ذلك ثم يأمر المدعى بإقامة البيعة وهذا كان في عرفهم أما في عرفنا المدعى يجيء
الى كاتب القاضي فيخبره بكيفية دعواه ويصور عنده صورة الدعوى فيكتب الكاتب ذلك ثم يجيء الى القاضي مع ختمه ويدي عليه فان
أقر خصمه أثبت القاضي أقراره في الكتاب ويأمره بقضاء الحلق وان أنكر أمر (٣٧٥) المدعى بإقامة البيعة فان جاء المدعى بشهود

فشهدوا عنده على الترتيب يكتب
القاضي شهادة كل شاهد ويكتب
اممه وامم أبيه وجدته ويترك
بين كل خطين بياضا بيانا لشهادة
كل واحد منهم * واذا جاء رجل
الى القاضي وذكر أن له على فلان
ابن فلان دعوى فان كان المدعى
عليه غائبا يدفع القاضي اليه طيبة
عليها ختم القاضي مکتوبا فيها
أجب خصمك الى مجلس الحكم
وان كان المدعى عليه حاضرا في
المصر أحضره القاضي بمجرد دعوى
المدعى وكذا اذا كان قريبا من
المصر فان كان بعيدا لا يعدي
القاضي خصمه بمجرد قول المدعى
حتى يقيم البيعة أن له على فلان
حقا فان أقام البيعة أعدد القاضي
استحسانا وفي القياس لا يعدي كما
لو كان بعيدا والماصل بين
القريب والبعيد ما قال الحصاص
انه ان كان في موضع يمكنه أن يحضر
بمجلس القاضي ويحجب خصمه
و يعود الى منزله في ذلك اليوم ولا
يفسد عشاؤه فهو قريب والافهو
بعيد * وعلى هذا الشهادة على
الشهادة ان كان شاهد الاصل في
مكان قريب على هذا التفسير
لا تجوز الشهادة على الشهادة
وان كان بعيدا به هذا التفسير
تجوز الشهادة على الشهادة وعن
محمد رحمه الله تعالى أنه يجب على

فتاوى قاضيان * ولو وقف من داره أو أرضه ألف ذراع حاز عند أبي يوسف رحمه الله تعالى ثم يدرع
الأرض والدور فان كانت ألف ذراع أو أقل كان كلها وقفًا وان كانت أنفى ذراع كان الوقف منها
النصف وان كانت ألفًا وخمسمائة كان الوقف منها ثلثين وان كان في بعضها نخيل وبعضها لا نخيل
فيه يكون للوقف حصه من النخيل كذا في المحيط * رجل وقف جريبا شاة من أرض ثم وقعت
القسمه فأصاب الوقف أقل من جريب الجوده هذه الطائفة التي وقعت في الوقف فز يد في ذرعان
الطائفة الأخرى أو على العكس حاز كذا في الظهيرية * ولو قال جعلت نصيب من هذه الدار وقفا
وهو ثلث جميع الدار فوجد من حصته نصف الدار أو ثلثي الدار كان جميع ذلك وقفا كذا في فتاوى
قاضيان * ولو كانت له أرضون ودور بينه وبين آخر فوقف نصيبه ثم أراد أن يقاسم شريكه
ويجمع الوقف كله في أرض واحدة ودور واحد فان هذا جائز في قياس قول أبي يوسف وهلال
رحمهما الله تعالى كذا في الظهيرية * ولو أن رجلين بينهما أرض فوقف أحدهما نصيبه جاري في قول
أبي يوسف رحمه الله تعالى فلأن الواقف مع شريكه اقتسما وأدخل في القسمه دراهم معدودة
معلومة ان كان الواقف هو الذي يأخذ الدراهم مع طائفة من الأرض لا يجوز أن الواقف يصير
بائعاً شيئا من لوقف بالدراهم وذلك فاسد وان كان الواقف هو الذي أعطى الدراهم حاز نصيبه
مكانه أخذ الوقف واشترى بعض ما ليس بوقف من نصيب شريكه بالدراهم فحوز ثم حصه الواقف
وقف وما اشترى بالدراهم بذلك ماله كذا في فتاوى قاضيان * ولو كان في القسمه فضل دراهم
بان كان أحد النصفين أجود من الآخر وجعل بأزاء الجوده دراهم فان كان الآخر لا يأخذ للدراهم هو
الواقف لا يجوز وان كان الآخر أخذ شريكه جاز كذا في فتح القدير * حانوت بين شريكين وقف
أحدهما نصيبه وأراد أن يضرب لوح الوقف على بابه فمعه الشريك الآخر ليس له الصرب الا اذا
أذن له القاضي بذلك صياحه للوقف وهذه المسألة تنأى على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى على ما
اختاره مشايخ بلج رحمهم الله تعالى كذا في المضمهرات * قرية بعضها وقف وبعضها مملوكة وبعضها
ملك أرادوا قسمه بعضها ليحعلوها مقبرة ليس لهم ذلك وان أرادوا قسمه الكل حاز كذا في الوجيز
(الباب الثالث في المصارف وهو مشتمل على ثمانية فصول)

(الفصل الاول) فيما يكون مصرف الوقف فيصح الوقف عليه ومن لا يصح الوقف فلا يصح عليه
الذي يبدأ (١) من ارتفاع الوقف بمسارته شرط الواقف أم لا ثم الى ما هو أقرب الى العمارة وأعم
للمصلحة كالامام للمسجد والمدرس للمدرسة بصرف اليهم بقدر كفايتهم ثم السراج والبسط كذا
الى آخر المصالح هذا اذا لم يكن معينان فان كان الوقف معيناً على شيء يصرف اليه بعد عمارة البناء كذا
في الحاوي القدسي * ان قال جعلت غلته المملان سنة أو سنتين ثم بعده للفقر أو شرط العمارة من
الغلة فهنا يؤخر العمارة عن حق صاحب الغلة الا أن يدخل بتأخير العمارة ضرر بين على الوقف
فيئند يبدأ بالعمارة كذا في الحاوي * ويقطع الجهات الموقوف عليها ان لم يخف ضرر بين

(١) قوله من ارتفاع الوقف كذا في جميع النسخ والاوضح عبارة غيره من ربح الوقف اهـ

الامام أن يصيب قصاة في الكور فيمادون مدة السفر احترازا عن مشقة الاعداء ويسقط الاعداء بعذر المرض وكذا اذا كانت المرأة
مخدرة وذكر الشيخ الامام علي بن محمد البرزوي رحمه الله تعالى المخدرة هي التي لا تكون رزة بكرا كانت أو ثيبا لا يراها غير المحارم من
الرجال أما المرأة التي جلست على المنصة فقرأها رجال أجنب كما هو عادة بعض البسلا لا تكون محدرة * والمرأة التي تخرج الى حوائجها
بعديها القاضي * وفي المخدرة بيعت القاضي بها أمينا اذا لم تثبت الوكالة عنها يستحلها * وكذا في المريض فان نكحت بطلا ما شهد على

ذلك شهودا وبأخذوكيلا فإذا شهدوا به عند القاضي قضى القاضي بذلك على الوكيل ولا يقضى الامين إلا أن يكون القاضي مأذونا
بالاستئناف فيثبت الامين واستقله وفي هذا وجه آخر أن يحكم بينهما حكما لا يحكم بينهما ثم يرفع حكمه الى القاضي فيصير به القاضي ان رآه
جائزا * وان كان المدعى عليه غائبا بعيدا عن المصر على التفسير الذي ذكرنا لا يشخصه القاضي ما لم يقسم المدعى البيعة على ما ادعى فإذا أقام
قبلت بينته للاستئناف والقضاء والمستور (٣٧٦) في هذا يكفي * وان سأل المدعى من القاضي ختمه لاحتضار حكمه أعطاه القاضي

فإذا ذهب به الى الخصم أراه ذلك
وأخبر أنه ختم القاضي ليدعوه
في وقت كذا فال امتنع ورد ذلك
أشهد عليه شاهدين فإذا شهدا
بذلك عند القاضي يستخضره
القاضي بأمره ان قدر والايصال
الوالى أن يستخضره * ومونة
الستخضر على المتمرد هو الصحيح
وقيل تكون في بيت المال فإذا
أحضر يحبس القاضي عقوبة
وكذا اذا سكت المدعى عليه بعد
ما رأى الختم ولم يجب ولم يردلانه
ظهر نعتة وكذا اذا وعد ثم خالف
الآن هذا دون الاول في العقوبة
* ولو ادعى على صبي محجور حقا
فان لم يكن له بينة على ما ادعى لم
يحضره القاضي * وان أخبر
القاضي أن فلانا طلق امرأته
ثلاثا أو استرق الحران أخبره
بذلك عدلان كان على القاضي أن
يطلبه أشد الطلب وان كان المخبر
عدلا واحدا أو لم يكن عدلا وغلب
على ظن القاضي أنه صادق فالاولى
أن يطلب وان لم يغلب على ظنه أنه
صادق لم يكن عليه أن يطلبه * ولو
أن رجلا قال للقاضي ان لي على
فلان حقا وهو في منزله يتوارى
عني ولا يحضر معي فال القاضي
يستخضره فان لم يقدر يكتب الى
الوالى في امره فان قال الوالى

فان خيف قدم وأما الناظر فان كان المشروط له من الواقف فهو كاحد المستحقين فاذا قطع والعمارة
قطع الآن يعمل فيأخذ قدر أجره وان لم يعمل لا يأخذ شيئا كذا في فتح القدير * ان كان الوقف
على الفقراء لا يظفر بهم وأقرب أموالهم هذه الغلة فتجب فيها كذا في الهداية * وان كان
الوقف على رجل بعينه أو رجال وآخيه للفقراء فهو في ماله أى مال شاء في حياته فاذا مات فن الغلة
ثم العمارة المستحقة عليه انما هي بقدر ما يبقى الموقوف بها على الصفة التي وقف عليها وأما الزيادة
فليست بمسحقة فلا تصرف في العمارة الارضاء ولو كان الوقف على الفقراء فعند البعض لا تزد على
الصفة التي كان عليها وهو الاصح كذا في فتح القدير * ان وقف دارا على سكنى ولده فالعمارة على
من له السكنى فان امتنع من ذلك أو كان فقيرا أخرها الحاكم وعمرها باجرتهما واذا عمرها ردها الى من
له السكنى ولا يجبر الممتنع على العمارة ولا تصح اجارة من له السكنى كذا في الهداية * فان أنفق
صاحب السكنى من خالص ماله في عمارة الوقف فما كان من العمارة شيئا فاعلم بعينه فهو لورثته
ولهم أن يأخذوا ان لم يصرد ذلك الوقف كذا في الحاوى * ويقال لورثته ارفعوا بناءكم فان رفعوه
والاجبروا وان ملكوه الموقوف عليه بعد ذلك بالقيمة جاز براضهم وان أى أحد الميراثين ذلك
لا يجبر عليه كذا في المحيط * وبلا يكون شيئا فاعلم بعينه فلا شيء لورثته كذا في الحاوى * وان كان
المشروط له السكنى آزر حيطان الدار الموقوفة بالآجر وجصصها أو أدخل فيها أجداعا ثم مات
ولم يكن نزع شيء من ذلك الا بضرر البناء فليس لورثة أخذ شيء من ذلك واسكن يقال للمشروط له
السكنى بعده ضمن لورثة الميت قيمة البناء ولك السكنى فان أبى أجزت الدار وصرفت الغلة الى وورثة
الميت بقدر قيمة البناء واذا دفعت عليه بقيمة البناء أعيدت السكنى الى من له السكنى وليس اصاحب
السكنى أن يرضى بقلع ذلك وهدمه كذا في الظهيرية * وما تهدم من بناء الوقف وآتته صرفه
الحاكم في عمارة الوقف ان احتاج اليه وان استغنى عنه أمسكه حتى يحتاج الى عمارة فيه صرفه فيها
وان تعذر إعادة عينه الى موضعه يبيع ويصرف ثمنه الى المرمة ولا يجوز أن يصرف بين مستحق
الوقف كذا في الهداية * اذا سقط بعض سقف الرباط أو انهدم حائطه وأراد أرباب الوقف أن
ينتفعوا به ليس لهم ذلك الا اذا وقع اليأس من عمارة ثمة تدين لهم ذلك ان كانوا محتاجين وهو
قياس قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقيل يرجع الى وورثة الواقف وهو قياس قول محمد رحمه الله
تعالى كذا في التهذيب * رباط على بابة قنطرة على نهر كبير لا يمكن الانتفاع بالرباط الا بمحاورة
القنطرة وليس للقنطرة غلة يجوز أن يصرف من غلة الرباط على عمارة القنطرة ان كان الواقف
شرط في الوقف أنه تصرف غلته الى مافيه مصلحة للرباط وان لم يشترط ذلك بل ذكر مرمرته لا غير
لا يجوز لان هذا ليس من مرمة الرباط حتى لو كان الرباط بحال لم تصرف الغلة الى عمارة القنطرة
نحرب الرباط استحسنوا أنه يجوز كذا في محيط السرخسى * والوقف على أقرباء الرسول عليه
السلام ذكر في مختصر الفتاوى يجوز وبه أفتى السيد الامام أبو القاسم هكذا في السراجية *
والمختار أنه يجوز الوقف عليهم كذا في الغنيمة * لا يجوز الوقف على الاغنياء وحدهم ولو وقف

لا أضفر به وسأل المدعى من القاضي تسمير الباب وانتم عليه فان القاضي لا يجيبه الى ذلك إلا أن يأتي
بشاهدين أنه في منزله فان شهدا بذلك سألهما القاضي من أين علمتما فان قالوا نأرا بناءه في منزله اليوم أو أمس أو ما أشبه ذلك فان القاضي
يختم على بابة ويحجى بيته حبسا عليه ويسد أعلاه وأسفله حتى يضيق الامر فيخرج * وان قالوا رأناه منذ شهر لا يلتفت الى كلامهم حاله
قديسيب اذا طالت المدة وقدر ذلك ثلاثة أيام وان ختم القاضي على بابة ولم يخرج قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يبعث القاضي رسولا ومعه

شاهدان فينادى الرسول على بابه يا فلان بن فلان ان القاضي فلان بن فلان يقول لك اجتمع مع فلان بمجلس الحكم والانتساب
وكيلا واقبل بينة المدعى عليك هكذا يفعل القاضي ثلاثة ايام فان لم يحضر بفعل ما قال ويقضى على وكيله بما يدعى عليه الخصم * قال
شمس الائمة الحلواني رحمه الله تعالى كان الامام الاستاذ يقول رأيت في النوازل مثل هذا عن أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى فكان ذلك
منهم اتفاقا قال أبو يوسف رحمه الله تعالى وكذا لو كتب القاضي الى القاضي كتابا (٢٧٧) في حادثة فلم يقدر القاضي المدعى عليه

على الخصم فان القاضي لو كل عنه
على نحو ما قلنا * قال شمس الائمة
الحلواني رحمه الله تعالى وأما ما
يجوز والهجوم وصورته
أن يبعث القاضي نساء يطلبنه في
البيت وأعوانا يأخذون السفل
والعلو كيلا يهرب وقال الشيخ
الامام علي بن محمد البرزوي رحمه
الله تعالى والمشهور من قول أبي
حنيفة رحمه الله تعالى أن القاضي
لا ينصب وكيله بعد ختم الباب
ولكنه يهجم عليه صورته ما قلنا
أنه يبعث نساء ورجالا تدخل
النساء منزل المدعى عليه وتجعل
النساء الخدم من جانب ثم تقف
امراة نفقة حومه وخدمه كيلا
يكون فيه رجل يتشبه بالمرأة
فان وجد المدعى عليه يؤخذ وان
لم يوجد يطلب فيما بقى من البيت
قال وهذا استحسن فعله عمر رضي
الله تعالى عنه والصالحون بعده
وتركوا فيه القياس فان كان
المدين يسكن دارا باجارة وامتنع
من الحضور الى باب القاضي هل
يسمى القاضي بابه اختلقوا فيه
والصحيح أنه يسمى ولو كان ساكنا
في دار مشتركة لا يسمى بابه
* والرجل الذي توجه عليه الحكم
بالبينة اذا اختفى لا يقضى القاضي
عليه في قول أبي حنيفة رحمه الله
تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى يعذر

على الاغنياء وهم يحصون ثم بعدهم على الفقراء يجوز ويكون الحق للاغنياء ثم للفقراء كذا في محيط
السرخسي * والوقف على ابناء السبيل يجوز ويكون لفقراءهم دون اغنيائهم كذا في الخلاصة
* ولو قال على أريحج بغاتها كل سنة أو بعتمر بماعني أو يقضى ديني فهو جائز واذا وقف على
أعمال البر فقال فيها يشتري حجاب يصب فيها الماء أو يجهز بها الارامل واليتامى أو يشتري بها
أكسية للفقراء أو يتصدق بها كل سنة مكان ذنوبي التي فرطت فيها فهو جائز اذا جعل آخره
مالا يتأبدل للفقراء وان وقف أرضا على أن يبيع عنه كل سنة خمسة آلاف درهم حجة ومبلغ نفقة الحج
للا رب ألف درهم صرف ألف درهم الى الحج والباقي الى المساكين كذا في الحلواني * اذا قال
أرضي هذه صدقة موقوفة على الجهاد والعراة وفي آكامان الموتى أو في حفر القصور أو غير ذلك مما
يشبهها فذلك ترك كذا في الذخيرة * ذكر الخصاص في باب الوقف الذي لا يجوز اذا قال أرضي
صدقة موقوفة لله تعالى على الناس أبدا فالوقف باطل وكذا اذا قال على بنى آدم أو على أهل بغداد
فاذا انقرضوا فهو على المساكين فالوقف باطل وكذا لو قال على الزمنى والعلميان ولو وقف باطل
وذكر الخصاص مسألة العلميان والزمنى في موضع آخر وقال العلامة للمساكين ولا تكون للعلميان
والزمنى وكذلك لو وقف على قراء القرآن أو على الفقهاء فهو باطل وفي وقف هلال أن الوقف
على الزمنى والمنقطع صحيح ويكون للفقراء منهم دون الاغنياء قال مشايخنا الوقف على معلم المسجد
يعلم الصبيان فيه لا يجوز وبعض مشايخنا قالوا يجوز قال الشيخ الامام شمس الائمة الحلواني كان
القاضي الامام الاستاذ النسفي يقول وعلى هذا القياس اذا وقف على طلبة علم كورة كذا يجوز
وان لم يشترط فقرائهم قال الشيخ الامام شمس الائمة السرخسي في شرح كتاب الوقف (الحاصل)
في جنس هذه المسائل أنه متى ذكر مصرفا فيه تنصيص على الفقراء والحاجة فالوقف صحيح سواء
كانوا يحصون أو لا يحصون ومتى ذكر مصرفا يستوي فيه الغنى والفقير فان كانوا يحصون فذلك
صحيح لهم باعتبار اعيانهم يريد به أنه يصح بطريق التعليل منهم وان كانوا لا يحصون فهو باطل قال الا
أن يكون في لفظه ما يدل على الحاجة استعمل الاقرباء بين الناس لبايعتار حقيقة اللفظ كما يتامى
فيه ان كانوا يحصون فالاغنياء والفقراء فيهم سواء وان كانوا لا يحصون فالوقف صحيح ويصرف
الى فقرائهم دون اغنيائهم كذا في الظهيرية * ولو وقف على أصحاب الحديث لا يدخل في الوقف
شافعي المذهب اذا لم يكن في طلب الحديث ويدخل الحنفي اذا كان في طلب الحديث كذا في
الخلاصة * رجل جعل أرضه أو منزله وقفا على كل مؤذن يؤذن أو امام يؤم في مسجد بعينه قال
الشيخ الامام اسمعيل الزاهد لا يجوز هذا الوقف وان كان المؤذن فقيرا لا يجوز أيضا والحيلة في ذلك
أن يكتب في صل الوقف وقفت هذا المنزل على كل مؤذن يؤذن فقير يكون في هذا المسجد أو الحلة
فاذا خرج المسجد وخوى عن أهله تصرف الحلة بعد ذلك الى فقراء المسلمين ومحاويجهم فيجوز اما اذا
قال وقفت على كل مؤذن فقير فهو مجهول كذا في الظهيرية * وقف ضيعة على من يقرأ عند قبره
لا يصح كذا في القنية * سئل أبو بكر عن وقف أرضا على مصاحف موقوفة أن يصلح ما يدرس عنه ٧

(٤٨ - (العتاوي) - ثاني) ثلاثة ايام فينادى على بابه ثلاثة ايام على نحو ما قلنا فان خرج ولا يقضى عليه

وان لم يخفف ولكنه غاب لا يقضى عليه * وذكر الخصاص اذا غاب المدعى عليه بعدما سمع القاضي عليه البينة أو غاب الوكيل بالخصومة بعد
تبول البينة قبل التعديل أو مات الوكيل ثم عدت تلك البينة لا يقضى بتلك البينة وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يقضى وقال شمس الائمة
الحلواني رحمه الله تعالى وهذا أرفق بالناس * ولو أقر المدعى عليه ثم غاب فله يقضى عليه بإقراره في قواه وان غلب الوكيل أو مات بعد

ما أقيمت عليه البيعة ثم حضر الموكل يقضي عليه بتلك البيعة كذا ذكر في الزيادات وكذا لو غاب الموكل ثم حضر الوكيل فإنه يقضي عليه بتلك البيعة وكذا لو مات المدعي عليه بعدما أقيمت عليه البيعة يقضي بتلك البيعة على الوارث * وكذا لو أقيمت البيعة على أحد الورثة ثم غاب فإنه يقضي بتلك البيعة على الوارث الآخر وكذا لو أقيمت البيعة على الصغير ثم بلغ الصغير يقضى عليه بتلك البيعة ولا يكافى بأداة البيعة (باب الدعوى) * رجل ادعى عند القاضي (٣٧٨) على رجل حقا فهو على وجهه ما أن يدعى ديناً أو عيناً والعين لا تخلو ما أن

تكون منقولا أو غير منقول
والمنقول لا يحالو أما أن يكون
قائما أو هالكا والقائم لا يخلو أما
أن يكون غائبا أو حاضرا فيجعل
لكل قسم فصل على حدة * أما
إذا كان المدعى به ديننا لا تمنع
الدعوى إلا بعد ديبان القدر
والجنس والصفة فإن كان المدعى
عاجزا عن الدعوى عن ظهر القلب
يكتب دعوته في صحيفة ويدعى منها
فيسمع دعواه ولو كان لسانه غير
لسان القاضي يأخذ مترجا وكذا
الشاهد * والعدد في المترجم
ليس بشرط في قول أبي حنيفة
وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وكذا
الاختلاف في رسول القاضي *
وأشارة الآخرس فيما لا يسقط
بالشبهات وفيما يسقط كعبارة
غيره حتى يستوفى القاضي بأشارته
وأشارته في ذلك تكون كعبارة
الافي الحدود الخالصة لله تعالى *

وان ذكر المدي جميع ذلك ولم يذكر
السبب فقل المدي عليه سلمه من
أى وجه يدعى بسأله القاضى عن
ذلك فان أبى أن يبين ذكر فى عامة
الروايات أن القاضى لا يجبره على
بيان السبب وذكر الشيخ الامام
على بن محمد البرزوى وجه ما الله
تعالى أن القاضى اذا سأله عن
السبب لا يجب عليه أن يجيب لان
المدي قد يستغنى عن بيان السبب

قال الوقف باطل كذا في الذخيرة * وقف على الصوفية فقيل لا يجوز وقيل يجوز وبصرف الى الفقراء منهم وهو الاصح كذا في القنية والله اعلم

(الفصل الثاني في الوقف على نفسه وأولاده ونسله) رجل قال ارضى صدقة موقوفة على نفسي يجوز هذا الوقف على المختار كذا في خزنة المفتين * ولو قال وقفت على نفسي ثم من بعدى على فلان ثم على الفقراء جاز عند أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الحاوي * ولو قال ارضى موقوفة على فلان ومن بعده على أوقاف فلان أو على عبدى وعلى فلان المختار أنه يصح كذا في الغياثية * اذا وقف الرجل أرضه على ولده ومن بعده على المساكين وقفنا صححنا فاما ما يدخل تحت الوقف الولد الموجود يوم وجود الغلة سواء كان موجودا يوم الوقف أو وجد بعد ذلك هذا قول هلال رحمه الله تعالى وبه أخذ مشايخ بلخ رحمه الله تعالى كذا في المحيط * وهو المختار كذا في الغياثية * وكذا الوقف على ولدى وعلى من يحدث لى من الولد فاذا انقرضوا فعلى المساكين هكذا في المحيط * ولو قال ارضى هذه صدقة موقوفة على من يحدث لى من الولد أو لى من ولد لى ارضى هذا الوقف فاذا أدركت الغلة فتقسم على الفقراء فان حدث له ولد بعد القسم تصرف الغلة التي توجب له بعد ذلك الى هذا الولد ما يبقى هذا الولد فان لم يبق له ولد تصرفت الغلة الى الفقراء كذا في فتاوى قاضيهان * ولو قال وقفت على أولادى أدخل فيه الذكور والانثى والخنثى ولو وقف على البنين لم يدخل فيه الخنثى وان وقف على البنات لم يدخل أيضا لاننا نعلم ما هو وان وقف على البنين والبنات دخل الخنثى كذا في السراج الوهاج * ثم في كل موضع ثبت الحق للأولاد فاما ما يدخل في ذلك من كان معروف النسب فاما من لم يكن معروف النسب وانما يعرف ذلك بقول الواقف فلا يدخل في الاستحقاق معهم ومثال ذلك اذا قال وقفت ارضى هذه على ولدى ثم جاءت جارية له فولد لاقبل من ستة أشهر من وقت الغلة فادعاء الواقف ثبت نسبها ولا حصته من الغلة ولو جاءت امرأته أو أم ولده لاقبل من ستة أشهر من وقت الغلة كانت له الحصة من الوقف كذا في الحاوي * وان جاءت به لستة أشهر فصاعدا لم يشركهم كذا في المحيط * فان مات الواقف ساعة جاءت الغلة فجاءت امرأته فولد ما بينها وبين سنتين من الساعة التي أدركت فيها الغلة فان هذا الولد يشارك الولد الاول في الغلة وكذلك لو كان مكان الموت طلاق بائن ولم تقرب بانقضاء العدة فهو على هذا ولو كان الطلاق رجعي فالجواب فيه كالجواب في المنكوحة كذا في الظهيرية * وان عاش الواقف بعد وجود الغلة من الوقف بحيث يمكنه الوصول اليها ثم مات فجاءت امرأته فولد ما بينها وبين سنتين من وقت وجود الغلة للاحق لهذا الولد في هذه الغلة لتوهم علوق هذا الولد بعد مجيء الغلة الآن تكون الولادة لا قبل من ستة أشهر من وقت وجود الغلة فيشارك الولد الاول ولو كان موت الواقف قبل مجيء الغلة بيوم أو يومين ثم جاءت امرأته فولد ما بينها وبين السنتين من وقت الموت كان لهذا الولد حصة من هذه الغلة كذا في فتاوى قاضيهان * ثم تسكا. وفي معرفة اليوم الذي يجب الحق في الغلة ذكر هلال رحمه الله تعالى هو اليوم الذي صارت للغلة قيمة ولا يشترط الفصل عن الموت وقيل هو اليوم

الہدی

لدي عليه وقال هذا المال الذي دعي علي من ثمن خمر أوميتة قال أبو

خفيفة وجه الله تعالى يصير دقرا بالمال اذا كذبه المدعى في السبب وقال أبو يوسف ومحمد وجهما الله تعالى ان بين مقصود ولا فيكم قال أبو حنيفة وجه الله تعالى وان بين مقصود ولا يصح بياحه * وأصل المسألة اذا قال اغتبره لك على ألف درهم من ثمن جارية بعتمتها الا اني لم أقبض قال أبو حنيفة وجه الله تعالى يؤخذ بالمال في ذلك ان فصل وان وصل لا يلزمه شيء * ولو ابتداء بالسبب وقال انه ما عني الخمر أو الحقة بكذا

لا يصير مقرا بالمال * وان قال المدعى عليه على ألف ذرهم مؤجلة الى كذا وقال المدعى هي مؤجلة كان القول قول المدعى الا الى الكفالة
والمسئلة معروفة * واذا صحت الدعوى وطلب المدعى قبل أن يقيم البينة أن يأخذ القاضي من المدعى عليه كفيلا بنفسه فان القاضي
يقول للمدعى ألك بينة قال لا يكفل خصمه وان قال نعم لكانها غائبة فكذلك لا يكفله وان قال لي بينة حاضرة في المصر كفله القاضي بطلب
الخصم وعن محمد رحمه الله تعالى ان طلب المدعى ليس بشرط وقيل ان كان المدعى : (٢٧٩) عليه رجلا مجهولا يتوارى مثله غالبا

كفله القاضي من غير طلب وان
كان رجلا شريفا لا يكفله وقال
بعضهم ان كان المدعى مهتديا الى
الخصومات لا يكفله من غير طلب
المدعى وان كان به عجمة لا بأس بان
يرشده القاضي الى طلب الكفيل
فيكفل خصمه واذا أعطاه كفيلا
ثلاثة أيام بنفسه فمضت الايام
الثلاثة تخرج الكفيل من الكفالة
ولو قال كفلت الى ثلاثة أيام في
ظاهر الرواية يصير كفيلا بعد
الايام الثلاثة كما لو قال لاسرته
أنت طالق الى ثلاثة أيام فانه يقع
الطلاق بعد الايام الثلاثة * وعن
أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا قال
كفلت الى ثلاثة أيام يطالب
الكفيل في الايام الثلاثة ولا يطالب
بعدها * وقال شمس الأئمة
الحواشي رحمه الله تعالى هذا عرف
الناس * وعن أبي يوسف رحمه
الله تعالى في رواية أخرى اذا قال
أنا كفيل ثلاثة أيام يصير كفيلا
في الحال واذا مضت الايام الثلاثة
لا تنسقي الكفالة * ولو قال اني
كفيل الى ثلاثة أيام يصير كفيلا
بعد الايام الثلاثة وعن الشيخ
الامام أبي بكر محمد بن الفضل
رحمه الله تعالى أنه كان يأخذ بهذه
الرواية ويقول هذا أشبه بعرف
الناس وحكى عنه أنه لو قال
بالفارسية بذرفتم تن فلان زاد

الذي صارت لها قيمة بحيث يفضل عن المؤن والحراج والنوايب القاهرة كالدين الواجب
في الغلة كذا في محيط السرخسي * وهو اختيار المتأخرين من مشايخ بخاري ورجههم الله
تعالى كذا في الحاوي * ولو قال أرضى صدقة موقوفة على ولدي العور والعميان كان
الوقف لهم دون غيرهم وبعتبر العور والعمي من ولده يوم الوقف لا يوم الهبة ولو قال أرضى
صدقة موقوفة على أصغر ولدي كان الوقف على الصغار خاصة وبعتبر في الاستحقاق من كان
صغيرا عند الوقف لا عند وجود الغلة كذا في الفهري * ولو قال أرضى صدقة موقوفة على ولدي
الذين يسكنون البصرة فالغلة لساكني البصرة دون غيرهم وبعتبر ساكنو البصرة يوم وجود الغلة
كذا في فتاوى قاضيان * والحاصل أن الاستحقاق اذا كان ثابتا بصفة لا تزول أو تزول ولكنها
لا تعود بعد الزوال يعتبر في الاستحقاق قيام تلك الصفة وقت الوقف واذا كان الاستحقاق
ثابتا بصفة تزول وتعود بعد الزوال يعتبر في الاستحقاق قيام تلك الصفة وقت مجيء الغلة كذا
في المحيط * لو وقف أرضه على ولده الذي كور يدخل فيه الذي كور دون الأناث لانه وصف
الولد بصفة لا تزول كذا في محيط السرخسي * ولو قال على الذي كور من ولدي والذي كور
من ولدي فهو على ما شرط يدخل فيه الموجودون بتلك الصفة يوم الوقف كذا في الحاوي * ولو قال
وقعت على من يسلم من ولدي أو على من يتزوج من ولدي يدخل فيه كل من أسلم وتزوج بعد
الوقف لا من كان مسلما أو متزوجا يوم الوقف كذا في محيط السرخسي * ولو قال على الفقراء من ولده
ولم يزد على ذلك يدخل من كان فقيرا وقت حدوث الغلة كذا في الحاوي * ولو قال على من افتقر
من ولدي قال محمد رحمه الله تعالى تكون الغلة لمن كان غنيا ثم افتقر وقال غيره يدخل كل من كان فقيرا
وقت وجود الغلة سواء كان غنيا ثم افتقر أو لم يكن غنيا أصلا كذا في فتاوى قاضيان * وهو الصحيح
هكذا في فتح الزدير * ولو قال على من احتاج من ولدي يدخل فيه كل من كان بهذه الصفة وقت
حدوث الغلة كذا في الحاوي * وقف ضبيعة على أولاده الفقهاء وأولاد أولاده ان كانوا فقهاء ثم
مات أحدهم عن ابن صغير تفقه بعد سنين لا يوقف نصيبه ولا يستحق قبل حصول تلك الصفة كذا في
القنية * رجل قال أرضى هذه صدقة موقوفة على ولدي كانت الهبة لولد له يصير فيه الذي كور
والأنثى واذا جاز هذا الوقف فإدام يوجد واحد من ولدا الصلب كانت الهبة له لا غير فان لم يبق واحد من
البعن الأول تصرف الغلة الى الفقراء ولا يصرف الى ولدا الولد شي وان لم يكن له وقت الوقف ولد
لصبيه وله ولدا لابن كانت الغلة لولد الابن لا يشاركه في ذلك من دونه من البطون ويكون ولد الابن
عند عدم ولد الصلب بمنزلة ولد الصلب ولا يدخل فيه ولد البنت في ظاهر الرواية وبه أخذ هلال رحمه الله
تعالى والصحيح ظاهر الرواية كذا في فتاوى قاضيان * فان حدث له ولد لصلبه بعد ذلك صرفت الهبة
المستقبلة الى الولد لصلبه كذا في الذخيرة * ولو عدم البطن الأول والثاني ووجد البطن الثالث
والرابع ومن دونه اشترك البطن الثالث ومن دونه من البطون وان كثرت كذا في المحيط * وكل
جواب عرفته في الوقف على ولده فهو الجواب في الوقف على ولد فلان كذا في الذخيرة * لو قال

دور يكون كفيلا في الحال * واذا مضت عشرة أيام لا تبقى الكفالة * ولو قال بذرفتم تن فلان نادى وز يصير كفيلا بعد عشرة أيام * ولو
قال أنا كفيل بنفس فلان الى عشرة أيام واذا مضت عشرة أيام نادى في الحيل أنه لا يطالب به هذه
الكفالة أصلا في العشرة ولا بعدها * وذكر في جميع التفاريق لو قال أنا كفيل الى شهر يصير كفيلا بعد الشهر الا أنه لو سلم نفسه قبل
الشهر برى عن الكفالة لانه سلم بعد السبب * ولو قال كفلت بنفس فلان شهرا يصير كفيلا أبدا قبل الشهر وبعده واعتماد أهل زماننا

على أنه لو قال بالعربية كغفلت بنفس فلان شهر أيكون كفيلا في الحال وإذا مضى الشهر لا تبقى الكفالة * ولو قال إلى شهرين يخرج
القاضي عن الكفالة بعد الشهر * ولو قال كملت بنفس فلان من اليوم إلى عشرة أيام يصير كفيلا في الحال وإذا مضت العشرة لا تبقى
الكفالة * ولو كدل بنفس رجل على أنه لم يسلم إليه النفس فهو كفيل بالمال الذي له عليه فيطالب الكفيل بتسليم النفس *
والكفول بنفسه بالسواد هل تلزم (٢٨٠) الكفالة لئلا أو يجعله القاضي حتى يذهب بالسواد ويحيى به قال الشيخ الامام الاجل

ظهر الدين رحمه الله تعالى تلزمه
الكفالة بالمال ولا يكون هذا
مستثنى عن الكفالة وإذا ثبت أن
القاضي يأخذ كفيلا من المدعي
عليه بنفسه بطالب المدعي ينبغي
أن لا يجبره على إعطائه الكفيل
لوما منع فان أعطاه كفيلا ينبغي أن
يكون الكفيل معروفا بالدار
معروف بالخبرة وبعضهم شرطوا
أن لا يكون لجو جامع معروفا بالخصومة
وأن يكون من أهل المصر ولا
يكون غريبا * وإن كمله كعله
مدة مؤقتة واختلفت الروايات
في تلك المدة والصحيح أنه يكفله
القاضي إلى المجلس الثاني فان كان
القاضي يجلس كل ثلاثة أيام أو
أكثر يكفله تلك المدة وقال شمس
الأنفة الحلواني رحمه الله تعالى ذلك
مفوض إلى رأي القاضي هذا إذا
كان المدعي عليه رجلا من أهل
المصر فان كان مسافرا لا يكفله
ولكن يؤجل المدعي إلى آخر
المجلس فان أقام بينة والاختلى
القاضي سبيله وإن ادعى الخصم
أنه مسافر وأنكر المدعي ذلك
كان القول قول المدعي لان
الاقامة في الامصار أصل دل عليه
مسئلة ذكرها في النوادر وجل
دخل مسجد من المساجد في المصر
فأم قوما في صلاة الظهر أو العصر
فما صلى ركعتين سلم ولم يخرج من

أرض هذه صدقة موقوفة على ولدي وولد ولدي يدخل فيه ولده لصلبه وولده الموجودين
الوقف ومن حدث بعده ويشترك البطنان في الغلة ولا يدخل فيه من أسفل هذين البطنين ولا يدخل
فيه أولاد البنات في ظاهر الرواية وعليه الفتوى هكذا في جميع السرخسي * وإن قال على ولدي
وولد ولدي وولد ولدي ذكر البطن الثالث فانه تصرف الغلة إلى أولاده أبدأ ما تناسلوا
ولا تصرف إلى الفقراء ما بقي أحد يكون الوقف عليهم وعلى من أسفل منهم الأقرب والابعد فيه
سواء الآن يذكروا الوقف في وقفه الأقرب فالأقرب أو يقول على ولدي ثم بعدهم على ولد ولدي
أو يقول بطابع بطن فحينئذ يبدأ بمبدأ الوقف كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال أرضى هذه
صدقة موقوفة على أولادي يدخل فيه البطون كلها العموم اسم الأولاد ولكن يكون السكل للبطن
الاول مادام باقيا فإذا انقرض يكون للثاني فإذا انقرض يكون للثالث والرابع والخامس فتشترك
هذه البطون في القسمة والأقرب والابعد فيه سواء كذا في جميع السرخسي * ولو قال وقف على
أولادي وله ولد واحد صدقة وجود الغلة كان نصف الغلة والنصف للفقراء كذا في فتاوى
قاضيان * إذا قال هذه صدقة موقوفة على ولدي وله ولد واحد فوقف كله وكذا لو كان له أولاد
فانقرضوا ولم يبق الا واحد كذا في الحاوي * وقف ضيعة بلفظ الصدقة على ولديه فإذا انقرضا
فعلى أولادهما وأولاد أولادهما أبدأ ما تناسلوا فانقرض أحد الولدين ونظف ولدا بصرف نصف
الغلة إلى الولد الباقي والنصف للفقراء فإذا مات الولد الثاني من ولدي الوقف صرفت الغلة كلها إلى
أولادهما وأولاد أولادهما كذا في الوقاعات الحسامية * ولو قال هذه الضيعة صدقة موقوفة
على المحتاجين من ولدي وأيسر له في ولده الاحتياج واحد بصرف نصف الغلة إلى هذا المحتاج
والنصف إلى الفقراء كذا في خزائن المفتين * ولو قال أرضى هذه صدقة موقوفة على بني وله ابنان أو
أكثر كانت الغلة لهم وإن لم يكن له الابن واحد وقدر وجدوا كان نصف الغلة له
ونصف الغلة للفقراء ولو كان له بنون وبنات قال هلال كانت الغلة لهم بالسوية وهو الصحيح وهو كما
لو قال أرضى موقوفة على اخوتي وله اخوة وأخوات اشتركو جميعا هكذا في الظهيرية * ولو قال
موقوفة على بني فلان وله بنون وبنات روى أبو يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه على الذكور
سن ولده دون الاناث وروى يوسف بن خالد السني عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنهم يدخلون جميعا
فان كان بنو فلان قبيلة لا يحصون يكون ذلك على الذكور والاناث جميعا في الروايات كلها كذا في
فتاوى قاضيان * ولو قال على بني وأيسر له بنون وله بنات فالغلة للفقراء وكذا لو قال على بناتي وله
بنون فالغلة للفقراء ولا شيء للبنين كذا في الوجيز * ولو وقف ضيعة على ابن له وأولاده وأولاد أولاده
أبدأ ما تناسلوا تحسم الغلة بينهم على من كان ولدا ابنه على عدد الرؤس يستوي فيه الذكر والانثى
وأولاد الابنة تدخل كذا في خزائن المفتين تأخذ من النوازل * ولو وقف على نسله أو ذريته دخل فيه
أولاد البنين وأولاد البنات قربوا أو بعدهم وأولادهم وقف على عترته قال ابن الأعرابي وتعلب العترة
الرواية وقال العيني هم العترة ولو وقف على من ينسب اليه لم يدخل فيه أولاد البنات كذا

في
ومع ما صدقته صلاة الصوم وعاجهم الاعادة لان الإقامة في المصر أصل
فيمنع الحكم على ذلك فيك الشبهة وقيل القول قول المدعي مع عينة على علمه وقيل بعضهم القول قول المدعي عليه أنه مسافر لانه ينكر
إعطائه الكفيل * وقال بعضهم تصرف القاضي من رفقائه فان كان مقبلا وامتنع عن إعطاء الكفيل أمر المدعي بالملزمة وله أن يلزمه
بنفسه أو أن يرأسه فيلزمه في دفعه من يتصرف في بيعه المملوكة المدعي في بيته فبكتفيه مؤتمنة من الطعام والشراب فان

لم يكفه مؤنته تركه ليقتضي حاجته وان كان الخصم امرأة أجنبية لا يخلوهم أو لا بأس بان يطوف معها في السكك فاذا دخلت دارا أو رسول امرأة ثقة معها كيلا تخيب * وإذا ادعى رجل أنه وصي فلان الميت وادعى ديناً للميت على رجل واحد الخصم الوصاية والدين فان القاضي لا يأخذ من المدعى عليه كفيلاً حتى يثبت الوصاية وكذا لو ادعى أنه وكيل فلان الغائب أو وارث فلان الميت وخصم الخصم الوراث والوكالة والموت فأقام المدعى بيئته على ذلك ثم ان المدعى أحضر رجلاً آخر قبل (٢٨١) تركية الشهود وادعى على الثاني حقاً للميت فان القاضي لا يكفل الثاني حتى

تظهر عدالة بيئته الوكالة والوصاية فان شدد وادعى الأمرين جميعاً مع على الوصاية والدين أو الوكالة والدين فالقياس أن لا تقبل البيئته على الدين حتى يقضى بالوصاية والوكالة لتثبت خصوصيته وأولاده تسمع البيئته على الحق بعد ذلك وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي الاستحسان تقبل فاذا ظهرت عدالة الشهود يقضى بهم المكن يقدم القضاء بالوصاية والوكالة والوراثه على القضاء بالدين وان عدلت بيئته الوصاية والوكالة خاصة يقضى بهم وان عدلت بيئته الدين خاصة لا يقضى به * ولو ادعى رجل على رجل أنه وصي فلان الميت وان على الميت هذا كذا تسمع دعواه وكذا لو ادعى الوكالة من غائب اذا عرف الميت والغائب باسمه واسم أبيه وجده ولقبه ان كان لا تحصل المعرفة الا باللقب واذا سمع دعواه وطلب تكفيله فان القاضي لا يكفله لانه لم يثبت خصوصيته معه فان أقر المدعى عليه بالوصاية وأنكر أن يكون في يده شيء من المال لم يكن عليه شيء * وان طلب المدعى من القاضي تكفيله حتى يقيم البيئته على المدعى به يأخذ منه كفيلاً * وان كانت هذه الخصومة مع

في السراج الوهاج * رجل قال ارضى صدقة موقوفة على ولدي ونسلي فالوقف صحيح يدخل فيه المذكور والآث من ولده وولده ومن قر بث ولادته ومن بعدت ويستوى فيه ولد البنين والبنات أحراراً كانوا أو مملوكين وحصصة المملوك تكون لمولاه وكذا لو قال على نسلي وذريتي فهو جائز وهو مثال الاول كذا في الحاوي * ولو قال وقفت على ولدي ونسلي وله ولد ولم يحدث له ولد الصلب بعد الوقف دخلوا في الاستحقاق وكذا لو قال على ولدي المخلوقين ونسلي يدخل الولد الحادث بلفظ النسل كذا في فتاوى قاضيتان * ولو قال ارضى هذه صدقة موقوفة على ولدي المخلوقين ونسليهم يدخل فيه المخلوقون من ولده ونسليهم سواء كان النسل مخلوقاً أم لا ولا يدخل فيه غير المخلوقين من ولده ولا نسليهم كذا في محيط السرخسي * وكذا لو قال على ولدي المخلوقين وعلى أولادهم وحديث له ولد لصلبه لا يكون للولد الحادث شيء كذا في فتاوى قاضي خان * ولو قال على ولدي المخلوقين وأولادهم ونسليهم دخل الاولاد المخلوقون منه وأولادهم وأولاد أولادهم أبداً ما تناسلوا ولو قال على ولدي المخلوقين وأولادهم وسكت لم يكن للولد ولد شيء كذا في المحيط * ولو قال على ولدي المخلوقين ونسليهم ونسلي من يحدث من ولدي لم يدخل فيه أولاده لصلبه الحادثون ويدخل فيه أولادهم فان قال على ولدي وأولادهم وأولادهم ما قولك لو كان له أولاد قبل أن وقف ما قولك لو كان له أولاد لم يدخلوا في الوقف ولو قال على ولدي ولدي ولدي وأولادهم دخلوا فيه كذا في الحاوي * اذا قال في صيته جماعت ارضى هذه صدقة موقوفة لله تعالى أبداً على ولدي ولدي ولدي وأولادهم ونسليهم أبداً ما تناسلوا فانه يدخل في غلة هذه الصدقة كل ولد كان له يوم وقف هذا الوقف وكل ولد يحدث له بعده هذا الوقف قبل حدوث الغلة وولد الولد أبداً ومن مات منهم قبل حدوث الغلة تسقط حصته ومن مات بعده ذلك استحق سهمه ويكون ذلك لورثته والبطن الاعلى والبطن الاسفل في ذلك على السواء الا اذا قال في وقفه على أن يبدأ في ذلك بالبطن الاعلى منهم ثم بالبطن الذي يلونهم فان قال على هذا الوجه فمات البطن الاعلى الا واحداً كانت الغلة كلها لهذا الباقي وحده دون البطن الذي يليه وان قال على أن يبدأ بالبطن الاعلى ثم الذين يلونهم على أن يكون ذلك بينهم للذ كرمثل حظ الاثنين فمات الغلة والبطن الاعلى ذكور ولا أنثى معهم أو أنثى ولا ذكور معهم فذلك كله بينهم على السواء كذا في النخبة والمحيط * ولو قال على ولدي ولدي ولدي أبداً ما تناسلوا ولم يقل بطناً بعد بطن لكن قال كم مات أحد كان نصيبه من هذه الغلة لولده فالحكم قبل موت بعضهم ما ذكرنا ان الغلة لجميع ولده وولده ونسليهم بينهم على السوية فان مات بعض ولد الواقف لصلبه وترك ولداً ثم جاءت الغلة فان الغلة تقسم على عدد القوم على الولد وولد الولد وان سفلوا وعلى الذي مات من ولد الصلب فاصاب الميت من الغلة كان ذلك لولده ويصير لولده الميت سهمه الذي جعله الواقف وسهم والده كذا في الخلاصة * ولو قال على ولدي ولدي ولدي ونسليهم وأولادهم أبداً ما تناسلوا على أن يبدأ في ذلك بالبطن الاعلى منهم ثم بالبطن الذين يلونهم الحبطاً بعد بطن وكلما حدث موت على واحد منهم وترك ولداً كان نصيبه من الغلة

الوارث والوارث ينكر النسب والارث والموت جميعاً فارد أن يأخذ منه كفيلاً يحضر البيئته لاثبات النسب والموت والارث فان القاضي يكفله * ولو أن رجلاً له مالان على رجل ألف درهم هما شركاء كان فيه والمدينون يحضرون البيئته على دينهما والشريك الآخر غائب ذكر في المستقى أن على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يقضى للحاضر بخمس مائة واذا حضر الغائب كان أعاد البيئته ولا يجعل الحاضر خصماً للغائب في وجهه من الوجوه الا أن يكون الالف ميراثاً بينهما من شخص واحد فان حضر الغائب ولم يقدم

على إعادة البيئة داخل مخرجكم في الجسماءة التي قبض الشرع * وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى أي الشريك يكن خضره وخضمه عن
الآخر في الميراث وغيره وقال محمد رحمه الله تعالى القياس ما قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى والاستفسان ما قال أبو يوسف رحمه الله تعالى
* إذا ادعى رجل على رجل ديناً ولم يبين السبب فشهد الشهود بالسبب جازت شهادتهم وإن ادعى ديناً بسبب فشهد الشهود بالدين المطلق
قبل لتقبل شهادتهم كإدعى ملكاً (٢٨٢) بسبب فشهد الشهود بالملك المطلق والصحيح أنها قبل * ذكر في كماله الأصل

رجل ادعى على رجل ألفا وقال
 خمس مائة منها ثمن متاع قد قبضه
 وخمس مائة منها ثمن عبد قد قبضه
 وجاء بشاهدين فشهد أحدهما
 على خمس مائة ثمن عبد قد قبضه
 وآخر على خمس مائة ثمن متاع قد
 قبضه جازت شهادتهما فيقضى
 للمدعى بالف وان لم يكن على كل
 خمس مائة الا شهادة شاهد واحد
 وبشهادة الفرد لا يثبت السبب
 وكذا لو شهد أحدهما بالالف بذلك
 السبب وشهد الآخر بالالف
 مطلقة وكذا لو شهدا على اقراره
 بالف مطلق أو شهد أحدهما على
 اقراره بالف بذلك السبب وشهد
 الآخر على اقراره بالف مطلق جازت
 شهادتهما * ولو ادعى ألفا فشهد
 أحد الشاهدين بالف قرض وآخر
 بالف من ثمن متاع لا تقبل لانه لا يمكنه
 تصديق الشاهدين اذا صدق
 أحدهما فقد كذب الآخر *
 ولو ادعى على رجل مائة وخمسين
 درهما وشهدا على اقراره بمائة
 وخمسة وأربعين درهما جازت
 شهادتهما * ولو ادعى ألفا فشهد
 أحد الشاهدين بالف وشهد الآخر
 على اقرار المدعى عليه بالف جازت
 شهادتهما * ولو ادعى ألفا فقال
 للمدعى عليه ما كان لك على شيء قط
 فأقام المدعى بيعة على المسال ثم أقام
 المدعى دامه سنة على القضاء أو

لولدوه ولدوله ونسله أبدا ما تناسلوا على أن يقدم البطن الاعلى وكلما حدث الموت على واحد منهم ولم يترك ولدا وولدولولا نسلا ولا عقبا كان نصيبه من هذه الصدقة مردودا الى أهل هذه الصدقة تقسم العلة سنين على البطن الاعلى فبات البعض بعد ذلك وترك ولدا وولدولان الغلة تقسم على أولاد الواقف من كان موجودا وقت الوقف ومن حدث بعد ذلك فأصاب الاحياء من ذلك أخذوه وما أصاب الموتي كان (١) لولد من مات منهم على ما شرط الواقف من تقديم البطن الاعلى اعتبارا لشرط الواقف ولولم يترك الميت من البطن الاعلى ولدا الصلب وانما ترك ولدوله فان نصيب الميت من الغلة تولد ولده وهو من البطن الثالث وكذلك ان كان أسفل من الثالث لان الواقف كذا شرط وان كان عدد البطن الاعلى عشرة أنفس فبات منهم اثنتان ولم يتركا ولدا وولدولثم مات اثنتان بعد ذلك وترك كل واحد منهما ولدا وولدولثم مات بعدهن اثنتان آخران ولم يتركا ولدا وولدولثم ماتت الاربعة الباقون من البطن الاعلى وولد الاثنى المبنيين قسمت الغلة يوم تات على هؤلاء الاربعة وعلى المبنيين الذين تركا أولادا على ستة أسهم فأصاب الاربعة كان لهم وما أصاب المبنيين الذين تركا أولادا كان ذلك لأولادهما وسقط سهم الاربعة الموتي الذين لم يتركا أولادا كذا في المحيط * رجل وقف أرضا على أولاده وجعل آخرها للعقراء فبات بعضهم قال هلال رحمه الله تعالى يصرف الوقف الى الباقي فان ماتوا يصرف الى العقراء الى ولد الولد * ولو وقف على أولاده ومساهم فقال على فلان وفلان وفلان وجعل آخرها للعقراء فبات واحد منهم فانه يصرف نصيب هذا الواحد الى العقراء كذا في فتاوى قاضخان * ولو قال على عبد الله وزيد وعمر ونسليم دخل في الاستحقاق عبد الله وزيد وعمر وأولادهم وأولاد أولادهم أبدا ما تناسلوا ولو قال على عبد الله وزيد وعمر ونسله دخل في الاستحقاق عبد الله وزيد وعمر ومن حصل من أولاد عمر وخاصة ولو قال على عبد الله وزيد وعمر ونسلهم ادخل في الاستحقاق عبد الله وزيد وعمر ودخل أولاد زيد وعمر ولو قال على ولد عبد الله وعلى ولد زيد وليس لزيد ولد كانت الامة كلها ولده عبد الله كذا في المحيط * ولو وقف على ورثة زيد وزيد بن فلاشي لورثته وتكون الغلة كلها للفقراء فاذا مات زيد فالعلة بين ورثته الموجودين على عددهم يستوي فيه الذكر والانثى فان مات بعضهم سقط سهمه وكانت الغلة لمن كان حيا يوم تاتي العلة فان بقي واحد كان له نصف الغلة والنصف الباقي للمساكين * ولو قال ولد زيد وهو فلان وفلان حتى عد خمسة لم يكن لمن عد اخذ الحصة وللمن يحدث من ولد زيد في ذلك نصيب كذا في الحاوي * وقال أروى هذه صدقة موقوفة على المساكين على أن يبدأ بولدي الصابي فقبري غلة هذا الوقف عليهم ثم بعدهم على أولادهم ونسلهم فانه تكون الغلة لولده وولدوله على ما شرط ثم على المساكين وكذلك اذا قال غلة صدقتي هذه للمساكين لا يخرج عنهم وقال مع هذا وعلى أن تجري غلة هذه الصدقة على قرابتي ما بقى منهم أحدها غلة هذه الصدقة

(١) قوله لولد من مات منهم الخ مفهوما أنه لو لم بشرط فيه تقديم البطن الاعلى فانه يكون لأولاد ولده

الاراء قبالت وكذلك الادعى الفاقة ل المدعى عليه ايس لك على متى فاقام المدعى بيينة على المال ثم أقام المدعى
هـ هـ بنده على القضاء أو الاراء غيبات * وان ادعى الفاقة ل المدعى عليه ما كان له على متى قطعاً ولا عرفك فأقام المدعى البيينة على المال ثم
أقام المدعى عليه البيينة على القضاء أو الاراء ذكر في الجامع الصغير ثم تقبل وذكر التدوير من أصلها بما أنتم الان تقبل * وجلى ادعى
على رجل ما ، فذكر المدعى عليه فادعى المدعى بخطا باقر او المدعى عليه بذلك المال وقال هذا خطا المدعى عليه فانكر المدعى عليه أن يكون

خطه فاستكتب فكتب وكان بين الخطين مشابهة ظاهرة اختلفوا فيه قال بعضهم يقتضي القاضي على المدعى عليه بذلك المال وقال بعضهم لا يقتضي وهو الصحيح * ولو قال المدعى عليه هذا خطي لكن ليس على هذا المال ان كان الخط على وجه الرسالة مصدر امعنونا لا يصديق ويقتضي عليه بالمال * وخط الصراف والسمسار حجة وان لم يكن الخط على وجه الرسالة ولكن كان على وجه يكتب الصك والاقرار فان شهد على نفسه بما فيه يكون اقراوا يلزمه * وان كتب الخط بين يدي (٣٨٣) الشهود وقرأ عليهم كان اقراوا وحل لهم ان يشهدوا عليه سواء قال شهدوا على أولي يقرى * وان كتب بين يدي الشهود ولم يقرأ عليهم ولكن قال لهم شهدوا على بما فيه ان علموا بما فيه كان اقراوا حل لهم ان يشهدوا عليه بما فيه وان لم يعلموا لا يحل لهم ان يشهدوا عليه بما فيه * رجل ادعى ديننا على ميت بحضرة أحد الورثة فأقر هذا الوارث صح اقراوه ويلزم جميع ذلك في حصته من الميراث وقال شمس الأئمة الحداد في وجه الله تعالى هذا اذا قضى القاضي على هذا الوارث باقراره أما مجرد اقراره لا يلزمه الدين في نصيبه بدليل أنه لو أقر بالدين ثم شهد هو مع آخر بذلك الدين على الميت حارث شهادته ولو كان الدين واجبا في نصيبه قبل القضاء لمكان لا تقبل شهادته لانه يكون محسولا للدين عن حصته خاصة الى جميع التركة فلا تقبل كالمشهد بذلك بعدما قضى القاضي باقراره * رجل ادعى على ميت ديننا فخصمه في ذلك وارث الميت أو وصي الميت ولا تسمع دعواه على غير الميت الذي عليه دين ولا على الذي له على الميت دين ولا على الموصى له * وذكري المتق أن الموصى له بجميع المال عند عدم الوارث والموصى يكون خصما لمن يدعى ديننا على الميت *

تكون اقرايته أبدا ثم من بعدهم على المساكين ولو قال على أن تكون غلتها العبد لله بن جعفر ولو لم يذبا بما بقي منهم أحد فاذا انقضوا فهي على المساكين فان الغلة تقسم على عدد ولد زيد وعلى عبد الله فان كان ولد زيد خمسة تقسم على ستة أسهم كذا في المحيط * ولو قال أرضي هذه صدقة موقوفة بعد وفاتي على ولدي وولد ولدي ونسلهم ثم مات فالوقف على ولده لصلبه لا يجوز وعلى ولده ولده يجوز لكن لا يكون الكل لهم مادام ولدا الصلح حيا فتقسم الغلة في كل سنة على عدد رؤسهم فإصاب ولد الولد فهو لهم وقف وما أصاب ولد الصلح فهو ميراث بين جميع الورثة حتى يشاركهم الزوج والزوجة وغيرهما فان مات بعض ولدا الصلح فغلة تقسم على عدد رؤس ولد الولد وعلى الباقي من ولد الصلح فإصاب الباقي من ولد الصلح يكون بين جميع الورثة الاحياء والاموات كل من كان حيا عند موت الواقف كذا في الخلاصة * في وقف هلال رحمه الله تعالى وقف على بعض أولاده وذكريه وقف في حياته وبعد وفاته فقوله بعد وفاته لا يوجب الفساد في الاصح ولا يجعله وصية للوارث وانما يحتمل ذلك على التأييد كذا في لوجيز

(الفصل الثالث في الوقف على القرابة وبيان معرفة القرابة) قال أبو يوسف ومحمد ورحمهما الله تعالى هي كل من يناسبه الى أقصى أبه في الاسلام من قبل أبيه أو من قبل أمه المحرم وغير المحرم والقرىب والبعيد والجمع والفرد في ذلك سواء * فاذا وقف على قرابته أو على ذوى قرابته دخل هؤلاء تحت الوقف عندهما وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى ان حصل بلفظ لوحدان نحو قوله على قرابتي على ذى قرابتي دخل تحت الوقف من كان أقرب الى الواقف من محارمه وان حصل بلفظ الجمع نحو قوله على ذوى قرابتي على أقربائي يعتبر مع ما ذكرنا في الجمع حتى ينصرف اللفظ الى المنفرد فصاعدا وتكامل المشايخ رحمهم الله تعالى في معنى قواهما أقصى أبه في الاسلام قال بعضهم معناه أقصى أب أسلم وأل بعضهم معناه أقصى أب أدرك الاسلام أسلم أو لم يسلم وغمرة الاختلاف تظهر في العلوي اذا وقف على قرابته فعلى المات تدخل أولاد عقيل وجميعه فرعى على الاول أولاد على حسب * واذا كان الواقف عيانا وخلا لا وقد حصل الايقاف بلفظ الجمع فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الغلة للعين لانه يعتبر الاقرب فالأقرب وعندهما العلة للعين والحالين أرباغا لانهم لا يعتبران الاقرب ولو كان له عم واحد وخلا لا فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فالعم نصف العلة والنصف بين الحالين نصفين كذا في المحيط * ويستوى في الاستحقاق بالقرابة على قولهم جميعا الذكور والانثى والمسلم والكافر والحر والمملوك الآن ما يجب للمملوك يكون لا ولي الذي عليه يوم تخلق الغلة والقبول الى العبد دون المولى وبعد العتق يكون له كذا في الحاوي * وفي الوقف على القرىب تقسم الغلة على الرؤس الصغير والكبير والذكور والانثى والفقير والغنى سواء لمساواة الكل في الاسم كذا في الوجيز * ولا يدخل أبو الواقف وأولاده اصلبه وفي دخول الجد وابتان وفي ظاهر الرواية لا يدخل كذا في فتح القدير * رجل وقف وقفا على أهل الحاجة من قرابته ومات الواقف هل يكون للقيم أن يعطى ابن ابن الواقف اذا كان فقيرا فعلى قول أبي حنيفة وأبي يوسف

ولو ادعى رجل أن الميت أو وصي اليه وأحضر عريما للميت عليه دين تسمع دعواه كما تسمع دعوى الوكيل في حياة الموكل على غريم الموكل * ولو ادعى رجل أنه وصي فلان الميت لا تسمع دعواه الا على خصم واحد وخصمه وارث الميت أو رجل عايله الميت دين أو رجل وصي له الميت بوصية لان الموصى له حقه في الميراث فكان بمنزلة الوارث * وان أحضر رجلا له على الميت دين اخنا موافقه قال بعضهم لا يكون هذا الرجل خصما لمن يدعى أنه وصي الميت لان الوصى لا يدعى قبله حقا ومنهم من قال يكون خصما وهو الصحيح * رجل قال لرجل لي علمك

ألف درهم فقال المدعى عليه ان خلفت أنها لك على أديتها اليك فقلت فادها اليه هل له أن يستردها منه بعد ذلك ذكر في المنتقى أنه ان دفعها اليه على الشرط الذي شرط كان له أن يستردها منه * واصحاب الدين أن يلزم المذنبون بعد وجوب الدين وان لم يأمره القاضي بالملازمة اذ لم يكن القاضي فلسفه فان قال الغريم اجبني وصاحب الدين يريد الملازمة كان له أن يلزمه وان طلب صاحب الدين من القاضي أن يأمر واحدا من أعوانه حتى (٣٨١) يلزمه لاستخراج المال ففعل القاضي ذلك اختله وافي جعل من يلزمه قال

بعضهم يكون على صاحب المال وقال القاضي الامام صدرا الاسلام يكون على المذنبون لانه اعما احتاج الى الملازمة لمطلة فيكون عليه كالسارق اذا قطعت يده كان ثمن الدهن الذي تحسم به العروق وأجر الجلاد على السارق * رجل ادعى ديناً على الميت بحضرة وارثه أو وصيه ذكر في الجامع في الوصايا أنه لا تسمع دعواه لان الوارث لا يكون خصماً للميت دينا على الميت اذ لم يترك الميت شيئاً * رجل ادعى ديناً على الميت بحضرة وارثه وقال ان ايت قد خلفت من التركة من جنس هذا الدين في يده هذا الوارث ما به وفاة بالدين وأقام البيعة على ذلك لاشك أن هذا القدر يكفي لامر الوارث باحضار هذا المال حتى تشهد الشهود بحضرة المال أن هذا المال ملك الميت ولوا كتب في هذا القدر للقضاء على الوارث بالمال كان جائزاً وله وجه لان القضاء بملك الدراهم والدنانير ممكن حال غيبتهما فان محمد رحمه الله تعالى ذكر في الابان أن القاضي اذا باع الا بقبض الثمن ثم ان مولى الا بقبض رفس الامر الى قاضي بلدته ليكتب كتاباً يحكم به الى القاضي الذي باع الا بقبض الثمن واقام البيعة على ذلك فان

رحمهما الله تعالى لا يعطى لان ولد الوالد عندهما ليس من القرابة هكذا في فتاوى قاضي خان * والذي ذكرنا في قوله لا قربائه ولذي قرابته فكذا في قوله لا رحامه ولذوي أرحامه ولا نسابه ولذوي أنسابه كذا في المحيط * ولو قال لذى قرابتي فالقياس أن يقع هذا على واحد حتى لو كان له عم وخالان يكون الجميع للحم لان اللفظ فرد بصيغة وفي الاستحسان هم سواء لانه يراد به الجنس كذا في الحاوي * ولو كان وقف على ذوى ترابته أو أقربائه أو أنسابه أو أرحامه الاقرب فالاقرب فانه يدخل تحت الوقف الاقرب ولا يعتبر الجرح بخلاف كذا في الذخيرة * ولو قال أرضي صدقة موقوفة في القرابة أو على القرابة ولم يقل قرابتي قال هم سواء ويكون ذلك لقرابته وكذا لو قال للاقرب أو للانساب أو لذوي الارحام ولم يصف الى نفسه يكون ذلك الاسرع على قرابته لكان العرف كذا في المحيط * ولو قال على قرابتي من قبل أبي وأمي أو من قبل أي فهو وعلى ما قال وتقسيم الغلة عليهم على عدد رؤسهم ولو قال على قرابتي من قبل أبي وأمي وقرابتي من قبل أبي أو على قرابتي من قبل أبي وأمي وعلى قرابتي من قبل أي فالعلة تقسم على عدد رؤسهم يستوي فيه من كان من قبل أبيه وأمه ومن كان من قبل أبيه ومن كان من قبل أمه ولا تترجح قرابته من قبل أبيه وأمه ولو قال بين قرابتي من قبل أبي وبين قرابتي من قبل أي فنصف العلة يكون لقرابته من قبل أبيه ونصفها يكون لقرابته من قبل أمه كذا في الذخيرة * اذا قال أرضي هذه صدقة موقوفة على قرابتي الاقرب فالاقرب وجبت الغلة لاقرب قرابته اليه فان كان الاقرب واحداً لجميع العلة وان زاد على مائتي درهم وان كانوا جماعة قسمت بينهم بالسوية يستوي فيه الذكروا لا اثنى فاذا انقرض هؤلاء فالعلة لمن يلهم في القرب حتى تصير الى أبعدهم قرابة وهذا قول محمد رحمه الله تعالى واليه ذهب هلال رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى تكون العلة لاقربهم وأبعدهم الى الواقف بينهم بالسوية وكذا لو قال على قرابتي الاذني فالاذني فان قال بعضهم لا أقل سقط سهمه وكانت الغلة للباقي كذا في الحاوي * ولو قال على أن ما أخرج الله تعالى من غلاتهم يعطى الاقرب فالاقرب يعطى الاقرب جميع العلة كذا في المحيط * اذا وقف أرضاً على قرابته فادعى رجل أنه من القرابة كان اقامة البيعة ولا تقبل بيعة الاعلى خصم وان الخصم هو الوافون ان كان حبا فان مات الوصى الذي الارض في يده هو الخصم فان أقر الوصى لواحد منهم من قرابة الميت لم يصح اقراره وانما هو خصم في اقامة البيعة عليه كذا في الحاوي * فان كان له وصبيان أو أكثر فادعى المدعى على أحدهم جاز ولا يشترط اجتماعهم كذا في الذخيرة * ولا يكون وارث الميت خصماً للمدعى في ذلك الا أن يكون متولياً وكذلك أرباب الوقف لا يكونون خصماً للمدعى هكذا في المحيط * فان برهن على المتولي بانه قريب او اقرب لا يقبل حتى يبرهن على نسب معلوم كالاخوة لابوين أو لاب أو لام ولا قبل على الاخوة المطلقة وكذا العمومة فان قالوا لانهم لم له وارثاً آخر أعطاه وان لم يقولوا اذ كان يتأني زماناً ثم يدفع اليه كذا في الوجيز * ولا يؤخذ منه كميل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كافي الميراث هكذا في المحيط * قال الشهود له قرابة غيب والقاضي يقر زعماءهم فان قال الشهود لا ندري عددهم كم هم ينبغي للقاضي أن يقول لهم

احتاطوا

القاضي يبيح ما قبل بيعة وان كان في هذا احتكام الدراهم التي هي أمانة عند القاضي المكتوب

البه حاشيتهم او هذه المسئلة ص في سله اخرى ان الكتاب الحكمي في المقر لحاظر رقيقاً كان أو لم يكن * رجل ادعى على غائب ديناً بمصر رجل ياتي بركنل اء قبيب احصومة زاف المدعي عليه بالوكالة لم يحج اقراره حتى لو أنام المدعى ببنسة الدين على الغائب لم تقبل بيعة زكوا الوارثه ديناً على ميت بمصر في رجل يقره أن يوصيه أو شفاهاً المدعي عليه بالوصاية في رجل يبيع دينا على رجل فوبكا المدعى

خليفة ومحمد رجهما الله تعالى
وبقضى في قول أبي يوسف رجه
الله تعالى واختار الحنفى رجه
الله تعالى قول أبي يوسف رجه الله
تعالى * رجه مات في بلدة وله
ورثة في بلدة أخرى فجاء رجل
وادعى على الميت ديناً فأراد أن
يثبت دينه على الميت وطالب من
القاضي أن ينصب وصيه للميت
حتى يقيم عليه البيعة ان كان
الوارث غائباً غيبة منقطعة نصب
الناسي وصياً فإذا أقام المدعى
عليه بيعة قضى القاضي له بدينه
وان لم تكن الغيبة منقطعة لا ينصب
القاضي وصياً * ولو كانت الورثة
كباراً غيباً رجه وارث صغير
في المصرفات القاضي يجعل للصغير
وكيلاً يقيم المديونية على
الوكيل ويقضى له بدينه وكون
ذلك قضاة على جميع الورثة لو كان
هذا الصغير كبيراً فقضى القاضي
عليه كاقضاء على جميع الورثة
* ولو كان الوارث الحاضر كبيراً
فأقر الوارث بالدين على مورثه
فأراد الطالب أن يقيم البيعة عليه
مع إقراره ليكون حقه في جميع
التركة فان القاضي يقبل بيعته
على المقر ويقضى ويكون ذلك
قضاء على الكل وكذا الوادعى على
وصي الميت فاقصر الوصي بالدين
فأراد المدعى أن يقيم البيعة عليه

(٤٩ - (المتأوى) - نافي) بالدين كان له ذلك وقبالت بينته وكذا الواقام البينة على الوكيل بالخصوصة
بعد الاقرار * رجل ادعى على رجل مائة درهم فقال المدعى عليه قد قضيتك مائة بعنمائه فلاحق لك على لم يكن ذلك اقرارا وكذا الوادعى
عليه ألف درهم فقال قضيتك خمسين درهم ما لم يكن ذلك اقرارا وكذا الوقال المدعى لى عليك ألف درهم فقال المدعى عليه لى عليك ألف درهم
ثم اكن اقرارا * ولو قال المدعى عليه لى عليك ألف درهم أو قال ولا عليك مثله أو قال لى عليك أبيض ألف درهم فيه روايةان فيرواية

لا يعلم به فقال ان كنتم صادقين فقد
جاءت هذا وصيافا لورا برجي أن
يكون القاضي في سعة من ذلك
فان كانوا صادقين كان وصيافا *
رجل جاء الى القاضي فقال قدمت
أبي في بعض الاطراف وعليه ديون
وترك عروضا ورقمقا ودواب ولم
يوص الى أحد وإنما لا أستطيع أن
أثبت ذلك بالبينه لان أهل تلك
الماحيه لا يعرفونني قالوا لا بأس
للقاضي أن يقول له ان كنت صادقا
فيمانه قول فبع الحيوان واقض
الديون فان كان صادقا مع امر
القاضي والا فلا * واذا أوصى
الرجل الى رجل فقل في وجهه
لا أقبل بطل الايضاء حتى لو قبل
بعد ذلك في حياته أو بعد وفاته
لا يصح * ولو قبل في وجهه ثم رد لم
يصح رده مالم يعلم الموصى وهي
والو كاله سواء بخلاف الموصى
للاسان بوصية فرد في وجهه في
حياته ثم قبل بعد وفاته أو قبل في
حياته ثم رد بعد وفاته فانه يصح رده
وقبوله والاستسئله معروفة * واذا
توجه الحبس على المديون فان
القاضي لا يسأل المديون الا مال
ولا يسأل المدعي آله مال في ظاهر
الرواية فان سأل المديون من

القاضي أن يسأل صاحب الدين الله ما
بمسئله بعد أن يسأل وجهه فقبل
القول قول المديون أنه معسر وقال
عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعليه
كان القول فيه قول المديون والذي
كان القول فيه قوله لأن الخلفاء في

القاضي أن يسأل صاحب الدين أهـ مال سأله القاضي بالاجماع فان ذل الطالب هو معسر لا يحبس لانه لو أقر
بمعصرته بعد ان يسأل أخرجه فقبل الحبس لا يحبس فان قال الطالب هو معسر قادر على القضاء وقال المدينون أنا معسر نسكاه وافية قال بعضهم
القول قول المدينون أنه معسر وقال بعضهم ان كان الدين واجبا بدلا عما هو مال كالعرض وعن المبيع القول قول مدعى اليسار مروى ذلك
عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعليه المتوى لان قدرته كانت نابتة بالمبدل ولا يقبل قوله في زوال تلك القدر وان لم يكن الدين بدلا عما هو مال
كان القول فيه قول المدينون والذي يؤيد هذا القول مستلثان (أحدهما) أحد الشرى يكن اذا اعتق العبد المشترك وادعى أنه معسر
كان القول فيه قوله لان الغنم فيه رجب بدلا عما هو ليس بمال والاصل في الادعى هو العسرة (والثانية) أن المرأة اذا طلقت نفقة

الموسرين والزوج يدعى العسرة كان القول قول الزوج * وقال بعضهم كل مال وجبت بعهدة لا يقبل قول المدون انه عسروا لم يكن ذلك بدلا عما هو مال * المدون اذا اقام البينة على الافلاس قبل الحبس فيعروا بينان قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى الصحيح انها تقبل وقال المصنف رحمه الله تعالى وينبغي أن يكون ذلك مفوضا الى القاضي ان علم القاضي أنه وقع لا يقبل بينته قبل الحبس وان علم القاضي أنه لم يكن قبل بينته ولو اقام المدون بينته على العسار وصاحب الدين على اليسار كانت بينة اليسار أولى فان شهدوا أنه موسر قادر على قضاء الدين جاز ذلك وكفى ولا يشترط تعيين المال * وان اقام المدون البينة على العسار بعد الحبس في الروايات الظاهرة لا تقبل البينة الا بعد مضي المدة واختلت الروايات في ثلاث المدة (٢٨٧) وروى محمد بن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه

مقدرب شهرين أو ثلاثة روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه ما من أربعة أشهر الى ستة أشهر وعن جعفر الطحاوي رحمه الله تعالى أنه ما من عشرة أشهر الى ستة أشهر وقال شمس الانعم الخوافي رحمه الله تعالى وهذا أوفق الاقوال وقال بعضهم ان كان المحبوس رجلا لينا صاحب عيال يشكو عياله الى القاضي لأجل النفقة يأخذ بقول الطحاوي رحمه الله تعالى وان كان وقعا وعرف القاضي غمده يحبس ستة أشهر * والحاصل أنه يفوض الى القاضي ان وقع عند القاضي بعدمضي ستة أشهر أنه ممتد يد المحبوس وان وقع عنده قبل تمام شهر واحد أنه عاجز أطلقه وهذا اذا كان أمره مشكلا أما اذا كان أمره ظاهرا يسأل القاضي عنه عاجلا ويقبل البينة على الافلاس ويخلى سبيله بحضرة خصمه واما يسأل عن عسرته من جيرانه وأصدقائه وأهل سوقه من الثقات درن الغساق فاذا قالوا لا نعرف له مالا كفى ذلك ولا يشترط في هذا العظة الشهادة بعد ما على سبيله هل لصاحب الدين أن يلزمه اختلقوا فيه والصحيح أن له أن

لا يدخلون حال حياة الاباء ثم حدد الكفاية قدر الحاجة لنفسه ولمن يمون من أهله وولده وخادم واحد كذا في المصنفات * وقف كان في يد الواقف وقد كان الواقف يفرق الانزال على أقربائه ومواليه ويفضل البعض على البعض ويضع فيما شاء من الواقف وأوصى الى آخر ولم يبين كيف كان سبيل الوقف قالوا بان الوصي يصرف الى من كان يصرف اليه وان أشكل على الاني أن الاول الزم من كان يصرف الزيادة عن أقربائه ومواليه فهو يصرف للفقراء كذا في فتاوى قاضي خان (البصل الرابع في الوقف على فقراء قرابته) اذا قال أرضي هذه صدقة موقوفة على فقراء قرابتي أو قال على فقراء ولدي ومن بعدهم على المساكين فهذا الوقف صحيح والمستحق للغلة من كان فقيرا يوم تحقق الغلة عذر هلال رحمه الله تعالى وبه أخذ كذا في المصنفات * وعليه الفتوى * ولو قال أرضي صدقة موقوفة على المساكين من قرابتي أو على المحتاجين من قرابتي كان الجواب فيه ما هو في قوله على فقراء قرابتي ولو قال أرضي صدقة موقوفة لعقراء قرابتي أو في فقراء قرابتي فهو لو قال على فقراء قرابتي لان حروف الصلات بquam بعضها مقام بعض ولو قال على أيتام قرابتي فكذلك فان احتلم الغلام بعد مجيء الغلة فله حصته من هذه الغلة فان وقعت بينه وبين غيره من المستحقين خصومة في هذه الغلة فقدل غيره من المستحقين انما احتلت قبل مجيء الغلة فلا حصه لك وقال هو انما احتلت بعد مجيء الغلة كان القول قوله مع اليمين وكذا في حبض الجارية * وان مات واحد من القرابة بعد مجيء الغلة وتولد اولاد اصغار لا يكون لهؤلاء الاولاد حصه في هذه الغلة كذا في فتاوى قاضي خان * ولو وقف على المحتاجين من قرابته وأخرد للفقراء فمات وله ابن فقير قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يدخل تحت اسم القرابة وهو الصحيح كذا في الفتاوى العتائية * واذا قال على الصالحين من فقراء قرابتي فالصالح من كان مستورا مستقيم الطريقة سليم الناحية كاف الاذى قليل الشرائس بمتك ولا صاحب ريبة ولا قذاق للمحصنات ولا معروف بالكذب فهذا من أهل الصلاح ولو قال على أهل العفاف أو أهل الخير أو أهل الفضل فهذا وقوله من أهل الصلاح سواء كذا في الحاوي * واذا وقف على فقراء قرابته وله قرابة فقراء من غير أهل البلد الذي الواقف فيه لا يبعث الى تلك البلدة ولكن يقسم على فقرائهم في هذه البلدة وان بعث النقيم الى تلك البلدة فلا ضمان كذا في المحيط * ولو قال على فقراء قرابتي يبدأ بالأقرب متى حصلت الغلة يبدأ بأقربهم الى الواقف فيعطى مائتي درهم ولا يزاد عليها ثم الذي يليه في القرب يعطى مائتي درهم وهكذا الى آخرهم فان كانت الغلة ثلثمائة درهم أعطى الاول مائتي درهم والذي يليه مائة درهم فان ضاع بعض الغلة فإنه يبدأ بالبطن الأقرب وما ضاع يكون حصته من بلهم كذا في الحاوي * فان أعطى كل

يلزمه للعديد المشهور لصاحب الحق يد ولسان قالوا المراد من اليد الملازمة * قال الشيخ الامام شمس الانعم الخوافي رحمه الله تعالى أحسن الاقوال في الملازمة ما روى محمد رحمه الله تعالى قال يلزمه في ذاته ولا يمنعه من الدخول الى أهله ولا من الغداء والعشاء ولا من الوضوء والحلاء فان أراد الطالب أن يمنعه عن ذلك فإنه يكفيه مؤنة الغداء والعشاء وما يحتاج اليه مما لا يمنعه وله أن يلزمه بنفسه وأجرائه وولده ممن أحب فان قال المدون لا أجلس مع غلامك وأجلس معك قال بعضهم كان له ذلك وقيل هذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أما على قولهما ليس للمدنون ذلك وجعلوا هذه المسئلة فرعا للمسئلة التوكيل بالخصومة من غير رضا الخصم على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يصح توكيله وكذلك في الملازمة والصحيح أن في الملازمة الرأى فيه الى صاحب الدين لا الى المدون ان شاء لازمته بنفسه وان شاء غيره لان المقصود

حصول الدين وملزمة الغير عسى أن تكون أقرب إلى ذلك * إذا كان للمعجب مال فإن القاضي لا يبيع ماله في الدين عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند صاحب روضة اللؤلؤ في راحة الله تعالى أن كان ماله من جنس الدين كالدرهم والدينار والسكك والوزون من جنس الدين أخذ القاضي ماله وقضى دينه وإن كان الدين دراهم والمال دنانير أو على العكس القياس أن لا يبيع في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كفا في سائر الأموال وفي الاستحسان يبيع ويقضى دينه لأن ما جنس واحد حكمه كالصالح مع المكسرة * ولا يبيع العروض عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي العقار عنهما وابن النجاشي * الحر والعبد والغني والفقير والمأذون في الحبس سواء وكذا الأقارب (٢٨٨) والاجانب الا لوالدين والاجداد والجدات فانهم لا يحبسون في ديونهم والافق

النفقة ويبرهنهم بحسب بعضهم بدين بعض والمكاتب يحبس مولاهم الا فيما كان من جنس الكتابة * والولي لا يحبس المكاتب في دين الكتابة وغيرها وفي رواية بن سماعة رحمه الله تعالى يحبس في غير مال الكتابة والصحيح هو الاول * رجل وكل رجلان بالخصومة ويقبض كل حق له على الناس وكذا وكذا وكذا في ذكر لو كالة وكيل بالخاصة ما صح ما فادعى قوم قبل الموكل ما لا حال غيبته فافر لو كبل عند القاضي أنه وكيله فأقام أصحاب الديون البينة بدونهم على الموكل وطلبوا حبس الوكيل بانه لا يحبس لان الحبس جزء الظلم والوكيل بالخصومة اذا لم يكن كفيلا بالمال ولا مورا بقضاء الدين من مال في يده لا يجب عليه المال فلا يكون ظالما اذا أراد المحبوس أن يحترف اختاره وافيته قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى الصحيح أنه يمنع وقال غيره لا يمنع لان نفقة ونفقة عياله عسى تسون في ذلك ويمنع من الحمام وينور في السجن ولا يمنع من دخول الزوار عليه ولا من اللبس والطيب والطعام والبيع والشراء

واحد منهم مائتي درهم وبق من الغلة شيء في الاستحسان بقسم بينهم بالسوية عكذا في المحيط * ولو قال على فقراء قرأتى على أن يبدأ فيعطى جميع الغلة للأقرب فالأقرب يعطى للأقرب كل الغلة * ولو قال على فقراء قرأتى يعطى منها للأقرب فما قرب يعطى مائتي درهم ولا يعطى جميع الغلة كذا في التتارخاني * واقفي في هذا الباب من بعد فقير في باب الزكاة هذا هو المشهور كذا في الحاوي * من له المسكن لا غير أو كان له مسكن وخادم فهو فقير في حق الزكاة والوقف وكذلك اذا كان له مع ذلك ثياب كراهة ولا فضل فيه وكذلك اذا كان له مع ذلك من متاع البيت ما لا يجزاء عنه كذا في الذخيرة * وان كان له مائتا درهم أو عشرين مثله فلاحظ له من الوقف كذا في المحيط * وان كان له فضل من متاع البيت أو الثياب وذلك الفضل يساوي مائتي درهم فهو غني لا تحل له الزكاة وأخذ الفضل كذا في فتاوى قاضيان * وان كان له مسكنات وندمان والمسكن الماضل والظاهر الغاضل يساوي مائتي درهم فهو غني في حق حرمة أخذ الزكاة والوقف وان لم يكن غنيا في حق وجوب الزكاة وهذا مذهب أصحابنا رحمه الله تعالى كذا في المحيط * وان كان له فضل من الثياب وفضل من متاع البيت وفضل مسكن وفضل كل صنف بانفراده لا يساوي مائتي درهم واذا اجتمعت بلغت مائتي درهم كان غنيا كذا في فتاوى قاضيان * وان كانت له أرض تساوي مائتي درهم ولا تخرج غلتها ما يكفيها فهو غني على المختار كذا في خزانة المفتين * وان كان له مال كثير غائب أو مال يكون له دين على الناس لا يقدروا على أخذه يعطى له من الوقف والزكاة جميعا لانه بمنزلة ابن السبيل وان كان ماله غائبا عنه أو كان دينه على الناس لا يقدروا على أخذه الا أنه يقدر على الاستقراض كالاستقراض خير من قبول الصدقة لو أنه لم يستقرض وأخذ الزكاة فلا بأس به ويعطى الوقف للفقير الكسوف ولا بأس به ويكره له أخذ الزكاة كذا في فتوى قاضيان * وان كان له دين على مجلس فهو فقير وان كان على ملي وهو مقرر به فهو غني وان كان منكرا وله بيعة فكذلك وان لم تكن له بيعة فهو فقير كذا في الذخيرة * وقف أرض على حفدة من كان منهم فقيرا وله من الحفدة من عهده فرس فان أمسك الفرس للجهاد والركوب لسا أن به زمانة يعطى له وان أمسك الفرس أشرفا له لا يعطى اذا كان الفرس يساوي مائتي درهم وليس عليه دين ولا مهر كذا في المضمرات * كل من وجبت نفقته في مال انسان له أن يأخذ ذلك من غير قضاء ولا رضاً ويقضى القاضي بالنفقة في ماله حال غيبته ومنافع الاملاك متصلة بينهم حتى لا تقبل شهادة أحد من أصحابه بعد غيبته بغنى المنفق في حق حكم الوقف وذلك كالأولاد والموالدين والاجداد وكل من وجبت نفقته في مال غيره بفرض القاضي ولا يأخذ النفقة من ماله الا بقضاء أو رضاً والقاضي لا يقضى بالنفقة في ماله حال

ولو احتاج الى الجماع لا بأس بان تدخل عليه زوجته وأجاريته فيطوفه في موضع لا يطالع عليه غيره * وعن أبي يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يمنع من وطء الحر والامه لان المنع عن ذلك لا يقضى الى الهلاك وعسى يكون ذلك سببا لزيادة ضرر يحمي له عن قتله الدين ولا يخرج له لجمعة ولا سيد ولا جنة قربة وقيل ماله يخرج كميل لجنارة لوالدين والاجداد والجدات والاولاد وفي ذيرهم لا يخرج ولله ما يغتوى وعن محمد رحمه الله تعالى اذا مات ولده أو والده لا يخرج الا لأن لا يوجد من يغسله ويدفنه * واذا عجز المحبوس عن نفقة المرأة ليس لها أن تطالبه بالنفقة ولو كانتا ستدين على الزوج بأمر القاضي * ولو كان للمعجب ديون على الناس فان القادح يجرجه من السجن حتى يخافهم ثم يحبسهم * فاذا مرض في السجن وأضناه المرض فان لم يكن هناك من يمرضه أخرجه

القاضي من السجين بكفيل * واذا علم القاضي أن المحبوس يحتمل الخروج والهرب بنفسه وبالرجوع الى الظلمة ليخرجوه أدبه القاضي بالسياط * وان خاف القاضي عليه أن يفر من حبسه حوله القاضي الى سجن الاصوص اذا كان لا يخاف عليه من الاصوص فان خاف عليه بان كان بينه وبين الاصوص عداوة لا يحوله * واذا سأل القاضي عن المحبوس بعد مدة فأخبر أنه مفلس وصاحب الدين غائب فان القاضي يأخذ منه كسيرا بنفسه ويخرجه عن الحبس * ولو قال المحبوس نددت المال وصاحب المال غائب يريد تطويل الحبس عليه فان كان القاضي يعلم أنه حبس بدين فلان لا غير يعلم مقدار الدين لدى حبسه بان كان القاضي حين حبسه كتب له حبس بدين فلان بكذا كان القاضي بالخيار ان شاء أخذ المال منه ونحلى سبيله وان شاء أخذ منه كعيلانقة (٣٨٩) بالمال والنفس نحلى سبيله * ولومات

الطالب والقاضي الذي حبسه وارنه لا غير قال بعضهم نحلى سبيله كعيلانقة الناس وقال بعضهم يتركه في الحبس حتى يقضى الدين * وجعل ادعى على رجل ألفا وشهد شاهدان أنه كان لهذا المدعى على هذا المدعى ألف درهم واسكنه أبرأه منها وقال المدعى ما أراه منها فقال المشهود عليه ما كان له على شيء ولا أمرأني عن شيء ذكر في المتن أن المدعى عليه اذا لم يدع شهادتهم ما على البراءة يقضى عليه بالف درهم * رجل ادعى على رجل خمسة دنانير فقال المدعى عليه أوفيتكها وهاهنا شهود فشهد شهوده أن هذا المدعى عليه دفع الى هذا المدعى خمسة دنانير الا ما لا تدري من أي مال دفعها اليه من هذا الدين أو من دين آخر حازت شهادتهم بما وبرئ المدعى عليه * رجل باع من رجلين متاعا بالف درهم وكل واحد منهما كميل عن صاحبه ولقي البائع أحدهما وأقام البيعة أن له على هذا وعلى فلان بن فلان الغائب ألف درهم وكل واحد منهما كفيل عن صاحبه بامرءه فانه يقضى له على الحاضر بالف درهم

غيبته ومنافع الاملاك مزية حتى تقبل شهادة أحدهما لصاحبه لا بعد غيبته بغنى المنق في حكم الوقف وذلك كالاخوة والاخوان وسائر المحزوم وعلى هذا الاصل تدور المسائل كذا في المحيط * اذا وقف أرض على فقراء قرابته وقرب غنى ولهذا الغنى أولاد فقراء فان كانوا صغارا ذكورا أو نساء أو كانوا كبارا انما لا لزواج لهن أو ذكوراً منى أو مجانبين فلا حظ لهم في هذا الوقف وان كان لهذا الغنى اخوة أو اخوات فقراء أو ولده كبير فقير مكسب فله حظ في هذا الوقف كذا في محيط السرخسي * واذا كانت امرأة فقيرة ولها زوج غنى لا تعطى من الوقف والزواج اذا كان فقيرا يعطى من الوقف وان كانت امرأة غنية * واذا كان اقر بربه وله كبير لازمانته به وهو فقير وهذا الولد أو ولادته فقراء فانه لا يعطى أولاد الولد من الوقف لاني أفرض نفقتهم من مال جدهم وأما بؤهم وهو ولده القريب لصلبه فله حظ في الوقف لانه لا نفقة له على الاب لانه كبير لازمانته به واذا كان للرجل ابن غنى وهو فقير لا يعطى من الوقف كذا في الذخيرة * ولو قال أدنى صدقة موقوفة على فقراء قرابتي وفيهم رجل فقير يوم مجي الغلة فاستغنى قبل أن يأخذ حصته فله حصته وان ولدت امرأة من قرابته ولدا بعد مجي الغلة فله من ستة أشهر فلا حصته له ذا الولد في هذه الغلة كذا في المحيط * ويستحق ما يستقبل من الغلات كذا في فتاوى قاضخان * ولو قال أرضي صدقة موقوفة على من كان فغير من نسل فلان أو من آل فلان ابس في نسبه أو آله الفقير واحد كان جميع الغلة له بخلاف ما لو قال صدقة موقوفة على فقراء آل فلان كذا في الظهيرية * اخوان لاب وأم وقفوا على فقراء قرابته ما بلغه فقير واحد من القرابة فظان كانا وقفاً رضاهما مشتركة بينهما يعطى هذا الفقير قوتا واحدا وان وقف كل واحد أرضا على حدة يعطى من كل واحد قوته * والمراد من القوت في جنس هذه المسائل الكفاية فان كان الوقف أرضا يعطى كفايته سنة بلا اسراف ولا تقدير وان كان الوقف حافوا يعطى كفاية كل شهر كذا في المحيط * ولو وقف أرضه على فقراء قرابته وادعى رجل أنه فقير وهو قريب الوقف يحتمل الى اثبات القرابة والفقر وان كان ثابتا باتباع الاصل والظاهر لكن الظاهر يصلح حجة للدفع لا للاسطة فان أقام البيعة على قرابته لا تقبل ما لم تفسر الشهود قرابته وهو أن يكون من ذوى الارحام وان أقام البيعة على فقره ينبغي أن تفسر الشهود أنه فقير معدوم لا تعلم له مالا ولا أحد اتلمه نفقته فاذا قضى القاضي باعدامه لا يكون قضاء بالاعدام في حق الدين اما اذا قضى بفقره في حق مطالبته الدين ثم جاء طالب الوقف فيعطى له هكذا ذكره هلال ربه الله تعالى * وقال العقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى يجب أن يثبت مع ذلك أنه ليس له أحد قلزمه

واذا حضر الغائب لم يكن للمدعى أن يأخذه الا بخمس مائة وهي الاصله لان القضاء على الكفيل بالتقضاء على الاصل لا يكون قضاء على الكفيل وفي مسئلتنا القضاء على الاول في النصف الذي كافيلا كان قضاء على الغائب أما القضاء عليه فيما كان أصيلا لا يكون قضاء على الغائب * ولو ادعى على رجل انه كفل له فلان بن فلان الغائب عن فلان بالف درهم وكل واحد منهما كفيل عن صاحبه فقضى له على الحاضر بالف درهم ثم حضر العتب كان له أن يأخذ بجميع الالف لانه حين قضى على الحاضر بالف درهم قضى به عليه الكفالة عن كل واحد منهما على الكفيل والمطلوب فكل الالف عليه بجهة الكفالة * رجل ادعى على رجل ألف درهم فجحد المدعى عليه وأقام المدعى شاهدين شهد أحدهما أن المدعى عليه أقر أن لهذا المدعى عليه ألف درهم من قرض وشهد

الا نحر أن المدعى عليه أقر أنه هذا المدعى أو دعه ألف درهم فذكر في المتن أنه يجوز ويقضى عليه بالف درهم لأنهم ما أجمعوا على إقراره أنه وصل إليه ألف درهم من قبل المدعى وقد جدد الوديعة فكان ضامنا * رجل ادعى على رجل أنه أخذ منه ألفا ووصف الالف فأقام المدعى عليه البينة أن المدعى أقر أن هذا المال المفسر المسمى أخذ منه فلان آخر وأنكر المدعى الأول إقراره قال بحججه الله تعالى لا تبطل به إذا دعوى المدعى الأول ولا تبطل بيته لأن الوقت غير مذكور في الشهادة فحينئذ لا بد من أن يأخذوا ولا ثم ردها على المدعى ثم أخذها منه المدعى عليه * ولو ادعى المدعى أولا أن هذا أخذ منه ألفا وأقام البينة ثم أن المدعى عليه أقام البينة أن هذا المدعى أقر أن فلان بن فلان وكيل المدعى عليه أخذ منه هذا المال كان ذلك (٣٩٠) ابطلا لدعوى المدعى الأول وتكذيب البينة لأنه لما أقر بقبض الوكيل ثم ادعى الاخذ

على الموكل كان هذا الاخذ لدى يدعى عين الاخذ الذي ادعاه على وكيله لأن أخذ الوكيل يضاف الى الموكل فيجعل كمالك كيلا يلزمنا اثبات أخذ آخره امكان حل الثاني على الاول فيكون دعواه الاخذ على الوكيل ابراء المدعى عليه عن دعوى الاخذ بطريق الامارة أم في المسئلة الاولى اذا لم يكن أحدهما وكيل عن الآخر في الاخذ كان الثابت بكل شهادة أخذ آخر وعند القضاة بالاشدين كان له أن يطالب المدعى عليه * رجل ادعى ديناً لا يبيته المبت على رجل فشهد الشهود بأنه كان لابي المدعى هذا على المدعى عليه كذا لا تقبل هذه البينة في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وإن شهدوا على إقرار المدعى عليه أنه كان لابي المدعى على المدعى عليه كذا جازت الشهادة كما لو شهدوا في دار على إقرار المدعى عليه أنهم ما كانت لابي المدعى * رجل ادعى على رجل عند القاضي وأخرج صكا وقال ان الدين الذي في هذا الصك على المدعى عليه باسم فلان الغائب المذكور في هذا الصك وان اسم الغائب فيه عارية وان الغائب

نمقته لأن ذلك لم يدخل في القضاء بالعقر في حال طلب الدين ولا بد من اثبات ذلك لاستحقاق الوقف كذا في محيط السرخسي * فان أقام البينة أنه فقير يحتاج الى هذا الوقت وليس له أحد نلزمه نفقته أدخله القاضي في الوقف واستحسن هلال رحمه الله تعالى أن لا يدخله حتى يسأل عنه في السر قال مشايخنا رحمهم الله تعالى وإنه حسن وقال أيضا وإن أبي بينته على ما تأما وسأل القاضي في السر أيضا وإن خبرا السر البينة أنه فقير وليس له أحد نلزمه نفقته فالحق في الاخذ في الوقف حتى يستخلصه بالله مال المال وانك فقير قال مشايخنا رحمهم الله تعالى وإنه حسن أيضا وكذلك يستخلف على قول هلال رحمه الله تعالى بالله مالك أحد نلزمه نفقته وإنه حسن أيضا كذا في الذخيرة * فان برهن على ما ذكرنا وأخبر برعد لان غناه فلهما أولى ولا يجعل عرفا قال هلال رحمه الله تعالى والخبر في هذا الباب والشهادة سواء لأنه ليس بشهادة حقيقة بل هو خبر ولو قال أنا لا أعلم أحد نجب نفقته عليه كفاه ولا يحتاج الى أن يقول بالقطع ليس أحد ينفق عليه كما في الميراث كذا في الوجيز * وإذا أراد الرجل اثبات قرابة ولده وفقره في الوقف فله ذلك ان كان صغيرا بخلاف الكبار فانهم يثبتون فقرهم بأفهم ووصى الاب في هذا بامارة الاب فان لم يكن لهم أب ولا وصى الاب واهم أم أو أخ أو عم أو خال فلهؤلاء اثبات قرابة الصغير وفقره ان كان الصغير في حجره استحسننا ان كانت الام والعم والأخ موضع الوضع العلة في أيديهم فمما يصيب الصغير من العلة يدفع اليهم ويؤمنون بالانفاق عليه وان لم يكن موضع ذلك الوضع في يد رجل ثقة ويؤمن بالنفقة عليه كذا في المحيط * رجل وقف ضيعة له على فقراء قرابته وأراد بعض الفقراء من أقرابته ان يحلف البعض ما هم أغنياء ان ادعوا عليهم دعوى صحيحة بأن ادعوا عليهم ما لا يصبرون به أغنياء كان لهم أن يحلفواهم فان كان القيم على الهم فادعواهم أن يحلفوا القيم بالله ما لم تنهم أغنياء ليس لهم ذلك كذا في الوقعات الحسامية * وأذ برهن عندنا كم على قرابته وفقره ثم جاء بعد الحكم بالقرابة والفقير يطلب من وقف آخر على الفقير القريب لا يحتاج الى إعادة البينة لأن من كان فقيرا في وقف فهو فقير في كل وقف وكذا لو برهن على قرابته من الواقف وحكم به ما ثم جاء يطلب وقف أخى لواقف لابي بن علي أقر بأنه لا يحتاج الى إعادة البينة وكذا لو جاء أخو المقضي له لابي بن علي كذا في الوجيز * ولو أقام رجل بينة عند القاضي أن الذي كان قبله قضى بقرابته وفقره قبل هذه المدة استحق العلة وإن طالت المدة في القياس لكننا استحسننا قولنا ان القاضي يسأله إعادة البينة اذا طالت المدة على أنه فقير وانما يعتبر المقر في كل سنة عند حدوث الغلة فمن كان فقيرا قبله استحق تلك الغلة ومن افتقر بعد ذلك لا يستحق من تلك الغلة انما

يستحق

الذكر في هذا الصك قد وكاني بعض هذا الدين من المدعى عليه هذاون لقضى يسمع دعواه لان

الانسان قد يكون وكيل عن غيره في بيع ماله فيكون التمسك للموكل والعاقدي يكتب الصك باسم نفسه الا أنه ينبغي أن يقول وان فلانا الغائب وكاني بالقبض لان اقا هرا أن الدين كما يكتب باسم رجل اذا كان حق القبض له فادعاه دعواه يقبل بيته ويقضى بالمال وان أقر المدعى عليه بالمال ولو كلة أسرى بتسليم المال الى المادى ولا يثبت اقراره على الغائب وان أقر المدعى عليه بالمال وانكر الوكيل له أثبت الوكالة بالبينة ولو أقام البينة على اقرار الغائب أن المال للمدعى هذا ولم يقم البينة على الوكيل لا تقبل بيته (فصل في الدعوى بخالف الشهادة وما يصير به متناقضا وما لا يصير) رجل ادعى على رجل ألفا وخمس مائة فشهد الشهود بالانحياز الشهادة من غير توفيق وكذا لو ادعى

ألفا شهدوا بخمس مائة * ولو ادعى ألفا شهدا أحدهما بالف والآخر بخمس مائة لا يقضى بشيء في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذا
 ادعى خمسة عشر فشهدا أحدهما بخمسة عشر والآخر بعشرة * ولو ادعى ألفا وخمس مائة فشهدا أحدهما بالف والآخر بالف وخمس مائة
 جازت شهادتهما على ألف * وان ادعى ألفا شهدوا بالف وخمس مائة أو بالف درهم لائق من غير توفيق لانه كذب الشهود وبالزيادة
 على ألف فلا تقبل بخلاف ما لو شهدوا بأقل مما ادعاه ادعى فان وفق المدعى فقال كان عليه ألف وخمس مائة كما شهدت بها شهود الأتني
 أمراته أو استوفيت خمس مائة ولم يعلم به الشهود فاذا وفق على هذا الوجه قبلت لأن ما أتى به من التوفيق تحمله الدعوى والشهادة يتقبل
 ولا يحتاج إلى إقامه البيينة على التوفيق وقال بعضهم تشترط الشهادة على (٣٩١) التوفيق والصحيح هو الأول وانما يحتاج إلى اثبات

التوفيق بالبيينة إذا كان التوفيق لا يتم به ولا ينفرد بأثباته كالأدعي
 الملك بالشراء فشهد الشهود بالملك بالهبة * أما الإبراء فيتم به وكذا
 الاستيفاء فانه إذا طفر بحسن حقه كان له أن يأخذ فلا يحتاج إلى
 اثبات التوفيق بالبيينة والقياس أنه إذا احتل التوفيق يوفى
 وإن لم يدع التوفيق ويحتمل الشهادة على الصحة وذ كر محمد
 رحمه الله تعالى في كثير من المواضع وأثبت التوفيق وإن لم يدع حلا
 للشهادة على الصحة * منها إذا
 ادعى ديناً فأنكر المدعى عليه وقال ما كان لك علي شيء فقام المدعى
 البيينة على الدين أقام المدعى عليه البيينة على الإبراء أو الإقرار قال
 تقبل وذ كر الشيخ الإمام المعروف بخواهر زاده رحمه الله تعالى في
 الشهادات أن مجرد ادعاء الله تعالى شرط في بعض المواضع دعوى
 التوفيق ولم يشترط في البعض فذلك محمول على ما إذا ادعى
 التوفيق فانه لا بد من دعوى التوفيق وكذا لو ادعى العاقبة
 الشاهدان بألف إلا أن أحدهما شهد أنه قضى الطالب منها خمس مائة
 ونكر الطالب القضاء قبلت

يستحق من غلته أخرى فاذا قضى القاضي أنه فقير ثم جاء بعد ذلك يطلب العلة وهو غني وقال انما
 استغيت بعد حدوث الغلة وقال شركاؤه لابل استغيت قبل حدوث الغلة فالقياس أن يكون
 القول قوله وفي الاستحسان القول قول الشركاء ولو لم يكن القاضي قضى بفقره فجاء يطلب الغلة
 وهو غني وقال انما استغيت بعد مجيء العلة لا يقبل قوله قياساً واستحساناً وإن جاء يطلب الغلة
 ويدعي أنه فقير وقال الشركاء انه غني ورأوا استحلافه فلم يزلوا يحلفه القاضي بالله أهو اليوم
 غني عن الدخول في هذا الوقف مع فقرائهم وعن أخذ شيء من غلته وإذا شهد الشهود على فقره
 وكان ذلك بعد حدوث الغلة لم يدخل في ذلك العلة وانما يدخل في الغلة الثانية لأن وقتوا فقره
 وكان الوقف قبل حدوث الغلة فيثبت حقه في ذلك الغلة كذا في المحيط * وإذا شهد
 القرابة بعضهم لبعض في الوقف بالقرابة لا يقبل إذا شهد كل فريق لصاحبه وإن كان الشهود أقنفاء
 وشهدوا الرجل من قراباتهم بقرابته وفقره ذ كر الخصاص في وقفته في باب الوقف على فقراء القرابة
 أنهم إذا لم يجروا إلى أنفسهم منفعة بشهادتهم ولم يدفعوا عن أنفسهم بذلك مضرة بقيات شهادتهم
 * وذ كر هو في باب قبل هذا الباب متصل به لو شهد رجلان من محبت قرابتهما لرجل أنه من قرابة
 الواقف وفسر وأقر به أنه أن ذلك جائز لأن لم تعدل شهادتهم ما فرد القاضي شهادتهما فالذي شهد له
 بقرابة الوقف أن يدخل معهما فيما يصل إليهما من ما الوقف ويشاركهما في ذلك كذا في الذخيرة
 * وذ كر هلال رحمه الله تعالى في وقعه إذا شهد رجلان أجنيبان بقرابة رجل من الواقف وشهد
 رجلان قريبان بفقره قبلت شهادتهما من غير تفصيل قال هلال رحمه الله تعالى في وقعه لو أقر
 رجل من القرابة أنه كان غنياً ثم جاء يطلب الوقف فقال نافق وبه وانما افتقرت قبل حدوث الغلة
 لا يقبل قوله وإن كان فقيراً للمحل وإن شهد الشهود أنه تلفه قبل حدوث الغلة استحق الغلة
 فان دلوا الجاء وانحسره القاضي باليمين لا يعطى إلا إذا كان ما يلجئه تصلي يده إليه
 كذا في المحيط

(الفصل الخامس في الوقف على جيرانه) وقف على جيرانه ففي القياس بصرف إلى الملاصق
 وفي الاستحسان بصرف إلى من يجمعه وأياهم مسجد المحلة كذا في الوجيز * وهو المختار كذا
 في الغياثة * ثم في ظاهر مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن الشرط السكنى ما كان
 الساكن أو غير مالك هو الصحيح هكذا في المحيط * وإن كان الساكن غير المالك كان الوقف
 للساكن دون المالك كذا في فتاوى قاضيان * ويدخل فيه الجار مسلم كان أو كافراً ذ كر
 أو أنى حراً كان أو مكاتباً صغيراً كان أو كبيراً أو يقسم المال على عدد رؤسهم فان فضل الوصي

شهادتهما على ألف وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا تقبل شهادة من شهد بقضاء جسمائة وبه أخذ الطحاوي رحمه الله تعالى * ولو
 ادعى ألفا فشهد الشهود بألف والقضاء فقال المدعى ما قضاني شيئاً أو قال صدقاني الشهادة على الدين وأوهما في القضاء أن عدلاً جازت
 شهادتهما على ألف وإن قال المدعى شهدا بالدين بحق وبالقضاء بباطل أو بزوج ولا يجوز شهادتهما وإن كانا مدعى بالف وشهدا أن
 للمدعى عليه على المدعى ما يتاديتار والمدعى ينكر الدناير إن قال المدعى شهدا بالألف بحق وأوهما في الدناير جازت شهادتهما * ولو ادعى
 ألفا فشهد الشهود أنه كان لهذا المدعى على المدعى ألف ولكنه أبرأه منها وقال المدعى ما أبرأته منها فقال الشهود عليه ما كان له على
 شيء ولا أبرأني عن شيء قالوا إذا لم يدع البراءة يقضى عليه بالألف * ولو ادعى ألفا فشهدا أحدهما أن له عليه ألف درهم وشهد الآخر على

اقراره بالالف ذكر في نصب الاصل وفي الجامع أنهم لا تقبل لان أحدهما شهد بالقول والاخر بالفعل فلم يتفق على شيء وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى تقبل * ولو اتفق الشاهدان على أنه أقرب بالغواختلاف في المكان أو في الزمان جازت شهادتهما لان القول مما يعادون بكره * ولو ادعى دار في يد رجل أنهم له منذ سنة وشهد الشهود أنهم له منذ عشرين سنة ذكر الناطق رحمه الله تعالى أنهم لا تقبل * ولو ادعى أنهم له منذ عشرين سنة وشهد الشهود أنهم له منذ سنة جازت شهادتهما لانه كذب الشهود في السورة الاولى دون الثانية * ولو ادعى ثوباني يد رجل انه له وأقام شاهدين فشهدا أحدهما على اقرار ذي اليد المدعى وأودعه اياه وشهد الاخر على اقراره أنه اغتصبه من المدعى فقال المدعى قد أقرب بما قالوا لكنه اغتصبه مني (٣٩٢) جازت شهادتهما ويجعل الذي في يده الثوب مقرا بما لكه للمدعى حتى لو ادعاه بعد

بعضهم على بعض ضمن كذا في الحاوي * ولا يدخل فيه أمهات الاولاد والمبرون والعبيد كذا في الخلاصة * وكذا المديون الذي حبس في محله بدين هكذا في الوجيز * ولا يدخل فيه ولد الواقف وأبوه وجده وزوجته كذا في الحاوي * وولد الولد اذا كان جارا لا يدخل استحقاقا كذا في خزنة المفتين * وأخوه وعمه وخاله يدخلون كذا في الظهيرية والمحيط * ولو كان للواقف جيران فانتقل بعضهم الى محلة أخرى وباعوا دورهم فانتقل قوم آخرون بعد ادراك الغر قبل الحصاد الى جوارده فالمعتبر فيهم من كان جاره وقت قسمة الغلة كذا في فتاوى قاضي خان * ولو وقف على جيرانه وله دار هو فيها ساكن فانتقل منها الى دار أخرى وسكنها باجر الى أن مات فالغلة لجيران الدار التي انتقل اليها ومات فيها كذا في المحيط * ولو وقف على جيرانه ثم نرح الى مكة ومات فيها كان اخذها دارا فالغلة لجيرانه بمكة وان خرج حاجا أو معمر فالغلة لجيرانه كذا في الظهيرية * ولو كان له داران وهو يسكن في أحدهما والاخرى للعلة فالغلة لجيران الدار التي يسكن فيها كذا في المحيط * ولو كان له داران وفي كل دار له زوجة فالغلة لجيران الدارين وان مات في أحدهما كذا في الحاوي * وكذلك لو كانت إحدى الدارين بالبصرة والاخرى بالسكونة وله في كل واحدة منهما زوجة كذا في المحيط * ولو وقف على فقراء جيرانه ومات ذاع ورثته تلك الدار وانتقلوا الى ناحية أخرى فالعلة لجيرانه يوم مات ولا يلتفت الى بيع الوارثة كذا في خزنة المفتين فاقلا عن الجيدى * ولو وقف على فقراء الجيران ولم يصف الجيران الى نفسه بان لم يقبل على فقراء جيرانه فبذلوا مالهم وقف على فقراء جيرانه سواء كذا في الظهيرية * وان كان حين مرض حوله ابنه الى محلة أخرى أو قرية ثم مات فالعلة لجيرانه الاولين وليس هذا بانتقل كذا في المحيط * امرأة كانت تسكن دارا ووقفت على جيرانها ثم تزوجت وزفت الى بيت زوجها ومات فيه فجيرانها جيران زوجها كذلك اذا تزوج الرجل امرأة وانتقل اليها انتقل جوارده الاول كذا في الظهيرية * قالوا ان كان متاعه في داره الاولى فالغلة له لان كذا في المحيط * وان لم يتحول وكان يختلف اليها فجيرانه جيران داره دون دار امرأته كذا في الحاوي * واذا وقف على فقراء جيرانه ولا تدخل اذا كانت جارة وذات البعل لا تدخل كذا في الظهيرية * وان لم يعلم من جيرانه لم يقسم الغلة حتى يشهد الشهود على المنزل الذي توفي فيه فيعطي جيران ذلك المنزل وان ادعى جاره فقير ولم يعرف كف أن يقيم البيعة على فقره ولو قال الواقف أو الوصي أعطيت العلة فقراء الجيران فالقول قولهم مع يمينه وان جرد ذلك الجيران كذا في الحاوي

ذلك لا تقبل * ولو شهد أحد شاهدي المدعى على اقرار ذي اليد انه اغتصبه من المدعى وشهد الاخر على اقراره أنه اخذه من المدعى فانه يقضى به للمدعى ويكون المدعى عليه على حجة لان الاقرار بالاختلاف لا يكون اقرارا بالملك للمأخوذ منه فان الانسان قد يأخذ ماله من الغير ولا يغتصب ماله من غيره * ولو شهد أحد شاهدي المدعى على اقرار المدعى عليه أن المدعى أودعه اياه وشهد الاخر على اقراره أنه اخذه من المدعى فقال المدعى قد أقرب بما قالوا ولكني أودعته اياه لا تقبل هذه شهادة لانهم لم يجتمعوا على اقراره بما كره ولا على اقراره بالاختلاف لان ذي شهد على اقراره بالوديعة لم يشهد على اقراره بالاختلاف من المدعى * رجل ادعى عيني يد انسان وأقام البيعة أنهم له ثم ان المدعى عليه أقام البيعة أن الشهود ادعوا هذه العيني جازت شهادتهم وبطلت بيعة المدعى * رجلان شهدا أن فلانا قدمان وهذه كانت امرأته وشهدا آخران أنه كان طلقها قبل الموت قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى شهود

الزوجة أولى وقال القاضي الامام على السعدي رحمه الله تعالى شهود الطلاق أولى لان الطلاق يكون بعد النكاح ثم قال القاضي الامام وماده الشيخ الامام له وجه يجعل كاه طلق ثم تزوج * اذا ادعى أربعة دارا في يد رجل أن هذه الدار كانت لابنهم فلان سألوا تتر كها ميرا بالهم وهم بنوه لا وارث له سواهم وأقاموا البيعة على هذا الوجه ثم ظهر أن واحدا منهم كان ابنا للميت وانما كان ابنا لته تصادقوا على ذلك ذكر في المتنق أنه تبطل بينتهم ودعواهم فلان البيعة الثلاثة بعد ذلك قاموا وشهودا آخرين غير الاولين وادعوا أن الدار كانت لابنهم مات تتر كها ميرا بالهم وهم بنوه الثلاثة لا وارث له سواهم ودعواهم وقبلت بينتهم * المدعى عليه الذين اذا ادعى البراءة من الذين ان قالوا بيعة حاضرة في المصر يراه في وجهه القاضي الى المجلس الثاني ولو قال المدعى عليه بعد ذلك انكارا

اهل

الزوجة أولى وقال القاضي الامام على السعدي رحمه الله تعالى شهود الطلاق أولى لان الطلاق يكون

المدعى أبرأني عن هذه الدعوى وأراد استخلاف المدعى على البراءة قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى يخالف المدعى عليه أولاً على الدين فان شكك حينئذ يخالف المدعى على البراءة (فصل في دعوى المنقول وفيه مسائل النتائج ودعوى الرجلين) رجل خاصم رجلاً في عين فهو على وجهين اما ان كان العين هالكاً أو قائماً فالقائم لا يخلو ما أن كان حاضراً في المجلس أو غائباً * فان ادعى أنه هالك فلهذا ودعوى الدين سواء لانه بعد الهلاك يدعى الضمان وهو المثل في ذوات الامثال والقيمة في ذوات القيم فلا تنجح هذه الدعوى الا بعد بيان القدر والجنس لان دعوى المجهول فاسدة فان المدعى لو عاذ ان هذا استهلك مالى أو قال كان هذا شريكى خان في الربح ولا أدري قدره لا يلتفت اليه وكذا لو قال بلغني أن فلاناً ملى أو صلى ولا أدري قدره (٣٩٣) أو قال المسديون قضيت بعض ديني ونسيت قدره أو قال لا أدري قدره لا يلتفت اليه * وذكر الخصاص رحمه الله تعالى أن القاضي اذا اتهم وصى اليتم أو قيم الوقف ولا يدعى عليه شيئاً مالم لو كان على قول أكثر المشايخ رحمه الله تعالى يستخلفه القاضي نظراً للصغير والوقف فان كان العين الذي يدعيه المدعى قائماً حاضراً في المجلس لا بد أن يشير اليه باليد فيقول هذا العين لي ولا بد للشهود أيضاً أن يشهدوا بالملك وأشاروا بأيديهم الى المدعى والعين المدعى به والاشارة بالرأس لا تكفي الا اذا علم بانارتهم الاشارة الى العين المدعى به * ولو قال نشهد أن هذا العين المدعى به وقالوا بالفارسية ابن ان مدعى است لا يكتفي بذلك ما لم يصرحوا بالملك لان الشيء كما ينسب الى الانسان بجهة الملك ينسب بالاجارة فلا بد من التصريح بالملك لقطع الاحتمال * وان كان العين غائباً وادعى أنه في يد المدعى عليه فأكران بين المدعى قيمته وصفته تسمع دعواه وتقبل بينته وان لم يبين القيمة فقال غصب منى عين كذا ولا أدري أنه هالك أم قائم ولا أدري كم كانت قيمته ذكر في عامة الروايات أنه

أهل بيته دخل تحت الوقف كل من يتصل به من قبل آبائه الى أقصى أبائه في الاسلام يستوى فيه المسلم والكافر والذكر والانثى والمحرّم وغير المحرم والقريب والبعيد ولا يدخل الاب الاقصى ويدخل فيه ولد الواقف والدة ولا يدخل أولاد البنات وأولاد الاخوات وكذلك لا يدخل أولاد من سواهن من الاناث الا اذا كان أزواجهن من بنى أعمام الواقف كذا في الظهيرية * وذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى في شرح السير الكبير اذا ذكر أهل البيت في الوقف أو الوصية يرجع الى مراده ان أراد بيت السكنى فاهل بيته من يعوله وينفق عليه في بيته وان لم تكن بينهما قرابة وان أراد بيت النسب فاهل بيته جميع أولاد أبيه المعروفين به وذكر القاضي الامام علي السغدري أن الواقف ان كان له بيت نسب فاهل بيت نسب جميع أولاد أبيه وان لم يكن في عياله وان لم يكن له بيت نسب فاهل بيته من يعوله وينفق عليه ولا يدخل غيرهم فيه وان كان بينهما قرابة والمختار هذا كذا في الغيبة * واذا وقف على أهل بيته دخل تحت الوقف من كان موجوداً من أهل بيته ومن يأتي بعدهم من أولادهم وأولاد أولادهم كذا في المحيط * وقرله على آلى وجنسى كاهل بيته ولا يخص الفقراء الا ان خصهم وقوله على الفقراء منهم وعلى من افتقر سواء حيث يكون لمن يكون فقير او وقت الغلة وان كان غنيا وقت الوقف ولا يتقيد بمن كان غنياً فافتقر على الصحيح كذا في فتح القدير * وان وقت امرأة على أهل بيتها وعلى جنسها لا تدخل والدها ولدها كذا في خزنة المفتين * ولو قال على أهل عبد الله فهو على امرأته خاصة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال هلال رحمه الله تعالى واكن تستحسن فتجعل الوقف على جميع من يعوله بمن يجمعه بيته من الاحرار كذا في الحاوي * وهو انه كذا في الغيبة * ولا يدخل تحت الوقف مما اليه كذا في المحيط * ولا يدخل عبد الله فيه وكذا من يعوله في بيت آخر كذا في الحاوي * والعيال كل من يكون في نفقة انسان سواء كان في منزله أم في غير منزله والحشم بمنزلة العيال كذا في خزنة المفتين * واذا وقف على عقب فلان فاعلم بان عقب الانسان كل من يرجع با بانه اليه ولا يدخل فيه ولد البنات الا اذا كان أزواج البنات من ولد فلان وكذلك أولاد من سواهن من الاناث لا يدخل في هذا الوقف الا اذا كان أزواجهن من ولد فلان ولو وقف على زيد وعقبه ولزيد أولاد وزيد حتى لا يكون لأولاده شيء لان ولد الولد لا يسمى عقبه الا بعد موته كذا في المحيط

(الفصل السابع في الوقف على الموالى والمدرين ومهات الاولاد) اذا قال رجل حر الاصل ارضى هذه صدقة موقوفة على موالى ثم على الفقراء ولم يرد على هذا وله موالى عتاقة تصرف العلة اليهم ويدخل في ذلك من أعتقهم قبل الوقف ومن يعتقون من قبله بعد الوقف ومن يعتق بموته من

(٥٠ - (المتاوى) - ثانی) تسمع دعواه فانه ذكر في كتاب الرهن اذا ادعى رجل على رجل أنه رهن عنده ثوباً بكذا اتل تسمع دعواه وذكر في الغصب اذا ادعى على آخر أنه غصب منه عبداً أو ادعى أنه غصب منه جارية وغيرها وأقام البينة على ذلك تقبل بينته ويحبس حتى يجي معها أو يردّها على صاحبها وان لم يبين قيمتها قال الغاصب بعد ذلك فانت الجارية أو غيرها ولا أقدر عليها قال يتلوم القاضي في ذلك زماناً ومقدار ذلك الزمان مفوض الى القاضي فان لم يقدر عليها فعلى القيمة والقول في مقدار القيمة قول الغاصب * وذكر في الوديعة رجل قال لغيره أودعك عبداً وأمة وقال المستودع ما أودعني الا أمة وقد هلك فاقام رب الوديعة البينة على ما ادعى ضمن المستودع قيمة العبد وقال أبو بكر البخاري لا تسمع الدعوى الا بعد بيان القيمة قال وماذا كر محمد رحمه الله

تعالى في الكتاب يجوز على ما إذا ادعى اقرار المدعي عليه بذلك وعامة المشايخ قالوا نصح الدعوى من غير دعوى الاقرار لان محمد اوجده الله تعالى لم يذكر الاقرار في شيء من المواضع لكن ينبغي للقاضي أن يكلف المدعي ببيان القيمة جدا فان لم يبين سمع دعواه وبغسل بئته وبأمر المدعي عليه باحضار ذلك العين فان أبي حنيفة شهر من فان أحضر عيننا من ذلك الجنس يقل للمدعي أهذا الذي ادعيت به فان صدقه أخذته وان كذبه كلف المدعي عليه باحضار عين آخر الى أن يوافق المدعي في ذلك فان عجز المدعي عليه وظهر عجزه بقضي عليه بالقيمة والقول في مقدار القيمة قول المدعي عليه * ولو ادعى عيننا حاضر في يد رجل أنه له وأنكر المدعي عليه فأقام المدعي بينة على ما ادعى فسأل المدعي من القاض أن يأخذ منه كفيلا بنفسه الى أن (٣٩٤) تظهر عدالة الشهود في القياس لا يكافئه القاضي وفي الاستحسان يجبره على اعطائه

الكفيل وإذا أعطاه كفيلا بنفسه ينبغي أن يأخذ منه وكفلا بالخصومة أيضا حتى لو غاب المدعي عليه يمكنه القضاء على الوكيل ويأخذ منه كفيلا بعين المدعي به لان القاضي لا يتمكن من القضاء الا بحضور المدعي عليه وحضرة العين ويجوز أن يكون الكفيل والوكيل واحدا وانما يفعل القاضي ذلك عند طلب الخصم فان أبى أن يعطى كفيلا بنفسه أمر المدعي أن يلازمه آتاه الليل وأطراف النهار اما بنفسه أو غيره هذا اذا أقام المدعي البينة فأما اذا ادعى ولم يقدم البينة وطلب من القاضي تكفيله فهو على وجهين ان قال بئتي غائبة لا يكفله وان قال حضور في المصرف القياس لا يكفله وفي الاستحسان يكفله الى المجلس الثاني وكذا لو أقام المدعي شاهدا واحدا فانه يأخذ منه كفيلا بنفسه وبالعين المدعي به ووكيلا بالخصومة وكفيلا بنفس الوكيل فان أعطاه الوكيل دون الكفيل أو الكفيل دون الوكيل لا يقبل القاضي ذلك منه الا أن يرضى به الخصم * ولو كان المدعي به نقليا فقال المدعي به لأرضى ما كفيلا بنفسه وبالكفيل بالعين وطلب من

أمهات أولاده ومسدريه ومن عتق بعد موته بوصيته مؤمنا كان أو كافرا ذكرا أو أنثى ويدخل فيه أولاده واولاده الى الابد لانه لا مولى لهم غير الواقف كذا في الحاوي * وأولاد الموليات ان كانوا يرجعون بولاء آبائهم الى الواقف يدخلون وان كان ولاد آبائهم الى قوم آخرين لم يدخلوا كذا في خزنة المفتين * ولا يدخل فيه موالى مواليه فان مات مواليه تصرف الغلة الى موالى مواليه استحسانا فان كان له مولى واحد فله نصف الغلة والنصف الآخر للعقراء ولا يكون لوالى مواليه شيء فان كان له موليان صرفت الغلة اليهما كسدا في الحاوي * ولو كان له موال وموليات كانت الغلة لهن بالسوية ولو كان له موليات ايس معهن رجل كان لا وليات كل الغلة كذا في فتاوى قاضيتان * وان كان له موالى موالاة وموالى عتاقة فالغلة لراى العتاقة وتوار لم يكن له الاموالى موالاة صرفت الغلة اليهم استحسانا كذا في المحيط * وان كان له موال ولائيه موال وقد ورث هؤلاء ولائهم عن أبيه فالغلة لمواليه ولا يكون لراى ابنته شيء واذا لم يكن له الاموالى ابنته فعن أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو قول هلال رحمه الله تعالى أنه تصرف الغلة الى موالى ابنته وانه استحسان كذا في الظهيرية * ولو قال موالى وموالى والى لم يدخل مع عتق جده فيه ولو قال على موالى أهل بيتي لم يعط موالى امرأته وأخواله الا أن يكونوا من أهل بيته ولو قال على موالى آل عباس لم يعط موالى موالىهم كذا في الحاوي * وقال على موالى وأولادهم ونسبهم يدخل في ذلك موالى موالىهم وأولادهم وأولاد أولادهم الذكور والاناث جميعا ويدخل في ذلك ابن بنته وولادهم وان كان ولائهم لقوم آخرين وكذلك لو كانت أمه من مواليه وأبوه من العرب لانهم أولاد مواليه والنسل ولد الذكور والاناث فان ماتت امرأة منهم وترك ولدا ولم يكن الواقف شرط ان مات واحد منهم رد نصيبه الى ولده ورنصيب المولاة الى جميعهم هكذا أفتى أبو القاسم فان قال على موالى وأولادهم ونسبهم الذين يرجع ولائهم الى لم يدخل فيه من كان مولى لقوم آخرين من أولاد بسات فان قال على موالى الذين اعتقهم أو نالهم العتق متى لم يدخل ولدا لمولى قبله كذا في الحاوي * رجل وقف داره أو صيعته على الموالى وأولادهم فولد ولد في غلة الدار لهذا الولد نصيب فيما مضى قبل الولادة لاقل من ستة أشهر ولا نصيب له فيما مضى من ذلك الوقت وفي غلة الضيعة له نصيب فيما حدث من الغلة قبل الولادة لاقل من ستة أشهر كذا في الواقع الحسامية * ولو قال على موالى وقد أعتق هو وأخوه عبد لم يدخل في الوقف ولو كان قال على من يرجع ولائهم الى وقد كان أعتق أبوه عبدا فورثه هو وأخوه يدخل في الوقف ولو قال على الموالى الذين يلزمون ولدى فمن لزمه دخل في الوقف ومن ترك اللزوم فلا حق له فان ادعاه حقه كذا في الحاوي * ولو قال على مالى وموالى موالى

القاضي أن يضعه على يدي عدل ان كان المدعي عليه عدلا لا يخشى عليه تغييب العين لا يجيبه القاضي الى ذلك وان كان فاسقا يخشى عليه يجيبه القاضي الى ذلك وان كان المدعي به عقارا وطلب من القاضي أن يضعه على يدي عدل لا يجيبه القاضي الى ذلك الا أن يكون أشجارا عامارا وان كان المدعي به دابة أو جارية محتاجة الى النفقة وأبى المدعي عليه أن يعطى كفيلا والمدعي لا يقدر على الملازمة فطلب من القاضي أن يضعه على يدي عدل فان القاضي يقول لا مدعى ان شئت وضعت على يدي عدل وتكون النفقة عليك عدلت بينك أو لم تعدل قضيت به مالك أو لم أقض فان رضى المدعي بذلك وضعها على يدي عدل وان لم يرضى لا يضع ويلزم ان شاء * ولو طلب المدعي من القاضي الجأز له بين المدعي به والمدعي عليه ان كان ذلك قبل اقامة البينة لا يجيبه القاضي الى ذلك * وكذا لو أقام شاهدا واحدا

أو شاهد من فاسقين لأن قول الفاسق لا يعتبر إلا يرى أنه لو أجبر بخاتمة الماء وظهاره لا يعتبر قوله في ذلك في ظاهر الجواب وإن أقام المدعي شاهدا عدلاً أو امرأتين مستورتين فإن كان ذلك من باب الفرج بأن شهدا على أمة أم هذا الرجل حيل بينهما وبين المدعي عليه وتوضيح عند عدل وكذا لو ادعت حربة وتعتقا أو شهدا بطلاق بائن أو ثلاث يحل بينهما وبين الزوج وذلك بأن يجعل القاضي بينهما ما امرأته عدله ولا يخرج عن منزل الزوج فإن حيل بين الامتو وبين المدعي عليه فلم يعدل البيعة وقال المدعي لبينة أخرى حاضرة قالوا لا ترفع الحيلولة ولا تؤخذ من العدل إلى آخر المجلس وقيل يؤجل أياماً كولو ادعى القاتل بيعة على العفوفانه يؤجل أياماً أو ادعى المجلس استعساناً * ولو ادعى رجل نكاح امرأته وحى في بدعيه فأقام المدعي البيعة فإن سأل المدعي الحيلولة أو التعديل (٣٩٥) في مدة مسئلة على الشهود فعل القاضي ذلك

والافلا وكذا المرأة إذا ادعت فساد النكاح وأقامت البيعة وسألت الحيلولة وكذا رجل ادعى أمة في يد رجل وقال بعتهم من الذي في يده ببيع فساد وقال المدعي عليه اشترى بثمانه شرا حائراً فهو بمنزلة لو ادعت المرأة فساد النكاح وإن كان الدعوى في غير الفرج وأقام المدعي بيعة فانه يأخذ كقبلا من المدعي عليه بنفسه وبالمدعي به ووكيلاً بالخصومة ولا يحتاج إلى التعديل الحيلولة الآن يكون المدعي شيئاً يخاف تغييره واتلافه * ولو كانت الجارية في يد رجلين يدعى كل واحد منهما بأنها فان القاضي يدعيها في أيديهما ويقول لكل واحد منهما أقم البيعة فإن أراد كل واحد منهما أن تكون الجارية عنده وتنازع في ذلك أمرهما القاضي أن يتفقا على رجل تكون عنده إلى أن تقوم لهما بيعة قطعا للمنازعة فإن أقام أحدهما البيعة على دعواه ولم يقم الآخر وضعها القاضي عند رجل عدل إلى أن يسأل عن الشهود * ولو ادعى رجل نكاح امرأة كبيرة ليست في يد رجل وهي شجيرة دعوا فأقام البيعة وطلب من

وموالى موالى موالى دخل الفريق الرابع ومن هو أسفل منهم على قياس مسئلة الولد كذا في المحيط * في البيعة سئل على س أحدهم وقدر ضيعته على مواليه وأولادهم بطناً بعد بطن وعلى أولاد رجل وأولاد أولاده فبأن واحد من الفريق الآخر ويق منه أولاد فخصيب المتوفى لمن يكون لأولاده أم للذي يكون من البطن الأول فقال الأولى أن يصرف نصيب الميت إلى أولاده كذا في التتارخانية * ولو أقر الواقف رجل مجهول النسب أنه مولود لوصدق المقر له وليس المقر له نسب معروف ولا ولا معروف كان له الوقف كذا في فتاوى قاضيتان * وماذا كرم الجواب مستقيم في الغلة الجانية وغير مستقيم في العلات الماضية والغلات التي حدثت قبل هذا الإقرار كذا في المحيط * فإن كان للواقف موال أعقبوه موال أعقبهم لا يعطى الفريقان من الغلة شيئاً كذا في الظهيرية وتعطى الغلة للفقراء كذا في المحيط * وإن قال هذه صدقة موقوفة لله تعالى أيد على أمهات أولاده ومديراته فالوقف جائز وعكس هذا المعتقد على مال والمكاتبون وإذا صح الوقف استحق العلة من كانت منهن عنده وإن كان قد زوجهن وأما من أعقبهن من أمهات أولاده في حال حياته قبل حصول هذا الوقف فلاحق لهن فيه لانهن قد انعدرن باسم هو الولد فيقل موليته فلا يدخلن في شيء من ذلك حتى يبين كذا في السراج الوهاج * وإن لم يكن له أم ولد الا وقد اعتقت في حياته فالغلة لها كذا في الحاوي * وإن قال على أمهات أولاد زيد وعلى موليته ولز يد أمهات أولاد قد كان أعقبهن وأمهات أولاد لم يعقبهن فبأن الغلة بين أمهات أولاده وبين موليته ودخل اللاتي كان أعقبهن في موليته كذا في المحيط * ولو قال أرضى هذه صدقة موقوفة بعد وفاتي على موالى فانه يعطى من الوقف لأمهات أولاده ومديره كذا في فتاوى قاضيتان * رجل قال أرضى هذه صدقة موقوفة على سالم مملوك زيد فباعه زيد فالعلة لسالم تدور معه والقبول إليه دون المولى من ملك سالم وقت حدوث العلة فالعلة كذا في الحاوي * ولو وقف أرضه على سالم غلام زيد ومن بعده على المساكين فباع زيد سالم فالعلة لسالم تدور معه كذا في دار فان ملك الوقف سالم أطل الوقف على سالم كذا في خزائن المعصنين والمحيط * ولو قال على سالم مملوك ومن بعده على المساكين فالعلة للمسالكين ولا يكون لسالم ولا للواقف من ذلك شيء فان باع الواقف سالم لاهدم رجل لا يكون لسالم ولا لأولاده من ذلك الوقف شيء فقد جاوز الوقف على أمهات أولاده ومديراته ولم يجوز الوقف على الماليك وقد أشار محمد رحمه الله تعالى إلى الفرق بينهما وقال لان فيمن ضربا من العتق ولا كذلك الماليك كذا في الظهيرية * سئل أبو حامد عن ضيعة موقوفة على الموالى لو أرادوا قسمة هذا الوقف لأجل العماره هل لهم ذلك فقال نعم يجوز إذا كانت قسمة حفظ وعمارة لا قسمة تمليك كذا في التتارخانية فافلا عن البيعة

القاضي أن يصعها على يدى عدل إلى أن يسأل عن الشهود دون القاضي لا يضعها ولكن بأخذ منها كقبلا وكذا لو ادعى نكاح بكره في بيت أبيها لا يبرأ لها * وإن كان المدعي به منقولاً لعظماء لا يمكن نقله إلا بموافقة وضرب ونحو الخشب العنبر والجوهر والرحى والصنم الكبير والمكيل والموزن اختلافوا فيه قال بعضهم بنقل إلى المجلس الماضي وموثة النقل تكون على المدعي عليه والصحيح أن القاضي يبعث رجلاً يسمع الشهادة بحضور المدعي به وشهوده معه فيشهدون عند القاضي أن شهود المدعي شهدوا والمدعي وحيد بنذيقضى القاضي للمدعي والذي بعثه القاضي لسماع الشهادة لا يكون قاضياً فلا بد من القضاء بتلك الشهادة * وإذا وقعت الدعوى في دابة لا بأس بإدخالها في المسجد للخصومة إذا كان القاضي يجلس في المسجد لأن الشهادة بالنقل لا تقبل إلا بالإشارة إليه * وإذا ادعى رجل جارية أو عبداً أو دابة

ففي يوم جسد تشهد أحد شاهد المدعى أنهم باجازه وشهد الاخوانها كانت جازيته ذكر الشيخ الامام المعروف بنحو اخر رادهم رحمه الله تعالى في شرح الغصب أنهم يقبل ويقضى للمدعى وكذا لو شهد أحدهما أنهم مملوكه وشهد الاخوانها كانت مملوكه * ولو شهد أحدهما أنها كانت في يده وشهد الاخوانهم في يده لا تقبل ولو ادعى المدعى أنها كانت له وشهد الشهود أنهم ذكروا الشيخ الامام المعروف بنحو اخر رادهم رحمه الله تعالى أنهم لا تقبل * ولو شهد الشهود أنها كانت في يد المدعى أمس أو قاروا منذ شهر أو سنة لا يقضى بهذه الشهادة وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنهم تقبل ويؤمر بالتسليم الى المدعى * ولو شهدوا على اقرار المدعى عليه أنها كانت في يد المدعى أمس يؤمر بالآدلة الى المدعى في قولهم وكذا لو شهدوا (٣٩٦) أنها كانت في يد المدعى وان المدعى عليه هذا أخذها منه أو غصبها منه وانزاعها

من يده أو أبق العبد من يد المدعى فأخذها المدعى عليه أو أرسله المدعى في حاجته فأخذها المدعى عليه أو ودعه عند المدعى عليه أو أعاره إياه تقبل وان لم يشهدوا على ملك المدعى * ولو شهد الشهود فقولوا تشهدان هذا العين لهذا المدعى ولم يشهدوا أنه ملك المدعى أو قالوا تشهدان المدعى مالك لهذا أو شهدوا على اقرار صاحب اليد أن هذا العين لهذا المدعى يجوز ويقضى به للمدعى وكذا لو شهدوا أنه له ملكه منذ عشر من سنة أو ذكر أو وقتاً أقل من ذلك أو أكثر يجوز ويقضى به للمدعى وما ذكرنا قبل هذا أنه لا بد من التصريح على الملك فذلك قول البعض وهو اختيار الشيخ الامام علي بن محمد البرزوي رحمه الله تعالى وأما على قول العامة إذا شهدوا أنه تقبل المدعى إذا قال للقاضي ان المدعى عليه أقر أن هذا الشيء لي فمعه بالتسليم الى قل عامة المشايخ تصح دعواه وإذا أقام البيينة على هذا يأمره بالتسليم اليه * إذا شهدوا بشئ ينقل أن هذا الشيء ملك المدعى يجوز شهادتهم وان لم يشهدوا أنه في يد المدعى عليه بغير

(الفصل الثامن فيما اذا وقف على المقرء فاحتاج هو أو بعض أولاده أو قرابته) وفي الفتاوى اذا جعل أرضاً صدقة موقوفة على المقرء والمساكين فاحتاج بعض قرابته أو احتاج الواقفان احتاج الواقف لا يعطى له من ذلك الغلة شئ عند السك كذا في الخلاصة * وان قال في الصحة أرضي صدقة موقوفة على المقرء بعدى وهو يخرج من الثلث أو كان ذلك في المرض ومات وله ابنة صغيرة لا يجوز الصرف اليها وهذا التفصيل مذكور عن أبي القاسم قال الصدر الشهيد حسام الدين رحمه الله تعالى وبه يغنى كذا في النعمانية * فان احتاج بعض قرابته أو بعض ولده الى ذلك والوقف في الصحة (فهما أحكام) أحدها أن صرف الغلة الى فقراء القرابة أولي فان فضل منها شئ يصرف الى الجانب الثاني أن لا ينظر الى المحتاجين يوم خلفت الغلة وانما ينظر الى المحتاجين يوم قسمت الغلة والثالث أن ينظر الى الأقرب فالأقرب منه في القرابة وهو ولد الصلب أو لأم ولد أو لأم البطن الثالث ثم البطن الرابع وان سفلوا فان لم يكن من هؤلاء أحد أو فضل أعطى فقراء القرابة يبدأ فيهم أيضاً بالأقرب كذا في الحاوي * ثم الى موالى الواف ثم الى جيرانه ثم الى أهل مصرهم أيهم أقرب من الواقف منزلاً كذا في محيط السرخسي * وهذا في المحيط وفتاوى قاضيان * والرابع أن يعطى كل واحد مائة مائة درهم وهذا قول هلال رحمه الله تعالى كذا في الحاوي * هذا اذا وقف على المقرء واحتاج اليه بعض قرابته وأما اذا وقف على فقراء قرابته فيصرف جميع الغلة اليهم وان كان نصيب كل واحد منهم أكثر من مائة درهم أو اذا وقف على الاقرب فالأقرب من قرابته فهنا لا يعطى الكل انما يعطى أقل من مائة درهم كذا في الذخيرة * فان أعطى القاضي بعض القرابة من وقف الفقراء فهذا على وجهين ان أعطاهم ولم ينقض بذلك لا يصير ذلك سبباً لوجوب شئ لهم حتى كان للقاضي الذي يحجب بعده أن ينقض ذلك فلا يعطيه وان كان الاول قد قضى بذلك فقال للقيم حكمت بذلك وجعلته راقبة لهم في لوقف صاروا أحق من سائر المقرء وليس للقاضي الذي يحجب بعده أن ينقض ذلك كذا في الحاوي * ولو وقف أرضه على أن نصف غناها للمساكين ونصفها للفقراء من قرابته فاحتاج قرابته وكان الذي سمي لهم لا يكفيهم أعطاهم ما جعل للفقراء لفقيرهم قال هلال رحمه الله تعالى لا وهو قول يوسف بن خالد السمتي رحمه الله تعالى وقال ابراهيم بن يوسف البلخي وعلي بن أحمد العارسي والمقبة أبو جعفر الهندي وان رحمهم الله تعالى يعطون من نصيب الفقراء لانهم فقراء وفقراء قرابته يستحقون بالجهة بين جميعا كمن وقف أرضاً على قرابته وأرضاً على جيرانه وبعض جيرانه قريبه فانهم يستحقون من الوقفين بالوصفين وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن الواقف ان شرط في الوقف أن لفقراء قرابته كذا وللمساكين والفقراء كذا

يعطى حق لانهم لما شهدوا بالملك وملك الانسان لا يكون في بدغيره الا بمرض فالبيينة تكون على مدعى العارض ولا تكون على صاحب الاصل وقال بعضهم ما لم يشهدوا أنه في يد المدعى عليه بغير حق لا يقطع يد المدعى عليه والاول أصح فيما سوى المقرء لا يشترط أن يشهدوا أنه في يد المدعى عليه لان القاضي يراه في يده فلا حاجة الى البيان بخلاف المقرء * رجلان تزعا في عين كل واحد منهما يدعي أنه له فان كان العين في يد غيرهما يكره دعواهما فأقام المدعيان البيينة على الملك المطلق ان لم يؤرخا وأرخا وتاوخما سواء يقضى بينهما نصيبان فان رخا وأحد هما أسبق في ظاهر الرواية عن أبي حنيفة وأبي يوسف الا أن خروجه الاول يقضى لاسبقهما وان أرخ أحدهما أولاً طلق الا أن خروفي ظاهر الرواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى يقضى بينهما هو الصحيح ولا يعتبر التاخير عند الانفراد *

واختلفت الروايات عن صاحبيه في ذلك قال الشيخ الامام المعروف بخوارزاده رحمه الله تعالى الصحيح أن علي قول أبي يوسف الاول
ومحمد الآخر يقضي بينهما ما صنفان كما قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى وإن كان العين في يد أحدهما فإن لم يورخا وأورخا وتاريخهما سواء فالخارج
أولى وإن أورخا وأحدهما أسبق يقضي لاسبقهما سواء كما خار حارصا وهو قول أبي يوسف الآخر وفي قول محمد الآخر لا يخرج الخارج
أولى فإن أورخ أحدهما ولم يورخ الآخر كان الخارج أولى في قول أبي حنيفة ومحمد الآخر وأبي يوسف الاول * ولوتنازع رجلان في
شيء فأقام أحدهما البينة أنه كان في يده منذ شهر وأقام الآخر البينة أنه كان في يده منذ (٣٧) - جمعة جعله القاضي في يد مدعي الساعة وكذا لو أقام
أحدهما البينة أنه كان في يده منذ شهر وأقام الآخر البينة أنه كان في يده منذ (٣٧) - جمعة جعله القاضي في يد مدعي الجمعة * عبده

في يد رجل أقام البينة أنه كان عبده
مذعشرين سنة وأقام الآخر البينة
أنه عبده وكان في يده منذ سنة حتى
اغتصبه الذي في يده فهو لمن في يده
* رجل قال لبيته هذا العبد لك
فقال المقر له ليس هولي ثم قال بلى
هولي لا يقبل قوله * ولو أقام
البينة أنه لم يلقه لا تقبل بينته * وقال
الناطقي رحمه الله تعالى إذا قال
أبست هذه الدار لي ثم أقام البينة
أنه لم يلقه لا تقبل بينته لأنه لم يقر بها
لمعروف حتى لو كانت الدار في يد
رجل يدعيها لنفسه فقال رجل
آخر أبست الدار لي ثم ادعىها لنفسه
لا تسمع دعواه * ولو أقام البينة
لا تقبل بينته لأنه لما قال ليست
لي صار مقرا بالملك الذي ليسد فإذا
ادعى لنفسه بعد ذلك لا تسمع *
رجل في يده عبد يقرب بالرق فادعى
العبد أن فلانا الغائب اشتراه من
مولاه هذا بالف ونقده الثمن
لا يقبل قوله وإن ادعى أن فلانا
الغائب اشتراه من مولاه وكله
بالخصومة وتقبض نفسه من
صاحب اليد قبلت بينته لأن العبد
يصلح خصما في قبض نفسه ويصلح
وكيلا في شراء نفسه ولو قال العبد
كنت عبد فلان فباعني منك

يعطى فقراء القرابة من نصيب الفقراء وإن شرط أن اعقرأ قرابتي كذا والبقى للفقراء لا يعطى
فقراء القرابة من نصيب الفقراء وبه أخذ محمد بن سلمة وبنو نصر محمد بن سلام البلخي كذا في الذخيرة
* ولو كان الواقف جعل الغلة لأبنائه أو في سبيل الله والحج أو في الرقاب فاحتاج
بعض ولده أو قرابته إلى ذلك لم يعطوا شيئا إلا أن يكون الولد أو القراب من أبناء
السبيل حينئذ يبدأ بهم كذا في الحاوي * ولو وقف أرضه على فقراء قرابته وأرضه أخرى على
العقراء والمساكين ووقف القرابة لا يكفهم فإن كان ذلك في عقدين مختلفين فالقرابة يعطون
من الوقف الآخر ما فيهم وإن كان ذلك في عقد واحد لا يعطون ويجب أن يكون ما ذكر من
الجواب فيما إذا كان العقد واحد على قول هلال وبنو يوسف بن خالد كذا في المحيط * وإذا أعطى
واحد من فقراء القرابة أقل من مائتي درهم فأنفقه وقدم بقى من الغلة أعطى نائبا إذا لم يكن أنفقه
في الفساد كذا في الحاوي * (ومما يتصل بهذا الفصل) إذا قال جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة
أبدا على زيد وولده وولد ولده أبدا ما تناسلوا ومن بعدهم على المساكين على أنه إن احتاج قرابتي
رد عليهم هذا الوقف فكانت غلته لهم وكانت قرابته جماعة فاحتاج بعضهم وبعضهم أغنياء ورد
هذا الوقف على من احتاج من قرابته وكذلك لو قال إن احتاج مولى فاحتاج بعضهم ولو قال على
ولد زيدان ماتوا ردت غلته هذا الوقف على عمر وفات بعض ولد زيد وبقي البعض لم ترد الغلة حتى
يموت كل ولد يده كذا ذكر الخصاص رحمه الله تعالى كذا في الذخيرة * قال هلال رحمه الله تعالى في
وقفه إذا قال أرضي هذه صدقة موقوفة بعد موتي على الفقراء فمن احتاج من ولدي وولدي ولدي
أعطى ما يكفيه كان قال فإن احتاج أحد من ولدي لصلبه ينظر إلى ما يكفيه (٢) فيكون ذلك ميراثا
بين جميع الورثة وإن احتاج بعض ولد الولد أعطى ما يكفيه وإن احتاج ولد الصلب ولد الولد أعطى
ثم ما يصيب ولد الصلب من بين الورثة وما يصيب ولد الولد يكون له فإن احتاج جميعا يقسم على
عدد الرؤس ثم الحكم ما ذكرنا من الارث والوقف وإن استغنى المحتاج لا يعطى له وهذا ظاهر وإن
قسمت الغلة عن سمي لكل فقير وكان يكفي لأحدهما (٣) فإنه يبدأ بولد الولد كذا في المحيط
(الباب الرابع في ما يتعاق بالشرط في الوقف)

(٢) قوله فيكون ذلك ميراثا لأنه لا يستحقه بالوقف لأنه بمنزلة الوصية وهي لا تجوز لأورث وإنما
يستحقه بالارث ولا يختص هو به بخلاف ولد الولد فإنه يستحقه بالوقف لأن الوصية له جائزة كذا
في الذخيرة (٣) قوله فإنه يبدأ بولد الولد لأن حقه أقوى لأنه يثبت من غير إجازة وحق ولد الصلب
لا يثبت إلا بإجازة الورثة ذخيرة اهـ محمد

بالف درهم وكفى بقضاء الثمن وأقام البينة على ذلك قبلت بينته إلا أن مولاه أن مدعه عن الخصومة وإن لم يدعه فإلزامه قالوا كذا جائز قوله أن
يقبض الثمن ويرأ منه المولى * ولو قال أما بعد فلان قد وكلني بخصومة ث في نفسي وأقام البينة قبلت بينته * رجل جاء إلى امرأته رجل
أوابنته وهي صغيرة فخدعها وأخرجها من منزل أبيها وأزوجهها كان للاب والزوجه أن يحاصمه في ذلك ويجلس حتى يأتي بها أو يعلم أنها
قدمت * رجل ادعى عبدا في يد رجل فطوالب بالبينة فلما أقام من عند القاضي يدعه صاحب اليد من رجل بالف وتقبض ثم أودعه
المشتري عند البائع ثم جاء المدعي بالبينة فأن كان له ضي يعلم بما صنع ذواليد وأقر به المدعي لا يسمع بينة المدعي على ذي اليد وإن لم
يعلم به القاضي ولا أثر به المدعي تقبل بينة المدعي ولا تقبل بينة صاحب اليد أنه باعه من فلان ثم أودعه فلان عنده وإن أقام البينة على أقرام

المدعى بذلك قبل بيته وتندفع عنه الخصومة * والهبه والصدقة اذا اتسلهما القرض بمنزلة البيع في ذلك * رجل ادعى عبد الله في يد رجل فقبل أن يقيم البيعة بالمدعى عليه رجل بمحض من الشهود ثم أقام المدعى البيعة على المدعى عليه أن العبد له أن القاضي يقضى به للمدعى ولا تقبل بيعة المدعى عليه أنه باءه فان جاء المشتري بعد ذلك وأقام البيعة على المقضى له أن العبد عبده وهو في يده بغير حق يقضى به للمشتري فلا باعه المشتري أو وهبه من المقضى عليه الاول جاز ويعود العبد الى ملكه وهذه حيلة يحتال بها المدعى بالاستحقاق * ولو ادعى عبد الله في يد رجل فقبل أن يقيم المدعى البيعة باعه بيعاً صحيحاً بمحض من الشهود ثم أقام المدعى البيعة على أن العبد له فانه يقضى به للمدعى فان حضر المشتري بعد ذلك وأقام البيعة على المقضى (٣٩٨) له أن العبد عبده كالاشترائه من المقضى عليه لا تسمع دعوى المشتري ولا

تقبل بيته لان القضاء على المقضى عليه يكون قضاء عليه وعلى من تلقى الملك منه * جبة في يد ثلاثة نفر أحدهم يدعى بطانته والثاني قطنها والثالث كاهها وأقام كل واحد منهم البيعة على ما ادعى فانه يقضى بجميعها للمدعى الكل ويضمن هو المدعى البطانة نصف قيمة البطانة والمدعى القطن نصف القطن وانما يقضى للمدعى الكل بالظاهرة لانه يدعيها ولا يدعيها غيره فيقضى له ثم مدعى الكل مع مدعى البطانة يدعيان البطانة ولا يدعيها غيره ما والبطانة في أيديهما فيقضى لكل واحد منهما بنصفها الذي في يد صاحبه ترجيحاً لبيعة الخارج على بيعة ذي اليد وإذا قضى للمدعى البطانة بالنصف صار كل مدعى الكل غصب منه نصف البطانة وجعلها طاعة لجبته فيضمن نصف قيمتها وكذا في القطن الآن في القطن يضمن المثل وفي البطانة يضمن القيمة * رجلان في يد كل واحد منهما شاة أقام كل واحد منهما البيعة أن الشاة التي في يد صاحبه شاته ولدت من شاته التي في يده فان كانتا مشكتين ذكر في الاصل أنه يقضى لكل واحد

في الذخيرة اذا وقف أو ضاً أو شيئاً آخر وشرط الكل لنفسه أو شرط البعض لنفسه مادام حياً وبعدة للفقراء قال أبو يوسف رحمه الله تعالى الوقت صحيح ومشايخ بلخ ورحمهم الله تعالى أخذوا بقول أبي يوسف رحمه الله تعالى ولحقه الفتوى ترجيحاً للناس في الوقف وهكذا في الصغرى والنصاب كذا في المضمرات ومن صور الاشتراط لنفسه ما لو قال على أن يقضى دينه من غلته وكذا اذا قال اذا حدثت على الموت على ديني بكذا من غلته هذا لوقف بقضاء ما على فاعل في سبيله كل ذلك جائز وكذا اذا قال اذا حدثت على فلان الموت يعني الوائف نفسه أخرج من غلته هذا الوقف في كل سنة من عشرة أسهم مثل أسهم تجعل في الخبز عنه أو في كفارات أعماله وفي كذا وكذا أو في أشياء أو قال أخرج من هذه الصدقة في كل سنة كذا وكذا درهماً ليصرف في هذه الوجوه ويصرف الباقي في كذا وكذا على ما سبيله كذا في دفع القدر * ولو قال صدقة موقوفة لله تعالى تجري غلته على ما عشت ولم يرد على ذلك جاز وإذا مات تكون للفقراء ولو قال أرضى هذه صدقة موقوفة تجري غلته على ما عشت ثم بعدى على ولدى وولد ولدى ونسلهم أبداً ما تناسلوا فان انقرضوا فهي على المساكين جاز ذلك كذا في خزنة الممتلئين * ولو شرط أن له أن ينفق على نفسه وولده وولده وولده وعقبه أو يداً بما جعل لفلان وآخر ما جعل لنفسه قال الخصاص تقديراً وتأخيراً سواء على مذهب أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو جائز على ما شرط كذا في المحيط * وقف وقفاً على الفقراء وشرط فيه أن له أن يأكل ويؤكل مادام حياً فاذا مات كان لولده وكذلك لولده أبداً ما تناسلوا جاز الوقف على هذا الشرط كذا في المضمرات * وبه أخذ الشيخ الامام شمس الأئمة الحلواني وحسام الدين رحمهما الله تعالى كذا في السراجية * ولو شرط بعض الغلة لامهات أولاده مال وقعه ومن يحدث من بعد وقسط لكل منهن في كل عام قسطاً حال حياته وجماته جاز بخلاف كذا في الوجيز * وهكذا في المنسوط والذخيرة وقتاوى قاضيهان * وهو الاصح كذا في فتح القدير * وكذلك اذا سمى ذلك المدبر كذا في المحيط * ولو شرط العلة لامة أو لعبيده فهو كاشترطها لنفسه فيجبو ز عند أبي يوسف رحمه الله تعالى خلافاً لمحمد رحمه الله تعالى كذا في الكافي * اذا وقف وقعه موقداً واستثنى لنفسه أن ينفق من غلته هذا الوقف على نفسه وعياله وحشمه مادام حياً جاز الوقف والشرط جميعاً عند أبي يوسف رحمه الله تعالى فاذا انقرضوا صار العلة للمساكين كذا في الذخيرة * ولو وقف وقفاً واستثنى لنفسه أن يأكل منه مادام حياً مات وعند من هذا الوقف معاليق أو عيب أو زيب فذلك كله مردود الى الوقف ولو كان عنده من بركة الوقف كان ميراثاً لان ذلك ليس من الوقف حقيقة كذا في الظهيرية

منهما بالشاة التي في يده الا أنهما استويا في دعوى السجاج فتعارفتا البيعتان في ذلك فلا تسمع دعوى وفي السجاج فيجعل كأنهما ادعيا ملكاً مطلقاً فيقضى بكل شاة مبيعة الخارج وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يقضى لكل واحد منهما بالشاة التي في يده قضاء تركه لا قضاء استحقاق لانه لا وجه للقضاء لكل واحد منهما بالسجاج لمكان الاستحالة والقضاء بغير السجاج قضاء بغير دعوى فتبطل البيعتان ضرورة * جارية في يد رجل ادعاه رجلان أقام كل واحد منهما البيعة أنهما جاريته يعثمان الذي في يده بالف درهم على أي بالخيار ثلاثة أيام فانه يقضى بالثمن فان أمضيا البيعة كان لكل واحد من المدعين على الذي في يده ألف درهم لان حق كل واحد منهما ما عدا الا مضافاً قبل المشتري في الثمن ولا تضائق في الثمن فان أمضيا أحدهما البيعة دون الآخر فلا يبيع على المشتري نصف

الثمن لأنه لم يسلم للمشتري منه الا نصف الجارية والذي لم يبيع أن يأخذ كل الجارية لأنه أقام البيعة على أن كل الجارية له وانما
 به نصف يحكم المراجعة وقدز امتزاجه صاحبه ان لم يبع كل واحد منهما البيع كانت الجارية بين مدعين نصفين لاستواء ما في الحجة
 ولا شيء على المشتري من الثمن لاستحقاق المبيع * رجل أقام البيعة على رجل أنه غصب منه هذه الجارية اليوم وأقام آخر البيعة على أن هذا
 المدعي عليه اغتصب منه هذه الجارية منذ شهر قال محمد رحمه الله تعالى في قياس قول أبي يوسف رحمه الله تعالى هي للذي أقام البيعة على
 الوقت الا آخر ويضمن المدعي عليه ثمنها صاحب الوقت الاول وفي قياس قول أبي يوسف رحمه الله تعالى هي للذي أقام البيعة على الوقت
 الاول ولا يضمن الا آخر شيئا * رجل ادعى أن فلانا المبتغص منه شيئا وبين (٢٩٩) وأحضر بعض ورثة الميت وأقام عليه البيعة

بذلك وبعض ذلك شيء في يد
 الوارث وبعضه في يد وكيل الوارث
 الا آخر وهذا الوارث الحاضر
 مقرأه ميراث لهم من قبل أبيهم
 فانه يقضى على هذا الوارث الحاضر
 بدفع ما في يده الى المدعي ولا يؤخذ
 ما في يد وكيل الغائب ولو كان كله
 في يد الوارث الحاضر فانه يقضى
 بكل ذلك عليه ويدفع الى المدعي
 فاذا قدم الغائب وقال كان هذا في
 يد أخ لنا من غير الوالد لا يقبل قوله
 * رجلان اهما على رجل ألف
 درهم مشترك بينهما ما في يده
 ادعى عليه فحضر أحدهما والرجل
 وقام البيعة على دينهم أو شريكه
 غائب قال أبو حنيفة رحمه الله
 تعالى القاضي يقضى للحاضر
 بمحمصة واحدة ولا يجوز للحاضر حصما
 عن الغائب في وجه من الوجوه
 الآن يكون الالف مسيرا بينهما
 عن مورث واحد * فاذا حضر
 الشريك الغائب يكاف اعادة
 البيعة فان لم يقدر على ذلك يدخل
 مع شريكه في الجسامة التي قبض
 * وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى
 أي الشريكين حضر فهو خصم
 عن الآخر في الباقي في الميراث
 وغيره قال محمد رحمه الله تعالى

* وفي وقف الخفاف اذا شرط أن ينفق على نفسه وولده وحشمه وعياله من غلة هذا الوقف
 فماتت غلته فباعها وقبض ثمنها ثم مات قبل أن ينفق ذلك هل يكون ذلك لورثته أو لاهل الوقف قال
 يكون لورثته لأنه قد حصل ذلك وكان له كذا في فسخ القدير * وقف ضيعته على امرأته وأولاده
 فماتت المرأة لم يكن نصيبها لانهما خاصة اذا لم يكن الواقف شرط ان مات واحد منهم رد نصيبه الى
 أولاده فيكون نصيبها مردودا الى الجميع كذا في الكبري * وقف ضيعة له نصفها على امرأته
 ونصفها على ولد يعينبه على أنه ان ماتت امرأته صرف نصيبها الى أولاده وأخوه للفقراء ثم ماتت
 المرأة يكون للابن الموقوف عليه من نصيبها نصيب كذا في المضمرات * وقف ضيعة له على
 رجل على أن يعطيه كعبا بثمنه كل شهر وائس له عيال فصار له عيال يعطيه له وكفايتهم كذا في
 الكبري * ولو وقف أرضا على رجل على أن يقرضه دراهم جاز الوقف ويبطل الشرط * كذا في
 فتاوى قاضيهان * اذا شرط في أصل الوقف أن يستبدل به أرض أخرى اذا شاء ذلك فتكون
 وقفها مكانها ولو وقف الشرط جائزا ثم بدأ أبو يوسف رحمه الله تعالى وكذا لو شرط أن يبيعها
 ويستبدل بثمنها مكانها وفي واقعات القاضي الامام نقر الدين قول هلال رحمه الله تعالى مع أبي يوسف
 رحمه الله تعالى وعليه الفتوى كذا في الخلاصة * وليس له بعد استبداله مرة أن يستبدل ثانيا
 لانتهاء الشرط بمرة الا أن يذكّر عبارة فقيدله ذلك دائما كذا في فسخ القدير * وان كان الواقف
 قال في أصل الوقف على أن يبيعها بما بدا الى من الثمن من قليل أو كثير أو قال على أن يبيعها وأشترى
 بثمنها عبدا أو قال أبيعها ولم يزد على ذلك قال هلال رحمه الله تعالى هذا الشرط فاسد بفسده الوقف
 كذا في فتاوى قاضيهان * ولو قال أرضي هذه صدقة موقوفة أبد على أن لي أن أستبدل بها
 أخرى يكون الوقف جائزا استحسانا اذا كان الشراء بثمن الاول كذا في محيط السرخسي * وكما
 اشترى الثانية تصير الثانية وقفا بشرائط الاولى قائمة مقام الاولى ولا يحتاج الى مباشرة الوقف
 بشروطه في الثانية كذا في فتاوى قاضيهان * ولو شرط الاستبدال ولم يذكّر أرضا ولا دارا
 وباع الاولى له أن يستبدلها بمجنس العقار ماشاء من دار أو أرض وكذا لو لم يقيدها بالبدل أن يستبدلها
 بأى بلد شاء كذا في الخلاصة * واذا قال على أن أستبدل أرضا أخرى ليس له أن يجعل البدل
 دارا وكذا على العكس كذا في فسخ القدير * وله أن يشتري بثمنها أرضا أخرجا كذا في فتاوى
 قاضيهان * ولو قال بأرض من البصرة ليس له أن يستبدل من غيرها وينبغي ان كانت أحسن أن
 يجوز لانه خلاف الى خير كذا في فسخ القدير * وفي القنية مباشرة دار الوقف بدار أخرى انما يجوز
 اذا كانت في محلة واحدة وتكون المحلة المملوكة خيرا من محلة الموقوفة وعلى عكسه لا يجوز كذا

القياس ما قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى والاستحسان ما قال أبو يوسف رحمه الله تعالى * أربعة عشر لهم على رجل ألف درهم وهو موصر
 أو مفسر فشهداثنان منهم على اثنين منهم أنهم ما أروا الغريم عن حصتهم من الالف جازت شهادتهما وان كان ذلك ثمن مبيع باعوه منه وان
 مات الغريم وترك ألف درهم فشهدا بالبراء بعد موته لا يجوز شهادتهما لان الالف المتروكة بعد الموت يصير مشتركا بين الغرماء كل واحد
 منهم كان مدعيا تخلص ذلك لنفسه * عهدي في يد رجل أقام البيعة على رجلين أنه باعه منهما بالفي درهم وأقام أحدهما البيعة أنه
 اشتراه منه بالدرهم كذا في المنتقى أنه يقضى بيعة الذي العبد في يده * رجل ادعى على رجل ألفا لم يدعى عليه وأعطاه اياه على
 الجود أو صلحه من دعواه ثم ان المدعي عليه أقام البيعة للمدعي قال قبل أن يقبض مني المثل أو قال قبل الصلح ليس لي قبل فلان شيء قال سلم

وقضاء المال ماضيان وان أقام البينة أنه أقر بذلك بعد الصلح وقضاء المال يبطل الصلح والقضاء وان كان القاضي قضى عليه بالمال بالبينة ثم أقام المدعى عليه البينة أن المدعى أقر قبل القضاء أنه ليس له على المدعى عليه شيء يبطل عنه المال * عبد في يد رجل ادعاه رجل وقال كان العبد لي وهبته لذي اليد وهو غائب ولم أمره بقبضه فقبضه غيره رأى امرئ وقال الموهوب له وهبه لي وقبضته منك فان القول يكون قول الموهوب له لانه مقبوض في يده * ولو قال الموهوب له حين وهبته لي كان العبد في منزلك لم يكن يحضر تنافا مرتني قبضه فقبضته لا يقبل قوله * ولو قال المدعى كان العبد لابي وهبه لك فلم تقبضه في حياته وانما قبضته بعد موته كان القول قول الوارث * اذا اختلفت ريب المال مع المضارب فقال المضارب رددت (٤٠٠) عليك رأس المال بعدما اقتسمنا وانكرت ريب المال كان القول قول ريب المال لان

المضارب يدعى أن ما في يده نصيبه من الربح ورب المال يدعى أنه مال المضاربة لانه لم يرد عليه رأس المال فيختلف كل واحد منهما فان أقام البينة أقام ريب المال أن المضارب أقر أنه لم يرد عليه رأس المال وأقام المضارب البينة على اقرار ريب المال أنه رد عليه رأس المال فهذا على وجوه ان آخرها تاريخ أحدهما أسبق بقضى لا آخر التاريخين أيهما كان أما اذا كان تاريخ ريب المال سابقا يصير كأن المضارب لم يرد عليه في ذلك الوقت ثم رد بعده وأما اذا كان تاريخ المضارب سابقا فلان ريب المال وان أقر ببراءته الآن المضارب لما أقر ببراءته بعد ذلك فقد رد اقراره وبطلت البراءة وهذا يصلح أصلا في جنس هذه المسئلة وان أرخا وتاريخهما سواء أو أطلقا بقضى بينة المضارب ويجعل كأنه لم يرد ثم رد بعد ذلك * جارية في يد رجل ادعت أنها حرة الأصل وأنكرت أنها أقرت بالرق وادعى ذوا اليد أنها أقرت بالرق كان القول قول الجارية وفيه قضى بحريتها * رجل ادعى عينا في يد رجل فقال هو لي اشترى من فلان بكراد في يدك

في البحر الرائق * ولو شرط لنفسه أن يستبدل فوكل به حاز ولو أوصى به عند موته لم يكن للوصي ذلك ولو شرط الاستبدال لنفسه مع آخر أن يستبدل لمعاقر ذلك الرجل لا يجوز ولو تفرد الواقف جاز كذا في فتح القدير * ولو شرط الواقف في الوقف الاستبدال لكل من ولي هذا الوقف صح ذلك ويكون لكل من ولي الوقف ولاية الاستبدال أما اذا قال الواقف على أن لغسلان ولاية الاستبدال فأت الواقف لا يكون لغسلان ولاية الاستبدال بعدموت الواقف الآن يشترط الولاية بعد وفاته كذا في فتاوى قاضيان * وليس للقيم ولاية الاستبدال الآن ينص له بذلك ولو شرطه للقيم ولم يشترط لنفسه كان له أن يستبدل بنفسه كذا في فتح القدير * ثم اذا جاز الواقف وشرط البيع والاستبدال بالثمن فباعه بما يتغابن النماء فيه فالبيع حاز وان باعه بما لا يتغابن الناس فيه فالبيع باطل كذا في المحيط * ولو باعها بغير وض في قياس قول الامام يصح ثم يبيعها بعقار وقال أبو يوسف وهلال رحمهما الله تعالى لا يملكه الا بالنقد كذا في البحر الرائق * أو بارض تركة أو بامكانها كذا في فتح القدير * ولو باع أرض الوقف وقبض الثمن ثم مات ولم يدين حال الثمن كان الثمن ديننا في تركته كذا في فتاوى قاضيان * وكذا لو استهلكه كذا في فتح القدير * وان باع الاولى وضاع الثمن من يده لا يضمن وبطل الوقف كذا في محيط السرخسي * ولو اشترى بالثمن عرضا محلا يكون وقفا فهو له والدين عليه ولو وهبه من المشتري صحت الهبة ويضمنه في قول أبي حنيفة فرجحه الله تعالى ومنعه أبو يوسف فرجحه الله تعالى أما لو قبض الثمن ثم وهبه فالهبة باطلة اتساقا كذا في فتح القدير * واذا باع الوقف ثم عاد اليه بما هو فسخ من كل وجه كان له أن يبيعها ما يشاء وان عادت بعد جديلا يملك بيعها الآن يكون عم لنفسه الاستبدال ولو ردت بعيب بقضاء أو بغير قضاء بعد القبض أو قبل القبض بقضاء عادت وقفا وكذا اذا أقال المشتري قبل القبض أو بعده كذا في فتح القدير * وليس له أن يبيع الأرض بعد الاقالة الآن يكون شرط ذلك في الوقف كذا في المحيط * ولو باع أرض الوقف واشترى بثمنها أرضا أخرى ثم ردت الاولى عليه بعيب بقضاء قاض كان له ان يفسخ بالأرض الاخرى ما شاء والأرض الاولى تعود وقفا ولو ردت الاولى عليه بعيب بغير قضاء لم يفسخ البيع في الاولى فبقيت الثانية بدلا عن الاولى فلا تبطل الوقفية في الثانية ويصير مشتريا لادولى لنفسه ولا يصير مشتريا للأرض الثانية ووافقا لنفسه كذا في فتاوى قاضيان * وان باع الاولى واشترى الثانية ثم استحققت الاول فالقياس أن لا ينتقض الوقف في الأرض الثانية وفي الاستحسان لا تكون الثانية وقفا كذا في محيط السرخسي * ولو كان الوقف سرسلا لم يذ كرفيه شرط الاستبدال لم يكن له أن يبيعها ويستبدل بها وان كانت أرض الوقف سجة لا ينتفع بها كذا في فتاوى قاضيان * وقد

بغير حق فواجب عليك تسليمه الى قالوا لا تسمع هذه الدعوى لانه لم يذ كرفيه شرط الاستبدال لم يكن له أن يبيعها ويستبدل بها ومن اشترى شيئا اختلف فوجده في يد غيره قبل أن ينتقمه الثمن لا يكون له أن يأخذه من صاحب اليد الآن يدعى الو كالة بالقبض من البائع * رجل ادعى على رجل أنه غصب منه حمارا وذكروا ما أقام البينة على وفود دعواه فاحضر المدعى عليه حمارا فقال المدعى هذا الذي ادعيت به وزعم شهوده أن هذا الحمار هو الحمار الذي شهدنا بملكه للمدعى فنظر واقبه فاذا فيه بعض شياته على خلاف ما قالوا بأب ذكروا الشهود عند الشهادة أنه مشقوق الاذن وهذا الحمار الذي جاء به المدعى عليه غير مشقوق الاذن قالوا هذا لا يمنع الغضاء لا مدعى ولا وجب خلاف في شهادتهم ذكروا عالم يكن محتاجا اليه في الدعوى والله هادى وخلاف في مثل هذا لا يجيب الحلال والله أعلم * قال رضي الله عنه ومنذ كرفي مسائل النتائج

يخالف هذا * رجل ادعى دابة أو داراً في اجارة الغدير لا تقبل بينة المدعى الا بحضرة الاجر والمسة اجر جيها وكذا الرهن ولو كانت ردة في يد رجل فان كان البذوم قبل المزارع فهو بمنزلة الاجارة وان كان البذر من قبل صاحب الارض اختلفوا فيه والشيخ انه يشترط حضرة العامل ولو ما عشيأ ولم يسلم الى المشتري حتى اذا ارجل فانه يشترط حضرة البائع والمشتري وكذا لو اراد الشفيع ان اخذ الدار بالشفعة وهي في يد البائع يشترط حضرة البائع والمشتري * ولو ادعى على صغير شيئاً بحضرة وصيه ذكر الشيخ الامام المعروف خواهر زاده في شرح القسمة انه يجوز ولا يشترط حضرة الصغير ولم يفصل بين ما اذا كان المدعى به ديناً أو عيناً وجب مباشرة الوصي أولاً مباشرة الوصي * وذكر الناطقي أنه لو ادعى ديناً وجب مباشرة الوصي (٤٠١) لا يشترط حضرة الصغير وان كان ديناً وجب مباشرة الوصي ككتمان الاستهلاك ونحو ذلك يشترط حضرة الصغير للاشارة اليه * وذكر الخفاف رحمه الله تعالى أنه لو ادعى على صبي محجور مالا باستهلاك أو غصب ان كان المدعى يقول لي بينة حضرة تسمع دعواي ويشترط حضرة الصغير ويحضر معه أبوه أو وصيه حتى اذا قضى القاضي بالمال يؤمر الاب أو الوصي بالاداء وان لم يكن للصبي أب ولا وصي وطالب المدعى من القاضي أن ينصب وصياً للصغير تجابه القاضي الى ذلك لكن يشترط حضرة الصغير عند نصب الوصي وعند بعض المتأخرين يشترط حضرة الصغير عند الدعوى سواء كان الصغير مدعياً ومدعى عليه * قال مولانا رضي الله عنه وينبغي أن لا يشترط حضرة الاطفال عند الدعوى كما ذكر الشيخ الامام المعروف بخواهر زاده رحمه الله تعالى * ولو ادعى على ميت ديناً وورثته صغار فان كان للميت وصي لا يشترط حضرة الورثة وان لم يكن للميت وصي وللصغار وصي يشترط حضرة الورثة الصغار وحضرة الواحد يكفي * ولو ادعى

اختلف كلام قاضين في موضع جوزه للقاضي بلا شرط الواقف حيث رأى المصلحة فيه وفي موضع منعه منه ولو صارت الارض بحال لا ينتفع بها والمعتد أنه يجوز للقاضي بشرط أن يخرج عن الاستفاد بالسكينة وأن لا يكون هناك ريع للوقف يعسر به وأن لا يكون البيع بغبن فاحش كذا في البحر الرائق * وشرط في الاستعاف أن يكون المستبدل قاضي الجنية المفسر في العلم والعمل كذا في النهر الفائق * وسئل شمس الأئمة محمود الازر جنسدي عن وقف على أولاده وقال لهم ان يخرجتم عن امسا كه فبيعهوا قال لو كان هذا شرطاً في الوقف كان باطلاً وهذا يجب أن يكون قول محمد رحمه الله تعالى أما لي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فيجوز الوقف وبطل الشرط ولو قال أَرْضِي صدقة موقوفة على أن أصلها لي أو على أنه لا يزول مدعي عن أصله أو على أن أبيها أصلها أتصدق بثمنها كان الوقف باطلاً كذا في فتاوى قاضين * ولو شرط أن يبيعها ويجعل ثمنه في وقف أفضل ان وثى الحاكم يبعه أذن له فيه كذا في الوجيز * وذكر الخفاف في وقفه لو شرط أن يبيعها ويصرف ثمنها لي ما رأى من أبواب الخير فالوقف باطل وان شرط في أصل الوقف أن يبيعها ولم يبعه لا يجوز لمن وليه بعده أن يبيعها كذا في الذخيرة * ولو قال أَرْضِي هذه صدقة موقوفة على أن لي ابطلاً فالوقف باطل عند هلال رحمه الله تعالى وعند يوسف بن خالد رحمه الله تعالى جائز والشرط باطل ولابد رواية أبي يوسف رحمه الله تعالى فلقائل أن يقول الوقف جائز لان هذا بمنزلة اشتراط الخيار ولقائل أن يقول بانه غير جائز عندده كذا في محيط السرخسي * ذكر الخفاف في وقفه مسائل على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فقال اذا كتب في صك الوقف لا يباع ولا يوهب ولا يملك ثم قال وعلى أن لفلان يبيع ذلك والاستبدال بثمنه ما يكون وقفاً له أن يبيع ويستبدل وان قال في أول الكتاب على أن لفلان يبيع ذلك والاستبدال به ثم قال في آخر الكتاب وعلى أنه ليس لفلان يبيع ذلك فليس له أن يبيع كذا في الذخيرة * ولو شرط لنفسه أن ينفق من المعالي اذ شاء ويزيد ويخرج من شاء ويستبدل به كان له ذلك وليس لقيمة الا أن يجعله كذا في فتح القدير * قال الخفاف في وقفه اذا فعل ذلك مرة فليس له أن يغير بعد ذلك فان أراد أن يكون له ذلك أبداً ما عاش يزيد وينقص ويدخل ويخرج مرة بعد مرة قال يشترط ذلك وان اشترط الواقف هذه الاشياء لانسان مادام حيافه ذلك كذا في المحيط * ولو شرط لنفسه مادام حياً ثم للموتى من بعده صح ولو جعل له للموتى مادام الواقف حياً ما سكته مدة حياته فاذا مات الواقف بطل وليس للمسروط له ذلك أن يجعل لغيره أو يوصي به كذا في البحر الرائق * اذا قال أَرْضِي صدقة موقوفة لله تعالى أبداً على أن أضاع غلته حيث شئت جاز وله أن يضع غلته حيث شاء فان وضع في المساكين أو في الحج أو في انساب بعينه فليس

(٥١ -) (المتأوى) - (ثانی)
على عبد مأذون أو معتوه مأذون في التجارة يعقل التجارة مالا يغصب أو استهلاك ودبعة أو محجود ودبعة أو يبيع أو شراء أو اجارة أو استئجار أو ما أشبه ذلك وأقام البينة على ما دعى أو أقام البينة على اقراره بذلك والعبد يجحد ذلك جاز وان كان مولاه أو ولي المعتوه غائباً لان العبد المأذون والمعتوه المأذون لو أقر بذلك صح اقراره لانه من التجارة والبينة قامت على خصم منه كذا لو أقر بصح اقراره فيكتفي بحضرة وان كان العبد محجوراً أو المعتوه محجوراً اعتبر حضور المولى والعبد جميعاً سواء شهدوا على معاينة السبب أو اقراره بذلك ولا تقبل الشهادة على المولى عند غيبته وهل تقبل في حق العبد حتى يؤخذ بذلك بعد الاعتناق قال مولانا رضي الله عنه وينبغي أن تسمع البينة ويقضي عليه ران كانا حاضرين تقبل البينة عليهما في حقهم ولا تسمع دعوى استهلاك الوديعة

والبصاعة على العبد المحجور في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى سواء كان الولي حاضرا أو غائبا وسواء شهدوا عليه بما ينه عنه الاستئذان أو شهدوا عليه بأقراره * ولو شهدوا على عبد مأذون في التجارة بقتل عمدا أو قذف أو زنا أو شرب خمر فأبكر العبدان كان مولا حاضرا جاز بالاجماع وان كان غائبا لا تقبل عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وتقبل عند أبي يوسف رحمه الله تعالى لان عند أبي يوسف رحمه الله تعالى لو قامت اليقينة على العبد المأذون بقصاص أو حد تقبل وكذا المحجور وان شهدوا عليه بأقراره بهذه الاسباب ففي الزنا وشرب الخمر والحدود الخالصة لله تعالى لا تقبل وفي القصاص والقذف ان كان مولا حاضرا تقبل وان كان مولا غائبا لا تقبل في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى * ولو شهدوا على المأذون أو المعتوه المأذون بقتل العمدا أو الزنا أو شرب الخمر أو القذف في الزنا

له أن يرجع عنه وكذلك لو قال جعلتها فلان أو أعطيتها فلان فلا يرجع عنه ولو وضع في خريق بعد فراق جاز ولو وضعها في نفسه بطل الوقف وهذا انما يتأني على قول هلال رحمه الله تعالى بخلاف ما لو قال على أن أعطى غلتهما من شئت أو أدفع من شئت ولو قال أرضى صدقة موقوفة على أري أن أعطى غلتهما من شئت من ولدي فالوقف صحيح وله أن يعطى من شاء من ولده كذا في المحيط * اذا وقف أرضه على أن يعطى غلتهما من شاء جاز الوقف وله المشيئة في صرف الغلة الى من شاء واذا مات انقطع مشيئته كذا في محيط السرخسي * وليس للواقف أن ياكل من غلته كذا في الحاوي * وان مات الواقف قبل أن يجعل الغلة لواحد من الناس كانت الغلة للمقراء كذا في المحيط * واذا شرط أن يعطى غلتهما من شاء أو قال على أن يضعها حيث شاء فله أن يعطى الاغنياء كذا في الفنية * وان شاء أن يصرفها الى رجل غني بعينه جازت المشيئة ولو شاء أن يصرفها الى فقير بعينه جازت المشيئة والغلة له مادام حيا وليس له أن يحولها عنه الى غيره فاذا مات فله أن يعطى غيره ممن شاء وان صرفها الى الاغنياء دون الفقراء المشيئة باطلة وان شاء صرفها الى الاغنياء والفقراء جميعا يبطل الوقف قياسا ولا يبطل الوقف استحسانا ولا يعمل مشيئته فصارت الغلة للفقراء هكذا في محيط السرخسي * ولو جعل غلتهما فلان سنة مازوله أن يجعلها بعد ذلك لمن شاء وان جعل غلتهما لرجلين فالغلة بينهما ما عاشا فان مات أحدهما فله أن يعطى الغلة ولو قال جعلت غلتهما للوالدين صح أو وقف غلتهما في الابتداء كذا في المحيط * واوجب جعل غلته لولده جاز كذا في الحاوي * رجل وقف ضيعة وشرط الواقف أن يعطى القيم غلتهما من شاء جاز ولا قيم أن يعطى الاغنياء والفقراء كذا في تنوير قاضيان * ولو وقف في مرضه على أن يعطى فلان غلتهما من شاء فاختار الوصي أن يضع ذلك في ولد الميت لا يجوز ويبطل الرقبة اساسا وفي الاستحسان الوقف على الصحة لان أصله وقع صحاحا للفقراء الا أن الواقف جعل لفلان المشيئة فان شاء ما يصح به الوقف يصح والا يبطل مشيئته كذا في المحيط * ولو قال على أن يعطى فلان غلتهما من شاء فمروا بانه ان يعطى من شاء في حياة الواقف وبعد وفاته فكله قال يعطى من يشاء وبعد وفاته والقياس أن لا يعطى بعد وفاة الواقف فان مات الذي جعل اليه المشيئة فالغلة للفقراء ولمن جعل اليه المشيئة أن يعطى ولده ونسله ويعطى ولد الواقف ونسله وليس له أن يعطى نفسه ولا يخرج المشيئة عن يده بقوله أعطيت نفسي فان جعل غلته للواقف بطل الوقف على قول من لا يجوز وقف الرجل على نفسه وكذلك لو جعل غلته للواقف سنة كذا في الحاوي * بخلاف ما اذا جعل الواقف المشيئة الى نفسه في إعطاء الغلة فاعطى نفسه حيث لا يبطل الوقف ولو قال فلان جعلتها للاغنياء بطل الوقف

وشرب الخمر والقذف لا تقبل حضر الولي أو غاب وفي القتل ان حضر الولي جاز لان موجبها هو الدية على العاقلة وان كان الولي غائبا لا تقبل بلان خلاف وان شهدوا على الاقرار بهذه الاسباب لا تقبل حضر الولي أو غاب * وان شهدوا على العبد المأذون بالسرقه ان كان موجبها القطع تقبل اذا كان المولى حاضرا معه ويقطع بلا خلاف وان كان المولى غائبا لا تقبل في حق القطع في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وتقبل في حق الضمان وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى تقبل في حق القطع وان كانت السرقه موجبة للمال تقبل بخلاف حضر المولى أو غاب وان شهدوا على المأذون أو المعتوه المأذون في التجارة بالسرقه تقبل حضر المولى أو غاب لان موجبها الضمان لا غير * ولو اختلف العبد المأذون المدينون مع المولى في ثوب وادعاه كل واحد منهما ان كان الثوب في منزل العبد فهو من تجارته يتي من نوع ما يتجر فيه فالثوب له وان كان العبد لا يسلو أو راكبا دابة وهو في منزل المولى فالثوب

والهبة للعبد وان لم يكن من تجارته * ولو أن رجلين اختلفا في دابة أحدهما راكبا والآخر مشيا * لو كان أحدهما جالساً على بساط والآخر متعلق به كان بينهما * ولو كانا على دابة أحدهما راكبا والآخر مشيا فادعى الدابة فهو راكب السرج وان كانا في السرج فهو مشي * ولو أن قطارا يقودها رجل وراكب بعير آمنه فادعى الراكب كلها والقياد كذا في ظاهر ان كانت الابل عليه لا جولة الراكب فلا يبل كلها الراكب وليس للعبد منها شيء وانما هو بعير * وعن محمد رحمه الله تعالى في قطار من الابل على أول بعير منها رجل وراكب وعلى بعير في وسطها رجل وراكب وعلى آخر بعير منها رجل وراكب ادعى كل واحد منهم أن الابل كلها قال البعير الذي عليه الاول له خاصة

والبعبير الذي عليه الاوسط للوسطا خاصة والذي عليه الاخرى خاصة وبارين الاول الى الاوسط وللأول وما بين الاوسط الى الآخر فهو بين
 الاول والاوسط نصفان وليس الاخرى الا البعبير الذي هو عليه * اذ ازوج الرجل بنينه الخسة وهم في دار أبيهم كاهم في عياله فقال البنون
 المتاع متاعنا والاب يدعي لنفسه فان المتاع يكون للاب وللبنين الثياب التي عليهم لا غير فان قال البنون أو قالت امرأة الميت بعد موته اتع
 بعينه ان هذا استفدناه بعد موت الاب أو الزوج كان القول قولهم وان أقروا أن المتاع كان في البيت يوم مات الاب أو قامت البيعة على ذلك
 فهو ميراث عن الاب لا يقبل قولهم * وجعل أعقق أمته ولها ولد فقالت أعقتني قبل الولادة والولد حر وقال المولى لابل أعقتك بعد
 الولادة والولد عبد ذكر في العيون أن الولد اذا كان في يدها كان القول قولها (٤٠٣) وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان كان الولد
 في يدهما فكذلك يكون القول

قولها وان أقاما البيعة فبينتها
 أولى لانها أثبتت العتق في زمان
 سابق وكذلك في الكتابة فاما في
 التدبير القول قول المولى وفي
 المتق عن محمد رحمه الله تعالى ان
 كان الولد يعبر عن نفسه فالقول
 قوله وان كان لا يعبر فالقول لمن
 هو في يده وان أقاما البيعة فبينتها
 أولى وكذلك في الكتابة * ولو
 أعقق جاريته ثم اختلما بعد حين
 في ولدها فقالت ولده بعد عتقي
 فأخذته مني وقال المولى ولده قبل
 العتق فأخذته منك والولد لا يعبر
 فعل المولى أن يردّه الى الام وكذلك
 في المكاتبه وفي المدبرة وثم الولد
 القول للمولى * رجل وامرأة
 في يدهما دار أقامت المرأة البيعة
 أن الدار لها وأن الرجل عبدها
 وقام الرجل البيعة ن الدار له
 والمرأة وجته تزوجها على ألف
 درهم ودفع اليها ولم يقيم البيعة انه
 حر يقضى بالدار للمرأة وبالرجل
 عبد لها * ولو قام الرجل البيعة
 انه حر الاصل والمسئلة لها فان
 المرأة امرأته ويقضى بانه حر
 ويقضى بالدار للمرأة من قبل أن
 الدار والمرأة في يد الزوج حين

كذا في المحيط * لو وقف أرضه على بني فلان على أن لي أن أعطى غلتهما من شئت فشاء صرفها الى
 واحد من بني فلان بعينه جازت مشيئة وان شاء صرفها الى جميعهم جاز ويصرف الغلة اليهم جميعهم
 بالسوية لان قوله من شئت كلمة عامة فتعم الكل ولو شاء صرفها الى غير بني فلان طالت المشيئة
 كذا في المحيط السرخسي * اذا قال أرضي هذه صدقة موقوفة على بني فلان على أن أعطى غلتهما من
 شئت منهم فله أن يعطي من شاء منهم فان قال لأشأن أن أعطى أحدا منهم فالغلة لهم وقد أبط
 مشيئته فصار كأنه لم يشترط لنفسه مشيئة ولو قال صدقة موقوفة على بني فلان وسكت وكذلك
 لو مات الواقف فالصدقة لبني فلان فان قال جعلت الغلة لابن فلان دون أخوته جاز ولم يكن له أن يحوله
 وله أن يفضل بعضهم على بعض وأن يحرم بعضهم وله أن يعطي جميع بني فلان في الاستحسان فان مات
 الذي جعل الغلة له فشيئته نابتة بعد ذلك كذا في الحاوي * ولو شاء كلهم طالت ويكون للفقراء
 عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى في أساس وعندهما جازت ويكون لبني فلان استحسانا بانه على أن كلمة
 من للتبعيض عنده والبيان عندهما كذا في البحر الرائق * فلو شاء الواقف بعضهم ثم مات الواقف
 ومات ذلك البعض منهم فبعضهم يصرف الى الفقراء ولو شاء غير بني فلان فالمشيئة باطلة كذا
 في محيط السرخسي * فان قال وضعتها في بني فلان ونسلهم جازت مشيئته في بني فلان وليس لاولادهم
 ونسلهم شيء كذا في الحاوي * اذا قال أرضي صدقة موقوفة على بني فلان على أن لي أن أفضل من
 شئت منهم كان ذلك جائزا ويكون له أن يفضل من شاء ولو رد المشيئة فقال لأشأن ومات كانت الغلة
 بين بني فلان بالسوية ولو حرم بعضهم ليس له ذلك وكذلك لو وقف على بني فلان على أن لفلان أن
 يفضل من شاء منهم كان لفلان أن يفضل من شاء منهم كذا في المحيط * ولو جعل نصف الغلة لواحد
 بعينه والنصف الآخر لباقي جاز ويكون النصف لهذا الواحد والنصف الآخر بينه وبين
 الباقي بالسوية لانه خصه بفضل النصف والتفضيل بالنصف يقتضي اشتراكه في النصف الباقي
 ولو قال أن أحص بغلتهما من شئت شخص واحد بالنصف جاز ولا شركة في الباقي ولو شاء جميعهم جازت
 المشيئة هكذا في محيط السرخسي * ولو قال أرضي صدقة موقوفة على أن لي أن أحص من شئت
 منهم فهو كذا قال وله أن يخص من شاء منهم ولو دفع الكل الى واحد منهم جاز ولو دفع الكل الى الكل
 القياس أن لا يجوز ولا بكامة من وفي الاستحسان يجوز ولو قال لا أحص واحد منهم هذه السنة جاز
 وكان بينهم بالسوية كذا في المحيط * ولو قال على أن أحرم من شئت منهم فخرمهم الاب لا جاز وليس
 له أن يحرمهم جميعا في القياس وفي الاستحسان له ذلك وليس له ان يردّها عليهم وصار الوقف للفقراء
 ولو قال حرمهم غلة هذه السنة فليس لهم حق في غلة تلك السنة وهي للفقراء والمشية نابتة له فيها

قضى بانها امرأته فكأن القضاء بالدار بينة المرأة أولى كزوجين في أيدهما دار أقام كل واحد منهما البيعة أنها داره فان في قياس قول أبي
 حنيفة رحمه الله تعالى يقضى بالدار للمرأة ولو لم يكن لها بيعة كانت الدار للزوج لانه صاحب يد * وذكر ابن شجاع رحمه الله تعالى في
 النوادر لو أقام الرجل البيعة أن الدار داره والمرأة أمته وأقامت المرأة البيعة أن الدار لها وأن الرجل عبدها ولو است الدار في يدهما فالدار
 بينهما نصعان فان كانت في يد أحدهما ترك في يده لتعارض البيعتين في الدار ويحكم لكل واحد منهما بالحرية ولا تقبل بيعة أحدهما على
 صاحبه بالرق لمكان التعارض * قال مولانا رضي الله عنه وينبغي أن الدار اذا كانت في يد أحدهما يقضى بيعة الخارج لان بيعة صاحب
 اليد في الملك المطلق لا تعارض بيعة الخارج * رجل ادعى على رجل أنه رهن عنده ثوبا وبينه في محمد المديعي عليه فشهد النعمود أنه رهن

عنده ثوب ولم يسموه ذكر في الاصل أنه شعور هذه الشهادة ويكون القول قول المرحمن اذا تقي بئوب مع منسبه كذا في الغضب وقد ذكرنا * عبد في بدر جل أقام البيعة أنه عبد للذي في يديه وأنه أعتقه وقال الذي في يديه هو فلان أود في وقال غصبته منه وليس له صاحب المدينة على ما يدعى فقضى القاضي بالعتق ثم - ضرورة فلان بعد ذلك وأقام البيعة أنه عبده أعتقه منه صاحب اليد وكان أودعه عنده فانه يقضيه للذي حضر وبطل عتقه * ذكر في الجامع أنه اذا أقام عبد البيعة على الذي في يده أن فلانا أعتقه وهو عبد * وأقام الذي في يديه البيعة أنه لفلان الغائب أودعه عنده فانه يقضى بالعتق فان قدم فلان الغائب وأقام البيعة أنه عبده لا تنقل بيعة والعتق أولى ولو أقامت جارية البيعة على رجل أنها له أعتقها وأقام (١٠٤) آخر البيعة انه له اغتصبها الذي في يديه كان العتق أولى * رجل ادعى عبدا

في بدر جل انه له وطوب بالبيعة فلما أقام من عند القاضي باع الذي في يديه العبد من ثالث وقتا بضام أودعه المشتري عند البائع فغاب ثم جاء المدعي بالبيعة فان علم القاضي بما صنع ذواليد أو أقر به المدعي لا يسمع بيعة المدعي على صاحب اليد وان لم يعلم به القاضي ولا أقر به المدعي سمعت بيعة المدعي ولا يسمع بيعة ذى اليد على ما صنع الا اذا أقام البيعة على اقرار المدعي بذلك فيقبل بيئته وتندفع عنه خصومة المدعي * والهيئة اذا اتصل بها القبض والصدقة في هذه بمنزلة البيع * رجل ادعى على آخر انه استهلك عليه كذا دابة وسمى عددا معلوما وجاء بالشهود قالوا ينسب في الشهادة - ودان يبينوا الذكور والاناث فان لم يبينوا ذلك قال الفقيه أبو بكر البجلي رحمه الله تعالى أخاف أن لا تقبل شهادتهم ولا يقضى بشئ وان يبينوا الذكور والاناث جازت شهادتهم ولا يحتاج الى ذكر اللون لان اختلاف الذكور والانوثه اختلاف فاحش بها تخلف المدايح ولا كذلك اختلاف اللون * عبد في بدر جل أقام الذي في يديه

بمعد ذلك فان مات قبل أن يحرم أحد منهم فالغلة بينهم جميعا ولو قال على أن لي أن أخرج من شئت منهم فأخرج واحدا أو الجميع - وصارت الغلة للعقراء وان أخرج واحدا ثم أراد أن يدخل لم يكن له ذلك وصار الوقف على الباقيين لان له المشيئة في الاخراج دون الادخال كذا في الحاوي * ثم ان كان في الوقف غلة وقت الاخراج ذكره لال رحمه الله تعالى أنه - رج منها حصصه وعلى قياس ما ذكر في وصايا الاصل والجامع الصغير أنه يخرج عن العلة أبا فانه لو وصى بغلة بسنانه وولى البيعة غلة يوم موت الموصى فله الغلة الموصى - وقد ما يحدث في المستقبل أبدا وعلى رواية هلال رحمه الله تعالى له الغلة الموجودة دون ما يحدث وهو المحمي عن بعض أصحابنا كذا في محيط السرخسي * وان أخرج بان قال أخرجت فلانا أو فلانا جازا والبياء اليه فان لم يبين حتى مات فالعلة تقسم على رؤس الباقيين فيضرب لهن من بسهمهم فان اصطالحا أخذاه بينهما وان أبا أو في أحدهما وقف الامر حتى يصطالحا كذا في لهر الراثي * ولو قال أخرجت فلانا لال فلانا جازا جميعا ولو قال على أن أدخل من شئت فله أب يدخل من أحب وليس له أن يخرج منهم أحد فان مات قبل أن يدخل أحد فالعلة لهم فان قال أدخلت فلانا في غائبا أبدا فهو كذا ولو قال على ولد عبد الله على أن أدخل فيه - ولدر يد لم يكن له أن يدخل فيها غير ولد زيد وله أن يدخل ولدر يد كلهم ويكونون أسوة لولد عبد الله فان قال لأشأ أن أدخلهم فقد انقطعت مشيئته فيهم والوقف لولد عبد الله كذا في الحاوي رجل وقف وقفا على أمهات أولاده الامن تزوج فانه لا شئ ليا فتر وجت واحدة منهن ثم طاقها فهذا على وجهين اما أن لم يشترط الواقف في الوقف أن من تزوجت فطلقها تزوجها فلها أيضا أو شرط في الاول لا شئ لهن لانه استثنى من تزوج وفي الوجه الثاني لهذا ذلك لانه استثنى من هذا المستثنى من طلقها تزوجها والاستثناء من النفي اثبات وكذلك لو وقف على بنى فلان الامن خرج من البلد فخرج بعضهم ثم عاد وكذلك لو وقف على بنى فلان ممن يتعلم العلم وترك بعضهم ثم اشتغل فهو على هذين الوجهين أيضا كذا في الواقعات الحسامية * وفي وقف الخصاص لو أن رجلا جعل أرضه صدقة موقوفة على ولد وأنسله وعقبه أبدا ما تناسلوا ومن بعدهم على الفقراء المساكين وشرط في الوقف أن كل من انتقل من مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى الى مذهب الشافعي رحمه الله تعالى خرج من الوقف فهو على ما شرط فلخرج واحد منهم الى مذهب الشافعي رحمه الله تعالى خرج من الوقف لو ادعى بعضهم على بعض أنه انتقل من مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى الى مذهب الشافعي رحمه الله تعالى وأنكر ذلك المدعي عليه فالقول في ذلك قوله وعلى المدعي بيئته على ذلك كذا في الذخيرة * ولو وقف على أولاده وشرط أن من انتقل الى مذهب المعتزلة صار خارجا فان انتقل منهم واحد صار خارجا وكذا لو كان الواقف من

المعتزلة

البيعة أنه أعتقه وهو ملكه وأقام آخر البيعة أنه أعتقه وهو ملكه فان صدق العبد أحدهما بيئته أولى وان كذبهما جميعا يقضى بولائه بينهما نصفين * أمة في بدر جل أقام البيعة أنه دبرها وهو ملكها وأقام آخر البيعة أنها ولدت منه وهو ملكها وأقام آخر على مثل ذلك فهو في الذي في يديه * عبد في بدر جل أقام - فلان كل واحد منهما البيعة أنه باعه من الذي في يديه بيعا داسدا فأنهما بأخذان العبد وقيمتهم بينهما يعني اذا شهدوا على اقراره فان مات العبد في يد المشتري فعليهما قيمتان وان كانت البيعتان شهادتي على معاينة البيع والقبض فان كان العبد قائما أخذاه نصفين ولا شئ لهما غير ذلك وان كان العبد مستهلكا أخذاه قيمته نصفين ولا شئ لهما غير ذلك * قال ميرزا نوري الله عنه - ينبغي أن يكون في البيع كذا * عبد في بدر جل أقام هو البيعة على رجلين أبيه باعه منه - بالفي

دورهم وأقام أحد الرجلين البيعة أنه اشترا من الذي في يده بالثدرهم فالي بيعة الذي العبد في يده لأنه لما أقام البيعة عليه ما بالبيع فذهن أثبت اقرار كل واحد منهما أنه اشترا مع صاحبه بالثدرهم وذلك يبطل دعواه أنه اشترا منه بالثدرهم * رجل غصب من رجل شياً فأقام المعصوب منه البيعة على الغصب وعدلت فادعى الغاصب أن المعصوب منه أقر أنه للغاصب هل تقبل بيعة الغاصب والغصب في يده أو يأمره القاضي بتسليم الغصب إلى المدعي ثم يسأله البيعة بعد ذلك على ما ادعى من الاقرار قال محمد رحمه الله تعالى إن ادعى بيعة حاضرة تقبل بيئته واقرار الغصب في يده قبل له أن كان القاضي يجلس كل خمسة عشر يوماً أمامه القاضي إلى ذلك قال عهله ويأخذ منه كفيلاً بنفسه وبذلك الشيء * رجل ادعى متاعاً أو داراً في يد رجل أنه له وأقام البيعة فقضى (٤٠٥) له القاضي بذلك ولم يأخذ منه من المقتضى عليه حتى أقام للمقتضى عليه البيعة على أن المدعي أقر أنه لاحق له فيه قال محمد رحمه الله تعالى إن شهدوا أنه أقر بذلك قبل قضاء القاضي بطلت بيعة المدعي والقضاء وإن شهدوا أنه أقر به به القضاء لا يبطل به قضاء القاضي * عبد في يد رجل أقام البيعة أنه عبده أعنته وهو عله وأقام رجل آخر البيعة أنه عبده لدى ملكه قالوا الولادة أولى * وعن محمد رحمه الله تعالى عبد في يد رجل أقام رجل البيعة أنه عبده ولدى ملكه ثم أقام آخر البيعة أنه عبده ولدى ملكه فقضى القاضي بالقضي به له ما ثم أقام ثالث البيعة أنه عبده ولدى ملكه فان القاضي يقضى به للثالث إن لم يعد المقتضى لهما البيعة نه عبدهما لدى ملكهما فان أعاد ذلك أحدهما قضى بالنصف الذي أعاد البيعة لأنه صاحب يد في النصف فلا يقبل فيه بيعة الثالث لأن في دعوى التنازع يقضى بينه صاحب اليد ويقضى بالنصف الثالث وليس للذي أعاد البيعة أن يدخل مع الثالث في هذا النصف لأن القاضي حين يقضى للواحد بالعبدينهما فقد قضى لكل واحد منهما على صاحبه

المترلة وشرط أن من انتقل إلى مذهب أهل السنة صار خارجاً عن شرطه ولو شرط أن من انتقل من مذهب أهل السنة إلى غيره فصار خارجاً أو رافضياً خرج فلوارتدوا العباد بالله عن الاسلام خرج والمرأة والرجل سواء فلو شرط أن من خرج من مذهب الاثبات إلى غيره مخرج فخرج واحد ثم عاد إلى مذهب الاثبات لا يعود إلى الوقف إلا بالشرط وكذلك لو عيّن الواقف مذهباً من المذاهب وشرط أن من انتقل عنه خرج أو شرطه وكذا لو شرط أن من انتقل من قرابته من بغداد لاحق له اعتبر لكن هذا إذا عاد إلى بغداد إلى الوقف كذا في البحر الرائق * إذا قال أرضي هذه صدقة موقوفة لله تعالى أيد على زيد وعمر وما عاشا ومن بعدهما على المتساكين على أن يبدأ بزيد فيعطى من غلته في كل سنة ألف درهم ويعطى عمر قوته لسنة فهو جائز على ما قال فان فصل بعد ذلك من الغلة شيء كان بينهما وان لم يكن غلة لسنة الألف درهم يعطى ذلك زيد وكذلك إذا كان أقل من ألف فذلك كله لزيد فان مات زيد ثم جاءت غلة السنة يعطى عمر قوته لسنة فان كانت الغلة ثلاثة آلاف درهم وقوت عمر وسنة ألف درهم دفع إليه ألف درهم ويكون له تمام نصف الاله وذلك خمسمائة ويكون ألف درهم وخمسة للمساكين فان لم يعتز يدومات عمر وأعطي زيد ألف درهم سمى له وتام نصف الغلة ويكون لباقى للمساكين ولو قال أرضي هذه صدقة موقوفة على زيد وعمر ووالد زيد أريد فيكون له غلة هذه الصدقة أبداً ما عاش ثم بعمر وفيكون له غلة هذه الصدقة أبداً ما عاش ثم بمحمد فيكون له غلة هذه الصدقة أبداً ما عاش ثم ينفذ ذلك على ما ذكر من تقديم بعضهم فاذا انقرصوا كانت الغلة للعقراء كذا في المحيط * في سير العميون حبس فرسافي سبيل الله عشرين سنة في مردودة على صاحبها فهو باطل وعن يوسف بن خالد السعدي استأذ هلال رحمه الله تعالى أن الوقف جائز والشرط باطل كذا في النخبة ولو جعل فرسه في الجهاد أو في السبيل على أن يمسه مادام حياً صح لأنه لو بشرط كان له ذلك والجعل في السبيل أن يجاهد عليه فان أراد أن يتفع به في غير ذلك ليس له ذلك ولو آخره لا يصح الا اذا احتاج إلى النفقة كذا في الوجيز * ومن الشروط المعتمدة ما صرح به الخصاص لو شرط أن لا يزوج المتولي الأرض فان آخرها فاجازتها باطلة وكذا اذا شرط أن لا يعمل على ما فيه من فخل أو شجار وكذا اذا شرط أن المتولي إذا آخرها فهو خارج عن التولية فاذا خالف المتولي صار خارجاً ولو لها القاضي من يثق بامانة وكذا اذا شرط أنه إن أحدث أحد من أهل هذا الوقف حدثاً في الوقف يرد ابطاله كان خارجاً اعتبر فان نازع البعض وقال أردت تصحيح الوقف وقال سائر أهل الوقف انما أردت ابطاله نظر القاضي في القوم الذين تنازعوا فان كانوا يريدون تصحيحه فله ذلك وان كانوا يريدون ابطاله أخرجهم وأشهد على آخرهم ولو شرط أن من نازع

بنصفه ولا يقبل البيعة من أحدهما في صار مقضياً عليه * وإذا قضى على الرجل بفتح أو له علق ثم أقام هو البيعة على التنازع أو على التلق من المدعي قبلت بيئته * رجل أقام البيعة على أن قامى بلد كذا قضى له بهذه الجارية أو بهذه الشاة وأقام واليد البيعة على التنازع يقضى بينه المدعي ولا يقضى بينه ذي اليد على التنازع خلافاً لمحمد رحمه الله تعالى لاحتمال أن القاضي قضى للمخرج بالتنازع وكذا لو فسر المدعي القضاء بذلك مطلقاً لأن القاضي الثاني لا يدري أن القاضي الأول قضى باجتهاد فلا يبطل قضاء الاول * ولو أن رجلاً ادعى دابة في يد رجل أقام أحدهما البيعة على التنازع والاخر على الملك فصاحب التنازع أولى خارجاً كان أو صاحب يد * ولو ادعى انتاج دابة يقضى بينهما فان وقتب كل واحد من البيعتين وقتناوس الدابة يوافق إحدى البيعتين وهما خارجان أو أحدهما يقضى للذي وافق له سوق الدابة

وان كان سن الدابة مشكلا فان كانا خارجين يقضى لهما وان كان أحدهما صاحب يد يقضى له وان خالف سن الدابة الوقتين في رواية يقضى لهما وفي رواية تبطل البيئتان وان كان أحدهما صاحب يد وقتا يقضى للذي وافق له سن الدابة وان كان سن الدابة مشكلا وكان وافق صاحب اليد يقضى لصاحب اليد ودعوى التنازع دعوى ما لا يتكرر * خارج أقام البيئته أنه ثوبه نسجه وأقام ذو اليد البيئته أنه ثوبه نسجه فان كان يعلم أن مثل هذا الثوب مما لا ينسج الأسرة فهو للذي في يديه وان كان يعلم أنه ينسج مرة بعد أخرى فهو للخارج وعن محمد رحمه الله تعالى لو تنازعا في ثوب هو في يد أحدهما أقام أحدهما البيئته أنه نسج نصفه وأقام الذي في يديه البيئته أنه نسج نصفه قال محمد رحمه الله تعالى ان كان يعرف النصفان فلاكل (٤٠٦) واحدهما النصف الذي نسجه وان لم يعرف فكاه الخارج * ولو ادعى احدا

أنه له صاغه لم يكن هذا دعوى النتائج لان الحلي يصاغ مرة بعد أخرى وكذا الشجر يغرس مرة بعد أخرى وكذا الوادي حنطة انما له زرعها لانها تزرع ثم تغربل فتزرع * ولو تنازعا في صوف أقام ذو اليد البيئته انه ملكه حزه من شاة ملكها وأقام آخر البيئته انه ملكه حزه من شاة ملكها يقضى به للذي اليد لان جزل صوف لا يتكرر فاجز لا يجز ثانيا * ولو أقام خارج البيئته على شاة في يد غيره أنها شاته أو جز هذا الصوف منها وأقام البيئته ذو اليد ان الشاة التي يدعيها هو والصوف منها فانه يقضى بالشاة للمدعي لانها ادعى في الشاة ملكا مطلقا يقضى بالشاة للخارج ثم يتبعها الصوف لان الجز ليس من أسباب الملك وكذا لو اختلفا في أرض فقال الخارج هذه أرضي زرع فيها هذا القطن أو بقيت فيها هذا البناء فانه يقضى بما للمدعي ولو اختلفا في جبل فقال الخارج هو لي صنعت من لبن كان لي وصاحب اليد ادعى مثل ذلك فانه يقضى به للذي اليد ولو قال المدعي هذا الجبل لي صنعت من لبن شاتي

القيم وتعرض له ولم يقل لا بطله فنارعه البعض وقال منعني حتى صاخر خارجا ولو كان طالبا بحقه اتباعا للشرط كالأول شرط أن من طالبه بحقه فالحقولي انخرجه وليس له اعادته بدون الشرط كذا في البحر الرائق (الباب الخامس في ولاية الوقف وتصرف القيم في الاوقاف وفي كيفية) (قسمه الغلة وفيما اذا قبل البعض دون البعض أو مات البعض والبعض حي) الصالح لا طر من لم يسأل الولاية لا وقف وليس فيه فسق يعرف هكذا في فسخ العذر * وفي الاسعاف لا يولي الأمين قادر بنفسه أو بنائبه ويستوى فيه الذكروا الانثى وكذا الابن والبصير وكذا المحدث في كنف اذا تاب ويشترط للاحقة بلوغه وعقله كذا في البحر الرائق * وان جعل ولاية الى من يخلف من ولده ولي القاضى أمر الوقف رجلا يخلف ولده ويكون موضع الولاية فتكون الولاية اليه وهذا استعسان وكذلك لو أوصى الى صبي في وقفه فهو باطل في القياس وليكني استعسان أن تكون الولاية اليه اذا كبر واذا جعل الى غائب نصب القاضى رجلا حتى اذا حضر الغائب رد عليه كذا في الحاوي * ولا تشترط الحرية والاسلام للجهة ما في الاسعاف ولو كان عبدا يجوز قياسا واستعسانا والذي في الحكم كالعبد فلو أخرجهما القاضى ثم اعتق العبد وأسلم الذي لا تعود الولاية اليهما كذا في البحر الرائق * وفي فتاوى محمد بن الفضل سئل عن شرط في أصل الوقف الولاية لنفسه ولولده قال يجوز بالاجماع كذا في التمار خاتمة * رجل وقف وقفاً ولم يذكر الولاية لاحد قبل الولاية للواقف وهذا على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لان عنده التسليم ليس بشرط أما عند محمد رحمه الله تعالى فلا يصح هذا الوقف وبه يفتى كذا في السراجية * وقف ضيعة له وأخرجهما من يده الى قسم ثم أراد أن يأخذها من يده فان كان شرط لنفسه في الوقف أن له العزل والاخراج من يد القيم كان له ذلك وان لم يكن شرط ذلك فعلى قول محمد رحمه الله تعالى ليس له ذلك وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى له ذلك ومشايخ بلخ زعمهم الله يقتولون بقول أبي يوسف رحمه الله تعالى وبهذا أخذ الفقهاء أبو الليث رحمه الله تعالى وه شايع بخاري يقتولون بقول محمد رحمه الله تعالى وبه يفتى كذا في المضمرة * ولو أن الواقف شرط الولاية لنفسه وكان الواقف غير مأمون على الوقف فالقاضي أن يقرعهما من يده كذا في الهداية * ولو ترك العارية في يده من غلته ما يمكنه أن يعمره فالقاضي يجبره على العماره فان فعل والاخرجه من يده كذا في المحيط * ولو أن الواقف شرط الولاية لنفسه وشرط أن ليس لسلطان أو قاض عزله فان لم يكن هو مأمونا في ولاية الوقف كان الشرط باطلا وللقاضى أن يعزله ويولي غيره كذا في فتاوى قاضين * للقاضي أن يعزل الذي نصبه الواقف اذا كان خيرا للوقف كذا في الفصول العمادية * ان شرط أن يليه فلان وليس لي

هذه وأقام الخارج البيئته على مثل ذلك فانه يقضى بالشاة للخارج * ولو أن عبدا في يد رجل أقام هو البيئته أنه عبده ولحق ملكه من أمته وعبده وأقام خارج البيئته على مثل ذلك يقضى بالعبد الذي اليد لانهم ادعى النتائج في العبد فترجع بيئته ذي اليد * ولو أقام ذو اليد البيئته على أمته في يده أنها أمته ولحق هذا العبد في ما حكي وأقام خارج البيئته على أن هذه أمته ولحق هذا العبد في ملكه فانه يقضى بالامة للمدعي لانهم ادعى في الامة ملكا مطلقا يقضى به للمدعي ثم يستحق العبد تبعها * ولو تنازعت امرأتان في غزل وكل واحدة منهما تدعي أنها غزلته فانه يقضى به للتي العزل في يدها لان القطن لا يغزل إلا مرة واحدة فانه يغزل مرتين * واذا اختلفت جهات في أرض فيها زرع أقام كل واحد منهم البيئته أن الأرض والزروع له هو الذي زرعها فانه يقضى به للمدعي لان دعواهما

دعوى الملك المطلق * ولو أن عبداً في يد رجل أقام رجل البيعة أنه عبده وادعى ملكه ولم يذكر الشهود أمه وأقام ذو اليد البيعة أنه عبده
ولم ينه أمته هذه فإنه يقضى بالعبودية في يديه لأنهما استويا في دعوى النجاش في العبد وفي بيعة صاحب اليد زيادة ثبات وهو النسب *
عبد في يد رجل أقام رجل البيعة أنه عبده وادعى ملكه من أمته هذه ومن عبده هذا وأقام رجل آخر البيعة على مثل ذلك فإنه يقضى بالعبودية بين
الخارجين نصفين لأنهما استويا في دعوى النجاش وهما خارجان ويكون الابن من الامتين والعبد من جميعهما ولو اختصم ذو اليد وخارج في
الحكم مشوي أو في مملكة مشوية كل واحد منهما يدعى أنه شواه في ملكه فإنه يقضى به للمدعى لأن المشوي يشوي مرة بعد أخرى وكذلك في
المصحف إذا أقام كل واحد منهما البيعة أنه مصحفه كتبته فإنه يقضى به للمدعى لأن (٤٠٧) الكتابة مما يشكر روي يكتب ثم يحصى ثم

يكتب * ولو اختصم في دابة ادعى
خارج أنها دابته سرقتها منه أو
اغتصبها منه صاحب اليد وصاحب
اليدين يدعي أنها دابته وادعى في
ملكه يقضى بها لصاحب الولادة
ولو ادعى ثوباً في يد رجل جلس أنه له
نسجه وأقام البيعة والشهود
شهدوا أنه نسجه ولم يشهدوا أنه
له فإنه لا يقضى به للمدعى لأن
النساج قد ينسج ثوب غيره وكذا
لو شهدوا في دابة أنها تحت عنده
أو في أمة أنها أولدت عنده ولم يشهدوا
أنها له لا يقضى بها للمدعى وكذا لو
شهدوا أنها ابنة أمته وكذا لو
شهدوا على ثوب أنه غزل من قطن
فلان لا يقضى به لفلان وكذا لو
شهدوا على أن هذه الحنطة حصدت
من زرع فلان لا يكون
لصاحب الأرض أن يأخذ الحنطة
هو الصحيح * وكذا لو شهدوا
أن هذه الحنطة من زرع كان في
أرض فلان أو هذا الغمر من نخل
كان في أرض فلان أو هذا الزبيب
من كرم كان في أرض فلان لا يقضى
به لفلان ولو أقر الذي في يديه بذلك
يؤخذ بأقراره * ولو شهدوا أن
هذا العبد ولدته أمة فلان كان
العبد لصاحب الأمة * ولو شهدوا

إخراجه فالتولية جائزة وشرط منع الإخراج باطل كذا في محيط السرخسي * ولو جعل إليه الولاية
في حال حياته وبعد وفاته كان جائزاً وكان وكيله في حال الحياة وصياً بعد الموت ولو قال وليت لك هذا
الوقف فأنما له الولاية حال حياته لا بعد وفاته ولو قال وكنتك بصدقتي هذه في حياتي وبعد وفاتي فهو
جائز وهو وكيله في حياته وصيه بعد وفاته كذا في الذخيرة * ولو لم يجعل له فيما حتى حضرته
الوفاة فأوصى إلى رجل يكون وصياً في أمواله فيما في أوقافه ولو أوصى إلى آخر بعد ذلك يكون
الثاني وصياً ولا يكون قسماً ولو لم يجعل فيما حتى نصب القاضي قسماً وقضى بقوامته لم يملك
الواقف إخراجه لولاه بنفسه كذا في الفتاوى العتابية * لو أوصى إليه في الوقف خاصة فهو
وصى في الأشياء كلها في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى في ظاهر الرواية وهو الصحيح
كذا في الغيبانية * وعلى هذا الوصي إلى رجل في الوقف وأوصى إلى آخر في ولده أو وصى
إلى رجل في وقف بعينه وأوصى إلى آخر في وقف آخر بعينه كانا وصيين فيهما جميعاً كذلك
في الذخيرة * ولو وقف أرضه وجعل ولايته إلى رجل حال حياته وبعد وفاته فلما حضرته الوفاة
أوصى إلى رجل ذكره لعل عن محمد رحمه الله تعالى أن الوصي يشارك القسيم في أمر الوقف كأنه
يجعل ولاية الوقف إليهما كذا في المحيط * ولو وقف أرضين وجعل لكل متولياً لا يشارك
أحدهما الآخر ولو جعل ولاية وقفه لرجل ثم جعل لرجل آخر وصياً يكون شريكاً للمتولى
في أمر الوقف إلا أن يقول وقف أرضي على كذا وكذا وجعلت ولايتها لفلان وجعلت فلانا
وصياً في تركتي وجب جميع أموري حينئذ يتفرد كل منهما بما فوض إليه كذا في البحر الرائق ناقلاً
عن الاسعاف * وإن شرط أن يباي فلان بعد موتي ثم بعده يباي فلان ثم بعده يباي فلان فهذا
الشرط جائز كذا في محيط السرخسي * وإذا قال أوصيت إلى فلان ورجعت عن كل وصية
لي كانت ولاية الوقف إليه وخرج المتولى من أن يكون متولياً وإذا جعل الوقف الولاية إلى
اثنتين أو صاوت الولاية إلى الوصي والمتولى لم يكن لاحدهما بيع غلة الوقف وينبغي على قول
أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن يكون له ذلك فإن باع أحدهما أو أجاز لا يخرأ وكل أحدهما صاحبه
به جاز كذا في الحاوي * وإن أوصى إلى رجل في وقفه واشترط عليه أنه ليس له أن يوصى إلى
غيره جاز الشرط كذا في الظهيرية * وإن مات أحد الوصيين وأوصى إلى جماعة لم يتفرد واحد
بالتصرف ويجعل نصف الغلة في يد الجماعة الذين قاموا مقام الوصي الهالك كذا في الحاوي * ولو
أن الواقف جعل ولاية لوقف إلى رجلين بعد موته ثم أن أحداً من الرجلين أوصى إلى صاحبه في أمر
الوقف ومات جاز تصرف الحي من ماني جميع الوقف كذا في فتاوى قاضخان * ولو أوصى إلى رجلين

أن هذه الحنطة من زرع هذا الرجل يقضى بها لصاحب الزرع * وكذا لو شهدوا أن هذا الزبيب من كرم فلان يقضى بالزبيب لفلان
ولو ادعى دجاجة في يد رجل أنه له خرج في ملكه وأقام ذو اليد البيعة على مثل ذلك فإنه يقضى به لذي اليد * ولو أقام المدعى البيعة أن البيعة
لتي خرج منها الدجاج كانت له لا يقضى بالدجاج للمدعى ويكون الدجاج لصاحب اليد وعليه بيعة المدعى كان صاحب اليد غصب بيعة
وجعلها تحت الدجاج * عبد في يد رجل أقام رجل البيعة أنه عبده اشتراه من فلان وأنه ولد في ملك بائعه وأقام ذو اليد البيعة أنه عبده
شتره من فلان آخر وأنه ولد في ملك بائعه فلان فإنه يقضى بالعبودية لذي اليد لأن كل واحد منهما ادعى نتاج بائعه ودعوى نتاج بائعه كدعوى
نتاج نفسه فيقضى بيعة ذي اليد * أمة في يد رجل وابنتها في يد رجل آخر ادعى رجل أنها أمة وأقام البيعة فقضى له بالخارجية لا يكون

لهذا المسمى أن أخذنا: أو استحق الجارية ملكا مطلقا ولو كانت الابنة في يد المدي له كان له أن يأخذها مع أو بغيره * ولو أقام
رجل ابنة على شخص في يد رجل وتزويجها التخل في رعيه فقطضى له بالتخل فله يأخذ المهر أيضا ولا يشبه التزويج * ولو اشترى جارية
بثمن من يد مملوك لم يكن له أن يرجع بالثمن على بائعه وإن أقام البينة بعد نكوله على ثمن أن الجارية كانت للمستحق لا تقبل
بينه الآن فبقيها على قرار ما تمع بذلك وهل له أن يحلف بالبائع فيسهر روايتان والظاهر أنه لا يحلف وكذلك لو كان القضاء للمستحق على
المشتري باقراره * ولو كانت الجارية ادعت أنها حرة فاستحلف للمشتري فنكحل أو أقر ثم أقام البينة على بائعه أم كانت حرة فبقيت بينة على
بائعه وإن لم يكن له بينة كان له أن يحلف بالبائع (٤٠٨) وكذلك لو استحقها رجل أنتم له وأعتقها أو دبرها أو ولدت منه فمعه المشتري ثم

أقام هو البينة على البائع بذلك
قبلت بيئته

(فصل فی دعوی الدور والاراضی)

إذا ادعى داراً أو عقاراً لا تسمع
دعواه إلا بتعريفها وتعريفها
لا يكون إلا بذكر الحدود فيذكر
الجيران بأسمائهم وأبائهم
وأجدادهم والألقاب التي يعرفون
بها وإن كان يعرف باسمه واسم أمه
ووجهه لا يخرج إلى اللقب وإن كان
التمريض لا يحصل إلا بذكر اللقب
بأن كان يشاركه في المصر غيره في
ذلك الاسم والنسب كقولنا أحمد بن
محمد بن جعفر فهذا الإيقع التعريف
لأن في المصر من يشاؤك في الاسم
والنسب ومحمد ووجه الله تعالى ذكر
في كثير من المواضع فلان بن فلان
الفلاني وإن حصل التعريف
باسمه واسم أبيه ولقبه لا يحتاج
إلى ذكر الحدود وإن كان لا يحصل
بذكر الأب والجد لا يكفي بذلك
بل يولد ذكر الحدود الثلاثة وسكت
عن الرابع لا يضرب وإن لم يسكت
ولكنه أخطأ في الرابع لا يصح
حتى لو قال المدعى عليه ليس هذا
المحدود في يدي أو قال ليس على
سألم هذا المحدود فإنه لا يتوجه

فقبل أحدهما وأبي الآخر فالقاضي يقيم مكانه رجلاً آخر حتى يجتمع رأي الرعايا في قصد الواقف ولو فرض القاضي الولاية تسلمها إلى هذا الذي قبل حازوه - فذا يجب أن يكون بلا خلاف كذا في الظهيرية * وإن أوصى إلى رجل وصى أقام القاضي بدل الصبي رجلاً كذا في الحاوي * ولو جعلها لفلان إلى أن يدرك ولده فاذا أدرك كان شريكاً له لا يورث ما جعله لابنته في رواية الحسن وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يجوز ولو أوصى إلى رجل بأن يشتري بماله أرضاً ويجعلها وقفاً على وجه سماه وأشهد على وصيته جازر - يكون متولياً له الإيصاء به لغيره ولو نصب متولياً على وقف ثم وقف وقفاً آخر ولم يجعل له متولياً لا يكون المتولى الأول متولياً على الثاني إلا أن يقول أنت وصي كذا في البحر الرائق * لو شرط الولاية لولده على أن يلبسها ألفاً - فالأفضل من ولده أن يكون الولاية إلى أفضل أولاده فإن صار أفضلهم فاسق فالولاية لمن يلبسها في الفضل فإن ترك الأفضل الفسق وصار أفضل وأفضل من الثاني فالولاية تنتقل إليه في ظاهر الرواية كذا في محيط السرخسي * ولو قال الواقف ولاية هذا الوقف إلى لأفضل فالأفضل من والدي وأبي الأفضل القول في الاستحسان الولاية لمن يلبسها في الفضل لا إباء الأفضل بمنزلة موته كذا في المحيط ولو جعل الولاية لأفضل أولاده وكانوا في الفضل سواء تكون لا كبرهم - منذ كرا كان أو اثني ولو لم يكن فيهم أحد هلالها فالقاضي يقيم أحثها إلى أن يصير أحد منهم أهلاً لها فتر إليه ولو جعلها لاثنتين من أولاده وكان منهن مذكرة وأنثى صالحان للولاية تشارك فيها الصدق والولد عليها أيضاً بحسب الخلاف ما لو قال رجلان من أولادي فانه لاحق لها حيثئذ كذا في البحر الرائق * ولو ولي القاضي أفضلهم ثم صار في ولده من هو أفضل منه فالولاية إليه وإذا استوى الاثنان في صلاح فالأعلم بأمر الوقف أولى ولو كان أحدهما أكثر ورعاً وصلاحاً والآخر أعلم بأمر الوقف فالأعلم أول بعد أن يكون بحال تؤمن بغيرته كذا في الذخيرة * في الحاوي وفي نوادر ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى إذا أوصى إلى ابنه الصغير جعل القاضي له وصياً فاذا بلغ لم يكن له أن يخرج الوصي إلا بأمر القاضي كذا في التتارخانية * ولو جعل الولاية إلى عبد الله حتى يقدم زيد فهو كما قال فاذا قدم زيد فكلاهما والبيان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الظهيرية * إلا أن يقول فاذا قدم فلان فالولاية إليه فحينئذ لا يكون للعارض ولاية إذا قدم العائب وقال أبو يوسف وهلال رحمه الله تعالى الولاية تنتقل إلى القادم وزالت ولاية الحاضر كذا في محيط السرخسي * ولو قال ولايتها إلى عبد الله مادام بالبصرة فهو على ما شرط وكذلك لو قال إلى امرأتى ما لم تنزلتزوج فاذا تزوجت فلا ولاية لها ولو قال الولاية إلى عبد الله ومن بعده إلى زيد فسبقت عبد الله وأوصى إلى رجل كانت الولاية لزيد كذا

عليه هذه الخصومة * وان قال المدعي عليه هذا المحدود في يدى غيرك أنك أخطأت في الحدود ولا ملتفت في

إليه الا اذا توافقا على الخلع ما خيئنا من استأذننا الخصومة * ولو ادعى على رجل محدودا في يده فانسكرا المدعى عليه أن يكون ذلك في يده فطلب المدعى من القاضي أن يحلفه على ذلك كان له ذلك حتى يقر فاذا أقر باليد حلف على ما ادعى فاذا أقر بذلك يأمره القاضي بترك التعرض فان أراد المدعى أن يقيم اليه بعد اقراره باليد انهم الله قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لا تقبل بينة المدعى على الملك ما لم يقيم البينة انهم في يد المدعى عليه فان لم يقيم بينة انهم في يد المدعى عليه وأقام البينة على الملك بعد اقرار المدعى عليه باليد فقصى القاضي بذلك في الجامع أنه لا ينفذ قضاؤه ما لم يعرف القضاة انهم في يده أو يقسم البينة انهم في يده وكذا ذكر الخصاء رحمه الله

تعالى * المدعى عليه اذا ادعى بعد القضاء أن المدعى أخطأ في الحد الرابع لا تنفع دعواه وكذا لو ادعى قبل القضاء بعدما أحاب المدعى أنها ملكه وفي يدى ثم ادعى أنه أخطأ في الحد الرابع لا تسمع دعواه وان شهدوا على حدين لم تقبل شهادتهم ولا يقضى بها وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنها تقبل ويقضى واختلاف المشايخ رحمهم الله تعالى في قوله قال بعضهم أنها تقبل اذا شهدوا على حدين متقابلين أما اذا شهدوا على حدين حد اليمين والمغرب أو حد اليسار والمشرق لا تقبل وقال بعضهم أنها تقبل في قوله اذا شهدوا على حدين أحدهما طولا والاخر عرضا * اذا ادعى محدودا وذكر الحدود الأربعة وقال الشهود نحن نعلم حدودها اذا ذهبنا إليها ونقف ثم نولكن لانعرف جيرانها ولا نعرف أسامي الجيران قال الشيخ الامام شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى هنا (٤٠٩) مسائل ثلاثة * أحدها أن يقول الشهود

لهذا المدعى دار في محلة كذا في سكة كذا تلاصق دار فلان في زققة كذا اغتصم بها منه هذا المدعى عليه وانها في يده بغير حق ولم يذكر واحدوها وقالوا لا نعلم حدودها وجاء المدعى بشهود آخر شهدوا بمحدودها فان القاضي لا يقضى للمدعى لان الدين شهدوا بالملك لم يشهدوا بالحدود والذين شهدوا بمحدود الدار لم يشهدوا له على الدار * والمسئلة الثانية لو قال الشهود نحن نعلم حدودها أحد حدودها كذا والثاني كذا والثالث كذا والرابع كذا ولكن لا ندري أتوافق الحدود التي سمعنا دعوى المدعى وهل هذه الحدود حدود تلك الدار فانا تحملنا الشهادة بهذه الحدود وسمى لنا حدودها هذه الحدود وأقر البائع بهذه الحدود ولكن ما رأيناها ولا امرنا بذلك المحلة ولا يسكنها أو كثر تحمل الشهادة على الدار والارض على هذا الوجه يسمى البائع حدودها والشهود يتحملون الشهادة بتعريف البائع وفي هذه المسئلة القاضي يبعث أميين الى الدار لينظرا أن هذه الحدود هل هي حدود تلك الدار فان وافق يقضى

في الحاوي * اذا مات المتولى وواقف حتى قال أى في نصب قسيم آخر الى الواقف لا الى القاضي وان كان الواقف سببا فوصيه أولى من القاضي فان لم يكن أوصى الى أحد فالرأى في ذلك الى القاضي كذا في الفتاوى الصغرى * وفي الأصل الحاك لا يجعل القيم من الاجانب مادام من أهل بيت الواقف من يصلح لذلك وان لم يجد منهم من يصلح ونصب غيرهم ثم وجد منهم من يصلح صرفه عنه الى أهل بيت الواقف كذا في الوجيز * وفي الحاوي ذكر الانصاري في وقفة ان أخرج الوالى وصى الواقف من ولاية الصدقة لفساد فصلح بعد ذلك أتري أن تردده الى ولايته قال نعم فان لم يكن من يتولاه من جيران الواقف وقراباته الا برزق ويفعل واحد من غيرهم بغير رزق قال ذلك الى القاضي بنظر في ذلك ما هو الافضل لاهل الوقف وأصلح للصدقة كذا في التتارخانية * قال في جامع الفصولين لو شرط الواقف أن يكون المتولى من أولاده أو ولاداه أو ولاداه لاهل الواقف أن يولى غيره بلا خيانة ولو لاهل يولى يكون متوليا قال شيخ الاسلام برهان الدين في فوائده لا كذا في النهر الغاتقى * لومات القاضي أو عزل يبق من نصبه على حاله كذا في القنية * والمتولى أن يفوض لغيره عند موته كالوصى له أن يوصى الى غيره الا انه ان كان الواقف جعل ذلك المتولى مالا مسمى لم يكن ذلك لمن أوصى اليه بل يرفع الامر الى القاضي اذا تبرع بعمله ليفرض له أجر مثله الآن يكون الواقف جعل ذلك لكل متولى وليس للقاضي أن يجعل للذى كان أدخله ما كان الواقف جعله للذى كان أدخله كذا في فتح القدير * واذا أراد المتولى أن يقيم غيره مقام نفسه في حياته وصحته لا يجوز الا اذا كان التقويض اليه على سبيل التعميم هكذا في المحيط * لو كان الوقف على أرباب معلومين يحصى عددهم فنصبوا ومتوليا له بدون أمر القاضي تكلموا فيه كثيرا قال الصدر السعيد حسام الدين المختار أنه لا تصح التولية منهم وعن شيخ الاسلام أبي الحسن أنه قال كان مشايخنا رحمهم الله تعالى يجيبون أنهم اذا نصبوا ومتوليا يصير متوليا كما لو أذن القاضي بذلك ثم اتفق المتأخرون والاستاذ طهير الدين أن الافضل أن نصبوا ومتوليا ولا يعلم القاضي به لما عرفوا من اطماعهم في الاوقاف قال العبد هذه في زماننا وقد تحقق بالوقوع ما كان محتملا للفساد فوجب الاحتياط فتوى المتأخرين كذا في الغيانية * وقف صحيح على مسجد بعينه وله قيم فان القيم واجتمع أهل المسجد وجعلوا رجلا متوليا بغير أمر القاضي فقام هذا المتولى بعمارة المسجد من غلات وقف المسجد اختلف المشايخ في هذه التولية والاصح أنها لا تصح ويكون نصب القيم الى القاضي ولا يكون هذا المتولى ضامنا لما أنفق في العمارة من غلات الوقف ان كان هذا المتولى أجرا للوقف وأخذ العلة وأنفق لانه اذا لم تصح التولية يصير غاصبا والغاصب اذا أجز الغصب

(٥٢ - (الفتاوى) - ثانی)
 خالف لا يقضى * وأما المسئلة الثالثة اذا قال الشهود ان لهذا المدعى دارا في محلة كذا نعرف حدودها اذا فتننا عند حيطانها ونشير أن أحد حدودها الى ههنا والثاني الى ههنا والثالث الى ههنا والرابع الى ههنا ولا نعلم جيرانها فان ههنا اذا أراد القاضي أن يقضى للمدعى بأمر الشهود بان يذهبوا الى الدار ويبحث معهم شاعدين أو أميين من أمنائه ودينوا الحدود لانه يبين ثم يعرف الامينان جيرانها ويسألوا أساميهم فاذا رجعوا الى القاضي وشهدوا أميناه أن الشهود دينوا حدود الدار وأشاروا إليها فاعترفنا عن جيرانها فوجدنا دار فلان وفلان وفلان في سكة كذا فان انتهى بقضي بشهادة الشهود الذين شهدوا على الدار للمدعى * وان قال الشهود نشهد

أن الدار التي تلاصق دار فلان بن فلان لهذا المدعى أو قالوا الدار التي بين دار فلان وبين دار فلان لهذا المدعى لا يلتصق إلى شهادتهم بل لا يثبت
ذكر واحد من ذلك لا يكتفي بأن كانت الدار مشهورة باسم رجل ولم يذكر الشهود حدودها لا تقبل شهادتهم في قول الله تعالى لا يثبت على الله تعالى وكذا القرية والأرض والحائز يجوز في قول أبي يوسف ومحمد وجهما الله تعالى وجموعا على أن الرجل إذا كان مشهورا لا يثبت
في تعريفه ذكر الاسم والنسب * ولو ادعى محدودا في يد رجل وذكر الشهود الحدود الثلاثة وقالوا لا نعرف الحد الرابع سألوا شهادتهم
وان ذكر الحد الرابع وقالوا الحد الرابع متصل بالمدعى ولم يذكر الحد الرابع حازت شهادتهم وان ذكر الحد الرابع في ملك
المدعى عليه ولم يذكر الحد الرابع لا تقبل شهادتهم (٤١٠) في الأراضي وتقبل في البيوت والدور والكروم ولو كان الحد الرابع ملك

وجلبين لكل واحد منهما أرض
يجنب المدعى قالوا في بيان الحدود
والحد الرابع لزيق أرض فلان
ذكروا أحد الجارين ولم يذكر
الأخر جاز أيضا وكذلك لو كان
الحد الرابع أرض رجل ومسجدا
فقالوا الحد الرابع لزيق أرض
فلان ولم يذكر والمسجد جاز *
رجلان تنازعا في دار كل واحد
منهما يدعي أنها له وفي يده ذكر
محمد رحمه الله تعالى في الأصل أن
على كل واحد منهما البينة والا
فالمين لأن كل واحد منهما مقرر
بتوجه الخصومة عليه لسا دعي
ليد لنفسه فان أقام أحدهما البينة
أنها في يده يقضى له بالبدوي بصير
هو مدعى عليه والاخر مدعى
وان قامت البينة لكل واحد منهما
فان القاضي يجعل الدار في يدهما
لأنهما تساويا في إثبات اليد
فصار كلوا تساويا في إثبات الملك
وقال بعض أصحابنا رحمه الله تعالى
إذا قال المدعى ملكي وفي يدي
لا تسمع دعواه لانه لا يدعي حقا
على غيره * وذكر الحنفية عن
أصحابنا أن رجلا لو أقام البينة
على رجل أن في يده الدار التي
حدها كذا وبين حدودها فلان

كان الآخر له كذا في فتاوى قاضي خان * وأنت تعلم أن المعنى به تضمين غاصب الأوقاف كذا
في فتح القدير * إذا وقف على أولاده وهم في بلدة أخرى فللقاضي بلدهم أن ينصب قوما للقاضي
إذا نصب قوما جعل له شيئا معلوما يأخذه كل سنة حل له قدر أجر من له وان لم يشترط الواقف ذلك
كذا في السراجيه * ولو أن قمي في الوقف أقام كل قيم قاضي بلدة أخرى هل يجوز
لكل واحد منهما أن يتصرف بدون الآخر قال الشيخ الإمام اسمعيل الرازي ينبغي أن يجوز تصرف
كل واحد منهما ولو أن واحدا من هذين القاضيين أراد أن يعزل القيم الذي أقامه القاضي
الآخر قال أن رأى القاضي المصلحة في عزل الآخر كماله ذلك والاملاك كذا في فتاوى قاضيان
* نصب القاضي قمي آخر لا يعزل الأول ان كان منصوب الواقف وان كان منصوبه ويعلم عند
نصب الثاني يعزل * (في فتاوى صاعد) متولى الوقف باع شيئا منه أو رهن فهو خيانة فيعزل
أو يضم اليه ثقة * ولو قال متولى من جهة الواقف عزلت نفسي لا يعزل إلا أن يقول له أو للقاضي
فيضربه كذا في القنية * أجر القيم ثم عزل ونصب قيم آخر فقيل أخذ الجار للمعزول والأصح
أنه للمنصوب لأن المعزول أجرها للوقف لأن نفسه ولو باع القيم دارا اشتراها بمال الوقف فله أن
يقبل البيع مع المشتري إذا لم يكن البيع بأكثر من ثمن المثل وكذا إذا عزل ونصب غيره فالمنصوب
أقالته بلا خلاف كذا في البحر الرائق * الواقف جعل للوقف قميما فلو مات القيم له أن ينصب آخر
وبعد موته للقاضي أن ينصب والا فصل أن ينصب من أولاد الموقوف عليه أو أقاربه مادام يوجد
منه أحد يصلح لذلك كذا في التهذيب * وان كان في الأرض الموقوفة تخل وخاف القيم هلاكها كان
للقيم أن يشتري من غلة الوقف فصلا فيغرسه كيلا ينقطع كذا في فتاوى قاضيان * وهو نظير الدار
الموقوفة يؤمر بإدخال خشبة أولبنة ونحوهما حتى لا تخرب كذا في الذخيرة * قال كانت قطعة من
هذه الأرض سبعة لاتنبت شيئا فيحتاج إلى كسح وجهها وإصلاحها - حتى تنبت كان للقيم أن يسد
من غلة حلة الأرض بمائة إصلاح تلك القطعة كذا في المحيط * ثم اعلم أن التعمير انما يكون من
غلة الوقف إذا لم يكن الخراب صنع أحد ولا قال في اللؤلؤ الجية رجل آخر دارا موقوفة فجعل المستأجر
رواقها مبطا م بطا فيها الدواب ونحوها يضمن كذا في البحر الرائق * وإذا أراد القيم أن يبني فيها
قرية ليكثر أهلها وحفاظها يحرث فيها العلة لحاجته إلى ذلك كان له أن يفعل ذلك وهذا كالحان
الموقوف على المقرء إذا احتج فيه إلى خادم يكسح الخان ويفتح الباب ويسده فيسلم المتولى
بيتا من بيوتها إلى رجل بطريق الأجرة له ليقوم بذلك فهو جائز كذا في الظهيرية * ولو كانت
الأرض متصلة ببيوت المصر يرغب الناس في استجار بيوتها وتكون غلة ذلك فوق غلة الزرع

القاضي لا يسمع دعواه ولا يقبل بينته على الملك ما لم يقيم البينة أن الدار في يد المدعى ثم يقيم البينة أنها
له لتوهم أنهم ما تواضعا في محدود في يد نالت على أن يدعيه أحدهما فيقرر الآخر أنها في يده ويقيم المدعى البينة عليه أنها له والدار في يد غيره
وهذا باطل لأن قضاء على المسخر واختلاف في القضاء على المسخر قال بعضهم ينفذ قضاؤه واليه أشار في الكتاب وقال بعضهم انما ينفذ إذا لم
يعلم القاضي أنه مسخر أما إذا علم أنه مسخر لا ينفذ قضاء القاضي وعليه الاعتماد فعلى ما قاله الحنفية ينبغي أن لا يسمع البينة في مسئلة تالان
صاحب كل واحد منهما لا يكون حقه له إذا لم تكن الدار في يده * ومن أصحابنا من قال مسئلة الأصل محمولة على ما إذا أقام البينة على
اليد ثم أقام أحدهما البينة على الملك أما إذا لم يقيم البينة على اليد حتى أقام أحدهما البينة على الملك والآخر البينة على اليد

الدار في يد ثالث لا ينتزع من يده وذكره في الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى قال ثابوت بن مسعدة الخفاف أن المدعي عليه لم يدع اليه يدق
مسئلة الأصل كل واحد منهما يدعي اليد لنفسه فلهذا نقبل دعوى المدعي على الملك حتى لو قال المدعي في ملكي وفي يدي وإن هذا الرجل
يعتق ويترخص بغير حق والمدعي عليه يقول ملكي في يدك ولا يدعي اليد لنفسه لا تسمع بينة المدعي وذكره مجرده الله تعالى في السير
أن مسلما خرج من دار الحرب ومعه مستأمن وفي يدهما بعل عليه مال كل واحد منهما يقول هو مالي وفي يدي فقامت لأحدهما بينة من
المسلمين فإن القاضي يقضي بالمال لمن أقام البينة لأنه نورد دعواه بالحق * قال شمس الأئمة هذا رحمه الله تعالى وبهذه المسئلة تبين خطأ
بعض مشايخنا فيما إذا قال كل واحد من المدعين ملكي في يدي إن القاضي (٤١١) لا يسمع هذه الخصومة ويقول إذا كان ملكك

في يدك فما طالب متى فقد نص
ههنا على قبول البينة من أحدهما
وهو الصحيح وجهه أن كل واحد
منهما محتاج إلى البينة لدفع منازعة
الآخر فالبينة لهذا المقصود
مقبولة ويقول للقاضي أطلب
منك أن تمنعه عن مزاحمتي وتقرره
في يدي قائما فالحاصل أن دعوى
الملك في العقار لا تسمع إلا على
صاحب اليد ودعوى اليد تقبل
على غير صاحب اليد إذا كان ذلك
الغير ينازعه في اليد فيجعل مدعيها
لليد مقصودا ومدعيها للملك تبعا
لملك اليد * رجل ادعى دارا في
يد رجل وقال الدار داري اشتراها
فلان منك في وفلان غائب والذي
في يده الدار يبيعه قال
أبو يوسف رحمه الله تعالى أقبل
بينة المدعي عليه وكذا لو كان
المشتري حاضرا ينكر الشراء
وهذا بمنزلة رجل ادعى دارا في يد
رجل وقال هي لي اشتريتها منك
فلان كان فلان اشتراها منك
وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى إذا
ادعى أنها له اشتراها من فلان
وفلان اشتراها من الذي في يده
تقبل البينة وإن ادعى أنها له
اشتراها فلان من الذي في يده

والفخيل كان للقيم أن يبني فيها بيوتا فيؤاجرها بخلاف ما إذا كانت الأرض الموقوفة بعيدة من
بيوت المصر فإن ثمة لا يكون للقيم أن يبني فيها بيوتا فيؤاجرها كذا في فتاوى قاضيان * فإن كان
المشروط له غلة الأرض جماعة رضى بعضهم بأن يرمة المتولى من مال الوقف وأبى البعض فن أراد
العمارة عبر المتولى حصته بحصته ومن أبى يؤاجر حصته ويصرف غلته إلى العمارة إلى أن تحصل
العمارة ثم تعاد إليه كذا في خزائن المعتن * وهكذا في الحاوي * ذكر في فتاوى أبي الليث
حاولت موقوف على الفقراء وله قيم بنى رجل في هذا الحانوت بناء غيرا من القيم ليس له أن يرجع
بذلك على القيم فبعد ذلك ينظر أن كان أمكنه رفع ما بنى من غير أن يضر البناء القديم فله رفعه وإن
لم يمكنه رفع ما بنى من غير أن يضر البناء القديم فليس له رفعه ولكن يترتب إلى أن يتخلص
ماله من تحت البناء ثم يأنه إذا لم يرض هو بتملك القيم البناء للوقف بالقيمة وأن اصطلح مع الوصي
على أن يجعل البناء للوقف ببدل يجوز لكن ينظر إلى قيمته بمبنيها وإلى قيمته منزوعا عما كان أقل
لا يجوز ذلك كذا في المحيط * وإذا وقف رجل دار على أن يسكنها فلان مدة حياته أو عشرين سنة أو
أكثر ثم بعد للمساكين فهو جائز وليس له أن يؤاجرها وله أن يسكن فيها بنفسه وعياله ووصيفه فإن
كان الموقوف عليهم جماعة فأراد بعضهم أن يسكنها وأراد بعضهم أن يؤاجرها أمرهم الحاكم بالتهيؤ
ثم من أراد أن يسكن سكن ومن أراد أن يؤاجرها أجزأ كذا في الحاوي * وإن شرط الواقف أن غلته
فلا روية فيه عن المتقدمين واختلف المتأخرون في الموصى له بغلة الدار إذا أراد أن يسكنها قيل ليس
له ذلك وله أن يؤاجرها وقيل له ذلك فالاختلاف في الوصية بالغلة يكون اختلافا في الوقف دلالة وقيل
الاحتياط أن يؤاجر القيم من غير الموقوف عليه ويأخذ الاجتزاء برده إليه كذا في محيط السرخسي
* فإن قال الواقف على أن يستعملوها وليس لهم أن يسكنوها فهو على ما شرط كذا في الحاوي
* وليس للقيم أن يأخذ ما فضل عن وجه عمارة المدرسة دينيا يصرفها إلى الفقهاء وإن احتاجوا إليه
كذا في القنية * إذا اجتمع من غلة أرض الوقف في يد القيم فظهر له وجه من وجوه البر والوقف
يحتاج إلى الإصلاح والعمارة أيضا يخاف القيم أنه لو صرف الغلة إلى المرمية بقوته ذلك البر فإنه
ينظر أن لم يكن في تأخير إصلاح الأرض وممرته إلى الغلة الثانية ضرر به ينحرف خراب الوقف فإنه
يصرف الغلة إلى ذلك البر ويؤخر المرمية إلى الغلة الثانية وإن كان في تأخير المرمية ضرر به فإنه
يصرف الغلة إلى ممرته فإن فضل شيء يصرفه إلى ذلك البر والمراد من وجه البر ههنا وجه فيه تصدق
بالغلة على نوع من الفقراء نحو فلك أسارى المسلمين أو أعاة الغازي المنقطع فأم عمارة مسجد
أو رباط أو نحو ذلك مما ليس باهل للتملك فلا يجوز صرف الغلة إليه كذا في فتاوى قاضيان * ولو

الدار لأقبل هذه البينة * ولو قال هذا لي اشتريته من فلان الذي وكلته بالبيع مع دعواه * ولو قال هذه لي اشتراها منك فلان وفلان كان
وكيل لي في الشراء لا تسمع دعواه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وتسمع في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى * رجل ادعى دارا في يد رجل
فقال المدعي عليه ليست في يدي فخاف المدعي بشهود وشهدوا أن الدار في يد المدعي عليه وفي ملكه فإن القاضي يسأل المدعي إن قال المدعي هو
شهدوا أنها في يده وفي ملكه فقد أقر المدعي بالدار للمدعي عليه وإن قال صدقوا أنها في يده ولا أصدقهم أنها في ملكه فله ذلك ويجعل المدعي
عليه خصما للمدعي * المدعي إذا قال ملكي وحقي وفي يده هذا بغير حق ولم يزل واجب عليه تسليمها إلى الشهود ولم يقولوا ذلك أيضا *
ولو قال ملكي وحقي ولم يقل وفي يده بغير حق فقد ذكرنا اختلاف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه * رجل ادعى دارا في يد رجل فقال الذي في

اشترى منه هذه الدار وهذا العبد بكذا ونقده الثمن وقبض منه المبيع ثم أقام المدعي عليه البيعة أنه لفلان الغائب أو دعنيه اختلغو اقبسه قال بعضهم تندفع عنه الخصومة لانه لما ادعى عقدا انتهت أحكامه لم يبق دعوى العقد وبقيت دعوى الملكة تندفع عنه الخصومة وقال بعضهم لا تندفع لانه وان انتهت أحكامه لا يصير مدعي المالك مطلقا حتى لا يقضى له بالزوائد والبيع أنها تندفع * ولو ادعى المدعي الشراء مع نقد الثمن ولا يذ كر قبض المبيع لا تندفع الخصومة عن ذي اليد في قولهم * ولو ادعى ثوبا أو دارا أو دابة في يد رجل أنه فاقام الذي في يديه البيعة أنه لفلان الغائب أو دعنيه أو غصبته منه وفي يدى باجازه أو رهن ان كان المقر له غائبا لا تندفع الخصومة عن ذي اليد ما لم يتم البيعة على ذلك وان كان المقر له حاضر أو صدقه فيما قال تندفع الخصومة عن (٤١٢) ذي اليد وتحويل الخصومة الى المقر له وان كان

المقر له غائبا وأقام الذي في يديه البيعة وشهدوا أنه أو دعه رجل لا تعرفه لا تقبل شهادتهم وان قالوا نعرفه بوجهه ولا نعرفه باسمه ونسبه جازت شهادتهم في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وان شهد الشهود على اقرار المدعي أن رجلا دفعه الى ذي اليد جازت شهادتهم وتندفع عنه الخصومة * ولو شهد شهود المدعي عليه أن المدعي أقر أن هذا لفلان الغائب وقال أو دعنيه فلان الغائب تندفع الخصومة * ولو شهد الشهود على اقرار المدعي بذلك ولم يقل صاحب اليد هو لفلان الغائب أو دعني قالوا تندفع عنه الخصومة * ولو أقام المدعي عليه البيعة أن فلانا الغائب دفعه اليه فشهد شهوده وقالوا شهدنا أن فلانا الغائب دفعه ولا ندري أنه ملك فلان الغائب جازت شهادتهم وتندفع الخصومة عن ذي اليد كما لو أقر المدعي عند القاضي أن فلانا الغائب دفعه اليه فانه تندفع الخصومة عن ذي اليد * ولو قال الذي في يديه أو دعنيه رجل لا أعرفه فشهد الشهود أنه أو دعه رجل وهما لا يعرفانه كان الذي في يديه

محمدرجه الله تعالى فلا يتأتى كذا في الو جيز * ولو وقف على فقراء أهل هذه البلدة فان كانوا لا يحصون أعطى القيم أنهم شاءوا ان كانوا يحصون قسم على عدد رؤسهم على السواء يستوي فيه الذ كر والاني ولو صرف القيم نصيب واحد منهم الى نفسه ان شاء ضمنه وان شاء اتبع شركاءه فان شرط لكل واحد قوته يعطى ما يمكنه من الطعام والكسوة والمسكن ثم ان كان الوقف ضبيعة يعطى كل واحد قوت سنة وفي المستغلات قوت كل شهر كذا في الفتاوى العتامية * واذا خربت أرض الوقف وأراد القيم أن يبيع بعضها لم يرم الباقي بثمن ما باع ليس له ذلك فان باع القيم شيئا من البناء لم يهدم لهدم أو نخلة حية لتقطع فالمبيع باطل فان هدم المشتري البناء أو صرم النخل ينبغي للقاضي أن يخرج القيم عن هذا الوقف لانه صار خائنا ثم القاضي ان شاء ضمن قيمة ذلك البائع وان شاء ضمن المشتري فان ضمن البائع نفذ بيعه وان ضمن المشتري يبطل بيعه كذا في الذخيرة * أرض وقف خاف القيم من وارث الوقف أو من ظالم له أن يبيعه ويتصدق بالثمن كذا ذكر في النوازل والفتوى على أنه لا يجوز كذا في السراجية * الاشجار الموقوفة ان كانت مثمرة لم يجوز بيعها الا بعد ائقاع وان كانت الاشجار غير مثمرة جاز بيعها قبل القلع كذا في المضمرات * أما بيع اشجار الوقف فيستظر ان كانت لا تنتقص ثمرة الكرم بظلم لا يجوز بيعها وان كانت تنتقص ثمرة الكرم بظلمها ينظر ان كانت ثمرة الشجر تزيد على ثمرة الكرم ليس له أن يبيعها أو يقطعها وان كانت تنتقص عن ثمرة الكرم فله أن يبيعها وان كانت اشجارا غير مثمرة وتنتقص ثمرة الكرم بظلمها فله أن يبيعها ويقطعها وان لم تنتقص ثمرة الكرم بظلمها فليس له أن يبيعها أو يقطعها وان كانت اشجار الدلب والخلاف ونحوه جاز له بيعها لانها بمنزلة الغلة والثمرة لان الخلاف والدلب اذا قطع ينبت بانيا ونالنا وكذا لو باع ورق اشجار التوت جاز فلان أراد المشتري قطع قوائم هذه الاشجار يمنع ولو امتنع المتولى من منع المشتري عن قطع القوائم كان ذلك خيانة كذا في محيط السرخسي * شجرة جوز في دار وقف فخرت الدار لم يبع القيم الشجرة لاجل عمارة الوقف لكن يكرى الدار ويعمرها ويستعين بالجوز على العمارة لا بنفس الشجرة كذا في السراجية * متولى المسجد اذا اشترى بمال المسجد حافوتا أو دارا ثم باعها جاز اذا كانت له ولاية الشراء هذه المسئلة ناعلى مسئلة أخرى أن متولى المسجد اذا اشترى من غلة المسجد دارا أو حافوتا فهذه الدار وهذه الحافوت هل تلتحق بالجوانيت الموقوفة على المسجد ومعناه أنه هل يصير وقفا يختلف المشايخ رحمهم الله تعالى قال الصدوق والشهيد المختار أنه لا تلتحق ولكن تصبح مستغلا للمسجد كذا في المضمرات * ولو اشترى بعلته ثوبا ودفعه الى المساكين يضمن ما تقدم من مال الوقف لوقوع الشراء كذا في الجرار ائق ناقلا عن الاسعاف

خصما للمدعي وكذا لو قال الشهود أو دعه اياه فلان والمدعي عليه يقول أو دعني * رجل ادعى على رجل ببلدة دار أو دار في غير تلك البلدة أقام المدعي البيعة فقبلت بيعة وقضى بها المدعي حاز قضاؤه وان لم تكن الدار في ولاية هذا القاضي * رجل ادعى دارا في يد رجل أنه فأنكر المدعي عليه ثم قال المدعي من اين سراحي ابر بن مدعي عليه ارا اني داشتم بطل دعواه لان هذا اللفظ يذ كر للتملك والبذل عرفا فان ادعاها المدعي بعد ذلك لا تسمع دعواه الا أن يدعي الثاني من المدعي عليه بملك حادث * رجل ادعى محدودا وذك كر محدودا وقال في تعريفيها وفيه اشجار وكان المحدود بذلك الحدود ولكنها خالية عن الاشجار لا تبطل دعوى المدعي الملك وكذا لو ذ كر مكان الاشجار حيطا ولو كان المدعي قال في تعريفيها ليس فيها اشجار ولا حائط فاذا فيها اشجار عظيمة لا يتصور وجودها

بعد الدعوى الآن حدودها توافق الحدود التي ذكرتها بطل دعواه * ولو ادعى أرضاً أو حدوداً أو قال هي عشر دبراً أو أرضاً أو عشر جريب فكانت أكثر من ذلك لا تبطل دعواه * وكذا لو قال وهي أرض بيذرفها عشر مكابيل فإذا هي أكثر من ذلك أو أقل الآن الحدود وافقت دعوى المدعى لا تبطل دعوى المدعى لأن هذا خلاف يحتمل التوقيع وهو غير محتاج إليه * دار في بدر جسر فقال رجل آخر بعث منه هذه الدار وأنكر الذي في يديه الشراء وقال هي لي ثم أنكر المقر ادعى أن له وأقام البينة على ذلك قبلت بيئته * ولو قال المقر أو لا هذه الدار للذي في يديه وسكت ثم قال أنا بعثت منه فأنكر الذي في يديه الشراء ثم أقام المقر البينة أن له ذكر الناطق أنه لا تقبل بيئته ولا تسمع دعواه * رجل أقر عند القاضي أن هذا (٤١٤) العبد أو العرقلان غير ذي اليد ثم أقام البينة أنه له اشتراه من الذي في يديه قبل

أقراره لا تقبل بيئته * رجل اشتري داراً أو عبداً فاستحق من يده بالبينة فإراد أن يرجع بالثمن على بائعه ثم قال لا بين البائع قد كنت اشتريته منك هذا بكذا ولما أن أرجع عليك بالثمن قالوا يسمع منه دعواه الثاني وله أن يرجع عليهم بما بالثمن لاحتمال أنه اشتراه من البائع أو لا ثم جاء به وأدعاه فاشتراه من أنه فاد استحق عليه كان له أن يرجع عليهم بما بالثمن * دار في بدر رجل ادعى رجل أنه له اشتراه من فلان غير ذي اليد وأقام البينة ذكره في الأصل وجعل المسئلة على وجوه خمسة أن تشهد شهوده أنها كانت لفلان بأعها من هذا المدعى بكذا أو شهدوا أن فلاناً بأعها منه وهو مؤيد على كذا جازت شهادتهم * والثانية لو شهدوا أنهم لهذا المدعى اشتراها من فلان بكذا جازت شهادتهم * والثالثة إذا شهدوا أن فلاناً بأعها من هذا المدعى وسلمها إليه جازت شهادتهم وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنها لا تقبل شهادتهم * وبه أخذ القاضي أبو حازم رحمه الله تعالى ومسانحنا رجعهم الله تعالى أخذوا

* إذا وقف دار على الفقراء فالقيم يؤجرها ويبدأ من غلتها بعمارتها وليس للقيم أن يسكن فيها أحداً بغير أجر كذا في المحيط * في جامع أهدم ونقنا نانيا فساكنوه أحق إلا إذا أهدم بحيث لم يبق بيت كذا في التناوخانية * وإن مات القيم بعدما أجزا لا تبطل الاجارة وإن كان الواقف هو الذي أجزا ثم مات ففقيه قياس واستحسن القياس أن تبطل الاجارة وبه أنه ذابو بكر الاسكاف وفي الاستحسان أن لا تنقض الاجارة كذا في الذخيرة * في فتاوى محمد بن الف. لمتولى أجزا وقف وهات المتولى والمستأجر قبل انقضاء المدة فالزرع لورثة المستأجر الذي زرع بيذره وعليهم ما نقصت الأرض من المزارعة ويصرف ذلك إلى مصالح أرض الوقف دون الموقوف عليهم كذا في الحارى للحصيري * والقاضي إذا أجزا الدار الموقوفة ثم عزل قبل انقضاء المدة لا تبطل الاجارة كذا في المضمهرات * فإن كان الموقوف عليه هو المتولى أيضاً جازت له أن تنقض الاجارة وإن كانت الغلة له كذا في الحارى * وكذا لو مات بعض الموقوف عليهم ثم قبل تمام المدة لا تبطل الاجارة ثم ما وجب من الغلة إلى أن مات هذا الموقوف عليه يصرف إلى كل واحد منهم حصته وحصه الميت تصرف إلى وارثه وما وجب من الغلة بعد موت هذا فهي تكون لمن بقي وكذا لو مات بعضهم بعد موت الأول عدة فهي على هذا القياس كذا في فتاوى قاضيان * فإن تجملت الاجارة واقتسمها الموقوف عليهم ثم مات أحدهم القياس أن تنقض القسمة ويكون للذي مات حصته من الاجارة مقدار ما عاش واستحسن ولا تنقض القسمة وكذلك على هذا الوشرط تعجيل الاجارة كذا في الظهيرية * قال إذا أجزا الوقف سنة بمائة درهم والموقوف عليهم ثلاثة نفر ثم مات أحدهم بعد مضي ثلث سنة ومات الآخر بعد مضي ثلث آخر من السنة توفي الثالث فإن الثالث الأول من الاجارة بين ورثة الميت الأول وبين ورثة الميت الثاني وبين الباقي أثلاثاً والثالث الثاني بين ورثة الثاني وبين الباقي نصفين والثالث الثالث كله للباقي فخرج المسألة من ثمانية عشر كذا في المحيط * في جامع الفتاوى إذا مات الواقف عن وصي نصبه فلا وصى أن يؤجرها وإن كان أجزا اجارة فاسدة فعلى المستأجر أن يجرها كما إذا استعملها لا يزداد على ما رضى به الوصي كذا في التتارانية * متولى الوقف إذا أجزا دار موقوفة على الفقراء والمساكين أكثر من سنة لا يجوز وإن لم يشترط المختار أن يقضى بالجواز في الضياع في ثلاث سنين إلا إذا كانت المصلحة في عدم الجواز وفي غير الضياع يقضى بعدم الجواز إذا زاد على السنة الواحدة إلا إذا كانت المصلحة في الجواز وهذا شئ يختلف باختلاف المواضع والزمان كذا في السراجية * وهو المختار للفتوى وكذلك المزارعة والمعاملة كذا في محيط السرخسي * وكان القاضي الإمام أبو علي النسفي رحمه الله تعالى يعني بأن

المتولى

يجوز الكتاب وأجازوا هذه الشهادة * والرابعة لو شهدوا أن هذا المدعى اشتراه من فلان بكذا

وقبضها منه جازت شهادتهم * والخامسة لو شهدوا أنه اشتراه من فلان بكذا ونقد الثمن أو شهدوا أن فلاناً بأعها منه بكذا ولم يزيدوا على ذلك لا تقبل شهادتهم * ولو شهدوا أن فلاناً بأعها منه بكذا وكانت الدار في يديه وقت البيع ذكر الناطق رحمه الله تعالى أنه لا تقبل هذه الشهادة إذا كانت الدار في يد ثالث وقت الخصومة * ولو شهدوا أنه اشتراه من ذي اليد بكذا وهو مدعى ذلك ولم يزيدوا عليه جازت شهادتهم * رجل قال للقاضي أن هذا المدعى عليه أقر أن هذا الشئ الذي في يده لي فمره بالتسليم إلى هذا المسئلة على وجهين * أحدهما أن يدعى أن هذه الدار أو هذا العبد له وإن الذي في يده أقر له به فإذن القاضي يسمع دعواه هذه حتى لا يكل وإن قال هذا إلى أن لا يدعى

أقر به لي بالصحيح أنه لا تسع فسخه وانما قال المدعي ان هذا الرجل أقر أن هذه الدار التي في يده لي فمره بالتسليم الى قال عامة المشايخ تصح دعواه ويؤمر بالتسليم اليه اذا ثبت اقراؤه بذلك عند القاضي * رجل ادعى داراً أو جارية في يد رجل أنها له وجه شاهد من قديم أحدهما أنها له وشهد الآخر أنها كانت له أو شهدوا جميعاً أنها كانت له قال الشيخ الامام المعروف بخواهر زاده رحمه الله تعالى تقبل شهادتهم وكذا لو شهد أحدهما أنهم ملكه وشهد الآخر أنها كانت ملكه تقبل شهادتهم ولو شهد أحدهما أنها كانت في يده وشهد الآخر أنها في يده أو شهدوا جميعاً أنها كانت في يد المدعي لا تقبل شهادتهم في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وتقبل في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ويؤمر بين هذا وبين ما لو شهدوا أنها كانت له * ولو ادعى أنها (١٥) كانت له وشهد المشهود أنها له ذكر الشيخ الامام المعروف بخواهر زاده في شرح

الغصب الصحيح أنها لا تقبل * ولو شهد الشهود أن المدعي عليه غصبها من المدعي تقبل وكذا لو شهدوا أنه استعارها منه * رجل ادعى داراً في يد رجل أنها دار فلان الغائب ولي على الغائب ألف درهم وان الغائب كان وهن عنده الدار بالالف التي له عليه من منذ شهر ودفعها اليه وان المدعي قبضها منه ثم ان الغائب بعد ذلك استعارها منه فأعطاها اياه وأقام البيعة والذي في يده الدار يزعم أن الدار داره اشتراها من ذلك الغائب أمس أو قال اشتراها منه منذ عشرة أيام وأقام البيعة على ذلك فان القاضي يقضى بين البيعة والرهن فان قال ذوالبيد أنا أنقض البيع فان القاضي لا ينقض بيعه على الغائب حتى يحضر الغائب وكذا لو كان المدعي يدعى الاستجار مكان الرهن ولو كان مكان المزمع والمستأجر رجل يدعى ملك الدار ويؤم أنه اشتراها من الغائب منذ شهر وذوالبيد يدعى الشراء منذ عشرة أيام فان القاضي يقضى للمدعي وينقض البيع الثاني

المتولى لا ينبغي له أن يؤاجر أكثر من ثلاث سنين ولو أجزأ حازت الاجارة وهذا أقرب بما هو المختار لان فعله يدل على رغبة المصلحة كذا في الغيبات * فان كان الواقف شرط أن لا يؤاجر أكثر من سنة والباس لا يرغبون في استجارها سنة وكانت اجارته أكثر من سنة أدرك على الوقف وأنفع للفقراء فليس للقيم أن يخالف شرطه ويؤاجرها أكثر من سنة الا أنه يرفع الامر الى القاضي حتى يؤاجرها القاضي أكثر من سنة فان كان الواقف ذكر في صك الوقف أن لا يؤاجر أكثر من سنة الا اذا كان ذلك أنفع للفقراء كان للقيم أن يؤاجرها بنفسه أكثر من سنة اذا رأى ذلك خيراً ولا يحتاج الى المرافعة الى القاضي هكذا في فتاوى قاضيان * في دار موضع بيت وقف ولا يستأجر لغلة الا باجارة طويلة ان كان له مسالك الى الطريق الأعظم لا يؤاجر بالطويلة ولا يؤاجر كذا في الوجيز * ولا تجوز اجارة الوقف الا باجر المثل كذا في محيط السرخسي * استأجر حائون وقف باجر مثل بغاة آخر وراد الاجرة لم تفسخ الاولي كذا في السراجية * واذا استأجر أرض وقف ثلاث سنين باجرة معلومة هي أجزأ المثل حتى جازت الاجارة فرخصت أجزأها لا تفسخ الاجارة كذا في المحيط * في الكبرى رجل استأجر أرض وقف ثلاث سنين باجرة معلومة هي أجزأ المثل فلما دخلت السنة الثانية كثرت الرغبات وزادت أجرة الأرض ليس للمتولى أن ينقض الاجارة لنقصان أجزأ المثل كذا في المضمرات * حائون لرجل في أرض وقف فابى صاحبه أن يستأجر الأرض باجر المثل فان كانت العمارة بحال لو رفعت يستأجر باجر أكثر مما استأجره فله يوم يرفع العمارة ولا فيترك في يده بذلك الاجرة كذا في السراجية * استأجر عرصة موقوفة من المتولى مدة باجر المثل وبنى عليها باذن المتولى فلما مضت المدة زاد آخر على أجزأ ذلك المدة للمدة المستقبل فرضي صاحب السكنى بتلك الزيادة هل هو أولى أجيب بانه نعم أولى كذا في الفصول العمادية * في وقف الحصاف الواقف اذا أجزأ الوقف اجارة طويلة ان كان يخاف على رقبته التلف بسبب هذه الاجارة قلهاكم أن يبطل الاجارة كذا في الذخيرة * وفي فتاوى أهل سمرقند خان أور باط سبيل أراد أن يخرب يؤجر وينفق عليه فاذا صار معموراً لا يؤاجر كذا في المحيط * اذا خرب الوقف وعجز المتولى عن عمارته أجزأها القاضي وعمرها من أجزأه فاذا صار معموراً ردها الى المتولى كذا في التهذيب * لو استأجر المتولى أجزأه بغيرهم ودانق وأجزأه بغيرهم فاستعمله في عمارة الوقف ونفذ الاجرة من مال الوقف يضمن جميع ما نقد كذا في الظهيرية * ولا تجوز اجرة الوقف والاسكان فيه كذا في محيط السرخسي * متولى الوقف اذا أسكن رجلاً بغير أجرة ذكر هلال رحمه الله تعالى أنه لا شيء على الساكن وعامة المتأخرين من المشايخ رحمهم الله تعالى أن عليه أجزأ المثل سواء كانت الدار معدة للاستغلال أو لم تكن صيانة للوقف وعليه الفتوى وكذا قالوا فبين

الذي يدعى صاحب البيعة كان شهود المدعي لم يشهدوا على الغائب بقبض الثمن من المدعي فان القاضي يأخذ منه الثمن ويسلم الدار الى المدعي ويكون الثمن عنده حتى يحضر الغائب كذا ذكره في المنتقى * وذكر في الجامع رجل اشترى حارية وقبضها بغير إذن البائع قبل نقد الثمن وباعها من رجل آخر وسلم الى الثاني وغاب المشتري الاول ثم حضر البائع الاول وادعى أن المشتري الاول قبضها منه بغير إذنه قبل نقد الثمن وأراد أن يستدعيها منه الذي في يده ان أقر صاحب البيعة ببيعها الى البائع الاول يأخذها منه يده وان أقر الثاني فسلطه صومعة بين البائع الاول وبين المشتري الثاني * وذكر في الاجارات رجل استأجر من رجل ثلاثة دواب ثم ان رب الدواب أجزأه منها من غير وأعار أخرى ووهب أخرى أو باع فوجد المستعكرى الدواب في أيديهم فان كان باع هذه جزا البيع ورائقة في الاطراف في رواية الاجابات وان

باع بغير عذر فالبيع مردود والمستكرى أحق بالدواب لتقدم عقده وما وجد في يد المستعير فلا خصومة بينهما حتى يحضر صاحب الدابة
لأن يد المستعير ليست يد خصومة وما وجد في يد الموهوب له فهو خصم فيه المسمتأجر لأن الموهوب له يد ملك الرقبه فيبقى يده فيكون
خصم لكل من يدى حقاني ذلك وان كان المدعى يدى الاجارة قال في الكتاب المستأجر أحق بها حتى يستوفى الاجارة هكذا كرى
الكتاب ولم يبين أى المستأجرين أحق به الاول أم الثانى واختلف المتأخرون فيه قال شمس الأئمة السرخسى رحمه الله تعالى الصصح أن
المستأجر الثانى لا يكون خصم للمسمتأجر الاول حتى يحضر صاحب الدابة بمنزلة المستعير لانه لا يدعى ملك العين فلا يكون خصم الاول
والخاص أن المستأجر لا يكون خصم المان (٤١٦) يدى الاجارة ولا المان يدى الرهن ولا المان يدى الشراء والمشتري يكون خصم لكل

وكذلك الموهوب له * رجل ادعى دارا في يد رجل فقال المدعى عليه
هى لولدى الكبير الغائب لا تندفع
الخصومة عنه مالم يقم البينة على
الايداع كولو ادعى الوديعه لاجني
فان كان المفتره حاضرا مع اقراره
وتحول الخصومة الى المفتره * ولو
قال هى لولدى الصغير لا تندفع عنه
الخصومة لانه لو كان صادقا في
اقراره كان هو خصماني ذلك *
ولو ادعى أرض في يد رجل أنها له
غصبه امنه الذى في يديه فقال المدعى
عليه هو وقف على سبيل خير معلوم
لا تندفع الخصومة عنه فان أقام
المدعى بينة على ما ادعى بقضيه له
وان لم يكن له بينة قل لشيوخ
الامام الجليل أبو بكر محمد بن
الفضل وجه الله تعالى يحلف المدعى
عليه على دعوى المدعى فان حلف
برئ وان نكل ضمن قيمته للمدعى
على قول مجاهد رحمه الله تعالى لانه
صار وقفا باقراره فاذا نكل تعذر
عليه تسليم الى المدعى بحكم اقراره
بالوقف فيضمن قيمته للمدعى *
ولو أقام المدعى عليه البينة على
الوقف فشهدوا أنه وقف ولم
يذكروا الواقف لا تندفع عنه

سكن دار الوقف بغير أمر القيم كان عليه أجر المثل بالغاما بالغ كذا في المضمرات * المتولى اذا وهن
الوقف بدين لا يصح وكذا أهل الجماعة اذا هتوا وقف المسجد أو واحد منهم فلو سكن المزمع فاعليه
أجر المثل بالغاما بالغ معدة كانت للاستغلال أو لم تكن قال الصدر الشهيد حسام الدين رحمه الله تعالى
هو المختار لا يتولى كذا في الغيبائية * متولى المسجد اذا باع منزلا موقوفا على المسجد فسكنه المشتري
ثم عزل هذا المتولى وولى غيره فادعى الثانى المنزل على المشتري وأبطل القاضي بيع المتولى وسلم الدار
الى المتولى الثانى فعلى المشتري أجر المثل كذا في فتاوى قاضيان * ولو أختر القم الدار باقل من أجر
المثل قدوم لا يتغيب الناس فيه حتى لم تجز فسكنها المستأجر كان عليه أجر المثل بالغاما بالغ على ما
اختاره المتأخرون وكذا اذا أجره اجارة فاسدة كذا في الفصول العمدية * واذا أجر القائم بأمر
الوقف أرض الوقف اجارة صحيحة فغاب عليها الماء سقط الاحرقان منها المستأجر فلم يزرعهما فعليه
الاحرقان كانت الاجارة فاسدة فقبضها المستأجر ولم يزرع الارض أو لم يسكن الدار فلا نفي عليه
واقفى بعض المشايخ بوجوب أجر المثل في الوقف بغير عقد كذا في الحاوى * وفي جامع الفوائد ان
المتولى لو أجر دار الوقف من ابنه البالغ أو أبيه لم يجز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى الا باكثر
من أجر المثل وكذا متولى أجر من نفسه لو خيرا صرح والا لاوله يفتى كذا في البحر الرائق * ولو أجر
القيم دار الوقف بعرض جاز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال بعض المشايخ انما يجزى رضى الوقف
ما تعارفه الناس ثمنا أو جرة من العروض في البياعات والاجارات مثل الحنطة والشعير فأما الثياب
والعبيد ونحوها فلا يجوز بالايجاع كذا في الغيبائية * ثم اذا جازت اجارة الوقف بالعرض على
قول من قال بالجواز فالقيم يبيع العرض الذى هو أجره ويجعل ثمنه في سبيل الوقف كذا في
المحيط * وللقائم بأمر الوقف أن يزرعهما بنفسه ويستأجرهما لاجراء ويؤدى الاجر من العلة
كذا في الحاوى * اذا أجر القيم الوقف بشرط المرمية على المستأجر بطلت الاجارة الآن يسمى
دراهم معلومة وبأمره بان يصرفها في المرمية كذا في لخيرة * ولا يجوز للمستأجر ان يسبل أن
يبني فيه غرفة لنفسه الآن تريد في الاجرة ولا يضرب البناء وان كان معطلا لباولا يرغب المستأجر
الاعلى هذا الوجه جاز من غير زيادة في الاجرة كذا في القنية * رجل وثق داره على قوم
بأعيانهم وجعل آخره للفقراء فأجر المتولى الدار من الموقوف عليهم جاز الاجارة كذا في
المضمرات الا أنه يسقط حق المستأجر كذا في المحيط * وكذا فقير يسكن في الوقف للفقراء باجر فترك
ما وجب عليه بحساب ماله يجوز لان الرواية محفوظة عن علمائنا أن من له حق في مال بيت المال
فترك عليه خراج أرضه لمكان حقه في بيت المال يجوز كذا هنا كذا في محيط السرخسى

بوجود هذه البينة وعدمها بمنزلة والاقرار * الموقوف
بالوقف بمنزلة الاقرار لولده الصغير أو لولد صغير غيره فكما يلزمه الاقرار للولد الصغير يلزمه بالوقف * رجل ادعى دارا في يد رجل أنها له
فقال صاحب اليد ملك توينست وحق توينست أو قال ملك وحق منست فأقام المدعى بينة على ما ادعى ثم ادعى صاحب اليد دفع الخصومة للمدعى
وقال له انك أقررت قبل دعواك هذه وفلت ابن سراى ملك من نيسن وقي من نيسن وأقام البينة على هذا كان هذا دفع الخصومة للمدعى
* ذكر في الجامع اذا أقام المشهود عليه البينة أن المدر ساعيا بالمدي به قبل دعواه قبلت بيانه وبطلت بينة المدعى لان الاعتناء باقرار
بالمنا لا يترتب أو اثر من انما مرام أن لا ملك له في ما ادعى ثم لو أن المدعى حنفت المدعى عليه على هذا الوجه أقام أبيه ثم ادعى اليد استقام

من المدعى به قبلت هذه البيعة وبطل الدفع الاول لان في رواية الجامع الاستيلاء اقرار بالملك للمستلم منه فكان المدعى به المدعى به اقرار صاحب اليد انهم ملك المدعى والتناقض يبطل منه يدق الخصم في التقدير كأن صاحب اليد ادعى أن المدعى أقر ان اليد له لا صاحب اليد ثم ان المدعى ادعى أن صاحب اليد أقر بعد ذلك أن اليد ملك المدعى ولو كان هكذا يبطل دفع صاحب اليد هذا اذا أرخ كل واحد منهما لاقراره ناريخا فان لم يؤرخا كذلك يندفع اقرار كل واحد منهما بما اقرار صاحب البيعة المدعى على الملك المطلق بلا اقرار كالأدعى عينا في يد انسان أنهما وأقام البيعة على اقرار ذي اليد للمدعى وأقام ذو اليد البيعة على اقرار صاحب البيعة وتبقى اليد بلا معارض وهذا على الرواية التي جعل الاستيلاء اقرار بالملك للمستلم منه وعلى الرواية (٤١٧) التي جعل الاستيلاء اقرارا بان لا ملك له فكذلك يصح هذا الدفع لان اقرار ذي

اليدين لا ملك له وثم أحدي المدعى الملك لنفسه يكون اقرارا بالملك للمدعى فانه ذكر في الزيادات رجل استلم من رجل عينا ولم يتفق بينهما يسع ثم ان المسأوم بعد ذلك ادعاه لنفسه أو لغيره بالوكالة لا تسمع دعواه ولو لم يكن ذلك اقرارا بالملك للبائع تسمع دعواه لغيره بالوكالة * رجل أودع رجلا نصف عبدا ونصف دار غير مقسوم ثم باع منه النصف الآخر وسلمه اليه فباعه رجل وادعى نصف ذلك وأقام البيعة وأقام صاحب اليد البيعة على الشراء والوديعة لم يكن بينهما خصومة حتى يحضر البائع لان المدعى او استحق النصف يظهر بالاستحقة أن البائع كان شريكا للمدعى فانصرف بيعة الى النصف الذي كان له والمشتري ليس بخصم في النصف الآخر لانه وديعة في يده * ولو اشترى نصف عبدا ونصف دار غير مقسوم شراء فاسدا وقبضه ثم اشترى النصف الباقي شراء جائزا ثم جاء رجل وادعى النصف فان المشتري يكون خصما للمدعى لانه ملك السك

* الموقوف عليه اذا أحرى الوقف قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى في كل موضع يكون كل الإحرار له بان لم يكن الوقف محتاجا الى العمارة ولم يكن معه شيء في الوقف ~~كأن~~ له أن يؤجر الدور والحوانيت وان كان الوقف أرضا كان الواقف شرط البداية بالخراج والعشرو جعل للموقوف عليه ما فضل من العمارة والمؤنة لم يكن للموقوف عليه أن يؤجر كذا في فتاوى قاضيان * وأما اذا لم يشترط بداية الخراج والمؤنة يجب أن تجوز اجارته ويكون الخراج والمؤنة عليه كذا في الذخيرة * لو كان الموقوف عليهم في أرض الوقف اثنين أو ثلاثا فتابوا أو أخذ كل واحد أرضا ليزرعها لنفسه لا يجوز وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى ان كانت الأرض عشرة مجازات مهاباتهم وان كانت خراجية لا تجوز كذا في فتاوى قاضيان * حكى عن الفقيه أبي جعفر الهندواني رحمه الله تعالى أنه قال وقد احتال بعض الصكاكين في زماننا في الصكوك في اجارة الوقف لما كان الفتوى على أن اجارة الوقف لا تجوز في السنين الكثيرة ذكر وفي الصك أن الواقف وكل فلانا باجارة هذه الضيقة من فلان كل سنة بكذا ومتى أخرجه من الوكالة فهو وكيله وأرادوا بذلك بقاء الوقف في يد المستأجر أكثر من سنة قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى الا أن يبطل هذه الوكالة في الوقف وان كان القياس أن يجوز تخير يامن صلاح الوقف كما تبطل الاجارة الطويلة واسأجا ابطال الوكالة صيانة للوقف يجوز ابطال هذه العقود المختلفة أيضا صيانة للوقف وعليه الفتوى كذا في المنهات * رجل استأجر أرضا موقوفة وبنى فيها حائطا وسكنها فاراد غيره أن يزيد في الغلة ويخرج منه الحائط ينظر ان كان أجره مشاهرة فاذا جاء رأس الشهر كان للقيم فسخ الاجارة فبعد ذلك رفع البناء ان كان لا يضر بالوقف فللباني رفعه وان كان يضر ليس له رفعه فبعد ذلك ان وصى المستأجر أن يملكه القيم بقيمته مبنيا أو منزوعا أيهما كان أقل فلهما والافا يترك الى أن يتخلص ملكه كذا في السراجية * وهذا اذا كان البناء من الباني بغير اذن المتولى فاما اذا كان البناء بأمر المتولى كان البناء للوقف ويرجع الباني على المتولى بما أنفق كذا في الذخيرة * وذكر في مجموع النوازل سئل نجم الدين النسفي عن أرض وقف عليها بناء مملوك وكان صاحب السكنى قد استأجر الأرض باجرة معلومة هي أجور ملها يومئذ وبعد زمان تبدل صاحب البناء والمتولى ومريد صاحب البناء أن يؤدي مثل تلك الاجرة التي كانت في الماضي والمتولى الجديد لا يرضى الاجرة المثل الا أن هل للمتولى ذلك قال نعم كذا في الفصول العمادية * متولى الوقف اذا أجرد ارض الوقف كان له أن يمتل بالغلة على مديون المستأجر اذا كان المديون مليا وان أخذ كعقيل بالاجر فهو أولى بالحوار كذا في فتاوى قاضيان * في آخر اجارات فتاوى أبي الليث المتولى اذا باع الاشجار التي في أرض الوقف

(٥٣ - (التاوى - (ثاني) ظاهر فيكون خصما للمدعى فاذا قضى للمدعى بالنصف ثم حضر البائع كان له أن يسترد منه النصف الآخر بحكم فساد العقد لان الاستحقة انصرف الى النصف الباقي * ولو باع نصف العبد بيعا جائزا ثم باع منه النصف الباقي ببيعة أو بدم وسلم السك الى المشتري ثم جاء رجل وادعى النصف فان المشتري لا يكون خصما للمدعى * ولو اشترى نصف عبد من رجل وأودعه رجل آخر النصف الباقي ثم جاء رجل وادعى النصف فان المشتري يكون خصما للمدعى ويغضى للمدعى بالربيع * رجل ادعى دارا في يد رجل فقال المدعى عليه نصفها فلان بن فلان وديعة عندي ولم يقم البيعة على الوديعة حتى أقام المدعى البيعة على ما ادعى ثم ان صاحب اليد أقام البيعة على ما ادعى من الوديعة بطلت بيعة المدعى في النصف واذا بطلت بيعة المدعى في النصف هل تبطل في

النصف الباقي قالوا تبطل بيئته * قال مولانا رضي الله عنه وفيه نظر لان في المسئلة التي قبلها كان المدعي عليه خصمه في النصف دون النصف ومع هذا قبلت بيئته في النصف * رجل ادعى دعوى واتفقت فتاوى الاثمة على فسادها ومع ذلك ادعى المدعي عليه الدفوع فدعا جميعا وأقام البينة قالوا لا تجمع بيئته الدفوع لان الدفوع بناء على الدعوى والدعوى لم تصح فان كانت دعوى المدعي تحتل الصفة بوجه ما فاذا ادعى المدعي عليه الدفوع يطالب المدعي عليه باثبات الدفوع * رجل ادعى على شخص أنه مملوكه وانه قد تمرد وخرج من يده فقال المدعي عليه أنا مملوك فلان الغائب قالوا ان جاء العبد ببينة على ما ذكر تندفع عنه خصومة المدعي وان لم يقم البينة على ما ادعى قبلت عليه بيئته المدعي ويقضى له فان حضر الغائب بعد ذلك لم يكن له (٤١٨) على العبد سبيل حتى يقيم البينة على ما ادعى * رجل ادعى دارا في يد رجل

أنه له اشتراها من فلان غدير ذي اليد فشهد الشهود له بالملك المطلق لم تقبل شهادتهم * ولو ادعى ملكا مطلقا فشهد الشهود بالملك بسبب جازن شهادتهم * ولو ادعى ملكا بسبب ثم ادعى ذلك في وقت آخر عند غير ذلك القاضي ما كان مطلما فأقام المدعي عليه البينة أنه كان ادعاه قبل هذا بسبب عند فلان القاضي قبلت بيئته المدعي عليه وتبطل بيئته المدعي * وان ادعى أولا ملكا مطلقا ثم ادعاه عند ذلك القاضي أو عند غيره ملكا بسبب سمع دعواه لان المطلق يحتل التقييد وان الثاني دون الاول * اذا ادعى دارا أو عرضا فانكر المدعي عليه فأقام المدعي شاهدين شهد أحدهما أن المدعي عليه أقر أنه ابتاعها من المدعي وشهد الآخر أن المدعي أودعها اليه ذكر في المنتقى أنها تقبل ويقضى للمدعي * ولو شهد أحدهما أنها للمدعي وشهد الآخر على اقرار المدعي عليه أن المدعي دفعها اليه لم تقبل هذه الشهادة * رجل ادعى شيئا في يد غيره وقال هو ملكي وان صاحب اليد أحدث عليه بغير حق قالوا لا يكون هذا دعوى الغصب على ذي اليد * وكذا لو قال المدعي في يد غيره هذا ملكي وكان في يدي وان صاحب اليد أحدث عليه بغير حق * ولو قال هو ملكي وكان في يدي الى أن أحدث المدعي عليه بغير حق بغير حق يكون هذا دعوى الغصب على ذي اليد * رجل ادعى دارا في يد رجل فأسكن المدعي عليه فأقام المدعي شاهدا أنهما للمدعي وقضى بالدار للمدعي ثم أقام المدعي عليه البينة أن البناء له بناءه هو * ذكر في الاصل أنه تقبل بيئته المدعي عليه لان البناء دخل في القضاء والشهادة قبة حاجي لو كان شهيدا للمدعي شهدوا بالدار والبناء على ما قضى القاضي للمدعي ثم أقام المدعي عليه البينة أن البناء له بناءه هو لا تقبل بيئته * ولو أقام البينة على أرض في يد غيره قضى له المدعي ثم أقام المدعي عليه البينة أن الأرض له زروعه * بنذر من نذر

أجر منه الأرض فان باع الاشجار بعروقهها دون الأرض يجوز اذالم تكن الاجارة طويلة وان باع الاشجار من وجه الأرض لا يجوز اجارة الأرض وان كان قد دفع الاشجار منه معاملة سنة أو سنتين وما أشبه ذلك ثم أجزا الأرض منه باجر المثل فعلى قول أبي حنيفة وجهه الله تعالى تجرز وعند أبي يوسف ومحمد وجهه الله تعالى المعاملة جائزة فجازت الاجارة والاستيلاء أن يبيع الاشجار بعروقهها ثم يواجر الأرض ليكون متفقا عليه كذا في المحيط * وللقائم بامر الوقف أن يستأجر الاجراء في عملها وحفر سواقيها وسائر ما يرجع الى مصالحها اذا كانت تحتاج اليه كذا في الحاوي * واذا دفع أرض الوقف مزراعة يجوز اذالم تكن فيه محاباة قدوسا لا يتعابن الناس فيها وكذلك لو دفع ما فيها من النخيل معاملة يجوز ان مات القيم قبل انقضاء مدة المزارعة والمعاملة لا تبطل المزارعة والمعاملة وان مات المزارع والمعامل فان المزارعة والمعاملة تبطلان وان دفع القيم أرض الوقف مزراعة سنين معلومة فهو جائز اذا كان ذلك أنفع وأصلح في حق الفقراء فقد جوزت المزارعة سنين معلومة من غير التقدير بالثلث وانه صحيح فالمعنى الذي لا جله استحسن المشايخ أن لا يجوز الاجارة البتة على الوقف وهو أن لا يؤدي الى ابطال الوقف على لا يتأني في المزارعة واذا دفع أرض الوقف مزراعة أو دفع نخيل الوقف معاملة ولا حظ فيه للوقف لا يجوز على الوقف ويصير غاصبا للأرض فان سلمت الأرض من النقصان فلا ضمان وان نقصت فالضمان واجب ان شاء رجع على الدافع وان شاء على الآخذ ولا شيء للام وقف عليهم من الخارج من الأرض وأما الثمار فهي للموقوف عليهم ولا شيء للام دفعه اليه من الثمار اذ أحقه في آخره مثل عمله على الدافع في ماله خاصة ولا يرجع به على الآخذ كذا في الدخيرة * أرض وقف بشاحية استأجرها رجل من حاكمها بدواهم معلومة فزرعها فلما حصلت الغلة طالب المتولى الحصة من الغلة كبحر العرف في المزارعة على النصف أو على الثلث وقال الرجل على الآخذ كان للمتولى أن يأخذ الحصة كذا في خزنة المفتين * وهكذا في فتاوى قاضيان قال أرض الوقف اذا كانت عشرية دفعها القيم مزراعة أو معاملة فعشر جميع الخارج في نصيب الدافع وهذا على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فان عنده في الاجارة بالبراهم العشر على الآخذ كان الخارج وعندهما يجب في الخارج فكذلك في المزارعة كذا في المحيط * قال هلال رحمه الله تعالى في وقفه اذا استمرت الصدقة وليس في يد القيم ما يرهما فليس له أن يستدين عليها وعن الفقيه أبي جعفر رحمه الله تعالى أن القياس هكذا لكن يترك القياس فيما فيه ضرورة نحو أن يكون في أرض الوقف زرع يأكله الجراد ويحتاج القيم الى النفقة أو طالبه السلطان بالخارج جازله الاستدانة والاحوط في هذه الضرورات أن

المبدأ أحدث عليه بغير حق قالوا لا يكون هذا دعوى الغصب على ذي اليد * وكذا لو قال المدعي في يد غيره هذا ملكي وكان في يدي وان صاحب اليد أحدث عليه بغير حق * ولو قال هو ملكي وكان في يدي الى أن أحدث المدعي عليه بغير حق بغير حق يكون هذا دعوى الغصب على ذي اليد * رجل ادعى دارا في يد رجل فأسكن المدعي عليه فأقام المدعي شاهدا أنهما للمدعي وقضى بالدار للمدعي ثم أقام المدعي عليه البينة أن البناء له بناءه هو * ذكر في الاصل أنه تقبل بيئته المدعي عليه لان البناء دخل في القضاء والشهادة قبة حاجي لو كان شهيدا للمدعي شهدوا بالدار والبناء على ما قضى القاضي للمدعي ثم أقام المدعي عليه البينة أن البناء له بناءه هو لا تقبل بيئته * ولو أقام البينة على أرض في يد غيره قضى له المدعي ثم أقام المدعي عليه البينة أن الأرض له زروعه * بنذر من نذر

قبلت شهادتهم * وقد كرفى المنتقى اذا ادعى دارا واقام البينة اثمها فقضى القاضي له بالدار ثم اقام المقضى عليه البينة ان البناء بناء هو لا تقبل بينة المقضى عليه لان الشهادة بالدار شهادة بالارض والبناء جميعا * وكذا لو قال شهود المدعى بعد القضاء ليس البناء للمدعى وانما شهادته بالدار ولم يشهد له بالبناء كانت شهادتهم بما بالدار شهادة بالبناء ويضمنان قيمة البناء للمقضى عليه * ولو شهدوا بالدار للمدعى ثم قال قبل القضاء ليس البناء للمدعى قبلت شهادتهم ما ويقضى للمدعى بالساحة دون البناء * وينبغي للقاضي اذا شهدوا بالدار ان يسألهم عن البناء فان ما تأو غابا قبل ان يسألهم ما يقضى بالدار والبناء * ولو قال المدعى هذا البيت من هذه الدار لقفلان غير المدعى عليه ليس هو لى فقد كذب شهوده ان كان قبل القضاء لا يقضى له بشئ وان كان بعد القضاء فقال (٤١٩) هذا البيت لم يكن لى وانما هو لقفلان جاز اقراره لقفلان ويكون البيت

المسقر له ويرده وما بقى من الدار على المقضى عليه ويضمن قيمة ذلك البيت للمشهد عليه وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رواية أخرى يضمن قيمة السكك للمشهود عليه ويكون ما بقى من الدار للمشهود له * ولو شهدوا بالدار للمدعى فما تأو غابا وقضى القاضي بالدار والبناء للمدعى ثم قال المدعى ليس البناء لى انما هو للمدعى عليه لم يزل له فهذا الكذاب منه لشهوده ويرد الدار مع البناء على المقضى عليه * ولو قال المدعى البناء للمدعى عليه ولم يقل لم يزل له لم يكن ذلك كذبا بالشهود ويكون البناء للمدعى عليه وان قال ذلك قبل القضاء صدق ولا يقضى له بالبناء ولا يكون مكذبا بشهوده * واذا ادعى دارا فقال شهوده تشهد انهم اداروا المدعى ولا نعلم ما حال البناء كان فيها بناء ولا ندري هو هذا البناء أم لا ذكرى المنتقى أنه يقضى بالدار والبناء للمشهود له فان اقام المقضى عليه البينة بعد ذلك ان البناء بناء هو تقبل بيته ويجعل البناء له لان البناء

يستدين بامر الحاكم الا ان يكون بعيدا منه ولا يحكمه الحضور فحينئذ لا بأس بان يستدين بنفسه كذا في الظهيرية * هذا اذا لم تكن في تلك السنة غلة فاما اذا كانت ففرق القيم الغلة على المساكين ولم يحسب الخراج شيئا فانه يضمن حصصه الخراج كذا في الذخيرة * قيم وقف طلب منه الخراج والحبائيات وليس في يديه شئ من مال الوقف فأراد أن يستدين قال ان أمر الوقف بالاستدانة له ذلك وان لم يأمره تكلموا فيه والاصح أنه ان لم يكن له بد منه رفع الامر الى القاضي حتى يأمر بالاستدانة كذا قال الفقيه رحمه الله تعالى ثم يرجع في الغلة كذا في المضمرات * والعمارة لا بد منها فيستدين بامر القاضي وأما غير العمارة فان كان تصرفا على المستحقين لا يجوز الاستدانة ولو باذن القاضي كذا في البحر الرائق * ولو استدان على الوقف لجعل ذلك في ثمن البذر بامر القاضي يجوز بالايجاع وان فعل لا يأمره فقيه روايتان كذا في الغيابة * وهكذا في الذخيرة * المتولى اذا أراد أن يستدين على الوقف لجعل ذلك في ثمن الرهن فان كان بامر القاضي يملك ذلك والا فلا كذا في السراجية * وتفسير الاستدانة أن لا يكون للوقف غلة فيحتاج الى القرض والاستدانة أما اذا كان للوقف غلة فانفق من مال نفسه لاصلاح الوقف كان له أن يرجع بذلك في غلة الوقف كذا في فتاوى قاضخان * أرض موقوفة في يدي كاد وكان فيها قطن فسرق القطن فوجده الاكارى منزلا وجعل فاحذ صاحب المنزل وخاصة فقال صاحب المنزل ضمن ذلك أن أعطيك مائة من من القطن أيجل القيم أن يأخذ ذلك منه فهذا على ثلاثة أوجه اما أن يعلم أن صاحب المنزل يعطى خوفا من هتك السترا ويعلم أنه سرق ذلك المقدار أو أكثر أو أقل بذلك أو علم أنه سرق لكن أقل مما يعطى ففي الوجه الاول لا يجوز له أن يأخذ في الوجه الثاني جاز وفي الوجه الثالث لا يجوز الا مقدار ما يعلم يقينا أنه سرق كذا في المحيط * أكار تناول من مال الوقف فصالحه المتولى على شئ ان وجد المتولى بيته على ما ادعى أو كان الاكار مقر الا بملك المتولى أن يحيط شيئا منه ان كان الاكار غنيا وان كان محتاجا جاز ذلك اذا لم يكن ماعلى الاكار غنيا فاحسب كذا في فتاوى قاضخان * اذا جعل الوقف للقيام بامر الوقف مالا معلوما كل سنة للقيام بامر الوقف جازو يكلف القيام ما يفعله مثله وجاءت العادة به من عمارة الوقف واستعماله ورفع غلاته وتقرير يقهاني وجوه الوقف كذا في الحاوى * ولا ينبغي أن يقصر في ذلك وأما ما كان يفعله الوكلاء أو الاحراء فليس له ذلك كذا في المحيط * حتى لو جعل الولاية الى امرأة وجعل لها أجور معلوما لا تسكف الامثل ما تفعله النساء عرفا ولو نازع أهل الوقف القيم وقالوا للحاكم ان الوقف انما جعل هذا في مقابلة العمل ولا يعمل شيئا لا يكلفه الحاكم من العمل مالا تفعله الولاية هكذا في البحر الرائق * وان حدث للمتولى آفة مثل

دخل في القضاء ههنا تبع كما ذكر في الاصل وكذا لو شهدوا بأرض مباحة فقالوا تشهد ان هذه أرضه وأما النخل فلا علم لنا به فالتخل بمنزلة البناء في الدار ان شهدوا بالارض ولم يتعرضوا للنخل ثم رجعوا عن النخل بعد القضاء ضمنوا قيمة النخل وان شهدوا بالارض وقالوا لا ندري ما حال النخل والبناء ثم رجعوا عن البناء والنخل بعد القضاء لا يضمنون شيئا * ولو ادعى دارا في يد رجل وأقام شهودا شهدوا ان الدار داره ثم قال قبل القضاء ان البناء ليس له انما هو للمشهود عليه ذكر الناطق رحمه الله تعالى ان قال ذلك قبل أن يفتقر قاعن مجلس القضاء وقبل أن يطول جازت شهادتهما استحسانا أما اذا قاما أو طال ذلك بطلت شهادتهما وهو نظير ما ذكر في الجامع الصغير اذا شهدا بشئ قلم يبرحان مكانهما حتى قالوا أو همنا في بعض شهادتنا قبل ذلك منهما * رجل ادعى دارا في يد رجل أثمها وشهدا لشهود بذلك وقضى

القاضي به ثم أقر المدعي أن البناء كان ملكاً للمقضي عليه لا يبطل قضاء القاضي له بالأرض * ولو شهد الشهود له بالأرض والبناء فأقر بعد
القضاء أن البناء كان ملكاً للمقضي عليه بطل قضاء القاضي * وكذا لو ادعى أرضاً فيها أشجار وأقام البينة وقضى القاضي به ثم أقر المدعي
أن الأشجار كانت ملكاً للمقضي عليه لا يبطل قضاء القاضي بالأرض * ولو شهد الشهود للمدعي بالأرض والأشجار جميعاً والمسألة بحالها
بطل قضاء القاضي لأن في الوجه الأول شهدوا بالبناء تبعاً فلا يكون إقرار المدعي أكذا بالشهود وأما في الوجه الثاني شهدوا بالبناء والأشجار
نصاً فكان إقرار المدعي أكذا بالشهود * ولو ادعى داراً في يدرجل وأقام البينة فشهدوا أنها للمدعي فقضى بها القاضي ثم قال الشهود
لا تدري لمن البناء فأنهم لا يضمنون شيئاً كانهم (٤٣٠) قالوا بعد القضاء شككنا في الشهادة * وإن قالوا البناء للمدعي عليه ضمهوا

قيمة البناء للمقضي عليه * ولو
ادعى جارية أنها له وشهد الشهود
بذلك وقضى بها القاضي وكان لها
ولد في يد المدعي عليه لم يعلم به
القاضي فأقام المدعي بينة أنه ولدها
فإن القاضي يقضى بالولد للمدعي
فإن رجع شهود الأم بعد ذلك
ذكر الناطق رحمه الله تعالى
أنهم يضمنون قيمة الأم والولد
جميعاً لأن القاضي إنما قضى بالولد
للمدعي بشهادة شهود الأم فأنهم
لورجعوا بعد القضاء بالأم قبل
القضاء بالولد أو ارتدوا عن
إسلام أو فسقوا ثم أقام المدعي
البينة على الولد أنه ولد الجارية
فإن القاضي لا يقضى له بالولد إلا
أن يشهد الشهود بالولد أنه ملك
المدعي ولده الجارية في ملكه
* ولو ادعى جارية في يدرجل أنها
له وشهد الشهود أنها له فغابوا أو
ماتوا لها ولد في يد المدعي عليه ادعاه
الذي في يديه وأقام البينة على ذلك
ذكر في المتن أنه لا يثبت اليه
ويقضى بالجارية وولدها للمدعي
فإن قضى القاضي بذلك ثم حضر
الشهود فقالوا لم يكن الولد للمدعي
إنما هو للمدعي عليه فإن القاضي

الجنون أو العجمي أو الخرس فإن أمكنه مع ذلك الأمر والنهي فلا جرحاً ثم وإن لم يمكنه ذلك لم يكن له
من الجرح شيء فإن طعن في الوالي طاعن لم يخرج جبهه القاضي من الولاية إلا بجملة طاهرة فإن أخرجه
قطع عنه الجرح الذي جعل له الواقف لقيامه وإن صلح من أخرجه القاضي رد عليه ولا يثبت الوقف كذا
في الحاوي * وإن رأى أن يدخل معه آخر ويكون بعض هذا المال له فلا بأس بذلك وإن كان هذا
المال الذي سمي قليلاً لزيادة أقرأى الحاكم أن يجعل للرجل الذي أدخل معه رقامن غلة الوقف فلا
باس بذلك فإن كان الواقف جعل له للقيام بامر هذا الوقف مالا لم يوفى كل نسبة وكان المال الذي
سماه الواقف لهذا الرجل أكثر من أجر مثله على القيام به فهو جائر ولا ينظر في هذا إلى أجر مثله
* ولناظر أن لو كل من يقوم بما كان اليه من أمر الوقف ويجعل له من بعده شيئاً ولو أب عزله
ويستبدل به كذا في فتح القدير * وإذا جعل الواقف لقسيم بامر الوقف مالا فنصب القيم فمات وجعل
ذلك المال لم يحز ذلك إلا أن يكون الواقف جعل ذلك اليه كذا في الحاوي * ولو وكل هذا القيم
وكيلاً في الوقف أو وصى به إلى رجل وجعل له كل المعلوم أو بعضه ثم جن جنونا مطبقاً يبطل توكيله
ووصيته وما جعل للوصي أو الوكيل من المال يرجع إلى غلة الوقف إلا أن يكون الواقف عينه
لجهة أخرى عند انقطاعه عن القيم فينفق فيها كذا في البحر الرائق ناقلاً عن الأسعاف * ويرجع
إلى القاضي في نصب كذا في فتح القدير * والجنون المطبق سنة كذا في الحاوي * ولو زال عقله
سنة وبجرح عن القيام به ثم رجع إليه عقله وصح يعود إلى ما كان من القيام بامر هذا الوقف كذا
في المحيط * وإن صح عند الحاكم أن هذا القيم لا يصلح للقيام بامر هذا الوقف فأخرجه وجعل
مكانه آخر ثم جاءكم أخو فادعى أن الحاكم الذي كان قبلك إنما أخرجنى من القيام بامر هذا
الوقف من غير أن يصح علي عنده شيء أسحق به أخرجنى عن ذلك لا يقبل قوله ولا دعواه ولكن يقول
له صح عندي أنك موضع للقيام بامر هذا الوقف حتى أردك إلى القيام بذلك فإن صح عنده هذا
الحاكم أنه موضع لذلك رده وأجرى ذلك المال له من غلة هذا الوقف كذا في الذخيرة * وكذا
لو أخرجه لفسق وخيانة فبعد مدة تاب إلى الله وأقام بينة أنه صار أهلاً لذلك فانه يعيده كذا في فتح
القدير * ولو أن القاضي أخرج هذا القيم بوجه من الوجوه وأقام غيره مقامه فينبغي للقاضي أن
يجري لهذا الرجل شيئاً بالمعروف ويرد الباقي إلى غلة الوقف كذا في المحيط * وإن قال الواقف
يجري للقيم هذا المسمى وإن أخرجه القاضي من الوقف أو قال يجري على ذلك لأولاده ولأولاد
أولاده إذا مات صح الشرط كذا في الحاوي * رجل وقف ضيعته على مواله وقفاً صحيحاً فمات الواف
وجعل القاضي الوقف في يديهم وجعل للقسيم عشر الغلات وفي الوقف طاحون في يدرجل بالمقاطعة

لا يقضى بقيمة الولد على الشهود كانهم رجوعاً عن شهادتهم بالولد فإن قال الشهود لا تدري لمن الولد لا يضمنون
قيمة الولد هذا إذا شهدوا بالجارية فأتوا أو غابوا فإن كانوا حضوراً سألهم القاضي عن الولد فإن قالوا قبل القضاء هو للمدعي عليه أو قالوا
لا تدري لمن هو وإن القاضي يقضى بالأم ولا يقضى بالولد * رجل ادعى داراً في يدرجل أنها له أو ادعى أنها له استراها من الذي في يديه بكذا
ونقده الثمن وقبضها منه وقال المدعي عليه هي لي وأقام المدعي شهادتين شهد أحدهما كذا ادعى بشرائها لها وشهد الثاني وقال أنه مدعي على
شهادته الأولى أو قال على يد شهادته الأولى لا تقبل شهادته في قولهم * وإن قال المدعي مثلي ما شهد الأول ذكر الخصاص وجه الله تعالى أنها
لا تقبل حتى يبرهن شهادته على وجهها * ذكر شمس الدين في جوابي رحمه الله تعالى المختار عندي أن يكون الجواب على التفصيل أن

كان الشاهد الثاني فصيحاً يمكنه أداء الشهادة على وجهه لا يقبل منه الاجمال وان كان اجميالا ولا تحسب مجلس القاضي يمكنه أداء الشهادة بلسانه يقبل منه الاجمال * وان كان عاجزاً عن الشهادة أصلاً لا تقبل شهادته وذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى المختار عندي أن القاضي ان أحس بهم تهمة الكذب لا يقبل منه الاجمال ولا يقبل وهو كقول فرق القاضي بين اليهود وأحس بهم تهمة الكذب جاز له ذلك والا فلا * ولو كتب الشهادة على يضا فشهد أحداهما من الكتاب وأشار إلى مواضعها ونقول الآخر أشهد أن لهذا المدعى جميع ما بين ووصف على المدعى عليه هذا أو يقول أشهد بما ادعى هذا المدعى على هذا المدعى عليه ويشير اليهما كذلك * وذكر الشيخ الإمام علي بن محمد البرزوي رحمه الله تعالى إذا قال الشاهد أشهد بما ادعاه المدعى (١٢١) لا يقبل ولو ادعى المدعى من الكتاب تسمع دعواه لانه عسى لا يقدر على الدعوى فصح دعواه من الكتاب لكن لا بد من الإشارة في موضع الإشارة * ولو أمر القاضي رجلين ليعلماه الدعوى والخصومة ذكر في المتنق أنه لا بأس به خصوصاً على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى * رجل ادعى شيئاً في يد إنسان وأقام البينة فأقر المدعى عليه بالمدعى به لغيره لم يصح إقراره حتى لا تندفع عنه الخصومة * رجل ادعى داراً أو شيئاً في يد رجل وأقام البينة فعدلت الشهود ومات المدعى عليه قبل القضاء فان القاضي لا يقضى بدون الخصم فان خلف وارثاً حاضراً قضى عليه بتلك البينة ولا يحتاج إلى إعادة البينة وان كان الوارث غائباً غيبة منقطعة ينصب القاضي وكيلاً يطلب الخصم ويقضى عليه بتلك البينة ولا يحتاج إلى إعادة تلك البينة * إذا ادعت المرأة على زوجها الطلاق فأقر أو ادعت الامة العتق فأقر ثم غاب فان القاضي يقضى عليه بإقراره ولو لم يقر لكن أقيم عليه البينة فغاب فإنه لا يقضى على العائب * رجل في يده مال فقال هو وديعة عندي ولا أعرف

لا حاجة فيها إلى القيم وأصحاب هذه الطاحونة يقبضون غلاتها لا يجب القيم عشرة غلة هذه الطاحونة كذا في فتاوى قاضيهان * عزل القاضي فادعى القيم أنه قد أجرى له كذا مشاهرة أو مسانحة فصدقه المعزول فيه لا تقبل البينة ثم ان كان ما عينته أجر مثل غله أو دونه يعطيه الثاني ولا يحط الزيادة ويعطيه الباقي * القيم يستحق أجر مثل سعيه سواء شرط القاضي أو أهل المحلة أجراءً ولا لانه لا يقبل القوامة ظاهراً إلا بأمر والمعهود كالمشروط كذا في القنية * وفي مجموع النوازل المتولى من جهة القاضي إذا امتنع من العمل في ذلك بنفسه ولم يرفع الأمر إلى القاضي ليعزله ويقم غيره مقامه هل يخرج عن كونه متولياً قال نجم الدين لا وان امتنع عن قضاى ما على المتقبلين زماناً هل يأثم بذلك قال نجم الدين لا فان هر ب بعض المتقبلين بعدما اجتمع عليه مال كثير بحق القبالة هل يضمن المتولى قال نجم الدين لا كذا في الظهيرية * متولى الوقف إذا أخذ العلة ومات فلم يبين ماذا صنع لم يضمن كذا في المضمرات

(فصل في كيفية قسمة العلة وفيما إذا قبل البعض دون البعض أو مات البعض والبعض حي) ولو جعل أرضه صدقة موقوفة على عبد الله وزيد فالغلة لهم ولو ماتا كانت الغلة كلها للفقراء وان مات أحدهما كان النصف للفقراء وان سمي جماعة قسمت الغلة بينهم على عدد رؤسهم فان مات أحدهم حصته للفقراء وما بقي لم يبق منهم ولو قال على ولدي عبد الله ولم يسم عدداً فبأبى من ولدي عبد الله أحدهم يكن للفقراء شيء كذا في الظهيرية * ولو سمي زيد وعمر أو جعل النصف لزيد والثلاثين لعمر وسكت فإنه يقسم على سبعة على طريق العول لزيد ثلاثة ولعمر وأربعة ولو قال لزيد النصف ولعمر والثلاث وسكت يعطى كل واحد مائة مسمى والباقي بينهما نصفين كذا في خزنة المفتين * إذا قال أرضي هذه صدقة موقوفة على زيد وعمر ولعمر ومنها الثلث أو قال لعمر ومنها مائة درهم فاعمر وماسمى والباقي لمن سكت عنه وهكذا السبيل في كل شيء يسميه يعطى صاحب التسمية ماسمى له والباقي للذي لم يسم له فان قال لزيد منها مائة ولعمر ومنها ثلثان فنقصت الغلة قسم الحاصل بينهما أثلاثاً فان زادت الغلة على المسمى كان الزائد بينهما نصفين يقسم على عدد رؤسهم لاعلى المسمى فان قال هي صدقة موقوفة لزيد منها مائة درهم ولعمر ومائتان أعطى كل واحد منهما مائة مسمى له والباقي للفقراء كذا في الحاوي * ولو قال صدقة موقوفة على أن لزيد مائة ولعمر وما بقي فلم تكن الغلة الأمانة لم يكن لعمر شيء وكذلك إذا قال لزيد مائة ولم يسم شيئاً لعمر وفاذا الغلة مائة فلا شيء لعمر * ولو قال صدقة موقوفة لعبد الله نصفها ولزيد منها مائة يعطى عبد الله نصفها ويعطى زيد من النصف الباقي مائة والفضل للفقراء ولو لم تكن الغلة الأمانة فالغلة كلها لزيد ولا شيء لعبد الله ولو كانت الغلة مائة

مالسها فجاء رجل وادعى الوديعة أنها له قبالت بينته لان المودع يكون خصماً للمالك ولو أقر المودع أنها له وقال وضعها عندي فلان آخر وصدقه المدعى لا يكون هو خصماً للمدعى * عز في يد رجل فقال ليس لي فجاء رجل وادعاه فقال ذر الودعولي سمع ذلك منه * رجل استعار من رجل ثوباً ثم أقام البينة أنه لانه الصغير ذكر أبو يوسف رحمه الله تعالى في الامالى أنه تسمع دعواه وتقبل بينته * قال مولانا رضى الله عنه وهذا على الرواية التي لم تكن الاستعارة اقراً بالملك له وانما تكون اقراً بأن لملك للمستعير * دار في يد رجل فقال له رجل ادفع الى هذه الدار أسكنها فأبى أن يدفع فادعى السائل أنها له سمع دعواه وكذا لو قال أعطى هذه الدابة أركبها أو قال مالوني هذا الثوب ألبسه * ولو قال أسكني هذه الدار أو أعزني هذه الدار أو هذه الدابة أو هذا الثوب ثم ادعاه بعد ذلك لا تسمع دعواه * رجل ادعى على

رجل أنه باعه هذا العبد بالف درهم بأمر مولاه وقال المدعي عليه بعته بغير أمر مولاه كان المدعي عليه حصة المدعي وتقبل بينة المدعي عايشه ومؤمر بتسليم العبد إليه * رجل ادعى داراً في يد رجل أنهما له فقال ذو اليد هي لغلان بعتهما منه نكدا وقبضهما ثم أودعهما فان صدقه المدعي في ذلك أو كذبه وعلم القاضي بذلك فلا خصومة بينهما وان كذبه ولم يعلم به القاضي قبلت بينة المدعي ولا تقبل بينة المدعي عليه على ما ادعى فان قضى القاضي للمدعي ثم حضر الغائب وادعى أنه له وصدق المقر فيما أقروا أراد أن يقيم البينة على ما ادعى لا تقبل بينته وان ادعى الحاضر ملكاً لمطالما قبلت بينته ويقضى له وان حضر الغائب قبل أن يقضى القاضي للمدعي فان ادعى الذي حضر لنفسه ملكاً لمطالما صاروا كخارجين أقاما البينة وان ادعى الذي حضر (٤٢٣) الشراء من ذي اليد منذ شهر وأقام البينة قبلت بينته في دفع بينة المدعي لانه ثبت

بم هذه البينة أن بينة المدعي قامت على غير خصم

(فصل في دعوى الملك بسبب)
دار في يد رجل فأقام رجل البينة أنه اشتراها من فلان غير ذي اليد بالف درهم وهو ملكها وان قدده الثمن وأقام آخر البينة أن فلاناً آخر وهبها منه وقبضها وأقام آخر البينة على الصدقة من رجل آخر وأقام آخر البينة أنه ورثها من أبيه فان القاضي يقضى بينهم أرباعاً وان ادعوا ذلك من رجل واحد يقضى للمشتري وتخرج بينة البيع * ولو ادعاهما رجلان أقام أحدهما البينة على الهبة والقبض من رجل وأقام آخر البينة على الصدقة والقبض من ذلك الرجل فهما سواء ان كان شياً لا يحتمل القسمة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يقضى بشئ وقيل بانه يقضى لهما عند الكل وقال بعضهم لا يقضى بشئ عند الكل والرهن أولى من الهبة والصدقة * ولو ادعى رجل الشراء من رجل وادعت امرأته أنه أمهرها قال محمد رحمه الله تعالى الشراء أولى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى

درهم فلعبدا لله مائة ووزن يمانية ولا شيء للفقراء ولو كانت الغلة مائة وخمسين فلز يد مائة وما بقي فلعبدا لله كذا في المحيط * ولو قال أرضي صدقة موقوفه على فقراء قرأتى يعطى كل واحد منهم في طعامه وكسوته ما يكفيه بالمعروف ويتحابون في ذلك يضرب كل واحد منهم بما يكفيه وان وقت الغلة تكفايتهم يعطى كل واحد منهم كفايته وان نقصت يتضاربون بذلك وان ضلت الغلة على الكفاية كان الفضل بينهم على عدد رؤسهم كذا في الظهيرية * ولو قال أرضي صدقة موقوفه فإخراج الله تعالى من غلاتها أعطى من ذلك كل فقير من قرابته في كل سنة ما يكفيه من طعامه وكسوته بالمعروف وفضلت الغلة على ذلك فالفضل يكون للفقراء كذا في خزنة المفتين ولو قال أرضي هذه صدقة موقوفه فإخراج من غلاتها فلزيد وعبد الله ألف درهم لعبدا لله من ذلك مائة تفرح من غلاتها ألف درهم كان لعبدا لله مائة والباقي لزيد فان خرجت جسمائة قسمت الجسمائة بينهم على عشرة أسهم ولو قال ما أخرج الله تعالى من غلاتها يخرج منها كل سنة ألف درهم يعطى منها لعبدا لله مائة ولزيد مائة فنقصت الغلة عن ألف يبدأ بعبد الله فيعطى منها مائة فان بقي شيء كان لزيد وان لم يبق شيء فلا شيء لزيد كذا في المحيط * فان قال لعبدا لله والمساكين نصف لعبدا لله ونصف للمساكين كذا في الحاوي * وان قال أرضي صدقة موقوفه فإخراج الله تعالى من غلاتها فلهي لعبدا لله والفقراء والمساكين وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو قول هلال رحمه الله تعالى النصف لعبدا لله والنصف للفقراء والمساكين وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فنثلث الغلة لعبدا لله والنصف للفقراء والنصف للمساكين وأما عند محمد رحمه الله تعالى فالغلة تكون على خمسة أسهم سهم لعبدا لله وسهمان للفقراء وسهمان للمساكين ونظيره في الجامع في كتاب الوصايا كذا في الظهيرية * ولو قال لقرابتي وجراني وموالي والمساكين يضرب كل واحد من القرابة وكل واحد من الجيران وكل واحد من الموالى بسهم والمساكين بأسهم بسهم كذا في خزنة المفتين * ولو قال لقرابتي والمساكين يضرب كل واحد من القرابة بسهم والمساكين بسهم كذا في الحاوي * ولو قال للفقراء والعارمين وفي سبيل الله وفي الرقاب يضرب كل فريق من هؤلاء بسهمين عند محمد رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى بسهم كذا في المحيط * ولو قال صدقة موقوفه في رجوة الصدقات فوجوه الصدقات الاصناف المذكورة في كتاب الله تعالى في آية الزكاة إلا أن الوقف لا يعطى العاملون والمؤلفة قلوبهم ثم قد ذهبوا فيقسم الآن على ما عداهم كذا في الظهيرية * فان قال على وجوه الصدقات وجوه البر يضرب للفقراء والمساكين بسهم وللرقاب بسهم وللغارمين بسهم ولسبيل الله بسهم وابن السبيل بسهم ولو وجوه البر بثلاثة أسهم فان قال للفقراء والغارمين وفي سبيل الله

هما سواء * رجل في يديه دار أقام رجلان كل واحد منهما البينة أنه اشتراه من ذي اليد بكذا ونقدته الثمن وهو يشكر دعواهما فان القاضي يقضى بينهما ما وكل واحد منهما أن يأخذ النصف بنصف الثمن أو يردو برجع بكل الثمن فان نقضا البيع رجع كل واحد منهما على ذي اليد بجميع الثمن ولو قضى القاضي بالدار بينهما فاختار أحدهما القبض والاخر الاجازة بعد تخيير القاضي فالذي أجاز أن يأخذ النصف بنصف الثمن وليس له أن يأخذ كل الدار والنافض برجع عليه بكل الثمن وان كان ذلك قبل قضاء القاضي كان للذي لم ينقض البيع أن يأخذ الكل بكل الثمن هذا اذا لم يكن لأحدهما تاريخ فان تاريخاً كان يحكمه ما سواه فكذلك يقضى به ما رآه تاريخاً أو يبيع أحدهما ما سبقت فهو أولى وان أخرج أحدهما أو أطلق الآخر فهو لا مؤرخ وان لم يؤرخا والدار في يدهما فمما صاحب

والحج

السيد أولى وان أرخ أحدهما ولا تخريد فصاحب اليد أولى الآن يشهدهم ودالاته أن يبعه كان قبل بيع ذي اليد فيه قضى للمؤرخ
* وان ادعى الشراء كل واحد منهما من رجل آخر أنه اشتراه من فلان وهو يملكها وأقام آخر البيعة أنه اشتراها من فلان آخر وهو
يملكها فان القاضي يقضى بينهما وقتا فصاحب الوقت الاول أولى في ظاهر الرواية * وعن محمد رحمه الله تعالى أنه لا يعتبر التاريخ
وان أرخ أحدهما دون الآخر يقضى بينهما اتفاقا فان كان لأحدهما قبض فالآخر أولى كأن البيعتين ادعى اولا أحدهما يدفانه يقضى
للمخرج منهما * رجل في يديه دار وعبد أقام رجلان كل واحد منهما البيعة أنه اشترى منه الدار بالعبد الذي في يديه وصاحب اليد ينكر
دعواهما فان القاضي يقضى بالدار بينهما ويقضى بالعبد بينهما ولهما الخيار (٤٢٣) لان الشركة في الدار عيب فان اختارا أخذ

والحج وسمى لكل وجه دراهم مائة فزادت الغلة قسمت على عدد الوجوه كذا في الحاوي
* رجل وقف مائة على رجل وشرط أن يعطى كفايته كل شهر وليس له عمال فصار له عمال
فانه يعطى له ولعماله كفايتهم كذا في فتاوى قاضيان * اذا وقف على قوم فلم يقبلوا فهاذا على
وجهين اما أن يرد كلهم أو بعضهم فان رد كلهم كان الوقف جائزا ونكون الغلة للفقراء واذا رد
البعض فان كان الاسم ينطلق على الباقيين فالغلة كما كانت تكون للباقيين وان كان الاسم لا ينطلق
على الباقيين فنصيب الذي لم يقبل يصرف الى الفقراء وبما أنه اذا قال لولد عبد الله فرد بعضهم كان
جميع الغلة للباقيين ولو قال لزيد وعمر فلم يقبل زيد صرف نصيبه الى الفقراء كذا في الحاوي * ولو
قال ارضى صدقة موقوفة على ولدي عبد الله ونسله فلم يقبلوا جله وكانت الغلة للفقراء فحدثت
الغلة بعد ذلك فقبلا كانت الغلة لهم هكذا في الظهيرية * ولو حدث له ولد بعد ذلك فقبل كانت
الغلة له كذا في المحيط * فان أخذ الغلة سنة ثم قال لا أقبل ليس له ذلك ولا يعمل رده قال الفقيه أبو
جعفر رحمه الله تعالى هذا الجواب صحيح في حق الغلة المأخوذة لانها صارت ملكا له فلا عمل رده
وأما الغلة التي تحدث بعد هذا فلا ملك له فيها إنما الثابت فيها بمجرد الحق وبمجرد الحق يقبل الرد كذا
في الذخيرة * ولو قال الموقوف عليه وعلى نسله من بعده لا أقبل لنفسى ولا نسلى جاز رده في حقه ولم
يجب في حق نسله وولده وان كان الولد صغيرا كذا في الحاوي * وان قال أقبل سنة ولا أقبل فيما سوى
ذلك فهو كمال وعمل قبوله في تلك السنة وحدها وكذلك اذا قال لا أقبل سنة وأقبل فيما سوى ذلك
فهو كمال كذا في الذخيرة * وكذا لو قال أقبل نصف العلة ولا أقبل النصف * فان قال على زيد
وعبد الله ما شافنا أحدهما فالنصف الآخر بحاله وقوله ما عاشا لا يبطل حصصه الباقي فان قال
لعبد الله ومن بعده لزيد فأبى عبد الله أن يقبل فهو لزيد فان قال عبد الله قبلت وقال زيد لا أقبل فهو
لعبد الله واذا مات عبد الله كان للفقراء كذا في الحاوي

وان كان لاحدهما قبض معين ولا آخر قبض مشهود به فالقبض المعين أولى * وان كانت الدار في أيديهم مفاخر أحدهما أو أطلق الآخر يقضى بالدار بينهما والعبد بينهما أو يخبر كل واحد منهما * رجل اشترى من رجل شيئاً فاستحق من يده ورجع على بائعه بالثمن ثم وصل إليه المبيع بوجه من الوجوه لا يكون للبائع أن يأخذه منه لانه وان أقر للبائع بالملك حين اشتراعه منه فقد أبط القاضى ذلك الشراء فيبطل ما كان في ضمنه * وان اشترى شيئاً وأقر صريحاً أنه للبائع ثم استحق من يده ورجع على بائعه بالثمن ثم وصل إليه المبيع بوجه من الوجوه كان للبائع أن يأخذه منه بحكم اقراره * رجل اشترى داراً بعد فاستحق منه نصف الدار كان له أن يرجع على البائع بنصف العبد أو شاء نقض المبيع ويسترد كل العبد * رجل في يديه دار ادعى رجل أنها له اشتراها من ذي اليد منه ثم وقال صاحب اليد هي

أفان الغائب بعتما منه منذ شهر وسلمتها إليهم أو دعيها أن صدقة المدعي فيما ادعى من البيع والايديع أو علم القاضي بذلك فلا خصومة بينهما وان كذبه في البيع والايديع ولم يعلم القاضي بذلك فهو خصم للمدعي وان أقام البيعة على ما ادعى من البيع والايديع لانه قبل بيعة فان قضى القاضي للمدعي ثم حضر الغائب وأقام البيعة على ما ادعى صاحب اليد لا تقبل بيئته لان القاضي حين قضى للمدعي بالسراة منه منذ سنة بطل كل بيع كان بعده فلا تقبل بيئته الا أن يقيم البيعة على الشراء أكثر من سنة وان حضر الغائب بعدما أقام المدعي البيعة ولم يقض القاضي للمدعي فأقام الذي حضر البيعة على ما قال صاحب اليد لا تقبل بيئته لان هذه البيعة قامت لا بطل البيعة المدعى فان أعاد المدعي بيئته فان القاضي يقضيه له بالدار لسبق شرائه (٤٢٤) * رجل ادعى شراء دار من رجل منذ شهر فشهدته يهوده بالشراء منذ شهر أو

أقل جازوان شهدا وباكثر لم تقبل
 * دارني يد رجلين ادعى رجل أن
 له نصف هذه الدار مشاعا ولم يقم
 البينة حتى اقتسمهاها وغاب
 أحدهما فاصم المدعى الحاضر
 منهما وفي يده نصف مقسوم فشهد
 شهوده أن له هذا النصف الذي
 في يد الحاضر والمدعى يدعي النصف
 مشاعا لم تقبل شهادتهم * رجل
 اشترى من رجل ثوبا في منديل
 وقال البائع أبيعك الثوب الذي في
 هذا المنديل فلما اشترى وأخرج
 الثوب من المنديل قال المشتري
 هذا ثوبي سمع دعواه ويقبل
 بينته وكذا الجارية المنتقبة
 * رجل اشترى دارا أو عبدا ولم
 يقبضه فباع رجل وادعى ذلك
 والمشتري غائب لا نسمع دعواه
 حتى يحضر الغائب * رجل باع
 دارا ولم يسلم إلى المشتري حتى غصبها
 رجل ذكر في المنتقى أن المشتري
 ان كان نقد الثمن أو كان الثمن إلى
 أجل فالخصم هو المشتري والا
 فالخصم هو البائع * رجل في
 يديه دار أقام رجل البينة أنهما
 وأقام آخر البينة أنهما ولملان
 ابن دنان بن فلان اشترى ماها من

ذي اليد أو من رجل آخر بثمن معلوم وقد التزم وقبض المداور والشريك غائب قال في قياس قول أبي
 حنيفة رحمه الله تعالى يقضي بالدار أو بأعلان الذي يدعي الشراء لنفسه وللشريك الغائب لا يكون خصم معان شريكه فكان هو مدعي النصف
 والدعي الآخر يدعي السكل ولو كان مدعي الشركة أقام البينة أن الدار كانت لأبيه مات وتركها ميراثا ولا خيه الغائب فإن القاضي يقضي
 للذي يدعي السكل لنفسه نصف الدار ويقضي بالنصف للميت ويرجع "أربع الوالدة" الخاضع ويرد الروح في الدار على من يحضر
 الغائب فإذا حضر الغائب أخذ الروح بميراثه في داره ويرجع حصة أخيه أو ماله أو ميراثه كان دار أبيه مات وتركها ميراثا ولا خيه ذي
 اليد أو من رجل آخر بثمن معلوم وقد التزم وقبض المداور والشريك غائب قال في قياس قول أبي

يقضى بثلاثة أرباع الدار للأحوي وبالربع للذين المدى ولا شيء للذي اليد * دار في يد رجل أقام رجل البيعة أن صاحب اليد باع معه نصفاً شاعراً منها بالف درهم وأقام رب الدار البيعة أنه باع منه نصفاً معلوماً من الدار بالثاني درهم فإن القاضي يقضى بيعة البائع ببيع النصف المعلوم بالثاني درهم ويقضى أيضاً ببيع النصف من النصف الباقي بخمس مائة درهم وإن أقام البائع البيعة أنه باع منه عشر أعير مقسوم بالف درهم وأقام المشتري البيعة أنه اشترى منه نصفاً مقسوماً بمائة درهم فإن القاضي يقضى له بعشر النصف الذي لم يدع شراؤه بخمس مائة درهم بيعة البائع عليه وأما النصف المقسوم يقضى للمشتري بتسعة أعشار هذا النصف بتسعين درهماً والعشر الباقي من هذا النصف بخمس مائة درهم بيعة البائع لأن بيعة البائع فيه قامت على فضل الثمن * عبد (٤٢٥) في يد رجل أقام رجل البيعة أنه باع منه

الذي في يديه بالف درهم ورطل من خمر وهو عليه وأقام رجل آخر البيعة أنه باع منه من الذي في يديه بالف درهم وخمر بر وهو عليه والذي في يديه ينكر دعواهما قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يرد العبد على المدعين نصفين ويضمن الذي في يديه لكل واحد منهما نصف قيمته وكذا لو أقام كل واحد منهما البيعة أنه باع منه من الذي في يديه بيعاً فاسداً وهذا إذا أقام البيعة على اقرار الذي في يديه بذلك فإن أقام كل واحد منهما البيعة على معاينة البيع وقبض العبد فإن كان العبد قائماً أخذ العبد بينهما نصفين لاشيئ لهما غير ذلك وإن كان العبد مستهلكاً فانهما يأخذان قيمة واحدة بينهما لاشيئ لهما غير ذلك * دار في يد رجل ادعاها رجلان أقام كل واحد منهما البيعة أنها داره آخرها من الذي في يديه شهراً بعشرة دراهم وأنه سكنها شهراً والذي في يديه ينكر دعواهما ويقول الدار لي فانهما يأخذان الدار بينهما ويأخذان منه عشرة دراهم تكون بينهما استحصانا وفي القياس يأخذ كل

تسمع الدعوى من المتولى وفي الفتاوى قال تصح والفتوى على الأول كذا في الخلاصة * وذكر رشيد الدين في الفتاوى ادعى الموقوف عليه أن هذا وقف عليه أن كانت دعواه باذن القاضي صحت بالاتفاق وبغير اذنه فيسهر وايتان والاصح أنها لا تصح لأن له حقاً في الغلة لا غير فلا يكون خصماً في شيء آخر ولو كان الموقوف عليهم جماعة فادعى أحدهم أنه وقف بدون اذن القاضي لا تصح رواية واحدة وذو كرفه أيضاً أن مستحق غلة الوقف لا يملك دعوى غلة الوقف وانما يملك المتولى ذلك كذا في الفصول العبادية * صاحب الاوقاف إذا أراد أن يسمع الدعوى في أمور الاوقاف ويقضى بالبيعة أو بالنكول ينظر ان ولاء السلطان ذلك نصاً وعرف دلاله جاز والافلا كذا في الواقع الحسامية * ضيعة في يد حاضر وضيفة أخرى في يد غائب فادعى رجل على الحاضر أن هاتين الضيعتين وقف عليه وقفهما جده على أولاده وأولاد أولاده قال المقيم أبو جعفر رحمه الله تعالى إن شهد الشهود على أن هاتين الضيعتين كانتا لوالد الوقف وقفهما جميعاً وقفاً واحداً يقضى بوقف الضيعتين جميعاً وان شهدوا على وقفين متفرقين لا يقضى الا بوقفية الضيعة التي في يد الحاضر كذا في فتاوى قاضيهان * وقف بين أخوين مات أحدهما وبقي في يد الحى وأولاد الميت ثم الحى أقام بيعة على واحد من أولاد الاخ أن الوقف بطناً بعد بطن والباقي غيب والوقف واحد والوقف واحد تقبل ويتصب خصماً عن الباقي ولو أقام أولاد الاخ بيعة أن الوقف مطلق عليهما وعليك في بيعة مدعى الوقف بطناً بعد بطن أولى كذا في القنية * ادعى كرماني يد رجل فاجر المدعى عليه أنه وقف السكرم بشرائط ولا بيعة للمدعى فادعى تحليفه أن أراد تحليفه ليأخذ السكرم لو نكل فليس له عليه عيوان وأراد تحليفه ليأخذ القيمة أن نكل له عليه عيوان كذا في المضمرات * بيت فوقه بيت وهو متصل بالمسجد يتصل صف المسجد بصف البيت الأسفل ويصل في البيت الأسفل في الصيف والشتاء تختلف أهل المسجد وأرباب البيت الذين يسكنون العلو قال الأرباب أن ذلك ميراث لنا فالقول قواهم كذا في المحيط * ادعى دار في يدي رجل أنها ملكه بأصلها وبنائها وأنكر المدعى عليه ذلك وادعى أنها وقف على مصالح مسجد كذا فأقام المدعى بيعة على دعواه وقضى له بذلك وكتب له السجل ثم إن المدعى أقر أن أصل الدار وقف والبناء له بطالت دعواه والحكم والسجل هكذا ذكر في فتاوى أهل سمرقند كذا في الذخيرة * رجل ادعى داراً وقضى له بها ثم ادعى المتولى أن العرصه وقف وأقام البيعة أن كان ادعى المدعى الدار بيناً لا تقبل بيعة المتولى وإن كان لم يدع الدار بيناً تبقى العرصه وقفاً وإن كان ادعى داراً وقبض ثم إن المتولى استحق العرصه يبقى البناء على ملك المدعى كذا في الفصول العبادية * دار موقوفة على أخوين غاب أحدهما وقبض الحاضر غلتم تسع سنين ثم مات

(٥٤ - (المتاوى) - ثانياً) واحد منهما عشرة دراهم * عبد في يد رجل ادعاها رجلان أقام كل واحد منهما البيعة أنه راعه من الذي في يديه بمائة على أن المشتري بالخيار فيه وقت معلوماً والذي في يديه ينكر دعواهما ويدعي لنفسه فان الذي في يديه العبد يكون بالخيار يدفعه الى أيهما شاء وعليه غلته لا تخرو لو كان كل واحد من المدعين يدعي الخيار لنفسه فان نقضا البيع فإن الذي في يديه العبد يدفع العبد اليهما نصفين ولا يغرم لهما شيئاً * ولو كانا أقاما البيعة على اقراره بذلك ثم اختارا نقض البيع ود العبد اليهما ويضمن لهما قيمة العبد نصفين ولو أنهما لم يقبضا البيعة على الاقرار وانما أقاما البيعة على البيع واختارا امضاء البيع قبيل قضاء القاضي لهما كان عليه الثمن لكل واحد منهما ما ذاق في القاضي بالبيع والمشتري الخيار لتفرق الصفقة فان قضى القاضي بينهما

بالعبد بينهما نصفين في وقتئذ هما تم اختيار انقض البيع فالجواب فيه كالخواب فيها اذا اختارا انقض البيع قبل قضاء القاضي لهما
ولو اجاز أحدهما البيع قبل أن يقضى القاضي لهما بالعبد نصفين واختار الآخر نقض البيع كان الذي في يديه بالخيار ان شاء فبطل كل
نصف بنصف الثمن وان شاء ترك * رجلان ادعى ادا دار في يد رجل أقام أحدهما البينة أن هذه الدار كانت دار فلان منذ سنتين وتركها
ميراثه وأقام آخر البينة أن فلان مات منذ سنة واحدة وتركها ميراثه والذي في يديه ينكر دعوها وما يدعى لنفسه قال محمد رحمه الله تعالى
هي بينهما نصفان ولا يعتبر التنازع في الموت * ولو أقام أحدهما البينة أن هذه الدار كانت لفلان منذ ثلاث سنين ثم مات وتركها ميراثه
وأقام آخر البينة أن هذه الدار كانت لفلان (٤٢٦) الميت غير الاول منذ سنتين مات وتركها ميراثه فهي في هذا الوجه للذي أقام

البينة على ثلاث سنين لانهم وقتوا
الملك * وجعل ادعى عينا في يد
رجل أنه له ورثه من أبيه والشهود
شهدوا أنه كان في يده - ورثه
لا تقبل شهادتهم ولو أقر المدعى
عليه بذلك يجبر على التسليم الى
المدعى * رجل ادعى دارا في يد
رجل أنها له اشتراها من ذي اليد
بكذا ونقد الثمن وقبضها وأقام ذو
اليده البينة أنها الفلان الغائب
أو دعنها تقبل بينة المدعى عليه
وتسدد عنه حقوقه المدعى لان
المدعى ادعى عليه عقد انتهى
أحكامه فبقى دعوها دعوى الملك
فاذا أقام المدعى عليه البينة على
الوديعة تسدد عنه الخصومة *
لو ادعى عينا في يد رجل أنها له
اشتراها من ذي اليد بالغيرهم
ونقد الثمن فأقام البينة على ذلك
وصاحب اليد يقول هو عندي
وديعة لفلان ولم يظهر عدالة شهود
المدعى حتى حضر المقر له فانه يدفع
الى المقر له فاذا ظهر عدالة شهود
المدعى يقضى له بتلك البينة ولا
يكون ذلك قضاء على المقر له حتى
لو أقام المقر له البينة بعد ذلك أنه
ملكه كان أو دعه الذي في يديه

الحاضر وترك وصيا ثم حضر الغائب وطالب الوصي بتعيينه من العلة قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله
تعالى ان كان الحاضر الذي قبض العلة هو القيم لهذا الوقف كان للغائب أن يرجع في تركه الميت
بمحضته من العلة وان لم يكن الحاضر قيميا لهذا الوقف الا أن الاخوين أجرا جميعا كذلك وان أجزه
الحاضر كانت العلة كلها للحاضر في الحكم ولا يطيب له بل يتصدق بما قبض من حصص الغائب كذا في
فتاوى قاضيان * وجعل في يديه نصف دار ادعى رجل أنه وقفها وكانت له وأقام البينة بوقف
جميع الدار تفصل لان المدعى ادعى وقف جميع الدار غير أنه أقام البينة على ما في يده فهو كذا في
يده كذا في المضمرات * ولو ادعى انسان في الوقف لاسمع الدعوى على أرباب الوقف وانما تسمع
على القيم أو على الواقف كذا في المتاوى العتامية * لو أقام المتولى بينة على الوقف وأقام المدعى
بينة على الملك وذو اليد هو المتولى لاسمع بينة ذي اليد ويقضى بينة الخارج ولو أقام المتولى بعد
ذلك بينة على الوقف لاسمع وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى تقبل بينة ذي اليد في الوقف ولا تقبل
بينته الخارج على الملك والفتوى على قولهما كذا في الفصول العمادية ناقلا عن فتاوى رشيد الدين
* رجل ادعى الملك في دار والدار في يد المتولى يقول وقفها بدي على مسجد كذا وقضى القاضي للمدعى
ولو جاء متولى آخر وادعى على هذا المدعى أنها وقف على مسجد كذا في جهة عمر وتقبل والقاضي
لو أمر انسانا أن يؤجر دار الوقف مشاهرة فهو ليس بخصم وكذا تصح الدعوى على اكار الوقف وغير
الوقف وكذا على غلة دار الوقف اذا ثبت له أكار أو غلة داره كذا في خزنة المفتين

(الفصل الثاني في الشهادة) اذا شهد شاهدان على رجل أنه وقف أرضه ولم يحددها الشاهدان
فالشهادة باطلة وكذلك ان حددها أحدهما دون الآخر كانت الشهادة باطلة وكذلك لو شهدا أنه
وقف أرضه التي في موضع كذا وقالام يحددها الناف للشهادة باطلة قال الحاصف الآن تكون أرضا
مشهورة تعني شهرتها عن تحديدها فان كان كذلك قضيت بانها وقف وان حددها باحدين فالشهود
عن أصحابنا أنه لا يقبل وان حددها بثلاثة حدود قبلت الشهادة عند علمائنا الثلاثة كذا في
المحيط * وان حددها بثلاثة حدود فلا انما أقر لنا بهذه الثلاثة تجازت الشهادة كذا في الحاوي
* سئل الحاصف فقيل اذا قبلنا هذه الشهادة بثلاثة حدود وكيف تحكم بالحد الرابع قال أجعل
الحد الرابع بأزاء الحد الثالث حتى ينتهي الى مبدأ الحد الاول أي بأزاء الحد الاول كذا في المحيط
* وان شهدا أنه وقف أرضه التي في موضع كذا وحددها لنا إلا أنا نسبناه لا تقبل شهادتهما
كذا في الذخيرة * وان شهدا شاهدان على رجل أنه وقف أرضه ولم يحددها لنا ولكننا نعرف
الحدود ذكره لال رحمه الله تعالى أن القاضي لا يقبل شهادتهما قال الامام أبو زيد

الشروط

الحضر

يقبل بينته وهذه المسئلة على وجوه ثلاثة أحدها هذه * والثانية لو أقام المدعى شاهدا واحدا فحضر
المقر له ثم أقام شاهدا آخر وهذه والمسئلة الاولى سواء في جميع ما ذكرنا * والثالثة لو لم يقم المدعى شاهدا حتى حضر المقر له وصديق الذي
في يديه فانه يؤمر بالتسليم الى المقر له فان أقام المدعى شهودا قضى له ويكون ذلك قضاء على المقر له حتى لو أقام المقر له البينة أنه كان أو دعه
المدعى في يديه لا يقبل بينته * رجل في يديه مال لرجل غائب فباعه رجل وادعى أنه ابنه وصدقه ذو اليد فان القاضي يتلوم ولا يدفع
المال الى المدعى سواء قال للميت وارث آخر أو لم يقل فان ظهر له وارث آخر والادفع المال اليه رقة بريدة التسليم مفوض الى القاضي
وقدر أظهاوي رحمه الله تعالى مدة التلوم بالحول * قيل ما ذكر الطحاوي رحمه الله تعالى قول أبي يوسف ومحمد ومحمد الله تعالى فأما أبو

حنيفة رحمه الله تعالى لا يرى التقدير * عين في يد رجل جابر رجل وادعى أنه له اشترا من فلان الغائب وصدة في ذلك صاحب اليد فان القاضي لا يأمره بالتسليم الى المدعى * ولو ادعى رجل ديننا على رجل وادعى المدينون البراءة وقال لي بينة حاضرة على ذلك في المصر قال الشيخ الامام المعروف بنحوها زاده رحمه الله تعالى يؤجله القاضي ثلاثة ايام ولا يأمره بأداء المال في الحال ولو أجله الى المجلس الثاني جاز أيضا وقيل فيه خلاف بين أبي حنيفة وابن أبي ليلى وجهما الله تعالى على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يأمره بأداء المال ولا يؤجله * ورجل أمر بجلابان يقضى دينه الذي لغلان عليه فقام المأمور وقال قضيت وأراد أن يرجع به على الأمر فقال الأمر ما كان لغلان على دين ولا أمرتك بالقضاء ولا أتت قضيت شيئا والذي له الدين غائب فأقام المأمور بينة (٤٢٧) على الدين والأمر بالقضاء وقضاء الدين قبلت

بينتة ويقضى القاضي بجميع ذلك ويكون ذلك قضاء على الغائب * ولو أن رجلا حضر رجلا وادعى أن له على فلان الغائب ألف درهم وأن الذي أحضره كفل له بهذا المال عن الغائب وأنكر المدعى عليه الدين والكفالة فأقام المدعى البينة على ما ادعى قبلت بينتة ويقضى له على الحاضر ولا يكون ذلك قضاء على الغائب إلا أن يدعى المدعى الكفالة بأمره وشهوده شهدوا بذلك أيضا فيقضى على الحاضر ويكون ذلك قضاء على الغائب * ولو أن المدعى ادعى على الحاضر أنه كفل عن فلان الغائب بكل مال له على فلان الغائب وله على الغائب ألف درهم وشهد الشهود بذلك في هذا الوجه يقضى على الحاضر ويكون ذلك قضاء على الغائب سواء ادعى الكفالة بأمر أو بغير أمر * رجل أراد أن يثبت دينه على غائب فالحيلة له أن يكفل رجلا للمدعى بكل مال المدعى على فلان الغائب فيعجز المدعى كفالته في المجلس ثم يدعى المدعى المال المقدر الذي يرد اثباته على الغائب فيقر

الشروطى رحمه الله تعالى تأويل هذا أنهم لم يبينوا للقاضي أما إذا بينا وعرفنا قبل ذلك وذ كر الخصاف أنى أجيز الشهادة وأقضى بالارض محدودها وقفا وأقول للشهود سوا الحدود وقاضى بما يسمون كذا في الظهيرة * وهكذا في المحيط والخصيرة * قال هلال رحمه الله تعالى وكذلك لو قال لم يكن له في المصر الا تلك الارض لم تقبل كذا في المحيط * ولو شهد شاهدان أنه وقف أرضه ولم يحددها لنا ولم يكننا نعرف أرضه لا تقبل شهادتهما لعل للواقف أرضا أخرى سوى التي يعرف الشاهدان وكذا لو قال لا نعرف له أرضا أخرى لم تقبل شهادتهما لعل له أرضا أخرى وهذا لا يعلمان كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال لا أشهدنا أنه وقف أرضه التي هو فيها ولم يذ كر حدودها جازت شهادتهما كذا في الوجيز * قال الامام رحمه الله تعالى تأويل هذا إذا بينا للقاضي وعرفنا ما اذ لم يبيننا لا تقبل شهادتهما كذا في الذخيرة * وان شهد أنه حددها لنا ولكننا لا نذكر الحدود التي حددها لنا فالشهادة باطلة كذا في المحيط * ولو شهد أن الواقف وقف أرضه وذ كر حدود الارض ولكننا لا نعرف تلك الارض في أي مكان هي جازت شهادتهما ويكاف المدعى إقامة البينة أن الارض التي يدعيها هذه الارض كذا في فتاوى قاضيان * وكذا لو قال أدارنا على حدودها ولم يسم لنا فاتها تقبل فان شهدا على الحدود وقال لا نعرف فالشهادة جائزة ويكف المدعى الوقف أن يأني بشهود يعرفون تلك الحدود كذا في الحاوى * وان شهدا أنه أقر عندهما أنه جعل حصته من هذه الارض التي في موضع كذا حدودها كذا صدقة موقوفة لله تبارك وتعالى وهي ثلث جميع هذه الارض على كذا وجعل آخرها للمساكين فطر الحاكيم فوجد حصته من هذه الارض أكثر من الثلث قال الخصاف يجعل جميع حصته وقفا على الوجوه التي سبلها كذا في الظهيرة * وان جعل ثلثة ذلك على قوم سماهم ومن بعدهم على المساكين فصدقه القوم الذين وقف عليهم وقالوا انما قصد وقف الثلث علينا قال الخصاف تصدق بهم وسكوتهم في ذلك سواء ويقضى بجميع حقه وقفا وأجعل للقوم الذين هم باعياهم ثلثة الثلث من ذلك وأجعل فضل ما بين الثلث الى النصف للمساكين كذا في الذخيرة * اذا شهدوا أنه وقف حصته من هذه الدار أو ما ورث من أبيه من هذه الدار ولا يدر بان ماهي لم تجز الشهادة قياسا و اجاز استحسانا كذا في الحاوى * وان شهدوا على الواقف بأقراره ولم يعرفوا ماله من الارض أو من الدار أخذ القاضى بان يسمى ماله من ذلك فاسمى من مئى قال قول قوله فيه ويحكم عليه بوقفية ذلك وان كان الواقف قد مات فوارثه يقوم مقامه في ذلك فما أقر به من ذلك لزمه الآن يصح عند القاضي غير ذلك فيحكم بما يصح عنده منه كذا في الفصول العمادية * واذا شهدا على رجل أنه وقف أرضه واختلما فيما بينهما شهد أحدهما أنه وقف أرضه في موضع كذا

الكفيل بالكفالة وينكر دينه على الغائب فيقيم المدعى بينته بذلك الدين على الغائب فيقبل بينته ويقضى له بذلك المال على الغائب ثم يدعى المدعى الكفيل عن المال فيبقى المال على الغائب * دار في يد رجل ادعى رجل أنها كانت لابيهم مات وتركها ميراثا له والذي في يديه يقول هي لي وشهد شهود المدعى أنها كانت لابي المدعى مات وتركها ميراثا له وأنهم لا يعلمون له وارثا غيره فان القاضي يقبل شهادتهم ويقضى به للمدعى ويدفع الدار اليه كذا لو ادعى أنها كانت لابيهم اشتراها منه في محنة بالف درهم وشهد الشهود بذلك فانه يقبل شهادتهم ويقضى بالدار له * وهذه أربعة ألقاظ اذا شهدوا بها يقضى بها للمدعى أحدها هذه * والثانية اذا شهدوا أنها كانت ملك أبيه * والثالثة اذا شهدوا أن أباه كان يسكن هذه الدار * والرابعة اذا شهدوا أن أباه كان يملك هذه الدار في هذه الألقاظ الأربعة فان حروا

الميراث فقالوا مات وتر كها ميراثه قبلت شهادتهم ويقضى له في قولهم وان لم يجز والميراث فقالوا كانت لابيه أو قالوا كانت ملك أبيه أو قالوا كانت لجدته أبي أبيه ولم يقولوا مات وتر كها ميراثه لا تقبل هذه الشهادة في قول أبي حنيفة ومحمد وجهما الله تعالى وتفضل في قوله أبي يوسف الآخر * وان شهدوا على اقرار المدعى عليه بشئ من ذلك بكون اقراره بالملك المدعى ويؤمر بالتسليم اليه * ولو شهدوا أن آباء مات في هذه الدار لا تقبل شهادتهم ولا يقضى بشئ لانهم لم يشهدوا بالملك للميت ولهذا اقرار المدعى عليه بهذا لا يكون اقرارا * ولو شهدوا أن آباء مات وهذه الدار في يديه أو شهدوا أن هذه الدار كانت في يديه يوم مات وقبل ويقضى بها للمدعى وان لم يجز والميراث لانهم لم يشهدوا بالميت عند الموت فقد (٤٢٨) شهدوا بالملك عند الموت والشهادة بالملك للميت عند الموت شهادة بالانتقال الى الوارث وكذا لو شهدوا أن آباء

مات وهو ساكن فيها يقبل ويقضى بها للمدعى * ولو شهدوا أن آباء مات في هذه الدار أو شهدوا أن آباء كان في هذه الدار حين مات أو حتى مات فيها لا تقبل وكذا لو شهدوا أن آباء دخل هذه الدار ومات لا تقبل لانهم لم يشهدوا بالملك ولهذا لو اقر المدعى عليه أنه كان فيها أو كان داخلها لا يكون اقرارا ولو شهدوا أن آباء مات وهو لا يس هذا الثوب أو هذا الخاتم وصاحب اليد يجحد يقبل شهادتهم ويقضى به للابن وان كانت غيبة فشهدوا أن آباء مات وهو راكب هذه الدابة أو شهدوا أن آباء مات وهو حامل هذا المتاع يقبل ويقضى به للوارث * ولو شهدوا أنه مات وهو قاعد على هذا البساط أو على هذا الفراش أو نائم عليه لا تقبل ولا يقضى بشئ * ولو ادعى دارا في يد رجل مسيرا عن أبيه فشهدوا أنها كانت لابيه يوم مات وتر كها ميراثه لا يقضى للوارث * وكذا اذا شهدوا أنها كانت لابيه يوم مات وهو ابنه ووارثه * وان شهدوا أنه ابنه ولم يذكروا

فشهد الاخر أنه وقف أرضه في موضع كذا وسعى موضع آخر لا تقبل الشهادة ولو شهد أحدهما أنه وقف تلك الأرض وأرض أخرى قبلت الشهادة على ما اتفقا عليه ولو شهد أحدهما أنه وقف هذه الأرض كلها وشهد الآخر أنه وقف نصفها قبلت الشهادة على النصف وقضى بوقفية نصف هذه الأرض هكذا ذكر هلال والخصاف وجهما الله تعالى ولو شهد أحدهما أنه جعل له ثلث الغلة وشهد الآخر أنه جعل له نصفها قبلت الشهادة على الثلث عندهما كذا في المحيط * وان شهد أحدهما أنه وقف نصفها مشاعا وشهد الآخر أنه وقف نصفها مغراهما فإلشهادة باطلة كذا في الظهيرية * وان شهد أحدهما أنه وقف يوم الجمعة وشهد الآخر أنه وقف يوم الخميس أو قال أحدهما وقف بالكوفة وقال الآخر وقف بالبصرة فالشهادة جائزة كذا في الحاوي * ولو شهد أحدهما أنه جعل أرضه موقوفة بعد وفاته وشهد الآخر أنه وقفها وقفا صحها باطنا كانت الشهادة باطلة ولو شهد أحدهما أنه وقفها في صحته وشهد الآخر أنه وقفها في مرضه جازت شهادتهما كذا في فتاوى قاضخان * ولو شهد أحدهما أنه جعلها صدقة موقوفة على الفقراء وشهد الآخر أنه جعلها صدقة موقوفة على المساكين قبلت الشهادة * والحاصل أنهما اذا اتفقا على كونها صدقة موقوفة وتفرّد أحدهما بزيادة شئ لا تثبت الزيادة ويثبت ما اتفقا عليه وهو كونها وقفاً على الفقراء وعن هذا قلنا اذا شهد أحدهما أنه جعلها صدقة موقوفة على عبد الله وشهد الآخر أنه جعلها صدقة موقوفة على زيد يكون وقفاً على الفقراء كذا في الذخيرة * ولو شهد أحدهما أنه جعلها وقفاً على عبد الله ولله من بعده وشهد الآخر أنه جعلها وقفاً على عبد الله جعلها وقفاً على عبد الله كذا في الظهيرية * وذكر الخصاف في وقفه اذا شهد أحدهما أنه جعلها صدقة موقوفة على عبد الله وزيد وشهد الآخر أنه جعلها على عبد الله خاصة قضينا بالنصف لعبد الله والنصف الآخر للفقراء قال مشايخنا وما ذكر من الجواب أنه يقضى لعبد الله بالنصف يجب أن يكون قول الكل كذا في المحيط * ولو شهد أحدهما أنه وقف على الفقراء وشهد الآخر أنه وقف على أعمال البر جازت الشهادة والغلة للفقراء كذا في الحاوي * قال الخصاف في وقفه لو شهد أحدهما أنه جعلها صدقة موقوفة على الفقراء والمساكين وشهد الآخر أنه جعلها صدقة موقوفة على الفقراء والمساكين وأبواب البر تقبل هذه الشهادة * قال ولو شهد أحدهما أنه جعل أرضه صدقة موقوفة على الفقراء والمساكين وشهد الآخر أنه جعل أرضه صدقة موقوفة على الفقراء والمساكين قرأته قال هذا لا يشبه أبواب البر لان الذي شهد الفقراء قرأته لم يشهد بجميع الغلة للفقراء والمساكين كذا في المحيط * واذا شهد أحدهما وقف عليهما أو على أولادهما أو على نسائهما أو على أبويهما أو على قرأته وهما

أنه وارثه ذكر في الزادات أنه ابنه ووارثه قالوا انما ذكر ذلك لازالة وهم الرضاع والاصح أن قوله من وارثه وقع اتفاقاً فانه ذكر في الاب والام هو أبوه وأمه وجوز الشهادة وان لم يذكروا ووارثه * وهذا فين لا يجب بغيره فان كان يجب بغيره كالجد والاخ والعلم لا بد أن يذكروا هو ووارثه ويشترط أيضاً انهم لا يعلمونه ولا وراثته * رجل طلب الميراث وادعى أنه عم الميت يشترط لخته أن يفسر يقول عمه لا به وأمه أو لابه أو لاهمه ويشترط أيضاً أن يقول وراثته لا وراثته غيره * واذا أقام البينة لا بد للشهود أن ينسبوا الميت والميراث حتى يلتزموا إلى أب واحد ويقولوا هو وراثته لا وراثته غيره * وكذلك في الاخ والجد اذا شهدوا أنه جد الميت أو أبوه لا بد أن يقولوا هو وراثته لا وراثته غيره فان شهدوا بغيره فان شهدوا أنه أخ الميت لا به وأمه ولا به ووارثه لا يعاون له

وارثا غير جاز ولا يشترط في هذا ذكر الامة * رجل مات فأقام رجل اليانة أنه وارث الميت وان قاضى بلد كذا فلان بن فلان قضى بانه وارثه لا وارث له غيرهما أسندنا على قضائه ولا ندرى باي سبب قضى بورا أنه فان القاضي سأل المدعى عن السبب الذي قضى به فان بين سببها عمل به في حقه ولا يكون ذلك قضاء بذلك السبب لانه لا يدري أن القاضي قضى بذلك السبب أم لا لكن لما احتمل ذلك أنفذ قضاء الاول * رجل مات فحضر واحد من الورثة وادعى دارا في يد رجل أن هذه الدار كانت لابي مات وتر كها ميراثا له ولورثته واذكر عدد الورثة فان القاضي يقبل بينته ويقضى بالدار لابيها ويدفع الى المدعى حصته ويترك حصته بقبضه الورثة في يد المدعى عليه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند صاحبيه وجهما الله تعالى يضعها على يدى عدل * ولو ادعى دارا في يد رجل (١٢٩) أنها كانت لابيها مات وتر كها ميراثا له وأقام على ذلك بينته وشهد الشهود أنه

مات وتر كها ميراثا له أو قالو مات وهو وارثه ولم يذكر واعدد الورثة ولا جهة الورثة وما قالوا ولا تعلم له وارثا آخر ولا قالوا معه وارث آخر أو قالو مات وتر كها ميراثا له ولورثته ولم يذكر وارثا فان القاضي لا يقبل شهادتهم ولا يدفع اليه شيئا وان قالوا هو ابنه ولم يقولوا لا تعلم له وارثا آخر فان القاضي يأن زمانا فان تأني ولم يظهر له وارث آخر فانه يدفع اليه الدار ولا يأخذ منه كميلا في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندنا يأخذ * هذا اذا كان هذا الوارث ممن لا يحجب بغيره كالأب والام والابن فان كان ممن يحجب بغيره كالأخ والعم والجد فانه لا يدفع اليه شيئا وان كان الحاضر ممن لا يحجب بغيره لكن نقل نصبه مرة ويكثر أخرى كالزوج والزوجة ثبت بخصوصته مال الميت شهد الشهود أنه لا وارث له غيره أو لم يشهدوا لان أحد الورثة ينتصب خصما عن الكل في اثبات مال الميت على كل حال ثم ينتظر اذا شهد الشهود أنه لا وارث له غيره وكان زوجا يعطى له

من القرابة أو على آل عباس وهم من آل عباس أو على مواليه وهم من الموالى فالشهادة باطلة ولو شهدا أنه وقف عليهما وعلى قوم آخرين فالشهادة كلها باطلة فان قالوا لا نقبل ما جعل لنا فيها فشهادتهم باجائزة الباقين يعطون عباسي لهم ويجعل حصص الشاهدين للفقراء كذا في الحاوى * ولو شهد القرابة الواقف وهما من قرابته وقالوا لم نقبل ذلك لم نقبل شهادتهما وان لم يكن لهما أولاد هكذا في الذخيرة * ولو وقعت الخصومة في الوقف فشهد شاهدان أنها صدقة موقوفة على فقراء جيرانه والشاهدان من فقراء جيرانه جازت شهادتهما ولو شهد شاهدان في ضيعة أنها صدقة موقوفة على فقراء قرابته وهما من فقراء قرابته لا تقبل شهادتهما كذا في فتاوى قاضخان * ولو شهدا أنه وقف على فقراء قرابته وهما غنيان من القرابة يوم شهد لم تجز الشهادة لانهما لو افتقرا كان لهما حصص كذا في الحاوى * ولو شهدا أنه وقفها على فقراء مسجد وهما من فقراء مسجد جازت شهادتهما وكذلك لو شهد أهل المدرسة بوقف المدرسة تقبل شهادتهم * ولو وقف رجل كراسية على مسجد لقراءة القرآن أو على أهل المسجد وشهد أهل ذلك المسجد على وقف الكراسية فهذه المسئلة نظير شهادة أهل المدرسة على وقف تلك المدرسة وشهادة أهل المحلة على وقف تلك المحلة * والمشايخ رحمهم الله تعالى فصلوا الجواب فيها فقالوا في شهادة أهل المدرسة ان كانوا بأخذون الوطن من ذلك الوقف لا تقبل شهادتهم وان كانوا بأخذون تقبل وكذا قالوا في أهل المحلة هكذا وكذلك الشهادة على وقف مكتب وللشاهد صدى في المكتب لا تقبل وقيل في هذه المسائل كلها تقبل وهو الصحيح كذا في الفصول العمادية * اذا ادعى رجل على رجل أنه وقف هذه الارض على المساكين وهو يجهل ذلك وأقام بينة على اقراره بذلك حكمت عليه بالوقف للمساكين وأخرجت الارض من يده كذا في المحيط * وفي جامع الفتاوى وقف صحح على مكتب ومعلم في القرية فغصبه رجل فشهد من أهل القرية من لا ولد له في المكتب أن هذا وقف فلان بن فلان على كذا صحت شهادتهم كذا في التتارخانية * شاهدان شهدا على أرض أن فلانا جعلها مسجدا أو مقبرة أو خانة للمارة ثم رجعا فالمشهود به وقف على حاله ويضمن الشاهدان قيمة الارض للمشهود عليه يوم قضى القاضي عليه وكذا لو شهدا أنه وقفها على المساكين أو على فلان ثم على المساكين ثم رجعا كذا في الحاوى * الشهادة على الوقف بالشهرة تجوز وعلى شرائط لا وعليه الفتوى كذا في السراجية * وكان الشيخ الامام ظهير الدين المرغيناني يقول لا بد من بيان الجهة بان يشهدوا بان هذا وقف على المسجد أو على المقبرة وما أشبه ذلك حتى لو لم يذكر واذل في شهادتهم لا تقبل شهادتهم ومعنى قول المشايخ لا تقبل الشهادة على شرائطه أن بعد ما بينوا الجهة وقالوا هذا وقف على كذا لا ينبغي

النصف على قول محمد رحمه الله تعالى وان كانت امرأة يعطى لها الربع وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى روايتان في رواية كقال محمد رحمه الله تعالى يعطى له أو فرال صدين وفي رواية يعطى له أقل النصيبين الثمن للمرأة والربع للزوج ولاي يوسف رحمه الله تعالى فيه أربعة أقاويل في قول كقال محمد رحمه الله تعالى وفي قول يعطى أقل النصيبين وفي قول يعطى للمرأة ربع الثمن وفي رواية يعطى لها ربع التسع ويجعل كاهمات عن أبوين وابنة بن وأربع نسوة وفي الزوج لمحمد رحمه الله تعالى قول واحد يعطى له النصف ولاي يوسف رحمه الله تعالى فيه ثلاثة أقاويل في قول كقال محمد رحمه الله تعالى وفي قول له الربع وفي قول له خمس المال ويجعل كاهمات عن ابنتين وأبوين وزوج وأصل المسئلة من اثني عشر وعول لاجل الزوج الى خمسة عشر له ثلاثة من ذلك * وان مات الرجل عن امرأة حبلى أو أم

والجبل وروثة فان القاضي يؤخر القضية الى أن يظهر حكم الجبل فان أبو التآخير وطلبوا تحجيل القضية توقف القاضي نصيب الجبلين عند الكل وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى توقف نصيب أربع بنين وعند مجرده الله تعالى توقف نصيب غلامين لأنها تلد غلامين وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى توقف نصيب غلام واحد لانهم في العادة تلدون واحدا وعليه الفتوى وعنه في رواية توقف نصيب غلامين كما قال مجرده رحمه الله تعالى * رجل مات وله ابنتان أحدهما حاضر والاخر غائبة فأحضر الحاضر وجلا أجنبية وأدعى أن له على أبيه ألف درهم دين ولا يبيعه على هذا الرجل الأجنبية ألف درهم لاملال لابيهم غير هذا الالف قالوا تقبل بينة الابن الحاضر في اثبات دين الميت على الأجنبية ولا تقبل في اثبات دين الابن على الاب لانه ليس (٤٣٠) معه خصم ولا يرضى له بشي من الالف التي يقضى بها على الأجنبية لانه زعم

لهم ان يشهدوا أنه يبدأ من غلته فيصرف الى كذا ثم الى كذا ولو ذكروا ذلك لا تقبل شهادتهم كذا في الذخيرة * وتقبل الشهادة على الشهادة في الوقف وكذا شهادة النساء مع الرجال كذا في الظهيرية * وكذا الشهادة بالتسامع فلو أنهم ما شهدوا بالتسامع وقالوا نشهد بالتسامع تقبل شهادتهم ما وان صرحا به لان الشاهد بما يكون سنة عشرين سنة وتاريخ الوقف مائة سنة فيتيقن القاضي أن الشاهد يشهد بالتسامع لا بالعيان فاذا افرق بين السكوت والافصاح أشار عليهم بالدين المرغبتان الى هذا المعنى وهذا بخلاف ما يجوز فيه الشهادة بالتسامع فانهم اذا صرحوا أنهم ما شهدوا بالتسامع لا تقبل كذا في الفصول العمادية * في النوازل مثل أبو بكر عن صدقة موقوفة استولى عليها ظالم وأنكر الوقف هل يجب على أهل القرية أن يشهدوا أنه للفقراء قال من سمع من الواقف أنه أن يشهد ومن لا يسمع لا يجوز كذا في التتارخانية * أرض في يد رجل يدعى أنها له أقام قوم البينة أن فلانا وقفها عليهم لم يستحقوا شيئا لانه قديمة المالك وكذا لو شهد الشهود أنه وقفها وكانت في يده لان الشيء قد يكون في يده وديعة أو غصبا وان شهدوا أن فلانا وقفها عليهم وهو يملكها قضى به او لا يحتاج الى احضار وارث الواف ولا وصيه كذا في الحاوي (ومما يتصل بذلك) رجل جاء الى قاضي بلدة وقال اني كنت أميناً للقاضي الذي كان قبلك هنا وفي يدي صدقة كانت لرجل يقال له فلان بن فلان وقفها على قوم مومنين سماهم قبل قوله اذ لم تكن للواقف ورثة ولم يعلم من أمر هذه الصدقة غير ما أقربه هذا الرجل وان كانت له ورثة فقالوا هو ميراث بيننا وليس بوقف فالقول قولهم ويكون ميراثا بينهم وان قالت الورثة هي وقف علينا وعلى نسلنا ومن بعد ذلك على المساكين وقال الذي في يده الضيعة هي وقف على الفقراء والمساكين دونكم فالقول قول الورثة وان قال الذي في يده الضيعة هي وقف على الفقراء والمساكين ولم يقل وقفها فلان وقال قوم هي وقف علينا وعلى نسلنا وقفها أبونا فالقاضي يقضى بالوقف ولا ينظر الى قول الورثة * هذه الجمل في أجناس الناطقي كذا في المحيط * الوقوف التي تقادم أمرها ومات وارثها ومات الشهود الذين يشهدون عليها فان كانت لها رسوم في دواوين القضاة يعمل عليها فاذا تنازع أهلها فيها أجريت على الرسوم الموجودة في ديوانهم وان لم تكن لها رسوم في دواوين القضاة يعمل عليها تجعل موقوفة فن أثبت في ذلك حقا قضى له به هذا كله اذ لم تبق ورثة الواقف فان بقيت وتنازع قوم يرجع الى ورثة الواقف في الوجهين جميعا فاذا أفرأ بشي يؤخذ باقرارهم فان تعذر يرجع الى الرسوم فان تعذر تجعل موقوفة الى قيام الدليل كذا في المضمرات * فان اصططحووا وأرادوا أخذ ذلك كان للقاضي في الاستحسان أن يقسم ذلك بينهم كذا في فتاوى قاضيان * واذا كانت الارض في يد رجل وهو يقول انها كانت

أنه لا ميراث له فيوقف ذلك حتى يحضر الاخ * رجل ادعى دارا في يد رجل أنها له وأقام الذي في يده الدار البينة أن فلانا الغائب كان ادعى هذه الدار واستحقها من يده ودفعها القاضي الى المستحق ثم انه أجزأها الذي هو فيها لا تقبل بينة ذي اليد على هذا لانه أقر أن يده كانت ينحصر في قبيل الاستحقاق وهو ليس بخصم في اثبات الاستحقاق * رجل ادعى دارا في يد رجل وبين حدودها فأنكر المدعي عليه ذلك فقاما من عند القاضي ثم جاء المدعي بمينة فشهدوا على المدعي عليه أنهم ما ما قاما من عند القاضي أقر المدعي عليه أن الدار التي خاصمه هذا المدعي فيها هذا المدعي ولم يذكر حدود الدار في اقراره وان لا نعرف الدار ذكر في المنتقى أنه يجوز ويقضى بها للمدعي وكذا لو لم تشهد الشهود أنه قال الدار التي خاصمه المدعي فيها ولكنهم قالوا تشهد أن المدعي عليه قال الدار التي في سكة كذا حدودها كذا التي في يدي دار المدعي فانه يقضى بها للمدعي * رجل مات فقامت

فلان

امراته وأولاده الميراث وهم كبار كلهم وأقروا أنهم ازوجته ثم وجدوا شهودا أن زوجها كان طلقها

ثلاثا فانهم يرجعون عليها بما أخذت من الميراث وكذلك قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله تعالى في امرأة اختلعت زوجها بما لم تثبت له الميراث أنه كان طلقها ثلاثا قبل الطلاق وكذلك الرجل اذا قام أخ امرأته ميراثا وأقر الاخ أنه ميراثا وأقر أن هذا زوج وهذا أخ ثم أقام الاخ البينة أن الزوج كان طلقها ثلاثا فذلك بزوج وبخس الاخ فيما أخذ الزوج من الميراث * واذا اقسام القوم دارا والمرأة مقيمة بذلك وأصابها النعمان فعزل لها ما نفعه من الارض ثم ادعت أن الزوج أصدقها ياها في صحته أو ادعت أنها اشتريته منه بصدافها لا تقبل بينهما * وكذلك اذا أقامها على كل المنة فيجب بيع ميراثه عن أبيه ثم ادعى أحد منهم في قسمة ميراثه أو نخلها

ورغم أنه هو الذي بناء وغيره من أقام البيعة على ذلك لا تقبل لأن البيعة السابقة أثر امرئته أن جميع ذلك ميراث لهم عن أبيهم وأن هذا القسم صار ميراثا لآخيه * ولأن رجلا أقر أن فلانا مات وترك هذه الأرض أو هذه الدار ميراثا ثم ادعى بعد ذلك أن الميت أوصى له بالثلث يقبل بينته وأقراره السابق لا يخرج من دعوى الوصية وكذا لو ادعى ديناً قبل الموت لأن محل الدين والوصية التركة والتركة بعد الموت توصف بأنهم ميراث وأن كان فيهادين أو وصية * وكذلك ورثة أقر واجبيعا أن هذه المواضع ميراث بيننا عن أبينا ثم ادعى أحدهم أن ثلث هذه المواضع وصية من أبي لآبني الصغير فلان وأقام البيعة تقبل بينته * رجل ادعى أنه تزوج هذه المرأة فأنكرت ثم مات الرجل فجاءت تدعى ميراثه كان لها الميراث وكذا لو كانت المرأة ادعت النكاح فانكر (٤٣١) الرجل ثم ماتت فطلب الرجل ميراثا وزعم أنه كان تزوجها كان له الميراث هكذا

روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في النسوادر * ولأن امرأة ادعت على زوجها أنه طلقها ثلثا فانكر الرجل ذلك ثم ماتت وطلبت ميراثا عنه لا يكون لها الميراث وكذا لو كذبت نفسها قبل موته وزعمت أنه لم يطلقها * دار في يد قوم من ميراث ادعى رجل أنه اشتري من بعضهم نصيبه الذي واث عن أبيه من هذه الدار وهو غائب وأقر الحاضرون فيها بحق الغائب ونصيبه من ميراثه عن أبيه وقالوا لا ندري اشتريته أم لا ولا ندفع اليك حصة الغائب منها فأحضر المدعي شهودا فشهدوا له بالشراء من الغائب لا تقبل بينته * ولو قالوا هذه الدار لنا لا حق للغائب فيها قبلت بينة المدعي * ثلاثة أخوة ورثوا دارا من أبيهم فادعى رجل أن أباهم خصصها لآيه فافقوا بكل واحد منهم عن اليمين وحلف الآخر أن وقد ورثوا ما لا من أبيهم غير ذلك يضمن الناكل قيمة حصصهم للمدعي ويرد حصة نفسه من الدار على المدعي وأن نكل واحد أو أقر أنه كان

لفلان وقفها على كذا وقالت الورثة قبل وقفها الميت علينا وعلى نسلنا ومن بعدنا على المساكين والذي قالته الورثة خلاف ما قاله الرجل فإن القاضي يحضيه على ما أقرت به الورثة إذ لم يجد القاضي في ديوان الحكم الذي قبله كتابا من الصك فيها رسوم الوقوف ولم تكن الوقوف في يد الامناء بل وجد أقرا من في يده وأما إذا كانت الوقوف في يد الامناء ولها رسوم في ديوان من قبله فإنه لا يقبل قول الورثة فيما ليس في أيديهم كذا في الذخيرة * سئل شيخ الاسلام عن وقف مشهور اشتبهت مصارفه وقد مر ما يصرف الى مستحقه قال يطر الى المعهود من حاله فيما سبق من الزمان ان قوامها كيف يعملون فيه والى من يصرفون وكم يعملون فيئني على ذلك كذا في المحيط * في فتاوى الفضلي وقف في يد صاحب الاوقاف فوجد في صك ذلك الوقف أن الفاضل من نفقته يصرف الى فقراء أهل السكة التي فيها الوقف وغيرهم من فقراء المسلمين يصرف الفاضل الى أعيان فقراء السكة الموجودين يوم الوقف يضرب لكل واحد منهم بسهمهم ولسائر الفقراء بسهمهم وكل من مات منهم سقط سهمه وقسم بين الباقين منهم على ما وصفت فإذا انقضى فقراء السكة الموجودون يوم الوقف كان فقراء أهل السكة ومن سواهم من فقراء المسلمين في ذلك سواء كذا في الذخيرة * في وقف الخصاص رجل وقف ضيعته فقال قد جعلت ضيعتي المعروفة بكذا وهي مشهورة مستغنية بشهرتها عن تحديدها صدقة موقوفة على وجوه سماها وجعل آخرها للمساكين جاز أن ادعى الواقف أن قرا حانها لم يدخل في هذا الوقف قال ان كانت جدود هذه الضيعة مشهورة معروفة وكان هذا القراح دخلا في حدودها فهو داخل في الوقف وكذا ان كانت هذه الضيعة معروفة عند الصلحاء من جيرانها وكان هذا القراح منسوباً اليها ومعروفة فافقوا داخل في الوقف فان لم يكن الامر على ما بينا فالقول قول الواقف ولا يكون هذا القراح دخلا في الوقف كذا في المحيط

(الباب السابع في المسائل التي تتعلق بالصك)

سئل شيخ الاسلام عن ذكر وقف كان فيه وقف فلان كذا على مواليه ومدرس مدرسة معلومة وكان فيه بيان المقادير وشروط الصحة وجعل آخره للفقراء فاجاب أنه غير صحيح كذا في الذخيرة * رجل وقف ضيعة له وكتب صكاً أو شهد شهوداً عليه بذلك ثم قال الواقف اني وقفت على أن يكون يبعي فيه جائز ولم أعلم أن الكاتب كتب أو لم يكتب في الصك هذا الشرط ان كان الواقف رجلاً فصحا يحسن العربية وقرئ عليه الصك وكتب وقف صحيح وأقره بجميع ما فيه لا يقبل قوله وان كان الواقف أحميلاً لا يفهم العربية فان شهد الشهود أنه قرئ عليه بالعربية وأقر بجميع ما فيه لا يقبل قوله أيضاً وان لم يشهدوا يقبل قوله كذا في المضمرة * وهذا شئ لا يختص بصك الوقف بل

ودیعة في يد أبيهم برخصته على المدعي ولا يضمن شيئاً لأن الوديعة لا تكون مضمونة ولو ادعى شيئاً لآيه وأقام البيعة أن هذا الشيء لآيه مات وتركه ميراثاً له وان أباهم مات يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا وأقامت امرأة البيعة أن أباهم تزوجها يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا وأنه مات بعد ذلك بيوم بعد اليوم الذي وقت الابن أراد بذلك أن المرأة أقامت البيعة على النكاح بعدما أثبت الابن موته بيوم فان القاضي يقضي لكل واحد منهم ما يقضي للمرأة بالنكاح والصدقات والميراث وللابن بالميراث وكذا لو أقامت امرأة أخرى بيسة أنه كان تزوجها بعد نكاح الاولى بيوم يقضي بنكاحها أيضاً مع نكاح الاولى ويقضي لها بالميراث مع الابن ولا يشبه هذا ما لو ادعى الابن أن فلانا قتل أباه وأقام البيعة وأن أخا للقتل أنه قتله في يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا ثم أقامت امرأة البيعة أنه تزوجها في يوم كذا بعد ذلك اليوم فإنه لا يقضي

بينة المرأة هنا لأن وقت القتل يدخل في القضاء لأن المقتول مستحق حقه على القاتل أما القصاص وأما الدية فإذا قضى بنفسه ولو جوب الدية أرق القصاص في ذلك الوقت لا يقبل البينة على النكاح بعده بخلاف الموت فإن الميت بعونه لا يستحق شيئاً على أحد فإذا لم يدخل وقت الموت في القضاء لعدم تعلق الحكم به يبطل التاريج إلا يرى أن امرأة لو أقامت البينة أنه تزوجها يوم النحر بالكوفة وأقامت امرأة أخرى أنه تزوجها يوم النحر من تلك السنة بخراسان فإنه لا يقبل البينة الأخرى لساقلنا * ولو ادعى رجل على رجل أنه قتل أباهما بالسيف منذ عشرين سنة وأنه وارثه لا وارث له غيره وجاءت امرأة معها ولداً وأقامت البينة أن والدهما تزوجها منذ خمس عشرة سنة وأن هذا ولده منها ووارثه مع ابنه هذا قال أبو حنيفة رحمه (٤٣١) الله تعالى أسخس في هذا أن أجيز بينة المرأة وأثبت نسب الولد ولا يبطل بينة

الابن على القتل ولو أقامت المرأة
البينة على النكاح ولم تأت بولد
فالبينة بينة الابن وله الميراث دون
المرأة وبقتل القاتل وانما ذلك
في النسب خاصة وهذا قول أبي
يوسف ومحمد - هما لله تعالى * ولو
ادعى دارا في يد رجل أن أباه اشتراها
من ذى اليد بالف درهم ومات أبوه
في هذا البائع صح دعواه وإن لم
يذكر المدعي في دعواه أن أمه ماتت
وتركها ميراثا له ثم القاضي يسأله
البينة أن يشهدوا أنهم لا يعلمون
له وارثا غيره فإقام البينة على
ذلك يقتضي بشهادتهم ويأمر
المدعي أن ينقذ الثمن ويقبض
المبيع ولو كانت الدار في يد رجل
غير البائع لا بد أن يقيم البينة أن
أباه مات وتركها ميراثا له ولو ادعى
رجل دارا في يد رجلين فأقام
البينة أن أحدهما باعها الدار وسلمها
الآخر ولا يعرف الشهود الذي
باع عن الذي لم فشهادتهم باطلة
* رجل ادعى دارا في يد رجلين
وأقام البينة أنها اشتراها من ذى
اليد بالف درهم فقال ذوا اليد
أبيع ثم أقام ذوا اليد بينة أن المدعي
قد رد عليه الدار ذكر في الشهادات

وقال أقبل بينة ذى البدو أبطل البيع وانكاره البيع لا يبطل بينته على الرد سواء كان المدعى عليه
قال فى انكاره لا بيع بيننا أو قال لم يجر بيننا بيع لان من حقه أن يقول لم يكن بيننا بيع لأن المدعى ادعى هذه الدار مرة ثم بدله فيها مرة أخرى
على قال الشيخ الامام المعروف بنحو اخر وأدركه الله تعالى انما تقبل بينة المدعى عليه على الرد اذا ادعى التوقيع وان لم يذكر محمد وحم
الله تعالى ذلك * وجلب ما عن رجل حربة ثم غاب المشتري قبل القبض ولا يدري أين هو فأقام البائع بينة على ذلك فان القاضي سمع
بينته وبيعه الجارية على المشتري بطريق الخطأ وانظر له وبنفذ البائع الثمن ويستوثق منه بكفيل لاحتمال أن البائع استوفى الثمن أو
أجرأ المشتري عن الثمن فان كان فيه فضلى أمسك الفضل للعاب وان كان فيه نقصان فذلك على المشتري هذا اذا كان لا يدري. كان الغائب

فلان كان يعرف أمين المشتري لا يبيع القاضى الجارية * رجل ادعى شراء شئ من رجل فانكر المدعى عليه البيع ثم ان باع ذلك ادعى البيع واقام البينة لا تقبل بيته لان البائع لما انكر البيع اولاً ثم ادعاه بعد ذلك وانكر المشتري ان يفسخ البيع بمجوده ما فلا تقبل بيته البائع بعد ذلك (فصل في دعوى النكاح) امرأة ادعت على رجل انه تزوجها فانكر الرجل ادعى الرجل النكاح بعد ذلك واقام البينة فثبت بيته بخلاف البيع لان النكاح لا يبطل بمجوده ما * رجل ادعى على امرأة انه تزوجها فانكرت فاقام البينة على انه تزوجها بالنكاح فقبل ويقضى بالنكاح باليمين وكذا لو اقام البينة انه تزوجها على هذا العبد قبل بيته ولو كان هذا في المبيع لا تقبل * امرأة مع رجل في منزله يطؤها ولها منه اولاد ثم انكرت ان (٤٣٣) تكون امراته قال ابو يوسف رحمه الله تعالى اذا اقترت ان هذا الولد ولها

منه فهي امراته وان لم يكن بينهما ولد كان القول قولها وان كانت معه على هذه الحالة مدركة زوجها ابوها فثبت الزوج فقامت ندعى الميراث ان قالت كنت امرت الاب بالنكاح ثبت النكاح وورثت وان قالت لم اكن امرت ابي بالنكاح ولا كفى لغنى النكاح فاقترت كان عليها البينة وكذلك هذا في البيع * رجلان شهدا لامرأة على وارث رجل انها كانت امرأة فلان ولم يشهدوا انه مات وهي امراته والوارث بمحمد ذلك حازت شهادتهما كذا ذكر في المتقى * امرأة معها ولد فقالت لرجل هذا الولد منك وقد تزوجتني وقال الرجل لم اتزوجك وهذا الولد من زنا زانيت بك لا يثبت نسب الولد منه ولا حد عليه ويقضى عليه بالمهر * رجل قال لامرأة تزوجنيك ابوك وانت صغيرة وقالت بل تزوجنيك وانما كبيرة لم ارض كان القول قولها والبينة بينة الزوج * رجل اقام البينة على امراته انه تزوجها واقامت اختها عليه بيته انه

قول من الارض في دية هذه الارض وقف اقرار بالوقف وليس بابتداء وقف حتى لا تشتطه شرائط الوقف كذا في المحيط * اذا اقر بوقفه أرض في يده ولم يسم واقفها ولا مستحقها صح اقراره وصارت الارض وقفاً على الفقراء ولا تجعل المقر هو الواقف ولا غيره الا ان يشهد الشهود ان هذه الارض كانت لهذا المقر حين اقر فيجعل المقر واقفاً كذا في محيط السرخسي * وهكذا في فتاوى قاضيان * والولاية للمقر استحساناً حتى يقسم الغلة بين الفقراء ولكن ليس له ان يوصى الى غيره كذا في الذخيرة * وتأويل قبول هذه البينة جازع رجل غير المقر وادعى انه هو الواقف واراد ان يأخذ من بدل المقر فقام المقر بيته انه هو الواقف فيدفع خصومة المدعى ويثبت لنفسه ولاية لا رد عليها العزل ولو ن هذا المقر بعد هذا الاقرار اقر ان الواقف فلان لا يقبل ذلك منه ولو قال ان الواقف قبل قوله كذا في فتاوى قاضيان * ولو اقر بالوقف وسمى واقفه ولم يسم مستحقه بأن قال هذه الارض صدقة موقوفة من ابي وبه مبيت فاب كان على ابيه دين يباع فيه وان كانت له وصية فخذ وصيته من ثلثه وما فضل منهما يكون وقفاً على الفقراء ان لم يكن معه وارث آخر وان كان معه وارث اخرج اقراره كذا في محيط السرخسي * ثم ينظر ان لم يدع لولاية لنفسه فلا ولاية له والقاضى ان يولي امره من شاء وان ادعى الولاية قبل قواه استحساناً لاجل امره على الصلاح كذا في المحيط * وان كان مع المقر وارث آخر يحدد ذلك كان نصيب الجاحد من هذه الارض للجاحد فعل ما يشاء ونصيب المقر يكون وقفاً على ما اقر به كذا في فتاوى قاضيان * وكذا اذا قال هي موقوفة من جدى ولو قال هذه الارض موقوفة عن ابي فان هذا لا يكون اقراراً بالملك لا يبيع ولا يجوز الوقف سواء كان على الابدين وله وصية او معه وارث آخر اولم يكن شئ من ذلك كذا في الحاوى * ولا يجعل الواقف هو ولا غيره وكانت لولاية له استحساناً كذا في المحيط * وأما اذا اضاف الوقف الى رجل اجنسى فان ذكر رجلاً مع وفاسماه بعينه وكانت الاضافة بحرف من فان كان ذلك الرجل في الاحياء وكان حاضر ارجع اليه لانه اقر بالملك له وشهد عليه بل وقف فان صدقة في جميع ذلك ثبت جميع ذلك بتصادقهما وان صدقة في المالك وكذبه في الوقف يثبت الملك بتصادقهما ولم يثبت الوقف لسكون الشاهد واحداً وان كان ميتاً فالامر الى ورثته في التصديق والتكذيب على ما ذكرنا فان صدقة البعض في جميع ذلك وكذبه البعض في الوقفية فنصيب المصدق وقف ونصيب الجاحد ملك له يتصرف فيه ما شاء كذا في المحيط * فان صدقوه جميعاً فالولاية له فان صدقة البعض دون البعض فلا ولاية له قيساً وقال هلال رحمه الله تعالى وبالقياس تأخذوا كذلك اذا صدقوه في الوقف وكذبه

(٥٥ - (الف توى) - ثانى)

لانها اقامت البينة على نكاح ففسد ولو وقتت بيته المرأة واقوقت بيته الرجل جازت دعوى الرجل ويثبت نكاح المرأة التي يدعى الرجل ويثبت نكاح المدعى ولها على الزوج نصف المهر * ويسع للشاهدين ان يشهدا بالنكاح اذا رآهاهما يسكان في منزل واحد وينبسط كل واحد منهما على صاحبه كما يكون بين الأزواج وهو بمنزلة ما وشهدا بالنكاح بائناً مع وكما جازت الشهادة على النكاح التسماع قال الشيخ الامام شمس الاتمة السرخسي رحمه الله تعالى تجوز الشهادة على الدخول بحكم النكاح بالتسماع * رجلان ادعيا نكاح امرأة واقام كل واحد منهما البينة انها امراته فان كانت في بيت أحدهما فهو أولى لانها في يده فترجح بحكم اليد كما لو ادعيا شراعت من رجل واقام كل واحد منهما البينة انه اشترى من فلان بكذا وكان المبيع في يدهما كان هو الأول وكذا لو شهدوا بحد مديعي النكاح انه دخل

بها كان هو أولى وقد ذكرنا أنه يحل للشهود أن يشهدوا على الدخول بحكم النكاح بالتسامع فان كانت المرأة في بيت أحدهما وشهد
شهود أحدهما بالدخول وأقام الآخر بالبينة أنه تزوجها قبله كان هو أولى كفي دعوى الشراء ترجح بينة ذي اليد الا اذا أقام الآخر
البينة على سبق شرائه * وان ادعى النكاح وأقام كل واحد منهما البينة وأراد أن يثبت أحدهما أن كانت في بيت أحدهما ترجح بينة ذي
اليد * وان أرخ أحدهما والاخر يد نصاحب اليد أولى في دعوى الشراء اذا أرخ أحدهما ولم يؤرخ الآخر بقضى لصاحب
التاريخ فان أرخا وتاريخ أحدهما سبق فالسابق أولى في كل حال وان لم يؤرخا وعدلت بينة أحدهما فهو أولى وان عدلت البينتان جميعا
لا يقضى لواحد منهما كالأول بيمينه البينة وان (١٣٤) أقام البينة ولم يؤرخا وليست هي في يد أحدهما سألها القاضي فأقرت لأحدهما

البعض في الولاية فلا ولاية له قياسا كذا في الظهيرية * قال الأت يشهد شاهدان بالولاية على
الجاهدين وشهادة الوارثين في ذلك مقبولة كذا في المحيط * وان كانت الاضافة بحرف عن فهذا
ليس باقرار بالملك لفلان كذا في خزنة المفتين * وان لم يسم بهيمة بأن قل هذا الأرض صدقة
موقوفة من محمد أو من محمد صارت وقفا كذا في الظهيرية * فان سمي بعد ذلك رجلا لم يصدق
اذا كان مفصولا وكانت الاضافة بحرف من وان كانت الاضافة بحرف عن صدق كذا في المحيط
* ولو سمي الواقف المستحق فالصحيح فيه أن يرجع فيه الى ذلك الوقت ان كان حيا والى ورثته
ان كان ميتا فان صدقة او صدقوه في الفقة وفي الشروط كان الامر على ما قرره وان كذبه أو
كذبوه لا يثبت الوقف ولا الشروط كذا في الحاوي اقرسى * لو أقر بالوقفية ولم يسم واقفها
وسمى مستحقها بان قال هذه الأرض موقوفة على نفسي وعلى ولدي وسلمي فانه يقبل اقراره كذا في
محيط السرخسي * والولاية اليه وفي الاستحسان دون القياس فان ادعى آخر أنه وقف عليه وصدقه
المقر صدق في حصته دون حصة ولده وسيله كذا في الحاوي * ولو أقر رجل بأرض في يده أنه واقف
على قوم معلومين سماهم ثم يقر بعد ذلك أن الوقف على غيرهم أو راد معهم أو قص عنهم لا يلتفت
الى قوله الاخر ويعمل بقوله الاول كذا في فتاوى قاضخان * ولو أقر أنهم صدقة موقوفة على
وجه سماهم بين وجهي آخر بعد ذلك لا يقبل قوله الثاني قياسا واستحسانا يكون على ما بين أولا
كذا في المحيط * ولو أقر بأرض في يده أنه واقف وسكت ثم قال انه واقف على فلان وفلان وسمى
عددا معلوما في القياس لا يقبل قوله الاخر وفي الاستحسان يقبل كذا في فتاوى قاضخان * لو
قال على فلان بعينه ثم قال مفصولا يبدأ أولا بفلان بعينه لا يقبل ولو قال ذلك موصولا عند محدرجه
الله تعالى يقبل وعند أبي يوسف وجه الله تعالى لا يقبل قوله الثاني كذا في محيط السرخسي * ولو أقر
بأرض في يده أن القاضي فلانا بلاء هذه الأرض وهي صدقة موقوفة في القياس لا يقبل قوله في
التولية وفي الاستحسان يتلوم القاضي زمانا فان لم يظهر عنده غير ما أقر به جوزا اقراره عن سبيل
ما أقر كذا في فتاوى قاضخان * ولو قال هذه الأرض ولاها الماضي والذي ثم توفي والذي وأوصى
الى وهي صدقة موقوفة على كذا لا يقبل قوله وكذلك لو قال هذه الأرض كانت في يد والذي أو قال
كانت في يد فلان فأوصى الى وهي صدقة موقوفة لا يقبل قوله وكذلك لو قال كانت في يد فلان
وقد أوصى بها لا يقبل قوله ويؤمر بالتسليم الى وارث فلان الذي أقر أنها كانت في يده
وأوصى الى الذي أوصى الى كذا في المحيط * ولو قال لأرض غير هذه صدقة موقوفة ثم ملكها صارت
وقفا كذا في الفتاوى العتابة * أرض في يد ورثة أقر وأرأاهم وقفها وسمى كل واحد منهما

أنه تزوجها قبل الآخر وأقرت
أنه تزوجها دون الآخر فهي
للمقر له لانهم اقاما البينة ولم
يكن لأحدهما تاريخ ولا بد طلت
بينتهما المكان التمايز فاذا أقرت
لأحدهما ثبت نكاح المقر له
بتصادقها * وكذا لو أقال البينة
فكانت أحدهما فأقرت لمرأة بنكاح
الميت صح اقرارها ويقضى لها
بالمهر والميراث وكذا لو أقال
البينة على النكاح والدخول
فأقرت المرأة لأحدهما أنه دخل
بها وأولاه وأولى وان لم تفرق
بينهما وكان على كل واحد منهما
بالدخول الاقل من المسمى ومن
مهر المثل * ولو أنهما ادعيا نكاح
امرأة فأقرت لأحدهما ثم أقال
البينة على النكاح ذكر الصدر
الشهيد حسام الدين رحمه الله
تعالى في الفتاوى الصغرى أنه
لا يقضى لأحدهما كالأول فتر ولا
يصير المقر له بنفس الاقرار صاحب
يد وأحال الجواب الى الخصافي
رحمه الله تعالى * واذا ادعت
المرأة على رجل نكاحا فسد
فأقامت المرأة البينة يقضى لها ولا
يفسد النكاح بحدوده ولو أن

أختين ادعت كل واحدة منهما على رجل واحد أنه تزوجها وهو صحيح فأقامت احدهما البينة على
اقراره أنه تزوجها بالندهرم وأنه دخل ما أقامت الاخرى البينة على اقراره أنه تزوجها بمائة دينار ودخل ما عدلت البينتان فان
القاضي يفرق ويقضى لكل واحد منهما بالمال الذي شهد الشهود على اقراره استحسانا * وان أقامت احدهما البينة على اقراره
بالدخول وبالنكاح ولم تقم الاخرى البينة على اقراره بالدخول بها ولا بها أقامت على النكاح وهو ينكر النكاح فان القاضي يقضى
لأحد دخول بها بمائة نكاحها والمهر الذي شهد الشهود لا بالدخول دأمل على سبق نكاحها ولو لم تقم كل واحدة منهما البينة على اقراره
بالدخول بها ولا بالدخول أصلا فترق بينة بينهما ويقضى بصرف المال بينهما بمائة درهم وسبع الدراهم ولدعية الدنيا بربرج

الدنانين * وفي المتنق اذ عجز زيد وتجر وتكاح امرأة فقالت تزوجت زيدا بعد عمر وفهسى امرأة زيدوان سألها القاضي بغسما ادعيا الشكاح من زوجك منهم فذات تزوجت زيدا بعد عمر وفهسى لعمرو * امرأة ادعت على رجل نكاحا فأنكر الرجل قال أبو يوسف وجه الله تعالى يحل بالإنصاف الرجل بالله ما هي امرأتك وان كانت امرأتك دهى طالق بائن وقال بعضهم يحلف على النكاح حتى حلف وليس للمرأة بينة يقول القاضي فرقت بينكما وفي الاستحلاف على النكاح أخذ المشايخ رحمهم الله تعالى بقول أبي يوسف ومحمد وجه - حاشا لله تعالى وعليه المتنوى * وعن نصير رحمه الله تعالى في رجلين ادعيا نكاح امرأة فأدبرت لاحدهما قال ليس له أن يحلفها الا آخرها لم يحلف الذي أقربت له المرأة على دعوى الا تخرفان حلف المقر له برئ وان نكل عن اليمين (٤٣٥) فرق بينهما ثم يحلف المرأة الا تخرفان - لمعت

برئت وان نكلت عن اليمين نصير
زوجته * امرأة طلقها زوجها ثلاثا
فيعت الى الاول بعد مدة فتزوجها
الاول ثم ادعت أن زوجها الثاني
لم يكن دخل بها قال أبو القاسم
وجه الله تعالى ان كانت المرأة
عامة بشرائط حلها للاول فقالت
عند النكاح أحل لك فتزوجها
الاول لا يقبل قولها بعد ذلك وان
كانت حاصلة لا تعلم بشرائط الحل
قبل قولها الا اذا كانت أقربت أن
الثاني قد دخل بها * ولو أنهما
نقل شيئا عند نكاح الزوج الاول
حتى تزوجها الاول ثم قالت ما
تزوجت بزوج آخر أو قالت
تزوجت ولم يدخل بي كان القول
قولها * امرأة طلقها زوجها
ثلاثا فبعت بعد مدة فأخبرت أنها
تزوجت فلانا فجاءها وأنكر
الزوج الا اني الجاعذ كرا لاطفي
وجه الله تعالى ان القول قولها
ويجوز للاول نكاحها * ولو أقر
الزوج الثاني بجماعها وهي تنكر
كان القول قولها ولا تحلل للاول
* ولو قال لزوج الاول بعد
ما تزوجها ما وطئت ذلك الزوج
الثاني وقالت قد وطئت فرق بينهما

وجها نصير ما سمي صاحبه فان القاضي يقبل اقرارهم ويصرف غلة حصة كل واحد منهم الى الوجه الذي أقر وتكون ولاية هذا الوقف للقاضي بوابه من شاء كذا في فتاوى قاضي خان * فان كانت في الورثة صغير أو غائب وقف نصيب الصغير حتى يدركه ونصيب الغائب حتى يعود فان أقر بعض الورثة أن والدهم وقف على أولادهم ونسلهم وأنكر بعضهم فنصيب من أقر الوقف على ما أقربه ونصيب الجاحدين ملك لهم ولا يدخل الجاحدين نصيب المقر من الغلة فان باع الجاحدون بعض حصصهم ورجعوا الى تصديق المقرين صدقوا فيما بقي في أيديهم ولا يقبل قولهم فيما باعوا الا أن يصدقهم المشتري وان كذبهم غرم الباعة قيمة ما باعوا وتشتري أرض فتكون موقوفة مع الباقي على ما أقروا به فان كان بعض الباعة دخل مع الباقي في غلة الوقف لانهم أقروا به ورجع هو الى تصديقهم فلا يصير المقدم من الغلة قصاصا بما يلزمه من القيمة كذا في الحاوي * قال الخصاص في وقعه لو أن رجلا قال أرضي هذه صدقة موقوفة على زيد بن عبد الله وولده وولد له وعقبه أبدا ما تناسلوا ومن بعدهم على المساكين فقال زيدان الواقف جعل هذا الوقف على وعلى ولدي وولدي ولدي وعلى عمرو فانه يصدق على نفسه ولا يصدق على غيره ينظر الى العلة عند قسمتها فيقسم على زيد وعلى من كان موجودا من ولده وولده وولده فبا ما زاد من بعدهم في ذلك فتكون حصة زيد بن زيد بن عمرو أبدا ما كان يدين الاحياء فاذا مات زيد بطل اقراره ولم يكن لعمرو وحق في هذه الصدقة وكذلك لو كان الواقف وقف بقاء على زيد ثم من بعده على المساكين فان زيد لعمرو وعلى نحو ما بينا كان لعمرو أن يشارك زيدا في غلة الوقف مادام زيد يدين الاحياء فاذا مات كانت العلة كلها للمساكين كذا في المحيط * مات وترك ابنين في يد أحدهم ضيعة زعم أن الواقف لم يه من أبيه والابن الآخر يقول هي وقف علينا كان القول قوله وهي وقف عليهم ما هو المختار كذا في المصنعات * قال الخصاص في وقعه وجل في يده أرض أو دارا دعاها رجل عند القاضي أنها له والذي في يده يقول هذه الأرض وقف وقفها ورجل من المسلمين على المساكين ودفعها الى فان القاضي يحل الأرض وقفها على ما أقربه ولكن لا تدفع الخصومة عن صاحب اليد بذلك حتى ان المدعي لو قال للقاضي حل هذه الأرض لي فان القاضي يحلفه فان نكل عن اليمين أو أقر أنها لهذا الرجل فالقاضي يضمه قيمة الأرض ولا يبطل ما قضى به من الوقف كذا في الذخيرة * فان أقام المدعي البينة أنها له حكمه وحل الاقرار بالوقف فان أقر بان رجلا مكره وفاقعه أو حضر فلا الرجل فاقرب بالوقف كان خصمه للمدعي فان سمي صاحب اليد قوم أو فل هو وقف عليهم كانوا خصماء له مدعي فان أقر القوم له مدعي بانهم مال له قبل اقرارهم على أنفسهم في الله فاداموا كانت له له المساكين دون المدعي فان كانت الأرض في يد

وعليه نصف الدناق * ولو قال الزوج الثاني تزوجتك قبل انقضاء عدتك من الزوج الاول وقالت قد كنت أسقطت بعد طلاق الاول سقطا استبان خافه فرق بينهما ولا مهر لها وان قالت أولا أسقطت كذا ثم قالت كنت في العدة عند نكاحك كان القول قولها ويفرق بينهما ولها المهر * رجل تزوج امرأة ثم قال لها كان لك زوج قبلي فلان وقد طلقك وانقصت عدتك فتزوجتك قالت باطني الاول لا يفرق بينهما فان حضر العدة بعد ذلك ونكر الطلاق فرق بينهما وهي الاول * وان أقر الاول بالنكاح والطلاق وكذبته المرأة في الطلاق كان الطلاق واقعا عليها فاعتدت من الاول من هذا الوقت ويفرق بينهما وبين الآخر وان صدقته المرأة في جميع ما قال كانت امرأة الاخر وان أنكرت ما أقربه الاول من النكاح والطلاق فهى امرأة الاخر * اذا قالت امرأة تزوجت غيره بعد طلاق الأولى وفي العدة أو حال

ما كنت بمسوبة أو أمراً فذكر الزوج ذلك كان القول قول الزوج إجماعاً * وإن أقر الزوج بشئ من ذلك وكذبه المرأة يكون طلاقاً حاكماً * وقال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى إذا كان للمرأة زوج معروف طلقه فتزوجت ما تنكر وقالت تزوجت وأنا في العدة إن كان بين طلاق الأول ونكاح الثاني أقل من شهرين كان القول قول المرأة وإن كان مقداره شهرين لا يقبل قولها اعتدائي حنيفة رحمه الله تعالى وهذا بخلاف المطلقة إذا عاتت إلى الزوج الأول بعد شهر ثم قالت لم تزوج غيرك كان القول قولها وليس هذا كالعدة * وذكر في المتن رجل شهد على رجل أنه طلق هذه المرأة ولم يشهد أنها امرأة فحار القاضي شهادته عليها ثم ادعى الشاهد أنها امرأة وقال لم أعرفها ولم أكن دخلت (٤٣٦) به قال يقبل منه ذلك * وكذا لو شهد على أقرار المرأة أنها امرأة هذا الرجل

فأجاز القاضي عليها أسرارها وجعلها امرأة ثم ادعى الشاهد أنه تزوجها منذ سنة وأخبرها وأقام البينة قال يقبل منه وبطل القاضي قضاءه ورد على الشاهد ولو كان يدعي أنها امرأة ثم ادعى الزوج لم يقبل ذلك منه * رجل تزوج امرأة ثم ادعى أنه اشتراها من يملكها لا تقبل بينته على ذلك حتى يشهدوا أنه اشتراها من فلان وهو يملكها بعد التزوج * وكذا إذا ساءم دار في يد رجل ثم ادعى أنها اشتراها من فلان وهو يملكها لا يقبل منه ذلك حتى يشهدوا أنه اشتراها من فلان بعد المسامحة وهي له وأقر الذي في يديه الدار أنه وكيل البائع * رجل اشترى خادماً منتقبة من رجل فلما رقت نقابها قال المشتري هذه خادى ولم أعرفها لا يقبل قوله ولا تقبل بينته * امرأة غاب عنها زوجها ففعلت ما يفعل أهل العصية واعتدت وتزوجت بزوجه ثم جاء رجل وقال رأيت زوجك حياً في بلد كذا قالوا إن صدقت الذي أخبرها أولاً بالموت لم يكن لها إلا القسر مع الزوج

قيم والمسئلة على حالها فهو خصم للمدعى تسمع بينته عليه ولا يستخلف القيم لأنه لو أقر لم يصح وكذلك أمين القضي كذا في الحاوي * فلو أن الذي في يديه الدار بعدما أقر أنها وقف على فلان وفلان وأولادهم ومن بعدهم على الساكنين أقر أن دار للمدعى ثم أن هؤلاء المسلمين حضروا وكذبوا صاحب اليد في أقراره بالدار للمدعى وقالوا هذه الدار وقف علينا فهم الخصماء للمدعى فيملي يد خان أقام المدعى بينة على ملكية الدار قضى بالدار له وطل أقرار الذي كانت الدار في يده عنها ونف وان لم تكن له بينة على ما ادعى كاره أن يستخلف هؤلاء المسلمين على دعواهم فان أقر وأبى الدار للمدعى أو نكوا عن البين كان أقرارهم جائزاً على أنفسهم دون أولادهم وأولاد أولادهم والمساكنين وكذا لا يجوز أقرارهم على العير فيه كذا في المحيط * أقر بوقف صحيح وأقر أنه أخرجه من يده ووارثه يعلم أنه لم يكن أخرجه من يده قالوا أقراره على نفسه جائز وليس للورثة أن يأخذوه ولا تسمع دعواهم في القضاء كذا في فتاوى قاضخان * في الفتاوى رجل وقف ضيعته على الفقراء في صحته ثم مات فخاف أن ينسبوا له الضيعة له وأقر الورثة بذلك لم يطل الوقف فيضمنوا قيمة الضيعة من تركته الميت في قول محمد رحمه الله تعالى وقال البقية يجب الضمان بلا خلاف وهو الصواب فان أنكر الورثة ذلك فأراد تحليفهم أن أراد أخذ الضيعة فلا عين عليهم وان أراد أخذ القيمة أن نكوا وافله ذلك كذا في محيط السرخسي * رجل في يديه دار أقر الذي في يديه الدار أن هذه الدار وقف وقفها رجل من المسلمين في أبواب الخير والمساكين ودفعها إليه وولاه لقيامها ثم جاء رجل وقدم صاحب اليد على القاضي وقال أنا وقف هذا الوقف على هذه الوجوه والسبيل ودفعته إلى هذا ووليته القيام بأمرها وأراد أن يقبضها من يد الذي هي في يديه ينظر أن كان الذي في يديه هذه الأرض صدقة أنه هو الذي وقفها فله أن يقبضها منه ولو قال اعاد فعتا إليه ودبعت وصاحب اليد يقول إنما كانت له الآن وقفها على هذه الوجوه التي ذكرنا فان القاضي لا يقبل قوله صاحب اليد أن هذه الدار وهذه الأرض لهذا المدعى كذا في الأخيرة * أرض في يد رجل شهد شاهدان على أقراره أنها موقوفة على فلان بن فلان ونسله وشهد آخران أنه قرأ أنها موقوفة على فلان بن فلان ذكر في الكتاب أن عرف أي الأقرارين كان أول جاز الأول ويبطل الثاني فان لم يعرف الأول من الآخر بقضي بجميع ذلك وتكون الغلبة بين الفريقين نصفين كذا في فتاوى قاضخان * ذمي في يده أرض أقر بأن مسلماً وقفها على المساكين أوفى الحج أوفى الغرو وأسمى وجهها آخر ما يتقرب به المسلمون إلى الله تعالى جاز أقراره ويجري على الوجوه التي سماها وان أقر أن المسلم وقفها على البسج أو سمي وجهها لا يتقرب به المسلمون بطل أقراره وأخرجت الأرض من يده وجعلت لبيت مال المسلمين كذا

الثاني لأن خبر الواحد العدل مقبول في الموت فتجوز أنه شهادة على الموت بالتسامع بسماعة من واحد وفي غير الموت لا يحل له أن يشهد بسماعة من الواحد لان غير الموت كالنكاح والوقف يكون بمشهد من الجماعة غالباً فلا يكتفي بخبر الواحد * أم الموت لا يكون بمشهد من الجماعة غالباً إذا ادعت أختان على رجل وأقامت كل واحدة منهما البينة أنه تزوجها أولاً كان ذلك إلى الزوج إذا صدق واحدة منهما أنها الأولى كانت امرأة وبطل بينة الأخرى ولا شيء لهما من المهران لم يكن دخلهما وان قال الزوج لم تزوج واحدة منهما أو قال تزوجتهما جميعاً ولا أدري الأولى منهما قال في الكتاب فرق بينه وبينهما وعليه نصف المهر بينهما لم يكن دخل لواحدة منهما إذا قال تزوجتهما ولا أدري الأولى منهما وأما إذا قال لم أتزوج واحدة منهما ينبغي أن لا يجيب نفي والاصح أن هذا الجواب

يدعى المدعى هذا إذا كان القاضي يعرف مقدار مهر مثلها فان كان لا يعرف بأمر أمناه بالسؤال من يعلم أو بكلفها القاسمة البينة على ما تدعى * رجل زوج ابنته الصغيرة فأدركت بعدما دخل بهم فاطلبت مهرها من الزوج فقال الزوج دفعتم المهر إلى أبيك وأنت صغيرة فصدقه الأب في ذلك قالوا لا يجوز إقرار الأب عليها وله أن يأخذ مهرها من الزوج ولا يرجع الزوج على الأب * ابن ادع مهر أمه في تركة والده قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى إن كانه القاضي إقامة البينة على ما ادعى جازن وإن عجز عن إقامة البينة يقضى له بمهر المثل قالوا هذا قول أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وأما على قول أبي حنيفة فخرج الله تعالى لا يقضى بمهر المثل بعد موت الزوجين * مطلقة طابت نفقة وله من الزوج المطلق (٤٣٨) فقال المطلق تزوجت بزوج آخر ولم تق لك حق الحضنة وأنا آخذ منك

الولد فقالت لم أتزوج أو قالت تزوجت وجلاوطلقني كان القول قولها أما إذا أنكرت الزوج فظاهروك ذلك إذا قالت تزوجت رجلا لأنها أقربت بالنكاح لمجهول فلم يصح إقرارها * وإن قالت تزوجت فلانا وطلقني لا يقبل قوله أو يكون للأب أن يأخذ منها الولد الآن بصدقتها المقرلة في الطلاق * صغيرة جاءته أم أمه تطلب النفقة من الأب فقال الأب أنا أحق به لأن أمه في نكاحي لكنهما هربت مني وقالت الجدة لأبيل ماتت أمه قالوا بئس الولد مع الجدة ويقال للأب اطلب امرأتك لأن الأم إذا لم يعرف مكانها كانت بمنزلة المفقودة فان أحضر الأب امرأته وقال هذه ابنتك وولدي هذا منها وصدقته المرأة في ذلك وقالت الجدة ما هذه ابنتي وابنتي قدامت كان القول قول الأب والمرأة وهما ولي بالولد * كذا لو قال الأب أولا حين غاصته الجدة هذا ابني لأن ابنتك قال قول له لأن الجدة أقربت له بالنسب والأب منكرك حق الجدة * رجل أعتق أمته ثم خاصمت مولاه وولد الولد

عابهم في أموالهم سوى غلة الوقف كذا في الذخيرة * ولو كان القيم حين أخذ القيمة اشترى ما أرضا أخرى للوقف ثم ردت الأرض الأولى عابيه كانت وقفا على ما لها وخرجت الأرض عن الوقفية وكان للقيم أن يبيعها ويوفى من ثمنها القيمة التي قبضه فان كان فيها ثمن كان ذلك على القيم في ماله ولا يرجع بذلك في غلات الوقف قياسا واستحسانا ولو كان لوقف شرط الاستبدال من ثمنها بغير القيم وقبض الثمن فضاء عثم ردت الدار الأولى عليه ببيع بقضاء قاض ضمن القيم الثمن من ماله نفسه ثم يبيع أرض الوقف التي ردت عليه بالثمن الذي غرم كذا في المحيط * وإذا غصب المزارع الموقوفة أو الأرض الموقوفة فهدم بناء الدار وقطع الأشجار كان للقيم أن يضمنه قيمة الأشجار والتخليل والبناء إذا لم يقدر الغاصب على ردها ويضمن قيمة البناء ومباني وقيمة الأشجار والتخليل ما تبقى الأرض فان ضمن الغاصب قيمة ذلك ثم ظهرت الدار والأرض والنقص والأشجار ومعنى قوله ظهرت الدار قدر الغاصب على رد الدار والنقص والأشجار فالغاصب برد العرصه على الواقف وأما النقص والأشجار فيكون للغاصب ويرد القيم على الغاصب حصه العرصه كذا في الذخيرة والمحيط وفتاوى قاضي خان * وإن جنى على الشجر والبناء في يد الغاصب جاز وأخذ الغاصب منه قيمته والغاصب معدم لم يكن للممتولى أن يضمن الجاني فان كان الغاصب زرع الأرض فالزرع له وعليه نقصان الأرض يمسك في عمارتها كذا في الحاوي * وإذا كان في أرض الوقف نخيل وأشجار استغلها الغاصب سمين يعني الأشجار والتخليل ثم أراد رد الأرض والتخليل والأشجار رد الغلة معها إن كانت قائمة بعينها وإن كانت مستهلكة ضمن مثلها كذا في الذخيرة * وما أخذ من الغاصب من بدل غلة فرق في الوجوه التي سبلها عليها كذا في المحيط * غصب أرض الوقف وفيها نخيل وأشجار فقاع الأشجار والتخليل رجل من يد الغاصب فالقيم بالخيار إن شاء ضمن الغاصب قيمة الأشجار والتخليل ما تبقى الأرض وإن شاء ضمن القاع ذلك فان ضمن الغاصب جاز بذلك على القاع وإن ضمن القاع لم يرجع بذلك على الغاصب وإن لم يضمن القيم أحدهما حتى ضمن الغاصب القاع وأخذ منه قيمة ما قلع فجاء القيم وأراد تضمين القاع ليس له ذلك كذا في الذخيرة * رجل غصب ضيعة موقوفة فخافهم المغصوب منه وأقام البينة قبل بيئته وترد عليه الضيعة أجماعا كذا في الظهيرية * ولو غصب الوقف أحد لا يكون لاحد من الموقوف عليه حق الخصومة بدون إذن القاضي كذا في الفصول العمادية * وقف على نفر استولى عليه ظالم لا يمكن إقتراعه من يده فادعى الموقوف عليه على واحد منهم أنه باع من هذا الظالم وسلمه إليه وهو منكرف فإرادوا تخليفه فلهم ذلك فإذا أنكروا يستعمل فان نكل قضى عابيه بقيمتها وكذلك لو قامت لهم بينة لأن الفتوى في غصب الدور

والعقار

في ذكر الساطي

رحمه الله تعالى إذا كان الولد في يدها كان القول قولها وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى إن كان الولد في يدهم ما فكذلك يكون القول قولها لأنها تدعى الولادة في أقرب الأوقات وفيه حربة الولد ولو أقام البينة في يدها أولى لأن بينة المولى قامت على نفي العتق وبينته أقامت على إثبات الحرية وكذلك هذا في الكتابة * وفيما في التدمير القول يكون للمولى لأنها ما تصادق على رد الولد * وذكر في المنتقى عن محمد رحمه الله تعالى أنه قال إن كان الولد بعينه عن نفسه يرجع اليه ويكون القول قول الولد وإن كان لا يعرف مكان القول إن هو في يده منهما وإن أقام البينة في يده أولى وإن كان مكان الاعتناق كتابة ثم اختلفا في الولد * ولو أعتق الجارية ثم اختلفا بعد حين في الولد فقالت بلدته بعد ما عتقت

فأخذته مني وقال المولى ولدت قبل العتق فأخذته منك وأنت أمة لي فان كان الولد لا يعبر عن نفسه رده المولى الى الام لانه أقر أنه أخذته منها وكذلك في المكتوبة أما في المدبرة وأم الولد القول للمولى * جارية بين رجلين أو ثلاثة أو أكثر ولدت ولدا فاعطوه جميعا يثبت النسب من السك في قول أبي حنيفة وزفر رحمه الله تعالى * وعن أبي حنيفة توجه الله تعالى في رواية ثبتت من خمسة لامن الزيادة لان المقصود من النسب أحكامه لا عينه وأحكامه الميراث والحضانة التربية ونحو ذلك مما يدل على ان الشركة فيه قبل بنسبة السك كولو ادعوا نساء جارية فأقام كل واحد منهم البيعة أتم أدابته ولدته ادا بنى هذه الدابة معروفة فانه يغني بالبيعت وان كثرت * أم ولدت أولاد في طون مختلفين فشهد ثلاثة نفر على اقرار المولى شهد أحدهم أنها حين ولدت الا كبر أقر المولى أنه ابنه (٤٣٩) وشهد الثاني أنها حين ولدت الثاني أقر المولى

أنه ابنه وشهد الثالث أنه أقر بالثالث والمولى يجمع جميع ذلك قال محمد رحمه الله تعالى الولد الا كبر عبده يباع لانه لم يشهد على اقرار المولى بنسبه الا واحد فلا يثبت نسبه والثاني حكمه حكم ولد أم الولد لان الاول مع الثاني شهدا على اقرار أنها مولى له وان لم يجمع معا على نسب الثاني فقد اجتمعا على حق الحرية للام فيثبت ذلك الحق بشهادتهما المولى الثاني وان لم يثبت نسبه واذا صارت الجارية أم ولده بالولد الثاني كان الولد الثالث ولداً أم ولد له فيثبت نسبه منه الآن ينفيه * وذكر في المنتقى رجل مات وترك أمة لها ثلاثة أولاد في طون مختلفة فأقامت الامة شاهدين أن الميت أقر أن هذا الولد الا كبر ولده منها قال هو ابنه والاوسط والاغصغر بمنزلة أمهم فان بين الشهود فقالوا شهد أنه أقر هذا الولد الا كبر أنه ولد قبل أن تلدهذين فان الاوسط والاغصرا بناه أيضا وقال زفر رحمه الله تعالى في الاول أيضا هما بناه وقال محمد رحمه الله تعالى اذا جاءت ولد بعد اقرار المولى بالولد الا كبر

والعقار الموقوف بالضممان تقار الاوقف كما أن التوى في غصب منافع الوقف بالضممان نظرا للوقف وهو اختيار مشايخنا ومتى قضى عليه بالقيمة تؤخذ منه القيمة فيستري بها ضيعة أخرى فتكون وقفا كذا في محيط السرخسي * وقف موضع على حياته ومحمته وأخرج من يده فاستوى عليه غاصب وحال بينه وبينه تؤخذ من الغاصب قيمته ويشتري بها موضع آخر فيوقف على شرائه لان الغاصب لما جرد صار مستهلكا ولو لشيء المسبل اذا صار مستهلكا وجب الاستبدال به كالفرس المسبل في قبيل الله اذا قتل فهذا استحسان أخذ به المشايخ كذا في المختصرات * رجل وقف ضيعة له ثمان الواقف زرعها وأنفق فيها وأخر جرت زرعها والبذر من قبل الواقف فقال أنا زرعها لنفسى ببذري وقال أهل الوقف زرعها للوقف فالقول قول الواقف الزرع والزرع له فان سأل أهل الوقف من القاضي أن يخرجها من يده وقد زرعها لنفسه لم يكن له ذلك ولا يخرجها من يده ولكن يتقدم في زراعتها للوقف فان احتج بأنه ليس للوقف عنده مال ولا بذر قال القاضي استند على الوقف واجعل ما تستدين به في البذر والنفقة على الزرع فان قال لا يمكنني قال لأهل الوقف استدينوا أنتم ما تسترون به بذرا وما يكون في النفقة على ذلك حتى تأخذوا ذلك مما يجزى به من الغلة فان قالوا لا تأمن أن تستدين نحن ونشتري البذر وكما صار في يد الواقف محمد ذلك لكن نحن نزرع فانه لا ينبغي أن يطبق اثم ذلك لان الذي وقفه أحق بالقيام الا ان يكون يخوفه عليه لا يؤمن أن يتلفه فان زرع الواقف الارض وأنفق عليه فأصاب الزرع آفة من غرق أو غير ذلك وذهب الزرع فقال الواقف استدنت وزرعت هذا الزرع الذي عطب للوقف وجاءت غلة أخرى فأراد أن يأخذ من هذه الغلة ذكر أنه استند ان ذلك وقال أهل الوقف انما زرع ذلك لنفسه فالقول في ذلك قول الواقف انه أن يأخذ من هذه الغلة ما استدان لهذا الزرع فان قال الواقف الزرع استدنت ألف درهم واشترى بها بذرا وأنفقت عليه وقال أهل الوقف انما أنفقت من ثمن البذر والنفقة على الزرع خمسمائة قال يصدق الواقف في مقدار ما ينفق على مثل ذلك فان اختلف الى الوقف يعني القيم وأهل الوقف في الزرع فقال الوالي زرعها لنفسى ببذري ونفقتي وقال أهل الوقف بل زرعها لنا فالقول قول الوالي كذا في المحيط

(الباب العاشر في وقف المريض)

مريض وقف دارا في مرض موته فهو جائز اذا كان يخرج من ثلث المال وان كان لم يخرج فأجازت الورثة فكذلك وان لم يجزوا بطل فيما زاد على الثلث وان أجاز البعض دون البعض جاز بقدر ما أجازوا وبطل في الباقي الا أن يظهر للميت مال غير ذلك فينفذ الوقف في السك كذا في فتاوى

استة أشهر فصاعد الزمة والولد وان جاء به لاق من ستة أشهر لا يلزمه لانها انما صارت فراساله من ذوم أقر بالولد الاول فلا يلزمه ما كان من الحبل قبل ذلك * وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في الاماير جل له أمة لها ثلاثة أولاد في طون مختلفة فقال أحدهم لاه وادي ومات قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يعتق كل الولد الاغصغر وتعتق الام فأما الولد الاول والاوسط يعتق من كل واحد منهما ثلثه كذا قال أحمد كرمي فالاصغر حر في الاحوال كلها فيعتق كله وأما الاخوان كل واحد منهما يعتق في حال دون حالين فيعتق ثلثه وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رواية أخرى يعتق من الاول والاوسط من كل واحد منهما نصفه رجل عالج جاريته فيما دون الفرج فانزل فأخذت الجارية مائة في شيء فاستدخلته فخرجها فليفت عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان الولد ولده وتصير الجارية أم ولد له * وذكر في الاصل أم ولدت في مال خارج ثلثة أولاد

في سلون مختلفة فاذى المولى احدهم قال لئلا ادعى الاصغر ثبت نسب الاصغر منه وله ان يبيع الا تخرب عن سد الكل وان ادعى الا كبر
يثبت نسب الا كبر منه والاوسم والا صغر بمنزلة الام ايضاً ان يبيعهما ولا يثبت نسبهما منه فعندنا دعوى الا كبر تكون نسب الا كبر
دلالة لان الاقرار بنسب الولد حق عليه شرعاً فكان تخصيص الا كبر بالدعوى والسكون عن الاخرين بمنزلة العفى وولد ام الولد ينفي من
غيره لمان وقال زفر رحمه الله تعالى دعي الا كبر يكون دعوى الكل * رجل باع ام ولده والمشتري يعلم بذلك فجاءت بولد فادعا المشتري
فان الولد لا يكون للمشتري ويكون للبائع ان لم ينفعه فان نعا البائع ثبت نسبهم من المشتري استحقاقاً ولا يكون حوالان المشتري اذا كان
يعلم انها ام ولده لا يكون مغروراً ولم يعلم (٤٤٠) المشتري انها ام ولده كالجواب كذلك الآن ههنا اذا انقضاء البائع وادعاء المشتري
كان حوالان المشتري اذا لم يعلم

فأحيان * فان أبطل القاضي الوقف في الثلاثين ثم ظهر له مال يخرج الكل من الثلاثين كان
قائماً بعينه في بدال الورثة تصير كلها وقفاً وان لم يكن بان باع الوارث لا ينقض بيعه لكن يؤخذ منه
قدوماً باع ويشترى به أرضاً أخرى فتوقف مكانها كذا في محيط السرخسي * ولو حصل الميت
مال بان قتل عمداً ثم ان الورثة صالحوا القاتل على مال لا ينقض البيع ولا اتفاق ولو باع بعض
الورثة دون البعض فالبيع يعود وفقاً وما يبيع يشترى بقيمة أرض وتوقف كذا في الذخيرة
* وكذا لو باع القاضي الأرض في الدين ثم ظهر للميت مال فيسه وفاء بالدين يخرج الأرض من ثلث
لا ينقض البيع ولكن يرفع من مال الميت مقدار من الأرض ويشترى به أرض أخرى ونوة على
الفقراء كذا في محيط السرخسي * واذا جعل أرضه صدقة موقوفة لله تعالى أبداً على ولده
وولد ولده ونسله أيداً ما تناسلوا ومن بعدهم على المساكين فالأرض كانت هذه الأرض تنجز من الثلث
صارته موقوفة تستغل ثم تقسم غلتها على جميع ورثته على سهام الميراث حتى انه اذا كانت له
زوجة وأولاد تعطى الزوجة ثلث وان كان له أبوان وأولاد فالأبوان يعطيان السدين ويقسم
الباقى بين أولاده للذكر مثل حظ الأنثيين وهذا اذا كان له أولاد صليبة ويكرههم أولاد
الأولاد فان كان معهم أولاد الأولاد وباقي المثلثة بحالها فانه تقسم العلة على عدد رؤس الأولاد
الصليبة وعلى عدد رؤس أولاد الأولاد أيضاً أصاب أولاده أصابه من ذلك قسم بين ورثته على فرائض
الله تعالى وما أصاب أولاد الأولاد يقسم بينهم بالسوية وهذا ان قرض أولاد أصاب قسمت العلة على
أولاد أولاده ونسله فلا يكون لزوجه ولا لبو به من ذلك شئ كذا في الطهريته * وان كانت هذه
الأرض لا يخرج من الثلث فان أجازت الورثة الوقف حاز وتكون العلة بينهم بالسوية لا يفضل
الذكر على الأنثى ولا يكون للأبوين والزوجة من ذلك شئ وان لم يميز والودف الزوجة من الثلث
فصار ثلث الرقبة وقفاً للفقراء وتقسّم الغلة بين جلة الورثة على فرائض الله تعالى وهذا الذي
ذكرنا قول هلال والقاضي أبي بكر الخصاص والفقيه أبي بكر الاعشى والمهملية أبي بكر الاسكاف
رحمهم الله تعالى كذا في الذخيرة * وان وقف أرضه على قرابة فان كانت قرابة ورثته فهذا
ومالو كان الوقف على الولد سواء وان لم يكونوا ورثته حاز الوقف عليهم ويسقطون الغلة بجهة
الوقفية وان وقف على بعض ورثته دون البعض فان أجاز وأجاز وان لم يميز واصارت الأرض وقفاً
للفقراء من الثلث وتكون الغلة على قول هلال ومن تابعه لا ورثته على قدر مواتهم فان مات
الوارث الوقوف عليه كانت الغلة للفقراء وان مات بعض ورثة الواقف الآن الورث الموقوف
عليه حتى فالغلة لجميع الورثة ومن مات فنصيبه يصير ميراثاً لورثته كذا في المحيط * ولو قال أرضي

يكون مغروراً وولد المغرور ورجل اشتري بارية فظهر بها
حبيل بعد أيام فخاصم البائع في ذلك فقال له البائع أمسكها فان
ثبت الحبيل فهو مني وأمر البائع
عسلامه أو وكيله ليرد الثمن على
المشتري ويقبض الجارية عند
ذلك وغاب المشتري وأسقطت
سقطاً استبان خلقه لاقل من مائة
وعشر بن يوماً من وقت قول البائع
ذلك فان السقط يكون من البائع
وعليه دفته وتصير الجارية أم ولد
له فبرد الثمن على المشتري لانها
اذا جاءت بسقط استبان خلقه
ظهر أنها كانت حاملاً وقت كلام
البائع لان خلق الولد لايم لاقل
من مائة وعشرين يوماً فيثبت نسبه
من البائع * رجل قال ان كان
في بطن جاري بتي غلام فهو مني وان
كانت جارية فليست مني فولدت
ولداً لاقل من ستة أشهر ذكر
عصام رحمه الله تعالى أنه ثبت
نسبه منه غلاماً كان أو جارية
لان الانسان لا يعلم ما في بطن
الحامل * امرأة الحرا اذا جاءت
بولد فنفاه لاعتن القاضي بينهم

هذه

ينظر بعد ذلك ان نفاه في مدة قريبة بعد ولادة يقطع نسب الولد وان نفاه في مدة بعيدة لا يقطع

* وأبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى قدر المدة البعيدة بربعين وقالوا بعد الاربعين لا يقطع نسب الولد وقوله يقطع وأبو حنيفة رحمه الله
تعالى فوض ذلك الى رأي القاضي ولم يقدر ذلك * رجل هني بولاً منسكوحه فسكت ثم نفاه بعد ذلك لا يصح نفاه وكذلك في ولد ام الولد
فالسكون عند التهنئة فيه ما يكون قبل اللولوفى ولد الجارية لا يكون قبولا * رجل في يديه مال زعم انه ورثته من امرأة كانت له وسمى
تلك المرأة ثم أقر هو لرجل أنه أخ تلك المرأة فقال المقر له أنا أخوها ولست أنت بزوجه ا قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يكون المال بينهما
النصف للزوج والنصف للأخ المقر له الآن يقيم الاخ البينة أنه أخ تلك المرأة وقال زفر رحمه الله تعالى المال كله للأخ الآن هم لزوجه

البينة على أنه زوجها * وهذه ثلاث مسائل * أحدها هذه * والثانية تجهول النسب في بد مال فقال ورثته من أبي وهو فلان ثم أقر بعد ذلك بأخ لابو وأم فقال المقر له أنا ابن فلان أيت وأنت لست بآب له قال أبو يوسف رحمه الله تعالى المال بينهما مائة مائة وقال زفر رحمه الله تعالى المال كله للمقر له * والثالثة امرأة أقرت أنها ورثت هذا المال من زوجها فلان ثم أقرت بأخ زوجها فقال الأخ أنا أخ وليست أنت بامرأة له قال أبو يوسف رحمه الله تعالى للزوجة الربع والباقي للأخ وقال زفر رحمه الله تعالى المال كله للأخ إذا قامت المرأة البينة على النكاح * رجل ادعى على ميت ديناً بمحضرة وارثه وهو يدعي أنه ليس في يد الوارث مال فانه يسمع دعواه ولو أقام البينة على ذلك قبلت بيئته وإن لم يكن له بينة كان له أن يحلف للوارث على العلم بالدين كذا (١١١) ذكرنا لخصاف رحمه الله تعالى وكذا لو كان

المديون مات ولم يترك مالا في يد وارثه فإن كان الوارث يكون خصمه المديون وتقبل بيئته ويقضى بدينه حتى لو ظهر للميت مال أخذه صاحب الدين ولو تبرع إنسان بقضاء دين لميت جاز * رجل مات وترك أخوين فأقر أحدهما بأخ ثالث وأنكر الآخر قال علم وأراحهم الله تعالى يأخذ المقر له من المقر نصف ما في يده * وقال ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى يأخذ ثلث ما في يده * رجل مات وترك ألقا فادعى رجل على الميت ألف درهم وأقام البينة وقضى القاضي له بالألف ودفع إليه ثم جاء رجل آخر وادعى على الميت ألف درهم وأنكر ورثة الميت وصدقه القاضي له بالألف فان ألقى يأخذ من المضي له نصف ما في يده * ولو ادعى بعض الورثة ديناً على مورثه فصدقه البعض وأنكر البعض فانه يأخذ الدين من نصيب من صدقه بعد أن يطرح نصيب المدعي من ذلك الدين * ولو ادعى رجل أجنبي على الميت ألف درهم فصدقه بعض الورثة وكذبه البعض ذكر في الكتاب أنه

هذه صدقة موقوفة على ولدي ولد ولدي ونسلي وآخره للفقراء أو وصى بذلك والارض تخرج من ثلث المال فان أجاز واقسمت الغلة بين الوارث وولد الولد على عدد رؤسهم وإن لم يجز واقسمت الغلة على ولد الصلب وولد الولد على عدد رؤسهم ثم ما أصاب ولد الولد يقسم بينهم بالسوية وما أصاب ولد الصلب فهو ميراث بين جميع الورثة فان هلك بعض ولد الصلب وبعض ولد الولد وحدث بعض ولد الولد ينظر الى عددهم يوم تحدث الغلة ثم ما أصاب ولد الصلب يقسم على جميع ورثة الوارث يوم مات الواقف على قدر ميراثهم ثم حصة الميت منهم تكون لورثته فان انقرض ولد الصلب كلهم فالغلة لولد الولد والنسب ولا شيء لسائر الورثة كذا في الظهيرية * ولو قال المريض أَرْضِي هَذِهِ صَدَقَةٌ مَوْقُوفَةٌ عَلَى مِنْ أَحْتَاك مِنْ وَلَدِي وَنَسْلِي بِعَطِي كُلِّ وَاحِدٍ مِائَةَ دِينَارٍ فَقَدْ بَعَثَ نَفْسَهُ فِي وَلَدِهِ وَنَسْلِهِ فَقِيرَ الْغَلَّةِ كَمَا لِلْفُقَرَاءِ فَإِنْ كَانَ وَلَدُهُ وَنَسْلُهُ فَقَرَاءَ قَسَمْتَ الْغَلَّةَ بَيْنَهُمْ عَلَى عَدَدِ رُؤُسِهِمْ بِقَدَرِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ مَا يَكْفِيهِ لِنَفْسِهِ وَنَفَقَةِ وَلَدِهِ وَامْرَأَتِهِ وَخَادِمِهِ بِالْمَعْرُوفِ لِعَلَّامِهِمْ وَأَدَامَهُمْ وَكَسْوَةَ سَنَتِهِمْ مَا أَصَابَ وَلَدَهُ أَصْلَبَهُ بِقَسَمِ بَيْنِهِمْ وَبَيْنَ جَمِيعِ وَرَثَةِ الْوَاقِفِ عَلَى قَرَأَتِ اللَّهِ تَعَالَى فَإِذَا أَخَذْنَاهُ مِنْ بَيْنِ مَا أَصَابَهُ وَبِالْبَقِي لَا يَكْفِيهِ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَرْجَحَ فِيمَا أَصَابَ وَلَدَ الْوَلَدِ وَإِنْ كَانَ فِيهِمْ أَغْنِيَاءُ لَا يَعْطَى مِنْ كَأَنَّ غَنِيَاءَ مِنْ وَلَدِهِ وَنَسْلِهِ شَيْئاً أَوْ يَقْسِمُ بَيْنَ الْفُقَرَاءِ مِنْهُمْ عَلَى عَدَدِ رُؤُسِهِمْ كَذَا فِي الْحَاوِي * وَلَوْ وَقَفَ أَرْضِي فِي مَرَضٍ مَوْتَهُ وَوَصَّى بِوَصَايَا قَسَمَ ثُلُثُ مَالِهِ بَيْنَ الْوَقْفِ وَبَيْنَ سَائِرِ الْوَصَايَا فَيَضْرِبُ لِأَهْلِ الْوَصَايَا بِوَصَايَاهُمْ وَلَا هَلْ الْوَقْفِ بِقِيَمَةِ هَذِهِ الْأَرْضِ مَا أَصَابَ أَهْلَ الْوَصَايَا أَخَذُوهُ وَمَا أَصَابَ قِيَمَةَ أَرْضِ الْوَقْفِ أَخْرَجَ مِنَ الْأَرْضِ بِذَلِكَ الْقَدَرِ فَصَارَ ذَلِكَ وَقْفًا عَلَى مَنْ وَقَفَ عَلَيْهِمْ وَلَا يَكُونُ الْوَقْفُ الْمَخْفُذُ أَوْ كَذَا فِي الذَّخِيرَةِ * وَلَيْسَ الْوَقْفُ كَالْعَقِّ وَالتَّوْبِخِ حَيْثُ يَبْدَأُ بِمَا كَذَا فِي الْحَاوِي الْقَدَمِي * وَلَوْ قَالَ أَرْضِي هَذِهِ تَعْطَى غُلَّتُهَا بَعْدَ وَفَاتِي لَوْلَا عَبْدُ اللَّهِ وَنَسْلُهُ يَكُونُ وَصِيَّةً بِالْغَلَّةِ وَكَذَلِكَ إِذَا قَالَ أَرْضِي بَعْدَ وَفَاتِي مَوْقُوفَةٌ عَلَى فَلَانٍ وَنَسْلِهِ لَا تَبَاعُ فَهَذَا كُلُّهُ سَوَاءٌ تَكُونُ وَصِيَّةً بِالْغَلَّةِ وَلَوْ قَالَ أَرْضِي بَعْدَ وَفَاتِي مَوْقُوفَةٌ عَلَى الْمَسَاكِينِ أَوْ حَبْسٍ عَلَى الْمَسَاكِينِ فَهَذَا وَقْفٌ جَائِزٌ كَذَا فِي الظَّهِيرِيَّةِ * وَإِذَا جَعَلَ أَرْضَهُ صَدَقَةً مَوْقُوفَةً عَلَى قَوْمٍ وَمِنْ بَعْدِهِمْ جَعَلَ الْغَلَّةَ لِلْوَرَثَةِ فَالْغَلَّةُ تَكُونُ لِلْقَوْمِ الَّذِينَ جَعَلَ لَهُمْ فَإِذَا انْقَرَضُوا كَانَتْ لَوَرَثَتِهِ عَلَى قَدَرِ مَوَارِيثِهِمْ فَإِذَا مَاتُوا كَانَتْ الْغَلَّةُ لِلْفُقَرَاءِ كَذَا فِي خَزَانَةِ الْمُفْتَيْنِ وَالْمَحْبِطِ * إِذَا قَالَ أَرْضِي هَذِهِ صَدَقَةٌ مَوْقُوفَةٌ عَلَى وَلَدِي وَوَلَدِ وَلَدِي وَنَسْلِي فَمِنْ هَؤُلَاءِ مَنْ وَلَدِي لِصَلْبِي فَمَا كَانَ نَصِيْبُهُ بِالْأَرْضِ فَهُوَ وَقْفٌ عَلَى وَلَدِي وَلَدِي فَهُوَ جَائِزٌ وَتَقْسَمُ الْغَلَّةُ عَلَى عَدَدِ رُؤُسِ وَلَدِ الْوَلَدِ وَعَلَى عَدَدِ رُؤُسِ وَلَدِ الصَّلْبِ الْأَحْيَاءِ وَمَنْ هَلَكَ بَعْدَ مَوْتِ الْوَاقِفِ مَا أَصَابَ الْوَلَدَ مِنَ وَلَدِ الصَّلْبِ يَكُونُ وَقْفًا عَلَى وَلَدِ الْوَلَدِ ثُمَّ مَا يَصِيبُ الْأَحْيَاءَ يَقْسَمُ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْأَمْوَاتِ وَمَا أَصَابَ الْأَمْوَاتَ يَكُونُ لَوَرَثَتِهِمْ

(٥٦ - (المتاوي) - ثاني)

مقدم على الميراث وقال الققية أبو اليت رحمه الله تعالى عندي يأخذ من المصدق ما يخصه من الدين وهو قول الشعبي والبصري ومالك وابن أبي ليلى رحمه الله تعالى وقال هذا أعدل وأحسن * رجل مات وترك ابنين فادعى أحدهما أن لا بهما على هذا الرجل ألف درهم من ثمن مبيع وادعى الآخر أنه كان من فرض وأقام كل واحد منهما البينة على ما ادعى فانه يقضى لكل واحد منهما مائة مائة ليس لأحدهما أن يشارك صاحبه فيما قبض * رجل له تسعة أولاد أقر في محبته وجوار أقراره أن نجسة من أولاده فلان وفلان وفلان وذكر أسماءهم عليه ألف درهم ثم مات وأنكر سائر الورثة ذلك شهد شاهدان يهود على أقراره بذلك وقالوا لا نعرف الأولاد الذين أقر لهم لأنهم ما كانوا

مستورا وقت الافتراق قالوا ان اقربنا الورثة باسمي هؤلاء ثبت المال بينهما ثم وان أنكر وأقام المدعون البينة على أنهم مستحون
بالاسمي التي ذكرها الله هدية قضى لهم بذلك اذ لم يكن في سائر الورثة مثلهم في الاسمي * وجعل مات وترك ما فادعى بعض الورثة
عيننا من أعيان التركة أن المورث وهبه منه في محبة وقبضه وبقية الورثة قالوا كان ذلك في المرض فان القول يكون قول من يدعي الهبة
في المرض وان أقاموا البينة فالبينة بنه من يدعي الهبة في الصحة كذا ذكر في الجامع الصغير * وذكر النسفي رحمه الله تعالى في العتاي
امراة ماتت واختلف الزوج وورثتها في مهرها الذي كان عليه فادعى الزوج أنها وهبت منه في محبة ما وادعى الورثة أن الهبة كانت في مرض
موتها فالقول يكون قول الزوج لانه منكر (٤٤٣) استحقات وورثة المرأة المال على الزوج باستحقاق الورثة ما كان ثابتا فيكون

القول قوله الا أن هذا يخالف

رواية الجامع الصغير ولا اعتماد
على تلك الرواية لانهم اصادقوا
على أن المهر كان واجبا عليه
واختاموا في السقوط فكان
القول قول من ينكر السقوط
ولان الهبة حادثة والاصل في
المسودات أن نحال الى أقرب
الاوقات

(فصل في الخصومة بين الزوجين
في الغزل) اذا غزلت المرأة

فكان زوجها فهو على وجوه *
اما أن أذن لها بالغزل فغزلت *
أو نهاها عن الغزل فغزلت أو لم يأذن
لها ولم ينه فغزلت ولم يقل الزوج
شيئا أو لم يعلم فغزلت * فان
غزلت باذنه فهو على وجوه *
اما أن قال لها اغزليه * أو قال
لها اغزليه لنفسك أو قال اغزليه
ليكون الثوب لولك أو قال
اغزليه ولم يذكر شيئا في الوجه
الاول يكون الغزل للزوج لانها
غزلت فظنه باذنه لاجله فيكون
له ولا شيء لها على الزوج لانها
تبرعت بالغزل * وان قال لها
اغزليه بكذا وسمى لها أجرا معلوما
جاز ويكون لها الاجر المسمى

بالارث منهم فان أراد الواقف أن يجعل ذلك وقفا على ولد الولد ونسب له فقال وما يصيب الميت منهم من
حصه ولدى الاحياء فهو وقف على ولد الولد فهذا لا يجوز كذا في المحيط * واذا وقف أرض في مرضه
على ولده وولد ولده ولا له سوى الأرض فثلث الأرض وقف على ولد الولد أجازت الورثة أو لم يجزوا
وأما الثلثان فان لم يجر الورثة ذلك فذلك مال الورثة فان أجاز وقفه بغير ولد الصاب وبين ولد الولد
لمكان التسوية كذا في الظهيرية * وقف أرض في مرضه وهي تخرج من الثلث فتلف المال قبل
موته وصارت لتخرج من الثلث أو تلف المال بعد موته قبل أن يصل الى الورثة فثلثها وقف وثلثاها
للورثة كذا في البحر الرائق ما قسلا عن البرازية * ولو أوصى بأن توفى أرضه بعد موته على فقراء
المسلمين فان خرجت من الثلث أو تخرج ولكن أجازت الورثة فأنه توقف كلها وان لم تجز الورثة
فقد اراد الثلث توقف وان خرجت كلها من ثلثه وفيها تخيل فان غرت بعد الموت قبل وقف الأرض دخلت
الثمرة في الوقف وان أثمرت قبل الموت فالثمرة تكون ميراثا كذا في محيط السرخسي * ولو وقف
الأرض في مرضه وقفا بحيث يحدث فيها ثمرة قبل وفاته فان الثمرة تكون وقفا مع الأرض ولو كانت
فيها ثمرة يوم وقعها وهو مريض فالثمرة ميراث الورثة كذا في المحيط * واذا قال المريض جعلت أرضي
هذه صدقة موقوفة لله تعالى أبدا على زيد وعلى ولده وولد ولده بدما تناسلو ومن بعدهم على
المساكين فان احتاج ولدي أو ولد ولدي كانت غلة هذه الأرض لهم دون غيرهم وكانوا أحق بها
ما كانوا محتاجين اليها فاحتاج اليها ولده لصلبه بعد وفاته فانه يرد جميع الغلة اليهم وان مات بعض ورثة
الواقف احتاج اليها ولده لصلبه رد الغلة اليهم وقسمت الغلة بين المحتاجين من ولده وبين من كان
باقيا من الورثة ولا ينظر الى من مات منهم كذا في الظهيرية * وان كان قال فان احتاج أحد من
ولدي لصاي أجرى على من احتاج منهم من غلة هذه الصدقة بقدر ما يسعه لنفقته بالمعروف وكان
الباقى من غلة هذه الصدقة مقسوما بين أهل الوقف فهو جائز فان احتاج خمسة أنفس من ولده فقل
الى ما يسعهم لنفقتهم اسنة الى ادراك الغلة المستقبلة فان بلغ ذلك مثلامائة دينار تقسم هذه المائة
الدينار بينهم وبين سائر ورثة الواقف فاذا قسمنا ذلك أصاب المحتاجين منهم أقل مما يسعهم نفقة
سنة فيرد عليهم من غلة هذا الوقف ما يصيبهم من ذلك مقدار مائة دينار كذا في المحيط

((الباب الحادي عشر في المسجد وما يتعلق به وفيه فصلان))

((الفصل الاول فيما يصير به مسجد وفي أحكامه وأحكام ما فيه)) من بني مسجد الم يزل ملكه عنه
حتى يقره عن ملكه بطريقه ويأذن بالصلاة فيه أما الافتراق لانه لا يخلص لله تعالى الابن كذا في
الهداية * فلو جعل وسط داره مسجدا وأذن للناس في الدخول والصلاة فيه ان شرط معه الطريق

صار

وان سمي أجرا محجولا كان الغزل للزوج ولها أجر مثلها كافي سائر الاجارات الفاسدة وان اختلفا قالت

المرأة غزلت بالزوج وقال الزوج غير أجر كان القول قول الزوج مع البين لانها تدعى عليه الاجر وهو ينكر فيكون القول للزوج * هذا
اذا قال لها اغزليه لي وان قال اغزليه لنفسك فغزلت كان الغزل لها ويكون ذلك هبة للقطن منها وان اختلفا فقال الزوج انما أذنت لك
لتغزليه لي وقالت لابل قلت اغزليه لنفسك فغزلت كان القول قول الزوج مع البين لان الاذن يستفاد من جهته والظاهر شاهد له فان العادة أن
المرأة تغزل قطن الزوج لاجل الزوج * وان قال اغزليه ليكون الثوب لي ولك كان الغزل للزوج ولها عليه أجر المثل لانها غزلت للزوج
بعض الغزل فمكون في معنى تعين النجاة ويكون الغزل للزوج لانه صاحب أصل وهو القطن وهو كالدفع غزلا الى حائك لا يصفه بالنصف

فان الثوب يكون لصاحب الغزل وان قال لها اغزلي بعمامة كرسيا فادعى الزوج انها غزلت له كان القول قوله لانه طلب منها التبرع وانكر الابارة وعبه القطن * هذا اذا غزلت باذن الزوج فانها ما عن الغزل فغزلت بعد النهي كان الغزل لها وروح مثل قطنه كمن غصب سطة فباعها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يكون المذيق للغاصب وهو ضامن للعبطة وان لم ياذن لها ولم ينع عن الغزل فغزلت ان كان الزوج بائع القطن كان الغزل لها ولو لم يملك القطن لكان الظاهر انه اشترى القطن للتجارة لا للغزل فتصير غاصبة كالمغزلة بعد النهي وان كان الزوج جابا بالقطن الى بيته لاجل البيت كان الغزل للزوج لانها غزلت باذنه ولا تجزى الا انها ما طووعة كالمغزلة من ذقيق الزوج أو طغت القدر باذن الزوج وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في المنتقى (١٤٣) رجل اشترى قطننا وأمر امرأته أن تغزل

فغزلت كان الغزل لها ولا شيء عليها وهو بمنزلة طعام وضعه في بيته فأكلت وروى هشام رحمه الله تعالى في النوادر اذا غزل قطن الغير ثم اشتغلا وقال صاحب القطن غزلت باذن والغزل لي وقال الآخر غزلت بغير اذنك والغزل لي كان القول قول صاحب القطن لان الاصل وان كان عدم الاذن الا انه ظاهر فهو يريد بهذا الظاهر ان يستحق قطن غيره فلا يقبل قوله * وعن الشيخ الامام أبي بكر محمد ابن الفضل رحمه الله تعالى رجل اشترى قطننا وجوزنا للغزل امرأته وأهدت الى المرأة أنختها قطننا فغزلت المرأة ونسج ببعضها كبر باسم ماتت المرأة لمن يكون الغزل والكر باس قال ان كانت هي التي دفعت الغزل الى الحائض بغير أمر الزوج فان الكبر باس لورثة المرأة وللزوج في مالها غزل مثل الغزل الذي غزلته من قطنه وان كان الزوج هو الذي دفع الغزل الى الحائض بغير أمر المرأة فان الكبر باس يكون للزوج وكان عليه غزل مثل الغزل الذي غزلته من قطنها وان دفعا جميعا

صار مسجدا في قولهم والا فلا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا يصير مسجدا وتصير الطريق من حقه من غير شرط كذا في القنية * وفي السغنى ولو عزل بابا الى الطريق الاعظم يصير مسجدا كذا ذكره الامام قاضيان * كذا في التثارة خائسة * ومن جعل مسجدا تحت سراب أو فوقه بيت وجهل باب المسجد الى الطريق وعزله فله أن يبيعه وان مات يورث عنه ولو كان السرداب لمصالح المسجد سار في مسجد بيت المقدس كذا في الهداية * اذا أراد انسان أن يقف تحت المسجد حوائث ثلثة اربعة اشجدا أو فوقه ليس له ذلك كذا في الذخيرة * وأما الصلاة فلا بد من التسليم عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى هكذا في البحر الرائق * التسليم في المسجد أن تصلي فيه الجماعة باذنه وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيه روايتان في رواية الحسن عنه يشترط أداء الصلاة فيه بالجمعة باذنه اثنتان فصاعدا كما قال محمد رحمه الله تعالى والصحيح رواية الحسن كذا في فتاوى قاضيان * ويشترط مع ذلك أن تكون الصلاة باذان واقامة جهر الاسراحتي لو صلي جماعة بغير اذان واقامة سر الاجهر لا يصير مسجدا عندهما كذا في المحيط والكفاية * ولو جعل رجلا واحدا مؤذنا واماما فاذن وأقام وصلى وحده صار مسجدا بالاتفاق كذا في السكمانية ورفع القدير * واذا سلم المسجد الى متول يقوم بمصالحه يجوز أن لم يصل فيه وهو الصحيح كذا في الاختيار شرح المختار * وهو الاصح كذا في محيط السرخسي * وكذا اذا سلمه الى القاضي أو نائبه كذا في البحر الرائق * والاضافة الى ما بعد الموت والوصية ليست بشرط اصير ورة المكان مسجدا صحه ولو ما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى بخلاف سائر الاوقاف على مذهبه كذا في الذخيرة * وذكر الصدر الشهيد رحمه الله تعالى في الواقيات في باب العين من كتاب الهبة والصدقة رجل له ساحة لبناء فيها أمر قوم أن يصلوا فيها بجماعة فهذا على ثلاثة أوجه أحدها ما أن أمرهم بالصلاة فيها أبدا فاصابان قال صلوا فيها أبدا أو أمرهم بالصلاة معا لقاروي الا بد في هذين الوجهين صارت الساحة مسجدا لو مات لا يورث عنه وأما ان وقت الامر باليوم والشهر أو السنة ففي هذا الوجه لا تصير الساحة مسجدا لو مات يورث عنه كذا في الذخيرة * وهكذا في فتاوى قاضيان * متولى مسجد جعل منزلا موقفا على المسجد مسجدا وصلى الناس فيه سنين ثم ترك الناس الصلاة فيه فاعيد منزلا مستغلا جاز لانه لم يصح جعل المتولى اياه مسجدا كذا في الواقيات الحسامية * مريض جعل داره مسجدا ومات ولم يخرج من الثالث ولم تجز الورثة صار كله ميراثا وبطل جعله مسجدا لان الورثة فيه حقا فلم يكن مقررا عن حقوق العباد فقد جعل المسجد جزأنا ثانيا في بطل كل وجه جعل أرضه مسجدا ثم اشترى شقص منها شاعرا يعود الباقي الى ملكه بخلاف ما لو أوصى بان يجعل ثلث داره مسجدا حيث يصح لان هناك وجد

الى الحائض أو دفع أحدهما بأمر صاحبه كان الكبر باس بينهما بقدر غزله ولا ضم على واحد منهما ما صاحبه * وجعل في يديه أرض غيره آجرها فقال رب الأرض آجرتها بأمري والاحول وقال الآخر غصبتهم منك وآجرتها فالاحول كان القول لرب الأرض لانهما اختلفا في بدل منفعة الأرض والاصل أن بدل ملك الانسان يكون له ولو كان الآخر بنى في الأرض ثم آجرها فقال رب الأرض أمرت أن تبني فيها ثم تآجر وقال البديع غصبتهم منك وبنيت ثم آجرته فانه يقسم الاجر على الأرض وهي مبنية وعلى الأرض وهي غير مبنية فاصاب البناء يكون للآخر وما أصاب الأرض يكون لصاحب الأرض لان الاصل أن البناء يكون للباقي فلا يقبل قول صاحب الأرض وان قال رب الأرض فغصبتهم منك كان القول قوله وان أقاما البينة كانت بينة الغاصب أولى ذكره في المنتقى * ولو قال الآخر غصبت منك القاروي يجب

فيها عشرة آلاف وقال المقر له لا بل أمرتك به كان القول قول المقر له ولو قال المقر له لا بل غصبته الف وعشرة آلاف كان القول قول المقر ولو قال غصبته من ذلك فافقته وخطفه غير أمرتك فاصو قال المقر له بل غصبته القميص أو قال بل أمرتك بغصبته كان القول للمقر له (باب دعوى الحائط والطريق) * حائط بين دارين كل دار لرجل ادعى الحائط صاحب كل دار فلهذا المسئلة على وجوه * ان كان لأحد المدعين جذوع على الحائط المتنازع فيه وليس للأخر عليه شئ فهو لأصاحب الجذوع عندنا وكذا لو كان لأحدهما عليه جذوع ولا آخر عليه هراوى أو يوارى فهو لأصاحب الجذوع وان كان لأحدهما عليه جذوع ولا آخر عليه ستر أو حائط فالخائط المتنازع فيه وهو الأسفل لأصاحب الجذوع والستر (٤٤٤) لأصاحب الستر بنزله أسفل لرجل عليه علواً آخر ولا يؤمر صاحب الستر برفع

الستر الآن ثبت مدعى الحائط استحقاق الحائط فيه شذير مؤمر صاحب الستر برفعه * وان كان لأحدهما على الحائط المتنازع فيه جذوع ولا آخر اتصال بهذا الحائط من جانب واحد عندنا صاحب الجذوع أولى والمراد بهذا الاتصال مداخلة بعض أنصاف ابن هذافى بعض ذلك من أحد جانبي الحائط المتنازع فيه لامن الجانبين وذكر الطحاوى أن صاحب هذا الاتصال أولى بالحائط المتنازع فيه وبه أخذ بعض المشايخ رحمهم الله تعالى * وان كان لأحد المدعين على الحائط المتنازع فيه جذوع ولا آخر اتصال تربيع بهذا الحائط فصاحب اتصال تربيع أولى بالحائط المتنازع فيه ولا يؤمر صاحب الجذوع برفع الجذوع كما قلنا في الستر * واختلفوا في نفس اتصال التربيع قال الكرخى رحمه الله تعالى نفسه مدخلة أنصاف اللين من جانبي الحائط المتنازع فيه بخاططين لأحدهما والخاططان متصلان بحائط له بمقابلة الحائط

الأقرا لان الدار تقسم ويفرز الثلث ثم يجعل مسجدا كذا في محيط السرخسى * المتخذ للصلاة الجائزة حكمه حكم المسجد حتى يجنب ما يجنب المسجد كذا اختاره ائمه وفيه اختلاف المشايخ رحمهم الله تعالى وأما المتخذ للصلاة العبد فالخيار له مسجد في حق جواز الاقتداء وان انفصلت الصفوف وفيما عدا ذلك فلا رقعة بالناس كذا في الخلاصة * ولوضاق المسجد على الناس ويجنبه أرض لرجل تؤخذ أرضه بالقيمة كذا في فتاوى قاضين * أرض وقف على مسجد والأرض يجنب ذلك المسجد وأرادوا أن يزيدوا في المسجد شيئا من الأرض جائز لكن رفعون الأمر إلى القاضي لا يأن لهم ومستغل الوقف كالدار والحوت على هذا كذا في الخلاصة * في الكبرى مسجد أراد أهله أن يجعلوا الرحمة مسجدوا والمسجد رحمة وأرادوا أن يجعلوا الباب عن موضعه فلهم ذلك فان اختلعهوا نظر أئمتهم أكثر وأفضل فلهم ذلك كذا في المضمرة * ذكر في المنتقى عن محمد رحمه الله تعالى في الطريق الواسع بنى فيه أهل القلعة مسجدا وذلك لا يضر بالطريق فنعهم رجل فلا بأس أن يبنوا كذا في الحاوى * وفي الاجناس وفي نوادر هشام قال سألت محمد بن الحسن عن قرية كبيرة الأهل لا يسهى عددهم وهونهم رقعة أو نهر وأدلهم خاصة وأراد قوم أن يعمرها بعض هذا النهر وبنوا عليه مسجدا ولا يضر ذلك بالنهر ولا يتعرض لهم أحد من أهل النهر قال محمد رحمه الله تعالى يسعهم أن يبنوا ذلك المسجد للعامة أو المحلة كذا في المحيط * قوم بنوا مسجدا واحتاجوا إلى مكان اتسع المسجد وأخذوا من الطريق وأدخلوه في المسجد ان كان يضر بالحائط الطريق لا يجوز وان كان لا يضرهم هم رجوت أن لا يكون به بأس كذا في المضمرة * وهو المختار كذا في نزاهة المفتين * ان أرادوا أن يجعلوا شيئا من المسجد طريقا للمساكين فقد قيل ليس لهم ذلك وأنه صحيح كذا في المحيط * اذا جعل في المسجد ممرًا فإنه يجوز لتعارف أهل الأمصار في الجوامع وجزاء كل واحد أن يعرفه حتى الكافر إلا الجنب والحائض والنفساء وليس لهم أن يدخلوا فيه الأبواب كذا في التبيين * سلطان أذن لقوم أن يجعلوا أرضا من أرض البلدة حوانيت وموقف على مسجد وأمرهم أن يزيدوا في مساجدهم بطران كانت البلدة ففتحت عنوة بجوار أمره اذا كان لا يضر بالمارة لان البلدة اذا فتحت عنوة صارت ملكا للفرقة فجاز أمر السلطان فيها وان فتحت ملكا بقيت البلدة على ملكهم فلم يجز أمر السلطان فيها كذا في محيط السرخسى * ولو كان مسجد في محلة ضاق على أهله ولا يسعهم أن يزيدوا فيه فسألهم بعض الجيران أن يجعلوا ذلك المسجد له ليدخله في داره ويعطيهم مكانه عوضا ما هو خير له فبسع فيه أهل المحلة قال محمد رحمه الله تعالى لا يسعهم ذلك كذا

المتنازع فيه حتى يصير مرعا شبه القبة فيكون الكل في حكمه * واحد وبه أخذ بعض المشايخ رحمهم الله تعالى * وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى تفسير اتصال التربيع الذي يربح صاحب الاتصال على صاحب الجذوع اتصال جانبي الحائط المتنازع فيه بمداخلة أنصاف اللين بخاططين لأحدهما أما اتصال الحائطين بحائط أخرى في مقابلة الحائط المتنازع فيه غير معتبر وعليه أكثر المشايخ رحمهم الله تعالى منهم شمس الأئمة السرخسى رحمه الله تعالى فهو أولى من صاحب الجذوع ولا يؤمر صاحب الجذوع برفع الجذوع لان صاحب الاتصال استحق الحائط المتنازع فيه بنوع طاهر فلا يستحق برفع الجذوع على صاحب الجذوع بخلاف ما تنازعا في دابة ولا أحدهما على الجذوع ولا آخر عليه بخلافه فان ثمة يؤمر صاحب المحلة برفعها لان وضع المحلة على دابة الغدير حادثة لا يتصور أن

كثيرون مستحقون الأصل أما وضع الجذوع على غائط الفير قد يكون مستحقاً في الأصل بان كان مشروطاً في أصل القسمه * وان كان لاحدهما على الحائط المتنازع فيه ستره أو اتصال لاعلى وجه التربع ولا تحريمه هراى أو يورى أو لاشئ فهو لصاحب السترة والاتصال من غير مداخله أنصاف الابن جوار ولا يعتبر * وان كان لاحد المدعين على الحائط المتنازع فيه أزج من لبن أو حرقه أو ستره السترة * وان كان لاحدهما عليه هراى أو يورى ولا شئ لا تحريمه هراى أو يورى * وان كان وجه الحائط المتنازع فيه الى أحد المدعين أو كان لاحدهما عليه طاقات كان الحائط المتنازع فيه بين المدعين في قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى ولا يترج بذلك أحدهما وفي قول صاحبيه رحمه الله تعالى يقضى بالحائط لمن كان (١٤٥) وجه الحائط أو الطاقات اليه * وان

كان لاحدهما عليه جذع واحد ولا تحريمه هراى أو يورى أو لاشئ لا تحريمه هراى أو يورى الجذع وان كان لكل واحد منهما عليه جذوع إلا أن جذوع أحدهما أكثر من جذوع الآخر لكن لا ينقص عدد جذوع صاحب القليل عن الثلاث اختلفت الروايات فيه ذكرى المتفق عن أبى يوسف رحمه الله تعالى إذا كان لاحدهما على الحائط المتنازع فيه أجذاع ولا تحريمه هراى أكثر من ذلك جعلته بينهما نصفين فان كان لاحدهما عليه ثلاثة ولا تحريمه عليه عشرة فالحائط لصاحب العشرين ولصاحب الثلاثة موضع جذوعه وانما جعله بينهما نصفين إذا تقاربت أو كان لصاحب الأقل أكثر من نصف جذوع الآخر فهو بينهما * وذكر الحاكم الشهيد رحمه الله تعالى في المختصر إذا كان لاحدهما عليه عشر خشبات ولا تحريمه سبع خشبات فهو بينهما نصفين وهذا يوافق ما ذكرى المتفق عن أبى يوسف رحمه الله تعالى لأن عدده صاحب القليل أكثر من نصف

في الذخيرة * في السكبرى مذهبى أراد رجل أن ينقصه وبينه بانياً حكم من البناء الاول ليس له ذلك لانه لا ولاية كذا في المضمرات * وفي النوازل الآن يخاف أن ينهدم ان لم يهدم كذا في التنازخانية * وتأويله اذا لم يكن الباني من أهل تلك الحلة وأما أهل تلك الحلة فلم يهدم ان يهدموا ويحسدوا بناءه ويفرشوا الحصر ويعلقوا القناديل لكن من مال أنفسهم أما من مال المسجد فليس لهم ذلك إلا بأمر القاضي كذا في الخلاصة * وكذا لهم أن يضعوا فيه حجاب الماء للشرب والوضوء إذا لم يعرف المسجد بان عرف قال الباني أولى كذا في الوجيز * ذكر ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى في رجل بنى مسجداً ثم مات فأراد أهل المسجد أن ينقضوه ويهدموا فيه فاهم ذلك وليس لو رثة الميت منعهم وان أرادوا أن يزيدوا من الطريق لم آذن لهم كذا في محيط السرخسى * اذا جعل أرضه مسجداً بشرط من ذلك شيئاً لنفسه لا يصح بالاجماع كذا في الفتاوى * في رفق الخصاص اذا جعل أرضه مسجداً وبناه وأشهد أن لا إله الا الله وبيعه فهو شرط باطل ويكون مسجداً كقول بنى مسجداً لأهل حلة وقال جعلت هذا المسجد لأهل هذه الحلة خاصة كان لغیر أهل تلك الحلة أن يصلى فيه هكذا في الذخيرة * واذا خرب المسجد واستغنى أهله وصار بحيث لا يصلى فيه عادماً كالواقفه أو لورثته حتى جازاهم أن يبيعه أو يبنوه دار أو قبل هو مسجداً أبداً وهو الاصح كذا في رواية المفتين * في فتاوى الجناح صار أحد المسجدين قد عمارت ادعى الى الخراب فأراد أهل السكة بيع القديم وصرفه في المسجد الجديد فانه لا يجوز وأما على قول أبى يوسف رحمه الله تعالى فلان المسجد وان خرب واستغنى عنه أهله لا يعود الى ملك الباني وأما على قول محمد رحمه الله تعالى وان عاد بعد الاستغنى ولو سكن الى ملك الباني وورثته فلا يكون لأهل المسجد على كلاً القولين ولاية البيع والفتوى على قول أبى يوسف رحمه الله تعالى أنه لا يعود الى ملك مالك أبداً كذا في المضمرات * في الحاوى سئل أبو بكر الأكلاف عن بنى لنفسه مسجداً على باب داره ووقف أرضاً على عمارته فمات هو وخرب المسجد واستغنى الورثة في بيعها فأفتوا بالبيع ثم أن قوماً من أولاد ذلك المسجد قضاة بالولاية الأرضى قال ليس لهم حق المطالبة كذا في التنازخانية * رجل يسط من ماله حصيراً في المسجد فرب المسجد ووقع الاستغناء عنه فان ذلك يكون له ان كان حياً ولو ارثه ان كان ميتاً وعند أبى يوسف رحمه الله تعالى يباع ويصرف ثمنه الى حوائج المسجد فان استغنى عنه هذا المسجد يحول الى مسجد آخر والفتوى على قول محمد رحمه الله تعالى ولو كفى ميتاً فافترسه سبع فان السكن يكون للمكسفن ان كان حياً ولو ارثه ان كان ميتاً كذا في فتاوى قاضيان * وذكر أبو

عبدصاحب الكثير * وذكرى في أصل الأصل لو كان لاحدهما عليه عشرة أجذاع ولا تحريمه خمسة أجذاع لكل واحد منهما في يد قالوا أراد بذلك أن الحائط المتنازع فيه يكون بينهما على ثلاثة ثلثا لصاحب العشرة وثلثا لصاحب الخمسة وبه أخذ بعض المشايخ رحمه الله تعالى وانه يوافق رواية المتفق لان أجذاع صاحب القليل ليست بأكثر من نصف جذوع الآخر وبه انما يحد كذا في المختصر * وذكر شمس الأئمة السرخسى رحمه الله تعالى إذا كان لاحدهما عشر خشبات ولا تحريمه ثلاث فصاعداً يحد بينهما نصفين اعتبار الادنى الجاح بأفضاه واليه أشار في أصل الأصل * ولو كان لاحدهما عليه جذع أو جذعان دون الثلاثة ولا تحريمه ثلاثة أجذاع أو أكثر ذكرى في النوازل أن الحائط يكون لصاحب الثلاث موضع جذعه قال وهذا استحيان وهو قول أبى

وخليفة أبي يوسف رحمه الله تعالى آخرا فقال أبو يوسف رحمه الله تعالى القياس أن يكون الحائط بينهما مسفين قبه كان أبو يوسف رحمه الله تعالى يقول أولا ثم رجع إلى الاستحسان * وذكرهم من الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى في دعوى الأصل إذا كان لأحد هما عليه عشر خشبات وللآخر عليه خشبة واحدة فلا كل واحد منهما ما تحت خشبته ولا يكون الحائط بينهما مسفين وإنما استحسن هذا في الخشبة والخشبتين وهكذا ذكر في صلح الأصل وذكر في كتاب الاقراء أن الحائط كله لأصاحب عشر خشبات الاموضع الخشبة فانه لأصاحبها أبو يوسف ويرفع الخشبة لأن استحقاق صاحب الخشبات باعتبار الظاهر فلا يستحق به رفع الخشبة على صاحبها * وذكر رواية الدعوى والصلح أن الامتصاص باعتبار موضع الخشبة فيبقى (٤٤٦) لكل واحد منهما ما تحت خشبته لوجود التصرف منه في ذلك الموضع

الليث في نوارله حصير المسجد إذا صار خلقا واستغنى أهل المسجد عنه وقد طرحة انسان ان كان الطارح حيا فهو له وان كان ميتا ولم يدعه وارثا ر جوا أن لأبأس بأن يدفع أهل المسجد إلى فقير أو ينتفعوا به في شراء حصير آخر للمسجد والمختار أنه لا يجوز لهم أن ينفقوا ذلك بغير أمر القاضي كذا في محيط السرخسي * وفي المنتقى يورى المسجد إذا خلقت فصار لا ينتفع بها فأراد الذي بسطها أن يأخذها أو يتصرف بها أو يتركها في مكان آخر فلا بد من ذلك وان كان هو غائبا فأراد أهل المحلة أن يأخذوا البوارى ويتصرفوا بها بعد ما خلقت لم يكن لهم ذلك إذا كانت لها قيمة وان لم تكن لها قيمة لأبأس بذلك كذا في الذخيرة * حشيش المسجد إذا أخرج من المسجد أيام الربيع ان لم تكن له قيمة لأبأس بدارحه خارج المسجد ولم يرفعها أن ينتفع كذا في الوقعات الحسامية * حشيش المسجد إذا كانت له قيمة فلاهل المسجد أن يبيعوه وان رفعوا إلى الحاكم فهو واجب ثم يبيعوه بأمره هو المختار كذا في جواهر الاخلاطى * لو رفع انسان من حشيش المسجد وجهه قطعاً قطعاً (١) بالسواد ولو اعلم به ضيمانه لان له قيمة حتى ان الشيخ الأحفص السفكر درى أوصى في آخر عمره بمحمد بن درهم الحشيش المسجد كذا في الوقعات الحسامية * جنازة أو نعش لمسجد فسد فباعه أهل المسجد قالوا الاولى أن يكون البيع بأمر القاضي والصحيح أن يبيعهم لا يبيع بغير أمر القاضي كذا في فتاوى قاضخان * ديباج الكعبة إذا صار خلقا فلا يجوز أخذها لكن يبيعه الساطان ويستعين به على أمر الكعبة كذا في السراجية * ولو وقف على دهن السراج للمسجد لا يجوز وضعه جميع الليل بل بقدر حاجة المصلين ويجوز إلى ثلث الليل أو نصفه إذا احتج إليه للصلاة فيه كذا في السراج الوهاج * ولا يجوز أن يترك فيه كل الليل الا في موضع جرت العادة فيه بذلك كمسجد بيت المقدس ومسجد النبي صلى الله عليه وسلم والمسجد الحرام أو شرط الواقف تركه فيه كل الليل كما جرت العادة به في زماننا كذا في البحر الرائق * ان أراد انسان أن يدرس الكتاب بسراج المسجد ان كان سراج المسجد موضوعا في المسجد للصلاة قبل لأبأس به وان كان موضوعا في المسجد للصلاة بأن فرغ القوم من صلاتهم وذهبوا إلى بيوتهم وبقي السراج في المسجد قالوا لأبأس بأن يدرس به إلى ثلث الليل وفيما زاد على الثلث لا يكون له حق التدريس كذا في فتاوى قاضى خان

(الفصل الثاني في الوقف على المسجد وتصرف القيم وشبهه في مال الوقف عليه) ولو أراد أن يقف (١) قوله بالسواد كذا في نسخ وهو الموافق للأصل المنقول عنه كذا رأيت في نسخة مني وفي نسخ بالسواء اهـ مصححه

* وقال شيخنا الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى لم يذكر في الكتاب حكم ما بين الخشبات أنه لا يمسح به يفضي به من أصحابنا رحمهم الله تعالى من قال يفضي به بالملك بينهما على أحد عشر مسما عشرة أمهم لأصاحب الخشبات ومنهم لأصاحب الخشبة الواحدة فحكم ما بين الخشبات حكم ما تحت كل خشبة من الحائط حتى لو انهدم الحائط يقتسمان أرضه على هذا * قال مولانا رحمه الله تعالى وأكرههم على أنه يفضي به لأصاحب العشر الخشبات الاموضع الخشبة الواحدة فان ذلك الموضع يكون ملكا لأصاحب الخشبة الواحدة عند أكرههم * وقال بعضهم الحائط كله يكون ملكا لأصاحب الخشبات ولأصاحب الخشبة والخشبتين حق وضع اناشبة في ذلك الموضع * قال مولانا رحمه الله تعالى والصحيح أن ذلك الموضع يكون ملكا لأصاحب الخشبة كذا ذكرنا في الدعوى * ولو كان الحائط بين دارين رجلين كل واحد منهما يدعيه ولكل واحد منهما عليه جذوع يقضى بينهما نصفين

هو المختار * فان كانت جذوع أحدهما أكثر فلا آخرا أن يزيد في جذوعه حتى تكون مثل جذوع صاحبه * قال مولانا رضي الله عنه وهذا إذا كان الحائط يحتمل الزيادة فان كان لا يحتمل الزيادة ليس له أن يزيد * دار في بد قوم في يد كل واحد منهم ناحية بعينها وفي الدار درج معقود بارج سفلى الدرج في يد أحدهم وعلى ظهر الدرج طريق للآخر إلى منزله فانه يقضى بالدرج لأصاحب السفلى ولأصاحب العلوى طريقه على الدرج على حاله * ولو كان على رأس الدرج روشن هو على صاحب السفلى وهو طريق لأصاحب العلوى فلو روشن كله لأصاحب السفلى لان روشن بقدره سقف السفلى لكن لأصاحب العلوى عليه المرتبة على ذلك كفي المسائل المقدمة * سفلى بيت في يد رجل عليه علوى في يد آخر انهدم السفلى ومقط كان جذوعه وورثه وورثه لأصاحب

السفل لان ذلك من سقفة السفل والظاهر ان كل من بنى بيتا يجعله سقفا فيكون لصاحب العلو ان يسكن على ظهره * واروق بقدر جمل
وجعلها في يد آخر وطريق العلو في ساحة الدار ادى كل واحد منهما ساحة الدار مع الساحة تكون لصاحب السفل والعلو
وطريقه لصاحب العلو ان الساحة والسفل في يد صاحب السفل فانه هو الذي يستعمل الساحة بوضع الامتعة وكسر الحطب وصب
الوضوء وادخال الدابة فالعلو وطريقه في يد صاحب العلو فيكون ذلك له وان افاد البيئة يقضى لكل واحد منهما على يد الاخر ترجيحاً
للخارج على ذي اليد فمما يذى اليد * خص بين دارين قطه الى احدى الدارين كل واحد من صاحبي الدارين يدعى الحصص قال ابو حنيفة
رحمه الله تعالى يقضى بالحصص بينهما عشرين وقال صاحباه رحمهما الله تعالى يقضى (٤٤٧) به ان اليه القسط وهو يكافئ في الخائط
بين دارين كل واحد منهما يدعى

أرضه على المسجد وعمارة المسجد وما يحتاج اليه من الدهن والحصير وغير ذلك على وجه لا يرد عليه
الابطال يقول وقت أرضي هذه وبين حدودها بحقوقها وموافقاتها وقفاً في جباية وبعد
وفى على أن يستغل ويبداً من غلاته بما فيه من عمارتها وأجور القوام جلبها وأداء مؤتمها فما
فصل من ذلك يصرف الى عمارة المسجد ودهنه وحصيره وموافقه مع الحاجة المسجد على أن للقيم أن
يتصرف في ذلك على ما يرى وإذا استغنى هذا المسجد يصرف الى فقراء المسلمين فيجوز ذلك
كذا في الظهيرية * رجل وقف أرضاً على مسجد لم يجعل آخره للمساكين تكلم المشايخ
فيه والمختار أنه يجوز في قولهم جميعاً كذا في الواقعات الحسامية * ولو كانت الأرض وقفاً على
عمارة المسجد أو على مرمة المقار جاز كذا في فتاوى قاضيان * وقف على أعلى مسجد أو
مدرسة وهما مكانا للبناء قبل أن بينهما اختلاف المتأخرين والحج الجواز وتصرف غلتهما الى
الفقراء الى أن تبنى فاذا بنيت ردت اليها الالة كذا في فتح القدير * ذكر الصلوات الشهيد رحمه الله
تعالى في باب الواو اذا تصدق بداره على مسجد أو على طريق المسلمين تكلموافيه والمختار أنه يجوز
كل وقف كذا في الذخيرة * رجل أعطى درهماً في عمارة المسجد أو نفقة المسجد أو مصالح
المسجد مع لانه وان كان لا يمكن تصحيحه تملكها بالهبة للمسجد فانه ان الملك للمسجد على هذا الوجه
صحيح فيتم بالقبض كذا في الواقعات الحسامية * ولو قال أو صيت بثلاث مالى المسجد لا يجوز
الآن يقول ينفق على المسجد كذا في خزانه المفتين * وفي نوادر ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى
اذا قال أو صيت بثلاث مالى لسراج المسجد لا يجوز حتى يقول يسرج مالى المسجد كذا في الذخيرة
* ولو قال وهبت دارى للمسجد أو أعطيتها له مع و يكون تملكها فيشترط التسليم ولو قال وقت
هذه المائة للمسجد مع بطريق التملك اذا سلمه للقيم كذا في الفتاوى العتبية * ولو قال هذه الشجرة
للمسجد لا تصير للمسجد حتى تسلم الى قيم المسجد كذا في المحيط * ولو وقف ضعة على مسجد على أن
ما فضل من العمارة فهو لفقراء واجتمع الغلة والمسجد لا يحتاج الى العمارة لعل هل تصرف ذلك
الغلة الى الفقراء اختلغوافيه والمختار أنه لو اجتمع من الغلة مقدار ما لاحتاج المسجد والضيعة الى
العمارة تمكن العمارة منها وزيادة صرفت الزيادة الى الفقراء ليكون جميعاً بشرط الواقف وصيانة
لوقف كذا في محيط السرخسى * مسجد انهدم وقد اجتمع من غلته ما يحصل به البناء قال الخصاص
لا تنفق الالهة في البناء لان الواقف وقفه على مرمتها ولم يأمر بان يبنى هذا المسجد والفتوى على أنه
يجوز البناء بتلك الغلة كذا في فتاوى قاضيان * سئل أبو بكر عن أوصى بثلاثه لعمال البرهل
يجوز أن يسرج في المسجد قال يجوز قال ولا يجوز أن يزداد على سراج المسجد سواء كان في شهر رمضان

بين دارين كل واحد منهما يدعى
ووجه الخائط أو العاقبات الى
أحدهما * حائط سقفه لرجل
وعملوه لا يخبره فاراد صاحب
السفل أن يدم السفل لم يكن له
ذلك عندهم وان أراد صاحب
السفل أن يفتح فيه باباً أو كوة أو
يدخل فيه جذعاً لم يكن له قبل ذلك
ليس لصاحب السفل ذلك في قول
أبي حنيفة رحمه الله تعالى الا أن
يرضى به صاحب العلو * وقال
أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى
له أن يفعل ذلك اذا كان لا يضر
بصاحب العلو * فان كان شيئ
من ذلك يضره لم يكن له أن يفعل
وكذا ليس له أن يحفر في سنده بئراً
وكذا لو أراد صاحب العلو أن
يحدث على علوه بناء أو يضع عليه
جذوعاً أو يشرع فيه كنيه قائم
يكن له ذلك في قول أبي حنيفة رحمه
الله تعالى أضر بالسفل أو لم يضر
وعندهما ان أضر بالسفل يمنع
منه وان لم يضر لا يمنع منه * رقيقة
لا منعذ لها فيها دور خمسة مرورهم
في الرقيقة فرفع أحداهم سقفا
وادعى أن السقفة له وادعى كل
واحد منهم أنه له فان كان طريق
السقف الى ملك أحداهم أو مشغولاً بمتاعه كان له في الحكم ويكون القول قوله مع يمينه وان لم يكن طريق السقف الى ملك أحداهم ولا كان
مشغولاً بمتاعه فهو لهم جميعاً لكل واحد منهم أن يحلف الآخر على نصيبه عند عدم البيئة وأجهم أقام البيئة فهو له وان أقاموا جميعاً
يقضى لكل واحد منهم بما في يده غيره * وعن محمد رحمه الله تعالى دار الى جنب أرض رجل فبنى صاحب الأرض أرضه وأراد أن يلزق
حائطه بحائط الدار ومنعه صاحب الدار عن ذلك قال ينظران الزقة بالدار بحيث لو سقط حائط الدار لا يسقط حائط الباني كان لصاحب
الأرض أن يلزق حائطه به وان كان لو سقط حائط الدار يسقط حائط الباني لم يكن لصاحب الأرض أن يلزقه بحائط الدار وان كان أصل
بحائط الدار ذواعين وأعلاه شبر لم يكن لصاحب الأرض أن يبنى ويلزقه بالدار وسيأتي أحكام الخائط المشتركة في كتاب الصلح ان شاء الله

ذلك الآن يعرض المدعي عليه للقاضي فيقول لا تخلفني على هذا الوجه لان الرجل قد استقرض مالا لم لا يكون ذلك المال عليه عند الدعوى بان رده أو أبرأه فاذا ارضه على هذا الوجه فيئذ يخلفه على الحاصل كما ذكرنا وبه أخذ بعض المشايخ رحمهم الله تعالى وقال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى ونظر الى جواب المدعي عليه دعوى المدعي ان أنكر المدعي عليه الاستقراض والغصب فقال ما استقرضت منه شيئا ولا غصبت منه شيئا بخلاف على السبب بان الله ما استقرضت وان قال المدعي عليه في الجواب ليس له على هذا المال الذي يدعي يخلف على الحاصل بالله ماله عليك ولا قبلك هذا المال الذي يدعي ولا شيء منه قال مولانا رحمه الله تعالى هذا هو أحسن الاقاويل عندى وعليه أكثر القضاة * ولو أن رجلا ادعى على رجل أنه استهلك ماله وطلب التحليف من القاضي فإن (٤١٩) القاضي لا يخلفه وكذا لو قال هذا شريعتي وقد

خان في الربح ولا أدري قد رده لا يلتفت اليه وكذا لو قال بلغني أن فلان بن فلان أوصى لي ولا أدري قد رده وأراد أن يخلف الوارث لا يجيبه القاضي الى ذلك وكذلك المدون اذا قال قضيت به من يقي ولا أدري كم قضيت أو قال نسيت قدره وأراد أن يخلف الطالب لا يلتفت اليه قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى الجهالة كما تمنع قبول البيينة تمنع الاستخلاف أيضا الا اذا اتهم القاضي وصى اليتم أو قيم الوقف ولا يدعي عليه شيئا معلوما فانه يخلف نظر الوقف واليتم * رجل اغتصب أرضا أو دارا فأراد المصوب منه استرداد الغصب وأقام البينة على ذلك بعد دعوى صحبة فقال المدعي عليه انه اوقف في يدي على سبيل خبير معلوم وعجز المصوب منه عن اقامة البينة كان له أن يدعى المدعي عليه في قول محمد رحمه الله تعالى لان عنده العقار يضمن بالغصب وعندهما لا يضمن فلا يستخلف * ثم عند محمد رحمه الله تعالى انما يستخلف اذا أراد المدعي أن يأخذ

المسجد كذا في فتاوى قاضخان * والاصح ما قال الامام ظهير الدين أن الوقف على عمارة المسجد وعلى مصالح المسجد سواء كذا في فتح القدير * متولى المسجد ليس له أن يحمل سراج المسجد الى بيته وله أن يحمله من البيت الى المسجد كذا في فتاوى قاضخان * ليس لقيم المسجد أن يشتري جنائز وان ذكر الواقف أن القيم يشتري جنائز كذا في السراجية * ولو اشترى القيم بقية المسجد أو دفع الى المساكين لا يجوز وعليه ضمان ما تقدم من مال الوقف كذا في فتاوى قاضخان * القيم اذا اشترى من ثلث المسجد حائطا أو دارا أن يستغل ويباع عند الحاجة جازان كاله ولاباة الشراء اذا حاز له أن يبيعه كذا في السراجية * قيم المسجد لا يجوز له أن يبنى حوائط في حد المسجد أو في فناءه لان المسجد اذا جعل حائطا أو مسكنا تسقط حرمة وهذا لا يجوز والغناء تباع المسجد فيكون حكمه حكم المسجد كذا في محيط السرخسي * متولى المسجد اذا اشترى بالغلة التي اجتمعت عنده من الوقف منزلا ودفع المنزل الى المؤذن ليسكن فيه ان علم المؤذن ذلك كره أن يسكن في ذلك المنزل لان هذا المنزل من مستغلات الوقف ويكره للامام والمؤذن أن يسكن في ذلك المنزل كذا في فتاوى قاضخان * واذا أراد أن يصرف شيئا من ذلك الى امام المسجد أو الى مؤذن المسجد فاس له ذلك الا ان كان الواقف شرط ذلك في الوقف كذا في الذخيرة * ولو شرط الواقف في الوقف الصرف الى امام المسجد وبين قدره بصرف اليه ان كان فقيرا وان كان غنيا لا يحل وكذا الوقف على الفقهاء المؤذنين كذا في الخلاصة * أهل المسجد لو باعوا ثلث المسجد ونقض المسجد بغير إذن القاضي الاصح أنه لا يجوز كذا في السراجية * من باع من حائطه من ما يجب المسجد في الشارع وهو ماء الشفة أو انكسرت ضفته هل يصرف من ثلث المسجد الى عمارة النهر ومرمته قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى ان كان ما يصرف الى عمارة النهر ومرمته لا يزيد على عمارة القائم فيه جاز ولا هل المسجد أن يجمعوا أهل النهر من الانتفاع بالنهر ومرمته حتى يعطيهم قيمة العمارة فيصرف ذات الى عمارة المسجد وان شاء أهل المسجد تقدموا الى أهل النهر باصلاح النهر فان لم يصلحوا حتى انهدم حائط المسجد وانكسر ضفته نواقيص ما انهدم كذا في فتاوى قاضخان * وذكر الشيخ الامام الاجل شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى في نقضه عن مشايخ بل أن المسجد اذا كانت له أوقاف ولم يكن لها متول فقام واحد من أهل المحلة في جميع الأوقاف ونفق على المسجد فيما يحتاج اليه من الحصر والحشيش ونحو ذلك لا ضمان عليه فيما فعل استخسانا فيما بينه وبين الله تعالى فاما اذا أخبر الخاكم بذلك وأقر به عنده ضمنه الخاكم كذا في الذخيرة * الغاضر من وقف المسجد هل يصرف الى الفقراء قبل لا يصرف وانه صحيح ولكن يشتري به مستغلا للمسجد كذا في

(٥٧) - (الفتاوى) - (ثانی)

القيمة عند النكول أمال أو أراد أن يأخذ الضيعة والعقار عند النكول لا يستخلف أيضا لان المدعي عليه لما أقر بالوقف يصير وقفا باقراره فلا يمكن القضاء به المدعي عند النكول * قال الشيخ الامام الزاهد ويكره محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ينبغي أن يبقى يقول محمد رحمه الله تعالى ويقضي بالقيمة عند النكول كيلا يحتال بهذا الدفع سقاط البين عن نفسه وكذلك رجل في يده ضيعة بقول وقفها أبي علي وعلى أولادي خاصة وادعى أخوه ان أبانا وقفها علينا وعلى أولادنا با وأراد أن يخلف صاحب اليد قالوا لا يخلف على أصل الوقف ولكن يخلف على حصته من الغلة * ولو ادعى ضيعة في يد رجل أنماله فقال واليد هي لابني الصغير فلا يستخلف المدعي عليه من كراهة الوادي شفعة في دار فله الميثري انما الابني الصغير فلا يكون للمدعي أن

بخلقه لان اقراره لولده الصغير قد صح ولزم ولو استخلف فنسكل لا يصح نكوله فان قال المدعى ان هذا قد استهلك دارى باقراره لولده الصغير فيصير ماضيا عند النكول فهو على الخلاف عندهما لا يستحق كفى المسئلة الاولى وعلى قول محمد رحمه الله تعالى يستحق فان نكل بقضى عليه بالقيمة لان عند محمد رحمه الله تعالى العقار يضمن بالغصب وكذلك بالخود في رواية الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو اختيار شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى وقال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى باقراره الصغير لا يسقط عنه اليمين وقال القاضي الامام أبو علي النسفي رحمه الله تعالى اذا أقر للصغير بسقط عنه اليمين سواء كان الصغير ابنه أو غيره * ولو قال المدعى عليه هذه الدار لابني الكبير الغائب فلان فهذا مالو (٥٠) أقر بذلك لأجنبي سواء لا يسقط عنه اليمين فان حلف فنكل يدفع الدار الى المدعى فان

المحيط * سئل القاضي الامام شمس الاسلام محمود الازرق جندى رحمه الله تعالى عن أهل المسجد تصرفوا في أوقاف المسجد يعني آخروا المستغل وله متول قال لا يصح تصرفهم ولكن الحاكم عفى ما فيه مصلحة المسجد قبل ذلك بفريق الحال بين أن يكون المتصرف واحدا أو اثنين قال لا بد أن يكون المتصرف من الاماثل رئيس المحلة ومتصرفها كذا في الذخيرة * وفي الفتاوى النسفية سئل عن أهل المحلة باعوا وقف المسجد لاجل عمارة المسجد قال (١) لا يجوز باسرقاضى وغيره كذا في الذخيرة * وفي فوائد نجم الدين النسفي رحمه الله تعالى أهل مسجد اشترى واعقار بغلة المسجد ثم باعوا العمارة اخلف المشايخ في جواز بيعهم والصحيح أنه يجوز كذا في الغياثية * ولو أن قوم اشترى مسجدا وفضل من خشيهم شيء قالوا يصرف الفاضل في بناءه ولا يصرف الى الدهن والحصير هذا اذا سلموه الى المتولى ليعبى به المسجد ولا يكون الفاضل لهم يصنعون به ماشاؤا كذا في البحر الرائق ناقلا عن الاسعاف * أرض وقف على مسجد صارت بحال لا تزرع ففعلها رجل حوضا للامة لا يجوز للمسلمين انتفاع بماء ذلك الحوض كذا في القنية * مال موقوف على سبيل الخير وعلى المقرء بغير أعيانهم ومال موقوف على المسجد الجامع واجتمعت من غلاتها ثياب الاسلام نائبة مثل حادثة الروم واحتج الى النفقة في تلك الحادثة أما المال الموقوف على المسجد الجامع ان لم تكن للمسجد حاجة للحال فللقاضى أن يصرف في ذلك لكن على وجه القرض فيكون دينه في مال القى وأما المال الموقوف على المقرء فهذا على ثلاثة أوجه اما أن يصرف الى المحتاجين أو الى الاغنياء من أبناء السبيل أو الى الاغنياء من غير أبناء السبيل في الوجه الاول والثاني جاز لا على وجه القرض وفي الوجه الثالث المسئلة على قسمين اما ان رأى قاض من قضاة المسلمين جواز ذلك أو لم يرفق القسم الاول جاز الصرف لا بطريق القرض وفي القسم الثاني يصرف على وجه القرض فيصير دينه في مال القى كذا في الوقفات الحسامية

(الباب الثاني عشر في الرباطات والمقابر والخانات والحياض والطرق والسقايات وفي المسائل التي تعود الى الاشجار التي في المقبرة وأراضي الوقف وغير ذلك)

(١) قوله لا يجوز باسرقاضى وغيره تمام عبارة الذخيرة وقيل ان كان أهل المسجد اشترى واعقاروا بعلات المسجد للمسجد هل لهم بيعه لعمارة المسجد قال فيه اختلاف المشايخ وينبغي أن لا يكون في هذا الفصل اختلاف المشايخ لانه لا ولاية لأهل المسجد في شراء العمارة للمسجد فلم يصح شراؤهم أصلا للمسجد وبيع بيعهم بلا خلاف بخلاف مسألة المتولى اه ومنه تعلم العبارة التي بعد فتأمل اه صحيحه

سائر الورثة ذكر في الكتاب أنه يؤخذ كل الدين من نصيب هذا الوارث وان أنكر هذا الوارث الدين من على أبيه فأقام المدعى بينة يقضى بالدين ويستوفى من جميع التركة لان نصيب هذا الوارث لان القضاء على أحد الورثة بالبينة يكون قضا على الكل وان أقر هذا الوارث بالدين وكذبه سائر الورثة فلم يقض للقاضى عليه باقراره حتى شهد هذا الوارث المقر مع رجل أجنبي بالدين على مورثه حزت شهادته ويقضى بالدين ويكون ذلك قضاء على جميع الورثة وان شهد هذا الوارث بالدين على أبيه بعد ما قضى للقاضى عليه باقراره لا تقبل شهادته ولوم يقم المدعى بالبينة بالدين وأقر به الوارث في ظاهر الرواية يقضى كل الدين من نصيب هذا الوارث وقال القهقري أبو الليث رحمه الله تعالى انه لا يفتى في نصيب هذا الوارث وانما يستوفى منه تروحيته ولو أن هذا الوارث لم يقم

حضر الغائب بعد ذلك وصدقه كان له أن يأخذ الدار لسبق اقراره وكذلك في الاقرار لولده الصغير عند من لا يسقط عنه اليمين بخلاف فان نكل يدفع الدار الى المدعى فاذا بلغ الصغير فادعاه يدفع اليه فأما من فرق بين الولد الصغير وبين الولد الكبير قال اقراره لولده الصغير لا يتوقف على تصديق الصغير فاذا صح اقراره لزم وصار الملك لولده الصغير حكما فلا يفيد تحليفه لانه لو نكل لا يصح نكوله على ولده الصغير أما الاقرار للغائب لا يلزم بل يتوقف على التصديق فيفيد تحليفه بعدما أقر لولده الكبير لا ترى أنه لو أقر لولده الصغير بعين ثم أقر به لغيره لا يصح اقراره ولو أقر به لولده الكبير أو لغائب أجنبي ثم أقر به لا تحرق بل حضور الغائب صح اقراره الثاني لما قلنا * رجل ماب فامر رجل وأحضر ابنه وادعى أنه كان له على أبيه ألف درهم وقد توفي روى عليه ألف درهم قالوا ينبغي للقاضى أن يسأل المدعى عليه هل مات أبوان قال نعم فيمنذ يسأله عن دعوى المال فان أقر الوارث بالدين على مورثه صح اقراره وان كذبه

بالدين على مورثهم بعد المدعى عن اقامة البيعة وادخلت الوارث فانه يحلف على العلم فان حلف اندفعت عنه الخصومة وان لم يستقر الدين من نصيبه في ظاهر الوارث فاقهر هذا الوارث بالدين وانكر وصول التركة اليه فان صدقه المدعى لاختصومة بينهما وان كذبه المدعى يحلف الوارث على البتات بالله ما وصل اليك المسال من جهة والدك فان حلف لا شيء عليه وان لم يورث بقضاء الدين هذا اذا حلف المدعى على الدين أولاً ثم حلفه على وصول التركة اليه فان حلفه أولاً على وصول التركة اليه حلفه على الدين فقال الوارث ايضاً لك على ان لا تأخذ شيئاً من تركة الميت لا يمتنع القاضي اليه ويحلفه على العلم بالله ما علم بالدين على أيك لهذا المدعى لان وصول المال الى الوارث وتحلف التركة ليس بشرط للمدعى بالدين على الوارث فادعوى (٤٥١) الدين يصح على الوارث وان لم يدع الميت مالا في يده لاحتمال أنه لو قضى بالدين

ربما يظهر للميت مال بعد ذلك من بضاعة أو دين أو ودعة فلا يحتاج المدعى الى اثبات الدين * قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى كان المقية أبو جعفر رحمه الله تعالى يقول تقبل البيعة بالدين على الوارث وان لم يكن في يده مال الميت ولا يستحلف قبل ظهور المال أما قبول البيعة فلا نهالوم تقبل ربما تغيب الشهود أو تموت فمالك المال فتقبل البيعة قبل ظهور المال لمكان الفائدة ولا يستحلف قبل ظهور المال لانه اذا لم يكن في يده مال لم يستحلف في الحال فيستحلف عند ظهور المال فلا يحتمل هلاك المال هذا اذا حلفه على الوصول أولاً ثم أراد أن يحلفه على الدين أو على العكس فان أراد تحليفه فقال المدعى عليه ليصل الى من مال الميت شيء ولا عين لك على ذكر الخصاص رحمه الله تعالى أن القاضي لا يلتفت اليه الآن المدعى ان صدقه في عدم الوصول اليه حلفه في الدين على العلم وان كذبه في عدم الوصول اليه كان له أن يحلف في عدم

من بني سقاية للمسلمين أو خاتما يسكنه بنو السبيل أو رباطاً أو جعل أرضه مقبرة لم يزل ملكه عن ذلك حتى يحكم به الحاكم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الهداية * أو الاضافة الى ما بعد الموت ليكون وصية فيلزم بعد الموت وله أن يرجع عنه قبل موته على ما مر في الوقف على الفقراء كذا في فتح القدير * وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يزول ملكه بالقول كما هو أصله وعند محمد رحمه الله تعالى إذا استقى الناس من السقاية وسكنوا الخان والرباط ودفنوا في المقبرة زال الملك ويكتفي بالواحد المتذر فعل الجنس كله وعلى هذا البئر والحوض ولو سلم الى المتولى صح التسليم في هذه الوجوه كذا في الهداية * ذكر في المبسوط ان الفتوى على قولهما في هذه المسائل وعليه اجماع الامة كذا في المختصرات * ولا بأس بأن يشرب من البئر والحوض ويسقي دابته وبعيره ويتوضأ منه كذا في الظهيرية * واذا جعل السقاية للشرب فأراد أن يتوضأ منها اختلف المشايخ فيه واذا وقف للوضوء لا يجوز الشرب منه وكل ما أعده للشرب حتى الخياض لا يجوز منها التوضؤ كذا في خزائن المفتين * وكذلك اذا جعل داره مسكناً للمساكين ودفنها الى وال يقوم بذلك فليس له أن يرجع فيها وكذلك الرجل تكون له الدار بمكة فعملها مسكناً للحاج والمعتمرين ودفنها الى وال يقوم عليها ويسكن فيها من رأى فليس له أن يرجع فيها وكذلك اذا جعل داره في ثغر مسكناً للغزاة والمرابطين ودفنها الى وال يقوم عليها فليس له أن يرجع فيها وان مات لم تكن ميراثاً عنه وان لم يسكنها أحد كذا في المحيط * ثم لا فرق في الانتفاع في هذه الاشياء بين الغني والفقير حتى جاز للسكنى النزول في الخان والرباط والشرب من السقاية والدفن في المقبرة كذا في التبيين * وشلة الدار والارض اذا جعلت للغزاة لا يأخذ منها الا من هو في عداد الحاويج كذا في خزائن المفتين وفتاوى قاضيهان * قال الخصاص في وقفه اذا جعل الرجل داره سكنى للغزاة فسكن بعض الغزاة بعض الدار والبعض فارغ لا يسكنها أحد ينبغي للقيم بامر هذا الوقف أن يكرى من هذه الدار ما لا يحتاج الى سكنه ويجعل أجرة ذلك في عمارة هذه الدار فافضل بعد ذلك بصرفه على الفقراء ولما كان كذا في المحيط * وفي النوادر اذا بنى خاناً واحتاج الى المرسى روى عن محمد رحمه الله تعالى أنه يعزل منها ناحية بيتاً أو بيتين فتواجر وينفق من غلتها عليها وروى عن محمد رحمه الله تعالى رواية أخرى أنه يؤذن الناس بالنزول سنة ويؤاجر سنة أخرى ويرم من أجرته وهكذا اذا جعل فرسه حبيساً فان كان يركب عليه مجاهد يركبه وينفق عليه وان لم يركبه أحد يؤاجر ويوفى عليه من أجرته فان كان يركب عليه مجاهد يركبه وينفق عليه وان لم يركبه أحد يؤاجر ويوفى عليه من أجرته كذا في المحيط * وفي المنتقى فان لم يوجد من يستأجره يبيعه الامام ويوقف نفسه حتى اذا احتج الى ظهر يشترى بثمنه فرساو بغزى عليه كذا في المحيط * قال الخصاص في وقفه اذا جعل

الوصول والدين جعاً الا أنه في عدم الوصول اليه يحلفه على البتات وفي الدين يحلفه على العلم بالله ما تعلم أن لهذا على أيك كذا وبه أخذ عامة المشايخ رحمهم الله تعالى * ثم اختلفوا أنه يحلفه مرة واحدة أو يحلفه مرتين * قال بعضهم يحلفه مرة واحدة ويجمع بين الجمين على العلم وبين اليمين على البتات كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم بهود خيبر في حديث القسامة وقال بعضهم يحلفه مرتين بالله ما وصل اليك من مال الابن شيء ثم يحلفه بالله ما تعلم أن لهذا على أيك كذا لان الحكم مما لا يملك بأحد الا من قبله وان أقر بالدين لا يؤخذ منه شيء ما لم يثبت وصول مال الميت اليه بخلاف حديث القسامة * وعلى قول الفقيه أبي جعفر رحمه الله تعالى وهو اختيار المقية أبي الليث رحمه الله تعالى ما لم يثبت وصول شيء من مال الميت اليه اما بالنسكول أو بالبيعة لا يحلف على الدين هذا اذا أقر المدعى عليه بموت الابن فان أنكر

يخلف على الموت ووصول المال اليه بمينا واحدة الآن في الموت يخلف على العلم وفي وصول المال اليه يخلف على البتات وقال عامة المشايخ
رحمهم الله تعالى في مرتبة على الموت ومرتبة على العلم فان نكل عن عين الموت حينئذ يخلف على الدين من علمه فان خالف لم يكن عليه
شيء * واذا مات الرجل وترك امرأة وأولاداً صغاراً ولم يدع مالا طاهراً جازلاً وادى على الميت ديناً فاحسن المرأة قال الشيخ الامام
أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى المرأة في هذا كوارث آخره قبل البينة عليه الاثبات الذين على الميت وان لم يكن في يدها شيء وكذا لو
كانت امرأة مستغرة بالدين ذكر الخصاص رحمه الله تعالى أن الوارث يكون شخصاً من يدعي ديناً على الميت * وذكر الخصاص رحمه
الله تعالى رجل قدم رجلاً إلى القاضي وقال (١٥٢) ان والدي فلان بن فلان بن فلان ماله لم يدع وارثاً غيري وله في هذا الرجل

كذا وعند هذا الرجل كذا من
المال فان القاضي يسأل المدعي
عليه عما ادعى فان أقر بجميع
ذلك أمر القاضي بدفع جميع ذلك
اليه ولا يكون ذلك قضاء حتى لو جاء
الاب حياً أخذ المال من الغريم ثم
الغريم يرجع على الابن بما أخذ منه
ولو أنكر المدعي عليه في الابتداء
دعوى الابن وأراد الابن أن يخلفه
بأنه مات تعلم أن فلان بن فلان بن
فلان الفلاني مات ولم تعلم أن ابنه
قال الخصاص رحمه الله تعالى
* روى عن أصحابنا رحمه الله تعالى
أنه لا يستخلف المدعي عليه بل
يقال للمدعي أقم البينة على موت
فلان بن فلان وانك واثق فان
أثبت فينثذ يخلف على ماله من
المال قال مولانا رحمه الله تعالى
وفيها قول آخر أن المدعي عليه
يستخلف بالله ما تعلم أن فلان بن
فلان بن فلان مات ولا تعلم أنه ابنه
فان نكل حينئذ يخلفه على ما يدعي
من المال للميت ولم يذكر الخصاص
رحمه الله تعالى صاحب القولين
واختلف المتأخرون فيه * قال
بعضهم منهم شمس الأئمة
السرخسي رحمه الله تعالى ان

داره سكنى للعاج فليس للعجاء ورين أن يسكنوها واذا مضى يوم الموسم يؤجره أو ينفق غلتها
في مرممها وما فضل عن ذلك فرق على المساكين كذا في الظهيرية * في فتاوى أبي الليث رحمه الله
تعالى رجل بنى رباطاً للمسلمين على أن يكون في يده مادام حياً فليس لاحد أن يخرج ماله يظهر
منه أمر يس وجب الاخراج من يده كشراب الخمرية أو ما أشبه ذلك من الفسق الذي ليس فيه
رضا لله تعالى كذا في الذخيرة * أرض لاهل قرية جعلوها مقبرة وأقبروا فيها ثم ان واحداً من أهل
القرية بنى فيها بناء (١) لوضع اللين وآلات القبر وأجلس فيها من يحفظ المتاع بغير رضا أهل
القرية أو رضا بعضهم بذلك قالوا ان كان في المقبرة سعة بحيث لا يحتاج الى ذلك المكان فلا بأس
به وبعبه ابني لو احتاجوا الى ذلك المكان رفع البناء حتى يقبر فيه كذا في فتاوى قاضين * رجل
أوصى بأن يخرج ثلث ماله ويعطى ربع الثلث لفلان وثلاثة أرباعه لآخرائه وللفقراء ثم قال
لانتر كذا حفظا لباطيين وهم فقراء السالكين في رباط بعينه فهذا على وجهين اما ان كانت
القرابة يحصون أولاً يحصون في الوجه الاول جعل عدد كل واحد منهم جزءاً والفقراء جزءاً
والباطيين جزءاً حتى لو كانت القرابة عشرة نفر جعل ثلاثة أرباع الثلث على اثني عشر سهماً
عشرة للقرابة وواحد للفقراء وواحد للباطيين وفي الوجه الثاني جعل ثلاثة أرباع الثلث على
ثلاثة لسكر فريق سهم كذا في الوقفات الخسامية * واذا اشترى الرجل موطناً وحله طريقاً
للمسلمين وأشهد له بماله يصح ويشترط لتمامه مرور أحد من المسلمين على قول من يشترط التسليم
في الاوقاف كذا في الظهيرية * قال هلال رحمه الله تعالى وكذلك القنطرة يتخذها الرجل للمسلمين
ويتطرقون فيها ولا يكون بناؤها ميراثاً للورثة وقد صار وقفاً قد خص ببناء القنطرة بأطال الميراث
فيها كذا في الذخيرة * وحكى عن الحاكم المعروف به أنه قال وجدت في النوادر عن أبي حنيفة
رحمه الله تعالى أنه أجاز وقف المقبرة والطريق كما أجاز المسجد وكذا القنطرة يتخذها الرجل للمسلمين
ويتطرقون فيها ولا يكون بناؤها ميراثاً لورثته خص ببناء القنطرة في بطلان الميراث قالوا تأويل ذلك اذا
لم يكن موضع القنطرة ملك الباني وهو المعتاد والظاهر أن الناس يتخذ القنطرة على النهر العام
وهذه المسئلة دأبل على جواز وقف البناء دون الاصل مع أن وقف البناء بدون أصل الدار لا يجوز
كذا في فتاوى قاضين * مقبرة كانت للمشركون أو ادوا أن يجعلوها مقبرة للمسلمين فان كانت
آثارهم قد اندرست فلا بأس بذلك وان بقيت آثارهم بان في من عظامهم شيء ينشئ ويقبر ثم يجعل

(١) قوله لوضع اللين كذا في جميع نسخ الهندية وصوابه أو وضع كبريته في الاصل المقول عه
اه بحراوى

الاول قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى والثاني قول صاحبيه رحمه الله تعالى وقال بعضهم منهم شمس الأئمة
الحلواني رحمه الله تعالى الصحيح هو القول الثاني أن المدعي عليه يخلف فان خلف على ذلك يكلف الابن باقامة البينة على وفاة أبيه وانه وارثه
وان نكل المدعي عليه عن الابن صار مقرباً بالموت والنسب جازعاً لا يجعل القاضي الابن خصماً في اقامة البينة على الدين وانما يجعل له خصماً
في حكم التحليف على المال بالله ما له الابن فلان الميت عليك هذا المال وعلى دعوى النسب والموت يخلف على العلم ثم يكره اليه أن يكتفي
بيمين واحدة فهو على الخلاف الذي ذكرنا * رجل له على رجل ألف درهم فاقربهم اثم أنكر اقراره بهم اهل يخلف على اقراره بالله ما قررت
له بهذا المال اختل المشايخ رحمه الله تعالى فيه قال أبو يوسف رحمه الله تعالى له أن يخلف بالله ما قررت له في اقراره بهم الصغار

وحسب الله تعالى ليس له أن يحلفه على الاقرار انما يحلفه على نفي الحق * وذكر من جملة الامم السريسة ونحوه الله تعالى في شرح الحبل قال اختلاف المشايخ رحمهم الله تعالى في هذه المسئلة وانما اختلفوا لاختلافهم أن الاقرار هل هو سبب للجلاء قال الشيخ الامام أبو بكر محمد ابن الفضل رحمه الله تعالى الاقرار ليس بسبب واستدل بحديثين * احدهما أن المريض الذي ليس عليه دين اذا أقر بجميع ماله لاجنبى مع اقراره ولا يتوقف اقراره على اجازة الورثة ولو كان ثلما كالا ينفذ الابعد والثلث عند عدم الاجازة * والثانية العبد المأذون اذا أقر لرجل بعين في يده مع اقراره ولو كان الاقرار سيدا كان تبرعا عن العبد فلا يصح * قال مولانا رضي الله عنه وذكر في الجامع ما يؤيد هذا قال اذا أقر المسلم لرجل بغيره مع اقراره حتى يؤمر بالتسليم ولو كان الاقرار (١٥٣) ثلما كالا يصح وكذا لو أقر لرجل بعين لا يملكه

يصح اقراره حتى لو مظهره المقر وما من الدهر يؤمر بالتسليم الى المقر له ولو كان الاقرار ثلما كالا يصح لانه لا يملك ثلما كالا يصح له * رجل ادعى على امرأة أنها امرأته فانكرت المرأة نكاحه وقالت أما امرأة هذا الرجل الحاضر فصدقها المقر في ذلك قال أبو نصر الدبوسي رحمه الله تعالى يحلف المقر على العلم بالله ما تعلم أنها امرأة هذا الرجل الذي يدعى نكاحها فان نكل صار مقرا فخلف المرأة على البتة بعد ذلك فان نكلت فهي للمدعى وان حلفت انقطعت الخصومة وان حلف الزوج المقر فهي امرأته لتصادقهما على النكاح ولا يحلف المرأة بعد ذلك لانها لو اقرت لا يصح اقرارها للمدعى فلا ينفذ تحليفها وكان في البتة بيمين المقر اسقاط اليمين على المرأة * رجل ادعى على رجل مالا فقال المدعى عليه ان المدعى أمرأني عن هذه الدعوى فتوهم الحاكم ان هذا اقرار من المدعى عليه بالمال فخلف المدعى على البراءة فخلف أيحلف المدعى عليه بعد ذلك على

مقبرة للمسلمين لان موضع مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم كان مقبرة للمشركين فنبئت واتخذها مسجدا كذا في المصنوعات * رجل جاء الى القاضي فقال اني أريد أن أتقرب الى الله تعالى أتبيع رباطا للمسلمين أو أعتق العبيد أو أريد أن يتقرب الى الله تعالى بداره فقال أيبيعهما وأتصدق بثنهما أو أشتري بثنهما يبيدا فاعتقهم أو أجمع لها دارا للمسلمين أي ذلك يكون أفضل قالوا يقال له ان يثبت رباطا وتجعل له وقفا ومستغلا لعمارة فرباط أفضل لانه أديم وأعم نفعا وان لم يجعله للرباط وقفا ومستغلا لعمارة فالأفضل أن تبيعه وتصدق بثنهما على المساكين كذا في فتاوى قاضيان * ودون ذلك في الفضل أن يشتري بثنهما يبيدا فيعتقهم كذا في الظهيرية * وفي البرازية وقف الصيغة أولى من بيعها والتصدق بثنهما كذا في البحر الرائق * الميت بعد ما دفن بمدة طويلة أو قبله لا يصح اخراجه من غير عذر ويجوز اخراجه بالعدو والعذر أن يظهر أن الارض مغصوبة أو أخذها الشفيع بالشفعة كذا في الوقايع الحسامية * رباط كثر دوابه وعظمت مؤنثها هل للقيم أن يبيع شيئا منها وينفق ثمنها على علمها أو مرمة الرباط فهذا على وجهين ان بلغ سن البعض الى حد لا يخلع لمار يملكه فله ذلك ولا فلا ولكن يمسك في هذا الرباط مقدار ما يحتاج اليها ويربط ما زاد على ذلك في أدنى رباط الى هذا الرباط كذا في النخبة * سئل القاضي الامام شمس الأئمة محمود الاوزجندی عن مسجد لم يبق له قوم وخرب ما حوله واستغنى الناس عنه هل يجوز جعله مقبرة قال لا وسئل هو أيضا عن المقبرة في القرى اذا اندست ولم يبق فيها أثر الموتى الا العظام ولا غيره هل يجوز زرعها واستغلالها (١) قال لا ولا يحكم المميرة كذا في المحيط * فلو كان فيها شيش يحس ويرسل الى الدواب ولا يرسل الدواب فيها كذا في البحر الرائق * رجل جعل أرضه مقبرة أو خانة لليلة أو مسكنا سقط الخراج عنه ان كانت خراجية وهو الصحيح هكذا في فتاوى قاضيان * امرأة جعلت قطعة أرض لها مقبرة وآخر جنهما من يدها ودفنت فيها ابنتها وتلك القطعة لا تصلح للمقبرة اغلبة الماء عند هاف صبيها فسادا فادعت ببعها ان كانت الارض بحال لا يرغب الناس عن دفن الموتى لانه الفساد ليس لها للبيع وان كانت يرغب الناس عن دفن الموتى فيها الكثرة الفساد فلها للبيع فاذا باعتهما دلهما شترى أن يأمرها برفع ابنتها عنها كذا في المصنوعات فاعلان لكبرى * رجل حفر له مقبرة في مقبرة هل يكون لعيره أن يقبر فيه ميتة قالوا ان كانت في المقبرة

(١) قوله قال لا هذا لا ينفذ في قوله الزبلي في باب الجنائز من أن الميت اذا بلى وصارت ارجاء زرعها والبناء عليه اه لان المنافع هنا كون المحل موقفا على الدفن فلا يجوز استعماله في غيره فليتنامل وليصر اه مفسده المال أم لا قال الخصاص رحمه الله تعالى يحلف وهكذا قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان المدعى عليه يحلف وقوله أرى المدعى عن الدعوى لا يكون اقرارا بالمال وكان الواجب على القاضي أن يسأل المدعى ألأبينة على المال فان أقام البينة على المال يحلف المدعى بعد ذلك على البراءة وان لم يكن للمدعى بينة على المال يحلف المدعى عليه أولا على دعواه المال ودعواه البراءة لا يكون اقرارا بالمال فان حلف المدعى عليه ترك وان نكل حلف المدعى على البراءة وتوهم القاضي ان هذا اقرار فليس بشئ * قال وهذه المسئلة اختلف فيها المشايخ رحمهم الله تعالى قال المتقدمون من أصحابنا رحمهم الله تعالى دعواه البراءة عن الدعوى لا يكون اقرارا وخالفهم فيها المتأخرون رحمهم الله تعالى وقول المتقدمين أصح وقال الشيخ الامام الاجلي الاستاذ طهيرا دين المرغيناني رحمه الله تعالى ينبغي أن يحلف

المدعى أولاً على البراءة لأن المدعى عليه يدعى بطلان الدعوى ورعيانيدى كل فتنة قطع الخصومة بينهما * قال وفى المسئلة الختلاف المشايخ
 وجههم الله تعالى فى اتفقت الروايات على أن المدعى لو قال لا دعوى لى قبل فلان أو لا خصومة لى قبل فلان يسمع حتى لا تسمع دعواه الا فى حق حادف
 بعد البراءة ولو قال برئت من دعواى فى هذه الدار يسمع ولا يبق له حق فى الدار ذكر الناطق رحمه الله تعالى لو قال لعبدى يدور جمل برئت
 من هذا العبد كان برئاً من العبد وكذا لو قال حرحت من هذا العبد ليس له أن يدعى ولو قال برأتك عن هذا العبد يبق العبد ودعيته فى يده
 ويكون ذلك ابراء من ضمان القيمة * رجل وهب أرضاً من ميراث أبيه وسلم لجاءت امرأة الميت وادعت على الموهر وبه أن الأرض
 أرضها وان الورثة قسموا الميراث وأن الأرض (٥٥٤) وقعت فى قسمي وأن الواهب وهب الأرض بهب ذلك وادعى الموهر وبه أن

القصة كانت قبل الهبة وقعت
 الأرض فى قسم الواهب وجه - ز
 الموهر وبه عن إقامة البيئته على
 ما ادعى وطلب عين المرأة فخلعت
 له أن يحلف سائر الورثة بعد ذلك
 قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن
 الفصل رحمه الله تعالى ليس له أن
 يحلف سائر الورثة لان المرأة لما
 حلفت أطهرت الهبة كانت فى
 مشاع يحتل القصة فلم تصح فلا
 يحلف سائر الورثة * رجل ادعى
 عبد فى يد رجل فأنكر المدعى عليه
 فاستخلف فنسكل ففضى القاضى
 عليه بالنسكول ثم ان المدعى عليه
 أقام البيئته فشهدوا أنه كان
 اشترى العبد من المدعى قبل ذلك
 ذكر فى المنتقى أنه لا تقبل هذه
 البيئته الآن يشهدوا بالشراء بعد
 القضاء * ولو أن رجلاً اشترى
 عبداً ثم ادعى به عيباً فاستخلف البائع
 فنسكل وفضى القاضى عليه
 بالنسكول ثم ان البائع أقام البيئته
 أن تبرأت اليه من هذا العيب
 تقبل بيئته * اذا ادعى البراءة
 بعد انكار الدين أو ادعى العفو
 عن القصاص بعد انكار القصاص
 تسمع ولا تسمع دعوى البراءة عن

سعة فالمستحب له أن لا يوحش الذى حفر وان لم تكن فى المكان سعة كان لغيره أن يدفن ميتة وهو
 كرجل يسقط المصلى فى المسجد أو نزل فى الرباط فجاء آخر فان كانت فى المكان سعة لا يوحش الاول
 ولو أن الثانى دفن ميتة فى هذا القبر قال أبو نصر لا يكره ذلك كذا فى القابرية * ميت دفن
 فى أرض انسان غير اذن مالكها كان المالك بالخيار ان شاء رضى بذلك وان شاء أمر بالخراج الميت
 وان شاء سوى الأرض وزرع فوقها واذا حفر الرجل قبراً فى المقبرة التى يباح له الحفر فدفن فيه
 غيره مما لا ينش القبر وليسكن يضمن قيمة حفره ليكون جميعا بين الحقين كذا فى خزنة المفتين
 * وهكذا فى المحيط * قوم عمرو أرض موات على شط جيحون وكان السلطان يأخذ العشر
 منهم ويترتب ذلك رباط فقام متولى الرباط الى السلطان وأطلق السلطان له ذلك العشر هل
 يكون للمتولى أن يصرف ذلك العشر الى مؤذن يؤذن فى هذا الرباط يستعين به فى طعامه وكسوته
 وهل يكون للمؤذن أن يأخذ ذلك العشر الذى أباح السلطان قال العقيق أبو جعفر رحمه الله تعالى
 لو كان المؤذن محتاجاً بطيب له ولا ينبغي له أن يصرف ذلك العشر الى عمارة الرباط وإنما يصرف الى
 الفقراء لا غير ولو صرف الى المحتاجين ثم انهم اتفقوا على عمارة الرباط جاز ويكون ذلك حسناً كذا فى
 فتاوى قاضيان * وكذلك من عليه الزكاة لو أداها صرفها الى بناء المسجد أو القنطرة لا يجوز فان
 أراد الحيلة فالحيلة أن يتصدق به المتولى على الفقراء ثم الفقراء يدفعونه الى المتولى ثم المتولى يصرف
 الى ذلك كذا فى الذخيرة * رباط فيه ثمار يحوز للنازلين فيها أن يتناولوا منها فدا على وجهين اما
 أن كانت ثمار الاقية لها نحو التوت وما شاكل ذلك أو ثمار الهاقية فى الوجه الاول لا بأس وفى
 الوجه الثانى الاحتراز عن ذلك أحوط لديه لانه يحتمل أنه جعل ذلك وقفاً للفقراء دون النازلين وهذا
 اذا لم يعلم أما اذا علم أنهم وقفوا على الفقراء لا يحل لغير الفقراء أن يتناولوا منها كذا فى الوقفات
 الحسامية * وفى فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى رجل دفع الى خادم دار عمران وهى دار يسكنها
 الفقراء دراهم وأمره أن يشتري بها خبزاً ولما وبتفق على المقيمين فيها فلم يخبخ الخادم ذلك اليوم
 الى الخبز والعم وقد كان اشترى قبل ذلك الخبز والعم بالنسيئة ففضى ذلك الدين بهذه الدراهم ضمن
 كذا فى المحيط * (والمسائل التى تعود الى الاشجار التى فى المقبرة وأراضى الوقف وغير ذلك) مقبرة
 عليها أشجار عظيمة فهذا على وجهين اما أن كانت الاشجار نابتة قبل اتخاذ الأرض مقبرة أو نبتت بعد
 اتخاذ الأرض مقبرة فى الوجه الاول المسألة على قسمين اما أن كانت الأرض مملوكة لهما ملك
 أو كانت مواتاً لملكها واتخذها أهل القرية مقبرة فى القسم الاول الاشجار باصلها على ملك رب
 الأرض يصنع بالاشجار وأصلها ما شاء وفى القسم الثانى الاشجار باصلها على حالها القديم وفى الوجه

الثانى

الطيب بعد انكار البيع فى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وتسمع فى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى

رجل ادعى على رجل أنه نقض حائضه وهذا هو ذلك فان بينوا طول الحائط وعرضه جازت شهادتهم وان لم يذكروا قيمته ولا يشترط
 ذكر القيمة * رجل ادعى على رجل أن عبده الصغير ألق عليه شيئاً وأراد أن يستخلف المولى كيف يستخلفه يستخلفه بالله ما علم أن
 عبده هذا أهله كذا أو بانه ليس له عليه شيء من الوجه الذى يدعى قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى مسائل
 ما رجعهم الله تعالى فى النواذر من طرقة فى هذا الفصل فى بعضها يخلف على نفس المتدوى وفى بعضها يحلف بالله ما له عليه شيء من
 الوجه الذى يدعى وقد ذكرنا جنس هذه المسائل فى أول هذا الباب * رجل ادعى على رجل أنك ضمنت لى عن فلان كذا درهم ما فقال

المدعى عليه ليس لك على هذا المال ولم يقل لم أضمن كيف يحلف قالوا يحلف بالله ما عليه هذا المال من لوجه المدعى قال أبو يوسف
وجه الله تعالى ان عرض القاضى يحلفه على الخصال ولا يحلفه بالله ما ضمنته * رجل دلت وله على رجل ألف درهم فقدم ابن الميت الغريم
الى القاضى وادعى عليه الدين قالوا يحلف للغريم قبل أن يثبت الابن موت الاب أن يحلف ما ليداعيه شئ ويحل للوارث أن يحلف أن له على
هذا الرجل ألف درهم * الوكيل بالخصومة اذا ادعى ديناً ما وكاه على رجل وأراد أن يحلف المدعى عليه فقال المدعى عليه للوكيل أحضر
موكيلك حتى يجمع كل ما يدعى على لاحلف ليس له ذلك وكذا الرجل اذا خاصم رجلاً فى شئ فقال المطلوب للقاضى ان هذا المدعى يريد ان تعابى
مره ليجمع دأويه حتى أنظر فيها فأقر بما يجب اقراره وأحلف فيما يتوجه على (400) اليمين قالوا ان تحضر القاضى عن الأبرام أمره
بذلك ولا يجبره وقال الفقيه أبو

جعفر رحمه الله تعالى ان عرف
القاضى المدعى بالتعنت أمره
حتى يجمع دعاويه وان لم يكن
كذلك لا بأسه وقال أبو نصر رحمه
الله تعالى اذا كان لرجل على رجل
دعاوى متفرقة لا يحلفه القاضى
على كل شئ بل بأسه حتى يجمع
الدعاوى ويحلفه بها واحدة
* اذا حلف الحاكم المحكم رجلاً
لا يحلفه القاضى فى ذلك نائياً وان
كان الحاكم فاسقاً عذراً * اذا
طلب المدعى عيّن المدعى عليه فى
شئ فقال المدعى عليه أخرج كراسة
حسابك لا نظرفيه فقال المدعى
لا أخرج وطلب من القاضى أن
يحلفه قالوا ان أمره القاضى بان
يخرج فهو حسن ولا يجبره كالأول
طلب المدعى عليه من القاضى أن
يسأل المدعى من أى وجه يدعى
على هذا المال ان ألمه القاضى
عن ذلك فهو حسن وان لم يبين
لا يجبره القاضى على ذلك فكذلك
هذا * رجل ادعى مالا على رجل
وأخرج صكافيه اقرار المدعى عليه
بذلك المال للمدعى فقال المدعى
عليه ان المدعى قد راد اقرارى وأراد

الثانى المسألة على قسمين اما أن علم لها غرس أولم يعلم فى القسم الاول كانت للغرس وفى القسم
الثانى الحكم فى ذلك الى القاضى ان رأى بيعها وصرف ثمنها الى عبادة المقبرة فله ذلك كذا فى
الواقعات الحسامية * واذا غرس شجراً فى المسجد فالشجر للمسجد واذا غرس شجراً فى أرض
موقوفة على الرباط ينظر ان كان الغرس على قنطرة هذه الارض الموقوفة على الرباط فالشجر
للموقف وان لم يول ذلك فالشجرة له وله قلعها واذا غرس شجراً فى طريق العامة فالحكم أن الشجر
للمسجد واذا غرس شجراً على شطرنج العامة أو على شط حوض القرية فهو للغرس كذا فى الظهيرية
* ولو قطعها فنبتت من حروقها أشجار فهي للغرس كذا فى فتح القدير * أشجار على حافى النهر
فى الشارع اختصم فيها الشربة ولم يعرف الغرس وهذا النهر يجري أمام باب رجل فى الشارع قالوا
ان كان موضع الاشجار ملكاً للشربة فثبت فى ملكهم ولم يعرف غرسه يكون لهم وان لم تكن
أرض الاشجار ملكاً للشربة بل هى للعامة وللشربة فيها حق تسبيل الماء ان علم أن صاحب الدار
حين اشترى الدار كانت هذه الاشجار فى هذا الموضع فان الاشجار لا تكون لصاحب الدار وان لم يعلم
ذلك كانت الاشجار له كذا فى فتاوى قاضى خان * قال الصدر الشهدى واقعته يجب أن يكون هذا
المجرى فى فناء داره كذا فى المحيط * وقف شجرة ينتفع باوراقها أو بثمارها أو باصلها فالوقف جائز
ثم اذا جاز لا يقطع اصلها الا اذا كان لا ينتفع الا باصلها بان فسدت أغصانها أو كانت فى الاصل لا ينتفع
الا باصلها فيقطعها أيضاً ويتصدق واذا كان ينتفع بثمارها أو باوراقها لا يقطع كذا فى المنهات
* وكذلك لو وقف شجرة باصلها على مسجد فينبى أو بثمر بعضها يقطع اليأس ويترك الباقي كذا
فى محيط السرخسى * أراض موقوفة على الفقراء أو أجراها من المتول رجل وطرح فيها السرقة
وغرس الاشجار ثم مات المستأجر فهذه الاشجار ميراث للورثة وبؤن دون بقلعها فلو أراد الورثة أن
يرجعوا الى الوقف بما زاد السرقة فى الاراضى ايس لهم ذلك كذا فى الذخيرة * رجل غرس شجراً
فى الشارع فبات الغرس وترك ابنه فجعل أحدهما حصته للمسجد لا تكون للمسجد كذا فى
الواقعات الحسامية * رجل غرس أشجاراً له فى ضيعته وقال لامرأته فى صحته اذا مت فبيعي هذه
الاشجار واصرفي ثمنها فى كفى وثن الخبز للمقراء وثن الدهن اسراج المسجد الذى فى كذا ثم مات
وترك امرأته هذه وورثة كباراً فاشترى الورثة الكفن من الميراث وجهزوه بتباع الاشجار ويحيط
من ثمن الاشجار مقدار الكفن وتصرف المرأة الباقي الى الخبز ودهن السراج كذا فى المحيط * رجل
وقف ضيعته على جهة معلومة أو على قوم معلومين ثم ان الواقف غرس فيها شجراً قالوا ان غرس من
غلة الوقف أو من مال نفسه لكن ذكر أنه غرس للوقف يكون للوقف وان لم يذكر شيئاً وقد غرس

أن يحلف المدعى على ذلك كان له ذلك كما قال لرجل بعث منى عبدك هذا بكذا فقال المدعى عليه بعث ولدك قد أقتنى البيعة مع عواد ولم
أن يحلفه على ذلك * عين فى بدر رجل ادعاه رجلان كل واحد منهما على حدة فحلفه القاضى لاحدهما فكل وقضى له ثم أراد الآخر أن
يحلفه ان كان الثانى يدعى ملكاً مطلقاً ويدعى الشراء من المدعى عليه لا يحلفه الثانى لان فائدة التحليف النكول ولو نكل للثانى بعدما
نكل الاول لا يصح نكوله للثانى على الاول فلا يبطل ذلك القضاء وان كان الثانى يدعى عليه غصباً حلفه لانه لو نكل للثانى ضمن له القيمة
فحلفه * رجل ادعى داراً فى يد رجل ولا يدينه للمدعى فأراد أن يحلف المدعى عليه على البتات فقال ذواليدانى وورثتها من أى وعلى الوارث
اليمين على العلم فانما حلف على العلم قالوا الذى اليد أن يحلف المدعى بالله ما تعلم أنهم اوصيت اليه من قبل أبيه فان حلف المدعى فيه بذلك يحلف

المدعى عليه على البتات وان نكل المدعى بحلف المدعى عليه بعد ذلك على العلم بالله ما علم ثم المدعى * سكة شجرة ناذة فيها فزرة تقوم ادى رجل فيها طريقا وانكر أصحاب السكة كان له أن يحلفهم ان لم يكن فيهم أو وقفها فاذنوا واحدهم منهم سطة العين عن الباقي وان نكل هذا الواحد حلف الباقي وان كان فيهم صغار أو وقف فلا عين عليهم * رجل مات وادعى بعض ورثته لانيهم على رجل ديننا واستخلفه خلف ثم حضر وارث آخر ايسل الثاني أن يحلفه لان الوارث قائم مقام المورث والمورث لا يحلفه الامرة * رجل ادعى على عبد محجور عليه مالا بالاستهلاك قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى ليس له أن يذهب بالعبد الى باب القاضي بغير إذن المولى لانيه من شغل العبد عن خدمة المولى في تلك الساعة (٤٥٦) ولكن لو وجد في مجلس القاضي كان له أن يحلفه * رجل ادعى على ميت

دينا فاحضر دارنا واحدا فاسكر فاستخلف على العلم خلف ثم اراد المدعى أن يستخلف دارنا آخر كان له ذلك لان الناس يتفاوتون في البين ولان الوارث يستخلف على العلم ويرى العلم الاول بين الميت ويعلم الثاني * رجل ادعى على رجل ألف درهم والمدعى عليه يعلم أنهم سبعة تغاف أن لو أقرب بالالف وادعى الاجل ربما ينكر الاجل ويطلبه بالالف حالة فاما له في ذلك أن يقول للقاضي سألها مؤجلة أو محجلة فان سألها فقال هي حالة وطلب عين المدعى عليه كان للمدعى عليه أن يحلف بالله ماله على الاف التي يدعى ولو حلف بالله ماله على أداء هذه الاف التي يدعى كان صادقا في عينه ولو كان عليه ألف حالة وهو معسر لا يسهه أن يحلف بالله ماله على هذه الاف التي يدعى حتى لو حلف بالطلاق ليس على هذه الاف وهو معسر يقع الطلاق ولو كان عليه ألف مؤجلة حلف بالله ماله اليوم قبله - ق- لو ان لم يكن من قصده اقراء مال المدعى وانما يريد بهذا دفع المطالبة يرجى أن لا يكون

من مال نفسه يكون له وورثته بعده ولا يكون وقفا كذا في فتاوى قاضيهان * سئل نجم الدين في مقبرة فيها أشجار هل يجوز صرفها الى عسارة المسجد قال نعم ان لم تكن وقف على وجه آخر قيل له فان بدعت حيطان المذبة الى الحراب يصرف اليها والى المسجد قال الى ما هي وقف عليه ان عرف وان لم يكن للمسجد متول ولا للمقبرة فليس للعامة التصرف فيه بدون إذن القاضي كذا في الظهيرية * سئل نجم الدين عن رجل غرس ثلثة في مسجد كبرت بعد سنين فادعى متولى المسجد أن يصرف هذه الشجرة الى عسارة بثمن هذه السكة والغراس يؤول هي الى فاني ما رقت بها على المسجد قال الظاهر ان الغراس جعلها للمسجد فلا يجوز صرفها الى البئر ولا يجوز للغراس صرفها الى حاجنة نفسه كذا في المحيط * في فتاوى أهل سمرقند مسجد فيه شجرة تفاح يباح للقوم أن يقطروا بهذا التفاح قال الصدر الشهيد رحمه الله تعالى المختار أنه لا يباح كذا في الذخيرة * شجرة على طريق المارة جعلت وقف على المارة يباح تناول ثمرها للمارة ويستوى فيه الغني والفقير وكذا الماء المذوق في الفلوات وماء السقاية وسرير الجنائز وثيابهم او مصحف الوقت يستوى الغني والفقير في هذه الاشياء كذا في فتاوى قاضيهان *

(الباب الثالث عشر في الاوقاف التي يستغنى عنها او ما يصل به من صرف غلة الاوقاف الى وجوه أخرى وقف الكفار)

أوقاف على قنطرة فيبش الوادي وصار الماء الى شعب أخرى من أرض ذلك المحلة واحتج الى عسارة طرة هذا الوادي الجديد هل يجوز صرف غلات الاولى الى الثانية ينظر ان كانت القنطرة الثانية للعامة وليس هناك قنطرة أخرى للعامة أقرب اليها من صرف الغلة اليها كذا في الوقعات الحسامية * سئل شمس الامنة الحلواني عن مسجد أو حوض خرب ولا يحتاج اليه لتفرق الناس هل للقاضي أن يصرف أوقافه الى مسجد آخر أو حوض آخر قال نعم ولو لم يفرق الناس ولكن استغنى الحوض عن العسارة وهناك مسجد يحتاج الى العسارة أو على العكس هل يجوز للقاضي صرف وقف ما استغنى عن العسارة الى عسارة ما هو محتاج الى العسارة قال لا كذا في المحيط * وابط يستغنى عنه وله غلة فان كان بقره رباط صرفت الغلة الى ذلك الرباط وان لم يكن بقره رباط يرجع الى ورثة الذي بنى الرباط هكذا ذكر المسألة في فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى قال الصدر الشهيد رحمه الله تعالى في واقعاته وفيه نظر فتأمل عند الفتوى كذا في الذخيرة * في فتاوى النسب في مثل شمس الاسلام عن أهل قرية افتروا وادعى مسجد القرية الى الحراب وبعض المغلبة يستولون على خشب المسجد يقولونه الى ديارهم هل لواحد من أهل القرية أن يبيع الخشب باسم القاه

وبعدك

قال الفقيه أبو الليث رحمه الله

تعالى هذه المسألة دليل على أن قول المدعى عليه ماله اليوم حق لا يكون منه اقرار بالمال اذ لو كان اقرارا أمره القاضي باءاءه ثم وقال بعض الناس يكون اقرارا بالمال * ولو كان عليه دين فأنكر وحلف بالله ايسل على شيء وحرك لسانه بالاستثناء بحيث لا يعلم أن ذلك استثناء ولو حلف وأشار بأصبعه في كنه الى رجل غير المدعى بالله ماله على شيء لم يكن حاثا ديانته ويكون حاثا قضاءه حتى لو كاسا نكل بالطلاق يقع الطلاق قضاء * ولو كان على رجلين وبه رهن نقاف المديون أنه لو أقرب بالدين بما ينكر المدين من الرهن فباخذ من ماله يقول المديون القاضي سأل أنه يدعى على أقارب المدين أو ليس هم رهن يسأل فان قال هم رهن رجع الامن عن ماله الرهن را - قال ما فقتل

رهن كان له أن يحلف بالله ليثبت على الفاسق أنكر وتحلف بالطلاق به ليمتدح على شيء أو حلفه القاضي بالطلاق على قول بعض المشايخ رجعهم الله تعالى طلب المدعي ثم إن المدعي أقام البيعة فشهد الشهود أن المدعي أقرضه الفلأ قبل اليمين وقضى القاضي بالمال لا يقع الطلاق ولو شهد الشهود أنه عليه الفداء قضى القاضي بالمال ذكر في الجامع أنه يقع الطلاق وهو قول محمد رحمه الله تعالى * رجل ادعى على ميت ديناً و قدّم الوصي إلى القاضي فحلف الوصي وطلب المدعي من القاضي عين الوصي لا يحلفه القاضي لأن فائدة الخليف هو النكول ولو أقر الوصي بالمال لا يصح إقراره على الميت فلا يحلفه إلا أن يكون الوصي وارث الميت فيثبت له أن يحلفه لأنه لو نكل حتى يصير مقراً يلزمه المال في نصيبه * المدعي (١٥٧) عليه إذا شك أن المدعي صادق في دعواه أم كاذب لا ينبغي له أن يحلف فإن

طلب المدعي عينه ولا يرغب في الفداء فإن كان أكبر رأي المدعي عليه أن المدعي صادق في دعواه فإنه يذبح المال ولا يحلف وإن كان أكبر رأي أنه مبطل في دعواه وسعه أن يحلف * رجل ادعى على وارث رجل مالا وأخرج صكاً بإقرار المدعي عليه بالمال فادعى الوارث أن المقر قد رد إقراره وطلب عين المدعي على ذلك كان له أن يحلف لأنه ادعى عليه ما لو أقر به يبطل دعواه ولو قال الوارث قد أقرت الميت لجهنم قال بعضهم له أن يحلفه لأنه لو نكل تبطل دعواه ولو ادعى أن المقر كان كاذباً في إقراره لا يقبل ذلك منه * رجل ادعى على امرأة مخدرة أو على مريض مالا وطلب المدعي عليه ذكر الخصاص رجع الله تعالى أن القاضي يبعث أميناً أو أمينين ومعه شاهد حتى يستحلف المدعي عليه وذكري المنتقى فيه خلافاً على قول أبي يوسف رجع الله تعالى يبعث أميناً يحلفه وقال أبو حنيفة رجع الله تعالى لا يبعث فيفوض ذلك إلى رأي القاضي فلو أن

و يملك الثمن ليضرفه إلى بعض المساجد أو إلى هذا المسجد قال نعم كذا في المحيط * رجل رباط دابة أو سيفاً ورباط وقف على الرباط وخرب الرباط واستغنى الناس عنه برباطي رباط آخر هو أقرب الرباط إليه كذا في الذخيرة * في النواذر عساو وقف أنهدم وليس له من العلة ما يمكن عساو العساو بطل الوقف وعاد حق البناء إلى الوافان كان حياً وإلى ورثته إن كان ميتاً كذا في محيط السرخسي * حوض في محلة خرب فصار بحيث لا يمكن عمارته واستغنى أهل المحلة عنه إن كان يعرف واقفه يكون له أن كان حياً ولو رثته إن كان ميتاً وإن كان لا يعرف واقفه فهو كاللقطة في أيديهم يتصدقون به على فقير ثم يبيعه الفقير فينتفع بالثمن * ومن هذا الجنس حانوت هو وقف صحيح احترق السوق والحانوت وصار بحال لا ينتفع به ولا يستأجر بشئ البتة يخرج من الوقفية * ومن هذا الجنس الرباط إذا احترق يبطل الوقف ويصير ميراثاً * ومن هذا الجنس منزل موقوف وقفاً صحيحاً على مقبرة معلومة تخرب هذا المنزل وصار بحال لا ينتفع به فاعر جلع وعمره وبني فيه بناء من ماله بغير إذن أحد فالأصل لورثة الواقف والبناء لورثة الباني كذا في المضمهرات * وكذلك وقف صحيح على أقوام مسلمين خرب ولا ينتفع به وهو بعيد من القرية لا يرغب أحد في عمارته ولا يستأجر أصله يبطل الوقف ويجوز بيعه وإن كان أصله يستأجر بشئ قليل يبقى أصله وقفاً كذا في فتاوى قاضيان * وهذا الخواب صحيح على قول محمد رحمه الله تعالى فاما عند أبي يوسف رحمه الله تعالى ففيه نظر لأن الوقف بعد ما صح بشرائطه لا يبطل إلا في مواضع مخصوصة كذا في محيط السرخسي * في فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى رجل جمع مالا من الساس لينتفعه في بناء المسجد فأنفق من ذلك المراهم في حاجته ثم رد بدلها في نفقة المسجد لا يسعه أن يفعل ذلك فإن فعل فإن عرف صاحب ذلك المال رد عليه أو سأله تجديد الأذن فيه وإن لم يعرف صاحب المال استأذن الحاكم فيما يستعمله وإن تعذر عليه ذلك وجوز له في الاستحسان أن ينفق مثل ذلك من ماله على المسجد فيجوز لكن هذا واستثمار الحاكم يجب أن يكون في رفع الوبال أما الضمان فواجب كذا في الذخيرة * ويتننى على هذا مسائل ابتلى بها أهل العلم والصالحاء منها العالم إذا سأل الفقراء أشياء واختلط بعضها ببعض يصير ضماناً لجميع ذلك وإذا أدى صار مؤدياً من مال نفسه ويصير ضماناً لهم ولا يجزئهم عن زكاتهم فيجب أن يستأذن الفقير لبأذن له بالقبض فيصير خالطاً له بماله كذا في المحيط * ومنها (١) نادى مرد إذا قام وسأل للفقير شيئاً بغير أمره فهو أمين فإن اختلط مال البعض بمال البعض يصير مؤدياً من مال نفسه ويصير ضماناً لهم ولا يجزئهم عن زكاتهم فيجب أن يأمره الفقير أو لا بذلك لأنه (١) قوله نادى مرد كذا في عبارة الذخيرة ولم يظهر لي هذا الاسم فلتراجع المضمهرات اه بحرأوى

(٥٨ - (الفتاوى) - ثاني)

بشاهد * رجل توجه عليه اليمين فقال إن المدعي حلفني في هذه الدعوى عند القاضي بلد كذا وطلب عين المدعي على ذلك حلفه القاضي بالله ما حلفته فإن نكل لا يكون له أن يحلف المدعي عليه وإن حلف كان له أن يحلف المدعي عليه على المال فإن قال المدعي عليه إن المدعي قد ادعى على هذا المال عند قاضي بلد كذا ثم خرج من دعواه وأبرأني فطلب من القاضي تحليفه قال بعضهم لا يحلفه القاضي هنا لأن دعواه البراء لم يصح فلا يستوجب اليمين بخلاف المسئلة الأولى * وقال الشيخ الامام شمس الأئمة الحلواني رجع الله تعالى هذا والاول سواء والاصح أن له أن يحلفه * رجل اشترى من رجل عبداً ثم ارع به عيباً إن آل الله شري ثم ودى في حقه ولا يجبره القاضي على نقد الثمن وإن قال

المشتري شهودى غيب يستعاف البائع فان حلف البائع بحجته القاضى المشتري على نقد الثمن وان تسكن يقضى بالغيب * اذا شهد الشهود على رجل بحق وقضى القاضى بشهادتهم ثم ان الشهود عليه ادعى أن الشهود قد رجعوا عن شهادتهم ان ادعى رجوعهم في غير مجلس القاضى لا يسمع دعواه ولا يحلف الشهود ولو أقام البيئته على ذلك لم يقبل بينته وان ادعى رجوعهم عند قاض آخر ان لم يدع قضاء القاضى رجوعهم لم يسمع دعواه أيضا وان ادعى انهم رجعوا عند فلان القاضى وان ذلك القاضى قضى رجوعهم يسمع دعواه ولو أقام البيئته على ذلك قبلت بينته وان لم يكن له بينة كان له أن يستخلف الشهود لان رجوع الشهود عند قاض آخر يصح كرجوعهم عند القاضى الذى قضى بشهادتهم * المدعى عليه اذا كان أحس وطلب المدعى عينه فانه يحلفه وصورة الخليف أن يقول له القاضى عليك عهد الله وميثاقه ان كان كذا فإذا أومأ برأسه بنعم يصير حالفا ولا يقول له القاضى بالله ان كان كذا لانه لو أشار برأسه بنعم في هذا الوجه يصير مقرا بالله ولا يكون حالفا * رجل ادعى على صبي ما ذون مالا فأنكر اختلافوا فيه قال بعضهم لا يحلف لانه لا حنث عليه فأنما يلزمه المال اما بالبيئته أو بالاقرار وذكر الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى أنه يحلف في قول علماءنا رحمه الله تعالى قالوا به نأخذلان المأذون بمنع عن العين الكاذبة كيلا يرتفع اعتماد الناس عليه في التجارات ولهذا يصح اقراره وفي بعض الروايات لا يحلف الصبي قالوا يجوز أن تكون المسئلة على الاختلاف على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يحلف لان فائدة الخليف النكول وعنده النكول بذل والصبي لا يملك البذل وعند صاحبيه رحمه الله تعالى يحلف لان عندهما النكول اقرار وهو من أهل الاقرار * وذكره شمس الأئمة رحمه الله تعالى في شرح كتاب الاقرار أنه يحلفه عند الكل (٣٥٨) * اذا اشترى من رجل جارية ثم ادعى على البائع أنه أقاله البيع وهو كاذب في

دعواه حلف البائع فنه كل وقضى عليه بالاقالة بذكره نفسه قضاؤه باطنا في قول أبي حنيفة وأبي يوسف وجهما الله تعالى الاول حتى يحلف للبائع وطوئا عندهما وعلى قول محمد وأبي يوسف وجهما الله تعالى الا لا يحلف له وطوئا وهو على اختلاف المعروف في قضاء القاضى بشهادة الزور وفي العقود والغسوخ * رجل ادعى عينا في يد رجل أنه لى وانك قد أقررت لي بهذا فأقام المدعى عليه البيئته أن المدعى قد استوهب منى كان ذلك دفعا لدعوى المدعى لان

اذا أمر صار وكيلًا بقبضه وبالتصرف له فيصير خالطًا له بحاله كذا في المضمرات

(الباب الرابع عشر في المتفرقات)

رجل أراد أن يجعل ماله في جهة القرية فبناها الرباط للمسلمين أفضل من عمق الرقاب لانه أدوم وقيل التصديق على المساكين قلت وقد كنا قلنا ان أراد ذلك بأن يشتري الكتب ويضع في دار الكتب ليكتب العلم لانه أدوم فانه يبنى الى آخر الدهر فكان أفضل من غيره ولو أراد أن ينفذ داره وتفاعلى الفقراء فالتصدق بثمنها أفضل ولو كان مكان الدار ضيقة فالوقوف أفضل * أراد أن يشتري للمسجد دهنًا أو حنظلًا فان كان المسجد مستغنيا عن الدهن محتاجا الى الحنظل فالحنظل أفضل وان كان على العكس فشراء الدهن أفضل وان كانا سواء فهما في العنقل سواء فينظر في الفضيلة ونقصانها وزيادة على حاجتها وقوتها ووضعها ودوامها فعلى هذا انصرف الى المتعلم ووجوه النعم من الفقه وكتابه وجمعه أولى من الاشتغال بأداء العبادات من النوافل وكذا الحديث والتفسير أولى لان نفع هذه الاشياء أدوم فكان أولى كذا في المضمرات * وقف وقفًا صحيحًا على سائر مائة سنة كذا من طلبه العلم فسكن فيها انسان لكن لا يبيت فيها ويشغل بالحراسة املا لا يحرم عن ذلك ان كان يابى الى بيت من بيوتهم وله آله السكنى لانه يعدسا كن هذا الموضع كذا في المضمرات * ولو اشتغل بالليل

بالحراسة

الاستيهاب اقرار منه بالملك للواهب فصار كولو أقام ذوالبيئته على اقراره

المدعى أنه ملك ذى اليد ولو أقام كل واحد منهما البيئته على اقرار صاحبه بالملك ثم اتت البيئتان ويبقى لذى اليد اذا أقر رجل أنى وهبت هذا العين لفلان وقبضه منى ثم ادعى أنه لم يقبضه منى وانى أقرت بالقبض كاذبا وطلب عين الموهوب له ذكر الشيخ الامام المعروف بخواهر زاده رحمه الله تعالى في المزارعة أنه لا يحلف الموهوب له في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ويحلف في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وكذا في كل موضع اذا ادعى أنه كان كاذبا فيما أقر كولو أقر بقبض الثمن من المشتري وغيره ثم ادعى أنه كان كاذبا في اقراره أو أقر الواهب بقبض الهبة ثم ادعى أنه كان كاذبا فيما أقر أو أراد استخلاف المشتري بالله لقد نفقده العين أو طلب عين الموهوب له بالله لقد قبضت الهبة باذن الواهب على قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ليس له أن يستخلفه وعلى قول أبي يوسف والشافعى رحمه الله تعالى له ذلك ذكر الخلاف في كتاب الاقرار فاذا كان في المسئلة خلاف أبي يوسف والشافعى رحمه الله تعالى يقبض ذلك الى رأى القاضى والمفتى * رجل اشترى من رجل حرا باهروا فاقبضه فوجده أحد عشر ثوبا ثم اختلفا فقال البائع بعث منك هذا البراب على أن فيه عشرة أثواب بمائة درهم وقال المشتري بل اشترىته منك على أن فيه أحد عشر ثوبا بمائة درهم فطلب كل واحد منهما عين صاحبه فان القاضى يحلف البائع أولا بالله باهروا هذا البراب على أن فيه أحد عشر ثوبا بمائة درهم لان المشتري يدعى بحله مع الثوب والثابت به هو يشكر فيحلف كلوا مكة يبيع اليك فانما يكون به يرد ثوبا على المشتري وان حله ودالمثني المبيع على البائع فلو كان المشتري لا يبيع

لما حلف ان يبيع الثوب الزائد فيفسد العقديين فما كان عليه زدا لم يبيع ولا يحلف المشتري * الاستحلاف على ثلاثة اوجه وفي وجه
يستحلف عند السكك وهو القصاص والامول وفي وجه لا يستحلف عند السكك وهو الحدود وفي وجه يختلفون فيه عند أبي حنيفة رحمه
الله تعالى قال لا يستحلف وهي يبيع مسائل ستة من مازفة النكاح والرق والاني في الابل والولاء والرجعة والنسب والسابعة ذكرها
في الجامع الصغير اذا ادعت الامة على مولاها أنها ولدت منه هذا الولد وأدعت أنها ولدت منه ولد او مات الولد وأدعت أنها أسقطت منه
سقطا استبان خلقه وأنكر المولى لا يحلف في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذا الولد ادعت امرأة الرجل أنها ولدت هذا الولد وأنه أنكر
الزوج وكذا الزوج المولى والزوج بصي وادى أنها ولدت منه وأراد استحلافها لا يمين عليها في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى قالوا لا يحلف
في احدي وثلاثين خصلة بعضها تختلف فيه وبعضها متفق عليه * فنها اذا ادعى رجل أو امرأة على رجل أنه قد ذقه لا يحلف للمشتري
قولهم * ومنها اذا ادعى الزنا لا يحلف وصورة ذلك رجل حلف بعق عبده أن لا يزني أبدا فقدمه العبد الى القاضي وقال ان هذا حلف بعتي
أن لا يزني أبدا وقد أتى الذي حلف عليه بعد عيونه وعتقت فأنكر المولى الزنا فطلب العبد يمينه ذكر الخصاص رحمه الله تعالى أنه يستحلف
بأنه ما زنت بعدما حلفت بعتي عبدك هذا أن لا يزني فان نكل عن اليمين عتق عليه عبده وان حلف لأمي عليه وذكر الخصاص رحمه الله
تعالى أنه لا يستحلف بالله ما زني كما ادعى العبد وذكر الشيخ الامام شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى الرواية محفوظة في الكتب أن
القاذف اذا ادعى على المقدوف أن المقدوف صدقه في القذف (٣٥٩) وانه قد زني وأقام البينة على ذلك قبلت بيئته

ويستحلف عنه الحد وان لم
يكن له بينة وأراد استحلاف
المقدوف بالله ما صدقه
في ذلك القذف ليسقط الحد عن
نفسه لا يستحلف المقدوف على
ذلك ولا فرق بين المستلمين فان
مقصود القاذف من هذه الدعوى
اسقاط الحد عن نفسه لايجاب
الحد على المقدوف ولهذا لا يشترط
عدد الاربعة في الشهود كما أن
مقصود العبد اثبات العتق لايجاب
الحد على المولى فصار في المسئلة
روايتان قال شمس الأئمة
الحواشي رحمه الله تعالى الصحيح

بالحراسة وبالنهار يقصر في التعلم ينظر ان اشتغل في النهار بعمل آخر حتى لا يعد من جملة طلبة
العلم فلا وظيفة له وان لم يشتغل حتى يعد من جملة طلبة العلم فله الوظيفة كذا في محيط السرخسي
* هذا اذا قال على ساكني مدرسة كذا من طلبة العلم أما اذا قال على ساكني مدرسة كذا ولم
يقبل من طلبة العلم فكذلك الجواب حتى لا يكون لساكني المدرسة من غير طلبة العلم شيء من الوظيفة
لانه هو المفهوم كذا في فتاوى قاضيان * المتعلم اذا كان لا يختلف الى الفقهاء للتعلم فان كان
في المصر وقد اشتغل بكتابة شيء من الفقه لنفسه مما يحتاج اليه لا بأس له أن يأخذ الوظيفة وان كان
في المصر وقد اشتغل بغير ذلك لا يأخذ كذا في المضمرات * ان غاب المتعلم عن البلد بأمانم رجح
وطلب فان خرج مسبرة سقر ليس له طلب ماضى وكذا اذا خرج وأقام خمسة عشر يوما وان كان
أقل من ذلك لاسر لا بد له كطلب القوت والرزق فهو عفو ولا يحل لغيره أن يأخذ حجرة ووظيفته
على حالها اذا كانت غيبته مقدار شهر الى ثلاثة أشهر فاذا زادت كان لغيره أن يأخذ حجرة ووظيفته
كذا في البحر الرائق * قال المصنف من يأخذ الاجر من طلبة العلم في يوم لادرس فيه أرجو أن
يكون جائرا كذا في المحيط * غاب المتفقه شهرا أو شهرين يحرم عليه أخذ المرسوم بالاستحلاف ان
كان مشاهرة وان كان مسانحة وحضر وقت القسمة وقد أقام أكثر السنة يحل كذا في القنية

أنه يستحلف المولى في مسئلة العبد وهل يصير العبد قاذفا مولا بهذا الكلام ذكر الخصاص رحمه الله تعالى في أدب القاضي ما هو اشارة
الى أنه لا يصير قاذفا فانه قال وقد أتى الذي حلف عليه ولم يقل انه زني تخروا عن ذلك * وذكر في الحدود رجل قذف غيره فقال رجل آخر
للقاذف هو قذفت بصير الثاني أيضا قاذفا ثم اذا حلف المولى هنا كما هو المختار يحلف على السبب بالله ما زنت بعدما حلفت بعتي عبدك هذا
* ومما لا يستحلف فيه الحدود الآن في السرقة يستحلف السارق وعند النكول بقضى عليه بالمال لانه ادعى عليه أخذ المال بجهة السرقة
فيستحلف لاخذ المال * ومما لا يستحلف فيه النكاح لا يمين فيه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى سواء كانت الدعوى من الرجل أو المرأة
وعند صاحبيه يستحلف المنكر والفتوى على قولهما فله عموم البأوى وكيفية الاستحلاف عندهما أنها اذا ادعت النكاح والصدائق
في ظاهر الرواية عنها يحلف على الحاصل بالله ما هذه امرأتك بهذا النكاح الذي تدعى ولا لها عليك هذا الصداق الذي ادعت وهو كذا
وكذا ولائتي منه وان كان المدعى هو الرجل يستحلف المرأة بالله ما هذا زوجك على ما يدعى وقيل على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يحلف
على السبب بالله ما تزوجتها على كذا وكذا من الصداق كما هو أصله الا اذا عرضت المرأة قالوا او يحتمل أن يكون المذكور في ظاهر الرواية
قول أبي يوسف رحمه الله تعالى أيضا * ومن فروع هذه المسئلة رجل ادعى على رجل أن المدعى عليه زوج بنته فلانة منه وهي صغيرة
فأنكر الأب وطالب المدعى يمينه ان كانت البنت صغيرة وقت الخصومة لا يستحلف الاب في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لو جهن أحدهما
أنه لا يري اليمين في النكاح والناظر أن اليمين للنكول وعنده اذا أقر الاب على ابنته الصغيرة بالنكاح لا يصح اقراره وعند صاحبيه
يستحلف الاب لانه لو أقر عليها بالنكاح يصح اقراره ولو كانت كبيرة وقت الخصومة لا يستحلف الاب عند اليككل أما عند أبي حنيفة

رحمه الله تعالى فلما قلنا وأما عندهما فأنهما إذا كانت كبيرة كان الأب يعتزله الوكيل والوكيل بالشكاح لا يتوجه عليه الخصومة فلا يتخلف
 وتختلف المرأة على دعواه عندهما * رجل ادعى على رجل أنه زوج منه أمته فلأنه على مائة درهم وأنكر المولى عندهما يتخلف المولى لأنه
 لو أقر عليها بالشكاح يصح إقراره فيستخلف * امرأة ادعت على زوجها أنه طلقها بعد الدخول وعليه نفقة العدة فأدكر الزوج النفقة
 يتخلف بالله ما عليك تسليم النفقة إليها إلا إذا ادعت المرأة فقالت أنه من تخلف الحديث بزعم أنه لا نفقة للمبتوتة فلو حلف على الحاصل
 يتخلف بناء على زعمه فيخلفه القاضي على السبب بالله ما طلقها بعد الدخول * امرأة ادعت الدخول على زوجها فقالت تزوجني وطلقني
 بعد الدخول ولبي عليه المهر كذا أو قالت طلقني قبل الدخول ولبي عليه نصف المهر المسمى وهو كذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يتخلف على
 الشكاح وإنما يتخلف على المال فإن نكل يلزمه المال ولا يقضي بالشكاح * امرأة ادعت على زوجها أنه آلى منها وانقضت أربعة أشهر
 من وقت الإبراء وإنما بان منه فقال الزوج فئت إليها قبل مضي أربعة أشهر وأسكرت المرأة النبي عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى
 لا يتخلف المرأة وعندهما تستخلف وكذا لو ادعت أنه طلقها طلاقاً جعياً وانقضت العدة فقال الزوج كنت راجعته في العدة وأنكرت
 المرأة كان القول قول المرأة ولا يمين عليها قول أبي حنيفة وعندهما رجعهما الله تعالى عليها اليمين * رجل ادعى على رجل أنه أبوه أو
 ابنه فأدكر المدعي عليه قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يمين على المنكر إلا أن يدعى عليه مالا بسبب السبب كالإيراث والنفقة إذا كان ممن
 يستحق النفقة فيستخلف على المال وعند (٤٦٠) صاحبيه رجعهما الله تعالى إذا ادعى نسباً ثبت بإقراره يستخلف المنكر

* سئل المقيم أبو بكر عن الوقف على العلوية الساكنين ببلج قال من غلب منهم ولم يبع مسكنه
 ولم يتخذ مسكناً آخر فهو من سكان بلج ولم تبطل وطيفته ولا وقفه كذا في الذخيرة * ولو اشتري
 أرضاً فاسداً فقبضها واتخذها مسجداً وصلى الناس فيه ذكراً هلال رحمه الله تعالى في وقفه أنه
 مسجد وعلى المشتري قيمتها ولا ترد إلى البائع قال هلال رحمه الله تعالى هذا قول أصحابنا في المسجد
 والوقف على قياسه وذكري في كتاب الشفعة إذا اشترى أرضاً فاسداً واتخذها مسجداً وبني فيها
 بناء أنه يضمن قيمتها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويصير مستهاكاً بالبناء وعندهما ينقض البناء
 وترد الأرض على البائع فاشترط البناء على رواية كتاب الشفعة دليل على أنه إذا لم يبن لا يصير
 مسجداً بمجرد اتخاذه مسجداً بلا خلاف وعدم اشتراط البناء في رواية هلال رحمه الله تعالى دليل
 على أنه يصير مسجداً بلا خلاف بدون البناء قال الحاكم الشهيد رواية محمد رحمه الله تعالى في كتاب
 الشفعة أصح من رواية هلال رحمه الله تعالى ولو اشترى أرضاً فاسداً وقبضها وقبضها على
 الفقراء ثم وجد بها عيباً لا يردوها ولكن يرجع بالنقصان بخلاف ما إذا اشترى أرضاً واتخذها
 مسجداً ثم وجد بها عيباً فإنه لا يرجع بنقصان العيب كذا في المحيط وإذا تباين داراً بعيداً وتقايسا
 فوقف الدار ثم اشترى العبد فالوقف جائز وعلى المشتري قيمة الأرض يوم قبضها بالبائع كذا

ادعى عليه مالا ولم يدع وإن ادعى
 نسباً لا يثبت بإقراره كالعمومة
 والأخوة ونحوهما إذا ادعى مالا
 تسمع دعواه ويستخلف المنكر
 وإن تجرد عن دعوى المال
 لا يستخلف المنكر * وما يصح به
 إقرار الرجل أربعة الأب والولد
 والمرأة ومولى العتاقة وإقرار المرأة
 يصح بثلاثة الأب والزوج ومولى
 العتاقة ولا يصح إقرارها بالولد
 لأن إقرارها بالولد أقصر من إقرار
 صاحب الفراش وإقرار الإنسان
 لا يصح على غيره بلا دعوى *
 وإن ادعى مالا ينسب بالادعى

أن أباه مات وترك مالا في يد المدعي عليه أو ادعى أنه ومن والمدعي عليه موثر والمدعي
 عليه ينكر الأخوة يستخلف المدعي عليه على المال عند الكل لا على النسب ويستخلف بالله ما تعلم له في هذه الدار نصيباً كما يدعي فإن حلف
 برئ وإن نكل يقضي عليه بالمال ولا يقضي بالنسب * وجنس هذه المسئلة أربعة أحداها الميراث والثانية النفقة والثالثة إذا ادعى
 حق الحفظ أو الحضانة فإن قال لم التقط صعباً إن الصغير الذي التقطته أحمى وأنكر الملقط * والرابعة إذا ادعى بطلان حق الرجوع
 بأن وهب الإنسان هبة ثم أراد أن يرجع فيها فقال الموهوب له أنا أخوك وأنكر الوهاب يستخلف الوهاب * والحاصل أنه إذا ادعى
 بسبب النسب مالا أو حقاً لا زماً كان المقصود إثبات ذلك الحق دون النسب فيستخلف عند الكل * رجل مات ولم يترك عصبته ولا رجل
 أنه كان أعنته وأن له الميراث بحق الولاء أو أنكر سائر الورثة لا يمين عليهم في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * رجل مات فدل رجل لرجل
 أنه مات وقد أوصى اليك ولبي عليه دين فأدكر المدعي عليه الإيصاء أو أقر بالوصاء أو أنكر الدين لا يمين عليه عندهم وكذا لو ادعى رجل على
 رجل أن فلاناً وكلك بطلب حقوقه وكالة عامة ولبي على موكلك كذا فهو والوصى سواء * رجل في يديه دار عرض أو حيوان فقدمه رجلاً
 إلى القاضي وادعى كل واحد منهما أنه اشتراه من ذي اليد بكداً أو أقر المدعي عليه لأحدهما بعينه أنه باعه منه وأنكر الآخر فقال الآخر
 للقاضي حلف المدعي عليه أنه لم يبعه مني فإنه لا يبرأه ركز الوالد المدعي عليه دعواه عليه القاضي لأحدهما فأنكل ورفض عليه
 بالنكول ثم قال الآخر حلف المدعي عليه أنه لا يبرأه وكذا لو ادعى رجلان كلاً امرأة وقد سألنا إلى القاضي فأقرت لأحدهما أنكرت للآخر
 فقال الآخر حلف المدعي عليه أنه لا يبرأه في قولهم يكر الوالد أنكرت المرأة دعواه الخافها لأحدهما عينه على قول الآخر ثم يبرأه وجهه ماله

تعالى فنسكت وقضى به له لا تخلف إلا أن عرف قواهم * رجل في يديه دأ أو عرض قدمه وتجلان إلى القاضي وأدى كل واحد منهما أن صاحب اليد وهب له وسله إليه فأقر لأحدهما بعينه وطلب الآخر غنمه لا يخلف وكذا لو خلف لأحدهما فنسكت لا تخلف ولا آخر وكذا لو أدى كل واحد منهما أ - وهنه عنده بالف درهم وأقر به لأحدهما أو خلف لأحدهما فما فنسكت لا يخلف إلا أن آخر وكذا لو أدى أحدهما الرهن والتسليم والا آخر الشراء وأقر بالرهن وأنكر البيع لا يخلف للمشتري ولو أدى أحدهما الرجلين الاجارة والا آخر الشراء فأقر بالاجارة وأنكر البيع لا يخلف للمدعي الشراء ويقال للمدعي الشراء ان شئت تنتظر حتى تنقضي مدة الاجارة وتفك الرهن وان تفسخ البيع ولو أدى أحد الرجلين الصدقة والقبض والا آخر الشراء فأقر بأحد الأمرين لا يستخلف الثاني * ولو أدى كل واحد منهما الاجارة فأقر لأحدهما وخلف فنسكت لا يخلف إلا أن آخر ولو أدى كل واحد منهما أن العبد الذي في يدي اليد بعد مخصبه منه ذو اليد أنكر دعواهما أو أقر لأحدهما أو خلف لأحدهما فنسكت يخلف الثاني * ولو أدى كل واحد منهما أنه أو دعه الذي في يديه فأقر لأحدهما خلفه القاضي الثاني ويخلفه بالتسليم عليه هذا العبد ولا فتيته وهي كذا وكذا وكذلك الاجارة * رجل ادعى دارا في يده رجل وقال ان هذا الرجل اشترى دارا في موضع كذا وبين حدودها بكذا من الثمن وأنا تضييع هذه الدار بدارتي تلازمتها فقال المدعي عليه ان الدار التي تدعي فيها الشفعة لابني الصغير فلان فقال مدعي الشفعة انه يريد بهذا الاقرار دفع اليمن عن نفسه فلفه على ذكر الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل والفقهاء أبو جعفر وجمعا الله تعالى أنه يخلفه ولا (٣٦١) يسقط عنه اليمن بهذا الاقرار كما لو أقر

لاجنسي أو لولد كبيره وقدم
هذا فيما تقدم * رجل
مات فادعى رجل أن الميت
فلانا أوصى الى والى هذا الذى
قدمته اليك فأنكر الذى قدمه
فسأل المدعى من القاضى يمينه
فان القاضى لا يحلفه وكذلك
الوكالة * رجل أمر رجلا
بان يشترى له جارية فاشترى
الوكيل له جارية ثم اشترى
وجد الوكيل بالجارية عيبا فأراد
أن يردها على البائع وموكله غائب
فقال البائع ان موكلك قد رضى
بهذا العيب وأراد من الوكيل

على رضا الموكل لم يكن له عينه * امرأة بالعة تزوجها وليها وهي بكر فادعى الزوج أنه زوجها باسمها وضاها فأنكرت المرأة لا عين عليها
في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * امرأة تزوجها وليها من رجل وقبل النكاح عن الرجل أجنبي وادعى أنه وكيل الزوج ثم أنكر الزوج
وقال ما كنت وكنت فلان في النكاح وما رضيت وما أجزته وأرادت المرأة عينه لا يخلف الرجل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * رجل
استصنع وجلا في شيء ثم اختلفا في المصنوع فقال المستصنع لم تفعل كما أمرتك وقال الصانع فعلت قالوا لا عين فيه لاحدهما على الآخر *
ولو ادعى الصانع على رجل أنك استصنعت إلى في كذا وأنكر المدعي عليه لا يخلف * رجل ادعى على رجل أن عليه ألف درهم باسم رجل
يقال له فلان بن فلان الغلاني وأن هذا المال لي وأن فلان بن فلان الغلاني الذي المال باسمه أقر أن المال لي وأن اسمه عارية في الصلح وأن
الذي باسمه المال وكنتي بقبض هذا المال والخصومة فيه أن صدقه المدعي عليه فيما ادعى يؤمر بدفع المال إليه ولم يكن ذلك قضاء على
الغائب حتى لو حضر الغائب وأنكر ذلك أخذ المال من المدعي عليه ثم المدعي عليه يرجع على الآخر أخذ وان أنكر المدعي عليه جميع
ذلك فأقام المدعي بينة على أنه وكيل الغائب بقبض المال منه قبلت بينته ويكون ذلك قضاء على الغائب حتى لو حضر الغائب فأنكر لا يسمع
انكاره * ولو أقر المدعي عليه بالمال وأنكر الوكيل فأكاله فأكاه المدعي بينة الوكيل كاله قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى قبلت هذه البينة
وكان له أن يستخلفه على المال في قولهم وصورة التخليف أن يقول بالله ما تعلم أن هذا وكيل فلان بن فلان الغائب بالخصومة وفي قبض
هذا المال وقال بعضهم له أن يستخلفه على الوكيل كاله في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ولا يستخلفه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى
فإنه يكيل عن عين الوكيل يؤمر بدفع المال إليه ولا يكون ذلك قضاء على الغائب لأن إقراره لا يكون حجة على الغائب وإن أقر المدعي عليه

* امرأة ادعت على زوجها أنه حلف بطلاقها ثلاثاً أن لا يدخل هذه الدار وأنه قد دخلها بعد اليمين فالمسئلة على وجوه أربعة ان أقرب اليمين والدخول جميعاً فقد أقرب بالطلاق وان أنكر اليمين والدخول في ظاهر الرواية يحلف على الحاصل بالله ما هذه المرأة باتت منك ثلاث تطليقات كما ادعت وان أقرب اليمين وأنكر الدخول بعد اليمين يحلف بالله ما دخلت هذه الدار بعد ما حلفت بطلاقها وان أقرب بالدخول في ذلك الزمان وأنكر اليمين يحلف

* امرأة ادعت على زوجها أنه
 حالف بطلاقها ثلاثاً أن لا يدخل
 هذه الدار وأنه قد دخلها بعد
 اليمين بالمسئلة على وجوه أربعة
 أن أقرب باليمين والدخول جميعاً فقد
 أقرب بالطلاق وأن أنكر اليمين
 والدخول في ظاهر الرواية يحلف
 على الحاصل بالله ماهذه المرأة باتت
 منك ثلاث تطليقات كما ادعت
 وأن أقرب باليمين وأنكر الدخول
 بعد اليمين يحلف بالله ما
 دخلت هذه الدار بعد ما حلفت
 بطلاقها وأن أقرب بالدخول في
 ذلك الزمان وأنكر اليمين يحلف

الفئة

بأنه ما حفظ بطلانها ثلاثاً أن لا تدخل هذه الدار قبل أن تدخلها وكذلك هذا في العتق

إذا ادعى المالك أنه حلف بعقده أن لا يدخل هذه الدار فإن عرض المولى أو الزوج للقاضي إلا أن يحلفه القاضي على السبب بالله ما حلفت بطلاقه أو لا ما قبل أن تدخلها * وجل قدم رجلا إلى القاضي وقال إن أبي فلان بن فلان الغلاني مات ولم ير له وارثا فسيرى واه على هذا الرجل الذي قدمته كذا وكذا من المال وقال للقاضي سله عما ادعيت أجابه القاضي إلى ذلك فإن سأله وصدة المدعى عليه في جميع ذلك أمره القاضي بأن يدفع جميع المال إليه ولم يكن ذلك قضاء على الغائب وإن كذب المدعى عليه في جميع ذلك فقال المدعى للقاضي - لئن بالله ما تعلم أنه ابن فلان بن فلان بن فلان ولا تعلم أن فلانا مات قال الخصاف روى عن أصحابنا رحمهم الله تعالى أنه لا يستحلفه إكراه بقول المدعى أقسم البينة على وفاة فلان وأنت ابنه فإذا أقمت البينة على ذلك فبعد ذلك أحلفه على ما تدعى لا يملك من المال ثم قال الخصاف رحمه الله تعالى فيها قول آخر أنه يستحلفه على العلم كما طالب المدعى واختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه قال بعضهم منهم شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى ما ذكر أنه يحلف هو قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى وما ذكر أنه لا يحلف حتى يقم المدعى البينة قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى الصحيح أنه يحلف قبل أن يقيم المدعى البينة فإن حلف المدعى عليه يكاف الإبن إمامة البينة على وفاة أبيه وأنه وارثه وإن نكل المدعى عليه يصير مقر بالموت والنسب * ولو أقر المدعى عليه بالموت والنسب صريح أو أسكن المال لا يكون المدعى خصمه في حكم البينة على المال ويكون خصمه في الخطيف على المال فكذا إذا نكل في حلفه بعد النكول والله ما للفلان بن فلان الغلاني عليك هذا المال * وفي رواية أخرى الموت والنسب إذا حلف المدعى عليه يحلفه على العلم بل إن من رجلا ادعى أنه قتل فلان ابن

فلان الغائب وكله بقبض الدين الذي له قبل هذا الرجل وبقبض العين الذي له في يده فان صدقه المدعى عليه في جميع ذلك يؤمر بدفع الدين اليه ولا يؤمر بدفع العين لان الاقرار بحق قبض العين للوكيل اقرار بحق القبض في مال الغير حال قيام صاحب العين فلا يصح اقراره بخلاف ما لو اقرلواؤه * وان أنكر المدعى عليه الوكالة قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى يحلف بالله ما علم أنه وكيل فلان بن فلان بقبض الدين الذي له عليك كالحلف لاجل الوارث وسوى بينه وبين الوارث * وقال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى اذا أنكر الو كالة لا يحلف على الو كالة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * ولو كان المدعى ادعى أن فلان بن فلان الغلاني مات وأوصى اليه بقبض الدين الذي له على هذا الرجل وبقبض العين الذي له في يده فان صدقه المدعى عليه في جميع ما قال يؤمر المدعى عليه بدفع الدين والعين اليه كافي الوارث بخلاف الو كالة فان ثمة لا يأمره القاضي بدفع العين الى المدعى لان القاضي يملك نصب الوصي ولا يملك نصب الوكيل على الغائب وان كذبه المدعى عليه يحلف على العلم بالله ما علم أنه أوصى اليه * ولو ادعى رجل عينا في يد رجل أنه ملكه اشتراه من فلان الغائب وصدقه المدعى عليه فان القاضي لا يأمره بدفع المال اليه لانه لو أمره بذلك يكون ذلك قضاء على الغائب بالملك والمبيع باقرار ذي اليد وذلك لا يجوز ولا وجه الى أن يقضى له بالملك بغير سبب لانه قضاء بخلاف ما يدعى * أما القضاء للوارث والوصي لا يكون قضاء بزل ملك الميت وملك الغائب * وان ادعى أنه اشتراه من فلان وأن فلانا وكله بقبض هذا المال منه كان له أن يحلف المدعى عليه على الو كالة * ورجل ادعى في دار رجل طريقا وأقام البينة فشهد الشهود أن له طريقا في هذه الدار جازت شهادتهم وان لم يحدوا الطريق * قال شمس الأئمة الحلواني شوش محمودة الله تعالى هذه المسئلة في الكتاب ذكر في بعض (٤٦٣) الروايات تقبل الشهادة وان لم يحدوا الطريق

الفصة التي عليه دفع ذلك الى القاضي حتى يبيعه ويشتري به مصحفا مستقلا فيجعله حبيسا ولو جعل فرسا حبيسا في سبيل الله فاصابه عيب لا يقدري على أن يغزى عليه لابس للوكيل أن يبيعه بربده القيم ثم يشتري بثمنه فرسا آخر يغزى عليه ويبيع الوكيل جائز في ذلك بغير أمر القاضي وهو بمنزلة المسجد اذا خربت القرية كان لصاحبه أن يأخذوه ويبيعه (فرع على مسئلة المحصف) لو صار المحصف لا يعطى بثمنه مصحفا يرد ذلك على الورثة فيقتسمونه على فرائض الله تعالى قال الكسائي وهو قول أبي يوسف ومحمد بن جريرهما الله تعالى وفي الوصايا رواية بشر بن الوليد اذا جلى أرضه صدقة موقوفة بما فيها من الرقيق والبقر والآلة فتعيرت عن حالها حتى لا ينتفع بهم في الصدقة ليس له بيعها الا بأمر القاضي كذا في المحيط * حاطب بين دارين احدهما وقف انهدم الحائط فبنى صاحب الدار في حديد الوقف كان للقيم أن يأمره بالنقض فان أراد القيم أن يعطيه قيمة البناء ليكون البناء للوقف لا يكون للقيم أن يجبره على أخذ القيمة وكذا لو أعطاه قيمة البناء برضاء لا يجوز كذا في فتاوى قاضخان * رجل له ضيعة تساوي عشرين ألف درهم وعليه ديون فوقف الضيعة وشرط صرف غلاتها الى نفسه قصدا منه الى المماطلة وشهد الشهود على

وذكر في بعضها أنها لا تقبل ما لم يبين موضع الطريق أنه في مقدم الدار أو في مؤخرها ويذكر طول الطريق وعرضه قال وهو الصحيح وما ذكر في بعض الروايات أنها تقبل وان لم يحدوا الطريق يجوز على ما إذا شهدوا على اقرار المدعى عليه بالطريق لان الجهالة لا تمنع صحة الاقرار فاذا ثبت اقراره يؤمر بالبيان * وذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى الاصح أنها تقبل وان لم يذكر موضع الطريق ومقداره لان الجهالة انما

تمنع قبول الشهادة اذا تعذر القضاء بها وههنا لا يتعذر فان عرض الباب العظمي يجعل حكما لمعرفة الطريق قال وان محمد بن جرير رحمه الله تعالى ذكر في بعض النسخ وان لم يحدوا الطريق فذلك يجوز للشهادة يعني أنفذ معنى ذلك أن الطريق عند بعض العلماء رحمه الله تعالى مقدر بسبعة أذرع فاذا بين الشهود مقدار الطريق بربما يذكر الشهود أقل من سبعة أذرع أو أكثر والقاضي يحسب الى مذهب بعض العلماء رحمه الله تعالى فيرد شهادتهم فكان ترك البيان أجوز * وذكر في بعض النسخ ان بينوا كان أجوز * وذكر في الكتاب لو شهدوا أن أباه مات وترك هذا الطريق ميراثا له جازت شهادتهم وان شهدوا أن المدعى كان يمر في هذا الطريق لا يقبل شهادتهم * وان ادعى مسيل ما في دار رجل وشهدوا بالمسيل ذكر في الكتاب أنها تقبل * قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى هذا الطريق سواء انما تقبل اذا بينوا موضع المسيل أنه في مقدم الدار أو في مؤخرها وانه لسا للوضوء ولساء المطر * وذكر مقدار المسيل أما بدون ذلك لا تقبل الشهادة ولا تصح الدعوى ولا يستحلف الخصم الا اذا شهدوا على اقرار الخصم بذلك * ولو أن ميزا بال رجل في دار رجل فذعه صاحب الدار عن تسهيل الماء فيه كان له أن يشهد الشهود أن له حق تسهيل الماء في هذه الدار من هذا الميزاب * وقال بعض المتأخرين ان عرف أن الميزاب قديم ونصب السطح اليه يترك وان شهدوا أنه كان يسيل منه الماء لا تقبل * وان ذكر واسيلا مطلقا واختلفوا في أنه للوضوء أو للمطر كان القول فيه قول صاحب البيت مع البين * ورجل ادعى على رجل أنه وضع على حائط له خشبا أو أخرى على سطحه أو في داره ميزابا أو ادعى أنه فتح في حائط له بابا أو بنى على حائط له بناء أو ادعى أنه رمى التراب أو الزبل في أرضه أو دابة ميمية في أرضه أو غرس شجرة أو ما يكون فيه فساده الأرض وصايح الأرض يحتاج الى رفعه ونقله وصحح دعواه بان بين طول الحائط وعرضه وموضعه وبين الأرض

برفع البناء والنسخ وان أكر حلفه بالله ما بنيت هذا البناء وما غرست هذا الشجر في أرض هذا الرجل فان نكل أمر برفع البناء والنسخ
 * وادعى على رجل أنه كسر بر يماله من الفضة وأحضر الابريق وأدعى أنه صب الماء في طعامه وأفسده ان أقر المدعى عليه بذلك عندنا
 يبيع صاحب الابريق والطعام ان شاء أمسكه كذلك ولا شيء له وان شاء دفع اليه الابريق والطعام وضمنه قيمة الابريق من خلاف الجفنين
 وضمنه مثل ذلك الطعام وليس له تضمين النقصان فان أنكر المدعى عليه حلفه القاضي على قيمة الابريق وعلى مثل الطعام فان قال المدعى
 ان هذا المدعى عليه ممن يقول لا يجب الضمان وانما يجب النقصان فان القاضي يحلفه على السبب بالله ما فعلت ما ادعاه المدعى * رجل
 ادعى على رجل أنه قال له يا فاسق أو يا كافراً أو يا فاجراً أو يا منافقاً أو يا خبيثاً أو يا خنزيراً أو يا حماراً أو يا لصاً أو يا ولطياً أو يا
 كلاً الربا أو
 يا شارب الخمر أو يا ديوثاً أو يا خنثاً أو يا خائناً أو يا ابن القعبة أو ما سوى ذلك مما يجب فيه التعزير * وأدعى عبداً أنه قال له يا زاني أو أمة ادعت
 أنه قال لها يا زانية أو أدعى أمراً يجب به الادب بان ادعى أنه ضربني أو شتمني أو لطمني وأنكر المدعى عليه حلفه القاضي لان هذا من حقوق
 العباد ويحرم فيه العفو والبراء ولا يسقط بالتقادم وتقبل فيه شهادة النساء والشهادة على الكتاب القاضي ولا يختص الامام
 بالاقامة فان الزوج يؤدب المرأة والمولى يؤدب العبد ولو آه انسان يفعل ذلك كان له أن ينهيه ويمنعه ويؤدبه ويضربه ان كان لا ينزعج
 بالمسح باللسان فيجزي فيه اليمين * رجل عليه دين لرجل وبه رهن يقي بالدين فأنكر رب الدين الرهن وحلف كان للمدعى عليه وهو الرهن
 أن يحلف بالله ماله على هذا الدين الذي يدعي المدعى * اذا استخلف المدعى عليه خلف ثم أقام المدعى البيعة على حقه تقبل ويثبته عندنا وكذا
 لو كان المدعى طلب عينه وقال لا بينة لي فلما حلف أقام البيعة بعد ذلك تقبل بينته (١٦٥) في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * وكذا
 لو كان المدعى قال كل بينة آتت بها

الله تعالى رجوت أن يكون ذلك واسعا اذا كان ذلك صلح وأجرى الغلة من امساك الغلة ولو أراد
 أن بصرف فضل الغلة الى حوائجه على أن يردّه اذا احتج الى العمارة فليقل له ذلك وينبغي أن يمتنزه
 غاية التمتنزه فان فعل مع ذلك ثم أنفق مثل ذلك في العمارة أحرز أن يكون ذلك نهيئاً له عما وجب
 عليه وفي فتاوى الفضلي أنه يبرأ عن الضمان مطلقاً كذا في المحيط * ولو جاء بمثل ما أنفق وخططه
 بدهم الوتف ضمن الكل الا اذا صرف الكل الى العمارة فبرأ عن الضمان أو يرفع الامر الى
 القاضي فيأمر رجلاً بقبض الكل منه ثم يدفع اليه كذا في الغيائية * ولا يجوز تغيير الوقف عن
 هيئته فلا يجعل الدار يستأمنها ولا الخان حماماً ولا الرباط دكاناً الا اذا جعل الواقف الى الناظر ما يرى فيه
 مصلحة الوقف كذا في السراج الوهاج * سئل شمس الاسلام محمود الاوزجندى رحمه الله تعالى
 عن وقف ثم اقتصر وأراد أن يرجع فيه قال يرفع الامر الى القاضي حتى يفسخ القاضي الوقف
 كذا في المنيرة * في جامع المتناوي اذا باع كرم ما فيه مسجد قديم كان المصحح عامراً فسد البيع
 في الباقي وان كان خراباً لا يفسد كذا في التتارخانية * وذكر الخصاص في وقفه اذا وقف بيتاً من
 داره وقف بطريقه جاز الوقف وان لم يقفه بطريقه لم يجز الوقف كذا في المحيط * رجل بنى مسجداً

(٥٩ - (المتناوي) - ثاني) يحلف فانه ينبغي للقاضي أن يقول له اني أعرض عليك اليمين ثلاث مرات فان حلفت والا
 أنزمتك المدعى به ثم يقول له القاضي احلف بالله ما هذا عليك هذا المال الذي يدعي وهو كذا وكذا ولا شيء منه فان أي أن يحلف في المرة
 الاولى يقول له في المرة الثانية كذلك فان أي أن يحلف في المرة الثانية يقول له بقيت الثالثة ثم أقضى عليك ان لم تحلف ثم يقول له ثالثاً احلف
 بالله ما هذا الرجل عليك هذا المال ولا شيء * فان أي أن يحلف يقضى عليه بدعوى المدعى * وان قضى القاضي عليه بالنكول في
 المرة الاولى نمذفضاؤه * ولو أن القاضي عرض عليه اليمين في المرة الاولى فقال لا أحلف ولم يعرض عليه في المرة الثانية قال أحلف فأراد
 أن يحلفه فقال له قل بالله فقال لا أحلف ثم عرض عليه اليمين ثالثاً فقال لا أحلف فان القاضي يقضى عليه ويحسب كل ذلك عليه * ولو أن
 المدعى عليه بعد ما عرض القاضي عليه اليمين مرتين استمهله ثلاثة أيام ثم جاء بعد ثلاثة أيام وقال لا أحلف فان القاضي لا يقضى عليه حتى
 ينكول ثلاثاً ولا يستقبل عليه اليمين ثلاث مرات ولا يعتبر نكوله قبل الاستمهال * ولو قدم رجلاً الى القاضي وادعى عليه حقاً فبعد
 فاستحلفه فسكت ولم يجبه فان القاضي يقول له أعرض عليك اليمين ثلاثاً فان حلفت والا أقسى عليك بما يدعي ثم يعرض عليه اليمين ثانياً فان
 أي أن يحلف يعرض عليه ثالثاً فان أي فان القاضي يقضى عليه وسكوته في المرة الاولى يكون بمنزلة النكول الا أنه انما يجعل بمنزلة النكول
 اذا لم يكن به آفة تمنعه من الكلام أو السماع فان كان به آفة فسكوته لا يكون نكولاً * ولو أن القاضي حلف المدعى عليه فسكت وكلما
 كلمه القاضي سكت ولم يجب بشيء فان القاضي يأمر المدعى حتى يأخذ منه كفيلاً ثم يسأل عن حاله هل به آفة تمنعه من الكلام أو السماع
 فان سأل وطهر أنه ليس به آفة أعاده الى مجلسه ويعرض عليه اليمين ثلاثاً ثم يقضى * ولو أن القاضي عرض اليمين على المدعى عليه ثلاث

أو اتخذ أرفقته مقبرة أو بنى خاناً ينزل فيه الناس فادعى رجلاً دعوى به والبانى غائب فتنى
على بعض أهل المسجد فقد قضى على جميع أهل المسجد وأما الخان فلاحق يحضر
بانيه أو نائبه كذا في الفصول العمادية * في الملتقى رجل حفر ثرا
في مسجد وفيه نفع ولا مرفق به لاسدله ذلك ويجوز
كذا في الحماذية * والله أعلم بالصواب *

واليسه المرجع

والمآب

تم

(ثم الجزء الثاني من الفتاوى العالمكيرية المشهورة بالسواوي الهندية في
مذهب السادة الحنفية ويليه الجزء الثالث أوله كتاب البيوع)

مرات فأبي أن يحلف ثم قال قبل
القضاء أنا أحلف بحلفه ولا يقضى
عليه بشئ ولو أن القاضي عرض
اليمين على المدعي عليه ثلاثاً فأبي
أن يحلف فقضى عليه بالنكول ثم
قال أنا أحلف لا يثبت اليه ولا
يبطل قضاء القاضي * دار في بد
رجل ادعاه رجل فأنكر فطلب
المدعي يمينه فان كانت الدار في يده
بجرات حلف على العلم وان كاتب
بهمة أو بشرأ أو نحو ذلك حلف
على البتات فان اختلفا فقال المدعي
عليه الدار في يدي بجرات عن أبي
وأراد أن يحلف على العلم وقال
المدعي انها وصلت اليه لا بجرات
ولي عليه يمين على البتات كان
القول قول المدعي مع يمينه على
علمه بالله ما تعلم أنها وصلت اليه
بجرات عن أبيه فان حلف المدعي
على ذلك يحلف المدعي عليه على
البتات وان أبي المدعي أن يحلف
يحلف المدعي عليه على العلم

(ثم الجزء الثاني من كتاب فتاوى
قاضخان ويليه الجزء الثالث
أوله باب ما يبطل دعوى المدعي)

(فهرست الجزء الثاني من الفتاوى العالمية المشهورة بالفتاوى الهندية)

مصحفة	مصحفة
١٤٣ الباب الحادى عشر فى اليمين فى الضرب والقتل وغيره	٢ الباب العتاق وفيه سبعة أبواب الباب الاول فى تفسيره شرعا وركنه وحكمه وأنواعه وشرطه وسببه وألقاطه وفى العتق بالملك وغيره
١٥٠ الباب الثانى عشر فى اليمين فى نقاضى الدراهم مسائل متفرقة	٨ فصل فى العتق بالملك وغيره
١٥٥ مطلب الخلف على ما لا يملك الذى يبر فيه بالقول	١٠ الباب الثانى فى العبد الذى يعتق بعضه
١٥٨ كتاب الحدود وفيه ستة أبواب الباب الاول فى تفسيره شرعا وركنه وشرطه وحكمه	١٩ الباب الثالث فى عتق أحد العبدین
١٦٠ الباب الثانى فى الزنا	٢٩ الباب الرابع فى الخلف بالعتق
١٦٢ الباب الثالث فى كيفية الحد واقامته	٣٤ الباب الخامس فى العتق على جعل
١٦٥ الباب الرابع فى الوطء الذى يوجب الحد والذى لا يوجب	٤١ الباب السادس فى التدبير
١٦٩ مطلب لو زنى بحرة فقتلها	٥٠ الباب السابع فى الاستيلاء
١٧٠ الباب الخامس فى الشهادة على الزنا والرجوع عنها ١٧٩ الباب السادس فى حد الشرب	٥٦ كتاب الايمان وفيه اثنا عشر بابا الباب الاول فى تفسيره شرعا وركنها وشرطها وحكمها
١٨٠ الباب السابع فى حد القذف والتعزير	٥٨ الباب الثانى فيما يكون عينا وما لا يكون عينا وفيه فصلان الفصل الاول فى تحليف الظلمة وفيما ينوى الخائف غير ما ينوى المستحلف
١٨٧ فصل فى التعزير	٦٩ الفصل الثانى فى الكفارة
١٩١ كتاب السرقة وفيه أربعة أبواب الباب الاول فى بيان السرقة وما تظهر به	٧٦ الباب الثالث فى اليمين على النحول والسكنى وغيرهما ٨٢ مطلب مسائل تتعلق بالايلاء
١٩٢ مطلب فيما تظهر به السرقة	٨٣ مطلب اليمين على السكنى
١٩٦ مطلب الشهادة على العبد بالسرقة	٨٧ الباب الرابع فى اليمين على الخروج والاتيان والركوب وغير ذلك
١٩٧ الباب الثانى فيما يقطع فيه وما لا يقطع فيه وفيه ثلاثة فصول الفصل الاول فى القطع	٩٠ الباب الخامس فى اليمين على الاكل والشرب وغيرهما
١٩٨ مطلب الاشربة فى القطع على ثلاث مرات	١٠٨ الباب السادس فى اليمين على الكلام
١٩٩ مطلب لا قطع فى المصحف وان كان عليه حلية تساوى نصاب السرقة	١٢١ مطلب الخلاف فى ليلة القدر
٢٠١ الفصل الثانى فى الحرز والاخذ منه	١٢٤ الباب السابع فى اليمين فى الطلاق والعتاق
٢٠٥ الفصل الثالث فى كيفية القطع وانباته	١٢٥ مطلب من حلف لا يتزوج فوكل به حدث
٢٠٨ الباب الثالث فيما يحدث السارق فى السرقة	١٢٦ الباب الثامن فى اليمين فى البيع والشراء والتزوج وغير ذلك
٢٠٩ الباب الرابع فى قطاع الطريق	١٣١ فصل ولو حلف أن لا يتزوج هذه المرأة الخ
٢١٠ مطلب فى ثبوت قطع الطريق	١٣٥ الباب التاسع فى اليمين فى الحج والصلاة والصوم
٢١١ كتاب السير وهو مشتمل على عشرة أبواب	١٣٩ الباب العاشر فى اليمين فى لبس الثياب والخلى وغير ذلك
الباب الاول فى تفسيره شرعا وشرطه وحكمه	١٤٣ مطلب فى اليمين على لبس الخلى

صيفة

- ٢١٧ الباب الثاني في كيفية القتال
 ٢٢٠ الباب الثالث في المواقعة والامان ومن يجوز
 أمانه ٢٢٢ فصل في الامان
 ٢٣٠ الباب الرابع في الغنائم وقسمتها وفيه ثلاثة
 فصول الفصل الاول في الغنائم
 ٢٣٨ الفصل الثاني في كيفية القسمة
 ٢٤٢ مطلب اذا جهل الامام الغنيمة لا يضمن
 ٢٤٤ الفصل الثالث في التنجيل
 ٢٥٢ الباب الخامس في استيلاء الكفار
 ٢٦٠ مطلب فيما يصير به دار الحرب دار اسلام ومحكمه
 ٢٦١ الباب السادس في المستأمن وفيه ثلاثة فصول
 الفصل الاول في دخول المسلم دار الحرب بامان
 ٢٦٣ الفصل الثاني في دخول الحرب في دار الاسلام
 ٢٦٥ الفصل الثالث في هدية ملك أهل الحرب
 يبعثها الى أمير جيش المسلمين
 ٢٦٦ الباب السابع في العشر والخراج
 ٢٦٧ مطلب الخراج نوعان
 ٢٦٨ مطلب لا يجوز أن يحول الخراج الموقوف الى
 خراج المقاسمه والعكس
 ٢٦٨ مطلب هل الخراج على الغاصب أو على رب
 الارض
 ٢٦٩ مطلب اذا اشترى أو ما خراجية وبقي فيها
 فعلية الخراج ٢٦٩ مطلب اذا جعل السلطان
 العشر لصاحب الارض لا يجوز
 ٢٧٠ مطلب لا يجمع عشر وخراج في أرض واحدة
 ٢٧٠ مطلب فيما لو عجز المالك عن رراعة الارض
 ٢٧١ مطلب في شراء السلطان أرض القرية التي
 عجز أربابها عن زراعتها بنفسه
 مطلب اذا جعل أرضه خراجية مقبرة سقط
 الخراج ٢٧٣ مطلب الخلاف في أوان وجوب
 الخراج ٢٧٣ الباب الثامن في الجزية
 ٢٧٦ فصل في احداث البيوع والكفائس وبيت
 الدار ١٨١ الباب التاسع في أحكام المرتدين
 ٢٨٢ مطلب موجبات الكفر أنواع منها ما يتعلق
 بالاعتقاد والا لام

صيفة

- ٣٠٩ الباب الباسر في البعثة
 ٣١١ كتاب اللقيط
 ٣١٤ كتاب اللقطة
 ٣١٨ مطلب ما يجتمع من الدهن الذي يتلونه من
 الاوقية عند الدهاب
 ٣٢٠ كتاب الاباق ٢٢٤ كتاب المفقود
 ٣٢٥ كتاب الشركه وهو يشتمل على ستة أبواب
 ٣٢٥ الباب الاول في بيان أنواع الشركه وأركانها
 وشرائطها وأحكامها وما يتعلق بها وفيه
 ثلاثة فصول الفصل الاول في بيان أنواع
 الشركه ٢٢٦ الفصل الثاني في الاما ط التي
 تصح الشركه بها والاصح
 ٣٢٧ مطلب الشركه لا تبطل بالشروط العاصدة
 ٣٢٨ مطلب مطلق الشركه لا تبطل بالتسوية الآن
 بين ثلاثة ٣٣٠ الفصل الثالث فيما يصح
 أن يكون رأس المال وما لا يصح
 ٣٣١ الباب الرابع في المعاوضة وما لا يقبل
 ٣٣١ الفصل الاول في تعيين معاوضة الماله
 ٣٣٢ الفصل الثاني في أحكام المعاوضة
 ٣٣٢ الفصل الثالث فيما يلزم كواحده من
 المتفاوضين بحكم الكفالة عن صاحبه
 ٣٣٤ الفصل الرابع فيما تبطل به المعاوضة ومالا
 تبطل به
 ٣٣٤ الفصل الخامس في تصرف أحد المتفاوضين في
 مال معاوضة ٣٣٦ مطلب اذا اشترى أحد
 المتفاوضين بالعينه يكون عاينها
 ٣٣٧ الفصل السادس في تصرف أحد المتفاوضين
 في حقه صاحبه من ماله يجب انعقد صاحبه
 ٣٣٨ الفصل السابع في اختلاف المتفاوضين
 ٣٤١ الفصل الثامن في وجوب الزمان على
 المتفاوضين ٣٤٢ مطلب اذا مات أحد
 المتفاوضين مجهولاً في يد لا يضمن
 ٣٤٢ الباب التاسع في شركة العنان وفيه ثلاثة
 فصول الفصل الاول في تغيبها وشرائطها
 وأحكامها

صفحة	محتوى	صفحة	محتوى
٢٤٢	الفصل الثاني في شرط الربح والوضعية وهلاك المال	٣٦٧	مطلب وقف أرضا فيها أشجار واستثنائها لا يجوز الوقف
٢٤٥	الفصل الثالث في تصرف شريك العنان في مال الشركة وفي عقد صاحبه وفيما يجب بعقد صاحبه وما يتصل بذلك	٢٦٨	فصل في اللفاظ التي يتم بها الوقف وما لا يتم
٣٤٧	الباب الرابع في شركة الوجود وشركة الاعمال	٣٧٠	الباب الثاني فيما يجوز وقفه وما لا يجوز وفي وقف المشاع
٣٤٨	مطلب شركة الاعمال	٣٧٢	وما يتصل بذلك ما يدخل من غير ذكر وما لا يدخل الابه ٣٧٣ فصل في وقف المشاع
٣٤٩	مطلب أبوابنا كتسببا أموالا فهي للاب وكذا الزوجان	٣٧٥	الباب الثالث في المصارف وهو مشتمل على ثمانية فصول
٣٥٠	الباب الخامس في الشركة الفاسدة		الفصل الاول فيما يكون مصرفا للوقف ومن يكون مصرفا فيصح الوقف عليه ومن لا يكون فلا يصح عليه
٣٥٣	مطلب لودفع الدابة لرجل يعلقها ويربها بالنصف	٣٧٨	الفصل الثاني في الوقف على نفسه وأولاده ونسله ٣٨٣ الفصل الثالث في الوقف على القرابة وبيان معرفة القرابة
٣٥٣	مطلب الشركة تبطل ببعض الشروط الفاسدة دون بعض	٣٨٤	مطلب الخصم في اثبات دعوى القرابة
٣٥٣	الباب السادس في المتفرقات	٣٨٧	الفصل الرابع في الوقف على فقراء قرابته
٣٥٤	مطلب في الدين المشترك اذا قبض أحدهما شيأ منه هل يشاركه الآخر فيه	٣٩١	الفصل الخامس في الوقف على جيرانه
٣٥٥	مطلب حيلة الاختصاص بقبض مانحه من الدين المشترك	٣٩٢	الفصل السادس في الوقف على أهل البيت والآل والجنس والعقب
٣٦٠	مطلب لو تصرف أحد الورثة في التركة قال ربح له خاصة	٣٩٣	الفصل السابع في الوقف على الموالى والمديرين وأمهات الاولاد
٣٦٢	مطلب اذا تصرف أحد الشريكين بعد الجنون	٣٩٦	الفصل الثامن فيما اذا وقف على الفقراء فاحتاج هو أو بعض أولاده أو قرابته
	مطلب يقبل قول الشريك مع يمينه ولا يلزمه أن يذكر الامر مفصلا	٣٩٧	الباب الرابع فيما يتعلق بالشرط في الوقف
٣٦٢	مطلب الامانات تنقلب مع مونة بالموت عمن تجهيل الا في ثلاث مسائل الخ	٣٩٩	مطلب شرط الاستبدال
٣٦٣	كتاب الوقف وهو مشتمل على أربعة عشر بابا الباب الاول في تعريفه وركنه وسببه وحكمه وشرائطه والالفاظ التي يتم بها الوقف وما لا يتم بها	٤٠٦	الباب الخامس في ولاية الوقف وتصرف القيم في الاوقاف وفي كيفية قسمة الغلة وفيما اذا قبل البعض دون البعض أو مات البعض والبعض حي
	مطلب في تعريف الوقف والخلاف فيه	٤٠٩	مطلب اذا أراد القيم بيع بعض الخرب ليرم الباقي الخ ٤١٢ مطلب في بيع أشجار الوقف
٣٦٤	مطلب في بيان سببه وركنه وحكمه وشرائطه	٤١٤	مطلب اذامات من أجر الوقف هل تنقض الاجارة
٣٦٥	مطلب في وقف الذمي	٤١٥	مطلب اذا عجلت الاجرة واقتسمها الموقوفون عليهم ثم مات أحدهم
٣٦٦	مطلب وقف الاقطاعات		
٣٦٦	مطلب تقسيم أرض الخور التي لا يجوز للسلطان رقعها		

٤١٥ مطلب فيما اذا اجر الوقف أكثر من سنة
 ٤١٦ مطلب في وجوب أجرة المثل وفيما اذا زادت
 أو رخصت ونحو ذلك
 ٤١٧ مطلب اذا أسكن متي في الوقف رجلا بغير أجرة
 مطلب لا يجوز البناء من غير زيادة الأجرة
 الا اذا كان لا يرغب فيه الا بهذا الوجه
 ٤١٨ مطلب العشر يجب في الخارج عندهما
 مطلب في الاستدانة على الوقف وتفسيرها
 ٤٢٠ مطلب لا يعزل المتولي بمجرد الطعن من غير
 ظهور خيانة
 مطلب يجوز للمطر التوكيل
 ٤٢١ مطلب لو جن ثم زال الجنون تعود له الولاية
 فصل في كيفية قسمة الغسلة وفيما اذا قبل
 البعض دون البعض أو مات البعض والبعض
 حي
 ٤٢٣ الباب السادس في الدعوى والشهادة وفيه
 فصلان الفصل الاول في الدعوى
 ٤٢٤ مطلب باع ثم ادعى الوقف
 مطلب تصح دعوى الوقف من غير بيان
 الواقف
 ٧٢٥ مطلب دعوى أنها وقف لا نسمع الا من المتولي
 مطلب ليس لصاحب وقف سماع دعوى بدون
 أمر السلطان نصا أو دلالة
 ٤٢٦ مطلب بينة مدعى الوقف بطنا بعد بطن أولى
 من بينه الاطلاق
 مطلب بينة قضى ببيته الخارج
 مطلب المأمور بإحارة الوقف لا نسمع عليه
 دعوى
 ٤٢٦ الفصل الثاني في الشهادة
 مطلب في تحديد العقار
 ٤٢٨ مطلب اختلاف شهود الوقف في الزمان
 والمكان لا يمنع جواز الشهادة
 ٤٢٩ مطلب شهادة فقراء الجيران على أنهم وقف
 عليهم مسوعة
 ٤٢٩ مطلب شهادة أهل المدرسة لوقف المدرسة
 مقبولة

٤٢٩ مطلب الشهادة بالشهرة على أصل الوقف
 وعلى شرائطه
 ٤٣٠ مطلب لا بد في قبول البينة من بيان أنه وقفها
 وهو عليها
 ٤٣٠ مطلب الاوقافه السقي تقسام أمورها ومات
 شهودها ٤٣١ مطلب اذا اشتبهت المصارف
 ٤٣٢ الباب السابع في المسائل التي تتعلق بالأصل
 مطلب لا يقضي بالحط
 ٤٣٧ الباب الثامن في الاقرار
 الباب التاسع في بيع الوقف
 ٤٣٩ الباب العاشر في وقف الميراث
 ٤٤٢ الباب الحادي عشر في المسند وما يتعلق به وديه
 فصلان الفصل الاول فيما يسير به مسجدا وفي
 أحكامه وأحكام ما به
 ٤٤٦ مطلب فيما اذا أراد أن يدمر الكتاب بسراج
 المسجد
 الفصل الثاني في الوقف على المسند ونحوه
 التيمم ونحوه في مال الوقف اليه
 ٤٤٧ مطلب في الوقف على المسجد له رتبة
 ٤٤٨ مطلب يتولى المسجد اذا لم أحرم ما تما
 ٤٤٩ مطلب الوقف على عمارا وصالحه سواء على
 الأصح مطلب لو أعادها المسجد فقه
 بغير أمر القادر
 ٤٤٩ مطلب في بيان المناضل من وقف المسجد
 ٤٥٠ الباب الثاني عشر في الرباطات والاقار
 والحنانات والماض والماضي والرقبات
 المسائل التي تدور على الاشجار التي في المقبرة
 وأراضي الوقف وغير ذلك
 ٤٥٢ مطلب يجوز وقف البناء ووقفه في مسألة
 القنطرة
 ٤٥٤ مطلب الكلام على الاشجار في التمر وغير ذلك
 ٤٥٦ الباب الثالث عشر في الاوقاف التي يستغنى
 عنها وما يتصل به من صرف غلة الاوقاف الى
 وجوه أخرى وفي وقف الكعك
 ٤٥٨ الباب الرابع عشر في المتفرقات

(فهرست الجزء الثاني من الفتاوى الخانية الموضوع بالهامش)

صفحة		
١٨٦	فصل في الاستحقاق ودعوى الحرية	فصل في اليمين المؤقتة
١٩٢	فصل في مسائل الغرور	فصل فيما يكون نكاحاً على الفور أو الأبد
١٩٦	باب ما يدخل في البيع من غير ذكركه ومالا يدخل وفيه خمسة فصول	باب من الإيمان
٢٠٥	فصل فيما يدخل في بيع الحمام والحافوت	فصل في التزويج
	فصل فيما يدخل في بيع الكرم والأراضي وما لا يدخل	مسائل اليمين على الترك
٢١١	فصل فيما يدخل في بيع المنقول من غير ذكركه	مسائل في السرقة والاختد والغصب
٢١٢	فصل في بيع الزرع والثمار	فصل في الأكل
٢١١	باب الصرف	فصل في اليمين على الشرب
٢٢٢	باب في قبض المبيع وما يجوز من التصرف الخ	فصل في اللبس والكسوة والخياطة
٢٢٢	فصل في المقبوض على سوم الشراء	فصل في تعين المخالف عليه
٢٢٣	فصل في قبض الثمن	فصل في الدخول
٢٣٦	فصل في الأجل	فصل في الخروج
٢٣٨	ويتصل بمسائل الثمن مسائل المراجعة	فصل في المساكنة والسكنى والكون
٢٣٩	فصل في الأقالة والاستحقاق	فصل في الركوب
٢٤٥	باب في بيع مال الرابضة ببعض	فصل في الكلام والقراءة
٢٤٩	فصل فيما يكون فراراً عن الربا	مسائل في القراءة والصلاة
٢٥٢	فصل فيما يخرج عن ضمان في البيع الفاسد والبيع المكروه	فصل في المعرفة والرؤية
٢٥٥	فصل فيما يضر ربه الجيران والمفاسدة في ذلك	فصل في اليمين على الشتم والقذف
٢٥٧	باب في بيع غير المالك	فصل في الضرب والقتل ونحو ذلك
٢٥٩	فصل في بيع الوصي وشرائه	(كتاب البيوع) باب السلم
٢٦٣	فصل في تصرفات الوكيل	فصل فيما يجوز السلم فيه وما لا يجوز
٢٦٩	باب الاستبراء ٢٧٣ (كتاب الاجابات)	كتاب البيع
	فصل في الألفاظ التي تنعقدها الاجارة الخ	فصل في البيع الباطل
٢٨١	فصل في الاجارة الطويلة	باب البيع الفاسد
٢٩١	فصل في اجارة الوقف ومال اليتيم	فصل في الشروط المفسدة
٢٩٦	فصل فيما يجب الاجر على المستأجر وفيما لا يجب	فصل في أحكام البيع الفاسد
٣٠٥	باب الاجارة النافذة	فصل في البيع الموقوف
٣٢٥	مسائل في الاجير المشترك	باب الخيار
	فصل في الجامعي واليتامي	فصل في خيار الرؤية
٣٢٦	فصل في الجال وما يرجع اليه	فصل في العيوب
٣٢٧	فصل في البقار والراعي	فصل فيما يرجع منه ضمان العيب ولا يرد
		فصل في البراءة عن العيب
		فصل في الرد بالعيب ومن له حق الخصومة في ذلك
		مسائل الاقالة وجود البيع

To: www.al-mostafa.com